

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

فَلْيُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ
وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ "قَارِئُكُمْ"

العدد

الأول

السنة الثالثة والأربعون

سنة

١٩٦٢

برقية السيد الرئيس جمال عبد الناصر

إلى نقيب المحامين

تفضل السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة فوجه البرقية التالية إلى السيد الأستاذ عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الشعبي في يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر الماضي .

الأستاذ عبد العزيز الشوربجي

نقيب المحامين بمصر

أشكركم وإخوانكم أجمل الشكر على مشاعركم العربية الخالصة ووطنيتكم الصادقة وإنا على ثقة بأن الأمة العربية سوف يكتسب الله لها النصر رغم ما يحكيه المستعمرون وأذنابهم من مكاييد ودسائس وإني لأعرب لكم وللجميع عن أطيب تمنياتي بالسداد والنوفيق .

جمال عبد الناصر

وقد أصدر المؤتمر القرارات الآتية

- ١ - يقرر المؤتمر أن معركة اليمن جزء من معركة الوطن العربي بأسره .
- ٢ - يقرر المؤتمر أن المجتمع الرجعي الذي يقوده العميلان سعود وحسين إنما يستهدف العدوان على الوطن العربي بأسره وفق مخطط الاستعمار لتشتيت جمعه وتمزيق وحدته .
- ٣ - يحيي المؤتمر الطليعة العربية الباسلة من أبناء الجزيرة العربية ، ورجال سلاح الطيران الحجازي والأردني الذين ، آزرُوا معسكر التحرر العربي لتحقيق مجد العروبة والذين عبروا تعبيراً ثورياً عن ارتباط الوجدان العربي في كل مكان .
- ٤ - يهيب المؤتمر بال جماهير الحرة في الحجاز والأردن ، وقد أذنت ساعة العمل ، أن يحطموا

معاقل الاستعمار وقصور الرجعية وأن يخوضوا الزحف العربي للالتقاء بموجته العارمة القادمة من اليمن.

٥ — يقرر المؤتمر أن الواجب الإنساني يحتم على الشعوب الحرة أن تسهم في معركة الحرية القائمة ، إذ أن السكوت على اعتداء المعتدين هو في ذاته مساندة لطغيانهم وكفر بالتراث الإنساني .

٦ — يعلن المؤتمر مسخطه وغضبه على تعمد أمريكا وإنجلترا حبس اعترافهما بالجمهورية العربية اليمنية ، ويعتبره عدواناً على الجماهير العربية المتطلعة إلى الوحدة والحرية .

٧ — يناشد المؤتمر كل النقابات المهنية والعمالية والهيئات الطلابية والنسائية والشعبية في الوطن العربي والعالم الحر أن تهب لموازة شعب اليمن في وثبته التحررية ، واستنكار الأعمال العدوانية التي تمارسها فلول الرجعية المنهزمة في أرض اليمن .

٨ — يقرر المؤتمر أن ثورة اليمن ليست إلا شرارة الانفلافة الكبرى التي تعد الشعب العربي لكي يخوض بحركته التاريخية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية ليعيد إلى الوطن العربي أرض فلسطين السليبة .

٩ — يقرر المؤتمر مطالبة هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وكل المنظمات الدولية والسفارات والهيئات النقاوية العالمية بأن تؤدي واجبها في صيانة حق الشعب اليمني في تقرير مصيره .

١٠ — يقرر المؤتمر فتح باب التطوع للشباب العربي وشباب العالم الحر لتقديم كل المساعدات العسكرية والفنية لمعركة التحرير في اليمن .

١١ — يحيي المؤتمر بطولة الشعب اليمني وجهاد الزعيم عبد الله السلال ، ويحيي المؤتمر في القائد الرائد جمال عبد الناصر موقفه البطولي من معركة الشعب العربي في سبيل التحرر والوحدة .

أُتعاب المحاماة المحكوم بها

بشرى العام الجديد للمحامين

اتتهت وزارة العدل من إعداد التشريع الخاص بتحويل أتعاب المحاماة المحكوم بها إلى صندوق معاشات المحامين وإعاناتهم ، بما فى ذلك أتعاب المحامين المنتدبين . ولطالما تمنى المحامون وهم الذين يستخلصون للناس حقوقهم الموضوعة ، أن يستردوا حقهم فى الانتفاع بما يحكم لهم به من أتعاب .

وإن نقيب المحامين إذ يزف إلى السادة الزملاء هذه البشرى السعيدة فى مستهل العام الجديد ، ليعاهد إخوانه المحامين على أن حصيلة الأتعاب سوف تخصص لصندوق المعاشات وصندوق النقابة ؛ كما يعاهدكم على تحقيق المساواة الكاملة بين المحامين الوطنيين وزملائهم المحامين الشرعيين بعد تنفيذ ضم صندوق معاشاتهم إلى صندوق النقابة ؛ مع توجيهها اشتراكياً لمصلحة المحامين جميعاً ولمصلحة ذويهم بعد وفاة عائلهم .

ويفكر مجلس النقابة جدياً فى التنازل عن حق النقابة فى معاش الورثة ، أسوة بالتوجيه الاشتراكى الذى خططته حكومة الثورة . كما يفكر فى مساواة المحامى برميته فى القضاء ، من حيث مقدار المعاش .

والله أكبر والعزة للعرب

النشاط النقابي

١ - تحية السيد الرئيس

توجه السيد النقيب ومعه السادة أعضاء المجلس في اليوم الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩٦٢ إلى القصر الجمهوري لتحية السيد الرئيس بمناسبة انتخاب المجلس الجديد .

٢ - الزيارات

وقام السيد النقيب وبعض السادة أعضاء المجلس بزيارة السادة الزملاء في دوائر محاكم استئناف الإسكندرية والمنصورة وطنطا لشرح التخطيط النقابي الجديد ودور المحامين في الحياة العامة ، وستم زيارة مناطق الوجه القبلي وباقي مناطق الجمهورية في القريب العاجل .

٣ - معاشات السادة المحامين الشرعيين

قرر المجلس ، تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ٦ من مارس ١٩٦٢ ، اتباع أحد أمرين :
(أ) إما تعديل القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ بحيث تلتزم وزارة الخزانة بسداد الفروق التي يقررها صندوق التأمين والمعاشات بوزارة الخزانة ، على أساس تسوية معاش المحامي الشرعي بمعاش زميله المحامي الوطني ، أسوة بما اتبع مع الزملاء المحامين أمام المحاكم المختلطة .
(ب) وإما أن تلتزم وزارة الخزانة بأن تؤدي المعاش للمحامين الشرعيين مساوياً لمعاش المحامين الوطنيين ، على أن تسلم النقابة عند ذلك لوزارة الخزانة حصة صندوق المعاشات من الاشتراكات ورسوم القيد المسددة من المحامين الشرعيين منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ (تاريخ إلغاء المحاكم الشرعية) .

٤ - علاج السادة المحامين وعائلاتهم

أصدر مجلس النقابة القرار الآتي :

تساهم النقابة في تشغيل وإدارة مستشفى النقابات المهنية (بابايوانو) بقصد توفير الرعاية الطبية شاملة الإقامة في المستشفى وأجور العمليات الجراحية والأشعة بأسعار مخفضة إلى النصف ، وقد خفضت أجور الكشف للعيادات الخاصة لخدمة ممتازة من الأطباء الإخصائيين وأعضاء هيئات التدريس بكلية الطب .

وقد قرر المجلس مساهمة جديدة بالإضافة إلى الامتيازات السابقة للزملاء المحامين على الوجه الآتى:
أولاً : تساهم النقابة بحصة تتراوح بين ٨٠٪ و ٣٠٪ من أجر الغرفة ، حسب الدرجة التى يختارها المحامى .

ثانياً : تتحمل النقابة ٥٠ ٪ من أجر العمليات الجراحية ، وأجر غرفة العمليات ، والأشعة ، والتحاليل .

ثالثاً : تتحمل النقابة كامل تكاليف العلاج شاملة ثمن الأدوية للزملاء الذين يوافق مجلس إدارة صندوق المعاشات على إعفائهم .

ويستفيد من هذه المساهمة أفراد أسرة المحامى الذين تضمهم البطاقة العائلية .

وبالنسبة للزملاء المقيمين خارج محافظتى القاهرة والجيزة فلم دائماً الحق فى الاستفادة من المزايا الموضحة آنفاً ، فضلاً عن أن المجلس رصد مبلغاً فى الميزانية ، مساوياً لما رصد لمحامى القاهرة والجيزة ، لمواجهة المساهمة فى رعايتهم طبياً وفقاً للاتفاقات التى تمقدها اللجان الفرعية فى كل محافظة مع المستشفيات الخاصة بعد إقرار هذه الاتفاقات من المجلس .

وفى التخطيط النقابى السريع ، يدور البحث لإناحة أوسع الفرص كى يكون العلاج مجاناً للسادة المحامين ومن يعولون .

هـ - النادى

فى سبيل قيام النادى برسائله أعدت لجنة النادى الدور الثانى من مبنى النقابة ليكون مقراً له ، وقد زود بوسائل التسلية والترفية اللازمة لرواده من السادة المحامين وأسره . وتقدم الوجبات المعتازة والمشروبات ، بأسعار مناسبة .

وقد أعدت اللجنة برنامجاً عاماً للرحلات طوال العام ، وقد نفذ منه فعلاً رحلة بالأتوبيس النهري لزيارة مصانع شركة السكر والتقطير بالحوامدية ، وركن حلوان .

كما قررت اللجنة تنظيم رحلة لزيارة بحيرة قارون فى يوم الجمعة ١١ من يناير ١٩٦٣ وأخرى إلى الأقصر وأسوان فى الفترة من ٢١ إلى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٣ وهى توافق عطلة عيد الفطر المبارك . وقد وضع برنامج لهذه الرحلة يشمل زيارة الأقصر وأسوان والآثار فى المنطقة المحيطة بهما .

ويسر لجنة النادى أن توجه نظر السادة الزملاء إلى أن الرحلات التى سيتقرر القيام بها سيعلن عنها فى غرف المحامين قبل موعد كل رحلة بوقت كاف .

واللجنة بسبيل إعداد برنامج كامل للمحاضرات ، وآخر للاحتفالات ، وثالث للنشاط الرياضى .

كما اتفقت اللجنة مع نادى الزمالك ، لتيسير اشتراك السادة المحامين وأسره برسم خفض ، وستعلن شروط الاشتراك حتى يتمكن المحامون من ممارسة أنواع النشاط الرياضى كافة ، فى ناد من نوادى الدرجة الأولى .

وستحتفل اللجنة بعيد النصر في يوم الجمعة ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٢ وذلك بإعداد مأدبة إفطار بحديقة النقابة للسادة المحامين وأسرههم ، يعقبها مهرجان رياضي وترفيهي على أنغام الموسيقى . كما تقرر إقامة حفل شاي في اليوم الرابع من يناير ١٩٦٣ بمناسبة افتتاح الموسم الثقافي للمحاضرات .

٦ - مبنى النقابة

وفي سبيل إعداد المبنى للقيام برسالة النقابة كاملة فقد اتجهت النية إلى إقامة طابعتين جديدين . كما عني بتنسيق الحديقة والعناية بها .

٧ - المسائل العامة

ولتكون مشاركة النقابة في المسائل العامة مشاركة فعالة ، دعا السيد النقيب إلى عقد مؤتمرات عدة كان أولها في اليوم الثامن عشر من أكتوبر سنة ١٩٦٢ لتدارس الموقف في اليمن . وعقد ثانيها في اليوم الثاني من نوفمبر الماضي ، احتفالاً بيوم فلسطين . فكان يوماً شعبياً حافلاً تجلت فيه المشاعر الوطنية الصادقة نحو هذا الجزء السليب من الوطن العربي .

كما دعا السيد النقيب إلى عقد مؤتمر شعبي في اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر الماضي لتأييد الحركة التحررية اليمنية حضره السيد كمال الدين رفعت عضو مجلس الرياسة وشيوخ القبائل اليمنية ، والطيارون الحجازيون والأردنيون الأبطال ، والمجاهدة الجزائرية جميلة أبو حريد وممثلو الهيئات النقابية والعمالية والنسائية وعدد كبير من أصحاب الرأي والمشتغلين بالشئون العربية — وقد أصدر المؤتمر القرارات التي تتفق وجمال هذا الموقف ، ونشرت هذه القرارات في صدر هذا العدد .

٨ - المطبوعات

وقد أصدرت النقابة الرسالة الأولى من كتاب : «نحن الشعب» حوت الكثير من تاريخ الوطن العربي . كما أصدرت النقابة كتيباً حوى القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون في متناول الجميع ويأمل مجلس النقابة أن يتلقى في القريب العاجل من السادة الزملاء آراءهم حول هذا القانون .

٩ - مجلة المحاماة

وفي سبيل تطوير تحرير المجلة بما يتفق وجمال رسالتها فقد شكلت لجنة لهذا الغرض .

ويسر اللجنة أن تتلقى ما يعين لاسادة الزملاء والقراء من اقتراحات وما تجود به أقلامهم من بحوث ، وما يصل لأيديهم من أحكام لنشره .

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النفذ الحزائي

وضوحه ، ثبوت أنه لحام مقبول أمام
محكمة النقض . ص ٣

الحكم ٤ :

شريك : فاعل أصلي ، ارتباط جريمتها ، استفادة
الشريك من دفاع المفاعل ؛ دفاع جوهري ،
رد عليه ؛ نقض ، طعن ، أثره ، تسبيبه .
ص ٣

الحكم ٥ :

وصف التهمة : تعديله من اشتراك في تزوير ، إلى
فعل أصلي ؛ دفاع ، تنبيه . ص ٤

الحكم ٦ :

تزوير : محرر رسمي ؛ الرسمية ؛ اختصاص الموظف .
ص ٤

الحكم ٧ : ٤ من أبريل ١٩٦١

فاعل أصلي : تعدد الفاعلين الأصليين ، مسئولية
جنائية ، عاهة مستديمة ، ص ٤

الحكم ١ : ١٦ من مايو ١٩٦١

١ - نقض : عقوبة الإعدام ، عرض القضايا
المحكوم فيها حضورياً بعقوبة الإعدام
على محكمة النقض ؛ ميعاد ، المادة ٤٦ من
ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ب - قتل عمد : حكم ، تسبيبه ، إغفال نية
إزهاق الروح ، وعلاقة السببية بين الإصابة
والوفاة ؛ قصور ؛ نقض ، الخروج عن
قاعدة نسيية الطمن .

ج - حكم : تسبيبه ، عيب ، تخاذل وتهاثر ،
وتعارض الأدلة ، غموض . ص ١

الحكم ٢ : ٢٧ من يونيو ١٩٦١

١ - قانون : تفسيره ، تعارض نص في القانون
ولأئحته التنفيذية .

ب - جمعية عمومية : للصحفيين ، انعقادها ،
عملية الانتخاب . ص ٢

الحكم ٣ : ٣ من أبريل ١٩٦١

نقض : طعن ، أسبابه ، توقيع محام ؛ إمضاء ،

الحكم ٨ :

ا — اختلاس : أموال أميرية ، صفة مأمور التحصيل .

ب — محاكمة : إجراءاتها ، خطأ مادي في ذكر من تولى المرافعة . ص ٥

الحكم ٩ :

ا — جريمة مستمرة : خدمة عسكرية ، جريمة سلبية مستمرة استمراراً تجديداً .

ب — قانون : تطبيقه بالنسبة للزمان ، سريانه على الجريمة المستمرة ولو كان أشد مما سبقه ؛ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥ . ص ٥

الحكم ١٠ : ١٧ من أبريل ١٩٦١

ا — إثبات : قرائن ، سوابق التهم .

ب — حكم : تسمييه ، دفع بتلفيق التهمة ، رد عليه . ص ٦

الحكم ١١ :

ا — دعوى جنائية : فعل يكوّن جرائم متعددة ، جرائم مرتبطة ؛ إحالتها ؛ سلاح ؛ قتل عمد .

ب — فاعل أصلي : مسئولية جنائية ، قتل عمد ؛ تحديد الأفعال التي أتاها كل من الفاعلين الأصليين .

ح ، هـ — إثبات : شهادة ؛ شاهد ، استخلافه ؛ طائفة لا تستعطف ، أداؤها الشهادة بيمين . ص ٧

الحكم ١٢ :

إتفاق جنائي : جريمة المادة ٤٨ عقوبات .

ص ٨

الحكم ١٣ :

تفتيش : قصد منه ، تعسف في تنفيذه بالسعي في البحث عن جريمة أخرى . ص ٨

الحكم ١٤ :

غرفة اتهام : اختصاصها ، أمر بأن لا وجه ، طعن فيه بالنقض ، مناطه . ص ٩

الحكم ١٥ :

محاكمة : إجراءاتها ، شفوية المرافعة ، شهود ، سماعهم . ص ٩

الحكم ١٦ : ١٨ من أبريل ١٩٦١

ا — إخفاء أشياء مسروقة : اتجار في مثل المسروق .

ب — حيازه : المتقول سند الملكية . ص ١٠

الحكم ١٧ :

ا — رشوة : عذر معف ، قصره على حالة قبول الموظف لها .

ب — نقض : قانون أصلح ، مواد مخدرة .

ص ١٠

الحكم ١٨ :

ا — مناجم ومحاجر : تعريفها .

ب — خامات محاجر : ترخيص باستخراجها ، شروع ، قصد جنائي . ص ١١

الحكم ١٩ : ٢٤ من أبريل ١٩٦١

اختلاس : أموال أميرية ، عقوبته ، الحكم بالرد . ص ١١

الحكم ٢٠ :

ا — تفتيش : تحريات ، استمرارها بعد إذن التفتيش ، دلالة .

الحكم ٢٢ : ٢٥ من أبريل ١٩٦١	ب — مخدرات : إحرازها ؛ جريمة مستمرة ، وزنها .
١٢ ص	١٢ ص
الحكم ٢٣ :	الحكم ٢١ :
شريك : مسؤوليته ، مناطها .	أسباب إبادة : دفاع شرعى ، ماهيته .
١٢ ص	١٢ ص

النقض المدنى

الحكم ٢٤ : ٧ من ديسمبر ١٩٦١	نقض : طعن ، تقرير ، إيداع الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى الذى أحال إليه فى أسبابه ، والمستندات .
١٤ ص	١٤ ص
الحكم ٢٥ :	الحكم ٢٥ :
أ — نقض : طعن ، مصلحة .	أ — نقض : طعن ، مصلحة .
ب — حكم : تسييبه ، حوادث طارئة .	ب — حكم : تسييبه ، حوادث طارئة .
ج — خير : نذبه ؛ دفاع ، رده .	ج — خير : نذبه ؛ دفاع ، رده .
١٥ ص	١٥ ص
الحكم ٢٦ :	الحكم ٢٦ :
أ — نقض : طعن ، حالاته ، قانون مخالفته ؛ أمر مقضى ، حججه .	أ — نقض : طعن ، حالاته ، قانون مخالفته ؛ أمر مقضى ، حججه .
١٧ ص	١٧ ص
الحكم ٢٧ :	الحكم ٢٧ :
دعوى : نظرها أمام المحكمة ؛ تقرير التلخيص ، تلاوته .	دعوى : نظرها أمام المحكمة ؛ تقرير التلخيص ، تلاوته .
١٩ ص	١٩ ص
الحكم ٢٨ :	الحكم ٢٨ :
أ — عقد : تفسير عباراته ؛ حكم ، تدليل ، عيب ، فسخ .	أ — عقد : تفسير عباراته ؛ حكم ، تدليل ، عيب ، فسخ .
ب — برصة : عقود بيع القطن تحت القطع ؛ بائع ، حقه فى قطع السعر ؛ تغطية ، خيار المشتري فيها .	ب — برصة : عقود بيع القطن تحت القطع ؛ بائع ، حقه فى قطع السعر ؛ تغطية ، خيار المشتري فيها .
٢٤ ص	٢٤ ص
الحكم ٢٩ : ١٣ من ديسمبر ١٩٦١	الحكم ٢٩ : ١٣ من ديسمبر ١٩٦١
نقض : كماله ، إيداعها ؛ قانون عمل موحد .	نقض : كماله ، إيداعها ؛ قانون عمل موحد .
٢١ ص	٢١ ص
الحكم ٣٠ :	الحكم ٣٠ :
عمل : تحكيم فى منازعاته ؛ هيئة تحكيم ، سلطتها .	عمل : تحكيم فى منازعاته ؛ هيئة تحكيم ، سلطتها .
٢٢ ص	٢٢ ص
الحكم ٣١ :	الحكم ٣١ :
حجز إدارى : تنفيذ عقارى .	حجز إدارى : تنفيذ عقارى .
٢٣ ص	٢٣ ص
الحكم ٣٢ : ١٤ من ديسمبر ١٩٦١	الحكم ٣٢ : ١٤ من ديسمبر ١٩٦١
أ — ارتفاق : تبعى ، حق ارتفاق ، تعديله ، أحواله .	أ — ارتفاق : تبعى ، حق ارتفاق ، تعديله ، أحواله .
ب — ارتفاق : انقضاؤه .	ب — ارتفاق : انقضاؤه .
٢٤ ص	٢٤ ص
الحكم ٣٣ :	الحكم ٣٣ :
أ — رسم : صرف مياه المحال العامة والصناعية ، استحقاقه .	أ — رسم : صرف مياه المحال العامة والصناعية ، استحقاقه .

ب - حكم : تدليل ، عيب ، قصور ؛ نقض ، طعن ، أسبابه ؛ تقادم مسقط ، دفع به ؛ دفاع يخالطه واقع ، إثارتها لأول مرة أمام القضاء .
ص ٢٥

الحكم ٣٤ : ٢٠ من ديسمبر ١٩٦١
أ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ؛ تقادم الضريبة ؛ حكم ، قصور .

ب - تقادم : قطعه دين ، إقرار به . ص ٢٧
الحكم ٣٥ :

أ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ؛ وعاؤه ، لجنة تقدير ، طعن في قرارها ، طبيعته ، استئناف ، مقابل .

ب - نقض : طعن ، حالاته . ص ٢٩
الحكم ٣٦ :

بطلان : ورقة تكليف بالحضور ؛ دعوى طريق رفعها . ص ٣٠

الحكم ٣٧ : ٢١ من ديسمبر ١٩٦١

أ - ملكية : قيود ترد على حقها .

ب - حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، إقامة الحكم على أمور افترضها دون دليل عليها أو بيان إصدارها .

ج - عقد : تعاقد ، تكييفه القانوني . ص ٣١

الحكم ٣٨ :

أ - بيع : وفائي ، قرينة بقاء العين المباعة في حيازة البائع .

ب - رهن : حيازي ؛ ريع ، تقديره .

ص ٣٣

الحكم ٣٩ : ٢٧ من ديسمبر ١٩٦١

أ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤه .

ب - إثبات : قرائن ؛ ضريبة ؛ حكم ، قصور ، فساد الاستدلال . ص ٣٤

الحكم ٤٠ :

حكم : تدليل ، عيب ، قصور ؛ عمل ، تحكيم في منازعاته ، إعانة غلاء معيشة . ص ٣٥

الحكم ٤١ : ٢٨ من ديسمبر ١٩٦١

أ - وقف : ناظر ؛ زوال صفته ، حراسة قانونية ؛ نقض ؛ طعن ، خصوم .

ب - حراسة : نقض ، طعن ، إجراءاته ، الخصوم فيه . ص ٣٧

الحكم ٤٢ :

أ - وقف : تملك بالتقادم ؛ تقادم مكسب ؛ شروطه ؛ رهن العين التي وقفها الحائز رهنًا تأمينيًا .

ب - تقادم مكسب : التزام بالضمان ؛ وقف .

ص ٣٨

الحكم ٤٣ :

موظف : فصله ؛ مجلس تأديب ، صلاحية أعضائه . ص ٤١

الحكم ٤٤ :

جمر ك : لجنة ، قرارها ، معارضة فيه ، ميعادها . ص ٤٢

مجلس الدولة

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

(آثار القرار الإداري)

الحكم ٤٨ : ١٤ من أكتوبر ١٩٥٨ قرار إداري : أعياد رسمية ومواسم ، تحديدها ، آثاره . ص ٤٥ (انتهاء القرار الإداري)	الحكم ٤٥ : ٦ من يونيو ١٩٤٩ قرار إداري : (وقف عن العمل) آثاره . ص ٤٤
الحكم ٤٩ : ٣٠ من يناير ١٩٦٠ قرار إداري : مسجبه ، آثار السحب ، عودة الحال إلى ما كانت عليه . ص ٤٦	الحكم ٤٦ : ٩ من أبريل ١٩٦٠ قرار إداري : موظف ؛ تقرير سرى ، آثاره . ص ٤٤
الحكم ٥٠ : ٢٣ من مايو ١٩٥٩ قرار إداري : فصل ، مسجبه . ص ٤٦	الحكم ٤٧ : ٢١ من مايو ١٩٦٠ قرار إداري : موظف ، تقرير سرى ، آثاره . ص ٤٥

قضاء محاكم الاستئناف

الحكم ٥٣ : ١٢ من أبريل ١٩٦١ أ - استرداد : دعواه ، مرافعات م ٥٣٧ ، اعتبارها إشكالا موضوعياً في التنفيذ . ب - حجز تنفيذي : تثبيته ، صدور أمر القاضى به في أمر أداء . ص ٥٠	الحكم ٥١ : ٦ من مارس ١٩٦١ أ - دعوى : استحقاق فرعية ، مرافعات م ٧٠٥ . ب - حجز إداري : منازعة متعلقة بالتنفيذ ، استئنافها بتكليف بالحضور . ص ٤٨
الحكم ٥٤ : ٣ من أبريل ١٩٦١ دعوى الجدية : رسومها ، ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . ص ٥١	الحكم ٥٢ : ٧ من مارس ١٩٦١ أ - عقوبة : جنائية ؛ جزاء مدني . ب - ملكية صغيرة : حمايتها ، ديون يباح التنفيذ بموجبها . ص ٤٩
الحكم ٥٥ : ٣١ من يناير ١٩٦١ أ - حكم : طلبات ، إغفال بعضها .	

ب - فوائد : تأخير ، سريانها . ص ٥١
الحكم ٥٦ :

ا - تاجر : ثبوت صفته ، استئجار أرض للتجار
في محاصيلها .

ب - دين تجارى : شروطه .

ج - إفلاس : شهره بعد اعتزال التجارة ، التوقف
عن دفع دين محكوم به . ص ٥٢

الحكم ٥٧ :

سند صوري : سند جمالة ، حامل سىء النية ؛
تظهيره . ص ٥٤

الحكم ٥٨ :

ا - سيارة : تأمين إجبارى عن حوادثها ،
ق ٦٥٣ لسنة ١٩٥٥ ؛ مضرور ، دعواه ،
تقادمها .

ب - حكم : خطأ جوهري يبطله . ص ٥٦

الحكم ٥٩ :

عيب خفى : ثمن ، حبسه . ص ٥٨

الحكم ٦٠ : ١٨ من أبريل ١٩٦١
إعلان : مقر الدين . ص ٥٨

الحكم ٦١ : ٢٥ من أبريل ١٩٦١
ا - سند إذنى : تجارى ؛ جواز إثبات ما يخالفه
بالتقارن والبينة .

ب - اختصاص : سند إذنى ، استبعاده كدليل
على المديونية ، لا محل للتمسك بشرط
الاختصاص المنصوص عليه فيه .

ص ٥٩

الحكم ٦٢ : ٣٠ من مايو ١٩٦١
تقدم خمس : قانون تجارى م ١٩٤ ص ٦١

الحكم ٦٣ : ٢٠ من يونيو ١٩٦٠ (مجلس تأديب
المحامين) .

ا - دفاع : حقه ، مداه ؛ إهانة النيابة .

ب - خصم : قذفه وسبه ، عقوبات م ٣٠٩ ،
مدى سريانها على النيابة .

ج - نيابة : تقادم الحامى المدافع لتصرفاتها ومهاجمة
تحقيقها وإبراز نقصه . ص ٦٢

قضايا المحاكم الشرعية

مدلوله عند النظر في إشهار الإفلاس ، وبين
مدلوله عند النظر في تحديد فترة الارتياح .
ص ٧٢

الحكم ٦٥ : ٢٢ من مارس ١٩٦٢
ملكية أدبية : وفنية ؛ مصنف غنائى ، أداؤه
علناً ؛ ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

ص ٧٤

الحكم ٦٣ (١) : ١٠ من أبريل ١٩٦٢
إفلاس : مفلس ، حرته الشخصية ، تقييدها ،
تجارى م ٢٣٩ . ص ٧١

الحكم ٦٤ : ١٧ من أبريل ١٩٦٢
ا - إفلاس : وقوف عن الدفع ، تاريخه ، حق
المحكمة في تعديله ، ميعاد المعارضة في
تحديده .

ب - وقوف عن الدفع : ماهيته ، التفريق بين

ج - سند : وفاء المدين بقيمته للمستفيد الأصلي ،
حامل حسن النية .

د - مخازن أدوية : ديونها قبل الغير ، اختصاص
الفصل في منازعاتها ، ق ١٢ لسنة ١٩٦١ .
ص ٧٨

الحكم ٦٦ : ١٤ من يوفيه ١٩٦٢
شركة : نية المشاركة بين الشركاء ؛ عقد
الشركة ؛ عقد العمل
ص ٧٦

الحكم ٦٧ :
ا - سند : تظهيره تظهيراً تأمينياً ، نقل ملكيته
لحامله .
ب - تظهير : تام ، مظهر إليه حسن النية ؛
دفع .

ثانياً - المقالات والبحوث

بحث في الحبس الاحتياطي والحبس المطلق ،
ومدى سلطة واختصاص نيابة أمن الدولة
وغرف المشورة لدوائر الجنع المستأنفة
ومستشار الإحالة بعد تعديل قانون
الإجراءات الجنائية الأخير ؛ للاستاذ
محمد كامل البهنساوى المحامى .
ص ١١٤

مدى استحقاق الأجر للعامل في حالة تعطل العمل
بالمنشأة ؛ للدكتور اسماعيل غانم ،
أستاذ القانون المدنى المساعد بجامعة عين
شمس .
ص ٨٣
علاقة السببية في قانون العقوبات ؛ للدكتور
محمد نجيب حسنى ، أستاذ القانون الجنائى
المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .
ص ٩٢

ثالثاً - النشريات

مجلس رياسة : قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٤
لسنة ١٩٦٢ بتشكيله .
ص ٥

إعلان دستورى : بالتنظيم السياسى لسلطات
الدولة العليا .
ص ١

القوانين

ضريبة إضافية للدفاع : ق ١٠٨ بتعديل ق ٢٧٧
لسنة ١٩٥٦ بفرضها .
ص ٩
صناعة : ق ١١٢ بتعديل ق ٢١ لسنة ١٩٥٨
بتنظيمها وتشجيعها .
ص ١٠

أجور عمال : ق ١٠٢ بتحديدتها في المنشآت
الصناعية .
ص ٦
دمغة : ق ١٠٤ بتعديل ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بتقرير رسمها .
ص ٧

: ق ١٢٨ بتعديل ق ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩
بشروط الخدمة والترقية لضباط القوات
المسلحة . ص ٢٩

ديوان المحاسبات : ق ١٣٠ بإلغاء ق ٣١ من
قانونه : ص ٣٠

مجلس الدفاع القوي : ق ١٣٣ بنقل اختصاص
مجلس الدفاع الوطني ووزير الحربية
والقائد العام إلى مجلس الدفاع القوي .
ص ٣٢

إذاعة : ق ١١٤ بتعديل قانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠
برسوم الاذاعة والأجهزة اللاسكية .
ص ١٢

قانون عقوبات : ق ١٢٠ بتعديل مواده .

شرطة : ق ١٢٦ بتعديل ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥
بنظام هيئة مشرطة . ص ٢٤

ضريبة : ق ١٢٧ بإلغاء ق ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣
باتخاذ بعض التدابير الضريبة لدعم
الاقتصاد القومي وتنميته . ص ٢٧

قرارات رئيس الجمهورية

نيابة إدارية : قرار ٢٤٠٣ لسنة ١٩٦٢ بتعيين
إداراتها ، واختصاص كل منها . ص ٣٤

رجال قضاء : قرار ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح
رجاله راتب طبيعة عمل . ص ٣٣

قرارات وزارية

٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة
على عملياته . ص ٤٦

صناعة

مناجم ومحاجر : قرار ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ بتفويض
بعض المحافظين في مباشرة الاختصاصات
النصوص عليها في القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦
ص ٤٧

زراعة

بذره قطن : قرار ٣٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار
الصادر في ٢١ من سبتمبر ١٩٥٥ بالتأجير
للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار بها .
ص ٤٨

الخزينة

وفاة الموظف : قرار ٢٣ لسنة ١٩٦٢ بصرف
مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور
عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب
المعاش . ص ٤١

اقتصاد

تصدير : قرار ٨٠٤ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قرار
٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية
للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن
التصدير . ص ٤٤

نقد : قرار ٨١١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قرار

مؤرخ

ورق : قرار ١٩٩ لسنة ١٩٦٢ بالغاء قرار ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة ، ص ٥٠

عمل

عمل : قرار ٥٦ لسنة ١٩٦٢ بتعيين الجهات الإدارية المختصة بتطبيق أحكام العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ص ٥٠

مكاتب علاقات العمل : قرار ٦١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قرار ١٨ لسنة ١٩٦١ بتحديد دائرة اختصاصها . ص ٥٢

عمل

أقلام قضايا : قرار بإضافة حكم جديد إلى قرار وزير العدل بقبول محامى أقلام قضايا بعض الجهات للمرافعة أمام المحاكم من هذه الجهات . ص ٥٦

شهر عقارى : قرار بإنشاء مأمورية للشهر العقارى وفرع للتوثيق بمركز بسيون

محافظة الغربية . ص ٥٧

: قرار بإنشاء مأمورية بمركز أبنوب .

ص ٥٧
شهر عقارى : قرار بتعديل اختصاص مأمورية الشهر العقارى وفرع التوثيق بقليوب . ص ٥٥

مأمور وضبط قضائى : قرار بتحويل مهندسى التنظيم ومعاونيهم بمديرية المرافق والإسكان وللمجلس مدينة بور فؤاد بمحافظة بورسعيد صفته . ص ٥٦

محاكم ، اختصاصها : قرار بتعديل دوائر الاختصاص القضائى فى محاكم دمياط والمنصورة والزقازيق وطنطا وشبين الكوم وبها والجزيرة الابتدائية . ص ٥٣
: قرار بضم بلدة منشأة يوسف منصور إلى اختصاص محكمة كفر صقر الجزئية . ص ٥٤

محكمة بندر الجزيرة الجزئية : قرار بتعديل اسم محكمة قسم أول بندر الجزيرة الجزئية ، إلى اسم محكمة بندر الجزيرة . ص ٥٩

المحكمة

مجلد قضائى شهري

قضاء محكمة النقض الجنائية

وتتصل المحكمة بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفه الذكر ، وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها ، سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده ، وذلك درءاً للشبهة بين حق النيابة وواجبها : حقها في الطعن بطريق النقض في الحكم بوصف أنها من خصوم الدعوى الجنائية ، وواجبها في أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٦ المذكورة .

٢ - القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائى العام فى سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص ، هو أن يقصد الجانى من ارتكاب الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه ؛ وهذا العنصر بطبيعته أمر داخلى فى نفس الجانى ، ويجب لصحة الحكم بإدانة منهم فى هذه الجريمة أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً ، وإيراد الأدلة التى تكون قد استخلصت منها أن الجانى

١

١٦ من مايو ١٩٦١

١ - نقض : عقوبة الإعدام : عرض القضايا المحكوم فيها حضورياً بعقوبة الإعدام على محكمة النقض . ميعاد المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ب - قتل عمد : حكم ، تسببه ، إغفال نية إزهاق الروح ، وعلاقة السببية بين الإصابة والوفاة ، قصور ، نقض ، الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن .

ج - حكم : تسببه ، عيب ، تخاذل وتهاتر وتمارض الأدلة والتموض .

المبادئ القانونية :

١ - تجاوز الميعاد المبين بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة القضية المحكوم فيها حضورياً بعقوبة الإعدام على محكمة النقض عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون المذكور ، ذلك بأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية ، والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً (وجاهياً) ،

رقابتها على سلامة إجراءات الدعوى .

(القضية رقم ٢ سنة ٣١ ق « هيئة عامة » رئاسة
وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس
المحكمة وصبحي الصباغ ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمود
محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطيه اسماعيل ومحمود
حلمي خاطر وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود
اسماعيل وحسن خالد المستشارين) .

٢

٢٧ من يونية ١٩٦١

١ — قانون : تفسيره ، تعارض نص في القانون
ولأئحته التنفيذية .

ب — جمعية عمومية : للصالحين ، انعقادها ، عملية
الانتخاب .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أنه عند التعارض بين
نصين أحدهما وارد في القانون والآخر
في لأئحته التنفيذية فإن النص الأول يكون
هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للأئحة .

٢ — ما يشيره الطاعن بشأن بطلان
انعقاد الجمعية العمومية وقت انتخاب النقيب ،
بسبب نقص عدد الحاضرين من الأعضاء
وقتذاك عن ربع عدد أعضاء النقابة ؛ مردود
بأن العبرة في صحة انعقاد الاجتماع هي بعدد
الحاضرين من الأعضاء وليس بعدد من
استعمل حقه في الانتخاب منهم . ذلك أنه
من الجائز أن يكون بعض الحاضرين قد أحجم
عن استعمال حقه في انتخاب النقيب ، وليس
لأحد من سبيل عليه في هذا الشأن ؛ هذا
فضلاً عن أن عملية انتخاب النقيب ليست

حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه قد
كان في اواقع يقصد به إزهاق روح المجنى
عليه . فإذا كان الحكم قد اقتصر على بيان
إصابات المجنى عليهم ما دون أن يستظهر نية
إزهاق الروح ، كما أنه لم يستظهر علاقة
السببية بين تلك الإصابات كما أوردها الكشف
الطبي وبين الوفاة التي حدثت . فإنه يكون
معيباً بما يكفي لنقضه بالنسبة إلى الطاعن الأول ،
وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثاني ، ولو أنه
لم يقدم أسباباً لطلعه ، لاتصال هذا الوجه
من الطعن به ، عملاً بنص المادة ٤٣ من
قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٣ — إذا أثبت الحكم أن الجناية وقعت
بسبب حقد المتهم على المجنى عليه ورغبته
في الانتقام منه والثأر لما يزعمه من عرض
مهان مرده الحادث الخلق ، ثم نفى في الوقت
نفسه قيام هذا الدافع لمضى عشر سنوات
على الحادث المذكور وإتمام الصلح بين المتهم
وبين زوجته وخصمه المجنى عليه وقبضه منه
مالاً لقاء هذا الصلح ؛ فإن الحكم يكون منطوياً
على تهاتر وتخاذل لتعارض الأدلة التي ساقها
في هذا الخصوص بحيث ينفي بعضها ما يثبت
البعض الآخر . هذا فضلاً عن غموض الحكم
في خصوص تبصيره دفاع المتهم بشأن ما أثاره
من اعتراض على بطلان بعض إجراءات
التحقيق بما يعجز هذه المحكمة عن أعمال

شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٩٦٧ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم اليطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٤

٣ من أبريل ١٩٦١

شريك : فاعل أصلي ، ارتباط جرمتهما ، استفادة الشريك من الدفاع الجوهرى للفاعل ؟ دفاع جوهرى . عدم الرد عليه ؟ نقض ، نسبية أثر الطعن .

المبدأ القانونى :

إذا كان الطاعن ، وهو المتهم بالاشتراك فى تبديد سيارته المحجوز عليها ، لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبداه الفاعل الأصلى من أن السيارة التى حجز عليها فى الطريق العام كانت موجودة بالجراج ولم تبدد ؛ إلا أنه نظراً لارتباط جرمته بجريمة الفاعل الأصلى (الحارس على السيارة المحجوزة) فإنه أى الشريك يستفيد حتما بالتبعية من دفاع هذا الأخير الذى لو صح لانتفتت مسئوليته وبالتالى تنتفى مسئولية الطاعن . إذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهرى فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه بالنسبة للطاعن ، دون الحارس الذى لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر ضده .

(القضية رقم ١٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

إلا استمراراً لعملية الانتخاب برمتها ، وهى عملية واحدة تتم على مرحلتين متعاقبتين . فإدام أن انعقاد الجمعية العمومية قد بدأ صحيحاً متفقاً مع حكم القانون ، فإن انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخاب الخاص بمركز النقيب ، ليس فيه ما يعيب عملية الانتخاب أو يبطل انتخاب النقيب .

(القضية رقم ١ سنة ٣١ ق « صحافة » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٣

٣ من أبريل ١٩٦١

نقض : طعن ، أسبابه ، توقيم محام ، وضوح الإمضاء وعدم ثبوت أنها لحام مقبول أمام محكمة النقض .

المبدأ القانونى :

إذا كانت الإمضاء الموقع بها على مذكرة الأسباب غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ، وقد سئل الطاعن عن اسم صاحب الإمضاء فادعى أن محاميه قد وكل عنه محامياً آخر فى توقيع أسباب الطعن ولم يصادقه هذا الأخير على ذلك ، وقرر أنه لا يعرف صاحب التوقيع الوارد على مذكرة الأسباب ؛ فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى

المبدأ القانوني :

لا يشترط في القانون ، كما تسبغ الرسمية على الورقة ، أن تكون محررة على نموذج خاص ، ذلك أن الصفة إنما يسبغها محررها لا طبعها على نموذج خاص . والرسمية تتحقق حتما متى كانت الورقة صادرة أو منسوبة صدورها إلى موظف مختص بتحريرها ، سواء كان أساس الاختصاص قانوناً أو مرسوماً أو لائحة أو تعليماً أو بناء على أمر رئيس مختص أو طبقاً لمقتضيات العمل .

(القضية رقم ٣١ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد هفيقي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٧

٤ من أبريل ١٩٦١

فاعل أصلي : تعدد الفاعلين ، مسئولية جنائية ، عاهة مستديمة .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى إلى ثبوت اتفاق الطاعنين على ضرب المجنى عليه وترصدهم له في السوق ، فإن من مقتضى ذلك مساءلة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً عن العاهة التي تخلفت بالمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذي أوقعوه عليه ، وذلك دون حاجة إلى تقصى من منهم الذي أحدث إصابة العاهة .

(القضية رقم ١٩٤٨ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

٥

٣ من أبريل ١٩٦١

وصف التهمة : تعديله ، من اشتراك في تزوير إلى فعل أصلي ؟ تذييه الدفاع .

المبدأ القانوني :

إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني ، والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، وتكون قد شملتها التحقيقات : كتعديل التهمة من اشتراك في تزوير إلى فعل أصلي ؟ فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تضيئه المتهم عليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

ولا يعترض بأن العقوبة مسوغة للجريمتين الآخرين المسندتين للتهمة (وهما استعمال محرر عرفي مزور ونصب) ما دامت جريمة التزوير هي أساس هاتين الجريمتين الآخرين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل ، فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم على هذا التعديل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيباً يبطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦

٣ من أبريل ١٩٦١

تزوير محرر رسمي ؟ الرسمية ، اختصاص الموظف .

٨

٤ من أبريل ١٩٦١

١ - اختلاس : أموال أميرية ، صفة مأمور التحصيل .

٢ - محاكمة : إجراءاتها ، خطأ مادي في ذكر من تولى المرافعة .

المبادئ القانونية :

١ - تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة ، سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرار أو لائحة أو مرسوم أو تعليم أو تكليف كتابي أو شفوي ؛ بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل ، وفي قيامه بذلك وتسليمه دفاتر قسائم التحصيل ما يكسبه هذه الصفة ، مادام لم يدع بأنه أقحم نفسه على العمل ، وأنه قام به متطفلاً أو متفضلاً أو فضولياً ، سواء بهاون من رؤسائه أو زملائه أو بإعفاء منهم .

٢ - إذا كان الثابت أن الطاعن كان له محام مقرر أمام محكمة الاستئناف ، وترافع عنه في الجناية واستوفى دفاعه حسباً أملاه عليه واجبه ، فإن وقوع خطأ مادي في ذكر من تولى المرافعة بالفعل ، أمر لا يشوب الإجراءات بالبطلان .

(القضية رقم ١٩٦٩ سنة ٣٠ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي ، وتوفيق أحمد الحشن وعبدالحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٩

٤ من أبريل ١٩٦١

١ - جريمة مستمرة : خدمة عسكرية ، جريمة سلبية مستمرة استمراراً تجديدياً .

٢ - قانون : تطبيقه بالنسبة للزمان ، سريانه على الجريمة المستمرة ولو كان أشد مما سبقه . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥ .

المبادئ القانونية :

١ - دلالة عبارات نصوص المواد ٥٥ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ، و ٧١ في فقرتها الأولى والثالثة ، و ٧٤ في فقرتها الثانية من القانون ٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض مواد القانون المذكور ، وما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقاً على تعديل المادة ٧٤ في فقرتها الثانية ؛ هو أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد لتقرير معاملته ، هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمراراً تجديدياً يبق حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين . وذلك أخذاً من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل إرادة الجاني ، وإيجاباً من جهة أخرى للتلزام بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى عنها الذي أطلال الشارع مداه ، وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الإيضاحية . ويظل الفرد مرتكباً للجريمة في كل وقت حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنه ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته .

٢ - من المقرر قانوناً أن التشريع الجديد

النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(القضية رقم ٢٣٥٨ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن بخالد المستشارين) .

١٠

١٧ من أبريل ١٩٦١

١ — اثبات : قرائن ، سوابق المتهم .

ب — حكم : تسببه ، دفع بتلفيق التهمة . رد عليه .

المبادئ القانونية :

١ — لمحكمة الموضوع ، في سبيل تكوين عقيدتها ، أن تستند إلى عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وأن تتناول ما للمتهم من سوابق ، فتتخذ منها قرينة تكميلية في إثبات التهمة ، كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي توجد في الدعوى .

٢ — الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً .

(القضية رقم ٢٣٦٤ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١١

١٧ من أبريل ١٩٦١

١ — دعوى جنائية : ارتباط الجرائم . إحالتها . سلاح . قتل عمد .

يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لزوم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيقاً للعدالة . ولما كان القانون ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشدّد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة ، وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل فاراً من الخدمة العسكرية وممتنعاً عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى أرسلته الجهة الإدارية إلى منطقة التجنيد التابع لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ كان يتعين أن لا تنزل الغرامة عن خمسين جنيهاً طبقاً لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ ، إلا أنه لما كان قد صدر ، بعد صدور الحكم المطعون فيه ، القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقرر أحكاماً وقتياً على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا ريب أصح للمطعون ضده ما دام قد ثبت أنه قد توافر في حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم المطعون ضده عملاً بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، التي تخول محكمة

فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين في جريمة القتل والشروع فيه . وليس بلازم والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

٣ - استخلاف الشاهد - عملاً بالمادة ١/٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية - هو من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة المتهم ، لما في الحلف من تذكير الشاهد بالإله القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه إن هو قرر غير الحق ، ولما هو مظهر من أدله أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلى الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكريه عقيدته . إلا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليمين إليهم لكونهم غير أهل لذلك : إما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة ، والمحرومين من أداء الشهادة يمين كالمحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة فإنهم لا يسمعون طبقاً للبند ثالثاً ، من المادة ٢٥ من قانون العقوبات إلا على سبيل الاستدلال ، مثلهم في ذلك مثل ناقص الأهلية .

٤ - مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع يمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمع بغير يمين ، يوحى بأنه يرى بأن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة من أوجب عليهم حلفها ؛

ب - فاعل أصلي : مسئولية جنائية ، قتل عمد ؛ تحديد الأفعال التي أتاها كل من الفاعلين الأصليين .

ح ، ه - إثبات : شهادة ، استخلاف الشاهد ؛ طائفة لا يجوز استخلافها ، أداؤهم الشهادة يمين .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد ، ذلك الارتباط الذي قصده الشارع في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت إحدى هذه الجرائم داخلة في الجنايات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة المضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، أي ما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى ، جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . ومن ثم يكون ما خاض فيه الطاعنون في خصوص ما أسموه بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة ، واعتبار جريمة إحراز السلاح تابعة لجريمة القتل ومندرجة فيها ، ما خاضوا فيه من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضعه .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد حدد الأفعال التي قارفها كل منهم ، وأثبت عليهم اتفاقهم على قتل المجنى عليه والشروع في قتل الباقيين عمداً مع سبق الإصرار ، ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارفتها ، واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك ،

ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضى الأخذ بالإقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا آنس فيها الصدق .

٥ - الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية هو فى الواقع من الأمر عقوبة معناها الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة نافصى الأهلية طوال مدة العقوبة وبانقضائها تعود إلى هؤلاء جدانهم لأداء الشهادة يمين ، فهمى ليست حرماناً من حق أو ميزة مادام المملحوظ فى أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فإذا حلف مثل هؤلاء الأشخاص اليمين فى خلال فترة الحرمان من أدائه ، فلا بطلان ، إذ لا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليمين حملاً للشاهد على قول الصدق .

(القضية رقم ٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٢

١٧ من أبريل ١٩٦١

اتفاق جنائى : جريمة المادة ٤٨ عقوبات .

المبدأ القانونى :

لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة ، أو على

الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها ؛ سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع . ويعاقب المشتركون فى الاتفاق الجنائى بمقتضى المادة المذكورة ، سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنائية أو الجنحة المقصودة من الاتفاق ، أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد . ولا يشترط للعقاب أن يظهر المشتركون فى الاتفاق الجنائى على مسرح الجريمة المقصودة منه فى حال تنفيذها .

(القضية رقم ٣٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٣

١٧ من أبريل ١٩٦١

تفتيش : قصد منه ، تعسف فى تنفيذه بالسعى فى البحث عن جريمة أخرى .

المبدأ القانونى :

تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ؛ فإذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى ، جاز للمأمور بالضبط القضائى أن يضبطها ؛ بشرط أن تظهر عرضاً فى أثناء التفتيش ودون سعى يستهدف البحث عنها . ولما كان الأمر المطعون فيه قد أسس قضاءه ببطلان التفتيش على أن العثر على المخدر إنما كان نتيجة التعسف فى تنفيذ إذن التفتيش ؛

الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها؛ فإن ما أثاره الطاعن من دعوى القصور وفساد الاستدلال لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها، وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالفه الذكر .
(الفضية رقم ٥٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٥

١٧ من أبريل ١٩٦١

محكمة : إجراءاتها ، شفوية المرافعة ، شهود ، سماعهم .

المبدأ القانوني :

الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجرية المحكمة بنفسها في مواجهة المتهم بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ؛ ولا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود في محضر التحقيق الابتدائي إلا عند ما يخول القانون ذلك وفي الأحوال الواردة على سبيل الحضر . ولما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد قضت برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وبثبوت التهمة استناداً إلى أقوال الشهود في التحقيقات المضمومة دون أن تسمع هي هؤلاء الشهود ، كما قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع هي أيضاً الشهود

بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لاعلاقة لها بالجريمة التي جرى فيها التحقيق ؛ وكان تقدير القصد من التفتيش أمراً تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب ، فإن ما تثيره النيابة في طعنها لا يكون له محل .

(الفضية رقم ٤٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى بكامل والسيد أحمد عفيق وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمد اسماعيل المستشارين) .

١٤

١٧ من أبريل ١٩٦١

غرفة اتهام : اختصاصها ؛ أمراً بأن لا وجه ، طعن فيه بالنقض ، مناطه .

المبدأ القانوني :

غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية ، وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، ولها بناء على ذلك أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ، وأن تأخذ في سبيل تكوين عقيدتها بقول دون آخر وأن ترجح رأياً فنياً على آخر ، ثم تصدر أمراً وفقاً لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها . ولما كانت غرفة الاتهام قد مارست حقها على هذا الوجه فقد انتفت عنها حالة الخطأ بتجاوز حدود الاختصاص .

ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون

إذ وازن الشارع بين مصلحة المالك الذي جرّد من الحيازة على رغم إرادته ، وبين مصلحة الحائز الذي تلقى هذه الحيازة من السارق أو العاثر ؛ ورأى ، فيما نص عليه في المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، أن مصلحة المالك أولى بالرعاية :

(القضية رقم ١٣٥٩ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٧

١٨ من أبريل ١٩٦١

أ — رشوة : عذر معف ، قصره على حالة قبول الموظف لها .

ب - نقض : قانون أصلح ، مواد مخدرة .

المبادئ القانونية :

١ — العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرر من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ؛ ذلك أن الراشئ أو الوسيط يودى فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذى ارتكبها وتسهيل إثبات الجريمة عليه ، وهذه العلة التى أدت إلى الإعفاء من عقاب الراشئ أو الوسيط منتفية فى حالة عدم قبول الموظف للرشوة .

٢ — إذا كان الحكم قد استظهر عناصر جريمة إحراز المخدر بغير ترخيص فى حق الطاعن الثانى ، وأثبت عليه أنه قصد من حيازته دسه لغيره للإيقاع به ، فإن لمحكمة

الذين أخذت محكمة أول درجة بأقوالهم فى تلك التحقيقات ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه لما فى ذلك من إخلال بقاعدة شفوئية المرافعة .

(القضية رقم ٥٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٦

١٨ من أبريل ١٩٦١

أ — إخفاء أشياء مسروقة : اتجار فى مثل المسروق .

ب — حيازة : المقول سند الملكية ، تطبيقاتها .

المبادئ القانونية :

١ — يشترط قانوناً فى الشخص الذى يتجر فى مثل الشيء المسروق أو الضائع فى معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، أن يتجر فيه حقيقة ، ولا يكتفى أن يظهر البائع بمظهر التاجر ، أو أن يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر ؛ وتقدير الاحتراف بالتجارة أو الاتجار بمثل الشيء المسروق أو الضائع ، مسألة يترك الفصل فيها إلى محكمة الموضوع .

٢ — الأصل أن المشرع جعل من الحيازة فى ذاتها سنداً للملكية المنقولات ، وقرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ، مالم يقدّم الدليل على عكس ذلك ؛ وهو ما صرح به فى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٧٦ من القانون المدني . أما بالنسبة إلى حالة الشيء المسروق أو الضائع ، فإن الحكم يختلف ،

تحتوى على شيء من هذه الخانات لاعتبارها محاجر .

٢ - دل الشارع بما جاء فى نصوص القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص ، قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية ؛ ويتحقق القصد الجنائي فيها بمجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال ، كما أن القانون لم يفرق فى المادة ٣٢ منه بالنسبة للحصول على الترخيص للاستغلال بين مالك الأرض وغيره .

(القضية رقم ٤٦ سنة ٣١ فى رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب هدى وحسن خالد المستشارين) .

١٩

٢٤ من أبريل ١٩٦١

اختلاس أموال أميرية : عقوبتها ، الحكم بالرد .

المبدأ القانوني :

متى كانت المحكمة قد دانت المطعون ضدهما عن تهمة اختلاس الأموال الأميرية المسندة إلى الأول والاشتراك فيه المسندة إلى الثانى ، وأغفلت الحكم بعزل أولهما وهو - كما ورد بالحكم المطعون فيه - من المكلفين بخدمة عامة ، كما أغفلت الحكم على المطعون ضدهما بالغرامة المنصوص عليها فى المادة

النقض إعمالاً للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أن تنقض الحكم نقضاً جزئياً لمصلحة الطاعن الثانى هو والطاعن الأول الذى لم يقدم أسباباً لطعنه ، مراعاة لحسن سير العدالة نظراً لوحدة الواقعة التى دين بها هذان الطاعنان ، وذلك بالنسبة للعقوبة المنميدة للحرية وعقوبة الغرامة المحكوم بهما عليهما وفق ما تقتضى به المادتان ٣٧ و٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(القضية رقم ٦ سنة ٣١ فى بالهيئة السابقة) .

١٨

١٨ من أبريل ١٩٦١

١ - مناجم ومحاجر : تعريفها .

ب - خامات محاجر : استخراجها بدون ترخيص أو الشروع فيها ، قصد جنائي .

المبادئ القانونية :

١ - مفاد المادة الأولى من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أن جميع الأراضي التى تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التى نصت عليها يعتبر فى حكم هذا القانون محاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها ، ولا موجب يقتضى مع صراحة نص المادة الأولى المشار إليها صدور قرار من وزير التجارة عن كل أرض

المستمرة التي تتوافر في حق المتهم عند ضبطها معه بغض النظر عن المدة التي ظل فيها محرزاً لها .

(القضية رقم ١٦٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢١

٢٤ من أبريل ١٩٦١

أسباب إبادة : دفاع شرعي ، ماهيته .

المبدأ القانوني :

لم يشرع حق الدفاع الشرعي لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وإنما شرع لرد العدوان ، أو أن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله . ولا قيام لهذا الحق مقابل دفع اعتداء مشروع ، كمن يستعمل حقاً مقررأ بمقتضى القانون في الحدود التي رسمها ، ومن ذلك الحق المخول لأفراد الناس لمباشرة القبض على متهم شوهد متلبساً بجناية أو جنحة ، مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي ، كما يجري بذلك نص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، لتسليمه إلى أقرب رجال السلطة العامة .

(القضية رقم ١٧٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

٢٢

٢٥ من أبريل ١٩٦١

سلاح : بدون ترخيص ، مصادرة .

١١٨ من قانون العقوبات ؛ فإنها تكون قد خالفت القانون بما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع العقوبة طبقاً للقانون .

وإذا كان الحكم قد أثبت أن البنزين بعد تفريغه قد ضبط ، فإنه يكون قد أصاب التطبيق السليم للقانون بعدم الحكم برد المال المختلس .

(القضية رقم ٢٤٢٥ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠

٢٤ من أبريل ١٩٦١

١ — تفتيش : تحريات ، استمراره بعد صدور الإذن ، دلالة .

ب — مواد مخدرة : إحرازها ، جريمة مستمرة ؛ وزنها .

المبادئ القانونية :

١ — ما أورده الحكم من استمرار رئيس مكتب مكافحة المخدرات في تحرياته بعد حصوله على الإذن بتفتيش المتهمين ، مفاده تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهما تمهيداً لتنفيذ الإذن وتحينا لفرصة ضبطهما ؛ وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على صدور الإذن .

٢ — تتم جريمة إحراز المخدرات بوجودها في حوزة محرزها مهما يصغر مقدارها أو تكن دون الوزن .

وجريمة إحراز المخدرات من الجرائم

المبدأ القانوني :

ما ذكره الحكم المطعون فيه تسويغاً لعدم توقيع عقوبة المصادرة ، من أن ثمت منازعة جدية قائمة في ملكية البندقية المضبوطة ، ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ؛ ذلك بأن مجرد النزاع على السلاح المضبوط لا يمنع قانوناً من الحكم بعقوبة المصادرة .

(القضية رقم ١٧٨٦ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٢٣

٢٥ من أبريل ١٩٦١

شريك : مسئوليته ، مناطقها .

المبدأ القانوني :

من المقرر قانوناً أن فعل الاشتراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها ، سواء كانت جريمة تامة أو شروعاً فيها . فإذا كانت مدونات الحكم المطعون فيه صريحة في أن الجريمة التي اتفق عليها بين المتهمين الأول والثالث وبين هذا الأخير والطاعن لم يقيم الدليل على وقوعها ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بوصفه شريكاً في جريمة لم تقع يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(القضية رقم ٢٣٣٥ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى كمال وعبد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

٢٤

٧ من ديسمبر ١٩٦١

نقض: طعن، تقرر، إيداع الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إليه في أسبابه، والمستندات .

المبادئ القانونية :

أوجبت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن بصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قبل أحال إليه في أسبابه . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي - الذي أقره - قد أحالا في أسبابهما إلى حكم الإحالة إلى التحقيق الذي أصدرته المحكمة الابتدائية وتضمن قضاء قطعياً في شق من الدعوى حسم به النزاع في الدفع بعدم قبولها لانتفاء المصلحة وفي أساس مسئولية الطاعن ، واعتنقا أسباب هذا الحكم دون أن يبيننا ماهية هذه الأسباب التي تبنيها ، وكانت أسباب الطعن بالنقض موجهة إلى القضاء الذي بني على تلك الأسباب وأقره الحكم المطعون فيه ؛ فإنه يترتب على ذلك وجوب إيداع الطاعن قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن بصورة حكم الإحالة إلى التحقيق سالف الذكر . وجزاء إغفال هذا الإجراء الذي كانت تقرضه المادة

٤٢٩ مرافعات هو عدم قبول الطعن .

المحكم

» .. وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه إلى الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ بقوله : « وحيث إن وقائع الدعوى قد سبق بيانها تفصيلاً في الحكمين الصادرين من محكمة الدرجة الأولى في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ و ٥ يونيو سنة ١٩٥٥ الصادر أولهما بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما احتواه منطوقه ، والصادر ثانيهما بإلزام المستأنفة بأن تدفع للمستأنف عليها الأولى المبلغ المحكوم به .

» وحيث إن الحكم المستأنف إذ قضى بإلزام المستأنفة بالمبلغ المحكوم به تأسيساً على أنها قد عجزت عن إثبات استلامها الخمسة صناديق الواردة باسم الشركة المستأنفة عليها الأولى وبها العجز المدعى بمحصوله ، هو حكم في محله لأسبابه التي أقيم عليها بالإضافة إلى أسباب الحكم التمهيدي الصادر في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق وتكليف المستأنفة بإثبات تلك الواقعة .

» لما كان ذلك وكان حكم ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ المذكور قد تضمن قضاء قطعياً في شق من الدعوى ، إذ فصل في الدفع بعدم قبولها لانتفاء المصلحة برفضه ، وحسم النزاع في أساس مسئولية الطاعنة بتقريره أن هذه المسئولية

المبادئ القانونية :

١ - مناط المصلحة في الطعن أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن ، والعبارة في قيام المصلحة بوقت صدور الحكم محل الطعن .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يجاوز ، وهو بصدد بحث شرائط نظرية الحوادث الطارئة ، النطاق الواجب التزامه في تحقيق شرط الإرهاق المهدد بالخسارة الفادحة المشتري إذ قد نظر إلى الصفقة ذاتها مدللاً من ظروفها وملابساتها على انتفاء ذلك الشرط ، وكان ماقرره في شأن عدم تأثر الصفقة المتنازع عليها بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية ، فإنه لا يؤثر على سلامة تسبيب الحكم وصحة نظره القانوني ما أورده في سبيل التدليل على عدم تأثر إيرادات المشتري الأخرى بصور قوانين تحديد الملكية وتقييد الإيجارات الزراعية ، متى كان هذا الذي أورده استطراداً زائداً ومسايرة من الحكم للطاعنة في هذا الاتجاه .

٣ - ندب الخبير في الدعوى يعد ، وفقاً للمادة ٢٢٥ من قانون المرافعات ، من الرخص المخولة لقاضي الموضوع ، وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ، ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مسوغة له . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب ندب خبير بما مفاده أن المحكمة لم تر محلاً لاجابة هذا الطلب ،

لا ترتفع إلا إذا أثبتت هي أنها تسلمت الطرد الذي ظهر فيه العجز من الشركة الشاحنة « المطعون عليها الثانية » وبه هذا العجز ، طارحاً بذلك ما دفت به الطاعنة من أن مسئولياتها تنتفي طبقاً لأحكام اللائحة الجمركية متى قامت بتسليم الطرد بالحالة الظاهرية السليمة التي تسلمته بها من الشاحنة - وكان الحكم الابتدائي الذي صدر في الدعوى في ٥ من يونية سنة ١٩٥٤ والذي أودعت الطاعنة صورة منه قد اعتنق أسباب حكم ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ المذكور ورتب قضاءه بالزام الطاعنة بالمبلغ الذي أزمها به دون أن يبين هو أو الحكم المطعون عليه ماهية هذه الأسباب التي تبنياها ؛ لما كان ذلك وكانت أسباب الطعن بالنقض موجهة إلى القضاء الذي بنى على تلك الأسباب والذي أقره الحكم المطعون فيه فإنه كان يتعين على الطاعنة أن تودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة من حكم ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ . ولما كانت لم تودع هذه الصورة فإنها لا تكون قد قامت بما تفرضه عليها المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي قدم الطعن في ظلها وبالتالي يكون طعنها غير مقبول .

(القضية رقم ٦١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعزوية السادة الأساتذة محمد متولي عتلم وحسن خالد وعمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين علي ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٢٥

٧ من ديسمبر ١٩٦١

١ - نقض : طعن ، مصلحة .

ب - حكم : تسببه ، حوادث طارئة .

ج - خبير : ندبه ، دفاع ، رد ، حكم ، تسبيب .

« وحيث إنه قد ورد بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في صدد الرد على تمسك الطاعنة بالإرهاق الناشئ عن الظروف الاستثنائية: « لما كان إرهاق المدعية لا ينظر فيه إلا للصفة التي أبرم في شأنها العقد بحيث تنسب الخسارة إلى هذه الصفة لا إلى مجموع ثروة المدعية ، فإنه يلاحظ بداهة أن الصفة موضوعها أطيان غير منزرعة فعلا ، إذ هي أطيان للإصلاح وقد تم شهر العقد في ٢٩/٦/١٩٥٢ وكان قد تسدد من الثمن وقتذاك ٢١٢٥ جنيها واشترط في العقد على استحقاق القسط الثاني من الثمن وقدره ٢٠٠٠ جنيها في ٣٠/١٢/١٩٥٢ والقسط الثالث والأخير وقدره ١٥٠٠ جنيها في ٣٠/١٢/١٩٥٣ .

ومن ذلك بين أنه لم يكن ملحوظاً وقت التعاقد أن يسدد باقي الثمن من غلة الأرض المبيعة ، لأن الأرض تحتاج لإصلاح يستغرق فترة من الزمن بعد الأجل الذي يستحق فيه آخر قسط ، بحيث لا تؤثر ريعاً إلا في السنوات اللاحقة لذلك الإصلاح وهو ريع يتزايد على مر الأيام . ويتضح من ذلك أن المدعية كانت تعتمد في سداد ثمن الأطيان التي اشترتها على موارد أخرى لها لا تتصل بهذه الأطيان التي كانت تحتاج فوق ثمنها إلى مصاريف أخرى للإصلاح ، ولا يكون ثمة إرهاق قد جدد عليها في هذه الصفة بسبب الحوادث الاستثنائية التي أشارت إليها ، إذ أن انخفاض الأسعار وارتفاعها لا تأثير له على الأطيان التي اشترتها والتي لا تغل شيئاً قبل إتمام إصلاحها ؛ كما أن تشريعات تحديد الملكية وتحديد إيجار الأراضي لا تأثير لها على الصفة أيضاً ، إذ أنه طبقاً للمادة الثانية من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي ، يجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان من

اكتفاء بما قام عليه الحكم المستأنف من أسباب أقرتها عليه محكمة الاستئناف ؛ فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع أو التقصور يكون في غير محله متعيناً رفضه .

الحكمة

« وحيث إن الطعن يفي على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه خالف حكم المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني واخطأ في تطبيقها برده حالة الإرهاق والخسارة إلى أمور لا تتصل بالصفة التي أبرم العقد في شأنها ، ذلك أنه بعد أن سلم بقيام الظروف الاستثنائية العامة بصور قوانين تحديد الملكية وتقييد إيجار الأراضي الزراعية ، عاد بخالف الطاعنة فيما ترتب على ذلك من إرهاق في تنفيذ الالتزام . ووجه الخطأ في ذلك أن معيار الإرهاق معيار مرن يتغير بتغير الظروف والأشخاص ، والإرهاق لا ينظر فيه إلا إلى الصفة ذاتها ، فإن هددت المدين بخسارة أضاف الخسارة المألوفة فإنها تكون فادحة ، حتى ولو لم تعد شيئاً كبيراً بالنسبة إلى مجموع ثروته ؛ ويكون له التمسك بنظرية الظروف الطارئة وقد أقامت الطاعنة دعواها على أن الأرض التي دفع فيها ١٥٠ جنيها للفدان قبل ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ بشهر واحد ، هبطت قيمتها بحيث أصبحت لا تساوي نصف ما دفع معجلاً من ثمنها . ولكن الحكم المطعون فيه خرج عن هذا الحد وراعى في تقدير الإرهاق موارد الطاعنة التي لا تتصل بذات الصفة ، كما أنه خلص إلى أنها وهي من لا يملك أكثر من ٢٠٠ فدان ولم تخضع للاستيلاء ، لا يمكن أن يقال إنها أصيبت بخسارة ، بل كل ما هنالك أن أرباحها نزلت إلى حد معقول ، وبهذا خرج الحكم مرة أخرى عن نطاق الصفة .

قانون المرافعات من الرخص الخولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك ، متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الحبير قائماً على أسباب مبررة له ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب تعيين الحبير بما مفاده أن المحكمة لم تر محلاً لإجابة هذا الطلب اكتفاء بما قام عليه الحكم المستأنف من أسباب أقرتها تلك المحكمة ، فإنه يتعين رفض هذا السبب .

(القضية رقم ١٠٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود القاضى وحسن خالد وعمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين على ومحمد عبداللطيف مرسى المستشارين) .

٢٦

٧ من ديسمبر ١٩٦١

أ - نقض : طعن ، لحالاته ، مخالفة القانون .
حجية الأمر المقضى .

ب - نقض : طعن ، توكيل ، التقرير به .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان حكم الإحالة إلى التحقيق الذى أصدرته المحكمة الاستئنافية ، قد حسم النزاع القائم بين الطرفين حول تحديد كمية الحديد المتعاقد عليه ، ولم يعول في تحديدها على ما جاء بعقد الاتفاق المبرم بينهما ، لما ذكره في أسبابه من أن التحديد الوارد في هذا العقد كان على وجه التقريب ، وأعتبر أن الكمية المتعاقد عليها هي كل الحديد الذى استخرج من السفن الخارقة التى كانت لدى البائع وقت التعاقد وأمر لذلك بالتحقيق لإثبات تسليم هذه الكمية المبيعة للمطعون

الأراضى البور التى تستصلاح ، ولا يسرى عليهم قيد تحديد الملكية إلا بعد ٢٥ سنة من وقت التملك فالمدعية بفرض أنها تملك ٢٠٠ فدان وهو ما لم تذكره ، ليست ملزمة ببيع الأرض التى اشترتها من المدعى عليه إذ أنها أرض إصلاح يجوز لها امتلاكها . وبديهي أن لا أثر للتشريع الذى حدد إيجار الأراضى على هذه الصفقة ، لأن الأطيان المبيعة ليس مربوطاً عليها ضرائب وليست مؤجرة لأحد .

ولما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه أنه لم يجاوز النطاق الواجب التزامه في تحقيق شرط الإرهاق المهدد بالخسارة الفادحة ، إذ قد نظر إلى الصفقة ذاتها مدلاً من ظروفها وملابساتها على انتفاء ذلك الشرط وكان ما قرره في شأن عدم تأثر الصفقة المتنازع عليها بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة المحكمة التقديرية ، وكان مما لا يؤثر على سلامة تسبيب الحكم وصحة نظره القانوني ما أورده بعد ذلك في سبيل التدليل على عدم تأثر الإيرادات الأخرى للطاعنة بهدور قوانين تحديد الملكية وتقييد الاجارات الزراعية ، لأن ذلك كان منه استطراداً ومسايرة للطاعنة في هذا الاتجاه الذى كانت قد ذهبت إليه ، وهو ما أفصح عنه الحكم ، فإن النعى بهذا السبب يكون غير سديد .

« وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقها في الدفاع والقصور إذ لم تستجب المحكمة إلى طلبها تعيين خبير لتقدير ثمن الأرض ولم ترد على هذا الطلب ولا على المستندات التى قدمتها في الاستئناف لأول مرة .

« وحيث إن هذا النعى مردود بأن تعيين الحبير في الدعوى هو بحسب المادة ٢٢٥ من

عليها (المشتريّة) وكان الحكم المطعون فيه قد حدد كمية الحديد محل التعاقد على أساس مغاير، مستنداً فيه إلى ما استخلصه من عبارات العقد، فإنه يكون بذلك قد أهدر حجية ما فصل فيه الحكم السابق في هذا الخصوص بصفة قطعية وبالتالي قد خالف القانون .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط فيمن يقرر بالطعن بطريق النقض إلا أن يكون محامياً مقبولا أمام محكمة النقض موكلًا عن الطاعن بتوكيل سابق على التقرير ولا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة، ولا النص صراحة على الطعن بالنقض في القضايا المدنية، متى كانت عبارات التوكيل تشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية. فإذا كان الطاعن قد خول لمحاميّه في التوكيل حق الطعن بالنقض في القضايا المدنية، فيتعين لذلك رفض الدفع ببطالان الطعن بدعوى أن سند التوكيل الصادر إلى محامي الطاعن لم يحدد به اسم المطعون عليها ولا الحكم المطعون فيه.

المحكمة

« وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف فصلت في أسباب حكمها الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٥ في أمر الخلاف القائم بين الطرفين بشأن تحديد كمية الحديد المتعاقد عليها، بأن اعتبربت المكيّة المبيعة هي المستخرجة من السفن والغواصات النازقة التي كانت لدى الطاعن وقت التعاقد، ولهذا قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه سلم الشركة المطعون

عليها كل الكمية التي استخرجت من السفن المذكورة، وكان على المحكمة بعد أن سمعت شهود الطرفين أن تتحدث عن آثار هذا التحقيق وترتب على تلك الآثار ما بقي من قضائها الموضوعي ولكنها تجاهلت حكم الإحالة إلى التحقيق وماورد في أسبابه من مسائل قطع فيها وحاز قضاؤها فيها قوة الشيء المقضي فيه، واستندت في تحديد الكمية إلى ماورد بالعقد المبرم بين الطرفين والمؤرخ ٢٦/٩/١٩٥٠، فجاء هذا الحكم مناقضاً لحكمها الصادر بالإحالة إلى التحقيق .

« وحيث إنه يبين من أسباب الحكم الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٥ أن الطاعن قد طلب في دفاعه إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن كمية الحديد التي سلمها للشركة المطعون عليها هي كل ما استخرج من السفن النازقة التي كانت لديه، وأن المطعون عليها قد اعترضت على ذلك لأن كمية الحديد قد حددت في عقد الاتفاق المؤرخ ٢٦/٩/١٩٥٠ وأنه بذلك يكون التحقيق غير منتج في الدعوى، ولم تأبه المحكمة لهذا الاعتراض وأصدرت الحكم سالف الذكر مقررّة في أسبابه: « أن طلب التحقيق ينصب على واقعة بذاتها وهي أن المستأنف « الطاعن » قد سلم للشركة « المطعون عليها » كمية الحديد المتعاقد عليها وهي المستخرجة من السفن والغواصات النازقة التي كانت لديه وقت التعاقد، فضلاً عن أن التحقيق منتج في الدعوى وجائز القبول قانوناً لأن كمية الحديد المتعاقد عليها قد حددت بأربعة آلاف طن تقريباً، وذلك في خطاب للمستأنف « الطاعن » المؤرخ . . . المقدم من الشركة أساساً لدعواها، ولم تحدد كمية الحديد في هذا الخطاب بصفة قاطعة بل حددت على سبيل التقريب، كما أن تقرير المدّوب خلا من تحديد الكمية التي سلمها للشركة

المبدأ القانوني :

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير ، يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات ، وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة . ويهدف الشارع بذلك إلى أن يظهر العضو الذي قام بتحضير القضية ، باقى أعضاء المحكمة والخصوم ، على ما اتخذته من إجراءات في الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما ، وينبى على إغفال هذا الإجراء الواجب قانوناً ، على ما جرى به قضاء النقض ، بطلان الحكم .

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات التي تداولت فيها القضية ومشمولات الحكم المطعون فيه ، خلوها من أية إشارة إلى تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة ؛ ولما كانت المادة ١١٦ مرافعات توجب أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات ، وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة ، وكان الشارع إنما يهدف من ذلك إلى أن يظهر العضو الذي قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذته من إجراءات في الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما . فان إغفال المحكمة هذا الإجراء الواجب قانوناً يشوب حكمها

المستأنف عليها «المطعون عليها» وعرضها عليها وهي كل ما نتج واستخلص من السفن الغارقة التي كانت موضوع التعاقد لاستظهار العرف التجارى البحرى الجارى عليه العمل خاصاً باستخراج الحديد في مثل هذه الصفقة المتعاقد عليها وذلك بكل الطرق المقررة قانوناً للاثبات ، على أن يكون المستأنف عليها النفى بذات الطرق . ولما كان مفاد ذلك أن المحكمة حسمت بهذا الحكم النزاع القائم بين الطرفين بشأن تحديد كمية الحديد المتعاقد عليها ، فلم تعول على التحديد المبين في عقد الاتفاق البرم بينهما في ٢٦ / ٩ / ١٩٥٠ لأنه كان على وجه التقريب واعتبرت الكمية المتعاقد عليها هي كل الحديد الذي استخرج من السفن والغواصات الغارقة التي كانت لدى الطاعن وقت التعاقد ، ولهذا أمرت بالتحقيق لإثبات أن هذه الكمية قد سامت للشركة المطعون عليها .

« لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أهدر حجية ما فصل فيه الحكم السابق في هذا الخصوص بصفة قطعية وعاد وحدد كمية الحديد المتعاقد عليها على أساس مغاير مستنداً فيه إلى ما استخلصه من عبارات العقد ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٤٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عظم وحسن خالد وعمود توفيق اسماعيل واحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٢٧

٧ من ديسمبر ١٩٦١

دعوى : نظرها أمام المحكمة ؛ تقرير التلخيص ، تلاوته .

بالبطلان على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة
ويتعين لذلك نقضه .

(القضية رقم ١٨٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨

٧ من ديسمبر ١٩٦١

أ — عقد : تفسير عباراته ، حكم . تدليل ، عيب ،
مسخ .

ب — برصة : عقود بيع القطن تحت القطع ، حق
البائع في قطع السعر ، خيار المشتري في التغطية .

ج — برصة : عقد بيع القطن تحت القطع ، القطع
على سعر التعامل .

د — حكم : تدليل ، عيب ، فساد استدلال .

المبادئ القانونية :

١ — الانحراف عن المعنى الظاهر
لعبارات العقد مسخ له ، فاذا كان قد نص
في العقد على أن البيع خاضع لشروط برصة
مينا البصل ، وهو نص عام مطابق بحكم جميع
شروط التعاقد بما في ذلك تحديد السعر ، فإن
تفسير الحكم المطعون فيه لهذا النص بأنه
مقصود على العيوب التجارية ، ينطوي على
مسخ العقد .

٢ — عقود بيع القطن تحت القطع تعد
من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها
مقصوراً على بيان الأسس التي تنظمه في وقت
لاحق للتعاقد ، وهي محكومة بالمادتين الأولى
والثانية من المرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩
والمادة ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأنطان
في برصة البضاعة الحاضرة ، وتخضع لقيودها

وشروطها . فتحديد الثمن في هذه العقود
يتراخى ويبقى معلقاً على ممارسة كل من الطرفين
حقوقه ووفائه بالتزاماته ، وللبائع أن يحدد
الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل
فعلاً في برصة العقود في أي يوم يختاره من
أيام العمل بالبرصة أو بتلك الأسعار ،
مضافاً إليها العلاوة أو مستنزلاً منها الخصم
حسب الاتفاق ، بشرط ألا يستنفد المهلة
المقررة له في العقد لممارسة حق القطع ، وإن
استنفدها كان معيار السعر هو سعر البرصة
في اليوم الأخير من هذه المهلة . وحق البائع
في القطع يقابله حق المشتري في التغطية
ومن ثم فإن البائع ملزم أن يوفر للمشتري
الوقت الذي يتسع للتغطية ، التي يكون
إجراؤها بعملية بيع عكسية بحريها المشتري
في برصة العقود في وقت القطع وبسعره
وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه ،
كي يأمن تقلبات الأسعار . ومتى تمت التغطية
تحقق للمشتري مركز قائم بالبرصة قوامه
العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببرصة
العقود .

٣ — لما كان القطع على سعر التعامل
في برصة العقود على ما يجري به العرف
مقيداً بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل
فعلي ، وليس سعراً اسمياً ناجماً عن هدم إقبال
المشتريين على الشراء ، أو على عدم عرض
البائعين أقطانهم للبيع ؛ فإن المشرع قد أقر
هذا العرف وقتنه بما أورده بالمادة الأولى
من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، المعدل

التي يتم التعامل عليها في برصة العقود والتي
اتفق الطرفان على اتخاذها أساساً لتحديد السعر .
(القضية رقم ٣١٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩

١٣ من ديسمبر ١٩٦١

نقض : كفالة ، إيداعها ؛ قانون عمل موحد .

المبدأ القانوني :

أوجب القانون في حالات الطعن بالنقض
إجراء جوهرية لازماً هو إيداع الكفالة
خزانة المحكمة ، على أن يكون الإيداع قبل
توثيق تقرير الطعن أو خلال الأجل المقرر
له ، ولا يعفى من هذا الإيداع إلا الدولة ومن
يعفون من الرسوم القضائية ومرافعات م ٣٠٤
و ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٨) ويترتب البطلان
على إغفال هذا الإيداع ، ولكل ذي مصلحة
أن يتمسك به ، وللمحكمة أن تقضى به من
تلقاه نفسها .

ولا يغير من ذلك أن تكون المادة السابعة
من قانون العمل الموحد ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد
نصت على أن : « تعفى من الرسوم القضائية
في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها
العمال والعمال المتدرجون والمستحقون عنهم
وتقابات العمال ، لأن هذا الإعفاء مقصور
على الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكام هذا
القانون .

(القضية رقم ٣٧٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة
وفرغ يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاوي
ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

للمرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ ؛ ومتى
كان الثابت أن تعاملًا فعليًا لم يجر في برصة
العقود نتيجة لقرار وزير المالية الصادر
في ١٦ / ١ / ١٩٥٢ بوضع حد أدنى للأسعار
في تلك البرصة حتى صدور القرار الوزاري
المؤرخ ١٧ / ٢ / ١٩٥٢ الذي حظر إجراء
أي عملية من عمليات البيع على استحقاق
شهور فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٥٢
إلا إذا كان مقصوداً بها تصفية مراكز قائمة ،
ثم مدت عمليات القطع كافة من فبراير إلى
يونيه سنة ١٩٥٢ بقرار من لجنة البرصة ،
ولم تكن الطاعنة عند صدور هذا القرار
ذات مركز قائم بالنسبة للعملية موضوع
الدعوى لعدم إخطار المطعون عليه إياها
بالقطع قبل ١٠ / ٢ / ١٩٥٢ ، وبعدم إجرائها
لعملية التغطية بسبب تعطيل البرصة في يوم
١٠ و ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ ، ولأن السعر
في الأيام التالية حتى ١٧ / ٢ / ١٩٥٢ كان حد
أدنى بائع وهو سعر اسمي لم يجر به تعامل ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه إلى
اعتبار السعر الذي أعلن في برصة العقود
يوم ١٢ / ٢ / ١٩٥٢ هو الواجب لإجراء المحاسبة
على أساسه باعتبار أن السعر الذي قصده
العائدان يكون قد خالف القانون .

٤ - استدلال الحكم المطعون فيه على
حصول تعامل فعلي في اليوم التالي لانهاء
تعطيل البرصة بالمبيعات التي تمت في برصة
البضاعة الحاضرة ، استدلال فاسد ، إذ أن
هذه المبيعات لا شأن لها (بالسكوترات)

٣٠

١٣ من ديسمبر ١٩٦١

عمل : تحكيم في منازعاته ؛ هيئة التحكيم ، سلطتها.

المبدأ القانوني :

لهيئة التحكيم وفقاً للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ، أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال ، كما أن لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون .

فتمت كان الثابت أن اتفاقاً أبرم بين الشركة وعمالها بشأن حصة الوهبة (١٠٪) وطريقة توزيعها ، فإنه يكون ملزماً للطرفين ، ولا يجوز لهيئة التحكيم تعديله إلا لمسوغ يقتضيه تغيير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية . وعلى ذلك فإذا كان القرار المطعون فيه لم يتضمن ما يفيد أن هناك تغييراً في الظروف تجوز معه إعادة النظر في الاتفاق المبرم بين الطرفين ، فإن قضاءه بتوزيع الوهبة بنسبة مرتبات العمال والموظفين يكون مخالفاً للقانون .

المحكمة

« . . . ومن حيث إن . . . الشركة الطاعنة تمسكت . . . بأن المادة ٦٨٢ من القانون المدني قد بينت حكم الأجر ، إذا خلت العقود الفردية أو الجماعية من النص عليه ، وأن تدخل القاضى وبجته في طبيعة المهنة والعمل المائل والعدالة لا محل له إذا كان الأمر متفقاً عليه بمقتضى عقد مكتوب ،

وأن عقود العمال كلها مكتوبة وتضمنت النص على ما يستحقه كل عامل من حصة الوهبة (١٠٪) ، وقد نفذت هذه العقود باطراد وقبض العمال أجورهم وأعطوا محالصات عنها ، كما يبين أن النقابة المطعون عليها لم تجدد هذه العقود بما تضمنته من بيان المرتب شاملاً لعدد ما خص كل عامل من أبنائهم في حصة الـ ١٠٪ ، إلا أنها طلبت إعادة توزيع هذه الحصة بما يغير الثابت بالعقود حتى يتقارب ما تأخذه كل فئة مما تأخذه باقي الفئات الأخرى ، وبعد أن استظهرت الهيئة هذا الدفاع قررت أنها : « ترى أن يكون توزيع الأبنائ حسب المرتب الشهري ، فيكون هناك رابط يلتزم به الفريقان »

وهذا الذي انتهى إليه القرار المطعون فيه مخالف للقانون ، ذلك أنه لما كان لهيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بحسب الأصل أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال ، كما أن لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون ، وكان هناك اتفاق قائم بين الشركة وعمالها في شأن حصة الـ ١٠٪ وطريقة توزيعها ، وهو اتفاق ملزم للطرفين ، فإن تعديل الهيئة لهذا الاتفاق دون موجب يقتضيه ، وجعل التوزيع بنسبة مرتبات العمال والموظفين أمر مخالف للقانون .

ولا يغير من هذا النظر ما تعلل به القرار من أنه « بذلك يكون هناك رابط يلتزم به الفريقان » لأن هذا الرابط موجود فعلاً ، وهو اتفاق الطرفين على الأجر وتحديد نسبة ما يخص كل عامل أو موظف من حصة الـ ١٠٪ ، وإثبات ذلك في عقود استخدامهم ، واطراد تنفيذها . ولا يجوز

المنقولات المحجوزة إدارياً للتحقق من عدم كفاية ثمنها لسداد المطلوب قبل الشروع في بيع العقار بالطريق الإداري ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكم

« .. وحيث إن .. مصلحة الضرائب أوقعت حجزاً في ٢٠/١/١٩٤٦ على منقولات الطاعن وفاء لمبلغ ١٢١٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليم ، وتكرر تأجيل بيعها حتى ١٢ يولية سنة ١٩٤٩ لعدم وجود مشتر — بينما كانت المصلحة منذ ٢٦/٢/١٩٤٦ قد شرعت في إجراءات التنفيذ على العقار محل النزاع وفاء لمبلغ ٩٦٥٨ جنيهاً و ١٢٩ ملياً ، وسارت في إجراءات بيعه حتى رسي مزاده أخيراً في ١٩ / ١٢ / ١٩٤٩ على المطعون عليه الرابع ؛ فرفع الطاعن الدعوى الحالية بطلان الإجراءات وتمسك أمام محكمة الاستئناف بان التنفيذ على عقاره غير جائز إلا بعد التنفيذ على منقولاته ، وتبين عدم كفاية ثمنها بعد بيعها للوفاء بالدين عملاً بنص المادة العاشرة من الأمر العالي الخاص بالحجز الإداري .

وردت المحكمة على هذا الدفاع بان : « هذا النص ليس من شأنه أن يكون تجريد المدين من منقولاته مقدماً بالحجز عليها وبيعها بالفعل شرطاً لصحة إجراءات التنفيذ العقاري الإداري ، وقد تتحقق حالة عدم كفاية ثمن منقولات المدين لسداد المستحق دون حصول ذلك التجريد أو البيع بالفعل : وفي هذه الدعوى لم يقدم المسأنف ما يفي ذلك ، ولم يتبين أن له من المنقولات ما يفي بالدين النفذه على عقاره وهو ٩٦٥٨ جنيهاً و ١٢٩ ملياً » .

العدول عن هذا الاتفاق إلا لبرر يقتضيه بسبب تغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية . ولم يتبين من القرار المطعون فيه ما يفيد تغييراً في الظروف حتى كان يمكن معها عدالة إعادة النظر في الاتفاق المبرم بين الطرفين . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يسكون قد خالف القانون وتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأوجه الأخرى .

(القضية رقم ٨١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣١

١٣ من ديسمبر ١٩٦١

حجز إداري : تنفيذ عقارى .

المبدأ القانوني :

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجز الإداري ، صريح الدلالة على وجوب البدء بحجز المنقول وبيعته وعدم جواز الشروع في حجز العقار إلا في حالة عدم كفاية ثمن المحصولات والمنقولات والمواشي لسداد الأموال أو العشور أو الرسوم المستحقة . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر ، وكان الثابت بالأوراق أن مصلحة الضرائب قد أوقعت حجزاً على منقولات الطاعن وتكرر تأجيل البيع فيه لعدم وجود مشتر . ولكيها مع ذلك شرعت في إجراءات التنفيذ على العقار وسارت في إجراءات بيعه حتى رسو المزاد ، ولم يكن هناك ما يمنع مصلحة الضرائب (المطعون عليها) من إتمام بيع

— التي قننت ما كان مقرراً في ظل القانون المدني القديم — قد أجازت ، في حالة ما إذا كان الموضع الذي عين أصلاً لاستعمال حق الارتفاق قد أصبح من شأنه أن يزيد في عبء الارتفاق ، أو أصبح الارتفاق مانعاً من إحداث تحسينات في العقار المرتفق به ؛ أن يطلب مالك هذا العقار نقل الارتفاق إلى موضع آخر ، متى كان استعمال الارتفاق في وضعه الجديد ميسوراً لمالك العقار المرتفق ، بالقدر الذي كان ميسوراً به في وضعه السابق . فإنه يترتب على ذلك جواز تعديل حق الارتفاق الأصلي في الأحوال المبينة بالمادة ١٠٢٣ مدني سالفه الذكر ، ومن باب أولى جواز تعديل حق الارتفاق التبعي في تلك الأحوال كذلك .

٢ — تنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٢٨ من القانون المدني على أن حق الارتفاق ينتهي إذا تغير وضع الأشياء ، بحيث تصبح في حالة لا يمكن فيها استعمال هذا الحق ؛ ومن ثم فإذا كان الثابت من الأوراق أن منزل الطاعن — الذي كان مقرراً لمصلحته حق ارتفاق المثل — قد هدم وأعيد بناؤه بوضع أصبح معه لا يحتوي على مطلات أو مناور ، وأصبح في حالة لا يمكن معها استعمال حق المثل ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس زوال ذلك الحق ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

« لما كان ذلك وكان نص المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ؛ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، صريحاً قاطعاً في وجوب البدء بحجز المنقول وبيعه وفي أنه لا يصح الشروع في حجز العقار إلا « في حالة عدم كفاية ثمن المحصولات والمنقولات والمواشي لسداد الأموال أو العشور أو الرسوم المستحقة ، فان الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد أخطأ تطبيق القانون . ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه من أن الطاعن لم يقدم ما ينفي عدم كفاية المنقولات المحجوز عليها لسداد المستحق ولم يبين أن له من المنقولات ما يفي بالدين المنفذ به على عقاره ، إذ أن هذه الاعتبارات جميعها ما كانت لتمنع مصلحة الضرائب من إتمام بيع المنقولات المحجوزة للتحقق من عدم كفاية ثمنها لسداد المطلوب ، قبل الشروع في بيع العقار بالطريق الإداري . ومن ثم يتعين نقض الحكم . . . »

(القضية رقم ١٨٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢

١٤ من ديسمبر ١٩٦١

١ — ارتفاق : تبعي ، تعديل حق الارتفاق ، أحواله .

ب — ارتفاق : انقضاؤه .

المبادئ القانونية :

١ — يجب في حق الارتفاق التبعي أن يكون ضرورياً للانتفاع بحق الارتفاق الأصلي ، وبالقدر اللازم لتوافر هذا الانتفاع . وإذا كانت المادة ١٠٢٣ من القانون المدني

المحكمة

« وحيث إن . . دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف تضمن اكتساب حق ارتفاق بالمرور بمضى المدة المكسبة له من مكان معين والدخول منه إلى الفناء ، حيث توجد مجارى مياه منزليهما ؛ فصدر حكم الإحالة على التحقيق لإثبات ونفى اكتساب هذا الحق باعتباره حقاً مستقلاً ، وليس في هذه الإحالة مساس بحق ارتفاق المجرى والمسيل المقرر لعقاريهما ، أو فصل بين ذلك الحق والوسائل المؤدية للانتفاع به . . »

« وحيث إن . . المحكمة نفت بأسباب سائغة اكتساب حق ارتفاق أصلي بالمرور ، وبينت أن حق المرور المقرر إنما هو حق ارتفاق تبعي ترتب لاستعمال حق ارتفاق المجرى والمسيل ؛ ولما كان حق الارتفاق التبعي يجب أن يكون ضرورياً للانتفاع بحق الارتفاق الأصلي ، وبالقدر اللازم لتوافر هذا الانتفاع ؛ وكانت المادة ١٠٢٣ من القانون المدني التي قننت ما كان مقرراً في ظل القانون المدني القديم ، أجازت في حالة ما إذا كان الموضع الذي عين أصلاً لاستعمال حق الارتفاق قد أصبح من شأنه أن يزيد في عبء الارتفاق أو أصبح الارتفاق مانعاً من إحداث تحسينات في العقار المرتلق به ، أن يطلب مالك هذا العقار نقل الارتفاق إلى موضع آخر متى كان استعمال الارتفاق في وضعه الجديد ميسوراً لمالك العقار المرتلق بالقدر الذي كان ميسوراً به في وضعه السابق . وكانت المحكمة قد رأت أن بقاء مبانى الدكان في المكان الذي أقيمت به ونقل موضع المرور لا يؤدي إلى الانتقاص من استعمال حق ارتفاق المجرى والمسيل ، ولا يجعله أكثر مشقة ؛ فإنها لا تسكون قد خالفت القانون لأنه ما دام

تعديل حق الارتفاق الأصيل جائزاً في الأحوال المبينة بالمادة ١٠٢٣ مدني ، فإنه يجوز كذلك من باب أولى تعديل حق الارتفاق التبعي في الأحوال المذكورة . . »

(القضية رقم ١١١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم وعباس حلمي سلطان وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين على المستشارين) .

٣٣

١٤ من ديسمبر ١٩٦١

١ — رسم : صرف مياه المحال العامة والصناعية ، استحقاقه .

ب — حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، نقض ، طعن ، أسبابه ، تقادم مسقط . دفع به . دفاع يخالطه واقع ، إثارته لأول مرة أمام النقض .

المبادئ القانونية :

١ — مفاد نص المادة الأولى من القانون

٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٤٨ أن الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة والصناعية في المجارى العامة يستحق مقابل المياه المستعملة في تلك المحال التي تصرف في المجارى العامة ، ومن ثم فمناط استحقاق الرسم هو التصريف الفعلي ، لامظنة التصريف . ولا يمكن لاستحقاقه مجرد اتصال تلك المحال بالمجارى العامة .

٢ — التمسك بالدفع بالتقادم المسقط

دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى ، ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفع رغم تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع ، فإنه

إلى تقرير اللجنة التي نذبتها مصلحة المجارى لمعاينة المصنع ، وإلى تقرير الخبير الذى عينته محكمة أول درجة ؛ فإنه إذا انتهى إلى عدم استحقاق الرسم لا يكون قد خالف القانون . .

« . . وحيث . أنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٥٦/٢/١ أمام محكمة الاستئناف أن الطاعنة دفعت بسقوط حق المطعون عليه في استرداد المبالغ المدفوعة في ٨ مارس سنة ١٩٤٦ و ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ و ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ ومجموعها ٣٢٧ جنيهًا و ٦٢١ مليًا ، لانقضاء أكثر من ثلاث سنوات على دفعها عملاً بالمادة ١٨٧ من القانون للدنى ، وقد تمسكت الطاعنة بهذا الدفع في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٥٦/٢/٢٣ أمام تلك المحكمة ، ولما كان هذا الدفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الحكم في خصوص هذه المبالغ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد عليه ؛ فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص . ولا محل لما طلبه المطعون عليه من رفض الطعن في خصوص هذا السبب استناداً إلى أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قصر في الرد على دفاع الطاعنة في هذا الشأن ، إلا أن هذا الدفاع مردود بأنه كان قد قدم شكوى إلى مصلحة المجارى وحققتها فانقطع بذلك التقادم ، كما قام في شأنه مانع أدبى مؤسس على أنه كان وزيراً في الوقت الذى طالبت فيه مصلحة المجارى بالرسوم ، مما حال بينه وبين مقاضاة تلك المصلحة في ذلك الحين ، إذ أن هذا الذى يثيره المطعون عليه هو دفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . .

(القضية رقم ١٩٩ سنة ٢٦ ق بالمهنة السابقة) .

يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه ، ولا يمنع من ذلك ما يثيره المطعون عليه أمام محكمة النقض من أن ذلك التقادم المسقط قد انقطع ، أو أوقف سريانه لسبب من أسباب الانقطاع أو الوقف ، إذ أن هذا الدفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

المحكمة

« . . وحيث إن . . المادة الأولى من القانون ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه : « لا يجوز صرف مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية إلا بترخيص من مصلحة المجارى الرئيسية بالنسبة إلى مدينة القاهرة أو من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالنسبة إلى غيرها من المدن ، وتؤدي المحال التى يرخص لها على هذا الوجه رسماً قدره مليون عن كل متر مكعب من المياه المنصرفة في المجارى العمومية ، ويكون التحصيل سنوياً وعلى أساس ما يرصده عداد المياه عن استهلاك المحل ، بشرط ألا يقل مجموع الرسم السنوى عن ألف مليم ؛ ويصدر قرار وزارى ببيان المحال التى يسرى عليها هذا القانون وبالقواعد التى تتبع في تقدير الكميات المنصرفة إذا كانت المحال تحصل على المياه بطريقة لا تمكن من حصرها بعداد . ومفاد ذلك أن الرسم المقرر يستحق مقابل المياه المستعملة في المحال العامة والصناعية التى تصرف في المجارى العامة ؛ فمناط استحقاق الرسم هو التصريف الفعلى لا مظنة التصريف ، ولا يكفى لاستحقاقه مجرد اتصال تلك المحال بالمجارى العامة . ولما كان الحكم المطعون قد نفى تصريف مياه مصنع المطعون عليه في المجارى العامة ، استناداً

أخفاً فى تطبق القانون أو شابه قصور فى التسليب .

٢ - لمحكمة الموضوع حق تفسير الورقة المتنازع على دلالتها تفسيراً لا يخرج عن مدلول عباراتها ، فإذا استخلصت المحكمة من عبارات الورقة أنها تنطوى على إقرار ضمنى من الطاعن بدين الضريبة محل النزاع ثم عملت أثر هذا الإقرار فى قطع التقادم فإنها لا تكون قد خالفت القانون . ولا وجه للتحدى بما نصت عليه المادة ٣٧٥ من القانون المدنى من أنه يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين ، لأن هذه المادة منقطعة الصلة عن دين الضريبة .

المسألة

« . . . وحيث إن هذا النعى مردود فى الشق الأول منه بما أورده الحكم المطعون فيه من «أن الضريبة وإن (كان) الحق فيها ينشأ بانتهاء السنة المالية للممول إلا أنها لا تعتبر مستحقة الأداء وبالتالى لا يحق للمصلحة أن تتخذ إجراءات ربطها واقتضاؤها إلا بانقضاء المهلة التى منحها الشارع إلى الممول ليقدم فيها إقراراً بأرباحه . . . ومن ثم يتعين اعتبار بدء مدة التقادم لهذه الضريبة من اليوم التالى لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار » وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لما كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد خلت من تحديد تاريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة ، فإنه يتعين وفقاً للأحكام العامة للقانون ألا تبتدىء مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين

٣٤

٢٠ من ديسمبر ١٩٦١

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، تقادم الضريبة ، حكم ، قصور .

ب - تقادم : قطعه ؛ دين ، إقرار به .

المبادئ القانونية :

١ - لما كانت المادة ٩٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد خلت من تحديد تاريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة ، فإنه يتعين وفقاً للأحكام العامة للقانون ألا تبتدىء مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ تحقيق وجوبه فى ذمة المدين من دين الضريبة ، فإذا كان وجوبه مؤجلاً أو معلقاً على شرط فبعد سقوطه إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقيق الشرط . ولما كانت مصلحة الضرائب وفقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ (قبل تعديلها بالقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣) لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية ، أو قبل أول مارس من كل سنة ، فإن التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بدء التقادم من اليوم التالى لانقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار ، وأضاف لمدة التقادم المحسوبة على هذا الأساس مدة وقف التقادم المقررة بالقانون ١٨٩ سنة ١٩٥٠ ، فإنه لا يكون قد

وهذا خطأ في القانون وقصور في التسبب
يستوجبان نقض الحكم .

« وحيث إن هذا النعي مردود في جملته بما
ورد في أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم
المطعون فيه من « أن الممول قد أقر في ٢٥ أبريل
سنة ١٩٥١ أي قبل تسكلم أجل التقادم بموافقته
على تقدير أرباحه في المدة من سنة ١٩٤٢ لغاية
١٩٤٥ دون إبداء أي تحفظ بشأن سقوط حق
الحكومة في المطالبة بالضريبة المستحقة على هذه
الأرباح . . فإن هذا الإقرار يعتبر اعترافاً ضمناً
والإقرار الضمني يستنتج من كل فعل أو عمل
يتضمن اعترافاً بوجود الحق الخاضع للتقادم . .
ولاشك أن اعتراف الممول بتقديرات أرباحه عن
السنوات من ١٩٤٢ لغاية ١٩٤٥ وهو يعلم أن
هذه الأرباح تتولد عنها الضريبة ودون أن يبدى
أي تحفظ بشأن عدم ملازميته بالضريبة فضلاً
عن عدم وجود أي داع لإعطاء هذا الإقرار الأهم
إلا (التسليم) والموافقة على تقديرات الأرباح
بقصد سداد الضريبة المستحقة عليه تأسيساً على هذه
الأرباح — لاشك أن كل هذا يعتبر اعترافاً ضمناً
بوجود الحق الخاضع للتقادم ، ومن ثم يقطع سريان
مدة التقادم قانوناً » وما أضافه الحكم المطعون فيه
إلى ذلك من أن خطاب ١٩٥١/٤/٢٥ « بقبول
الطاعن تقديرات المصلحة لأرباحه يعتبر اتفاقاً بين
الطرفين على وعاء الضريبة على وجه صحيح وملزم
للطرفين ومثله قاطع للتقادم » . وهذا الذي انتهى
إليه الحكم لا مخالفه فيه للقانون ذلك أن المحكمة
الموضوع حق تفسير الورقة المتنازع على دلالتها
تفسيراً لا يخرج عن مدلول عباراتها ، وقد
استخلصت من عبارات خطاب ١٩٥١/٤/٢٥ أنها
تنطوي على إقرار ضمني من الطاعن بدين الضريبة
محل النزاع ، ثم أعملت أثر هذا الإقرار في قطع

فاذا كان وجوبه مؤجلاً أو معلقاً على شرط فيعاد
سقوطه إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق
الشرط . ولما كان طبقاً لنص المادة ٤٨ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون
رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ يكلف الممول بأن يقدم
إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة
أو في بحر شهرين من انتهاء سنته المالية الإقرار
المنصوص عليه في المادة ٤٣ مع كل الوثائق
والمستندات المؤيدة له ، ومفهوم هذا النص أن
مصلحة الضرائب لا تستطيع مطالبة الممول
بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي الفترة
المشار إليها ، وبالتالي فإن التقادم المسقط لدين
الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يبدأ
سريانه إلا من هذا التاريخ — ومردود في
الشق الثاني منه بأن الحكم اعتبر بدء التقادم بعد
انقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار ، وأضاف لمدة
التقادم المحسوبة على هذا الأساس مدة وقف التقادم
المقررة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، وبذلك
يكون التقادم قد امتد إلى ما بعد تاريخ ٥١/٤/٢٨
الذي أشار إليه الطاعن في تقرير طعنه . وإذ
التزم الحكم هذا النظر الصحيح فإنه لا يكون
قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في
التسبب .

« وحيث إن محصل النعي في السببين الثالث
والرابع أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن خطاب
١٩٥١/٤/٢٥ لا يعتبر إقراراً قاطعاً للتقادم في
معنى المادة ٣٨٤ مدني لأنها تتطلب لقطع التقادم
إقراراً « بحق الدائن » وأنه على فرض اعتبار
ذلك الخطاب إقراراً بالدين فليس من شأنه قطع
تقادم دين الضريبة وهو دورى متجدد كمفاد المادة
٣٧٥ مدني — ورد الحكم على هذا الدفاع بما
ورد بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده —

مصلحة الضرائب ، بل يتعين عليها أن تسلك الطريق الذي رسمه القانون للطعن على قرار اللجنة ، وإلا كان طعنها غير مقبول .

٢ - متى كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه صحيحة ، فإنه لا يضيره ما ورد في أسبابه من تقارير خاطئة لا تتفق مع القانون ، وبالتالي يكون الطعن على الحكم لهذا السبب غير منتج متعيناً رفضه .

المحكمة

« ٠٠ ومن حيث إن .. المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند صدوره كانت تنص على أنه « يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير .. الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية .. » ولناسبة صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بالناء لجان التقدير وإحلال لجان الطعن محلها عدل نصها على الوجه الآتي « يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول استئناف قرار لجنة الطعن في بحر شهرين من تاريخ إعلان القرار ويرفع الاستئناف طبقاً للقواعد العامة والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات أمام المحكمة الابتدائية .. » وبمقتضى القانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ أصبح نصها « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة الطعن أمام المحكمة الابتدائية .. خلال شهر من تاريخ إعلان القرار .. ويرفع الطعن طبقاً لقواعد وإجراءات الاستئناف المنصوص عليها في قانون المرافعات » وأخيراً عدل هذا النص بالمرسوم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ وجرى التعديل بأن : « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ..

التقادم للاعتبارات التي أوردتها . ولا وجه للتحدى بما نصت عليه المادة ٣٧٥ مدني من أنه يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقربه المدين - ذلك لأنها منقطعة الصلة عن دين الضريبة ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

٣٥

٢٠ من ديسمبر ١٩٦١

١ - ضريبة أرباح تجارية وصناعية ، وعاء ؛ لجنة تقدير ، طعن في قرارها ، طبيعته ؛ استئناف ، مقابل .
ب - نقض : طعن ، حالته .

المبادئ القانونية :

١ - وإن كانت المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية ، وكان التعديل الذي أجرى عليها صدر به القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ يحمل مظنة اعتبار الطعن في قرار لجنة الطعن استئنافاً ؛ إلا أنه في حقيقته طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة (وهو ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢) ومن ثم فإن الطعن على قرار اللجنة من جانب الممول لا يرد عليه « الاستئناف المقابل » ، ولا يتسع للطعن الفرعي في صورة طلبات عارضة من قبل

٣٦

٢٠ من ديسمبر ١٩٦١

بطلان : أوراق التكليف بالحضور ؛ دعوى ،
طريق رفعها .

المبدأ القانوني :

البطلان الذي يزول بحضور الخصم طبقاً
للادة ١٤٠ من قانون المرافعات ، هو البطلان
الناشئ من عيب في إعلان أوراق التكليف
بالحضور ، أو في بيان المحكمة أو تاريخ
الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور ،
لا البطلان الناشئ من عدم مراعاة الأوضاع
الجوهرية المنظمة لطريق رفع الدعاوى
والطعن في الأحكام على الوجه المبين في
القانون . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى
ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية (طلب
تعديل قرار لجنة الطعن بتقرير تركه) لرفعها
بعريضة أودعت قلم الكتاب ، لا بتكليف
بالحضور على ما تقضى به المادة ٥٤ من القانون
١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولم يعول على ما تمسكت به
الطاعتان من أن حضور مصلحة الضرائب
من شأنه أن يزيل هذا البطلان ، فإنه لا يكون
قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة :

« وحيث إن هذا السبب مردود بان الحكم
المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان صحيفة الدعوى على
ما جاء فيه من أسباب ، منها أن المشرع لم يدخل
أحكام المادة ٥٤ مكرراً على القانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ الخاص « برسم الأيلولة على التركات
والإجراءات التي وردت في هذه المادة استثناء من »

خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار . . » وبيّن
من هذه النصوص أنه وإن كان التعديل الذي صدر
به القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون ١٧٤ لسنة
١٩٥١ يحمل مظنة اعتبار الطعن في قرار لجنة
الطعن استثناءً ، إلا أنه في حقيقته طعن من نوع
خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة .
وقد أفصحت المذكرة التفسيرية للقانون ٩٧ لسنة
١٩٥٢ عن هذا النظر بقولها « إن المادة ٥٠ من
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ قد نصت على تأليف لجان الطعن . .
وكان النص قبل تعديله يقضى بتأليف لجان التقدير . .
وكان الغرض من التعديل إدخال العنصر القضائي
في أعمال اللجنة . . وقد قام ظن أن هذا التعديل
يجعل من اللجان درجة من درجات التقاضي
بحيث تعتبر المحكمة الابتدائية درجة استئنافية للجان
الطعن ، فاقترح تعديل أحكام القانون حتى إذا
صدر قرار اللجنة اتخذ أساساً لربط الضريبة على
الآن يكون مرحلة تقاضي بل يجب أن يكون مرحلة
إعادة نظر في الخلاف قبل الالتجاء إلى ساحة
القضاء » ومن ثم فإن الطعن من الممول على قرار
اللجنة لا يعتبر استثناءً وبالتالي لا يرد عليه
الاستئناف المقابل من قبل المصلحة . ولما كان ذلك
وكان نطاق طعن الممول على قرار اللجنة لا يتسع
للطعن الفرعي أو المقابل من جانب المصلحة في
صورة طلبات عارضة وكان يتمين على المصلحة أن
تسلك الطريق الذي رسمه القانون للطعن على قرار
اللجنة ، لا عن طريق إبدائه بالجلسة ، فإن طعنها
يكون غير مقبول . ومتى كان ما تقدم وكانت
النتيجة التي انتهت إليها الحكم المطعون فيه صحيحة
فإنه لا يضيره ما ورد في أسبابه من تقديرات
لا تتفق مع القانون ، ومن ثم يكون النعي غير
منتج ويتمين رفض الطعن » .

(القضية رقم ٢٥٤ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

ملكية الشركة الطاعنة للقمح، لأن فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على التزام الشركة الطاعنة بشراء الزوائد (الردة) ، وتقاضياً أجراً محدداً عن طحن القمح ، وعلى نيابتها عن الحكومة في توزيع الدقيق وتحصيل ثمنه ، وكانت هذه الأمور قد افترضها الحكم افتراضاً ، دون أن يقيم الدليل عليها ، أو يبين المصدر الذي استقاه منها ، رغم إنكار الطاعنة لها أمام محكمة الاستئناف ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

٣ - العبرة في التكييف القانوني بحقيقة التعاقد طبقاً للقانون ، لا بما يصفه به الخصوم .

المحكمة :

« وحيث إن . . الحكم المطعون فيه أقام قضاءً على أن العقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين عقد استصناع ، تأسيساً على قوله : « وحيث إنه فيما يختص بحقيقة وصف العقد من الوجهة المدنية فإن المستأنف عليه يقول إنه عندما استلم القمح قام بدفع ثمنه . وبذلك تمت عملية بيع وشراء وأصبح مالكا لهذا القمح والدقيق الناتج منه ، وليس للحكومة الحق في مطالبة بشيء ، وقد سايرته في ذلك المحكمة الابتدائية ، غير أن هذا الوصف وقد توافرت معه أركان عقد البيع كما يقول المستأنف عليه ، كان يجب أن يؤدي إلى التملك بكافة وجوهه ، ولكن الحاصل أن حرته في التصرف كانت مقيدة بقيود لا تتفق إطلاقاً وحقوق المالك ، فمن ذلك أنه محظور عليه أن يبيع أو يسلم

أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، والاستثناء لا يقاس عليه ، ومن أجل ذلك يكون لازماً أن يتبع بشأن الطعون الخاصة بفرض رسم الأيلولة على التركات الأحكام المادية المقررة أمام المحاكم الابتدائية طبقاً لقانون المرافعات دون سواء ، ولا يمكن أن يتبع بشأنها الطريق الاستثنائي بغير نص » وأن « الأمور الشكلية الجوهرية الخاصة بإجراءات التقاضي والمتعلقة بتوجيه الخصومات أمام المحاكم من النظام العام ، وبما يجب على المحاكم مراعاتها من تلقاء نفسها » وهذا الذي أورده الحكم كاف لجملة وفيه الرد الضمني على ما أثارته الطاعتان من دفاع بشأن حضور مصلحة الضرائب في أول جلسة للرافعة وأن حضورها هذا يزيل البطلان .

(القضية رقم ٤٦٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧

٢١ من ديسمبر ١٩٦١

١ - ملكية : قيود ترد على حقها .

ب - حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، إطاعة الحكم على أمور افترضها دون دليل عليها ، أو بيان لمصدرها .

ج - عقد : تعاقد ، تكييفه القانوني .

المبادئ القانونية :

١ - تقييد وزارة التموين للشركة الطاعنة التي تعاقدت معها ، أن تستورد لحسابها قمحاً لتنتج منه دقيقاً من النوع الفاخر كي تبيعه الطاعنة بالأسعار المحددة في التصرف في القمح والدقيق ، طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، لا ينفى

معيناً عن كل أردب لأنه يجب أن يلاحظ أنه كان من المتفق عليه عند التسليم أن صاحب المطحن سينوب عن الحكومة في توزيع الدقيق الذي يصنعه على المخازن بموجب أذونات صرف تصدر منها ، كما ينوب عنها أيضاً في تحصيل ثمن هذا الدقيق على اعتبار أنه دائن بأجرة الطحن ، فالمبلغ الذي تقبضه الحكومة عند التسليم ليس ثمناً بالمعنى المفهوم ، بل هو في الحقيقة مقابل ماخول لصاحب المطحن تحصيله من المخازن نيابة عنها ، مع إضافة أجرة الطحن المستحقة له والتي يحصلها من أصحاب المخازن زيادة عما دفعته الحكومة .

وهذا الذي قرره الحكم ينطوي على مخالفة للقانون وقصور في التسبيب ، ذلك أن تقييد حق الطاعنة في التصرف في القمح والدقيق طبقاً لأحكام المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار ٣٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، لا ينفي ملكيتها للقمح ، لأن فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه . كما أن ما أورده الحكم عن شراء الطاعنة للزوائد وتقاضيها اجراً محدداً عن طحن القمح ونيابتها عن الحكومة في توزيع الدقيق وتحصيل ثمنه . . كل هذه أمور افترضها الحكم افتراضاً دون أن يقيم الدليل عليها ، أو يبين المصدر الذي استقاها منه رغم إنكار الطاعنة لها أمام محكمة الاستئناف . .

أما استدلال الحكم على صحة نظره بما ورد في محضر اجتماع اتحاد أصحاب المطاحن بالاسكندرية الذي وصفوا فيه أنفسهم بأنهم صناع دقيق ، فإنه استدلال لا يؤدي إلى ما رتبته عليه الحكم ، ذلك أن المطعون عليها لم تقدم ما يدل على صدور هذا القول ممن يمثل الطاعنة حتى تحتاج به ، فضلاً عن أنه بفرض صدور هذا القول ممن يمثلها ، فإنه

على أي وجه كان أية كمية من هذا القمح طبقاً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ولو أنه كان معتبراً مالكا للقمح لما فرض عليه هذا الحظر ، بل إنه لو كان مالكا للدقيق الناتج لما فرض عليه حظر مماثل بمقتضى المادة الحادية عشرة من القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، ولو كان مالكا لهذا الدقيق لما فرض عليه أن يشتري الزوائد (الردة) بالأسعار الرسمية إذ أن المالك لا يشتري شيئاً مملوكاً له . يضاف إلى ذلك أنه لو كانت العلاقة بين الطرفين لا تعدو أن تكون علاقة بائع بمشتري ، فإنه لم يكن ثمة موجب لتحديد أجرة طحن روعى فيها أن تكون شاملة لمزايا العمال وتكاليف وأرباح للمطحن واعتبرت من حق المستأنف عليه . والواقع أن هذه الظروف تتعارض مع النتائج التي يؤدي إليها عقد البيع ، ولكنها تتطابق مع مقتضيات عقد الاستصناع ، خاصة أن العملية إذا ما نفذت طبقاً للشروط التي تعاملت الوزارة على أساسها مع المطاحن ، فإنها لا تعود في النهاية على صاحب المطحن بأكثر من أجرة الطحن المحددة له . وبما أن التسليم على أساس هذا التعامل لا ينقل الملكية فإن الحكومة تظل هي المالكة للقمح المسلم لأصحاب المطحن وبالتالي للدقيق الناتج منه . ولعل ما ورد في محضر اجتماع اتحاد أصحاب المطاحن بالاسكندرية المحرر في ١٢/٧/١٩٤٥ الذين وصفوا أنفسهم بصدد علاقتهم بوزارة التموين بأنهم صناع دقيق ، فيه أبلغ الدليل على أن الشركة المستأنفة عليها ووزارة التموين عندما اتفقا على تسليم القمح لطحنه واستخراج الدقيق الفاخر ، كانت نيتهم منصرفة إلى إبرام عقد استصناع وليس شيئاً آخر وحيث إنه لا يؤثر على صحة هذا النظر أن تتقاضى الحكومة من صاحب المطحن عند التسليم مبلغاً

يطلان عقد البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن عقارى سواء بصفة كونه بيعاً أو رهنًا وأن العقد يعتبر مقصوداً به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد ، أو إذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأى صفة من الصفات . وقد أورد الشارع هاتين القرينتين كقرينتين قانونيتين قاطعتين بحيث إذا توافرت إحداهما كان ذلك قاطعاً في الدلالة على أن المقصد من العقد هو إخفاء رهن ، وما نعا من إثبات العكس . وعلة تقرير هاتين القرينتين بالذات هو أن بقاء العين في حيازة البائع ، واشترط رد الثمن مع الفوائد ، مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفاي الجدى . ويؤيد هذا النظر أن القانون المدنى الجديد ألغى البيع الوفاي نهائياً ، اكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن . ولم يكن التقنين المدنى القديم يتضمن نصاً كنص المادة ٤٠٤ من التقنين الحالى التى تجيز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسى ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك ، وأن رأى قبل صدور هذه المادة كان متجماً إلى الأخذ بما هو مقرر فى فرنسا بنص صريح فى المادة ١٣٥٢ من القانون المدنى الفرنسى ، من عدم جواز إثبات ما ينقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفاً معيناً . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بقاء العين المبيعة فى حيازة البائع قرينة غير قاطعة ، ودل على عكسها وانتهى رغم قيام هذه القرينة إلى اعتبار العقد

لا يؤثر على صحة التكييف القانونى للعلاقة بين الطرفين ، إذ العبرة بحقيقة التعاقد طبقاً للقانون لا بما يصفه به الخصوم .

(القضية رقم ٤٤٦ لسنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل واحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين .)

٣٨

٢١ من ديسمبر ١٩٦١

١ - بيع : وفاي . قرينة بقاء العين المبيعة فى حيازة البائع .

ب - رهن : حيازي ؛ رهن ، تقديره .

المبادئ القانونية :

١ - لم يكن البيع الوفاي الذى يخفى رهنًا باطلاً قبل صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ، بل كان كل ما يهدد المشتري بعقد وفاي هو أن يعتبر عقده فى هذه الحالة بمثابة عقد رهن تنطبق عليه قواعد الرهن ، وبذلك ينتفع بكل ما للدائن المرتهن من حقوق . وقد شجع هذا الدائنين على إساءة استعمال عقد البيع الوفاي واتخاذ وسيلة لستر الرهون بقصد الاحتيال على التخلص من القيود التى وضعها القانون لحماية المدينين الراهنين ، وأهمها منع المرتهن فى حالة عدم الوفاء من تملك العين المرهونة بغير الالتجاء إلى القضاء مما حدا بالمشروع على إصدار القانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ للقضاء على هذه الحيل .

وتقضى المادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدنى القديم المعدلتين بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٥٣

بيعاً وفائياً صحيحاً ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٢ — لم يعين القانون طريقاً خاصاً يجب اتباعه في تقدير ريع العين المرهونة رهناً حيازياً عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن ومن ثم كان هذا التقدير مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت تدينه على أسباب سائغة .

المحكمة

« ... وحيث إن . . الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بتقديره لريع العين المرهونة في مدة حيازة الدائن المرتهن لها ، قدر ريع الثلاث سنوات التي ظلت فيها العين في حيازة الطاعن بطريق الإيجار على أساس الأجرة المبينة بعقد الإيجار للقديمين من الطاعن ، ولم ينقص من هذه الأجرة شيئاً ، وأنه في المدة التالية التي خرجت فيها العين من حيازة الطاعن عول الحكم في تقديره للريع على المستندات التي قدمها الدائن المرتهن مورث المطعون عليهم السبعة الأولين ، بعد أن اطمأنت المحكمة إلى هذه المستندات وثقت عنها شبهة الصورية والاصطناع اللذين طعن بهما الطاعن عليها ، وذلك بقولها في الحكم : « إن الدائن المرتهن لم يقدم عقود الإيجار فحسب وإنما قدم أحكاماً صادرة بناء على أغلب تلك العقود ، وأوامر حجوزات رسمية ثابت فيها قيمة الإيجار في معظم تلك السنوات ، الأمر الذي يبعد عن تلك العقود مظنة الصورية والاصطناع ، فما كان الدائن المرتهن يحسب حساباً لهذا النزاع وقد ظل آمناً مدة تقرب من السبعة وعشرين عاماً لم يسأله فيها المدعي (الطاعن) شيئاً ، وما كان في مكتته أن يصطنع تلك المجموعة الكبيرة من العقود وأن يستصدر بناء عليها الأحكام وأوامر

الحجوز التي قدمها ، وهي مجموعة ناطقة بصحة تلك العقود ، وترى المحكمة لذلك الأخذ بها .

« ولما كان القانون لم يعين طريقاً خاصاً يجب اتباعه في تقدير ريع العين المرهونة عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن ، وكان هذا التقدير مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت تدينه على أسباب سائغة ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . أما عن التناقض الذي يدعى الطاعن وجوده في أسباب الحكم المطعون فيه ، فإنه لم يبين مواطن هذا التناقض مما يجعل نعيه في هذا الخصوص مجاهلاً ، وقد أقيم الحكم على أسباب سائغة تكفي لحمله .

« وحيث إن الموضوع ، في خصوص ما نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، صالح للحكم ؛ ولما سلف بيانه ولما أثبتته المحكمة المطعون فيه من أن العين المبيعة وفاء بقيت في حيازة الطاعن بطريق الإيجار لمدة سنتين بعد البيع ، فإن هذا البيع يكون باطلاً ولا أثر له ، سواء بصفة كونه بيعاً أو رهناً ، ويبطل بالتالي عقد البدل المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ الصادر من مورث المطعون عليهم السبعة الأولين إلى المطعون عليه الأخير لصدوره من غير مالك .

(القضية رقم ١٦٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

- ١ — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاءه .
ب — إثبات : قرائن ؛ ضريبة ؛ حكم ، قصور ، فساد الاستدلال .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أن تقدير أرباح الممول من سنة ١٩٤٧ غير نهائي لم يخطر به الممول ولم يقبله كما أنه لم يتم بشأنه أى اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب ، لمصلحة الضرائب إعادة تقدير أرباح الممول الحقيقية متى اتضح لها أنه اتسع نشاطه في سنى النزاع ، فإن هذا الذى حصله الحكم هو فهم للواقع يستقل به قاضى الموضوع ولا سبيل للمناقشة فيه أمام محكمة النقض .

٢ - يجوز إثبات مزاوله الممول لنشاطه بالقرائن . وإن كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضاؤه على أن عدم حصول الطاعن على رخصة لمحله أو قيد اسمه في مكتب توزيع الأخشاب خلال سنة ١٩٤٧ لا ينفيان حصوله على هذا الصنف من تجار الجملة ، وأن رواج المنشأة وضيخامة مبيعاتها سنة ١٩٤٨ يدل على أنها راسخة القدم في مزاوله هذا النشاط ، وأن مصلحة الضرائب قد أخذت الطاعن في تقدير مبيعاته بإقراره وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلاً ينفى ما ثبت بهذه القرائن التى استحدثتها من أوراق الدعوى - إذ كان ذلك وكان تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع فإن النعى على حكمها بمخالفة قواعد الإثبات يكون على غير أساس .

الحكم

« . . . ومن حيث إن . . . الحكم المطعون فيه إذ عرض لواقعة النزاع التى صورها الطاعن بأن

المصلحة قدرت أرباحه عن سنة ١٩٤٧ بما يقل عن حد الإعفاء ، وأن هذا التقدير لمصلحة فلم يكن يسعه إلا الموافقة عليه . وأن الإحالة إلى لجنة التقدير وقد اقتضت على أرباح باقى السنوات ، إن هذا إجراء لا تفسير له إلا أن هناك قبولاً ضمناً لأرباحه عن سنة ١٩٤٧ - رد على ذلك بما قرره من « أن تقدير الأرباح عن سنة ١٩٤٧ الذى أشار إليه مأمور الضرائب في مذكرته المؤرخة ٥ يولييه سنة ١٩٤٨ المرفقة بالملف الفردى هو تقدير غير نهائي ، لم يخطر به الممول ولم يقبله ، كما أنه لم يتم بشأنه أى اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب ، ولا مانع يمنع المصلحة من إعادة تقدير أرباح الممول الحقيقية متى اتضح لها أن الممول المذكور قد اتسع نشاطه في سنى النزاع ، وهذا الذى حصله الحكم من أن المصلحة لم تعرض على الطاعن ما اقترحه المأمور ، وأن قبولاً لم يصدر من جانب الممول ، هو فهم للواقع يستقل به قاضى الموضوع ولا سبيل للمناقشة فيه أمام محكمة النقض ؛ وبالتالي فإن ما رتبته على هذا الفهم من حق المصلحة في إعادة تقدير الأرباح يكون صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون » .

(القضية رقم ١٦٦ سنة ٢٧ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكى محمد وأحمد أحمد الشاى ومحمد عبد الحميد السكرى المستشارين) .

٤٠

٢٧ من ديسمبر ١٩٦١

حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، عمل ، تحكيم في منازعاته ، إعانة غلاء معيشة .

المبدأ القانونى :

متى كانت نماذج تعيين موظفى الشركة

المطعون عليها وعمالها موقعا عليها منهم ، وموضحة فيها تفصيلات مرتباتهم الأصلية وإعانة الغلاء . على الوجه الذي أثبتته القرار المطعون فيه ، فإن ذلك يحقق غرض المشرع من الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ؛ ومن ثم فلا يجدي الطاعن التحدي بمظروقات وسراكي الأجور ، وخلوها من هذا التفصيل .

المحكمة

« .. وحيث إن .. القرار المطعون فيه .. أقام قضاءه في النزاع على ما ثبت لديه من أن : « نظام الشركة في تعيين موظفيها منذ انشائها في مصر سنة ١٩٤٦ كان يقضى بأن يوقع الموظف عند تعيينه على نموذج خاص ، مبين به تفصيلا مرتبه الأصلي وإعانة الغلاء ، وأن توقيع الموظف على هذا النموذج إقرار منه بعلمه بالبيانات الواردة فيه ، وقد قدمت الشركة لمكتب العمل عند تحقيق شكوى النقابة النموذج الخاص برئيس النقابة السيد عبد المنعم البديوي والموقع عليه منه عند التحاقه بالخدمة قبل سنة ١٩٥٠ ، ووارد فيه تقسيم مرتبه إلى قسمين متساويين : أحدهما مرتب أصلي والثاني إعانة غلاء ، كما قدمت الشركة عدة ملفات لموظفين آخرين التحقوا بخدمة الشركة في تواريخ متفاوتة قبل سنة ١٩٥٠ وبعدها ، ومنهم من ترك خدمتها ومنهم من توفي وتحوى هذه الملفات نماذج التعيين موقعا عليها من الموظف ، وموضحة بها تفصيلا حالته ومرتبه الأصلي وإعانة الغلاء » ..

وهذا الذي أثبتته القرار المطعون فيه واقع استمده من النموذج الخاص برئيس النقابة ومن نماذج أخرى تضمنتها ملفات لموظفين آخرين

قدمتها الشركة الى مكتب العمل ، وهذا الواقع لم تقدم النيابة ما ينفيه . إذ هي لم تقدم ما يفيد أن هذه الملفات التي تحدث عنها القرار وأستند اليها قضاءه لا تحوى شيئا مما استخلصه ، أو أن نماذج التعيين التي تضمنتها لا تحمل امضاءات الموظفين أصحاب الشأن ؛ ولما كان المعول عليه في هذا الخصوص هو ما أثبتته القرار المطعون فيه ، فإن مانعاه الطاعنة من أنه بنى على وقائع وهمية لا أصل لها في الأوراق وتناقض الثابت فيها يكون عاريا عن الدليل .

« .. وحيث أن .. أثبتته القرار في هذا الخصوص لم يكن تقريراً من التقارير التي أقام عليها قضاءه بحق يقال إنه أخطأ في تطبيق القانون على ما حصله من فهم الواقع في الدعوى ، وإنما جاء في صدد سياقه لدفاع الشركة وردّها على طلبات النقابة ، وقد انتهى القرار الى أنه : « يبين للهيئة بوضوح من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الشركة المدعى عليها قد قامت بالتزاماتها كاملة نحو موظفيها وعمالها من حيث تطبيق الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ » ؛ وهي عبارة عامة ومطلقة لا تحتل التخصيص بفريق من عمال الشركة وموظفيها دون فريق ، على النحو الوارد في وجه الطعن ..

« .. وحيث أن .. المحكمة لا تطعن الى صور نماذج التعيين التي قدمتها النقابة ، ولا تعول عليها ؛ ذلك أنه بالرجوع الى المستند رقم ٨ حافظة رقم ٤ من ملف الطعن ، وهو مكون من ورقتين منفصلتين وصفت النقابة إحداهما بأنها وجه النموذج ، ووصفت الأخرى بأنها ظهره ؛ يبين أنهما عن موضوعين مختلفين ، وأن الورقة التي وصفتها النقابة بأنها وجه النموذج عبارة عن مستند صرف .. ما يستحقه البديوي من أجر عن أيام العمل في

المدة . . . ، وبالرجوع الى المستند رقم ٩ يبين أنه عبارة عن مستند صرف آخر . . .

. . . القرار المطعون فيه حين عرض لما تدعيه النقابة بشأن نماذج التعيين وصفه بأنه لا يستند الى دليل ، ويعتبر بمثابة طعن بالتزوير في سجلات الشركة وعقود استخدام موظفيها ، وهو بذلك وفي هذا النطاق لم يتأول دفاعها ولم يكلفها اثباته ؛ وإنما استظهر عدم جديته للاعتبارات السائغة التي أوردها ومنها أنه لا يستقيم مع ما تبذله الشركة من سخاء نحو موظفيها وعمالها ، ولا يعقل أن تعتمد في سبيل حرمان بعض موظفيها من اعانة غلاء لانكافئها إلا القليل بالنسبة لضخامة مركزها المالي ، الى التلاعب في سجلاتها ودفاترها ، في حين أنها قامت من جانبها ومن تلقاء نفسها برفع مرتبات موظفيها وأجور عمالها علاوة على الزيادة التي قررها الأمر العسكري . . .

(القضية رقم ٣٨٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤١

٢٨ من ديسمبر ١٩٦١

١ - وقف : ناظر زوال صفته ، حراسة قانونية ؛
نقض : طعن ، خصوم .

ب - حراسة : نقض ، طعن ، اجراءاته ،
الخصوم فيه .

ج - نقض : طعن ، خصوم .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة الثانية من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية ، على أنه إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين

بالاسم ؛ كما تقضى الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة من القانون المذكور بأن على من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف لوزارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته ، وبأن ناظر الوقف يعد حارساً عليه حتى يتم تسليم أعيانه . وإذن فتى كان الطاعن لم يعين بالاسم في كتاب الوقف ناظراً عليه فقد زالت صفته كناظر للوقف ، وإن بقيت له صفة الحراسة طالما أنه لم يثبت بالأوراق قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف . وهذه الصفة تخوله حق الطعن بالنقض في الحكم الصادر ضد الوقف ، لما في اتخاذ هذا الإجراء في ميعاد معين من دفع ضرر يحيق بالوقف .

٢ - صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس ، وبالتالي فلا يقبل من ورثته - بالنسبة للطعن بالنقض المرفوع منه بهذه الصفة - السير في الإجراءات التالية لإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً .

٣ - متى كان الطاعن لم يختصم أو يختصم بصفته الشخصية في الدعوى ، فلا يقبل منه الطعن بالنقض ، في الحكم الصادر فيها ، بهذه الصفة .

(القضية رقم ٩٤ لسنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم . ومحمد زعفراني سالم ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين علي ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٤٢

٢٨ من ديسمبر ١٩٦١

- ١ - وقف : تملك بالتقادم ؟ تقادم مكسب ، شروطه ، رهن العين التي وقعها الحائز رهناً تأمينا .
- ب - تقادم مكسب : التزام بالضمان ؟ وقف .
- المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت القواعد الشرعية تقضى بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدوام محبوسة أبداً عن أن يتصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات وبأن الواقف وذريته وناظر الوقف والمستحقين فيه والمستأجرين والمحتكرين له وورثتهم مهما يتسلسل توريثهم ، لا يقبل من أيهم أن يحدد الوقف أو يدعى ملكيته لأنهم جميعاً مدينون له بالوفاء لأبدية . إلا أن مناط حظر تملك هؤلاء جميعاً للأعيان الموقوفة - على ما تقضى به قواعد القانون المدني - هو أن يظل وضع يدهم بصفاتهم تلك ، لأن وضع يدهم يكون عندئذ وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما يطل . أما إذا تغيرت صفة الحياة تغييراً يزيل عنها صفة الوقفية ، ويكون ذلك إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة لحق المالك (مدني قديم م ٧٩ ومدني م ٩٧٢) فإن الحائز في هذه الحالة ولو كان واقفاً أو ناظراً على الوقف يستطيع أن يكسب بالتقادم المال الموقوف ، متى توافرت لديه شروط وضع اليد المكسب للمالك بالمدة الطويلة ، ودامت حياته له مدة ثلاث وثلاثين سنة .

ولا يكفي في تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته ، بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ، ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقفية مزعم إنكار الملكية على صاحبها والاستئثار بها دونه ، فإذا كان الرهن التأميني الذي لا يتجرد فيه الراهن عن الحياة ولا يقترن بأى مظهر خارجي يتبين منه نية الغصب لا يتم به تغيير صفة الحياة في التقادم المكسب على النحو الذي يتطلبه القانون ، كما أن وضع يد الواقف المستحق في الوقف والناظر عليه حتى وفاته ، وضع يد وقفي ، وكذلك يكون وضع يد أولاده من بعده مشهوراً بالوقفية ولو كان بنية التملك ، ومن ثم فإن رهن الواقف أو أحد أولاده عن الوقف رهناً تأمينا ، لا يتم به تغيير صفة الحياة ، إذ هو لا يتضمن مجابهة حق جهة الوقف بفعل إيجابي ظاهر .

٢ - الأساس التشريعي للتملك بالتقادم الطويل ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد متى استوفى وضع اليد الشروط القانونية التي تجعله سبباً مشروعاً للتملك ، جاز لصاحبه ، أي كان ، التملك . ولا يجوز دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو بالوفاء للوقف (في حالة الوقف) لأن التقادم سبب قانوني للتملك لاعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ، ويستطيع

غير المالك ولو كان ملتزماً بالضمان أن يملك بهذا السبب ، لأنه ليس في القانون ما يحرمه من ذلك .

المحكمة

« .. وحيث إن .. القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر — نص في مادته الثانية على أنه : « إذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالاسم » ؛ ونص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أنه : « على من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة مع جميع الأموال التابعة له والبيانات والمستندات المتعلقة به ، وذلك في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » ؛ ونص في الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن : « يعتبر الناظر حارساً على الوقف حتى يتم تسليمه » ، وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقاً على هذه الفقرة : « وقد اتخذ القانون حلاً وقتياً لمشكلة شغور الوقف وتسليم أعيانه للناظر الجديد بالنص على اعتبار يد الناظر في فترة الانتقال يد حارس حتى لا يلحق الوقف ضرر من إهماله في هذه الفترة ، لأن الحارس مسئول عن الوقف مسئولية الناظر » .

ولم يغير القانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ من أحكام القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ سوى أنه جعل الاستثناء الواردة في المادة الثانية من هذا القانون مقصوراً على الحالة التي يشترط فيها الواقف النظر لنفسه دون المعين بالاسم واقتصر التعديل الذي أدخله على باقي نصوص القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ على ما يجعل هذه النصوص متسقة مع التعديل الذي عدل به نص المادة الثانية المذكورة ؛

وبقيت على حالها لم تتغير الفقرة الثالثة من المادة الرابعة التي تقضى باعتبار الناظر حارساً على الوقف حتى يتم تسليمه .

لما كان ذلك وكان من مقتضاه أن محمود محمد بدوى غنيم الذي كان ناظراً على الوقف الخيري موضوع النزاع وأقام الدعوى الابتدائية بصفته هذه قد أصبح بحكم القانون حارساً على هذا الوقف من تاريخ العمل بالقانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، وهو ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ وقد ظلت له هذه الصفة حتى صدر الحكم الابتدائي في الدعوى وطوال نظر الاستئناف المرفوع عليه إذ لم تقدم الطاعنة ما يفيد أنه قام بتسليم الوقف إليها قبل صدور الحكم الاستئنافي المطعون فيه ، كما أنها لم تتدخل في الاستئناف مدعية زوال صفة الحارس عنه — وكانت هذه الصفة التي أسبغها عليه القانون تجعل له صفة الخصامة عن الوقف والدفاع عن مصلحته لدفع ما قد يحيق به من ضرر ؛ فإن إجراءات الدعوى تكون قد وجهت إلى من له صفة في تمثل الوقف ، ومن ثم يكون البطلان المدعى به على غير أساس ..

« وحيث .. أنه وإن كانت القواعد الشرعية تقضى بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها على الدوام محبوسة ..

« وحيث إن .. الحكم المطعون فيه بعد أن أورد في أسبابه القواعد القانونية التي سبق لهذه المحكمة أن قررتها في شأن تملك الأعيان الموقوفة بالتقادم ، قال : « وحيث إنه بتطبيق القواعد المتقدمة على واقعة الدعوى الحالية يبين أن نية الواقف في سنة ١٩٠٦ قد وضحت وضوحاً ظاهراً صريحاً في مجابهة جهة الوقف في شخصه كناظر عليه باعتزاه إنكار ملكية الوقف للعين الموقوفة

والاستثمار بها دونه ودليل ذلك قيامه برهن هذا القدر باعتباره ملكاً خاصاً للبنك العقاري المصري بموجب عقد الرهن التأميني المحرر في ١٩٠٦/٧/٤ والمقيدة قائمته في ١٩٠٦/٧/٧ والتي تجدد قيدها في ١٩١٦/٥/٢٠ . ولا أدل على ذلك أيضاً من وضع يد الناظر الذي أقيم بعد وفاة الواقف على قطعة أرض أخرى على اعتبار أنها الموقوفة ثم وضع ورثة أحمد الألفي غنيم يدهم على أرض النزاع من تاريخ وفاة المورث باعتبار أنها آلت إليهم ميراثاً عن والدهم ، تلقوها عنه كملك لا وقف ، واختص بها السيد الألفي غنيم ضمن ما اختص به من أعيان التركة بموجب عقد القسمة المؤرخ ١٩١٢/٣/٢ ومسجل في ١٩١٢/٣/١٥ ثم قام برهنها إلى البنك العقاري باعتبارها ملكاً له في ١٩٢٣/٤/٧ ثم نزح البنك ملكيتها ورسا مزادها على مورث المستأقنين في ١٩٣٧/٥/١٩ .

« وحيث إنه باحتساب مدد وضع اليد بنية الملك المستوفي شرائطه القانونية وضمها بعضها إلى بعض من يولييه سنة ١٩٠٦ حتى تاريخ المنازعة في وضع اليد في سنة ١٩٤٣ يتبين أنه مضت أكثر من ثلاث وثلاثين سنة ، وهي المدة المقررة لاكتساب ملكية الوقف . »

وما قرره الحكم في التدليل على تغيير صفة وضع يد الواقف وورثته من بعلنه تغييراً يؤدي إلى كسبهم العين الموقوفة بالتقادم غير صحيح في القانون ، ذلك أن الواقف الذي هو مستحق للوقف وناظر عليه لا يمكن أن يكون وضع يده على العين الموقوفة إلا بصفة وقتية باعتبار أنه منتفع أو مدير لشئون العين بالنيابة عن جهة الوقف ، فحكم المادة ٧٩ من القانون المدني القديم (٩٧٢ من القانون الحالي) يسري عليه وعلى ورثته من

بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم ، ولا يستطيع أيهم أن يملك العين بالمدة الطويلة إلا بعد أن يغير صفة وضع يده تغييراً يزيل عنه صفة الوقفية ؛ وهذا التغيير لا يكفي في مجرد تغيير الحائز نيته بل يجب أن يقترن بتغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقفية مزعج إنكار الملكية على صاحبها والاستثمار بها دونه . والرهن التأميني الذي لا يتجرد فيه الراهن عن الحيازة ولا يقترن بأي مظهر خارجي تثبت من نية الغصب ، لا يمكن أن يتم به تغيير صفة الحيازة على النحو الذي يتطلبه القانون كما أن مجرد وضع يد أولاد الواقف بعد وفاته على العين الموقوفة بنية الملك عقب قسمة أجروها فيما بينهم ، ثم مجرد قيام أحدهم برهن العين الموقوفة رهنًا تأمينا للبنك العقاري ووضع يد الناظر الذي أقيم بعد وفاة الواقف على قطعة أرض أخرى على اعتبار أنها الموقوفة ، أي هذه الأمور لا شيء فيها يمكن قانوناً اعتباره مغيراً لسبب وضع يد أولاد الواقف .

إذ أنه لما كان الثابت أن الواقف إذ وقف العين الموقوفة محل النزاع قد كان هو المستحق لريعتها والناظر عليها طوال حياته ، فهو إلى أن توفي كان وضع يده وقتياً بسبب الاستحقاق والنظر ، فأولاده الذين خلفوه في وضع اليد يكون وضع يدهم بذاته مشوباً بالوقفية كحكم المادة ٧٩ من القانون المدني القديم . وحق لو صح أنهم بعد وفاة مورثهم وضعوا يدهم على العين الموقوفة بنية الملك ، فإن ذلك لا يكفي لكسبهم الملكية مادام أن تغيير نيتهم لم يقترن بفعل ظاهر يجابه حق جهة الوقف . والرهن التأميني الذي صدر من أحدهم وهو السيد الألفي غنيم ، شأنه شأن الرهن

للمتقاضين حتى تصدر الأحكام لهم أو عليهم من قضاة بعيدين عن الهوى ، لا تقوم لديهم أسباب قوية لا يمكن مع قيامها أن يصدروا أحكامهم بغير ميل . وتسرى هذه القاعدة على الدعوى التأديبية ، ولو لم يوجد نص تشريعي . فهي قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر فيها من مجلس التأديب نتائج خطيرة بالنسبة إلى الموظف بما يوجب تحقيق ضمان حيطة القاضي الذي يجلس منه مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، وحتى يطمئن الموظف إلى عدالة قاضيه وتحرره عن الميل والتأثر ، وهو ما حرص المشرع على النص عليه في المادة ٨٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

ومتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه كان لرئيس مجلس التأديب الذي حوكم أمامه الطاعن رأى سابق في إحالته إلى المحاكمة التأديبية ، وأن أحد أعضاء المجلس هو الذي أجرى التحقيق معه وأبدى رأيه كتابة بإدانته مما لا تتوافر معه أسباب الحيطة الواجب توافرها بهما ، وتنتفي معه صلاحيتهما لمحاكمة الطاعن تأديبياً . ومن ثم فيكون قرار المجلس المخصوص الذي قضى بتأييد قرار مجلس التأديب بفصل الطاعن رغم ذلك قد خالف القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر القرار الصادر بفصل الطاعن صحيحاً ، قد خالف القانون كذلك بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٥٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

المصادر من الواقف ، لا يتم به تغيير صفة الحيازة كما أن وضع يد الناظر الذي خلف الواقف في النظر على الوقف على عين أخرى باعتبار أنها العين الموقوفة ، غير ذي دلالة على تغيير صفة وضع يد أولاد الواقف على الوقف ، لأنه فضلاً عن جواز أن يكون وضع اليد هذا قد حصل بطريق الخطأ ليس إلا ، فإن هذا الأمر على أى حال لا يمكن أن يفيد منه في الادعاء بتغيير صفة الحيازة إلا صاحبه ، فأولاد الواقف لا شأن لهم به . وهو لا يعتبر معارضة منهم لحق جهة الوقف في العين الموقوفة وإذن فإنه على الأقل إلى تاريخ قيام البنك العقاري بنزع ملكية العين الموقوفة ورسومها على مورت الطاعنين في ١٩ من مايو سنة ١٩٣٧ ، لا يمكن أن تكون هناك شبهة في أن وضع اليد كان وقتياً ولا يدخل البتة في مدة التقادم . ولما كان لم يمض من التاريخ المذكور حق تاريخ رفع الدعوى وهو ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ لمدة الثلاث والثلاثين سنة المقررة لكسب الأموال الموقوفة بالتقادم ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن مورت الطاعنين قد اكتسب ملكية العين الموقوفة بالتقادم ، وأسس على ذلك قضاءه برفض دعوى جهة الوقف بملكيتها لهذه العين ، وطلب تسليمها إليها ؛ يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه . . . »

(القضية رقم ١٢٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣

٢٨ من ديسمبر ١٩٦١

موظف : فصله ؛ مجلس تأديب ، صلاحية أعضائه .

المبدأ القانوني :

تقضى قواعد العدالة والأصول العامة في

إجراءات التقاضي ، بوجوب توفير الضمان

٤٤

٢٨ من ديسمبر ١٩٦١

جرك : لجنة ، قرارها ، معارضة فيه ، ميعادها .

المبدأ القانوني :

جرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجزائية ، وفقاً للمادة ٣٣ من اللائحة الجزائية ، هو خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمي إليها المحكوم عليه ؛ ولا يلزم لسريان هذا الميعاد إعلان المحكوم عليه بالقرار الصادر ضده ، فإذا لم ترفع

المعارضة خلال الميعاد سالف الذكر أصبح القرار نهائياً . وقد أطلق الشارع نص المادة ٣٣ المذكور وعممه على كل متهم صدر قرار ضده من اللجنة الجزائية ، سواء أ كان له محل إقامة معلوم أم لم يكن . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن إرسال القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمي إليها المتهم لا يحدث أثره بالنسبة لسريان ميعاد المعارضة إلا إذا كان المتهم مجهولاً ، أو لم يكن له محل إقامة معلوم ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٢٠٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

مجلس الدولة

القضاء الإداري

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

متابعة لما نشر حتى أول يناير ١٩٦١

القرارات الإدارية

قام بترتيب أحكام هذا الجزء ، والربط بينها والتعليق عليها
الدكتور مصطفى كمال وصفي والأستاذ أحمد كمال الدين موسى

ثالثاً - آثار القرار الإداري

القرار الإداري في جوهره هو أداة لإنشاء المراكز القانونية . فآثاره الأساسية هو إنشاء مركز قانوني من انصرف إليه .

وهذه الخصيصة الانشائية تتنافى مع أن يكون المركز قائماً من قبل لمن يتناوله القرار . كأن يكون القانون قد أنشأ فعلاً له . فعند ذلك — كما قدمنا في باب تجديد القرار — لا يكون عمل الإدارة إلا من قبيل التنفيذ ، ولا يسمو إذن إلى مرتبة القرارات الإدارية .

ومن أهم ما يقترن بآثار القرار الإداري ، فوريته وترتيبها لآثارها المباشرة فور صدورهما ، إلا إذا صدر حكم بوقف تنفيذها . وهذا الأثر المباشر للقرار الإداري هو امتياز من أهم الامتيازات الإدارية ، وخصيصة من أظهر الخصائص التي يتميز بها القانون الإداري عن غيره من القوانين .

ونعرض فيما يلي أحكاماً صدرت في الفترة التي نحن بصددتها وتعرضت لآثار القرار الإداري على النحو الذي سنبينه .

من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر على أن الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف يقدم للمهينة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فإذا تبين لها أنه قادر على الإضطلاع بأعباء وظيفة أخرى نقلته إليها بذات الدرجة والمرتب أو مع خفض درجته ومرتبته ، أو نقله إلى كادر أدنى . فإذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من وظيفته مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة ، وفي الحالة الأولى إذا قدم عن الموظف بعد ذلك مباشرة تقرير آخر بدرجة ضعيف فصل من وظيفته . . . وتنص المادة ٤٠ من القانون سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه ، في الترقيات إلى الدرجات المخصصة منها نسبة للأقدمية ونسبة للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين مع تخطي الضعيف إذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف . أما بالنسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون خاضعة لتقدير لجنة شئون الموظفين دون التقيد بترتيب الأقدمية في ذات مرتبة الكفاية على أن يكون الاختيار أولاً من الحائزين على مرتبة ممتاز في العامين الآخرين . وفي حالة عدم توافر عددهم بالنسبة للدرجات الخالية يكون الاختيار في الدرجات الباقية من الحائزين على مرتبة جيد ويضاف الحائزون على مرتبة ممتاز في إحدى السنتين إلى مرتبة جيد ويسرى عليهم حكمها ، وتنص المادة ٤٠ مكررة على أنه « مع عدم الإخلال بنصوص

٤٥

٦ من يونيو ١٩٥٩

قرار إداري : (وقف عن العمل) آثاره .

المبدأ القانوني :

يترتب على قرار الوقف عن العمل عدم صرف المرتب ما لم تقرر الجهة المختصة صرفه كله أو بعضه .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة رقم ١٢٢ من ١٣٨٦) .

٤٦

٩ من أبريل ١٩٦٠

قرار إداري : موظف ؛ تقرير سري ، آثاره .

المبدأ القانوني :

إن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يبين مراحل تقدير كفاية الموظف ، ونص على عرض هذه التقارير على لجنة شئون الموظفين في شهر مارس من كل عام لتقدير درجة كفاية الموظف ، فإذا ما انتهت اللجنة من تقدير كفاية الموظف أصبح هذا التقدير نهائياً منتجاً لآثاره التي يرتبها عليه القانون عند نظر العلاوات أو في جميع الترقيات بل إن هذه التقارير تؤثر في بقاء الموظف في وظيفته أو فصله منها . وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه « يترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دوزية مع تخطيه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير ، . ونصت المادة ٣٢

بالوظيفة - وأوجب القانون أن تمر تلك التقارير على مراحل رسمها ونظمها تبدأ بالرئيس المباشر فالمدير المحلي فرئيس المصلحة ثم تتوج بعد ذلك بقرار لجنة شئون الموظفين. فتمت مراحل التقارير على هذا النحو أصبح تقدير كفاية الموظف حسبما انتهت إليه لجنة شئون الموظفين نهائياً منتجاً لآثاره التي رتبها القانون حسبما سلف البيان ، وعلى هدى ما تقدم فإن التقرير المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحل المنصوص عليها في القانون هو بمثابة قرار إداري نهائي يؤثر مآلاً في الترقية أو في منح العلاوة أو في الفصل . فمن ثم يندرج في عموم الطلبات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٩٨ ص ٩٦٨) .

٤٨

١٤ من أكتوبر ١٩٥٨

قرار إداري : أعياد رسمية ، ومواسم ، تمديداتها ، آثاره .

المبدأ القانوني :

إن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بشأن المواسم والأعياد الرسمية هو قرار له كل مقومات القرار الإداري ، إذ بموجبه أوضحت الحكومة عن إرادتها الملزمة في الاحتفال بهذه الأعياد ، وفي تعطيل وزارات الحكومة

الماتين ١٩٣٥ و١٩٤١ إذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو خمسة وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو ثلاثين سنة في ثلاث درجات متتالية ويكون قد قضى في الدرجة الأخيرة ٤ سنوات على الأقل اعتبر مرقى إلى الدرجة التالية ما لم يكن التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف .

وعلى هدى ما تقدم فإن التقرير السنوي المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحل المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، هو بمثابة قرار إداري نهائي يؤثر مآلاً في الترقية أو منح العلاوة أو الفصل ، ومن ثم يندرج في عموم الطلبات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٦٨ ص ٦٣٥) .

٤٧

٢١ من مايو ١٩٦٠

قرار إداري : موظف ، تقرير سرى ، آثاره .

المبدأ القانوني :

لقد رتب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على التقارير السنوية آثاراً بعيدة المدى في مركز الموظف سواء من حيث العلاوات أو الترقيات أو صلته

وأبقت على ما رأت إبقاءه ، وأضافت إليها أعياد أخرى إقتضاها الوضع الجديد ، وهي بذلك قد أوضحت عن إرادتها في هذا الخصوص ولا شك أن كل إفصاح من جانب السلطة الإدارية عن إرادتها في موضوع ما يعتبر من جانبها تصرفاً إدارياً جديداً حتى ولو سبق لها أن أوضحت عن هذه الإرادة بعينها في ذات الموضوع ما دام أن ذلك كان في مناسبة أخرى .

(محكمة القضاء الإداري بمجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٣٢ من ١٤١) .

ومصالحها في جميع نواحي البلاد ، وبذلك أصبح لكل موظف حق التغيب عن عمله في تلك الأيام ، ولكل ذي شأن مع الحكومة أن يعامها على هذا الأساس فهو في الواقع قد أنشأ حالة قانونية بالنسبة للكافة ، وهذه الحالة وإن كانت قائمة من قبل بالنسبة لغالبية الأعياد والمواسم الواردة بالقرار المذكور ، غير أنه يعتبر مع ذلك منشئاً لحالة قانونية جديدة لأن الحكومة تدخلت في أمر هذه الأعياد من جديد وأعملت سلطتها التقديرية على أثر سقوط الملكية وإعلان النظام الجمهوري فاستبعدت منها ما رأت استبعاده

رابعاً — انتهاء القرار الإداري

فضلاً عما ذكرناه من انتهاء حياة القرار الإداري بالحكم بإلغائه أو بإبطاله قضائياً ، فإنه يجوز للإدارة أن تسحبه كذلك طبقاً للأوضاع وللقيود المقررة في نظرية سحب القرارات الإدارية .

آثار السحب :

الترقية ، عودة الحال إلى ما كانت عليه ، فيصبح القرار الأصلي بالترقية قائماً منذ تاريخ صدوره .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة رقم ٣٦ من ٣٠٩) .

٤٩

٣٠ من يناير ١٩٦٠

قرار إداري : سحبه ، آثار السحب ، عودة الحال إلى ما كانت عليه .

المبدأ القانوني :

يترتب على سحب القرار الصادر بإلغاء قرار

جواز سحب قرار الفصل الصحيح :

٥٠

٢٣ من مايو ١٩٥٩

قرار إداري : فصل ، سحبه ، جواز سحبه استثناء ولو صدر القرار صحيحاً .

المبدأ القانوني :

إن قرار الفصل سواء أعتبر صحيحاً أو

غير صحيح فسحبه جائز على أي الحالين ؛ لأنه إذا اعتبر مخالفاً للقانون فلا جدال في جواز سحبه ؛ إذ السحب يكون مقصوداً به مفاداة الإلغاء القضائي ؛ ولأنه إذا اعتبر مطابقاً للقانون ، فالسحب هنا جائز إستثناء ؛

إذ ولو أن الأصل أن السحب لا يتم إعمالاً
لسلطة تقديرية ، إلا أنه من الجائز إعادة
النظر في قرارات فصل الموظفين وسحبها
لاعتبارات تتعلق بالعدالة ، لأن المفروض
أن تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله
وأنه يجب لإعادته إلى الخدمة صدور قرار
جديد بالتعيين ، ولكن قد يحدث خلال
فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية
للتعيين ، وقد يعذر أمر التعيين مستجيلاً أو

قد يؤثر الفصل تأثيراً سلباً في مدة خدمة
الموظف أو في أقدميته ، أو من جهة أخرى
قد تتغير الجهة التي تختص بالتعيين فتصبح
تلك التي فصلت الموظف ، وقد لا يكون
لديها الاستعداد لإصلاح الأذى الذي أصاب
الموظف بفصله ، أو غير ذلك من اعتبارات
العدالة التي توجب علاج هذه النتائج الضارة .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة
رقم ١١٤ ص ١٣٠٩) .

استثناء القرارات المنعقدة من المدة :

الأصل أن القرارات الإدارية لا يجوز سحبها إلا خلال المدة التي يجوز فيها طلب إلغائها قضاء .
ولما كانت القرارات المنعقدة لا تكتسب حصانة من الإلغاء القضائي بمضي الوقت فلذلك ، جاز
سحبها ولو تعرضت للواعد العادية لإلغاء القرارات الإدارية الباطلة .

أنظر حكم المحكمة الإدارية العليا في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ . مجموعة السنة الخامسة رقم ١٠
صفحة ٦٠ . وحكمها الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ بدمشق مجموعة السنة الخامسة رقم ١٣٥
صفحة ١٣٠٤ المنشورين قبله في باب تحديد القرار الإداري .

قضاء محكم الاستئناف

٥١

محكمة استئناف أسيوط

٦ من مارس ١٩٦١

- ١ — دعوى استحقاق فرعية : مرافعات م ٧٠٥ .
ب — حجز إدارى : منازعة متعلقة بالتنفيذ ،
استئنافها بتكليف بالحضور .

المبادئ القانونية :

١ — الواضح من سياق نص المادة ٧٠٥ مرافعات أن دعوى الاستحقاق الفرعية هي الدعوى التي يرفعها الغير لطلب ملكية العقار المشروع في نزاع ملكيته ، إذا كانت مصحوبة بطلب بطلان إجراءات التنفيذ ، وقد وصفتها المذكرة التفسيرية لمشروع قانون المرافعات بأنها الدعوى التي يطلب بها بطلان الإجراءات مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . وإذا كان الثابت من واقعة الدعوى أن المستأنفات طلبن ثبوت الملكية وبطلان كل الإجراءات التي تمت . . . فإنه ، ومن جهة المبدأ يكون القول بأن الدعوى عادية وليست دعوى استحقاق فرعية في غير محله .

٢ — التحدى بأن الاعتراض على الحجز الإدارى لا يأخذ صورة المنازعة إلا إذا قام المعارض باستيفاء الشروط المشار إليها في المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨

لسنة ١٩٥٥ ، لا يستند إلى أساس ؛ ذلك أن الصفة المميزة للمنازعة المتعلقة بالتنفيذ أنها ترفع أثناء الإجراءات وقبل تمام البيع ويطلب فيها إبطال تلك الإجراءات . ومتى توافرت هذه الصفة . فإنه لا ينزعها عدم استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون الحجز ، إذ الواضح من ذات نص المادة ٢٧ أن المشرع رتب على توافر الشروط وجوب وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين فحسب ، دون أن ينفي عن المنازعة صفتها في حالة عدم توافر أى من تلك الشروط ، بل تبقى في نظر القانون منازعة متعلقة بالتنفيذ ويفصل فيها على وجه السرعة كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى نفسه . وحيث أنه متى كان ذلك فإنه وطبقاً للمادتين ٤٠٥ ، ١١٨ من قانون المرافعات ، يكون رفع الاستئناف في خصوص الدعوى بتكليف بالحضور متفقاً والقانون . ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع .

المحكمة

« . . . وحيث إن الواضح من سياق نص المادة ٧٠٥ مرافعات أن دعوى الاستحقاق الفرعية هي الدعوى التي يرفعها الغير بطلب ملكية العقار المشروع في

الدعوى بتكليف بالحضور متفقاً والقانون « ..

(استئناف رقم ٤٦٧ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد كامل البهنساوى رئيس المحكمة
وسامى ناصر ومحمد نور الدين عويس المستشارين) .

٥٢

محكمة استئناف أسيوط

٧ من مارس ١٩٦١

١ - عقوبة جنائية : جزاء مدنى .

٢ - ملكية صغيرة : حمايتها ، الديون الباع
التنفيذ بموجبها .

المبادئ القانونية :

١ - العقوبة الجنائية تختلف في طبيعتها
والغرض منها عن الجزاء المدنى ، فالأولى
نظير مقارفة فعل يحرمه القانون بقصد ردع
الجانى وجعله عبرة لغيره ، أما الثانية فهي
عبارة عن وجوب رفع ضرر مالى يصيب
شخصاً حقيقياً أو حكماً من فعل غيره .

٢ - الواضح من متابعة تعبير الشارع
في القوانين التى استهدف منها حماية الملكية
الزراعية الصغيرة ، أنه قصد بالديون التى
استثناهما من نطاق تلك الحماية وأباح التنفيذ
بموجبها ، الديون المدنيّة دون الديون
الجنائية .

المحكمة

« ... وحيث إنه من المقرر أن العقوبة الجنائية
تختلف في طبيعتها والغرض منها عن الجزاء المدنى ،
فالأولى نظير مقارفة فعل يحرمه القانون بقصد
ردع الجانى وجعله عبرة لغيره . أما الثانية فهي

المشروع في نزع ملكيته ، إذا كانت مصحوبة
بطلب بطلان إجراءات التنفيذ . وقد صرحت المذكرة
التفسيرية لمشروع قانون المرافعات ووصفتها بأنها
الدعوى التى يطلب بها بطلان الإجراءات ، مع
طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . وإذا
كان الثابت من واقعة الدعوى . . أن المستأنفات
طلبن ثبوت الملكية وبطلان كافة الإجراءات التى
تمت . . ، فإنه ومن وجهة المبدأ يكون القول بأن
الدعوى عادية وليست دعوى استحقاق فرعية في
غير محله .

« وحيث إن التعدى بأن الاعتراض على
الحجز الإدارى لا يأخذ صورة المنازعة إلا إذا
قام المعارض باستيفاء الشروط المشار إليها في المادة
٢٧ من قانون الحجز الإدارى ، لا يستند إلى
أساس . ذلك أن الصفة المميزة للمنازعة المتعلقة
بالتنفيذ أنها ترفع أثناء الإجراءات وقبل تمام البيع
ويطلب فيها إبطال تلك الإجراءات . ومتى
توافرت هذه الصفة . فإنه لا ينزعها عدم استيفاء
الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون
الحجز إذ الواضح من ذات النص . . أن المشرع
رتب على توافر الشروط وجوب وقف إجراءات
الحجز والبيع الإداريين لحسب ، دون أن ينشأ
عن المنازعة صفتها في حالة عدم توافر أى تلك
الشروط ، بل تبقى في نظر القانون منازعة متعلقة
بالتنفيذ ويفصل فيها على وجه السرعة ، كما تنص
الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من قانون الحجز
الإدارى نفسه .

« وحيث إنه . . طبقاً للمادتين ١١٨ و ٤٠٥ من
قانون المرافعات يكون رفع الاستئناف في خصوص

٥٣

محكمة استئناف أسيوط

١٢ من أبريل ١٩٦١

١ — استرداد : دعواه ، مرافعات م ٥٣٧ ، تعتبر إشكالا موضوعاً في التنفيذ .

ب — حجز تنفيذي : تثبيته ، صدور أمر القاضي به في أمر الأداء .

ج — أمر أداء : مرافعات م ٤٥٧ .

المبادئ القانونية :

١ — دعوى الاسترداد المبينة في حكم المادة ٥٣٧ مرافعات ، هي الدعوى الموضوعية التي يرفعها مدعى ملكية الأشياء المحجوزة قبل بيعها ، ويوجهها إلى الحاجز والمحجوز عليه ، بطلب ملكية الأشياء ، وإلغاء الحجز المتوقع عليها ، وهي بهذه الصورة تعتبر إشكالا موضوعياً في التنفيذ ؛ ومن ثم تخرج عن نطاق دعاوى الاسترداد المقصودة في المادة سالفه الذكر ، دعاوى الملكية التي ترفع قبل توقيع الحجز ، والتي تقام بعد تمام البيع .

٢ — تعتبر الدعوى من دعاوى الاسترداد ، إذا رفعت بعد توقيع الحجز وقبل تمام البيع ، ولا يغير من ذلك أن الحجز التحفظي الذي انقلب تنفيذياً بصدور أمر الأداء عن الدين المحجوز من أجله ، وتثبيت الحجز وجعله تنفيذياً لم تتخذ بشأنه إجراءات تحديد يوم للبيع ، إذ يكفي أن يكون الحجز تنفيذياً ، وهو كذلك بصدور أمر القاضي بتثبيته في أمر الأداء ، قبل رفع الدعوى .

٣ — نصت المادة ٤٥٧ مرافعات على

عبارة عن وجوب رفع ضرر مالي يهيب شخصاً حقيقياً أو حكماً من فعل غيره .

« وحيث إن الواضح من منابعة تعبير الشارع في القوانين التي استهدف منها حماية الملكية الزراعية الصغيرة أنه قصد بالديون التي استثنائها من نطاق تلك الحماية ، وأباح التنفيذ بموجبها الديون المدنية دون الجزائية ، وذلك أنه عبر في المادة الأولى من القانون ٤ لسنة ١٩١٣ — المعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩١٦ عن هذه الديون المستثناة بعبارة « بمبالغ محكوم بها » بسبب جنائية أو جنحة . وهي العبارة التي درج عليها في التدليل على التعويضات المدنية . وقد جاء تعبيره عنها في الفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعبارة : « الدائنين بديون ناشئة عن جنائية أو جنحة » ثم تعبيره في القانون ٤٢٠ لسنة ١٩٥٤ م ١٠ : « لا تسرى أحكام القانون ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه على الديون المستحقة للحكومة وبنك التسليف الزراعي والجمعيات التعاونية » قاطع في الدلالة على أنه يقصد الديون المدنية ، إذ أن الحكومة لا يمكن أن تكون في مقام الدائن عندما يكون هدفها الزجر والتهديب .

ولعل في نص المادة السادسة من قانون العقوبات وهو يجري هكذا . « لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ، ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض » ، ما يفصح عن قصد الشارع إلى التفرقة بين العقوبة والجزاء المدني . »

(استئناف رقم ٣٠٠ سنة ٣٥ ق بالهيئة السابقة) .

أن التنفيذ الجبرى لا يجوز إلا بسند تنفيذى وأن السندات التنفيذية هي الأحكام والأوامر والعقود الرسمية والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة ، ولا جدال فى أنه يدخل فى مفهوم الأوامر ، فى نطاق هذه المادة ، أوامر وفاء الديون الثابتة بالكتابة .

(استئناف رقم ٥٣٧ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سائى ناصر ومحمود محمد خليل ومحمد نور الدين عويس المستشارين) .

٥٤

محكمة استئناف أسيوط

٣ من أبريل ١٩٦١

دعوى الجدية : رسومها ، ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانونى :

دعوى الجدية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، نية المشرع انجذبت إلى عدم تحميل ذوى الشأن بمصاريف هذا النوع من الدعاوى ، وأن تتحمل به الحكومة إذا نجح المدعى فى دعواه ، وهو أمر يتفق ومقتضى العدالة ، ما دام أن الدعوى ترفع تنفيذاً لنص أمر فى القانون ، وتحميل ذوى الشأن رسوم الدعوى ، قد يكون فيه تعويق لهم عن رفعها ، بما يتنزه عنه الشارع ، فضلاً عن أنه عاطل عن السند القانونى ، لأن مشروع سنة ١٩٣٨ كان يتضمن أن ذى الشأن يرفع الأمر إلى القضاء على مصاريفه ، ولما عرض المشروع على اللجنة المالية بمجلس النواب رأت تعديله

بالغاء عبارة : « على مصاريفه » .

(استئناف رقم ٢٣٧ سنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد كامل البهنساوى رئيس المحكمة وسامى ناصر ومحمد نور الدين عويس المستشارين) .

٥٥

محكمة استئناف القاهرة

٣١ من يناير ١٩٦١

١ - حكم : طلبات ، إغفال بعضها .

ب - فوائد : تأخير ، سريانها .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان المستأنف طلب فيما طلب بصحيفة استئنافه ، إلزامه الوزارة المستأنف عليها الفوائد القانونية لمبلغ ، ولكن محكمة الاستئناف لم تتعرض لهذا الطلب ، فإن من حق المستأنف وفقاً للمادة ٣٦٨ مرافعات الواردة فى الفصل الثالث الخاص بتصحيح الأحكام وتفسيرها ، أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه .

٢ - تنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على أنه إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين عن الوفاء به ، كان ملازماً أن يدفع للدائن ، على سبيل التعويض عن التأخير ، فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية ، وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية ، وتسوى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، إذا لم يحدد الاتفاق أو العرف

تجارية هي شراء الأسهم بقصد بيعها ، تجعل الدين الذي حررت به ديناً تجارياً ما دام قد وقعها تاجر .

٣ — يجوز إشهار إفلاس التاجر بعد اعتزاله التجارة ، بشرط أن يكون توقفه عن الدفع سابقاً للاعتزال ، إلا إذا اعتزل بدافع من الغش إخفاء للتوقف عن الدفع الموجود فعلاً وقتذاك . ولا غناء في ادعاء المستأنف أنه تخلف عن الوفاء بهذا الدين لشعوره بأنه لم يكن مستحقاً في ذمته ، وأنه قد ظلم عندما حكم بالزامه بدفعه .

المحكمة

.. أولاً : لاشك في أن المستأنف يحترف التجارة إلى جانب اشتغاله بالزراعة ، ولا أدل على ذلك من أنه قيد اسمه في السجل التجاري . . وأقر فيه أنه يمارس تجارة تصدير . . واستيراد . . وقد تأيد احتراف المستأنف التجاري بقرائن عدة قاطعة ، أظهرها :

(١) السندات الإذنية المقدمة من المستأنف عليها الأولى التي طلبت إشهار إفلاس المستأنف لتوقفه عن سداد قيمتها . . إذ الثابت من هذه السندات المؤرخة أول مارس سنة ١٩٥٦ والموقع عليها من المستأنف أن القيمة ثمن بضاعة تسليها (عن معاملة تجارية) ، وهذا إقرار صريح باحترافه للتجارة ، ولا يجديهِ القول بأن هذه العبارة مطبوعة إذ المفروض في رجل مثقف يتعامل في آلاف الجنيهات ألا يوقع على ورقة ما إلا بعد قراءتها واستيعاب ما تضمنته من عبارات لها دلالتها .

٢ — الحكم الصادر من محكمة استئناف

التجاري تاريخاً لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره .

(استئناف رقم ٢٤٦ سنة ٧٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد رضوان حجازي وكامل سيدم ويوسف راشد المستشارين) .

٥٦

محكمة استئناف القاهرة

٣١ من يناير ١٩٦١

١ — تاجر : ثبوت صفته ، استئجار أرض للتجارة في عاصيلها .

٢ — دين تجاري : شروطه .

٣ — إفلاس : شهره بعد اعتزال التجارة ، التوقف من دفع دين محكوم به .

المبادئ القانونية :

١ — بما يقطع بأن المستأجر يحترف التجارة ، قيد اسمه في السجل التجاري ، وأقر فيه بأنه يمارس تجارة تصدير واستيراد ، ووقع سندات إذنية قرر أنها ثمن بضاعة تسليها عن معاملة تجارية ، ولو كانت عبارة عن معاملة تجارية ، مطبوعة ؛ فضلاً عن صدور حكم بحث عمل المستأنف بصفة أساسية ، وانتهى إلى أنه يمارس التجارة ، وأنه وقع السندات الإذنية موضوع الدعوى بهذه الصفة .

ولكن استئجار مساحات شاسعة من الإطيان يقصد الاتجار في محاصيلها ، لا يعتبر بذاته عملاً تجارياً .

٢ — تحرير السندات الإذنية عن عملية

ثالثاً : أن هذه المحكمة لا تقر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه في سبيل التدليل على أن المستأنف تاجر من أنه يستأجر مساحات شاسعة من الأطنان للتجار في محاصيلها ، مع فتح حسابات في البنوك لتمويل هذه العملية ، إذ من المبادئ المقررة أن العمليات الزراعية وما يتبعها من شراء التقاوي والأسمدة وغيرها وبيع المحاصيل الناتجة بمعرفة مالك الأرض أو مستأجرها يخرج عن نطاق الأعمال التجارية ، ولكن المحكمة تكتفي بما ساقته آنفاً من الأدلة الأخرى القاطعة في أن المستأنف تاجر وأن الدين الذي أشهر إفلاسه من أجله دين تجارى ، وبما لا ريب فيه أنه ليس هناك مانع في أن يجمع المستأنف بين عمله كمهندس زراعى يستغل أطيافاً زراعية ، وبين مهنته الأخرى باعتباره تاجراً بحيث يتعين إشهار إفلاسه إذا توقف عن دفع ديونه التجارية .

رابعاً : من المسلم به فقها وقضاء أنه يجوز إشهار إفلاس التاجر بعد اعتزاله التجارة ، بشرط أن يكون توقفه عن الدفع سابقاً للاعتزال ، إلا إذا كان قد لجأ إلى هذا الاعتزال بدافع النش إخفاء للتوقف عن الدفع الموجودة فعلاً وقتذاك ، تفادياً للإفلاس ، فيصح هنا أيضاً إشهار إفلاسه ، ومن ثم فلا يجدى المستأنف ما يقول به في السبب الثالث من أسباب استئنافه من احتمال اعتزاله التجارة ، بدليل ما ثبت من تنفيذ الحكم المستأنف من عدم وجود محل تجارة له . إذ فضلاً عن أن عدم وجود المحل التجارى لا يدل في ذاته على اعتزال التجارة ، فإن الثابت في خصوصية هذه الدعوى أن التوقف عن الدفع إنما بدأ في . . تاريخ احتجاج عدم الدفع عن جزء من الدين . . أو هو على الأقل في . . كما حددته الحكم المستأنف باعتباره تاريخ إعلان حكم المديونية الابتدائي ،

الاسكندرية في . . بحث عمل المستأنف بصفة أساسية وانتهى إلى أنه يمارس التجارة وأنه وقع على السندات الإذنية موضوع الدعوى بهذه الصفة عن عملية تجارية ، وهى نفس السندات التى رفعت دعوى الإفلاس على أساسها ، أما ما يذهب إليه المستأنف من أن حجية هذا الحكم مقصورة على ما تضمنه موضوعه ، ولا تعدى إلى أية دعوى أخرى ، فمردود في خصوصية هذا النزاع بأن هذا القول يصدق إذا كانت صفة التاجر قد أسبغها الحكم على المستأنف جزئاً ودون نظر أو تمحيص ، أما إذا كانت هذه الصفة محل بحث ومناقشة فإن حجية الحكم في هذا الشأن تتعدى موضوعه إلى المنازعات الأخرى بين الطرفين ، ومنها دعوى الإفلاس .

وقد تقدم القول بأن الحكم . . قد اقتصر على مناقشة صفة المستأنف وما إذا كانت المعاملة بينه وبين المستأنف عليها الأولى تجارية أم مدنية ، وقد خلص إلى أن المستأنف تاجر وأن المعاملة بين الطرفين تجارية ، وبني قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد على هذا الأساس . . تفيد شراء كميات كبيرة من الأسمدة في تواريخ مختلفة وقد لاحظت المحكمة أن بعضها تضمن شراء مقادير جسيمة لا يمكن أن يكون الغرض من شرائها تسعيد زراعة المستأنف الخاصة ، بل الظاهر بوضوح أنها اشترت للتجار فيها . .

ثانياً : لاجدال أيضاً في أن الدين الذى أشهر إفلاس المستأنف من أجله دين تجارى : إذ حررت السندات الإذنية عن عملية تجارية هى شراء الأسمدة بقصد بيعها للأسباب التى سبق بيانها ، ويضاف إلى ذلك أن السندات الإذنية تعتبر أوراقاً تجارية إذا وقعها تاجر ، وقد ثبتت هذه الصفة للمستأنف على ما تقدم من تفصيل .

ديونه أو معظمها ، بل يكفى امتناعه عن وفاء دين واحد متى كان من شأن هذا الامتناع زعزعة ائتمانه ، وتعرض هذا الدين إلى خطر الضياع ، ولا يفوت المحكمة التنويه في هذا المجال بأنه لو كان المستأنف قادراً على الوفاء بدين ، المستأنف عليها الأولى ولم يكن عدم دفعه نتيجة عجز حقيقى مستمر لبادر بسداده أو إبداءه خزانة المحكمة عقب صدور الحكم المستأنف القاضى بإشهار إفلاسه اثباتاً لاقتداره وسلامة ائتمانه .

(استئناف رقم ٦١٨ سنة ٧٧٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧

محكمة استئناف القاهرة

٣١ من يناير ١٩٦١

سند صورى : سند مجاملة ، حامل سوء النية ؛
تظهره .

المبدأ القانونى :

تظهير السند التجارى تظهيراً تاماً أو تأميينياً ، يترتب عليه تظهيره من الدفوع ، فلا يجوز للدين فى الصك أن يدفع فى مواجهة الحامل بالدفوع التى كان يستطيع أن يدفع بها فى مواجهة حامل سابق ، أو الدائن الأسمى ، حتى لا تقوم العقوبات فى سبيل تداول الكمبيالات أو السندات الإذنية التجارية بالسرعة التى تتطلبها المعاملات التجارية .

ولا يفيد من هذا المبدأ إلا الحامل حسن النية ، بعكس المظهر إليه سوء النية ، ومجرد علم الحامل بالعيب يعتبر من قبيل سوء النية ، فلا يشترط التواطؤ ، مادام العلم قد وقع وقت وقوع التظهير ؛ فلو علم

وظاهر من الأوراق أن المستأنف كان يمارس تجارته فى هذين التاريخين بدليل عدم شطب اسمه من السجل التجارى ، فضلاً عن تقديمه ما يدل على اعتزاله التجارة فى هذا الوقت .

خامساً : أن ما ينص عليه المستأنف على الحكم المستأنف من أنه أخطأ فى قبول تدخل باقى الدائنين خصوصاً فى الدعوى ؛ مردود بأن الثابت من مستنداتهم أن لهم ديوناً فى ذمة المستأنف ، وإن كان بعضها قد صدرت به أحكام غير انتهائية فلمهم بذلك مصلحة فى التدخل منضمين إلى الشركة المدعية فى طلباتها ويصح إذن قبول تدخلهم عملاً بالمادة ١٥٣ مرافعات ، ولا تريب على محكمة أول درجة فى الحكم بذلك ، ويكفيها أنها لم تعتمد على عدم الوفاء بهذه الديون فى الحكم بإشهار الإفلاس . .

سادساً : ويبين بجلاء أن توقف المستأنف عن السداد طوال هذه المدة إنما هو نتيجة عجز حقيقى مستمر عن الوفاء بديونه التجارية الحالة ينبىء عن اضطراب مركزه المالى وضعف الثقة فى ائتمانه مما يتعين معه إشهار إفلاسه ، ولا يقدر فى ذلك ادعاء المستأنف من أنه تخلف عن الوفاء بهذا الدين لشعوره بأنه لم يكن مستحقاً فى ذمته وأنه قد ظلم عندما حكم بإلزامه بدفعه ، إذ قد يلتمس للمدين العذر فى عدم الوفاء إذا كان الدين متنازعا فيه منازعة جدية ، أما إذا حكم بصحة هذا الدين وإلزامه بدفعه فلا يقبل منه بعد ذلك المهاترة بأنه إنما توقف عن دفعه لشعوره بالظلم الذى لحق به بصور هذا الحكم ضده .

أما ما جنىح إليه المستأنف من أن ، سداده لديون أخرى لبعض البنوك دليل على سلامة ائتمانه فقول أتى جزافاً ، إذ من المسلم به أنه لا يشترط للحكم بإشهار إفلاس تاجر توقفه عن دفع كل

فإنه وإن كان كل ذلك فإن المعارض (المستأنف) لم يقدم أى دليل كما أنه لم يقدم دليل من الأوراق على علم البنك للمعارض ضده بصورة السند ، كذلك لم يقدم المعارض أى دليل على صورة التظهير ، بل لقد قدم البنك الحافظة التى أودع بها السند لدى البنك ، ووضح منها إقرار المستفيد بطلب خصمه من البنك للمعارض ضده ، بل أكثر من ذلك فإن السبب الذى يقدمه المعارض للتدليل على علم البنك بصورة السند هو تأخير تاريخ الاستحقاق بالاتفاق مع الدائن الأصلي الذى تعهد بسداد قيمة السند ، وهذا السبب غير صحيح إطلاقاً ، لأن الثابت من الاطلاع على السند أن المعارض نفسه هو الذى وقع بإمضائه على قبول الدفع فى الأجل الجديد ، مما يدل على أنه هو الذى طلب تأجيل السداد وقبل الدفع فى الميعاد المحدد من جديد ، وهذا وحده يسقط كل ما يدعى من صورة التظهير ، ومن علم البنك بصورة السند لو صحت تلك الصورة .

إن مجرد رفع دعوى براءة الذمة التى أشار إليها المعارض لا يكفي للتدليل على صحة ما يدعى من علم البنك بهذا حتى ولو كان البنك قد اختصم فى تلك الدعوى ، لأن هذا كله لا شك قد تم بعد التظهير ، والمعروف أن حسن النية لدى الحامل يكفي توفره وقت التظهير فقط ، وأما القول بأن رياض سعد المستفيد الأصلي كان على صلات غير مشروعة ببعض موظفى البنك ، فإنه فضلاً عن أن هذا القول لم يقدم عليه أى دليل مقنع ، فإن البنوك ليست موظفاً أو آخر ، ولكنها هيئات لها مكانتها المختلفة وإداراتها المتعددة ولا يمكن أن يعتبر عليها الذى يجعلها سيئة النية قائماً على مجرد استنتاجات وتشككات ، بل يتعين أن يقوم الدليل على العلم بالعيب القائم فى الصك دليلاً لا يرقى إليه الشك .

الحامل بعد ذلك بما يشوب السند من غيوب ؛ فإنه لا يتقلب بسبب ذلك إلى حامل سيء النية .

المحكمة

إن الواضح أن المعارض (المستأنف) لا ينكر صدور السند موضوع النزاع منه ، ولا ينكر توقيعه عليه ، وإنما يقرر أن هذا السند لا سبب له ، أو بمعنى آخر أنه سند ضرورى لا مقابل له ، أى سند بحاملة ؛ وأن البنك يعلم بهذه الواقعة فهو حامل سيء النية . ولكن بمطالعة السند يتبين أنه عبارة عن سند إذنى محرر بمعرفة المعارض لإذن . . . ومستحق السداد فى . . . ثم تأجل السداد وأصبح السند مقبول الدفع فى . . . والقيمة وصلت بضاعة ، وقد ظهر هذا السند ، لأمر البنك العربى فى ١٩٥٦/٦/٤ تظهيراً تاماً ، إذ ذكر بالتظهير أن القيمة وصلت نقداً ، وتظهير السند التجارى تظهيراً تاماً أو تأميناً ، يترتب عليه تطهيره من الدفع ، فلا يجوز للمدين فى الصك أن يدفع فى مواجهة الحامل بالدفع التى كان يستطيع أن يدفع بها فى مواجهة حامل سابق أو الدائن الأصلي ، وقد استقر رأى على وجوب الأخذ بهذه القاعدة حتى لا تقوم العقبات فى سبيل تداول الكمبيالات أو السندات الإذنية التجارية بالسرعة التى تتطلبها المعاملات التجارية .

إنه وإن كان لا يفيد من هذا المبدأ إلا حامل حسن النية ، بعكس المظهر إليه سيء النية ، وقد استقر القضاء على اعتبار مجرد علم الحامل بالعيب يعتبر من قيل سيء النية ، فلا يشترط التواطؤ ويشترط أن يكون هذا العلم وقت وقوع التظهير . فلو علم الحامل بعد ذلك بما يشوب السند من غيوب فإنه لا يتقلب بسبب ذلك إلى حامل سيء النية .

هذه الدعوى لا تنشأ من عقد التأمين ، وإنما تتبع من القانون ، وأنها وإن كانت خاضعة لوجود اتفاق مبرم بين المؤمن والمؤمن له ، فإنها تستمد أساسها القانوني من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور ، والذي تقررت مسؤولية المؤمن عنه ، وبذلك تظل خاضعة لتقدم القانون العام ، أى أنها لا تسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة .

مكرر

« .. وحيث إن المحكمة ترى من استقراء نصوص عقد التأمين المشار إليها آنفاً ، أن هذا العقد يتضمن تأميناً من المسؤولية ، أى أنه عقد بمقتضاه يضمن المؤمن للمؤمن له الأضرار الناشئة عن رجوع الغير عليه بدعوى المسؤولية ، فيلتزم المؤمن بالتعويض الذي يجب على المؤمن له المسئول عن الضرر أداؤه للمضرور ، وبجانب ذلك التعويض يضمن المؤمن أيضاً بصفة تبعية مصروفات الدعوى التي يقضى بها على المؤمن له : وبناء على ذلك يكون تأمين المسؤولية تأميناً من الرجوع بالمسؤولية على المؤمن له ، ومن خصائص هذا التأمين أنه يتضمن وجود مسؤولية على عاتق المؤمن له المسئول عن الضرر يضمنها المؤمن ، بحيث يصبح المؤمن له في مأمن من دعوى المسؤولية التي قد يرفعها عليه المضرور ، وبحيث يتحصل المؤمن في النهاية نتائج هذه المسؤولية ولا جدال في أن المضرور هو المستفيد في النهاية نتيجة هذا الوضع القانوني القائم بين المؤمن والمؤمن له ، وبمعنى آخر فإن هذا الوضع القانوني إنما ينطوى على مصلحة للغير الذي أصابه الضرر تكفل له استيفاء ما يحكم به من تعويض على المؤمن له من المؤمن ،

إنه من كل ما تقدم فإنه لم يقدّم الدليل على علم البنك المعارض ضده بصورية السند موضوع النزاع أو عدم وجود مقابل له ، كما لم يقدّم الدليل على صورية التظهير ، ومن ثم يكون البنك حاملاً حسن النية فلا يحتاج في مواجهته بالدفع التي كان يمكن التمسك بها قبل الدائن الأصلي المظهر ، ومن بينها القول بأن السند هو من السندات الصورية أو من سندات المجاملة .

(استئناف رقم ٣٧٧ سنة ٧٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨

محكمة استئناف القاهرة

٣١ من يناير ١٩٦١

١ — سيارة : تأمين إجباري عن حوادثها ، ق ٦٥٣ لسنة ١٩٥٥ ؛ مضرور ، دعواه ، تقادماً .
ب حكم : خطأ جوهري ، يبطله .

المبادئ القانونية :

١ — عقد التأمين الإجباري ضد حوادث السيارات ، يتضمن تأميناً من المسؤولية ، والمضرور هو المستفيد في النهاية ، أى أن الوضع القانوني ينطوى على مصلحة للغير الذي أصابه الضرر تكفل له استيفاء ما يحكم به من تعويض على المؤمن له من المؤمن ، وله أن يقيم الدعوى مباشرة قبل المؤمن ليقضى حقه الثابت في التعويض ، باعتباره الملزم تعاقدياً بنتائج المسؤولية المدنية .

٢ — الدعوى المباشرة التي للمضرور قبل المؤمن لا تخضع للتقدم الخاص المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، لأن

صحيحة في القانون ، قوامها المنطق السليم والضرورة التي تقتضيها العدالة ويسوغها صالح الجماعة ، فالشارع إذا حين قرر المبدأ آنف الذكر في القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، قد رد الأمور إلى نصابها وأقر حكماً صحيحاً كان ثابتاً من قبل بمقتضى القواعد العامة ؛ وقد اتجه القضاء في غالب أحكامه إلى منح المضرور حق الدعوى المباشرة قبل المؤمن بدلا من الدعوى غير المباشرة ، وبناء على ذلك كله يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وعلى غير ذي صفة في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث . . أن الدعوى المباشرة التي للمضرور قبل المؤمن لا تخضع للتقادم الخاص المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، ذلك أن هذه الدعوى لا تنشأ عن عقد التأمين ، وإنما تنبع من القانون ؛ وأنها وإن كانت خاضعة لوجود اتفاق مبرم بين المؤمن والمؤمن له ولا يمكن استعمالها إلا في نطاقه والحدود المبينة به ، فإنها تستمد أساسها القانوني من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور والذي تقررت مسؤولية المؤمن عنه ، وبذلك تظل خاضعة لتقادم القانون العام ، أي أنها لا تسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة ، وأما التقادم الخاص المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني إنما يسرى على الدعاوى الناشئة عن العلاقات والالتزامات التي تربط المؤمن بالمؤمن له بمقتضى عقد التأمين المبرم بينهما ، وأما ما نص عليه في المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ من خضوع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ؛ فقد ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن المشرع قد رأى ذلك (حسبما للخلاف الذي قد يثور

وبذلك يكون عقلا ومنطقاً وكنتيجة حتمية لهذا التعاقد على التأمين من المسؤولية ، أن يقيم الدعوى مباشرة قبل المؤمن ليقضى منه حقه الثابت في التعويض ، باعتباره الملزم تعاقدياً بنتائج المسؤولية المدنية ، والقول بغير ذلك يؤدي نتائج مناقضة لا تتفق مع خصائص التأمين من المسؤولية ، الذي يؤيد المسؤولية ويقويها ويكون المضرور بمقتضاه غير دعواه قبل المؤمن له ، دعوى مباشرة قبل المؤمن .

والقول بأنه ليس للمضرور غير دعوى مباشرة قبل المؤمن له ، يتنافى مع خصائص التأمين من المسؤولية ، إذ قد يحرم في النهاية من اقتضاء التعويض ، لما قد يتعرض له من الدفوع التي قد يكون للمؤمن أن يحتج بها على المؤمن له أو لاحتمال مشاركة باقي دائئي المؤمن له في التعويض المقضى به ؛ وقد سبق القول بأن التعاقد على التأمين من المسؤولية .. وإن كان ملحوظاً فيه مصلحة المؤمن له ، فإنه أيضاً بمثابة اشتراط لمصلحة الغير المحتمل إصابته بالضرر ، لأن هذا الغير هو المستفيد بالنهاية من المبلغ المؤمن به ، والذي يلتزم المؤمن بدفعه . ومن ثم لا يجوز حرمانه من مبلغ التعويض المقرر لصالحه بقصد حقه في المطالبة به على الدعوى غير المباشرة ، وهذا للبدا الذي تعتقه هذه المحكمة تفره روح التشريع ومبادئه ، وقد أخذ به الشارع عند تقنين القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، الأمر الذي يؤكد صحته من الوجهة القانونية . وليس كما ذهب المستأنف أن الشارع إنما نص على البدا المذكور في القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لأنه مخالف للقواعد العامة . ذلك أن الشارع عند ما يقنن تشريعاً إنما يعتمد فيما يقرر من أحكامه على أصول

المبدأ القانوني :

إذا كان قد ظهر عيب خفي بالجرار محل التعاقد بعد استعماله ، ولم يكن هذا العيب معلوماً للمستأنف ضدتهما وقت التعاقد ، ولم يكن في استطاعتهما العلم به لتعلقه بأصل صناعة الجرار وتركيبه ، الأمر الذي يتعذر معه عليهما تتيته من مجرد الفحص بعناية الرجل العادي ، وكان من شأن هذا العيب عجز الجرار المبيع عن أداء الأغراض المقصودة من استعماله ، فهو عيب تضمنه الشركة البائعة ، إعمالاً لحكم المادة ٤٤٧ من القانون المدني .

وإذا كان المستأنف ضدتهما قد أخطرا الشركة البائعة بمجرد ظهور العيب ، ملتزمين نص المادة ٤٤٩ من القانون المدني ، فاستردته الشركة المذكورة لإصلاحه .

وإذا كان المستأنف ضدتهما لم يستبدلا الجرار الثاني بالجرار مشتراهما من المستأنف وإنما كان استلامهما له بقصد استعماله إلى أن يرد إليهما الجرار محل التعاقد .

إذا كان ذلك كله فإن للمستأنف ضدتهما حبس باقي الثمن عملاً بالمادة ٤٥٧ من القانون المدني .

(استئناف رقم ٥٣٧ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة)

٦٠

محكمة استئناف القاهرة

١٨ من أبريل ١٩٦١

إعلان : مقر المدين .

حول مدة التقادم في مثل هذه الدعاوى ، وهل هي مدة التقادم العادية باعتبار أنها لا تنشأ من عقد التأمين وإنما تستند أساسها من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور (الأمر الذي يؤكد صحة الأساس الذي تستند إليه هذه المحكمة في عدم خضوع الدعوى المذكورة للتقادم الخاص المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني . وغنى عن البيان أنه لا يمكن إعمال حكم القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة للدعوى الحالية ، لأن ذلك القانون ليس له أثر رجعي ، وقد نشأت الدعوى الحالية ورفعت قبل صدوره ، فلا يمكن الحاجة بتطبيق نصوصه ، ومن ثم يكون الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على غير أساس ويتعين رفضه ..

» وحيث إن .. بطلان الحكم لإعلانه برقم ١٧٥٧ سنة ١٩٥٢ في حين أن رقمه الصحيح ١٧٥٧ سنة ١٩٥٤ غير سديد ، لأن الحكم ما دام قد أعلن بكامل أجزائه على نحو ما صدر فإن الخطأ الكتابي الذي يقع سهواً في السنة القضائية الصادر فيها الحكم وذلك بالصورة المسماة المستأنف لا يؤثر في صحة الحكم ولا يعتبر خطأ جوهرياً يبطله ، وقد رفع المستأنف هذا الاستئناف بناء على الصورة المسماة له وذكر في صحيفة استئنافه الرقم الصحيح وقد قدم المستأنف ضداهم الخمسة الأول الصورة التنفيذية العلنة للمستأنف وثابت بها الرقم الصحيح للحكم وما دام الأمر كذلك فلا بطلان . . .

(استئناف رقم ٢٢٤ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة)

٥٩

محكمة استئناف القاهرة

٣١ من يناير ١٩٦١

عيب خفي : ثمن ، حبسه .

المبدأ القانوني :

إذا كان الشيك موضوع أمر الأداء ناتج عن عملية متعلقة بتجارة المدين ، اتخذ لها مقراً بمصنعه بغمرة ، وقد أعلن الدائن بالتكليف بالوفاء في هذا المكان ، فإن مقاضاة المدين أمام محكمة القاهرة الابتدائية تكون صحيحة ولو كان المدين قد اتخذ له سكناً أو موطناً آخر بالجيزة .

المحكمة

« . . . ومن حيث إن . . . الشيك موضوع أمر الأداء المعارض فيه ، إنما هو ناتج عملية متعلقة بتجارته التي اتخذ لها مقراً بمصنعه . . . بغمرة . . . بدائرة محكمة القاهرة الابتدائية ، كما أن الثابت أيضاً أنه أعلن بالتكليف بالوفاء من المستأنف بمقتضى خطاب موصى عليه بعلم الوصول في هذا المكان ، وقد تسلم هذا الخطاب نيابة عنه الخفير توفيق عمر في ١٠/٢/١٩٦٠ على ما هو ثابت من علم الوصول .

« ومن حيث إن المادة ٥٥ من قانون للرافعات تنص على أنه في دعاوى الحقوق الشخصية أو المنقولة يكون الاختصاص للمحكمة التي تقع في دائرتها موطن المدعى عليه ؛ وتنص المادة ٤١ من القانون المدني على أنه يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارته أو حرفته موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة . فإنه بالنسبة إلى ما تقدم تكون مقاضاة المستأنف المستأنف عليه أمام محكمة القاهرة الابتدائية بشأن الشيك موضوع هذا النزاع مقاضاة صحيحة وأمام محكمة مختصة محلياً ؛ ولا يغير من هذا النظر كون المستأنف عليه قد اتخذ له سكناً أو موطناً آخر بالجيزة . . .

(استئناف رقم ٨٨ سنة ٧٨٨ ق بالهيئة السابقة) .

٦١

محكمة استئناف القاهرة

٢٥ من أبريل ١٩٦١

١ - سند إذنى : تجارى ، جواز لإثبات ما يخالفه بالقرائن والبيئة .

ب - اختصاص : سند إذنى استبعاده ، كدليل على المديونية ، لا محل للتمسك بشرط الاختصاص المنصوص عليه فيه .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان السند الإذنى موضوع الدعوى سنداً تجارياً ، محرراً بين طرفي الخصومة باعتبارهما تاجرين ، فإنه يجوز إثبات ما يخالفه بالقرائن والبيئة ، حتى لو زادت قيمته على عشرة جنيهات ، فيحذر اتخاذ هذا الطريق لإثبات أن المبلغ المحرر به السند لا يمثل ثمن بضاعة وصلت المستأنف ، وأنه ليس ديناً حقيقياً قد ترتب في ذمة المستأنف واستحق أدائه للشركة المستأنف ضدها ، وأن السند الإذنى المذكور لم يحرر إلا ضماناً للمعاملة القائمة بين المستأنف والشركة المستأنف ضدها .

٢ - لا محل للتمسك بشرط الاختصاص المنصوص عليه في السند الإذنى بعد استبعاد هذا السند كدليل لإثبات المديونية ، ويتعين الرجوع إلى محكمة المدعى عليه لتفصل في النزاع القائم بشأنها .

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٥ كلى سوهالج ، بتاريخ ٢/٤/١٩٥٦ ، والذي قضى

السند الإذنى لم يكن إلا أداة ضمان على طعن بالصورية ، والصورية لا يجوز اثباتها بين المتعاقدين إلا بالكتابة ؛ غير صحيح فى القانون بالنسبة للمواد التجارية على ماسلف بيانه . .

« وحيث إنه وقد صح فى اعتقاد هذه المحكمة أن السند الإذنى موضوع الدعوى الحالية ليس سنداً بالمديونية ، بمعنى أنه لا يمثل ديناً حقيقياً فى ذمة المستأنف للشركة المستأنف ضدها مستحقاً عليه أداؤه لها ، وأنه لا يخرج عن كونه أداة ضمان للمعاملة القائمة بين طرفى الخصومة ، فإنه يترتب على ذلك بطلان أمر الأداء الصادر بناء عليه من محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٠ ويتعين الغاء »

« وحيث إنه وإن صح ، مع ثبوت بطلان أمر الأداء للسبب آنف الذكر ، أن تمضى محكمة القاهرة الابتدائية فى نظر النزاع القائم بشأن مديونية المستأنف للشركة المستأنف ضدها على أساس تقرير الخبير المقدم فى الدعوى رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٥ كلى سوهاج ، وتفصل فى النزاع المذكور وفق ماتراه صواباً ، طالما أن الأمر قد عرض عليها بطريق المعارضة فى أمر الاداء ؛ إلا أن نطاق الصحية فى هذا الشأن أن تكون محكمة القاهرة الابتدائية مختصة محلياً بنظر النزاع المذكور ، أما وانها غير كذلك ، نظراً لإقامة المدعى عليه (المستأنف) فى مدينة سوهاج ، وقد تمسك بضرورة مخاصمته أمام محكمة سوهاج ، محكمة سوهاج الكلية ، ودفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى محلياً ، فإنه لذلك يمتنع على هذه المحكمة الأخيرة نظر الدعوى ولا محل للتمسك بشرط الاختصاص المنصوص عليه فى السند الإذنى بعد استبعاد هذا السند

بقبول المعارضة شكلاً وبوقف تفيذ أمر الأداء المعارض فيه ؛ ان المحكمة أسست قضاءها هذا على ما ثبت لديها من أن الشيكات موضوع الدعوى لم تسلم للشركة المستأنف ضدها على سبيل الوفاء بديون لها ، وإنما تأميناً لسداد ثمن بضاعة تسلمها المستأنف بوضف كونه وكيلها عنها بالعمولة ؛ وانتهت المحكمة إلى القول بأنه وقد رجح لديها هذا النظر ، فان العبرة بما يسفر عنه الحساب وتصفيته بمراجعة فواتير البضاعة المحررة الشيكات تأميناً لسدادها ، ثم بيان مادفعه المستأنف من قيمتها جميعاً ، فضلاً عن تحقيق دفاع المستأنف الخاص باستبدال التأمين بتحرير كميالة بدلا من الشيكات . .

« وحيث إنه من المتفق عليه بين طرفى الخصومة انهما تاجران ، وأن السند الإذنى موضوع الدعوى سند تجارى محرر بينهما باعتبارهما تاجرين ومن ثم يجوز إثبات ما يخالفه بالقرائن والبيئة تطبيقاً لقواعد الاثبات المقررة فى المواد التجارية . ومقتضى هذه القواعد جواز الإثبات بالبيئة والقرائن حتى لو زادت قيمة الالتزام على عشرة جنيهات ، وجواز اثبات ما يخالف الكتابة أو يجاوزها بهذه الطرق . وبناء على ذلك يجوز اتخاذ هذه الطرق لإثبات ان المبلغ المحرر به السند الإذنى المذكور لا يمثل ثمن بضاعة وصلت للمستأنف ، وأنه ليس ديناً حقيقياً ، قد تترتب فى ذمة المستأنف واستحقاق أداؤه للشركة المستأنف ضدها ؛ وأن السند الإذنى المذكور لم يحرر الا ضماناً للمعاملة القائمة بين المستأنف والشركة المستأنف ضدها . ومن ثم يكون مادفعت به الشركة المستأنف ضدها فى مذكرتها بشأن عدم جواز إثبات ما يخالف السبب المكتوب فى السند الإذنى ، وهو وصول القيمة بضاعة ، إلا بالكتابة ، لانطواء القول بأن

٦٢

محكمة استئناف القاهرة

٣٠ من مايو ١٩٦١

تقدم خمسى : قانون تجارى م ١٩٤٠ .

المبدأ القانونى :

إذا كان عقد الاتفاق لا يدخل فى عداد الأوراق المنصوص عليها بالمادة ١٩٤ من التقنين التجارى : فهو ليس كميالة ، أو سنداً تحت الإذن أو لحامله وليست كميالة تنقصها بعض الشروط ؛ وهو لا يعدو أن يكون اتفاقاً على تصفية معاملات تجارية وتحديد مقدار الدين ، وتقسيط دفع هذا الدين ، فهو بذلك ورقة غير تجارية صادرة فى شأن عمل تجارى ، لا يسرى عليها التقادم الخمسى .

المحكمة

« . . . وحيث إن نص المادة ١٩٤ من التقنين التجارى يجرى على هذا النحو : كل دعوى متعلقة بالكميالات أو بالمستندات التى تحت إذن ، وتعتبر عملاً تجارياً ، أو بالمستندات التى لحاملها ، أو بالأوراق المتضمنة أمراً بالدفع ، أو بالحالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها ، وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية ؛ يسقط الحق فى اقامتها بعد خمس سنين اعتباراً من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع ، أو من يوم عمل البروتستو ، أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة » .

« وحيث إنه من المتفق عليه قفها وقضاء فى تفسير النص المذكور أن التقادم الخمسى المنصوص عليه فيه يسرى على الكميالات التى تعتبر دائماً أعمالاً تجارية ؛ وعلى السندات تحت الإذن أو لحاملها بشرط أن تكون محررة من تجارة » .

كدليل لإثبات المديونية . ويتعين الرجوع إلى محكمة المدعى عليه (المستأنف) لفصل فى النزاع القائم بشأنها . وليس صحيحاً ما ذكرته محكمة أول درجة فى أسباب حكمها أنها اتخذت السند الإذنى أساساً لقضائها ، ذلك أنها فى حقيقة الأمر قد ركنت إلى تقرير الحير التقدم فى الدعوى رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٥ كلى سوهاج ، واعتمدت ما أظهره من مبالغ فى ذمة المستأنف للشركة المستأنف ضدها ، ثم قامت بالحسم على النحو السالف بيانه وأجرت تعديل أمر الاداء على هذا الأساس ، وبذلك تكون قد أطرحت السند الإذنى . وقد سبق لمحكمة سوهاج الكلية أن سلكت ذات الطريق فلم تقض بمديونية المستأنف للشركة المستأنف ضدها بناء على الشيكات الخمسة ، وإنما وكلت الأمر إلى خير ، حتى إذا ما ثبت لديها من تقريره أن المستأنف مدين للشركة المستأنف ضدها بأكثر من المبلغ المطالب به قضت لها به ، غير أن الأمر قد استقام لمحكمة سوهاج الكلية لأنها كانت مختصة محلياً بنظر النزاع على خلاف ما هو حاصل فى الدعوى الحالية كما تقدم البيان .

« وحيث إنه وقد تمسك المستأنف أمام هذه المحكمة بالدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى محلياً ، فإنه يتعين لذلك وعلى أساس ما سلف بيانه قبول هذا الدفع وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى » .

(استئناف رقم ٤٠٨ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

الثابت بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ، ومن ثم يكون الدفع بالتقادم الخمسى المبدى من المستأنف فى غير محله ، ويتعين رفضه إذ لم تنقضى خمس عشرة سنة من اليوم التالى لاستحقاق المبلغين موضوع الدعوى حتى تاريخ المطالبة بهما أمام القضاء .

« وحيث إن . . . المستأنف ضده لم يسلم إطلاقاً بالدفع بالتقادم الخمسى ، بل — رد عليه بقوله إن الدين المطالب به لا يدخل فى نطاق المادة ١٩٤ من القانون التجارى ، ولا يسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة . . . وأما استعراضه المدد التى انقضت من تاريخ استحقاق كل من المبلغين المرفوع بهما الدعوى ، وتحديثه عن الحجز الذى أوقعته مصلحة الضرائب تحت يد المستأنف ، فكان من قبيل استكمال أوجه الرد على دفاع المستأنف ، ولا يحمل بأى حال معنى التسليم بالدفع بالتقادم الخمسى . . .

(استئناف رقم ٢٩٣ سنة ٧٧ فى بالهيئة السابقة) .

٣٣

محكمة استئناف القاهرة

مجلس تأديب المحامين

٢٠ من يوفيه ١٩٦٠

- ١ - دفاع : حقه ، مداه ، إهانة النيابة .
 - ب - خصم : قذفه ، وسبه ، عقوبات م ٣٠٩ ، مدى سرياتها على النيابة .
 - ج - نيابة : نقد المحامى المدافع لتصرفاتها ومهاجمة تحقيقها وإبراز نقصه .
- المبادئ القانونية :

١ - قول المحامى : هنا لى عتب هين لين على مثل الإدعاء ، حقاً إن النيابة العامة لم تدخل خصماً ثالثاً استغفر الله لم تدخل

أو بسبب أعمال تجارية ؛ ويسرى أخيراً على الكمبيالات التى ينقصها بعض الشروط وهى التى عنها النص بعبارة : « الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع ، أو الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع عليها ، وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » ومن المتفق عليه أيضاً أن المقصود بعبارة « وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » الواردة بالنص المذكور ، الأوراق التجارية الصادرة لعمل تجارى ؛ لا الأوراق غير التجارية ، ولو كانت صادرة لعمل تجارى ، وأخص خصائص الورقة التجارية صلاحيتها للتداول . وأما بقية الديون التجارية الأخرى غير الديون التقدمية الذكر ، فتسقط كالديون المدنية بخمس عشرة سنة .

« وحيث إنه يبين من مطالعة عقد الاتفاق المؤرخ فى يوم ١٧/١١/١٩٥٢ والبرم بين المستأنف وداود سليمان حنا إنه لا يدخل بحال من الأحوال فى عداد الأوراق المنصوص عليها فى المادة ١٩٤ من التقنين التجارى ، فهو ليس كمبيالة أو سنداً تحت الإذن أو لحامله ، وليس كذلك كمبيالة تنقصها بعض الشروط وهى المعنية بعبارة الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع أو الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع عليها ، أو ورقة تجارية صادرة لعمل تجارى من خصائصها الأساسية صلاحيتها للتداول ، وعقد الاتفاق المذكور ليس كذلك ، بل هو لا يعدو أن يكون اتفاقاً على تصفية معاملات تجارية وتحديد مقدار الدين المدين به المستأنف لداود سليمان حنا ، وتقسيط دفع هذا الدين على وجه معين وفى آجال محددة ؛ فهو بذلك عبارة عن ورقة غير تجارية صادرة فى شأن عمل تجارى ، ومن ثم لا يسرى عليها التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من القانون التجارى . بل يسرى عليها التقادم الطويل . ولا يسقط الدين

المدافع عن المتهمين ، ولا يجوز أن يكون محل مساءلة ، ولو كانت هذه المساءلة تأديبية .

ولو قيل بغير هذا ، لأصبح حق الدفاع يدور في محيط ضيق لا يتفق مع الحرية الواجب كفالتها له ، فمن حق المحامي أن ينعي على النيابة عدم قيامها بإجراء المعاينة ، أو عدم مواجهتها المتهمين بالشهود ، أو إغفالها مناقشة شاهد في مسألة جوهرية قد تفيد المتهم ، دون أن يعد ذلك طعناً في هيئة النيابة أو في شخص ممثلها .

الوقائع

أقامت النيابة العمومية الدعوى التأديبية على المحامي المشكو بمقتضى قرار الاتهام المؤرخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، ذكرت فيه أنه لم يكن على حق فيما ادعاه في مرافعته في قضية الجناية رقم ١١٧ سنة ١٩٥٧ الوابلي — ١٧ جنابات أمن الدولة سنة ١٩٥٧ ، من عبث وتلفيق في التحقيق ، وما نسبته إلى النيابة العامة من علم بذلك وسكوت عليه . وقد جاوز حده وخرج عن آداب المرافعة حين نعت ممثل النيابة العامة بالديوث ، مع ما لهذا اللفظ القذع من معنى متعارف عليه لدى جمهرة السامعين ، وهو لفظ يחדش السمع ويخرج الحياء ، ولم يكن يجوز التقوه به في مجالس القضاء ، وما كان المقام ليقنضيه أو تستلزمه مصلحة المتهم الذي تولى الدفاع عنه ، ثم إنه بدلا من أن يعتذر عن صدور هذه العبارات منه بعد أن نهيته ممثل النيابة عليها يرد عليه قائلا : « أن كلامه يتدحرج تحت قدميه » .

وقد حاول المشكو تشويه نجلال المهمة التي

طرفا ثالثاً في اتفاق الجنتلمان ، ولكنها صهينت على اتفاق الجنتلمان .

وقوله : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبغض الناس إلى الله الديوث ، وهو الذي يرى السوء على بيته وبغطرش . هذان القولان ثبت من كلام المحامي المشكو وشاهده أن المحامي إنما ساق الحديث النبوي في معرض التدليل على صحة كتي صهين وغطرش من الناحية اللغوية ، وإن سها كاتب الجلسة عن تسجيله بمحضره فإن الاتهام الذي وجه إلى المحامي المشكو يصبح على غير أساس ، ويتعين القضاء ببراءته من هذه الواقعة .

٢ — المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات تعفى المتناقضين . من سريان أحكام جريمتي القذف والسب ، على ما يسنده أحد الخصام إلى خصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم ، وإن هذا إن وقع فلا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

ومع أن النيابة ليست خصماً ، إلا أن الدفاع يجب أن يكون حراً غير مقيد ، فلا يؤخذ بكلام يتفوه به دون قصد ، أو في معرض الاندفاع أو الحماسة في أثناء المرافعة ، دون أن يكون لديه نية الطعن في هيئة النيابة العامة أو في شخص ممثلها .

٣ — قيام الدفاع بنقد بعض تصرفات النيابة أو مهاجمة تحقيقها ، وإبراز ما عساه أن يكون منطوياً عليه من نقصات المحقق أن يستكملة ، كل هذا هو من صميم عمل المحامي

« وقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« أبغض الناس إلى الله الديوث ، وهو الذي يرى
السوء على بيته ويغترش »

واستطرد قرار الاتهام قائلاً إن النيابة العامة
سمعت هذا وسكتت عليه في حينه ، تقديساً منها
لحقوق الدفاع عن المتهمين ، وإنه بعد أن انتهى
السادة المحامون من مراعاتهم عن جميع المتهمين ،
ترافع الأستاذ . . وكيل النيابة بجلسة ٩ سبتمبر
سنة ١٩٥٧ ، وختم مرافقته بكلمة عتاب وجهها
لبعض السادة المحامين لما وجهوه إلى النيابة العامة
بغير حق من لوم وتجريح ، وما نعتوها به من
صفات غير كريمة ، وهي الهيئة الأمنية على الدعوى
الجنائية والتي تمارس سلطتها في حدود القانون ،
ولا يعنها سوى الحق وحده .

ولما أن قال الأستاذ . . ذلك وأشار زميله
الأستاذ . . وكيل النيابة إلى ذلك اللفظ « الديوث »
الذي صدر من الأستاذ . . رد هذا قائلاً : « إن
هذا القول يتدحرج تحت قدمي ، ثم انتقل قرار
الاتهام إلى القول بأن الأستاذ المحامي تجاوز حده
وخرج عن آداب المرافعة حين نعت ممثل النيابة
العامة بالديوث ، مع ما لهذا اللفظ المقذع من معنى
متعارف عليه لدى جمهرة السامعين ، وهو لفظ
يغذش السمع ويجرح الحياء ، ولم يكن يجوز
التفوه به في مجالس القضاء وما كان المقام ليقضيه
أو تستلزمه مصلحة التهم الذي تولى الدفاع عنه .
ثم إن المحامي بدلاً من أن يعتذر عن صدور
هذه العبارات منه بعد أن نبهه بمثل النيابة ، رد عليه
قائلاً : « إن كلامه يتدحرج تحت قدميه » .

« وحيث إنه قبل بحث أدلة الاتهام وموقف
المحامي المشكوفيه ، يلاحظ المجلس أن قرار
الاتهام انطوى على واقعيتين منفصلتين تمت كل

تضطلع بها النيابة العامة في سبيل إقامة صرح
العدل . ويُعدّ ما وقع منه جريمة معاقباً عليها
بمقتضى المواد ١٧١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ من قانون
المقوبات ، لما كان ذلك وكان بتصرفه قد خلع عن
نفسه رداء المحاماة حصن الحق ، سادنة العدالة ،
وأخل بواجبات مهنته إخلالاً جسيماً ، وخرج على
تقاليدها السامية القائمة على الاحترام المتبادل
والتعاون الوثيق بين سلطة الاتهام والدفاع
للوصول إلى الحق وحده .

المجلس

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ، وأقوال
المحامي المشكو وشهادة من شهد ، والمرافعة
والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

« من حيث إن ما أسند إلى الأستاذ . .
المحامي — حسب ما ورد في قرار الاتهام هو
أنه حاول تشويه جلال المهمة التي تضطلع بها النيابة
العامة في سبيل إقامة صرح العدل ، وأخل
بواجبات مهنته إخلالاً جسيماً ، وخرج على تقاليدها
السامية القائمة على الاحترام المتبادل والتعاون
الوثيق بين سلطة الاتهام وبين الدفاع للوصول
إلى الحق . وفي شرح هذا يقول قرار الاتهام أنه
أثناء نظر الجناية رقم ١١٧ سنة ١٩٥٢ الوابلي
المقيدة برقم ١٧ جنابات أمن الدولة سنة ١٩٥٧
قال الأستاذ المشكو بجلسة ٣ من سبتمبر
سنة ١٩٥٧ : « إن الاسلامبولي وهو أحد المتهمين
عندما سئل في بدء التحقيق لم يمس موكله . . بسوء ،
وإن كل ما جاء بعد ذلك فيه مظنة العبث واللعب . .
ثم أبرم اتفاق الجنتلمان بين الصاغ التسوقي وبين
الاسلامبولي ، فانقلبت الأوضاع وانعكست الآيات . .
حقاً إن النيابة العامة لم تدخل خصماً ثالثاً في
الاتفاق ، ولسكنها صهينت على اتفاق الجنتلمان .

لليابة وهذه أول مرة نسمع فيها من محام كلاما يوجه إلى سلطة التحقيق لمجرد التشهير وبقصد الإهانة .

ثم استطرد ممثل الاتهام ملفتاً النظر إلى حكم سابق لمحكمة القضاة في شأن سلطان النيابة العامة واستقلالها عن السلطين التشريعية والقضائية ، وأنه لا يجوز لومها على طريقة تصرفها ولو كان هذا اللوم صادراً من محكمة الجنائيات ، ثم قال متسائلاً عما إذا كان يباح للدفاع ما حرمه على المحاكم ، أم أن الطعن من جانب الدفاع أصبح دستور المرافعة ، وانتهى بقوله إنه من المؤسف حقاً أن يقف هذا الموقف بالنسبة للنهضة ، ولها من الماضي كل احترام وتقدير — وعندئذ قاطعه المحامون جميعاً بقولهم « وما زالت » ، وهنا قال الأستاذ . . وكيل النائب العام مخاطباً الأستاذ المشكو « ألم تكن أنت صاحب اللفظ البذيء « الديوث » ، فرد هذا بأن هذا القول يتدحرج تحت قدميه وانسحب ، فعقب الأستاذ . . قائلاً إن الأستاذ . . تلفظ بكلمة « الديوث » في قاعة المحكمة ، وإن النيابة سكنت على ذلك لكي ترد عليه الآن .

وهنا ألقى السيد رئيس الجلسة كلمة ليصلح ما بين النيابة والدفاع ، مقررأ أن لكل منهما احترامه ، ثم تكلم بعد ذلك الدكتور . . فقال إنه يؤكد أن الدفاع لم يقصد إلى إهانة النيابة وكل ما قيل هو « أننا يمكننا أن نطعن في تصرف النيابة » . فعقب الرئيس بقوله : بس النزول إلى الدرك ده جعلت . « نفس اللفظ ده حصل فعلاً » ، وتكلم بعد ذلك بعض المدافعين مقررين أن من حقهم الطعن في تصرفات النيابة إذا ما كانت على خلاف القانون ، وانتهى السيد رئيس الجلسة المناقشة بقوله

منهما في جلسة مستقلة : فلأولى حدثت بجلسته ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ (التي قال الاتهام خطأ أنها جلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٧) وهي التي أورد فيها المشكو الحديث النبوي الذي جاء فيه وصف « الديوث » ، والواقعة الثانية كانت بجلسته ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ بعد مضي خمسة أيام حيث صدر عن ممثل النيابة بعض العبارات التي وصفها قرار الاتهام بأنها عتاب صادر عن النيابة وموجه لبعض السادة المحامين ، عما وجهوه إلى النيابة العامة بغير حق ، والتي انتهت بقوله المحامي المشكو إن كلام أحد ممثلي الاتهام يتدحرج تحت قدميه .

« وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧ تبين لهذا المجلس أن ما دون به من عبارات يتفق وما أورده قرار الاتهام ، وبالرجوع إلى محضر جلسة ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، تبين أن الأستاذ . . وكيل نيابة أمن الدولة قال إنه يوجه كلامه إلى « بعض السادة من هيئة الدفاع الذين سايروا . . في غيه واتهامه باطلاً للنيابة والمحققين ، فيقول : إن النيابة لا يعينها سوى الحق والحق وحده بالنسبة لكل إنسان مهما كان مركزه ، وهي سلطة لا تخضع لتأثير كائن من كان ، وهي تمارس سلطتها في حدود القانون ليظهر البريء ويأخذ المسيء قدر جرمه — لم نشأ أن نقاطع أو أن نعترض على هيئة الدفاع حرصاً على حقه ولا يعني ذلك أن نترك الدفاع في طريقه — بل أننا لا يمكن أن ننزل إلى هذا المستوى الذي نزل إليه المتهمون وسائرهم في ذلك الدفاع ، فينسبوا إلى النيابة تقصيراً معيياً ويوجه إليها اللوم بأنها تهبط إلى مستوى غير لائق — أننا لا نسكت على ذلك لأنها ليست من الدفاع في شيء ، ولكنها تكون جريمة الإهانة

إن للجميع هدفاً واحداً ، وإن القضاء في مصر لازال عظيماً وبخيراً .

« وحيث إنه بسؤال المحامي المشكو في التحقيقات قرر بمحضر جلسة ١٩٥٧/١١/٢٠ أنه ما قصد مطلقاً إلى إهانة النيابة العامة أو ممثلها ، وأنه ساق الحديث النبوي في معرض التدليل على صحة كلمة غطرش ، وإنها عربية صحيحة ، وأنه كبحام درج على التفريق بين شخص يمثل الانهام وبين إجراءاته وتصرفاته ، فأما شخصه فهو دائماً موضع احترامه وإكباره واجلاله ، وأما تصرفاته كتحقق فإن من حقه أن يوجه إليه عبارات النقد المباحة المشروعة في سبيل الدفاع عن موكله .

« وحيث إن الأستاذ الحاضر عن المشكو ترافع أمام هذا المجلس فقال إن محضر جلسة ١٩٥٧/٩/٣ ناقص ، وإن حقيقة ما حصل أن الأستاذ . . قال إن النيابة صهبت على اتفاق الجتلمان ، وأردف قائلاً في مقام شرح معنى كلمة صهيبة أنها عربية وصهيين عربي مابين ، وغطرش عربي صميم . فاعترض السيد رئيس الجلسة قائلاً أنت حتفسر لنا اللغة وإلا إيه ، فتلا الأستاذ المشكو الحديث النبوي في معرض إثبات أن كلمة غطرش كلمة عربية . وأشهد المحامي للترافع على صحة دفاعه كلاماً من اللواء . . رئيس الجلسة والأستاذ . . أحد المحامين فيها ، والأستاذ . . الذي كان متهماً إذ ذاك ، فأمر المجلس بدعوة الشهود الثلاثة واستكن أولهم إعتذر وتنازل الأستاذ المشكو عن سماع أقواله ، وسمعت أقوال الشاهدين الآخرين .

« وحيث أنه بسؤال الأستاذ . . قال إنه لم يحضر دفاع الأستاذ . . ولكنه تقابل معه في نفس اليوم ، وبعد أن ترافع ، ومنه علم بما دار بالجلسة

في شأن كلمة غطرش وإنها عربية وأنه ساق الحديث النبوي للتدليل على ذلك . وبسؤال الأستاذ . . قال أن الدكتور . . ترافع بجلطة ١٩٥٧/٩/١ ، فنسب إلى النيابة وإلى الأستاذ . . بالذات عبارة ألف والنحائل ، وأنه قد لا يكون صالحاً للجلوس مثلاً للادعاء — وبجلطة ١٩٥٧/٩/٣ (يقصد ١٩٥٧/٩/٤) قال الأستاذ . . إن الادعاء في موقف يرثي له ، وإن النيابة صهبت ، ثم قال إن كلمة صهيين عربي أصيل وغطرش عربي صميم ، ثم ردد حديثاً نسيه إلى الرسول عليه السلام وشرحه . وبجلطة ١٩٥٧/٩/٩ أدلى الأستاذ . . بمرافعة مكتوبة انصرفت إلى الرد على المرافعة التي أدلى بها الدكتور . . ولما وصل في كلامه إلى قوله إن « المحاماة كانت » ، رد المحامون بقولهم « وما زالت » ، وارتفع صوت الأستاذ . . قائلاً « ولا تزال » ، وفي هذه اللحظة سكنت الأستاذ . . وقام الأستاذ . . وقال مشيراً إلى الأستاذ . . : « أنسى أنه قال إن الادعاء في موقف يرثي له » ، ثم قال موجهاً كلامه إلى الأستاذ . . المشكو « أنسيت أنك صاحب اللفظ البدئي المنحط حين قلت أن وكيل النيابة ديوث » ، وفي هذه اللحظة قال الأستاذ . . بصوت عال وبحركة استدارة : « إن هذا القول يتدحرج تحت قدمي » .

« وحيث أن الأستاذ الحاضر مع المحامي المشكو عقب على أقوال الشاهدين فقال : إن لفظة نائية لم تصدر من موكله ، وإن ما قيل إنما قيل في مقام شرح لغوي لكلمة صهيين وغطرش ، وانتهى إلى طلب القضاء بالبراءة .

« وحيث إن المجلس استمع إلى الأستاذ . . بجلطة ٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ففسر الألفاظ التي صدرت منه على نحو ما جاء على لسان الحاضر عنه ، وما قال به الشاهد . . ، ثم قال إنه لو طوّل المحامي بأن

« وحيث إنه بمقارنة هذه العبارات بما ورد في مرافعة الأستاذ .. في الصفحة ٥٩٤ من محضر الجلسة ، يبين أن السيد النائب عنى أول ما عنى بدفع ما ورد في مرافعة الدكتور ... ، لأنه رد على بعض عباراته فقال عن هيئة الدفاع إنهم : « ينسبون إلى النيابة تقصيراً معيياً ، ويوجهون إليها اللوم بأنها تهبط بنا إلى مستوى غير لائق . » ثم استطرد قائلاً إن هذا ليس من الدفاع في شيء ، بل إنه يكون جريمة الإهانة للنيابة » ، ثم سار الأمر بعد ذلك في الجلسة على النحو الذي سبق للمجلس أن يبينه في صدر هذا الحكم .

« وحيث إنه من هذا يبين المجلس في وضوح أن كلمة الأستاذ .. إنما قصد بها الرد على ما ورد في مرافعة الدكتور .. دون سواء ، وإن ما أسند إلى الأستاذ المشكو من أقوال بجلسته ١٩٥٧/٩/٤ لم تكن محل نقد أو تعليق في هذه الجلسة ، كما أن أحداً لم يثيرها بجلسته ١٩٥٧/٩/٩ ، إلا عندما قال المحامون « وما زالت » ، ويرى المجلس أن الأستاذ .. كان بارزاً بصوته عندما قيلت هذه العبارة ، فانبرى له الأستاذ .. يقول له : « ألم تكن أنت صاحب اللفظ البذيء الديوث » ، وسار الأمر بعدئذ على النحو الذي سبق بيانه .

« وحيث إن ما ورد في قرار الاتهام من أن الأستاذ المشكو نعت ممثل النيابة العامة بالديوث . هذا الذي ورد في القرار لوصح لكان خطيراً في ذاته ، لأن متبناه أن المناقشات التي تجري في مجلس القضاء انحرفت واتزلق مستواها وأصبحت مهازرات لا يجوز أن ترد على السنة الصفوة المختارة ممن يضمهم ذلك المجلس العالي ، والذين لهم من ثقافتهم ونشاطهم ما يعصمهم عن التفوه بساقت الكلام .

يقيس ألفاظه كما يقيس الإنسان خطواته لقضى على ملكة الارتجال ، وأنه لم يكن عنده أية فكرة لإهانة النيابة التي هي من صميم الهيئة القضائية وهي خصم شريف ، ولكن من حق الدفاع أن يجرح تصرفاتها وأجرائها لأن النيابة ليست في مستوى أعلا من الخطأ ، وللرافعات للترجلة يجب أن يكون فيها شيء من التسامح وأن مرافعاته جميعها مرتجلة ، وانتهى إلى القول بأن موقفه سليم ؛ ثم عرج على ما قاله الأستاذ .. فقال إنه وصفه بأنه بذيء وإنه رد عليه ، ثم ختم دفاعه بأنه ليس من مصلحة أحد أن تقول النيابة إن .. أراد إهانتها .

« وحيث أن المجلس يلاحظ بادية الأمر أن ما قيل بجلسته ١٩٥٧/٩/٤ تم بدون تعقيب من جانب النيابة التي ظلت ساكنة حتى جلسته ١٩٥٧/٩/٩ ، وفيها ألقى الأستاذ .. كلمة في ختام مرافعته وليس فيها أية إشارة إلى ما وقع بجلسته ١٩٥٧/٩/٤ ، بل كان كلاماً وعتاباً تراوح بين الرقة والعنف ، وجهه إلى الدفاع دون تمييز ودون تعيين للدافع معين . ولعل الرجوع إلى محضر جلسته أول سبتمبر سنة ١٩٥٧ يفسر ما قاله الأستاذ .. وكيل النيابة ، دون إشارته إلى الأستاذ المشكو بالذات .

« وحيث إنه بالإطلاع على محضر الجلسة المشار إليه يبين للمجلس أن الدكتور .. المحامي المدافع عن .. قال متحدثاً عن الأستاذ .. وكيل النيابة إنه : « محقق محترم بارع ، ولكن ماذا جرى له في هذه القضية — جرى على التحايل والالف » ، وفي موضع آخر نعى على النيابة أنها لم تسأل عن ظروف الاعتراف ، وأنه يعيب على النيابة « هذا الموقف الذي يهبط بنا إلى مستوى غير لائق » .

كلمة « الديوث » ، على التفصيل الذي سبق أن بينه المجلس .

« وحيث إن المجلس لا يفوته أن ينوه بأن النيابة العامة حرصت دوماً على احترام حق الدفاع وتقديس حرية ، الأمر الذي يتصل بسلامة القضاء عامة ، وليس أدل على ذلك من أن السيد النائب العام قبل في قرار الاتهام أن النيابة العامة سمعت ما قيل بجلسة ١٩٥٧/٩/٤ وسكتت عليه في حينه ، تقديساً منها لحقوق الدفاع عن المتهمين . وإن ما أثار الموضوع من جديد هو أن الأستاذ المشكو بجلسة ١٩٥٧/٩/٩ لم يعتذر عما سبق أن بدر منه ، بل رد على ممثل النيابة بقوله إن « كلامه يتدحرج تحت قدميه . »

« وحيث أنه متى انتهى المجلس إلى القول بأن الرواية التي وقعت بجلسة ١٩٥٧/٩/٤ تمت وفقاً لما رواه المحامي المشكو وشاهده ، فإن الاتهام الذي وجه إليه في هذا الشأن يصبح على غير أساس ، ويتمين القضاء ببراءته عن هذه الواقعة . »

« وحيث أنه أثبت من جانب النيابة والدفاع أثناء نظر هذه الدعوى مدى الحقوق التي للدفاع ، وحدود هذه الحقوق ، وهل له أن يتقدم تصرفات النيابة أو يسند إليها تقصيراً — وأن المجلس يرى أن يتعرض لهذا كله مادام قد طرح أمامه وكان تحت نظره . »

« وحيث أن القانون عني بأن يمنع رخصته للمتقاضين على خلاف أحكام قانون العقوبات ، تقديساً منه لحق الدفاع ، فقد نص في المادة ٣٠٩ من هذا القانون على أن أحكام جرمي القذف والسب لا تسرى على ما يسنده أحد الخصام لجسمه في الدفاع الشفوي أو المكتابي أمام المحاكم ،

إلا أنه بالرجوع إلى محضر جلسة ١٩٥٧/٩/٤ الذي أسند فيه إلى المحامي المشكو أنه قال ما قال ، يبين لهذا المجلس أن الكلام الثابت بالمحضر في الصفحة رقم ٥٠٨ منه وأسند إلى الأستاذ . . ، يجري على أنه قال : « هنا لي عتب هين لين على ممثل الإدعاء ، حقاً إن النيابة العامة لم تدخل خصماً ثالثاً ، استغفر الله لم تدخل طرفاً ثالثاً في اتفاق الجنتلمان ، ولكنها صهنت على اتفاق الجنتلمان . » وقال : « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبغض الناس إلى الله الديوث ، وهو الذي يرى السوء على بيته ويغترش . »

وبمقارنة هذا الكلام بما ورد على لسان المحامي المشكو وشاهده الأستاذ . . ، من أنه إنما ساق الحديث النبوي في معرض التذليل على صحة كلتي صهيين وغترش من الناحية اللغوية ، يرى المجلس أن ما ورد على لسان المحامي المشكو وشاهده أقرب إلى الحقيقة لأنه يتفق وسياق الكلام ؛ وقد سها كاتب الجلسة عن إثباته لأنه ليس في مقدوره أن يثبت كل ما يقال .

يؤيد هذا أن النيابة العامة لم ترفى ما قيل ما يعد إهانة لها أو لمثلها من قريب أو بعيد . ولو أن الألفاظ التي قيلت يستفاد منها وصف النيابة أو يمثلها بذلك الوصف البذيء حقاً ، لما سكتت على ذلك في حينه بدعوى ترك الحرية للدفاع ليقول ما يقول ، لأن للدفاع حدوداً يجب أن يلتزمها ، ومن حق النيابة العامة بل من واجبها أن تسجل اعتراضها في سبيل إلزام الدفاع بحدوده . ويؤيد ما رآه المجلس أيضاً أن الأستاذ . . لم يشر بجلسة ١٩٥٧/٩/٩ إلى ما أسند إلى المحامي المشكو ، حتى إذا كانت اللحظة التي قاطعه فيها المحامون وقيام الأستاذ . . مثيراً الجدل حول

وأن هذا إن وقع فإنه لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

« وحيث أن هذا النص لا يسرى في رأى هذا المجلس على إهانة الهيئات النظامية ، أو سب الموظفين العاملين ، إلا أنه يعطى فكرة واضحة عن اتجاه المشرع نحو صيانة حقوق الدفاع والتجاوز عما عساه أن يصدر عن الأخصام مما يعد سباً أو قذفاً ، وذلك بمنحهم حصانة ضد العقاب الجنائي .

« وحيث إن النيابة العامة لا تدخل في عداد الأخصام في حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ، لأنها في الواقع ليست خصماً بل هي الأمانة على الدعوى العامة ، وهي عضو مكمل لهيئة المحكمة ويجرى في حقها ما يجرى على القضاة سواء . . . فلا يجوز لمتهم إذن أن يحتج بنص المادة ٣٠٩ عقوبات ، فيوجه ألفاظ الإهانة إلى النيابة العامة كهيئة ، كما لا يجوز له أن يسب أو يقذف في حق أحد ممثليها ؛ فإن وقع هذا فإن المتهم يفقد أية حماية ويقع تحت طائلة العقاب ، ولا يملك المحامي الحاضر عن المتهم أكثر مما يملكه موكله ؛ فليس له أن يحتج بحق الدفاع فيرتكب من الأفعال ما يعد إهانة أو سباً أو قذفاً معاقباً عليه .

« وحيث إنه وإن استقر رأى المجلس على عدم جواز ذلك ، إلا أنه من جهة أخرى فإن الدفاع يجب أن يكون حراً غير مقيد ، فلا يؤخذ بكلام يتفوه به دون قصد ، أو في معرض الاندفاع والحجاسة أثناء المرافعة ، دون أن يكون لديه نية الطعن في هيئة النيابة العامة أو في شخص ممثلها .

وغنى عن البيان أن قيام الدفاع بنقد بعض تصرفات النيابة أو مهاجمة تحقيقها ، وإبراز ما عساه أن يكون منطوياً عليه من نقصات

المحقق أن يستكملة ؛ كل هذا هو من صميم عمل المحامي المدافع عن المتهمين ، ولا يجوز في رأى هذا المجلس أن يكون محل مساءلة ولو كانت هذه المسألة تأديبية . ولو قيل بغير هذا لأصبح حق الدفاع يدور في محيط ضيق لا يتفق مع الحرية الواجب كفالتها له ، فمن حق المحامي أن ينعى على النيابة عدم قيامها بإجراء المعاينة ، أو عدم مواجهتها المتهمين بالشهود ، أو أنها غفلت عن مناقشة شاهد في مسألة جوهرية قد تقييد المتهم ، إلى غير ذلك من أوجه الدفع والدفع . فلو أن المحامي قال أن النيابة قصرت في سؤال الشاهد أو أن المحقق أغفل إجراء المواجهة ، فإنه لا يجوز في القانون أن يعد ذلك طعناً في هيئة النيابة أو في شخص ممثلها .

« وحيث إنه عن الواقعة الثانية المسندة إلى المحامي المشكو والى حدثت بجلسته ١٩٥٧/٩/٩ ولم يخصها أنه قال رداً على الأستاذ . . . وكيل النيابة أن كلامه يتدحرج تحت قدميه — هذه الواقعة تنصل بالواقعة الأولى السابق بيانها .

« وحيث أن المجلس انتهى في شأن الواقعة الأولى إلى أنها حصلت طبقاً لما قال به المحامي المشكو وشاهده ، ولعل الأستاذ . . . قد ربط عبارة الحديث النبوي الكريم بما سبق أن قاله المحامي المشكو من أن النيابة صهبت ، فأصبح المعنى بعد وصل العبارتين ينطوي على إساءة بالغة في حق سلطة الاتهام قثار ومن حقه أن يثور فوجه إلى المحامي المشكو خطابه مستفهماً في استنكار يحمل معنى التوكيد عما إذا كان المحامي صاحب اللفظ البذيء « الديوث » ، وهنا رد المحامي قائلاً بأن هذا القول يتدحرج تحت قدميه .

« وحيث إن تفكير المحامي المشكو في هذا

« وحيث أنه لهذا يكون ما تفوه به الأستاذ المشكو إنما جاء في معرض الدفاع عن نفسه ولا يرى معه المجلس إهانة يجوز أن يؤخذ بها المحامي المشكو ، ويتعين لذلك القضاء ببراءته .

(قضية التأديب المفيدة بمجدول النيابة العامة برقم ٥ سنة ١٩٥٧ ومجدول المحكمة برقم ٥ سنة ١٩٥٧ تأديب محامين رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عبد اللطيف الرئيس بالمحكمة وإميل عياد ومحمد خليل الدجوى المستشارين والسيدان الأستاذان عبد العزيز الشوربجي وفاروق غلاب المحامين وعضوى مجلس النقابة) .

الوقت كان بعيداً عن إهانة النيابة العامة ، لأنه كما روى إنما ساق الحديث النبوى في معرض التدليل على صحة كلقى « صهين وغطرش » ، ففوجئ بما أئمنده إليه السيد ممثل النيابة وكبر عليه أن تنسب إليه تهمة الإهانة ، فقال ما قال .

« وحيث إن ما صدر من المحامي المشكو إنما كان من قبيل استنكار ما أئمنده إليه ممثل النيابة ، وإن جاء الاستنكار عنيفاً في عبارته ، إلا أنه في رأى هذا المجلس جاء مجرداً عن قصد إهانة النيابة أو ممثلها .

قضاء المحاكم الكلية

وإجباره على تقديم للمعونة للسنديك بإطلاعه على دفاتره وحساباته ، وتزويده بالمعلومات الضرورية التي لا غنى عنها لعمل الميزانية والسير في إجراءات التفليسة . (الإفلاس للدكتور محسن شفيق طبعة سنة ٥١ بند ٢٣٩ ص ٢٣٨ وما بعدها ؛ نظام التفليس في التشريع المصري للدكتور أمين بدر طبعة سنة ٥٤ بند ١٩٨ ص ١٤٤ وما بعدها ؛ أصول الإفلاس للدكتور مصطفى كمال طه الطبعة الثانية سنة ٥٧ بند ٦٣ ص ٧٣ وما بعدها) .

« وحيث إن المحكمة لم تأمر بالتحفظ على شخص المفلسين في حكم إشهار الإفلاس الصادر بجلسة ١٥ / ١١ / ٦١ في القضية رقم ٢٤٩ / ٦١ إفلاس القاهرة لعدم وجود ما يبرره وقتئذ ، إلا أن المفلسين يظلان معرضين للحبس أو المراقبة طالما أن التفليسة قائمة ، ولا يزول احتمال اتخاذ هذا الإجراء إلا بانتهاء التفليسة .

« وحيث إنه بين مما سلف أن ما حدث من المفلسين إنما يشير الشكوك حول نواياها ، وينبئ عن اعتزامهما ارتكاب ما من شأنه تبديد أموالهما أو اختلاسها إضراراً بدائنيهما مما يخول للمحكمة الحق في الأمر بوضعهما تحت مراقبة الشرطة ، إعمالاً لنص المادة ٢٣٩ تجارى .

فلهذه الأسباب : حكمت المحكمة بضبط المفلسين زكى إبراهيم زهو وندا إبراهيم زهو ووضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة شهرين ابتداء من إمكان تنفيذ الحكم عليهما وعلى قلم الكتاب إخطار الجهات المختصة » .

(القضية رقم ٤٢٩ سنة ٦١ إفلاس رئاسة السيد الأستاذ أحمد خبوت رئيس المحكمة) .

٦٣

محكمة القاهرة الابتدائية

١٠ من أبريل ١٩٦٢

إفلاس : مفلس ، حريته الشخصية ، تقييدها ، تجارى م ٢٣٩ .

المبدأ القانوني :

تجيز المادة ٢٣٩ من القانون التجارى أن تأمر المحكمة في حكم شهر الإفلاس ، أو في أى حكم يصدر بناء على تقرير مأمور التفليسة ، بحبس المفلس مع التحفظ عليه بوضعه تحت مراقبة رجال الضبط القضائي أو المحكمة .

المحكمة

« . . . وحيث إنه لا يترتب على شهر الإفلاس في الأصل تقييد حرية المفلس الشخصية ، على أن المادة ٢٣٩ من القانون التجارى تجيز للمحكمة أن تأمر عند الاقتضاء في حكم شهر الإفلاس أو في أى حكم يصدر بناء على تقرير من مأمور التفليسة بحبس المفلس أو بالتحفظ عليه بوضعه تحت مراقبة أحد رجال الضبط القضائي أو المحكمة .

والحكمة من تخويل المحكمة حق حبس المفلس والمحافظة على شخصه هي وضع المدين تحت تصرف القضاء ومنعه من الفرار عند قيام الشك حول ارتكابه فعلاً مكوناً للجريمة من جرائم الإفلاس كالتدليس أو التقصير ، ومنعه من تبديد أمواله أو اختلاسها متى صدرت منه أفعال أو أقوال تنبئ عن عزمه على ارتكاب مثل هذا الفعل ،

المحكمة

« . . . وحيث إن القانون لم يوجب تضمين حكم الإفلاس تاريخ التوقف عن الدفع (تجارى مادة ٢١٢) ، إذ قد لا تملك المحكمة في هذا الوقت العناصر اللازمة لهذا التحديد ، لذلك قرر المشرع أن المحكمة تستطيع تعيين هذا التاريخ في حكم لاحق (تجارى م ٢١٤) ؛ وسواء حددت المحكمة تاريخ التوقف عن الدفع في حكم شهر الإفلاس أم حددته في حكم لاحق ، فإن الحكم الصادر بتعيين التاريخ المذكور يكون قابلاً للتعديل ، لأنه من الأحكام الوقتية التي يجوز تعديلها كلما تغيرت الظروف . لكن يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الظروف الجديدة التي تستند إليها في تعديل التاريخ ، والمحكمة النقض أن تتحقق من جادة الأسفات ، دون أن تتدخل في تقدير الوقائع التي تذكرها محكمة الموضوع ، لكن لا يجوز للمحكمة تعديل تاريخ التوقف عن الدفع إذا أصبح نهائياً بانقضاء مواعيد الطعن الخاصة به . (الإفلاس للدكتور سامي مذكور وعلى يونس طبعة سنة ٦١ بند ٢٥٨ ص ٣٢٦ ؛ التفليس للدكتور أمين بدر طبعة سنة ١٩٥٤ بند ١١١ ص ٨٢) .

« وحيث . . . إن المحكمة سبق أن أرجعت تاريخ التوقف عن الدفع إلى يوم . . . فان لجماعة الدائنين الحق في الطعن على هذا التعديل ، وطلب إرجاع تاريخ التوقف عن الدفع إلى الوقت الذي عجز فيه المفلس فعلاً عن الدفع .

« وحيث إن المادة ٣٩٠ تجارى جعلت ميعاد المعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع ثمانية أيام بالنسبة للمفلس ، وثلاثين يوماً بالنسبة لكل ذي حق غيره ، ويبدأ هذا الميعاد من اليوم

٦٤

محكمة القاهرة الابتدائية

١٧ من أبريل ١٩٦٢

١ — إفلاس : وقوف عن الدفع ، تاريخه ، حق المحكمة في تعديله ، ميعاد المعارضة في تحديده .

٢ — وقوف عن الدفع : ماهيته ، التفريق بين مدلوله عند النظر في إشهار الإفلاس ، وبين مدلوله عند النظر في تحديد فترة الارتياح .

المبادئ القانونية :

١ — الحكم الصادر بتعيين تاريخ التوقف عن الدفع يكون قابلاً للتعديل ، لأنه من الأحكام الوقتية التي يجوز تعديلها كلما تغيرت الظروف . وعلى المحكمة أن تبين في حكمها الظروف الجديدة التي تستند إليها في تعديل التاريخ ، والمحكمة النقض أن تتحقق من جادة الأسباب . لكن لا يجوز للمحكمة تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع إذا أصبح نهائياً بانقضاء مواعيد الطعن الخاصة به ، والمعارضة من وكيل الدائنين لتعديل تاريخ التوقف عن الدفع تكون مقبولة ما دامت المواعيد المحددة لتحقيق ديون التفليس وتأييدها لم تنقض ، ولو كان وكيل الدائنين قد نشر عن الجلسة في الصحف وباللصق .

٢ — « الوقوف عن الدفع » تعبير يجب أن يحمل على مدلول واحد سواء أكان المطلوب هو شهر الإفلاس أم تحديد تاريخ الوقوف عن الدفع ، فلا يجوز للمحكمة في أى الحالين أن تعتبر المحكمة التوقف عن الدفع متوافراً قبل أن يصل اضطراب المدين إلى الحد الذي يمتنع فيه فعلاً عن دفع ديونه .

الأوراق أن المواعيد المحددة لتحقيق ديون التفليس وتأييدها لم تنقضى بعد ، فإن المعارضة المقامة من وكيل الدائنين لتعديل تاريخ التوقف عن الدفع تكون مقبولة شكلاً ، ولا يغير من سلامة إجراءات المعارضة ما قام به وكيل الدائنين من النشر عن الجلسة في الصحف والاصق عنها ، متبعاً في ذلك ما قضت به المادة ٢١٤ تجارى في حالة طلب الحكم بتعيين تاريخ التوقف عن الدفع ؛ ذلك أن هذا العمل من جانبه ليس إلا زيادة حرص لمصلحة ذوى الشأن وأبلغ في الرعاية لهذه المصالح ، وإن كان لا يتطلبها القانون في حالة تعديل تاريخ التوقف عن الدفع .

« وحيث أنه وإن اختلف الرأي في بيان ماهية التوقف عن الدفع في مجال النظر في تاريخ تحديده ، فذهب البعض إلى القول بأن مفهوم الوقوف عن الدفع عند النظر في تعيين تاريخ وقوعه ، أوسع من مفهومه عند النظر في أمر إشهار الإفلاس : إذ لا تبحث المحكمة عند إشهار الإفلاس إلا في واقعة مادية هي عجز التاجر عن أداء ديونه ، فإذا اتضح لها أنه مواظب على أدائها ، فلا يجوز لها أن تقضى بإشهار إفلاسه ؟ أما إذا أشهر الإفلاس وأصبح كل البحث هو تحديد تاريخ الوقوف عن الدفع ، فيجب أن ينظر في ذلك إلى الوقت الذى بدأ فيه مركز التاجر في الاضطراب بغض النظر عن وقوفه الفعلي عن أداء ديونه .

إلا أن المحكمة ترى أن هذا الرأي بعيد عن الأساس القانوني الصحيح ، ذلك أن المشرع قد استخدم تعبيراً واحداً في الحالين وهو الوقوف عن الدفع ، cessation de paiement ومن

الذى تمت فيه إجراءات نشر الحكم المطعون فيه واصلته ، في حين أن المادة ٣٩٣ تجارى نصت على أنه : « يجوز للمدائنين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذى تعين في الحكم بإشهار الإفلاس ، أو في حكم آخر صدر بعده ، ما دامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها لم تنقضى ، ومتى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن الدفع للديون يبقى بالنسبة للمدائنين فوراً على ما هو عليه بدون إمكان تغيير فيه » .

فكيف يمكن التوفيق بين هذين النصين إذا انقضى الميعاد المذكور في المادة ٣٩٠ ، في حين ظل الميعاد المذكور في المادة ٣٩٣ ممتداً أو العكس ؟

لقد أبديت عدة آراء في هذا الشأن ، وذهب رأى الراجح منها إلى أن المادة ٣٩٣ تجارى أوردت حكماً خاصاً بالدائنين من مقتضاء إخراجهم من نطاق المادة ٣٩٠ تجارى ؛ ولما كانت المادة ٣٩٣ تسرى على الدائنين الذين تتحقق مصلحتهم مع مصلحة جماعة الدائنين فإن ميعاد المعارضة بالنسبة لهم يتمين أن يكون هو الميعاد الذى نصت عليه المادة ٣٩٣ دون الميعاد الذى ورد في المادة ٣٩٠ : وقد قيل في تأييد هذا رأى أن المادة ٣٩٣ نص خاص بالدائنين ، وإن المادة ٣٩٠ نص عام يشمل الدائنين وغيرهم ؛ وأن مقتضى إيراد النص الخاص بعد العام تقييد عمومه ، بحيث ينطبق النص العام في غير الحالة التى ورد بها النص الخاص بمعنى أن المادة ٣٩٣ أفردت حكماً للدائنين بمحرجهم من نطاق المادة ٣٩٠ تجارى (التفليس للدكتور أمين بدر بند ٢٢٥ ص ١٦٠) .

« وحيث إنه على هدى ما تقدم ولأن الثابت من

المبدأ القانوني :

نقل المصنفات إلى الجمهور في مكان عام عن طريق أشرطة مسجلة بعد وضع جهاز التسجيل في مكان عام هو من طرق الأداء العلني لحق المؤلف ، ويعتبر استغلالاً لإنتاجه بصرف النظر عن أن الأداء يستغل بواسطة الإذاعة اللاسلكية . لأنه متى ثبت أن الأداء يؤدي علناً على الجمهور فإنه يكون من حق المؤلف الحصول على مقابل مالي عن هذا الأداء ، ولو تم الأداء العلني بطريق النقل عن الإذاعة أو محطات إرسال التليفزيون .

المحكمة

« . . . وحيث أنه لما كانت دعوى الجمعية المدعية تقوم في جوهرها على أن المدعى عليه قام بأداء مصنفات غنائية لبعض أعضائها بمقهاه ، بدون إذن كتابي يخول له هذا الاستغلال طبقاً للقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ؛ وكان أساس دفاع المدعى عليه هو أنه لم يشتر جهاز التسجيل المستخدم في الأداء العلني والموقع عليه الحجز إلا قبل الحجز بأيام لاستعماله الشخص ، فإن المحكمة ترى أن تعرض لبحث حق الجمعية المدعية في أن تستأدى المدعى عليه المبلغ المطالب به مقابل استغلال مصنفاتها ومدى سلامة دفاع المدعى عليه .

« وحيث إن المادة الخامسة من القانون

رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٤ / ٦ / ٥٢ لحماية حق المؤلف تنص على أن المؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر ، وله وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً بأية طريقة من طرق الاستغلال ، ولا يجوز لغيره

ثم فلا وجه لملحه على معنيين مختلفين ، والتفريق دون مسوغ واضح بين مدلوله عند النظر في إشهار الإفلاس ، وبين مدلوله عند النظر في تحديد فترة الارتباب ، بل ينبغي أن يجعل التعبير على مدلول واحد في جميع الأحوال ، وهو عجز المدين عن أداء ديونه فعلاً ، سواء في ذلك أكان المطلوب هو شهر الإفلاس أم تحديد تاريخ الوقوف عن الدفع . وعلى ذلك فلا يجوز في أي الحالين أن تعتبر المحكمة التوقف عن الدفع متوفراً قبل أن يصل اضطراب المدين إلى الحد الذي يمتنع فيه عن دفع ديونه ، ولا يحل للمحكمة أن تتأثر بالوسائل المصطنعة التي عمد إليها للابقاء ظاهراً على نشاطه التجاري ، إلا أن تكون هذه الوسائل غير مشروعة ؛ إذ يجوز للمحكمة في هذه الحالة وحدها أن تفسد على المدين مساعيه ، وأن تعتبره متوقفاً عن الدفع من الوقت الذي استعمل فيه هذه الوسائل غير المشروعة على أساس أن الالتجاء إلى هذه الوسائل غش ، وأن الغش مفسد للتصرفات .

“Lyon Caen” الجزء السابع بند ١١٨ ص ١٥١ ؛ “Ripert” القانون التجاري بند ٢٥٥٢ ص ٩٨١ ؛ الإفلاس للدكتور محسن شفيق ص ٢٨٢ ؛ والأحكام المشار إليها بالهامش والتفليس للدكتور أمين بدر بند ٢٢٨ ص ١٦٢) . .

(القضية رقم ٢٠ سنة ٦٢ إفلاس بالهيئة السابقة) .

٦٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٢ من مارس ١٩٦٢

ملسكية : أدبية وفنية ، مصنف غنائي ، أدائه علناً ، في ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه .

وتنص المادة السادسة من القانون سالف الذكر على أنه « يتضمن حق المؤلف في الاستغلال :

أولاً : نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية :

التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقى أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الإذاعة اللاسلكية للكلم أو الصوت أو للصور أو العرض بواسطة الفانوس السحري أو السينما أو نقل الإذاعة بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها في مكان عام .

ثانياً : نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو العلب في توالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي .

« وحيث أنه يستفاد مما تقدم أن حق المؤلف المالي يتضمن حقه في استغلال مصنفاته على أية صورة من صور الاستغلال ، وهذا الحق مقصور عليه فلا يملك أحد أن يباشر هذا الحق بدون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه ، ويتم نقل المصنف إلى الجمهور بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر على النحو الذي بينته المادة السادسة من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ تفصيلاً .

« وحيث أن نقل المصنفات إلى الجمهور في مكان عام عن طريق أشرطة مسجلة بعد وضع

جهاز التسجيل في مكان عام بصريح نص المادة السادسة ، هو من طرق الأداء العلني لحق المؤلف ، ويعتبر استغلالاً لإنتاج ذلك الأخير بصرف النظر عن أن هذا الأداء يستغل بواسطة الإذاعة اللاسلكية . لأنه متى ثبت أن الأداء يؤدي علناً على الجمهور ، فإنه يكون من حق المؤلف الحصول على مقابل مالي عن هذا الأداء ، ولو تم الأداء العلني بطريق النقل عن الإذاعة أو محطات إرسال التليفزيون ؛ وطالما أن الأداء يتم بطريق العلانية فإن ذلك يكون استغلالاً لحق المؤلف على النحو السالف إيضاحه .

« وحيث إنه متى تقرر ما تقدم فإنه لا شبهة في أن للجمعية المدعية الحق في استغلال مصنفات المؤلفين العضوين بها ، وفي استغلال حقوقهما كافة نيابة عنهما ، على أساس ما هو ثابت بالتفويضات الصادرة من المؤلفين إلى الجمعية . .

« وحيث إن الثابت .. أن المدعى عليه .. اشترى جهاز التسجيل الموقع عليه الحجز بمقهاه .. أن الثابت أيضاً .. أن المدعى عليه كان وقت الحجز يؤدي أداء علنياً على رواد مقهاه أغنية « سهران لوحدي » بواسطة جهاز التسجيل سالف الذكر ، مما يؤكد أنه كان يباشر حق مؤلف هذه الأغنية الأستاذ أحمد رامى وملحنها الأستاذ رياض السنباطى طيلة أسبوع منذ شراء الجهاز في ١٠/٣/١٩٦٠ حتى توقيع الحجز عليه في ١٦/٣/١٩٦٠ بدون إذن كتابي سابق من الجمعية المدعية ، ولا يقدح في هذا دفاع المدعى عليه المبني على استحضار جهاز التسجيل إلى مقهاه في يوم الحجز فحسب لتجربة الجهاز بعد إصلاحه ، ذلك أن المدعى عليه لم يؤيد هذا الدفاع بدليل ما .

ولسكل ما تقدم يتعين على المدعى عليه تعويض :

والتكاتف للأخذ بناصر المشروع المشترك وتقسيم أرباحه وخسائره بينهم .

ووجود نية الاشتراك في الشركة وقيامها على فكرة المساواة بين الشركاء هما ما يفرقان الشركة عن جملة عقود أخرى يتفق فيها المتعاقدون على توزيع أرباح ؛ ومع ذلك لا تعتبر شركات لتخلف هذه النية وغية هذه المساواة . . . وتقتضى نية المشاركة المساواة بين الشركاء في الحقوق والالتزامات التي تتولد عن العقد ، أى أنها تستلزم أن يشترك كل شريك في أرباح المشروع ، وأن يساهم في خسائره ، وأن يكون له حق الاشراف على أعمال المديرين وإبداء النصيح والارشاد ، وطلب الاطلاع على حسابات الشركة ودفاترها .

فإذا انعدمت المساواة بين الشركاء فنظم العقد على أساس رابطة الخضوع والتبعية فقد صفته كشركة وأصبح عقداً آخر ، كعقد عمل مثلاً . فأحياناً يتخذ عقد العمل صورة تقربه من عقد الشركة ، فينفق رب العمل مع العامل على أن يكون لهذا الأخير نسبة من أرباح العمل ، قاصداً بذلك دفعه إلى العناية بالعمل وصرف جهوده فيه بإخلاص وبقظة . غير أن هذا الاشتراك في الأرباح لا يقلب عقد العمل إلى عقد شركة لعدم قيام المساواة بين رب العمل والعامل ؛ إذ على الرغم من هذا الاشتراك ، فلا يزال العامل يخضع لسلطان رب العمل ؛ فالعلاقة بينهما هي الخضوع والتبعية ، وليست علاقة الند للند كما هو الوضع في الشركة .

(الدكتور محسن شفيق ، الوسيط في القانون التجارى ، جزء أول الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ ص ٣٩٢ ، ص ٣٩٨ وما بعدها ؛ الدكتور على حسن يونس الشركات التجارية ص ٤٨) .

وحيث أنه يبين من ذلك أن توفر نية المشاركة

الجمعية المدعية عن هذا الاستغلال وهو ما تقدره المحكمة بما لها من مطلق السلطة في تقدير التعويض ببلغ عشرة جنهات ، ويتعين الحكم عليه بهذا المبلغ مع إنلاف الأشرطة المستخدمة في الأداء . . (القضية رقم ٦٨٩ سنة ١٩٦٠ ك . تجارى بالهيئة السابقة) .

٦٦

محكمة القاهرة الابتدائية

١٤ من يولية ١٩٦٢

شركة : نية المشاركة بين الشركاء ؛ عقد الشركة ؛ عقد العمل . .

المبدأ القانوني :

الشركة تقوم على فكرة المساواة بين الشركاء ، إذ يقدم هؤلاء على التعاقد وفي عزم كل منهم أن يعامل شريكه معاملة الند للند ، فتجمعهم نية المشاركة والتعاون على إنجاح المشروع ، وتقسيم أرباحه وخسائره بينهم .

المحكمة

« .. وحيث . أن جوهر الخلاف بين الطرفين يرجع في أساسه إلى تكييف طبيعة العقد الذي يربط بينهما ، وهل هو عقد شركة (نوعية بسيطة) كما يذهب المدعى أم هو عقد عمل كما يذهب المدعى عليهم ؟

« وحيث إن الشركة تقوم على فكرة المساواة بين الشركاء ، إذ يقدم هؤلاء على التعاقد وفي عزم كل منهم أن يعامل شريكه معاملة الند للند ، فتجمعهم والحال كذلك نية المشاركة affectio societatis وتوطيد العزم على التعاون

والإشراف على حسابه ؛ من شأنه ألا يحقق فكره التعاون الإيجابي بين الطرفين ، ويفصح في جلاء عن عدم توفر نية المشاركة لـ . . فإن التأصيل الصحيح لهذا العقد . . هو أنه يعتبر عقد عمل ، لا عقد شركة .

ولا يغير من ذلك أن يكون الطرفان قد استعملتا عبارات الشركة في العقد . لأن الذي يجب التحويل عليه في اعتبار صفة الشخص ، وهل يكون شريكاً أو عاملاً ليس هو النظر إلى العبارات التي استخدمها المتعاقدون ؛ ولكن يكون باستظهار حقيقة ما قصدوه ، ويجب لذلك التحقق من توافر شروط تكوين الشركة ، فإذا لم تكن هذه الشروط موجودة كلها أو بعضها فإن العملية تعتبر علاقة عمل وليست شركة . من ذلك أن يحصل الشخص لنفسه على نصيب من الربح دون أن يتحمل شيئاً من الخسارة كما هو الشأن في الحالة المروضة .

« وحيث . . أن المدعى فصل المدعى عليه الثالث من العمل وهو ما لا يمكن حدوثه إلا في عقد العمل ، كما أن المدعى عليهم كانوا يتقاضون مبالغ شهرية من حساب الأرباح وهذه المبالغ ثابتة ومستقرة وهي الصفة التي تتميز بها الأجور في عقد العمل . الأمر الذي يقطع بذاته بعدم انصراف إرادة الطرفين إلى إنشاء شركة بينهم » .

(القضية رقم ٧٥٧ سنة ١٩٦١ ك. تجاري بالهيئة السابقة) .

بين الشركاء هي السمة البارزة التي تميز عقد الشركة عن عقد العمل . وعلى أساس توافر هذه النية أو انعدامها تقوم التفرقة بين العقدين وتبدو هذه النية واضحة متى كان الشريك قد احتفظ لنفسه في العقد بحق التدخل في المشروع ، والرقابة على إدارته ؛ والمساهمة في تقدمه على النحو الذي يتحقق معه التعاون الإيجابي بين الشركاء .

« وحيث إنه على هدى الأسس السابقة ترى المحكمة أن تبحث طبيعة العقد المبرم بين الطرفين في ١/٨/١٩٦٠ ، وأن تنقضي التأصيل الصحيح للعلاقة القانونية التي تربط بين الطرفين .

« وحيث أنه لما كان . . هذا العقد أنه قد انعقد بين الطرفين لاستغلال المصنع الذي يملكه المدعى ؛ إذ دفع رأس ماله بأكمله ومقداره أربعة آلاف جنيه ، واستأثر بالإدارة والتوقيع نيابة عما أسمىا الطرفان « شركة » ؛ كما سجل المصنع باسمه في السجل التجاري كفرع مؤسسته الأولى وأن دور المدعى عليهم في هذا العقد اقتصر على مجرد العمل الفعلي في هذا المصنع ، مع إعفائهم من الالتزامات التي تنتج عن تنفيذ العقد ، وتوزيع الأرباح على الطرفين بالتساوي بينهم ، وإعفاء المدعى عليهم من الخسائر وقد أوجب البند التاسع من العقد على كل منهم عدم القيام بأي عمل من الأعمال التي يقوم بها المصنع ، وإلا حق للمدعى فصله مع عدم الإخلال بمطالبته بالتعويضات الناتجة عن هذا التصرف .

وهذا الشرط كاف بذاته لاستبعاد نية المشاركة لأنه لا يتفق مع طبيعة عقد الشركة الذي يساوي بين الشركاء جميعاً . لما كان ذلك ، وكان عدم تدخل المدعى عليهم على هذه الصورة في إدارة المشروع ؛ والمعارضة فيه والرقابة على سيره ،

الدفع ووسائل الدفاع التي كان يجوز للمدين أن يتمسك بها في مواجهة المظهر إليه .

٣ — السند الإذني المقدم من البنك والمذيل بتوقيع المدعى عليه ، سند صحيح ، فلا يملك المدين أن يتمسك في مواجهة المظهر إليه بأى اتفاق ناشئ من هذه العلاقة ، ولا يحله مثل هذا الاتفاق من وجوب أداء قيمة السند في موعد الاستحقاق .

٤ — القانون ١٢ لسنة ١٩٦١ الذى أناط بلجان التصفية تحصيل الديون المستحقة لمخازن الأدوية قبل الغير ، ما ورد به من أحكام لا يعدو أن يكون تنظيماً لتصفية حقوق مخازن الأدوية والتزاماتها بواسطة لجان التصفية ؛ دون أن يؤثر ذلك على حقوق الغير ، أو يغير من طبيعة العلاقات الناشئة عن التعامل بالأوراق التجارية أو تداولها بطريق التظهير ، إذ أن هذه العلاقات إنما يحكمها قانون الصرف وتنظيمها قواعد التى لم يتناولها المشرع بأى تعديل ، والتي تخول حامل الورقة التجارية المظهرة على سبيل التأمين ، اقتضاء قيمتها من المدين ؛ وهو فى ذلك لا يستمد حقه من المظهر ، وإنما ينشئ له التظهير حقاً خاصاً مباشراً قبل المدين ، وينبغ له مطالبته بقيمة الورقة فى ميعاد الاستحقاق .

المسكن

» .. وحيث إنه من الأصول المسلمة أن التظهير التأميني ، إذا استوفى شرائط صحته ، كان

٦٧

محكمة القاهرة الابتدائية

١٤ من يونيو ١٩٦٢

أ — سند: تظهير . تظهيراً تأمينياً ، نقل ملكيته لحامله .

ب — التظهير : تام ، مظهر إليه حسن النية ؛ دفع .

ج — سند : وفاء المدين بقيمته للمستفيد الأصلي ، حامل حسن النية .

د — مخازن أدوية . ديونها قبل الغير ، اختصاص الفصل فى منازعاتها ، ق ١٢ لسنة ١٩٦١ .

المبادئ القانونية :

١ — التظهير التأميني ، إذ استوفى شرائط صحته ، كان فى مقام التظهير التام الناقل للملكية بالنسبة للمدين ، ذلك التظهير التأميني فى علاقة المظهر بالمظهر إليه ، يعتبر رهناً تجرى عليه جميع قواعد الرهن وآثاره ؛ أما فى علاقة المظهر إليه بالمدين ، فهو يعتبر تظهيراً تاماً ناقلاً للملكية للسند ، يترتب عليه جميع الآثار القانونية لهذا التظهير : فهو ينقل ملكية السند إلى المظهر إليه وينشئ له حقاً خاصاً ومباشراً قبل المدين ، يخوله مطالبة المدين بقيمة السند فى أجل الاستحقاق واستقضاء هذه القيمة منه .

٢ — لا يجوز للمدعى عليه الاحتجاج بأى دفع أو دفاع فى مواجهة البنك المدعى ، بما كان يجوز له الاحتجاج به فى مواجهة الدائن الأصلي ، عملاً بقاعدة : « التظهير يطهر الدفع » . ذلك أنه يترتب على التظهير التام أن يصبح المظهر إليه الحسن النية بمنجاة من

التظهير التأمينى — واجب تحصيل قيمة السند من المدين عند حلول ميعاد الاستحقاق ، تفادياً من إيجاب رد السند إلى المظهر حتى لا يتأثر الضمان المقصود من التظهير . "Lyon Caen" جزء ٣ بند ٢٧٢ ، ٣١٣ : Escarra جزء ٢ ص ٧٠٥ ؛ الدكتور محسن شفيق فى الأوراق التجارية ص ٢٨٦ بند ٢٥٦ ، الدكتور محمد صالح فى الأوراق التجارية بند ٦١٢ — وحكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر فى ١٢/٤/١٩٦٢ فى القضية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٢ تجارى كلى وهو حكم غير منشور .

« وحيث أنه على هدى هذه القواعد ، يكون من حق البنك المدعى ، وقد انتقل إليه السند موضوع الدعوى عن طريق التظهير التأمينى ، أن يستأدى قيمته من المدعى عليه (المدين) ، وأن يقيم عليه دعوى المطالبة إذا تخلف عن الوفاء دون أن يكون من حق المدعى عليه أن يمتنع عن الوفاء أو ينكر عليه صفة فى المطالبة طالما أنه يترتب على التظهير التأمينى فى العلاقة بينهما جميع الآثار المترتبة على التظهير التام الناقل للملكية .

ولا يغير من ذلك ما يثيره المدعى عليه بشأن صدور القانون ١٢ لسنة ١٩٦١ ، الذى أنطأ بلجان التصفية تحصيل الديون المستحقة لخازن الأدوية قبل الغير ، وذلك أنه فضلاً عن أن هذا القانون لم يصدر إلا بعد انتقال السند إلى البنك المدعى وتظهيره إليه ونشوء حقه فى اقتضاء قيمته من المدين ، فإن ماورد به من أحكام لا يعدوا أن يكون تنظيماً لتصفية حقوق والتزامات مخازن الأدوية بواسطة لجان التصفية ، وتخويل هذه اللجان تحصيل حقوق هذه المخازن قبل الغير نيابة عنها حتى يتسنى لها إنجاز أعمال التصفية دون أن يؤثر ذلك على حقوق الغير ، أو يغير من طبيعة العلاقات الناشئة عن التعامل بالأوراق التجارية أو تداولها بطريق التظهير ؛ إذ أن هذه العلاقات

فى مقام التظهير التام الناقل للملكية بالنسبة للمدين ، ذلك أنه يترتب على هذا اللون من التظهير نوعان من العلاقات يتباينان تبايناً تاماً من حيث الأثر المترتب عليهما : فهو فى علاقة المظهر بالمظهر إليه يعتبر رهناً تجرى عليه جميع قواعد الرهن وآثاره ، أما فى علاقة المظهر إليه بالمدين فهو يعتبر تظهيراً تاماً ناقلاً للملكية للسند "Endossement translatif" يترتب عليه جميع الآثار القانونية لهذا التظهير : فهو ينقل ملكية السند إلى المظهر إليه وينشئ له حقاً خاصاً ومباشراً قبل المدين ، droit propre ، يَحْصُلُ له مطالبته بقيمة السند فى أجل الاستحقاق واستقضاء هذه القيمة منه ، فإذا تخلف المدين عن الوفاء كان من حقه أن يحرر له احتجاج عدم الدفع ، وأن يطالبه قضاء بقيمة السند ؛ دون أن يكون للمدين أن يحتج فى مواجهته بأن التظهير قد تم على سبيل الرهن ، أو ينكر عليه حقه فى اقتضاء قيمة السند . . بل إن القانون قد حتم على حامل السند المظهر على سبيل التأمين ، أن يقوم باقتضاء قيمته من المدين فى ميعاد الاستحقاق ، وأتى على عاتقه واجب اتخاذ جميع الإجراءات القانونية ليحصل قيمة السند (م ٨٠ تجارى) وإلا كان مسئولاً أمام المظهر عن إهماله وعن تعويض الضرر الناشئ عن هذا الإهمال . وقد قدر المشرع فى ذلك أن اقتضاء قيمة السند بواسطة المظهر (الراهن) يقتضى استرداد السند من المظهر إليه (الدائن للرهن) للمطالبة بقيمته ، وهو ما لا يتيسر قانوناً ، إذ أن استرداد السند من جانب المظهر يترتب عليه اقتضاء الرهن لزوال محله إذ متى أدى المدين قيمة السند للمظهر واستعاد منه السند انقضى الحق الثابت فيه وزال الرهن تبعاً لذلك ، لزوال محله . ومن أجل ذلك ألقى المشرع على عاتق المظهر إليه — فى

للمدعى عليه الاحتجاج بأى دفع أو دفاع ، فى مواجهة البنك المدعى ، مما كان يجوز له الاحتجاج به فى مواجهة الدائن الأصلي عملاً بقاعدة : « التظهير يظهر الدفع » ذلك أنه يترتب على التظهير التام أن يصبح المظهر إليه الحسن النية بمنجى من الدفع ووسائل الدفاع (exceptions et moyens de défense) التى كان يجوز للدائن أن يتمسك بها فى مواجهة المظهر إليه .

وبناء على ذلك لا يستطيع المدين أن يتمسك بها فى مواجهة المظهر إليه بسبق الوفاء للدائن الأصلي ، أو باتفاقه معه على تسوية الدين . إذ أن حق المظهر إليه فى اقتضاء قيمة السند الذى انتقل إليه بالتظهير يعتبر حقاً مباشراً ومستقلاً عن العلاقة الأصلية التى كانت تربط بين المدين والدائن الأصلي ، ومن ثم فلا يملك المدين أن يتمسك فى مواجهته بأى اتفاق ناشئ عن هذه العلاقة ، ولا يحله مثل هذا الاتفاق من وجوب أداء قيمة السند إليه فى موعد الاستحقاق . ("Riperl" ص ٦٩٤ بند ١٨٥٧ و "Lescot" ص ٥٦٨ ؛ الدكتور أمين بدر ، الأوراق التجارية ص ١٤٢ بند ٢٣٣ ؛ الدكتور محسن شفيق بند ٢٥٦ ص ٢٨٦ و ص ٢٣٧) .

« وحيث أنه متى كان الأمر كذلك ، وكانت دعوى البنك المدعى صحيحة من السند الإذنى المقدم منه ، والدليل بتوقيع المدعى عليه ، وكان المدعى عليه ، وقد امتنع عن الوفاء بقيمة هذا السند رغم حلول أجل استحقاقه وإعلاؤه باحتجاج عدم الدفع ؛ فإنه يتعين القضاء بإلزامه بأن يؤدي للبنك المدعى قيمة السند . .

إنما يحكمها قانون الصرف وتنظمها قواعده التى لم يتناولها المشرع بأى تعديل ، والى تخول لحامل الورقة التجارية المظهرة على سبيل التأمين اقتضاء قيمتها من المدين . وهو فى ذلك لا يستمد صفته من المظهر كما يذهب المدعى عليه ، وإنما ينشئ له التظهير حقاً خاصاً ومباشراً قبل المدين ويسمح له مطالبة بقيمة الورقة فى ميعاد الاستحقاق .

ولا ترى المحكمة سداد ما يذهب إليه المدعى عليه من أن تخويل البنك المدعى حق اقتضاء قيمة السند موضوع المطالبة من المدعى عليه ، من شأنه أن يحل بالمساواة التى قصد المشرع إقامتها بين الدائنين عن طريق التصفية الجماعية التى نظمها بمقتضى القانون ١٢ لسنة ١٩٦١ . ذلك أن هذا النظر مردود بأنه ، فضلاً عن أن المساواة بين الدائنين ، طبقاً لنظام التصفية الجماعية ، لا تكون إلا بين الدائنين العاديين ، ومن ثم فلا تمتد إلى البنك المدعى بوصفه دائناً مرتبناً من حقه أن يستوفى دينه كاملاً من قيمة الورقة التجارية المرهونة لديه ؛ فإن هذه المساواة من ناحية أخرى قد شرعت لمصلحة الدائنين وحدهم . ومن ثم فليس من حق المدعى عليه وهو المدين فى السند أن يتمسك بها طالما أنها لم تشرع لمصلحته .

« وحيث أنه لما تقدم جميعه يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لإقامتها من غير ذى صفة فى غير محله ومن ثم يتعين القضاء برفضه .

« وحيث أنه وقد خلصت المحكمة فيما سلف إلى أن التظهير التأميني يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية فى العلاقة بين المظهر إليه والمدين . فإنه لا يجوز

يوم ١٩٦٢/٢/٢٦ وهو تاريخ إعلان المدعى عليه بطلبات البنك المدعى ، حتى تمام الوفاء .

« وحيث أن منبر الدعوى سند عر في غير مجرود من المدعى عليه ، ومن ثم ترى المحكمة إجابة البنك المدعى إلى طلب النفاذ المعجل بلا كفالة عملاً بنص المادة ١/٤٧٠ مرافعات » .

(القضية رقم ٣٩٣ سنة ١٩٦٢ ك تجارى بالهيئة السابقة) .

« وحيث إنه عن طلب احتساب الفوائد من تاريخ تقديم الطلب في ١٩٦٢/١/٢٧ فإن هذا الطلب لا سند له من القانون . ذلك أن الفوائد القانونية لا تستحق إلا من تاريخ المطالبة القضائية طبقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى . ومن ثم يمين القضاء بإلزام المدعى عليه بالفوائد القانونية للمبلغ المحكوم به بواقع ٥ ٪ سنوياً اعتباراً من

مدى استحقاق الأجر للعامل

في حالة تعطل العمل بالمنشأة

الأستاذ الدكتور اسماعيل غانم

أستاذ القانون المدني المساعد

بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

الأجر هو مقابل العمل ؛ فإذا لم يتم العامل بأداء العمل ، فالأصل أن لا يستحق له أجر . ولا يشير تطبيق هذه القاعدة اعتراضاً جدياً في حالة انقطاع العامل عن العمل لسبب يرجع إليه هو ؛ كما لو اشترك في إضراب ، أو تغيب بسبب المرض ، أو بسبب ظروف شخصية ، أو بسبب تجنيده لأداء الخدمة العسكرية . وإنما يثور في بعض هذه الحالات ، كما في حالة المرض ، البحث في توفير المعونة للعامل ، وهو ما كفله القانون المصري بالنص على إلزام رب العمل بأن يؤدي للعامل بعض أجره في أثناء مرضه (م ٦٣) .

على أن عدم قيام العامل بالعمل قد لا يرجع إليه سببه ؛ فقد يكون العامل مستمداً لأداء العمل وقادراً على أدائه ، ثم يمنع عن العمل منعاً مؤقتاً بسبب تعطل العمل في المنشأة ذاتها . وفي هذا الفرض يتعين النظر في استبعاد تطبيق القاعدة العامة ، التي تقضى بأن الأجر يكون في مقابل أداء العمل ، أو تقرير تعويض للعامل يحل محل أجره أثناء فترة التعطل ، فحرمان العامل من مورد رزقه في الحالات التي لا يكون فيها عدم أداء العمل راجعاً إليه ، تأباه العدالة ويتعارض مع مصلحة المجتمع في مجموعه .

وقد جرت كثير من التشريعات على تنظيم حالات تعطل العمل تنظيمياً تفصيلياً على نحو يكفل للعامل في الكثير من هذه الحالات الحصول على أجره أو جزء منه ؛ يؤديه رب العمل وحده ، أو تشارك معه الدولة في أدائه ، أو تؤديه الدولة وحدها على حسب الأحوال (١) .

أما في القانون المصري فليس في التشريع تنظيم تفصيلي . والنص الوحيد في هذا الشأن هو نص المادة ٦٩٢ من التقنين المدني الذي يقضى بإلزام رب العمل بأداء الأجر كاملاً للعامل إذا كان السبب الذي منع العامل عن أداء العمل راجعاً إلى رب العمل .

(١) أنظر في القانون الفرنسي بوجه خاص : بران وجالان ص ٦١٢ — ٦١٥ ؛ ليون كان ، في موسوعة دالوز لقانون العمل ج ٢ ص ٥٤٢ — ٥٤٣ ، ٥٤٤ — ٥٤٥ .

فإذا كان سبب المنع عن العمل غير راجع إلى رب العمل ، فلا يصح تطبيق المادة ٦٩٢ . على أن
لهيئات التحكيم سلطة القضاء وفقاً لمبادئ العدالة . وقد تقتضى العدالة في بعض الأحوال بإلزام رب العمل
أن يؤدي للعامل جزءاً من الأجر .

ومن حالات المنع من العمل التي تتعين دراستها دراسة خاصة ، حالة الإضراب الجزئي . فإذا
أضرب جانب من عمال المنشأة فأدى ذلك إلى توقف العمل كلية ، فلما تأثر ذلك على أجور العمال الذين
لم يشتركوا في الإضراب ولكنهم منعوا عن العمل بسببه ؟

وبذلك ينقسم البحث في أثر منع العامل عن العمل على حقه في الأجر ، إلى ثلاثة أقسام ، بحسب
ما إذا كان سبب المنع من العمل سبباً راجعاً إلى رب العمل ، أو سبباً أجنبياً لا يد له فيه ، أو إضراباً
جزئياً لم يشترك فيه سوى بعض العمال فترتب عليه منع العمال الآخرين عن العمل .

§ ١ — منع العامل عن العمل بسبب يرجع إلى رب العمل

إذا كان سبب المنع عن العمل خطأ ارتكبه رب العمل ، فلا مجال للتردد في إلزام رب العمل بأداء
الأجر كاملاً للعامل رغم عدم أداء العمل فعلاً ، وذلك بغير تفرقة بين خطأ عمدي بأن قصد رب العمل
الإضرار بالعامل ؛ كما لو كان قد منع العمل عنه نكابة فيه ، أو قرر إغلاق المنشأة للضغط على العمال
في أثناء قيام نزاع جماعي بينه وبينهم . أو كان الخطأ غير عمدي كما لو تعطل العمل في المنشأة بسبب
عدم اتخاذ رب العمل الاحتياطات الواجبة ، فانهجرت الآلات ، أو أصدرت الجهة الإدارية المختصة
قرارها بإغلاق المنشأة (١) .

وقد يرجع تعطل العمل إلى فعل رب العمل دون أن يكون هذا الفعل خطأ بالمعنى الدقيق ، أي
انحرافاً في السلوك المألوف للشخص العادي إذا وجد في مثل الظروف الخارجية التي أحاطت برب العمل .
مثل ذلك أن يقرر رب العمل وقف بعض الآلات في المصنع لقلة الطلب على منتجاته ، أو يقرر إغلاق
المنشأة مؤقتاً إلى أن تتوافر لديه الأموال اللازمة لشراء ما يقتضيه الإنتاج من خامات . فإذا كان
رب العمل لم يته عقوقاً لعماله (٢) ، فإن منعهم عن العمل رغم استمرار عقود استخدامهم ورغم
استعدادهم للقيام بالعمل وقبولهم عليه ، يكون راجعاً إلى فعل رب العمل وإن لم يكن هذا الفعل خطأ .
ففي مثل هذه الحالات ، قد يكون هناك مجال للتردد في إلزام رب العمل بدفع الأجر كاملاً للعمال أثناء
فترة تعطل العمل ، وقد يصح القول إن العدالة لا تقتضى سوى إلزام رب العمل بدفع جزء من الأجر

(١) انظر قانون العمل م ١١٠ .

(٢) وإن يكون له الحق في الإنهاء إلا في عقود العمل غير المحددة المدة ، وبشرط أن تبرر الظروف لإنهاء العقد

(قانون العمل م ٧٢ و ٧٤) .

فحسب ، فيتحمل العمال جزءاً من الخسارة وهم على كل حال لم يؤدوا عملاً في أثناء فترة تعطيل المنشأة أو الآلات (١) .

على أن المشرع قد حسم هذا التردد ، فقد نصت المادة ٦٩٢ من القانون المدني على أنه « إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل ، أو أعلن أنه على استعداد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل ، كان له الحق في أجر ذلك اليوم » .

فهذا النص يكتفي بأن يكون سبب المنع عن العمل راجعاً إلى رب العمل ، لكي يبقى للعامل حقه في الأجر كاملاً ، فلا يلزم أن يكون رب العمل قد ارتكب خطأً تسبب عنه تعطيل العمل . ولو كان المشرع قد أراد أن يقصر استحقاق الأجر كاملاً على حالة الخطأ وحدها ، لما أعجزه التعبير عن ذلك صراحة بدلاً من استعمال عبارة « السبب الراجع إلى رب العمل » وهي أكثر سعة كما تقدم .

وقد طبق القضاء المادة ٦٩٢ وألزم رب العمل أداء الأجر كاملاً إذا كان رب العمل هو الذي قرر تعطيل بعض الآلات (٢) ، أو قرر إغلاق المنشأة بسبب عدم توافر المال اللازم للحصول على الخامات (٣) ، أو كان عطل الآلات بسبب عيب فيها أو عيب في المواد المستخدمة في الإنتاج (٤) . ولم يعن القضاء في هذه الحالات بالبحث فيما إذا كان منسلك رب العمل يتضمن أو لا يتضمن خطأ .

وإذا كان سبب منع العمل راجعاً إلى رب العمل فإن الأجر بأكمله يكون مستحقاً للعامل عن أيام تعطيل العمل كافة ، وليس فقط عن اليوم الأول الذي حضر فيه لمزاولة عمله فوجد العمل متعطلاً في المنشأة . ذلك أن المشرع في المادة ٦٩٢ لم يشترط لاستحقاق الأجر حضور العامل ، بل اكتفى بإعلانه استعداده لمزاولة عمله ، فيستحق له أجره عن أيام توقف العمل كافة ، طالما كان مستعداً

(١) قارب في هذا المعنى : ديران ج ٢ ص ٨٠٣ فقرة ٤١٩ ، حيث يذهب ، بعد أن استعرض الأحكام المتفرقة في القانون الفرنسي وانتقل إلى محاولة صياغة نظرية عامة في مدى تأثير علاقات العمل بما قد يطرأ من اضطراب على سير المشروع ، إلا أنه لا يحق للعمال المطالبة بأجر كامل إلا في حالة إغلاق المنشأة جزاء خطأ ارتكبه رب العمل ، فيكون إلزام رب العمل بأداء الأجر كاملاً نوعاً من العقاب التكميلي . أما في غير هذه الحالة ، فلا يكون للعمال سوى جزء من الأجر يتحمله رب العمل ، أو تتحمله الدولة حسب الأحوال .

(٢) تحكيم القاهرة ١٦ يناير ١٩٥٥ ، المجموعة الدائمة في الأحكام العمالية وضع الأستاذين الفكهاني وشكري ص ٣٩ رقم ٤٩ ؛ ٥ فبراير ١٩٥٥ نفس المجموعة ص ٤٢ رقم ٥٤ ؛ ٣ أبريل ١٩٥٥ مدونة الفكهاني ج ١ قسم ١ ص ٣٦٤ رقم ٢٥٥ .

(٣) تحكيم القاهرة ٣١ أكتوبر ١٩٥٣ ، مدونة الفكهاني الدورية ١٩٦٠ ص ١٠٠ رقم ٦٠ ؛ تحكيم القاهرة ٢٥ مارس ١٩٥٤ مدونة الفكهاني ج ١ قسم ١ ص ٣٦٨ رقم ٢٦٠ . وقارن تحكيم القاهرة ١٦ يونيو ١٩٥٧ مدونة الفكهاني ج ١ قسم ١ ص ٣٥٦ رقم ٢٤٩ حيث قررت الهيئة أن عدم توافر المواد الخام يعتبر سبباً تهرباً خارجاً عن إرادة رب العمل . والظاهر من عبارة القرار أن المواد الخام اللازمة للعمل كانت قد اختفت من السوق .

(٤) تحكيم القاهرة ٦ يونيو ١٩٥٣ مدونة الفكهاني الدورية ١٩٦٠ ج ١ رقم ٩٢ ص ٤٨ .

لمزاولة العمل فيها ، فضلاً عن أن هذا هو التفسير الذى يتفق والحكمة المقصودة من النص وهى رعاية العامل بتحصيل رب العمل تبعه تعطل العمل لأسباب ترجع إليه هو (١) .

على أنه إذا طالت مدة تعطل العمل فى المنشأة ، فيجوز للمحكمة ، قياساً على المادة ٦٦٣ من القانون المدنى فى عقد المقاولة ، أن تخفض الأجر الذى يلزم به رب العمل بمقدار ما يكون العامل قد كسبه باستخدام وقته فى عمل آخر .

كما يجب أن يلاحظ أن المادة ٦٩٢ لا تلزم رب العمل بأداء الأجر للعامل إلا عن الفترة اليومية المحددة للعمل . ولما كان لرب العمل سلطة تنظيم أوقات العمل والتعديل فيها (٢) ، فإن لرب العمل ، إذا اقتضت الحالة الاقتصادية للمنشأة ذلك ، أن يقص من أيام العمل الأسبوعى أو يخفض من ساعات العمل اليومى ، ولو ترتب على ذلك نقص فى الأجور بالنسبة للعامل الذين تتحدد أجورهم باليوم أو الساعة أو الإنتاج . وليس للعامل الاعتراض على التعديل إلا إذا كان تعسفياً (٣) . كما لا يصح الاستناد إلى المادة ٦٩٢ للمطالبة بأجر عن الأيام أو الساعات المنقوصة (٤) ، إذ لا محل لتطبيق هذه المادة إلا

(١) بهذا المعنى : جمال الدين زكى فقرة ١٣٢ ص ٣٣٥ ؛ أكرم الخولى فقرة ١٣٤ ص ٢٢٨ .

عكس ذلك : على العريف ج ١ فقرة ٢٨١ ص ٢٩٩ ، حيث يرى أن أساس المادة ٦٩٢ هو تعويض العامل عن المباغنة فى حرمانه من العمل ، فإذا أخطر رب العمل العامل قبل حضوره بتعطل العمل انتفى عنصر المباغنة الذى تقوم عليه المادة ٦٩٢ ، فلا يكون رب العمل ملزماً بأداء الأجر ولو كان سبب العطل راجعاً إليه .

وقد أخذت هيئة التحكيم بالاسكندرية بهذا التأميل للمادة ٦٩٢ فى قرارها الصادر فى ١٣ مايو ١٩٥٨ (مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ١ ص ٣٦٩ رقم ٢٦٣) . على أنه يلاحظ على وقائع النزاع الذى صدر فيه هذا القرار أنه كان فى الإمكان رفض طالب العمال دفع أجورهم عن أيام العطل بغير حاجة إلى قصر تطبيق المادة ٦٩٢ على الحالات المفاجئة . فقد تبين لهيئة التحكيم أن طبيعة إنتاج الشركة المدعى عليها وتقلبات الطلب عليه من شأنها أن تحول دون استمرار العمل بالشركة فى أيام الأسبوع بأكمله ، فسكان فى الإمكان أن يستخلص من ذلك تحديد غمقى لأيام العمل بقصرها على تلك التى تقتضيها حاجة السوق . والمادة ٦٩٢ إنما تلزم رب العمل بالأجر إذا ما منع العامل من العمل فى أحد أيام العمل كما سيتضح مما يلى .

(٢) أنظر قانون العمل ، للمؤلف ، ١٩٦١ فقرة ١٢٧ ص ٢٥٩ متن وهامش ٣ .

(٣) وقد قضت محكمة النقض فى قضية كانت وقائعها خاضعة لتشريعات العمل السابقة حين لم تكن الراحة الأسبوعية مقرررة بنص القانون بالنسبة للعمال كافة ، أن لرب العمل أن يقرر يوماً للراحة الأسبوعية بغير أجر بعد أن كان قد جرى على استمرار العمل دون انقطاع طوال أيام الشهر ، ولا يحق لعمال اليومية الاعتراض على ذلك رغم أنه يترتب على إعطائهم راحة أسبوعية نقص أيام العمل بالنسبة لهم مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم ، « ذلك أن صاحب العمل يملك سلطة تنظيم إدارته على الوجه الذى يراه كفيلاً بتحقيق مصلحة منشأته ، ولا وجه للحد من سلطته فى هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة من أى قصد فى الإساءة إلى عماله » (نقض مدنى ٨ ديسمبر ١٩٦٠ ، مجموعة النقض سنة ١١ ص ٣٥٤ رقم ١٠٤) .

(٤) أنظر بهذا المعنى مع اختلاف فى التعليل : تحكيم القاهرة ١٦ يونيو ١٩٥٧ مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ١ ص ٣٥٦ رقم ٢٤٩ ؛ تحكيم الاسكندرية ١٣ مايو ١٩٥٨ نفس المرجع ص ٣٩٦ رقم ٢٦٣ .

إذا منع العامل عن العمل في يوم من العمل وفي خلال الفترة المحددة للعمل اليومي . وإنما يكون لهيئات التحكيم ، بمقتضى سلطتها في القضاء وفقاً لمبادئ العدالة غير مقيدة بنصوص القانون ، أن تقضى بأجر جزئي عن الأيام أو الساعات المنقوصة .

وهذا التفسير للمادة ٦٩٢ ، فضلاً عن أنه يستند إلى عبارات النص ذاتها ، أصح للعمال في مجموعهم . ذلك أن إلزام رب العمل بأداء الأجر كاملاً من شأنه أن يدفع رب العمل إلى الاستغناء عن بعض العمال بإنهاء عقود استخدامهم ، إذا لم تكن الحالة الاقتصادية تسمح بتشغيل المنشأة تشغيلاً كاملاً بجميع عمالها .

§ ٢ - منع العامل عن العمل بسبب لا يرجع إلى رب العمل

إذا كان منع العامل عن العمل يرجع إلى سبب أجنبي لا يد لرب العمل فيه ، فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٦٩٢ ، سواء كان هذا السبب الأجنبي متوقعاً أو غير متوقع ؛ اذ هو لا يعتبر في الحالين سبباً راجعاً إلى رب العمل . مثال ذلك أن تعطل الآلات دون أن يثبت على رب العمل أى إهمال في رعايتها ، أو ينقطع التيار الكهربائي المستمد من منشأة أخرى ، أو يشب في المنشأة حريق بفعل الغير أو بسبب مجهول ، أو تصاب بالقنابل أثناء حرب ، أو تقرر جهة الإدارة إغلاق المنشأة على خلاف ما يقضى به القانون دون أن تقع مخالفة تبرر هذا الإغلاق — كما لو قررت الحكومة إغلاق منشأة صحفية معارضة في فترة من فترات الاضطراب السياسي .

على أنه إذا كان نص المادة ٦٩٢ ، الذي يقضى بإلزام رب العمل بأداء الأجر كاملاً للعامل ، لا ينطبق في مثل هذه الحالات ما دام لم يثبت أن منع العامل عن العمل كان بسبب راجع إلى رب العمل ، إلا أن العدالة تقتضى ألا يحرم العامل من مورد رزقه حرماناً كاملاً . وقد يجرى العرف على أن يؤدي رب العمل للعامل جزءاً من أجره في بعض هذه الحالات . من ذلك أن « العرف قد جرى في مصانع النسيج بتعويض العامل عن عطلات التقشيط والعطلات الميكانيكية بأن يدفع له أجر يقل عن متوسط أجره اليومي وبذلك يتحمل كل من رب العمل والعامل جزءاً من الخسارة الناشئة من تعطل آلة الإنتاج بسبب خلل ميكانيكي أو بسبب التقشيط »^(١) . ولهيات التحكيم على أى حال ، بما لها من سلطة الاستناد إلى مبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، أن تقرر ، مراعية في ذلك التبعية الاقتصادية التي يوجد العمال فيها ، توزيع الخسارة بينهم وبين رب العمل ؛ فتلتزم هذا الأخير بدفع جزء من الأجر عن فترة التعطل ، ولو لم يكن هناك عرف مستقر على ذلك .

(١) هيئة تحكيم القاهرة : ١٥ أبريل ١٩٥٣ ، مجلة التشريع والقضاء سنة ٦ من ١٩ رقم ٦ ؛ ٢٨ يناير ١٩٥٤ مدونة الفسحاني - ١ قسم ١ من ٣٦٧ رقم ٢٥٩ . وانظر أيضاً تحكيم القاهرة ٥ فبراير ١٩٥٥ المجموعة الدائمة من ٤٢ رقم ٥٤ حيث وردت إشارة إلى العرف الجاري في منطقة شبرا الخيمة ، على أن الهيئة لم تقض طبقاً لهذا العرف إذ ثبت لها أن تعطل الآلات كان راجعاً إلى إرادة رب العمل فألزمت بالأجر كاملاً .

ويجب في نظرنا ، عند الالتجاء إلى مبادئ العدالة ، التفرقة بين أسباب العطل التي يصح اعتبارها من المخاطر العادية للمشروع وبين الأسباب غير العادية . فإذا كان سبب العطل من الأسباب التي يكون حدوثها من الأمور المتوقعة التي تظراً من وقت إلى آخر بحيث يصح اعتبارها أسباباً عادية لتعطل سير العمل ، كاتقطاع التيار الكهربائي في بعض الأوقات أو تعطل الآلات ، فيكون من العدل أن يتحمل رب العمل بحزم من أجور العمال رغم عدم قيامهم بالعمل ، فضلاً عن أن في ذلك حافزاً لرب العمل على بذل الجهد لتفادي مثل هذه العطلات المتوقعة ، وللتقصير من أمدتها بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي في مجموعه . وهذا هو ما قضت به هيئات التحكيم في مصر ، استناداً إلى سلطتها في القضاء طبقاً لمبادئ العدالة ، فقد صدرت عدة قرارات من هيئة تحكيم القاهرة بإلزام رب العمل بأداء نصف الأجر في حالة العطل اليكانيكي الذي لا يرجع إليه سببه^(١) ، وفي حالة انقطاع التيار الكهربائي الذي يستمده رب العمل من مصدر خارجي^(٢) .

أما إذا كان العطل راجعاً إلى سبب غير عادي ، كإتلاف أو حريق يحدثه متظاهرون في فترة من فترات الاضطراب السياسي ، أو تحدثه عمليات عسكرية أثناء الحرب ، أو تحدثه ظاهرة طبيعية غير عادية كزلزال أو فيضان ، فلا نرى تحميل رب العمل بأي جزء من الأجر أثناء فترة تعطل العمل بالمنشأة . وإنما يجب أن يتحمل المجتمع كله عبء تعويض العمال في مثل هذه الحالات ، فتتولى الدولة نفسها بنصوص خاصة منح العمال جزءاً من أجورهم . كما يتصور أن يشمل نظام التأمين ضد البطالة أسباب العطل غير العادية بوصف كونها أسباباً لبطالة جزئية .

ويلاحظ أنه حتى في الحالات التي يمكن اعتبار السبب الأجنبي عن رب العمل الذي ترتب عليه تعطل العمل ، من المخاطر العادية للمشروع ، فإن مصدر إلزام رب العمل بأداء جزء من الأجر هو مبادئ العدالة لا نص المادة ٩٩٢ من التقنين المدني ، فهذه المادة تقتصر على حالة المنع من العمل « بسبب راجع إلى رب العمل » ، أي على حالة المنع من العمل الذي يرجع إلى خطأ رب العمل أو فعله طبقاً للتفسير الذي اخترناه في تحديد المقصود بهذه العبارة^(٣) . ولذلك فإن المحاكم العادية ،

(١) هيئة تحكيم القاهرة ١٩ يناير ١٩٥٥ مدونة الفكهاني ج ١ قسم ١ ص ٣٦٦ رقم ٢٥٨ .

(٢) هيئة تحكيم القاهرة ١٦ يونيو ١٩٥٣ مدونة الفكهاني الدورية ١٩٦٠ ص ٩١ رقم ٤٨ ؛ ١٧ نوفمبر ١٩٥٦ مدونة الفكهاني ج ١ قسم ١ ص ٣٦٨ رقم ٢٦١ ؛ ١٧ مايو ١٩٥٨ مدونة الفكهاني ج ١ قسم ١ ص ٣٧١ رقم ٢٦٤ . عكس ذلك : تحكيم القاهرة ١٤ يناير ١٩٥٤ مدونة الفكهاني ج ١ قسم ١ ص ٣٦٩ رقم ٢٦٢ .

(٣) وهو التفسير الذي جرى عليه قضاء التحكيم في مصر كما اتضح من القرارات المشار إليها في الهوامش السابقة .

أنظر عكس ذلك : دكتور جمال الدين زكي ، عقد العمل فقرة ١٣٢ ص ١٣٤ ، ص ٣٣٤ — ٣٣٦ حيث يستعين في تفسير المادة ٩٩٢ بنظرية دائرة النشاط التي قال بها بعض فقهاء الألمان Sphärentheorie ومضمونها أن كل ما يصيب المنشأة يدخل في الدائرة القانونية لرب العمل فيتحمل تبعته . وعلى هذا الأساس يرى الدكتور جمال الدين

== ذكرى أنه يكفي أن يكون السبب متصلاً بالعمل حتى يعتبر راجعاً إلى رب العمل ، « كأن يحدث انفجار في مصنع ، أو يشب حريق في متجره ، دون حاجة إلى ثبوت خطأ في جانبه أو فعل إرادي منه ، حيث يرجع التزامه بدفع الأجر في هاتين الحالتين إلى المبادئ العامة » . ويستند في تأييد هذا التفسير إلى أن نص المادة ٦٩٢ ، على ما جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى (بمجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ١٥٦) مقتبس عن المادة ٦١٥ من التقنين المدنى الألماني ، والمادة ٣٣٢ من تقنين الالتزامات السويسرى .

وبعبء هذا الرأى أنه يغفل المعنى الظاهر لعبارة « السبب الراجع إلى رب العمل » ؛ فهو ينتهى إلى تطبيق المادة ٦٩٢ في جميع الحالات التى تعطل فيها العمل في المنشأة ، أى في جميع الحالات التى لا يكون سبب عدم أداء العمل راجعاً إلى العامل . ولو كان ذلك هو ما قصده المشرع في المادة ٦٩٢ لما نص على السبب الراجع إلى رب العمل بل لجاء النص على استحقاق العامل للأجر إذا منعه عن العمل سبب لا يرجع إليه هو . أما ما تقتضى به « المبادئ العامة » فهو أن الأجر مقابل أداء العمل ، فلا يستحق الأجر إن لم يؤد العمل . وقد جاء نص المادة ٦٩٢ خروجاً على هذه المبادئ العامة ، فيقتصر تطبيق هذا النص على الحالة التى ورد فيها ولا يشمل حالات تعطل العمل في المنشأة بسبب أجنبي لا يد لرب العمل فيه . ولا محل للاستناد إلى نظرية دائرة النشاط الألمانية وإلى أن نص المادة ٦٩٢ مقتبس من المادة ٦١٥ من التقنين الألماني ؛ فهذه النظرية الألمانية لا تستند إلى المادة ٦١٥ من التقنين المدنى الألماني (أنظر ديران ج ٢ فقرة ٤١٦ ص ٧٩٥) فضلاً عن أن عبارات المادة ٦٩٢ من القانون المصرى تختلف عن عبارات تلك المادة . وهى تختلف كذلك عن صياغة المادة ٣٣٢ من تقنين الالتزامات السويسرى المطابقة للمادة ٦١٥ من التقنين المدنى الألماني . والقضاء الألمانى نفسه لم يأخذ بنظرية دائرة النشاط على إطلاقها بل قصر إلزام رب العمل بالأجر على الحالات التى يمكن اعتبار تعطل العمل فيها نظراً لتوقع أسبابه من المخاطر العادية التى تتعرض لها المشروعات المبنية عادة (ديران في الرجوع السابق ص ٧٩٦ — ٧٩٧) . أما في القانون السويسرى ، فليس من المؤكد أن رب العمل يكون ملزماً بأداء الأجر كاملاً في جميع الحالات التى يكون فيها سبب منع العامل « متصلاً بالعمل » ، فالأمثلة التى يذكرها فقهاء هذا القانون تدور جميعاً حول المخاطر العادية للمشروع ، كما أن هناك تشريعات أخرى في القانون السويسرى تنظم مسألة تعطل العمل في المصانع تنظيماً خاصاً (أنظر تيوجوهل Théo Guhl : قانون الالتزامات الاتحادى ، الترجمة الفرنسية لرينيه دى جوت René Des Gouttes ، زيورخ ١٩٤٧ ص ٢٨٠) . ثم إن من فقهاء القانون السويسرى من يرى أن رب العمل لا يلزم إلا بأداء جزء من الأجر في حالة ما إذا كان النعم من العمل يرجع إلى سبب طارئ ترتب عليه تعطل العمل كاتقطاع التيار الكهربائى أو عدم توافر مواد الوقود . (أنظر أوسكار دايبين Oscar Daepfen ، التقنين الاتحادى للالتزامات ، الترجمة الفرنسية لشارل ريمون Ch. Reymond ، زيورخ ١٩٣٧ ص ٣٣٤) .

ولذلك ، فلا جدوى من الرجوع إلى القوانين الأجنبية التى استعان المشرع عندنا ببعض نصوصها في صياغة نص المادة ٦٩٢ . والأولى أن تفسر عبارة « السبب الراجع لرب العمل » ، وفقاً لمعناها الظاهر ، أى السبب الذى يكون له يد فيه ، إما بخطئه أو فعله غير الخاطئ ، وهذا هو التفسير الذى أخذ به القضاء في مصر في تطبيق هذه المادة كما تقدم .

وقد حاول الأستاذ ديران في فرنسا ، وبد أن استعرض أحكام التشريعات المتفرقة التى نصت على قواعد جزئية في حالات مختلفة يتوقف فيها سير العمل في المنشأة ، أن يصوغ نظرية عامة في مدى تأثير حق العامل في الأجر بما يطرأ من اضطراب في سير المشروع واستمان في ذلك بالتفرقة التى قال بها أنصار نظرية تحمل التبعة ، في نطاق النظرية العامة للمسؤولية ، بين الحادث الفجائى cas fortuit والقوة القاهرة force majeure . وانتهى إلى أن الأصل في القوة القاهرة ، وهى أمر خارجى عن المشروع ، ألا يتحمل رب العمل تبعاتها فلا يلزم بأن يؤدى للعمال أجراً ما ، وإنما يتحملها المحتم كله فتؤدى الدولة للعمال جزءاً من أجورهم . أما الحادث الفجائى ، وهو أمر داخلى متصل بنشاط المشروع ، فالأصل أن يتحمل رب العمل تبعه تعويض العمال بأن يؤدى لهم جزءاً من أجورهم ؛ ==

وهى مقيدة بنصوص القانون ، لا تملك إلزام رب العمل بأداء أى جزء من الأجر فى حالة تعطل العمل لسبب لا يرجع إلى رب العمل ، ولو كان من المخاطر العادية للمشروع . فالأجر ، وهو مقابل العمل ، لا يستحق للعامل إلا إذا أدى العمل فعلاً ، فيما عدا الحالات التى ينص فيها القانون على غير ذلك ، ولم ينص القانون على إلزام رب العمل بأداء الأجر إلا إذا كان سبب المنع من العمل راجعاً إليه . وإنما يكون القضاء وفقاً لمقتضيات العدالة ، كما تقدم ، لهيئات التحكيم فيما يثار أمامها من منازعات جماعية .

§ ٣ - منع العامل عن العمل بسبب تعطل العمل فى المنشأة نتيجة لإضراب جزئى لم يشترط فيه

من الواضح أن العمال المضربين أنفسهم لا يستحقون أجراً أثناء فترة الإضراب^(١) ، وذلك أباً كان الدافع إلى الإضراب^(٢) ، فالأجر إنما يكون فى مقابل أداء العمل ، وقد امتنع العمال المضربون أنفسهم عن أدائه ، فلم يمنعهم عنه سبب راجع إلى رب العمل ؛ ولا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٦٩٢^(٣) .

ولا يكون رب العمل ملزماً بأداء الأجر كاملاً إلا إذا كان تعطل العمل راجعاً إلى خطئه (ديران ج ٢ فقرة ٤١٨ - ٤١٩ س ٨٠١ - ٨٠٤) .

ويرى الدكتور أكرم الحولى الاستعانة كذلك بالفرقة بين الحادث الفجائى والقوة القاهرة فى تفسير المقصود بالسبب الراجع إلى رب العمل ، فيرى أن السبب يكون راجعاً إلى رب العمل إذا كان من طبيعة داخلية بالنسبة لنشاطه ، كانهجار آلات المصنع أو شبوب حريق فى المنشأة مجهول السبب أو انقطاع التيار الكهربائى . (دكتور أكرم الحولى فقرة ١٣٤ س ٢٢٦ - ٢٢٨) . على أنه يلاحظ أن هذا الرأى ، على عكس مذهب الأستاذ ديران ، يؤدى إلى تحميل رب العمل بكل الأجر فى حالة الحادث الفجائى . وهو ما نراه عبثاً ثقيلاً لا يصح تحميل رب العمل به إلا بنص صريح قاطع فى هذا المعنى . ولو كان ذلك هو ما قصده المشرع بالمادة ٦٩٢ لما تخلف عن بيان مقصده بياناً واضحاً .

(١) انظر تطبيقاً لذلك تحكيم القاهرة ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ مدونة الفسكمانى الدورية ١٩٦٠ ص ٩٩ رقم ٥٨ . وقد قضت الهيئة برفض طلب العمال صرف أجورهم عن يوم الإضراب رغم أن اتحاد الصناعات كان قد ناشد أرباب الأعمال صرف أجور العمال فى ذلك اليوم ، إذ أن دعوة اتحاد الصناعات ليست ملزمة لأرباب الأعمال .

(٢) فالإضراب قد يقصد به حمل رب العمل على الاستجابة لمطالب العمال تزيد على ما هو مقرر لهم فى العقد أو القانون ، كزيادة فى الأجور أو تنظيم لأوقات العمل على نحو معين يفضلها العمال . وقد يقصد بالإضراب مجرد حمل رب العمل الذى أخل بالتزاماته على تنفيذها . وقد يكون الإضراب تضامياً ، لا يقصد به العمال المضربون تحقيق مطالب لأنفسهم ، وإنما تأييد مطالب لعمال آخرين أو حمل رب العمل على العدول عن إجراء غير عادل ، فى نظرهم ، اتخذته رب العمل بالنسبة لعمال آخرين . وقد يكون الإضراب سياسياً لا يرمى إلى تحقيق مطالب مهنية سواء للعمال المضربين أو غيرهم ، وإنما يقصد به الاحتجاج على أوضاع سياسية معينة .

(٣) على أن هذه القاعدة ليست متعلقة بالظلم العام بداهة ، فيصح لرب العمل أن يتنازل عن التمسك بها =

أما العمال الذين لم يشتركوا في الإضراب ، ولكنهم لم يستطيعوا القيام بعملهم بسبب توقف العمل في المنشأة ، فإن سبب المنع من العمل لا يكون راجعاً إليهم . على أن ذلك لا يكفي لاستحقاق أجورهم ، إذ لا يكفي لاستحقاق الأجر للعامل الذي لم يؤد عملاً أن يكون المنع عن العمل بسبب غير راجع إليه ، بل يجب أن يكون المنع بسبب راجع إلى رب العمل . ولن يتحقق هذا الشرط إلا في حالتين : (١) إذا كان الدافع إلى الإضراب هو خطأ رب العمل الذي أدخل بالالتزامات التي يفرضها عليه العقد أو القانون^(١) . (٢) إذا كان في الاستطاعة رغم إضراب بعض العمال ، أن يستمر العمل في المنشأة بالعمال غير المضربين ، فتسرع رب العمل وعطل العمل تعطيلاً كاملاً على خلاف ما كان يفعله رب العمل العادي في مثل هذه الظروف^(٢) ، فيكون منع العمل عن العمال غير المضربين بفعل رب العمل .

فيؤدي للعمال المضربين أجورهم عن فترة الإضراب ، وكثيراً ما يشترط العمال ذلك لإنهاء الإضراب . كما قد يثور البحث في إلزام رب العمل بالتعويض في حالة ما إذا كان الدافع إلى الإضراب هو إخلال رب العمل بالتزاماته فتقصد العمال بالإضراب حمله على تنفيذ هذه الالتزامات . وقد قضت محكمة القضاء الفرنسية في هذه الحالة بإلزام رب العمل بدفع الأجر عن أيام الإضراب على سبيل التعويض : أنظر في هذا القضاء : كاميرلينك Camerlynck الإضراب ، في موسوعة دالوز لقانون العمل ج ٢ ص ٢٢ فقرة ٧٥ ؛ ليون كان ، الأجر ، في نفس المرجع ص ٤٣ فقرة ٢٧٠ . وقارن الدكتور عبد الحمى حجازي ، عقد المدة ، رسالة من القاهرة ١٩٥٠ ، ص ١٧٧ .

(١) قارب ديران ج ٢ فقرة ٤١٧ ص ٨٩٩ .

(٢) وبذهب الكثير من أحكام القضاء الفرنسي إلى إلزام رب العمل بأجر العمال غير المضربين إلا إذا أثبت أن الإضراب قد توافرت فيه بالنسبة إليه خصائص القوة القاهرة ، ويجب بوجه خاص أن يثبت أنه قد استحال عليه استحالة مطلقة ، بسبب هذا الإضراب الجزئي ، أن يستمر في العمل مع العمال غير المضربين (أنظر في هذا القضاء : كاميرلينك في موسوعة دالوز لقانون العمل ج ٢ ص ٢٣ فقرة ٨٣ — ٨٧ ؛ ليون كان في نفس المرجع ص ٤٢ فقرة ٢٦٠ ؛ ديران ج ٣ فقرة ٢٨٧ ص ٨١٩) . وقد استهدف هذا القضاء لقد بعض الشراح (أنظر بوجه خاص ميان Mian تعليق على حكم محكمة مونتيلسون في ٢١ فبراير ١٩٥١ - دالوز ١٩٥٢ قضاء ص ٢٧٩ ؛ وانظر أيضاً ريشيرو وسافانييه ص ١٩٨ حيث يصفان هذا القضاء في عبارة عابرة بأنه محل نظر ، discutable .

علاقة السببية في قانون العقوبات

للككتور محمود نجيب منى

أستاذ القانون الجنائي المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

١ — تمهيد : الجريمة ذات طبيعة مختلطة ، ولها على الأقل جانبان : جانب مادي يتمثل فيما يصدر عن مرتكبها من أفعال وما يترتب على هذه الأفعال من آثار ، وجانب نفسي يتمثل فيما يدور في نفس مرتكبها ، أى ما يتوافر لديه من علم وما يصدر منه عن إرادة . ويعنى ذلك أن الجريمة لا تقوم على ركن واحد ، ويرجع تعدد أركان الجريمة إلى أن للإنسان — وهو صانع الجريمة — كيان مادي وكيان نفسي ، والجريمة تدور فيهما معاً^(١) .

والركن المادي للجريمة هو مادياتها ، أى كل ما يدخل في كيانها وتكون له طبيعة مادية فتلمسه الحواس . والركن المادي أهمية واضحة : فلا يعرف القانون جرائم تقوم بغير ركن مادي^(٢) ، إذ بغير ماديات ملموسة لا ينال المجتمع اضطراب ولا يصيب الحقوق الجديرة بحماية القانون عدوان ، وبالإضافة إلى ذلك فإن قيام الجريمة على ركن مادي يحمل إقامة الدليل عليها ميسورة ، إذ أن إثبات الماديات سهل ، ثم هو يبقى الأفراد احتمال أن تؤاخذهم السلطات العامة دون أن يصدر عنهم سلوك مادي محدد فتعصف بأمنهم وحياتهم .

والركن المادي عناصر ثلاثة : الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما . فالفعل هو ما يصدر عن الجاني من سلوك إجرامي ، والنتيجة هي أثره الخارجى الذى يتمثل فيه الاعتداء على حق يحميه القانون ، وعلاقة السببية هي الرابطة التي تصل ما بينهما ، ويقتصر نطاق هذا البحث على دراسة علاقة السببية باعتبارها أحد عناصر الركن المادي للجريمة .

٢ — الأهمية القانونية لمعقوف السببية : علاقة السببية — كما قدمنا — هي الصلة التي تربط ما بين الفعل والنتيجة وتثبت أن ارتكاب الفعل هو الذى أدى إلى حدوث النتيجة والأهمية القانونية لعلاقة السببية في غنى عن البيان : فهي التي تربط ما بين عنصرى الركن المادي فتقيم بذلك وحدته وكيانه ،^(٣)

(١) Edmund Mezger : *Strafrecht, Kurzlehrbuch, Allgemeiner Teil* (1958), § 14, S. 40.

(٢) René Garraud : *Traité théorique et pratique du droit pénal français*, t. I (1913), no. 223, p. 472 ; Georges Vidal et Joseph Magnol : *Cours de droit criminel et de science pénitentiaire*, t. I (1947), no. 82, p. 141 ; Naguib Hosni : *Le lien de causalité en droit pénal* (1955), p. 2.

(٣) Tullio Delogu : *La culpabilité dans la théorie générale de l'infraction* (1949-1950), no. 133, p. 82

الدكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام (١٩٦٠-١٩٦١) رقم ١٨٤ من ٢٠٩ .

وهي التي تسند النتيجة إلى الفعل فنقرر بذلك توافر شرط أساسي لمسئولية مرتكب الفعل عن النتيجة (١) ، وهي بذلك تساهم في تحديد نطاق للمسئولية الجنائية باستبعادها حيث لا ترتبط النتيجة بالفعل ارتباطاً سببياً .

وإذا انتفت علاقة السببية فإن مسؤولية مرتكب الفعل تقتصر على الشروع إذا كانت جريمته عمديه ، فإن كانت غير عمديه فلا مسؤولية عنها ، إذ لا شروع في الجرائم غير العمديه . وعلى هذا النحو ، كانت علاقة السببية عنصراً في الركن المادي وشرطاً لقيام المسؤولية الجنائية (٢) .

٣ — الطبيعة القانونية لعلاقة السببية : لعلاقة السببية كيان قانوني مستقل ، ومن ثم كان المزج بينها وبين العناصر الأخرى للمسئولية أو إحلالها في غير الركن المادي للجريمة تشويهاً لطبيعتها (٣) . فعلاقة السببية صلة بين ظاهرتين ماديتين : الفعل والنتيجة ، ودورها بيان ما كان للفعل من نصيب في إحداث النتيجة ، ومن ثم حتم المنطق القول بأن لهذه العلاقة طبيعة مادية كذلك ؛ ويقضى ذلك أن يكون تحديد معيارها متسقاً مع طبيعتها معتمداً على الاعتبارات المادية التي يعتد بها القانون . ولا محل للنول باحتمال أن يؤدي ذلك إلى اتساع نطاق للمسئولية الجنائية على نحو لا تقتضيه مصلحة المجتمع ، إذ لا تقوم المسؤولية بعلاقة السببية وحدها ، وإنما تتطلب عناصر أخرى ، أهمها الركن المعنوي للجريمة ، فإن امتدت علاقة السببية ، فإن العناصر الأخرى للمسئولية كفيلة بأن تحصرها في نطاق معقول (٤) ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا تعارض بين الاعتراف لعلاقة السببية بطبيعتها الحقيقية واختيار معيار لها يضعها في حدود معقولة (٥) .

٤ — ماهية علاقة السببية : ليست علاقة السببية فكرة قانونية خالصة ، وإنما يتسع نطاقها

(١) الأستاذ على بدوي ، الأحكام العامة في القانون الجنائي (١٩٣٨) ص ٤٢١ ؛ الدكتور محمد مصطفى القلبي ، في المسؤولية الجنائية (١٩٤٨) ص ٢٩ ؛ الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، الأحكام العامة في قانون العقوبات (١٩٦٢) ص ٤٢١ ؛ الدكتور على راشد ، مبادئ القانون الجنائي (١٩٥٠) رقم ٦٢٠ ص ٥٢٢ والموجز في القانون الجنائي (١٩٥٥) رقم ٤٠٢ ص ٤٠٩ ؛ الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل ، الأحكام العامة في قانون العقوبات (١٩٥٩) رقم ٢٣٥ ص ٤١٧ ؛ الدكتور رؤوف عبيد ، السببية في القانون الجنائي (١٩٥٩) ص ١١ ، ومبادئ التشريع العقابي (١٩٦٢) ص ١٧٧ .

(٢) Karl Engisch : *Die Kausalität als Merkmal der strafrechtlichen Tatbestände* (1931), p. 4.

(٣) Naguib Hosni : *Le lien de causalité*, p. 209.

(٤) Gustav Radbruch : *Die Lehre von der adäquaten Verursachung* (1902), S. 38.

(٥) لا محل للقول بأن علاقة السببية كصلة مادية غير متصورة في جرائم الامتناع (الدكتور السعيد مصطفى السعيد ص ٤٣٣) ، ذلك أن الارتباط الذهني وحده يعجز عن تفسير سببية الامتناع ، وليس في وسم الشارع أن يقرر علاقة سببية لا وجود لها على الإطلاق في عالم الماديات ، ونحن بالخيار بين أمرين : إما أن نعترف بسببية الامتناع من الناحية المادية وإما أن ننكر عليه كل سببية .

لفروع العلم كانه ، فكل علم يجتهد في تحديد صلات السببية بين الظواهر التي يدرسها ، وقد كان من شأن هذا العموم أن أحلتها الفلسفة في مقدمة مشاكلها (١) ، وللتناج التي قال بها الفلاسفة أهميتها بالنسبة إلى جميع العلوم ، إذ تعد الأساس الذي تقوم عليه فكرة السببية في كل منها ، وليس للفقه أن يتجاهل هذه النتائج ؛

تتعين التفرقة بين قانون السببية وفكرة السببية : فقانون السببية يقرر أن لكل واقعة سببها وأن السبب الواحد ينتج دائماً عين الآثار ، وليس هذا القانون محل جدال ، فكل نظريات السببية تسلم به (٢) . أما فكرة السببية فجورها تحديد معيار الصلة التي تربط بين واقعتين فتجعل من السائع القول بأن إحداها سبب للأخرى ، وهذا التحديد محل للخلاف في الرأي . ولكن أرجح الآراء هو ما ذهب إلى القول بأن فكرة الارتباط الضروري في تسلسل الأحداث هي معيار علاقة السببية ؛ فإن كشفت الملاحظة عن أن حدوث واقعة معينة يستتبع على نحو لازم حدوث واقعة تالية لها فمعنى ذلك أن الأولى سبب للثانية (٣) . وفكرة الضرورة باعتبارها معيار السببية في حاجة إلى التحديد : فمن العسير القول بأن واقعة تنتج أخرى على نحو ضروري ، بل الأصح أن حدوث واقعة يقتضي تضافر مجموعة من الوقائع تساهم كل منها في توجيه الفوانين الطبيعية على نحو تحدث به تلك الواقعة ، ويعنى ذلك أن السبب ليس واقعة بمفردها ، ولكنه مجموعة من الوقائع . وعلى أساس من هذه الملاحظة فقد حدد جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) السبب بأنه «مجموعة العوامل الإيجابية والسلبية التي يستتبع تحققها حدوث النتيجة على نحو لازم» (٤) . وهذه النظرية تمثل خلاصة البحث الفلسفي في هذا الموضوع ، ونستطيع اعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه البحث القانوني في علاقة السببية .

٥ — النتائج القانونية المترتبة على التحديد السابق لمعيار علاقة السببية : إن تطبيق نظرية جون ستيوارت ميل على المشكلة القانونية لعلاقة السببية يقود إلى القول بأن سبب النتيجة الإجرامية ليس عاملاً بمفرده ولكنه مجموعة عديدة من العوامل تتضامن فيما بينها فتحدث هذه النتيجة . وعلى سبيل المثال فإنه إذا أعطى شخص آخر مادة سامة فمات ، فليس سبب الوفاة هو فعل الإعطاء وحده ، ولكنه كذلك الظروف الصحية للجنى عليه التي جعلت السم ينتج أثره على نحو معين وعدم إسماعه بالعلاج الطبي في الوقت اللازم ، وقد يكون من عوامل الوفاة كذلك تقصير الجنى عليه في علاج نفسه أو خطأ الطبيب للعلاج .

ولكن تطبيق هذه النظرية لا يؤدي على هذا النحو إلى معيار قانوني مقبول : ذلك أن اعتبار

(١) Ludwig Traeger: *Der Kausalbegriff im Straf- und Zivilrecht* (1929), S. 4.

(٢) Traeger, S. 1 ; Engisch, S. 32, *Vom Weltbild des Juristen* (1950), S. 110.

(٣) Paulin Malapert: *Leçons de la Philosophie* (1916), t. I, p. 37.

(٤) John Stuart Mill: *A system of logic*, vol. I (1862), p. 370.

السبب مجموعة من العوامل لا يمثل فعل الجاني إلا أحدها يعنى إنكار علاقة السببية بين هذا الفعل والنتيجة الإجرامية واستحالة قيام المسؤولية تبعاً لذلك (١) . من أجل ذلك تنحصر الأهمية القانونية لهذه النظرية في تحديد أساس البحث القانوني في علاقة السببية ، أى بيان كيف تعرض هذه المشكلة من الوجهة القانونية ورسم الطريق إلى حلها . فإذا كان فعل الجاني واحداً من العوامل التي ساهمت في إحداث النتيجة فالمشكلة القانونية تدور حول معرفة ما إذا كان من السائق القول بتوافر السببية — في المعنى القانوني — بين الفعل والنتيجة لمجرد كونه عاملاً أياً كانت أهميته من بين عوامل النتيجة أم أنه يتعين التحقق من أنه — بالقياس إلى سائرهما — يمثل أهمية خاصة (٢) .

٦ — *قطة الدراسة* : جوهر البحث في علاقة السببية هو تحديد معيارها . وتحديد هذا المعيار يدور حول البحث فيما إذا كانت علاقة السببية تقوم بين الفعل والنتيجة لمجرد كونه عاملاً أياً كان من عواملها أم أنه يتعين أن يكون ذا أهمية خاصة . اختلفت الآراء في هذا الشأن : فذهب رأى إلى الاكتفاء بمجرد كون الفعل أحد عوامل النتيجة ، وذهب آخر إلى اشتراط كونه ذا أهمية خاصة ، ويمثل أنصار الرأى الأول مذهب التعادل بين الأسباب *équivalence des conditions* ، أما القائلون بالرأى الثانى فينسكرون هذا المذهب . ونرى أن ندرس أولاً نظرية التعادل بين الأسباب ثم نعقبها بدراسة أهم النظريات التي أنكرت هذا التعادل ، وهي نظرية السببية الكافية ، *causalité adéquate* ونختتم بحثنا بمحاولة تحديد معيار علاقة السببية لدى القضاء المصري .

١ — نظرية تعادل الأسباب

٧ — *مدلول النظرية* : تقرر هذه النظرية المساواة بين جميع العوامل التي ساهمت في إحداث النتيجة ، فكل منها تقوم بينه وبين النتيجة علاقة سببية ؛ وتطبيق ذلك على القانون يقتضى القول بأن علاقة السببية تقوم بين فعل الجاني والنتيجة الإجرامية إذا ثبت أنه عامل ساهم في إحداثها ، ولو كان نصيبه في المساهمة محدوداً وشاركت معه في ذلك عوامل تفوقه في الأهمية على نحو ملحوظ (٣) . وتقود هذه النظرية إلى النتائج الآتية : إذا ساهمت مع فعل الجاني عوامل طبيعية كضعف صحى أو مرض سابق كان المجنى عليه يعانيه فعلاقة السببية تظل قائمة بين هذا الفعل والنتيجة ، وإذا ساهمت في إحداث النتيجة أفعال أخرى فعلاقة السببية لا تنفنى بذلك : خطأ المجنى عليه وإن كان جسيماً ونشاط مجرم ثان اتجه إلى نفس النتيجة لا ينفيان علاقة السببية ؛ بل إن العوامل التي تتدخل

(١). Thomas Givanovitch : *Du principe de la causalité efficiente en droit pénal* (1908), p. 7.

Hosni, p. 13.

(٢). Günter Spindel : *Die Kausalitätsformel der Bedingungstheorie für die Handlungsdelikte* (1948), S. 26.

(٣).

(٢).

(٣).

في التسلسل السببي بعد ارتكاب الجاني فعله فتزيد من جسامته وتقود إلى إحداث النتيجة لا تحول دون القول بتوافر هذه العلاقة ، فخطأ الطبيب المعالج وإن كان فاحشاً أو إصابة المجنى عليه بمرض لاحق أو احتراقه في المستشفى الذي نقل إليه لمعالجة ، كل ذلك لا ينفي علاقة السببية وقد أسس هذه النظرية بوري (M. Von Buri) ، ورجحت لدى القضاء الجأئ في ألمانيا (١) وسادت في الفقه الألماني الحديث .

٨ — **مصحح النظرية** : الحجة التي يدعم بها أنصار هذه النظرية التعادل بين الأسباب هي القول بأنه إذا كان السبب مجموعة العوامل التي ساهمت في إحداث النتيجة ، فإن فعل الجاني كواحد من هذه العوامل هو في الوقت نفسه سبب النتيجة : ذلك أن العوامل جميعاً عدا فعل الجاني عاجزة عن إحداث النتيجة على النحو الذي حدثت به . فإذا ارتكب فعله صارت هذه العوامل صالحة لإحداث النتيجة فيكون معنى ذلك أن هذا الفعل هو الذي أعطى العوامل الأخرى هذه الصلاحية ، أي هو الذي أمدها بقوتها السببية ، فهو سبب لسببيتها وعلى هذا النحو ، فإن سلمنا بأن الفعل سبب لسبب النتيجة ، وقلنا بأن سبب السبب هو بدوره سبب Causa Causae Causa Causati est ، فإن الحقيقة التي نخلص إليها أن الفعل هو سبب النتيجة (٢) . ويفضل بعض أنصار هذه النظرية الاستناد إلى حجة أبسط من ذلك ، فيقولون أن ثمة مساواة بين جميع العوامل التي ساهمت في إحداث النتيجة ، ومصدر هذه المساواة كونها جميعاً لازمة لإحداث النتيجة على النحو الذي حدثت به ، إذ أن تخلف أحدها يؤدي إلى انتفاء النتيجة ؛ ويعني ذلك أنه إذا اختلفت عوامل النتيجة من حيث مقدار مساهمتها في إحداثها فهي جميعاً متساوية من حيث مبدأ لزومها ، وهذه المساواة تبرر اعتبار فعل الجاني سبباً للنتيجة ، إذ لا مبرر لأن تمتاز عليه العوامل الأخرى فتستأثر دونه بهذه الصفة (٣) .

٩ — **تطبيقات النظرية** : لتطبيق هذه النظرية يستعين أنصارها بهذا الضابط « يعد الفعل سبباً للنتيجة إذا كان يترتب على تخلفه انتفاء هذه النتيجة » (٤) . وتطبيق النظرية يغدو ميسوراً بفضل هذا الضابط ، إذ ما على الباحث إلا أن يفترض عدم ارتكاب الفعل ثم يتساءل عن أثر ذلك على النتيجة ، فإن تبين أنها ما كانت لتحدث كان ذلك دليلاً قاطعاً على توافر علاقة السببية بينهما ، أما إذا تبين أن النتيجة كانت تحدث على الرغم من عدم ارتكاب الفعل فإن في ذلك الدليل القاطع على انتفاء علاقة

Hosni, p. 99.

(١)

M. von Buri : *Die Kausalität und deren Verantwortung* (1873) S. 1 ; *Beiträge zur Theorie des Strafrechts und zum Strafgesetzbuch* (1894), S. 71.

(٢)

وقد كان هذا التبرير محل نقد عدد كبير من الفقهاء عابوا عليه التناقض ، إذ يقوم على القول بأن السبب هو جميع العوامل ويقرر في الوقت نفسه أن السبب هو كل عامل على حدة ، وكل من القولين يهدم الآخر . ولم يعد الأنصار المحدثون للنظرية يستندون إلى هذه الحجة مفضلين عليها الحجة الثانية .

Liszt und Schmidt, *Lehrbuch des Deutschen Strafrechts*, Bd. I (1932). S. 157. (٣)Schönke, *Strafgesetzbuch Kommentar* (1951), S. 18 ; Hosni, p. 84.

(٤)

السببية . في الفرض الأول ثبت أن الفعل كان له نصيبه من المساهمة في إحداث النتيجة ، وفي الفرض الثاني ثبت أنه لم يكن له نصيب في ذلك وأن حدوث النتيجة يرجع إلى عوامل لم يكن من بينها ذلك المفعول .

ومحدد هذا الضابط النطاق الصحيح لهذه النظرية ، فيقرر توافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة لمجرد كونه واحداً من عواملها ولو كان أقلها أهمية ، ويستخلص من ذلك أن تدخل عوامل أخرى إلى جانب الفعل ومساهمتها معه في إحداث النتيجة لا ينفي علاقة السببية ولو كانت هذه العوامل شاذة ، ولا يعترف هذا الضابط بانتفاء علاقة السببية إلا إذا ثبت أن الفعل لم يكن من بين عوامل النتيجة ، أي أنه لم يساهم في أية صورة من الصور في إحداثها (١) ، ومثال ذلك أن يصيب الجاني قائد قارب بجرح يسير لا يعوقه عن القيادة ثم تهب عاصفة فيقلب القارب ويهلك قائده ، إذ تعد علاقة السببية منتفية بين الإصابة والوفاة ، لأن الوفاة كانت تحدث ولو لم يصدر عن الجاني فعله . ولكن إذا ثبت أن الجرح قد عاق المجنى عليه عن قيادة قاربه فلم يستطع مقاومة العاصفة والنجاة بحياته من خطرهما في حين كان ذلك في وسعه لو لم يصب فعلاقة السببية متوافرة بين فعل الإصابة والوفاة .

وعلى الرغم من صلاحية هذا الضابط — في معظم الحالات — للتطبيق فقد تكشف عيوبه في حالتين : الأولى ، حيث يتبين أن عدم ارتكاب الجاني فعله ما كان يحول دون حدوث النتيجة ولكن كان يؤدي إلى حدوثها في وقت متأخر أو في صورة مختلفة ، مثال ذلك أن يطلق الجاني الرصاص على شخص يحترق أو أن يضع في نار مشتعلة كمية من الوقود ، فتطبق الضابط يقود إلى القول بانتفاء علاقة السببية ، إذ أن عدم ارتكاب الفعل ما كان يحول دون حدوث الوفاة أو احتراق الشيء الذي اشتعلت النيران فيه ، وليس هذا القول صواباً لأن الفعل قد ساهم على نحو واضح في إحداث النتيجة (٢) . والثانية ، حيث يساهم في إحداث النتيجة فعلاً كل منهما كاف على حدة لإحداثها ، مثال ذلك أن يضع شخص في طعام المجنى عليه مادة سامة كافية لإحداث وفاته ثم يضع شخص ثان في الطعام نفسه مادة سامة كافية بدورها لإحداث الوفاة ، وفي النهاية يأكل المجنى عليه الطعام فيموت . فإن طبقنا ضابط التعادل بين الأسباب على كل فعل قلنا بانتفاء علاقة السببية بينه وبين الوفاة لأن عدم ارتكابه ما كان يحول دون حدوثها كآثر للمعل الآخر ، وليس ذلك صواباً لأن مساهمة كل فعل على حدة في إحداث النتيجة واضحة (٣) . وقد حاول أنصار النظرية علاج هذين الميكن فقالوا بوجوب تعديل صياغة ضابطها على النحو الآتي : « يعد الفعل سبباً للنتيجة إذا كان يترتب على تخلفه

Hosni, p. 105.

(١)

Erich Hartmann : *Das Kausalproblem im Strafrecht* (1908), S. 76 ; Englisch, (٢)
Die Kausalität, S. 15.

Traeger, S. 45.

(٣)

حدوث تعديل أياً كان في النتيجة» (١)، سواء اتخذ هذا التعديل صورة تخالف النتيجة تماماً أو حدوثها في زمان أو مكان غير اللذين حدثت فيهما أو اتخذها صورة أو نطاقاً مختلفاً أو حدوثها عن طريق وسيلة أو حلقات سببية مختلفة . وبهذا التعديل يتفادى ضابط النظرية هذين العيبين : ففي الحالة الأولى يؤدي تخلف الفعل إلى طرؤ تعديل على النتيجة يتعلق بزمان حدوثها أو مدى نطاقها ؛ وفي الحالة الثانية يؤدي تخلف الفعل إلى التأثير على الحلقات السببية للنتيجة ، إذ ينال التعديل ، ولو في نطاق ضيق ، من قوة القوانين الطبيعية التي تحدث الوفاة عن طريق السم . وعلى هذا النحو ، فإن التعديل السابق يقرر المساواة بين تخلف النتيجة إجمالاً وطرؤ تعديل ولو ضئيل عليها .

١٠ — **نظرية تعادل الأسباب** هدف للعديد من الانتقادات : انتقدت هذه النظرية لأنها تؤدي إلى الاعتراف بالمسؤولية الجسائية في نطاق واسع فتجافي العدالة بذلك ، وتقضى بالعقاب حيث لا تقتضيه مصلحة المجتمع (٢). وهذا النقد مبالغ فيه ، إذ أن الاعتراف بتوافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة لا يعنى القول دائماً بمسؤولية مرتكب الفعل عن هذه النتيجة ، ذلك أن المسؤولية تتطلب — إلى جانب علاقة السببية — توافر عناصر أخرى (أهمها ما يقوم به الركن المعنوي للجريمة) ، ولذلك كان متصوراً أن تتوافر علاقة السببية وتنتفى على الرغم من ذلك المسؤولية (٣) . وانتقدت هذه النظرية لأنها تصطدم ونصوص القانون ، إذ لا تتسق مع التفرقة بين الفاعل والشريك ، ففعل كل منهما — وفقاً لهذه النظرية — سبب للنتيجة معادل للآخر ، ويعنى ذلك إنكار كل تفرقة بينهما (٤) . وهذا النقد لا يصيب الحقيقة ، فإذا كان نشاط الماعل يعادل نشاط الشريك من حيث القيمة السببية ، فقد يفرقان من حيث القيمة القانونية ، ويعنى ذلك أنه من المنصور أن يقرر القانون تعادل الفعلين من حيث اعتبارهما سببين للنتيجة ثم يقيم التفرقة بينهما على أساس من اعتبارات مستمدة من الركن الشرعى للجريمة أو الركن المعنوى لها ، وهما ركنان لا شأن للسببية بهما . وانتقدت هذه النظرية لأنها تؤدي إلى اعتبار المحرض على الانتحار مسئولاً جنائياً باعتبار أن فعله سبب للوفاة (٥) ، وهذا النقد يهدمه أنه إذا كان التحريض على الانتحار سبباً للوفاة فإن ذلك لا يستتبع مسؤولية المحرض جنائياً ، إذ لا تتوافر لفعله الصفة غير المشروعة باعتباره لا يخضع لنص تجريم .

ولكن النقد الأساسى الذى وجه إلى نظرية تعادل الأسباب يقوم على القول بأنها غير ذات طابع قانونى ، إذ تعتمد على المنطق المجرد وتنظر إلى النتيجة الإجرامية باعتبارها مجرد ظاهرة مادية وتقرر أن حدوثها ثمرة لمجموعة من القوانين الطبيعية التى لا تنتج أثراً ما لم تتضامن على ذلك مجموعة عديدة من العوامل . وفى تعبير آخر ، فإن هذه النظرية تضع فى اعتبارها جميع العوامل التى ينضم تأثيرها إلى

(١) Hartmann, S. 77 ; Mezger, *Strafrecht, Lehrbuch*, (1949), § 15, S. 144.

(٢) Traeger, S. 76 : Givanovitch, p. 152 ; Englisch, S. 37.

(٣) Buri : *Die Kausalität*, S. 13 ; Radbruch, S. 38.

(٤) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٧ .

(٥) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٨ .

آثار فعل الجاني فيؤدي ذلك إلى أن تتخذ آثار هذا الفعل نطاقاً واسعاً وتقوم علاقة السببية بينه وبين نتائج بعيدة في حين أن البحث القانوني يقتضي انتقاء العوامل ذات الأهمية القانونية واستبعاد ما سواها ثم الافتصار على ضم تأثير النوع الأول من العوامل إلى آثار فعل الجاني ، وبذلك نضمن أن تنحصر آثار فعل الجاني في نطاق محدود وأن يدور البحث في علاقة السببية في المجال القانوني (١) وهذا القدر قد أوحى بالأساس الذي قامت عليه نظرية السببية الكافية .

§ ٢ — نظرية السببية الكافية

١١ — **مدلول النظرية** : تذهب هذه النظرية إلى التفرقة بين عوامل النتيجة الإجرامية والاعتداد ببعضها دون بعض ؛ فإن كانت جميعاً لازمة لإحداث النتيجة على النحو الذي حدثت به ، فإن بعضها فقط يتضمن اتجاهها إليها ويعبر عن ميل نحوها وتكمن فيه تبعاً لذلك « الإمكانيات الموضوعية Die objektive Möglichkeit » التي من شأنها إحداثها ، ويرى أنصار هذه النظرية أن علاقة السببية تقوم بين النتيجة وهذه العوامل دون سواها . ويتقضى تطبيق هذه النظرية تجريد التسلسل السببي من ملابساته الواقعية غير ذات الأهمية ؛ وللتجريد مرحلتان : الأولى ، هي استبعاد بعض عوامل النتيجة ، وهي العوامل الشاذة غير المألوفة ، والافتصار على الاعتداد بالعوامل الطبيعية المألوفة ، وهذه العوامل وحدها هي التي يضاف تأثيرها إلى آثار الفعل لتحديد ما ينطوي عليه من إمكانيات ؛ أما المرحلة الثانية من التجريد فتقتضي أن تستبعد من النتيجة ظروفها الواقعية لكي تحدد باعتبارها نوعاً معيناً من النتائج الإجرامية ، ولكن هذا التجريد لا يستتبع إغفال الوسيلة التي حدثت بها النتيجة . وللتحقق من توافر علاقة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ينبغي التساؤل عما إذا كان الفعل — مقترناً بالعوامل العادية المألوفة — يتضمن القدرة على تحريك القوانين الطبيعية التي من شأنها إحداث النتيجة عن طريق الوسيلة التي حدثت بها ؛ فإن كانت الإجابة إثباتاً فعلاقة السببية متوافرة ، وإن كانت نفياً فهي غير متوافرة (٢) . ولتوضيح ذلك نستعين بالمثال التالي : أصاب الجاني شخصاً بجراح قاصداً قتله ، ولكن الجاني عليه لم يمت بجراحه وإنما مات في حريق المستشفى الذي نقل إليه . فإذا حاولنا التحقق مما إذا كانت علاقة السببية متوافرة بين فعل الإصابة والوفاة فالإجابة تخلف باختلاف ما إذا أخذنا بنظرية تعادل الأسباب أم فلنا بنظرية السببية الكافية . فطبقاً للأولى تعد هذه العلاقة متوافرة ، إذ لولا الجراح ما نقل الجاني عليه إلى المستشفى وما هلك في حريقها ، ويعني ذلك أن هذه النظرية تضيف إلى فعل الجاني جميع العوامل التي ساهمت في إحداث الوفاة ومن بينها الحريق فتتضمن بذلك آثاره ويغدو منطقياً القول بأنه سبب الوفاة . أما إذا أخذنا بنظرية السببية الكافية فيتعين أن يستبعد حريق المستشفى من التسلسل السببي وأن تستبعد من النتيجة ظروفها فتحدد

Sauer : *Allgemeine Strafrechtslehre* (1949), § 15, S. 71 ; Mezger, *Lehrbuch*, § 15, S. 71.

(١)

Johannes von Kries : *Ueber den Begriff der objektiven Möglichkeit und einige Anwendungen desselben*, *Vierteljahresschrift für wissenschaftliche Philosophie*, Bd. 12 (1888), S. 179 ; Traeger, S. 115.

باعتبارها « وفاة إنسان عن طريق الحريق » ، وبعد ذلك نضع السؤال الآتي : هل إحداث جراح بشخص ، فعل ينطوي على الإمكانات الموضوعية التي تجعل من شأنه إحداث الوفاة عن طريق الحريق ؟ من البديهي أن الإجابة هي بالنفي ، فيكون مقتضى ذلك اعتبار علاقة السببية غير متوافرة . وقد أسس هذه النظرية كريس "Johannes von Kries" ورجحت لدى القضاء المدني الألماني^(١) . ويؤيدها جانب من الفقه المدني الفرنسي^(٢) والمصري^(٣) ، ويقول بها بعض فقهاء القانون الجنائي في مصر^(٤) .

١٢ — تطبيق النظرية : يقتضى تطبيق هذه النظرية أن يحدد ضابط التمييز بين عوامل النتيجة التي توصف بأنها عوامل عادية مألوفة فتؤخذ في الاعتبار وتضاف إلى الفعل والعوامل التي تعد شاذة استثنائية فتستبعد من التسلسل السببي ويفترض أنه لم يكن لها على الإطلاق وجود . هذا الضابط هو العلم ، فما أحاط العلم به هو عامل شاذ . ولكن تحديد المراد بالعلم محل للخلاف في الرأي بين أنصار هذه النظرية : فالبعض يركنون إلى علم الجاني ، ويقولون بالاعتداد بالعوامل التي كان الجاني عالماً بها وقت إتيانه فعله أو كان في استطاعته أن يعلم بها ، أما العوامل التي كان يحتملها في ذلك الوقت ولم يكن العلم بها متاحاً له فينبغي استبعادها ولو علم بها بعد ذلك ؛ ويمثل القائلون بهذا الرأي وجهة نظر شخصية ، ويحصررون علاقة السببية في نطاق ضيق ، إذ يحدون من آثار الفعل باقتصارهم على عدد قليل من العوامل يضيفونها إليه^(٥) . ويذهب فريق من أنصار هذه النظرية إلى الاعتداد بجميع العوامل التي يكون العلم بها متاحاً لشخص مثالي يتمتع بأوسع الإمكانات الذهنية ، ولو كان الجاني دون هذا المستوى لم يحو ملحوظ ، وسواء أن يتاح العلم وقت إتيان الفعل أو أن يتاح بعد ذلك ، فالعبرة بوقت النظر في الدعوى لا بوقت الفعل ، ويذهبون كذلك إلى الاعتداد بالعوامل التي لم تكن موجودة وقت الفعل ولكنها طرأت بعد ذلك وتدخلت في التسلسل السببي وأتيح للقاضي العلم بها ، بل إنه إذا علم الجاني بعوامل معينة ولم يكن في استطاعة شخص سواء أن يحيط بها فمن الواجب الاعتداد بها^(٦) ؛ ويمثل القائلون بهذا الرأي وجهة نظر موضوعية متطرفة ، إذ يأخذون في الاعتبار كل العوامل عدا ما كان العلم به مغلقاً دون الشخص المجرد الذي يقولون به ، وهي على أي الأحوال قليلة ؛ وعلى هذا النحو يحددون

(١) Josef Esser : B.G.B. Schuldrecht, allgemeiner Teil, (1949), S. 90.

(٢) Léon et Henri Mazeaud : *Traité théorique et pratique de la responsabilité civile* (1947-1950), t. II, no. 1442, p. 359 ; Gabriel Marty : *La relation de cause à effet comme condition de la responsabilité civile*, Rev. trim. de droit civ. (1939), p. 685.

(٣) الدكتور عبد الرزاق أحمد السهوري : الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ج ١ (١٩٥٢) رقم ٦٠٦

ص ٩٠٥ .

(٤) الدكتور محمد مصطفى الفللي ص ٣٩ ؛ الدكتور سعيد مصطفى السعيد ص ٤٣٦ ؛ الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ١٨٥ ص ٢١١ ؛ الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل رقم ٢٣٦ ص ٤١٨ ؛ الدكتور رءوف عبيد ، مبادئ التفسير ... ص ١٨٥ .

(٥) Kries, S. 230.

(٦) M. Rümelin : *Die Verwendung der Kausalbegriffe im Straf- und Civilrecht*, Archiv für die Civilistische Praxis, Bd 9 (-909), S. 189, 217.

لعلاقة السببية نطاقاً واسعاً ويقولون بنتائج تكاد لا تختلف كثيراً عما يذهب إليه أنصار نظرية تعادل الأسباب . ولكن أغلب أنصار نظرية السببية الكافية يتوسطون بين المذهبين للتطرفين السابقين : فيرون الإعتداد بالعوامل التي كانت موجودة وقت ارتكاب الجاني فعله واستبعاد كل عامل طرأ بعد ذلك وساهم في إحداث النتيجة ، والضابط الذي يأخذون به هو كون العلم بالعوامل المعاصرة للفعل متاحاً لشخص مثالي يتمتع بأوسع الإمكانيات الذهنية ، والوقت الذي يتعين اعتباره في تحديد استطاعة العلم هو وقت الفعل لا وقت النظر في الدعوى ، ويعنى ذلك وجوب إستبعاد العوامل التي عاصرت الفعل ولكن العلم بها لم يكن متاحاً في ذلك الوقت وإنما أتيسح في وقت لاحق ، وبالإضافة إلى ذلك فمن المعين الاعتداد بالعوامل التي علم بها الجاني بفضل ظروف معينة وإن كان العلم بها غير متاح للشخص المجرد^(١) ، وعلى هذا النحو يستبعد أنصار هذا الرأي نوعين من العوامل التي طرأت بعد الفعل والعوامل التي عاصرت الفعل ولكن كان العلم بها غير متاح في ذلك الوقت ، وفي هذا القدر يتضح الاختلاف بينهم وبين الذين يمثلون وجهة نظر موضوعية متطرفة .

فإذا عيئت العوامل التي تضاف إلى الفعل وتحدد نطاق آثاره ومقدار ميله إلى إحداث النتيجة ، فإنه يتعين بعد ذلك أن تحدد القوانين الطبيعية التي تطبق على هذا المجموع من العوامل لتحديد ما يمكن فيه من إمكانيات موضوعية من شأنها تحقيق النتيجة . ويجمع أنصار نظرية السببية الكافية على وجوب الاعتداد بكل القوانين التي كشف العلم عنها ولو كان الجاني يجهلها وقت فعله ولم يكن في استطاعته أن يحيط بها ، ويعنى ذلك أن على القاضي أن يبحث عن هذه القوانين لدى أهل الخبرة في كل علم^(٢) ، وتمثل نظرية السببية الكافية من هذه الوجهة طابعاً موضوعياً خالصاً باعتبارها لا تركز إلى ما علم به الجاني أو ما كان متاحاً له أن يعلم به .

١٣ - خصائص النظرية : لنظرية السببية الكافية خصائص واضحة : فهي تقوم على التفرقة بين عوامل النتيجة وترفض بذلك التعادل بين الأسباب ، ولكنها تعترف بأهمية نظرية التعادل باعتبارها تحدد العوامل التي تجري المناظرة بينها . بل إن نظرية السببية الكافية تمترف لنظرية التعادل بصحة ما تذهب إليه إذا نظرنا إلى مشكلة السببية نظرة واقعية محددة^(٣) : ذلك أنه إذا كانت تمنينا في النتيجة الإجرامية كل ظروفها - سواء تعلقت بزمانها أو مكانها أو وسيلة حدوثها أو مقدار خطورتها . . . - فلا مفر من الاعتراف بالمساواة بين عواملها ، إذ أن كل خصيصة من خصائص النتيجة ترجع إلى عامل من عواملها ، فيكون الاعتداد بمجموع الخصائص مقتضياً الاعتداد بكل العوامل ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن مجموعة القوانين الطبيعية التي تتضمن في إحداث النتيجة على نحو معين يرجع تأثيرها إلى كل العوامل دون تفرقة بينها . ولذلك يرى أنصار نظرية السببية الكافية أن الخلاف بينهم

Traeger, S. 160.

(١)

Kries, S. 182 ; Traeger, S. 122.

(٢)

Radbruch, S. 9.

(٣)

وبين أنصار نظرية تعادل الأسباب هو اختلاف بين الأسلوب المجرد في معالجة مشكلة السببية والأسلوب الواقعي ، وكل من الأسلوبين يقود إلى نتائج صحيحة من وجهة نظره . وعلى هذا النحو ، كان من خصائص نظرية السببية الكافية أنها نظرية مجردة ، إذ تعتمد على تجريد التسلسل السببي من تفاصيله والنظر إلى النتيجة باعتبارها نوعاً معيناً من النتائج الإجرامية واستبعاد بعض العوامل التي ساهمت فعلاً في إحداثها (١) . وتتماز نظرية السببية الكافية بأنها تحصر نطاق علاقة السببية في مجال أضيق مما تذهب إليه نظرية تعادل الأسباب ، وتفسر ذلك أن نظرية التعادل تضيف إلى العمل جميع عوامل النتيجة فتتضخم بذلك آثاره وتذهب إلى مدى بعيد ، أما نظرية السببية الكافية فلا تضيف إليه غير عدد محدود من العوامل فتتحد آثاره في نطاق معقول . وتتصف هذه النظرية كذلك بصفة موضوعية غالبية ، فهي لا تركز إلى توقع الجاني للنتيجة ولا ترجع إلى ظروفه لمعرفة ما إذا كان في استطاعته ومن واجبه توقعها ، وإنما تعتمد على ما يمكن في الفعل من إمكانيات موضوعية ، والرأي الراجح فيها لا يكتفي بالاعتداد بالعوامل التي علم بها الجاني أو كان في وسعه العلم بها وإنما يذهب إلى الاعتداد بالعوامل التي يستطيع شخص مجرد يتمتع بأوسع الإمكانيات الذهنية أن يعلم بها ؛ بل إننا نلجس هذا الطابع لدى من يرون الوقوف عند العوامل التي علم بها الجاني أو كان في استطاعته أن يعلم بها ، إذ يعتقدون — في تحديد الإمكانيات الموضوعية للفعل والعوامل المقترنة به — بالقوانين التي كشف العلم عنها ولو جهلها الجاني وكان في غير استطاعته أن يعلم بها . وفي النهاية نلاحظ أن هذه النظرية لا تهتم كثيراً بالبحث في التسلسل السببي كما تحقق فعلاً ، ولكنها تفحص الفعل في ذاته مفترضة أن النتيجة الإجرامية لم تتحقق بعد لتقدر الإمكانيات التي ينطوي عليها ويكون من شأنها إحداث النتيجة .

١٤ — نقر النظرية : إن أهم الحجج التي تدعم هذه النظرية عند أنصارها هي أنها تحصر علاقة السببية في نطاق معقول فتتفادى القول بالمسؤولية الجمائية في حالات تناقض العدالة ؛ وبالإضافة إلى ذلك فلم هذه النظرية طابع قانوني ، إذ لا تجمع بين عوامل النتيجة دون تفرقة ، وإنما تميز بينها فتنتقي ما كان ذا أهمية قانونية وتستبعد ما دون ذلك ، وفي النهاية لا تعترف هذه النظرية بتوافر علاقة السببية بين نتيجة وفعل إلا حيث يكون هذا الفعل صالحاً لكي تقوم من أجله مسؤولية جنائية فتتفادى بذلك إقرار علاقة سببية حيث لا تكون من وراء ذلك جدوى .

ولكن هذه النظرية هدف للنقد ؛ ذلك أن فكرة « الإمكانيات الموضوعية » ، وهي جوهر النظرية ، ليست من عناصر مشكلة السببية ، بل نكاد نقول إنه لا علاقة بينهما . فالإمكانيات الموضوعية التي ينطوي عليها الفعل وتحدد اتجاهه إلى إحداث النتيجة الإجرامية ومدى ما يتضمنه من خطورة على الحق الذي يحميه القانون ، كل ذلك بحث في خصائص الفعل وصفاته لا في الرابطة التي تصل بينه وبين النتيجة (٢) . والدليل على صحة هذا النقد أننا نستطيع القول بتوافر هذه الإمكانيات في العمل

Kries, S. 181 ; Traeger, S. 180.

(١)

Hosni, p. 153.

(٢)

على الرغم من أنه لم تتحقق نتيجة إجرامية على الإطلاق ولم يثر تبعاً لذلك بحث في علاقة السببية : فإذا أطلق شخص الرصاص في اتجاه آخر بنية قتله ولكن لم تحدث الوفاة ، فإن الإمكانات الموضوعية التي من شأنها إحداث هذه النتيجة متوافرة في الفعل دون شك ، وعلى الرغم من ذلك فلا وجود لعلاقة سببية لأنه لا وجود للنتيجة الإجرامية نفسها ، وبمعنى ذلك أن معيار النظرية متحقق ولكن علاقة السببية غير قائمة ، وفي ذلك ما يقطع بفساد النظرية . وبالإضافة إلى ذلك فهذه النظرية تقوم على استبعاد بعض عوامل النتيجة وإغفال تأثيرها الذي ساهمت به في إحداث النتيجة ، ومن العسير في المنطق تفسير هذه الحطة ، إذ كيف يقبل العقل أن يستبعد من عداد أسباب النتيجة عوامل ساهمت فعلاً في إحداثها وثبت أنه بدونها ما كانت لتتحقق ؟ وفي النهاية نلاحظ أن الضابط الذي تعتمد عليه هذه النظرية في تجريد النسل النسبي والاعتداد ببعض عوامل النتيجة دون بعض هو ضابط مفتقر إلى السند : فأنصار السببية الكافية يجعلون العبرة بالعلم أو استطاعته : فالعوامل التي يتاح العلم بها هي التي تضاف إلى الفعل ويعتد بها في تحديد علاقة السببية ، وما دونها يتعين استبعاده ، ولكن ما العلاقة بين القوة السببية لعامل وبين العلم به أو استطاعة هذا العلم ؟ أليست هذه القوة رهينة بوجود العامل وتدخله في مجموع العوامل التي تساهم في إحداث النتيجة ، وسواء بعد ذلك العلم أو الجهل به ؟

٣ - معيار علاقة السببية لدى القضاء

١٥ - تمهيد : المشكلة التي يثيرها البحث في معيار علاقة السببية لدى القضاء هي الفصل فيما إذا كان هذا القضاء يحكم إلى نظرية من النظريتين السابقتين أم يقول بتحديد خاص لهذا المعيار .

١٦ - الملاحظات التي يسترشد بها القضاء في تحديد معيار علاقة السببية : يعترف القضاء لعلاقة السببية بدورها القانوني : فهي أحد العناصر القانونية للجريمة (١) ، أو هي في تعبير آخر ركن جوهري للجريمة (٢) ، فإن انتفت انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها (٣)

(١) نقض ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٢٦٣ ص ٨٧١ ؛ ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٤٨ ص ١٤٢ .

(٢) نقض ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٤٤٥ ص ١٢٢٢ .

(٣) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٨٤ ص ٤٥٨ ؛ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ ج ٤ رقم ٢٢٣ ص ٢٥٣ ؛ ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٥٦١ ص ٧٠٣ ؛ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ ج ٧ رقم ٧٠ ص ٦٧ ؛ ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٢٦٣ ص ٨٧١ ؛ ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٤٨ ص ١٤٢ .

ولا يفرق القضاء في ذلك بين الجرائم العمدية وغير العمدية ، فلعلاقة السببية فيهما نفس القیمة القانونية . وقد استقر قضاء محكمة النقض على اعتبار الحكم الذى يفعله بيان علاقة السببية أو لا يقيم الدليل على توافرها حكماً قاصراً التسبب (١) .

ويسلم القضاء بأن علاقة السببية هى من حيث طبيعتها علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب ولكنه لا يطلق هذا الطابع ، بل يرى أنها « ترتبط من الناحية المعنوية بما كان يجب على المتسبب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا اتاه عمداً أو خروجاً فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضرراً بالغير » (٢) . وقد يبدو من ذلك لأول وهلة أن القضاء لا يقرر معياراً عاماً لعلاقة السببية بل يفرق في ذلك بين الجرائم العمدية والجرائم غير العمدية .

ويقرر القضاء أن علاقة السببية بين فعل الجانى والنتيجة لا تنفك إذا ساهمت — إلى جانب الفعل — عوامل أخرى في إحداث النتيجة (٣) ، ولكن هذه القاعدة ليست مطابقة : ففي بعض الحالات تذهب إلى اعتبار العوامل التى تساهم في إحداث النتيجة نافية لعلاقة السببية (٤) ، والتفرقة بين نوعي الحالات ثمرة لتطبيق معيار علاقة السببية .

١٧ — عناصر تحديد معيار علاقة السببية : نعتقد أن معيار علاقة السببية لدى القضاء يقوم

على عنصرين : عنصر مادی وعنصر معنوی .

فالعنصر المادی قوامه العلاقة المادية التى تصل ما بين الفعل والنتيجة ، وتقضى هذه العلاقة كون الفعل أحد عوامل النتيجة ، وضابطها ثبوت النتيجة ما كانت لتحدث لو أن الفعل لم يرتكب (٥) .

(١) نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٧٥ من ٦٨ ؛ ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ٧٥ من ١٠٠ ؛ ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٥٦١ من ٧٠٣ ؛ ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ج ٧ رقم ٧٠٣ من ٦٦٤ ؛ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بمجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٥٧ من ١٧٢ ؛ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٧ س ٨ رقم ١٥١ من ٥٤٨ ؛ ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ١٧٧ من ٧٠٤ ؛ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٤٧ من ٧٧١ ؛ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٥٦ من ٨١٥ .

(٢) نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ بمجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ٢٣ من ٩١ ؛ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٧٦ من ٩٠٤ .

(٣) أنظر على سبيل المثال : نقض ١٢ يولييه سنة ١٩٤٤ بمجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٦٨ من ٥٠٨ ؛ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بمجموعة أحكام محكمة النقض س ٧ رقم ٢٧٩ من ١٠٢٤ .

(٤) أنظر على سبيل المثال : نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ بمجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٨٤ من ٤٥٨ ، ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٥٦١ من ٧٠٣ ؛ ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٧ بمجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ رقم ١٩٤ من ٧١٧ .

(٥) تتضح بالنسبة لهذا العنصر أهمية نظرية تعادل الأسباب والضابط الذى تعتمد عليه .

والحجج التي نعتمد عليها في القول بقيام معيار علاقة السببية على هذا العنصر متعددة : فالعلاقة المادية السابقة تمثل القدر الأدنى الذي تقتضيه كل علاقة سببية ، وإن انتفت ثمة ذلك انعدام كل صلة بين الفعل والنتيجة ، واستحالة تصور علاقة السببية أيّاً كان معيارها . وعبارات محكمة النقض قاطعة في تأييد هذا النظر ، فهي تقرّر صراحة أن علاقة السببية هي « علاقة مادية » ، وبالإضافة إلى ذلك تصرّح باعتمادها على الضابط الذي تقرره نظرية تعادل الأسباب للتحقق من أن الفعل أحد عوامل النتيجة : فتقرّر أن علاقة السببية تفترض أنه « لا يمكن تصور حدوث النتيجة إذا لم يرتكب الفعل » ، وتؤكد المحكمة هذا الضابط بقولها : « إنه لو أمكن تصور حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ فلا جريمة ولا عقاب » ، أي أنه « إذا أمكن تصور حدوث النتيجة ولو لم يرتكب الفعل فعلاقة السببية منتفية » (١).

ولكن القضاء لا يكتفي بالعنصر المادي ، فقد تتوافر العلاقة المادية السابقة بين الفعل والنتيجة ، ومع ذلك تعد علاقة السببية بينهما منتفية ، فثمة عنصر معنوي يضاف إليه فتقوم بهما علاقة السببية . وتقرّر محكمة النقض اختلاف هذا العنصر باختلاف ما إذا كانت الجريمة عمدية أو غير عمدية : فإن كانت عمدية فإن علاقة السببية تقف عند النتائج المألوفة للفعل التي يجب على الجاني أن يتوقعها ، أما إذا كانت غير عمدية فإن هذا العنصر يقتضي خروج الجاني « فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغاً » (٢) .

ويعني ذلك أن العنصر المعنوي لعلاقة السببية في الجرائم العمدية يفترض أن النتيجة الإجرامية مألوفة وأنه يجب على الجاني توقعها ، والأمران غير منفصلين ، إذ أن وجوب التوقع يفترض استطاعته لأنه لا تكليف بما لا يستطيع ، واستطاعة التوقع لا محل لها إلا بالنسبة للنتائج المألوفة المعتادة ، أما النتائج الشاذة غير العادية فليس في استطاعة الجاني أن يتوقعها وليس ذلك واجباً عليه . وعلى هذا النحو ، نستطيع التعبير عن هذا العنصر بقولنا إنه يقوم « باستطاعة الجاني توقع النتيجة ووجوب ذلك عليه » ، ومن السائع اعتبار الصفة المألوفة للنتيجة قرينة على استطاعة التوقع ووجوبه ، وقد قضت محكمة النقض تطبيقاً لذلك بأن المتهم بالقتل العمد مسئول عن وفاة المجنى عليه التي لم تحدث إلا بعد علاج دام ثمانية وخمسين يوماً طالما أنه كان في استطاعته ومن واجبه أن يتوقع هذه النتيجة (٣) ، وقضت بأن المتهم بالضرب العمد مسئول عن الوفاة ولو ساهمت في إحداثها عوامل متنوعة كالضعف

(١) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٨٤ من ٤٥٨ : ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ ج ٤ رقم ٢٣٣ ص ٢٥٣ : ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ ج ٤ رقم ٢٣٨ ص ٢٦٤ : ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ٧٥ ص ١٠٠ : ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٧٠ ص ٥٠٩ : ١٩ ديسمبر ١٩٤٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٥٧ ص ١٧٢ : ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ س ٦ رقم ٢٦٣ ص ٨٧١ : ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٤٨ ص ١٤٢ .

(٢) أنظر نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ٢٣ : ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤ .

(٣) نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ الشرائع س ١ رقم ١٨٥ ص ٨٦ .

الشيخوخى (١) أو وجود أمراض سابقة لدى الجنى عليه (٢) أو الإهمال فى العلاج والتراخى فيه (٣)، إذ كان يجب على الجانى أن يتوقع كل هذه العوامل، وقضت بمسئوليته ولو كان من عوامل الوفاة رفض الجنى عليه أن يتحمل عملية جراحية من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو تحدث له آلاماً مبرحة (٤)، وقضت بمسئوليته عن العاهة إذا كان من عوامل حدوثها سقوط الجنى عليه أرضاً بعد الاعتداء عليه (٥)، ومن باب أولى فإن مجرد مضي فترة من الزمن بين الفعل والنتيجة ليس من شأنه التأثير على علاقة السببية (٦).

(١) نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٥٧ ص ٢٠٧، وقد قضت المحكمة بأنهم متى كان الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لموالم أخرى متنوعة تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداث وفاة الجنى عليه، كالضعف الشيخوخى أو إهمال العلاج فالتهم مسئول عن كافة النتائج التى ترتبت على فعله؛ أنظر كذلك نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ ج ٤ رقم ١٨٥ ص ١٧٢؛ نقض ٩ مارس سنة ١٩٤٢ ج ٥ رقم ٣٦٣ ص ٦٢٦، وكانت الواقعة أن المتهم أحدث بالجنى عليه جروحاً بجبهته وبمواضع أخرى من جسمه ثم مات نتيجة الامتصاص العفن الناشئ عن الجروح وقد قررت المحكمة أن المتهم مسئول عن هذه النتيجة وإن كان قد ساعد على حدوثها ترك الجنى عليه دون علاج مدة أسبوع وحالة قلبه والرئتين والكبد والطحال.

(٢) نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٩ ص ٩؛ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ج ٧ رقم ٧٤٨ ص ٧٠٥؛ بل إن المحكمة قد ذهبت إلى أن حدوث أمراض لدى الجنى عليه أثناء وجوده بالمستشفى لا ينفى علاقة السببية: نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ١١٨ ص ٣٠٧؛ وقد اعتبرت المحكمة إصابة الجنى عليها بالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج وانتهى بوفاتها غير نافية علاقة السببية بين فعل التهم والوفاة: نقض ٨ يونيو سنة ١٩٥٣ س ٤ رقم ٣٤٠ ص ٩٤٥.

(٣) نقض ١٢ يناير سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٣٦ ص ٦٠٥؛ أول يناير سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٤٤٤ ص ٥٧٩؛ ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٧ رقم ٢٣١ ص ٨٣٥؛ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ١٥٠ ص ٧٨٠.

(٤) نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦١٤ ص ٧٦٢، وفيه قررت المحكمة أنه لا يصح أن يلزم الجنى عليه بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له آلاماً مبرحة، وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظاً فيه عنده أمر التهم، وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل التهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكابها فلتته أن يتوقعها بما يلبسها من الظروف. نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ج ٧ رقم ٢١٤ ص ١٩٥، وفيه قررت المحكمة أن لا يرفع مسئولية التهم أن الجنى عليه أو ذويه رفضوا أن تبر ساقه وأن هذا البتر كان يحتدل معه نجاته، إذ لا يجوز له أن يتذرع بإحجام الجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهى عملية جراحية عظيمة الخطر فضلاً عما تسببه من الآلام المبرحة.

(٥) نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٤٣١ ص ١١٧٩، وكانت الواقعة أن المتهم ضرب الجنى عليه بمطواة فى أذنه فسقط على الأرض مباشرة بسببها وتنج من هذا السقوط اصطدام رأسه بالأرض فانقطع شريان به أدى إلى الضغط على المخ وإصابته بالشلل مما اقتضى لإجراء عملية الترتبة؛ أنظر كذلك نقض ٦ يناير سنة ١٩٥٣ س ٤ رقم ١٣٥ ص ٣٤٦.

(٦) نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٩٠ ص ١٠٧.

ولكن إذا ثبت أن الجاني لم يكن في استطاعته توقع النتيجة لأنه لم يكن في وسعه أن يتوقع العوامل الشاذة التي ساهمت مع فعله في إحداثها ، فإن علاقة السببية لا تعد متوفرة : فإذا كان التأخير في إسعاف الجاني عليه متعمداً لتجسيم مسئولية الجاني وتسوية مركزه (١) ، أو وقع من الجاني عليه خطأ جسيم سواء نتيجة الفعل أو كانت بجسمه حساسية خاصة لا تتم عنها مظاهر خارجية (٢) فعلاقة السببية منتفية .

أما إذا كانت الجريمة غير عمدية فإن العنصر المعنوي لعلاقة السببية يفترض أن النتيجة قد حدثت على نحو يوصف فيه إحداثها بالخطأ غير العمدى ، أى أنه يتعين أن تتوافر علاقة ذهنية بين الجاني والنتيجة يكون من شأنها إسباغ وصف الخطأ على كيفية إحداث النتيجة . وهذا التحديد مستخلص من عبارات محكمة النقض ، إذ تحمل توافر هذا العنصر رهناً بخروج الجاني عن دائرة التبصر والتصور ، أى إخلاله بواجبات الحيلة والحذر المفروضة عليه ، ولا يتوافر هذا العنصر إلا بالنسبة للعواقب العادية للسلوك الإجرامى ، أى النتائج المألوفة للفعل ، ويعنى ذلك أن المحكمة تمزج بين العنصر المعنوي لعلاقة السببية والخطأ غير العمدى . ووفقاً لهذا التحديد تقرر المحكمة أن خطأ الجاني عليه (٣) وضعفه الشيخوخى ومظنة إهماله فى العلاج ومضى مدة طويلة بين نعل الجاني وحدث الوفاة (٤) وخطأ شخص

(١) نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٣٦ س ٦٠٥ : ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٦١٤ س ٧٦٢ ، وقد قررت فيه المحكمة أنه إذا كان الجاني عليه قد تعمد تسوية مركز المتهم فأعمل قصداً ، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سواء نتيجة الفعل ، فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت إليه حال الجاني عليه بسبب ذلك . وإذا كان الجاني عليه مطالباً بتحمل المداواة المعتادة المعروفة ، فإنه إذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك ، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه .

(٢) نقض ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ رقم ١٩٤ س ٧١٧ ، وقد قررت المحكمة أنه متى كانت الوفاة حصلت نتيجة لمبوط القلب المفاجئ عقب حقنة بنسلين بسبب حساسية الجاني عليها وهى حساسية خاصة بجسمها كأمنة فيه وليس هناك أية مظاهر خارجية ثم عنها أو تدل عليها ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا ساطة له عليها ، فإن المتهم بإحداث جرح عمدى — وهو إعطاء حقنة على الرغم من أنه لا يحمل ترخيصاً بمزاولة منه الطب — لا يكون مسئولاً عن الوفاة ؛ وقد استماتت المحكمة بفكرة النتيجة الطبيعية ، واستخلصت منها أنه إذا كانت النتيجة لا طبيعية ولا محتملة لسبب تدخل عامل شاذ وغير مألوف بين الفعل والنتيجة فإن الرابطة تنعدم ولا يسأل الجاني إلا عن جرعة الضرب أو الجرح التى أتجهت لإرادته إليها .

(٣) نقض ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٣٨ س ٢٩٠ ، وقد قضت المحكمة بأن خطأ الجاني عليه باقترابه من عامود الآلة البخارية المتحركة لا ينقضى علاقة السببية بين إصابته وخطأ مدير الآلة بإهماله اتخاذ طرق الوقاية اللازمة لأخطارها . نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٦٨ س ٥٠٨ ، وكان خطأ الجاني عليه أنه اندفع إلى جهة السيارة فسقط بالقرب من دواليبها . نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ س ٤٣٢ رقم ١٤٦٣ ، وفيه قررت المحكمة أن عدم إذعان سكان المنزل لطلب الإخلاء الوجه إليهم من مالكه لا يتفى عنه المسئولية عن وفاة بعض سكانه الناشئة عن إجراء لإصلاحات بالمنزل أدت إلى تهديمه ؛ أنظر كذلك نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٢٧٩ س ١٠٢٤ ؛ ٢١ مارس سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٥٩ س ٢٩٦ .

(٤) نقض ٦ مايو سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ رقم ١٢٤ س ٤٤٨ ، وقد قضت المحكمة أن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها عن خطأ أو عمد ولو كانت =

ثان (١) ، كل هذه العوامل إذ ساهمت في إحداث النتيجة الاجرامية فهي لا تنفي علاقة السببية بينها وبين فعل الجاني . وقضت كذلك بأن وجود حساسية ذاتية لدى المجنى عليه كافية بذاتها لاحداث الموت ولو أعطى المخدر له بالنسبة القانونية ، هذه الحساسية لا تنفي علاقة السببية بين إعطاء المخدر على نحو مخالف للأصول الطبية والوفاة (٢) .

ولسكن إذا ثبت أن النتيجة قد حدثت على نحو لا يوصف فيه حدوثها بأنه مقترن بالخطأ فإن علاقة السببية تعد منتفية . فلا تتوافر هذه الملافة بين فعل الجاني والوفاة « حيث يقطع عقل كل إنسان في مركز الجاني لأسباب صحيحة مقبولة بأن نتائج الإهمال محصور مداها محددة نهايتها وأنها لا تصل إلى إصابة أحد ولا إيماته » (٣) . فإذا كان خطأ المجنى عليه (٤) أو فعل الغير (٥) من الشذوذ الذي لا يرد على الحاطر فإن علاقة السببية تعد بذلك منتفية .

عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية ، كما أن مرض المجنى عليه وتقدمه في السن من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي اتهم إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته ، وقد قررت المحكمة أن كون الوفاة قد حدثت بعد مضي سنة وثلاثين يوماً على حصول الفعل ليس من شأنه أن ينفي علاقة السببية .

(١) نقض ٥ مارس سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٩٩ ص ٢٥٧ ، وقد قضت المحكمة بأن علاقة السببية بين قيادة شخص سيارة بسرعة وهو سكران وإصابة ركابها الناجم عن اضطرابها بعربة نقل لا تنفي بكون قائد العربة قد خالف اللوائح بعدم استعانة النور الخلفي لمركبته ؛ أنظر كذلك نقض ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ ج ٧ رقم ٥٠٠ ص ٤٥٧ ؛ ٢١ يونيو سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٥ رقم ٢٥٩ ص ٨٠١ ؛ ١٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ص ٦ رقم ٢٢٧ ص ١٢٢٣ ؛ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ ص ١٠ رقم ٣٣ ص ٩١ . . .
(٢) نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض ص ١٠ رقم ٢٣ ص ٩١ ، وقد أقرت محكمة النقض ما ذهبت إليه محكمة الموضوع من أنه « لا محل لمناقشة وجود الحساسية لدى المجنى عليها من عدمه طالما أن الوفاة كانت متوقعة » . ونلاحظ أن هذا القضاء مخالف لما ذهبت إليه المحكمة في حكمها في شأن جريمة الجرح العمد من أن الحساسية عامل شاذ وغير مألوف يقطع علاقة السببية بين فعل الجرح والوفاة (نقض ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ ص ٨ رقم ١٩٤ ص ٨١٧) ، ولا يكفي لتبرير هذا الاختلاف كون الحكم الأول صادراً في شأن جريمة غير عمدية والثاني في شأن جريمة عمدية ، إذ معيار علاقة السببية في الحالتين يقتضي وجوب كون النتيجة الإجرامية أنشأ طبيعياً ومألوفاً للفعل .

(٣) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٨٤ ص ٤٥٨ .

(٤) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٨٤ ص ٤٥٨ . وقد قررت المحكمة أنه إذا أهمل عامل السكة الحديد في قفل تحويلة مخزن خاص بصهر ريج غاز فدخل قطار بضاعة من هذه التحويلة المفتوحة وصدم الصهر ريج فقتل شخصاً كان نائماً تحته فإن التامل لا يسأل عن قتل هذا الشخص لأن الاستقرار تحت الصهر ريج والاختفاء عن الأنظار أمر شاذ لا يرد بالحاطر (أنظر تعليق الدكتور محمد مصطفى القللى على هذا الحكم ، مجلة القانون والاقتصاد ص ١ ص ٣٠٦) . نقض ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٥٦١ ص ٧٠٣ ، وكان خطأ المجنى عليه أنه نام على القضبان المدة لسير القطارات عليها ، وهو خطأ — لمخالفته للمألوف بل للمعقول — لا يمكن أن يرد على بال أى سائق . نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ ج ٧ رقم ٧٠ ص ٦٧ ؛ وكان خطأ المجنى عليه أنه اتخذ لنفسه مكاناً فوق بالات قطن تحملها سيارة قل ثم وقف عند اقترابها من كوبرى كانت تمر تحته فصدمه ومات ؛ أنظر كذلك نقض ٥ أبريل سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٥ رقم ١٥٥ ص ٤٥٧ .

(٥) نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٢٣ ص ٢٥٣ .

١٨ — صياغة معيار عطف السببية : علاقة السببية في أصلها علاقة مادية قوامها الصلة التي تربط ما بين الفعل والنتيجة وتنشأ بكون الفعل أحد عوامل النتيجة ، وضابطها أن يثبت أنه لولا ارتكاب الفعل ما حدثت النتيجة . ولكن القضاء لا يقنع بهذه الرابطة ، إذ يراها ممتدة إلى نتائج بعيدة عن الفعل ذات صلة ضعيفة به . ويقدر أن اعتبارات العدالة تأتي أن يسأل مرتكب الفعل عنها ، ولذلك يقيدها عن طريق العنصر المعنوي . وعلى هذا النحو ، فإن العنصر المعنوي يرد على الصلة المادية فيحدد منها القدر الذي تكون له أهمية قانونية فتقوم به علاقة السببية أما ما عدا ذلك فمجرد من الأهمية القانونية .

وعلى الرغم من أن محكمة النقض تقرر أن ثمة فارق بين الجرائم العمدية وغير العمدية من حيث العنصر المعنوي ، فإن هذا القول محل للنظر . فإذا كانت علاقة السببية في الجرائم العمدية تتطلب استطاعة توقع النتيجة الإجرامية ووجوب ذلك وتطلب في الجرائم غير العمدية أن تحدث النتيجة على نحو يوصف فيه حدوثها بأنه مقترن بالخطأ غير العمدى فإنه لا فرق في الحقيقة بين الأمرين ؛ ذلك أن الخطأ غير العمدى لا يتوافر إلا بالنسبة لنتيجة متوقعة ويفترض من بين عناصره أنه كان في استطاعة الجاني ومن واجبه أن يتوقعها وأن يحول دون حدوثها ، ويعنى ذلك أن استطاعة توقع النتيجة ووجوب ذلك عنصر في الخطأ ، وهما في الوقت نفسه قوام العنصر المعنوي لعلاقة السببية في الجرائم العمدية (١) ، وعلى هذا النحو ، فنحن نستخلص من ذلك أن القضاء لا يفرق — من حيث العنصر المعنوي لعلاقة السببية بين نوعي الجرائم ، والدليل على ذلك اتحاد الحلول التي يقول بها في الحالين : فالعوامل المألوفة التي يستطيع الجاني توقعها ويستطيع تبعاً لذلك أن يتوقع النتيجة التي تساهم مع فعله في إحداثها لا تنف علاقة السببية ، أما العوامل الشاذة التي لا يسمعه توقعها ولا يسمعه تبعاً لذلك توقع النتيجة التي تساهم مع فعله في إحداثها فهي نافية لعلاقة السببية ، لا فرق في ذلك بين جريمة عمدية وغير عمدية (٢) .

فإذا مددنا بذلك استطعنا أن نصوغ معيار علاقة السببية لدى القضاء في العبارة التالية . « تتوافر علاقة السببية بين فعل الجاني والنتيجة الإجرامية إذا ثبت أنه لولا الفعل ما حدثت النتيجة على النحو الذي حدثت به وثبت بالإضافة إلى ذلك أنه كان في وسع الجاني أن يتوقعها وكان ذلك واجباً عليه » .

١٩ — نقد معيار عطف السببية : يعتمد معيار علاقة السببية لدى القضاء على فكرة

(١) أنظر في تعريف الخطأ غير العمدى : Garraud, I, no. 284, p. 569, no. 297, p. 587.

(٢) ومثال العوامل المألوفة : ضعف صحة المجنى عليه ووجود مرض سابق لديه وإهماله في علاج إصاباته لإعلاسيماً ، سواء بعدم التجاؤبه إلى الطبيب أو بخروجه على بعض تعليماته أو باتباعه وسائل علاج بدائية ، وبعد من قبيل العوامل المألوفة خطأ الطبيب اليسير وفعل الغير طالما كان تدخله معتاداً في ظروف الواقعة . أما العوامل الشاذة فتبالمها تقصير المجنى عليه في العلاج تقصيراً جسيماً كتمعهه الإساءة إلى حالته الصحية أو خروجه خروجاً مطرداً على كل تعليمات الطبيب أو أغليها ، وبعد الخطأ الفاحش للمجنى عليه أو الطبيب المعالج أو الغير أياً كان من قبيل العوامل الشاذة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن إصابة المجنى عليه في حادثة طريق واعتداء مجرم ثان عليه واختراق المستشفى الذي نقل إليه لعلاج أمثلة واضحة لعوامل شاذة .

« استطاعة التوقع ووجوبه » لتحديد القدر من العلاقة للمادية الذي يصلح لتقوم به علاقة سببية يعتد بها القانون . وفكرة « استطاعة التوقع ووجوبه » موضعها الركن المعنوي للجريمة فهي العنصر الأساسي للخطأ غير العمدى في حين أن موضع علاقة السببية هو الركن المادى للجريمة باعتبارها مجرد صلة تربط ما بين الفعل والنتيجة الإجرامية ، وهما دون شك عنصران في هذا الركن . وبذلك تقوم خطة القضاء على استبعاد عنصر من الركن المعنوي وإدماجه في الركن المادى . وهذه الخطة معيبة : إذ تقوم على خلط بين ركنين من أركان الجريمة يختلفان في طبيعتهما ويتميز كل منهما في نظر القانون باستقلاله ، وهذا الخلط يضاف بعض الغموض على النظرية العامة للجريمة ، إذ يقتضى الوضوح والدقة في التحليل أن يميز كل ركن بعناصره وأن تحدد أحكامه في ضوء من طبيعته وخصائصه . والاختلاف واضح بين ماهية علاقة السببية وماهية التوقع واستطاعته أو وجوبه ، فملازمة السببية صلة مادية باعتبارها تربط بين ظاهرتين لهما كيان مادى ملموس ، ولكن التوقع محض نشاط ذهنى ، إذ هو علم انصرف إلى واقعة مستقبلية ، أما وجوبه فنوع من الإلزام القانونى مجرد عن الكيان المادى ، ولذلك يكون إدماج التوقع أو وجوبه في علاقة السببية مزجاً بين طبيعتين مختلفتين .

وخطة القضاء تفتقر بعد ذلك إلى ما يبررها : فمن غير شك قدر القضاء أن اعتبار علاقة السببية صلة مادية بحته من شأنه إهدار العدالة ، إذ يجعل الجانى مسئولاً عن نتائج بعيدة عن فعله لا تربطها به غير صلة واهية . ولكن علاقة السببية ليست العنصر الأوحى للمسئولية الجنائية ، وإنما تقوم إلى جانبها عناصر أخرى ، وكل منها ضرورى لقيام المسئولية الجنائية : فإذا ثبت توافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة ، فقد لا يسأل الجانى عنها على الرغم من ذلك لأن قصده لم يتجه إليها ولم يتوافر لديه بالنسبة لها خطأ غير عمدى ؛ فالركن المعنوي للجريمة يرسم للمسئولية الجنائية حدوداً واضحة ولو اعترفنا لعلاقة السببية بصفاتها كصلة مادية بحته . وبالإضافة إلى ذلك فليس ثمة تعارض بين الاعتراف بعلاقة السببية بصفاتها هذه والقول بمعيار يضيق من نطاقها . بل إننا نعتقد أن خطة القضاء تؤدي إلى تقيض الراد بها . ذلك أنها تقوم على الاستعانة بفكرة « استطاعة التوقع ووجوبه » باعتبارها عنصراً في علاقة السببية كقيد يحد من نطاق المسئولية الجنائية ، وبعد ذلك يستعين القضاء بالفكرة عينها باعتبارها عنصراً في الركن المعنوي للجريمة للحد من المسئولية الجنائية كذلك ، وليس من شأنه الاستعانة بالفكرة نفسها مرة ثانية إضافة قيد جديد إلى المسئولية ؛ وعلى العكس من ذلك فلو كان القضاء يعترف لعلاقة السببية بطبيعتها الحقيقية ويميز بينها وبين « استطاعة التوقع ووجوبه » لاستطاع أن يضع لها معياراً مستمداً من طبيعتها يحدد لها نطاقاً معقولاً ، وبهذا المعيار يضع جانباً من الحدود التى ترد على المسئولية الجنائية ، وإلى جانب ذلك يستطيع القضاء أن يحدد في الركن المعنوي للجريمة حدوداً جديدة للمسئولية الجنائية ، وبذلك تساهم نوعاً الحدود في رسم النطاق الصحيح للمسئولية .

وإذا أردنا — في ضوء التحليل السابق — أن نحدد موضع المعيار الذى يقول به القضاء بين نظريات السببية لبد لنا أنه أقرب إلى نظرية تعادل الأسباب . ذلك أنه إذا رددنا فكرة « استطاعة التوقع ووجوبه » إلى موضعها الصحيح في الركن المعنوي للجريمة وأخرجناها تبماً لذلك من علاقة

السببية لما بقي لهذه العلاقة غير الصلة المادية التي تقول بكون الفعل واحداً من عوامل النتيجة ، وهذه الصلة هي التي تقنع بها نظرية تعادل الأسباب . وهذا التكييف الذي نقول به لا يغير من النتائج العملية شيئاً ، إذ أن فكرة « استطاعة التوقع ووجوبه » لا يزال لها دورها بين عناصر الجريمة ولا يزال لها دورها في الحد من نطاق المسؤولية الجنائية ، وغاية الأمر أنه بدلاً من أن تكرر هذا الدور دون ما جدوى في التكرار ، تؤديه مرة واحدة على نفس النحو وتخلص به إلى عين النتائج . ولا ينطوي هذا التكييف على نقد للقضاء ، فالتعادل بين الأسباب معيار لعلاقة السببية صالح للتطبيق ، وقد أخذ به القضاء في بلاد أخرى ، ولكننا نلاحظ أن القضاء المصري قد ابتدأ برفض التعادل فأنكر على علاقة السببية أنها صلة مادية بحتة (١) ، وبذلك يكون رجوعه إليه نقضاً لحطته .

وليس صحيحاً القول بأن القضاء ينضم بمعياره إلى نظرية السببية الكافية (٢) : فالاختلاف أساسي بين فكرة « استطاعة التوقع ووجوبه » التي يستعين بها القضاء وفكرة « الإمكانات الموضوعية » التي تعتمد عليها نظرية السببية الكافية : فالأولى ذات طابع شخصي ، ولكن للثانية طابعاً موضوعياً (٣) . صحيح أن القضاء لا يركن إلى تقدير الجاني ولا يتطلب أن يكون قد توقع النتيجة فعلاً ، وإنما يكفي بكون توقعها في استطاعته ومن واجبه ولو لم يكن قد توقعها بالفعل ، ولكنه في تحديد ذلك يرجع إلى ظروف الجاني ليتبين إلى أي حد كان التوقع في وسعه ومن واجبه ، فثمة عناصر شخصية يقوم عليها المعيار في النهاية ، وبعبارة ذلك أنه إذا ثبت أنه لم يكن في وسع الجاني ومن واجبه العلم ببعض العوامل التي ساهمت مع فعله في إحداث النتيجة أو بعض القوانين الطبيعية التي سيطرت على حدوثها فإن علاقة السببية تعد منتفية ولو كان ذلك في استطاعة شخص سواه . ولكن فكرة « الإمكانات الموضوعية » لا تعد بظروف الجاني الشخصية ، وإنما تفحص الفعل في ذاته لتقدر مدى خطورته وميله الموضوعي إلى إحداث النتيجة ؛ وحينما تحدد العوامل والقوانين الطبيعية التي يتعين أن توضع في الاعتبار لتقدير هذه الإمكانات فإن أغلب أنصارها يعدون بالعوامل التي كان متاحاً لشخص مثالي أن يعلم بها ولو كان ذلك في غير استطاعة الجاني ، وبالإضافة إلى ذلك فإن كل أنصارها يرون الاعتداد بالقوانين الطبيعية التي كشف العلم عنها ولو كان الجاني يجهلها ولم يكن في استطاعته أن يعلم بها .

٢٠ - المعيار الصحيح لمعيار السببية : نعتقد أن المعيار الصحيح لعلاقة السببية هو ما تقول به نظرية تعادل الأسباب . فهذه النظرية تحدد علاقة السببية على النحو الصحيح باعتبارها علاقة مادية بين الفعل والنتيجة متفادية الخلط بينها وبين ما هو غريب عليها غير متسق مع طبيعتها ودورها

(١) نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض من ١٠ رقم ٢٣ ص ٩١ ، ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ص ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤ .

(٢) ذهب إلى ذلك الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل رقم ٢٣٧ ص ٤٢٠ ؛ والدكتور رؤوف عبيد : مبادئ ... ص ١٧٨ .

(٣) Kries, S. 179 ; Radbruch, S. 10 ; Traeger, S. 118.

القانوني . فأهمية علاقة السببية هي تحديد الركن المادي (١) وليس من شأنها أن تخلع على هذا الركن تكييفاً قانونياً أو أن تقول بتوافر الركن المعنوي للجريمة ، فإذا جعلنا دور علاقة السببية منحصراً في نطاق الركن المادي للجريمة فإننا نقرر أن تحديدها باعتبارها علاقة مادية على النحو الذي تقبل به نظرية تعادل الأسباب هو التحديد الصحيح . ولا يعيب ذلك أن هذه النظرية تعترف لعلاقة السببية بنطاق متسع ، فالعناصر الأخرى للمسئولية كقيلة بأن ترسم لها نطاقاً معقولاً . ولا يهبط بشأن هذه النظرية القول باعتبارها على المنطق المجرد وافتقارها إلى الطابع القانوني ، ذلك أن تحديد القيمة القانونية لماديات الجريمة وإبراز سائر الاعتبارات القانونية في المسئولية الجنائية ليس من وظيفة علاقة السببية وإنما هو شأن الركنين الشرعي والمعنوي للجريمة .

وقد قلنا في نقد نظرية السببية الكافية أنها تعتمد على معيار لا صلة بينه وبين مشكلة السببية ، وبيننا كيف أن فكرة « الامكانيات الموضوعية » متعلقة بخصائص الفعل وصفاته وأنها تحدد مقدار خطورته على المصلحة أو الحق الذي يحميه القانون ، وهي لذلك قد تتوافر في الفعل على الرغم من أن علاقة السببية غير متوافرة بينه وبين النتيجة الإجرامية . ونضيف إلى ذلك أن لهذه الفكرة أهميتها في المسئولية الجنائية وإن كان ذلك عن غير طريق علاقة السببية . فالامكانيات السببية التي ينطوي عليها الفعل وتحدد مقدار خطورته بالنسبة لنتيجة إجرامية معينة هي شرط لثبوت صفته غير المشروعة بالنسبة لنص القانون الخاص بهذه النتيجة (٢) . والحجة في ذلك أن خطورة الفعل على الحق هي العلة في تجريمه ، ذلك أن صيانة الحق هي الاعتبار الذي يوجه سياسة الشارع إلى تجريم الفعل الذي من شأنه الاعتداء عليه . وعلى هذا النحو كان تجريم الفعل مفترضاً صلة بينه وبين النتيجة الإجرامية ، وهذه الصلة لا تقوم بعلاقة السببية . إذ هي صلة مجردة فلا ترتبها بالملابسات الواقعية التي تفترضها بكل علاقة سببية ، وجوهر الصلة المجردة هي الخطورة الكامنة في طائفة معينة من الأفعال على نوع معين من الحقوق .

وبذلك نعتقد أن في الاستطاعة الجمع بين نظريتي السببية الكافية وتعادل الأسباب بعد تحديد للوضع الصحيح لكل منهما ، فالأولى تقرر خضوع الفعل لنص التجريم وموضعها في الركن الشرعي للجريمة ، والثانية تحدد علاقة السببية وموضعها في الركن المادي للجريمة ، وتساهم النظريتان بذلك في تحديد النطاق الصحيح للمسئولية الجنائية .

٢١ — ملحة القضاء في إثبات عرق السببية : تلزم محكمة الموضوع بأن تثبت في حكمها بالإدانة

Eberhard Schmidt : *Die mittelbare Täterschaft, Festgabe für Frank* (1930), I, S. 115.

(١)

Karl Torp : *Die Lehre der rechtswidrigen Handlung in der nordischen Rechtswissenschaft, Zeitschrift für die ges. Str. Bd. 23* (1903), S. 84; Ludwig Müller : *Die Bedeutung des Kausalzusammenhangs im Straf- und Schadensersatzrecht* (1912), S. 22 ; Engisch, S. 53.

(٢)

توافر هذه العلاقة ، فإن لم تفعل كان حكمها قاصر التسبب (١) ، إذ المسؤولية عن النتيجة الإجرامية غير متصورة في القانون ما لم تقم هذه العلاقة بينها وبين فعل الجاني ؛ وعلى المحكمة أن تقيم الدليل من وقائع الدعوى على توافر هذه العلاقة . وإذا نفت المحكمة علاقة السببية فهي ملتزمة بتبرئة المتهم من المسؤولية عن النتيجة التي لم يتوافر بينها وبين فعله هذه العلاقة ، وإن كان ذلك لا يحول دون مسؤوليته عن نتيجة أخرى توافرت تلك العلاقة بينها وبين فعله ، فإذا لم يسأل المتهم عن القتل لانتفاء علاقة السببية بين فعله ووفاء الجنى عليه ، فقد يسأل عن الإصابة التي ثبت توافر هذه العلاقة بينها وبين الفعل (٢) .

وعلاقة السببية مسألة موضوعية يستخلصها قاضي الموضوع من وقائع الدعوى ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، فإن قرر أن فعلاً معيناً هو سبب النتيجة أو نفي ذلك عنه فلا تعقيب لمحكمة النقض عليه (٣) ، إذ كل ذلك بحث في وقائع الدعوى (٤) . ولكن لمحكمة النقض أن تراقب قاضي الموضوع من حيث فصله في أن أمراً معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح ، ويعني ذلك أن لها الرقابة على المعيار الذي يأخذ به القاضي ، فإن أخذ بمعيار غير صحيح فلها أن تردده إلى المعيار القانوني في تقديرها ، ويتضح ذلك من حرص المحكمة على تعريف علاقة السببية وبيان معيارها ، بالإضافة إلى أن تحديد هذا المعيار هو فصل في مسألة قانونية باعتباره وضعاً لقاعدة تحكم أحد عناصر المسؤولية الجنائية ؛ وتعتبر محكمة النقض عن ذلك بقولها إن لها الرقابة على قاضي الموضوع من « حيث الفصل في أن أمراً معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح » (٥) .

(١) إقضى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بمجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٤٨ ص ٦٨ ؛ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ج ٢ رقم ٧٥ ص ٦٨ ؛ ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ٧٥ ص ١٠٠ ؛ ١٩٤٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٥٧ ص ١٧٢ ؛ ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ س ٢ رقم ٤٤٥ ص ١٢٢ ؛ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٧ س ٨ رقم ١٥١ ص ٥٤٨ ، ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ١٧٧ ص ٧٠٤ ؛ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٤٧ ص ٧٧١ ؛ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٥٦ ص ٨١٥ ؛ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ١٨٣ ص ٩٠٨ ؛ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ س ٢٢ رقم ١٩١ ص ٩٢٩ .

(٢) نقض ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ بمجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١٩٤ ص ٧١٧ .

(٣) نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ بمجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٥ ص ٣٧٠ ؛ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بمجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ٦٨ ص ١٦٩ ؛ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٧٦ ص ٩١٤ .

(٤) ولا يشترط أن يذكر الحكم لفظاً توافر علاقة السببية ، بل يكفي سرده الوقائع على نحو تتضح به هذه العلاقة : نقض ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٤ بمجموعة أحكام محكمة النقض س ٥ رقم ٢٦٠ ص ٨٠٤ ، ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٢٥٤ ص ٩٣٢ .

(٥) نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ بمجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٥ ص ٣٧٠ .

بحث

في الحبس الاحتياطي والحبس المطلق

ومدى سلطة واختصاص نيابة أمن الدولة وغرف المشورة لدوائر الجناح

المستأنفة ومستشار الاحالة

بعد تعديل قانون الإجراءات الجنائية الأخير

الأستاذ محمد كامل البهنساوى المحامى

— ١ —

تقدمة

دفعنا إلى هذا البحث ما شاهدناه أخيراً من اختلاف التصرفات بين النيابة وبعضها وبين بعض دوائر الجناح المستأنفة (بغرفة مشورة) فى شأن الحبس المطلق والحبس الاحتياطي بعد صدور القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذى عدلت به بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية واختلاف الرأى ووجهات النظر فى مدى سلطة النيابة ، وعلى الأخص نيابات أمن الدولة فى شأن المتهمين فى جرائم أمن الدولة من حيث كيفية حبسهم ومدته ومد هذا الحبس وهل له أجل محدود أم ليس له أجل ينتهى إليه وهل هو مقيد أم مطلق وما يراه البعض من أن حق الحبس بالنسبة لنيابة أمن الدولة مازال قائماً كما هو لم يتغير بصدر القانون المعدل للإجراءات الجنائية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وذلك اعتماداً على قيام قانون الطوارئ ، وما يراه الآخرون من أن هذا الحق قد تعدل وقيد بصدر التعديل الجديد لقانون الإجراءات مما يدعو إلى بحث الأمر كله وتفسير قانون الطوارئ على ضوء قانون الإجراءات الجنائية المعدل لبعض مواده .

وقبل أن ندخل فى هذا التفصيل يجب أن نذكر المبادئ العامة التى جاء بها الدستور المؤقت والتى قررها الميثاق الوطنى والتى استهدفها قطعاً المشرع منذ إجراء التعديلات الأخيرة للقوانين .

الدستور المؤقت :

صدر الدستور المؤقت فى ٥ مارس سنة ١٩٥٨ وعُدل بالقرار الجمهورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وصدر من قبله الدستور المصرى فى سنة ١٩٥٦ الذى أقره الشعب المصرى على أساس أن

لكل فرد حقاً في فكرته وفي عقيدته والذي قدس الكرامة والعدالة والمساواة باعتبارها جذوراً أصيلة للحرية والسلام .

نص دستور سنة ١٩٥٦ على أنه :

« لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » .

« وعلى أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون التي ينص عليها وعلى أنه لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق أحكام القانون وعلى أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون وعلى أنه للمنازل حرمة فلا يجوز مراقبتها أو دخولها إلا في الأحوال المبينة بالقانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وعلى أن حرية المراسلة وسريتها مكفولتان في حدود القانون » .

وجاء الدستور المؤقت وضم كل الحريات وجعل لها مادة واحدة أصيلة هي المادة العاشرة التي قررت أن :

« الحريات العامة مكفولة في حدود القانون » .

الميثاق الوطني :

وصدر الميثاق في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ مؤيداً لهذه المبادئ مقرراً لما يأتي :

(أ) أن العدل هو حق مقدس لكل مواطن ولا يمكن أن يكون سلعة غالية بعيدة المنال على المواطنين .

(ب) أن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد من غير موانع ولا تعقيدات .

(جـ) « أن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيقاً مصلطاً عليها » .

(د) « سيادة القانون هي الضمان الأخير للحرية » .

(هـ) سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويراً واعياً لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا .

(و) إن القانون وهو في حد ذاته صورة من صور الحرية لا بد أن يسايرها في اندفاعها إلى التقدم ولا يجب أن تكون موانع قيوداً تصد القيم الجديدة في حياتنا » .

كل هذه المبادئ الأساسية هي التي تراعيها الدول في إصدار قوانينها الجزائية وعلى هذه الأسس وضمانا للحريات الأفراد المكفولة بموجب الدساتير راعى قانون الإجراءات الجنائية حقوق الأفراد في الحبس الاحتياطي وحدد من سلطات القائمين به وجعل لها مراحل تقف عندها .

الحبس الاحتياطي

الأصل في القوانين التي تنشئها الأمم المتحضرة أن الإنسان لا يجوز أن تسلب حريته ويحبس إلا إذا ارتكب جريمة وحوكم من أجلها وحكم بإدائته وبتوقيع العقوبة عليه فيحبس بعد ذلك تنفيذا لهذا الحكم . لأن الإنسان إلى قبل هذه اللحظة وهو متهم يكون في حالة من الشك فقط إذ يجوز أن يحكم بإدائته أو ببراءته إلا أنه لما كان المتهم هو الذي يعرف في نفسه أكثر من غيره أنه المرتكب للحادث وقد يرى في بعض الأحيان أن الأدلة متوافرة ضده ويتحقق من ظروف التحقيقات التي أجريت معه أنه سيحكم عليه . وإذا ذلك قد يفر من وجه العدالة .

أو قد يكون تركه منه متمتعاً بحريته سبباً لتضليل التحقيق أو تضييع معالم الجريمة أو الفرار من الحكم الذي يصدر ضده — لذلك خول القانون لسلطة التحقيق أن تصدر أمراً بحبسه لتتلافى هذه النتائج إلا أنه قيد ذلك كله في أن تكون التهمة جنائية أو جنحة يحكم فيها بالحبس أكثر من ثلاثة شهور » وإنما حتم أن يكون قد استجوب وأن تكون الأدلة متوافرة قبله ولهذا أوجب سماعه قبل حبسه وإذا رأت سلطة التحقيق مد هذا الحبس في المواعيد التي نصت عليها القوانين فلها أن تطلب هذا المد من سلطة أخرى ولذا لم يترك الأمر كله مطلقاً في يد سلطة واحدة حسب رغبتها بل رتبته وقدره ثم منع المحقق عليه الذي يدعى بحق مدني قبل هذا المتهم أن يناقش في أمر طلب الحبس أو أمر الإفراج على أساس أنه دائماً يكون مندفعاً لا متروياً .

وغنى عن البيان أن لقوانين الإجراءات الجنائية خطورة لا تقل بحال عن قواعد التجريم المقررة في القوانين الموضوعية لأنها تحبس مباشرة حرية المواطنين واستقرارهم في حياة اجتماعية سليمة بل إن قوانين التجريم تصبح لغواً وتحكماً في يد القائمين عليها إذا لم تكن قواعد التحقيق بما تستلزمه من حبس وإفراج أو قبض وتفتيش سليمة فيها ما يكفل للخصوم الضمانات الكافية لحيدة سلطة التحقيق والحكم وسداد تصرفاتهما وتحفظ للمتهمين والمحكوم عليهم حقوقهم المشروعة حتى لا ينالهم عنف أو إرهاب .

ولذا أوجد القانون نظاماً للحبس الاحتياطي فلمن ياب أن تحبس أربعة أيام بعد استجوابه ثم بعدها تطلب من القاضي الجزئي وهو سلطة أخرى مد الحبس كما أن لها أيضاً إذا رأت أن تطلب ابتداء من القاضي الجزئي إصدار الأمر بالقبض والحبس حتى ولو كان التحقيق يجري بمعرفتها وذلك حتى تأمن ألا تتم بالتطرف أو بالتعامل في تقدير الدلائل التي كوتتها والتي تبسح الحبس وحتى تتيح للمتهم الفرصة في أن تسمع أقواله أمام القاضي قبل الجبر على حريته ويجب قبل إصدار أمر الحبس في كل الظروف أن تسمع أقوال المتهم أي أن يستجوب سواء أمام النيابة أو القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام التي ألغيت بقانون الإجراءات الجديد ووزعت سلطاتها على قضاة دوائر الجنح المستأنفة بغرفة مشورة وعلى مستشار الإحالة — وأكثر من ذلك فلم يترك المتهم في الجنح عمومياً

تحت يد النيابة إلى ما شاء الله بل قرر القانون الإفراج عنه حتماً بعد مرور مدة بسيطة بشروط أوردتها اعتماداً على أن من يملك مد الحبس يملك الإفراج .

وقد نص القانون على حقوق للمتهم عند القبض عليه قبل الحبس بمعرفة مأمور الضبط القضائي لجعل اختصاصه في القبض قاصراً على الجنايات والجنح المتلبس بها التي يعاقب القانون عليها بالحبس أكثر من ثلاثة أشهر وفي جنح السرقات والنصب والتفالس والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة وعلى المتشردين والمشبوهين مما نصت عليه مواد . وفي التفتيش خصص وحدد فلم يجوز لرجل البوليس الدخول للمساكن إلا في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة أو الحريق أو ما شابهها والزم أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة الأنثى .

ولم يسمح لمأمور الضبط إلا أن يفتش منزل المتهم وحده دون غيره في الجناية أو الجنحة المتلبس بها وحدد للنيابة اختصاصها في الحبس فأعطاه أربعة أيام فقط بعد الاستجواب ثم إذا رأت مد الحبس وجب عرض الأمر على القاضي الجزئي .

وأعطى القاضي الجزئي سلطة مد الحبس لمدة أو مدد لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً والزم أن يعرض الأمر على غرفة الاتهام ، في السابق (محكمة الجنح المستأنفة بغرفة مشورة بعد التعديل) لمدة الحبس مدة أو مدداً لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إلى أن ينتهي التحقيق ضماناً لحرية المتهمين وحفظاً لحق الدفاع عنهم في سماع أقوالهم كل مرة .

ونظام حبس المتهمين لمدة محددة مع جواز تجديده ليس بدعا في القوانين ولا في النظم وإنما التجديد يجب أن يكون أصلاً من سلطة أخرى غير السلطة الأولى وبإذنها ثم تتغير هذه السلطات عند زيادة مدة الحبس حفظاً لحق المتهمين وضماناً لحريةهم حتى لا يتركوا محبوسين حبساً مطلقاً لآمال طويلة حسب رغبة سلطة الاتهام .

وبما يزيد هذا أن المشرع الفرنسي سنة ١٩٣٣ رأى أنه لا محل مطلقاً لإعطاء . . قاضي التحقيق في فرنسا وهو السلطة الوحيدة للتحقيق هناك الحق في الحبس لمدة غير محدودة لغاية اتهامه مع أن له حق الإفراج في الوقت نفسه . بل أصدر قانوناً في ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ جعل لقاضي التحقيق فيه أن يحبس المتهم لمدة خمسة أيام فقط بعد الاستجواب ثم يعيد سؤاله بعد ذلك فإن رأى مد الحبس مدة أخرى وله الحق في المرة التالية أن يمد الحبس لمدة خمسة عشر يوماً فقط ولكنه لا يجوز له بعد ذلك أن يمد الحبس من نفسه إلا بإذن يصدر من غرفة الاتهام بعد استجواب المتهم أمامها ولمدة لا تزيد على شهر واحد في كل مرة حتى ينتهي التحقيق مع حق الغرفة المطلق في الإفراج إن رأت وجهاً لذلك .

ويستفاد من ذلك كله أنه لا توجد دولة من الدول المتحضرة تحبس بغير أجل وبغير مدة محددة ودون استجواب وهذا ما سار عليه المشرع المصري سنة ١٩٥٠ . إذ أنه كما هو معروف كان الوضع السابق في قانون تحقيق الجنايات القديم الصادر سنة ١٩٠٤ هو اعتبار المتهم متنازلاً عن حقه في سماع أقواله إذا لم يقدم طلباً ويعتبر التجديد قائماً بمجرد طلب كتابي من النيابة إلا أنه لما صدر قانون

الإجراءات الجديدة سنة ١٩٥٠ ألزم القاضى بسماع أقوال المتهم عند مد الحبس الاحتياطى بعد انقضاء الأربعة أيام « المادة ٢٠٢ إجراءات » .

وفى الوقت نفسه أمر بأنه إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطى المحدود لمدة أو مدد متعاقبة حددتها بخمسة وأربعين يوماً يجب على النيابة عرض الأوراق على محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة « غرفة الاتهام سابقاً » لنصدر أمرها وفقاً لأحكام (المادة ١٤٣ إجراءات) وهى لا تصدره مطلقاً بل لمدة واحدة أو مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا قضت مصلحة التحقيق ذلك بعد سماع أقوال المتهم كما أعطائها بغير قيد حق الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة .

كل هذا يدل على أن حق النيابة فى الحبس حبساً مطلقاً أمر غير جائز إطلاقاً إلا أن الوضع يحتاج إلى بعض التفصيل على أساس وجود حالة الطوارئ وقيامها بالبلاد وقيام قانون الطوارئ .

(قانون الطوارئ رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨)

قبل البحث فى مدى تأثير قانون الإجراءات الجنائية بأحكام قانون الطوارئ فيما يختص بالقبض والإفراج والتظلم والإحالة يقتضى الأمر بعض التفصيل عن تطور التشريع لقانون الأحكام العرفية الذى انتهى إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

صدر قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وحدد نظامها وكيفية إعلانها والجهة التى تسرى عليها والحاكم الذى يتقلد سلطاتها .

وأعطى للحاكم الذى يتقلد سلطاتها إصدار إعلانات وأوامر بعقوبات يراها قد تصل إلى عقوبة الجناية وهى السجن لغاية سبع سنوات والغرامة لغاية أربعة آلاف جنيه والجلد إلى خمسين جلدة فى جرائم التموين فقط .

وأعطى له سلطة سحب رخص السلاح ومراقبة الصحف والرسائل وتفتيش المنازل والأشخاص وتحديد مواعيد فتح الجحلات وإعادة بعض الأشخاص الخطرين إلى بلادهم الأصلية التى ولدوا فيها والقبض على المتشردين ومنع الاجتماعات وتقييد المرور وإخلاء البلد والجهات والاستيلاء على وسائل النقل أو تنظيمها .

ولما عدل هذا القانون بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ رأى أن العقوبة التى قررت لانتهاك مع مخالفة أوامر السلطات فعدلها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة .

وفى الوقت عينه أباح الحبس المطلق فى هذه الجرائم التى يقررها الحاكم العسكرى مع إلقاء القبض على المخالفين فى الحال .

ثم أعطى سلطة الحكم إلى محكمة عسكرية مكونة من قاض وضابطين فى الجرائم التى يحكم فيها بالحبس ومن ثلاثة قضاة وضابطين عظام فى الجرائم التى يحكم فيها بأكثر من الحبس وأعطى لهذه

المحكمة أثناء نظر الدعوى فقط أن تصدر أمرها بالإفراج عن المتهم طبقاً لقانون تحقيق الجنايات القديم الذي كان قائماً إذ ذاك على أن يخضع ذلك لتصديق الحاكم العسكري بمعنى أن محكمة الموضوع لا دخل لها بالقضايا التي لا تزال في التحقيق ولا تختص إلا بعد إحالة الدعوى إليها - وأنه فيما يختص بالنيابة فقد أعطاها سلطة مباشرة الدعوى واستعمالها على أنه فيما يتعلق بالتحقيق يكون العمل وفق القواعد المعمول بها أمام الحاكم العسكرية - أي قانون الأحكام العسكرية - مع مراعاة التعديلات التي يصدرها وزير الداخلية وأعطى السلطة القائمة أيضاً الحق في أن تحيل إلى المحكمة العسكرية بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام بقرار من مجلس الوزراء .

ونص على أن الأحكام لا تقبل الطعن وتعتبر نهائية بعد التصديق كما نص على حقوق السلطة القائمة ووزير العدل فيما يختص بالتصديق على الأحكام من حيث التخفيف أو التبديل أو الحذف أو إيقاف التنفيذ أو إعادة القضية إلى المحكمة أو حفظ الدعوى .

والذي يبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ومن جلوس ضباط في المحاكم العسكرية مع القضاة وأن أحد الضباط قد تكون له الرئاسة إذا كان في درجة أعلى من درجة القاضي لذلك رأى أن يكون العمل فيها وفقاً لقانون الأحكام العسكرية لتعذر تطبيق قانون العقوبات وتحقيق الجنايات العاديين وذلك أخذاً بالنظام الانجليزي .

إلا أنه استثنى منها تقدير الكفالات في الإفراج وتنفيذ المقوبات المالية فأمر بتطبيق قانون تحقيق الجنايات فيها من حيث تقديرها ومصادرتها ومن إمكان التنفيذ بالإكراه للمالي في الغرامات .

واستمر العمل بقوانين الأحكام العسكرية في التحقيق والمحاكمة فكان يتم القبض في الجرائم العسكرية - جنايات أو جنحاً - على المخالفين في الحال ويحبسون حبساً مطلقاً إذا رأى المحقق ذلك - ويستمر هذا الحبس حتى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة وإنما إذا رأت المحكمة الإفراج فلا يطبق ذلك إلا بعد تصديق الحاكم العسكري .

وبدأت تصدر الأوامر العسكرية في شأن إحالة الجرائم التي تختص بها المحاكم العسكرية وهي جرائم مختلفة منها جرائم التعدي على رجال الحفظ والسرقة التي تستعمل فيها أسلحة غير مرخصة وجرائم إحراز الأسلحة النارية وجرائم هرب المحبوسين وإخفاء الجانين وجرائم المفرقات والجرائم المرتبطة بهذه الجرائم التي تقع لغرض واحد والتي لا تقبل التجزئة وغيرها .

(إعلان الأحكام العرفية عند الحرب الأولى سنة ١٩١٤/٢٩)

ولما أعلنت الحرب الأولى سنة ١٩١٤ وانشغل الضباط بها وأعلنت الأحكام العرفية في جميع البلاد واقتضى الأمر إنشاء محاكم في كل مكان زيد عدد القضاة واختصوا بها مع الضباط وتعذر بالتالي تطبيق قانون الأحكام العسكرية فرؤى إصدار أمر عسكري بالإجراءات التي تتبع أمام هذه المحاكم ولما كان لوزير الداخلية تطبيقاً للمادة التاسعة من قانون الأحكام العرفية أن يتخذ بقرار منه ما يراه من التدابير

لتنفيذ القانون فأصدر قراراً في ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ أوجب فيه اتباع أحكام الفصل الأول من الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات في إجراءات الإعلان وفي الحضور أمام المحكمة العسكرية وفي الحكم في القضايا التي ترفع إليها حضورياً أو غيابياً والباب الخامس من قانون تشكيل محاكم الجنايات مع تطبيق أحكام الرأفة عند الحكم .

كما صدر بعد ذلك أمر عسكري بأن يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام القانون رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبون من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ويكون لهم في ذلك تفتيش الأشخاص . ومعاينة وتفتيش المنازل وغيرها من الأماكن التي يشتبه في وجود أسلحة أو ذخائر فيها دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

واستمر الحال على ذلك حتى قامت ثورة الشعب في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وصدر مرسوم في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحويل السلطات للحاكم العسكري ورئيس الجيش بدلا من الحاكم العسكري العام الذي كان معينا بعد إعلان الأحكام العرفية في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ عقب حوادث يناير المشؤمة .

وفي ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ رأى مجلس الوزراء أن الرشوة أشد ما تبثلى به الأداة الحكومية من فساد وأن طابع العهد الجديد هو تطهير الأداة الحكومية من هذه العناصر كبرى وصغيرة وأحييت جرائم الرشوة إلى الحاكم العسكرية بالأمر العسكري رقم ٥٧ وكانت هذه هي أول مرة تحال فيها جرائم الرشوة إلى الحاكم العسكرية .

ساحطة النيابة في التحقيق

ولأهمية التحقيق في هذه القضايا صدر الأمر رقم ٩٩ في أكتوبر ١٩٥٤ ، بأن يباشر أعضاء النيابة الذين يندبهم النائب العام للعمل في المحاكم العسكرية إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ٦٥٥ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وهي الأفعال التي يؤتممها الحاكم العسكري والجرائم التي يحيلها من القانون العام وقرر أن لهم في ذلك جميع السلطات المخولة للنيابة وقاضى التحقيق وغرفة الاتهام بغير القيود المبينة في المواد المذكورة بهذا الأمر وهي المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٨ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ . وكان هذا لإفساح المجال للنيابة في الجرائم الخطيرة التي يرى تحقيقها مما يقتضى إعطاؤها سلطات أوسع مما لها في القانون نظراً للظروف التي كانت تجتازها البلاد إذ ذاك .

إلا أنه فيما يختص بالإفراج عن المتهمين قبل إحالة الدعاوى إلى المحاكم العسكرية فقد جعله من اختصاص الحاكم العسكري بمعنى أن الحبس للطلق مباح في الجرائم العسكرية وإنما الذي يختص بالإفراج

فقط أثناء التحقيق هو الحاكم العسكري وحده أى السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية .

وأباح الأمر رقم ٩٩ للنيابة في دعاوى الجنايات أن ترفع الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات مع تكاليف المنهم بالحضور أمامها قبل أربع وعشرين ساعة وهو حق جديد أعطاه لها .
كما نص أيضاً على ألا تقبل الدعوى المدنية مطلقاً أمام الحاكم العسكرية .

ونص على أن يتبع في إجراءات المحاكمة وفي الحكم أحكام الفصل الأول « واجبات مأمور الضبط القضائي » والثاني « التلبس بالجريمة » والثالث « القبض على المتهم » والرابع « تفتيش المنازل والأشخاص » والسادس « مماع الشهود والاستجواب » مما نصت عليه المادة الرابعة .

ونص على أن إعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر يكون بالطرق الإدارية أما تنفيذ العقوبات فيكون على الوجه المقرر في قانون العقوبات كما هو الحال أمام الحاكم العادية .

وحاصل ما تقدم أن النيابة تبأشر التحقيق بغير قيود وأن الحبس مطلق والحاكم العسكري وحده هو الذى له حق الإفراج قبل المحاكمة فإذا أحيلى الدعوى إلى المحكمة كان لها حق الإفراج وإنما تحت تصديق الحاكم العسكري .

(قانون رقم ٣٥٣ فى ديسمبر سنة ١٩٥٣)

وكان المشرع قبل ذلك قد رأى لىستقيم الأمر إعطاء النيابة سلطة قاضى التحقيق بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ للسرعة التى كانت تتطلبها إجراءات التحقيق فى الجرائم الهامة كما أعطاه حق رفع الدعوى إلا أنه تحفظ بالنسبة للحبس الاحتياطى فلم يترك الأمر لها كله بعد جعل القاضى الجزئى رقيباً على الحبس فقرر بأن مد الحبس بعد مرور الأربعة أيام التى لها إذا لم ينته التحقيق يكون بواسطة القاضى الجزئى لمدة أو مدد لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً - وجرى العمل على أنها تكون خمسة عشر يوماً مرة وأخرى وثالثة ثم أعطى السلطة لهيئة أخرى أى محكمة أخرى مختصة إذا ما طلب بعد ذلك مد الحبس وهذه المحكمة هى غرفة الاتهام المكونة من ثلاثة قضاة فى غرفة مشورة فلها أن تمد الحبس لمدة أو مدداً لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً وجعل لسكل سلطة الإفراج بضمان أو بغير ضمان كما جعل لها السلطة أيضاً بتحديد موعد لإنعام التحقيق وإلا تصدت هى للدعوى وأحالت القضية أو حفظتها أو أفرجت عن المتهم (مادة ١٤٣ إجراءات) .

(قانون الأحكام العرفية الجديد رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤)

رأت حكومة الثورة أن قانون الأحكام العرفية القديم رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الذى صدر بعد الحرب العالمية الأولى بقليل والذى اقتضت حاجة العمل إلى تعديله لقصوره أنه برغم التعديلات التى أدخلت عليه فقد خلت رغم كثرتها من كثير من الضمانات الواجب توفيرها لمن يعاملون بأحكامه وأصبح من المتعين إصدار قانون جديد يجمع ضمانات القانون القائم والقوانين المعدلة ويوفر الضمانات للمتهمين .

ومضمون هذه التعديلات الجديدة هي :

(أ) كانت تتولى الدعوى العسكرية من بدايتها ثلاث جهات — أولها : الحاكم العسكري الذى يبين الجرائم العسكرية ويحدد عقوباتها ، وثانيها : وزير الداخلية الذى له حق تعديل إجراءات المحاكمة ، وثالثها : وزير العدل الذى يتثبت من صحة إجراءات الدعوى — فسحب القانون الجديد من وزارة .. الداخلية حقها فى تنظيم إجراءات الدعوى العسكرية ، التى هى عمل قضائى ، وأعطى الحاكم العسكري كل السلطة فى تولى الدعوى من بدايتها إلى نهايتها .

(ب) لما كان الغرض من العقوبات العسكرية هو الردع فقد خول الحاكم العسكري سلطة واسعة فيما يتعلق بحفظ الدعوى أو إلغاء الحكم أو تخفيفه كما خوله سلطة وقف التنفيذ كما خوله حتى بعد التصديق إلغاء التصديق وحفظ الدعوى وأنشأ له فى سبيل ذلك مكتباً يرأسه أحد المستشارين أو أحد المحامين العاملين زيادة فى الضمان .

(ج) فيها يختص بالحبس المطلق وهو الذى يعيننا ، فبعد أن كان القانون القديم يبيحه ولم يعط إلا للحاكم العسكري حق الإفراج رأى القانون الجديد أن يعدل ذلك الأمر الذى يتنافى مع صالح المتهمين فمنع المقبوض عليه فى القضايا العسكرية الحق فى التظلم من أمر حبسه لرئيس المحكمة العسكرية المختصة وحده دون غيره من أعضائها إذا انقضت ستون يوماً من يوم القبض عليه دون تقديمه للمحاكمة ، وأن يكون الإفراج بضمان أو بغير ضمان على أن يكون تنفيذ أمر الإفراج معلقاً على تصديق الحاكم العسكري ، والمحكمة المختصة فى ذلك هى المحكمة العسكرية الجزئية فى الجنب أو المحكمة العسكرية العليا فى الجنايات ، وإنما رأى لخطورة الجرائم المنصوص عليها فى الباب الأول والباب الثانى والثانى مكرراً من الكتاب الثانى من قانون العقوبات « أن جرائم أمن الدولة الخارجى والداخلى » و « المفرقات » والجرائم الأخرى التى يؤتمرها الحاكم العسكري ويصدر بتعديدها أمر منه ، رأى لخطورة هذه الجرائم ألا تختص المحاكم العسكرية بالإفراج فيها — ولم يقتصر حق التظلم الذى تحدد بموعدين يومين والذى خصص القانون المحكمة التى تنظره بأنها « رئيس المحكمة العسكرية » على أن يكون التظلم مرة واحدة بل جدد هذا الحق للمقبوض عليه كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ آخر قرار يصدر من رئيس المحكمة فى هذا الشأن . وإذن فقد أصبح الحبس المطلق مقيداً وأصبح حق المتهم قائماً فى التظلم إلى محكمة مختصة وفى مواعيد نص عليها القانون ولم يترك معلقاً إلى ما شاء الله حق تقديم الدعوى إلى المحكمة أو حفظها .

وقد نص صراحة كما تقدم على أنه لا يجوز طلب الإفراج فى الجرائم المضرة بأمن الحكومة فى الخارج أو الداخل ولا فى الجرائم التى يصدر أمر بتعديدها من الحاكم العسكري كل ذلك أثناء التحقيق — أما إذا قدم المتهم إلى المحاكمة فقد منح المحكمة المختصة التى تنظر الدعوى « جنحاً أو جنايات » الحق فى الإفراج ولو كانت من الجرائم السابق الإشارة إليها الممنوع تقديم التظلم فيها أثناء التحقيق إلا أن جعل حق الإفراج أيضاً خاضعاً لتصديق الحاكم العسكري .

وقد نصت المذكرة الإيضاحية صراحة لهذا القانون .

« بأن الغاية التي يهدف إليها هذا التعديل هي توفير ضمانة للمقبوض عليه في الجرائم العسكرية فلا يحرم في الفترة السابقة على تقديمه للمحكمة المختصة من طلب الإفراج عنه وإعطاء المحكمة العسكرية سلطة الإفراج أثناء نظر الدعوى أيما كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها وإخضاع القرار الصادر بالإفراج لتصديق الحاكم العسكري العام وفي ذلك توفيق بين الاعتبارات التي تلابس الدعوى العسكرية وبين صالح المتهمين فيها فلا يحرمون من التظلم في أمر حبسهم إذا طال استبقاؤهم فيه انتظاراً للفراغ من تحقيق الدعوى » .

(د) كذلك استغنى المشروع أيضاً عن عرض القضايا العسكرية المحكوم فيها بالحبس لمدة تزيد على السنتين على وزير العدل اكتفاء بالنظيم الذي أدخله مكتب الحاكم العسكري .

إلغاء الأحكام العرفية

وفي ١٢ مايو سنة ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر إلغاء الأحكام العرفية في البلاد عدا منطقة سيناء وإلغاء الرقابة على الصحف والإفراج عن المعتقلين وذلك بعد أن أعلن الدستور الجديد في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ وألغيت بناء على ذلك كل الأوامر والإجراءات التي تمت في ظل الأحكام العرفية وألغيت المحاكم العسكرية وأحيلت قضاياها إلى المحاكم العادية وألغى الحبس المطلق وعادت البلاد إلى سيرتها من حيث تطبيق القوانين العادية .

إعادة حالة الطوارئ

إلا أنه بعد ذلك ونظراً للظروف التي مرت بالبلاد من حيث اعتداءات إسرائيل وتربص الاستعمار بنا أعلنت حالة الطوارئ مرة أخرى بالقرار الجمهوري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ وكان في الوقت عينه قد بدأ الاعتداء الثلاثي الآثم على الجمهورية العربية ثم أعيدت الرقابة على الصحف وصدر بذلك الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٥٦ تطبيقاً لقانون الأحكام العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ وكان فرض حالة الطوارئ من أجل سلامة الوطن كما فرضت الرقابة في جميع أنحاء البلاد على السكتات والمطبوعات وغيرها وعلى الرسائل التلغرافية والتليفونية وعلى الإذاعة والتثيل والسينما، وعين رقيب عام لهذه الشؤون . وألزم سكان البلاد بأحكام الرقابة وتنفيذها وأعيدت المحاكم العسكرية في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ على أن تختص بما كانت تختص به بموجب الأوامر العسكرية .

وفي ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ بعد ذلك صدر الأمر العسكري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ وهو مطابق تقريباً للأوامر السابق صدورها في هذا الشأن بكيفية مباشرة أعضاء النيابة لإجراءات التحقيق وأعطى للحاكم العسكري حق الإفراج عن المتهمين قبل إحالة الدعوى إلى المحكمة وأعيد للنيابة حق إحالة الجنايات إلى المحكمة مباشرة وإنما ألزم الضباط الذين يعينون للجلوس في المحاكم العسكرية العليا بأن يحلفوا اليمين أمام محكمة النقض وفي المحاكم الجزئية أمام دائرة من دوائر الاستئناف ليكسبوا

الولاية القضائية وحددت إجراءات المحاكمة في القضايا طبقاً للكتاب الأول من قانون العقوبات وفي تنفيذ العقوبات وسقوط الدعوى طبقاً لقانون الإجراءات وجعل تنفيذ الإعلانات والأوراق بالطرق الإدارية للسرعة كما كان الحال من قبل .

سلطة النيابة في التحقيق طبقاً للأمر العسكري

رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧

أعطيت النيابة كما تقدم طبقاً للمادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٠ لسنة ٥٧ مباشرة التحقيق في جميع الجرائم التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية غير متقيدة بنصوص المواد السابق ذكرها والقيود التي رفعت عن النيابة هي إجمالاً تلخص فيما يلي :

« عدم ضرورة وجود المتهم أو نائبه أو حضور شاهدين عند التفتيش » « المادة ٥١ » ، « المادة ٥٢ »
 « فص الأوراق بغير حاجة لوجود المتهم » « المادة ٥٣ » لا ضرورة لاستئذان القاضي الجزئي عند وضع الأختام « المادة ٥٤ » - لا محل لتظلم حائز المقار أمام القاضي الجرمي « المادة ٥٥ » - لا ضرورة لعرض ما يضبط من أوراق أو أسلحة وغيرها على المتهم لإبداء ملاحظاته « المادة ٥٧ » - لا ضرورة لوجود المتهم عند فسخ الأختام « المادة ٧٧ » لا ضرورة لحضور المتهمين لإجراءات التحقيق ولا لاستصحاب وكلائهم معهم بل يجوز إجراؤه في غيبتهم « المادة ٨٢ » - لا ضرورة للتقيد بميعاد الأربعة وعشرين ساعة للفصل في الدفوع « المادة ٨٤ » - لا ضرورة لإجابة طاب المتهم في الحصول على صور التحقيقات « المادة ٩١ » - رفع القيود الخاصة بتفتيش المنازل وإجراءاتها من حيث وجود تهمة ووجود قرائن على حيازة أشياء تتعلق بالجريمة « المادة ٩٢ » لا ضرورة لإخطار المتهم بانقال المحقق للتفتيش .
 « المادة ٩٦ » رفع القيد الخاص بضبط الأوراق لدى المدافع عن المتهم أو الخبير . « المادة ٩٧ » - لا ضرورة لوجود المتهم عند الإطلاع على الأوراق . « المادة ١٠٠ » لا ضرورة لإعطاء المتهم صور الخطابات التي ترد إليه « المادة ١٢٤ » جواز استجواب المتهم بغير حضور محاميه وكان واجبا حضوره أصلاً « المادة ١٢٥ » - جواز عدم إطلاع محامي المتهم على التحقيق وكان واجباً إطلاعه « المادة ١٣٤ » جواز الحبس من غير استجواب المتهم - المادة ١٣٥ » جواز الحبس الاحتياطي في جرائم الصحف .
 « المادة ١٤١ » لا ضرورة لاتصال المتهم بمحاميه وجواز منع الاتصال به . « المادة ١٤٢ » - لا ضرورة لإنهاء الحبس الاحتياطي بعد خمسة عشر يوماً ويستمر المتهم محبوساً دون عرضه على القاضي الجزئي ولا ضرورة لسماع أقواله ولا أقوال النيابة عند التقرير بالحبس أو مده ملاحظاً في ذلك حق المتهم في التظلم في المدة التي نص عليها قانون الأحكام العرفية وفي الوقت عينه لا محل لعرض أوراق التحقيق على غرفة الاتهام لد الحبس بعد استئذان حق القاضي الجزئي في المدة المنصوص عليها وهي خمسة وأربعون يوماً .

وحاصل ما تقدم أن الأمر العسكري رقم ٢٠ رفع بعض القيود التي كان يجب أن تراعيها النيابة

لمصلحة المتهمين في القضايا العسكرية التي تلابسها . . . لاعتبارات خاصة كما تقدم كما أنه رفع عنها قيد الحبس لمدة أربعة أيام وقيد التجديد أمام القاضى الجزئى لمدة خمسة وأربعين يوماً متفرقة وأمام غرفة الانهام لمدة أخرى كل منهما لا يزيد على خمسة وأربعين يوماً .

إلا أنه في الوقت نفسه لم يسمح بالحبس المطلق طبقاً لما قدمناه بل جعل له قيوداً أخرى ونصوصاً خاصة في قانون الأحكام العرفية وهى حق التظلم في بحر ستين يوماً وحق سماع أقواله أمام رئيس المحكمة المختصة الجزئية أو العليا وحق تجديد التظلم كل ثلاثين يوماً لإيجاد الرقابة على تحقيق النيابة وهو نفس الحق الذى كان منصوصاً عليه في المادة ١٤٣ ب عرض الأمر على غرفة الاتهام إذا لم ينته التحقيق ، لإعطاء المحقق أجلاً لإتمامه ، عند نهايته تصدر الغرفة أمراً بالآ وجه لإقامة الدعوى أو باستمرار التحقيق أو بالإحالة على المحكمة المختصة أو باستمرار حبس المتهم أو الإفراج عنه .

وصدر كذلك الأمر رقم ٢١ بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية وإعطاء النيابة حق الإحالة في الجرائم الخاصة بأمن الدولة في الخارج والداخل وجرائم التموين والتسمير الجبرى وجرائم النقد وجرائم أخرى منصوص عليها في أوامر عسكرية . كما أعطاه أيضاً حق إحالة هذه الجرائم إلى المحاكم العسكرية ولو كانت منظورة أمام محاكم عادية وأعطاه كذلك حق إحالة الجرائم المرتبطة ببعضها ببعض لغرض واحد .

واستمر العمل على ذلك النحو مدة ليست بالقصيرة حتى بدأت الدولة تعد طبقاً للدستور الترشيع لمجلس الأمة وإجراء الانتخابات وإنتتاح المجلس وكان لزاماً بعدها أن تعدل بعض مواد القوانين المعمول بها في هذا الشأن حفظاً لاختصاصات النيابة التي سبق أن أعطيت لها للمصلحة العامة . فرؤى قبل إجراء الانتخابات وقبل افتتاح مجلس الأمة الذى افتتح في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٧ أن يعدل قانون الإجراءات الجنائية فوضع القانون رقم ١١٣ في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ حتى إذا ألغيت حالة الطوارئ وعادت البلاد إلى قوانينها العادية كان في النصوص المعدلة لقانون الإجراءات الجنائية ما يبنى بالغرض الذى استهدفه المشرع نحو صيانة أمن الدولة الخارجى والداخلى وفي حيازة المفرقات والأسلحة وفي الجرائم الخطيرة .

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧

أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الصادرة في مارس سنة ١٩٥٧ - بأنه لما وضع قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٠ لى بصفة خاصة بالنظم والأحكام التي ترمى لتبسيط الإجراءات في المواد الجنائية ولينال الجاني جزاءه في أقرب وقت ودون إخلال بالضمانات الجوهريّة التي تمكن البريء من إثبات براءته أسفرت بعض قواعده عن النصوص مما دعا إلى تعديله ومن بين هذه التعديلات وأهمها كان إلغاء نظام قاضى التحقيق في الجنايات وبعض نصوص أخرى .

ولن نعنى في هذا البحث إلا بالتعديلات التي وردت في القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ خاصة بسلطة النيابة في تحقيق الجرائم وفي حبس المتهمين لانصافها بالموضوع .

رأى المشرع أنه بعد تغليظ العقاب في الجرائم المضرّة بأمن الحكومة من جهة الخارج « الباب الأول من قانون العقوبات » والجرائم المضرّة بالحكومة من جهة الداخل « الباب الثاني من قانون العقوبات » وجرائم المفرقات « الباب الثالث مكرراً عقوبات » وجرائم الرشوة « الباب الثالث عقوبات » وجرائم اختلاس الأموال الأميرية والقدر « الباب الرابع عقوبات » أن هذا التغليظ للعقاب لن يؤتي آتارة المرجوة في الزجر ما لم توجد إجراءات مبسطة تسكفل الفصل في القضايا في أقل وقت ممكن ، لذلك رؤى مراعاة لصالح الجماعة وصالح المتهمين اختصار بعض الإجراءات عند التحقيق دون مساس بالضمانات الأساسية فيها بذلك للمتهمين محاكمة سريعة عادلة فرؤى إضافة مادة جديدة إلى قانون الإجراءات برقم ٢٠٨ مكرراً تنص على أن النيابة العامة في تحقيق الجرائم المذكورة جميع السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق وغرفة الاتهام ، ولا تنقيد ببعض القيود المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمادة ٢٠٨ مكرراً هذه هي بذاتها ونصها المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ وبطبيعة الحال وبالمفهوم المنطقي يكون الأمر العسكري رقم ٢٠ لسنة ٥٧ غير ذي موضوع لأنه نص ، عليه في القانون العام المعمول به . وصيغة هذه المادة .. وتفسيرها هو ما سبق أن شرحناه عند الكلام على المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٠ كما أن نص المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٠ هو بنفسه نص المادة الأولى من الأمر رقم ٩٩ سنة ١٩٥٤ وهو بنفسه نص المادة الأولى من قرار وزير الداخلية في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ قبل قيام الثورة .

وفي الوقت نفسه لم تترك المذكرة الإيضاحية الخاصة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أمر حبس المتهمين مطلقاً بل قيدته صراحة في المادة ٢٠٨ مكرراً وأوردت المذكرة الإيضاحية أن القيود المنصوص عليها بالنسبة للحبس الاحتياطي للنيابة قد قيدت أيضاً بمواعيد جديدة وحددت لها محكمة مختصة تنظر في أمر الحبس والإفراج قبل الإحالة إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى إذ ذكرت :

« على ألا يكون للنيابة حقها في حبس المتهمين مطلقاً بل يجوز التظلم منه إلى رئيس المحكمة المختصة بعد ثلاثين يوماً ويتجدد الحق في التظلم بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر قرار » .

ويستفاد من ذلك أن المشرع خلافاً للأمر العسكري رقم ٢٠ ولقانون الأحكام العرفية ٥٣٠ لسنة ١٩٥٤ (المادة السابعة منه) رأى أن يقصر ميعاد الستين يوماً الأولى فجعلها ثلاثين يوماً فقط فعدل بذلك قانون الأحكام العرفية وقيد النيابة في الحبس المطلق إلى ثلاثين يوماً فقط مع التجديد طبقاً لما تقدم .

وسارت النيابة على ذلك في جميع القضايا العسكرية من وقت صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ إلى أن تعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وأصبح حق المتهم في التظلم جائزاً بعد ثلاثين يوماً فقط .

ومقتضى هذا أن القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عدل قانون الأحكام العرفية لصالح المتهمين وعدل ما نشأ عنه بأوامر عسكرية .

ولم يقتصر القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ على إضافة المادة ٢٠٨ مكرراً بل رأى إتماماً للفائدة المرجوه تعديل المادة ٢١٤ أيضاً التي تبيح للنيابة إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة بعد التحقيق في المخالفات والجنح إذا رأت ثبوتها فأعطاهما حق إحالة الجنايات أيضاً المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ مكرراً مباشرة إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور ، هي وما يكون مرتبطاً بها من جرائم وبسط حكمه أيضاً على قانون الأسلحة والذخائر وعلى ما هو منصوص عليه في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات « جرائم الصحف » وفي الوقت عينه أعطى النيابة سلطة التحقيق في جرائم التفالس وجرائم الصحف التي كانت ممنوعة عنها أصلاً وذلك توحيداً للتحقيق ورفع الدعوى في هذه الجرائم وغيرها وأنه إذا رأت النيابة ندب قاضٍ للتحقيق فتخطر رئيس المحكمة لنديه .

وهكذا تمحدث المحكمة المختصة قانوناً بنظر التظلم في أمر الحبس أثناء التحقيق وقبل رفع الدعوى بأنها رئيس محكمة الجنايات المختصة بالقضية طبقاً للاختصاص الأصلي المكاني أو قاضٍ محكمة الجنح المختصة - وفي غير دور انعقاد محاكم الجنايات يكون الاختصاص بنظر التظلم لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو من يقوم مقامه بمعنى أن الجرائم التي تقع في القاهرة مثلاً تختص بها محاكم جنابات القاهرة طبقاً للتنظيم الذي ينص عليه قانون السلطة القضائية - وفي غير أدوار الانعقاد جعله لرئيس محكمة القاهرة الابتدائية استثناء مع أنه أصلاً غير مختص بنظر الجنايات ليعطيه الاختصاص وهكذا حددت نصوص قانون الإجراءات الجديدة الجهة المختصة بنظر التظلم أثناء التحقيق وأما بعد الإحالة فالأمر بالإفراج وعدمه هو للمحكمة التي تنظر الدعوى دون غيرها طبقاً للقواعد العامة .

(يتبع)

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

إعلان دستوري^(١)

بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الميثاق الوطني ؛

وعلى قرار المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٢ بإقرار الميثاق ؛

وإلى أن يتم إقرار الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ؛

يعلن إلى شعب الجمهورية العربية المتحدة التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا على الوجه الآتي :

الباب الأول

التنظيم العام للسلطات العليا في الدولة

مادة ١ — يكون التنظيم العام للسلطات العليا في الدولة على الوجه الآتي :

(أ) رئيس الدولة :

وهو رئيس الجمهورية ويرأس مجلس الرياسة ومجلس الدفاع القومي

(ب) مجلس الرياسة :

وهو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويمارس اختصاصاته الواردة في هذا الإعلان على الوجه

المبين به .

(ج) المجلس التنفيذي :

وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، ويتولى اختصاصاته طبقاً للقانون وقرارات

مجلس الرياسة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٢ الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

الباب الثاني

رئيس الجمهورية

مادة ٢ — رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يمثل الدولة فى الداخل والخارج .

مادة ٣ — يتولى رئيس الجمهورية إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التى يوافق عليها مجلس الرياسة .

مادة ٤ — يعين رئيس الجمهورية بناء على موافقة مجلس الرياسة كلا من رئيس المجلس التنفيذى والوزراء ونواب الوزراء ، ويعفيهم من مناصبهم .
ويكون تعيينهم بناء على ترشيح رئيس الجمهورية .

مادة ٥ — يعين رئيس الجمهورية — بناء على موافقة مجلس الرياسة — كلا من أعضاء مجلس الدفاع القوى ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ويعفيهم من مناصبهم .
ويكون تعيينهم بناء على ترشيح رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يؤدى أعضاء مجلس الرياسة ورئيس المجلس التنفيذى والوزراء ونواب الوزراء أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى وأن أحترم الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة » .

مادة ٧ — لرئيس الجمهورية أن يدعو لاجتماع يشمل مجلس الرياسة والمجلس التنفيذى لبحث أى موضوعات هامة .

الباب الثالث

مجلس الرياسة

مادة ٨ — يقر مجلس الرياسة جميع المسائل والموضوعات التى ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها ، وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة فى هذا الإعلان .

ولمجلس الرياسة أن يعهد إلى المجلس التنفيذى ببعض الاختصاصات المنصوص عليها فى هذه القوانين والقرارات

مادة ٩ — يقر مجلس الرياسة السياسة العامة للدولة فى جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويراقب تنفيذها .

مادة ١٠ — لمجلس الرياسة أن يعين لجناً خاصة للتحقيق والمراقبة ، وتلتزم جميع أجهزة الدولة بالتعاون معها في أداء مهمتها .

مادة ١١ — يراقب مجلس الرياسة أعمال المجلس التنفيذي وقراراته ، وله أن يلغى أو يعدل هذه القرارات على الوجه المبين بالقانون .

مادة ١٢ — لمجلس الرياسة — بعد موافقة رئيس الجمهورية — أن يقرر إعفاء أعضائه أو إضافة أعضاء جدد له .

الباب الرابع المجلس التنفيذي

مادة ١٣ — المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتكون من رئيس المجلس التنفيذي والوزراء .

مادة ١٤ — المجلس التنفيذي مسئول أمام مجلس الرياسة وعليه أن يقدم له تقارير دورية عن جميع أوجه النشاط المختلفة في أجهزة الحكم .

مادة ١٥ — يتولى المجلس التنفيذي تنفيذ السياسة العامة للدولة وفقاً للقوانين ولما يقره مجلس الرياسة ، ويمارس كافة الاختصاصات اللازمة لذلك .

مادة ١٦ — يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق وتوجيه أعمال الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات تحقيقاً لأهداف الدولة .

مادة ١٧ — يمارس المجلس التنفيذي الاختصاصات الآتية :

- (أ) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ويراقب تنفيذها .
- (ب) إعداد مشروعات القوانين والقرارات لعرضها على مجلس الرياسة .
- (ج) تعيين وعزل الموظفين طبقاً للقانون .
- (د) إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة .
- (هـ) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة ومشاريع الاقتصاد الوطني واتخاذ التدابير اللازمة لمباشرة تنفيذها .

(و) الإشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والايمان وأعمال التأمينات بالدولة .

(ز) عقد القروض ومنحها في حدود السياسة العامة المقررة وبموافقة مجلس الرياسة .

(ح) الإشراف على جميع المؤسسات العامة .

مادة ١٨ — يراقب المجلس التنفيذي أعمال الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحلية ، وله أن يلغى أو يعدل قراراتها غير الملائمة على الوجه المبين بالقانون .

مادة ١٩ — يتبع رئيس المجلس التنفيذي مباشرة هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة .

الباب الخامس

مادة ٢٠ — تبقى أحكام الدستور المؤقت سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان حتى يتم وضع الدستور النهائي للدولة .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

لقد كان إقرار الميثاق بواسطة المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الممثل بالانتخاب الحر لقوى الشعب العاملة بداية مرحلة جديدة من النضال الوطني لشعب الجمهورية العربية المتحدة .

إن هذا النضال بعد صدور الميثاق ، أصبح له دليل عملي واضح كامل ، مستمد من خلاصة التجربة الوطنية ، ومن خلاصة الأمل الوطني معاً .

إن الميثاق أنهى ما كان يمكن تسميته بفترة الانتقال وفتح مرحلة جديدة ، هي مرحلة البناء الوطني ، على حد ما جاء في حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة مساء الاثنين ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

ولقد أصبح بحتم أن تتلأّم جميع أوضاع العمل الوطني في كل مجالاته مع مبادئ الميثاق وأحكامه وروحه المستلزمة من روح الشعب وإرادته .

ولقد خصص الميثاق فصلاً كاملاً من فصوله عن الديمقراطية السليمة ، كما أنه تعرض إليها في أكثر من موضع من فصول الميثاق الأخرى ، إيماناً بالديمقراطية صادقاً وعميقاً لا يجعل منها مجرد كلمة للاستهلاك السياسي ، وإنما يجعل منها أسلوب حياة عميقة الجذور في حركة النضال الشعبي .

ولقد كان هذا المعنى هو ما استهدفه الرئيس جمال عبد الناصر في بيان ٢٤ سبتمبر إلى الأمة من قوله إنه بالديمقراطية وحدها تصبح الثورة ، للشعب ، وبالشعب ، وذلك ضمان لاستمرار الثورة وتجديدها ووصولها نصراً إلى أهدافها العظمى .

ولقد حرر الميثاق في أصوله المختلفة وعلى الأخص في فصله الخامس عن الديمقراطية السليمة أن يضع للديمقراطية ضماناتها الأكيدة وفي مقدمتها جماعية القيادة .

واستقلاً بذلك كله من مجال المبادئ إلى مجال التنفيذ ، فلقد كان لا بد من إيجاد المؤسسات

الجماعية التي يستند عليها نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، ولتحقق الديمقراطية على أعلى المستويات ، كما يتحقق الضمان للاستمرار الثوري .

وبناء على ذلك ، فلقد قرر رئيس الجمهورية أن يعطى سلطات منصبه إلى مجلس للرياسة ، يعتبر الهيئة العليا لسلطة الدولة ، ويتولى رسم سياستها ، وتخطيط الوصول إليها .

كذلك قرر إنشاء مجلس تنفيذي ، يكون الهيئة التنفيذية الإدارية العليا لسلطة الدولة ، ليقوم على التنفيذ العملي .

وتأسيساً على هذا ، فلقد كان لا بد من إضافة مواد جديدة إلى دستور الحكم المؤقت الذي يجرى العمل وفق نظامه في الجمهورية العربية المتحدة ، لإعطاء هذه التنظيمات المستمدة من مبادئ الميثاق ، الذي ارتضاه الشعب ، قوة الدستور ، وذلك حتى يتم وضع الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٨٧٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتشكيل مجلس الرياسة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

قرر :

مادة ١ — يشكل مجلس الرياسة من :

رئيساً	رئيس الجمهورية	الرئيس جمال عبد الناصر
عضواً	نائب رئيس الجمهورية	السيد عبد اللطيف البغدادي
»	»	» المشير عبد الحكيم عامر
»	»	» زكريا محي الدين
»	»	» حسين الشافعي
»	»	» كمال الدين حسين
»	»	» أنور السادات

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٣ الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢

السيد حسن ابراهيم	نائب رئيس الجمهورية	عضو
» على صبرى	رئيس المجلس التنفيذى	»
» الدكتور نور الدين طراف		»
» أحمد عبده الشرباصى		»
» كمال الدين رفعت		»

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن تحديد حد أدنى لأجور العمال بالمنشآت الصناعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بإصدار قانون العمل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد حد أدنى لأجور العمال في الشركات التابعة للمؤسسات الصناعية ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذى تجاوز منه ثمانى عشرة سنة من أجر يومى شامل فى المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين ١ ، ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه خمسة وعشرين قرشا .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يماقب صاحب العمل الذى يخالف أحكام المادة السابقة بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز ألف جنيه . ويجوز فى حالة العود الحكم على المخالف بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر ، فضلا عن الغرامة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يونيه سنة ١٩٦٢ .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٩ مايو سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢٥ الصادر فى ٣ يونيه سنة ١٩٦٢ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٢^(١)بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بقرار رسم دمغة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دمغة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن ، والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بقرار مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ،
والقوانين المعدلة له ؛وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بقرار بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ،
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأولى من البند (أ) من المادة ١ من الفصل الثالث من الجدول
رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :« مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة ، تخضع السندات أيّاً كانت جهة
إصدارها وجميع أسهم الشركات المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة لرسم دمغة سنوى مقداره
واحد في الألف من قيمتها إذا كانت مقيدة في البورصة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٣٨٢ (١١ يونيو سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٥ الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩٦٢ .

مذكرة إيضاحية

تقضى الفقرة الأولى من البند ١ من المادة ١ من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنعة بخضوع جميع الأسهم على اختلاف أنواعها والسندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية لرسم دمنعة نسبي سنوى مقداره واحد فى الألف من قيمتها إذا كانت مقيدة فى البورصة .

ولما كان النص المشار إليه لا يمتد بهذه الصورة إلى إخضاع السندات التى تصدرها الحكومة تمويضاً لأصحاب الأسهم أو الشركاء بالتطبيق لمختلف أحكام القوانين الاشتراكية فإن هذه السندات تقلت من الرسم النسبي سالف الذكر مما يؤثر فى حصيلة هذا النوع من الرسوم تأثيراً بالغاً .

وحيث إن الرسم النسبي المشار إليه مفروض على الورقة المالية وما يماثلها وكانت السندات التى أصدرتها الدولة تمويضاً لأصحاب الأسهم أو الشركاء فى الشركات التى تناولتها القوانين الاشتراكية سائلة الذكر لا تخرج عن كونها أوراقاً مالية شأنها شأن الأسهم هذا فضلاً عن أنه روعى فيها تمويض المساهمين والشركاء عن أنصبتهم فى رؤوس أموال الشركات فإن الأمر يتطلب إخضاعها لرسم الدمنعة باعتبارها أوراقاً مالية ومساواة بينها وبين السندات التى تصدر من الشركات ومن الوحدات الإدارية الأخرى .

لكل ما تقدم رضى إعداد مشروع القانون المرافق وهو يقضى فى المادة الأولى منه بأن يستبدل بالفقرة الأولى من البند (١) من المادة ١ من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ نص يقضى بإخضاع جميع السندات أياً كانت جهة إصدارها وجميع أسهم الشركات المتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة للرسم النسبي السنوى وذلك مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة لبعض السندات الحكومية مراعاة للحكمة التى اقتضت هذا الإعفاء .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة بكتاب رقم ٩٧١ بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٦٢ .

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦

بفرض ضريبة إضافية للدفاع

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع المعدل بالقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦١ بإلغاء الضريبة الإضافية للدفاع المفروضة على وعاء الضريبة العامة على الإيراد ؛

وطى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يرفع إلى الضعف سعر الضريبة الإضافية للدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

وتستثنى من هذه الزيادة المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات التى لا يزيد الوعاء السنوى للضريبة الأصلية الخاصة بها على ٤٠٠ ج (أربعمائة جنيه) .

مادة ٢ - تسرى الضريبة وفقاً للسعر الجديد على النحو الآتى :

(أولاً) بالنسبة إلى الإيجار السنوى للأراضى الزراعية والعقارات المبنية : اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢ .

(ثانياً) بالنسبة إلى إيرادات رؤوس الأموال المنقولة : اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢ .

(ثالثاً) بالنسبة إلى الأرباح التجارية والصناعية : اعتباراً من أرباح كل سنة مالية تنتهى بعد ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤٨ الصادر فى أول يولييه سنة ١٩٦٢ .

- (رابعاً) بالنسبة إلى أرباح المهن غير التجارية : اعتباراً من أرباح سنة ١٩٦٢ .
- (خامساً) بالنسبة إلى المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات : اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .
- مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٢ (٢٨ يوليه سنة ١٩٦٢)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢^(١)
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨
بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٢٥ — يجوز أن يفرض على المنشآت الصناعية رسم لدعم الصناعة لا يتجاوز ١٠ ٪ من ثمن المادة أو المواد الأولية الداخلة في عملية التشغيل في المنشأة أو من قيمة المهايأ والأجور المستحقة إلى المنشأة عن السنة المالية السابقة » .

ويصدر رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الصناعة بالاتفاق مع وزيرى الاقتصاد والخزانة قراراً بتعيين وعاء الرسم ونسبته بخصوص كل صناعة وتخصيص الحصيلة الناتجة منه وطريقة تحصيله وحالات الإعفاء منه وتضاف قيمة الرسم على تكاليف إنتاج المنشآت الصناعية الملزومة أدائه ويكون للرسم حق امتياز على أموال الملتزمين أدائه يأتى في الترتيب بعد للمصروفات القضائية والمبالغ المستحقة

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٨ الصادر في ٢٥ يوليه سنة ١٩٦٢ .

للخزانة العامة من ضرائب ورسوم ويجوز تحصيله بطريق الحجز الإداري .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يوليو سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصناعة وتشجيعها وأجازت المادة ٢٥ منه فرض رسم على المنشآت الصناعية لدعم الصناعة لا يتجاوز ٦ ٪ من ثمن المادة أو المواد الأولية الداخلة في عملية التشغيل في المنشأة أو من قيمة المهيايا والأجور المستحقة على المنشأة عن السنة المالية السابقة .

وقد راعى المشرع في تحديد النسبة المشار إليها التخفيف على عاتق الصناعة خصوصاً في بدء نهضتها حتى تستطيع أن تقف على قدميها في مجال المنافسة الحرة .

ونظراً لأنه نتيجة لتشجيع الدولة للصناعة فقد زاد الإنتاج في كثير من قطاعها عن حاجة الاستهلاك المحلي مما يمكن الدولة من تصدير الفائض من هذا الإنتاج إلى الأسواق الخارجية تحقيقاً لسياستها في هذا الشأن .

ونظراً لأن تكاليف الإنتاج أصبحت تسمح بزيادة نسبة الرسم المشار إليها في المادة ٢٥ من القانون سالف الذكر دون حاجة إلى رفع في الأسعار وذلك للمساعدة في تصريف فائض الإنتاج إلى الأسواق الخارجية ، فإنه يقترح تعديل المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه برفع نسبة الرسم الواردة في هذه المادة من ٦ ٪ إلى ١٠ ٪ .

هذا ونظراً لأن الفقرة الثانية من المادة ٢٥ المشار إليها قد أشارت إلى أن اللائحة التنفيذية تبين طريقة تحصيل الرسم وحالات الإعفاء منه وقد صدرت اللائحة التنفيذية خلواً من أحكام في هذا الشأن .

فقد رأى بمناسبة تعديل الفقرة الأولى من هذه المادة تعديل الفقرة الثانية كذلك بحيث يبين في قرار رئيس الجمهورية الصادر بتعيين وعاء الرسم طريقة التحصيل وحالات الإعفاء .

لذلك وتحقيقاً للغرض المتقدم أعد مشروع القانون المرافق بالتعديل المطلوب ويتشرف وزير الصناعة برفعه إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة .

رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠
في شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه — فقرة
أخيرة نصها :

« كما يعنى من هذا الرسم التيار الكهربائى الذى تستهلكه للإضاءة الوزارات والمصالح العامة
والمجالس المحلية ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليه
سنة ١٩٦٢ .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يوليه سنة ١٩٦٢)

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية وتنص فى مادته
الأولى على فرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل كيلوات ساعة من التيار الكهربائى
على أن يحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصيله وتؤدى
إلى هيئة الإذاعة كل ستة أشهر ويعنى من هذا الرسم الطاقة فى القوى المحركة . .

وقد أشار مجلس الدولة بسريان الرسم المقرر فى القانون المذكور على الحكومة ومصالحها
وعلى الهيئات العامة الأخرى .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٨ الصادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٦٢ .

ولما كانت الحكمة من صدور القانون المشار إليه هو أنه قد أصبحت حيازة أجهزة الراديو الآن من مستلزمات الحياة بحيث أصبح في كل منزل وفي كل محل وأن هذا الرسم نظير الخدمات التي تؤديها هيئة الإذاعة .

لذلك كان من اللازم بدلا من تحصيل رسم على كل جهاز استقبال وتنظيما لهذه العملية أن يفرض الرسم على كل مستهلك لتيار كهربائي عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائي .

هذا ولما كانت هذه الحكمة تنبغي فيما يختص بانارة الشوارع والمصالح الحكومية والمدارس ودور العبادة والمستشفيات العامة — هذا فضلا عن أنها تقوم بخدمات عامة وحيوية كما أنها تستهدف في أدائها لخدماتها المصلحة العامة .

لذلك أعدنا مشروع القرار الجمهوري بقانون المرافق بإضافة فقرة أخيرة إلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه تقضى بإعفاء دور الحكومة والمجالس المحلية وغيرها من الهيئات العامة الأخرى ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة من رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية .
وتتشرف وزارة الإدارة المحلية برفع مشروع القرار الجمهوري بقانون المرافق .
رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر به القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قانون العقوبات ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة (٩٠) من قانون العقوبات النص الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٨ الصادر في ٥٢ يولييه سنة ١٩٦٢ .

« يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من خرب عمداً مباني أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا وقعت الجريمة في زمن هياج أو فتنة . أو بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى .

وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجوداً في تلك الأما كن .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة (١٠٣ مكرراً) من قانون العقوبات النص الآتي :

« يعتبر مرتشياً ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأً أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه .

مادة ٣ — يستبدل بنص المادة (١٠٤ مكرراً) من قانون العقوبات النص الآتي :

« كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأً أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه أو للاخلال بواجبات الوظيفة يعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها في المواد الثلاثة السابقة حسب الأحوال حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك العمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات الوظيفة .

مادة ٤ — يستبدل بنص المادة (١٠٥) من قانون العقوبات النص الآتي :

« كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملاً من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها ، هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه .

مادة ٥ — تضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم (١٠٦ مكرراً « ١ ») نصها الآتي :

« كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للقواعد المقررة قانوناً أو بإحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام ، وكذلك كل مدير أو مستخدم في إحداها طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأً أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها يعد مرتشياً ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين وبغرامة لا تقل عن

خمسائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به ولو كان الجاني يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات وظيفته .

ويعاقب الجاني بالعقوبات ذاتها إذا كان الطلب أو القبول أو الأخذ لاحقاً لأداء العمل أو للامتناع عنه أو للإخلال بواجبات الوظيفة وكان يقصد المكافأة على ذلك « وبغير اتفاق سابق » .

مادة ٦ — يستبدل بنص المادة (١٠٩ مكرراً) من قانون العقوبات النص الآتي :

« من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وذلك إذا كان العرض حاصلًا لموظف عام فإذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه » .

مادة ٧ — يستبدل بنص المادة (١٠٩ مكرراً ثانياً) من قانون العقوبات النص الآتي :

« مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول .

فإذا وقع ذلك من موظف عمومي فيعاقب الجاني بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ .

وإذا كان ذلك يقصد الوساطة لدى موظف عمومي يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكرراً » .

مادة ٨ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة (١١١) من قانون العقوبات بالنص الآتي :

« ٦ — أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت » .

مادة ٩ — يستبدل بنص المادة (١١٣) من قانون العقوبات النص الآتي :

« يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما ، أو سهل ذلك لغيره .

فإذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين » .

مادة ١٠ — تضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم (١١٣ مكرراً) نصها الآتي :

« يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل عضو بمجالس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو المقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات

أو الجمعيات. المعتبرة قانوناً ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم في إحداها اختلاس أموالاً أو أوراقاً أو أمتعة أو غيرها مسجلة إليه بسبب وظيفته أو استولى بغير حق على مال لها أو سهل ذلك غيره .

فإذا وقع الفعل غير مضحوب بنية التملك تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين والغرامة التي لا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١١ — يستبدل بنص المادة (١١٦) من قانون العقوبات النص الآتي :

« يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي له شأن في إدارة المقاولات أو التوريدات أو الأشغال المتعلقة بالدولة أو بإحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت أو يكون له شأن في الإشراف عليها ، حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو لغيره بأية كيفية على ربح من عمل من الأعمال المذكورة . »

مادة ١٢ — تضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم (١١٦ مكرراً) نصها الآتي :

« يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل بعمداً بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ارتبط به مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم . أو ارتكب أي غش في تنفيذ هذا العقد . »

فإذا وقع الفعل في عقد مقاوله ارتبطت به إحدى الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للقواعد المقررة قانوناً أو المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام تكون العقوبة الحبس .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها على حسب الأحوال المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعاً إلى فعلهم . »

مادة ١٣ — تضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم (١١٦ مكرراً « ١ ») نصها الآتي :

« كل موظف عمومي أحدث بعمداً ضرراً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المهود بها إليها يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه . »

فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بدلاً من العقوبات السابقة بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه إذا ترتب على الجريمة أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

مادة ١٤ — تضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم (١١٦ مكرراً «ب») نصها الآتي :

« كل موظف عمومي تسبب بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها إليها ، بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال جسيم في أداء وظيفته أو عن إساءة استعمال السلطة أو عن إخلال جسيم بواجبات الوظيفة يعاقب بالحبس وغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه إذا ترتب على الجريمة أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

ولا يجوز لغير النائب العام أو المهامي العام رفع الدعوى الجنائية .

مادة ١٥ — تضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم (١٣٧ مكرراً «أ») نصها الآتي :

« يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ بذلك مقصده ، فإذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين .

وتكون العقوبة السجن في الحالتين إذا كان الجاني يحمل سلاحاً .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشر سنين إذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه في الفقرة السابقة إلى الموت .

مادة ١٦ — يستبدل بنص المادة (١٦٢) من قانون العقوبات النص الآتي :

« كل من هدم أو أتلف عمداً شيئاً من المباني أو الأملاك أو المنشآت المعدة للنفع العام أو الأعمال المعدة للزينة أو ذات القيمة التذكارية أو الفنية ، وكل من قطع أو أتلف أشجاراً مغروسة في الأماكن المعدة للعبادة أو في الشوارع أو في المتنزهات أو في الأسواق أو لليادين العامة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها .

مادة ١٧ — تضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم ٢٠٦ مكرراً) نصها الآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين على الجرائم الواردة في المادة السابقة إذا كان محلها اختاماً أو دمغات أو علامات لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات الاعتبارية قانوناً ذات نفع عام .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين إذا كانت الاختام أو الدمغات أو العلامات التي وقعت بشأنها إحدى الجرائم المبينة في الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة أو شركة أو جمعية أو منظمة أو منشأة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأيه صفة كانت .

مادة ١٨ — يستبدل بنص المادة (٢٠٧) من قانون العقوبات النص الآتي :

يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على اختام أو دمغات أو علامات حقيقية لإحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية أو إحدى الهيئات المبينة في المادة السابقة واستعملها استعمالاً ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة .

مادة ١٩ — تضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم (٢١٤ مكرراً) نصها الآتي :

« كل تزوير أو استعمال يقع في محرر لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات الاعتبارية قانوناً ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت .

مادة ٢٠ — يستبدل بنص المادة (٢٣٨) من قانون العقوبات النص الآتي :

« من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفه أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن المساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة

أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين .

مادة ٢١ — يستبدل بنص المادة (٢٤٤) من قانون العقوبات النص الآتي :

« من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيدائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعوثته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للعوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكس وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

مادة ٢٢ — يستبدل بنص المادة (٣٦١) من قانون العقوبات النص الآتي :

« كل من خرب أو أتلف عمداً أموالاً ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأي طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالي قيمته عشرة جنيهات أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

مادة ٢٣ — تلغى المادة (١٠٩) من قانون العقوبات .

مادة ٢٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

في يوليو سنة ١٩٦١ صدرت عدة قوانين بتأميم بعض الشركات والمنشآت وباسهام الحكومة في بعضها الآخر ، استهدف بها بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني وكان لا بد أن يسير التشريع هذا النهج الجديد وأن يقوم بدور فعال في سبيل تحقيق هذه الأهداف وتأمين الحماية الكافية لها .

وقد رأى لذلك تعديل بعض نصوص قانون العقوبات المتعلقة بتخريب الأملاك العامة والخاصة والرشوة والتزوير والاختلاس تعديلا من مقتضاه الحفاظ على أموال الدولة والمؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت التي تسهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت — صوناً لهذه الأموال من كل فعل عمدي أو غير عمدي يترتب عليه إلحاق ضرر بها — وقد اقتضى ذلك التسوية بين جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التي تقع على أموال الجهات المذكورة وبين تلك التي تصيب أموال الدولة أو إحدى الهيئات العامة ما دام أن الدولة تساهم بمالها بنصيب في أموال تلك الجهات . كما اقتضى الأمر تغليظ العقوبة في جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التي تقع على أموال الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للقواعد المقررة قانوناً أو المؤسسات أو الجمعيات المعبرة قانوناً ذات تقع عام لأن أموالها وإن تكن أموالاً خاصة فإن اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومي للبلاد يقتضى من الشارع رعاية أوفي .

ولسادل عليه العمل من قصور النصوص المتعلقة بجرائم تخريب الأملاك العامة والخاصة والقتل والإصابة الخطأ رأى تعديلها بما يكفل سد أوجه النقص فيها .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق وقد تضمن التعديلات الآتية :

أولاً : لما كانت المادة (٩٠) من القانون الحالي تشترط وقوع فعل التخريب في زمن هياج أو فتنة أو بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى — فقد رأى استبعاد هذا الشرط كركن من أركان الجريمة وجعله ظرفاً مشدداً لها واقتضى ذلك تعديل النص تعديلاً من مقتضاه التدرج في العقوبة بما يتناسب والآثار المترتبة على فعل التخريب فنص على عقوبة السجن جزاء من يخرب عمداً أملاكاً عامة وما في حكمها من الأشياء المملوكة للجهات التي عددها النص ، فإذا وقع الفعل إبان هياج أو فتنة أو بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، وتكون العقوبة الإعدام في الحالين إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجوداً في تلك الأماكن .

واستجذبت النص الجديد فقرة خاصة بإلزام الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها . ومن المفهوم أن التخريب المعاقب عليه طبقاً لهذه المادة هو التخريب الذي يتسم بالجسامة سواء وقع على مال ثابت أو منقول مملوك للدولة أو لإحدى المؤسسات العامة أو غيرها من الجهات

التي أوردتها هذه المادة . فلا يدخل في حكم هذه المادة أفعال الهدم أو الإتلاف البسيطة التي تناولتها المادة ١٦٢ عقوبات . كما أنه من المفهوم أن المادة ٣٦١ عقوبات لا تتناول إلا تخريب وإتلاف الأموال الخاصة . وقد استتبع تعديل المادة ٩٠ عقوبات تعديل المادتين (١٦٢) ، (٣٦١) مع التدرج في العقوبة على الوجه المبين بالمشروع ومع استبعاد الأعمال ذات القيمة التاريخية من حكم المادة ١٦٢ عقوبات ، لأن ما يعتبر منها من الأموال العامة يدخل في مدلول المادة ٩٠ عقوبات إذا كان الإتلاف جسيماً أما في الحالات الأخرى فإنه يعاقب عليها طبقاً لقانون حماية الآثار . كذلك حذفت عبارة « بقصد الإساءة » من المادة ٣٦١ عقوبات تمشياً مع ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أنها تحصيل لحاصل وذكر المفهوم .

ثانياً : عدلت المادة (١٠٣ مكرراً) بأن أضيف لها حالة الموظف الذي يعتقد خطأ أنه مختص بالعمل أو بالامتناع وهي حالة لم يكن يتناولها العقاب من قبل مع وجوب فرض عقوبة لها لأنها أقرب إلى طبيعة الرشوة من حالة الزعم . كما أضيفت حالة قبول الموظف العمومي للرشوة إلى الحالات الأخرى الواردة بهذه المادة وذلك توحيداً للحالات المعاقب عليها في سائر مواد الرشوة . وقد أضيف تعديل هذه المادة تعديل المادة ١٠٤ مكرراً بإضافة حالة الموظف الذي يعتقد خطأ أنه مختص بالعمل أسوة بإضافتها إلى المادة ١٠٣ مكرراً « أ » عقوبات ، وبإضافة حالة الإخلال بواجبات الوظيفة إلى هذه المادة والمادة ١٠٥ عقوبات أسوة بالنص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات .

ثالثاً : أضيفت مادة جديدة برقم (١٠٦ مكرراً « أ ») لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته — نصت على عقاب الرشوة في محيط الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات المنشأة طبقاً للقانون والمؤسسات والجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام — أسوة بأحكام الرشوة في محيط الوظائف العامة على النحو الموضح بالنص وذلك مع عدم الإخلال بالحالات التي يعتبر فيها الجاني مكلفاً بخدمة عامة طبقاً للمادة ١١١ عقوبات كما أضيفت فقرة جديدة إلى المادة (١١١) تتناول اعتبار أعضاء مجالس إدارة ومديري ومستجدي المؤسسات والشركات والمنظمات والجمعيات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . في حكم الموظفين العموميين .

رابعاً : أجرى القانون الحالي حكم الرشوة على استعمال القوة أو العنف أو التهديد في حق موظف عمومي للأغراض الواردة في المادتين ١٠٩ ، ١٠٩ مكرراً . وإيراد الشارع لهذه الجريمة في باب الرشوة هو من قبيل التوسعة في معناها لنوع شبه لاحظته بين الجريمتين من جهة النتيجة التي يفضي إليها التهديد أو الاعتداء لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة في اصطلاح القانون وهي لا تكون إلا بوعد أو عطية . ومن أجل ذلك رؤى إدماج جريمة الإكراه على الإخلال بأعمال الوظيفة أو الخدمة في صورتها التامة والحائبة للنصوص عليها في المادتين سالفتي الذكر في نص مستحدث برقم ١٣٧ مكرراً « أ » مع رده إلى موطنه الطبيعي مع جرائم الاعتداء على الموظفين .

وقد استهدف المشروع في ذلك بما وجه إلى هذين النصين من نقـ قتهى وبما جرت عليه التشريعات الحديثة . واستتبع ذلك إلغاء المادة (١٠٩) وتعديل المادة (١٠٩ مكرراً) من القانون القائم ورفع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً أ المستحدثة إلى مرتبة الجنايات مع الندرج في العقاب بما يتناسب والآثار المترتبة عليها ، ومع حذف عقوبة الغرامة لعدم ملاءمتها لطبيعة الجريمة وتمشياً مع أحكام محكمة النقض في هذا الشأن وعلى الأخص بعد أن نقلت من باب الرشوة إلى الباب المتفق مع طبيعتها .

خامساً : غلظت العقوبة الواردة في المادة (١٠٩ مكرراً ثانياً) بشأن جريمة عرض الوساطة أو قبولها ملاحقة لجريمة الرشوة في مهدها الأول كبجاً للدوافع التي تدعو لها وتهجد الطريق إليها ، وحق تلاثم روح الهدد وتحقق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والإفساد . وقد لوحظ في النص أن يفرق في العقوبة بين حالة الوساطة من فرد عادى لدى موظف عمومى وحالة الوساطة من موظف عمومى لدى آخر .

سادساً : لا تقوم جريمة المادة (١١٣) من القانون القائم إلا إذا كان الاستيلاء على المال مصطحباً بنية تملكه وفي قصر العقاب على هذه الحالة ما يهدد أموال الدولة الأمر الذي اقتضى تعديل النص بما يضمن عدم استعمال الموظفين العموميين لمال الدولة في مصالحهم الخاصة ولو استعمالاً مؤقتاً متتوياً فيه الرد مع تقرير عقوبة الجناية في الحالة الأولى (الواردة في الفقرة الأولى) والاكتفاء بعقوبة الجنبعة في حالة عدم توافر نية التملك (الواردة بالفقرة الثانية من المادة) . وواضح أنه إذا كان محل الجريمة نقوداً ، وتم الاستيلاء عليها بنية انتافها في مصلحة خاصة ثم ردها بالسالى ، فإن الاستيلاء في هذه الصورة يكون محققاً للتملك بالنسبة لمن استولى عليها ، وبالتالي مدرجاً تحت الفقرة الأولى من المادة دون الفقرة الثانية منها . وكذلك الشأن في غير النقود من الأشياء الأخرى القابلة للاستهلاك أى التي تهلك بمجرد استعمالها . وللعلة ذاتها وتمشياً مع منطق المشروع استحدث نص المادة (١١٣ مكرراً) ليواجه بالعقاب كل عضو بمجلس إدارة أو مدير أو مستخدم باحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات النعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للقانون أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام — اختلس أموالاً أو أوراهاً أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته أو استولى بغير حق بأية صفة كانت على مال لها أو سهل لغيره ذلك مع تخفيف العقوبة إذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك .

سابعاً : استحدثت المادة ١١٦ مكرراً التجريم الإخلال العمدى في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود المعاولة والنقل والتوريد والالتزام والأشغال العامة التي تكون الدولة أو إحدى الجهات المبينة بالهـ طرفاً فيها إذا ترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب غش في تنفيذ هذه الالتزامات — وذلك بعد أن اتسعت قاعدة القطاع العام وأصبح لازماً تأمين الأوضاع الجديدة للمجتمع .

وغنى عن البيان أن العقود الواردة بالمادة جاءت على سبيل الحصر ، وأنه يدخل في حكم النص .

الغش في عدد الأشياء للوردة أو في مقدارها أو مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها وعلى الجملة كل غش في إنجاز الأشغال أو في الأشياء الموردة بالخالفه لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجز به العرف أو أصول الصناعة . وقد استتبع إيراد هذا النص تعديل المادة ١١٦ عقوبات الحالية بما يجعلها شاملة للجهات التي أوردتها المادة ١١٦ مكررا المقترحة .

ثامناً : استحدثت المادة ١١٦ مكررا « أ » لمواجهة حالة الموظف العمومي الذي يضر عمداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم الممهود بها إليها ولو لم يترتب على الجريمة أي نفع شخصي له ، وقد جعلت العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه إذا كان الضرر الذي ترتب على فعله جميعاً ، فإذا كان الضرر المذكور غير جسيم جاز الحكم عليه بدلا من العقوبات السابقة بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . أما إذا ترتب على الجريمة أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة من مصالحها القومية فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه .

كما استحدثت المادة ١١٦ مكررا « ب » لمعاقبة الموظف العمومي الذي يتسبب بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم الممهود بها إليها ، وذلك نظراً لما يوجبه بناء المجتمع الجديد على كل فرد من ضرورة التزام الحيطة والحرص على هذه الأموال والمصالح حرصاً على ماله ومصلحته الشخصية .

وواضح أن النص يشترط الخطأ الجسيم والضرر الجسيم كركنين متلازمين لوقوع هذه الجريمة فالخطأ غير الجسيم لا يكفي ولو كان الضرر جسيماً ، والضرر غير الجسيم لا يكفي ولو كان الخطأ جسيماً .

وقد شددت العقوبة إذا ترتب على الفعل إلحاق ضرر بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها . واشترط لرفع الدعوى أن يصدر بذلك قرار من النائب العام أو المحامي العام .

تاسعاً : أضيفت مادة جديدة برقم ٢١٤ مكررا لتغليظ العقاب على جرائم التزوير التي تقع في محرر إحدى الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المقترنة ذات نفع عام ، وتشديده إذا كان التزوير واقعاً في محرر إحدى الشركات أو الجمعيات أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب ما في مالها بأي صفة كانت ، وتمشياً مع هذا الاتجاه وتحقيقاً لغاياته تناول المشروع اختتام تلك الجهات وعلاماتها ودمغاتها بالحماية أسوة بالحماية اللازمة لاختتام وعلامات ودمغات الحكومة فاستحدثت المادة (٢٠٦ مكررا) . كما عدل نص المادة ٢٠٧ عقوبات الحالية بما يحقق هذا الغرض .

عاشراً : ونظراً لتطور أسباب الحوادث في العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ولتعدد مناحي النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية حتى وصلت الحوادث في بعض الأحيان إلى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا . ولأن النصوص القائمة بشأن القتل الخطأ والإصابة الخطأ لم تحقق الردع الكافي ، اتجه المشروع إلى رفع الجزاء المقرر لهاتين الجريمتين على الوجه المبين به بتشديد العقوبة برفع حددها الأدنى والأقصى في حالة ما إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو إذا كان الجاني عد ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث متعاطياً مسكراً أو مخدراً أو نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . كما جعل المشروع من تعدد المحنى عليهم في الجريمتين ظرفاً مشدداً آخر تغلظ به العقوبة ، دون تغيير طبيعة الجريمة من جنحة إلى جناية لأن وصف الجناية لا يتلائم مع حصول الحادث عن خطأ .

وبهذا يمكن درء أسباب كثيرة من النكبات والحوادث التي تهدد حياة المواطنين الآمنين .

وتتشرف وزارة العدل برفع هذا المشروع إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة حتى إذا وافق عليه تفضل بإصدار قرار به .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥
بنظام هيئة الشرطة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط

الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٨ الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه مادتان جديدتان برقم ٩٨ مكررا و ١١٧ مكررا نصها الآتي :

« ٩٨ مكرراً : يسوى معاش كل ضابط مرقى من بين المساعدين عند بلوغه سن الستين أو عند عدم ثبوت لياقته للخدمة صحياً بقرار من جهة الاختصاص على أساس نهاية مربوط الرتبة التالية » .

« ١١٧ مكرراً : يمنع ضباط الصف والعساكر من سائق السيارات والموتوسيكلات ومدربي الرياضة والوقادين والبحارة والصناع العسكريين الرواتب الإضافية المبينة في الجدول حرف « د » المرافق » .

ويصدر قرار وزير الداخلية بتحديد وظائف الصناع العسكريين .

مادة ٢ — تضاف إلى المادة ١٢٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الفقرات التالية :

« ويعاملون وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة » .

وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة لتقدير درجات العجز السكالي أو الجزئي التي يستحق عنها معاش أو مكافأة أو تعويض لمن يصاب أو يتوفى منهم أثناء الخدمة وبسببها .

وتصدر هذه اللجنة قرارها بعد الاطلاع على قرار القومسيون الطبي العسكري العام وعلى نتيجة التحقيق ، ولا يصبح قرارها قوياً إلا بعد تصديق وزير الداخلية عليه

ويسرى ذلك على حالات التعويضات المستحقة لمن أصيب أو توفي من هؤلاء العساكر اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٨٢ (٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢) .

مذكرة إيضاحية

طراً على تطبيق القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة ما اقتضى إجراء تعديلات في بعض أحكامه على الوجه التالي :

أولاً : صدر القانونان ١٢٠ ، ١٢١ في ٢٦ / ٣ / ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة بما يكفل تحسين حال الموظفين .

وهناك فئة من رجال الشرطة يقل عدد أفرادها عن الخمسين لم تستفد من أحكام هذين القانونين الخاضعة إلى قانون خاص بها ، وهى فئة الضباط المرقيين من بين المساعدين .

ولما كانت مرتباتهم تقف عند آخر مربوط رتبهم الحالية مما يترتب عليه أن المعاش الذى يؤول إليهم فى نهاية مدة خدمتهم يكون ضئيلاً ولا يتناسب مع طول مدة خدمتهم ولا مع أعبائهم الاجتماعية فقد رأى أن تكون تسوية معاشهم على أساس نهاية مربوط الرتبة المالية عند بلوغ سن الستين أو عند عدم ثبوت اللياقة للخدمة صحياً .

ثانياً : ونظراً لما طرأ من تحسينات على مرتبات العمال والصناع الذين يعملون بالوزارات الأخرى والهيئات والشركات مما ترتب عليه إغراء ضباط الصف وعساكر الشرطة المهنيين على ترك الخدمة للالتحاق بهذه الجهات للحصول على مرتبات أفضل طبقاً لسكادر العمال .

ولما كانت الزيادة المطردة فى عدد من يتركون الخدمة علاوة على عدم الإقبال على الوظائف الحالية تضر بالصالح العام خاصة وأن معظم هؤلاء المهنيين يقومون بأعمال قيادة السيارات والانشآت والأعمال الفنية الأخرى التى لها أهمية كبرى لسير العمل فى أجهزة الشرطة فقد رأى إعادة النظر فى الرواتب الإضافية المقررة مما يقتضى إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة تحت رقم ١١٧ مكرراً بمنحهم رواتب مناسبة على الوجه المبين فى الجدول المرافق لهذا القانون .

ثالثاً : تقضى المادة ١٢٧ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة بأنه يجوز أن يلحق بخدمة الشرطة من يقع عليه الاختيار من بين المستدعين للخدمة العسكرية ويعتبرون عساكر الدرجة الثانية ويخضعون فى خدمتهم ومعاملتهم لأحكام قانون الخدمة العسكرية وللقواعد الموضوعة لرجال القوات المسلحة .

وكان المتبع عند ما يصاب أحد من هؤلاء أثناء وبسبب خدمة أمر بها أن يعرض أمر تقدير المعاش أو المكافأة أو التعويض المستحق له على اللجنة المشكلة بوزارة الحرية طبقاً للمادة ٣٠ من الرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية .

وبمناسبة صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن المعاشات والمكافآت والأمن والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة الذى نص فيه على العمل بأحكامه وإلغاء كل حكم يخالفها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٠ ، فقد أشارت وزارة الحرية إلى ضرورة استحداث نص فى قانون هيئة الشرطة بتشكيل لجنة فى وزارة الداخلية على غرار اللجنة المشكلة بوزارة الحرية ووافقت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية ووزارة الخزانة على ذلك .

لهذا فلا مناص من إضافة نص إلى المادة ١٢٧ يقضى بمعاملة هؤلاء العساكر وفقاً لأحكام

القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ ويحول وزير الداخلية سلطة تشكيل اللجنة المشار إليها .
وقد رأى سريان ذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ لمواجهة حالات التعويضات المستحقة فعلاً لمن أصيب أو توفي من هؤلاء العساكر منذ صدوره .
ويتشرف وزير الداخلية بعرض مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .
رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

بإلغاء القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير
الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته ؛
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يلغى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه ، وتظل الشركات التي سبق إعفاؤها طبقاً لهذا القانون منتفعة بأحكامه حتى نهاية مدة الإعفاء الممنوح لها .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١٣ الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ لتشجيع الانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية والعمل على اجتذابها وتوظيف الأموال الفائضة والمذخرة لاستثمارها في مشروعات التنمية الاقتصادية لخلق صناعات جديدة والنهوض بالصناعات القائمة ورفع مستواها وزيادة إنتاجها سواء كان عن طريق الصناعة أو التعدين أو القوة المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور وذلك عن طريق منح إعفاءات ضريبية تتمتع بها الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم التي تقوم بهذه الأغراض .

وإن كانت الضرورة قد اقتضت في أوائل عهد الثورة دعم الاقتصاد القومي وتنميته عن طريق تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي بمنحه إعفاءات ضريبية تغريبه على القيام بهذه المهمة فإنه بعد صدور الكثير من القوانين التي حققت الأهداف التي من أجلها صدر هذا القانون واتخاذ الكثير من الإجراءات التي جعلت أثره في تحقيق الأهداف التي صدر من أجلها أمراً ثانوياً لا سيما وأن البرامج التي وضعتها الحكومة لتحقيق نهضة البلاد الاقتصادية قد منحت العون والتشجيع للشركات المختلفة بطرق شتى ، وبعد انطلاق الزحف الثوري في جميع الاتجاهات ومن بينها كفاية الإنتاج وزيادته في مجال التصنيع وغيره من المجالات الأخرى ، وما تكفلت به الحكومة من القيام بعبء المشروعات الكبرى مثل كهربية خزان أسوان وتعليته الذي هو في جوهره ثورة صناعية لخلق القوى المحركة وتوفير المياه اللازمة للأراضي الزراعية وزيادة رقعته باستصلاح الأراضي البور .

رؤى إلغاء القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه ، بعد أن استنفذ الأغراض التي استهدفت من إصداره .

ولما كان هناك بعض الشركات قد منحت إعفاءات ضريبية يمتد أثرها إلى ما بعد العمل بقانون الإلغاء المقترح ، فيقتضى الإبقاء على هذه الإعفاءات مراعاة للحق الذي اكتسبته هذه الشركات حتى تنتهي مدة الإعفاء .

لذلك أعدت وزارة الخزانة مشروع القانون بإلغاء القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ مع الاحتفاظ للشركات التي سبق إعفاؤها طبقاً لهذا القانون بالانتفاع بأحكامه حتى نهاية مدة الإعفاء الممنوحة لها ، وتتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم ١٨٣ / ٥٥ / ٣٢ بتاريخ ٥ / ٣ / ١٩٦٢ .

رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢^(١)بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن
شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحةباسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة
والقوانين المعدلة له ؛وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٠ بالاستثناء من بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩
في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :
« في حالة نقل أحد الضباط إلى وظيفة مدنية ينقل إلى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته
العسكرية في مربوطها ، وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها .ويتم النقل في هذه الحالة طبقاً لحكم المادة السادسة من القانون .
ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضابط إلى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل
الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها ، على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب أقدميته فيها من
تاريخ نقله إليها .وفي كلتا الحالتين إذا تقاضى الضابط المنقول إلى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية
تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده
بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

وتحدد التعويضات العسكرية التي تحسب للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة » .

مادة ٢ — يلغى القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برباسة الجمهورية في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١٣ الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٢^(١)

بإلغاء المادة ٣١ من قانون ديوان المحاسبات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قانون ديوان المحاسبات الصادر به القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تلغى المادة ٣١ من قانون ديوان المحاسبات المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٢^(٢)

في شأن تعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية

والوطنية وقانون التعبئة العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٠ الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٠ الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص البند (ب) من المادة ٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتى :

(ب) الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى التى يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه .

مادة ٢ — يستبدل بنصوص المادتين ٩ و ١٢ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٩ — لرئيس الجمهورية أن يصدر أمراً بتكليف من تدعو الضرورة إلى تكليفه من غير الطوائف التى يعينها مجلس الدفاع الوطنى وفقاً للمادة السابقة وذلك للقيام بعمل من الأعمال المتعلقة بالمجهود الحربى .

مادة ١٢ — لكل من صدر أمر بتكليفه بأى عمل أن يمارض فى هذا الأمر خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانه به وذلك بطلب يقدم إلى الجهة الإدارية المكاف بالعمل بها ، ويكون الفصل فى المعارضة طبقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، ولا يترتب على المعارضة فى أمر التكليف وقف تنفيذه .

مادة ٣ — تكون الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه لرئيس الجمهورية أو من ينييه فى ذلك .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢^(١)

بنقل اختصاصات مجلس الدفاع الوطنى ووزير الحرية
والقائد العام إلى مجلس الدفاع القومى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القوانين المتعلقة بوزارة الحرية والقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن مجلس الدفاع الوطنى ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تنقل اختصاصات مجلس الدفاع الوطنى واختصاصات وزير الحرية المتعلقة بالقوات المسلحة واختصاصات القائد العام للقوات المسلحة ، الواردة فى القوانين المنظمة لذلك ، إلى مجلس الدفاع القومى .

مادة ٢ — تشكل لجنة دائمة لمجلس الدفاع القومى ، ويحدد اختصاصها بقرار من مجلس الرئاسة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٤ الصادر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

قرارت رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ (١)

بمنح رجال القضاء راتب طبيعة عمل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ؛

قرر :

مادة ١ — بمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة ، ولأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية وذلك بالفئات الآتية :

١٤ جنيه شهرياً للمستشارين ومن في درجتهم وما يعالوها وما يعاثلها .

٩ شهرياً لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .

٦ شهرياً لوكلاء النيابة ومساعدو ومعاونو النيابة ومن في حكمهم .

مادة ٢ — لا يجوز الجمع بين هذا الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به ابتداء من السنة المالية

١٩٦٢/١٩٦٣ ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٨٢ (١٠ يولية سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٨ الصادر في ١٢ يولية سنة ١٩٦٢ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٠٣ لسنة ١٩٦٢ (١)

بتعيين إدارات النيابة الإدارية واختصاص كل منها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١١١٥ لسنة ١٩٦٠ بتعيين إدارات النيابة الإدارية واختصاص كل منها ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٦١ بإعادة تعيين إدارات قسم التحقيق بالنيابة الإدارية واختصاص كل منها ؛

وبناء على اقتراح مدير النيابة الإدارية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يتكون قسم الرقابة من سبع وعشرين إدارة تختص كل منها بما يأتى :

١ — المجموعة الأولى :

وتختص برئاسة الجمهورية ووزارة الحربية والهيئات العامة الملحقه بهما ، والمؤسسات العامة التابعة لوزيرى الحربية والدولة — وشركاتها — والمؤسسات العامة والشركات التى لا تدخل فى اختصاص إدارة أخرى .

٢ — المجموعة الثانية :

وتختص بوزارات العدل والداخلية والتخطيط والهيئات العامة الملحقه بها .

٣ — المجموعة الثالثة :

وتختص بوزارات الخزانة والخارجية والإدارة المحلية والهيئات العامة الملحقه بها .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٠ الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٦٢ .

٤ — المجموعة الرابعة :

وتختص بوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى والهيئات العامة الملحقه بهما ، والمؤسسات العامة التابعة لهما — وشركاتها .

٥ — المجموعة الخامسة :

وتختص بوزارتى الأشغال والسد العالى والهيئات العامة الملحقه بهما والمؤسسات العامة التابعة لهما — وشركاتها .

٦ — المجموعة السادسة :

وتختص بوزارة اللواصلات والهيئات العامة الملحقه بها ، والمؤسسات العامة التابعة لها وشركاتها .

٧ — المجموعة السابعة :

وتختص بوزارة الإسكان والمرافق والهيئات العامة الملحقه بها ، والمؤسسات العامة التابعة لها وشركاتها .

٨ — المجموعة الثامنة :

وتختص بوزارة الاقتصاد والهيئات العامة الملحقه بها ، والحراسة على الشركات .

٩ — المجموعة التاسعة :

وتختص بالمؤسسات العامة التابعة لوزير الاقتصاد — وشركاتها .

١٠ — المجموعة العاشرة :

وتختص بوزارة التموين ، والهيئات العامة الملحقه بها .

١١ — المجموعة الحادية عشرة :

وتختص بالمؤسسات العامة التابعة لوزارة التموين ، وشركاتها .

١٢ — المجموعة الثانية عشرة :

وتختص بوزارة الثقافة والإرشاد القومى والهيئات العامة الملحقه بها ، والمؤسسات العامة التابعة لها وشركاتها .

١٣ — المجموعة الثالثة عشرة :

وتختص بوزارة التربية والتعليم والبحث العلمى والتعليم العالى ، والهيئات العامة الملحقه بها .

١٤ — المجموعة الرابعة عشرة :

وتختص بوزارة الصحة والهيئات العامة الملحقه بها ، والمؤسسات العامة التابعة لها وشركاتها .

- ١٥ — المجموعة الخامسة عشرة :
وتختص بوزارة الشؤون الاجتماعية والأوقاف والعمل ، والهيئات العامة الملحقة بها
والمؤسسات العامة التابعة لها وشركاتها .
- ١٦ — المجموعة السادسة عشرة :
وتختص بوزارة الصناعة والهيئات العامة الملحقة بها ، والمؤسسة العامة للتعاون الإنتاجي
والصناعات الصغيرة ، وشركاتها .
- ١٧ — المجموعة السابعة عشرة :
وتختص بالمؤسسات العامة للتعدين ، وللصناعات الغذائية ، وللصناعات المعدنية ،
والصناعات الهندسية ، والبتترول — وشركاتها .
- ١٨ — المجموعة الثامنة عشرة :
وتختص بالمؤسسات العامة للغزل والنسيج ، وللصناعات الكيماوية ، لصناعة مواد البناء
والحراريات — وشركاتها ، (وبالجمعيات والهيئات الخاصة الخاضعة لقانون النيابة الإدارية) .
- ١٩ — مكتب المساعدات :
ويختص بالشؤون العامة والمساعدات الفنية .
- ٢٠ — مكتب الرقابة بالاسكندرية :
ويختص بكافة الوحدات الإدارية في دائرة محافظات الاسكندرية والبحيرة ومرسى
مطروح والعامرية .
- ٢١ — مكتب الرقابة بطنطا :
ويختص بكافة الوحدات الإدارية في دائرة محافظات الغربية وكفر الشيخ والمنوفية .
- ٢٢ — مكتب الرقابة بالمنصورة :
ويختص بكافة الوحدات الإدارية في دائرة محافظات الدقهلية والشرقية ودمياط .
- ٢٣ — مكتب الرقابة بالاسماعيلية :
ويختص بكافة الوحدات الإدارية في دائرة محافظات بورسعيد والاسماعيلية
والسويس وسيناء .
- ٢٤ — مكتب الرقابة بالمنيا :
ويختص بكافة الوحدات الإدارية في دائرة محافظات المنيا والفيوم وبني سويف والجيزة
(فيما عدا بندر الجيزة) .
- ٢٥ — مكتب الرقابة بسوهاج :
ويختص بكافة الوحدات الإدارية في دائرة محافظات سوهاج وأسيوط والوادى الجديد .

٢٦ — مكتب الرقابة بقنا :

ويختص بكافة الوحدات الإدارية في دائرة محافظتي قنا والبحر الأحمر .

٢٧ — مكتب الرقابة بأسوان :

ويختص بكافة الوحدات الإدارية في دائرة محافظة أسوان .

مادة ٢ — يتكون قسم التحقيق من واحد وأربعين إدارة تختص كل منها بما يأتي :

١ — التفتيش الفنى :

ويختص بالتفتيش على الإدارات المختلفة وتحقيق وبحث ما يحال إليه من مسائل .

٢ — المكتب الفنى :

ويختص بمراجعة وفحص التحقيقات التي ترد للإدارة العامة من الإدارات الأخرى ، وتحقيق وبحث ما يحال إليه من مسائل .

٣ — إدارة الدعوى التأديبية :

وتختص بمباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية المختصة .

٤ — النيابة الإدارية للمؤسسات العامة والشركات (الإدارة الأولى)

وتختص بموظفي المؤسسات العامة التابعة لوزير الصناعة ، وشركاتها .

٥ — النيابة الإدارية للمؤسسات العامة والشركات (الإدارة الثانية)

وتختص بموظفي المؤسسات العامة التابعة لوزير الاقتصاد ، وشركاتها .

٦ — النيابة الإدارية للمؤسسات العامة والشركات (الإدارة الثالثة)

وتختص بموظفي المؤسسات العامة التابعة لوزير الدولة ووزيرى الإسكان والمرافق والمواصلات .

٧ — النيابة الإدارية للمؤسسات العامة والشركات (الإدارة الرابعة)

وتختص بموظفي المؤسسات العامة لوزيرى التموين والصحة ، وشركاتها .

٨ — النيابة الإدارية للمؤسسات العامة والشركات والجمعيات (الإدارة الخامسة)

وتختص بموظفي المؤسسات العامة والشركات التي لا تدخل في اختصاص إدارة أخرى ، وموظفي الجمعيات والهيئات الخاصة ، الخاضعة لقانون النيابة الإدارية .

٩ — النيابة الإدارية للمؤسسات العامة والشركات والجمعيات بالاسكندرية (الإدارة السادسة) .

وتختص بموظفي المؤسسات العامة والشركات والجمعيات الخاضعة لقانون النيابة الإدارية

الذين يقع مقر عملهم في دائرة محافظات الاسكندرية والبحيرة ومرسى مطروح .

- ١٠ — النيابة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الخارجية والداخلية والتعليم العالي والتخطيط :
وتختص بموظفى رئاسة الجمهورية ووزارات الخارجية والداخلية والتعليم العالي والتخطيط
والجامعات وكل هيئة عامة لا تدخل فى اختصاص إدارة أخرى .
- ١١ — النيابة الإدارية لوزارتى التربية والتعليم والبحث العلمى :
وتختص بموظفى وزارتى التربية والتعليم ، والبحث العلمى والهيئات العامة الملحقه بهما .
- ١٢ — النيابة الإدارية لوزارتى الإدارة المحلية والإسكان والمرافق :
وتختص بموظفى وزارتى الإدارة المحلية والإسكان والمرافق والهيئات العامة الملحقه بهما .
- ١٣ — النيابة الإدارية لوزارتى الاقتصاد والخزانه :
وتختص بموظفى وزارتى الاقتصاد والخزانه ، والهيئات العامة الملحقه بهما .
- ١٤ — النيابة الإدارية لوزارة الحرية :
وتختص بموظفى وزارة الحرية والهيئات العامة الملحقه بها .
- ١٥ — النيابة الإدارية لوزارتى الصحة والصناعة :
وتختص بموظفى وزارتى الصحة والصناعة والهيئات العامة الملحقه بهما .
- ١٦ — النيابة الإدارية لوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى :
وتختص بموظفى وزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى والهيئات العامة
الملحقه بهما .
- ١٧ — النيابة الإدارية لوزارة المواصلات :
وتختص بموظفى وزارة المواصلات والهيئات العامة الملحقه بها .
- ١٨ — النيابة الإدارية لوزارات الأشغال والسد العالي والأوقاف :
وتختص بموظفى وزارات الأشغال والسد العالي والأوقاف ، والهيئات العامة الملحقه بها .
- ١٩ — النيابة الإدارية لوزارتى العدل والتموين :
وتختص بموظفى وزارتى العدل والتموين ، والهيئات العامة الملحقه بهما .
- ٢٠ — النيابة الإدارية لوزارات الثقافة والإرشاد القومى والشئون الاجتماعية والعمل :
وتختص بموظفى وزارات الثقافة والإرشاد القومى والشئون الاجتماعية والعمل والهيئات
العامة الملحقه بها .
- ٢١ — النيابة الإدارية للهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية :
وتختص بموظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية
واللاسلكية .

- ٢٢ — النيابة الإدارية بالاسكندرية :
وتختص بموظفى محافظة الاسكندرية والعامرية ومرسى مطروح .
- ٢٣ — النيابة الإدارية بدمهور :
وتختص بموظفى محافظة البحيرة .
- ٢٤ — النيابة الإدارية بطنطا :
وتختص بموظفى محافظة الغربية .
- ٢٥ — النيابة الإدارية بكفر الشيخ :
وتختص بموظفى محافظة كفر الشيخ .
- ٢٦ — النيابة الإدارية بشبين الكوم :
وتختص بموظفى محافظة المنوفية :
٢٧ — النيابة الإدارية بالمنصورة :
وتختص بموظفى محافظة الدقهلية .
- ٢٨ — النيابة الإدارية بدمياط :
وتختص بموظفى محافظة دمياط .
- ٢٩ — النيابة الإدارية بالقازيق :
وتختص بموظفى محافظة الشرقية .
- ٣٠ — النيابة الإدارية ببور سعيد :
وتختص بموظفى محافظتى بور سعيد ، وسيناء .
- ٣١ — النيابة الإدارية بالاسماعيلية :
وتختص بموظفى محافظة الاسماعيلية .
- ٣٢ — النيابة الإدارية بالسويس :
وتختص بموظفى محافظة السويس .
- ٣٣ — النيابة الإدارية بينها :
وتختص بموظفى محافظة القليوبية .
- ٣٤ — النيابة الإدارية بالجيزة :
وتختص بموظفى محافظة الجيزة .
- ٣٥ — النيابة الإدارية ببني سويف :
وتختص بموظفى محافظة بني سويف .

٣٦ — النيابة الإدارية بالفيوم :

وتختص بموظفى محافظة الفيوم .

٣٧ — النيابة الإدارية بالمنيا :

وتختص بموظفى محافظة المنيا .

٣٨ — النيابة الإدارية بأسيوط :

وتختص بموظفى محافظتى أسيوط والوادى الجديد .

٣٩ — النيابة الإدارية بسوهاج :

وتختص بموظفى محافظة سوهاج .

٤٠ — النيابة الإدارية بقنا :

وتختص بموظفى محافظتى قنا والبحر الأحمر .

٤١ — النيابة الإدارية بأسوان :

وتختص بموظفى محافظة أسوان .

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ١١١٥ لسنة ١٩٦٠ والقرار رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية

صدر بـرياسة الجمهورية فى ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يولية سنة ١٩٦٢)

قرارات وزارية

وزارة الخزانة :

قرار رقم ٢٣ سنة ١٩٦٢^(١)

في شأن الإجراءات المنظمة لصرف مرتب أو أجر أو معاش
ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو العامل
أو صاحب المعاش

نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف
مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — لكل من موظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين سواء أ كانوا معاملين بقوانين
المعاشات الوارد ذكرها في المادة ١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أم غير معاملين به ،
أن يمين اسم وعنوان الشخص الذي تصرف له المنحة وكذلك المبالغ الأخرى المنصوص عليها في
المادة (٥) من هذا القانون .

ويتم تعيين هذا الشخص بإقرار يوقعه الموظف أو المستخدم أو العامل أمام رئيسه المباشر
ويعتمده منه .

ويجوز تغيير الاختيار بإقرار جديد يتبع بشأنه الإجراءات السابقة ويؤشر عليه بأن الاختيار
الجديد يلغى الاختيار السابق .

وعلى إدارات المستخدمين إبداء الإقرارات بملف خدمة الموظف أو المستخدم أو العامل .

مادة ٢ — عند وفاة الموظف أو المستخدم أو العامل ، يقدم الشخص المعين في الإقرار المستندات
اللازمة للصرف وهي :

(١) طلب صرف المنحة وما يكون قد تجمع من مبالغ استحققت للمتوفى قبل وفاته .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٥ الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٩٦٢ .

وفي حالة عدم تعيين شخص يقدم الطلب من الأرملة أو الأرملة أو الولى الشرعى أو المتولى شئون القصر حسب الأحوال مرفقاً به شهادة وفاة الموظف وشهادة إدارية بحصر أفراد أسرة المتوفى الذين يستحقون فى المنحة شاملاً البيانات الآتية :

(١) اسم الأرملة أو الأرملة وعناوينهن .

(٢) أسماء الأولاد القصر والبنات غير المتزوجات واسم والدة كل منهم وعنوانها فإذا كانت قد توفت أو طلقت فيذكر اسم وعنوان الجد لأب فإذا كان متوفياً فيذكر اسم وعنوان المتولى شئون القصر .
وفي حالة وفاة الشخص المعين بالإقرار يقدم بالإضافة إلى المستندات السابقة شهادة وفاته أو مستخرج رسمى منها .

(ب) شهادة الوفاة أو المستخرج الرسمى منها .

مادة ٣ — تقوم الجهة التى يتبعها الموظف أو المستخدم أو العامل بصرف قيمة المنحة الشهرية وذلك مع مراعاة المواعيد المقررة للصرف بالنسبة إلى الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التالين .

مادة ٤ — تحدد قيمة المنحة على أساس المرتب أو الأجر الشهري الأصلي بالكامل مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة وغيرها من البدلات التى كان يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل أثناء الخدمة ، ويخصم منها احتياطى التأمين والمعاش وضريبة كسب العمل والدفاع ولا تورد هذه الاستقطاعات إلى الجهات التى كانت تؤدي إليها قبل الوفاة .

ولا يدخل فى حساب الصافي أفساط الديون التجارية أو أفساط استبدال المعاش أو احتياطى الخدمة أو خفض المرتب أو الحرمان منه نتيجة الحصول على أجازة أو وقف العمل ويعتبر الشر ٢٥ يوماً بالنسبة لأعمال اليومية ، كما يدخل فى حساب المرتب الصافي الملاوات الدورية وتصرف أيضاً فروق الترقية التى استحققت حال حياته ولم تصرف إليه .

مادة ٥ — يكون الخصم بقيمة المنحة على البند الذى كان يتحمل بالمرتب أو الأجر أو من وفورات الميزانية .

مادة ٦ — يكون صرف المنحة باسم الشخص المعين فى الإقرار المشار إليه بالمادة الأولى وفى حالة وفاة الشخص المعين أو عدم تعيين شخص لصرف المنحة يتم الصرف إلى الأرملة فى حالة تعددهن ، وفى حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الأرملة ، يصرف ما كان يستحق لوالدتهن — فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت — إلى الولى الشرعى أو المتولى شئونهم فى حالة عدم وجود الولى الشرعى على قيد الحياة .

وإذا لم يعين شخص تصرف له المنحة ولم يكن للمتوفى أرملة أو أولاد قصر أو بنات غير متزوجات فلا تصرف المنحة لمن عداهم .

مادة ٧ — تصرف كافة المبالغ التي تجمعت للمتوفى قبل وفاته ، للشخص أو الأشخاص الذين صرفت إليهم المنحة ، ولا تعتبر هذه المبالغ تركة .

مادة ٨ — يجوز لكل صاحب معاش أن يحدد الشخص الذي تصرف إليه المنحة أو المبالغ المستحقة طبقاً للمادة ٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ويكون إبداء هذه الرغبة بطلب من صاحب المعاش يرسل بخطاب مسجل بعلم الوصول إلى الجهة التي تقوم بتسوية وصرف المعاش ، على أن يشمل هذا الطلب البيانات الآتية :

(أ) اسم صاحب المعاش والجهة التي تقوم بالصرف وعنوانه .

(ب) اسم الشخص الذي اختاره للصرف في حالة الوفاة ، وعنوان سكنه ومحل عمله .

(ح) شهادة إدارية أو شهادة من إدارة المستخدمين بالجهة التي كان يتبعها بالتصديق على ترقيع صاحب المعاش .

ويرفق بالطلب المشار إليه صورة طبق الأصل منه وتقوم الجهة التي تصرف المعاش بإيداع الطلب بملف المعاش وقيده بسجلاتها وتغاد الصورة إلى صاحب المعاش بعد اعتمادها وختمها .

وتتبع نفس الإجراءات في حالة تغيير الرغبة .

مادة ٩ — تحدد قيمة المنحة بالنسبة لصاحب المعاش على أساس المعاش المقرر له بالكامل مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها أثناء حياته مخصوصاً منها ضريبة كسب العمل والدفاع ، ولا تترد هذه الاستقطاعات إلى الجهة التي كانت تؤدي إليها قبل الوفاة .

وتطبق في شأنها أحكام المواد ٣ و ٤ (فقرة أخيرة) و ٦ كما يطبق في شأن المبالغ المتجمدة لصاحب المعاش حكم المادة ٧ من هذا القرار .

مادة ١٠ — تتحمل الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة حسب الأحوال بقيمة المنحة التي تصرف للمستفيدين عن أصحاب المعاشات .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢ صفر سنة ١٣٨٢ (٤ يولييه سنة ١٩٦٢) .

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٨٠٤ لسنة ١٩٦٢^(١)بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ولائحته التنفيذية الصادرة
بالقرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تستبدل بنصوص المادة ١٣ والمادة ١٤ والفقرة الثانية من المادة ١٦ والبند أولا
من المادة ١٧ والمادة ١٨ والمادة ٢٣ والفقرة « ج » من البند ٥ من المادة ٢٦ والفقرة الثامنة من
المادة ٣٠ من القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النصوص الآتية :« مادة ١٣ — يجب أن تكون الرسالة مشتملة على طرود متطابقة في النوع والصنف والرتبة
والعبوة ويجوز أن تتكون الرسالة الواحدة من عدد من اللوطات بحيث تكون هذه اللوطات
مشتملة على طرود متطابقة في النوع والصنف والرتبة والعبوة وموحدة في عدد الثمار . ويحدد
بقرارات وزارية الحد الأقصى لعدد طرود الرسالة ويجب أن تعد الرسالة للتصدير على باخرة واحدة
وإلى جهة واحدة ويجوز تصدير الرسالة إلى ذات الجهة على باخرتين إذا تعذر شحنها على باخرة واحدة
— بشرط أن يتم ذلك خلال المدة المحددة — لشحنها في شهادة الإذن بالتصدير » .« مادة ١٤ — إذا وجدت الرسالة مطابقة للشروط والمواصفات المقررة ، يسلم مكتب رقابة
الصادرات لصاحبها شهادة بالإذن بتصديرها على النموذج المعد لذلك ، وإذا كانت بعض اللوطات
مطابقة لتلك الشروط والمواصفات فيجوز لمكتب رقابة الصادرات أن يسلم لصاحب الرسالة شهادة
بالإذن بالتصدير بالنسبة لهذه اللوطات فقط » .« مادة ١٦ — فقرة ثانية — وإذا تعذر عليه تقديم الطلب لضيق الوقت فعليه إخطار المكتب
بذلك كتابة في مدة لا تتجاوز سبعة أيام من إتمام الشحن » .

« مادة ١٧ — بند أولا : يقدم المصدر إخطاراً كتابياً إلى مكتب رقابة الصادرات خلال

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٥ الصادر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

ثلاثة أيام من تاريخ انقضاء المهلة المحددة في الإذن ويجب أن يشتمل الإخطار على تاريخ ورقم الإذن ، وعدد الطرود التي عدل عن تصديرها لاتخاذ اللازم نحو إزالة أختام المكتب .

« مادة ١٨ — إذا وجدت الرسالة غير مطابقة وقرر مكتب رقابة الصادرات رفض الإذن بالتصدير فعليه أن يسلم على الفور لصاحب الشأن إخطاراً كتابياً مشتملاً على أسباب الرفض على النموذج المعد لهذا الغرض . »

وإذا كان رفض الإذن بالتصدير بالنسبة لبعض اللوطات فقط فيجب على مكتب رقابة الصادرات أن يسلم على الفور صاحب الشأن إخطاراً كتابياً مشتملاً على أسباب الرفض بالنسبة لهذه اللوطات .

« مادة ٢٣ — يجوز لصاحب الرسالة مقابل دفع الرسم المقرر أن يحصل من مكتب رقابة الصادرات على شهادة مكتوبة على النموذج المعد لذلك تدل على قيام المكتب بفحص أو مراجعة الرسالة والإذن بتصديرها ويجوز بناء على طلب صاحب الرسالة تحرير هذه الشهادة بإحدى اللغات الأجنبية التي يحددها وذلك علاوة على اللغة العربية . »

كما يجوز إعطاء شهادة فحص ومراجعة واحدة عن عدة رسائل إذا تم الإذن بتصديرها على باخرة واحدة أو إلى جهة استيراد واحدة .

ويقدم طلب الحصول على الشهادة على النموذج المعد لهذا الغرض ولا تعطى الشهادة إلا إذا قدم المصدر بوليصة الشحن أو صورتها الأصلية مبيناً بها النوع والصنف والمقدار والعلامة التجارية . ولا يترتب على منح الشهادة أية مسؤولية على الحكومة .

« مادة ٢٦ — بند ٥ فقرة ج العلامات التجارية التي يستعملها الطالب والأصناف التي تستخدم فيها كل علامة ومستخرج رسمي بتسجيل كل علامة مسجلة على أن يكون رقم وتاريخ تسجيل العلامة ثابتاً في المستخرج الرسمي من صحيفة قيد المصدر في السجل التجاري ، وإذا كانت العلامة غير مسجلة عند طلب القيد وإلى حين تدوين البيانات في سجل المصدرين وجب تقديم مستخرج رسمي بتسجيلها خلال سنتين من تاريخ تقديم طلب القيد على أن يقدم خلال المدة المذكورة مستخرجاً رسمياً من صحيفة قيد الطالب في السجل التجاري ثابتاً بها رقم وتاريخ تسجيل هذه العلامة . »

« مادة ٣٠ — فقرة ثانية — ٥٠٠ ملم رسم استخراج شهادة بنتيجة الفحص أو المراجعة أو صورة منها من الرسالة الواحدة — ويتعدد هذا الرسم بتعدد الرسائل ولو كانت الشهادة واحدة عنها جميعاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٣ ويعفى من هذا الرسم الشهادات التي تطلبها المصالح الحكومية لأغراض مصلحة . »

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

نحريراً في ١٦ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

قرار رقم ٨١١ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والقرارات الوزارية المنفذة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والقرارات الوزارية المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٧٩ من لائحة الرقابة على عمليات النقد الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ النص التالي :

« مادة ١٧٩ — لكل قادم إلى الجمهورية العربية المتحدة أن يحمل معه — دون ترخيص — نقداً أجنبياً وحالات وشيكات مصرفية وخطابات اعتماد وشيكات سياحية بالغة قيمتها ما بلغت وذلك بشرط إثبات ما يحملونه في الإفراجات الجمركية « د » بالنسبة لغير المقيمين و « د . م » بالنسبة للمقيمين .

ولكل مغادر للجمهورية العربية المتحدة أن يحمل معه — دون ترخيص بشكوت أجنبي و / أو أوراق نقد أجنبي و / أو شيكات سياحية بما لا يزيد مجموعه عما يعادل عشرين جنيهاً مصرياً .

ويجوز للأجانب غير المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة أن يحمل كل منهم معه — دون ترخيص — عند مغادرته ، كل أو بعض أوراق النقد الأجنبي والحالات والشيكات المصرفية وخطابات الاعتماد وشيكات السياحة التي كان يحوزها أو يحملها معه عند دخوله والتي بينها في الإقرار « د » الذي قدمه للسلطات الجمركية عند قدومه .

ويحظر على القادمين إلى الجمهورية العربية المتحدة أو المسافرين منها أن يحملوا معهم أوراق نقد أو بشكوت مصري .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وزارة الصناعة :

قرار رقم ٣٥٤ بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٦٢^(١)

في شأن تفويض بعض المحافظين في مباشرة الاختصاصات المنصوص
عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١
لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة
المحلية ؛

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦
الخاص بالمناجم والمهاجر ؛

وعلى قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بنقل اختصاص وزارة الصناعة
فيما يتعلق بالمهاجر إلى المحافظات فيما عدا التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني ؛

وعلى ما ارتأته المراقبة العامة للشئون القانونية ؛

قرر :

مادة ١ — فوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المنصوص
عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فيما يتعلق بشئون المهاجر عدا العقود التي تصدر بقانون طبقاً
للمادة ٥٠ من القانون سالف الذكر .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٢ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ الصادر في ٥ يوليه سنة ١٩٦٢ .

وزارة الزراعة :

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر
سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها
وتداولها والاتجار فيها

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٣ و ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن
المعدل بالقانونين رقمي ٥٠٦ و ٤٤٤ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى
ونقلها وتداولها والاتجار فيها ؛

وعلى القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ بتعديل المادة الرابعة من
القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه ؛

وعلى القانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتعميم تقاوى القطن المنتقاء ؛

وعلى القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتحديد المناطق المخصصة لتعميم زراعة تقاوى القطن
المنتقاة سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الزراعية ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه
النص الآتي :

(أولا) أقطان الإكثار من جميع الأصناف تخرج لاستخراج البذرة التقاوى من جميع الرتب .
(ثانياً) تخرج أقطان جيزة / ٤٥ الأهالي الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز لاستخراج
البذرة التجارى .

(ثالثاً) تخرج أقطان السكرنك الأهالي الناتجة من داخل مناطق التركيز لاستخراج البذرة
التقاوى من رتبة جود توفولى جود زهر ومن رتبة فولى جود زهر للأقطان الناتجة من خارج
التركيز .

(١) نشر بالوقائم المصرية العدد ٧١ الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

(رابعاً) تهلج أقطان للنوفى الأهالى الناتجة من داخل مناطق التركيز من رتبة جود توفولى جود زهر والأقطان الأهالى الناتجة من خارج مناطق التركيز من رتبة فولى جود زهر فما فوق لاستخراج البذرة التقاوى .

(خامساً) تهلج أقطان جيزة / ٤٧ الأهالى الناتجة من داخل مناطق التركيز من رتبة جود زهر والأقطان الأهالى الناتجة من خارج مناطق التركيز من رتبة جود توفولى جود زهر فما فوق لاستخراج البذرة التقاوى .

(سادساً) تهلج أقطان جيزة / ٣٠ الأهالى الناتجة من مناطق التركيز للتقاوى من رتبة فولى جود فما فوق زهر .

(سابعاً) تهلج أقطان الدندرة الأهالى الناتجة من داخل مناطق التركيز من رتبة فولى جود فير زهر والأقطان الأهالى الناتجة من خارج مناطق التركيز من رتبة فولى جود توجد زهر فما فوق لاستخراج البذرة التقاوى .

(ثامناً) تهلج أقطان بهتيم / ١٨٥ الأهالى الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز لاستخراج البذرة التجارى .

(تاسعاً) تهلج أقطان الأشرفى الأهالى الناتجة من داخل مناطق التركيز من رتبة فولى جود فير توجد والأقطان الأهالى الناتجة من خارج مناطق التركيز من رتبة جود فما فوق زهر لاستخراج البذرة التقاوى .

مادة ٢ — يلغى القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٢) .

وزارة التموين :

قرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٢^(١)

بإلغاء القرار رقم ٢٣٣ الصادر في شأن تنظيم تداول
ورق الطباعة والكتابة

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة ؛

قرر :

- مادة ١ — يلغى القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .
- مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- نحرير في ١٤ صفر سنة ١٣٨٢ (١٦ يولييه سنة ١٩٦٢) .

وزارة العمل :

قرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢^(٢)

في شأن تعيين الجهات الإدارية المختصة بتطبيق
أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

وزير العمل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار
قانون العمل والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات وتنظيم وزارة العمل ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١ بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٢ بتحديد اختصاصات الديوان العام
والمنطق الإقليمية وفروعها بوزارة العمل ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٨ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٢ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٩٦٢ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعيين الجهات الإدارية المختصة بتطبيق أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تحدد الجهات الإدارية المختصة بتطبيق أحكام قانون العمل المشار إليه على الوجه الآتي :
(أولاً) الجهة الإدارية المختصة المشار إليها في المادة ١٧ من قانون العمل المشار إليه هي إدارة الإحصاء .

(ثانياً) الجهة الإدارية المختصة المشار إليها في المواد ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ٢٠٣ من قانون العمل هي إدارة الأجور وعلاقات العمل .

(ثالثاً) الجهة الإدارية المختصة المشار إليها في المادتين ١٦٥ ، ١٦٧ من قانون العمل هي إدارة النقابات والثقافة العمالية .

(رابعاً) الجهة الإدارية المختصة المشار إليها في المواد ٢٢ ، ٦٨ ، ٨٤ (بعد أخذ رأى إدارة التفتيش العمالي) ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٠ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ٢٢٧ من قانون العمل هي مناطق العمل كل في دائرة اختصاصها المكاني .

(خامساً) الجهة الإدارية المختصة المشار إليها في المواد ٧٥ ، ٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ من قانون العمل هي مكتب علاقات العمل الواقع في دائرة اختصاصه محل العمل .

(سادساً) الجهة الإدارية المختصة المشار إليها في المواد ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٤٦ ، ١٤٨ من قانون العمل هي مكتب تفتيش العمل الواقع في دائرة اختصاصه محل العمل .

(سابعاً) الجهة الإدارية المختصة المشار إليها في المادة ١٨ من قانون العمل هي مكتب القوى العاملة الواقع في دائرته مقر مكتب الترخيم الخاص .

مادة ٢ — في حالة مباشرة إدارات الديوان العام لاختصاصاتها المخولة لها بمقتضى المادة الأولى من هذا القرار وكان الأمر يقتضى اتخاذ إجراءات واتصالات مبدئية يجب على هذه الإدارات أن تقوم بهذه الإجراءات والاتصالات عن طريق المناطق الإقليمية المختصة .

وفي جميع الحالات يجب على الجهات المحددة بالمادة السابقة قبل البت في الموضوعات التي تدخل في اختصاصها أن تأخذ رأى الإدارات أو الجهات الأخرى على الوجه المحدد بالقرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٩ ، ورقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٥ صفر سنة ١٣٨٢ (١٧ يولييه سنة ١٩٦٢)

قرار رقم ٦١ بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٦٢^(١)

بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ بتحديد
دائرة اختصاص مكاتب علاقات العمل

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد دائرة اختصاص مكاتب علاقات العمل ؛
وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص البند ٩ من المادة الأولى من القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد
دائرة اختصاص مكاتب علاقات العمل النص التالي :

(أ) محافظة البحيرة :

(١) مكتب علاقات عمل دمنهور .

وتشمل دائرة اختصاصه — بندر دمنهور — مراكز دمنهور والمحمودية وأبو المطامير —
وحوش عيسى — وايتاي البارود وكوم حمادة — ومنطقة مديرية التحرير ومنطقة وادي النطرون
من محافظة الصحراء الغربية بصفة مؤقتة .

(ب) مكتب علاقات عمل كفر الدوار .

وتشمل دائرة اختصاصه — مراكز كفر الدوار وأبو حمص ورشيد .

مادة ٢ — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧١ الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وزارة العدل :

قرار (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٦١ — بتعديل دوائر الاختصاص
القضائي لمحاكم دمياط والمنصورة والزقازيق وطنطا وشبين الكوم وبها والجزيرة الابتدائية ؛
وعلى كتاب محكمة المنصورة الابتدائية رقم ٤٦٠ المؤرخ في ٢٨/٤/١٩٦٢ ؛
وعلى كتاب محكمة بنها الابتدائية رقم ٤٦١ المؤرخ في ٨/٥/١٩٦٢ ؛

قرر :

مادة ١ — القرى التي فصلت بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ من اختصاص محاكم دمياط
والزقازيق وطنطا الابتدائية وألحقت باختصاص محكمة المنصورة الابتدائية تضم إلى اختصاص المحاكم
الجزئية التابعة لمحكمة المنصورة الابتدائية على الوجه الآتي :

(أ) قرية بساط كريم الدين التي فصلت من اختصاص محكمة فارسكور الجزئية تضم إلى اختصاص
محكمة شربين الجزئية .

(ب) عزبة محمد رفعت التي فصلت من اختصاص محكمة الزقازيق وجزيرة الحاجي التي فصلت من
اختصاص محكمة طنطا الابتدائية تضمان إلى اختصاص محكمته ميت غمر الجزئية .

مادة ٢ — القرى التي فصلت بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ من اختصاص محكمتي شبين الكوم
والجزيرة الابتدائيتين وألحقت باختصاص محكمة بنها الابتدائية تضم إلى اختصاص المحاكم الجزئية التابعة
لمحكمة بنها الابتدائية على الوجه الآتي :

(أ) قرى كفر الجزار وبطا وكفر بطا ودملو وورورة وكفر أبوز كرى وبقيرة وميت الحوفيين
التي فصلت من اختصاص محكمة قويسنا الجزئية تضم إلى اختصاص محكمة مركز بنها الجزئية .

(ب) عزب الجمال والأهالي ودار الكتب ونجع المشارقة التي فصلت من اختصاص محكمة الباجور
الجزئية تضم إلى اختصاص محكمة قليوب الجزئية .

(ج) قرية منشاة القناطر التي فصلت من اختصاص محكمة امبابة الجزئية تضم إلى اختصاص
محكمة قليوب الجزئية .

مادة ٣ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام المحاكم التي فصلت منها هذه القرى والتي أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى المواد السابقة ، تحال إلى هذه المحاكم بالحال التي هي عليها ، بأوامر تصدرها المحاكم التي فصلت منها من تلقاء نفسها لجلسات محددة ، وبغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا التي تكون قد تمت المرافعة فيها وأجلت للنطق بالحكم .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (٢١ مايو سنة ١٩٦٢) .

قرار^(١)

بضم بلدة منشأة يوسف منصور
إلى اختصاص محكمة كفر صقر الجزئية

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن السلطة القضائية ؛
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٦١ بتعديل دوائر الاختصاص القضائي لمحاكم دمياط والمنصورة والزقازيق وطنطا وشبين الكوم وبناها والجزيرة الابتدائية ؛
وعلى كتاب محكمة الزقازيق الابتدائية رقم ٨٨٩ المؤرخ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٢ ؛

قرر :

مادة ١ — تفصل الأعمال القضائية الخاصة ببلدة منشأة يوسف منصور التي فصلت بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ من اختصاص محكمة السنبلوين الجزئية التابعة لمحكمة المنصورة الابتدائية وضمت إلى اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية تضم إلى اختصاص محكمة كفر صقر الجزئية .

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام المحكمة التي فصلت منها هذه القرية والتي أصبحت من اختصاص محكمة كفر صقر الجزئية بمقتضى المواد السابقة تحال إليها بالحال التي هي عليها بأوامر تصدرها المحكمة التي فصلت منها من تلقاء نفسها لجلسات محدودة وبغير مصروفات وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا التي تكون قد تمت المرافعة فيها وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٣ صفر سنة ١٣٨٢ (٥ يوليه سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٦ الصادر في ١٩ يوليه سنة ١٩٦٢ .

قرار (١)

بتعديل اختصاص مأمورية الشهر العقارى وفرع التوثيق بقلوب
محافظة القليوبية

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بالألحمة التنفيذية لهذا القانون ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقارى ومقرها
ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات مكاتب الشهر
العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه ، والقرارات المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر
كل منها واختصاصه ، والقرارات المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٥٩ الصادر فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بإنشاء مركز للشرطة
بالقناطر الخيرية بمديرية أمن محافظة القليوبية ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ — يعدل اختصاص مأمورية الشهر العقارى بقلوب بحيث يشمل بلاد مركزى قلوب
والقناطر الخيرية .
- مادة ٢ — يعدل اختصاص فرع التوثيق بقلوب بحيث يشمل بلاد مركزى قلوب والقناطر الخيرية .
- مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به تاريخ نشره .
- تحريراً فى ١٥ صفر سنة ١٣٨٢ (١٧ يولييه سنة ١٩٦٢) .

قرار^(١)

بتحويل مهندسى ومعاونى التنظيم بمديرية المرافق والإسكان
وبمجلس مدينة بور فؤاد بمحافظة بورسعيد صفة مأمورى
الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١
لسنة ١٩٦١ ،

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم اللبائى ،

وعلى موافقة محافظة بورسعيد بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٢ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — ينحول صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢
المشار إليه مهندسو ومعاونو التنظيم بمديرية المرافق والإسكان وبمجلس مدينة بور فؤاد بمحافظة
بورسعيد كل فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره

تحريراً فى ١٥ صفر سنة ١٣٨٢ (١٧ يولية سنة ١٩٦٢) .

قرار^(٢)

بإضافة حكم جديد إلى قرار وزير العدل بقبول محامى

أقلام قضايا بعض الجهات المرافعة أمام المحاكم

عن هذه الجهات

وزير العدل

بعد الإطلاع على المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالحاماة أمام المحاكم ،

وعلى قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ بقبول محامى أقلام قضايا بعض

الجهات المرافعة أمام المحاكم عن هذه الجهات ،

وبعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ — تضاف إلى الهيئات المنصوص عليها في قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ المشار إليه « شركتا اسكندرية للتأمين واسكندرية للتأمين على الحياة » .
- مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- تحريراً في ١٥ صفر سنة ١٣٨٢ (١٧ يولييه سنة ١٩٦٢) .

قرار^(١)

بإنشاء مأمورية للشهر العقارى وفرع للتوثيق بمركز بسيون
محافظة الغربية

وزير العدل

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ،
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقارى ومقرها
ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ،
وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٨ من يولييه سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر
العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر كل
منها واختصاصه ، والقرارات المعدلة له .
وطى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

- مادة ١ — تنشأ مأمورية للشهر العقارى بمركز بسيون محافظة الغربية تتبع مكتب الشهر
العقارى بطنطا ، ويشمل اختصاصها بلاد المركز .
- مادة ٢ — يعدل اختصاص مأمورية الشهر العقارى بمركز كفر الزيات بحيث يقصر على
بلاد المركز .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦١ الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٦٢ .

مادة ٣ — ينشأ فرع للتوثيق بمركز بسيون محافظة الغربية يتبع مكتب توثيق طنطا ويشمل اختصاصه بلاد المركز .

مادة ٤ — يعدل اختصاص فرع التوثيق بمركز كفر الزيات بحيث يقصر على بلاد المركز .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٣ من صفر سنة ١٣٨٢ (٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٢) .

قرار (١)

بإنشاء مأمورية للشهر العقارى بمركز أبنوب

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بالألحقة التنفيذية لهذا القانون ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها ، والقرارات المعدلة له .

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٨ من يولييه ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه ، والقرارات المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تنشأ مأمورية للشهر العقارى بمركز أبنوب محافظة أسيوط يتبع مكتب الشهر العقارى بأسيوط ويشمل اختصاصها بلاد المركز .

مادة ٢ — يعدل اختصاص مأمورية الشهر العقارى بأسيوط بحيث يقصر على بلاد مركز أسيوط .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٣ من صفر سنة ١٣٨٢ (٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٢) .

قرار^(١)

بتعديل اسم محكمة قسم أول بندر الجزيرة

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ،
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ بتقسيم محكمة بندر الجزيرة الجزئية إلى
محكمتين جزئيتين هما محكمة قسم أول بندر الجزيرة الجزئية ، ومحكمة قسم ثان بندر الجزيرة الجزئية .
وعلى كتاب محكمة الجزيرة الابتدائية رقم ٢٧٣ المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٩٦٢ بطلب تعديل
أسمى محكمتي قسم أول بندر الجزيرة وقسم ثان بندر الجزيرة الجزئيتين إلى محكمة بندر الجزيرة الجزئية
ومحكمة الدقي الجزئية ،

وعلى موافقة السيد النائب العام بالكتاب رقم ٣٦ — ٩/٥ المؤرخ في ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ ،
وعلى كتاب محكمة الجزيرة الابتدائية رقم ٧٠٩ المؤرخ في ٩ يولي سنة ١٩٦٢ والكشفيين
المراقبين له ببيان اختصاص كل من محكمتي قسم أول وقسم ثان بندر الجزيرة الجزئية .

قرر :

مادة ١ — يعدل اسم محكمة قسم أول بندر الجزيرة الجزئية إلى اسم محكمة بندر الجزيرة الجزئية
ويبقى الاختصاص كما هو ويشمل الشياخات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ببندر الجزيرة .

مادة ٢ — يعدل اسم محكمة قسم ثان بندر الجزيرة الجزئية إلى اسم محكمة الدقي الجزئية ويبقى
الاختصاص كما هو ويشمل شياخات الحوتية والعجوزة البحرية والوسطانية والقبيلية ومدينة الأوقاف
وشياخات عزبة علام وسليمان جوهر بالأورمان والدقي البلد (دابر الناحية) وبين السرايات .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخه وينشر في الجريدة الرسمية .
وعلى إدارة المحاكم تنفيذ ذلك .

تحريراً في ٢٠ صفر سنة ١٣٨٢ (٢٢ يولية سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٩٦٢ .

المجلة المصرية

الأول : ١٩٣١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاية ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولا - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤ سيادة النقيب (رقم خاص)

٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥ النقابة والنادى

٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢ غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥ غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨ غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨٩٤٣٢٢ غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

الحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تُصَدِّرُهَا نَقَابَةُ الْمَحَامِينِ

فَوْقَ الْحَقِّ وَبَطْلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ
”قَالَ كَذِبٌ“

العدد
١٩٦٢

السَّنةُ الثَّالِثَةُ وَالْأَرْبَعُونَ

العدد
الثَّانِي

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النقض الجزائي

الحكم ٧٢ : ٨ من مايو ١٩٦١
 ١ - حكم : تسييبه ؛ قتل عمد ، فاعل أصلي ،
 نية .

ب - شهادة زور : أركان جريمتها . ص ١٣٧

الحكم ٧٣ :

اختصاص : تنازع سلبى . ص ١٣٧

١٢. الحكم ٧٤ :

تفتيش : تحقيق . ص ١٣٨

الحكم ٧٥ :

١ - تفتيش : منزل يستأجره الزوج باعتباره
 منزل الزوجة للقيمة معه .

ب - دعارة : إعداد مسكن زوجية لممارستها .

ج - دعارة : تقاضى أجر . ص ١٣٩

الحكم ٧٦ : ٩ من مايو ١٩٦١

معارضة : نقض ، طعن ، ميعاده . ص ١٤٠

الحكم ٧٧ :

١ - إثبات : سلاح ، إحرازه .

الحكم ٦٨ : أول مايو ١٩٦١

١ - تفتيش : أمره ، بياناته .

ب - استدلال : إجراءاته ؛ محام ، حضوره ،
 محضر جمع الاستدلالات .

ج - حكم : تسييبه . ص ١٢٩

الحكم ٦٩ :

حكم : تسييبه ، غش ، يان أوصافه ؛ مسئولية
 جنائية . ص ١٣٣

الحكم ٧٠ :

١ - اختصاص : محكمة جنابات بجنحة .

ب - جنحة : إعادتها إلى محكمة الجنج .

ج - دعوى مدنية : دفاع . ص ١٣٤

الحكم ٧١ : ٢ من مايو ١٩٦١

١ - اختلاس : أموال أميرية ، استيلاء عليها .

ب - عقوبة : قانون العقوبات م ١١٨ .

ص ١٣٥

ب — عقوبة : نقض ؛ ارتباط ، تقدير توافره .
ص ١٤١

الحكم ٧٨ :

غرفة اتهام : أمر بالألا وجه ؛ محام عام ، وكيل
خاص عنه .
ص ١٤٣

الحكم ٧٩ :

اختلاس : أشياء محجوزة إدارياً ؛ حارس ،
حراسة مفترضة .
ص ١٤٣

الحكم ٨٠ : ١٥ من مايو ١٩٦١

دفاع : سكوت للتهم أو المدافع عنه عن المرافعة ؛
نقض ، طعن .
ص ١٤٥

الحكم ٨١ : ١٦ من مايو ١٩٦١

اختلاس : أوراق مرافعات قضائية ؛ مال الدولة ؛
طوايح الدفعة الخاصة بنقابة المحامين .
ص ١٤٦

الحكم ٨٢ :

١ — نيابة : إغفال اسم وكيل النيابة من ديباجة
الحكم .

ب — تفتيش : إذن صادران به ، إلغاء ضمنى ،
ماهيته .

ج — رشوة : صفة موظف عمومي . ص ١٤٧

الحكم ٨٣ :

محكمة : إجراءاتها ؛ إثبات ؛ تحقيق ؛ نيابة عامة ؛
اختصاص .
ص ١٥٢

الحكم ٨٤ : ٢٢ من مايو ١٩٦١

١ — دفاع : طلب تحقيق ، مدى التزام المحكمة
بإجابته .

ب — شيك : بدون رصيد ؛ قانون عقوبات
م ٣٣٧ ، أركانها .
ص ١٥٥

الحكم ٨٥ :

١ — سب وقذف : علانية ، طريق عام ، مكان
مطروق .

ب — قصد جنائي : سب وقذف ، قصد الإذاعة ،
تضمنه بيانات التسبيب . ص ١٥٦

الحكم ٨٦ :

استئناف : تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع ،
عند إلغائها الحكم الصادر من محكمة
أول درجة في موضوع المعارضة بالتأييد .
ص ١٥٨

الحكم ٨٧ :

دعوى جنائية : تقادم ، أمر النيابة بضبط للتهم
وإحضاره ؛ إجراءات جنائية م ١٧ .
ص ١٥٦

الحكم ٨٨ :

١ — تحقيق : اختصاص ؛ نيابة عامة ؛ نيابة
إدارية ، رشوة .

ب — نيابة إدارية : نقض .

ج — نيابة إدارية : تحقيق ، إجراءاته ، إخطار
الوزير أو الرئيس .

د — دعوى جنائية : تحريكها ؛ نيابة عامة ؛
نيابة إدارية .
ص ١٥٩

الحكم ٨٩ :

محكمة : إجراءاتها ؛ دفاع ، محام ، حضوره
في جلسة .
ص ١٦٤

الحكم ٩٠ :

١ — خطف : قصد جنائي .

ب — تهمة : وصفها ، خطف . ص ١٦٤

الحكم ٩١ : ٢٩ من مايو ١٩٦١

أ — نقد : رقابة على عملياته .

ب — شهادة : جمرك قيميّة ؛ تحويل القيمة لا يغني عنها .

ج — غزة : جزء من دولة فلسطين ، تحويل النقد إليه .

د — نقد : حظر تحويله لدولة تستعمل النقد المصري .

ص ١٦٥

الحكم ٩٢ :

أ — استئناف : تغريم المحكمة الاستئنافية المتهم ، وهو المستأنف وحده ، عشرة جنهيات عن التهمتين مع تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ، بدلا من الغرامة خمسة جنهيات عن كل تهمة من التهمتين المحكوم بهما عليه ابتدائياً .

ب — دفاع : حكم ، تسييبه ؛ ضريبة . ص ١٦٧

النقض المبدئي

الحكم ٩٣ : ٣ من يناير ١٩٦٢

أ — نقض : طعن ، خصم .

ب — إثبات : حجية الأمر المقضي ؛ دعوى ، عمل ، تحكيم .

ج — عقد : تفسيره .

ص ١٦٨

الحكم ٩٤ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ؛ تقادم ، قطعه .

ص ١٧١

الحكم ٩٥ : ٤ من يناير ١٩٦٢

أ — قرار إداري : الترخيص من الإدارة ؛ عقد ، تفسيره .

ب — قرار إداري : عقد إذعان ، مجال تحقيق الإذعان .

ص ١٧٢

الحكم ٩٦ :

أ — نقض : نطاق الطعن ، مرافعات م ٤٠٤ .

ب — إعلان : أوراق المخضرين .

الحكم ٩٩ :

أ — استئناف : إجراءاته ، نظره ؛ تقرير

التلخيص ؛ دعوى الاستحقاق الفرعية .

ب — استئناف : ميعاده ؛ حكم ، تدليل ، عييه ، قصور . ص ١٨٢ .

الحكم ١٠٠ :

ا — نقض : طعن ، أحواله ؛ نقل مسؤولية .

ب — نقض : طعن ، أسباب واقعية .

ص ١٨٢

الحكم ١٠١ : ١٧ من يناير ١٩٦٢

دمغة : رسمها ، أوراق وقراطيس مالية ، ضريبة ؛ واقعة منشئة ؛ قانون ، سريانه .

ص ١٨٤

الحكم ١٠٢ :

أحوال شخصية : نسب ، ثبوته ؛ دعوى ، مماعها ، تناقض مانع منه ؛ زواج ، عقده ، وعد به .

ص ١٨٧

الحكم ١٠٣ : ٢٤ من يناير ١٩٦٢

دمغة : رسمها ، ضريبة ؛ كهرباء ، استهلاك تيارها ، رسم ، مناط استحقاقه ، واقعة منشئة .

ص ١٩٢

الحكم ١٠٤ : ٢٤ من يناير ١٩٦٢

نقض : طعن ، إعلانه .

ص ١٩٣

الحكم ١٠٥ : ٢٥ من يناير ١٩٦٢

ا — إفلاس : تفليسه ، قفل أعمالها ، دعوى الدائن بطلب إعادة التفليسة ، الخصوم فيها ؛ حكم ، طعن فيه .

ب — إفلاس : حكم بإعادة أعمال التفليسة ، طبيعته ؛ استئناف ، أحكام جائز استئنافها .

ج — دعوى : نظرها ، وجه السرعة ، مناطه .

د — استئناف : رفعه . ص ١٩٤

الحكم ١٠٦ :

ارتفاق : بناء ، قيود اتفاقية ؛ ارتفاق ؛ حقوق تبادلية ، تعويض . ص ١٩٥

الحكم ١٠٧ :

ا — اختصاص : نوعي ، دعوى قسمة .

ب — نقض : طعن ، أحواله ، اختصاص نوعي ، نظام عام . ص ١٩٨

الحكم ١٠٨ :

ا — وقف خيري : جهة الاستحقاق ، صفة النائب عنها في محاسبة الناظر .

ب — دعوى : دفع بعدم قبولها ، طبيعته ، استئناف .

ج — دعوى : صفة ، زوالها ؛ خصومة ، انقطاع سيرها . ص ١٩٩

الحكم ١٠٩ :

ا — نقض : طعن ، أحواله ؛ حكم غير جائز الطعن فيه .

ب — برصة : قطن ، عقود بيعه تحت سعر القطع ؛ سعر ، حق البائع في قطعه ؛ خيار المشتري فيها ، أثرها .

ج — برصة : قطن ، عقد بيعه تحت سعر القطع ، قطع على سعر التعامل . ص ٢٠٢

الحكم ١١٠ :

ا — عقد : تسكيفه ؛ متعاقدان ، استخلاص فيتهما ، بيع .

ب — عقد : رضا ، عيوبه ؛ إكراه ؛ معيار تقديره .

ج — دعوى : حجية الشيء المقضي ؛ دعوى دفع بعدم جواز نظرها .

- الحكم ١١٢ :
- أ - دعوى : وقف السير فيها ؛ استئناف ؛
ضريبة .
- ب - قانون : سريانه على الماضي .
- ص ٢١٢
- الحكم ١١٣ :
- استئناف : طريقة رفعه ؛ أمر أداء ، معارضة
فيه .
- ص ٢١٣

د - بيع ؛ شريك على الشيوع ؛ ملكية ، التزام
بنقلها ؛ قسمة ، أثرها .

ص ٢٠٨

الحكم ١١١ : ٣١ من يناير ١٩٦٢

أ - عمل : نقابات العمال ، انحلالها .

ب - تقض : طعن ، خصومة ، إعلان الطعن ،
صفة الطاعن .

ص ٢١٢

المحكمة الإدارية العليا

- الحكم ١١٧ : ٢٨ من أبريل ١٩٦٢
- أ - طعن : خصم منضم للجهة الإدارية في طلب
رفض الدعوى .
- ب - جامعة : نقل عضو هيئة التدريس إلى
جامعة أخرى وترقيته فيها ، ثم نقله إلى
الجامعة المنقول منها بعد قبوله أن يوضع في
أقدميته بين زملائه قبل نقله الأول .
- ص ٢٢٨

- الحكم ١١٨ : ٥ من مايو ١٩٦٢
- أ - موظف عام : تعريفه ؛ عمال المعاش بتفتيش
سخا ، اختصاص القضاء الإداري .
- ب - تأديب : جزاء ، تقديره ، إلغاؤه لإعادة
التقدير .
- ص ٢٣١

الحكم ١١٤ : ٢٤ من فبراير ١٩٦٢

أ - قاضي شرعي : ولايته ؛ مذهب القاضي .

ب - عرف : الاعتداد به قضائياً ، عرف
إداري .

ص ٢١٥

الحكم ١١٥ : ٢١ من أبريل ١٩٦٢

بريد : عينات وطرود ؛ تعليمات عمومية عن الأشغال
البريدية ؛ قانون مصلحة الجمارك ، مسئولية
موظفي البريد عن فتح العينات .

ص ٢٢٦

الحكم ١١٦ :

عقد إداري : عطاء ، تصحيح ما يقع فيه من
أخطاء عند الكتابة .

ص ٢٢٧

القضاء التجاري

ب — إفلاس : دائن متخلف عن تقديم مستندات دينه ، الحكم بقبول دينه في الفليسة .

ج — مصروفات : توقيع الحجز وإعلان الدائنين .

د — فوائد : وقفها بالنسبة لكتلة الدائنين .

ص ٢٣٨

الحكم ١٢٣ :

ا — صاحب مخبز : تاجر ، قيود التموين ، هل تجعله مجرد مدير يعمل لمصلحة الوزارة .

ب — وكالة بالعمولة : الاتفاق على بيع دقيق التموين لأصحاب مخازن معينة نظير عمولة .

ج — دين تجاري : تجديده ، أثره على تغيير صفته ، صلح .

ص ٢٤١

الحكم ١٢٤ : ٢٧ من مارس ١٩٦٢

ا — إفلاس : حكم إشهاره ، أمر المعارضة فيه .

ب — تاجر : شركات الأشخاص ، الشريك الموصى فيها ، صفته .

ص ٢٤٣

الحكم ١١٩ : ٧ من مارس ١٩٦١

حساب جار : فوائد مركبة .

ص ٢٣٤

الحكم ١٢٠ : ١٨ من أبريل ١٩٦١

ا — سند إذنى : النص على أن القيمة وصلت بضاعة ، إثبات ما يخالفه بالبينة .

ب — خبير : محكمة ، تقديرها عكس ما قرره قسم أبحاث التزييف والتزوير .

ج — شهود : أخذ المحكمة بشهادة شهود أحد الخصمين دون الثاني .

د — تزوير : مصلحة فيه .

ص ٢٣٤

الحكم ١٢١ : ١٨ من أبريل ١٩٦١

ا — إثبات بالكتابة : مواد تجارية ، اتفاق عليه .

ب — مانع مادي : حرق ورقة ظن أنها سند المديونية الأصلية .

ص ٢٣٧

الحكم ١٢٢ : ٢٥ من أبريل ١٩٦١

ا — شيكات : تسلم وكيل الدائنين قيمتها ، مدى دلالة على الوفاء بالدين الثابت في السندات .

ثانياً - المقالات والبحوث

الحبس الاحتياطي والحبس المطلق ، ومدى سلطة واختصاص نيابة أمن الدولة ، وغرف المشورة لدوائر الجناح المستأنفة ومستشار الاحالة ، بعد تعديل قانون الاجراءات الجنائية الأخير . للاستاذ محمد كامل الهنساوي المحامي . ص ٢٤٥	عن المجلات القانونية : (الطبعة القانونية للمؤسسات العامة) . ص ٢٦٦ اقتصاريات : ص ٢٧٠ دستور دولة الكويت . ص ٢٧٥ كتب جديدة : (شرح قانون العقوبات — القسم العام ؛ للدكتور محمود نجيب حسني) . ص ٢٧٩
---	--

المحكمة

مجلد قضائى شهري

قضاء محكمة النقض الجنائية

٦٨

أول مايو ١٩٦١

١ - تفتيش : أمره ، بياناته .

ب - استدلال : إجراءاته ؛ محام ، حضور محضره .

ج - حكم : تسيبه .

المبادئ القانونية :

١ - تداخل مواعيد سريان أوامر

التفتيش التى أصدرتها النيابة العامة لضبط المتهم وتفتيشه لدواع اتضتها ظروف التحقيق وملايساته ، لا يعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة ، طالما أن كل إذن منها قد صدر صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية ؛ ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يعيبه لأنه ظاهر البطلان .

٢ - ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب أن البوليس منع محاميه من الحضور معه فى أثناء تحريره ، لا يستند إلى أساس من القانون .

٣ - إذا كان الثابت من مدونات الحكم أنه أشار إلى اعتراف كل من المتهمين الأول

والخامس والسادس أمام ضباط مكتب مكافحة المخدرات الذى أورد الحكم مؤدى شهاداتهم ، وكذلك بتحقيق النيابة ، فإن ما ذكره الحكم بعد ذلك من إنكار المتهمين جميعاً الاتهمة المسندة إليهم ، مفاده أن هذا الإنكار إنما كان بمجلس القضاء .

المحكمة

«... وحيث إن .. مساعد رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالاسكندرية علم من التحريات والمراقبة أن الطاعن الثانى « السيد ابراهيم على الشهير بكهربا » وآخرين يتجرون فى المواد المخدرة التى ينقلونها من محافظتى الشرقية والمنوفية لمدينة الإسكندرية لتوزيعها فى سيارات إحداها مملوكة للطاعن . وقد عرضت محاضر التحريات التى قام بها رجال المكتب على النيابة العامة التى أذنت — بعد إجراء التحقيق والاطمئنان إلى جدية التحريات — بالضبط والتفتيش . وقد أسفر تفتيش مسكن الطاعن الأول « على محمد أحمد الشهير بالرشيدى » عن ضبط ٣٥ طربة حشيش وقطعة من الأفيون زتها ٣٠٦ جرامات ، وقد اعترف أنه يحرزها لحساب الطاعنين الثانى والثالث والرابع وأن كلامهم يحرز بعضاً من المخدرات .

هذا الدفع لايحييه ، ذلك لأنه ظاهر البطلان إذ أن تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التي أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش الطاعن لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملاساته لا يعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة ، طالما أن كل إذن منها قد صدر صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن وناقشه بقوله : « إن المتهم الثانى (الطاعن) لم يزد دفاعاً عن إنكار التهمة بغير أن يبين سبباً يدعو لاتهامه ؛ وقال الدفاع عنه إن الإذن صدر بتفتيش شخصه ومن ثم يكون تفتيش المنزل وقع باطلا . كذلك دفعوا ببطلان الإذن بالتفتيش لانعدام جدية التحريات تأسيساً على أن صفة اسم المتهم الثانى كما هو مبين بشهادة ميلاده « السيد ابراهيم الترجمان » وأن القول بأن المتهم ضمن عصابة ينفيه ما هو ثابت من أنه فى يوم ١٩/٦/١٩٥٨ تقدم الشوى للنيابة بثلاثة محاضر أولها خاص بتفتيش المتهم الرابع وأخرى وثانيها بتفتيش المتهم الثالث وآخر وثالثها بتفتيش المتهم الثانى وشقيقه ؛ ولو كانت التحريات جدية لعمل محضراً واحداً باعتبار أن المتهمين الثانى والثالث والرابع ضمن عصابة واحدة . هذه هى الدفوع التى ساقها الدفاع عن المتهم الثانى .

وقال عن الدفاع الموضوعى إنه بعد ضبط المخدرات بمنزل المتهم الأول قبض على المتهمين الثانى والثالث والرابع الصادر إذن تفتيشهم ونسب لكل منهم حيازة جانب من تلك المخدرات وقدم محاميه طلباً بتاريخ ١٩٥٨/٧/٦ قال فيه إنه يطلب سماع شهادة كل من على مصطفى محمد وبهنسى محمد بهنسى وخشية التأثير عليهما فقد أحضرهما للنيابة وقد مثلا فى نفس يوم

وفى صباح يوم ١٩٥٨/٨/٢٦ حرر محضر أثبت فيه أن الرائد يوسف محمد خضير والقوة المرافقة له قامت بتفتيش منزل الطاعن الثانى فعثرت به على حلبة من الكرتون بداخلها ست طرب من الحشيش ولفافتان بهما أفيون زنته ٣٠٥ جرامات فوق « كومودينو » بجوار سرير كان يجلس عليه الطاعن وقتذاك . كما ضبطت كمية أخرى من المخدرات فى مسكن الطاعنين الثالث والرابع « أنور السيد ابراهيم الشهير بالدكتور » « وفؤاد عبد اللطيف السيد » ، وقد أقر المتهمان الخامس والسادس للضابط بأنهما نقلا المخدرات إلى مسكن الأول بسيارة كان يصحبهما فيها الطاعنان الثانى والأخير وقد أيدهما هذا الأخير فيما قرراه ، كما شهدت زوجة الطاعن الأول بأن الطاعنين الثانى والأخير هما اللذان أحضرا المخدرات إلى مسكن زوجها . وقد استند الحكم فى إدانة الطاعن الثانى إلى أقوال رجال مكتب مكافحة المخدرات ، وشهادة زوجة الطاعن الأول بالتحقيق ، وإلى تقرير العمل الكيماوى الخاص بتحليل المواد المضبوطة ، وتقرير فحص السيارة المستعملة فى الحادث ، وإقرار الطاعن الأول لرجال مكتب مكافحة المخدرات على نفسه وعلى الطاعن الثانى ، وكذلك اعتراف المتهمين الخامس والسادس .

لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يدفع منهم أحد بطلان أوامر التفتيش استناداً إلى تداخل مواقيت صدورهما وانتهائها ، ومن ثم فلا محل لأن ينعى الطاعن على الحكم أنه لم يرد على دفع لم ييده . ولما كان ذلك ، وكان بفرض صحة ما يدعيه الطاعن من أنه أثار ذلك فى مذكراته التى قدمها للمحكمة ، فإن إغفال الحكم الرد على

« وحيث إن ذكر اسم المطلوب تفتيشه غير اسمه الوارد بشهادة الميلاد لا يبطل إذن التفتيش مادام أن الذي حصل تفتيشه هو بذاته الذي كان مقصوداً بإذن التفتيش ؛ وعدم تحرير محضر مستقل لا يبطل التفتيش لأنه وإن كان يجب على من يقوم بإجراء التفتيش أن يحرر محضراً يبين فيه المكان أو الشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش ، إلا أن ذلك إنما وضع لحسن سير العمل وتنظيم الإجراءات .

والقول بعدم جدية التحريات ينفيه ما هو ثابت بمحضر الشيوى المؤرخ ١٩٥٨/٦/٥ قبل الضبط بنحو عشرين يوماً من أنه تأكد من تحرياته السرية ومراقبته الشخصية أن المتهم يتجرب في المخدرات وأنه ينقلها بالسيارة رقم ٧٥٩٤ ملاكى الإسكندرية الملوكة له ، وأكد هذه التحريات بمحضر ١٩٥٨/٦/١٩ عندما طلب تجديد الإذن بتفتيش هذا المتهم كما أكدها عندما سئل بنيابة دمنهور يوم ١٩٥٨/٦/٢٠ وهذه التحريات لاشك في جدتها بل هى أكثر التحريات جدية ، وكون المتهم زعيم عصابة أو ضمن عصابة إذ أنه المستورد أو المشتري لا يفيد فى تفى التهمة ولا يغير من وضع المتهم شيئاً . ولا صحة للمزاعم التى قيلت بتوزيع المخدرات على المتهمين الثانى والثالث والرابع لمجرد صدور أذونات سابقة بتفتيشهم .. فالثابت .. أن المخدرات جميعها كانت تحت سلطان المتهم الثانى وأن يده كانت ميسوطة عليها .

لما كان ما تقدم ، وكان الثابت منه أن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المساء

١٩٥٨/٧/٦ .. كما استشهد الدفاع بأقوال للمتهم الأول فى محضر جلسة المعارضة الأولى مفادها أن جميع المضبوطات عثر عليها بمنزله ثم وزعت على المتهمين الثانى والثالث والرابع فى مكتب المخدرات . وحيث إن إنكار المتهم الثانى لا يجديه فيلاً إزاء أدلة الإثبات السالف إيرادها القاطعة فى إدانته ، ولا يغير من هذا الرأى أقوال شهود تفى المتهم تفى أقوال لا تؤيدها الأوراق ولا يعول عليها ، لأنها أقوال جاءت متأخرة مرسلة على عواهنها غير محددة بوقائع معينة توحى بصدقها وهى لا تقوم فى وجه شهادة شهود الإثبات .

والدفع يبطلان تفتيش المنزل لأن الإذن صدر بتفتيش شخص المتهم لا يسانده القانون ، لأن ضبط المخدر بمنزل المتهم الأول من شأنه أن يجعل الجريمة فى حالة تلبس ، مما يخول للامور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه أسهم فى الجريمة خصوصاً إذا لوحظ أن المتهمين الأول والخامس والسادس قد اعترفوا على المتهم الثانى بأنه نقل المخدرات وأخذ جانباً منها على ما سلف بيانه ، فهو مساهم فى جناية متلبس بها لضبط المخدرات فى منزل المتهم الأول ، هذا فضلاً عن أن تفتيش المتهم يبيع للبوليس أن ينفذ هذا الأمر عليه أينما وجده ، سواء بمنزله أو بمنزل غيره ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش فى منزل شخص آخر ، فإن الدفع بحرمة السكن إنما شرع لمصلحة صاحبه ، والثابت أن المخدرات كانت موجودة على الكومودينو بجوار السرير بشكل ظاهر يستلزم ضبطها لأن حالة التلبس قاطعة .

الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن المحكمة اقتنعت بجدية التحريات التي بنى عليها أمر التفتيش ورأت أنها كافية لإصداره ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد على كل نقطة يثيرها الدفاع عن وقائع الدعوى وأدلتها مادامت هي قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توافرها وبحسب النقط الجوهرية المرتبطة بذلك ، كما أن في تعويلها على شهادة شهود الإثبات ما يفيد أنها لم تقم وزناً لما وجه إلى أقوالهم من اعتراض .

لما كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعن بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب أن البوليس منع محاميه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند إلى أساس من القانون ، كما أن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر تحرير المضبوطات لا محل له كذلك ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المادة المضبوطة لم يصل إليها أى عبث ، وهذه مسألة لا معقب على رأى محكمة الموضوع فيها لتعلقها بتقدير أدلة الدعوى . لما كان ذلك ، فإنه لا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفع متى كان ظاهر البطلان ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في الوجه المتقدم يكون على غير أساس .

« وحيث إنه لما كان من المقرر أن أساس الإثبات في المحاكمة الجنائية هو حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من عناصر الإثبات المطروحة على بساط البحث أمامها بالجلسة ، فإنه لا تريب عليها أن تأخذ من أقوال الشاهد بالقول الذي تظمن إليه وأن تطرح ما عداه — سواء كان ذلك القول قد أبدى في التحقيق الابتدائي أو أدلى به الشاهد أمامها . لما كان ذلك ، وكان

أخذ المحكمة بشهادة زوجة المتهم الأول التي أدلت بها في التحقيق الابتدائي ، من أن الطاعن هو الذي أحضر لزوجها المخدر ، مفاده أن المحكمة قد أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بتلك الأقوال ، ومن ثم فلم تعول على عدولها عنها ، والمحكمة في هذا الشأن غير ملزمة ببيان سبب عدم أخذها بهذا العدول . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يعدو كونه جدلاً موضوعياً حول تقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لدى محكمة المقص . .

« وحيث إنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أشار إلى اعتراف كل من المتهمين الأول والخامس والسادس أمام ضباط مكتب مكافحة المخدرات الذين أورد الحكم مؤدى شهاداتهم وكذلك بتحقيق النيابة وكان ما ذكره الحكم بعد ذلك من إنكار المتهمين جميعاً التهمة للسندة إليهم ، مفاده أن هذا الإنكار إنما كان بمجلس القضاء . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أوجه الدفاع التي تقدم بها محامو الطاعن وخاصة ما يشير إليه في هذا الوجه من أن رجال البوليس قد عمدوا إلى اقتطاع جزء من المواد المخدرة التي ضبطت بمنزل المتهم الأول ونسبوا حيازتها للطاعن ، ورد عليها بما يفند هذا وذلك على النحو الذي سبق إيرادها عند الرد على الوجه الأول من الطعن ، فإن ما يرمى به الطاعن الحكم من دعوى التخاذل والاضطراب يكون غير سديد .

« وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحسن وعبد الحليم البيطاش المستشارين) .

٦٩

أول مايو ١٩٦١

حكم : تسببه ؛ غش ، بيان أوصافه ؛ مسئولية جنائية .

المبدأ القانوني :

إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك ، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت وعلم المتهم بها ، والتي أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير . وإغفال الحكم هذا العنصر الجوهرى ، الذى عليه يتوقف الفصل فى المسئولية الجنائية ، مما يعيب الحكم بالقصور .

الوقائع :

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما عرضا للبيع زيتاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢ و ٦٥٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ وقرار الزيت رقم ٥٩ والمادة ٣٠ من قانون العقوبات .

والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمواد الاتهام للمتهم الأول : أولاً بتغريمه خمسمائة قرش والمصادرة . وثانياً : ببراءة المتهم الثانى من التهمة المسندة إليه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

« وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ذلك أن حكم محكمة أول درجة الذى أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه لم يبين نوع الغش الذى دان الطاعن به واستخلص منه مسئوليته ، إذ لم ينسب إلى الطاعن عملاً إيجابياً معيناً . ولما كان حكم محكمة أول درجة الذى أيده الحكم المطعون فيه ، قد جاء بمدوناته بالنسبة للطاعن « وحيث إنه لم يبق بعد ذلك إلا دفاع كل منهم مستقلاً عن الآخر وهو دفع المتهم الأول بأن البرميل كان مغلقاً ، وفى ذلك يقرر الشاهد وصادقه المتهم الأول والثانى أن البرميل كان مغلقاً بضبة وبالتالي فمن السهل فتحه دون أن يستبين الأمر بوضوح ودون ما علامة تجعل الفاحص يفتن إلى سابقة فتحه وإعادة غلقه مرة أخرى ، ومادام ذلك كذلك فإن القول بأن البرميل مغلق ولا علم للمتهم به فى غير محله ويتعين رفضه ، وتكون التهمة ثابتة قبل التهم من ضبط الزيت بمحله ، وعلمه مفترض فى ذلك إذ أنه يتجر فيه ويتعين عقابه بمواد الاتهام » .

ولما كانت التهمة المسندة إلى المتهم أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك — وكان لزاماً على المحكمة أن تبين المواصفات التى خولفت وعلم الطاعن بها والتي أسس عليها الحكم المطعون فيه مسئولية الطاعن ، ولما كان إغفال الحكم المطعون فيه لهذا العنصر الجوهرى الذى عليه يتوقف الفصل فى المسئولية الجنائية مما يعيب الحكم بالقصور ، ومن ثم فإنه يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر .

(القضية رقم ٢٠٠ سنة ٣١ قى بالهيئة السابقة) .

٧٠

أول مايو ١٩٦١

١ — اختصاص : محكمة جنايات بجنحة .

ب — جنحة : إعادتها إلى محكمة الجنج .

ج — دعوى مدنية : دفاع .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت محكمة الجنايات لم تتحقق من أن الواقعة التي دانت المتهمين من أجلها جنحة ، إلا بعد التحقيق الذي أجرته ، فإنها إذ قضت فيها تكون قد أعملت حكم القانون على الوجه الصحيح .

٢ — القبول بوجوب إعادة محكمة الجنايات القضية إلى محكمة الجنج للفصل فيها بعد أن حكمت محكمة الجنج بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنائية ، لا يتفق مع حكم القانون .

٣ — إذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن المتهمين وإن أشار إلى حصول صلح بين الفريقين ، إلا أنه لم يبين موضوع هذا الصلح ، بل ساق دفاعه بشأنه مراسلاً في أثناء إبداء ملاحظاته على أدلة الدعوى ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي التفتت عما قاله في هذا الشأن ، وقضت في الدعوى المدنية بالتعويض .

المحكمة

« . . . وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : « إنه لخلاف بين المتهمين والحجني عليه خول ملكية بعض شجيرات (الأتل)

فقد حضروا إليه في حقله أثناء قيامه برى زراعته مساء يوم الحادث وانها لوا عليه ضرباً بالعصى فأحدثوا به إصابات عدة تخلف لديه عن اثنتين منها عاهتان مستديمتان . . » ، وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعنين معاقبتهم بجنحة الضرب البسيط من غير سبق إصرار ، إعمالاً لنص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات على أساس القدر المتيقن في حقهم من ثبوت فعل الضرب البسيط دون جنائية إحداث العاهة التي رفعت الدعوى العمومية أصلاً بها .

« . . . وحيث إنه لما . . . كانت الدعوى العمومية قد رفعت ابتداء على الطاعنين أمام محكمة الجنج التي قضت بعدم اختصاصها بنظرها بعد ثبوت تخلف عاهتين مستديمتين بالحجني عليه ، ثم أعيد تحقيق الواقعة بواسطة النيابة وقدمت إلى غرفة الاتهام التي أمرت بإحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الطاعنين عن جنائية العاهة تطبيقاً لنص المادة ١/٢٤٠ — ٢ من قانون العقوبات ؛ وكانت محكمة الجنايات بعد أن حققت الدعوى أمامها تبين أن الفعل الثابت في حق الطاعنين هو جنحة الضرب البسيط المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، وكانت المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها أن تحكم فيها بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق فحكم فيها .

لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تتحقق من أن الواقعة التي دانت الطاعنين من أجلها جنحة إلا بعد التحقيق الذي أجرته ، فإنها إذ

المدنية لعدم حضوره أمام غرفة الاتهام ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ورد عليه بما تقضى به المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه يجوز المدعى بالحقوق المدنية أن يقيم دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحاً ؛ ولما كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعنين وإن أشار إلى حصول صلح بين الفريقين إلا أنه لم يبين موضوع هذا الصلح ، وقد ساق دفاعه بشأنه مرسلات في أثناء إبداء ملاحظاته على أدلة الدعوى ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إذا هي التفتت عما قاله في هذا الشأن ، وقضت في الدعوى المدنية بالتعويض .» .
(القضية رقم ٢٤٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٧١

٢ من مايو ١٩٦١

١ — اختلاس : أموال أميرية ، الاستيلاء عليها .

ب — عقوبة : عقوبات م ١١٨ .

المبادئ القانونية :

١ — لا تشترط في الموظف العام صفات خاصة لقيام جنائية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، كالتى اشترطتها المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم إليه بسبب وظيفته ، بل يكفي أن يكون الجاني موظفاً عمومياً أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ من القانون سالف الذكر ، وأن

قضت فيها تكون قد أعملت حكم القانون على الوجه الصحيح ؛ هذا بالإضافة إلى أن القول بوجوب إعادة القضية إلى محكمة الجناح للفصل فيها بعد أن حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنائية لما ثبت من أنه تخلف بالمجنى عليه عاهتان مستديمتان ، لا يتفق مع حكم القانون .

هذا ولا جدوى مما يشير الطاعنون عن قصور التقرير الطبى الشرعى بشأن نسبة العاهتين المستديمتين إلى الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه ، ما دام أن الحكم قد دان الطاعنين بمحنة الضرب البسيط باعتباره القدر المتيقن في حق كل منهم ، ولا محل للنعى على الحكم أنه أنزل بالطاعنين الحد الأقصى للعقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط ، ذلك أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون للجريمة ، وإعمال الظروف التى تراها المحكمة مشددة أو مخففة ، هو مما يدخل في سلطتها وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى رآته .

« . . . وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى أقوال المجنى عليه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقواله التى دانت الطاعنين على أساسها ، وكان من حقها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وتطرح ما عداها في مراحل التحقيق الأخرى ، وكان الحكم قد أورد شهادة المجنى عليه بما لا تناقض فيه ، فإن ما يشير الطاعنون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

« . . . وحيث . . . إن الدفاع عن الطاعنين قد دفع بانقضاء الدعوى المدنية بالصلح ، أو آثار ما يمكن أن يعد دفعاً من هذا القبيل ، وكان كل دفاعه هو تمسكه باعتبار المدعى المدنى تاركاً دعواه

يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوكاً للدولة .

٢ - الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، وهو مامن شأنه أن يكون المتهمون متضامنين في الالتزام بها ، ما لم يخص الحكم كلا منهم بنصيب منها .

الحكم

« . . . وحيث إنه لما كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن وهو خفير ببلدية الإسكندرية استولى بغير حق على كمية من الحديد مملوكة لوزارة الحربية ، فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جناية الاختلاس المنصوص عنها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وهي استيلاء موظف عمومي أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة ، وكان لا يشترط لقيام هذه الجريمة صفات خاصة في الموظف العمومي كالتي اشترطتها المادة ١١٢ من قانون العقوبات ولا أن يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته بل يكفي أن يكون الجاني موظفاً عمومياً أو من في حكمه ، طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ من القانون سالف الذكر ، وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوكاً للدولة . ولما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد دفاع الطاعن وأقوال الشاهد كاملة وأخذ بما اطمأن إليه منها وأطرح في حدود سلطته

التقديرية ما عداه وكان للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد ، وكان ما أثاره الطاعن خاصاً بإنكاره التهمة أمام الشاهد وبما ادعاه من أنه إنما كان يحمل القضيبي الحديدى ليعيده إلى مكانه وبما أبداه تشكيكاً في التهمة ، كل هذا لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل منه أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فإنه يتعين رفض هذه الأوجه من الطعن .

« وحيث إن الطاعن ينعى كذلك على الحكم المطعون فيه أنه قضى خطأ بمعاينة كل من المتهمين - ومنهم الطاعن - بغرامة قدرها ٥٠٠ جنيه تطبيقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات في حين أن الغرامة المنصوص عنها في هذه المادة غرامة نسبية يقضى بها طبقاً لنص المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر بالتضامن على المتهمين بحيث لا يمكن التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم ، فضلاً عن أن هذه الغرامة تعتبر في حقيقتها تعويضاً مدنياً فلا يقضى بها إلا إذا تم الاستيلاء فعلاً على مال الدولة مما لم يحدث في واقعة الدعوى .

« وحيث إن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه وهو المبلغ الذي قضى به الحكم . ولما كانت المادة ٤٤ المذكورة قد نصت على أنه « إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافاً للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها . ما لم ينص في الحكم على خلاف

كما ينسحب عليه ينسحب بطريق اللزوم على المتهم الثاني ، فإن ما يثيره هذا الأخير في طعنه في شأن القصور في تسبيب توافر نية القتل لديه يكون على غير أساس .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر شهادة الطاعنين الثالث والرابع بالجلسة شهادة كاذبة قصداً منها إفلات المتهمين في الجنائية من العقاب ، ناسيين إلى المجنى عليه ما لم يقله ، وصحبا على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى مغايرتهما الحق وتأييد الباطل بعد حلف اليمين ، وذلك بقصد تضليل القضاء ومحاياة المتهمين ، فإن الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التي دان الطاعنين من أجلها ، وأورد في شأنها بياناً كافياً سائغاً وصحيحاً .

(القضية رقم ٢٤ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيف وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٧٣

٨ من مايو ١٩٦١

اختصاص : تنازع سلبى .

المبدأ القانونى :

مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة برفع إلى الجهة التي برفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداها ، مادام الحكم الصادر من المحكمة

ذلك » . وكان إعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين معا بهذه الغرامة متضامين فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا القدر متضامين أو يخص كلامهم بنصيب منه ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم في خصوص ما قضى به من تغريم كل من المتهمين مبلغ خمسمائة جنيه وتصحيحه بجعل هذه الغرامة واحدة بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليهما معه لاتصال هذا الوجه من الطعن بهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه قارف جريمة الاختلاس تامة فقد حق الحكم بالغرامة خلافا لما يدعيه الطاعن من عدم جواز الحكم بها » .

(القضية رقم ١٩٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٧٢

٨ من مايو ١٩٦١

١ - حكم : تسببه قتل عمد ، فاعل أصلى ، نية .
٢ - شهادة زور : أركانها :

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الثانى أنه فاعل أصلى في الجريمة التي دانه بها مع المتهم الأول ، بما جمع بينهما من وحدة القصد على ارتكابها والظهور على مسرحها وإنيانه دوراً مباشراً في تنفيذها ، وأثبت ترصدهما للمجنى عليه في طريق مروره ، وأن المتهم الأول أطلق النار عليه تنفيذاً لهذه النية المبيتة ، وكان ما أورده الحكم في التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم الأول ،

رد على ما يثيره الطاعن في هذا الوجه بقوله :
 « إن الدفع يبطلان الإذن الصادر بالتفتيش على
 أساس عدم توقيع كاتب التحقيق عليه مع وكيل
 النيابة الأمر ، فمردود بأن وجوب توقيع الكاتب
 واشتراط القانون له في المادة ٧٣ من قانون
 الإجراءات الجنائية خاص بمحاضر التحقيق التي
 يتولاها المحقق ، سواء في الانتقال إلى محل الحادث
 والقيام بالتحقيق فيها ، ومنها عملية التفتيش في ذاتها
 وإثبات ما يضبط من أوراق أو أسلحة أو آلات ،
 ثم إجراء المعاينات وتحرير محاضر بنتائجها . أما
 الإذن الصادر بالتفتيش في حد ذاته ، فقد استقر
 القضاء على أنه إجراء سابق على التحقيق بمعناه
 المعروف ، ولا يشترط فيه لصحته إلا أن يكون
 ثابتاً بالكتابة ويوقع عليه من الأمر لكي يبقى
 حجة دائمة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون
 بمقتضاه ، وليكون أساساً صالحاً لما ينبئ عليها من
 النتائج ؛ وعلى هذا استقر حكم القضاء ، ومن ثم
 كان هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه » .

فإن هذا الذي أورده الحكم تبريراً لرفض
 الدفع يبطلان إذن التفتيش صحيح في القانون ،
 ذلك أن مفاد نص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات
 الجنائية والتي وردت في الفصل الثاني من الباب
 الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق ،
 هو أن المحاضر التي نصت هذه المادة على وجوب
 التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة
 بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق بنفسه ،
 مثل سماع الشهود وإجراء المعاينات واستجواب
 المتهمين دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق
 ذلك أن أمر التفتيش وإن كان يعتبر إجراء متعلقاً
 بالتحقيق ، إلا أنه ليس من المحاضر التي أشارت
 إليها تلك المادة ؛ لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره
 الطاعن في هذا الوجه يكون غير سديد . . .

الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى قد أصبح
 نهائياً لعدم الطعن فيه ، ذلك بأن غرفة
 الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة
 الابتدائية ، ومن ثم فإن الفصل في الطلب
 المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى
 القائم ينعقد لمحكمة النقض على أساس أنها
 هي الدرجة التي يطعن أمامها في قرارات
 غرفة الاتهام عند ما يصح الطعن قانوناً .

(القضية رقم ٢٢٣ سنة ٣١ في رئاسة وعضوية
 السادة الأساندة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس
 المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب
 عدى وحسن خالد المستشارين) .

٧٤

٨ من مايو ١٩٦١

تفتيش : تحقيق .

المبدأ القانوني :

مفاد نص المادة ٧٣ من قانون
 الإجراءات الجنائية التي وردت في الفصل
 الثاني من الباب الثالث الخاص بالتحقيق
 بمعرفة قاضي التحقيق ، هو أن المحاضر التي
 نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها
 من الكاتب هي الخاصة بالتحقيقات التي
 يباشرها قاضي التحقيق بنفسه ، مثل سماع
 الشهود وإجراء المعاينات واستجواب
 المتهمين ، دون أوامر التفتيش التي يصدرها
 المحقق ؛ ذلك أن أمر التفتيش وإن كان
 يعتبر إجراء متعلقاً بالتحقيق ، إلا أنه ليس
 من المحاضر التي أشارت إليها تلك المادة .

المحكمة

.. « وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد

١٩٦٠ قد صدر بعد الحكم المطعون فيه وهو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، ومن ثم فهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تحول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم تفيد أن الطاعن كان يحرز المخدر بقصد الاتجار ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتطبيق المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقيدة للحرية ، وتقدير ما يستحقه المتهم منها بعشر سنوات أشغال شاقة وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقتضى بهما .

(القضية رقم ٢٣٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٧٥

٨ من مايو ١٩٦١

١ — تفتيش : منزل يستأجره الزوج باعتباره منزل الزوجة المقيمة معه .

ب — دعارة . إعداد مسكن الزوجية لممارستها .

ج — دعارة : تقاضى أجر .

المبادئ القانونية :

١ — ما قرره الحكم المطعون فيه من أن للزوجة التي تسكن زوجها بنفسه في الإقامة في منزله ، لأنه في حيازتها ، وهي تمثله في هذه الحيازة وتنوب عنه بل تشاركه فيه ، وأنه على فرض التسليم جديلاً أن المنزل

« وحيث إنه لما كان الثابت مما أورده الحكم .. أنه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأنه وإن كان الحكم قد أشار في مقام الاستدلال على ثبوت التهمة قبل الطاعن إلى أنه وحده ، دون أخيه الذي كان متهماً وقضى ببراءته ، هو الذي كان يمارس نشاطه الإجرامي في تجارة المخدرات التي اعترف بملكيتها لها جميعاً ، إلا أن الحكم حين عرض إلى تكيف التهمة التي دان الطاعن بها ، قال في صراحة إنه يؤاخذ عن المخدر الذي ضبط معه دون ذلك الذي ضبط بالمنزل ، ولم يوجه إليه اتهام بشأنه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع لدى محكمة الموضوع بأن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطي ، كما أن واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تشرح للقول بذلك ، وكانت العقوبة التيسيرية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لا توقع إلا إذا ثبت للمحكمة أو قدم المتهم ما يثبت أنه إنما يحرز الجوهر المخدر للتعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وهو ما نفاه الحكم ضمناً بإثباته أن الطاعن — بناء على التحريات التي أقرتها المحكمة — من تجارة المواد المخدرة وأنه يحرزها لهذا الغرض . لما كان ذلك كله ، فإن ما يرمى به الطاعن الحكم في هذين الوجهين لا يكون له محل ..

« وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما منباغ المخبرين الذين كانوا مرافقين لرجال القوة ، وكانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع شهود الإثبات الذين أعلنوا في الدعوى ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه يكون على غير أساس .

« وحيث إنه لما كان القانون ١٨٢ لسنة

٧٦

٩ من مايو ١٩٦١

معارضة : نقض ، طعن ، ميعاده .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن إعلان المعارض للحضور
بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه ،
أو في محل إقامته ، فإذا كان الثابت أن
الطاعن أعلن بجلسة المعارضة لجهة الإدارة ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار
المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان
يكون باطلا . ولما كان ميعاد الطعن في هذا
الحكم بطريق النقض لا يبدأ إلا من تاريخ
علم الطاعن بصدوره علماً رسمياً ، وهو تاريخ
٢٩ من نوفمبر ١٩٥٩ ، الذي قدم فيه طلباً
بوقف تنفيذ الحكم ، وكان قد قرر بالطعن
في ٤ من يناير ١٩٦٠ ، وقدم الأسباب في
اليوم التالي ، فإنه يتعين قبول الطعن شكلاً
ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين . . . أنه حدد ، لنظر
المعارضة المقدمة من الطاعن في الحكم الغيابي
الاستثنائي جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٩ ،
وفيها أصدرت المحكمة قراراً بتأجيل نظر
الدعوى إدارياً لجلسة ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ ،
وفي هذه الجلسة لم يحضر الطاعن وورود الإعلان
مؤشراً عليه . . . بما يفيد أن المتهم لا يقيم بناحية
السماحية وليس له مسكن بها ، وأجلت الدعوى
لجلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ لعدم موافقة

الذي جرى تفتيشه مستأجر باسم زوج
المتهمة الأولى ، فإن ذلك لا يؤثر في سلامة
الإذن بالتفتيش ، ما دامت المتهمة المذكورة
تساكن زوجها فيه ، ومن ثم فهو في حيازتها
وبالتالي يكون الإذن قد صدر سليماً من
الناحية القانونية . . هذا الرأي انتهى
إليه الحكم وجاء بمدوناته ما يتفق وصحيح
القانون ، مما يجعل ما يسفر عنه التفتيش
الذي يتم تنفيذه بمقتضاه دليلاً يصح الاستناد
إليه في الإدانة .

٢ — لا يقدح في اعتبار المنزل الذي
أجرى تفتيشه محلاً للدعارة ، أنه مسكن
خاص للزوجة ، مادام أن الحكم المطعون
فيه قد انتهى إلى أن المتهمة أعدت هذا المسكن
في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال
لارتكاب الفحشاء فيه .

٣ — لا يستوجب القانون ٦٨ لسنة
١٩٥١ تقاضي أجر لتجريم فعل إدارة منزل
للدعارة أو التحريض على ارتكابها ، ومن
ثم فلا جناح على المحكمة إن لم تتحدث
استقلالاً عن الأجر أو المقابل ، وهو ما لا
يعد ركناً من أركان الجريمة المستوجبة
للعقوبة .

(القضية رقم ٢٤٦ سنة ٣١ في رئاسة وعضوية
السادة الأساندة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق
أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش وعمود اسماعيل
المستشارين) .

٧٧

٩ من مايو ١٩٦١

- أ - إثبات : سلاح ، إحرازه .
ب - عقوبة : نقض ، ارتباط ، تقدير توافره .

المبادئ القانونية :

١ - عماد الإثبات في المواد الجنائية هو اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة المسندة للتهمة ، ولا يمنع من مساءلته واستحقاقه العقاب عدم ضبط السلاح ، مادامت المحكمة قد اقتنعت من الأدلة التي أوردتها أن المتهم كان يحرز « الفرد » الذي قال عنه الشهود ، وأنه أطلق منه النار على المجنى عليه فأصيب ، وأنه سلاح يحظر القانون إحرازه .

٢ - تقدير قوافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر داخل في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى ، كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه ، توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

المحكمة

« .. وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة للمطعون فيه تتحصل في أن غلامين أحدهما من أسرة الطاعن والآخر من أسرة المجنى عليه تشاجرا ، فتجتمع بعض أفراد من الأسرتين وناصر كل فريق الغلام الذي ينتمي لأسرته

الهيئة ولإعلان التهم ؛ ولم يحضر المتهم في هذه الجلسة الأخيرة وورد الإعلان مؤشراً عليه من عمدة ناحية السباحية بما يطابق المعنى المبين بالإعلان السابق ، كما أشر المحضر على الإعلان بأنه ترك الصورة لشيخ البلد ؛ فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن يقيم ببلدة السنجافية التي سبق إعلانه فيها إعلاناً صحيحاً لجلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٥٩ ، كما أعلن فيها بالحكم الغيابي مخاطباً مع شخصه في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٩ ، وكانت الأوراق خلواً مما يفيد إعلان الطاعن بالحكم المطعون فيه ، إلا أنه قدم بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ إلى رئيس نيابة المنصورة الكلية طلباً لوقف تنفيذ الحكم ، كما رفع بتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ إشكالا في تنفيذه قضى فيه في ٢١ من يناير سنة ١٩٦٠ بوقف التنفيذ .

ولما كان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلطة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن الطاعن أعلن بجلطة المعارضة لجهة الإدارة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلاً ، ولما كان ميعاد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لا يبدأ إلا من تاريخ علم الطاعن بصدوره علماً رسمياً وهو تاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ الذي قدم فيه طلباً بوقف تنفيذ الحكم ، وكان يبين من الأوراق أنه قرر الطعن في ٤ من يناير سنة ١٩٦٠ وقدم الأسباب في اليوم التالي ، فإنه يتعين قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(القضية رقم ٢٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

وأطلق اللتهم الأول . . من بندقيته مقذوفين أصابا اثنين من المتجهرين ، كما أطلق الطاعن من فرد معبأ بالخرطوش مقذوفاً أصاب الجنى عليه محمد جوده سليم في ساقه . وقد ضبطت البندقية التي استعملها اللتهم الأول وتبين من فحصها أنها بندقية تطلق الخرطوش عيار ١٦ ، أما الفرد الذي استعمله الطاعن فلم يضبط . وتبين من التقارير الطبية أن المصابين جميعاً أصيبوا في النصف الأسفل من أجسامهم بجروح نارية استلزمت علاجهم مدة أقل من عشرين يوماً . وقد استند الحكم في إدانة الطاعن إلى شهادة كل من الجنى عليه وحسين يوسف حسن وحسن عبد التواب وإلى التقرير الطبي .

لما كان ما تقدم ، وكان الثابت منه أن الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان عماد الإثبات في المواد الجنائية هو اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة المسندة للطاعن فإنه لا يمنع من مساءلته واستحقاقه العقاب عدم ضبط السلاح ، مادامت المحكمة قد اقتنعت من الأدلة التي أوردتها أن الطاعن كان يحزر « الفرد » الذي قال عنه الشهود وأنه أطلق منه النار على الجنى عليه فأصيب منه ، وأنه سلاح يحظر القانون إحرازه . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، إذ أن في تمويلها على شهادة شهود الإثبات ما يفيد أنها لم تقم وزناً لما وجه لأقوالهم من اعتراض ، وهي بعد ذلك ليست بحاجة إلى الرد استقلاً على دفاع أفاد حكمها ضمن الرد عليه . ولما كان ما تقدم ،

فإن ما يشبه الطاعن في هذين الوجهين يكون لا محل له .

« وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو فساد الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن استناداً إلى أقوال الجنى عليه وشهادة حسين يوسف حسن مع أن أقوال هذا الأخير بمحضر الجلسة تكاد تنفي الاتهام عن الطاعن إذ قرر أنه لم يتأكد من أن الطاعن كان يحمل شيئاً أو أنه أطلق النار على الجنى عليه ؛ كما ذكر الحكم أن الجنى عليه أصيب بجروح نارية في الفخذين والصدر ثم عاد في موضع آخر منه فقال إن جميع الجروح في الواقعة منحصرة في الساقين .

« وحيث إنه لما كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى أقوال كل من الجنى عليه والشاهدين حسين يوسف حسن وحسن عبد التواب ، وكان الثابت من أقوال هذين الشاهدين بمحضر جلسة المحاكمة — بعد أن راجعتهما المحكمة فيما سبق أن شهدا به في تحقيق النيابة — يفيد أن الطاعن هو الذي أطلق النار على الجنى عليه « محمد جوده سليم » من « فرد » كان يعمل به وهو ما يتفق وما أورده الحكم من أقوالهما . لما كان ذلك ، وكان ما يشبه الطاعن بشأن اضطراب الحكم في وصف إصابات الجنى عليه المذكور غير صحيح ، ذلك أن الحكم حين أشار في معرض التدليل على انتفاء نية القتل لدى المتهمين إلى أن « جميع الجروح النارية منحصرة في الساقين » لم يقصد بذلك تحديد إصابات الجنى عليه التي أورد بيانها منفصلة كما أثبتتها التقرير الطبي ، لما كان ذلك ، فإن ما يشبه الطاعن في هذا الوجه لا يعيب الحكم .

« وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو

الخطأ في تطبيق القانون ، إذ طبق الحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لجريمتي إحراز السلاح الناري والدخيرة ، ولم يطبقها بالنسبة لجريمة إحداث الجرح ، بمقولة إن الارتباط منعدم بينهما وبين إحراز السلاح والدخيرة ، مع أن حمل السلاح لم يكن إلا لارتكاب جريمة الضرب ، هذا إن صح الاتهام المسند للطاعن .

« وحيث إنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمراً داخلاً في سلطة قاضي الموضوع ، له أن يقرر فيه ما يراه استناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ؛ إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى ، كما أثبتتها الحكم المطعون فيه ، توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

وإذن فإذا كانت عبارة الحكم تفيد الارتباط الذي يقول به الطاعن ، مما كان يقتضي إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، واعتبار الجرائم التي دين الطاعن من أجلها جريمة واحدة ، والاكتفاء بالعقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه عن جريمة إحراز السلاح غير المششخن ، وهي العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ؛ فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً بالنسبة للعقوبة التي قضى بها الحكم عن جريمة الضرب . لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه يتصل بالمحكوم عليه « عبد التواب أحمد منصور » الذي لم يقرر بالطعن ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً بالنسبة له إعمالاً لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات

الطعن أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٢٣١ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

٧٨

٩ من مايو ١٩٦١

غرفة اتهام : أمر بالأوجه ، محام عام ، وكيل خاص عنه .

المبدأ القانوني :

الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، لا يجوز طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا للنائب العام ، وطبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية للمحامى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه . ولما كان الخطاب الصادر من المحامى العام إلى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن ، لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون لاستعمال حق الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٢٣٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٧٩

٩ من مايو ١٩٦١

اختلاس : أشياء محبوزة إدارياً ؛ حارس ، حراسة مقترضة .

المبدأ القانوني :

لا يسوغ في تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز ، أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ، والتي لم يأخذ بها الشارع بشأن الحجز الإداري إلا في تاريخ لاحق لتاريخ التهمة بمقتضى القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ؛ مادام القانون الذي وقعت الجريمة في ظله قد أوجب لانعقاد الحجز الإداري عناصر وشروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة فإذا كانت الاجراءات في الحجز قد وقفت عند ترك الأشياء المحجوزة في حراسة المتهم على الرغم من رفضه الحراسة ، ولم يعين عليها حارس آخر أو يعهد بها إلى أحد رجال الإدارة ، فإن الحجز لا يكون قائماً قانوناً ، ولا يمكن مساءلة المتهم عن تصرفه في الأشياء المحجوزة .

الحكمة :

« . . . وحيث إن مبنى الطعن — وهو مقدم من النيابة العامة — هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون ، ذلك أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف القاضى بالبراءة وإدانة المطعون ضده بتهمة تبديد المحجوزات على الرغم من انتفاء مسؤوليته لعدم قيام الحجز قانوناً بما كان يتعين معه تأييد حكم البراءة ، إذ الثابت أن مندوب الحجز قد ترك المحجوزات في عهدة المدين (المطعون ضده) على الرغم من رفضه الحراسة مخالفاً بذلك نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥

في شأن الحجز الإداري ، الذي وقع الحجز في ظله ؛ والتي توجب على مندوب الحجز ، إذا ما رفض المدين الحراسة ، أن يعهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الضبط المحليين . ولا يغير من الأمر ما نسب إلى المطعون ضده من اعتراف بمحضر التبديد ، إذ أنه فضلاً عن أن هذا الاعتراف قد جاء مرسلاً فإن رفض المدين التوقيع على هذا المحضر مفاده إنكار ما تضمنه . .

« وحيث إن المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري ، الذي تم الحجز في ظله ، قد نصت على أنه « يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارساً أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين حارساً ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة عهد بها مؤقتاً إلى رجال الإدارة المحليين » ، وكان لا يسوغ في تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات ، التي تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز ، أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ، والتي لم يأخذ بها الشارع بشأن الحجز الإداري إلا في تاريخ لاحق لتاريخ التهمة بمقتضى القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، مادام القانون الذي وقعت الجريمة في ظله قد أوجب لانعقاد الحجز الإداري عناصر وشروطاً مخصوصة ، منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة لما كان ذلك ، وكانت الاجراءات في الحجز موضوع هذه الدعوى قد وقفت عند ترك الأشياء المحجوزة في حراسة المعطون ضده على الرغم من رفضه الحراسة ، ولم يعين عليها حارس آخر أو يعهد بها إلى أحد من رجال الإدارة ، فإن الحجز لا يكون قائماً قانوناً ، ولا يمكن — والحالة هذه — مساءلة المطعون ضده عن تصرفه في الأشياء المحجوزة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء حكم البراءة وإدانة

فترة المرض الذي يمنع الطاعن من مواولة عمله ، كما ذهب الحكم إلى أن المرض الثابت بها ليس من شأنه أن يلزم المريض الفراش مع أن المرض وصف في الشهادة بالشدة وبأنه اقتضى العلاج مع الراحة مما يفيد معنى ملازمته الفراش . وأخيراً فقد طرح الحكم الشهادة للرضية دون أن يمكن الدفاع من مناقشة شكل الاستئناف ومن بيان مؤدى هذه الشهادة ومعناها .

« وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أ طرح الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن تبريراً لتجاوز ميعاد الاستئناف بقوله « وحيث إن الشهادة المرضية المذكورة غير جدية في نظر المحكمة لخلوها من تاريخ تحريرها وفضلاً عن ذلك فإنه لم يثبت منها أن مرض المتهم الموصوف بها ألزمه الفراش وكان يقعده عن الذهاب لقلم الكتاب للتقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني » . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعول على الشهادة المرضية للأسباب السائغة التي ذكرت فيها سبق ، وكانت هذه الشهادة لا تخرج عن كونها دليلاً كسائر الأدلة فهي تخضع لتقدير المحكمة ، وكان ما حصله الحكم منها من أنها لا تدل على أن المرض كان من شأنه أن يمنع الطاعن من الانتقال لقلم الكتاب للتقرير بالاستئناف في الميعاد ، قد قدم له الحكم في أسبابه بما يبرره . لما كان ما تقدم ، وكان ما انتهت إليه المحكمة من اعتبار أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة لم يكن لعذر قهري فإنها تكون على حق فيما رتبته على ذلك من القول بأن ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يسرى من يوم صدوره عملاً بمحكم المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتكون قد أصابت في القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .

المطعون ضده مخطئاً في القانون متعيناً نقضه وتأيد الحكم الابتدائي المستأنف » .

(القضية رقم ٢٤٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٨٠

١٥ من مايو ١٩٦١

دفاع : سكوت التهم أو المدافع عنه عن المرافعة ؛
نقض ، طعن .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يصح أن يبنى عليه طعن ، ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .

المحكمة

« . . . وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة قد أخطأت إذ اعتبرت أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في غيبة التهم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يسرى من تاريخ صدوره ، في حين أن الأحكام الصادرة في غيبة التهم والمعتبرة حضورية طبقاً للبواد من ٢٣٨ إلى ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية لا يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة إلى التهم إلا من تاريخ إعلانه بها طبقاً لنص المادة ٤٠٧ من القانون سالف الذكر . ولما كان الطاعن لم يعلن بالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، هذا إلى أن الحكم أ طرح الشهادة المرضية على تقدير أنها غير مؤرخة في حين أن أهمية التاريخ هي في تحديد

المحكمة

« . . . وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله إنه « اكتشف في أحد حجر كتبة الجلسات والتحقيق بناية جنوب القاهرة أن الدوايب التي تحفظ فيها القضايا قد فتحت أبوابها عنوة ووجدت القضايا مبعثرة وقد عبثت بها يدهم انتزعت من صفحات التحقيق ومحاضر الجلسات الصفحات التي تحمل دمغة نقابة المحامين واختلاستها ، كما رفعت هذه الدمغة من على صفحات بعض القضايا دون انتزاع الصفحة نفسها . . . وقد ثبت أن كلا من المتهمين (الطاعنين) هما اللذان قاما بهذا الاختلاس إذ تبين من تفتيش المتهم الأول عبد اللطيف موسى أحمد عامل المصعد بمحكمة مصر أنه عثر في جيوب ملابسه على ست علب من الصفيح مملوءة بأوراق دمغة نقابة المحامين من فئات مختلفة وجميعها سبق استعمالها ، وكذلك عثر في هذه العلب على طوابع دمغة وطوابع بريد مختلفة القيمة ومعظم هذه الطوابع قد سبق استعمالها . . . وبفتيش منزل المتهم الثاني عبد الفتاح محمد أحمد رئيس فراشي محكمة مصر عثر به على علبة بداخلها ورقتان من طوابع دمغة نقابة المحامين مستعملتان . . . »

ولما كان الثابت مما أورده الحكم فيما تقدم هو أن الطاعنين اختلسا أوراق مرافعات قضائية مملوكة للحكومة . وكذلك طوابع الدمغة الخاصة بنقابة المحامين ، والتي كانت ملصقة بتلك الأوراق ، من عهدة الأمين عليها الأمور بحفظها ، الأمر المنطبق على المادتين ١٥١ و ١/١٥٢ من قانون العقوبات ، والمادة الأخيرة منهما تنص على عقوبة الحبس —

ولما كان الثابت من محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم أن الطاعن حضر ومعه محاميه وقدم شهادة مرضية ولم يثر ، أيهما دفاعاً أو يتقدم بطلب ، وكان من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يصح أن يبني عليه طعن ، ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع ، وهو ما لم يقل به الطاعن ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٣٠٤ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٨١

١٦ من مايو ١٩٦١

اختلاس : أوراق مرافعات قضائية ؛ مال الدولة .
طوابع الدمغة الخاصة بنقابة المحامين .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين اختلسا أوراق مرافعات قضائية مملوكة للحكومة ، وكذلك طوابع الدمغة الخاصة بنقابة المحامين والتي كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهدة الأمين عليها الأمور بحفظها ، الأمر المنطبق على المادتين ١٥١ و ١/١٥٢ من قانون العقوبات ، والمادة الأخيرة منها تنص على عقوبة الحبس — فإن الحكم إذ دانهما طبقاً للمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات بوصف أنهما استوليا بغير حق على مال للدولة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

ناسخاً للإذن السابق . ذلك بأن الإلغاء الضمني لا يكون إلا عند تعارض حكمين متلاحقين ، فيعتبر الأمر الجديد ناسخاً للقديم لاستحالة أعمال كلا الأمرين المتضاربين في وقت واحد ، وهو ما لا يتوافر في خصوص الدعوى المطروحة .

٣ - تنصيب الطاعن ، وهو موظف في وزارة الصناعة ، نائباً للحارس على الشركة (الموضوعة تحت الحراسة الإدارية) بتكليف من يملكه للسهر على نشاط الشركة وإخضاعها لرقابة الدولة المباشرة ، يعد تكليفاً بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين في حكم الرشوة عملاً بالفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

الحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد خلت ديباجته من بيان إسم وكيل النيابة الذي حضر الجلسة التي صدر فيها الحكم إلا أن محضر تلك الجلسة قد تضمن إسم وكيل النيابة المذكور ، ولما كان محضر الجلسة يكمل الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات وقد تضمن أسماء هيئة المحكمة بما في ذلك إسم عضو النيابة ، وكان الطاعن لا يدعى عدم حضور العضو المذكور ، فإن هذا الوجه يكون غير سديد . . »

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى نازبه

إذ دان الطاعنين طبقاً للمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات بوصف أنهما قد استوليا بغير حق على مال للدولة وعاقبهما بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وبتغريم كل منهما ٥٠٠ جنيه مع عزلهما من وظائفهما ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به ، مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى . ولما كانت الدعوى بحالتها غير صالحة للفصل فيها فإنه يتعين مع النقض الإحالة » .

(القضية رقم ٢١٢ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يواس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

٨٢

١٦ من مايو ١٩٦١

١ - نيابة : لإغفال اسم وكيل النيابة من ديباجة الحكم .

ب - تفتيش . إذنان ، إلغاء ضمني ، ماهيته .

ج - رشوة : صفة الموظف العمومي .

المبادئ القانونية :

١ - خلو ديباجة المحكمة من بيان اسم وكيل النيابة الذي حضر الجلسة التي صدر فيها الحكم ، لا يؤثر في الحكم مادام اسمه قد ورد في محضر الجلسة وهو يكمل الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات .

٢ - ما يشتره الطاعن من سقوط إذن التفتيش الأول ونسخه بالإذن اللاحق عليه مردود بأنه لا يجادل في طعنه في أن الإذن الثاني لا يختلف عن الإذن الأول إلا من حيث امتداد نطاقه إلى آخرين غيره ، فلا يعد

الحكم عليها وتتوافر بها العناصر القانونية كافة لجريمة التزوير في محرر رسمي التي دين الطاعن بها ، عرض إلى دفاع الطاعن وإنكاره ما أسند إليه ففنده بما يصلح رداً عليه وأطرح التقرير الاستشاري المقدم منه وأخذ بتقرير قسم بحوث التزييف والتزوير . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلزم بتبني التهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة وأن ترد عليه في كل جزئية يثيرها إذ الرد عليه يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي اطمأن إليها الحكم في تكوين عقيدته بإدائته ، ولا يضير الحكم أن يضيف إلى ما ساقه من الأدلة السائدة التي أوردتها القرينة المستمدة من احتفاظ الطاعن بملف الدعوى لديه بعد صدور الأمر بإحالتها إلى غرفة الاتهام وإبقائها لديه أكثر من أسبوعين ؛ ذلك بأنه لا يلزم أن يكون الدليل الذي يعتمد عليه الحكم في استنباط معتقده بالإدانة مباشراً ، بل يصح أن يكون ذلك مستخلصاً بطريق الاستنتاج والاستقراء والممكنات العقلية كافة ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة .

لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهيه الطاعن لا يعدو الجدل في موضوع الدعوى وسلطة محكمة الموضوع في وزن أدائها بما لا معقب عليها في تقديرها .

« وحيث إنه لما تقدم يكون هذا الطعن لا محل له ويتمين رفضه موضوعاً .

ثانياً — تقرير الأسباب الأول المقدم عن الطاعن الثاني من الأستاذ محمد عزيم الحجابي بتاريخ ١/١/١٩٦١ .

« من حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الرشوة

والاشتراك في التزوير الرسمي وإحراز المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ، كما شاب قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن النيابة العامة أصدرت بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٥٧ إذناً بضبط الطاعن بمنزل المبلغ عن الرشوة وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومن يتواجدون به وقت تنفيذ الإذن وذلك في أثناء حصوله على الورقة المالية موضوع الرشوة ، ثم أصدر وكيل النيابة نفسه في اليوم التالي إذناً آخر بضبط الطاعن وآخرين بمنزل المبلغ المذكور وتفتيشهم ومساكنهم ومن يتواجدون بها وقت تنفيذ الإذن لضبط الجريمة سالفة البيان . وتمسك المدافع عن الطاعن بسقوط إذن التفتيش الأول ونسخه بإحلال الإذن الثاني محله مستنداً في ذلك إلى ما جرى به الشق الأخير من المادة الثانية من القانون المدني في صدد حالة الإنعفاء الضمني للتشريع السابق بصدور تشريع لاحق ينظم من جديد أحكام التشريع القديم ، ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهري معتبراً الإذن الأول هو القائم دون سواء ، وهو في هذا قد أخطأ وترتب على هذا الخطأ عدم أخذه بما دفع به الطاعن من بطلان إذن التفتيش الثاني لقيامه على إجراء غير مشروع هو استراق رجال الشرطة السمع على أحاديث الطاعن التليفونية مع المبلغ بغير إذن من القاضي الجزئي المختص طبقاً للمادتين ٩٥ و ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ما يترتب على ذلك من بطلان إجراءات الضبط والتفتيش وجميع التحقيقات التي بنيت عليها . كما أن الحكم حين تصدى إلى هذا الشق من الدفع عمد أولاً إلى الحد من نطاقه وعده مقصوراً على إذن التفتيش الثاني على رغم فموله جميع إجراءات

الطاعن الموضوعي ، وما دفع به المدافع عنه من بطلان إذن التفتيش وما تلاه من إجراءات لعدم جدية التحريات التي بنى عليها والاستعانة في تلك التحريات بمحادثات تليفونية لم يستأذن بشأنها القاضي الجزئي ، ورد عليه في قوله : « وحيث إن إنكار التهم عبد النظير عبد الجواد محمد (الطاعن) لا يجديهِ فتيلًا ولا يقوم في أوجه أدلة الإثبات السالف إيرادها والقاطعة في إدانته على ما سلف بيانه ، وما دفع به من بطلان الإذن بالتفتيش مردود بشطريه ، لأن الإذن صدر بعد تحريات جدية حيث أكد يوسف نسيم وهو مدير شركة أنه سبق أن دفع رشاوى للتهم عبد النظير وأنه في سبيل تقديم دفعة جديدة تناولها دفع تستمر ما استمرت شركته تعمل في نقل بترول شركة سبب الموضوعية تحت الحراسة . والتسمع لم يكن سابقاً على الإذن بل لاحقاً له ، ولم تعتمد عليه المحكمة في شيء لأنه غير واضح وضوحاً تطمئن إليه المحكمة » .

وما أورده الحكم من ذلك واضح الدلالة على أن المحكمة قد أقرت النيابة العامة على ما ارتأته مسوغاً لإصدار إذن التفتيش الأول المؤرخ ١١ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، وهو الإذن الذي أشار الحكم إليه وحده وهو في معرض تحصيله لواقعة الدعوى دون إشارة إلى الإذن اللاحق عليه ، والحكم في هذا لم يخطئ ، إذ أنه يبين من مدوناته ومن الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن سلطة التحقيق قد اتصلت بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها اتصالاً صحيحاً عن طريق البلاغ المقدم من المبلغ يوسف نسيم ، ومحضرى جمع الاستدلالات المؤرخين ١٠ و ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، وأجرت تحقيقاً بسؤال مفتش مباحث

التحقيق ثم تخلص من الرد عليه قولاً منه بعدم اعتماد المحكمة على التسمع بدعوى أنه غير واضح وضوحاً تطمئن إليه مع أن الثابت من الأوراق أن التسمع كان جوهر إجراءات الضبط وقوامها . كما تمسك الطاعن ببطلان التفتيش الذي أسفر عن ضبط الجواهر المخدرة معه تأسيساً على أن إذن التفتيش كان مقصوراً على ضبط الورقة المالية موضوع جريمة الرشوة ، وإذ استنفد غرضه بعثور الضابط على الورقة المالية المذكورة في الجيب الصغير الأمامي « لينطلون » الطاعن فلم يعد هناك محل لإعادة البحث في هذا الجيب عن شيء آخر ، فإذا أدخل الضابط يده فيه مرة أخرى فيكون العثور على المخدر قد وقع باطلاً ، وقد التفت الحكم عن الرد على هذا الدفع واعتمد في الوقت نفسه على هذا الدليل الباطل . كما تمسك الطاعن في دفاعه باستحالة اشتراكه في ارتكاب التزوير في محضر تحقيق النيابة عن طريق اتفائه مع كاتب النيابة (الطاعن الأول) في الوقت الذي كان الطاعن فيه محبوساً احتياطياً وأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع وأسس إدانته بهذه التهمة على ما لا يؤدي عقلاً إلى هذه النتيجة . هذا إلى أنه من بين ما اعتمد عليه الحكم من أدلة الإدانة التقرير المقدم من أحد مفتشى المباحث الجنائية إلى مديرها المتضمن نتيجة تحرياته عن الطاعن منذ كان يعمل بدائرة مدينة السويس وذلك دون سماع محرر هذا التقرير سواء بمعرفة النيابة العامة أو أمام المحكمة فضلاً عن جهالة مصدره وعدم ثبوت ما تضمنه بطرق التحقيق القانونية مما لا يجوز معه الاستدلال به ؛ مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأدلتها عرض إلى دفاع

جنوب القاهرة وركنت إلى جندية البلاغ واطمئنان مفتش الباحث إلى جديته وهو ما يخول السلطة المذكورة اتخاذ الإجراءات كافة التي تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القانون في اتخاذها ، ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ إجراء شكلي كان أو غير شكلي ، إذ الأمر في ذلك يتوقف على طبيعة الجريمة وطريقة مقارقتها ، ومتى أقرت محكمة الموضوع سلطة التحقيق على مسوغات الإذن بالتفتيش وجريانها طبقاً للقانون فلا تقبل المجادلة فيما انتهت إليه المحكمة من ذلك .

وما يشير الطاعن من سقوط إذن التفتيش الأول ونسخه بالإذن اللاحق عليه مردود بأن الطاعن لا يجادل في طعنه في أن الإذن الثاني لا يختلف عن الإذن الأول إلا من حيث امتداد نطاقه إلى آخرين غيره ، فلا يعد ناسخاً للإذن السابق ؛ ذلك بأن الإلغاء الضمني لا يكون إلا عند تعارض حكيمين متلاحقين فيعتبر الأمر الجديد ناسخاً للقديم لاستحالة إعمال كلا الأمرين المتضاربين في وقت واحد ، وهو ما لا يتوافر في خصوص الدعوى المطروحة . ولا يضير الحكم إغفاله الرد على ما دفع به الطاعن في هذا الشأن . إذ الرد عليه مستفاد دلالة من إقراره النيابة العامة على إذن الأول وهو ما يتفق وصحيح القانون .

ولما كان الحكم لم يبين قضاءه على الدليل المستمد من استراق السمع ، فلا جدوى مما يشير الطاعن في هذا الخصوص لخروج الأمر عن نطاق الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في تكوين عقيدتها بالإدانة . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن في شأن قصور الحكم عن الرد عما دفع به من بطلان التفتيش والضبط بالنسبة إلى المخدر

المضبوط لاستنفاد الغرض من إذن التفتيش بمجرد ضبط مبلغ الرشوة ، مردوداً بأنه وإن كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار هذا الدفع إلا أنه لا يضير الحكم أن يلتفت عن الرد عليه ما دام ظاهر الفساد ، ذلك أن ضبط المخدر إنما تم في وقت واحد مع ضبط مبلغ الرشوة ، وقد تم تنفيذاً للغرض من التفتيش لضبط ما عساه يؤيد جريمة الرشوة ، وهو ما أفصح عنه صراحة الضابط الذي أجرى التفتيش حين سؤاله بالجلسة عما لا يستأهل رداً لسلامة الإجراء المذكور . وكان لا جدوى للطاعن مما يشير من قصور الحكم في التدليل على اشتراكه في جريمة التزوير وفي الرد على دفاعه في شأنها طالما أن الحكم قد دانه بجريعتي الاشتراك في التزوير وارتكاب الرشوة وطبق عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة .

ولما كان ما ينهيه الطاعن على الحكم من اعتماده على تقرير الباحث مردوداً بأنه من المقرر أن المحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعمل على تحريات الشرطة باعتبارها معززة للأدلة الأخرى طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث . وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن إذ تناول محضر التحريات المذكور في مرافعته فإنه لم يطلب إلى المحكمة سماع محرره فلا يقبل منه أن ينعي على المحكمة التفاتها عن إجابة طلب لم يتقدم به إليها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن في طعنه لا يكون له محل . . .

« وحيث إن مبنى سائر أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وأخطأ في تطبيق القانون وتأويله كما شابه

قبوله الرشوة قبولاً اختيارياً لمسارعة المبلغ إلى دس مبلغاً في جيبه وتنبيهه الضابط في سرعة خاطفة ومهاجمته . كما أغفل الرد على ما أثاره من تلفيق الاتهام للطاعن من المبلغ لخصومة بينهما ، وجاء رده على شهادة شاهدي النفي الدالة على نفي التهمة عن الطاعن غير سائح .

هذا إلى أن الطاعن أثار أمام غرفة الاتهام أن ندبه للحراسة على الشركة لا يتصل بالوظيفة العامة التي يشغلها لانقطاع صلته بها ، وعلى رغم أن النيابة أثارت هذه النقطة فإن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن في خصوصها ، ولم يدال على توافر صفة الموظف العمومي في حقه مادام قد أنكرها في خلال عمله بالحراسة ، وقد أوقع الحكم على الطاعن عقوبة مستقلة عن جريمة إحراز الخدر على رغم قيام الارتباط بينها وبين باقي التهم مما كان يقتضي إزال عقوبة واحدة به عن جميع التهم عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة سماع شاهد الإثبات الأول الغائب ، مما يعد نزولاً ضمنيّاً عن سماعه وفقاً للمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . ولما كان الطاعن يسلم في طعنه بأن الشاهد المذكور لم يعلن لنقله من العنوان الذي وجه إليه الإعلان فيه منذ ثلاث سنوات سابقة على الإعلان ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من عده غير مستدل عليه سائغاً ، ولا يقبل من الطاعن أن يجادل في سلامة هذا الاستخلاص ، وقد كان في وسعه أن يشير ما شاء في شأن ما ورد بهذا الإعلان طالما كان

قصور في التسديب ، ذلك بأنه استند أساساً إلى شهادة شاهد الإثبات الأول السيد / نسيم يوسف في إدانة الطاعن بجريمة الرشوة وإحراز الخدر ، مع أن الشاهد المذكور لم يسمع قولاً من المحكمة بعدم الاستدلال عليه ، وهو ما سلم به الدفاع اعتماداً على ما سجلته المحكمة في هذا الشأن ، إلا أنه تبين بعد الحكم في الدعوى أن إعلان هذا الشاهد لم يرد به أنه لم يستدل عليه ، بل إن كل ما ورد به أنه نقل من العنوان الذي وجه إليه الإعلان فيه من مدة ثلاث سنوات تقريباً ، وهو ما لا يفيد تعذر الاستدلال عليه ، فضلاً عن أنه مساهم في شركة ولا بد أن عنوانه لا يغيب عن الجهات الرسمية ، وبذلك تكون المحكمة قد خالفت حكم المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ ما كان يصح تلاوة أقوال الشاهد المذكور في التحقيق لعدم ثبوت تعذر الاستدلال عليه ، وفي هذا إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وما ورد في الحكم من أن المحكمة تلت أقوال الشاهد المذكور بالجلسة يخالف المبدأ بالأوراق المحلو محضر الجلسة من ذلك ، وجاء تسجيل الحكم لهذه الواقعة من قبيل السهو ظناً منه أنها حدثت مع أنها لم تحدث أصلاً . كما أن الثابت من وقائع الدعوى أن تنفيذ الضبط والتفتيش بما بالإكراه والعنف الشديد إذ شهِر رجال الشرطة أسلحتهم في وجه الطاعن وهو أعزل وحيد في منزل المبلغ مما يجاوز القدر اللازم لتنفيذ هذا الإجراء بما يبطئه . وقد أشار للدافع عن الطاعن في دفاعه إلى ظروف هذا الإكراه الذي تنطق به مدونات الحكم نفسها ودفع ببطلان التفتيش عامة مما يحق له إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . كما التفت الحكم عن الرد على ما دفع به الطاعن من نفي

مطروحاً على بساط البحث أمام محكمة الموضوع .

ولما كان الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات ، وإذ أثبت الحكم تلاوة أقوال الشاهد المذكور فلا يقبل من الطاعن المجادلة فيما ذكره الحكم من ذلك ، ولا سبيل له لإثبات عكسه إلا بطريق الطعن بالتزوير وهو ما لم يسلكه .

ولما كان ما يشير الطاعن في خصوص بطلان إجراءات ، التفتيش بدعوى ما استخدم فيها من إكراه يجاوز القدر اللازم لتنفيذها مردوداً بأنه لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أثار أي منهم شيئاً في هذا الصدد ، وهو ما يستدعي تحقيقاً موضوعياً ، ومن ثم لا تقبل إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل بأدلة سائغة على أن الطاعن هو الذي طلب مبلغ الرشوة وقبله من الرأشي ، مما يفيد دلالة اطراحه لما أثاره المدافع عن الطاعن من دس المبلغ له بمعرفة المبلغ . وكان الدفاع بأن الملاحمة ملفق على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً بل الرد عليها يستفاد من أدلة الثبوت التي ساقها الحكم بالإدانة .

وكان ما يشير الطاعن في خصوص صفته كموظف عمومي مردوداً بأنه لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أثاروا أية منازعة حول هذه الصفة ، وقد ذكر الحكم في معرض تحصيله لواقعة الدعوى صفة الطاعن كموظف في مصلحة الوقود التابعة لوزارة الصناعة وهو ما يكفي لتوافر هذا العنصر من عناصر الجريمة التي دين الطاعن بها .

أما ما يشير في خصوص انقطاع صلته بالوظيفة بمجرد نذبه للعمل بالحراسة على الشركة ، فإنه فضلاً عن أنه لم يسبق له طرح هذا الدفاع على محكمة الموضوع مما لا يجوز معه إثارته أمام هذه المحكمة لأول مرة ، فإن تنصيب الطاعن نائباً للحارس على الشركة المذكورة بتكليف ممن يملكه . . . للسهر على نشاط الشركة وإخضاعها لرقابة الدولة المباشرة ، يعد تكليفاً بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين في حكم الرشوة عملاً بالفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . ولما كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة ، وكان الطاعن أو المدافعين عنه لم يثر أي منهم ارتباط جريمة إحراز الخدر بجريمتي الاشتراك في التزوير والرشوة المسندتين إليه ، وكانت واقعة الدعوى لا ترشح لقيام هذا الارتباط ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون سديداً . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ٢١٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٨٣

١٦ من مايو ١٩٦١

محكمة : إجراءات ، إثبات ، تحقيق ، نيابة عامة ، اختصاص .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن القاضى الذى يفصل فى الدعوى يجب أن يكون قد اشترك فى تحقيقها بنفسه وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها ، وهو مبدأ مستقر عليه فى أصول المحاكمات ، وقد نص عليه صراحة فى المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهذه المادة تقرر مبدأ عاماً يسرى أيضاً فى المواد الجنائية وإذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنص على أنه يجوز فى هذه الحال أن تندب المحكمة أحد أعضائها أو قاضياً آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تهمل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت فى حوزتها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلى الذى تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة إياها فى أثناء سير المحاكمة باطلاً ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائى التى تحدد نظام التقاضى وواجب المحكمة فى مباشرة جميع إجراءات الدعوى بنفسها ، أو بندب أحد أعضائها أو قاض آخر فى حالة تعذر تحقيق الدليل أمامها ، ومن ثم فلا يصحح هذا البطلان رضا المتهم أو المدافع عنه بهذا الإجراء المخالف للقانون .

المحكمة

« .. وحيث إنه . لدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة ، طلب المدافع عن الطاعن الأول فى ختام مرافحته بجلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ إجراء المعاينة للتحقق من وجود مخلفات حديد فى منطقة الضبط ، ولإثبات إمكان الرؤية ومداهها ، وإمكان وقوع الحادث بالصورة وعلى الأبعاد التى ذكرت ، وقال الحاضر عن الطاعن الثانى إن الأمر يحتاج إلى المعاينة . فقررت المحكمة « فتح باب المرافعة فى الدعوى لجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، وتندبت النيابة للانتقال لمكان الحادث لمعاينته فى وقت يتفق وتاريخ حدوثه بحضور الشهود والمتهمين والمدافع لبيان ما يأتى : أولاً — حالة الضوء فى مكان الحادث وأثر إضاءة الطريق المجاور للمياه فى ذلك . ثانياً — بيان المسافة التى يمكن للشهود فيها تمييز الأشخاص والأشياء . ثالثاً — تحديد المسافة بين مكان الشهود وبين الفانوس فى الوقت المقتال بانتشال الجوال من جوار الفانوس وكذلك المسافة بين مكان العثور على الجوال المضبوط وبين مكان ضبط كل من المتهمين وذلك بإرشاد الشهود . رابعاً — التحقق مما إذا كان يوجد فى منطقة محل الحادث حديد أولاً . وبالجلسة الأخيرة أثار المدافع عن الطاعن الأول أوجه النقص التى لاحظها على المعاينة التى أجرتها النيابة العامة تنفيذاً لقرار المحكمة ، وختم مرافحته طالباً إعادة المعاينة لإجرائها على ضوء ما بينه وانضم إليه المدافع عن الطاعن الثانى فيما أبداه من وجود نقص بالمعاينة وصم على طلباته .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ، وفصل أدلتها ، عرض

إلى ما أثاره الدفاع عن الطاعنين في شأن معاينة مكان الحادث التي أجريت بناء على ندب المحكمة النيابة العامة لذلك ، وإلى ما تمسك به من إعادة إجراء المعاينة فقال : « وقد جاء بدفاع الحاضرين مع المتهمين (الطاعنين) بالجلسة أن حالة الضوء في مكان الحادث وقت وقوعه لم تكن تسمح للشهود سالف الذكر برؤية واقعة انتشارال المتهمين الجوال من عند الفانوس الأخضر ، وسيرهما به في المياه وإلقائه فيها ؛ إلا أنه ظهر من معاينة مكان الحادث بمعرفة النيابة بحضور المتهمين والحاضرين معهما في وقت يتفق ووقت وقوعه ، ما تستخلص منه المحكمة إمكان رؤية ذلك . وقد طلب الحاضران مع المتهمين إعادة إجراء المعاينة لتجربة إمكان الرؤية بالنسبة للشهود أنفسهم ، إلا أن طلبهما هذا مردود بأنهما كانا حاضرين وقت إجراء المعاينة التي تمت والتي استخلصت منها المحكمة إمكان هذه الرؤية كما تقدم . . . وتري المحكمة لهذا كله أن طلب إعادة إجراء المعاينة لتجربة إمكان الرؤية بالنسبة للشهود غير جدى ولا محل لإجابته بعد ما ظهر من المعاينة الأولى سالفة الذكر .

وكان ما انتهى إليه الحكم من ذلك غير سديد ، ذلك بأنه من المقرر أن القاضى الذى يفصل فى الدعوى يجب أن يكون قد اشترك فى تحقيقها بنفسه ، وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها وهو مبدأ مستقر عليه فى أصول المحاكمات ، وقد نص عليه صراحة قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة ٣٣٩ منه التى يجرى نصها على أنه . « لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا » . وهذه المادة تقرر مبدأ عاما يسرى أيضا فى المواد الجنائية . وإذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤

من قانون الإجراءات الجنائية بالنص على أنه يجوز فى هذه الحال أن تندب المحكمة أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت فى حوزتها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذى تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة إياها فى أثناء سير المحاكمة باطلا ؛ وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائى التى تحدد نظام التقاضى وواجب المحكمة فى مباشرة جميع إجراءات الدعوى بنفسها — أو بندب أحد أعضائها أو قاض آخر فى حالة تعذر تحقيق الدليل أمامها ومن ثم فلا يصحح هذا البطلان رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الإجراء المخالف للقانون . لما كان ذلك ، فإن استناد المحكمة فى تكوين عقيدتها بإدانة الطاعنين إلى الدليل المستمد من معاينة النيابة العامة التى أجريت على وجه مخالف للقانون كما سلف البيان يكون باطلا ، ولما كانت الأدلة فى المواد الجنائية متساندة بحيث إذا سقط دليل منها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة ، فيكون التفاتها عن إجابة الدفاع عن الطاعنين إلى إجراء المعاينة والتجربة بمعرفتها — أو بالقليل بوساطة أحد أعضائها أو قاض آخر — بعد أن نوهت فى مدونات حكمها بتعلق هذا الطلب بالدعوى وأهميته فى كشف الحقيقة ، مبطلا للحكم بما يستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعنان فى أوجه طعنهما .»

الشيك يحمل تاريخين وأنه على هذا الأساس لا يعتبر أداة وفاء وإنما أداة ائتمان ولا ينطبق عليه نص المادتين آتقتي الذكر ، بيد أن محكمة أول درجة لم تأخذ بدفاعه ، وقضت بإدانة استناداً إلى ما ثبت لها من الاطلاع على محضر ضبط الواقعة من أن الشيك يحمل تاريخاً واحداً لا تاريخين ، وأنه مستوف لشرائطه الشكلية والموضوعية المتفق عليها ، ولم يقبل المتهم هذا الحكم وطمعن عليه بالاستئناف طالباً إلغاؤه والحكم ببراءته تأسيساً على أن محكمة أول درجة لم تطلع على الشيك ، ولم تحقق دفاعه المنصب على أن الشيك يحمل تاريخين لا تاريخاً واحداً وإنما اكتفت بما هو ثابت في محضر ضبط الواقعة وهو ما يتضمن إهداراً لحقوقه .

« وحيث إن المحكمة الاستئنافية أعلنت المحقق عليه شاهداً في الدعوى وطلبت منه تقديم الشيك موضوع الجريمة لتحقيق دفاع المتهم ، فأفاد بأن الشيك رد إلى المتهم وأنه سلمه إياه بمقتضى وصل مؤرخ ١٢/١٢/١٩٥٦ ، وبمواجهة الأخير بهذه الأقوال أنكر واقعة الاستلام ونعى على الوصل بأنه مزور ، بيد أنه لم يجرؤ على الطعن عليه بالتزوير ، وبمضاهاة التوقيع الوارد به والنسب للمتهم على توقيع المتهم المعترف به والنايب في تقرير الطعن في الاستئناف ، اتضح بالعين المجردة أنهما مطابقان لبعضهما تمام التطابق مما يقطع بأن دفاع المتهم لا أساس له وأن القصد منه هو عرقلة الفصل في الدعوى بعد ما أصبح الشيك في حيازته بمنأى عن كل تحقيق . وأن الحكم المستأنف إذ قضى بالإدانة جدير بالتأييد » .

ولما كان ما تقدم ، وكانت استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الحكم بالإدانة

« وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة » .
(القضية رقم ٢٩٣ سنة ٣١ ق بالمهنة السابقة) .

٨٤

٢٢ من مايو ١٩٦١

١ — دفاع : طالب التحقيق ، مدى التزام المحكمة بإجابته .
ب — شيك بدون رصيد : عقوبات م ٣٣٧ ، أركانها .

المبادئ القانونية :

١ — استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الحكم بالإدانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للشبوت . فإذا كان ما أورده الحكم قاطعاً في الدلالة بأن المحكمة لم تال جهداً في سبيل تحقيق دفاع المتهم ، وقد تبين لها من التحقيق الذي أجرته وجود الشيك في حوزة المتهم الذي أبى تقديمه ، ومن ثم فقد أصبح اطلاع المحكمة عليه متعذراً ، فإنه لا يعيب الحكم أن يدين المتهم استناداً إلى العناصر والأدلة الأخرى المطروحة — ومنها محضر ضبط الواقعة الذي ثبت بما ورد به استيفاء الشيك شروطه الشكلية والموضوعية كافة .

٢ — تعتبر جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متوافرة الأركان بمجرد إعطاء المتهم الشيك وعليه بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، بغض النظر عن كيفية سداد قيمته بعد ذلك .

المحكمة

« . . وحيث إن . . بالجلسة دفع المتهم بأن

« وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٣١٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى ومحمود اسماعيل وحسن خالد المستشارين) .

٨٥

٢٢ من مايو ١٩٦١

١ — سب وقذف : علانية ، طريق عام ، مكان مطروق .

ب — قصد جنائي : سب وقذف ، قصد الاذاعة ، تضييعه بيانات التسييب .

المبادئ القانونية :

١ — جهر المتهم بفعل القذف في حانوت الكواء ، وهو من أرباب الحرف الذين يفتحون أبواب محالهم للجمهور يترددون عليه بغير تمييز ، فضلاً عن اتصال هذا المحل بالطريق العمومي ، وترديد المتهم ذلك في مكتب عمله (وهو ناظر مدرسة) في حضور شاهدي الإثبات الغريبيين عن مخاطبه في عمله ، مما يسبغ عليه صفة المكان المطروق ، هو مما يتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون .

٢ — القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجني عليها شائنة تسميها في سمعتها وتستلزم عقابه ، ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال ، طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الإسناد التي استظهرها الحكم بأدلة سائغة .

ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت ، وكان ما أورده الحكم للطعون فيه قاطعاً في الدلالة بأن المحكمة لم تأل جهداً في سبيل تحقيق دفاع الطاعن وقد تبين لها من التحقيق الذي أجرته وجود الشيك في حوزة الطاعن الذي أنى تقديمه ، ومن ثم فقد أصبح اطلاع المحكمة عليه متعذراً ، فإنه لا يعيب الحكم للطعون فيه أن يدين الطاعن استناداً إلى العناصر والأدلة الأخرى المطروحة ومنها محضر ضبط الواقعة ، الذي ثبت مما ورد به استيفاء الشيك شروطه الشكلية والموضوعية كافة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يسلك الطريق الذي رسمته المادة ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية في خصوص الطعن بالتزوير في الإيصال الذي قدمه المجني عليه متضمناً تسليم الشيك للطاعن ، وقد ركنت المحكمة إلى التحقيق في ذلك التزوير فأجرت مضاهاة بين التوقيع للذيل به الإيصال والتوقيع المدون بتقرير الاستئناف ، وانتهت إلى تطابقهما وأطرح ما قاله الطاعن بتزوير ذلك الإيصال ، فليس للطاعن أن ينمى بعد ذلك أن المحكمة لم تمكنه من الطعن بالتزوير وخاصة أنه لم يطلب أجلاً لسلوك طريق الطعن بالتزوير . ولما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً خاصاً بسداد قيمة الشيك ، ومن ثم فليس له أن ينبغى على الحكم للطعون فيه عدم رده على دفاع لم يده وهو دفاع موضوعي لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا فضلاً عن أن الجريمة التي دين بها الطاعن تعتبر متوافرة الأركان بمجرد إعطاء الطاعن الشيك وعلمه بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، بغض النظر عن كيفية سداد قيمته بعد ذلك .

المحكمة

« . . . وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى نقلا عن عريضة دعوى الجنحة المباشرة التي أقامتها المطعون ضدها على الطاعن ووالدته المتهمة الأخرى معه في الدعوى ، والتي قضى بتبرئتها استثنائياً ، بما يجمله أن الطاعن طلب من حسن أحمد يوصى ألا يدخل مسكن المطعون ضدها لأنه « يرتكب معها الفحشاء » وأن الشاهد المذكور توجه ومعه عبده محمد عبد الجواد إلى مكان عمل الطاعن طالباً منه أن يسمح له بدخول مسكن المطعون ضدها حتى آخر الشهر لأنه يقوم بمباشرة زهورها وحتى يستطيع أن يأخذ منها أجره ، ولكن الطاعن نبه عليه مرة أخرى بأنه يمنع من الدخول « حتى لا يرتكب معها الفحشاء » وأن الطاعن توجه في التاريخ نفسه إلى محل عبد الرازق على العجوى الذي يعمل في كي الملابس ، وحذره أيضاً من دخول منزل المطعون ضدها وذكر له أنه و « الجنائي » يرتكبان معها الفحشاء . وبعد أن أثبت الحكم اطلاعه على المحضر رقم ١٩٥٥/٤٢٨٥ إداري باب شرقي الذي طلبت المطعون ضدها ضمه وأورد الأدلة على ثبوت الواقعة لديه ، عرض إلى دفاع الطاعن الموضوعي ثم خلص إلى قوله « وحيث إن التهمة ثابتة قبل اللتم الأول (الطاعن) من أقوال شهود الإثبات الذين شهدوا بأن المتهم أخبرهم بعدم الذهاب إلى منزل الجنى عليها لأنهم يرتكبون معها الفحشاء وقد صدر ذلك أولاً المسكوني في محله وهو يتصل بالشارع العمومي مما يتوفر معه ركن العلانية كما حصل في مكتبته وعلى مسمع من عبده عبد الجواد لأن العلانية تتوفر كما جاء بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات بالقول الذي يجهر به علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علناً

وأمام أشخاص أو بالطريق العام . وحيث إن ما بدر من المتهم هو قذف إذ أسند إلى الجنى عليها فعلاً لو صح لأوجب احتقارها أمام الناس كما أوجب عقابها بقوله (إن المسكوني والجنائي يرتكبان معها الفحشاء) وبذلك ينطبق عقابه بالمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القذف التي دين الطاعن بها ورتب عليها مسئوليته عن التعويض المدني وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، ذلك بأنه أثبت في حق الطاعن إسناده إلى المطعون ضدها فعلاً يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية ، ويحط من قدرها وكرامتها في نظر الغير في البيئة التي تعيش فيها ، وقد تم ذلك عن طريق الجهر في حانوت الكواء ، وهو من أرباب الحرف الذين يفتحون أبواب محالهم للجمهور ويترددون عليه بغير تمييز فضلاً عن اتصال هذا المحل بالطريق العمومي ، الأمر الذي تتحقق به العلانية كما تم في مكتب عمل الطاعن في حضور شاهدي الإثبات الغريبين عن مخالطة الطاعن في عمله مما يسبغ عليه صفة المكان المطروق ، وبعد القذف بذلك قد تم في علانية كما هي معرفة به في القانون .

لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها الطاعن إلى المطعون ضدها شائنة تمس الجنى عليها في سمعتها وتستلزم عقابها كما هي الحال في الدعوى ، ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الإسناد التي استظهرها الحكم بأدلة

لاستنفاد ولاية محكمة أول درجة عليها لسابقة قضائها في الموضوع ، فإن حكمها يكون متعيناً نقضه .

المحكمة

« .. وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بسرقه منقولات ، وطابت عقابه طبقاً للمادتين ٣١٧ و ٣/٤٩٩ من قانون العقوبات . فقضت محكمة أول درجة غيايباً بحبسه ستة شهور مع الشغل والنفاذ . فعارض وبجلسة المعارضة الأولى حضر المعارض (المطعون ضده) وطلب مخاميه التأجيل للاطلاع فأجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ١٩٥٨/٥/٢٩ وفيها لم يحضر المعارض ، فقضت المحكمة برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المطعون ضده والمحكمة الاستئنافية بعد أن تبين لها أن المتهم كان مجبوراً في يوم ١٩٥٨/٥/٢٩ الذي أجلت إليه معارضته أمام محكمة أول درجة ، قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة ، فقضت هذه المحكمة برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف المطعون ضده وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد ولاية محكمة أول درجة عليها لسابقة قضائها في الموضوع .

لما كان ما تقدم ، وكان الثابت منه أن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالفصل في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية — وقد ألغت الحكم المستأنف — أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه عملاً بنص الفقرة الأولى

سائفة . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار دفاعاً قانونياً ، وكان طعنه في هذا الشأن موجهاً إلى الحكم الابتدائي فليس له أن يثير هذا النعى لأول مرة أمام محكمة النقض طالما أنه لم يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان الدفاع بأن التهمة ملفقة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم رداً خاصاً لأن الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ٣٢١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٨٦

٢٢ من مايو ١٩٦١

استئناف : تعد ، تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع عند إلغائها الحكم الصادر من محكمة أول درجة في موضوع المعارضة بالتأييد .

المبدأ القانوني :

إذا كانت محكمة أول درجة قد استنفذت ولايتها بالفصل في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ، وقد ألغت الحكم المستأنف ، أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ أما وهي لم تفعل واقتصرت على الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى

في ١٩ / ٨ / ١٩٦٦ ، ولم يتخذ بعده إجراء قاطع للمدة حتى أعلن المتهم بالحكم الغيابي الصادر من محكمة ثاني درجة في ١٧ / ١٠ / ١٩٥٩ ، أى بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات وهى المدة المقررة قانوناً لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنج .

لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن النيابة العامة أصدرت بتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٩٥٨ أمراً بضبط المطعون ضده وإحضاره ، وهو من إجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة للمطعون ضده لم تنقض بمضى المدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المشار إليه . لما كان ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه من عدم وجود وجه لإقامة الدعوى لانقضائها بمضى المدة يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام بمحكمة الجيزة الابتدائية لنظرها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(القضية رقم ٣٢٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٨٨

٢٢ من مايو ١٩٦١

- ١ - تحقيق : اختصاص ؛ نيابة عامة ؛ نيابة إدارية رشوة .
- ب - نيابة إدارية : نقض .
- ج - نيابة إدارية ، إجراءاته ، إخطار الوزير أو الرئيس .
- د - دعوى جنائية : تحريكها ؛ نيابة عامة ؛ نيابة إدارية .

من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية — أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيياً متعيناً نقضه .
(القضية رقم ٣٢٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٨٧

٢٢ من مايو ١٩٦١

دعوى جنائية : تقادم ، أمر النيابة بضبط المتهم وإحضاره ، ج. م. ١٧

المبدأ القانوني :

الأمر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم وإحضاره هو من إجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

المحكمة

« .. وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بالشروع في سرقة أدوات كهربائية من ملاعب جامعة القاهرة ، وقضت محكمة أول درجة بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل والنفاز فاستأنفت النيابة العامة وقضت المحكمة الاستئنافية غايباً وإجماع الآراء بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى ، وإعادة الأوراق للنيابة لإجراء شئونها فيها لما تبين لها من أن المتهم عائد طبقاً للمادتين ٤٩ / ٣ و ٥١ من قانون العقوبات . وبعد أن باشرت النيابة تحقيق الدعوى قدمتها إلى غرفة الاتهام لإحالتها لمحكمة الجنايات ، ولكن الغرفة أصدرت قرارها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لانقضائها بمضى المدة ، على أساس أن الواقعة جنحة ، وقد استندت في قرارها هذا إلى أن الثابت من الأوراق أن تحقيقاً أجرته النيابة العامة

المبادئ القانونية :

١ — إذ كان القانون التأديبي مستقلاً عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، فإن الفعل الواحد قد ينشأ عن خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية ، وفعل جنائي مؤثم قانوناً في الوقت نفسه . والرشوة باعتبارها إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات ، تجمع بين الخطأ التأديبي والجريمة ، وحينئذ تتعاون قوى الدولة بجهازيها الإداري والقضائي لمكافحة تلك الجريمة ، ولا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر .

وقد أفصح الشارع بما نص عليه في المادة ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن إمكان بلوغ الخطأ التأديبي مبلغ الجريمة ، وبالتالي فإن تحرى أمر هذا الخطأ يدخل في اختصاص النيابة الإدارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق ، حتى إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت الأوراق إلى النيابة العامة التي تتولى استيفاء التحقيق والتصرف فيه .

ولما كان ذلك فإن ما أثاره الطاعن من بطلان الإجراءات لأنها انصببت على جريمة من جرائم القانون العام مما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الإدارية لا يكون له وجه .

٢ — لا يشترط بحسب نص المادة الخامسة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٥٩ أن يصدر تفويض خاص للوكيل العام للنيابة الإدارية في كل حال على حدة وفي كل قضية على وجه التخصيص ، بل يكفي أن يكون التفويض خاصاً في نوع العمل بحسب تقسيمه بين الوكلاء العاملين حسبما يترأى للمدير العام صاحب الحق في هذا التقسيم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على صدور الإذن باتخاذ الإجراءات الموصلة لضبط الجريمة في حالة تلبس من الوكيل العام المختص بشئون الرقابة ، وكان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع على وجه الجزم تحقيق صدور التفويض إلى الوكيل العام ، فلا يقبل منه إثارة الجدل حول هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في فقرتها الأخيرة من وجوب إرسال إخطار إلى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به ، قصد به توجيه الخطاب إلى النيابة الإدارية في خصوص ما تجرّيه من تحقيق طبقاً لأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون المذكور ، ومراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الإدارة ، ولا شأن له بالإجراءات السابقة على التحقيق لأنها إجراءات تفترض

في الإجراءات الموصلة إلى ضبط المتهم والجريمة متلبساً بها ، ثم سلم المبلغ ورقتين ماليتين من فئة الجنيه بعد أن أثبت رقمهما في محضره ، واتصل المبلغ بعد ذلك بالمتهم واتفق معه على أن يلتقى به في مقهى عينه له وفي الميعاد المحدد ذهب السيد النقيب سائق الذكرو معه الرائد إبراهيم اسماعيل إبراهيم زميله بقسم الرقابة إلى المقهى المتفق عليه حيث انتظرا به حتى حضر المتهم مع المبلغ وشاهد الأخير يعطى المتهم جنهين وبعد أن تسلمهما منه وشرع في الانصراف من المقهى قبض الضابطان عليه بعد أن أسقط المتهم النقود من يده وتبين أنهما الجنهان المسلمان للمبلغ ثم ذهبا بالمتهم إلى قسم البوليس حيث أبلغوا عن الواقعة وباشرت النيابة التحقيق .

وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو أدلة مستمدة من محضر ضبط الواقعة وأقوال الشهود في التحقيق وأمام المحكمة ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وتتوافر بها كل العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الطاعن في شأن بطلان التفتيش في قوله : « .. إن المهم (الطاعن) حين قبض عليه كان في حالة تلبس إذ شوهه يتناول النقود من المبلغ الشاهد سيد محمد مقابل الذي كان قد أبلغ عن طاب المتهم الرشوة منه ، فكان من حق الضابطين وقد شاهدوا المتهم يجتمع بالمبلغ ويأخذ منه النقود ، كان لهما أن يستوقفاه ويقبضا عليه بعد أن تحققا من أن ما أخذه هو الجنهان المسلمان منهما للمبلغ بالذات ، وذلك لأن ما وقع أمامهما يعتبر مظهرآ خارجيا ينبعث عن الواقعة الجنائية المبلغ عنها ، ويكشف لهما أن الجريمة

السرية التي يتعين أن تحاط بها حتى توصل إلى النتيجة المرتقبة ، وهو ما يؤيده ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة لهذا القانون .

٤ - لا شأن للنيابة العامة فيما تجريه من تحقيقات . بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب إرسال إخطار إلى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به لأنها تسير في التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية ، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة سالفه الذكر وضع قيود جديدة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ، ولم يربط بطلاناً ما على مخالفة أحكامها ، إذ أنه نص تنظيمي كما يبين من صيغته وطبيعته .

الحكم

« .. وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تجمل في « أنه بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣ أبلغ سيد محمد مقابل رئيس حانوت باب الخلق ، النقيب محمد عباس بقسم الرقابة بالنيابة الإدارية بأن المتهم (الطاعن) الموظف بسكرتارية الجبانات ببلدة القاهرة يتقاضى الرشوة وأنه يطلبها منه لي عمل على حفظ الشكاوى المقدمة ضده في شأن إلغاء حانوته ، ثم عاد إليه في اليوم التالي أي يوم ١٩٥٩/٦/٢٤ وأبلغه بأنه اتفق مع المتهم على أن يقابله ليعطيه مبلغاً من النقود لهذا الغرض ، فاستأذن النقيب من وكيل عام النيابة الإدارية المختص بقسم الرقابة في السير

ترتكب وهذه هي حالة التلبس في القانون التي تجز لها طبقاً لنص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم ويسوقه إلى قسم البوليس للتحقيق معه عن جريمته .

وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ولا جدوى مما يشير الطاعن في خصوص نفيه على إذن التفتيش بالبطلان طالما أن الحكم قد دلل بأدلة سائغة على قيام حالة التلبس بجناية الرشوة مما يغني عن ضرورة استصدار أمر بالتفتيش . وكان تقدير الظروف الموضوعية لتوافر حالة التلبس بالجريمة وصلة المتهم بها مما يدخل في اختصاص محكمة الموضوع تفصل فيه بما لا معقب عليها في ذلك طالما تقيمه على ما ينتجه وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى ما يشير الطاعن من بطلان الإجراءات لأنها انصبت على جريمة من جرائم القانون العام ، مما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الادارية فرد عليه في قوله : « وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه فضلا على أن فعل المتهم بطابعه الرشوة من المبلغ ينطوي على مخالفة إدارية لمقتضيات وظيفته ، ومن اختصاص الضابطين تحرى هذه المخالفة والكشف عنها طبقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم النيابة الادارية ، وقد كان ذلك منهما بعد استئذان الوكيل العام كما جاء في التحقيق وشهادة النقيب محمد عباس محمد بمحضر الجلسة » .

وإذ كان القانون التأديبي مستقلاً عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، فإن الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي

مؤتم قانوناً في الوقت نفسه ، والرشوة بوصفها إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التأديبي والجريمة وحيث أن التعاون قوى الدولة بجهازها الاداري والقضائي لمكافحة تلك الجريمة ولا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر ، وهذا الاعتبار هو ما كان موضع نظر الشارع حين نص في المادة ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري ، المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٥٩ على أنه : « إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت النيابة الادارية الأوراق إلى النيابة العامة وتتولى النيابة العامة التصرف في التحقيق واستيفائه إذا تراءى لها ذلك على أن يتم ذلك على وجه السرعة » ؛ مما يفصح عن إمكان بلوغ الخطأ التأديبي مبلغ الجريمة ، وبالتالي فإن تحرى أمر هذا الخطأ يدخل في اختصاص النيابة الادارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق وفقاً لأحكام القانون المذكور أخذاً بنص هذه المادة الأخيرة والمادة الخامسة منه التي تجرى على أن : « لقسم الرقابة والفحص أن يتخذ الوسائل اللازمة لتحري المخالفات الادارية والمالية والكشف عنها وله في سبيل ذلك الاستعانة برجال البوليس والموظفين الذين يندبون للعمل بالقسم المذكور ويحرر محضر يتضمن ما تم إجراؤه والنتيجة التي أسفر عنها ، ولا يجوز إجراء المراقبة الفردية إلا بإذن كتابي من مدير عام النيابة الادارية أو من يفوضه من الوكلاء » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على صدور الإذن باتخاذ الاجراءات الموصلة لضبط الجريمة في حالة تلبس من الوكيل العام المختص بشئون الرقابة ، وكان لا يشترط بحسب

المذكور . ومراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الادارة ولاشأن له بالإجراءات السابقة على التحقيق ، لأنها إجراءات تفترض السرية التي يعين أن تحاط بها حتى توصل إلى النتيجة المرتقبة منها . يؤيد هذا ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة لهذا القانون من أنه « من المفهوم أن إجراء الرقابة في كل وزارة أو مصلحة أو جهة سوف يتم بناء على تسكين من رئيس القسم المختص ، وفي نطاق السرية التامة ، حتى يمكن أن تؤتي الرقابة ثمرتها من إزالة الخطأ والإتجاه إلى التوجيه والإصلاح على أساس ما تسفر عنه ، وهذا هو الهدف الأهم من إجراء الرقابة .. » .

فلا شأن للنياية العامة فيما تجر به من تحقيقات بهذا النص ، ذلك أنها تسير في التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية ، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة سالفه الذكر وضع قيود جديدة على حرية النياية العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ، ولم يرتب بطلاناً ما على مخالفة أحكامها إذ أنه نص تنظيمي كما يبين من صيغته وطبيعته ، لما كان ذلك ، وكانت هيئة الرقابة بالنياية الادارية لم تقم إلا بواجب الرقابة والضبط في جريمة متلبس بها ، وقد قامت النياية العامة بتحقيق الواقعة طبقاً للقانون ، فلا وجه للتحدي بالبطلان .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين اختصاص الطاعن بوصفه موظفاً في قسم الجبايات ونصيبه من العمل الذي أخذ الرشوة من أجله وهو قبوله الشكاوى ضد الخائنة ، ومنهم المبلغ ، وقيدها في السجل الخاص وعرضها على رئيسه وتنفيذ ما يؤشر به وتلقى ما يحقق

نص المادة الخامسة سالفه البيان أن يصدر تفويض خاص للوكيل العام في كل حالة على حدة وفي كل قضية على وجه التخصيص ، بل يكفي أن يكون التفويض خاصاً في نوع العمل بحسب تقسيمه بين الوكلاء العاملين حسبما يترأى للمدير العام صاحب الحق في هذا التقسيم وفقاً للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنياية الادارية والمحاكم التأديبية ، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٨ في ٢٧/١١/١٩٥٨ والتي تنص بأن : « تحدد بقرار من المدير العام اختصاصات الوكلاء العاملين ورؤساء الادارات .. » .

فحق حدد اختصاص الوكيل العام طبقاً لهذا النص كان ذلك تفويضاً خاصاً له فيما يزاوله في حدود اختصاصه ؛ ولما كان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع على وجه الجزم تحقيق صدور التفويض إلى الوكيل العام ، فلا يقبل منه إثارة الجدل حول هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان ما يشره الطاعن من وجوب إخطار الوزير أو الهيئة التي يتبعها الموظف قبل إجراء التحقيق مردوداً بأن ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في فقرتها الأخيرة من أنه : « يجب إرسال إخطار إلى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به ، وذلك فيما عدا الحالات التي يجري فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة أو الهيئة التي يتبعها الموظف » ؛ ما نصت عليه من ذلك قصد به توجيه الخطاب إلى النياية الادارية في خصوص ما تجر به من تحقيق طبقاً لأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون

المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها بأن تمنحه مهلة أخرى للحضور .

(القضية رقم ٣٤١ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفى وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين)

٩٠

٢٢ من مايو ١٩٦١

١ - خطف : قصد جنائى .

ب - تهمة : وصفها ، خطف .

المبادئ القانونية :

١ - القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجانى انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم ، مهما يكن غرضه من ذلك .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن باستبعاد ظرف التحيل من جريمة الخطف المسندة إليه ، ودانته بمقتضى المادة ١/٢٨٩ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٢٨٨ التى طلبت النيابة تطبيقها ، وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة ، وهى التى كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد فى الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التى كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك فى حكم

منها ، وعرض الأمر بمذكرة على السكرتارية العامة فيكون الطاعن ذا علاقة بالعمل المطلوب منه أدائه على وجه يعتبر به مختصا بالمعنى المقصود فى نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(القضية رقم ٣٢٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة)

٨٩

٢٢ من مايو ١٩٦١

محكمة : إجراءات ، دفاع ، محام ، حضوره فى جلسة .

المبدأ القانونى :

الأصل أن حضور محام عن المتهم بمنحة غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه . فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً ، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماعه مالم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى .

فإذا كان النائب بمحضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب فى جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب إلى طلبه ، وفى الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل للحكم مع مذكرات لاشتغال المحامى الأصيل فى المرافعة أمام محكمة أخرى ، ولم يطلب حجز القضية لآخر الجلسة ، كما جاء بأسباب الطعن ، فإن المحكمة إذ التفتت عن هذا الطلب ، قد دلت على أنها قدرت ، فى حدود حقيها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى ، أن تخلف

المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوضح أن الطاعن لم يستخرج تلك الشهادة ولم يقدمها للمصرف الذي يتعامل معه في الميعاد القانوني ودان الطاعن على هذا الأساس، يكون قضاؤه سليماً مطابقاً للقانون.

٢ - مجرد تحويل القيمة لا يغني عن وجوب تقديم الشهادة الجركية القيمة.

٣ - إقليم غزة هي جزء من دولة فلسطين، وليس تابعاً للإقليم المصري إلا من ناحية الإشراف الإداري، وقد تكفل القانون ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بوضع المبادئ الأساسية لحكم قطاع غزة بالنص على استقلال هذا القطاع، وعدم اعتباره بقعة داخلية في نطاق الجمهورية العربية المتحدة. ومن ثم فإن النقد المحول إليه يخضع لأحكام الرقابة على النقد المقررة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠.

٤ - تحظر المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التعامل في أوراق النقد الأجنبي، وتحظر كذلك تحويل النقد من مصر أو إليها دون تفرقة بين النقد الأجنبي والنقد المصري؛ هذا بالإضافة إلى أن النقد المصري المحول إلى غزة قد خرج من مصر لحساب شخص غير مقيم بها، ويأخذ بذلك طبيعة العملة الأجنبية حكماً، ويدخل في الميزان التجاري للدولة المرسل إليها. ولا يعتبر استعمال دولة ما لنقد دولة أخرى، إدماجاً

القانون تغييراً لوصف التهمة المحال بها الطاعن بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع عليه في الجلسة لitraفع على أساسه، فإن النعي على الحكم لإخلاله بحق الدفاع يكون غير سديد.

(القضية رقم ٣٤٤ سنة ٣١ في بالهيئة السابقة) .

٩١

٢٩ من مايو ١٩٦١

١ - نقد : رقابة عملياته .

ب - شهادة الجرك القيسية : تحويل القيمة ، لا يغني عنها .

ج - غزة : جزء من دولة فلسطين ، تحويل النقد إليه خاضع لأحكام القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

د - نقد : حظر تحويله لدولة تستعمل النقد للمصري .

المبادئ القانونية :

١ - قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ المنفذ للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، يعتبر أمراً متمماً لحكم المادة الأولى من القانون المذكور . وإذا كان نص هذا القرار ملزماً بتقديم شهادة الجرك القيسية عن البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها مع تقديمها إلى المصارف التي يتعامل معها المستوردون ، بحيث إذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سنده القانوني واستوجب العقوبة

للدولتين من الناحية النقدية بحيث يضحى
النقد في إحداها امتداداً له في الدولة
الأخرى .

المحكمة

« . . . وحيث إنه لما كانت المادة الأولى من
القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، بتنظيم الرقابة على
عمليات النقد للعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ،
تنص على حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي ،
أو تحويل النقد من مصر أو إليها ، إلا بالشروط
والأوضاع التي تحدّد بقرار من وزير المالية وعن
طريق المصارف المرخص لها منه بذلك ؛ وكان
قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ المنفذ
للقانون قد نص على الشروط والأوضاع الواجب
اتباعها لتحويل النقد ، وألزم المستوردين بتقديم
شهادة الجمر ك القيمة عن البضائع التي استوردوها
مبيناً فيها أن هذه البضائع التي أفرج عن عملة
أجنبية من أجل استيرادها قد وردت إلى مصر ،
وأوجب تقديم هذه الشهادات إلى المصارف التي
يتعاملون معها في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من
تاريخ استعمال الإعتمادات المفتوحة أو تاريخ دفع
قيمتها .

لما كان ذلك ، وكان قرار وزير المالية يعتبر
أمراً متمماً لحكم المادة الأولى من القانون ٨٠
لسنة ١٩٤٧ ، وكان نصه ملازماً بتقديم شهادة
الجمرك القيمة عن البضائع التي أفرج عن عملة
أجنبية من أجل استيرادها مع تقديمها إلى المصارف
التي يتعامل معها المستوردون ، بحيث إذا تخلف
تحقق هذا الشرط فقد التعامل سنده القانوني
واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة
من القانون .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه
قد أوضح أن الطاعن لم يستخرج شهادة الجمرك
القيمة ولم يقدمها للمصرف الذي يتعامل معه في
الميعاد القانوني ، ودان الطاعن على هذا الأساس ،
كان قضاؤه سليماً مطابقاً للقانون . ولا يغير من
هذا الرأي أن النقد المحول من مصر إلى غزة هو
نقد مصري ، ذلك أن المادة الأولى من القانون ٨٠
لسنة ١٩٤٧ تحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي
وتحظر كذلك تحويل النقد من مصر أو إليها
دون تفرقة بين النقد الأجنبي والنقد المصري ،
هذا بالإضافة إلى أن النقد المصري المحول إلى غزة .
قد خرج من مصر لحساب شخص غير مقيم بها ،
ويأخذ بذلك طبيعة العملة الأجنبية حكماً ، ويدخل
في الميزان التجاري للدولة المرسل إليها ، ولا يعتبر
استعمال دولة ما لنقد دولة أخرى ، إدماجاً للدولتين
من الناحية النقدية بحيث يضحى النقد في إحداها
امتداداً له في الدولة الأخرى .

هذا ولا يقدر في سلامة الحكم المطعون فيه
ما أثاره الطاعن من أنه حول قيمة البضاعة
الواردة إليه عن طريق البنك العربي الذي يتعامل
معه ، وذلك بموجب فواتير وبوالص سكة حديدية
على جمرك الاسكندرية ، ذلك أن هذا التحويل
لا يغني عن وجوب تقديم شهادة الجمرك القيمة
التي ألزم قرار وزير المالية المستوردين باستخراجها
وتقديمها إلى المصارف في الأجل المقرر ، وهو
ما لم يقم به الطاعن ولم يتبعه فروقت الجريمة وحق
العقاب ، وبذلك يكون هذا الوجه من النحي على
غير أساس .

أما ما يشير الطاعن في شأن أن إقليم غزة
خاضع للإدارة المصرية ويتعامل بالنقد المصري وقد
وردت منه رسالة البرتقال موضوع التعامل بالنقد ،
تمساً نأي بهذه العملية من أن يفسح عليها حكم

٩٢

٢٩ من مايو ١٩٦١

١ - استئناف : تغريم المحكمة الاستئنافية المتهم ، وهو المستأنف وحده ، عشرة جنيهات عن التهمتين مع تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ، بدلا من الغرامة خمسة جنيهات عن كل تهمة المحكوم بها عليه ابتدائياً .

ب - دفاع : حكم ، كسبيه ، ضريبة .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على المتهم ، وهو المستأنف دون النيابة العامة ، بالغرامة عشرة جنيهات عن التهمتين بدلا من الغرامة خمسة جنيهات عن كل تهمة التي قضت بها محكمة أول درجة ، وذلك على الرغم مما أثبتته الحكم من ارتباط الجريمتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وإعماله لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون .

٢ - إذا كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن المتهم قدم لمحكمة أول درجة مذكرة بدفاعه تتضمن أن المادة ١٩ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات لا تنطبق على الواقعة المسندة إليه للأسباب المشار إليها فيها ، كما أشار الحكم إلى أن المتهم قدم مذكرة أخرى بهذا المعنى إلى المحكمة الاستئنافية طالباً إلغاء الحكم المستأنف وبرأته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع القانوني والموضوعي الذي أشار إليه يكون قاصراً متعياً نقضه .

(القضية رقم ٣٦٣ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي المستشارين) .

المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ؛ فإن إقليم غزة هو جزء من دولة فلسطين وليس تابعا للإقليم المصري إلا من ناحية الإشراف الإداري ، وقد تسكف القانون ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بوضع المبادئ الأساسية لحكم قطاع غزة بالنص على استقلال هذا القطاع ، وعدم اعتباره بقعة داخلية في نطاق الجمهورية العربية المتحدة لما كان ماتقدماً فإن النقد المحول إليه يخضع لأحكام الرقابة على النقد ، المقررة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٨ للعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير سديد .

« . . . وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات الاستئنافية أن الطاعن لم يضمن دفاعه الشفوي أمام المحكمة ما يردده في أسباب طعنه من أنه وفي بقيمة الرسالة ، كما يبين من الاطلاع على المفردات أنه يوجد خطاب صادر من البنك العربي بتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٨ يفيد بأن الاستثمارات رقم ١٨٥٣ و ٤٩٧ و ٨٥٢ والأخيرة بمبلغ مائتي جنيه ١٩/٥/١٩٥٤ ، هي عن برتقال ورد من غزة برسم التحصيل وقد حولت القيمة في جينه إلى غزة بموجب فواتير وبوالص سكة حديد على جمرك اسكندرية عن طريق البنك ، ولما كان مجرد تحويل القيمة لا يغني - على ما سلف بيانه - عن وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة المزم بتقديمها طبقاً لقرار وزير المالية بتنفيذ القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وهو موضوع الجريمة التي رفعت عنها الدعوى العمومية . »

(النضية رقم ١٣٦٤ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

٩٣

٣ من يناير ١٩٦٢

١ — نقض : طعن ، خصم .

ب — إنباب : حجية الأمر المقضي ؛ دعوى ، عمل ، تحكيم .

ج — عقد : « تفسيره » .

المبادئ القانونية :

١ — لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم أو القرار المطعون فيه ، فإذا اختصم في الطعن من لم يكن خصماً في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته كان الطعن بالنسبة له غير مقبول .

٢ — لا يجوز الحكم بحجية الأمر المقضي إلا إذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة ، بحيث إذا تخلف أحد هذه العناصر كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه غير متوافر الأركان . وتقدير اختلاف الموضوع في الدعويين مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، وإذا كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد جرى في قضائه على إمكان إعادة النظر في قرارات هيئة التحكيم إذا تغيرت الظروف الاقتصادية ، فإن هذا النظر لا يخالفه فيه للقانون .

٣ — إذا لم تبلغ عبارات العقد من الوضوح الحد الذي يدعو إلى عدم الانحراف عنها وجب عند تفسيره البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الخرفي ، مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجاري في المعاملات (مدني م ٢/١٥٠) . وينبغي على ذلك أنه متى أولت هيئة التحكيم عبارات عقد الصلح المبرم بين الطرفين بأنها تنطوي على إقرار من الشركة (صاحب العمل) بحق المستخدمين والعمال في « المنحة » ، على أن يكون تقديرها مرتبطاً بحالة الشركة المالية ، وبنت على ذلك تقديرها للمنحة ؛ فإنها لا تكون قد خالفت عبارات العقد وانحرفت عن مدلول عباراته . ولا وجه للنحدي بأنه يشترط في المنحة أن تكون ثابتة المقدار ، لأن هذا الثبات إنما يشترط توافره عندما يكون مصدر المنحة العرف الذي جرى بإعطائها لا الاتفاق .

المحكمة

« . . . ومن حيث إن هذا النعي مردود في شقيه بما أورده القرار المطعون فيه من أن الحكم لا يجوز قوة الأمر المقضي إلا إذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب في كل من الدعويين بحيث إذا تخلف أحدها أصبح الدفع غير متوافر الأركان .

وحيث إن موضوع النزاع رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ تمكيم الاسكندرية كان خاصاً بمنحة سنة ١٩٥٢ بينا النزاع الحالي خاص بمنحة سنة ١٩٥٣ فالموضوع مختلف في كل من الطرفين — وحيث إنه من ناحية أخرى فإن قرارات هيئة التحكيم بطبيعتها لا تحوز قوة الشيء المقضي إذ ليس تمت ما يمنع إذا تفسرت الظروف من عرض الموضوع نفسه على هذه الهيئة لتعيد النظر فيه بما يتفق والظروف الجديدة إذ أن المقصود بذلك ضمان التنفيذ وسرعة القضاء على الخلافات التي تمس حياة البلاد الاقتصادية ، وهذا الذي أثبتته القرار من عدم قيام حجية الأمر المقضي إذا اختلف الموضوع صحيح في القانون ويكفي لحمل القرار في هذا الخصوص ، لا كان ذلك وكان تقدير اختلاف الموضوع في الطرفين مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع كما جرى به قضاء هذه المحكمة وكان القرار المطعون فيه إذ استطرد إلى القول بأن قرارات الهيئة لا تحوز قوة الشيء المقضي قد ربط ذلك بإمكان إعادة النظر فيها إذا تغيرت الظروف على ما سلف بيانه فإن هذا النظر لا مخالفة فيه للقانون ومن ثم فإن هذا النعي يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن حاصل الأسباب الثلاثة التالية من أسباب الطعن أن القرار المطعون فيه خالف القوة المأزومة لعقد الصلح لمخالفته نص المادتين ٥٤٩ ، ٥٥٣ من القانون المدني ذلك أن الصلح قد حسم النزاع القائم بشأن هذه المنحة وكان هذا يقتضي من الهيئة أن ترفض إعادة النظر في النزاع كما أن القرار المطعون فيه قد شابه البطلان للتصور في التسبيب بخالفاً بذلك المادة ١٦ فقرة ٣ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التي نصت على أن يكون قرار الهيئة مسبباً إذ أن

القرار لم يرد على ما أثارته الشركة في شأن حجية الصلح ونهائيته كما تنعى الطاعنة على القرار المطعون فيه أنه جاء مخالفاً للقانون لأن عبارة محضر الصلح واضحة لا غموض فيها وموادها أن للشركة الطاعنة الحرية المطلقة في تقدير المنح فلها أن تعطىها أو تمنعها ولو أن المنحة كانت جزءاً من الأجر لما أمكن تصور أن يترك أمر تقديرها للشركة الطاعنة لأن الأجر يتحدد باتفاق الطرفين المتعاقدين فلا يجوز لأيهما الاستقلال بتعديله وما دار بمحضر الجلسة التي تم فيها الصلح يؤيد أن المنحة تبرع من الشركة فلا تلزم بأدائها وقد خالف القرار المطعون فيه نص المادة ١٥٠ من القانون المدني حينما انحرف في تفسيره لمحضر الصلح عن عبارته الواضحة على أنه إذا قيل بوجود غموض في هذه العبارة فكان يجب البحث عن نية الطرفين المشتركة لا الوقوف عند نية أحدهما فقط ولا يمكن القول بأن نية الشركة كانت متجهة إلى إعطاء هذه المنح ، كما أنه لا يمكن القول بأن الشركة التزمت في محضر الصلح بإعطاء هذه المنح لأنه طبقاً للمادتين ١٣٣ و ١٣٤ من القانون المدني يجب أن يكون محل الالتزام محدداً أو قابلاً للتحديد وهذا غير متوافر في هذا النزاع ومن جهة أخرى فإنه إذا قيل بأن الالتزام متروك لتقدير الشركة فإنه يكون التزاماً متوقفاً على شرط إرادى محض ومن ثم فهو باطل وفضلاً عن ذلك فإن الشروط الواجب توافرها في المنحة طبقاً للمادة ٦٨٣ من القانون المدني ومنها شرط تحديد قيمتها غير متوافرة في هذا النزاع .

« ومن حيث إن هذا النعي في جملة مردود بما جاء في القرار المطعون فيه من أنه » يبين من استعراض دفاع طرفي الخصومة كما سبق البيان أن الشركة تتمسك بأن قرار هيئة التحكيم الصادر

بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ في النزاع رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ بحكم أسكندرية المضموم والقاضي باعتبار النزاع منتهياً بين الطرفين لتصلحهما على النحو المبين بمحضر الجلسة قد حسم أمر الخلاف بين الطرفين حيث تمتد أثره إلى النزاع الحالي إذ أقر الموظفون والعمال في هذا المحضر بأن المبالغ التي تدفعها الشركة لهم تعتبر تبرعاً لا أجراً فلا تلزم بأدائها إليهم بينما تتمسك النقابة بأن مبدأ المنحة لم يكن محل خلاف بينها وبين الشركة وإنما قام الخلاف على قيمة هذه المنحة ومن يستقل بتقديرها وأن محضر الصلح قد حسم أمر هذا الخلاف بحيث أصبحت الشركة ملتزمة بمقتضى هذا المحضر بأداء منح للمستخدمين وللعمال تبعاً لحالتها المالية» وبعد أن أثبتت الهيئة نص محضر الصلح المبين فيما سبق قالت وحيث إنه واضح من دفاع طرفي الخصومة أنهما مختلفان حول تفسير عبارات البند الثالث من محضر الصلح سالف الذكر إذ ذهب كل منهما في تفسيرها تفسيراً يتفق ووجهة نظره في النزاع لأن هذه العبارات لم تبلغ من الموضوع الحد الذي يدعو إلى عدم الانحراف عنها — حيث إنه يمين لذلك البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجساري في المعاملات وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٢/١٥٠ من القانون المدني — وحيث إنه بمطالعة البند الثالث من محضر الصلح المذكور يبين أن الشركة أقرت بحق مستخدميها وعمالها في الحصول على المنحة وربطت هذا الحق بحالتها المالية مؤدى ذلك أن الشركة إذا حققت أرباحاً في سنة تمين عليها أن تصرف لهم منها من هذه الأرباح تبعاً

لهذه الحالة ، يؤكد هذا المعنى ما ورد بنهاية العبارة من أن يكون العمال والموظفون محل رعاية الشركة وعطفها مستقبلاً وليس من المعقول أن يكون الموظفون والعمال قد قصدوا ترك أمر مكافأتهم للشركة تصرفها لهم متى شاءت وتمنعها عنهم متى أرادت حتى في حالة حصولها على أرباح وفيرة يرجع إلى مجهوداتهم ونشاطهم لتحقيق الكثير منها وإنما قصد الطرفان بما ورد في هذا البند التمسك مع العرف الاقتصادي والنشاط المطلوب للأعمال الحرة وحيث إنه بمطالعة كشف بيان المنح التي أدتها الشركة لعمالها وموظفيها في السنوات الأخيرة والمقدم من الشركة يبين أنها دأبت منذ سنة ١٩٤٢ حتى سنة ١٩٥٢ على منح مستخدميها منحة سنوية بمقد أدنى هو شهر واحد كما أنها سارت أيضاً على منح عمالها منحة سنوية منذ هذا التاريخ حتى سنة ١٩٥٢ فيما عدا سنتي ١٩٤٦ ، ١٩٥١ بمقد أدنى هو ثلاثة أيام وحيث إنه يبين من ذلك أن مبدأ منح الشركة مكافآت سنوية لموظفيها وعمالها كان مقررأ من جانبها وإن اختلفت هذه المكافآت من ناحية القيمة في سنة عنها من أخرى فإذا ما جاءت الشركة بعد ذلك وأكدت ذلك الحق في اتفاق بينها وبين الموظفين والعمال التزمت بمقتضاه أن تصرف لهم هذه المنح والمكافآت تبعاً لحالتها المالية تمين عليها تنفيذ التزامها وليس لها بعد ذلك أن تتمسك بأن هذه المنحة تعتبر تبرعاً من جانبها لها أن تمنعها أو تمنعها وفقاً لمشيئتها وإرادتها لعدم ثبات هذه المنح واستقرارها في الماضي إذا أصبح الخلاف بينها وبين العمال حول صفة هذه المنحة منهيأً ومحكوماً بهذا الاتفاق الذي تم بينهما وهو قانونها الذي يحكم العلاقة بينهما وهو اتفاق صحيح وجائز وليس فيه ما يخالف النظام العام فهو منتج

لموظفيها وعملها من هذه المنح عن سنة ١٩٥٣ رغم ما سجلته ميزانيتها من أن صافي ربحها في السنة المذكورة مبلغ ١٢٠٣٩٧ ج و ٦٦٢ م بما يتعين معه إلزامها بصرف منح لهم عن هذه السنة .

« وحيث إنه على ضوء ما ثبت من مراجعة ميزانية الشركة عن سنة ١٩٥٢ من أن صافي ربحها في تلك السنة بلغ ١٣٣٥٥٨ ج و ٩٢٧ م وعلى ضوء ما ورد بمحضر الصلح المحرر بين النقابة والشركة في النزاع رقم ٨ سنة ١٩٥٣ تحكيم الاسكندرية من أن الشركة صرفت للموظفين مرتب شهرين ونصف وللعمال مرتب ١٥ يوماً وذلك عن سنة ١٩٥٢ ومراعاة للظروف الاقتصادية الحالية ترى الهيئة إلزام الشركة بأن تؤدي للموظفين مرتب شهرين وللعمال أجر ثلاثة عشر يوماً عن سنة ١٩٥٣ وهذا الذي أورده القرار هو تقدير موضوعي مما يدخل في سلطة الهيئة التقديرية وقد بنى على الاعتبارات سائغة وكافية لحله ومن ثم يكون النعي عليه في غير محله . » ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن بزمته على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٣٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاوي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

٩٤

٣ من يناير ١٩٦٢

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ؛ تقادم . قطعه .

المبدأ القانوني :

جـرى قضاء محكمة النقض على أنه :

لآثاره القانونية ويتمين على الشركة أن تقوم بصرف هذه المنح لموظفيها وعملها تبعاً لحالتها المالية تنفيذاً لهذا الاتفاق وبما ينبغي من أمانة وثقة بينها وبين المتعاقد معها فإن هي تقاعست عن الوفاء أو وقت به متعسفة في استعمال حقها أجبرت على التنفيذ قانوناً . وهذا الذي أورده القرار المطعون فيه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى كان محمولا على أسباب سائغة كما هو الشأن في خصوص هذا النعي وأما نعي الطاعة بأن التزامها بأداء المنح لو صح أنه متروك لتقديرها فإنه يكون إرادياً محضاً فهو مردود بأن القرار قد جعل تقديرها للمنحة مرتبطاً بحالتها المالية كما أنه لا وجه لقول الطاعة إنه يشترط في المنحة أن تكون ثابتة في تحديدها ذلك أن هذا الثبات إنما يشترط توافره عندما يكون مصدر المنحة العرف الذي جرى بإعطائها وإذا أولت الهيئة عبارة الصلح بأنها تنطوي على إقرار الشركة بحق المستخدمين والعمال في المنحة على أن يكون تقديرها مرتبطاً بحالة الشركة المالية . إذ كان ذلك وكانت الهيئة قد قدرتها في ضوء حالتها المالية فإنها لا تكون قد خالفت عبارة الصلح المشار إليه أو انحرفت عن مدلول عباراته .

« وحيث إن حاصل السبب الخامس أن القرار المطعون فيه قد شابه القصور في فهم ميزانيات الشركات ذلك أنه لم يقيم وزناً إلا للأرباح التي ظهرت فملا لكي توزع على المساهمين دون بحث مدى مديونية الشركة للبنوك

« ومن حيث إن هذا السبب مردود ذلك أن القرار المطعون فيه وهو بسبيل البحث في حالة الشركة المالية لتقدير قيمة المنحة جاء فيه « وحيث إن الشركة امتنعت عن صرف شيء

النموذج رقم ١٩ متضمناً بيان مرتبه ، ورتب على ذلك اعتبار الاخطار قاطعاً للتقدم في حين أنه ليس كذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ١٨٤ سنة ٢٧ في بالهيئة السابقة) .

٩٥

٤ من يناير ١٩٦٢

أ - قرار إداري : الترخيص من الإدارة ؟ عقد ، تفسيره .

ب - قرار إداري : عقد إذعان ، مجال تحقيق الإذعان .

المبادئ القانونية :

١ - ترخيص مصلحة الجمارك للشركة الطاعنة بتشغيل معمل لإنتاج المشروبات الكحولية تحت نظام الإيداع بشروط معينة تتضمن جميعها التزامات على الشركة وحدها ، ليس في حقيقته عقداً بالمعنى القانوني وإنما هو قرار إداري أصدرته مصلحة الجمارك وفقاً لأحكام المرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول ، والذي كان معمولاً به وقت إعطاء هذا الترخيص . ومن ثم فتمنى كان الحكم المطعون فيه قد أعمل الآثار القانونية لهذا القرار الإداري الذي يحكم الروابط بين الطرفين ، و انتهى إلى نتيجة صحيحة موافقة للقانون ، فلا يعيبه ما ورد في أسبابه من وصف ذلك القرار الإداري بأنه عقد ، ويكون النعي على الحكم إغفاله الرد على ما طلبته الطاعنة من

لم يكن أي من النموذجين ١٩ ، ٢٠ ضرائب في الفترة السابقة على نفاذ القانون ١١٦ لسنة ١٩٥٠ ، يتضمن إخطاراً من المأمورية للممول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو بربطها ، إذ أن اختصاص المأمورية كان منحصراً في تقدير أرباح الممول بصورة تقريبية على النموذجين المذكورين بغية الوصول إلى اتفاق يكون أساساً لربط الضريبة ، فإذا تعذر كانت لجنة التقدير هي الجهة المختصة ابتداء بربط الضريبة بموجب قرار تصدره يعتبر السند الذي تستمد منه المصلحة حقها في مطالبة الممول بأداء الضريبة ، ومن ثم فإن ما نصت عليه المادة الثانية من القانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ من أن التقدم ينقطع بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة ، أو بربطها في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ . أما الفترة الأولى السابقة على نفاذه ، فإن الإجراء القاطع للتقدم الذي عناء الشارع يتمثل في إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة من حصول الاتفاق أو من صدور قرار لجنة التقدير .

وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الغرض من الإخطار هو إحاطة الممول علماً بمقدار أرباحه ، وقد تحقق هذا الغرض باستلام الإخطار الذي وجهته مصلحة الضرائب إلى الشركة على

تطبيق قواعد التفسير المنصوص عليها في المادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني غير مجد، إذ أن مجال تطبيق تلك القواعد هو العقود ولا تنطبق على القرارات الإدارية .

٢ - متى ثبت أن الروابط بين الطرفين يحكمها قرار إداري ، فإنه لا يجوز التحلل من أحكامه بدعوى أنها جائزة ، وأن قبول الطاعة لها تم بطريق الإذعان ، إذ أن الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٩ من القانون المدني في شأن عقود الإذعان خاص بالعقود المدنية ولا يسرى على القرارات الإدارية .

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من الصورة الشمسية لما وصفه الطرفان بأنه عقد اتفاق مؤرخ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، أنه ليس في حقيقته عقداً بالمعنى القانوني ، وإنما هو ترخيص بوضع معمل مشروبات كحولية تحت نظام الإيداع ، صدر بالعبارة الآتية : « ترخص مصلحة الجمارك المصرية إلى شركة . . . (الطاعة) في تشغيل معملها . . . لصنع المشروبات الكحولية تحت نظام الإيداع بالشروط . . . »

ولما كان هذا الترخيص يعتبر قراراً إدارياً أصدرته مصلحة الجمارك وفقاً لأحكام الرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول ، والذي كان معمولاً به وقت إعطاء هذا الترخيص ؛ وكان البند السابع من هذا الترخيص صريحاً في تحويل المصلحة الحق في تحديد مصاريف الرقابة والمراجعة ، وقد تأكد لها هذا الحق بقرار وزير المالية رقم ٦٩ لسنة

١٩٤٧ ، الذي صدر تنفيذاً للرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ برسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ، والذي حل محل مرسوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، إذ نصت المادة التاسعة من هذا القرار على أن : « أصحاب العامل والمصانع الذين يقومون بتقديم ضمانات تعتبرها مصلحة الجمارك كافية لإعفاؤهم من شرط دفع الرسوم في ظرف الأربعة والعشرين ساعة التالية لانتهاء العملية طبقاً لما جاء بالمادة الرابعة من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ (وهي المادة المقابلة للمادة الأولى من المرسوم السابق) تسمح لهم مصلحة الجمارك بإيداع المنتجات غير المسددة عنها الرسوم في مستودعات خاصة بالشروط التي تحددها ، على أن يتحملوا مرتبات ومصاريف المستخدمين الذين ترى المصلحة ضرورة وجودهم أو لضمان الرقابة وملاحظة تحصيل الرسم قبل إخراج المنتجات من هذه المستودعات .

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة موافقة للقانون ، ولا يعيبه بعد ذلك ما ورد في أسبابه من خطأ في وصف القرار الإداري الذي يحكم الروابط بين الطرفين بأنه عقد ، مادام أنه أعمل الآثار القانونية لهذا القرار . ويكون نعي الطاعة عليه لإغفاله الرد على ما طلبته من تطبيق قواعد التفسير المنصوص عليها في المادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني غير مجد ، لأن مجال تطبيق تلك القواعد هو العقود ولا تنطبق على القرارات الإدارية ، كذلك لا وجه لتعيب الحكم لعدم اعتباره العقد الذي يحكم الروابط بين الطرفين من عقود الإذعان لأنه وقد ثبت أن هذه الروابط إنما يحكمها قرار إداري ، فإنه لا يجوز التحلل من أحكامه بدعوى أنها جائزة وأن قبول الطاعة لها تم بطريق

الإذعان ؛ ذلك أن الاستثناء الوارد في المادة ١٤٩ من القانون المدني في شأن عقود الإذعان خاص بالعقود المدنية ، ولا يسرى على القرارات الإدارية .

« وحيث . . أنه لما كانت الطاعنة لم تقدم لهذه المحكمة الكشف الخاص ببيان حركة العمل في مصنعها في الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٩ وهو الكشف الذي تدعى أن الحكم استخلص منه غير ما يؤدي إليه معناه فإن نعيها على الحكم في هذا الخصوص بفساد الاستدلال يكون عارياً عن الدليل . (ثانياً) أن الحكم قرر بصدد التدليل على نفي التعسف عن المطعون عليها ما يأتي :

« إن هذه المحكمة ترى أن المستأنفة قد أفصحت عن وجهة نظرها والظروف التي دعت إلى تعيين مفتش إنتاج لمصنع المستأنف ضدها وهي أن الموظفين الصغار الذين كانوا به لا يقدران على مراقبة جميع العمليات المتشعبة والمنوعة التي يقوم بها المصنع حتى لا يحصل تلاعب أو تهريب وأنها لم تكن متعسفة في استعمال هذه الرخصة التي خولها لها القانون وكان من الواجب تعيين مفتش إنتاج لاتساع نشاط المصنع إذ كان يقوم بنقطة عدة مئات من الألوف من اللترات من السكحول وأن تناقص هذه الكميات سنة عن أخرى لا يمنع أنها في ذاتها لا زالت مئات الألوف كما هو واضح من كشف بيان حركة المصنع (حافظة ٢ دوسيه) وليس أدل على أن المصلحة كانت تبغى المصلحة العامة ولم تعتمد الاضرار بالمصنع من أنه لما هبطت حركة المصنع إلى أقل من مائة ألف من اللترات في سنة ١٩٤٩ أوقفت تخصيص المفتش لهذا المصنع وجعلت له إشرافاً جزئياً على بعض العمليات دون أن تحمل الشركة

شيئاً من راتبه كما أنها لم تطالب براتب هذا المفتش عن الفترة السابقة للقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٧ وبما أن المستأنف ضده فوق هذا لم يثبت أن المستأنفة قد عاملته معاملة تختلف عن غيرها من المصانع وأن الدافع لها على تعيين هذا المفتش لم يكن مشروعاً « وليس في هذا الذي قرره الحكم أي تنازل أو فساد في الاستدلال وهو يؤدي إلى ما رتبته عليه الحكم من نفي التعسف عن المطعون عليها » .

(القضية رقم ٤٨٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين على ومحمد عبد اللطيف المستشارين) .

٩٦

٤ من يناير ١٩٦٢

- أ - نقض : نطاق الطعن ، مرافعات م ٤٠٤ .
- ب - إعلان : أوراق المحضرين .
- ج - مؤلف : حق المشاركة الذهنية في التأليف ؛ حكم . تسييه .
- د - مؤلف : حقه في الاستغلال .

المبادئ القانونية :

- ١ - نطاق الطعن بطريق النقض لا يتسع لغير الحكم الذي يطعن فيه . وليس في باب النقض في قانون المرافعات ولا في القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات الطعن وإجراءاته نص ياتل نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات التي تقضى بأن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق

قد قامت بحسب الثابت من الحكم المطعون فيه حول حق المؤلف في الكتاب موضوع النزاع ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن له حقاً مالياً في استغلاله مستقلاً عن حقه فيه كمؤلف ، فليس له أن يعيب على الحكم إغفاله التحدث عن حقه في استغلال الكتاب باعتباره حقاً قائماً بذاته .

المحكم

« . . . وحيث إن .. كانت المادة ١٦٥ مرافعات توجب على المحكمة أن تبين في محضر الجلسة أسباب عدولها عما أمرت به من إجراءات الإثبات ، وكان الطاعن لم يقدم صور محاضر جلسات محكمة الاستئناف لإثبات خلوها من بيان أسباب العدول للدعي به عن ندب الخبراء الثلاثة والاكتفاء برأى خبير واحد ، فإن طعنه في هذا الخصوص يكون عارياً عن الدليل .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل في تعيب الحكم الصادر من محكمة الاستئناف قبل الفصل في الموضوع بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بمخالفة القانون فيما قرره من أن أصول الكتابة لكتاب المنهاج في قواعد اللغة العربية المحررة بخط المطعون عليه الأول وكراسات هذا الأخير السابقة على ظهور الكتاب تعتبر دليلاً كتابياً يدحض الدليل المستمد من وضع اسم الطاعن والمطعون عليه الأول على هذا الكتاب منذ طبعه للمرة الأولى ، في حين أن هذا الدليل يعد إقراراً من جانب المطعون عليه الأول باشتراك الطاعن معه في ملكية الكتاب ولا يجوز إثبات عكسه فضلاً عن أن أصول الكتاب المحررة بخط المطعون

صدورها ، ما لم تكن قبلت صراحة ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بعبء موجه إلى حكم آخر لم يطعن عليه .

٢ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين - وفقاً للمادة ١١ من قانون المرافعات - أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانها في موطنه ، جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه وفقاً للمادة ١٢ من هذا القانون . فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانها ، فإنه يترتب على ذلك بطلان الطعن عملاً بالمادة ٢٤ مرافعات .

٣ - تقدير المشاركة الذهنية في التأليف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، مادام حكمه يقوم على أسباب سائغة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن اشتراكه في تأليف الكتاب محل النزاع ، استناداً إلى أن الأدلة التي تقوم بها إنما هي تعليقات بخطه على أصل الكتاب ، أثبت الخبير المنتدب أنها لا تتجاوز استبدال كلمة بأخرى أو مثلاً بأخرى وهي في مجموعها لا تدل على مشاركة ذهنية وتبادل في الرأي جاء الكتاب نتيجة ، فإن هذا الذي أورده الحكم يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

٤ - متى كانت الخصومة بين الطرفين

عليه الأول وكراساته لا يمكن اعتباره دليلاً كتابياً يحتاج به الطاعن لأنها من عمل المظنون عليه .

« وحيث إنه لما كان النعى بهذا السبب موجهاً إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الطاعن لم يطعن في هذا الحكم ولم يضمن تقرير الطعن طلباً بخصوصه ، إذ حدد في هذا التقرير الحكم للمظنون فيه بأنه هو الحكم الصادر في موضوع الدعوى بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وكان نطاق الطعن بطريق النقض لا يتسع لغير الحكم الذي يطعن فيه وليس في باب النقض في قانون المرافعات ولا في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نص يماثل المادة ٤٠٤ مرافعات التي تقضى بأن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة ، فإنه لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم للمظنون فيه لعيب موجه إلى حكم آخر لم يطعن عليه .

« وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المظنون فيه قد أخطأ في فهم المشاركة الذهنية بما قرره من أن التعليقات والتصحيحات التي قام بها الطاعن في أصول الكتاب لا تتجاوز استبدال كلمة بأخرى أو مثل بآخر ، وأنها في مجموعها لا تدل على مشاركة ذهنية ، ووجه الخطأ في ذلك أن المشاركة الذهنية لا تستلزم التساوى في الجهد ، بل تتمتع بالمشاركة ولو اقتصر الأمر على مجرد الارشاد أو التوجيه أو التصحيح ، فضلاً عن مخالفة ما أثبتته الحكم أخذاً برأى الخبير والمظنون عليه الأول للثابت في الأوراق أما ما ذكره الخبير عن المقارنة بين الكتاب ودفاتر وكراسات تحضير

المظنون عليه من أن للمادة العلمية فيهما واحدة وطريقة العرض واحدة في الكثير ، فقول لا ينفي المشاركة الذهنية في غير هذا الكثير ، هذا إلى أن جميع خبراء الدعوى قد أجمعوا على أن الطريقة التي اتبعت في تأليف الكتاب لا يمكن أن يدعى أحد الخصمين بأنه مبتكرها لشيوعها بين مدرسي اللغة العربية منذ زمن بعيد .

« وحيث إن تقدير المشاركة الذهنية في التأليف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع مادام حكمه يقوم على أسباب سائغة ، ولما كان الحكم المظنون فيد قد نفي عن الطاعن اشتراكه في تأليف كتاب المنهاج في قواعد اللغة العربية استناداً إلى أن الأدلة التي تقدم بها الطاعن هي تعليقات كتبها بخطه على أصل الكتاب ثم كراسي تحضير في منهاج السنة الثالثة سنة ١٩٠٩ — ١٩١٠ ، مضافاً إلى ذلك قوله بأن الجمع والترتيب الذي تضمنه كتاب المنهاج في جزئيه من عمله هو ، وقد رجع الخبير إلى أصول كتاب المنهاج لمعرفة مدى التصليلات والمراجعة التي كتبها الطاعن فبين أنها لا تتجاوز استبدال كلمة بأخرى أو مثل بآخر وهي في مجموعها لا تدل على مشاركة ذهنية أو تبادل في الرأي جاء الكتاب نتيجة كما بان للخبير من مقارنة الكتاب بدفاتر وكراسات تحضير المظنون عليه الأول أن المادة العلمية فيهما واحدة وطريقة العرض واحدة في الكثير ، وما تضمنه الكتاب من قطع نموذجية أو تطبيقات متنوعة مستمدة من دفاتر تحضير أعدّها المظنون عليه عامي ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ وتحمل توقيعات نظار مدرسة خليل أغا قبل أن يقوم الاتصال بينه وبين الطاعن .» لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم ليس فيه مخالفة للثابت في الأوراق يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ،

فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

« وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ، بقضائه للمطعون عليه الأول بملكية الكتاب وكف منازعة الطاعن ومصادرة النسخ التي طبعها وتثبيت الحجز عليها دون أن يفرق بين ملكية المؤلف للكتاب وبين حقه الأدبي الخارج عن الذمة المالية وهو الاحتفاظ بأفكاره ، وأنه إذا صح في ذهن الحكم المطعون عليه أن الأول هو المؤلف للكتاب وصاحب الملكية الأدبية ، فما كان يجوز أن يحكم له بملكية الكتاب بمناصرها كافة دون التحقق من حق الطاعن كمشارك على الأقل في استغلال الكاتب ، وقد أشارت المادة ٤٢ من القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ إلى هذه الفرقة ، ويضيف الطاعن أنه كان من نتيجة خطأ الحكم في فهم القانون أنه وقع في تناقض ظاهر ، إذ بينما قضى للمطعون عليه الأول بملكية الكتاب وتثبيت الحجز المتوقع على نسخه ، إذا به يقضى بمصادرة تلك النسخ لا بإعدامها ، وهما أمران لا يمكن التوفيق بينهما .

« وحيث إن هذا النعى مردود في حقه الأول بأنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الخصومة قامت بين الطرفين حول حق المؤلف في الكتاب موضوع النزاع ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن له حقاً مالياً في استغلاله مستقلاً عن حقه فيه كمؤلف ، فليس له أن يعيب على الحكم المذكور إغفاله التحدث عن حقه في استغلال الكتاب باعتباره حقاً قائماً بذاته ، ومردود في شقه الثاني بإعدام مصلحة الطاعن في النعى به ، لأنه سواء

بالنسبة للطاعن أن يقضى بمصادرة نسخ الكتاب ، أو يقضى بإعدامها ، مادام أن المحكمة انتهت إلى نفي حقه على الكتاب المذكور .

« وحيث إن الطاعن قد أضاف أمام دائرة فحص الطعون سبباً آخر حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتمد في قضائه على التقرير المقدم من الحبير محمد مختار يونس الذي انفرد بالأمورية دون أن يشترك معه فيها الحبيران اللذان ندبتهما المحكمة في الدعوى وأن تقريره على هذا الوضع يكون باطلاً .

« وحيث إنه لما كان هذا النعى غير متعلق بالنظام العام ، وكان الطاعن لم يسبق له التمسك به في تقرير الطعن فإنه يكون غير مقبول » .
(القضية رقم ١٣٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٩٧

٤ من يناير ١٩٦٢

- أ - قض : طعن ؛ تقريره ، توكيل به ، وكالة .
- ب - حكم : ببيانته . بطلانه .
- ج - استئناف : خصوم فيه ، تجزئة وتضامن . دعوى . دفع مالا يجب .

المبادئ القانونية :

- أ - إذا كان نظام تأسيس بنك الأراضي المصري يخول لمجلس إدارته سلطة مباشرة حق التقاضي مدعياً أو مدعى عليه مباشرة أو بطريق التفويض ، وتقديم ما يلزم من الطعون ، وكان توكيل محامي البنك بالتقرير بالطعن بالنقض قد صدر من رئيس مجلس إدارة البنك - الذي يمثل

قانوناً ؛ فإن تغيير رئيس مجلس الإدارة في مرحلة لاحقة يصدر ذلك التوكيل لا يؤثر في صحة التوكيل ، ولا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد للتقرير بالطعن .

٢ — متى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى ، فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم . فإذا كان الخطأ في اسم المطعون عليها ليس من شأنه أن يشكك الطاعن في حقيقة اتصالها بالخصومة بدليل أنه قد خاصمها في الطعن باسمها الصحيح فإن النعي يبطلان الحكم يكون في غير محله .

٣ — الموضوع في دعوى استرداد ما دفع بغير حق ، قابل للتجزئة ؛ والحكم الذي يصدر فيها قابل للتجزئة كذلك ولو كان المدعى مدينياً مع آخر بالتضامن في قرض ، لأن سبب الدعوى ليس هو عقد القرض ومن ثم فلا تنطبق عليها القاعدة الواردة بالمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي توجب اختصاص باقي المحكوم لهم في الطعن المرفوع على أحدهم في الميعاد ولو بعد فواته بالنسبة لهم ؛ لأن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر في موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . وإذن

فإذا كان الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في هذه الدعوى لم يوجه إلى أحد المحكوم لهم ابتدائياً ، فإنه يكون باطلاً بالنسبة إليه فقط ولا يصحح هذا البطلان أن تكون محكمة الاستئناف قد أذنت بإدخاله في الاستئناف . غير أن أثر ذلك البطلان لا يمتدح إلى الاستئناف الموجه إلى الباقيين ، ومن ثم فيكون الحكم المطعون فيه إذقضى يبطلان الاستئناف برمته على أساس عدم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة وقيام التضامن فيها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

المحكمة

« . . . وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول وقوع بطلان في الحكم المطعون فيه لحصول خطأ جسيم في اسم واحدة من الخصوم هي أرملة مورث المطعون عليهم عطا برسوم فانوس واسمها الصحيح فائقة تادرس قام ، وقد ورد خطأ فائقة برسوم فانوس في الحكم المطعون فيه .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى ؛ فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم . وترى هذه المحكمة أن الخطأ الذي وقع في اسم المطعون عليها اثمانية ليس من شأنه أن يشكك الطاعن في حقيقة المطعون عليها المذكورة ، واتصالها بالخصومة ، بدليل أنه خاصمها في الطعن باسمها الصحيح .

« وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخصم في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه رتب على الأسلوب

التجزئة حق للبك قبل مدينه يستفيد البنك منه ولا يضار به .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه بطلان الاستئناف بالنسبة لجميع المطعون عليهم على أن الاستئناف المرفوع ضد أمين عطا برسوم باطل لرقعه بطريق التكاليف بالحضور وأنه كان يتحتم رفعه بطريق إيداع العريضة كما تم رفع الاستئناف بالنسبة لباقي المطعون عليهم . ورتب الحكم على ذلك البطلان بطلان الاستئناف بالنسبة إلى هؤلاء أيضاً على أساس أن الدعوى غير قابلة للتجزئة وقد التذليل على عدم قابليتها للتجزئة . » إنه تبين من الاطلاع على صورة قاعة الرهن الأسبق المقدمة ، أن العلامة الأصلية نشأت بين البك الطاعن ومدينيه وهما مورث المطعون عليهم وأخوه وأنه نص في العقد أن الدين نشأ بالضامن وأنه غير قابل للتجزئة ، وأن مثل هذا النص يجري في حق المدينين الأصليين وورثتهما من بعدهما ، وأن الدعوى الحالية وإن قامت في ظاهرها على استرداد ما دفعه أحد المدينين أكثر من قيمة الدين وفوائده ، إلا أن هذا الطلب لا يجوز سماحه قبل أن يثبت على صورة قاطعة انقضاء الدين الأصلي ، وأنه تفريعاً على هذا فإن وجود هذا الدين وانقضائه يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر الدعوى وجب أن تتعرض له المحكمة في حكمها ، خصوصاً وأن الطاعن أصر في جميع مراحل الخصومة على أن ذمة مورث المطعون عليهم لا زالت مشغولة بمبالغ . . . باق من دين نشأ باتفاق الطرفين غير قابل للتجزئة وبطريق التضامن » .

« وحيث إن الدعوى التي رفعها مورث المطعون عليهم هي مطالبة باسترداد ما دفعه بغير حق للبك للطاعن ، وهي بهذا الوصف قابلة

الذي اتبعه الطاعن في إدخال أمين عطا برسوم في الاستئناف وكونه قد تم بطريق التكاليف بالحضور بطلان ذلك الإدخال ، بل بطلان الاستئناف بالنسبة لجميع المطعون عليهم على أساس أن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ؛ ويقول الطاعن إنه طالما كان الحكم الابتدائي مستأنفاً بالفعل استئنافاً صحيحاً ، فإن إدخال خصم جديد في ذلك الاستئناف القائم الصحيح متى أجاز القانون ذلك الإدخال لا يكون إلا بعريضة إدخال تضمن تكاليف الخصم الحضور بالجلسة التي سينظر بها الاستئناف ، وأنه ليس ثمة سند لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن ذلك الإدخال ينبغي أن يسلك فيه الاستئناف سبيل الاستئناف المبتدئ بطريق إيداع العريضة ؛ وأنه على فرض أن إعلان إدخال أمين عطا برسوم باطل كما ذهب الحكم المطعون فيه فإن ذلك البطلان لا يستتبع بطلان الاستئناف برمته وبالنسبة لجميع المطعون عليهم الذين سبق توجيه الاستئناف إليهم بالطريق الذي رسمه القانون على وجه صحيح ذلك لأن الحكم المستأنف قضى بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع للمطعون عليهم مبلغاً . . . فلا تضامن ولا عدم تجزئة فيما قضى به الحكم المذكور ، إذ لم يشر إلى شيء من ذلك لا في منطوقه ولا في أسبابه ، فالمبلغ المحكوم به للمطعون عليهم ينقسم عليهم كل بقدر نصيبه في ميراث المورث ، ولا يسوغ لأحدهم أن ينفذ به كله على البنك ، لأن ذلك البائع حسب وجهة نظر المحكمة هو ما قبضه البنك من مورثهم أكثر من المستحق له بمقتضى عقد القرض ، فالدعوى في حقيقة تكليفها دعوى رد ما دفع بغير حق ، تستند إلى المادة ١٨١ مدني ، ومثل هذه الدعوى لا يمكن أن يلحقها وصف التضامن أو عدم القابلية للتجزئة فعدم

٩٨

١١ من يناير ١٩٦٢

- ١ — وقف : استبداله ، الإذن به ، آثاره .
ب — بيع : شرط واقف ، أثر رجعي .

المبادئ القانونية :

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه إذا أذن القاضي باستبدال الوقف فإن الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة الشرعية صيغة البذل ، وتنطبق هذه القاعدة دائماً مهما تنوع الأسباب التي أدت إلى الحيلولة دون إيقاع صيغة البذل ، كما لا يغير من هذا النظر أن يكون عدم إيقاعها مرجعه هو صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحكمة الشرعية .

٢ — متى كان البيع معلقاً على شرط واقف هو رسو مزاد الأطنان الواردة به على البائع في جلسة المزادة أمام المحكمة الشرعية ، وكان هذا الشرط قد تخلف برسو المزاد في تلك الجلسة على الطاعن (المشتري) دون البائع ، فإنه يترتب على ذلك عدم انعقاد البيع واعتباره كأن لم يكن ، ولا يعيده إلى الوجود إجازة صاحب المصلحة في التمسك بانعدامه مادام أنه لم ينقصد أصلاً منذ البداية نتيجة لإعمال الأثر الرجعي لتخلف الشرط الواقف ، ومن ثم فقسلم الطاعن للأطيان محل النزاع وإقراره بشرائها وسداده أغلب ثمنها وتصرفه بالبيع في جزء منها كل ذلك ليس من شأنه أن يعيد إلى العقد وجوده .

للتجزئة والحكم الصادر في موضوعها من محكمة أول درجة قابل للتجزئة كذلك ، فلا تنطبق عليها القاعدة الواردة بالمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي توجب اختصاص باقي المحكوم لهم في الطعن المرفوع على أحدهم في الميعاد ولو بعد فواته بالنسبة لهم ، لأن ذلك مشروط بأن يكون الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة ، أو في التزام بالتضامن ، أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، ولم تتوفر إحدى هذه الحالات في الدعوى الحالية .

لا يغير من هذا النظر أن يكون الحكم في الدعوى يستلزم بحث الوفاء بالدين الذي كان مورث المطعون عليهم مديناً به مع آخر بالتضامن ، لأن الدعوى المرفوعة من هذا المورث ليس سببها عقد القرض . ولما كان الاستئناف لم يوجه إلى المطعون عليه الأخير (أمين عطا برسوم) وهو أحد المحكوم لهم ابتدائياً ، فإن الاستئناف يكون باطلاً بالنسبة إليه فقط ، ولا يصحح هذا البطلان أن تكون المحكمة الاستئنافية قد أذنت بإدخاله في الاستئناف . ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى بطلان الاستئناف بالنسبة إلى المطعون عليه المذكور غير مخالف للقانون . ولما كان هذا البطلان لا ينسحب أثره إلى الاستئناف الموجه لباقي المطعون عليهم لما سلف بيانه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستئناف المذكور على أساس عدم قابلية الدعوى للتجزئة وقيام التضامن فيها ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

المحكمة

« . . . وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن القاعدة القانونية التي مؤداها أنه إذا أذن القاضي باستبدال وقف ، فإن الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة الشرعية صيغة البدل، هذه القاعدة لا تنطبق على الدعوى الحالية . ذلك أن عدم إيقاع صيغة البدل فيها لم يكن مردّه امتناع المحكمة الشرعية عن إيقاع تلك الصيغة بعد الإذن بالاستبدال لكونها رأت أنه لا ضرورة له ولا مصلحة فيه ، وإنما كان ذلك لامتناع نظر المادة عليها بعد الإذن بالاستبدال وتحديد جلسة للمزاد ورسوة على الطاعن فعلا بسبب صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .

كما أسس الحكم المطعون فيه قضاؤه على ما ورد في عقد الاتفاق المؤرخ في أول يناير سنة ١٩٥١، والمبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني من أن الأخير سيقوم بشراء الأطنان المملوكة لجهة وقف جده والمشهدر مزاد استبدالها أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بجلسة ٨ يناير سنة ١٩٥٦ وأن الطاعن قبل شراء الأطنان المذكورة منه بالشروط الواردة بمقدار الاتفاق . . . وأن القطعة المراد استبدالها رسا مزادها على الطاعن الذي حل محل المطعون عليه الثاني بمبلغ ٤٠٣٠ جنيه دفع منها ١٠٠ جنيه علاوة على المبلغ الذي دفعه المطعون عليه الثاني بالجلسة السابقة وقدره ٤٠٠ جنيه ، وهو المبلغ الذي أقر الأخير بالجلسة أنه من مال الطاعن ؛ ثم تزايد الطاعن وآخر فرسا للمزاد على الطاعن بمبلغ ٤٠٦٥ جنيه ثم تقرر حفظ المادة بناء على طلب وكيل المطعون عليهما حتى تقدم مشروعات الشهر العقاري .

وبنى الحكم المطعون فيه أيضاً على أنه اتضح مما تقدم أن إرادتي الطرفين اتحدتا على انعقاد البيع، وأن عدم إيقاع صيغة البدل لا يؤثر في انعقاد ذلك البيع الذي تم صحيحاً بمقتضى الاتفاق وبحضر جلسة المزايدة ، وأنه بما يؤكد تمام البيع ونفاذه أن الطاعن تسلم الأطنان محل الدعوى وقام بسداد أغلب ثمنها وتصرف بالبيع للغير في جزء منها كما أقر بأنه اشترى الأطنان المذكورة ودفع من ثمنها ثلاثة آلاف ونصف من الجنيهات .

« وحيث إنه يبين من عقد الاتفاق المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥١ والمبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني أن البيع كان معلقاً على شرط واقف هو رسو مزاد الأطنان الواردة بذلك الاتفاق على المطعون عليه الثاني في جلسة المزايدة أمام المحكمة الشرعية ، ولما كان هذا الشرط قد تخلف برسو الأطنان في تلك الجلسة على الطاعن لا على المطعون عليه الثاني ، فقد ترتب على تخلف الشرط عدم انعقاد البيع واعتباره كأن لم يكن ولا يعيده إلى الوجود إجازة صاحب المصلحة في التمسك بانعدامه ، مادام أنه لم ينقضي أصلاً منذ البداية نتيجة لإعمال الأثر الرجعي لتخلف الشرط الواقف ، ومن ثم فإن قيام الطاعن باستلام الأطنان محل الدعوى وإقراره بشراؤها في محضر جلسة محكمة مفاغة وسداده أغلب ثمنها وتصرفه بالبيع للغير في جزء منها كل ذلك ليس من شأنه أن يعيد إلى العقد وجوده .

« وحيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه إذا أذن القاضي باستبدال الوقف فإن الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة الشرعية صيغة البدل ، وتنطبق هذه القاعدة دائماً مهما تنوع الأسباب التي أدت إلى الحيولة دون إيقاع صيغة البدل ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون عدم إيقاعها مرجعه هو صدور

الطاعن وهي دعوى استحقاق فرعية ، من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ التي يفصل فيها على وجه السرعة عملاً بالمادتين ١١٨ و ٤٨٢ من قانون المرافعات ، فإنه لم يكن على محكمة الاستئناف أن تضع لها تقرير تلخيص .

٢ — الأصل في إثبات تاريخ إعلان الحكم أن يكون بالبيان الوارد عنه في ورقة الإعلان ، فإذا تصدت المحكمة الاستئنافية لكل الاستئناف من تلقاء نفسها إعمالاً لحقها المقرر قانوناً ، فإنه يجب عليها أن ترجع إلى ورقة إعلان الحكم للتحقق من هذا التاريخ ، فإن هي رأت الأخذ بدليل آخر في إثباته ، كان عليها أن تحققه . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلاً وفهوماً المعين على ما أورده الطاعن في صحيفة الاستئناف عن تاريخ إعلان الحكم ، دون أن يتثبت من صحة هذا البيان الذي لا يعدو أن يكون بياناً لواقعة مادية يملك من صدر منه تصحيحه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(النسخة رقم ٢٨٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٠

١١ من يناير ١٩٦٢

أ — نقض : طعن ، أحواله ؛ نقل ، مشواية .
ب — نقض : طعن ؛ أسباب واقعية .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد بني

الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحكمة الشرعية كما هو الحال في هذه الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه كما تقدم على أن البيع قد اتمد صحيحاً بمقتضى عقد الاتفاق المؤرخ في أول يناير سنة ١٩٥١ وبمقتضى محضر جلسة المزايدة في ١٩ فبراير سنة ١٩٥١ أمام المحكمة الشرعية رغم ما سبق بيانه من انعدام ذلك الاتفاق بتخلف الشرط الواقف وعدم إتمام الاستبدال وعدم انتاجه آثاره القانونية لعدم إيقاع المحكمة الشرعية صيغة البذل ، فإنه يكون قد خالف المأون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

« وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف بيانه يتمين تأييد الحكم الابتدائي المسأف » .
(القضية ١٥٩ رقم سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٩٩

١١ من يناير ١٩٦٢

أ — استئناف : إجراءات ، نظره ، تقرير التلخيص ، دعوى الاستحقاق الفرعية .
ب — استئناف : مباداه ؛ حكم ، تدليل ، عيبه .
قصور .

المبادئ القانونية :

١ — لم يوجب المشرع وضع تقرير تلخيص مكتوب لیتلى في الجلسة قبل بدء المرافعة إعمالاً لحكم المواد من ٤٠٥ إلى ٤٠٨ من مرافعات إلا بالنسبة للدعوى التي يرفع استئناف أحكامها بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره . أما الدعوى التي ترفع بطريق التكليف بالحضور ، فلا يتطلب القانون فيها هذا الإجراء . ولما كانت دعوى

المسئولية عن المطعون عليها الأولى (أمانة النقل الأولى) استناداً إلى أنها قد سلمت البضائع المرسلّة ، إلى المطعون عليها الثانية (أمانة النقل الثانية) تنفيذاً للمكاتبات التي تمت بين هذه الأخيرة وبين الطاعن المرسل إليه ، كما نفى المسؤولية عن المطعون عليها الثانية استناداً إلى ما استخلصه من تلك المستندات من أن رابطة تعاقدية جديدة مباشرة نشأت بين الطاعن والمطعون عليها الثانية وخلت من أي قيد على هذه الأخيرة في تسليم البضاعة المرسل إليها ، ولم ينص الطاعن على الحكم بخالفه الثابت في المستندات المشار إليها ، وكان ما استخلصه الحكم منها يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا مخالفة فيه للقانون .

٢ - تقدير قيام الدليل على التواطؤ مسألة موضوعية ومن ثم فالمجادلة في ذلك لا تعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إنثارته أمام محكمة النقض .

المحكم

« . . . وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه على « أن المستأنف (الطاعن) تكفل بنقل ما كينات الطباغة التي باعها إلى العتباتي وتسليمها إليه في الخرطوم على أن يتحمل المرسل إليه مصاريف النقل والنأين ، وليس أدل على ذلك من أن المستأنف أمن على هذه المالكينات حتى وصولها إلى الخرطوم وتسليمها للمرسل إليه . . . وأنه كلف بنك باركليز بالخرطوم بتحصيل ١٤٦٤ جنيهها و ٦٠٢ ملهم من المستحق له قبل العتباتي وإرجاء مبلغ ٣٠٠ جنيه لمدة ثلاثين يوماً بعد تسليم البضاعة . . . وأنه كلف المستأنف

عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) بالاتصال بالعتباتي بخصوص المالكينات المرسلّة إليه . . . فإذا كانت المستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) قد سمحت للمستأنف عليها الثانية وهي المتعهدة بالنقل بين حلفا والخرطوم بإتمام عملية نقل البضاعة إلى الخرطوم فذلك تنفيذاً لما اتفق عليه بين المستأنف والعتباتي وبناء على موافقة المستأنف في مكاتباته مع المستأنف عليها الثانية . . . كما جاء بالحكم المطعون فيه أيضاً « أن تسليم البضاعة إلى المشتري مع علم المستأنف عليها الثانية أن المستأنف يطالب بياقي ثمنها ومصاريف الشحن ليس فيه أي إخلال بالتزاماتها كأمانة نقل ، فالمطالبة بثمان البضائع لا يستلزم عدم تسليمها للمرسل إليه ما لم يتفق على ذلك صراحة بين الراسل والمرسل إليه وأمين النقل ، وقد يكون الثمن مقسماً كما هو الحال في الدعوى الحالية إذ قبل المستأنف أن يؤجل ٣٠٠ جنيه من الثمن إلى ثلاثين يوماً تالية لاستلام المشتري البضاعة ولقد كان في ميسور المستأنف إذا كان جاداً في دفاعه ومصرّاً على عدم تسليم آلات الطباغة للمشتري إلا بعد دفع الثمن أن ينص على ذلك صراحة في تذكرة النقل . أو ينذر المستأنف عليها الثانية بذلك وهو يكتبها من أجل التخليص على البضاعة في جمره وادي حلفا قبل أن تصل البضاعة إلى المرسل إليه ، أما وقد غفل عن ذلك فقد قصر في حقوقه وعليه أن يتحمل نتيجة تقصيره » .

ومفاد ذلك أن الحكم نفى المسؤولية عن المطعون عليها الأولى استناداً إلى أنها سلمت البضائع المرسلّة إلى المطعون عليها الثانية تنفيذاً للمكاتبات التي تمت بين هذه الأخيرة وبين الطاعن والمرسل إليه والتي أشار إليها الحكم ،

كما نفى المسئولية عن المطعون عليها الثانية استناداً إلى ما استخلصه من تلك المستندات من أن رابطة تعاقدية جديدة مباشرة نشأت بين الطاعن والمطعون عليها الثانية وخلت من أى قيد على هذه الأخيرة في تسليم البضاعة للمرسل إليه ولما كان الطاعن لم ينع على الحكم مخالفة الثابت في المستندات المشار إليها فيه وكان ما استخلصه الحكم منها يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا مخالفة فيه للقانون فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أن وجود عرف في الخرطوم جرى على تسليم الطرود إلى المرسل إليه دون حاجة إلى تقديم تذكره النقل ذلك لأن الاتفاق هو شريعة المتعاقدين ولا يجوز معه الحكم بمتنفي عرف ما فضلاً عن أن العرف المدعى بوجوده لم يثبت قانوناً حتى يكلف الطاعن بنفيه لأنه لم يسلّم بالشهادات العرفية التي قدست للتدليل على العرف المذكور دون أن يكون لها أية حجية قانونية .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه بنفي المسئولية عن المطعون عليهما على الأسباب السابق بيانها في الرد على السبب الأول والتي تكفي لحمله فلا يعيبه ما يكون قد اشتمل عليه من تقارير قانونية خاطئة عن العرف ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون غير منتج .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون ذلك أنه خرج عن حدود الوقائع الثابتة في أوراق القضية بالنسبة للعلة التي تربط المطعون عليهما

بالتباني الذي تسلم البضائع وتثبت توافؤه معهما ، إذ أن الثابت في بوليصة الشحن أن الاتفاق تم على نقل البضائع من القاهرة إلى وادي حلفا فقط ، كما أن الثابت من خطاب المطعون عليها الثانية أنها نقلت البضائع إلى التباني في الخرطوم وبذلك وضح قيام اتصال بينهما بشأن عملية خارجة عن نطاق بوليصة الشحن المبرمة مع الطاعن وهذه العملية الأخيرة الثابتة في أوراق الدعوى والتي أغفلها الحكم بقوله إن بوليصة الشحن شملت نقل البضاعة من القاهرة إلى الخرطوم هي الدليل على التواطؤ الذي استبعد الحكم وجوده على أساس انعدام العلة الواجب توافرها في إثبات التواطؤ .

« وحيث إن هذا النعى مردود بأن المحكمة نفتت في حدود سلطتها التقديرية قيام الدليل على التواطؤ الذي يدعيه الطاعن ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

(القضية رقم ٣٤٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٠١

١٧ من يناير ١٩٦٢

أ — رسم الدفنة : أوراق وقراطيس مالية .
ضريبة .

ب — رسم دفنة : ضريبة ، واقعة منشئة ؛ قانون ،
سريانه .

المبادئ القانونية :

١ — فرض القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على الأوراق المالية المصرية وما في حكمها وجميع الأسهم والسندات الصادرة من الشركات

الخصوص بأثر رجعي ، فإنها تبقى محكمة بالقانون الذي تمت في ظله .

المحكمة

« . . . ومن حيث إن . . . المشرع عند ما فرض رسم الدمغة بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٣٩ نص في الفقرة (١) من المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق به والمعدلة بالقانونين ١١ سنة ١٩٤١ ، ٩٧ سنة ١٩٤٧ على أن : يفرض رسم دمغة على الأوراق المالية . . . وعند ما ألغى هذا القانون بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ نصت الفقرة (١) من المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق به على أن « يفرض رسم دمغة على الأوراق المالية وما في حكمها . . . ولكن مصلحة الضرائب ترى أن العمليات التي تمت بشأنها في البورصة من القلة بحيث لا يصح اتخاذ متوسط الأسعار الرسمية مقياساً صحيحاً لقيمتها الحقيقية ، فيحسب الرسم النسبي على هذه الأوراق على أساس اثنين في الألف من قيمتها الأساسية . . . » .

وبين من النصوص المتقدمة ومما دار في شأن النص الجديد من مناقشات بمجلس النواب أن المشرع أراد التعويل على أسعار التعامل الحقيقي ، وما إذا كانت الأسعار الرسمية بالبورصة نتيجة لعمليات من القلة بحيث لا تعبر عن القيمة الحقيقية فلا يعتد بها وعندئذ تفرض مصلحة الضرائب الرسم بواقع اثنين في الألف محسوباً على القيمة الإسمية المدونة على ذات الصك وعلّة ذلك قطع دأب المنازعات المتشعبة التي كانت تثور في ظل القانون الملغى حول تقويم هذه الطائفة من الأوراق المالية بما كان يقتضى بحث أصول وخصوم كل شركة ومعرفة حقيقة قيمة أسهمها

المصرية أو من مجالس المديرية أو المجالس البلدية والقروية رسم دمغة سنوى مقداره واحد في الألف من قيمة هذه الأوراق إذا كانت مقيدة في البورصة ، أما إذا لم تكن مقيدة بها أو كانت مقيدة ولكن رأت مصلحة الضرائب أن العمليات التي تمت بشأنها في البورصة من القلة بحيث لا يصح اتخاذ متوسط الأسعار الرسمية لها قياساً صحيحاً لقيمتها الحقيقية ، فإن الرسم يحسب على أساس اثنين في الألف من قيمتها الأساسية . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن سندات البنك الطاعن لم يحصل بشأنها على وجه التحقيق خلال النصف الثاني من سنة ١٩٥٢ سوى عملية واحدة تناولت عدداً يقل عن ٢٥ سهماً ، ولم يتخذ من سعر هذه العملية مقياساً صحيحاً لقيمتها الحقيقية ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — مفاد المادتين ١ مكرر و ٢ من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الذي ألغى القانون ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ، أن رسم الدمغة على الأوراق والقرايطيس المالية يستحق في أول كل سنة وأنه يتجدد ويكون الوفاء به مقدماً في النصف الأول من شهر يناير في كل سنة ، وينبئ على ذلك أنه متى كانت الواقعة المنشئة لرسم الدمغة وهو وجود الأوراق المالية في أول كل عام قد تمت واكتملت عناصرها قبل صدور القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وكان هذا القانون قد خلا من نص يفيد سريان أحكامه في هذا

أو سنداتهما . والحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر فيما قرره من : « أ هـ ما يجدر التنويه به أن سندات البنك الطاعن إصدار سنة ١٩٣٧ لم يحصل بشأنها على وجه التحقيق خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٢ سوى معاملة واحدة في ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ وأن هذه المعاملة تناولت عدداً يقل عن ٢٥ سنداً والدليل على ذلك أن البنك قدم للاستدلال على معاملات هذه الفترة نشرتين إحداهما بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ والأخرى بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ فإذا لوحظ أن خطاب لجنة البورصة المؤرخ ٨ يناير سنة ١٩٥٣ صريح في أنه حصلت عروض لهذه السندات خلال شهر نوفمبر ولم تتم صفقات لعدم وجود مشترين وأن خطاب اللجنة المؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ صريح في أنه لم تقيد أسعار المقادير تقل عن ٢٥ سنداً وأن هذا كان سبباً فيما قرره بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٥٣ من عدم وجود متوسط أسعار لهذه السندات خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٥٢ فإن كل ذلك يقطع في أن القدر المثبت بشأن العمليات في هذه الفترة الأخيرة ينحصر في عملية واحدة تمت في ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ وأنها تناولت عدداً يقل عن ٢٥ سنداً ، فلا يعقل أن يتخذ من سعر هذه الحماية الواحدة مقياساً صحيحاً لقيمة هذه السندات الحقيقية ولا يلتفت إلى ما قيل من حصول عملية في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٢ لأنه على فرض حصولها فقد كان ذلك في النصف الأول من السنة والممول عليه هو ما يتم في النصف الثاني . . . ومع التسليم بأن مصلحة الضرائب ظلت تحاسب البنك في السندات السابقة على أساس قيمة هذه السندات الحقيقية تبعاً لمتوسط أسعار البورصة فإن ذلك لا يبرر المطالبة بسريان

الحساب على هذه الوثيقة عن سنة ١٩٥٣ بعد أن ثبت عدم وجود متوسط سعر لها يعبر عن قيمتها الحقيقية في الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٥٢ . . فإنه يكون صحيحاً في القانون وغير مشوب بخطأ في الإسناد . وكفاية أسبابه لحمل منظوقه تقصيه عن عيب القصور . ولا يضير الحكم ما أضافه من تقريرات قانونية غير سليمة في قوله « إن القانون ٢٢٤ سنة ١٩٥١ أعطى مصلحة الضرائب رخصة تقدير ما إذا كانت العمليات على الأوراق المالية المقيدة بالبورصة من القلة بحيث لا يصلح متوسط أسعارها مقياساً صحيحاً لقيمتها الحقيقية وأنه منع للمول من الطعن فيما تنتهي إليه المصلحة في هذا الشأن » ما دام قد أقام قضاءه على دعامة أخرى كافية لحمله وصحيحة في القانون .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثاني تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله فيما قضى به من أحقية مصلحة الضرائب في تقاضي مبلغ ٣٧٥ ج و ٢٦٣ م باعتباره مستحقاً لها نتيجة لرفع فئة رسم الدمغة عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ عملاً بالقانون ٢٢٤ سنة ١٩٥١ . ذلك أن الطاعن قد وفى بالضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٢ بالنسبة المقررة بالقانون ٤٤ سنة ١٩٣٩ وفى ميعادها ومن ثم لا يلزم بالسعر الجديد الذى قرره القانون ٢٢٤ سنة ١٩٥١ والقول بغير ذلك يجعل للقانون الأخير أثراً رجحاً في حين أنه لم يرد فيه نص على ذلك .

« ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الفقرة (١) من المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ قد نصت على أن « جميع الأسهم . .

الرسم على أوراقها المالية عن المدة الباقية منها تؤديه في الخمسة عشر يوماً التالية لسكوينها . ومن ثم يكون القانون قد عين الواقعة المنشئة للضريبة بوجود الأوراق المالية في أول كل عام . وفي كانت هذه الواقعة قد تمت واكتتبت عناصرها قبل صدور القانون ٢٢٤ سنة ١٩٥١ وكان هذا القانون قد خلا من نص يفيد سريان أحكامه في هذا الخصوص بأثر رجعي فإنها تبقى محكومة بالقانون الذي تمت في ظله . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكام القانون ٢٢٤ سنة ١٩٥١ على واقعة النزاع عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ مخالفاً للقانون مما يتعين معه نقضه في خصوص هذا السبب .

« ومن حيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل ولما سبق بيانه يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٧٠٩ سنة ٧٢ ق بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد إلى المستأنف مبلغ . . ولا محل للحكم بالفوائد تطبيقاً للمادة ٢٤ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ إذ أن الدعوى رفعت في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ . »

(القضية رقم ١٧٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

١٠٢

١٧ من يناير ١٩٦٢

١ - أحوال شخصية : نسب ، ثبوته .

ب ، ج - أحوال شخصية : دعوى ، سماعها ، تناقض مانع منه .

د - أحوال شخصية : زواج ، عقده ، وعده به .

والسندات . . تكون خاضعة لرسم دفعة سندي مقداره نصف في الألف . . » ونصت المادة ١ مكرراً على أنه « يستحق رسم الدفعة السندي مقدماً ويكون حقاً مكتسباً للخزانة بمجرد حلول ميعاده . ولا يكون محلاً للرد لأي سبب من الأسباب وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورده لمصلحة الضرائب في الخمسة عشر يوماً الأول من شهر يناير . وفيما يتعلق بالشركات الجديدة التي تنشأ بعد أول يناير يستحق الرسم بنسبة المدة الباقية من السنة مع إعمال كسور الشهر ويجب توريد الرسم المذكور لمصلحة الضرائب في الخمسة عشر يوماً التالية لتأسيس الشركة » وقد نصت الفقرة (١) من المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ على أن : « جميع الأسهم . . والسندات . . خاضعة لرسم دفعة سندي مقداره واحد في الألف . . » وقد قررت المادة ٢ منه أنه : « يستحق رسم الدفعة النسبي السنوي المبين بالفقرة (١) من المادة السابقة مقدماً ويكون حقاً مكتسباً للخزانة بمجرد حلول ميعاده . . وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورده لمصلحة الضرائب في الخمسة عشر يوماً الأول من شهر يناير . وفيما يتعلق بالشركات الجديدة التي تنشأ بعد أول يناير يستحق الرسم بنسبة المدة الباقية من السنة مع إعمال كسور الشهر . ويجب توريد الرسم المذكور لمصلحة الضرائب في الخمسة عشر يوماً التالية لتأسيس الشركة » . ومؤدى هذه النصوص أن رسم الدفعة المقرر على الأوراق والقراطيس المالية يستحق في أول كل سنة ويتجدد ويكون الوفاء به مقدماً في النصف الأول من شهر يناير من كل سنة . وقد تدارك المشرع أمر الشركات التي تؤسس خلال السنة فألزمها

المبادئ القانونية :

١ — من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية أن « الولد للفراش » ، وقد فرع الفقهاء على هذا الأصل أن النسب يثبت بالفراش الصحيح وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ، كما فرعوا عليه أن النسب لا يثبت ما لم يثبت سببه بالحجة ، لأن ثبوت الحكم ينبغي على ثبوت السبب ، ورتبوا على ذلك أن الزنا لا يثبت نسباً واختلفوا فيما تصير به الزوجة فراشاً على ثلاثة أقوال : أحدهما أنه نفس العقد وإن لم يجتمع بها بل لو طلقها بعقبة في المجلس ، والثاني أنه العقد مع إمكان الوطء ، والثالث أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه .

٢ — من المقرر في فقه الشريعة الإسلامية أن التناقض مانع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه ، مادام باقياً لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر ، أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بحمل أحد الكلامين على الآخر ، وهو يتحقق كلما كان الكلامان قد صدرا من شخص واحد وكان أحدهما في مجلس القاضى والآخر خارجه ، ولكن ثبت أمام القاضى حصوله ، إذ يعتبر الكلامان وكأهما في مجلس القاضى ، يستوى

في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه .

وإذ كان ذلك وكانت دعوى المطعون عليها على الطاعن أنه عقد عليها عقداً صحيحاً شرعاً وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بينت ، تتناقض مع أقوالها في تحقيقات شكوى سابقة وما قررت فيها من أنها لم تكن زوجة للطاعن لا بعقد صحيح ولا فاسد خلال المدة التي كانت ظرفاً لحمل البنت . كما أن أقوالها قد تناقضت مع أقوال شهودها من أن الطاعن قد عقد عليها عقداً صحيحاً بإيجاب وقبول شرعيين بحضورهم في منزل والده المطعون عليها ، وهو تناقض يتعذر معه التوفيق على النحو الذى قال به الحكم المطعون فيه ، فإن دعوى نسب البنت من الطاعن بسبب الزوجية تكون غير صحيحة شرعاً . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه على واقعة الدعوى .

٣ — التناقض فيما هو محل خفاء — ومنه النسب — عفو مغتفر ولا يعتبر كذلك التناقض في دعوى الزوجية والفسرأش الصحيح لأنه ليس محل خفاء .

٤ — من المقرر شرعاً أن الوعد والاستيعاد لا ينعقد به زواج ، وأن الزواج لا يصح تعليقه بالشرط ولا إضافته إلى المستقبل .

المحكمة

« . . . وحيث إن الطعن يقوم على سببين
 ينحصل (أولهما) في أن دعوى الطعون عليها
 نسب الصغيرة بسبب الزوجية بينها وبين الطاعن
 تتناقض مع أقوالها وأقوال أمها في تحقيقات
 الشكوى رقم ٥٨ سنة ١٩٥٣ أحوال مصر الجديدة
 وقد جاءت نصاً في عدم قيام زوجية بينهما خلال
 المدة التي كانت ظرفاً لحمل البنت وهذا التناقض
 يمنع من سماع الدعوى وقد عوات محكمة أول
 درجة على هذا الظرف فحكمت برفضها وخالفها
 الحكم المطعون فيه استناداً إلى أنه يشترط في التناقض
 المانع من سماع الدعوى أن يكون من شخص
 واحداً من شخصين ومن ثم فهو لا يتقدم بين
 أقوال الطعون عليها وأقوال أمها لأنهما شخصان
 مختلفان كما يشترط فيه أن يكون الكلامان قد صدر
 معا في مجلس القضاء ولا يكفي لتحقيقه أن يكون
 أحدهما في مجلس القضاء والآخر في البوليس
 أو في النيابة فضلاً عن أن التناقض في دعوى النسب
 عقو منتفرد على فرض وجوده ، وأن محكمة أول
 درجة إذ أخذت بأقوال الطعون عليها في الشكوى
 أنها سلمت نفسها للطاعن برضاها لأنه وعدها
 بالزواج لم تغفل في فهم هذه العبارة ومعناها أنه
 سيثبت زواجها منه في المستقبل وأنه بهذا الوعد
 يظهر لها أن معاشرته لها شرعية — وهذا الذي
 جرى عليه الحكم مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه
 وتأويله وقصور وفساد في الاستدلال ، ذلك أن
 ما ذهب إليه من أن التناقض الذي عقدته محكمة
 أول درجة كان بين كلام الطعون عليها وكلام
 أمها غير صحيح ويخالف الثابت في الأوراق لأن
 كلام الطعون عليها وأمها متفق لا خلاف فيه
 ولا تناقض ولم تعقد محكمة أول درجة التناقض

بينهما وإنما عقدته بين كلام الطعون عليها في
 تحقيقات البوليس وقد اعترفت فيها بعدم قيام
 زوجية بينها وبين الطاعن بينما ادعت في دعواها
 الحالية قيام زوجية صحيحة بينهما فكلام
 الكلامين صدر من الطعون عليها ويرد عليهما
 التناقض ، وقد وقع فعلاً لأن كلا منهما يناقض
 الآخر وإذا كان الكلام الأول قد صدر منفصلاً
 من الطعون عليها وأثبت في تحقيق البوليس
 ورددته وأصرت عليه في تحقيق النيابة ولم تنكره
 ولم تزعم صدوره منها كرها فهو حجة بما ورد
 فيه يلزمها وينفذ في حقها ومن مقتضاء أن تصبح
 دعواها غير مقبولة . وما قرره الحكم من أن
 التناقض لا يتحقق إلا إذا صدر الكلامان المتناقضان
 معا في مجلس القضاء خطأ ، ويخالف ما انعقد
 عليه إجماع الفقه الحنفي من أن التناقض المانع من
 سماع الدعوى هو أن يسبق من المدعى كلام
 أو فعل يناقض دعواه ويشترط لانعقاده أن يكون
 الكلام الثاني في مجلس القضاء سواء حصل
 الكلام الأول في مجلس القضاء أو خارجه ولكن
 ثبت أمام القاضي حصوله ، والتناقض هنا حاصل
 بين ادعاء الزوجية على الطاعن في مجلس القضاء
 وما قاله الطعون عليها في محاضر تحقيق البوليس
 والنيابة من أنه لم يحصل زواج بينهما . كذلك
 وما استورد إليه الحكم من أن التناقض في دعوى
 النسب يغتفر وقد نص الفقهاء على التسامح في
 إثباته فهو مخالف للقانون ، لأن التناقض المغتفر
 في إثبات النسب هو أن يصدر من المرأة إقرار
 بعدم حماها ثم تقر بعد ذلك بحماها ، لأن وقت
 الحمل مما يخفى عليها فيغتفر تناقضها في كلامها
 بنفي الحمل ثم إثباته وهو لا يتمدى إلى الفراش
 كسبب للنسب ، بل يجب أن يكون الفراش ثابتاً
 لا نزاع فيه فإن أفرت المرأة بانعدام الزوجية

— صحيحة كانت أو فاسدة — ثم ادعت بوجودها فهذا التناقض منها لا يغتفر بل يوجب باجماع الفقه عدم سماعها والتناقض هنا في دعوى الزوجية التي هي أساس النسب لا في دعوى النسب ذاته . يضاف إلى ذلك أنه ليس للشرع الإسلامي في إثبات النسب حرص خاص وكل ما يعنيه هو إقرار الحق فيه شأنه في ذلك شأن سائر الحقوق ولم ينص الفقهاء على التسامح في إثبات النسب والاحتياط فيه كقاعدة عامة وكل ما لهم هو مسائل متفرقة منها ما روعي فيه الاحتياط ومنها ما لم يراع فيه ذلك ، وهم في جميع الأحوال يتكلمون عن النسب حيث يكون الفراش ثابتاً لا نزاع فيه ، ولم يقل أحد بأنه يحتمل أو يحتاط لإثبات الفراش ليحتال على إثبات النسب . ومحاولة الحكم رفع التناقض بحمل أحد كلامي المطعون عليها على الآخر ، وقوله إن أقوال المطعون عليها في الشكوى إنها سلمت نفسها للطاعن برضاها لأنه وعدها بالزواج ، معناها أنه سيثبت زواجها منه في المستقبل ، وأنه بهذا الوعد يظهر لها أن معاشرته لها شرعية ويعدها بإثبات الزواج مستقبلاً ، مخالفة للرأي الفقهي : لأن مقتضى حمل أحد الكلامين على الآخر أن يؤدي معنى واحداً يستفاد من عبارتهما وإن اختلفت ، أما إذا تعارضت العبارتان وكان لكل منهما دلالة ومعنى يختلف عن الآخر فإنه ينتفي أعمالهما معاً وحمل أحدهما على الآخر .

وإذا قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد حمل دعوى المطعون عليها على إقرارها في التحقيقات حملاً باطلاً ، واستخلص من هذا الإقرار ما لا يؤدي إليه عتلاً ومنطناً ويتناقض مع صريح عبارته ، لأن المطعون عليها لم تدع في التحقيقات أن زواجاً صحيحاً أو فاسداً انعقد بينها وبين

الطاعن ، أو أن وعدها كان بإثبات هذا الزواج مستقبلاً وبها سلمته نفسها ترتيباً على هذا الوعد وتأسيساً على أنه يعاشرها معاشرته شرعية ، بل كان قولها صريحاً قاطعاً على العكس ، وعلى أن الطاعن وعدها بأنه سيتزوجها عندما يرقى وأنها سلمته نفسها تحت تأثير هذا الوعد .

والوعد بالزواج لا يعني أن الزواج قد تم إذ هو لا ينفذ بمجرد الوعد بحصوله في المستقبل ولكن بإيجاب وقبول شرعيين ، ولأن ما قرره المطعون عليها في التحقيقات من أن الطاعن لم يكن يخالطها بخالطة تامة لا يكون شأن الرجل والمرأة المقعد بينهما زواج قامت به علاقة شرعية ؛ يضاف إلى ذلك أن القاعدة في إثبات النسب أنه إذا أسند إلى زواج صحيح أو فاسد فيجب لثبوت أنه يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه ، سواء كان الإثبات بالإقرار أو بالبينة الشرعية وهي على من ادعى وقد خالف الحكم هذه القواعد .

ويتحصل (ثانيهما) في أنه بعد أن نفى الحكم التناقض كان طبيعياً أن يقيم الدليل على إثبات الدعوى ، وقد التمس هذا الدليل في البينة التي أقامتها المطعون عليها وخلص من سياقها إلى أن شهادة الشهود على إثبات الدعوى صحيحة ، وأن محكمة أول درجة لم تأخذ بها رغم كفايتها للتناقض الذي فهمته ، وما قرره الحكم من صحة شهادة الشهود وكفايتها مشوب بالقصور والفساد في الاستدلال ، لأن هذه الشهادة يكذبها في كل ما اشتملت عليه أقوال المطعون عليها وأقوال أمها في تحقيقات الشكوى الإدارية ، ومع أن الحكم لم يطرحها إلا أنه انتفت عن قوتها في الإثبات ودلائها على تكذيب شهادة الشهود بما انبنى عليه أن تغير وجه الرأي في الدعوى ، ذلك أن مقتضى

أقوال المظعون عليها في التحقيقات أنها تعرفت بالطاعن منذ سنة سابقة على تاريخ الشكوى في ١٩٥٣/٣/٩ وكانت تردد عليه وتجتمع به في منزله وأنه خالطها مخالطة غير نامة وقد أبت هذه المرافعة تسراً فلم تجبرها أحداً حتى ولا والدتها وإلى أن تبين أنها حامل في ستة شهور ونصف فأفصحت لها عنها وإن كل ما كان من الطاعن أنه وعدها بأنه سيتزوجها عندما يرقى وأنها لم تطالب إليه أن يتزوجها اكتفاء بهذا الوعد ، بينما قرر الشهود رواية أخرى تقع حوادثها قبل تاريخ التحقيق المذكور بتسعة شهور ونصف ، وتتلخص في أنه في النصف الثاني من شهر يونية سنة ١٩٥٢ كانوا في منزل والدته المظعون عليها فدخل عليهم زوجها يزف إليهم بشري أن الطاعن سيتزوج المظعون عليها ، ثم حضر الاتفاق فوضع الطاعن يده في يد المظعون عليها وعرض عليها الزواج منها فقبلت واحتفلت الجماعة بما فيهم والدته المظعون عليها بذلك ، وأضاف بعضهم أنهم رأوا الطاعن والمظعون عليها في غرفة النوم بملابس النوم ، وأن الطاعن ظل يعاشر المظعون عليها إلى ما بعد الوضع ، وبمجرد مقارنة هذه الرواية بما ثبت في التحقيق تقطع في المغايرة بينهما مغايرة تامة تشمل كل النواصير ، وهذه المغايرة قاطعة في تكذيب المظعون عليها لشهادة الشهود وهي إذن شهادة ملفقة مكذوبة بالدليل الرسمي المستمد من أقوال المظعون عليها في التحقيقات ، وهي أقوال صدرت منها طوعية واختياراً وفي موقف طبيعي بعيد كل البعد عن خصومة النسب وفي تفصيل كامل صريح .

« وحيث إن النفي في محله ، ذلك أنه من الأصول المقررة في قته الشريعة الإسلامية

أن « الولد للفراش » وفرع الفتمهء على هذا الأصل أن النسب يثبت بالفراش الصحيح ، وهو : الزواج الصحيح وملك اليمن وما لحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهة ؛ كما فرعوا عليه أن النسب لا يثبت ما لم يثبت سببه بالحجة لأن ثبوت الحكم ينبغي على ثبوت السبب ، ورتبوا على ذلك ومن ناحية أخرى أن الزنا لا يثبت نسباً ، واختلفوا فيما يصير به الزوجة فراشاً على ثلاثة أقوال أحدها أنه نفس العقد وإن لم يجتمع بهما لو طلقها عقبيه في المجلس والثاني أنه العقد مع إمكان الوطء والثالث أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه . كذلك ومن الأصول المقررة أن التناقض يمنع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه مادام باقياً لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو بقبول التناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر وهو يتحقق متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد وكان أحد الكلامين في مجلس القاضي والآخر خارجه ولكن ثبت أمام القاضي حصوله إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي يستري في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه — وإذ كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن دعوى المظعون عليها على الطاعن أنه « عقد عليها عقداً صحيحاً شرعياً وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بينت » تتناقض مع أقوالها في تحقيقات الشكوى رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ أحوال مصر الجديدة وقد قررت فيها أنها منذ سنة سابقة على تاريخ تقديم الشكوى في ٦ مارس سنة ١٩٥٣

بالشرط ولا إضافة إلى المستقبل ومن ثم يتعين
نقض الحكم .

(القضية رقم ١٠ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية »
بالمهينة السابقة) .

١٠٣

٢٤ من يناير ١٩٦٢

١ — دمغة : رسمها ، ضريبة ، كهرباء ، استهلاك
تيارها .

ب — دمغة : رسمها ، ضريبة : رسم ، مناط
استحقاقه ، واقعة منقشة له .

المبادئ القانونية :

١ — يفرض رسم الدمغة — وفقاً
للقانونين ٤٤ لسنة ١٩٢٩ و ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
على مجرد استهلاك الكهرباء المعدة للإضاءة
أيما كان المكان الذي جرى فيه الاستهلاك
والغرض الذي من أجله تتم هذه الإضاءة .
فقرض رسم الدمغة على مجرد الاستهلاك
الذاتي للتيار الكهربائي ، وإن كان الغرض
منه هو إضاءة مصنع الشركة الطاعنة والطرق
المؤدية إليه ، فإنه لا يكون قد خالف
القانون .

٢ — يبين من نصوص القانونين ٤٤ لسنة
١٩٢٩ و ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أن المناطق في
استحقاق رسم الدمغة على استهلاك التيار
الكهربائي هو مجرد الاستهلاك في ذاته ،
دون تفرقة بين ما إذا كانت الكهرباء
المستهلكة من إنتاج صاحبها ، أو موردة إليه
من الغير . وأن المشرع لم يقصد بكلمة
« المستعملة » الواردة في القانون ٢٢٤ لسنة

تعرفت بالطاعن وكانت تتردد عليه في منزله وأنها
سلمته نفسها برضاها وأباحته أن يعاشرها
معاشرة الأزواج — دون رابطة شرعية وأنه
خالطها مخالطة تامة في ظل إغرائه لها ووعدته
بالزواج منها وأخذت تسرد تفاصيل هذه العلاقة
وكيف أنها أخفتها عن والدتها وجعلتها سراً بينها
وبين نفسها إلى أن كشفت لها عنها لمداينة ظهور
الحمل والتأكد منه في اليوم السابق على تقديم
الشكوى .

وظاهر هذه الأقوال لا يدل على أنها كانت
زوجة للطاعن بعقد صحيح أو فاسد فضلاً عن أن
هذه الأقوال تتناقض مع أقوال شهودها من أن
عقد زواج تم بينها وبين الطاعن في شهر يونيو
سنة ١٩٥٢ بإيجاب وقبول شرعيين بحضورهم
في منزل والده المطعون عليها وهو تناقض يتعذر
معه التوفيق على النحو الذي قال به الحكم المطعون
فيه ، ومن ثم تكون دعوى المطعون عليها نسب
الصغيرة من الطاعن بسبب الزوجية على ما سلف
ببانه غير صحيحة شرعاً ، والحكم المطعون فيه
إذ قضى بثبوت هذا النسب للاعتبارات التي أوردتها
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه على
واقعة الدعوى ؛ ولا يغير من هذا النظر ما هو
مقرر من أن التناقض فيما هو محل خفاء ومنه
النسب عفو مغفر ، لأن التناقض هنا في دعوى
الزوجية والفراش الصحيح وهو ليس محل خفاء .
كما لا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون
فيه من أن المطعون عليها أقرت في التحقيقات أنها
سلمت نفسها للطاعن برضاها لأنه وعدها بالزواج ،
وهذا معناه أنه سيثبت زواجه بها مستقبلاً ، وأنه
بهذا الوعد يكون قد أظهر لها أن معاشرته لها
شرعية لأنه من المقرر شرعاً أن الوعد والاستيعاد
لا ينعقد به زواج ، وأن الزواج لا يصح تطبيقه

١٩٥١ بدلا من كلمة « الموردة » الواردة في القانون السابق غير معنى واحد هو استهلاك الكهرباء المعدة للإضاءة أو الأغراض المنزلية .

المحكمة

« . . . وحيث . . . أنه لما كان يبين من الفقرة رقم ١٠ مكررة من الجدول رقم ٥ من القانون ٤٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون ١١ لسنة ١٩٤١ ، وكذلك البند رقم ٧ من الجدول رقم ٥ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، أن كليهما يفرض رسم دمغة على مجرد استهلاك الكهرباء المعد للإضاءة في ذاته ، أيّا كان المكان الذي جرى فيه الاستهلاك والغرض الذي من أجله تتم هذه الإضاءة . وكان الرسم الذي حصلته المطاعم عليها . . . على مجرد الاستهلاك الذاتي للتيار الكهربائي لغرض إضاءة مصنع الشركة والطرق المؤدية إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون . . . »

« وحيث . . . أن القانون ١١ لسنة ١٩٤١ الذي صدر مبدلا للقانون ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمغة أضاف إلى الجدول رقم ٥ الخاص برسوم الدمغة النوعية الفقرة رقم ١٠ مكررة التي نصت على أن « ينحصر استهلاك الكهرباء لرسم مقداره مليون عن كل كيلووات ساعة من الكهرباء الموردة للتوزيع أو للأغراض المنزلية » كما أضاف حكماً عاماً بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم ، نص فيه بخصوص الجدول المذكور على ما يأتي : « الفقرات ١٠ ، ١٠ ، ١٠ مكررة ، ١٠ ثالثاً . استهلاك الكهرباء والغاز والبوتاجاز الرسم على المستهلك ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك » . ونص القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على تقرير رسم دمغة في البند ٧

من الجدول ٥ بقوله : « ينحصر استهلاك الكهرباء لرسم مقداره مليون عن كل كيلووات ساعة من الكهرباء المستعملة للإضاءة على العموم أو للأغراض المنزلية » .

ومؤدى هذه النصوص أن الاستهلاك الذاتي للكهرباء هو الواقعة المنشئة للرسم ، وأن المناط في استحقاق الرسم هو مجرد الاستهلاك في ذاته دون تفرقة بين ما إذا كانت الكهرباء المستهلكة من إنتاج صاحبها أو موردة إليه من الغير ، وأن المشرع لم يقصد بكلمة « المستعملة » في القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بدلا من كلمة « الموردة » في القانون السابق ، غير معنى واحد هو استهلاك الكهرباء المعدة للإضاءة أو للأغراض المنزلية ؛ وهو تعديل في الصياغة كشفت عن حقيقة المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في قولها : « وكذلك أوضح المشروع من يتحمل الرسم في كل حالة . . . كما أدخلت عليه تعديلات تفصيلية اقتضتها الصياغة القانونية أو الاعتبارات العملية والفنية » .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إلزام الشركة الطاعنة بالرسم دون اعتداد بكونها هي المنتجة للتيار الكهربائي ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك رفض الطعن .

(القضية رقم ٤٩٦ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٤

٢٤ من يناير ١٩٦٢

نقض : طعن ، لإعلانه .

المبدأ القانوني :

متى كان الطعن بالنقض قد رفع قبل

لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها لا يؤدي إلى محو آثار شهر الإفلاس ، ولا إلى زوال جماعة الدائنين أو انتهاء مأمورية السنديك ، إلا أنه يترتب عليه ، طبقاً للمادة ٣٣٧ من القانون التجاري ، استرداد الدائنين الذي يكونون هذه الجماعة لحقهم في رفع الدعاوى على المفلس نفسه ، بما يستتبع أن الدعاوى الخاصة بجماعة الدائنين التي كانت مركزة في يد السنديك قبل صدور ذلك الحكم يصبح بعد صدوره من حق كل دائن أن يرفعها على شخص المفلس ، ولا يلزم اختصاص السنديك فيها ، وإن جاز الأخير أن يتدخل في هذه الدعاوى كلها رأى لزوم ذلك لحماية مصلحة جماعة الدائنين ، كما يبقى له حقه في رفع ما تقتضي هذه المصلحة رفعه من الدعاوى .

ولما كان المشرع لم يصرح برغبته في الخروج عن هذه القاعدة بالنسبة للدعوى التي يرفعها الدائن بطلب إعادة فتح أعمال التفليسة ، ولم يوجب اختصاص السنديك ؛ فيها فإن هذه الدعوى كغيرها من دعاوى جماعة الدائنين ، يصح توجيهها إلى شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها ، وبالتالي فلا يكون اختصاصه في الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها لازماً قانوناً .

٢ — أفصح المشرع في المادة ٣٣٧ من القانون التجاري عن أن قفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها ، إنما يكون بحكم تصدره المحكمة بناء على تقرير

العمل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولم تكن قد حددت جلسة لنظره أمام الدائرة المختصة عند العمل بهذا القانون فإنه يسرى على حكم المواد من ٩ إلى ١٧/١ من القانون المذكور إعمالاً للمادة الخامسة من مواد إصداره . ولما كانت المادة ١١ من هذا القانون توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، مؤشراً عليه بقرار الإحالة ، وذلك في خمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار وأن يودع خلال الخمسة أيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ، فإنه ينبغي على إغفال هذين الإجراءين بطلان الطعن .

(القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٧ في بالهيئة السابقة) .

١٠٥

٢٥ من يناير ١٩٦٢

أ — إفلاس : تفليسة ، قفل أعمالها ، دعوى الدائن بطلب إعادة التفليسة ، الخصوم فيها . حكم ، طعن فيه .
ب — إفلاس : حكم بإعادة أعمال التفليسة ، طبيعته ؛ استئناف ، أحكام جائز استئنافها .

ج — دعوى : نظرها ، وجه السرعة ، مناطه .

د — استئناف : رفعه ، إفلاس ، حكم بإعادة أعمال التفليسة .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الحكم بقفل أعمال التفليسة

مأمور التفليسة وأجاز في المادة ٣٣٨ منه للمفلس وغيره من أرباب الحقوق أن يحصل على نقض الحكم المذكور ، ولما كان نقض ذلك الحكم لا يكون إلا بحكم يصدر قبل المفلس ويفصل في خصومة مترددة بينه وبين دائئه فإن الحكم الصادر في دعوى الدائن بطلب نقض حكم قفل أعمال التفليسة ، يعتبر حكماً بالمعنى القانوني لا عملاً ولا ثباتاً ، وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق الاستئناف جائزاً إذ هو ليس من الأحكام التي منعت المادة ٣٩٥ من القانون التجاري استئنافها .

٣ - المناط في تحديد الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة هو أمر الشارع وليس تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم ، كما أن تقصير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة ، بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة .

٤ - دعوى الدائن بطلب إعادة فتح أعمال التفليسة ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات على سبيل الحصر ، ولا هي من الدعاوى التي نص المشرع على وجوب نظرها على وجه السرعة ، ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بصحة استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى رغم رفعه بتكاليف بالحضور استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٥٠٤ من قانون المرافعات ، قولاً

منه إنها تندرج ضمن الدعاوى الواردة بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات باعتبار أنها امتداد لدعوى شهر الإفلاس ، أو أنها تدخل في قصد الشارع من المادة المذكورة بطريق القياس لأنها مترتبة على الإفلاس ، فإنه يكون قد خالف القانون ، إذ أن المشرع قد نص في المادة ١١٨ من قانون المرافعات على دعاوى شهر الإفلاس وحدها دون الدعاوى الأخرى الناشئة عن التفليسة ، ولا يغير من هذا النظر أن الشارع قد جعل ميعاد استئناف هذه الدعاوى ميعاداً قصيراً ، لأن تقصير الميعاد ليس من شأنه وحده اعتبارها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة .

(القضية رقم ٥٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم وحسن خالد وعمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين علي ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

١٠٦

٢٥ من يناير ١٩٦٢

- ١ - ارتفاع : بناء ، قيود اتفاقية : ارتفاع ؛ حقوق تبادلية .
- ب - ارتفاع : بناء ، قيود اتفاقية ، تنازل .
- ج - ارتفاع : مخالفة قيود البناء الاتفاقية .

تمريض .

المبادئ القانونية :

- ١ - تعتبر قيود البناء الاتفاقية حقوق ارتفاع متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التي تقام في حى معين ، إذ يترتب عليها أن تصبح كل قطعة من الأرض مرتفعة بها المنفعة لجميع القطع الأخرى التي في نفس الحى ،

بحيث إذا خالفها بعض الملاك أصبح الآخرون في حل من الالتزام بها لا تنفاه سبب هذا الالتزام أو الحكمة منه .

٢ — ليس في القانون ما يمنع التنازل عن قيود البناء الاتفاقية المقررة لمنفعة كل العقارات في منطقة معينة ممن يملك التنازل عنها ، سواء كان هذا التنازل صريحاً أو ضمناً إذ لم يشترط القانون لتحقيقه صورة معينة . فتم استخلصت محكمة الموضوع هذا التنازل ولو كان ضمناً ، استخلاصاً سائغاً من وقائع تؤدي إليه فلا معقب على حكمها في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .

٣ — لا يجيز القانون الحكم بالتعويض طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدني إلا في الأحوال التي يجوز فيها المطالبة بإصلاح الضرر الناتج عن مخالفة القيود المفروضة عيناً ، والتي ترى فيها المحكمة أن في الحكم بالإصلاح عيناً إرهاباً لصاحب العقار المرتفق به ، وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه لا حق للطاعنين في طلب الإصلاح عيناً لتنازلهما عنها هما وغيرهما من أصحاب العقارات التي فرضت لمصلحتهما تلك القيود ، فإن رفض طلب التعويض لا يكون مخالفاً للقانون .

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن كيف القيود والاشتراطات الواردة بعقد البيع وقائمة الزاد الملحق به وهو العقد

الصادر من شركة الفنادق إلى الطاعنين ، بأنها حقوق ارتفاق مقررة بالتراضي فيما بين طرفي العقد وخلفاء كل منهما ، روعي في التزامها منفعة جميع العقارات السكّانة بحى الجزيرة بالرمالك ؛ ويترتب عليها أن تصبح كل قطعة من الأرض للمصلحة مرتفقاً بها لمنفعة جميع القطع الأخرى التي في نفس الحى ، وأن التزام المشتري كما هو واضح من تلك العقود يقوم مقام التزام غيره من المشتريين وكذا البائعين بترتيب كل منهم ارتفاقات مماثلة على أرضه لمنفعة بقية الأراضي بعد أن كيف الحكم تلك القيود والاشتراطات بهذا التكييف قال : « وحيث إنه ثبت من المعاينة التي أجرتها المحكمة لتحقيق دفاع المستأنف عليهما (المطعون عليهما) أن المستأنفين (الطاعنين) تصرفاً بالبيع في قطع متعددة من الأرض التي آلت ملكيتها إليهما من شركة اللوكندات إلى الغير ، وأعفيا المشتريين من كل القيود والشروط الخاصة بالبناء ، فأقام هؤلاء على أراضيهم عمارات شاهقة لم يراع في بنائها أى شرط من الشروط التي يزعمان أن المستأنف ضدهما قد أخلا بها ، كما أن كثيرين آخرين من المشتريين من الشركة مباشرة وكذلك من خلفائهما ومن المستأنفين قد أقاموا أبنية لم يراع فيها القيود الاتفاقية المتنازع عليها : الأمر الذي يبين بوضوح أن المستأنفين وغيرهم من الملاك في ذلك الحى قد تنازلوا تنازلاً صريحاً عن الحقوق الارتفاقية المتنازع عليها .

ولا يعترض هذا الشأن ما زعمه المستأنفان من أنهما حصلتا على تعويض مقابل التنازل عن تلك الحقوق لبعض المشتريين منهما مباشرة ، ذلك أن تلك الحقوق كانت مقررة أصلاً لمنفعة كل العقارات التي تقام في تلك المنطقة ، وقد انتفت بفعل المستأنفين وغيرهما الحكمة من التزام هذه القيود . »

سبب هذا الالتزام أو الحكمة منه كما عبر الحكم .

« وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني قصوره في البيان وخطأه في تطبيق القانون ، ذلك أنه استند في رفض طلب سد المنافذ والمطالات التي قام المطعون عليهما بفتحها في الجهة الشرقية من عمارتهما المطلة على الطريق الخاص المملوك للطاعنين على أنه قد ثبت من الحكم الصادر من نفس المحكمة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ في الدعوى رقم ٢٧٠ سنة ٦٩ ق القاهرة أن هذا الطريق ليس مملوكاً ملكية خاصة للطاعنين ، وإنما هو من الأملاك العامة — ويقول الطاعنان إنه فضلاً عما في هذا القول من قصور في البيان فإن الحكم الذي ارتكبت عليه محكمة الموضوع قد رفع عنه الطاعنان نقضاً قيد برقم ٥٨ سنة ٢٦ ق .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه فضلاً عن أن الطاعنين لم يبينوا مواطن القصور الذي يميانه على الحكم المطعون فيه مما يجعل نفيهما بالقصور في هذا الخصوص مجعلاً وعن أنه لا تريب على الحكم المطعون فيه في استناده إلى ما قضى به حكم آخر صادر من نفس المحكمة الاستئنافية فصل في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم حول ملكية الشارع المتنازع عليه ذلك أن هذا الحكم رغم قابليته للطعن فيه بالنقض عند استناد الحكم المطعون عليه إليه ، أوحى لو صرح أنه كان قد تم الطعن فيه بالنقض في هذا الوقت فإنه كان حكماً انتهائياً له حجية الشيء المقضى — فضلاً عن هذا وذلك ، فإن هذا النعي بجميع ما تضمنه أصبح غير مجد بعد أن فصلت محكمة النقض في الطعن رقم ٥٨ سنة ٢٦ ق المرفوع عن الحكم المذكور (برفضه ، وبذلك استقرت صفة المال العام للشارع محل

وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه أي تناقض ذلك أنه ليس في القانون ما يمنع التنازل عن تلك القيود بمن يملك التنازل عنها وقد يكون هذا التنازل صريحاً أو ضمناً ، إذ لم يشترط القانون لتحقيقه صورة معينة وقد استخلصت المحكمة هذا التنازل ، وهو في خصوصية الدعوى الحالية تنازل ضمني ، استخلاصاً سائغاً من وقائع تؤدي إليه ولا معقب على حكمها في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي ، ولا يعيب الحكم بعد ذلك أنه وصف التنازل بأنه صريح مع أنه في حقيقته ضمني ، مادام أنه انتهى صريحاً إلى تحقق التنازل فعلاً ، ولا يقدح أيضاً في صحته استناده إلى إعفاء الطاعنين لبعض المشتريين منهم من قيود البناء ، ذلك أنه لم يؤسس قضاءه على أن هذا الإعفاء يسرى على المطعون عليهما الأولين اللذين لم يكونا طرفاً في العقود الصادرة لهؤلاء المشتريين ، وإنما استند إليه كقرينة أضافها إلى القرائن الأخرى التي ذكرها للتدليل على تنازل الطاعنين وغيرهم من الملاك في ذلك الحى عن تلك القيود .

ولا يغير من النتيجة التي انتهى إليها الحكم كون الطاعنين حصلاً أو لم يحصلوا على مقابل نظير ذلك الإعفاء ، وما قرره الحكم بعد ذلك من أن الحكمة من التزام القيود المذكورة قد انتمت بفعل الطاعنين وغيرهما ، لا يتناقض مع قوله بمحصول التنازل ، بل هو تأكيد لهذا القول كما أنه لا يتنافى مع القانون ، إذ أن التزام المطعون عليهما بالقيود سائلة الذكر يقابله التزام الآخرين ومنهم الطاعنان بها ، لأن هذه القيود تعتبر حقوق ارتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التي تقام في الحى ، فإذا خالفها هؤلاء الآخرون أصبح المطعون عليهما في حل من الالتزام بها لاتفاء

١٠٧

٢٥ من يناير ١٩٦٢

أ - اختصاص : نوعي ، دعوى قسمة .
 ب - تقض : طعن ، أحواله ، اختصاص نوعي ،
 نظام عام .

المبادئ القانونية :

١ - مفاد نص المادة ٨٣٨ من القانون المدني أن اختصاص محكمة المواد الجزئية الاستثنائي في دعاوى القسمة مقصور على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص ، أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص به إلا إذا كان يدخل في اختصاصها العادي ، ومتى كان النزاع الذي أثير في الدعوى أمام محكمة الموضوع يدور حول طبيعة الشيوع في السلم المشترك ، وما إذا كان هذا الشيوع عادياً أم إجبارياً ، وحول تحديد نطاق الصلح المعقود بين الطرفين بشأن هذا السلم ، فهو بهذه المثابة نزاع لا يتعلق بتكوين الحصص ويخرج بحسب قيمته من اختصاص قاضي المواد الجزئية نوعياً إذا كانت قيمة السلم المتنازع عليه — كما قدرها الخبير المنتدب في دعوى القسمة وباتفاق الطرفين ، تجاوز نصاب تلك المحكمة بما كان يتعين معه أن تحيل هذا النزاع إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٨٣٨ من القانون المدني ، وإذ هي لم تفعل فإنها تكون قد تجاوزت اختصاصها وخالفت القانون .

٢ - إذا كان الحكم الاستثنائي المطعون

النزاع بصفة باتة وأصبح لا حق للطاعنين في المطالبة بسد المنافذ والمطلات المفتوحة عليه .

« وحيث إن الطاعنين ينعينان في السبب الأخير على الحكم المطعون فيه قصوره في البيان فيما قاله رداً على ما طالباه بصفة احتياطية من الحكم على المطعون عليهما بتعويض تطبيقاً لفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدني ؛ إذا لم تر المحكمة ما يبرر إزالة الأعمال المخالفة — إذا اكتفى الحكم في الرد على هذا الطلب بقوله بأنه : « وقد بان أنه ليس للمستأنفين (الطاعنين) أي حق في طلب الإزالة فلا محل للحكم لهما بأي تعويض » . ويقول الطاعنان إن هذا الرد فضلاً عن قصوره فإنه مبني على خطأ في تطبيق القانون على ما بيناه في السببين السابقين .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأن القانون لا يجيز الحكم بتعويض طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدني إلا في الأحوال التي تجوز فيها المطالبة بإصلاح الضرر الناتج عن مخالفة القيود المفروضة عيناً والتي ترى فيها المحكمة أن في الحكم بالإصلاح عيناً إرهاباً لصاحب العقار المرتفق به ؛ ففي هذه الأحوال أجاز لها القانون الاكتفاء بالحكم بالتعويض . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه لاحق للطاعنين في طلب الإصلاح عيناً لتنازلهما عنها ، هما وغيرهما من أصحاب العقارات التي فرضت أصلحتها تلك القيود ، فإن رده على طلب التعويض بما ورد عليه به لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بالقصور .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

(الفضية رقم ١٣٣ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

النزاع إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيه ، إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٣٨ من القانون . وإذا هي لم تفعل فإنها تكون قد جاوزت اختصاصها ، كما يكون الحكم المطعون فيه إذ فصل أيضاً في هذا النزاع قد خالف القانون .

ولا يهم أن تكون مسألة الاختصاص لم يثرها أى من الخصوم أمام محكمة الموضوع ذلك أن قواعد الاختصاص النوعي من النظام العام ، يجب على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٣٤ مرافعات ويكون الطعن في الحكم بالنقض جائزاً عملاً بالمادة ٤٢٥ مكرر مرافعات باعتبار أن الحكم صادر في مسألة اختصاص نوعي ، لأن قضاءه في موضوع النزاع ينطوي على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة الجزئية بنظره ، ويكون ما دفعت به النيابة من عدم جواز الطعن في غير محله ، ولما كان الطعن قد استوفى الشكل فإنه يكون مقبولاً شكلاً .

« وحيث إنه لما سلف يتعين نقض الحكم للطعون فيه » .

(القضية رقم ٢٩٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٨

٢٥ من يناير ١٩٦٢

١ - وقف خيرى : جهة الاستحقاق ، صفة النائب عنها في محاسبة الناظر ، دعوى ، نيابة قانونية .

ب - دعوى : دفع بعدم قبولها ، طبيعته ، استئناف .

ج - دعوى : صفة ، زوالها ، خصومة ، انقطاع سيرها .

المبادئ القانونية :

١ - يكون للنائب عن جهة الاستحقاق في الأوقاف الخيرية الحق في محاسبة ناظر

فيه قد فصل في موضوع نزاع لا تختص المحكمة الجزئية بنظره ، فإنه ينطوي على قضاء ضمنى باختصاصها بنظره ، ومن ثم فيكون الطعن فيه بالنقض جائزاً عملاً بالمادة ٤٢٥ مكررة مرافعات ، باعتبار أنه صادر في مسألة اختصاص نوعي متعلق بالنظام العام .

المحكمة

« .. حيث إن المادة ٨٣٨ من القانون المدني تنص على أنه : « تفصل المحكمة الجزئية في المنازعات التي تتعلق بتكوين الحصص وفي كل المنازعات الأخرى التي تدخل في اختصاصها . فإذا قامت منازعات لا تدخل في اختصاصها تلك المحكمة كان عليها أن تحيل الخصوم إلى المحكمة الابتدائية ، وأن تعين لهم الجلسة التي يحضرون فيها ، وتقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائياً في تلك المنازعات » . ومؤدى ذلك أن اختصاص محكمة المواد الجزئية الاستثنائي مقصور على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص ، أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص به إلا إذا كان يدخل في اختصاصها العادى . ولما كان النزاع الذى أثير في الدعوى أمام محكمة الموضوع يدور حول طبيعة الشروع في السلم المشترك ، وما إذا كان هذا الشروع عادياً أم إجبارياً ، وحول تحديد نطاق الصالح المورخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٨ ، للعقود بين الطاعن وشقيقته بشأن هذا السلم ؛ فهو بهذه الثابة نزاع لا يتعلق بتكوين الحصص ويخرج بحسب قيمته عن اختصاص قاضى المواد الجزئية النوعي ، لأن قيمة السلم المتنازع عليه كما قدرها الحبير المتدب في دعوى القسمة وابتفاق الطرفين تجاوز نصاب تلك المحكمة مما كان يتعين معه أن تحيل هذا

الوقف ومطالبته بتقديم كشف حساب عن ريع الوقف جميعه ، والحكم له بهذه الصفة بما يظهر من نتيجة هذا الحساب أنه يخص جهة الاستحقاق التي يمثلها في ريع الوقف . ولا يؤثر على هذا الحق أن الأمر العالي الصادر في ١٣/٧/١٨٩٥ بلائحة لإجراءات ديوان الأوقاف ، قد ألزم نظار تلك الأوقاف تقديم حساب عنها مرة كل سنة ، إذ أن محاسبة وزارة الأوقاف للنظار لا تعدو أن تكون ترداً من الإشراف العام عليهم جميعاً ، لا يسلب من ينوب عن جهة الاستحقاق صفته في المطالبة بالحساب ، وهو حق أصيل مقرر شرعاً . فضلاً عن أنه ليس في نصوص الأمر العالي سالف الذكر ما يجعل الشأن في محاسبة نظار الوقف للوزارة وحدها دون غيرها .

وإذن فإذا كان شرط الواقف يتضمن صرف فائض الربيع بعد نفقات إقامة الشعائر الدينية في مسجد ، فيما يلزم لإدارة معهد للتعليم ، وكان مجلس المديرية (الطاعن) يعتبر نائباً عن المعهد نيابة قانونية وفقاً للقانون ٢٤ لسنة ١٩٣٤ ، فإن الطاعن يكون ذا صفة في مطالبة ناظر الوقف بالربيع ونخاصته إن امتنع عن الأداء شأنه في ذلك شأن أي مستحق في الوقف .

٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى ، هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى بزميتها ، ويترتب على قبوله

أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وتستنفذ محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ، وي طرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف ، فلا يجوز لها في حالة إلغاء الحكم وقبول الدعوى أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها .

٣ — زوال صفة المدعى بعد رفع الدعوى ليس من شأنه أن يؤدي إلى عدم قبولها بل يترتب عليه انقطاع سير الخصومة طبقاً للمادة ٢٩٤ من قانون المرافعات ، إذا لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

المحكمة

« . . . وحيث .. أنه يبين من كتاب الوقف المؤرخ ١٤ من يناير سنة ١٩٣٩ أن الواقفين وقفوا ٣٥ فدماً وكسوراً وقفاً خيرياً منجزاً على مسجد والدم المعين في هذا الكتاب وعلى معهد المعروف بمعهد الطاروطي ، وشرطوا أن يصرف ريع الوقف جميعه فيما يلزم لإقامة الشعائر الدينية في المسجد على وجه الدوام والاستمرار ، وما يفيض من الربيع بعد ذلك يصرف فيما يلزم المعهد ؛ فإن تعذر الصرف على أحدهما صرف على الآخر ، فإن تعذر الصرف عليهما صرف الربيع للفقراء ، وشرط الواقفون النظر لإثنين منهم هما المطعون عليهما .

وبعد إنشاء هذا الوقف تم الاتفاق بين

الربيع جميعه وما أنفق منه على المسجد فإن الطاعن يكون ذا صفة في رفع الدعوى المالية التي طلب فيها إلزام الناظرين المطعون عليهم بتقديم هذا الحساب، والحكم له بصفته نائباً عن المعهد بما يظهر من نتيجة هذا الحساب أنه يخص المعهد في ربيع الموقوف .

ولا يؤثر على حق النائب عن جهة الاستحقاق في الأوقاف الخيرية في محاسبة الناظر أن الأمر العالي الصادر في ١٣/٧/١٨٩٥ بلائحة إجراءات ديوان الأوقاف قد ألزم نظار تلك الأوقاف بتقديم حسابات عنها كل مرة في كل سنة ، ذلك أن الحق المحول بمقتضى هذا الأمر لوزارة الأوقاف في محاسبة نظار الأوقاف الخيرية لا يعدو أن يكون نوعاً من الإشراف العام على جميع نظار هذه الأوقاف، لترقى ما يحدث غالباً من ألا يكون لجهات الموقوف عليها من يهتم بالمطالبة بحقوقها في ربيع الموقوف ، أو ألا يكون لها من له صفة النيابة عنها في هذه المطالبة .

وهذا الإشراف لا يحول دون حق من له هذه الصفة في مطالبة الناظر بما تستحقه جهة البر التي ينوب عنها في ربيع الموقوف ، ذلك أن هذا الحق هو حق أصيل مقرر شرعاً ، ولم يسلبه الأمر العالي سالف الذكر ، فليس في نصوصه ما يفيد أنه أراد أن يجعل الشأن في محاسبة نظار تلك الأوقاف لوزارة الأوقاف وحدها دون غيرها، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبول دعوى الطاعن لرفعها من غير ذي صفة تأسيساً على أنه ليس مستحقاً في الوقف أو ناظراً عليه في الجال والمآل ، وأن شغله بناء المعهد كان بإذن من أحد ناظري الوقف وليس بإذن من كتاب الوقف ، وأنه ليس لأحد غير وزارة

المطعون عليه الثاني أحد الناظرين وبين رئيس مجلس مديرية الشرقية على أن يتسلم المجلس مبنى المعهد لديره للتعليم الإلزامي ، على أن ينشأ فيه قسم لتحفيظ القرآن ، وآخر للصناعة بالحجان ، وأن يطلق عليه معهد الطاروطي . وتم تنفيذ ذلك فعلاً وتسلم المجلس المعهد في ١٨ .١٠ .١٩٣٩ وأداره لهذا الغرض وتولى الإنفاق عليه من ماله (مال المجلس) ، وامتنع الناظران عن أن يؤديا إليه شيئاً من ربيع الموقوف على هذا المعهد . . . ولما كان غرض الواقفين من إنشاء المعهد . . . هو إعدادهم لشئون التعليم ولم يخص الواقفون نوعاً معيناً بالذات من هذا التعليم ، وكان تخصيص المعهد للتعليم الأولي ليس فيه خروج على غرض الواقف ، وكان لمن له صفة النيابة عن هذا المعهد أن يطالب ناظر الوقف بصرف ربيع الحصة الموقوفة عليه ، وأن يخصمه إن هو امتنع عن أداء هذا الربيع إليه وذلك باعتبار أن هذا المعهد جهة استحقاق في الوقف شأنها في ذلك شأن أى مستحق فيه . لما كان ذلك وكان مجلس مديرية الشرقية (الطاعن) يعتبر نائباً عن المعهد نيابة قانونية يستمدها من نصوص القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٣٤ الذي تنص مادته السادسة على أن يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأولي ويتولى إدارته في جميع المدن والقوى بالمديرية وفقاً للقوانين واللوائح ، وتنص المادة ٦١ على أن لمجلس المديرية أهلية التقاضي وله أن يدير أمواله المنقولة والثابتة التي تؤول إليه من أى جهة ، فإن مجلس المديرية الطاعن يكون ذا صفة في محاسبة ناظر الوقف لمطالبته بصرف ما يخص المعهد في صافي غلة الموقوف . وإذا كان هذا المعهد لا يستحق من الربيع حسب شرط الواقف إلا ما يفيض بعد الإنفاق على المسجد ، وكان لا سبيل إلى معرفة هذا الفائض إلا بعد أن يقدم الناظر حساباً عن

١٠٩

٢٥ من يناير ١٩٦٢

- ١ - قرض : طعن ، أحواله ؛ حكم غير جائز الطعن فيه .
ب - برصة : قطن ، عقود بيعه تحت سعر القطع ؛ سعر ؛ حق البائع في قطعه ؛ خيار المشتري فيها ، أثرها .
ج - برصة : قطن ، عقديته تحت سعر القطع ، قطع على سعر التعامل .

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز الطعن بالنقض ، طبقاً للمادتين ٤٢٥ و ٤٢٥ مكررة من قانون المرافعات ، في أحكام المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت صادرة في قضايا استئناف أحكام المواد الجزئية في الأحوال المعينة حصراً في المادة ٤٢٥ مكررة ، ومن ثم فالطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية باعتبارها درجة أولى وليس باعتبارها هيئة استئنافية لا يكون جائزاً قانوناً .

٢ - عقود بيع القطن تحت القطع تعد من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها مقصوراً على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد (المادة ٢٣/٤ مدني) وهي محكومة بالمادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في برصة البضاعة الحاضرة وتخضع لقيودها وشروطها ، فتحدد الثمن في هذه القيود يتراخى ويبقى معلقاً على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته ، وللبيع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها

الأوقاف محاسبة نظار الأوقاف الخيرية ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

ولا عبرة بما دفع به المطعون عليهما أمام محكمة الموضوع من أنه يفرض أنه كان للجلس الطاعن صفة في رفع الدعوى ، فإن هذه الصفة قد زالت بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الذي نقل الاختصاص الخول للجالس المديرية بموجب القانون ٢٤ لسنة ١٩٣٤ في إدارة التعليم الأولى في وزارة التربية والتعليم ، ذلك أن القانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ لم يعمل به إلا من تاريخ نشره وهو ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ أي بعد رفع الدعوى بنحو سنة فإذا كانت قد زالت صفة المجلس الطاعن بمقتضاه فإن زوال هذه الصفة بعد رفع الدعوى ليس من شأنه أن يؤدي إلى عدم قبولها . بل يترتب عليها انقطاع سير الخصومة طبقاً للمادة ٣٩٤ مرافعات إذا لم تكن الدعوى قد نتهت بالحكم في موضوعها .

« وحيث إنه لا محل لما طلبه الطاعن من إحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لنظر موضوعها في حالة قبول الطعن ، ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها ، ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وتستنفد محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ، ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها في حالة إلغاء الحكم وقبول الدعوى أن تميدها إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها » .

(القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

المعدل للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ .
ومتى كان الثابت أنه لم يجر تعامل فعلي
في بورصة العقود يوم ١٠ / ٢ / ١٩٥٢
(التاريخ المحدد لقطع السعر) و ١١ / ٢ / ١٩٥٢
استعمل البرصة فيهما ، وكان السعر في الأيام
التالية حتى ١٧ / ٢ / ١٩٥٢ حد أدنى بائع وهو
سعر لم يسمي لم يجر به تعامل ، وذلك نتيجة
لقرار وزير المالية رقم ٧ سنة ١٩٥٢ الصادر
في ١٦ / ٢ / ١٩٥٢ بتعيين حد أدنى لأسعار
عقود القطن ببرصة العقود ، وذلك حتى
صدور القرار الوزاري المؤرخ ١٧ / ٢ / ١٩٥٢
الذي حظر اجراء أى عملية من عمليات البيع
على استحقاق أشهر معينة من بينها شهر فبراير
سنة ١٩٥٢ ، إلا إذا كان مقصوداً بها تصفية
مراكز قانونية قائمة فعلاً في برصة العقود .
ثم مدت عمليات القطع كافة بالنسبة للقطن
متوسط التيلة إلى شهر يونيه سنة ١٩٥٢ ،
وذلك بقرار لجنة البرصة المؤرخ ٥ مارس
سنة ١٩٥٢ وهو ما استوجبه تنفيذ القرار
الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ من حظر
التعامل على استحقاقات الأشهر السابقة على
هذا الشهر ؛ وكان الطاعن قد استحال عليه
إجراء عملية التغطية حتى يصبح ذا مركز
قائم بالبرصة ، فإن قطع سعر القطن في هذه
الحالة يكون قد امتد من شهر فبراير إلى
شهر يونيه سنة ١٩٥٢ ، مما يوجب تحديد
سعره على أساس سعر إقبال عقد يونيه في
أول يوم يحصل فيه تعامل فعلي في البرصة
على هذا العقد (وهو ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٢) .

التعامل فعلاً في برصة العقود في أى يوم
يختاره من أيام العمل في البرصة ، أو بتلك
الأسعار مضافاً إليها العلاوة أو مستنزلاً
منها الخصم حسب الاتفاق بشرط ألا يستنفد
المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع
وإن استنفدها حدد السعر على أساس سعر
البرصة في اليوم الأخير من هذه المهلة .

وحق البائع في القطع يقابله حق المشتري
في التغطية ، ومن ثم فإن البائع ملزم بأن
يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية ،
التي يكون إجراؤها بعمالة بيع عكسية يجزيها
المشتري في برصة العقود في وقت القطع
ويسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي
تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار .

ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز
قائم في البرصة ، قوامه العملية العكسية التي
يكون قد أجراها ببرصة العقود ، أما إذا
استحال إجراء عملية التغطية لوقوف السعر
عند الحد الأدنى المقرر ، وعدم وجود مشتر
في البرصة ، فلا يتحقق له هذا المركز .

٣ - لما كان القطع على سعر التعامل في
برصة العقود ، على ما جرى به العرف ،
مقيداً بشرط هو أن يكون السعر نتيجة
تعامل فعلي في البرصة ، وليس سعراً إسمياً
ناجماً عن عدم إقبال المشتري على الشراء
أو عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع ، فإن
المشرع قد أقر هذا العرف وقتنه بما أورده
بالمادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩

الرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ ، وقرار وزير المالية رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ بوضع حد أدنى لسعر القطن متوسط التيلة وقراره رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ بحظر التعامل على عقد فبراير متوسط التيسلة وكذلك مخالفة العرف التجارى الذى يعتبر مصدراً من مصادر القانون — وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أجرى تصفية الحساب بين الطرفين على أساس سعر عقد فبراير سنة ١٩٥٢ فى يوم ١٢ من هذا الشهر وقدره ٩٥ ريالاً و ١٠ بنط وذلك على الرغم مما ثبت له من أن هذا السعر كان سعراً تحكيمياً لم يجر به تعامل وقد أسس الحكم قضاءه على أن البيع الذى من نوع البيع موضوع النزاع لا شأن لها بالبرصة ، وأن ما اتفق عليه الطرفان من القطع فى يوم معين على أساس سعر البرصة وعلى نقل القطع إلى يوم آخر ، إن هو إلا استرشاد بسعر البرصة وأنه لا يشترط فى تحديد ثمن القطن المبيع أن يكون قطع السعر على أساس تعامل فعلى فى البرصة .

ويقول الطاعن إن هذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه خطأ فى القانون ، ذلك أن حق البائع فى تحديد سعر أقطانه على أساس أسعار البرصة فى يوم معين يقابله حق المشتري فى إجراء عملية تغطية فى نفس هذا اليوم ، وتتم هذه التغطية ببيع المشتري فى برصة العقود كمية معادلة للكمية التى اشتراها من القطن الزهر ، وبنفس السعر الذى يتم به القطع من جانب البائع ، والقصد من إجراء هذه التغطية هو أن يؤمن المشتري نفسه من أخطار تقلبات الأسعار ، ويتفادى ما قد يتعرض له من خسارة فادحة فى حالة نزول تلك الأسعار .

ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن أساس تحديد السعر هو سعر يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ بمقولة إنه لا يشترط أن يكون قطع السعر على أساس تعامل فعلى بالبرصة ، بل يكفى تحديد القطع بسعر الإقفال فى اليوم المحدد له ولو كان السعر فى هذا اليوم اسماً حكيمياً لم يجر به تعامل فى البرصة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الحكم

« . وحيث إنه طبقاً للمادتين ٤٢٥ و ٤٢٥ مكررة من قانون المرافعات ، اللتين رفع هذا الطعن فى ظلهما ، لا يجوز الطعن بالنقض فى أحكام المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت صادرة منها فى قضايا استئناف أحكام المواد الجزئية فى الأحوال المعينة حصراً فى المادة ٢٤٥ مكررة ، ولما كان الحكم الصادران من المحكمة الابتدائية فى هذا النزاع بتاريخى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، قد صدرا من المحكمة المذكورة باعتبارها درجة أولى وليس باعتبارها هيئة استئنافية ، فإن الطعن فى هذين الحكمين بالنقض يكون غير جائز قانوناً .

« . وحيث إن الطعن الموجه إلى الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، جائز وقد استوفى أوضاعه الشكلية .

« . وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه فى القانون بمخالفته أحكام

الجزء الباقي الذي أغفله الحكم يؤدي إلى عكس ما رتبته الحكم على تلك المادة من أنه لا يشترط في تحديد ثمن الصفقة موضوع النزاع أن يكون قطع سعرها على أساس تعامل فعلي في البورصة ، ذلك أنه ورد في نهاية الفقرة (ج) مما لم تذكره المحكمة أن أمر تحديد السعر يجب أن يرسل إلى المشتري في موعد يسمح له عند الاقتضاء بإجراء عملية التغطية في الساعة المبينة في الأمر المذكور ، وذلك يفيد أن القانون يوجب تمكين المشتري من إجراء عملية التغطية في اليوم الذي يختاره البائع لقطع سعر أقطانه ، وأن التعامل الفعلي ، خلافاً لما قاله الحكم ، أمر واجب حتماً لأن التغطية لا يمكن إجراؤها بغير وجود هذا التعامل .

«وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه : « تسرى على بيوع الأقطان بأثمان تحدّد فيما بعد عدا البيوع التي تجري في بورصة ميناء البصل أو تسليم المحطة الأحكام الآتية (١) يكون للبائع الحق في تحديد السعر في أي يوم من أيام العمل بالبورصة حتى اليوم السادس عشر من الشهر الذي تم البيع على أساس كوتراناته (ب) إذا كان يوم ١٦ من الشهر يوم عطلة بالبورصة ، فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي له (ج) يكون للبائع الحق في تحديد السعر على أساس أي سعر من أسعار الساعة ٤٥ و ١١ ، ١٢ و ١٥ ، ٤٥ و ١٢ أو الساعة الواحدة بعد الظهر بشرط أن يرسل أمر تحديد السعر إلى المشتري في موعد يسمح له عند الاقتضاء بإجراء عملية التغطية في الساعة المبينة في الأمر المذكور » .

ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أن : « كل شرط وارد في العقود يخالف أحكام

وعملية التغطية هذه لا يمكن إجراؤها إلا إذا كان هناك تعامل فعلي في البورصة . ولما كان السعر الذي أعلن في البورصة في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ لعقد فبراير وهو ١٠ بنط و ٩٥٠ ريالاً سعراً تخمينياً فرضه القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر في ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ وحدد الحد الأدنى الذي لا يجوز نزول أسعار عقد فبراير عنه بهذا السعر ، ولم يجر أي تعامل في البورصة في يوم ١٢ فبراير بالسعر المذكور ، فإنه كان يستحيل لذلك إجراء عملية التغطية في هذا اليوم ، وقد استمر التعامل على عقد فبراير معطلاً بسبب فرض الحد الأدنى حتى يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، حيث صدر فيه القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي حظر إجراء التعامل على استحقاق فبراير إلا إذا كان مقصوداً به تصفية مراكز قائمة في بورصة العقود ، وصرح بالتعامل على عقود القطن متوسط التيلة لشهرى يونيه وأغسطس .

ولم يكن الطاعن صاحب مركز قائم في البورصة بسبب عدم إجرائه عملية التغطية ، وكان من نتيجة هذا القرار أن قطع سعر أقطان المطمون عليه تأجل إلى شهر يونيه ، ولما كان أول تعامل في البورصة على هذا الشهر حصل في يوم ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢ بسعر ٦٧ ريالاً للأقطان كما ذكر الخبير الذي عينته محكمة أول درجة ، فإن هذا السعر هو الذي كان يجب على الحكم المطمون فيه تصفية الحساب بين الطرفين على أساسه ، وقد أيد الخبير في تقريره هذا النظر .

ولقد كان استناد الحكم للمطمون فيه إلى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ استناداً مبتوراً ، لأنه نقل نص الفقرتين (١) و (ب) من المادة المذكورة ونقل جزءاً من الفقرة (ج) وأغفل باقيها ، مع أن هذا

إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في برصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه من البائع .

والغرض من عملية التغطية هو أن يؤمن المشتري نفسه من مخاطر تقلبات الأسعار ، فإن هبط السعر خسروا فيما اشتراه بصفة حاضرة ما يعادل كسبه فيما باع من عقود في البرصة ، والعكس صحيح . ومقى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم في البرصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببرصة العقود . ولما كان القطع على سعر العقود ، على ما جرى به العرف ، مقيداً بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي في البرصة ، وليس سعراً اسمياً ناجماً عن عدم إقبال المشترين على الشراء ، أو عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع ، فإن المشرع قد أقر هذا العرف وقتنه . بما أورده بالمادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للمرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه : « يكون للبائع الحق في قطع السعر في أي يوم من أيام العمل ببرصة العقود بالإسكندرية ، حتى اليوم السابق لأول الشهر الذي تم البيع على أساس عقده . فإذا كان نهاية الأجل الذي يحق فيه للبائع قطع السعر يوم عطلة ببرصة العقود بالإسكندرية ، أو كان التعامل في البرصة في هذا اليوم محدداً بأسعار إسمية أو أسعار لاتعامل بها لأي سبب كان ، فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي له » .

ولما كان الثابت . أن نهاية الأجل الذي كان محدداً لقطع السعر هو يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ وكان هذا اليوم يوم عطلة في البرصة ، كما صادف اليوم التالي له يوم عطلة أيضاً ، فإن الأجل قد امتد إلى يوم ١٢ من الشهر المذكور ، وكان يجب لو سارت الأمور عادية في البرصة أن يحدد الثمن

هذا المرسوم بقانون يعتبر لاغياً لا يعمل به » .

كما نصت المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في برصة البضاعة الحاضرة على أنه : « في حالة التعاقد في البضاعة الحاضرة بسعر يزيد أو ينقص عن سعر العقود أو بسعر العقود مع احتفاظ البائع بالحق في أن يطلب تحديد أسعار العقود الخاصة بها في تاريخ لاحق لا يجوز أن يتجاوز ميعاد التحديد ثلاثة من أيام العمل ، لا يدخل في حسابها يوم البيع ؛ وإذا كان التاريخ المتفق عليه كآخر ميعاد لتحديد السعر يوم عطلة أو جزءاً من أيام عطلة مقرر في بورصة البضائع في الإسكندرية ، يكون التحديد في اليوم الأول من أيام استئناف العمل في البرصة المذكورة إلا إذا قرر الطرفان غير ذلك » .

ومؤدى النصوص المتقدمة أن عقود بيع القطن تحت القطع ، ومنها عقد البيع محل النزاع ، تعد من قبيل البيوع التي يقتصر تقدير الثمن فيها على بيان الأسس التي يحدد بمقتضاها فيما بعد ، والنصوص عليها في المادة ٢٣٣/٢ من القانون المدني ، وهي محكمة بالنصوص المتقدمة تخضع لقيودها وشروطها . فتحدد الثمن يتراخى ويبقى معلقاً على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته : للبائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلاً في برصة العقود في أي يوم يخناره من أيام العمل في البورصة ، أو بتلك الأسعار مضافاً إليها العلاوة أو مستتراها منها الخصم حسب الاتفاق ، بشرط ألا يستنفذ الأجل المقرر له في العقد لممارسة حق القطع ، وإن استنفذه حدد السعر على أساس سعر البرصة في اليوم الأخير من هذا الأجل . وحق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية . والبائع ملزم بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون

على أساس سعر إقفال شهر فبراير في هذا اليوم إلا أنه لم يحصل أى تعامل على عقد فبراير في هذا اليوم، وكان السعر الذى أعلن في البرصة كسعر إقفال له وهو ٩٥ ريالاً و ١٠ بنط سعراً اسمياً وحداً أدنى بائعاً نتيجة قرار وزير المالية رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بتعيين حد أدنى لأسعار عقود القطن ببرصة العقود، وقد فرض هذا القرار الحد الأدنى لاستحقاق فبراير متوسط التيلة بـ ٩٥ ريالاً و ١٠ بنط، وقد استمر السعر عند هذا الحد لا يتحرك من تاريخ صدور هذا القرار حتى أصدر وزير المالية قراره رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ الذى حظرت المادة الثانية منه إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاق أشهر معينة من بينها شهر فبراير سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان مقصوداً بها تصفية مراكز قائمة فعلاً في برصة العقود، ونصت المادة الأولى من هذا القرار على أن يجرى التعامل في برصة العقود بالنسبة لعقود متوسط التيلة ومن بينها الأشهر على شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٥٢، وحدد سعر الفتح في أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاقات المذكورة ١٠١ ريالاً لعقد يونيه، ١٠٣ ريالاً لعقد أغسطس، وكان قد صدر في نفس يوم صدور القرار المذكور قرار آخر برقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الحد الأدنى المفروض بالقرار الوزاري رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٦ يناير ١٩٥٢ وبتحديد تقلبات الأسعار المتعامل عليها لأى استحقاق في أى يوم من أيام العمل ببرصة العقود، بحيث لا يزيد تغير الأسعار يومياً على ٣٪ من أسعار إقفال الجلسة السابقة هبوطاً أو صعوداً أو كان من نتيجة هذه التشريعات التى صدرت عند ماسد الاضطراب سوق القطن وبدأ التدهور في أسعاره عن أسعار

الحد الأدنى الاسمى عدم التعامل على عقد فبراير سنة ١٩٥٢ الخاص بالقطن متوسط التيلة، إلا أن يكون التعامل بقصد تصفية مركز قائم فعلاً في برصة العقود وقت صدور القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢.

ولما كان لم يحصل تعامل فعلى في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ الذى كان مفروضاً أن يتم قطع قطن المطعون عليه على أساس أسعاره، وكان من المستحيل لذلك على الطاعن إجراء عملية تغطية في هذا اليوم لوقوف السعر عند الحد الأدنى المقرر وعدم وجود مشتر بهذا السعر في برصة العقود، واستمرت هذه الاستحالة حتى يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢، فإن الطاعن لم يكن وقت صدور هذا القرار ذا مركز قائم فعلاً في برصة العقود بالنسبة للصفقة مثار النزاع؛ ذلك أنه لا يتحقق له هذا المركز إلا بإجرائه عملية التغطية، لأنه يصبح بإجرائها صاحب مركز في برصة العقود بالنسبة لما يبيعه معادلاً للسكية التى اشتراها بضاعة حاضرة وطلب صاحبها قطع سعرها، وعلى ذلك فإنه ترتب على صدور القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ أن أصبح قطع سعر قطن المطعون عليه على أساس عقد شهر فبراير متعذراً لسبب لا حيلة للطاعن فيه وهو صدور التشريعات السابقة.

ولما كانت لجنة البورصة قد أصدرت في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ قراراً يقضى بحد عمليات القطع كافة بالنسبة للقطن متوسط التيلة إلى شهر يونيه دون غرامة أو خصم، وكان إصدارها لهذا القرار أمراً استوجب ما فرضه القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ من حظر على التعامل على استحقاقات الأشهر السابقة على هذا الشهر، فإن قطع سعر قطن المطعون عليه يكون قد امتد من شهر فبراير إلى شهر يونيه، وكان يجب أن يحدد

١١٠

٢٥ من يناير ١٩٦٢

١، ب — عقد : تكييفه ؛ متعاقدان ، استخلاص
فيتها ؛ بيع .

ج — عقد : رضا ، عيوبه ؛ إكراه ؛ معيار تقديره .

د — دعوى : حجية الشيء المقضى ؛ مناطها ؛ دعوى ،
دفع بعدم جواز نظرها .

هـ — بيع : شريك على الشيوع ؛ ملكية ، التزام
بنقلها ؛ قسمة ، أثرها .

المبادئ القانونية :

١ — استخلاص نية المتعاقدين في العقد

من مسائل الواقع التي يستقبل بها قاضي
الموضوع . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد
أقام قضاءه على أنه لا ينال من البيع لغير
وارث أن يحتفظ البائع لنفسه بحق الانتفاع
مدة حياته ، وأن يقيد الملكية قيدا مؤقتا .
وأن النص في العقد على التزام البائع ، خلال
ميعاد محدد ، بتحرير العقد النهائي وإلا كان
للمشتري الحق في رفع دعوى بإثبات صحة
ذلك العقد ، مما تفتق معه مظنة إضافة التملك
إلى ما بعد موت البائع ، فإنه لا يكون قد
خالف القانون .

٢ — متى انتهى الحكم المطعون فيه إلى

أن عقد البيع محل النزاع تصرف منجز ، وأنه
لو صح أن ثمناً لم يدفع فإن العقد لا يعدو أن
يكون هبة منجزة ، فإن ذلك صحيح في
القانون .

٣ — تنص الفقرة الثالثة من المادة

١٢٧ من القانون المدني على أن : « يراعى في

سعره على سعر إقفال عقد يونيه في أول يوم يحصل
فيه تعامل فعلي في البرصة على هذا العقد .

ولما كان الثابت من تقرير الخبير المعين في
الدعوى والذي لم ينزع فيه الطرفان ، أن
السعر في أول يوم جرى فيه تعامل في البرصة وهو
يوم ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢ كان ٦٧ ريالاً و ٩٥
بنظراً ، فإن هذا السعر هو الذي كان مفروضاً
أن يحدد ثمن قطن المطعون عليه على أساسه ، إلا
أنه لما كانت لجنة البرصة قد أصدرت في ١٤ من
مايو سنة ١٩٥٢ قراراً يقضى بقطع سعر كوتترانات
يونييه التي مد أجل قطعها من فبراير بواقع ٧٢
ريالاً يخصم منها المصاريف الفعلية وقدرها
ريالان ، فإنه كان لازماً على الحكم المطعون فيه
تحديد ثمن القطن المبيع من المطعون عليه إلى
الطاعن بواقع ٧٠ ريالاً للقطار وتصفية الحساب
على هذا الأساس .

ولما كان الحكم قد خالف هذا النظر واعتبر
أن أساس تحديد السعر هو سعر يوم ١٢ فبراير
سنة ١٩٥٢ ، بقوله إنه لا يشترط أن يكون قطع
السعر على أساس تعامل فعلي بالبرصة ، بل يكفي
تحديد القطع بسعر الإقفال في اليوم المحدد له ولو
كان السعر في هذا اليوم سعراً اسمياً حكماً لم يجز به
تعامل في البرصة ، فإنه يكون قد خالف القانون
بما يستوجب نقضه .

« وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما
سلف بيانه يتعين تحديد ثمن القطن المبيع من
المطعون عليه للطاعن بواقع ٧٠ ريالاً للقطار . . »
(القضية رقم ٣٨٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

الشخصية ، وسبها القانوني قيام العقد العرفي المطلوب الحكم بصحته ونفاذه . وكان الثابت من الحكم الصادر في دعوى القسمة بعدم قبولها أنه لم يتناول أمر عقد البيع موضوع النزاع ، ولم يثر في تلك الدعوى أى جدل بشأنه ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

هـ - متى تقاسم الورثة ، ومن بينهم البائع ، أعيان التركة بعد صدور عقد البيع ، واختص الوارث البائع بنصيبه مفرزاً ، فقد أصبح ملزماً أن ينقل للبشترى منه ملكية ما باعه شائناً فيما اختص به بمقتضى عقد القسمة . ومن ثم فلا مصلحة للطاعن (أحد الورثة) في تعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به من جعل القدر المبيع شائناً فيما اختص به البائع في عقد القسمة الموقع عليه من جميع الورثة دون الشيوخ في أطيان التركة كلها .

المكرر

« . . . وحيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن في خصوص عدم دفع الثمن بقوله : « أما القول بأن بعض الشهود بدعوى التزوير قرروا أن المشتري لم يدفع الثمن المنصوص عليه بعقد النزاع هو قول يخالف الواقع ، وإنما قرر الشاهدان على ورقة العقد أن الثمن لم يدفع في حضورهما ، وهو ما يتفق مع توقيعهما تلك الورقة في غيبة المشتري ، فكان طبيعياً ألا يشهدا وأمانة دفع الثمن . وليس فيما قرره هذان الشاهدان أو غيرهما بدعوى التزوير ما ينفي الثابت بالعقد من أن البائنة قد قبضت الثمن من المشتري ، مما يجعل

تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفي حصول الإكراه المدعى بوقوفه على البائنة استناداً إلى أسباب تتعلق بشخصها وظروف التعاقد ، فإنه لم يخالف المعيار الذى أوجبه القانون في تقدير الإكراه .

« - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطه أن تكون المسألة في الدعويين واحدة ، ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى استقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً ، وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حرق متفرعة عنها . وإذن ففى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر دعوى صحة ونفاذ عقد بيع عقار بمقولة سبق الفصل بين الخصوم في دعوى قسمة عقارات التركة التى تشمل العقار المبيع ، على أساس أن الدعويين يختلفان في الموضوع والخصومة والسبب : فموضوع دعوى قسمة الأطيان المخلفة عن المورث لإعطاء كل وارث حقه ، وسببها القانوني هو قيام حالة الشيوخ ؛ في حين موضوع دعوى صحة التعاقد عقد البيع الصادر للمطعون عليه بصفته

ورقة العقد مخالصة بالثمن . وهذا الذي قرره الحكم نقلاً عن شهادة الشهود في دعوى التزوير المرعية هو استخلاص سائع من وقائع تؤدي إليه ، ولا معقب عليه في ذلك لتعلقه بتقدير موضوعي .

ومردود في شقة الثاني بما قرره الحكم من أنه : « ليس مما ينال من البيع لغير وارث أن يحتفظ البائع لنفسه بحق الانتفاع مدة حياته ، وأن يقيد الملكية قيداً مؤقتاً ؛ وينفي القول باضافة التمليك بعقد النزاع إلى ما بعد موت البائعة التزامها بالبعد الخامس منه بتحرير العقد النهائي في خلال شهر من تاريخ ورقة العقد العرفي ، وإلا كان للمشتري الحق في رفع دعوى باثبات صحة العقد مع إلزامها بالمصاريف » . وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، لأن استخلاص نية المتعاقدين في العقد هي من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . أما ما قرره من أنه لو صح أن ثمتاً لم يدفع فإن العقد لا يعدو أن يكون هبة منجزة ، فقول صحيح في القانون ما دام أن الحكم قد انتهى في تقريره إلى أن التصرف منجز . .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه نفى حصول الإكراه بتقريره : « أن انصراف نية المتعاقدين إلى التعاقد على نصف ما ورثته البائعة عن زوجها لا ينهض بالدلالة التي يراها المستأنف (الطاعن) ولا يمنع أن تكون والدته قد أرادت راضية وعن بصيرة بحقيقة موقفها أن تبيع لابن زوجها نصف ما ورثته عن أبيه . . وما يلاحظ في هذا الصدد أن الطعون بالإكراه وانعدام الباعث الدافع للتعاقد والغلط في الدفع لوهم خاطيء ، كل هذه الطعون تتصل أولاً بذات البائعة ، ولو صحت لكانت هي الأولى بإثارتها ،

فلو أن إكراهاً وقع فهي التي أحست رهبتها وخشيت سطوته ، ولو أن الطلاق كان باعثها الدافع لإبرام العقد فهذا من خفايا مكنون صدرها ، ولو أنها أوهمت بأن الطلاق حقيقة ، فقد ألغى هذا الوهم من روعها وتد استقر لهذه البائعة إعلام شرعي بوراثتها لزوجها . ومن شأن هذا الإعلام أن يرفع الباعث للتعاقد فيما لو كان هذا الباعث هو الوهم بالطلاق ، وهي قد طعنت في العقد أو طعن المستأنف باسمها بكل ما وسعته الحيلة ، هاجمت المشتري مهاجمة من لا تخشاه ونسبت إليه التزوير . ولقد تعددت مراحل الطعون في العقد . .

ولكنها لم تذكر طوال حياتها شيئاً من واقعة الإكراه كانت هي الأولى بإكراهها ثم تقريره : بأن الواضح من خطاب ١٩٤٢/٧/١٩ وغيره مما كتبه المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) لأخيه المستأنف (الطاعن) أن المستأنف عليه قد استهدف منها غرضاً مشروعاً وهو الوصول إلى حقه الميراثي من أبيه في حدود ما يستطيع إثباته بالطريق القانوني السليم ، فإما أن يرث عنه النصف إذا أقرت الزوجة طلاقها أو استطاع هو إثباته . . ، وإما أن يسلم بحقها في الميراث إذا أعوزه الدليل على طلاقها ، وما دام أن المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) قد استهدف غرضاً مشروعاً فلا يتحقق الإكراه . . يضاف لهذا أن المستأنف من خطاب ١٩ يوليو سنة ١٩٤٢ سالف الذكر أن للمستأنف قد عاتب أخاه المستأنف عليه الأول لفش طلاق والدته . . ومن ثم فقد زال خطر التهديد به قبل إبرام العقد كما أن الواضح من نفس الخطاب أن المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) كان قبل إبرام العقد قد

خصص له بموجب محضر القسمة ، فان مناط ذلك أن يكون هذا القدر مملوكا له بالميراث عن والده دون أى سبب آخر من أسباب الملكية . ثم قال : « إن الدعويين يختلفان فى الموضوع وفى الخصوم وفى السبب فلك الدعوى دعوى قسمة ، الخصوم فيها بصفتهم ورثة المرحوم محمد أحمد الزهيرى ، وموضوعها قسمة الأطنان المختلفة من المورث لإعطاء كل وارث حقه ، والسبب فيها هو قيام الشيوخ ؛ أما الدعوى الحالية فهى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع صادر من السيدة فطومة ابراهيم خاطر إلى المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) بصفته الشخصية ، وسببها التناونى قيام العقد العرفى المحرر بينهما والمطلوب الحكم بصحته ونفاذه . »

لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الصادر فى القضية رقم ١٥١٩ سنة ١٩٤٢ مدنى جزئى شرين بعدم قبول دعوى القسمة أنه لم يتناول أمر العقد موضوع النزاع ولم يثر أمام تلك المحكمة أى جدل بشأن هذا المقد ، فان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع لعدم توافر وحدة الموضوع والسبب فى الدعويين لا يكون قد خالف القانون . .

« وحيث . . إنه لما كان ورثة محمد أحمد الزهيرى ومن بينهم البائعة قد اتفقوا بعد تحرير عقد البيع موضوع النزاع على قسمة أعيان التركة واختصت البائعة المذكورة بنصيبها مفرزا ، وبذلك أصبحت ملزمة بنقل ملكية ما باعته للمطعون عليه الأول شائعا فيما اختصت به بمقتضى عقد القسمة ، ولما كان ذلك فإنه لا جدوى ولا مصلحة للطاعن فى تعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به من جعل القدر المبيع شائعا فيما اختصت

أجرى بحقه بالمحكمة الشرعية عن وثيقة الطلاق ، ولم يبق ما يزعمه إلا أن يوجه للزوجة يمينا عنها ، وليس فى استعمال هذه الوسيلة المنروعة فضلا عن مشروعية الغرض منها ما يمكن أن يرهب تلك الزوجة بمخطر جسيم يهددها بحيث يكون إبرامها المقد مشوبا بمجرد الغلط ، فضلا عن الإكراه بمعناه القانونى . »

ويبين من هذا الذى أورده الحكم أنه نفي حصول الإكراه استنادا إلى أسباب تتعلق بشخص البائعة وظروف النفاذ ، ولم يخالف الميار الذى أوجب القانون التزامه فى تقدير الإكراه ، كما نفي فى حدود سلطته التقديرية وبأسباب صائبة وقوع الإكراه وما ادعاه الطاعن من انعدام سبب الالتزام ، ومن ثم يكون النعى لهذه الأسباب على غير أساس . .

« وحيث إن . . لئلا من إعادة النزاع فى المسألة المفضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ، ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المفضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تغير ، يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى وانتقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جاعا مانعا ، وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد فى الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها .

ولما كان الحكم المطعون قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى على أن : « محل القسمة وغرضها إنما كان التركة لإعطاء كل وارث حقه منها ، وقد انحصرت حجية هذا الحكم فى إعمالها فيما انتهت إليه من تجزيب نصيب كل وارث لميراثه ، فاذا كان مؤداه كما يقول المستأنف (الطاعن) أن ليس للمستأنف عليه (المطعون عليه الأول) الحق فى قدر غير الذى

به البائنة في عقد القسمة الواقع عليه من جميع الورثة بما فيهم الطاعن .

« وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه مشوب بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب ، ذلك أن للطعون عليه الأول قد حرر إقراراً بخطه على بطاقته الشخصية يفيد تنازله عن العقد موضوع الدعوى ، وقد طلب الطاعن نذب خبير لمضاهاة خط المطعون عليه الأول على الخط الوارد في البطاقة إلا أن المحكمة رفضت الطلب اعتماداً على مجرد أقوال صدرت من المطعون عليه دون أن يقوم الدليل عليها .

« وحيث إن هذا النفي مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن تلك البطاقة لم تقدم بملف الدعوى الحالية وهو تقرير ليس محل نفي من الطاعن » .

(القضية رقم ٣٩٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١١١

٣١ من يناير ١٩٦٢

١ - عمل : نقابات العمال ، انحلالها .

ب - نقض : طعن ، خصومة ، إعلانه - صفة .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة السادسة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل الموحد ، على أن تستمر النقابات والاتحادات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون في ممارسة أعمالها إلى أن توفق نظمها مع الأحكام الواردة فيه ، وعلى أن يتم ذلك خلال أربعة أشهر على الأكثر من هذا التاريخ وإلا اعتبرت منحلّة .

وقد امتدت هذه المهلة لمدة متعاقبة تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ بموجب القانون ٢٧٦ لسنة ١٩٦٠ ، وودى ذلك أن النقابات التي كانت قائمة في ظل القانون الملغى (رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢) تعتبر منحلّة متى أدركها آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ما لم تكن النقابة العامة قد شكلت قبل هذا التاريخ .

٢ - لا تنعقد الخصومة أمام محكمة النقض إلا بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه مؤشراً عليه بقرار الإحالة ، وهي لا تنعقد صحيحة إلا إذا وجه الإعلان من له صفة في الخصومة . فإذا كان الثابت من إعلان تقرير الطعن للمطعون عليه أنه أعلن بعد زوال صفة النقابة الطاعنة وانحلالها فإن الإعلان يكون باطلاً مما يستتبع عدم قبول الطعن .

(القضية رقم ٣٦٠ سنة ٢٦ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

١١٢

٣١ من يناير ١٩٦٢

١ - دعوى : وقف السير فيها ؛ استئناف ؛ ضريبة .

ب - قانون : سريانه على الماضي .

المبادئ القانونية :

١ - مؤدى أحكام الوقف الاتفاقي الذي تحكمه المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات أن الشارع رخص للخصوم في أن يتفقوا

يتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد عن ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الاتفاق أيا كان سببه ، وأوجب تعجيلها خلال الثمانية أيام التالية لانقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها الجزاء الحازم الذي قرره الفقرة الثانية ، وإذا كان ذلك وكان الاستئناف قد أوقف في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين ولم يعجله المطعون عليه إلا في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ وبعد انتهاء مدة الإيقاف بأكثر من ثمانية أيام ، فإن ذلك يستوجب اعتباره تاركا استئنافه ولا يغير من هذا النظر أن يكون سبب الوقف هو الصالح الذي كان قد طرح أمره على لجنة المصالحات التي شكلت بقرار وزير المالية الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ ، لأن هذا السبب لا يعدو أن يكون صورة من صور الوقف الاتفاق الذي نصت عليه المادة ١/٢٩٢ من قانون المرافعات . ولا وجه لتطبيق القانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ على واقعة الدعوى التي تمت قبل تاريخ العمل به ، ولم تتبع في شأنها الإجراءات التي نص عليها هذا القانون .

« ومن حيث إن الموضوع صالح للنصل فيه — ولما سبق بيانه يتعين الحكم باعتبار المستأنف تاركا استئنافه » .

(القضية رقم ٢٥٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

١١٣

٣١ من يناير ١٩٦٢

استئناف : طريقة رفعه : أمر أداء . معارضة فيه .

على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الاتفاق أيا كان سببه ، وأوجب تعجيلها اعتبار المدعى تاركا دعواه خلال الثمانية أيام التالية لانقضاء هذه المدة ، ورتب على عدم تعجيلها في هذا الميعاد والمستأنف تاركا استئنافه . ولا يمنع من ذلك أن يكون سبب الوقف هو الصالح الذي كان قد طرح أمره على لجنة المصالحات ، لأن هذا السبب لا يعدو أن يكون صورة من صور الوقف الاتفاق .

٢ — لا وجه لتطبيق القانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ على واقعة الدعوى ، متى كانت قد تمت قبل تاريخ العمل به ، ولم تتبع في شأنها الإجراءات التي نص عليها هذا القانون .

المحكمة

« .. ومن حيث إن .. الوقف الاتفاق محكمة المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات ، وجاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون أن مادعا إلى وضع هذه المادة : « أن الخصوم قد تعرض لهم أسباب تدعو إلى إرجاء نظر الدعوى مدة كافية تتيح لهم تحقيق مشروع صلح أو إحالة على تحكيم أو غرض مشترك آخر ، فبدلا من تكرار التأجيل ، الذي قد لا يوافقهم القاضي على منحه أو على أمده ، قد رؤى تخويلهم حق إيقاف الدعوى بالاتفاق .. فإذا مضت مدة الوقف ولم تعجل الدعوى من جانب الخصوم في الثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . وقد رأى المشرع النص على هذا الجزاء الحازم لكيلا يساء استعمال هذه الرخصة فتصبح وسيلة تعطيل وإطالة » .

ومؤى ذلك أن الشارع رخص للخصوم أن

المبدأ القانوني :

المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقاً للمادة ٨٤٥ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإنه يسرى على الحكم الصادر فيها ما يسرى على الدعاوى المبيّنة في المادة ١١٨ من قانون المرافعات من وجوب باستئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكاليف الحضور عملاً بالفقرتين الثانية والرابعة من

المادة ٥٠٥ م معدلة من قانون المرافعات ، وإذا كان ذلك وكان استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء قد رفع بتكليف بالحضور مستكملاً لأوضاعه القانونية ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بإبطاله يكون مخالفاً للقانون .

(القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

قد نشأ مخالفاً لنص قائم ، فالعرف الناشئ ، من خطأ في فهم القانون لا يمكن التعويل عليه .

المحكمة

« . . . ومن حيث إنه لا وجه لما أثارته وزارة العدل من أن تخصيص القضاء الشرعي بمذهب أبي حنيفة يستتبع ألا يولى القضاء الشرعي إلا الأحناف وحدهم ، فاشتراط مذهب معين للقضاء به لا يستلزم أن يكون القاضي من أرباب هذا المذهب .

ومرد ذلك إلى تقصى أصل السلطة القضائية في الإسلام ، فانها لم تكن مستقلة عن السلطة التنفيذية ، إذ كان الخليفة يجمع بينهما ، وهو الذي يولى القضاء ويعزلهم ويجوز أن يلى القضاء بنفسه . وكان النبي عليه السلام ، ومن بعده الخلفاء الأربعة ، يقضون بين الناس ؛ فلما اتسعت شئون الملك وكثر عمال الخليفة ، صار الخلفاء يولون القضاء في الأعصار والأقاليم وصار القضاء يستقل شيئاً فشيئاً حتى كسب له وجوداً متميزاً عن نطاق السلطة التنفيذية .

ولما اندمجت مصر في الدولة الإسلامية بالفتح العربي وصارت إقليماً إسلامياً حتى اليوم ، حلت الشريعة الإسلامية محل الشريعة الرومانية فأزاد عدد الفقهاء وتضاعف المجتهدون ومن أعلامهم الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وكان من الزلاء

١١٤

٢٤ من فبراير ١٩٦٢

أ - قاض شرعي : ولايته ؟ مذهب القاضي .

ب - عرف : الاعتداد به قضائياً ، عرف إداري .

المبادئ القانونية :

١ - تخصص القضاء الشرعي بمذهب أبي حنيفة لا يستتبع أن لا يولى القضاء الشرعي إلا الأحناف وحدهم ، فاشتراط مذهب معين للقضاء به ، لا يستلزم أن يكون القاضي من أرباب هذا المذهب .

٢ - العرف يعتد به إذا لم يكن ناشئاً عن خطأ في فهم القانون ، و « العرف الإداري » ، تعبير اصطلاح على إطلاقه على الأوضاع التي درجت الجهات الإدارية على اتباعها في مواصلة نشاط معين لها . وينشأ من استمرار الإدارة التزامها لأوضاع معينة والسير على سبيلها في مباشرة هذا النشاط أن تصبح بمثابة القاعدة القانونية الواجبة للاتباع ، مالم تعدل بقاعدة أخرى مماثلة .

ويشترط لاعتبار العرف ملزماً للإدارة أن يكون عاماً ، وأن تطبقه الإدارة بصفة دائمة بصورة منتظمة ؛ وألا يكون العرف

وقد استزجت في هذه اللوائح الشريعة الإسلامية
بأقانون الحديث امتزاجاً كان له أثر في التطور
التشريعي ، وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية .

والقضاء في الإسلام هو فصل الخصومات
وقطع المازعات ، ليخرج الصالح بين الخصمين .
واشترط في القاضي الشروط التي اشترطها
في الشاهد وقت الأداء ، لأن القضاء من باب
الولاية كالشهادة ، بل هو من أعظم الولايات .
وحينئذ يشترط في القاضي : العقل والبلوغ والحرية
والبصر والنطق وعدم الحد في قذف ، وألا يجر
لنفسه مغماً بهذا القضاء ، والعدالة وعدم ارتكاب
شيء يدل على قصر العقل أو يخل بالمروءة فضلاً
عن أهلية الاجتهاد بشروطها المعروفة .

وكان القضاء على المذهب السائد في الإنليم ،
ففي مصر سار المذهب الشافعي باديء الأمر كما
قدمنا ، وذلك إلى أن تملك الفاطميون الأمر ،
فساد مذهب الشريعة ، وعاد المذهب الشافعي
بزوال الدولة الفاطمية ، ولما ولي الظاهر بيبرس
عين أربعة قضاة من المذاهب الأربعة ، وأصبح
لكل قاض منهم نواب في الأقاليم بمذهبه . فلما
جاء العثمانيون حصروا القضاء الشرعي في مذهب
أبي حنيفة ، وولوا قاضياً شرعياً منهم تنفذه
حكومة الأستانة للقضاء في هذه الديار ؛ حتى
أعلنت مصر من جانبها في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤
الانفصال عن تركيا ، وسلت تركيا واعترفت بهذا
الانفصال في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ ، تاريخ
تفاذ معاهدة لوزان وانقضاء عهد العثمانيين
في مصر ، وزوال الجنسية العثمانية من أراضيها .

« ومن حيث إنه على مقتضى ذلك الذي كان
سائداً على النحو السالف عرضه . كان من المنطق
أن تنص المادة العاشرة من لائحة المحاكم الشرعية

بمصر فترب مذهب بين المذهبين الكبيرين الذين
سبقاه : مذهب الإمام لأكبر أبي حنيفة النعمان ،
وهو مذهب أهل الرأي ، ومذهب الإمام مالك
رضي الله عنه ، وهو مذهب أهل الحديث .

وما زال المجتهدون يتوالون في مصر حتى
أنشئ الجامع الأزهر الشريف في عهد الدولة
الفاطمية ، فضمن للعلوم الإسلامية مركزاً ثابتاً
دائماً ، وجعل لمصر مكانة ممتدة بين البلاد العربية .
وأصبح هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي
تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتخليته
ونشره وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل
الشعوب ، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام
وأثره في تقدم البشر ورفق الحضارة وكمال الأمن
والطمأنينة وراحة النفس لكل الناس في الدنيا
وفي الآخرة .

وكان يلي القضاء في مصر قضاة ترسلهم
حكومة الخلافة ، وكلما استقلت مصر بشئونها ،
استقلت بقضائها حتى جاء محمد علي فأنتدأ بمجلس
شرعية للمساكن الشرعية ، ومجالس أقاليم للشئون
الإدارية والمالية ؛ وجعل على رأس هذه المجالس
مجلس الأحكام ومقره القاهرة .

أما القضاء الشرعي فقد كان على رأسه قاضي
مصر يعينه السلطان العثماني حتى الخامس من
نوفمبر سنة ١٩١٤ ، يوم انقطعت التبعية بين مصر
وتركيا . وكان في تضيق دائرة القضاء الشرعي
ما سهل بذل العناية في إصلاحه ، وصدرت لوائح
عدة لترتيب المحاكم الشرعية ، وأهمها لائحة
سنة ١٨٨٠ ، ثم لائحة سنة ١٨٩٧ ، ثم لائحة
سنة ١٩٠٩ فلائحة سنة ١٩١٠ ، وكل لائحة تتلو
السابقة عليها تجري تعديلاً وتقيحاً ظاهراً فيها .

الصادرة في ١٧ من يونيو سنة ١٨٨٠ على أنه « يجب أن تكون الأحكام مبنية على أرجح الأقوال في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه ولا يعدل عنه إلى غيره » إلا أنه نظراً لدفع الفساد وكثرة الجراة على إزهاق الأرواح للمصرومة ، يحاكم القضاء وللأمور باتقضاء في مواد القتل بمذهب الإمامين الجليلين صاحب الإمامين الأعظم . والأئمة الثلاثة مسائل القتل العمدة بحسب المنشورات الصادرة .

وظاهر من النص المذكور أنه لم يتعرض لمذهب القاضي ، أما طريقة اختيار رجال القضاء الشرعي فقد أخذت أطواراً مختلفة باختلاف الأئمة والظروف . فنص في المادة الرابعة من لائحة سنة ١٨٨٠ على أن : « انتخاب وتعيين قاضي العاصمة المحروسة وهو القاضي التركي يكون منوطاً بذات الحضرة الخديوية حسب القواعد المرعية » . ونصت المادة الخامسة منها على أن باقى القضاء تكون توليتهم أيضاً بأمر الحضرة الخديوية بعد الانتخاب والنعين بمعرفة قاضي مصر وشيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة الحنفية بحضور ناظر الحنفية أو من ينوب عنه . ومن ينتخب ويعين بمعرفة هذه الجمعية ولو بأغلبية الآراء يعرض عنه للحضرة الخديوية من طرف النظارة المذكورة لصدور الأمر بذلك » . ونص في المادة السادسة منها على أنه : « لا يقتصر في الانتخاب على مجرد العالمية بل لابد من توفير شروط حسن السير والإدارة وكمال العفة والاستقامة ومراعاة الاستعداد والأهلية » . فليس في لائحة يونيو سنة ١٨٨٠ ما يشير إلى ضرورة أن يكون القاضي الشرعي من الأحناف ، وليس في قوانين الجامع الأزهر الشريف القديمة منذ أول فبراير سنة ١٨٧٢ لغاية أول نوفمبر سنة ١٨٩٦ ما يفيد

ذلك ، ولم تتعرض هذه القوانين لشيء سوى بيان من يكون أهلاً للتدريس في الجامع الأزهر . بل إنه في تلك الحقبة من الزمن لم يكن يشترط في تعيين القاضي الشرعي أن يكون حاصلًا على شهادة علمية خاصة ، بل كان في ذلك موكولا لرأى لجنة الاختيار . وكثيراً ما كان يمين في الوظائف القضائية من يختارون لذلك من طلاب الأزهر الذين لم يحصلوا على شهادة العالمية بعد إجراء امتحان لهم في نظارة الحنفية ، والسبب في اختيار طلاب القضاء في ذلك الزمن يرجع إلى إباء أكثر علماء الأزهر الشريف تولى القضاء آنذا ، تأثماً وتفادياً للتبعات وخشية الوقوع في المظالم .

وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٨٩١ صدر أول نص تشريعي يوجب أن يكون القاضي الشرعي حنفياً ، وذلك هو القرار الصادر من ناظر الحنفية المنشور في ص ٥٣ جزء ثالث من قاموس الإدارة والقضاء — نص فيه على ما يأتي : « بعد الاطلاع على البندين الخامس والسادس من لائحة المحاكم الشرعية الصادر بها الأمر العالي بتاريخ ١٧ من يونيو سنة ١٨٨٠ ، وبمواقفة أغلبية الجمعية المنعقدة لدينا بنظارة الحنفية بحضور قاضي مصر وحضرات شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة الحنفية ومفتى نظارة الحنفية ومفتى بيت المال ومجلس حسي مصر ، ومفتى ديوان الأوقاف ومفتش المحاكم الشرعية والشيخ حمزة فتح الله مفتش اللغة العربية بنظارة المعارف ، تقرر ما هو آت (١) الانتخاب لوظائف القضاء والنيابة والافناء بالمديريات والمحافظات يكون حسب القواعد الآتية : (٢) كل طالب للدخول في الوظائف المذكورة يكون حنفياً المذهب ومتلقياً للعلوم الآت ذكرها : (٣) يحصل امتحان الطالبين أمام جمعية الانتخاب المنصوص عليها بالبند الخامس من لائحة المحاكم

الشرعية ، ويكون الامتحان شفاهاً في كل من العلوم المذكورة بالمادة الثانية وتحريرياً في الفقه والتوثيقات وقسمة الشركات والحساب .

ولكن هذا القرار قد أُلغته اللائحة الصادرة في سنة ١٩١٠ والى ألفت كذلك لائحة سنة ١٨٨٠ لتعمل محلها . وبذلك ما لبث أن اندثر أول نص تشريعى كان يقتضى بأن يكون القاضى الشرعى حنفى المذهب . فلما أن صدرت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها في ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ ، نصت المادة العاشرة منها على أن : « انتخاب قاضى مصر يكون منوطاً بنا وتعيينه حسب القواعد المرعية . وانتخاب وتعيين مفتى الديار المصرية يكون منوطاً بنا وبأمرنا بالطرق المتبعة » . ثم نصت المادة ١١ من هذه اللائحة على أن تعيين الرؤساء والبواب وقضاة المحاكم الشرعية يكون بأمر من ولى الأمر بناء على طلب وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء . ولكن قبل التعيين تشكل لجنة لانتخاب القضاة ، ولجنة الانتخاب المشار إليها مقيدة في انتخابها بنص المادة ١٩ من اللائحة ، وهى تنص على وجوب مراعاة شروط مخصوصة فيمن يرشح للدخول في وظيفة القضاء الشرعى يصدر بهادكريتو بناء على طلب وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛ ولم يصدر مثل هذا الدكريتو إلى الآن . من أجل هذا فقد جرى العمل بالرجوع في شروط تعيين القضاة الشرعيين إلى أحكام المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ١٨٩٧/٥/٢٧ ، وهذه المادة تشترط في القاضى الشروط الآتية : (١) أن يكون له دراية كافية بالأحكام الشرعية (٢) حسن السير (٣) عدم الحكم عليه بأحكام مخلة بالشرف (٤) ألا ينتص منه عن ٢٥ سنة (٥) ويشترط في من ينتخب

قاضياً لمحاكم المراكز أن يكون حائزاً لشهادة العالمية من الجامع الأزهر ، أو من إحدى الجهات المصرح لها من مشيخة الجامع الأزهر بإعطاء الشهادة المذكورة ، وأن يكون حائزاً لشهادة اللياقة للقضاء أو الإفتاء من مدرسة دار العلوم . وقضاة وأعضاء المجالس الشرعية ينتخبون من الحائزين لشهادة العالمية المذكورة أو من القضاة الموظفين مع مراعاة الأقدمية واللياقة .

وقد جرت العادة على أن القضاة الشرعيين ينتخبون من بين حملة شهادة العالمية من الأزهر أو من مدرسة القضاء الشرعى . وفى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٠٧ صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٧ بإنشاء أول مدرسة للقضاء الشرعى ، وكان قانون الأزهر السارى الفعول في ذلك التاريخ هو قانون أول يوليو سنة ١٩٨٦ . ولم ينص قانون سنة ١٩٠٧ على أن يشترط في الأهلية للقضاء بالمحاكم الشرعية الحصول على الشهادة النهائية من تلك المدرسة . ولكن نصت المادة ١٦ منه على أن الحاصل على هذه الشهادة يصير أهلاً بموجبها للقضاء بالمحاكم الشرعية . ومعنى ذلك أنه حتى بعد إنشاء أول مدرسة للقضاء الشرعى سنة ١٩٠٧ ، استمر التشريع الخاص بشروط التعيين في القضاء الشرعى حسب ما قضت به المادة ١٣ من لائحة المحاكم الشرعية لسنة ١٨٩٧ .

ثم لما أن صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٠٩ للمحاكم الشرعية بتعديل العشرين مادة الأولى من لائحة ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ نص فيه صراحة على استمرار العمل بالمادة ١٣ السالف ذكرها ، وذلك إلى أن يصدر الأمر العالى المشار إليه في المادة ١٩ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٠٩ وهذه المادة ١٩ تنص على أن : « شروط الدخول

الشرعى وإنشاء شهادة تخصص فى الشريعة الإسلامية . ونص فى المادة الأولى منه على أن تكون مدرسة القضاء الشرعى قسما من الجامعة الأزهرية الكبرى ، وبهذا الاعتبار تكون تحت إشراف شيخ الجامع الأزهر . وجاء فى المادة الرابعة منه على أنه يشترط فيمن يدخل هذه المدرسة أن يكون حاصلًا على شهادة العالية وأن يكون حنفي المذهب ولكن هذه المادة ما لبثت أن عدلت بالرسوم الصادر فى ١١ من مارس سنة ١٩٢٥ . ونصت المادة التاسعة من قانون سنة ١٩٢٣ على أنه : « لا يجوز أن يعين بالقضاء الشرعى علماء حاصلون على شهادة العالية بعد سنة ١٩٢٦ ، ما لم يكونوا قد نالوا البراءة الملكية المخصوص عليها فى المادة الثامنة من هذا القانون » . ولم يلبث أن عدلت المادة أيضاً بالرسوم الصادر فى ١١ من مارس سنة ١٩٢٥ ثم ما لبثت أن ألغيت بتاتاً بمقتضى المادة ٢٢ من القانون ٢٢٥ لسنة ١٩٢٧ بنظام مدرسة القضاء الشرعى - المنشور بالوقائع المصرية العدد ٦٩ صفحة ٥ فى ١٥/٨/١٩٢٧ - ونصت المادة ٢٢ منه على أن : « تلغى الفوائين والوائح السابقة الخاصة بمدرسة القضاء الشرعى » . وقد نصت المادة الثانية منه على أنه : « يشترط فيمن يدخل هذه المدرسة (١) أن يكون حاصلًا على الشهادة الثانوية للمدرسة النجيبية لدار العلوم (٢) أن يكون صحيح الجسم سليما من العلل (٣) أن يكون حميد السيرة لم يسبق الحكم عليه بسبب أمر مغل بالنرف ولا يعرف بالتساهل فى أمور دينه » . وهذا القانون لم يشترط فيمن يدخل هذه المدرسة أن يكون حنفي المذهب ، كما كانت تقضى بذلك المادة الرابعة من قانون ٣٤ لسنة ١٩٢٣ . وحصرت المادة الرابعة من قانون ٢٢

فى وظيفة القضاء الشرعى تبين فى أمر منا بناء على طلب الحفانية وموافقة رأى مجلس الشظار بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين » . وحاصل هذه النصوص أنه حتى بعد تعديل قانون سنة ١٩٠٩ ، استمر التشريع يحجز اختيار القضاة الشرعيين إما : من الحاصلين على الشهادة العالية من الأزهر ، أو شهادة اللياقة من دار العلوم ، أو من غير الحاصلين على أية شهادة حسب التفصيل الذى بيته للمادة ١٣ من لائحة سنة ١٨٩٧ .

وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩١٤ فى أعقاب انفصال مصر عن تركيا ، صدر القانون ١٢ لسنة ١٩١٤ ، فالغى المادة العاشرة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٠٩ ، وهى للمادة الخاصة بتعيين قاضى مصر التركى ؛ كما أغنى ماقتضت به المادة ١٢ الخاصة بتشكيل لجنة بنظارة الحفانية لانتخاب القضاة الشرعيين ، لأن تشكيلها يشمل وجود قاضى مصر التركى بها . وفى نفس التاريخ ، ٢١ من ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أصدر وزير الحفانية قرارا وزاريا بتشكيل لجنة أخرى لاختيار القضاة الشرعيين تؤلف من الوزير رئيساً ، ومن شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ورئيس المحكمة العليا الشرعية وأحد مفتشى المحاكم الشرعية . ويلاحظ عدم وجود مفتى السادة الحنفية فى تشكيل هذه اللجنة ، وقد كان عضواً فى اللجنة التى شاركت فى إعداد قرار ناظر الحفانية فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٨٩١ ، الذى اشترط أن يكون طالب الدخول فى وظائف القضاء الشرعى حنفي المذهب .

ثم فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ صدر القانون ٣٤ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام جديد لمدرسة القضاء

لسنة ١٩٢٧ المواد التي تدرس في هذه المدرسة بوضعها الجديد ، ومن بين هذه المواد : التفسير والحديث والفقه على المذهب الحنفي ، مع المقارنة بين المذاهب ، ثم أصول الفقه وآداب البحث وتاريخ الاسلام الخ .

ومن هذا الاتجاه التشريعي الملحوظ نحو التعامل التدريجي من الطابع الحنفي بزوال العنصر العثماني من مجالات القضاء المصري ، فإن القانون ٢٢ لسنة ١٩٢٧ ، هو أيضاً قد ألقى بأكمله بمقتضى المادة ٩٩ فقرة ثالثة من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وجاء بهذه الفقرة : وكذلك يلغى القانون ٢٢ لسنة ١٩٢٧ الخاص بمدرسة القضاء الشرعي . وقضى هذا القانون بإنشاء السكليات الثلاث : كلية الشريعة ، وكلية أصول الدين ، وكلية اللغة العربية . وجعلت مدة الدراسة في كل كلية ٤ سنوات ، ينال الطالب في ختامها شهادة تسمى الشهادة العالمية يمنحها شيخ الجامع الأزهر ؛ ونص هذا القانون على إنشاء قسم للتخصص في القضاء الشرعي والحاماة ، يكون تابعاً لكلية الشريعة وينال الطالب منه « شهادة العالمية براءة ماسكية » ، وهي التي تعتبر من الشهادات العالمية وتؤهل لوظائف القضاء بالمحاكم الشرعية والافتاء والحاماة دون الشهادة العالمية التي يمنحها شيخ الجامع الأزهر .

ثم صدر القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٣ بشأن التخصيص في القضاء الشرعي ، فنص على أن طلبه هذا التخصص يختارون من خريجي كلية الشريعة وأن مدته ثلاث سنوات وأن شهادته تؤهل للوظائف القضائية في المحاكم الشرعية . وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٣٦ صدر المرسوم بقانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ، وعدل بالقانون ٦١

لسنة ١٩٢٨ ، ونص في مادته الثانية على أن كلية الشريعة يتبعها قسمان : (أ) قسم إجازة القضاء الشرعي (ب) وقسم التخصص في الفقه والأصول . وحدد هذا القانون مدة الدراسة في كل قسم منهما سنتين ، وقرر أن المتخرج في قسم إجازة القضاء الشرعي يمنح شهادة العالمية مع إجازة القضاء الشرعي . ونصت المادة ١١٨ من هذا القانون على أن : الحائزين لشهادة العالمية مع إجازة القضاء يكونون أهلاً للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء والحاماة أمام المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية . ومثل هذا النص كان موجوداً في المادة ٧٣ من المرسوم بقانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠ . ويلاحظ أن المادة ١٢٨ من المرسوم بقانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ قد نصت على إلغاء المرسوم بقانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية . كما ألغت أيضاً هذه المادة القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم التخصص في الجامع الأزهر ، وكذلك كل ما يخالف قانون سنة ١٩٣٦ من أحكام .

ومفاد هذه النصوص أن قوانين الأزهر التي صدرت بعد القانون ٣٤ لسنة ١٩٢٣ ، لم تنص على مثل ما نصت عليه المادتان الرابعة والثامنة من قانون مدرسة القضاء الشرعي ٣٤ لسنة ١٩٢٣ لا على اشتراط الحصول على أي شهادة علمية في التعيين في وظائف القضاء الشرعي ، وإنما اقتصر على النص على أن الحاصلين على الشهادات المذكورة فيها يكونون أهلاً لوظائف القضاء بالمحاكم الشرعية .

« ومن حيث إن أول لائحة بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ، وهي التي صدرت بدكريتو ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ ، جاءت خالية من أي نص صحيح أو ضمني يوصي

بضرورة أن يكون القاضى الشرعى من الاحناف ، على أنه فى عام ١٩٢٠ صدر القانون ٢٤ فأدخل تعديلا فى نص المادة ٢٨٠ من هذه اللائحة القديمة فصارت على النحو الآتى : « يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وبما دون بهذه اللائحة ، وبمذهب أبى يوسف عند اختلاف الزوجين فى مقدار مهر . ومع ذلك فإن المسائل النصوص عليها فى القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية ، يكون الحكم فيها طبقاً لأحكام ذلك القانون » . وعلى الرغم من أن المادة ١٣ من لائحة سنة ١٨٩٧ قد بينت العقوبات اللازمة فى القاضى الشرعى ، ومنها الدراية الكافية بالأحكام الشرعية ، وأن يكون حائزاً لشهادة العالمية من الجامع الأزهر أو من إحدى الجهات المصرح بها من مشيخة الجامع الأزهر بإعطاء الشهادة المذكورة ، أو أن يكون حائزاً لشهادة اللياقة للقضاء أو الإفتاء من مدرسة دار العلوم ، ولم تشترط هذه المادة على الإطلاق أن يكون القاضى الشرعى حنفياً .

ومع ذلك فقد نصت المادة ١٩ من هذه اللائحة لسنة ١٨٩٧ على وجوب مراعاة شروط مخصوصة فيمن يرشح للدخول فى وظيفة القضاء الشرعى يصدر بها دكرتو . وثابت أن هذا الدكرتو لم يصدر إلى الآن . وكان يتعين صدور مثل هذا الدكرتو لوضع ضابط يرد الأوضاع إلى سند من القانون سليم ، كما جرى عليه الحال فى شأن قسنة المحاكم الأهلية المصرية وأعضاء النيابة فيها . فقد نظم هذا المرفق الدكرتو الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ ، وقال فى مادته الأولى عن الشروط اللازم للتوظيف فى المحاكم الأهلية بوظيفة قاض أو عضو نيابة أو بوظيفة أخرى : « لا يجوز توظيف أحد بوظيفة قاض فى إحدى المحاكم

الأهلية ، ولا بوظيفة عضو بالنيابة العمومية فيها ، إلا إذا كان يده شهادة (دبلوما) من مدرسة الحقوق الخديوية بمصر ، أو من إحدى مدارس أوربا دالة على إتمامه الدروس فى علم الحقوق ... » ونصت المادة الثانية من هذا الدكرتو على الصفات اللازم توافرها فى القاضى زيادة على الشروط المقررة فى المادة الأولى وفى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية : وفى ذلك يقول بعض شراح قانون المرافعات فى تعليقهم على نظام ولوائح المحاكم الشرعية . « إن التشريع الذى وعدت به المادة ١٩ من لائحة سنة ١٨٩٧ ببيان شروط التعيين فى وظيفة القضاء الشرعى لم يصدر حتى كتابة هذه السطور فى سنة ١٩٣٥ ولذلك لا يزال المعمول به فى هذا الشأن هى أحكام لائحة ١٨٩٧ فيشترط فى من يمين قاضياً أن يكون حاصل على شهادة العالمية من الجامع الأزهر أو غيره من المعاهد المقررة كالقسم العالى من مدرسة القضاء الشرعى » وقال البعض الآخر فى شرح لائحة ترتيب المحاكم الشرعية صفحة (٥٧) . « لذلك يرجع فى شروط تعيين القضاة الشرعيين إلى أحكام المادة ١٣ من لائحة سنة ١٨٩٧ ، وليس من بينها أن يكون القاضى حنفى المذهب ، وإنما يجب أن يكون القاضى حائزاً لشهادة العالمية من الجامع الأزهر ، أو من إحدى الجهات المصرح لها من مشيخة الأزهر بإعطاء الشهادة المذكورة . وقد جرت العادة حتى الآن على أن القضاة ينتخبون من بين حملة شهادة العالمية من الأزهر ، أو من مدرسة القضاء الشرعى » .

ولما كان حكم المادة ١٩ من لائحة سنة ١٨٩٧ لم ينفذ حتى صدرت لائحة سنة ١٩٣١ وألغت اللائحة القديمة بأسرها ، فقد ظل حكم المادة ١٣ قائماً سارى المفعول فى صفات ومقومات المرشحين

الشرعى على حامل شهادة العالمية مع النخص أو الأجازة ، ولم يكن المقصود منه قصر هذا القضاء على أصحاب المذهب الحنفى ، وإن الحق هو أنه سقت قوانين الأزهر ونصوصه التى تعرضت للقضاء الشرعى ومن يشغل وظائفه ، سقت لمجرد بيان ما تؤهل له تلك الشهادات .

« ومن حيث إنه بمراجعة تشريعات الأزهر نجد أن القوانين المنظمة له والصادرة فى الفترة القديمة من أول فبراير سنة ١٨٧٢ لغاية أول نوفمبر سنة ١٨٩٦ ، لم تعرض لشيء سوى بيان من يكون أهلاً للتدريس فى الأزهر . ثم صدر قانون سنة ١٩٠٨ فنص فى مادته ٢٧ على أن : الحنفى الحائز لشهادة العالمية يكون أهلاً لوظائف القضاء والإفتاء ؛ ووضح أن هذه المادة لم تعرض إلا لبيان أهلية الحنفى الحاصل على شهادة العالمية من الجامع الأزهر ، ولكن هذا النص لم يتعرض لوضع العالم غير الحنفى . ومع ذلك فقد ألقى فعلاً هذا النص بإلغاء قانون الأزهر لسنة ١٩٠٨ إلقاء كاملاً بالمادة ١٦٧ من القانون ١٠ لسنة ١٩١١ بشأن قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية . وقد نصت المادة ٦٠ من قانون سنة ١٩١١ على أن : الحائزين لشهادة العالمية يكونون أهلاً لوظائف التدريس فى الجامع الأزهر والمعاهد وفى المساجد والوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والإفتاء إذا كانوا حنفين وللمعامة أمام المحاكم الشرعية . ووضح أن هذا النص لا يتعرض لغير أهلية الحنفى الحاصل على شهادة العالمية ، ومع ذلك فقد ألقى هذا النص والقانون الشامل له بأسره بمقتضى المادة ٩٩ من المرسوم بقانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد

للقضاء الشرعى ، إلى أن لحق هذه المادة أيضاً الإلغاء وذلك بصدور المرسوم بقانون ٧٨ فى ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ مشتملاً على اللائحة الجديدة بترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ، ونصت المادة الأولى منه على إلغاء لائحة ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ، والقوانين المدلة لها . ومن عجب أن المادة ١٩ من هذه اللائحة الجديدة لسنة ١٩٣١ قد نصت من جديد أيضاً على أن : « شروط التعيين فى وظيفة القضاء الشرعى تبين بقانون . ولم يصدر هذا القانون حتى الآن . بل لم يعد اليوم محل لإصداره بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

وحاصل هذا التقصى الدقيق لتطور التشريع الخاص بالمحاكم الشرعية حتى يوم إلغائها سنة ١٩٥٥ ، أنه لا يوجد تشريع ينص على اشتراطات خاصة فيمن يمين قضياً بالمحاكم الشرعية . وما جرى عليه العمل منذ عام ١٨٩٧ من تعيين الحاصلين على شهادة العالمية حتى يومنا هذا ، مرده القانونى إلى استمرار قيام المادة ١٣ من لائحة سنة ١٨٩٧ لغاية ١٢ مايو سنة ١٩٣١ ، كما أن مرده كذلك إلى تقاعس للشرع عن تنفيذ ما أمرت به المادة ١٩ من لائحة المحاكم الشرعية القديمة والحديثة . وظل يحكم المادة ١٣ سارى المفعول ، على الرغم من قيام قوانين الجامع الأزهر الصادرة سنة ١٩٠٨ ثم سنة ١٩١١ ثم سنة ١٩٢٣ ؛ وفى تلك دلالة كل الدلالة على أن ماورد ذكره بقوانين الأزهر عما تؤهل له شهادة العالمية ، أو حتى شهادة العالمية مع النخص أو الإجازة ، لم يكن المقصود منه قصر وظائف القضاء

والتي يستعمل على حاملها أن يقرن بها أجازة القضاء أو تخصص القضاء لأنه قد حصل عليها في ظل النظام السابق لعمد إنشاء كليات الجامع الأزهر بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠، ويجدر التنبيه على أن ما أجاز التقدم إلى امتحان شهادة العالمية النظامية للحصول عليها، رغم قيام نظام السكيات ونظام التخصص بالجامع الأزهر منذ سنة ١٩٣٠ ثم في ظل قانون سنة ١٩٣٦، الذي أجاز تلك الفرصة هو نص المادة ١٢٧ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الذي يقرر أن: « تلغى الدراسة في القسم العالي المقرر بمقتضى القانون ١٠ لسنة ١٩١١ بانهاء سنة ١٩٣٥/١٩٣٦ الدراسية، ويلغى امتحان شهادة العالمية (النظامية) لذلك القسم بعد انتهاء سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ الدراسية ».

وهذا هو النص الذي أفاد منه الطاعن وأمثاله ممن تشابهت ظروفهم . فشهادة العالمية النظامية من القسم العالي بالأزهر يمكن الحصول عليها لغاية سنة ١٩٣٨ الدراسية وقد صدرت تشريعات عدة لاحقة تنظم وضعها وترتب المركز القانوني للحاصل عليها . من هذه التشريعات القانون ٤٩٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، فقد نص في المادة الأولى منه على أن : « يستبدل بالمادة ١١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه النص الآتي : تمنح مشيخة الجامع الأزهر بناء على طلب السكيات المختصة شهادات العالمية مع الأجازة وشهادات العالمية من درجة أستاذ . كما يمنح شهادات العالمية النظامية والعالمية المؤقتة ويوقعها كل من رئيس مجلس الوزراء وشيخ الجامع الأزهر ، وتعتبر من الشهادات العليا من حيث الحقوق التي تخولها لحاملها » وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا

الدينية العلمية الإسلامية ، وهو القانون الذي أنشأ لأول مرة كلية الشريعة ، قسم التخصص في القضاء الشرعي والحاماة بها . وقد نصت المادة ٧٣ من هذا القانون على أن : الحائزين لشهادة العالمية من قسم التخصص في مهنة التدريس يكونون أهلاً للتدريس في المعاهد الدينية وفي مدارس الحكومة ، والحائزين لشهادة العالمية من قسم التخصص في القضاء يكونون أهلاً للوظائف القضائية للمحاكم الشرعية والافتاء والحاماة أمام المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية . والحائزين لشهادة العالمية من قسم التخصص في الوعظ والإرشاد يكونون أهلاً لوظائف الوعظ والإرشاد . وهذا النص هو بعينه النص الوارد في المادة ١١٨ من المرسوم بقانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر .

وغنى عن القول إن هذين النصين لم يرد فيهما شيء أكثر من بيان ما تؤهله له شهادة التخصص في القضاء ، أو شهادة العالمية مع أجازة القضاء . فهذه المادة المكررة طبق الأصل في كل من قانون سنة ١٩٣٠ وقانون سنة ١٩٣٦ ، تبين ما تؤهل له هذه الشهادة لكل من يحصل عليها من الوظائف ، ولكنها أبعد من أن تبين ما تستلزمه تلك الوظائف من مؤهلات ومسوغات . وفضلاً عن ذلك فإن هذه المادة لم تتعرض للمذهب ، ولا يمكن أن نستخلص منها أنها تحرم تعيين غير الأحناف في وظائف القضاء الشرعي ، ولا يجوز أن نستظهر منها أنها تنادي بتعيين الأحناف . فليس لهذا النص الوارد في القانون ١١٨ لسنة ١٩٣٦ ، والذي هو ترديد لنص المادة ٧٣ لسنة ١٩٣٠ ، حكم في العالم غير الحنفي المذهب ، ولا في العالم الحاصل على شهادة العالمية النظامية ،

القانون : « كما رؤى إضافة شهادات العالمية النظامية والعالية المؤقتة لنص هذه المادة .

« ومن حيث إن هذه المحكمة العليا بعد الذى تقدم لا تستطيع أن تسلك مسلك محكمة القضاء الإدارى فى تأويل نصوص القوانين واللوائح التى تدور فى تلك المنازعة على نحو ما جرت تلك عليه ، ولا يقبل بعد ذلك منها القول : « بأن الظاهر أن الشرع قد استغنى عن إصدار الشروط الخاصة بتعيين القاضى الشرعى ، وذلك بما جاء فى قوانين الأهر ومدرسة القضاء الشرعى » ، ولقد قدمنا أنه لا يجوز الاحتجاج بقوانين الأزهر الشريف فى مجال شروط تعيين رجال القضاء ، وإنما هى لوائح المحاكم الشرعية المختصة بوضع تلك الشروط ، كما فعل ذلك قانون استقلال القضاء ٦٦ لسنة ١٩٤٣ المادة الأولى منه . وكذلك فعلت المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء .

وفضلا عن ذلك فإن اللائحة الجديدة لترتيب المحاكم الشرعية صدرت سنة ١٩٣١ ونص فى المادة ١٩ منها على أن شرط التعيين فى القضاء الشرعى تبين بقانون . ونلاحظ أن قانون إعادة تنظيم الأزهر سنة ١٩٣٠ كان صادرا قبل لائحة سنة ١٩٣١ وقد جاء فى قانون الأزهر سنة ١٩٣٠ نص المادة ٧٣ التى تقابل وتساوى تماما نص المادة ١١٨ من قانون سنة ١٩٣٦ : « الحائزون لشهادة العالمية مع إجازة القضاء يكونون أهلا للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء والمحاماة أمام المحاكم الشرعية » . فلو كانت المادة ٧٣ لسنة ١٩٣٠ قد وضعت حقا الشروط اللازمة لتعيين القاضى الشرعى ، لما كان هناك مقتضى لما نصت عليه المادة ١٩ من لائحة سنة ١٩٣١ . « شروط

التعيين فى وظيفة القضاء الشرعى تبين بقانون » ولأصبحت المادة ١٩ هذه نافذة فى التشريع ، كما لا يستساغ القول بأن الشروط المطلوبة هى ما جاء بالمادة ١١٨ لسنة ١٩٣٦ ، ومن قبلها المادة ٧٣ لسنة ١٩٣٠ ، ذلك أن الشروط المطلوبة فى تعيين القاضى لا يمكن أن تكون مقصورة على ذكر المؤهل وحده ، وهو ما لم يتعرض لغيره كل من المادتين ٧٣ و ١١٨ فى قانونى سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ .

وقد رأينا أن ليس فى مختلف التشريعات نص قام واستمر منذ سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٣١ وتعلق بشروط تعيين القاضى الشرعى ، سوى إناذه ١٣ من لائحة ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ، وعلى مقتضى أحكامها جرى تعيين أكبر رجال القضاء الشرعى وأئمة الشريعة الإسلامية القراء فى مختلف الكليات الأزهرية والجامعات المدنية ، وفى مقدمتهم فضيلة الشيخ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ شلتوت ، ومفتى الديار الشيخ عبد المجيد سليم ، وعميد كلية الشريعة الإسلامية بالأزهر الشيخ محمد المدنى وكل منهم حاصل على شهادة العالمية القديمة ، وغنى عن البيان أن القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها قد أتمجه صراحة إلى إلغاء تخصيص القضاء ، وتجعل بعد الحصول على درجة الإجازة العالمية (الليسانس أو البكالوريوس) دراسة عليا لاتفرق بين المذاهب كلها ، وهو اتجاه راسخ قديم للتخلص من التفرقة المذهبية فى وظائف القضاء .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد جانبه التوفيق إذ أقام قضاءه على أن تولى وظائف القضاء

في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وموضوعها مذهب القاضى فى الفقه الإسلامى ، وحاصلها : (١) أحكام الفقه الإسلامى المعمول بها لا تشترط فى القاضى أن يكون حنفياً وإن كان القضاء بمذهب أبى حنيفة (٢) إن القانون لم يشترط أن يكون القاضى حنفياً ، والمعاون القائم حالياً ليس له أى شرط فى قاضى الشرعى (٣) أن تقايد غير منتظمة جرت عليها اختيار قضاء المحاكم الشرعية من الأحناف مراعاة للمحاكم العثمانى القديم (٤) أن قوانين المحاكم الشرعية مستقاة من المذاهب الإسلامية المختلفة ، وما لم يصدر به قانون يكون القضاء فيه بالراجح من مذهب أبى حنيفة ، إلا ما استثنى بل من التشريعات الحديثة ما استحدث أصوله من غير المذاهب الأربعة كمذهب الشيعة مثلاً ، وجرى فى دراسة الفقه المقارن على جميع المذاهب .

وجدير بالذكر فى هذا المقام أن المرحوم الشيخ مصطفى عبد الرزاق ، الشافعى المذهب ، كان شيخ الإسلام ورئيس لجنة تعديل قانون الأحوال الشخصية ومعلوم كقدمنا أن القضاء الإسلامى لا يتقيد بمذهب معين ، وإنما يشترط أن يكون القاضى قد وصل إلى منزلة الاجتهاد فى المذاهب جميعاً ويكتفى بالترجيح بينها ولم يكن القاضى شريح فى الإسلام يقضى بمذهب معين ، وعلى ذلك أيضاً كان القاضى إمام . وقد تضمن تقرير فضيلة مفتى الديار المصرية الأستاذ الامام (محمد عبده) فى إصلاح المحاكم الشرعية فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ (طبعة مطبعة المنار سنة ١٣١٧ ص ١٥) : « وإنى أحب أن أصرح بأمر ربما يغضب له بعض أهل الأثر من أهل العلم الحنفية ، وهو أننا مسلمون وهبهات أن يتيسر لنا بعد فشو ما فشا من البدع فى الدين أن نحافظ على قوائم الإسلام من حيث هو . وليس الزمن زمن تعصب لمذهب دون مذهب ، ومن درس فقه الشافعية أو المالكية — وكان

الشرعى لم يكن وليد عرف إنما كان وليد إرادة صريحة من جانب المشرع ، إذ يرد على ذلك بما نصت عليه المادة ١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لسنة ١٨٩٧ ، ثم لسنة ١٩٣١ ؛ وقد نصت على أن شروط التعيين فى وظائف القضاء الشرعى تبين بقانون ، وهذا القانون لم يصدر أبداً .

على أن العرف إنما يعتد به إذا لم يكن ناشئاً عن خطأ فى فهم القانون ، والعرف الإدارى تعبير اصطلاح على إطلاقه على الأوضاع التى درجت الجهات الإدارية على اتباعها فى مزاولة نشاط معين لها . وينشأ عن استمرار الإدارة التزامها بهذه الأوضاع والسير على سنتها فى مباشرة هذا النشاط أن تصبح بمثابة القاعدة القانونية الواجبة لاتباع ما لم تعدل بقاعدة أخرى مماثلة . ويشترط لاعتبار العرف ملازماً للإدارة أن يتوافر شرطان :

(١) أن يكون معرف عاماً وأن تطبقه الإدارة بصفة دائمة بصورة منتظمة ، فإذا أغفل هذا الشرط فلا يرتفع العمل الذى جرت على مقتضاة الإدارة إلى مستوى العرف الملزم للإدارة (٢) ألا يكون العرف قد نشأ مخالفًا لنص قائم ، وقد نص الشارع على العرف كمصدر رسمى للقانون ، غير أنه من حيث تدرج القاعدة القانونية يأتى فى المرتبة الثانية بعد التشريع . ومن ثم فلا يجوز للعرف أن يخالف نصاً قائماً . ويندرج تحت ذلك أن العرف الناشئ من خطأ فى فهم القانون لا يمكن التعويل عليه ، وعلى مقتضى هذا الفهم الخطأى أنصوا غير الحنفى المذهب عن تولى مناصب القضاء الشرعى .

والقاعدة الصحيحة هى أن القاضى المقلد إذا أمره ولى الأمر بالقضاء على غير مذهب أبى حنيفة يجب عليه أن يقضى بذلك ؛ وكيف يمكن القول بوجوب عرف من هذا القبيل ، فى حين أن إدارة المحاكم الشرعية بوزارة العدل تقدمت بمذكرة

١١٥

٢١ من أبريل ١٩٦٢

بريد : عينات وطرود ؛ تعليمات عمومية من
الأشغال البريدية م ١٩٥ ، قانون مصلحة الجمارك م ٢٩٣ ،
م ٣٠٥ ؛ مستوائية موظف البريد ، عن فتحها وإخراج
محتوياتها وإعادة حزمها ، العينات المتأنلة وغير المتأنلة .

المبدأ القانوني :

يستفاد من نص المادة ١٩٥ من التعليمات
العمومية عن الأشغال البريدية ، تحت باب
الرسائل المحتوية على الأشياء المستحقة عليها
رسوم جمركية ؛ ونص المادتين ٢٩٣ و ٣٠٥
من قانون مصلحة الجمارك ، الخاصتين بفتح
الطرود والأصناف ذات القيمة التجارية
الواردة بغير طريقة طرود البريد القانونية ،
أن الأصل أن تعامل العينات معاملة الطرود .
وإن فتح هذه العينات وإخراج محتوياتها
وعرضها على مندوب الجمر ك ، ثم إعادة
حزمها ، كل ذلك عبء ملقى على عاتق رئيس
قلم التوزيع ، أو وكيله وأحد المستخدمين ،
يشارون ذلك تحت مسؤوليتهم وحدهم .

وزيادة في الحيلة ، أوجبت التعليمات
البريدية ألا يتم ذلك في بريد القاهرة
إلا بحضور مندوب الجمارك . كما أوجبت هذه
التعليمات على موظفي البريد ، في حالة ورود
جملة ملفات برسم شخص واحد في إرسالية
واحدة ، أن يقوم بعرضها على المندوب
الجر كى دفعة واحدة ، مع لفت نظره إلى
ذلك ، ورتبت على إغفالهم هذا الإجراء
وتجزئة العرض للعينات مسؤوليتهم فيما لو وقع

الإمام صاحب التقرير مال كياً - لا يعسر عليه فهم
قمة أبي حنيفة . فإن الأصول متقاربة ، والاختلاف
في الفروع مذكور في أغلب كتب الفريقين .
وحصر النعمين في الحنفية يضيق دائرة الانتخاب
ويلجئ إلى تعيين الضملاء في العلم والعزيمة . فلم
لا يطلق الانتخاب من هذا القيد ، فتتسع دائرته
وينتفع من أهل الاستقامة والدراية عدد ليس
بقليل ممن قضى في تحصيل قمة الشافعى أو مالك أو
ابن حنبل اثنتي عشرة سنة فأكثر إلى عشرين
أو ثلاثين . وجل ما حصله إنما هو في المعاملات .
أرجو أن يصادف ما أعناه قبولاً لدى العلماء ،
والحكومة فتجد العدد الكافي من الأكفاء .
فإذا سجل ذلك في تقرير رسمى عام ١٨٩٩ وكان
يسود اقتضاء الشرعى نزعة عثمانية حادة ، ثم
صدرت بعد ذلك عشرات القوانين المستنقاة من
غير المذهب الحنفى وفي مقدمتها القانون ٢٥
لسنة ١٩٢٠ و ٢٥ لسنة ١٩٢٩ عن الفقات ،
والقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٣ عن الميراث الجديد ،
والقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في الوقف ثم عن
الوضعية ، ثم القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ عن الأوقاف
الحزبية ثم القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ عن الوقف
كما أن وزارة العدل عينت منذ سنوات في القضاء
الشرعى علماء من غير الأحناف ليقضوا بالمذهب
الحنفى وبغير المذهب الحنفى ، فلا عمل والحالة هذه
للقول بقيام عرف إدارى ، أو التمسك بما يكون
قد جرى العمل عليه . . . »

(القضية رقم ١١٧٧ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة السيد إبراهيم الديوانى رئيس المحكمة
والإمام لإمام الحزبى وعلى إبراهيم بغدادى ومصطفى
كامل إسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين) .

على عدم الالتفات إلى ادعاء صاحب العطاء بعد ميعاد فتح المظاريف ، بحصول خطأ في عطائه ، فإن هذا لا يمنع من التصحيح .

المحكمة

إن سلطة القاضي في تبيان الخطأ الذي وقع في العقد ، لا يقل عن سلطته في فسحه أو تعديله ؛ فله أن يتحرى الإرادة الظاهرة للمتقدين ، للوقوف على الخطأ الذي شاب هذه الإرادة من وافع الظروف والملايسات . فإذا استبان له وجود خطأ ، قام بتصحيحه بما يتحقق معه التعبير الصحيح للإدارة ، بحيث لا يستغل أحدهما ما وقع في العقد من خطأ عند الكتابة .

فإذا كانت ظروف الدعوى تنادى بوقوع خطأ مادي عند تحرير العطاء المقدم من الشركة المدعية في الرقم الذي اتجهت إرادتها إلى وصفه كشحن الكيس رقم ٦ ، فأغفلت عن سهو وخطأ وضع الجنيه في الحانة المعدة له ، وقد ترتب على ذلك الخطأ المادي أو السهو ، أن دون المبلغ كتابة بالنظر فقط إلى الثمن المدون خطأ بالرقم ، وعلى هذه الصورة تسلسل الخطأ ؛ وبمجرد أن تكشفت الشركة هذا الخطأ عند فتح المظاريف وإعلان الأسعار ، بادرت فوراً إلى إخطار المصلحة بهذا الخطأ ، وبينت لها ظروف وقوعه ، واستعالة التقدم بالسعر المدون في العطاء ، وقد عرضت هذه الشكوى على لجنة البحث عند البحث في العطاءات المقدمة ، فلم ترقبها ما يستحق النظر ، لأن الإدعاء غير صحيح ، وإنما لأنها قدمت بعد فتح المظاريف وإعلان الأسعار ، مما يمنع منه النظر في شكوى من هذا القيل بالتطبيق لقانون المناقصات والمزايدات . (المادة ٤٣ من اللائحة) .

ولما كانت الشركة قد وقعت في خطأ مادي

المحظور ، وتم الإفراج عنها دون رسم .

أما عن مندوب الجرك ، فإن القواعد المتقدمة حددت مهمته ، فتصرتها على مجرد فحص المحتويات ، وتقدير الرسوم الواجب تحصيلها دون أن تعتبر طرود العينات في عهده في أى وقت من الأوقات . ومع ذلك فإنه في بريد القاهرة عليه أن يحضر عملية الفتح التي لا تتم عادة إلا بحضوره ، والأصل أن يشير بفتح العينات غير المبالة جميعاً ، ويكون الشأن كذلك في العينات المتماثلة إذا حصل اشتباه فقط . فإذا لم يقع اشتباه في الأمر ، فيكتفى بإجراء عملية جاشنى على عدد منها يعينه مدير الجرك أو المندوب في تحديد ما يقع عليه الاختيار من العينات للفتح بطريق الجاشنى .

(القضية رقم ٩٤٦ لسنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الإمام الإمام الحربي ومصطفى كامل إسماعيل وحسن السيد أيوب والدكتور ضياء الدين صالح وعماد مختار العزبي المستشارين) .

١١٦

٢١ من أبريل ١٩٦٢

عقد إدارى : عطاء ، تصحيح ما يقع فيه من أخطاء عند الكتابة .

المبدأ القانوني :

تصحيح ما يقع من أخطاء عند كتابة عقد إدارى ، يجب إجراؤه بما يتحقق معه التعبير الصحيح للإدارة ؛ فإذا كانت المادة ٤٣ من لائحة المناقصات والمزايدات تدنست

قد جرت على قاعدة الأخذ بالأسعار الأقل ، دون
أى اعتبار آخر .
(القضية رقم ١٣٤٢ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

١١٧

٢٨ من أبريل ١٩٦٢

١ — طعن : خصم منظم للجهة الإدارية في طلب
رفض الدعوى .

ب — جامعة : نقل عضو هيئة تدريس إلى جامعة
أخرى وترقيته فيها ، ثم نقله إلى الجامعة المنقول منها
أو قبوله أن يوضع في أقدميته بين زملائه قبل نقله .

المبادئ القانونية :

١ — الطعن في الحكم الصادر في دعوى
الإلغاء ممن قبل خصم منظم للجهة الإدارية
حق أصيل وليس حقاً تبعياً ، ما دام الحكم
قد صدر في مواجهته ماساً بمركزه القانوني .
ولا يعتبر من ذلك قبول الخصم الأصيل
الحكم ، أو أن الحكم لم يلزم الخصم المنظم
المعروفات .

٢ — نقل أحد مدرسي كلية حقوق
القاهرة إلى كلية حقوق الاسكندرية ، ثم
نقله (بعد ترقيته إلى وظيفة أستاذ مساعد)
إلى الجامعة المنقول منها ، بعد قبوله أن يوضع
في أقدميته بين زملائه قبل نقله إلى جامعة
الاسكندرية ، هذا الشرط صحيح قانوناً ،
ولا يجوز التمسك بما يؤثر على المراكز
القانونية للزملاء الأقدم منه ، فلا يصح
ترشيحه لكرسي الأستاذية ، عند ثبوت
صلاحية الزملاء الأقدم باستيفائهم شرط
المدة المقررة قانوناً للترقية إلى وظيفة أستاذ .

عند تدوين الرقم الذي قبلت أن تورد الكيس
رقم ٦ على أساسه ، فسقط عند التدوين رقم
الجنبة ، ولا يمكن أن ينصرف هذا الخطأ إلى سوء
في تقدير السعر عنه وصفه ، لأن سوء التقدير
لا يمكن أن يصل إلى حد إعطاء سعر هو دون
سعر التكلفة بكثير ، والشركة لا تقوم بصناعة
المادة التي يصنع منها الكيس ، بل تشتريها ، فهي
على علم إذن بضمن التكلفة ؛ كما أن سعر هذا
الكيس لم يقل في الماضي عن جنبة وبضعة قروش ،
وعادة الأشخاص الذين يدخلون في مثل هذه
العطاءات يكونون على بينة من الأسعار السابقة ،
وقد لوحظ أن هذه الأسعار في ازدياد من سنة
إلى أخرى ، ومثل هذا الخطأ المادي ليس له عاصم
من واقع القانون ، لأن الممنوع هو الادعاء بخطأ
في تقدير ائتمن . أو في تقدير ظروف التوريد
وشروطه ، أو في المادة المطلوب توريدها . وذلك
بعد إعلان الأسعار .

وأما الخطأ الذي مرده إلى سقطات القلم عند
الكتابة ، فليس في نصوص القانون ما يمنع
تصحيحه ؛ وكان يجب على لجنة البت أن تقوم
هي بالتصحيح قبل تصويب العطاء كما يقضى
القانون بذلك ، لأن العطاء على هذه الصورة
يحتوى على أخطاء حسابية النتيجة لعدم احتساب
الجنبة الذي أغفل وضعه خطأ في الحاة المعدة له ،
وبناء على ذلك فإن امتناع لجنة البت عن التصحيح
وقبول عطاء الشركة المدعية بوصف كونه أقل
العطاءات المقدمة سعراً ، لا يغير من الأمر شيئاً
بعد التصحيح ، لأن سعرها مع ذلك يظل دون
الأسعار الأخرى المقدمة عن هذا الصنف من
الأكياس ، والملاحظ أن اللجنة في هذه المناقصة

المحكمة

إذا كان . . الطاعن تدخل في الخصومة وهي قائمة أمام المحكمة ، وتقرر قبوله خصماً منضمّاً للجامعة في طلب رفض الدعوى ، لأن الحكم الذي يصدر قد يؤثر على المركز القانوني الذي ترتب له بالقرارات المطعون فيها، وبذلك تتاح له الفرصة في تبيان وجهة نظره ، شأنه في ذلك شأن الخصوم الأصليين في الدعوى ، وبهذه الصفة كان له حق الاطلاع وتبادل المذكرات .

فإذا ما صدر الحكم بعد ذلك في مواجهته ، ماساً بمصلحة قانونية ومادية له ، كان من حقه التظلم بالطريق الذي رسمه القانون . ولا يعترض عليه بأن حقه في الطعن لا يقوم ما دام الخصم الأصلي قد قبل الحكم ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن للشخص الذي مس الحكم الصادر في دعوى ، مصلحة له قانونية أو مادية ، حق الطعن فيه بكل طرق الطعن المقررة قانونياً ، ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها .

والطاعن وقد ألغيت ترقيته بالحكم المطعون فيه ، فإنه بذلك يكون قد حكم عليه ، ولا ينفي هذه الصفة عنه أن الحكم لم يلزمه بمصاريف ، لأن الخصومة في دعاوى الإنشاء هي خصومة عينية مردّها القانون ، فليس بشرط لقيامها إعلان من تناولهم القرارات الإدارية المطلوب إلغاؤها، بل يكفي فيها إعلان الجهة الإدارية مصدرة القرار واتسببية فيه ، وأن الحكم الذي يصدر فيها يعتبر بحكم القانون حجة على الناس كافة .

وعلى ذلك إذا أصدرت الجهة الإدارية قراراً بترقية الطاعن ، ثم رفع بشأنه دعوى صدر فيها حكم مغاير لوجهة نظر الإدارة ، فإن الذي

خسر الدعوى هنا هي الجهة الإدارية وليس الطاعن ومن ثم يجب إلزامها وحدها بالمصروفات مع بقاء حق من ألغيت ترقيته في الطعن في هذا الحكم ، دون التقيّد بقبول الجهة الإدارية من عدمه ، وحقه في ذلك حق أصيل ، وليس تبعياً .

ومن ثم ، يرفض الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

إذا كانت جامعة القاهرة قد قبلت طلب المدعى نقله إليها بالشروط التي ضمنها طلبه ، وهي قبول وضعه في الأقدمية بين زملائه الذين كانوا معه بكلية الحقوق بهذه الجامعة ، والقرار الصادر في هذا الشأن ، وأن القصد من هذه الشروط . هو المحافظة على المراكز القانونية للمدرسين بها، وهذا ما استوجب أن يعود المطعون ضده (المدعى) إلى الوضع الذي كان فيه بين زملائه في سنة ١٩٤٥ قبل نقله إلى جامعة الاسكندرية في أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وبالتالي فلا يجوز له الاحتجاج بأي وضع يكون قد كسبه في الفترة التي انقضت بين نقله من جامعة القاهرة في سنة ١٩٤٥ وعودته إليها في سنة ١٩٥٠ ، مما قد يؤثر على المراكز القانونية لزملائه الأقدم منه ، وأما ما عدا ذلك فقد استبقت له الجامعة كل الحقوق المالية المترتبة على ترقيته إلى وظيفة أستاذ مساعد بجامعة الاسكندرية .

وبالتالي فإنه يعتد بالمدة التي أمضاها في وظيفة أستاذ مساعد قبل ترقية زملائه بجامعة القاهرة إلى هذه الوظيفة ، ومن مقتضى ذلك أن تحتسب له مدة الأربع سنوات إعتباراً من . . تاريخ ترقية زميليه السابقين عليه في أقدمية مدرس ، إذ أنه من هذا التاريخ لا قبله ، تتسكفاً الفرصة بالنسبة للجميع للترقية إلى وظيفة أستاذ ، والقول بغير

بالأقدمية ولا علاقة لها بالمدة التي عمل فيها كأستاذ مساعد ، هو مجرد قول لا يتفق مع منطق قرار النقل ، وما تضمنه من شروط على النحو السالف ذكره ، لأنه إذا كان سيعد بالمدة التي أمضاها المدعى في وظيفة أستاذ مساعد ، وهي المدة السابقة على ترقية زميله المذكورين إلى وظيفة أستاذ مساعد ، فإن معنى ذلك أن تصبح الشروط التي قبل على أساسها المدعى النقل ، تصبح لغواً ويكون من حقه التقدم للترشيح للأستاذية قبل زميله . . . وهو الأمر الذي أرادت الجامعة أن تتفاداه بوضع شروط لقبول النقل للمحافظة على المراكز القانونية بين أساتذة الجامعة ، فلا يخل بها طارئ عليها غادرها من قبل وهو في وضع معين ، وبعد أن أفاد من ذلك رغب في العودة إليها من جديد . ومن الطبيعي أن لا يكون ذلك على حساب زملائه الذين آثروا البقاء وخضعوا لقانون ليس فيه ليونة القانون الذي رقي المدعى إلى وظيفة أستاذ مساعد على أساسه .

إذن الأمر بالنسبة للمدعى لا يتعدى عدم الاعتداد بالمدة التي أمضاها في وظيفة أستاذ مساعد بالقدر الذي يتلاءم مع وضعه في الأقدمية بالنسبة لزملائه بالتطبيق لقرار نقله إلى جامعة القاهرة ؛ وليس فيما اتخذته الجامعة أي مخالفة للقانون ؛ لأنها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن جامعة الاسكندرية ، فإن لها بهذه الصفة أن تحدد مركز الشخص الذي يعين فيها أو ينقل إليها ؛ وسواء أكان الأمر ينطوي على تعيين أو على نقل ، فإن الأمر لا يتغير من حيث الآثار في الحالين ، لأن النقل في المسألة المعروضة له طابعه الخاص ، وهو أن وزير التربية والتعليم هو الرئيس الأعلى للجامعتين المذكورتين ، فإنه يبقى لهما مع ذلك

ذلك لا يتمشى مع القصد من وجه بوضع المدعى بعد نقله إلى جامعة القاهرة في الوضع الذي كان فيه بالنسبة لزملائه قبل نقله منها إلى جامعة الاسكندرية في عام ١٩٤٥ ، ذلك القصد الذي أفصحته الجامعة أكثر من مرة وأعلنته واضحة محدداً ، وليس ذلك فحسب ، بل أن هذا القصد كان مفهوماً لدى المدعى نفسه ، فقد كتب خطاباً عميد كلية الحقوق في ١٩٥٣/٦/٣ ، يعترض فيه على ترشيح زميله الأقدم منه لكرسي الأستاذية ، ويقول فيه : « إنه طالما أن قرار مجلس الجامعة القاضي بعدم صلاحيته للترشيح للأستاذية إلى أن يستوفي كل من الزميلين شرط المدة ، قائم ، فلا يكون أحد من ثلاثهم صالحاً الآن للترشيح لأي من الكرسيين الشاغرين . والصالح يقضى بأن تمنح لثلاثهم الفرصة في منافسة شريفة فيما بينهم . لذلك فهو يطلب مد أجل الترشيح إلى ما بعد استيفاء ثلاثهم شرط المدة ، وأنه شخصياً لن يتقدم لترشيح نفسه حتى يثبت استيفاؤه هذا الشرط » .

وبذلك فقد كان المدعى على علم تام بمفعوى القرار الصادر بنقله ومغزاه والهدف منه ، وهو عدم صلاحيته للترشيح لكرسي الأستاذية ، إلا عندما يثبت صلاحية زميله الأقدم منه للترشيح ، من حيث قضاء المدة التي يستلزمها القانون للترقية إلى وظيفة أستاذ .

ويؤكد المدعى هذا الفهم عنده ، بما ذكره عندما قبل الشروط التي تم على أساسها نقله إلى جامعة القاهرة ، فقد قال بأن الأقدمية لا أهمية لها ، طالما أن الترقية إلى وظيفة أستاذ مناطها الجدارة والكفاءة ؛ ومن ثم فإن ما أثاره المدعى وسائره الحكم المطعون فيه من أن الشروط التي وضعت لنقله إلى جامعة القاهرة إنما هي خاصة

المحكمة

ليس في التشريعات واللائح في مصر نص يعرف الموظف العام ، وإن كان الكثير من القوانين المصرية استعملت عبارة : « الموظفين العموميين » أو « المستخدمين العموميين » ، دون تفرقه بين العبارتين ، ودون تحديد فئة الموظفين العموميين بالذات . نجد ذلك في مختلف التشريعات الصادرة منذ سنة ١٨٨٣ بشأن الموظفين ، بل في التشريعات الحديثة أيضاً .

فالقانون المدني أشار في المادة ١٦٧ إلى عبارة : « الموظف العام » ، وفي المادة ٦٠٩ « الموظف أو المستخدم » ؛ وقانون المرافعات المدنية والتجارية يشير في المادة ٢٠٦ إلى : « الموظفين والمستخدمين المكلفين بخدمة عامة » : كذلك قانون المقوبات في مختلف مواده ينص على الموظفين والمستخدمين دون تمييز بين النوعين . ثم صدر القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فقسم موظفي الدولة إلى فئتين : الموظفين الداخليين في الهيئة ، سواء أ كانوا مشبتهين أم غير مشبتهين ؛ وتسرى عليهم أحكام الباب الأول من القانون ، ثم المستخدمين الخارجيين عن الهيئة ، وتسرى عليهم أحكام الباب الثاني . فميز الشارع الأول مره بين الفئتين ، وأخضع كل فئة منهما لأحكام خاصة .

ولا يمكن اعتبار ما نصت عليه المادة الأولى من قانون نظام موظفي الدولة تعريفاً للوظيفة العامة ، أو تعريفاً للموظف العمومي ، إذ أنه اقتصر فقط على بيان أولئك الذين تنطبق عليهم أحكام هذا القانون .

ولئن كانت أحكام هذا القانون تسرى على الغالبية الكبرى من موظفي الدولة ومستخدميها ،

شخصيتهما المستقلة كل منهما عن الأخرى ، وليس فقط أن ما أجرته الجامعة لا مخالفة فيه للقانون ، بل إن القانون العام وهو قانون الموظفين ، قد وضع قيوداً على ترقية المنقولين في نفس فروع المصلحة الواحدة ، أو الشخص الاعتباري الواحد .
(القضية رقم ١٥٢٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

١١٨

٥ من مايو ١٩٦٢

١ — موظف عام : تعريفه : عمال الدائن بفتح سغاء ؛ اختصاص القضاء الإداري .

ب — تأديب : جزاء ، تقديره ؛ إناؤه لإعادة التقدير .

المبادئ القانونية :

١ — لا اعتبار الشخص موظفاً عمومياً ، يتعين مراعاة أنه يساهم في العمل في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستقلال المباشر ، وأن تكون المساهمة في إدارة المرفق عن طريق التعيين أساساً ، وقرار التعيين يجب أن تقابله موافقة صاحب الشأن ، وأن يشغل وظيفة عامة دائمة ، وأن يكون شغله لهذه الوظيفة بطريقة مستمرة لا عرضية .

٢ — علاقة عامل المعاش بوزارة الزراعة ، علاقة عمل دائم ، ويختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر المنازعات التي تنشأ بين عامل المعاش وجهة الإدارة بمناسبة مباشرته لخدمة ذلك المرفق العام .

مشتبين ، يستقطع منهم معاش أم لا يستقطع ، أو في منحهم مرتبات نقدية أو عينية ، أو في عدم منحهم مرتبات .

وقد استقر قضاء هذه المحكمة على اعتبار أن العمد والمشاخ من الموظفين العموميين ، إذ أن الراتب الذي يجري عليه حكم الاستقطاع ليس شرطاً أساسياً لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً وكذلك الحال فيما يتعلق بالماذرن ؛ فلا يؤثر في هذا النظر أن يقاضى راتباً من خزانة الدولة ، لأن الراتب ليس من الخصائص اللازمة للوظيفة العامة ، أو شرطاً من الشروط الواجبة في اعتبارها .

وبلاحظ أن الموظفين العموميين لا يقتصر على موظفي الحكومة المركزية ، بل يدخل فيهم موظفو السلطات اللامركزية الإقليمية ، والسلطات اللامركزية للصحة ، أي المنشآت العامة حق ولو كانوا لا يخضعون لجميع أحكام قانون موظفي الدولة .

وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه : « لكي يعتبر الشخص موظفاً عاماً خاضعاً لأحكام الوظيفة العامة التي مردها إلى القوانين والوائح ، يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر ، أو بالخضوع لإشرافها ، وليست علاقة عارضة تعتبر في حقبةتها عقد عمل يندرج في مجالات القانون الخاص » .

وعلى هدى ما تقدم ، فإذا كان نظام معاملة عامل المعاش يقوم على أن يقدم العمد أو شيخ الناحية عمال المعاش اللارمين وفقاً لحاجة العمل بتفتيش سخا النابع لوزارة الزراعة ، فيستخدمون في مختلف الأعمال الزراعية بمقتضى عقد خاص

إلا أنها مع ذلك لا تسرى على فئات أخرى ، منها طوائف الموظفين الذين لا تنطبق عليهم أحكام هذا القانون ويعتبرون مع ذلك من الموظفين العموميين كالعمد والمشاخ والماذرن . وقد تلاقي القضاء ، والفقه الإداريان على عناصر أساسية للوظيفة ، ولا اعتبار الشخص موظفاً عمومياً يتعين مراعاة قيام العناصر الآتية :

(أ) أن يساهم في العمل في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر ؛ وفي مصر يعتبرون موظفين عموميين عمال المرافق العامة ، سواء أ كانت إدارية أم اقتصادية ، مادامت هذه المرافق تدار بأسلوب الاستغلال المباشر .

(ب) أن تكون المساهمة في إدارة المرافق عن طريق النعين أساساً . وقرار إسناد الوظيفة يكون عن طريق عمل فردي أو مجموعي يصدر من جانب السلطة العامة ، ويجب أن تقابله موافقة من جانب صاحب الشأن . فالموظف العمومي يساهم في إدارة المرافق العامة مساهمة إرادية يقبلها دون قسر أو إرغام . أما الالتحاق جبراً بخدمة مرفق عام ، فلا تنطبق عليه أحكام الوظيفة العامة .

(ج) أن يشغل وظيفة دائمة ، وأن يكون شغله لهذه الوظيفة بطريقة مستمرة لا عرضية . وغنى عن القول أن هذه العناصر لا يمكن اعتبارها عناصر قاطعة نهائية للحكم على عامل من عمال الإدارة بأنه موظب أو غير موظب ، إلا أنها عناصر أساسية .

وهناك عناصر أخرى يتعين استبعادها ، ولم يحول عليها القضاء ، ضمن ذلك الميار في اعتبار الموظفين ، ليس نوع العمل الذي يسند إليهم ، أو أهمية العمل ، أو كونهم مشتبين أو غير

وعامل المعاش في كل ذلك يعمل تحت إشراف وتوجيه الجهة الإدارية التابعة لوزارة الزراعة .

فلا جدال إذن والحالة هذه ، في أن علاقة عامل المعاش بوزارة الزراعة ، إنما هي علاقة عمل دائم ، وليست علاقة عرضية مؤقتة ، ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري . بنظر المنازعات التي تنشأ بين عامل المعاش وجهة الإدارة بمناسبة مباشرته لخدمة ذلك المرفق العام .

(الفضية رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٦ ق بالهيئة السابقة) .

وبأجريت تناسب والدرجة المعين عليها كل منهم ، فضلا عن ميزات عينية أخرى مقابل تشغيلهم في أعمال الملاحة بالتفتيش الحكومي ، ويستمر عملهم طوال العام بدون انقطاع حق ولو قل العمل الزراعي ؛ وفضلا عن الأجر اليومي المقرر مقدما في اللأئحة ، فإن عامل المعاش يمنح مساحة أرض زراعية في التفتيش ، تتفاوت وفقا لدرجته ، بفترة إيجارية مخفضة عما حدده قانون الإصلاح الزراعي كفترة إيجارية مقررة لهؤلاء العمال . .

القضاء التجاري

رأس المال وذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية . كما تنص المادة ٢٣٣ مدني على أن « الفوائد التجارية التي تسري على الحساب الجاري يخلف سعرها القانوني باخلاف الجهات ، ويتبع في طريقة حساب الفوائد المركبة في الحساب الجاري ما يقضى به العرف التجاري » .

« . . . ومن حيث إن المستفاد من هذين النصين أن الشارع قصد اخراج الحساب الجاري من نطاق تطبيق القواعد الخاصة بالفوائد ، وقد جرى العرف التجاري في المصارف وغيرها من المنشآت الصناعية والتجارية على احتساب فوائد مركبة على الحساب الجاري ، وذلك بضم الفوائد إلى الأصل شهرياً ثم احتساب الفوائد في الشهر الذي يحد على الأصل بعد ضم الفوائد المستحقة إليه وهكذا . . . »

(القضية رقم ٣٨٤ سنة ٧٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد رضوان حجازي وكامل سيدهم ويوسف راشد المستشارين) .

١٢٠

محكمة استئناف القاهرة

١٨ من أبريل ١٩٦١

١ — سند إذن : النص على القيمة وصلت بضاعة ، إثبات ما يخالفه بالبيئة .

ب. — خير : محكمة ، تقديرها عكس ما قرره قسم أبحاث التزييف والتزوير .

ج. — شهود : أخذ المحكمة بشهادة شهود أحد الخصمين دون الثاني .

د. — تزوير : مصلحة فيه .

١١٩

محكمة استئناف القاهرة

٧ من مارس ١٩٦١

حساب جار . فوائد مركبة .

المبدأ القانوني :

قصد الشارع بالمادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من القانون المدني ، إخراج الحساب الجاري من نطاق تطبيق القواعد الخاصة بالفوائد ، وقد جرى العرف التجاري على حساب فوائد مركبة على الحساب الجاري ، بضم الفوائد على الأصل شهرياً ، ثم حساب الفوائد في الشهر التالي يحد على الأصل بعد ضم الفوائد المستحقة إليه ، وهكذا . . .

المحكمة

« . . . ومن حيث إنه نص في عقد فتح الاعتماد بالحساب الجاري . . . على أن مدة الاعتماد تنتهي في ٢٨/٢/١٩٥٥ ، حيث يجب أن يكون مسدداً تماماً ، وإلا فتسري للبك الفائدة على باقي مطلوبه من غير حاجة إلى تنبيه أو انذار رسمي أو غير رسمي بواقع ٧ ٪ ، تضاف على الأصل شهرياً من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد .

« . . . ومن حيث إن المادة ٢٣٢ من القانون المدني تنص على أنه : « لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ، ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من

المبادئ القانونية :

١ - وجود سند إذنى تحت يد الدائن ، والنص فيه على أن : « القيمة وصلتنا بضاعة ، وشراء المستأنف ضده بضاعة أخرى من نفس الصنف فى تاريخ لاحق ، ثم تمسك المستأنف الأول بمحضر الصالح المزور الذى ادعى فيه أنه دفع للمستأنف ضده أكثر من نصف المبلغ المطلوب ، كل هذه أدلة وقرائن قاطعة على انشغال ذمة المستأنف الأول بالدين موضوع السندات ، ليس هناك ما يلزم المحكمة الأخذ بشهادة شهود فى دعوى إدارية . كدليل على عدم تسلمه البضاعة ، كما أنه لا محل لإثبات ما يخالف ما نص عليه فى المستندات كتابة من أن القيمة وصلت بضاعة ، بالبينه ذلك أن المقرر فى المواد التجارية هو جواز إثبات الوقائع ، التى لم ترد بالعقود الكتابية ، أو حصلت بعدها ، بشهادة الشهود . أما أن يثبت أحد المتعاقدين واقعة لم ترد بالعقد سابقة على الكتابة ، أو حاصلة فى أنائها ، بالبينه ، فلا مسوغ له ، إذ لم يكن هناك ما يمنع من إثباتها ضمن ما كتب ، كأن يذكر مكان البضاعة تحت التسليم مثلا .

٢ - المحكمة هى الخبير الأول فى الدعوى ورأى الخبير المنتدب لا يقيد بها ، فلها إخلال تقديرها محل تقدير قسم أبحاث الزيف والتزوير ، طالما أن تقديرها قد بنى على اعتبارات سائغة سليمة .

٣ - للمحكمة أن تكون عقيدتها عن

الواقعة المراد إثباتها ونفيها بالبينه حسبما يترأى لها من ترجيح أقوال شهود أحد طرفى الخصومة على شهادة شهود الطرف الآخر ، طالما أن لهذا الترجيح ما يسوغه .

٤ - تثبت المصلحة فى التزوير إذا كان أحد المستأنفين يتمسك بمحضر صالح مزور والثانى يستند إلى سند إذنى مزور ، قد بصم كلاهما بختم واحد منقرش سنة ١٢٦٢ ومنسوب صدوره إلى المستأنف ضده ، فهم المستأنفين إثبات استعمال هذا الختم فى أوراق رسمية للتدليل على صحته ، فارتكبا فى سبيل خلق هذه الأوراق واصطناعها سلسلة التزويرات التى سردها الحكم المستأنف .

المحكمة

أولا - لا محل لما ينص عليه المستأنف الأول على الحكم المستأنف من أنه قد ألزمه بقيمة السندات بالرغم من عدم قيام الدليل على استلامه للبضاعة التى حررت هذه السندات بقيمتها ، ذلك أن وجود هذه السندات الإذنية تحت يد الدائن والنص فيها على أن القيمة وصلتنا بضاعة ، وشراء المستأنف من المستأنف ضده بضاعة أخرى من نفس الصنف فى تاريخ لاحق ، بمقتضى فاتورة أشير فيها إلى ما يفيد وجود حساب سابق لم يسدد ، ثم تمسك المستأنف الأول بمحضر الصالح المزور الذى ادعى فيه أنه دفع للمستأنف ضده أكثر من نصف المبلغ المطالب به ، كل هذه أدلة وقرائن قاطعة على انشغال ذمة المستأنف الأول بالدين موضوع السندات ، وبأنه قد تسلم البضاعة التى حررت هذه السندات من أجلها . وليس هناك والحال هذه ما يلزم المحكمة بأن تأخذ

الخصوص ، وفاته هو ملاحظته عند إعداد تقريره . . .

ثالثاً — أما ما يدعيه المستأنفان من أن محكمة أول درجة قد أهدرت دلالة الأوراق الرسمية التي طلبا المضاهاة عليها ، فقول أقي جزافاً وفيه تجن صارخ على الحكم المستأنف الذي فند هذه الأوراق . . . تنفيذاً صحيحاً مدعماً بأدلة قاطعة على عبث المستأنفين ببعض هذه الأوراق واصطناع البعض الآخر لتأييد دفاعهما الفاسد الذي وصفه الحكم المستأنف بحق أنه أقيم على ركازات من النش والحداع والتزويرات الملاحقة ، حتى وصل الحال إلى العبث بالأوراق والدفاتر الرسمية ، وإلى استخدام الأحتام الأميرية والموظفين العموميين مظية لتسهيل اقتراف هذه العمليات الإجرامية . . .

رابعاً — يعيب المستأنفات على الحكم المستأنف أنه أخذ بشهادته شهود المستأنف ضده دون شهادة شهودها ، ولكن هذا المأخذ مردود بأن للمحكمة أن تكون عقيدتها عن الواقعة المراد إثباتها ونفيها بالبيينة حسماً يتراءى لها من ترجيح أقوال شهود أحد طرفي الخصومة على شهادة شهود الطرف الآخر ، طالما أن لهذا الترجيح ما يبرره . . .

خامساً — أما القول من المستأنف الأول . . . أنه لا مصلحة له في التورط في هذا التزوير المنسوب إليه هو وزميله المستأنف الثاني ، فردود بأن مصلحة كليهما في التزوير واضحة لا تحتاج إلى برهان ، فالأول يتمسك بمحضر صالح مزور ، والثاني يستند في دعواه إلى سند إذني مزور ، وكل من المحضر والسند موقع عليه ببصمة خاتم واحد منقرش سنة ١٣٦٢ ومنسوب صدوره إلى المستأنف ضده ، الذي أنكره وقرر أنه مصطنع

بشهادة شهود في شكوى إدارية كدليل على عدم استلام البضاعة ، كما لا محل لإثبات ما يخاف مانص عليه في السندات كتابة من أن القيمة وصلت بضاعة ، بالبيينة ، ذلك أن من المقرر في المواد التجارية هو أنه يجوز إثبات الوقائع ، التي لم ترد بالمقود الكتابية أو حصلت بعدها ، بشهادة الشهود . أما أن يثبت أحد المتعاقدين واقعة لم ترد بالمقد سابقة على الكتابة ، أو حاصلة في إثباتها ، بالبيينة ، فلا مبرر له إذ لم يكن هناك ما يمنع من إثباتها ضمن ما كتب ، كأن يذكر في خصوصية هذه الدعوى بأن البضاعة تحت التسليم مثلاً .

ثانياً — . . . المحكمة هي الخير الأول في الدعوى ، . . . رأى الخير المتدب فيها لا يقبدها بنص المادة ٢٤٦ مرافعات ، فلا محل إذن لما يشيره المستأنفان من أن الحكم المستأنف قد جانب الصواب عندما قضى برد وبطلان محضر الصالح والسند الإذني المحرر لمصلحة المستأنف الثاني ، وذلك بإحلال تقديره محل تقدير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، إذ لا شبهة في ذلك طالما أن تقدير المحكمة قد بني على اعتبارات سائغة سليمة . . . إذ ظهر بجلاء ، وبالعين المجردة فضلاً عن الاستمالة بالصور الفوتوغرافية المكبرة المرفقة بتقرير قسم التزوير ، إنه توجد آثار واضحة لبصمة الخاتم المعترف به إبراهيم محمد رجب ١٢٦٩ تحت البصمة الوسطى المظموسة جزئياً . . . ولقد كانت هذه الآثار من الواضح بحيث لم تر المحكمة أي داع لمناقشة خبير قسم التزييف والتزوير في تقريره الخاطيء ، الذي نفي فيه وجود هذه الآثار ، أو إعادة الأمور إلى يديه للرد . . . على ما اكتشفته محكمة أول درجة في هذا

اذقوى ، والاتفاق عليها في هذا المجال ليس إلا رجوعا إلى الأصل العام المقرر في المواد المدنية وبناء على ذلك إذا اتفق تاجران على أن يكون الاثبات بالكتابة فيما يقوم بينهما من معاملات ، فانه يتعين احترام هذا الاتفاق ، ويصبح الاثبات بالبينة بينهما غير جائز . وبتطبيق هذه القاعدة على واقعة النزاع الحالى يتبين أن المستأنف لا يجوز اثبات تحالسه بقيمة السند الاذنى الرفوع به الدعوى الا باحدى الطريقتين المنصوص عليهما فيه ، وللبينتين آثما ، ومؤدى هذا أنه لا يجوز إثبات التخالص بالبينة .

« وحيث إنه بالرغم من تسليم المستأنف بصحة القاعدة آفة البيان ، فانه يطلب في مذكرته إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات التخالص بالبينة كما أن الأسباب كافة التى يستند إليها في هذا الاستئناف تنتهى إلى غرض واحد وهو تمكينه من اثبات التخالص بالبينة ، وما يذكره المستأنف بشأن المانع المادى لا يستقيم في حالة هذه الدعوى ، ذلك أن سند المديونية لم يحرق بل هو موجود ومقدم في الدعوى ، ومعترف بصحته من جانب المستأنف ، وما يزعمه هذا الأخير بشأن حرق ورقة ظن انها سند المديونية الاصلى لا يعتبر مانعا ماديا حال دون حصوله على السند الاذنى الصحيح أو على مخالصة مستقلة ؛ ذلك أن هذه الورقة كما يزعم المستأنف قد حرقت عند التخالص ، وكان حريا به وهو في سبيل التخالص بدينه أن يطالب بالسند الاذنى المثبت له ولا يترك الأمر يجرى على هذا النحو بحرق ورقة للتدليل على أن سند المديونية لم يصبح في حوزة المستأنف ضده بعد ، ولم يسكن هناك مانع مادى يحول دون حصول المستأنف على سند المديونية وهو في سبيل التخالص بدينه ، بل كان حصوله على السند المذكور ميسورا

فيهم المستأنفين إذن إثبات استعمال هذا الخاتم في أوراق رسمية للتدليل على صحته ، فارتكبا في سبيل خلق هذه الأوراق واصطناعها سلسلة التزويرات التى سردها الحكم المستأنف ، بوضع بصمات للخاتم المزور على هذه الأوراق واختلاس الأوراق التى تحمل بصمات الخاتم الصحيح ، أو طمس البصمات الصحيحة على الأوراق التى لم يستطيعا اختلاسهما . . . »

(ال قضيتين رقم ٩٣ و ٩٤ سنة ١٩٧٧ بالهيئة السابقة) .

٢١

محكمة استئناف القاهرة

١٨ من أبريل ١٩٦١

١ - إثبات بالكتابة : مواد تجارية ، اتفاق عليه .
ب - مانع مادى : حرق ورقة ظن أنها سند المديونية الاصلى .

المبادئ القانونية :

١ - فى المواد التجارية ، يصح الاتفاق على أن يكون الإثبات بالكتابة ، ويجب احترام هذا الاتفاق ، فلا يجوز الإثبات بالبينة بين التاجر المتفقين .

٢ - لا يقبل طلب المدين المتفق على الإثبات الكتابى ، إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التخالص بالبينة ، لوجود مانع مادى هو حرق ورقة ظن أنها سند المديونية الاصلى . ذلك بأن هذا لا يحول دون حصوله على السند الاذنى الصحيح أو على مخالصة مستقلة .

المحكمة

.. فى .. المواد التجارية ، يصح الاتفاق على أن يكون الاثبات بالكتابة ، فالكتابة هى الدليل

١٢٢

محكمة استئناف القاهرة

٢٥ من أبريل ١٩٦١

١ — شيكات : تسلم وكيل الدائنين قيمتها ، قبل تاريخ استحقاق السندات الإذنية أو بعده ، مدى دلالاته على الوفاء بالدين الثابت في السندات .

ب — إفلاس : دائم متخلف عن تقديم مستندات دينه ، الحكم بقبول دينه في التفليسة .

ج — مصروفات : توقيع الحجز وإعلان الدائنين .

د — فوائد : وقفها بالنسبة لكتلة الدائنين
masse de créanciers

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان وكيل الدائنين قد تسلم قيمة الشيكات قبل تاريخ استحقاق السندات الإذنية المثبتة للدين ، أو بعد ذلك التاريخ فإن تسلم هذه القيمة لا يفيد الوفاء بالدين الثابت في السندات ، طالما أن المدينين لم يستردوا هذه السندات أو يحصلوا على مخالصة بالدين .

٢ — إذا تخلف أحد الدائنين عن تقديم مستندات دينه في المواعيد المقررة ، وتعذر بذلك تحقيق دينه وقبوله وتأيدته ، فقد نظم الشارع طريقاً لتحقيق دينه وقبوله في التفليسة ولو كانت قد وصلت إلى حالة الاتحاد وذلك باتباع الطريق المنصوص عليه في المادة ٣١١ من القانون التجارى بتوقيع الحجز تحت يد وكيل الدائنين . ولا يجوز الحكم بأحقية وكيل الدائنين لمبلغ الدين المطالب به قبل التفليسة ، بل يقضى له فقط بقبول دينه في التفليسة .

وممكناً ، وقد كان يصح الاخذ بالحكم المترتب على قيام المانع المادى لو أن سند المديونية قد فقد أو حرق قبل التخالص ، وحتى في هذه الحالة لم يكن يصح اثبات التخالص بالبينة ، لأن هناك وسيلة أخرى للاثبات منصوص عليها في سند المديونية وهي إيصال بالتخالص محرر مخطط للمستأنف ضده ، ولم يقل المستأنف بأن ضغطاً أو اكراها وقع عليه حال دون حصوله على مثل هذا الإيصال ولو كان . بل ذلك قد حصل لكان حرياً به أن يبلغ الجهات المختصة بالحادث لتدارك الأمر في حينه ، والاحتجاج بالمرض وبالجهل بالقراءة والكتابة لا ينهض مبرراً لمخالفة ما اتفق عليه في سند المديونية بشأن طرائق الاثبات .

» وحيث إنه يبين مما تقدم أن دعوى المستأنف ضده ثابتة من السند الاذنى سالف البيان ولم يقدم المستأنف ما يفيد قيامه بسداد قيمة هذا السند ، وما يطلبه بشأن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حرق ورقة سواء كانت هذه الورقة سنداً اذنياً أو شيئاً آخر ، لا محل للالتفت إليه لأنه يبقى بهذه الوسيلة اثبات التخالص بالبينة الامر الذى لا يجوز في حالة هذه الدعوى الاسباب آفة البيان ولأن المستأنف ضده قد أفصح — في مذكريته المقدمة لإحداها أمام محكمة أول درجة والآخرى أمام هذه المحكمة — عن تمسكه بوسيلتي إثبات التخالص المنصوص عليهما في سند المديونية ، وعن معارضته اثبات التخالص بالبينة . . . » .

(القضية رقم ٧ سنة ٧٨ ق بالهيئة السابقة) .

تسلم قيمة الشيكات قبل تاريخ استحقاق السندات الإذنية ؛ ومع هذا وبفرض أنها كانت قد استحققت قبل تسليم قيمة الشيكات ، فإن تسليم هذه القيمة لا يغيد الوفاء بالدين الثابت في السندات ، طالما أن المدينين لم يستردوا هذه السندات أو يحصلوا على مخالصة عن الدين ..

« وحيث إنه ولو أن مبلغ الدين ثابت للمستأنف ضده في ذمة المدينين المحكوم بإشهار إفلاسهم ، إلا أنه طبقاً لقواعد الإفلاس العامة لا يجوز إلزام التفليسة التي تمثل روكية الدائنين بدفع هذا الدين للدائن ؛ إذ من المبادئ المسلم بها أنه يترتب على إشهار الإفلاس نشوء رابطة بين الدائنين العاديين ، واعتبارهم مجموعة ذات شخصية معنوية يمثلهم وكيل الدائنين الذي يدير باسمهم كل أعمال التفليسة ، ولا يكون لأي دائن من الحقوق إلا حق الاستيلاء على نصيب من أموال المفلس حسب قسمة اغرماء ؛ ولا يظل خارج رقابة الدائنين إلا الدائنين المكفولة ديونهم بضمانات عينية ، إلا إذا كانت أديانهم لا تكفي لوفاء ديونهم ، فإنهم يعتبرون من الدائنين العاديين بالنسبة للقدر الزائد .

ولما كان الغرض من نظام الإفلاس تصفية أموال المفلس وتحقيق المساواة بين الدائنين ، وكان هذا الغرض لا يتأتى إلا بتوحيد كل أعمال التفليسة بيد وكيل الدائنين ، فإنه يترتب على ذلك حرمان الدائنين من بعض حقوقهم ، ومنها وقف دعاوى الانفرادية ، ووقف سريان الفوائد الخ . وفي سبيل تحقيق هذا الغرض نظم المشرع إجراءات لتحقيق الديون التي في ذمة المفلس نص عليها في المواد ٢٨٨ تجاري وما بعدها فإذا تم تحقيق دين بعد تقديم مستنداته في الميعاد

٣ - في دعوى المطالبة بتحقيق الدين وقبوله بطريق الحجز تحت يد وكيل الدائنين ، تكون مصاريف توقيع الحجز وإعلان الدائنين على عاتق الطالب ، لأنه هو المتسبب في هذه المصروفات بتخلفه عن تقديم مستنداته في الميعاد القانوني لتحقيق دينه وقبوله بدون مصاريف .

٤ - الحكم بإشهار الإفلاس يوقف بالنسبة لسكتلة الدائنين فقط تشغيل الفوائد لكل دين غير مضمون بامتياز أو برهن منقررات أو عقار ، أو بتسجيل حق المداين في اختصاصه بعقار مدينه .

المحكمة

« .. حيث .. أن السندات الإذنية قدمت في دعوى الإفلاس وأثناء سير الإجراءات ، ولم يطعن عليها طالب الإفلاس أو المدينون أو وكيل الدائنين بأي مطعن ، ولم يدع الأخير بالخالص عن الدين الثابت بها إلا بعد رفع الدعوى الحالية وذلك فضلاً عن أن قيمة الشيكات تزيد على قيمة الدين .. ، الأمر الذي يقطع بأن تظهير هذه الشيكات كان وفاء لدين آخر عن معاملات أخرى ، ولم ينف المستأنف وجود هذه المعاملات ؛ ولا محل لما يدعيه وكيل الدائنين من أن المستأنف ضده قد سلم قيمة الشيكات بعد تاريخ استحقاق السندات ، ذلك أن الثابت بها أن الاستحقاق عند الطلب ، أي عند تقديمها للوفاء عملاً بالمادة ١٢٨ تجاري ، والثابت أنها لم تقدم لأي من المدينين للوفاء لارتباك حالتهم المالية التي أدت إلى إشهار إفلاسهم ، ومن ثم يكون المستأنف ضده (وكيل الدائنين) قد

القانوني ، ولم تحصل منازعة فيه ، صار قبوله بموافقة الدائنين الحاضرين ووكيل الدائنين ومأمور التفليسة طبقاً لأحكام المادتين ٢٩٦ و ٢٩٨ تجارى ، ويعتبر قبول الدين بمثابة اعتراف بالحق المطلوب .

على أنه إذا تخلف أحد الدائنين عن تقديم مستندات دينه في المواعيد المقررة ، وتمذر بذلك تحقيق دينه وقبوله وتأْييده ، فقد نظم المشرع طريقاً لتحقيق دينه وإثباته وقبوله في التفليسة ، ولو كانت قد وصلت إلى حالة الاتحاد ، .. وذلك باتباع الطريق المنصوص عليه في المادة ٣١١ تجارى .. بتوقيع الحجز تحت يد وكيل الدائنين . فإذا ما ثبت الدين بعد تحقيقه بمعرفة المحكمة ، قضت بداهة بقبوله في التفليسة بحق يشترك الدائن في التوزيعات على التفصيل الوارد في المادة ٣١٢ تجارى ، التي تنص على أن : « توقيع الحجز من المدينين المستجدين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة ، ولكن إذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في الحجز المذكور ، يصير إدخالهم فيها بالمبالغ التي تقدرها المحكمة تقديرًا مؤقتاً ، ويحفظ ما يخص تلك المبالغ حين صدور الحكم ، وإذا أثبتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شيء من التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة ، وإنما يكون لهم الحق في أن يأخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤول إليهم في التوزيعات السابقة .. وبالتالي لا يجوز الحكم بأحقية المستأنف عليه لمبلغ الدين المطالب به قبل التفليسة . كما جنع إلى ذلك الحكم المستأنف ؛ بل كان لزاماً أن يقتضى له فقط بقبول دينه المذكور في التفليسة ،

حق يتحقق الغرض من نظام الإفلاس ، وهو تصفية أموال المفلّس وتحقيق المساواة بين الدائنين العاديين . فلا تكون لمثل المستأنف عليه الذي تخلف عن تقديم مستنداته لتحقيق دينه وتأْييده ، حقوق وامتيازات تزيد عن حقوق الدائنين الذين بادروا بتقديم مستنداتهم في الميعاد القانوني وحققت ديونهم وأيدت وقبلت في التفليسة . يؤيد هذا النظر أن الإجراء الذي سلكه المستأنف عليه عملاً بالمادة ٣١١ تجارى قد ورد في باب : « تحقيق الديون التي على المفلّس » ، فهو وسيلة من وسائل تحقيق الديون التي على المفلّس وتنتهي بقبولها في التفليسة أو رفض قبولها ، وهذا واضح من صدر نص المادة ٣١١ التي وردت عباراتها بآه لا يجوز تقديم طلبات جديدة (بقبول الدين) في غير الأحوال السالف ذكرها ، إلا بطريق توقيع الحجز تحت يد وكلاء الدائنين .. ؛ ويزيد الأمر وضوحاً نص المادة ٣١٢ تجارى الذي سبق إيراده في أن كل ما يترتب على الحكم في الحجز هو أن يكون للدائن الحق في أن يأخذ من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص مدينه التي كانت تؤول إليه في التوزيعات السابقة ، والاشتراك في التوزيعات التالية للحكم ، أي مساواته بباقي الدائنين العاديين الذين قدموا مستنداتهم وحققت ديونهم وقبلت في التفليسة .

« وحيث إن الحكم المستأنف لم يصادف صواباً أيضاً في قضائه بإلزام التفليسة بالمصروفات ذلك أن الدعوى ماهي إلا مطالبة بتحقيق الدين وقبوله بطريق الحجز تحت يد وكيل الدائنين ، كما هو ظاهر من سياق عبارتي المادتين ٣١١ و ٣١٢ تجارى .. وقد نصت المادة الأولى صراحة على أن تكون مصاريف توقيع الحجز وإعلان الدائنين على عاق الطالب أي المستأنف ضده ، وقد روعى في ذلك

صحة الحجز المتوقع تحت يد المستأنف بصفته ،
وبقبول دين المستأنف ضده وقدره ٣٢٥٠ جنيهاً
في تفليسة المدينين .. مع وقف سريان فوائد هذا
المبلغ إلى ما بعد انقضاء حالة الاتحاد وحل نقابة
الدائنين ورفض طلب الحكم بمصروفات الدرجة
الأولى وإلزام المستأنف ضده بها .

(القضية رقم ٦٣ سنة ٧٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٣

محكمة استئناف القاهرة

٢٥ من أبريل ١٩٦١

- ١ - صاحب مخبز : تاجر ؟ قيود التوين لا تجعله
مجرد مدير يعمل لحساب الوزارة .
ب - وكالة بالعمولة : الاتفاق على بيع دقيق التوين
لأصحاب مخازن معينة ، نظير عمولة .
ج - دين تجارى : تجديده لا يغير صفته ، صامح .

المبادئ القانونية :

١ - يعتبر صاحب المخبز الذى يقوم
بشراء الدقيق بقصد بيعه بعد صنعه خبزاً
بمخبره ، تاجراً . لأن العمل الذى يقوم به
يعد عملاً تجارياً .

٢ - يعتبر المستأنف أنه قد اتخذ الوكالة
بالعمولة حرفة له إلى جانب نشاطه التجارى
إذا كان يبيع الدقيق المملوك للمستأنف عليه
لأصحاب المخازن الموضحة في العقد نظير
عمولة معينة ، وبمسك دفتر أ ثبت فيه الوارد
والمنصرف من الدقيق طبقاً لتعليمات وزارة
التوين ، وكان مسئولاً عن المخالفات الخاصة
بالتسعيرة ، أى أنه يرم العقود باسمه .

وبما يقطع بقيام الوكالة بالعمولة اشتراط

أنه هو المتسبب في هذه المصاريف بتخلفه عن
تقديم مستنداته في الميعاد القانونى لتحقيق دينه وقبوله
بدون مصاريف ، فلا محل إذن لتحميل التفليسة
بهذه المصاريف ، وقد راعى المستأنف عليه ذلك
عندما قدم طلب استصدار أمر توقيع الحجز ،
إذ قصر طلباته على تحديد جلسة للنظر في صحة
الحجز وفي أحقية الطالب قبل التفليسة في مبلغ
٣٢٥٠ جنيهاً والفوائد الانفاقية ، ولم يطلب الحكم
بالمصاريف ، وإنما طلب القضاء بها بعد ذلك في
إحدى مذكراته .

« وحيث إنه لا محل أيضاً للحكم بالفوائد
لمخالفة ذلك لصريح نص المادة ٢٢٦ تجارى الذى
جرى على أن : « الحكم بإشهار الإفلاس يوقف
بالنسبة لروكية masse الدائنين فقط تشغيل
الفوائد لكل دين غير مضمون بامتياز أو برهن
منقولات أو عقار أو بتسجيل حق الدائن في
اختصاصه بعقار مدينه .. » . وحكمة التشريع في
ذلك هو تحديد ما يستحقه كل دائن بصفة نهائية
يوم إشهار الإفلاس ، وحق لا يترتب على عدم
وقف سريان الفوائد عدم المساواة بين الدائنين
باستقالة من اشترط الفوائد من بطل الاجراءات
وطولها ، وخلافاً لمن لا يستحق فوائد عن دينه ،
وبدعى أن سريان الفوائد لا يقف إلا بالنسبة
لنقابة الدائنين ، بحيث إذا انقضى الاتحاد وانحلت
نقابة الدائنين وآلت إلى المدين أموال جديدة ،
جاز للدائن الذى أوقف سريان فوائد دينه أن
يطالب بها حتى بالنسبة للزمن الذى استغرقته
إجراءات التفليسة ، كما أن للدائن أن يطلب بها
إذا ظهر أن أموال المدين كافية للوفاء بما عليه من
ديون ، وتبقى منها مابقى بهذه الفوائد التى أوقف
سريانها .

« وحيث إنه . يتعين تعديل هذا الحكم إلى

التفويض ، لأن من خصائص هذه الوكالة رجوع الوكيل على الموكل بالخسائر كافة ، التي تحملها .

٣ — الصلح في ذاته لا يعتبر تجديدًا للالتزام ، ولا يغير من صفته ، إلا إذا اتفق الطرفان على أن يستبدلا بالالتزام الأصلي التزاماً جديداً يختلف عنه في محله ، أو في مصدره .

المحكمة :

« .. وحيث إنه متى تقرر أن المستأنف صاحب مخبز يقوم بشراء الدقيق بقصد بيعه بعد صنعه خبزاً ، مخبزه فإنه بذلك يكون تاجراً ، لأن العمل الذي يقوم به يعد عملاً تجارياً بحكم المقرة الأولى من المادة الثانية من القانون التجاري ، وهو قد اتخذ هذا العمل حرفة معتادة له ووسيلة للكسب ، وأصبح ضمن جماعة أصحاب المخازن الذين يقومون بنشاط تجاري هو شراء الدقيق وصنعه خبزاً ثم بيعه ، والمستأنف يقوم بهذا العمل على سبيل الاستقلال ، وهو ذو أهلية للتجارة .

وليس صحيحاً قول المستأنف أن القيود التي فرضتها وزارة التموين عليه باعتباره صاحب مخبز ، والتي تشمل بكيفية تشغيل المخبز وإنتاج الخبز ، قد سلبت منه صفة التاجر وجعلت منه مجرد مدير للمخبز يعمل لحساب وزارة التموين . ذلك أن كل ما أورده الشارع فيما سن من قوانين تموينية إنما هو قيود مقصود بها تنظيم إدارة المخازن ، وضمان إنتاج الخبز اللازم لتموين البلاد ، فهي قيود مقصود بها ضمان تزويد المستهلكين بالخبز بسعر محدد روعي فيها مصلحتهم ، ومثل هذه القيود

ليس من شأنها تغيير مركز المستأنف القانوني ، فهو ما زال مع وجودها مالك المخبز الذي يديره ، ومالك الدقيق الذي يشتريه ، والمخبز الذي يبيعه ؛ وهو بذلك إنما يعمل لحسابه ويحصى من هذا العمل الربح الذي يعود عليه منه ، وكونه مقيداً في إدارة المخبز ، وفي إنتاج الخبز بمواصفات معينة ، وكونه ملزماً بتشغيل مخبزه ومحتفظاً عليه غلقه ، فإن ذلك كله لا يسلبه صفة الاستقلال ، ولا يجعل منه مجرد مدير يعمل لحساب وزارة التموين ، بل يظل عاملاً لحسابه ، مستقلاً ، باعتباره مالكا للمخبز والدقيق والمخبز ، وعلى أساس أن مثل هذه القيود لا تعمد بها للملكية ، بل هي قيود واردة على حق التصرف وليس من شأنها إهدار حق الملكية ولا تتنافى مع وجوده ، كما أنه ليس من شأنها أن تجعل صاحب تجارة مجرد أجير لدى وزارة التموين ..

« وحيث إن .. (نصوص) عقد الاتفاق المؤرخ في ١٩٥١/٦/٤ .. صريحة في الدلالة على أنه ينظم وكالة بالعمولة ، وأن المستأنف قد اتخذ الوكالة بالعمولة حرفة له إلى جانب نشاطه التجاري باعتباره صاحب مخبز ، ذلك أنه بموجب نصوص العقد المذكور يقوم ببيع الدقيق المملوك للمستأنف ضده الأول لأصحاب المخازن الموضحة في العقد نظير عمولة معينة ، ويمسك دفترًا يثبت فيه الوارد والمنصرف من الدقيق طبقاً لتعليمات وزارة التموين ، وهو مسئول عن المخالفات الخاصة بالتسعيرة ؛ ومفاد هذا أنه ، أي المستأنف ، يبرم العقود باسمه ، وإلا لما وقعت عليه مسئولية المخالفات الخاصة بالتسعيرة ، ولما ألزم بإمسالك دفتر يثبت فيه الوارد والمنصرف من الدقيق ، ولكنه إذ يبرم العقود باسمه إنما يعمل لحساب المستأنف ضده الأول

فيجعله مديناً ، غير صحيح في القانون وواقع الحال ؛ ذلك أن الصالح المذكور إنما هو إقرار بالالتزام الأصلي ، وتأكيده لسبب نشوئه . والصالح في ذاته لا يعتبر تجديدًا للالتزام ، ولا يغير من صفته إلا إذا اتفق الطرفان على أن يستبدلا بالالتزام الأصلي التزاماً جديداً يختلف عنه في عمله أو في مصدره ، الأمر الذي لم يحصل في الصالح المتفق عليه . . . »

(القضية رقم ١٦٠ سنة ٧٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٧ من مارس ١٩٦٢

١ - إفلاس : حكم لإشهاره ، أمر المعارضة فيه .

ب - تاجر : شركات الأشخاص ، الشريك الموصى فيها ، صفته .

المبادئ القانونية :

١ - الرأي الراجح أن المعارضة في حكم إشهار الإفلاس من شأنها أن تطرح النزاع على المحكمة من جديد ، وعليها أن تعيد بحث الدعوى وأن تستوثق من توافر شروط الإفلاس ، وأن تتحقق من قيام حالة الوقوف عن الدفع ، فإذا استبان لها أن المدين قادر على السداد وحاز ثقة دائنيه وجب عليها إلغاء الحكم ورفض دعوى الإفلاس .

٢ - صفة الشريك الموصى في شركات الأشخاص لا تكفي لإضفاء صفة التاجر ، فالشريك الموصى في شركات الأشخاص برغم اشتراكه في الشركة لا يدخل في إدارتها أو عنوانها ، ولا يمارس نشاطها التجارى ،

باعتباره الموكل نظير عمولة محددة ، واشتراط التعويض المنصوص عليه في البند الثالث يقطع قيام الوكالة بالعمولة ، لأن من خصائص هذه الوكالة رجوع الوكيل على الموكل بالحسائر كافة التي تحملها ، واحتراف الوكالة بالعمولة ثابت من استمرار سريان العقد لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ومن تعدد المخارج المتفق على بيع الدقيق لها ، وبناء على ذلك يكون ما ذهب إليه المستأنف من أن علاقته بالمستأنف ضده الأول علاقة عامل برب عمل غير سليم ، ولا تسانده نصوص العقد آنف الذكر ، وعلى النقيض من ذلك فإن الثابت . . أن المستأنف قد احترف الوكالة بالعمولة ، وهى عمل تجارى طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون التجارى .

« وحيث إنه متى تقرر ما تقدم آنفاً ، فإن الدين المحرر بشأنه محضر الصالح . إن كان ناشئاً عن عقد الاتفاق المؤرخ في ١٩٥١/٦/٤ فإنه بذلك يكون ديناً تجارياً ، باعتباره ناتجاً عن عمل تجارى هو الوكالة بالعمولة ، وأن أخذ في تحديد صفة الدين المذكور بما جاء بمحضر الصالح ، فإنه لا مراء دين تجارى لترتيبه في ذمة المستأنف نتيجة شرائه الدقيق من المستأنف ضده الأول بقصد بيعه بعد صنعه خيراً بمخبره ، إذ جاء في محضر الصالح أن هذا الدين عبارة عن ثمن دقيق مسحوب من مطاحن المستأنف ضده الأول بمعرفة المستأنف . وفلا عن ذلك فقد قرر المستأنف . . أنه صاحب مخبز ويبيع فيه الخبز وله سجل تجارى ويدفع الضرائب ، وشرح علاقته بالمستأنف ضده الأول قائلاً إنه أخذ منه دقيقاً ووقع على محضر الصالح . ، وما يذهب إليه المستأنف من أن الصالح الحاصل في الدعوى المذكورة يعتبر تجديدًا للدين ويغير من صفته

ولأنما يقتصر دوره على تقديم حصته في رأس المال لا يسأل إلا بمقدارها .

الممكن

« . . . وحيث إنه وإن اختلف الرأي في أثر زوال حالة التوقف عن الدفع بعد صدور حكم الإفلاس نتيجة السداد أو التذوية . إلا أن الرأي الراجح عند جمهور الفقهاء أن المعارضة في حكم إشهار الإفلاس من شأنها أن تطرح النزاع على المحكمة من جديد ، وعليها في هذه الحالة أن تعيد بحث الدعوى وإن تستوثق من توافر شرائط الإفلاس ، وإن تتحقق من قيام حالة الوقوف عن الدفع ، فإذا استبان لها أن المدين قادر على السداد وحائز لثقة دائنيه ، وجب عليها إلغاء الحكم ورفض دعوى الإفلاس (الدكتور محسن شفيق ؛ الإفلاس ص ٢٦٨) .

« . . . وحيث إنه لما كان الإفلاس نظاماً تجارياً فلا تنبسط أحكامه على غير التاجر . . .

« . . . وحيث إنه يبين للمحكمة . . . أن الشركة هي شركة توصية بسيطة ، . . .

« . . . وحيث إن صفة الشريك الموصى لا تكفي لاضفاء صفة التاجر على المعارض الأول ، ذلك أن الشريك الموصى في شركات الأشخاص لا يعتبر

تاجراً برغم اشتراكه في الشركة .

“Le commanditaire, bien qu'associé de personne n'est pas commerçant”.

ذلك أن الشريك الموصى لا يدخل في إدارة الشركة أو عنوانها . ولا يمارس نشاطها التجاري ، وإنما يقتصر دوره على تقديم حصة في رأس المال لا يسأل إلا بمقدارها ؛ ومن ثم فلا يصبح تاجراً ولا يخضع للواجبات والإلزامات المفروضة على التجار (Ripert في شرح القانون التجاري ص ٢٩٧ بند ٧٦٠ ؛ الشركات التجارية للدكتور علي يونس ص ٢٧٠ بند ١٨٦) .

« . . . وحيث إنه لما كان . . . المعارض الثاني بوصفه الشريك المتضامن في شركة . . . والمدير المسئول لها قد أوفى بحجزه من دين المعارض ضده في ٢٢/٢/٦٢ ، وحرر بالبقية سنداً إذنية تستحق الأداء اعتباراً من يوم ٥/٥/٦٢ ، ولم يظهر للشركة دائنون آخرون ومن ثم يسكون توقف الشركة عن الدفع راجعاً إلى سبب عارض لا إلى عجز جدي مستمر ، فإنه يتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المعارض فيه ورفض دعوى الإفلاس بالنسبة لها وللمعارض الثاني بصفته الشريك المتضامن فيها » .

(القضية رقم ٣٢ سنة ١٩٦٢ إفلاس القاهرة برئاسة السيد الأستاذ أحمد خيرت رئيس المحكمة) .

الحبس الاحتياطي والحبس المطلق

ومدى سلطة واختصاص نيابة أمن الدولة وغرف المشورة لدوائر الجنج

المستأنفة ومستشار الاحالة

بعد تعديل قانون الإجراءات الجنائية الأخير

الدكتور محمد طاهر البرهانى المحامى

- ٢ -

ماهى المحكمة المختصة ؟

يقتضى الأمر بعض التفصيل فيما يختص بإنشاء القانون لقواعد جديدة للاختصاص فى أمر الحبس الاحتياطي والتظلم منه :

نص الدستور على أن القانون يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

ونص قانون السلطة القضائية على أن المحاكم تختص بالفصل فى كافة المنازعات وجميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص .

والنص القاضى بأن تحال على المحكمة المختصة مقصود به المحكمة التى اختصاصها القانون المعمول به اختصاصاً محددًا قبل نظر الدعوى من حيث طلب الإفراج ومد الحبس ووضع الأختام مثلا والتظلم من حائز العقار وضبط المراسلات البريدية أو البرقية وغيرها من المسائل التى أوضحتها مواد قانون الإجراءات .

وأما بعد التحقيق وانتهائه وإحالة الدعوى فالاختصاص قائم للمحكمة التى أحيلت إليها الدعوى بموجب أمر الإحالة وبهذا الأمر الذى يعلن إلى المتهم يتحدد للقاضى اختصاصه ويمكنه بعدها أن يجلس لنظر الدعوى والقضاء فيها أو بمعنى آخر يكون القاضى متصلا بالدعوى أو تتصل به الدعوى أى يكون القاضى كما يقول النص الفرنسى "saisi" .

وهذا الاتصال بالدعوى لم يتركه القانون طبقاً لرغبة سلطة الاتهام بل خصص به قضاء ومحاكم وحدد له قواعد فتختص المحكمة بالفصل فى الدعوى من حيث شخص المتهم أو موضوع الجريمة أو مكان وقوعها أو محل إقامة المتهم أو القبض عليه وهى القواعد العامة للاختصاص الشخصى والنوعى والمكانى .

وقد نص القانون أيضاً على مسائل أخرى يمتد فيها اختصاص المحكمة التي اتصلت بالدعوى إلى نظر بعض المسائل الفرعية ولو أنها أصلاً لم تكن تدخل في اختصاصها الأصيل كأحوال الارتباط وعدم التجزئة إعمالاً للمادة ٣٢ عقوبات .

وقد كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ قبل تعديله بنص المادة ٢١٥ على أن المحكمة الجزئية تحكم في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد وتحكم أيضاً في الجنايات التي يحيلها إليها قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام طبقاً للمادتين ١٥٨ و ١٧٩ إجراءات .

ونص القانون في المادة ٢١٦ إجراءات أيضاً على أن محكمة الجنايات تحكم في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية وفي جنح الصحف غير المضررة بأفراد الناس .

ونصت المادة ٢١٧ على أن الاختصاص متعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه .

وحددت المادة ٢١٩ أن الجرائم التي تقع في الخارج ويسرى عليها القانون المصرى ترفع الدعوى بها أمام محكمة جنابات القاهرة في الجنايات وأمام محكمة عابدين في الجنج كما أدخل القانون في اختصاص محاكم الجنج قبل التعديل الأخير لسنة ١٩٦٢ بعض الجنايات التي توجب وهي المقرنة بذكر قانونى أو ظرف مخف يجهل عقوبة الجنحة فيها كافية . وفي التعديل الأخير للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أدخل في اختصاص المستشار الفرد بعض الجنايات وأخرجها من اختصاص محكمة الجنايات المكونة من ثلاثة مستشارين ومقتضى هذا كله أن القانون حدد اختصاص المحاكم . فالقول بالإحالة إلى المحكمة المختصة لم يقصد به إلا الاختصاص السابق ذكره على التفصيل .

ولذا نصت الأوامر العسكرية على أحوال الارتباط سواء كون الفعل جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض وبزمن واحد بحيث لا تقبل التجزئة وكانت إحدى هذه الجرائم داخلية في اختصاص محكمة عادية فأجاز للنسابة تقديم الدعوى برمتها إلى المحاكم العسكرية لأن الحكم سيقضى إنزال عقوبة واحدة بالمتهم .

ونظراً لأن محاكم القانون العام العادية هي صاحبة الاختصاص الطبيعى بنظر كافة الجرائم وهو أمر لا يعقد لسواها من المحاكم الاستثنائية إلا بنص خاص وفي حدود ما يقضى به النص دون توسعة ولأن الاختصاص الاستثنائى إنما هو استثناء وهو أمر مؤقت وليس أصيلاً فمن ثم يجب تقييده ولا يصح التوسع فيه لأن من المقرر أنه لا يصح أن يحرم إنسان من قاضيه الطبيعى . وعلى هذا الأساس لا يصح أن تطرح على المحاكم العسكرية غير التهم التي تختص بها أصلاً وتلك التي ترتبط بها ارتباطاً يوجب إنزال عقوبة واحدة لأن هذه المحاكم ان هي إلا محاكم استثنائية لا يصح التوسع في الاختصاص لما في ذلك من خروج على القواعد المقررة في تحديد الاختصاص وهي قواعد من النظام العام يتعلق

بها حقوق المتهمين كطرق الطمن في الأحكام وغيرها مما يتعين معه التزام هذه الحقوق .
ولما كان قاضى الفرع هو قاضى الأصل فقد راعى القانون أيضاً تحديد الجهات التى تختص بنظر مسائل الحبس والإفراج وحدده بمدة هذا الحبس وطوله كما سبق تفصيله .

وطبقاً لما سبق ذكره فإن الأمر العسكرى الصادر فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بعد إلغاء المحاكم العسكرية فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٦ أعاد إنشاءها كما قدم للظروف التى أسلفتها وأنشأ ثلاث محاكم عسكرية فى كل من دائرة استئناف القاهرة والاسكندرية واثنتين فى كل من دوائر محاكم استئناف طسلا والمنصورة وأسيوط ومحاكم عسكرية جزئية فى كل مديرية ومحافظة طبقاً لما ورد فى هذا الأمر .
وحاصل ما تقدم أن الأمر العسكرى أنشأ محاكم عسكرية فى كل جهة وأن القانون العام حدد لهذه المحاكم اختصاصها كما حدده أيضاً قانون الأحكام العرفية فى المادتين ٨ و ١٦ منه وحدد الجرائم التى تختص بها المحاكم العسكرية بعد ذلك فى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ وذلك كله لتحديد المحكمة المختصة بسماع الدعوى وبغيرها .

الكتاب الدورى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ من النائب العام

بعد صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذى سبق تفصيله رأى النائب العام أن يصدر لوكلائه ولجميع النيابة المادية والنيابات أمن الدولة تعليماته بالكتاب الدورى ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ لبيان الأحكام الجديدة التى استحدثت والتى وسعت من سلطة النيابة واختصاصاتها بالنسبة لبعض الجرائم وذكر أنه إنما يعتمد فى ذلك على القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وحده ولا يرد أى ذكر لأى أمر عسكرى وعلى الأخص الأمر رقم ٣٠ بل ذكر أن السلطات الجديدة التى عدلت بمقتضاها بعض أحكام قانون الإجراءات تعتمد على المادة ٢٠٨ مكرراً والمادة ٢٧٦ مكرراً المضافتين للقانون وعلى تعديل المادتين ٢١٤ و ٦٤ من قانون الإجراءات ولخص لهن الاختصاصات والسلطات الجديدة التى اختصت بها النيابة وحدها لأن قاضى التحقيق مقيد ببعضها ولم يرفع عنه هذا الحظر .

أولاً — إنه أصبح للنيابة وهى بصدد تحقيق الجنايات والجناح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج أو الداخل وجرائم المفرقات والرشوة واخلاس الأموال الأميرية والتدبر بجانب السلطات المخولة لها سلطات أخرى هى سلطة قاضى التحقيق وسلطة غرفة الاتهام غير متقيدة بالقيود الواردة فى المواد السابق ذكرها وشرحها . وإنه انبنى على ذلك أن النيابة العامة حين تصدر أمرها بحبس متهم بارتكاب جريمة من الجرائم المذكورة لا تتقيد بما قيدها به القانون العام من تحديد مدة الحبس بأربعة أيام بل تصدره مطلقاً غير موقوت بمدة وأن هذا الأمر لا يخضع لأحكام التجديد السابق الإشارة إليها من القاضى الجزئى أو غرفة الاتهام بل يظل الأمر قائماً وإنما أجاز للتم حق التظلم فى هذا الأمر فى بحر ثلاثين يوماً من حبسه فإذا ما تظلم للنيابة فى أمرها الصادر بالحبس وجب عليها عرض الأوراق على رئيس محكمة الجنايات المختصة أو رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه أو قاضى محكمة الجناح المختصة على حسب الأحوال للنظر فى هذا التظلم .

وذلك لأن المتهم المقبوض عليه والمحبوس لا يعرف المحكمة المختصة ولا يقدم لها تظلمه ولا يعرف بطبيعة الحال شيئاً لأن النيابة أصلاً تحقق مثل هذه القضايا سرّاً وقد أباح لها القانون ذلك . دون اطلاع محامى المتهم على شيء منه بل لها أن تجرى التحقيق في غيبته . فإذا تكون هي المسئولة عن نظر التظلم وعن تحويله للجهة المختصة وعن إحضار المتهم للمحكمة لأنه تحت يدها وتخطر محاميه للحضور لسماع الأقوال في تظلمه .

وأورد النائب العام في كتابه الدورى ما سبق أن ذكرناه من أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد عدل قانون الأحكام العرفية فيما يختص بمواعيد التظلم إذ سارت النيابة على هذا التعديل لأنه أصبح مسموحاً للمتهم بإجماع تظلمه بعد ثلاثين يوماً لا بعد ستين يوماً كما كان الحال طبقاً للمادة ٧ من قانون الأحكام العرفية والأوامر العسكرية الصادرة بالتطبيق له وذلك لأن قانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ هو قانون أصلي بالنسبة للمتهم وهو الأول بالتطبيق والتنفيذ .

ثانياً — يتجدد حق التظلم متى انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ آخر قرار صدر في هذا الشأن بمعنى أنه لا يجوز للمتهم معاودة التظلم قبل انقضاء هذا الأجل فإذا لم يتقدم المتهم بالتظلم ظل محبوساً إلى أن يفصل في الدعوى مع حق المحكمة المختصة بنظر الدعوى أى أن تجيب المتهم إلى طلبه الإفراج أو أن تصدر هي أمراً بالإفراج المؤقت عنه .

ثالثاً — أصبح للنيابة وهي بصدد تحقيق الجرائم المقدم ذكرها من تفتيش منازل المتهمين دون أن تتقيد بفتح تحقيق وحق تفتيش منازل غيرهم دون الحصول على إذن من اقاضى الجزئى — وحق ضبط الخطابات والرسائل بمكاتب البريد وضبط الرسائل التلغرافية ومراقبة التليفون دون اشتراط حضور المتهم أو وكيله ولها بصدد تحقيق الجرائم السالفة أيضاً ألا تتقيد بأى ميعاد للانصل في الدفوع والطلبات التى يقيمها الخصم بل وأن ترفض التصريح للخصوم بالحصول على صور الأوراق وأعطى لها هذا الحق لما رآه المشرع من اعتبارات تتصل بأمن الدولة .

رابعاً — أصبح للنيابة العامة وهي سلطة الاتهام سلطة أخرى هي سلطة رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها سابقاً دون وساطة غرفة الاتهام وإنما لا يجوز لرئيس النيابة أن يحيل جناية من الجنايات المتقدم ذكرها إلى المحكمة الجزئية حتى لو رأى أنها اقترنت بأحد الأعذار القانونية أو الظروف المخففة التى من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح . وبهذا حرم المتهم من حقه في تجنب الجناية التى يتهم فيها .

وطلب النائب العام في كتابه الدورى العمل من أعضاء النيابة على تنفيذ ما تقدم بكل دقة وعناية . واستمر الحال على هذا الأساس دون اعتبار للأمر العسكرى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ وأصبحت القواعد الجديدة التى أوردها قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ هى التى تتبع دون غيرها لأن نص الأمر العسكرى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ كما تقدم سقط وأصبح غير ذى موضوع .

سقوط الأمر العسكري رقم ٢٠

صدر الأمر رقم ٢٠ في ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ اعتماداً على قانون الأحكام العرفية وقد سبق أن قلنا إن هذا الأمر قد سقط أولاً بصدور القانون رقم ١١٣ في مايو سنة ١٩٥٧ لأن المادة ٢٠٨ مكرراً التي أضيفت إلى قانون الإجراءات الجنائية حلت محل هذا الأمر وأصبحت هي المتبعة طبقاً لهذا القانون وتنفيذاً لكتاب النائب العام رقم ١٠٤ دوري سنة ١٩٥٧ .

ثانياً — سقط لأنه أصبح لا اختصاص للحاكم العسكري بل الاختصاص لرئيس الجمهورية فيما يختص بالإفراج عن المتهمين قبل إحالة الدعوى وفيما أضيف لهذا النص بعد ذلك كما قدمنا من أن له حق حفظ الدعوى الذي أضيف بقانون الطوارئ في الفقرة الأولى من المادة ١٢ .

ثالثاً — سقط بحذف الفقرة الثالثة منه فيما يختص بمعاملة الشهود وبالحكم بالعقوبات تبعاً للتعديل الذي جاء به قانون الطوارئ (المادة العاشرة منه) التي قررت أن الذي يتبع هو القوانين المعمول بها جميعها بموادها ونصوصها .

رابعاً — سقط أيضاً بقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي ألغى اختصاص النيابة بالإحالة مباشرة إلى محكمة الجنايات وأعطى هذا الحق لمستشار الإحالة وحده دون غيره .

فكانت المادة الأولى بفقراتها منه ألغيت وحلت محلها نصوص أخرى .

خامساً — سقط بإلغاء المحاكم العسكرية إطلاقاً وإنشاء محاكم جديدة لها تشكيل جديد واختصاص جديد هي محاكم أمن الدولة العليا والعجزية طبقاً لما ورد في المادة ٧ من قانون الطوارئ .

سادساً — ألغيت المادة الرابعة منه التي تنص على اتباع القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية بل أصبح الأمر متروكاً لرئيس الجمهورية في تحديد الإجراءات التي تتمتع عند تشكيل المحاكم الخاصة وما نص عليه أيضاً من أن الذي يقوم بمباشرة الدعوى هم أعضاء النيابة وحدهم .

سابعاً — ألغيت المادتان الخامسة والسادسة من الأمر بما ورد في المادة العاشرة من قانون الطوارئ من تطبيق أحكام القوانين المعمول بها في إقليم .

ثامناً — سقط لأن قانون الطوارئ عند ما صدر أريد تنفيذه على إقليمى الجمهورية « سوريا ومصر » ولا يمكن أن يستند على الأمر رقم ٢٠ بالنسبة لسوريا كذلك ولم يفرق قانون الطوارئ بين أي الإقليمين — ولذا ترك الأمر كله للقوانين المعمول بها في أيهما كما أن نص المادة العاشرة مقصور في الإجراءات الجديدة على ما يصدره رئيس الجمهورية من أوامر وهي صيغة المضارع أي في الحال والاستقبال لا على ما سبق إصداره من أوامر ومنها الأمر رقم ٢٠ فضلاً عما هو واضح من أن نية المشرع عند إلغاء المادة ٢٠٨ مكرراً لم يقصد بها المادة ٢٠٨ مكرراً كعادة في قانون الإجراءات وإنما قصد إلغاء كل الاختصاصات التي تعطيها المادة ٢٠٨ مكرراً للنيابة . أو ما يمثلها أو ما هو طبق الأصل منها كالسيادة الأولى من الأمر رقم ٢٠ السالف الذكر .

كما أن القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ عند ما عدل المادة ١٧٠ والمادة ٢١٤ قصد دون شك إلى إلغاء اختصاص النيابة في الإحالة كما قلناه مراراً وهو المقصود أصلاً عند صدور الأمر العسكري رقم ٢٠ ومن ذلك كله لا يكون هناك محل مطلقاً للاستناد إلى الأمر العسكري رقم ٢٠ في بقاء أى اختصاص للنيابة.

الوحدة بين مصر وسوريا والدستور الجديد

اقترن قيام الثورة بحركة تشريعية هائلة تتفق مع طبيعة الثورة وفي الوقت نفسه تحفظ للإنسان حريته وحقوقه — ولما قامت الوحدة بعد ذلك بين مصر وسوريا في فبراير سنة ١٩٥٨ وألقى عبء كبير على اشرع في تنظيم الدولة الجديدة وبنائها توحيداً للأوضاع القائمة في إقليمى الجمهورية العربية المتحدة وذلك بتوحيد القواعد الموضوعية لتحقيق المبادئ التى يقوم عليها المجتمع الديموقراطى الاشتراكى التعاونى ومن بينها وأهمها إعادة النظر فى التشريعات لتوحيدها فصدر قانون السلطة القضائية الموحد وتعين بعده إعادة النظر فى القوانين الأخرى ومن بينها قوانين الأحكام العرفية وما يتعلق بها .

ووفقاً لما تقرر فى الجلسة التاريخية المنعقدة فى قصر القبة فى أول فبراير سنة ١٩٥٨ أن اعتبرت الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وتقرر أن الانتخاب حق للمواطنين وأن السلطة التشريعية يتولاها مجلس الأمة ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية وأن الملكية مصونة فى حدود القانون وأن الحريات مكفولة فى حدود القانون وأن التشريعات المعمول بها تبقى سارية المفعول فى النطاق الإقليمى المقرر لكل من سوريا ومصر وأن الاستفتاء سيجرى فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ على رئيس الجمهورية وعلى الوحدة وستتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم فى الجمهورية . ثم صدر الدستور المؤقت فى ٥ مارس سنة ١٩٥٨ ونص فيه على أن الحريات العامة مكفولة فى حدود القانون وعلى تشكيل مجلس الأمة وعلى أن القانون يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها وعلى أن التشريعات المعمول بها فى إقليمى مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول فى النطاق الإقليمى المقرر لها عند إصدارها ويجوز إلغاؤها وتعديلها وفقاً للنظام المقرر بالدستور .

ثم بدأ إدخال التعديلات على التشريعات القائمة بالنسبة لمسائل كثيرة كالم الوطنى وشعار الجمهورية ومحاكمة الوزراء وتنظيم الصحافة وجنسية الجمهورية العربية المتحدة وإقامة الأجانب ودخولهم والدفاع الدنى والتعبئة العامة والنجيد والرتب العسكرية ومجلس الدولة وإدارة القضايا وقانون السلطة القضائية وكان لابد فى الوقت نفسه والأمة مقبلة على انتخابات عامة ومتجهة نحو حكم الشعب للشعب فكان لابد من إلغاء قانون الأحكام العرفية وكل ما ترتب عليه وأن يصبح الأمر خاضعاً فى إقليمى الجمهورية إلى القوانين المعمول بها .

قانون الطوارئ لسنة ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨

يبد أنه لما لابس الاعتداء الثلاثى من نتائج وما أظهرته التحقيقات القائمة وإحاطة الأعداء بمصر وسوريا وعلى الأخص إسرائيل وقضايا الجسس الكثيرة واتجاه البعض نحو الشيوعية رأى أن

يوضع قانون يتنع في مثل هذه الظروف لتلك المشاكل وكان أن صدر قانون الطوارئ رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ على أن يطبق على مصر وسوريا وصدر هذا القانون في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وكان من مستلزمات هذا القانون الجديد إلغاء الرسوم التشريعية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ بتنظيم الإدارة العرفية في سوريا أسوة بإلغاء ما يقابلها وهو القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالأحكام العرفية في القطر المصري والقوانين المعدلة له وما ترتب عليه وما صدر تطبيقاً له من أوامر وأصبح قانون الطوارئ هو القانون الذي يعمل به في مصر متى أعلنت حالة الطوارئ بها .

وفي الوقت نفسه الذي صدر فيه قانون الطوارئ أي في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨ — صدر الأمر الجمهوري رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ بإعلان حالة الطوارئ على أن يشمل نطاقها إقليمي الجمهورية .

ذلك لأن وجود أحكام عرفية ومحاكم عسكرية يتنافى مع الحالة الدستورية التي قامت في مصر وسوريا ومع صدور الترشيحات لمجلس الأمة في ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ وتحديد إجراء الانتخابات في ٤ يوليو سنة ١٩٥٨ وافتتاح المجلس في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٨ .

ولأن قانون الطوارئ هو حالة طارئة على البلاد — يجوز إعلانها كلما تعرض الأمن للخطر ولذا نص قانون الطوارئ على أن رئيس الجمهورية هو الذي يعلنها . كما أن له وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة وأن يقض على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام ويعتقلهم وأن يرخص بتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات وأن يأمر بمراقبة الرسائل أيًا كان نوعها وأن يراقب الصحف والنشرات والمطبوعات أيًا كان نوعها وأن يضبطها ويعطلها وأن يحدد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها ويسحب تراخيص الأسلحة وغيرها ويغلق بعض المناطق ويعزلها وينظم وسائل النقل أو يستولي عليها .

وقد أضاف قانون الطوارئ زيادة على ما كان للحاكم العسكري في قانون الأحكام العرفية الاستيلاء على أي منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات وتأجيل أداء الديون والالتزامات كما حذف أيضاً في أمر مراقبة الصحف والنشرات القيد الذي كانت مقيدة به من أن يكون شأنها تهيج الحواطر وإثارة الفتنة أو ما قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام فجعلها في قانون الطوارئ عامة تخضع لتقدير رئيس الجمهورية دون قيد على هذا التقدير بما يستفاد منه أن قانون الطوارئ بعد إلغاء الأحكام العرفية هو قانون جديد خاص بإقليمي الجمهورية وضع قواعد ومبادئ جديدة يجب اتباعها وحدها عند إعلان حالة الطوارئ .

والذي يعنينا في هذا القانون ما هو خاص بتجريم الأفعال وتحديد العقوبات وتشكيل المحاكم فنص في المادة الخامسة منه على أن من خالف الأوامر التي تصدر من رئيس الجمهورية أثناء حالة الطوارئ يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر المنصوص عليها على ألا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة ولا على غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه أو أربعون ألف ليرة .

فإذا لم تكن الأوامر قد بينت العقوبة فيعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنياً أو خمسمائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ونص بعد ذلك في المادة السادسة من القانون على أنه يقبض في الحال على المخالفين لهذه الأوامر أو الجرائم المحددة فيها .

فأباح القبض جوازاً دون أن يكون وجوباً .

وفي الوقت نفسه أجاز للقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس الذي يصدر ضده للمحكمة المختصة . وقد أبنا ما هي المحكمة المختصة إلا أنه قيد ذلك بأن جواز التظلم لا يكون في الجرائم الضرة بأمن الدولة الخارجى والداخلى . وفي الجرائم الأخرى التى يعينها رئيس الجمهورية طبقاً للمادة الخامسة السالفة الذكر .

فإذا ما قبض على أحد في مثل جرائم أمن الدولة الداخلية كالشيوعية مثلاً أو قلب نظام الحكم أو جرائم أمن الدولة الخارجية كالجاسوسية وغيرها أو الجرائم التى أعياها هو فى هذه الحال يكون القبض مطلقاً لا يجوز التظلم منه لأى جهة كانت إلا لرئيس الجمهورية نفسه .

إذ أنه قد أعطي لنفسه حقاً جديداً وأعطى للمتهمين ضماناً أخرى وهذا الحق نص عليه في المادة ١٣ من قانون الطوارئ التى فقرتها الأولى هى نفس المادة ١٢ من قانون الأحكام العرفية ولكنه أضاف على المادة ١٢ فقرة جديدة هى الفقرة الثانية من المادة ١٣ نص فيها :

« كما يحوز له الأمر بالإفراج للوقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة » .

ولم يكن لهذه الفقرة وجود في قانون الأحكام العرفية وذلك لنكون ضماناً جديداً للمتهمين لأنه استثنى من حق التظلم جرائم أمن الدولة الخارجية والداخلية والجرائم التى أصدر بها هو أوامر وأبقى ما سبق أن قرره في قانون الأحكام العرفية من حق للمحكمة التى تنظر الدعوى فى الإفراج عن المتهمين فى هذه الجرائم على أن يكون هذا الإفراج خاضعاً لتصديقه كما كان الحال من قبل .

وهذا لا شك ضمان جديد للمتهمين فى الإفراج عنهم حتى ولو كانت القضية مستقدمة للمحاكمة .

ولا نريد أن يزيد القول تأكيذاً فى أن المحكمة المختصة هى ما شرعنا آنفاً وأن هناك قوانين معمول بها فى كل من سوريا ومصر تحدد المحاكم المختصة وتحدد سلطاتها فى الجرائم المختلفة قبل نظر الدعوى وقبل اتصال المحكمة بها .

وجاءت الفقرة الثالثة من المادة السادسة لتقرر ما هو معروف قانوناً من أن المحكمة المختصة أن تصدر قراراً بالإفراج عن المتهم أياً كانت الجريمة التى يحاكم من أجلها وتنفذ هذا القرار فوراً إلا فيما عدا جرائم أمن الدولة الخارجية أو الداخلية أو الجرائم التى يصدر بتعيينها أمراً من رئيس الجمهورية فيكون الإفراج خاضعاً لتصديقه فإذا ما صدق على الإفراج أفرج عن المتهم وإلا ظل المتهم محبوساً إلى أن يفصل فى الدعوى ويصدق على الحكم .

إجراءات نظر التظلم

أما ما يتبع في نظر التظلم وفي الإفراج والحبس وفي التحقيق فقد نصت عليه المادة العاشرة من قانون الطوارئ، فذكرت :

« فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق أحكام القوانين المعمول بها في تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها بحكم أمن الدولة وإجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها .

ويكون للنيابة العامة عند التحقيق كافة السلطات المخولة لها ، ولقاضي التحقيق ، ولعرفة الاتهام ، أو قاضي الإحالة بسوريا ؛ بمقتضى هذه القوانين .

وتنص هذه المادة صراحة على ضرورة تطبيق أحكام القوانين المعمول بها في تحقيق القضايا ولا شك أن من إجراءات التحقيق الإفراج والحبس الاحتياطي ومدته وكيفية الظلم منه وتحديد مواعيده والجهات التي تنتظره فيتبع فيها القوانين المعمول بها في كل إقليم ومن بينها الباب الثاني والثالث من قانون الإجراءات والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٣ والواد ٢٠٨ مكرراً الجديدة و ٢١٤ المعدلة وما نص عليه في قوانين سوريا على اختصاص قاضي التحقيق وقاضي الإحالة مع ملاحظة أنه لما نص على الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية لم يقصد بها ما صدر فعلاً من أوامر سابقة بل جعلها بصيغة المضارع والمضارع يفيد الحال والاستقبال ولا ينصب على الماضي مطلقاً ولذا قد صدرت أوامر جديدة بعد ذلك هي الأمر رقم ٤١ و ٤٩ سنة ١٩٥٨ و ٦٥ سنة ١٩٥٩ .

إذ أن التشريع عندما أراد أن يشرع لقانون الطوارئ، فرق بين أمرين :

أولهما : الجرائم المصنفة بأمن الدولة الخارجي والداخلي والجرائم الأخرى التي يؤتمرها رئيس الجمهورية .

وثانيهما : الجرائم العادية التي يعاقب عليها القانون العام والتي يرى رئيس الجمهورية إحالتها إلى محاكم أمن الدولة .

وفي الجرائم الأولى جعل الحبس فيها مطلقاً أثناء التحقيق وجعل التظلم إليه فقط لأنه هو الوحيد الذي له حق الإفراج قبل إحالة الدعوى إلى المحكمة كما هو مفهوم من نص المادة ١٣ فقرة ثانية من قانون الطوارئ، ولأن القواعد الجنائية العامة تقرر أن الطلب عادة في الإفراج يقدم إلى من يملكه ولأنهم في هذه الجرائم في كل حين أن يقدم طلباً بالإفراج عنه وأن يذكر الظروف التي يراها مبررة لذلك ويعرض هذا الطلب على رئيس الجمهورية للانصرف فيه أو على من يقوم مقامه أو من يفوضه بذلك طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون الطوارئ — وإلا كيف يتخلى لرئيس

الجمهورية أن يفرج عن متهم إفراجاً مؤقتاً دون أن يتقدم من التهم طلب بذلك ولأنه لم يقيد هذا الطلب بمدة ما .

أما في الجرائم الأخرى وهي التي يحيلها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه من جرائم القانون العام على محاكم أمن الدولة فالذي يتبع فيها هي أحكام القوانين المعمول بها كما تتبع في إجراءات نظرها أيضاً والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها نفس القوانين المعمول بها .

وصدرت المادة العاشرة من قانون الطوارئ بهذه الصيغة المتقدمة وهي صيغة عامة لأن قانون الأحكام العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ قبل النائه بقانون الطوارئ كان ينص في المادة العاشرة على عدم الإخلال بالإجراءات والقواعد التي ترسمها أوامر الحاكم العسكري فيما يتعلق بتحقيق القضايا وبالحكم فيها ولذا رسم الأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٤ هذه القواعد وفي الوقت عينه رسم قواعد أخرى في المادة ٤ لإجراءات المحاكمة أمام المجالس العسكرية — أما المشكلة من غير الضباط فرسم لها أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات وفيما يتعلق بسقوط الدعوى وتنفيذ العقوبات أحكام قانون الإجراءات وأن الإعلان يجوز أن يكون بالطرق الإدارية على أن تباشر النيابة التحقيق غير مقيدة بقيود المواد التي ينص عليها عادة في مثل هذه الأوامر كما سبق أن قدمنا .

على أنه بعد إلغاء الأحكام العرفية في سنة ١٩٥٦ ثم إعادتها رؤى إصدار الأمر رقم ٢٠ وهو مطابق في نصوصه للأمر رقم ٩٩ . ولما كان الأمر ٩٩ قد ألغى بانهاء الأحكام العرفية فوجب أن يصدر أمر آخر — على أن الأمر رقم ٢٠ أضاف أن الضباط يحملون ميمناً .

فلما أصدر قانون الطوارئ للظروف التي ذكرناها رأى أن الحالة قد استقرت وأنه لا داعي لإصدار أوامر كأمر رقم ٢٠ — أو الأمر رقم ٩٩ — أو غيرها من الأوامر فيما يختص بإجراءات التحقيق وإجراءات نظر الدعوى وما يتبع في القضايا وتنفيذ الأحكام والعقوبات وما يتبع في الإعلانات إذ أن المادة ٢٠٨ مكرراً التي أضيفت لقانون الإجراءات والمادة ٢١٤ التي عدلت والمادة ٢٧٦ التي أضيفت قد تسكّلت بكل ذلك وأصبحت جزءاً من القانون العام وهي تفي بالمطلوب من سرعة التحقيق وسرعة الحكم وتبسيط الإجراءات فلا محل بعد ذلك لأن يذكر في المادة ١٠ من قانون الطوارئ شيء من هذا كله ولذا أحال في جميع الإجراءات عند التحقيق وبعد الإحالة وفي إجراءات نظر الدعوى إلى القوانين المعمول بها بصيغة عامة .

ونظراً لأن القوانين المعمول بها تختلف في مصر عنها في سوريا في بعض التفاصيل فاكتمل بأن يذكر في عجز المادة ١٠ من قانون الطوارئ جملة هي تحصيل حاصل لما تقدم لأن المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات نصت في صدرها على أن النيابة بجانب السلطات المخولة لها سلطات قاضي التحقيق وغرفة الاتهام فكرر ذلك وذكر أن للنيابة عند التحقيق سلطات قاضي التحقيق وغرفة الاتهام وأضاف فيما يختص بسوريا سلطات قاضي التحقيق وقاضي الإحالة — فالقول بأن النيابة لها سلطة قاضي التحقيق وغرفة الاتهام هو قول مردد في هذه المادة وإنما يجب ملاحظته أن النيابة

طبقاً لنص المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الاجراءات ليس لها فى الحقيقة كل سلطات قاضى التحقيق وغرفة الاتهام فيما يختص بالحبس الاحتياطي لأنها مقيدة بالتظلم الوارد فى نفس المادة الذى يقدمه المتهم بعد ثلاثين يوماً من حبسه فى جرائم أمن الدولة مع أن لها سلطات أخرى ليست لقاضى التحقيق إذ رفعت عنها بعض القيود التى أوردتها المادة ٢٠٨ مكرراً .

كما أنها مقيدة بالعرض على رئيس محكمة الجنايات المختصة أو قاضى الجنب ومقيدة بتعدد حق التظلم كل ثلاثين يوماً مما يغير سلطة قاضى التحقيق كما هى واردة فى المادتين ١٣٤ و ١٤٢ من قانون الإجراءات . ذلك لأن قاضى التحقيق إذا رأى دلائل كافية بد استجواب المتهم وكانت الواقعة جنائية أو جنحة إلى آخر المادة يصدر أمراً بالحبس وينتهى هذا الحبس حتماً بمرور خمسة عشر يوماً . ثم لقاضى التحقيق مرة أخرى أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً أى أن له حق الحبس لمدة ستين يوماً وأن قاضى التحقيق عند مد الحبس لا بد أن يسمع النيابة والمتهم فأين سلطة قاضى التحقيق التى أعطيت للنسابة فى أمر الحبس وتجديده لأنها بموجب المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات ليس لها أن تحبس المتهم أكثر من ثلاثين يوماً — والواضح أن النيابة بموجب المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات ليست لها سلطة غرفة الاتهام فيما يختص بالحبس لأن غرفة الاتهام السلطة بعد استنفاد الستين يوماً السابقة لقاضى التحقيق إذا لم ينته التحقيق أن تأمر بمد الحبس مدة أو مدداً لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً كما أن لها الإفراج عن المتهم مع أن النيابة مقيدة كما تقدم بالمادة ٢٠٨ مكرراً فيما يختص بمد الحبس وتحدد حق المتهم فى التظلم كل ثلاثين يوماً .

وكل هذا يقطع فى أن إضافة الفقرة الأخيرة فى المادة العاشرة من قانون الطوارئ إنما قصد به فقط إيضاح ما ورد فى المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات وهو أحد القوانين المعمول بها .

ولا يمكن القول كما سبلى بأن إلغاء المادة ٢٠٨ مكرر بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ يعيد للنسابة سلطات قاضى التحقيق وغرفة الاتهام فيما يختص بالحبس المطلق لأن النيابة لم تكن لها أصلاً هذه السلطات فيما يختص بالحبس — كما أن القانون والقواعد الجنائية لا تسمح لسلطة الاتهام بأن تكون خصماً وحكماً فيما يختص بالحبس الذى وضعت له شروط وسلطات تملوكها زاد أمده .

إلغاء المحاكم العسكرية

ولم يقتصر قانون الطوارئ على ما قدمناه فى مصلحة المتهمين بل نصت المادة ٧ منه بإلغاء المحاكم العسكرية إطلاقاً وأسمتها تسمية جديدة لا تتفق مع واقع الحال وهى « محاكم أمن الدولة » وشكلتها تشكيلاً جديداً قصرته فى المحاكم الجزئية على أحد قضاة المحكمة وهو يختص بالفصل فى الجرائم التى يعاقب عليها بالحبس والعرامة أو باحداها .

وفى محاكم الاستئناف على دوائر أمن الدولة العليا التى تشكل من ثلاثة مستشارين وتختص بالفصل فى الجرائم التى يعاقب عليها بمقوبة الجنائية وبالجرائم التى يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه

أيا كانت العقوبة المقررة لها سواء كانت في نطاق عقوبة الجنايات أو في نطاق عقوبة الجنح وذلك ضمناً للفصل في هذه الجرائم من سلطة عليا لأن تأييم الفعل تم من رئيس الجمهورية لظروف خاصة اقتضتها وهي ليست من جرائم القانون العام وهذا على خلاف نص قانون الأحكام العرفية القديم والأوامر التي صدرت تنفيذاً له .

كما استلزم القانون أيضاً أن تقوم النيابة بمباشرة الدعوى إلا فيما يختص بمناطق خاصة . على أن قانون الطوارئ استثناء من تشكيل هذه الدوائر من الجمعيات العمومية للمحاكم ترك لرئيس الجمهورية الحق في أن يأمر بتشكيل محكمة خاصة لأمن الدولة الجزئية من قاض وضابطين وبتشكيل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة للفصل في دعوى بذاتها دون غيرها إذا رأى وجه المصلحة العامة في ذلك — وهذا التشكيل الجديد يقطع في اتجاه المنزع اتجاهها جديداً نحو تغليب الهيئات القضائية في الحكم وتغليب القوانين المعمول بها أمامهم واتباعها .

وأجاز القانون أيضاً لرئيس الجمهورية التخفيف والتبديل والإلغاء للعقوبة أو بعضها سواء أكانت أصلية أو تكميلية أو تبعية وإيقاف تنفيذها كلها أو بعضها وإلغاء الحكم إلا أنه أضاف أمراً جديداً ضمناً لحقوق المتهمين لم يكن أصلاً موجوداً في المادة ١٣ من قانون الأحكام العرفية وهو أنه ألزم نفسه عند إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة من جديد أمام دائرة أخرى أن يسبب قراره حتى يعلم الكافة بما دعاه لذلك ضمناً لحقوق الناس .

وفصل كذلك في الوضع الذي كان مختلفاً عليه والذي لم يكن له نص في قانون الأحكام العرفية بأنه عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا التي تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقاً للإجراءات المنبئة أمامها وذلك لأن محاكم أمن الدولة إن هي إلا في طبيعتها محاكم قضائية تحكم بالقوانين المعمول بها .

وقد استمرت النيابة بعد صدور قانون الطوارئ في تحقيق القضايا الخاصة بأمن الدولة على مقتضى حكم المادة ٢٠٨ مكرراً ٢١٤ من قانون الإجراءات خاصة فيما يختص بالحبس ومدته والنظم فيه والجهة التي يرفع إليها الظلم دون أي اعتماد على أن هذه الجهة قبل التحقيق هي محكمة أمن الدولة بكاملها أو أن النظم لا قيد ولا ميعاد له ..

تشكيل محاكم أمن الدولة

ونتيجة لإعلان حالة الطوارئ في مصر واستمرارها وتطبيقاً لقانون الطوارئ كان لا بد من إلغاء جميع المحاكم العسكرية وتشكيل محاكم جديدة هي محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا وصدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بأن تشكل في كل محافظة وكل مديرية محكمة أمن دولة جزئية وأن تشكل في كل دائرة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا وأن تحكم الثانية في الجرائم المعاقب عليها بعقوبة أشد من الحبس — والأولى بالحبس أو أقل منه — ويستفاد من هذا

أن قانون الأحكام العرفية قد انتهى إلى غير رجعة كما أن الأوامر العسكرية التي صدرت بالتطبيق له قد انتهت أيضاً وسقطت بقانون الطوارئ، وبتشكيل المحاكم الجديدة بكيانها الجديد.

الامر رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨

وكان لا بد كذلك أن يصدر أمر جديد طبقاً لقانون الطوارئ، يحدد الجرائم التي تنظرها محاكم أمن الدولة فصدر الأمر رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ أيضاً بأن النيابة تحيل إلى محاكم أمن الدولة مباشرة الجرائم التي حددها الأمر الجمهوري حتى ولو كانت وقعت قبل العمل بهذا الأمر وهو تطبيق لما ورد في المادة العاشرة من قانون الطوارئ، وللمادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات وهذه الجرائم هي جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي الباب الأول والثاني من قانون العقوبات والمادة ١٧٤ منه الخاصة بقلب نظام الحكم.

وجرائم التسعيرة الجبري والتحرين والتهرب وشركات المساهمة والنوصية « قانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ » وقانون البنوك والائتمان « ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ».

وأضاف الأمر حكماً جديداً يجوز للنيابة أن تسحب الاختصاص من محكمة عادية في دعوى ما خاصة بالجرائم السالفة تكون مقامة أمامها وتحيلها إلى محاكم أمن الدولة وحكماً آخر فيما يختص بالجرائم المنعدية أو المرتبطة بالجرائم السالفة فتحيلها إلى محاكم أمن الدولة.

ولم يذكر في هذا الأمر جرائم الرشوة التي كانت تنظرها أصلاً محاكم أمن الدولة وعاد الاختصاص فيها إلى القضاء العادي.

إلا أنه في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩ رؤى إحالة جرائم الرشوة وجرائم الاختلاس والقدح إلى محاكم أمن الدولة فاختصت بنظرها مرة أخرى وذلك بالأمر الجمهوري رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩.

واستمرت النيابة في تطبيق المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات فيما يختص بجرائم الباب الثاني مكرراً وهي التي لم تحل على محاكم أمن الدولة وفي تطبيق المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات فيما يختص بجرائم الصحف وقانون الأسلحة والذخائر وما يكون مرتبطاً بها وإحالتها إلى محاكم الجنايات المختصة.

فقول المادة ١٠ من قانون الطوارئ بأن النيابة سلطة غرفة الاتهام لم يقصد به إلا سلطة إحالة الجنايات مباشرة إلى محاكم الجنايات وهي السلطة التي أعطيت للنيابة بموجب المادتين ٢٠٨ مكرراً و ٢١٤ من قانون الإجراءات أي إقرار وترديد للوضع المنصوص عليه في القانون العام.

أما أن يقال إن النيابة لها سلطة قاضي التحقيق في الحبس الاحتياطي كما أن لها سلطة غرفة الاتهام في الحبس الاحتياطي فهو قول غير مستساغ لم تقصده المادة مطلقاً لأن قانون الطوارئ حدد الإجراءات

الذي يتم الحبس بموجبيه وهو القبض على المخالفين في الحال وحدد الجرائم التي يحبس فيها مطلقاً وحدد المدة التي يجوز التظلم فيها والجهة التي يتظلم إليها ومتى يتجدد التظلم .

فالقول بأن النيابة سلطة الحبس خمسة عشر يوماً كقاضى التحقيق ثم لها مد هذا الحبس بنفسها مدة أو مدداً أخرى تصل إلى خمسة وأربعين يوماً ثم لها سلطة غرفة الاتهام بعد ذلك في حبسه مدداً كل منها خمسة وأربعين يوماً .. إلى ما شاء الله حتى ينتهى التحقيق وفق رغبته هو قول غير مستساغ بجانب الصواب ولم تقصده المادة العاشرة من قانون الطوارئ مطلقاً بل تقصده النيابة ولم تسر عليه طبقاً لكتابتها الدورية سالف الذكر رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ .

مع ملاحظة أن المادة العاشرة من قانون الطوارئ عندما تحدثت عن إجراءات التحقيق ومنها الحبس الاحتياطي وقالت إنه يعمل بها طبقاً للقوانين المعمول بها كان في ذهن المشرع قطعاً المادة ١٤٢ من قانون الإجراءات التي تنص على أن الحبس الاحتياطي ينتهى حتماً بمضى خمسة عشر يوماً وإنما يجوز لقاضى التحقيق أن يمدده بعد سماع أقوال النيابة والمتهم وجوباً وكان في ذهنه أيضاً نفس الفقرة الثانية من المادة التي تقرر أنه في مواد الجرح يجب الإفراج حتماً عن المقبوض عليه بعد ثمانية أيام إذا كان له محل معروف وكان الحد الأقصى للمقوبة هو الحبس سنة ولم يكن عائداً .

ومع هذه المواد الحتمية في الإفراج وفي مد الحبس فقد رأى المشرع أن ينص في المادة السادسة من قانون الطوارئ على جواز التظلم وحدد في المادة ٢٠٨ مكرراً أخيراً في جرائم أمن الدولة على الخصوص المدة التي يتظلم فيها والجهة التي يتظلم إليها حتى يكون هذا قيداً على مواد الحبس الاحتياطي والذي يلاحظ أيضاً على قانون الطوارئ أنه أوجد نظام النظم في جرائم أمن الدولة عدا الداخلية والخارجية مع أن هذا النظام الذي هو شبيه بنظام طلبات سماع الأقوال والمعارضات في الحبس الاحتياطي كان قد ألغى طبقاً لقانون الإجراءات ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ولم يلزم المتهم بتقديم أى طلب لسماع أقواله بل حتم أن تسمع أقواله وجوباً قبل التقرير بالحبس بل وكلما طلب المدسوء كان أمام القاضى الجزئى أو غرفة الاتهام كما يجب أن تسمع أقواله أيضاً عند طلب الإفراج الوارد في المادة ١٤٤ التي تنص على أن للمتهم الحق في طلب الإفراج وعلى أن هذا الحق يستعمله المتهم في أى وقت وفي كل يوم وليس مقيداً بزمن وأنه يجب عرضه على الجهة المختصة للفصل فيه موضوعاً إذا تقدم ولكن هذا الحق عادة إنما يستعمل من المدافع عن المتهم وهو لا يلجأ إليه إلا إذا جد من الظروف ما يدعو لإجابة طلب الإفراج ويكتفى المدافعون عادة بالحضور مع المتهمين عند سماع أقوالهم وجوباً عند طلب مد الحبس مع ملاحظة أن عدم سماع أقوال المتهم وحيدته دون هذا السماع أو عدم تقديم طلب بمد الحبس في الميعاد كل هذا يدعو إلى البطلان .

وغنى عن البيان أن النيابة استمرت متبعة الكتاب الدوري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ فيما يختص بالتظلمات وبالإفراج والحبس المحدود والغير محدود حتى جاء الميثاق في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ وحدد مبادئ جديدة هي التي قدمناها في صدر هذا البحث .

الميثاق وتعديل قانون الإجراءات

بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢

جاء الميثاق مقررآ سيادة القانون وأنها الضمانة الأخيرة للحريات وأنه يتطلب منا تطويراً واعياً لمواده ونصوصه وأن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيقاً مسلطاً عليها ولذلك عدل قانون المرافعات كما عدل قانون السلطة القضائية كما عدل قانون الإجراءات بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا الأخير بأنه تبسيطاً للإجراءات وتحقيقاً لسرعة الفصل في القضايا وتلافياً للعيوب التشريعية التي أظهرها التطبيق رؤى إدخال تعديلات على بعض أحكام قانون الإجراءات .

أولاً — رأى المشرع إسناد قضاء الإحالة في دائرة كل محكمة ابتدائية إلى مستشار أو أكثر « المادة ١٧٠ » .

ثانياً — رأى إسباغاً لصفة الجدية على هذه المرحلة إعطاء المتهمين حقاً واجباً وهو أن يكون سمع أقوالهم أمام قضاة الإحالة الجديد وجوبياً بعد أن كان جوازياً أمام غرفة الاتهام التي ألغيت ورأى وجوب تسبيب أوامر مستشار الإحالة حتى ولو كانت صادرة بالإحالة فقط إلى المحكمة المختصة « المادة ١٧٣ » .

ووزع الاختصاص للسند إلى غرفة الاتهام في القانون المعدل بين مستشار الإحالة ومحكمة الجنب المستأنفة . فاختص الأول بنظر الجنايات التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى المحكمة (محكمة الجنايات) والطعون التي ترفع عن الأوامر الصادرة منها بأن لا وجه لإقامة الدعوى في الجناية واختصت محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالنظر في باقي المسائل التي أسندها القانون الحالي إلى غرفة الاتهام :

(١) كمد الحبس بعد استنفاد مدة القاضى الجزئى وهى خمسة والأربعين يوماً إذا لم ينته التحقيق .

(٢) النظر في احتشاف النيابة للقرارات الصادرة من اتقاضى الجزئى بالإفراج .

(٣) النظر في التظلم بالنسبة للأشياء المضبوطة وردها وفي رفض النيابة لقبول المدعى بالحق المدنى وغيرها من المسائل التي نص عليها القانون .

وإذن فقد أوجد القانون ضمانات جديدة للمتهمين أمام مستشار الإحالة وأمام دائرة الجنب المستأنفة بغرفة المشورة كما أنه خول مستشار الإحالة عند اتصاله بالدعوى لإحالتها إلى محكمة الجنايات أو للفصل فيها كجهة طعن الحق في أن يجرى بنفسه تحقيقاً تكميلياً وأن يكيف الواقعة بنفسه كما يشاء طبقاً للقانون وأن يضيف الظروف المشددة وأن يدخل متهمين آخرين بعد تحقيقه .

وأعطيت ضمانات أخرى للمتهمين فألغى نظام التجنيس حفظاً لحقوق المتهمين بنظر قضاياهم أمام دوائر أعلى وجعل الإفراج عن المتهم غير متعلق على رأى المدعى بالحق المدنى بل لا تسمع منه مناقشات في طلب الإفراج وأعطى للمتهم أكثر من ذلك الحق في طلب العويضات من المدعى بالحق المدنى إذا استأنف قرار ألا وجه لإقامة الدعوى بدون وجه « المادة ١٦٩ » . وأكثر من ذلك حق في المسائل المالية لم يخص المدعى المدنى بشيء من الكفالة في المصاريف التى يكون قد دفعها معجلاً لأن الكفالة هى حبس لثروة الانسان وذلك بإلغاء الفقرة التى كانت تبيح ذلك من المادة ١٤٩ المعدلة . ورأى أيضاً إيجاد نظام للمستشار الفرد للفصل في جنابات السرقات بعود وإحراز الأسلحة والذخيرة والعاهات وإنزال العقوبات التى يقضى بها تخفيفاً على المتهم لجعلها لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالسجن أو الأشغال الشاقة .

وحق في أمر المتهمين المعتوهين قد وفر الضمانات اللازمة للإفراج عنهم بأن جعل الأمر من اختصاص الجهة التى أصدرت الأيداع في مستشفى الأمراض العقلية وهى جهة قضائية .

كل هذه الضمانات التى رآها فعلاً عامداً قاصداً ضماناً لحقوق المتهمين إذ هاله أمر الحبس المطلق وأمر النيابة وهى تتولى هذا الحبس وتتولى التحقيق دون قيود أكثرها فيه الضمان للمتهمين كما قدمنا وهاله أكثر أن النيابة وهى سلطة الاتهام تتولى الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنابات في قضايا الجنابات الهامة التى نصت عليها المواد السابق ضدها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . ونظراً لأنه لا يمكن ترك أمر الحبس الاحتياطى وهو إجراء وقائى بغير ما سبب يدعو إليه - ولأن الحبس المحدود أكثر من المدة القانونية في الفقه الجنائى يعتبر حبساً غير قانونى يعاقب عليه القانون ويجب الإفراج فيه عن المتهم فوراً وإجماع الشراح والقضاء منقسم على بطلان أمر الحبس أو أمر الامتداد الصادر على خلاف أحكام قانون الإجراءات بل أمرهم منعقد على أن للد أصلاً يجب أن يكون لمدة موصولة فلو كان في آخر مدة الحبس عظة أو أجازة خلافاً لحق الاستئناف فلا يمتد الحبس بل يجب أن يطلب مده قبل موعده وإلا كان الحبس باطلاً إراء ما هال المشرع من ذلك كله وما لاحظته في المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات وفي نصوص المادة ٢٠٨ مكرراً السابق ذكرها والمادة ٢١٤ إجراءات من حرمان المتهم من الضمانات رأى حذف ذلك كله وأورد في المذكرة الإيضاحية قوله الصريح الواضح من أنه :

« رأى المشرع أنه لا محل لما ورد في المادة ١٥٨ من استثناء الجنابات - التى نصت عليها - من اختصاص مستشار الإحالة لأن محل ذلك قانون خاص كما كان أمرها من قبل طبقاً لما يراه المشرع بحسب الظروف والأزمنة (ويراء بصيغة المضارع أى في الحال أو الاستقبال لا الماضى) .

أما بقانون الإجراءات فإنما يتناول القواعد العامة ذات الصفة المستقرة ولهذا نص المشرع على إلغاء المادة ٢٠٨ مكرراً وعلى إدخال تعديل على المادة ٢١٤ بما يحقق هذا الاتجاه ويستفيد من ذلك ومن النص الجديد للمادة ٢١٤ بعد إلغاء المادة ٢٠٨ مكرراً والتى وردت كما يلي :

مادة ٢١٤ - إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنابة أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة

على التهم كافية رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها ويكون ذلك في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف التهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر وعدا الجنح المفضرة بأفراد الناس فتجلبها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة . . .

وترفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق تكليف التهم بالحضور ، أمام مستشار الإحالة .

مستشار الإحالة :

ونصت المادة ٣٧٣ مبدلة على أن تحال الدعوى إلى محكمة الجنايات والمستشار الفرد بناء على أمر من مستشار الإحالة .

ونصت المادة ١٧٠ فقرة ثانية على أنه : ترفع إلى مستشار الإحالة دعاوى الجنايات طبقاً للمواد ١٥٨ و ١٦٧ و ٢١٠ و ٢١٤ ويباشر عدا ذلك الاختصاصات المخولة له في القانون .

ونصت المادة ١٨٤ على أن مستشار الإحالة يفصل في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة المختصة وفي استمرار حبس المتهم احتياطياً وفي الإفراج عنه . . . إلى آخر المادة .

ومعنى ذلك كله أن النيابة في جميع الجرائم المختصة بأمن الدولة عدا جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي لها فيما يختص بالحبس الاحتياطي أن تطبق القوانين المعمول بها فقط وهي قانون الإجراءات الجنائية وأن تحبس المتهم أربعة أيام ثم تطلب مد الحبس من القاضي الجزئي مدة تصل إلى خمسة وأربعين يوماً . فإذا انتهت هذه المدة تطلب مد الحبس قبل انقضاء هذه المدة من محكمة الجنح المسانفة منعقدة بغرفة مشورة لتمد الحبس مدة أو مدداً متعاقبة بعد كل طلب لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً وتصدر الغرفة أمرها بما تراه بعد سماع أقوال التهم والنيابة وجوباً وذلك طبقاً لتعديل المادة ١٤٣ بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

كما أن للمتهم أن يطلب الإفراج في كل وقت من النيابة فإذا كانت المدد قد انتهت . . . طلبه منها أو من القاضي الجزئي أو من محكمة الجنح المسانفة منعقدة بغرفة مشورة طبقاً للمادة ١٤٤ من قانون الإجراءات المعدل .

كل هذا فيما يختص بالحبس في غير جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي « البابين الأول والثاني من قانون العقوبات » فإنه طبقاً لقانون الطوارئ المادة السادسة الفقرة الثانية منه لا يجوز التظلم فيها إلا لرئيس الجمهورية ، كما قدمنا . وللنيابة أن تحبس المتهم حبساً مطلقاً حتى ينتهي التحقيق لأن حق التظلم لرئيس محكمة الجنايات أو الجنح قد ألغى بعد إلغاء المادة ٢٠٨ مكرراً ولأن القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ المعدل لأحكام قانون الإجراءات لم يتعرض لقانون الطوارئ في هذا الشأن ولم يلغ هذه النصوص . . .

كما أن هذا التعديل الذي أنشأ غرفة الاتهام ووضع بدلها نظام مستشار الإحالة لم يعدل المادة العاشرة من قانون الطوارئ وأصبحت سلطة مستشار الإحالة بعد إحالة جميع قضايا الجنايات عليه واسمة — فله أن يتصرف في جميع قضايا الجنايات ومنها قضايا أمن الدولة بما فيها القضايا المضرة بأمن الحكومة في الداخل والخارج مع قيد واحد وهو أن يكون إنراجه خاضعاً لتصديق رئيس الجمهورية طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون الطوارئ .

وله أيضاً أن يعتبر الواقعة جنحة ويحيلها إلى محكمة الجنج وأن يتصرف في أمر الحبس على ضوء ما قدمناه .

كما أن له أن يحقق تحقيقاً تكملياً ويدعو المحقق لسماع أقواله ويسمع لزاماً المتهم ويصرح بالاطلاع ويعطى أجلاً للدعوى فأين هذا من القيود السالفة المحددة بالمادة ٢٠٨ مكرراً المذمومة بعد أن أصبح الاختصاص لمستشار الإحالة وأصبح هو الوحيد المختص بإحالة الجنايات إلى محاكم الجنايات . وحق لو سلم جدلاً بأن النيابة اختصاص قاضى التحقيق فإنه ليس لقاضى التحقيق أن يحبس أكثر من ستين يوماً متفرقة وهى نفسها المدة التى سبق أن حددها قانون الأحكام العرفية القديم قبل تعديله بقانون الطوارئ والذي يبين واضحاً أنه يجب على النيابة عرض الأوراق لد الحبس على دائرة الجنج المستأنفة منعقدة بغرفة المشورة التى حلت محل غرفة الاتهام المذمومة فى هذه الاختصاصات بعد استنفاد مدة القاضى الجزئى ولأن القانون المعدل لم يعط النيابة سلطة مستشار الإحالة .

أما إذا أحييت الدعوى على مستشار الإحالة بعد أن أنشأ حق النيابة فى الإحالة المباشرة فإنه يكون صاحب الحق وحده فى الحبس ومده والإفراج من التهم وهو أيضاً صاحب الحق المطلق فى التصرف فى الدعوى وحفظها قبل إحالتها لمحاكم الجنايات أو أمن الدولة العليا .

ولا يمكن مطلقاً قبل إحالة القضية لمحكمة الجنايات أن تنظر هى أو محاكم أمن الدولة العليا فى الجنايات ولا أن تفصل فى الحبس أو غيره قبل إحالة القضية إليها من مستشار الإحالة فليس لها اختصاص مطلقاً لأنها لا تتصل بالدعوى إلا بإحالتها إليها من مستشار الإحالة ولا اختصاص لها فى شيء ما لأن المادة العاشرة من قانون الطوارئ نصت على أن إجراءات التحقيق تتبع فيها القوانين المعمول بها ومنها قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله وإذن فيما نص عليه فى المادة السادسة من قانون الطوارئ إنما قصد به الإحالة إلى المحكمة المختصة أى إلى محكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة قبل الإحالة إلى مستشار الإحالة ثم لمستشار الإحالة بعد اتصاله بالدعوى .

ثم لرئيس محكمة الاستئناف بعد إحالتها من مستشار الإحالة وهو الذى يحيلها إلى الدوائر التى يراها طبقاً لقرار الجمعية العمومية وعملاً بالمادة ٣٧٨ إجراءات معدلة .

ذلك لأن المادة ١٥١ من قانون الإجراءات صريحة فى أنه إذا أحيل التهم إلى مستشار الإحالة أو إلى المحكمة يكون الإفراج عنه وحبسه من اختصاص الجهة المحال إليها .

والذى يلاحظ من مراجعة القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذى نشر بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢

والذى يعمل به ابتداء من ٢ أغسطس سنة ١٩٦٢ ما نص عليه في المادة الخاصة وهى المادة الوقتية التى تبين ما يتبع بالنسبة للقضايا المنظورة .

أولاً — بالنسبة للجنايات المقدمة لعرفة الاتهام وقت العمل بهذا القانون لاحتياجها بناء على طلب سلطة التحقيق إلى محكمة الجنايات أو الاتصال فى الطعن المرفوع عن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بالألا وجه لإقامة الدعوى تحال بحالتها إلى مستشار الاحالة .

ثانياً — بالنسبة لما عدا ذلك من المسائل المنظورة أمام العرفة فتحال بحالتها إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة وتعلن النيابة العامة الخصوم بالجلسة التى تحدد لها .

فإذا فرض طبقاً للمادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الاجرامات أن تنظم التهم من أمر حبسه لرئيس محكمة الجنايات فى قضايا أمن الدولة الذى يقوم مقامه رئيس المحكمة الابتدائية فى غير دور الانعقاد ولم يكن قد فصل بعد فى هذا الظلم فيجب بعد ٣ أغسطس سنة ١٩٦٢ أن يحال هذا التظلم إلى غرفة الجناح المستأنفة منعقدة بغرفة المشورة لتفصل فى هذا الطلب وإلا فمماذا يصنع فى هذا الطلب المعلق بعد نفاذ تعديل قانون الاجراءات ..

والرأى الذى اتبعته إحدى دوائر محكمة الجناح المستأنفة بالقاهرة بأنها غير مختصة بالفصل فى أمر الحبس الاحتياطي بعد انقضاء الستين يوماً التى لقاضى التحقيق أو بعد انقضاء التسعة والأربعين يوماً التى للنيابة والقاضى الجزئى هو رأى جانب الصواب ويخالف نصوص القانون لأن النيابة ملزمة بطلب مد الحبس الاحتياطي بعد هذه المدة وملزمة من نفسها باحالة الأوراق إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة بغرفة مشورة لتصدر أمرها بما تراه فيه — ويجب وجوباً إحضار المتهم وسماع أقواله ولا محل مطلقاً بعد هذا لأن يطلب المتهم الافراج عن نفسه حتى تتصل دائرة الجناح المستأنفة بأمر الافراج والد .

والجدير بالذكر أيضاً أن المتهمين فى قضايا أمن الدولة الداخلية والخارجية « الباب الأول والثانى من قانون العقوبات » قد سبق أن أعطتهم المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الاجراءات حقاً جديداً لم يكن موجوداً لهم بموجب قانون الأحكام العرفية ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ الذى منع عنهم حق التظلم وقصره فقط على جرائم القانون العام التى تمال من السلطة القائمة على الأحكام العرفية والذى سار على نسقه قانون الطوارئ سنة ١٩٥٨ .

فهذا الحق الذى اكتسبوه قد نصت عليه المادة ٢٠٨ مكرراً وقد شرحه وأقره كتاب النائب العام الدورى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ .

وبالرغم من صدور قانون الطوارئ فى سنة ١٩٥٨ وحرمانه المتهمين من حق التظلم فإن النيابة سارت على اعطائهم هذا الحق وسمحت لهم به اعتماداً على المادة ٢٠٨ مكرراً ق ١٣٣ سنة ١٩٥٧ .

فلما ألغيت المادة ٢٠٨ مكرراً انتهى حق التظلم للمتهمين فى قضايا أمن الدولة الداخلية والخارجية مع أنه كان مقررراً لهم ونسب المشرع عند التعديل هذه المسألة اطلاقاً وأراء قيام حالة الطوارئ فى مصر ونفاذ قانون الطوارئ وعدم تعديل المادة السادسة منه فيوضح الوضع . هو حرمان هؤلاء المتهمين من

حق التظلم وهو أمر يجب أن يلتفت إليه المشرع لعودة هذا الحق إليهم بتشريع جديد طالما أن المشرع نفسه في مذكرته الإيضاحية أوجد ضمانات للتهمين وقرر كما تقدم ذكره بأن مسألة الحبس المطلق أصبحت لا محل لها وأنه إذا روى غير ذلك فيكون الأمر محل قانون خاص .

ولذا نرى على مضمون منا أنه طبقاً للمادة السادسة من قانون الطوارئ القائم النافذ يستمر حبس المتهمين في هذه الجرائم حبساً مطلقاً حتى تحال القضية برمتها من رئيس النيابة إلى مستشار الإحالة . وللهتهمين أمامه من الضمانات الكثيرة التي سبق أن فصلناها ما يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم ومما أعوامهم والافراج عنهم بعد تعرف حالهم .

وأكثر من ذلك فإنه إذا تمسكت النيابة بالمادة العاشرة من قانون الطوارئ بأن لها سلطة غرفة الاتهام فقد ألغيت هذه الغرفة وحل محلها مستشار الإحالة الذي اختص بمسائل كثيرة ولم يعدل هذا النص في قانون الطوارئ أو في المذكرة الإيضاحية بأن النيابة تأخذ اختصاص مستشار الإحالة في هذه الحالة فأصبح الاختصاص لها بشيء . وبما أن غرفة الاتهام التي تحل محلها قد ألغيت نهائياً ولا وضع لها اليوم . فكيف يمكن العودة إلى ما قبل تعديل المادة ٢٠٨ مكرراً والقول بأن النيابة حق الحبس المطلق بغير قيد في غير جرائم أمن الدولة والدستور صريح في أنه لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق أحكام القانون لأن الحبس هو في صميمه تعطيل الحرية للإنسان وهي أمن ما في الحياة .

النتيجة

وحاصل ما تقدم جميعه أنه في قضايا أمن الدولة التي تختص بها محاكم أمن الدولة بموجب قرارات رئيس الجمهورية طبقاً لقانون الطوارئ أصبح للنيابة الحق في الحبس على التفصيل الآتي :

(أ) فيما يختص بجرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي الباب الأول والثاني من قانون العقوبات — للنيابة أن تقبض على المخالفين في الحال وأن تحبسهم حبساً غير محدد بمدة ولهم حق التظلم إلى رئيس الجمهورية الذي له وحده حق الإفراج — فإذا ما أحيلت هذه القضايا إلى مستشار الإحالة وهو الذي يجب أن تحال إليه جميع الجنايات أصبح مختصاً بنظرها وفي الإفراج واستمرار الحبس والصرف فيها وإذا ما أحالها إلى محاكم أمن الدولة العليا كان لهذه المحاكم نفس السلطة وإنما أمر الإفراج يكون خاضعاً لتصديق رئيس الجمهورية في الحالتين .

(ب) أما فيما يختص بالجرائم الأخرى التي تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا وفي الجرائم التي يحيلها رئيس الجمهورية من جرائم القانون العام إليها سواء أكانت جنابات أو جنحاً ومن بينها جرائم المادة ١٧٤ عقوبات والباينين الثالث والرابع « الرشوة والاختلاس والغدر » والجنح الأخرى المنصوص عليها في الأمر رقم ٤١ وما تلاه من أوامر فللنيابة أن تقبض على المخالفين طبقاً للقوانين المعمول بها لمدة أربعة أيام ثم تعرضهم على القاضي الجزئي حتى تنتهي المدة المرخص له فيها بالحبس ثم على محكمة الجنح المستأنفة بغرفة للشورى لتقضى بالحبس أو ... بالإفراج طبقاً لاختصاصها . حتى ينتهي التحقيق ، فإذا ما أحيلت الدعوى إلى مستشار أصبح هو المختص بنظرها وحده والمختص بالفصل

في الحبس والافراج لأنه هو السلطة الوحيدة في الجنايات للاحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات أو للمستشار الفرد .

مع ملاحظة أن الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ التي أضيفت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ المعدل لأحكام قانون الاجراءات الجنائية قد منحت النيابة حقاً جديداً لم يكن لها أصلاً وهو أنها إذا رأت أن في الافراج من القاضى الجزئى عن منهم في جنائية ما يمس الصالح العام فأباح لها أن تستأنفه أمام دائرة الجنح المستأنفة بغرفة المشورة التي حلت محل غرفة الاتهام في بعض اختصاصاتها والتي تنظره وفقاً للمادة ١٦٦ إجراءات ويكفل هذا الاجراء ما تخشاه النيابة من عدم التقدير في قرارات الافراج .

وبما أنه لا نزاع في أن أحكام الاجراءات والتحقيقات تكون معمولاً بها من التاريخ الذي تصبح فيه نافذة المفعول وتسرى على جميع الدعاوى سواء أكانت مرفوعة ولم يتم الفصل فيها أم لم تكن رفعت لأن الغرض من هذه الاجراءات هو الوصول إلى الحقيقة .

وبما أن المفروض دائماً في القانون الجديد أنه أصح من القديم وأوفى بالغرض المقصود منه ولأن قاعدة عدم سريان القانون على الماضى لا تنطبق على قوانين المرافعات والاجراءات وقواعد الاختصاص .

وبالبناء على ما تقدم كان على النيابة وهى الأمانة على الدعوى التي ترفع حق المتهم كما ترفع حق الجماعة — لغاية يوم أول أغسطس سنة ١٩٦٢ — أن تعرض أمر المتهمين في جميع قضايا أمن الدولة عدا الجرائم المتعلقة بأمر الحكومة الخارجى والداخلى على السلطات المختصة بعد الحبس طبقاً للمدد التي قضاه كل منهم وطبقاً لقانون الاجراءات الجديد لتقرر كل ما تراه في مد الحبس من عدمه — أما إذا تم الأمر على خلاف ذلك فيكون قد شاب أوامر الحبس البطالان مما يتعين معه سقوطها والافراج فوراً عن المتهمين .

كل هذا الذي قدمناه يتفق مع الضمانات التي رآها المشرع سواء عند إصداره قانون الطوارئ أو عند تعديله لقانون الاجراءات بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ذلك لأن سيادة القانون هي الضمان الأخير للحرية ولأن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفاً مسلطاً عليها .

« يتبع »

الطبيعة القانونية للمؤسسات العامة*

لـمـؤسـسـاؤ محمد حافظ غانم

النائب الأول بينك الائتمان العقارى

المؤسسة العامة فكرة فرنسية المولد والنشأة ، تقوم أصلاً على وجود Service Public ، ترى الدولة أن تتولى إدارتها بأموالها ، فتخصصها بذمة مالية مستقلة ، وتمنحها الشخصية المعنوية لتدار مستقلة عن الإدارة الحكومية ، ولكن تحت توجيهها ورقابتها .

وفي إنجلترا رؤى أن تدار بعض المشروعات بطريق Corporation ، أى طريق هيئة مستقلة عن الحكومة ، باعتبارها مملوكة لمجموع الشعب ، ويكون لها رأس مال مستقل ، مثل محطة الإذاعة البريطانية والتليفزيون .

وفي أمريكا أنشأت الحكومة من أموالها بنوك ائتمان تتولى تعمير المناطق التى كانت تفرقها الأنهار قبل إقامة السدود والخزانات ، على أن تديرها هيئة مستقلة Corporation ، وعلى أن تتحول هذه البنوك إلى جمعيات تعاونية للمستفيدين .

والمؤسسة العامة فى فرنسا وسيلة modalité نشأت فى ظل النظام الرأسمالى ، وتطورت فأصبحت وسيلة ذات طابع اشتراكى ، لتحقيق المصالح والخدمات العامة لأفراد الشعب . إذ أن الدولة قد تدير مصالح الناس بنفسها إدارة مباشرة ، كالحفاظ على الأمن وإقامة القضاء ، وهذه الوسيلة تسمى Régie . وقد تلجأ إلى الأفراد لإدارة المصالح والخدمات العامة يتولونها بأموالهم الخاصة ، على أن يقدموا إتاوة سنوية للدولة ، وهذا هو الامتياز . وأحياناً يساهم رأس المال الفردى مع رأس المال الحكومى فى إدارة الخدمات والمصالح العامة ، وهذه الوسيلة هى شركة الاقتصاد المختلطة . وثمة وسيلة المؤسسة العامة ، وهى تأخذ شكل هيئة عامة ، لها شخصية معنوية مستقلة ، وذمة مالية مستقلة .

وقد نشأت وسيلة المؤسسة العامة فى فرنسا فى ظل النظام الرأسمالى على شكل هيئات طائفية ومهنية وحرفية كحرف التجارة والصناعة والزراعة والنقابات المهنية ، وعلى شكل تجمعات لأصحاب الملكيات العقارية ، وعلى صورة جماعات دينية تقوم بالمشروعات الخيرية ، وأخيراً على شكل منشآت تقيّمها الدولة للقيام ببعض الخدمات العامة المماثلة لخدمات الجماعات الدينية .

ولما كانت المؤسسة العامة فى ظل النظام الرأسمالى لا تنشأ ولا تدار إلا بإذن الدولة وترخيصها ، فإنها تعتبر فرعاً من فروع الدولة ، وتتمتع بامتيازات السلطة العامة ، وتحكم علاقتها بالأفراد قواعد القانون العام ، وتخضع منازعاتها لاختصاص المحاكم الإدارية دون المدنية .

(*) تلخيص مقال بمجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٦٢ س ١٩ — ٤٥ .

وقد تطورت وسيلة المؤسسة العامة بعد أن زاد إشراف الدولة على كثير من الهيئات المشابهة لشكل المؤسسات العامة ، والتي تقوم بالخدمات العامة ، ومنحتها الدولة بعض امتيازات السلطة العامة ، ولم يعد أحد يعرف هل هذه الهيئات مؤسسات عامة أم هيئات خاصة .

وترتب على التطور الاشتراكي انكماش فكرة سلطان الإدارة التي تقوم عليها قواعد القانون الخاص . فأصبح من الصعب رسم حد فاصل بين القانون العام والقانون الخاص ، مما أدى إلى القول بأن هناك نظاماً مختلطاً منهما .

وانتهى الأمر بأن وسيلة المؤسسة العامة ، التي نشأت في ظل النظام الرأسمالي لتخدم الأغراض القطاعية . أصبحت وسيلة ذات طابع اشتراكي تستعملها الدولة للتخلص من عيوب النظام الرأسمالي في الإدارة ، وحتى لا تقع في أحضان النظام الشيوعي ، وعن طريقها تعمل الدولة على أن تحقق للأفراد الخدمات والمصالح العامة دون استغلال وبغير قصد الربح .

وقد اكتشف الفقه الفرنسي الحديث خطأ الشارع إذ اعتبر أن المؤسسات الطائفية والمهنية ، مؤسسات عامة ، في حين أنها في الواقع مؤسسات خاصة ، أو هي مؤسسات نصف عامة ، ذات نفع عام ، أو أنها مؤسسات عامة لا تقوم على مصالح عامة .

ولقد حدث في خلال الحرب العالمية الثانية أن انتهز مجلس الدولة الفرنسي فرصة عرض بعض المنازعات المتعلقة لبعض الطوائف المهنية ، فقرر أن هذه الهيئات لا تعتبر مؤسسات عامة ، بل هي مجرد أشخاص من أشخاص القانون العام . وقد قرر أن النقابات المهنية للمحامين والأطباء والمهندسين لا تعتبر مؤسسات عامة .

والمؤسسات الطائفية والمهنية تخضع لنظام مختلط : وهي باعتبارها مؤسسات عامة تخضع لقواعد القانون العام ، فأشغالها تعتبر أشغالا عامة ، وعقودها تعتبر عقوداً إدارية ، وقراراتها تعتبر قرارات إدارية ، وهي في هذا المجال تخضع منازعاتها لاختصاص القضاء الإداري . أما من حيث اعتبار الأفراد هم أساس تكوين هذه الجماعات ، يديرون أعمالها بأموالهم الخاصة ، والإدارة لا تتدخل إلا للترخيص والتنظيم والرقابة ، فهي في جميع علاقاتها الأخرى تخضع للقضاء المدني .

وموظفو هذه المؤسسات الذين يتولون وظائف إدارية رئيسية يخضعون لقواعد القانون العام واختصاص مجلس الدولة بخلاف موظفيها التنفيذيين فانهم يخضعون للقانون المدني واختصاص المحاكم المدنية .

ويتضح أن للمؤسسات الطائفية المهنية تخضع لنظام قانوني مختلط ، وقد ذهب البعض إلى أنها لا تخضع للقانون العام ، ولا للقانون الخاص ، بل تخضع لقانون المهن *Droit professionnel*

أما المؤسسات التي تقوم بخدمات عامة ، كالمؤسسات العامة الإدارية أو الحقيقية ، فالدولة هي التي تديرها بطريقة غير مباشرة *Régie personnalisée* ، أي الإدارة المباشرة ذات الشخصية المعنوية المستقلة ، كما أطلق على هذه المؤسسات ، اصطلاح المؤسسات العامة الإدارية ، أو المؤسسات العامة الحقيقية .

ويخضع هذا النوع كلية لقواعد القانون العام ، وتخضع منازعاته لاختصاص مجلس الدولة ، وتعتبر أمواله أموالاً عامة ، وموظفوه موظفين عموميين ؛ وعقوده عقوداً إدارية ، وأشغاله أشغالا عامة .

ولا بد من التفرقة بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام ، وهي مؤسسات خاصة تخضع لقواعد القانون الخاص ، وتخضع منازعاتها لاختصاص القضاء المدني ، وتعتبر أموالها أموالاً خاصة ، وموظفوها مجرد مستخدمين يخضعون لقواعد القانون المدني . وهذه المؤسسات ينشؤها الأفراد ، ونقوم بالأغراض التي تقوم بها المؤسسات العامة ، وترعاها الدولة لأنها تقوم بخدمات عامة ، فتمنحها بعض امتيازات السلطة العامة .

أما المؤسسات العامة التي ظهرت متأثرة بالأفكار الاشتراكية ، وهي المؤسسات العامة ذات النشاط الصناعي والتجاري ، فإن الدولة تنشئها بأموالها ، لتقوم بنشاط تجاري أو صناعي أو زراعي ؛ أو أن تؤمم الدولة المؤسسات التجارية والصناعية المملوكة للأفراد ، وتمنحها الشخصية المعنوية المستقلة ، وتختصها بذمة مالية مستقلة ، وقد سميت المؤسسات العامة ذات الطابع التجاري أو الصناعي .

وإن الصراع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي يبدو واضحاً في المؤسسات العامة ذات الطابع التجاري والصناعي ، مما أدى إلى أن المؤسسات العامة التجارية والصناعية أصبحت تخضع لنوعين مختلفين من القواعد القانونية وبالتالي لنوعين مختلفين من القضاء .

١ — فهي مؤسسات عامة ، ولا تعتبر تاجراً بالمعنى المنصوص عليه في القانون التجاري ، وتخضع لذلك لقواعد القانون العام واختصاص مجلس الدولة ، وأموالها تعتبر أموالاً عامة مملوكة للدولة ولا يجوز الحجز عليها كما لا يجوز إشهار إفلاس المؤسسة ، وقراراتها التي تصدر تنفيذاً للغرض التجاري أو الصناعي الذي خصصت له تعتبر قرارات إدارية ، وأعضاء مجلس الإدارة يعتبرون موظفين عموميين . ومن جهة أخرى فإن المؤسسة العامة إذ تباشر نشاطاً تجارياً أو صناعياً فهي من هذه الناحية تخضع في علاقاتها لقواعد القانون الخاص ، ومنازعاتها تخضع لاختصاص المحاكم المدنية .

ولكن هناك صعوبات تترتب على خضوع هذه المؤسسات لنظامين قانونيين مختلفين : ومن هذه الصعوبات إيجاد معيار للتفرقة لتحديد طبيعة المؤسسة ، ومعرفة هل هي مؤسسة عامة إدارية ، أو مؤسسة عامة تجارية أو صناعية . وهل تعتبر علاقاتها بالأفراد تعاقدية أم لائحية ، وهل علاقة المؤسسة بالموارد تعاقدية أم عقداً إدارياً ، وهل تعد مسؤولية المرفق أمام الغير عن إدارة المرفق من قبيل المسؤولية التعاقدية المنصوص عليها في القانون المدني ، أم تخضع للمسؤولية الإدارية المبنية على فكرة خطأ المرفق العام في إدارته . وقد قسم بعض الفقهاء المؤسسات العامة التجارية والصناعية إلى قسمين : أحدهما يعمل بقصد الربح ؛ والثاني لا يعمل بقصد الربح ، وإنما يعمل لتحقيق الخدمات والمصالح العامة لمجموع أفراد الشعب .

وقد رأت الدولة أن يكون تشكيل أعضاء مجلس إدارة المؤسسات العامة الاقتصادية ممثلاً للحكومة صالحة لرأس المال ، وللطبقة العاملة والمنتجة ، وللمستفيدين ، وللفنيين اللذين يعملون في العمل الذي تقوم به المؤسسة .

وقد شاب التشريع المصري ثم التشريع العربي خطأ من جراء نقل النظريات الفرنسية ، المتأثرة بالتاريخ السياسي لفرنسا وبالمصالح الإقطاعية والرأسمالية مما يقتضى إعادة النظر فى أسس أنظمتنا القانونية عن ضوء الظروف الاقتصادية للبيئة من بيئتنا ، وعلى ضوء سياستنا الاشتراكية التعاونية ، إذ ليس ثمة مصلحة من تطبيق نظامين قانونيين مختلفين ، ومن غير المعقول أن تتميز إدارة المصالح التجارية والصناعية عن إدارة ما يسمى المصالح الإدارية ، ومن غير المعقول أن توصم هذه الأخيرة وتظل متأخرة عن الأولى .

وأنه يجب استبعاد كل الهيئات ذات الطابع الإقطاعى من فكرة المؤسسة العامة ، كالمعرف التجارية والصناعية والزراعية ، والنقابات المهنية ؛ إذ تسعى فقط لتحسين مصالحها الفردية .

اقتصاديات :

تقديرات ميزانية الجمهورية العربية المتحدة^(١) عن السنة المالية ٦٢ / ١٩٦٣

النظام الجديد لإعداد الميزانية :

تعتبر ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ . ميزانية متميزة . فقد كانت الميزانية قبل العام الحالى تنقسم إلى ميزانيتين : العادية والإنتاجية . ولكن القوانين الاشتراكية الصادرة فى عام ١٩٦١ غيرت هيكل القطاع العام تغييراً جوهرياً ؛ فأتسع نطاق قطاع الأعمال العام ، كنتيجة لتأميم جانب كبير من قطاع الأعمال الخاص ؛ ونتيجة لهذا التوسع ، أصبحت وظيفة قطاع الأعمال كمنتج ، تتساوى فى الأهمية مع وظيفة قطاع الادارة العام كستهلك ، وتغير هيكل الاتفاق العام والموارد العامة .

وكانت الميزانية فيما مضى أداة تقليدية للوقاية المالية ، ولكنها أصبحت الآن أداة من أدوات التخطيط ، بحيث يمكن القول بأن الميزانية هى خطة القطاع العام . وقد اهتم نظام الميزانية الجديد باعتبارين :

التفرقة بين وظيفة القطاع العام كستهلك ، ووظيفته كمنتج ، مما استلزم تقسيم الميزانية إلى : الميزانية العامة للخدمات ، التى تقدمها الدولة للشعب دون مقابل ، وميزانية الأعمال التى تختص بإنتاج السلع والخدمات لبيعها .

والاعتبار الثانى للميزانية الجديدة هو إعادة تبويب الاتفاق العام والإيراد العام وفقاً لطبيعة المعاملات.

حجم الميزانية :

تبلغ تقديرات الميزانية ٢٣٥٢ مليون جنيه، وذلك وفقاً للمعنى الواسع للقطاع العام . أما إذا استخدمنا المعنى المحدود للقطاع العام ، فإنها تبلغ ١٤٦٣ مليون جنيه ويبلغ صافى تقديرات الاتفاق العام ، بعد استبعاد الاعتمادات المتكررة ١٠١٣ مليون جنيه .

الاتفاق العام :

قدرت جملة الاتفاق العام بمبلغ ١٠١٣ مليون جنيه ، منها ٥١٩ مليون جنيه لميزانية الخدمات ، و ٤٩٣ لميزانية الأعمال .

وكانت تقديرات الاتفاق العام فى العام السابق ٧٧٩ مليون جنيه ، وبذلك تزيد تقديرات هذا العام بنحو ٢٣٤ مليون جنيه ؛ وترجع هذه الزيادة إلى :

(١) ملخص من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى .

- ١ — اتساع نطاق القطاع العام ، نتيجة لتطبيق القوانين الاشتراكية .
- ٢ — اتساع نطاق الخدمات العامة ، لزيادة رفاهية الجماهير ، ونتيجة لتطبيق نظام الادارة المحلية .
- ٣ — مسئولية الحكومة عن تنفيذ الجزء الأكبر من خطة السنة الثالثة ، التي هي جزء من الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تهدف إلى مضاعفة الدخل القومي في أقل من عشر سنوات .
- وقد خصص أكثر من نصف النفقات العامة (٥٨٠ مليون جنيه) للقطاعات الانتاجية ؛ وخصص المبلغ المتبقى (٤٣٣ مليون جنيه) للخدمات الاجتماعية .
- وتدل تقديرات الميزانية ، مبوبة حسب القطاعات ، على سياسة الحكومة وأهدافها .
- ١ — التصنيع : ٢١٥ مليون جنيه للصناعة ؛ و ٢٨ مليون جنيه للكهرباء .
- ٢ — دعم القوة العسكرية للبلاد : ١٣٨ مليون جنيه للدفاع والامن والعدالة .
- ٣ — تحسين كفاية الموارد البشرية : ٨٩ مليون جنيه للتعليم ؛ و ٢٩ مليون جنيه للصحة ، و ٨ مليون جنيه للبحوث العلمية .
- ٤ — تحسين مرافق الإسكان والمرافق العامة : ٨٦ مليون جنيه .
- ٥ — توفير خدمات التخزين وإعادة المواد التموينية الأساسية : ٤٨ مليون جنيه .

ميزانية الخدمات :

تبلغ تقديراتها الكلية ٦٤٢ مليون جنيه : ٤٧٢ للميزانية العامة ؛ و ١٣٩ لميزانيات وحدات الادارة المحلية ، و ٣١ للميزانيات الملحقه ويدخل في الميزانية العامة مبلغ ١٢٣ مليون جنيه امانات المحافظات والهيئات الملحقه بالادارة العامة ، فيكون صافي الاتفاق على الخدمات العامة ٥١٩ مليون جنيه موزعة كالآتي : الأجور والمرتبات ١٦٧ ؛ المصروفات العامة (السلع التي يشتريها قطاع الخدمات للاستهلاك العام) ٨٥ ؛ الاستثمارات ٨٧ ؛ المصروفات غير المبنية ١٨٠ مليون جنيه ، وهي تشمل نفقات الدفاع والمصروفات التحويلية .

ومن المهم إعادة تبويب الاتفاق على الخدمات العامة إلى الاستهلاك العام ، والاستثمارات والمصروفات التحويلية .

الاستهلاك العام — يشمل الأجور والمرتبات ، وقيمة السلع التي تشتريها الإدارة العامة للاستهلاك موزعة حسب القطاعات : الزراعة ٢٤ ، الصناعة ٢ ، النقل والمواصلات ٩ ، المرافق العامة ٤ ، التجارة ٢ ، الخدمات الترويحية والثقافية ١٠ ، الخدمات المالية ١٢ ، الخدمات التعليمية ٧٤ ، الخدمات الصحية ٢٨ ، الخدمات الاجتماعية والدينية ٨٠ ، الدفاع والامن والعدالة ١٤٠ ؛ مصروفات الادارة العامة ٤١ مليون جنيه . والمجملة ٣٤٣ مليون جنيه .

الاستثمارات - قدرت استثمارات قطاع الخدمات العامة بمبلغ ٨٧ مليون جنيه ، وتبلغ هذه الاستثمارات في قطاع الانتاج ٥٤ مليون جنيه ، منها ٢٨ للزراعة والرى والصرف ، و ١٥ للاسكان والمرافق و ٩ للنقل والمواصلات .

وتبلغ الاستثمارات في الخدمات الأخرى ٣٣ مليون جنيه ، منها ١٢ للخدمات التعليمية، و ٥ للصحة و ٥ للبحوث العملية .

المصروفات التحويلية : قدرت في قطاع الخدمات بمبلغ ٨٨ مليون جنيه : ٣٦ لخفض تكاليف المعيشة و ٢٣ للدين العام و ١٤ للمعاشات تدفعها وزارة الخزانة ، و ١٥ تحويلات أخرى .

ميزانية الأعمال :

قدرت النفقات العامة في قطاع الأعمال بمبلغ ٤٩٣ مليون جنيه ، ولا يشمل هذا التقدير مصروفات الشركات التابعة للمؤسسات العامة : مصروفات التشغيل ١٥٤ (٤٩ للأجور و ١٠٥ مستلزمات الإنتاج) ، الاستثمارات ٢٧٥ ، المصروفات التحويلية ٦٤ .

المصروفات التحويلية : قدر إجمالي المصروفات التحويلية في قطاع الأعمال العام بمبلغ ٢٣٩ مليون جنيه : خدمة الدين العام ٢٢ ، الضرائب ورسوم الانتاج ١٣ ، الإعانات ٥ ، الاستهلاك ٦ ، التعويضات ٩ ، حصة العمال والموظفين في الأرباح ١٠ ، الفوائد المستحقة عن السندات التي آلت لحالة الأسمم والتي آلت ملكيتها إلى الدولة ٦ ، الفائض الذي سيحول إلى الميزانية العامة للخدمات ٦٨ ، تحويلات أخرى ١٠١ مليون جنيه

الاستثمارات - قدرت الاستثمارات في قطاع الأعمال العام بمبلغ ٢٧٥ مليون جنيه : الهيئات والمؤسسات العامة ١٨٠ ، الشركات التابعة ٩٥ مليون جنيه .

وبتجميع الاستثمارات في كل من قطاع الخدمات العامة وقطاع الأعمال العام ، فإن الاستثمارات العامة تبلغ ٣٦٢ مليون جنيه ، والاستثمارات المخصصة للقطاعات الانتاجية ٣٠٩ : ١١٥ للصناعة ، و ٤٠ للزراعة ، و ٣٨ للاسكان والمرافق و ٣٥ للنقل والمواصلات ، و ٣٥ للسد العالي ، و ١٩ للرى والصرف ، و ١٨ للكهرباء ، و ٩ مليون جنيه لقناة السويس .

وقد بلغت الاستثمارات المخصصة للخدمات الاجتماعية ٥٤ مليون جنيه فقط : ١٢ للخدمات التعليمية ، و ٨ للتخزين والخدمات التموينية ، و ٧ لخدمات الصحة العامة ، و ٦ للخدمات الثقافية والترفيهية ، و ٦ للخدمات المالية والتجارية ، و ٥ للبحوث العلمية ، و ٥ للخدمات الادارية، و ٥ للخدمات الأخرى .

الاتفاق العام والاتفاق القومى :

قدر إجمالي الاتفاق القومى في السنة ٦٢ / ١٩٦٣ بمبلغ ١٦٣٤ مليون جنيه : للمصروفات الاستهلاكية بالقطاع الخاص ٩٦٥ ، وبالقطاع العام ٣٤٣ ، وللتكوين الرأسمالى بالقطاع الخاص ٣٧ ، وبالقطاع العام ٣٦٢ ، والميزان الحسابى ٧٤ مليون جنيه .

وينتظر أن تصل المصروفات الاستهلاكية إلى ١٣٠٨ مليون جنيه ، منها ٣٤٣ لاستهلاك القطاع العام ، ويقدر أن تصل المصروفات الاستثمارية ٣٩٩ منها ٣٦٢ مليون جنيه مصروفات استثمارية للقطاع العام . وعلى ذلك قدر إجمالي الاتفاق العام على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية بمبلغ ٧٥٦ مليون جنيه .

والطابع المميز للاتفاق القومى عن السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ هو أن ٤٣٪ من الموارد سوف توضع تحت تصرف القطاع العام . ولكن هناك farkا بين نصيب القطاع العام في الموارد المتاحة للاستهلاك ونصيبه في الموارد المتاحة للتكوين الرأسمالى ، حيث يبلغ الاستهلاك العام حوالى ٩٠٪ من جملة الاتفاق الاستثمارى الدور الرئيسى للقطاع العام في تنفيذ الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الاتفاق العام والدخل القومى :

يؤدى تحليل النفقات العامة إلى التساؤل عما تساهم به ميزانية الدولة في الدخل القومى . ويجب للإجابة عن هذا السؤال تفسير القطاع العام بمعناه الواسع ، بحيث يشمل الشركات التابعة للمؤسسات العامة .

وقد قدر الدخل المحلى في عام ١٩٦٣/٦٢ بمبلغ ١٦٣٤ مليون جنيه ، منه ٥٥٩ يتولد من القطاع العام ، والباقي وقدره ١٠٧٥ يتولد من القطاع الخاص .

وتتكون القيمة المضافة في القطاع العام من : ٢٢٠ مليون جنيه القيمة المضافة في قطاع الخدمات العامة ، و ٣٤٠ مليون جنيه القيمة المضافة في قطاع الأعمال العامة ، وتشمل عوائد الملكية ، وعوائد العمل . ومن المقدّر توزيع القيمة المضافة في قطاع الأعمال العامة كما يلي : الأجور والمرتبات ١٥٢ مليون جنيه ، والفائض ١٨٨ مليون جنيه .

تمويل الميزانية :

تمويل ميزانية الخدمات — الإيراد العام ٤٢٠ مليون جنيه : الضرائب والرسوم ٢٤٣ ؛ متحصلات عن الخدمات ٦١ ؛ متحصلات غير عادية ٣١ ؛ الفائض المحول من قطاع الأعمال ٨٥ مليون جنيه . وإيرادات وحدات الإدارة المحلية ٤٥ ؛ والقروض الأجنبية ٥١ مليون جنيه .

ويلاحظ أن الضرائب والرسوم تكون ٤٧٪ من إجمالي الإيراد العام ، أما الموارد الأخرى ، وخاصة الفائض المحول من قطاع الأعمال — والذي هو عبارة عن نصيب الحكومة في أرباح قطاع الأعمال ، فيكون حوالى ٥٣٪ من جملة الإيراد العام .

كما يلاحظ أن الإيراد من الضرائب والرسوم على السلع (الضرائب غير المباشرة) مبلغ ١٧٦ مليون جنيه ، بينما ضرائب الدخل والقيم المضافة (الضرائب المباشرة) ٥٩ مليون جنيه .

ولسكى يمكن تمويل الميزانية دون الالتجاء إلى الاقتراض من السوق المحلى ، تقرر رفع الضرائب والرسوم المفروضة على السلع ، دون ضرائب الدخل والثروة . كما رفعت الرسوم الجمركية ورسوم

الانتاج على بعض السلع السكّالية ، مثل المشروبات الروحية ، والدخان الحام ، والبنزين ، وإطارات السيارات ، والبطاريات السائلة ، وبعض أنواع المنسوجات القطنية والصوفية .

ويلاحظ أنه قد صار رفع الإعانات التي تدفع للسلع الرئيسية والتي تستهلكها الطوائف ذات الدخل المنخفض ، أي أن الميزانية قد استخدمت كأداة لإعادة توزيع الدخل الحقيقي لمصلحة الطبقات ذات الدخل المنخفض .

تمويل ميزانية الأعمال : سيعتمد قطاع الأعمال على موارده الخاصة في حدود ١٠٨ مليون جنيه ، منها ٦٠ مليون تمثل الفائض المحتجز الذي يمكن استخدامه في الاستثمار ، و٤٩ مليون عبارة عن الزيادة في مدخرات مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وصندوق التأمين والمعاشات . وستساهم الخزنة العامة في ذلك بمبلغ ١٩ مليون جنيه ، ولن يتم تمويل هذه الإعانة من الإيرادات العامة ، ولكنها ستمول عن طريق الاقتراض من قطاع الأعمال العام نفسه (٣ مليون جنيه) والاقتراض من البنك المركزي (١٦ مليون جنيه) .

وهذه الموارد توفر ١٢٨ مليون جنيه ، ويتم تمويل بقية الاستثمارات التي تبلغ ١٤٨ مليون جنيه عن طريق القروض المحلية (١١٤ مليون جنيه) ومن العالم الخارجي ٣٤ مليون جنيه .

الموقف النهائي لمديونية القطاع العام :

يقدر صافي الزيادة في مديونية القطاع العام (قطاع الخدمات وقطاع الأعمال) بمبلغ ٢١٥ مليون جنيه : ٨٥ قروض أجنبية ، و ١٣٠ قروض محلية ، منها ١٦ من البنك المركزي والباقي من القطاع الخاص لقطاع الأعمال العام .

ويبلغ إجمالي القروض الأجنبية التي يستخدمها القطاع العام ٨٤,٥ مليون جنيه : ٥١ لتمويل استثمارات قطاع الخدمات العامة ، و ٣٣,٥ لتمويل استثمارات قطاع الأعمال العام .

أما كيفية الحصول على هذه القروض ، فإنه بالنسبة للقروض الأجنبية تبلغ التسهيلات الائتمانية المتاحة في عام ١٩٦٣/٦٢ ، ٣٢٦ مليون جنيه ، يستخدم القطاع العام منها ٨٤ مليون جنيه والخاص ١٣ مليوناً . وبالنسبة للقروض المحلية فسوف تمول من مدخرات القطاع الخاص : فائض ميزانية الخدمات ٣٦ مليون جنيه ، الأرباح المحتجزة ٦٣ ، صناديق التأمينات ٤٨ ، مدخرات الأفراد ١٥٤ مليون جنيه .

ويتضح من تقديرات المدخرات القومية ، أن مدخرات الأفراد ينتظر أن تزيد على ١٥٤ مليون جنيه ، وقدرة الاستثمارات الخاصة التي تمول عن طريق الموارد المحلية بمبلغ ٢٤ مليون جنيه ، وعلى ذلك فإن الفائض المتاح لاقتراض القطاع العام يقدر بنحو ١٣٠ مليون جنيه ، وهو المبلغ المطلوب للقطاع العام .

ولكن المهم هو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان قيام القطاع الخاص بادخار هذا القدر اختياريّاً ، وتعبئة المدخرات الفائضة عن احتياجات القطاع الخاص ، وتوجيهها إلى القطاع العام .

دستور دولة الكويت

نشرت الجريدة الرسمية لحكومة الكويت ، دستور دولة الكويت ، الذي أصدره في قصر السيف في ١١ من نوفمبر ١٩٦٢ ؛ أمير دولة الكويت عبد الله السالم الصباح : رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي . . وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية .

والدستور ذو طابع عربي واضح ، إذ نصت الفقرة الثانية من مادته الأولى على أن : « شعب الكويت جزء من الأمة العربية » . وقد قصد بهذا النص : « تسجيل أن للكويت كيانها السياسي المتميز منذ قرون ، مما يجعل من الكويتيين شعباً بالمعنى الدستوري ، ولكنه جزء من الأمة العربية ، فوجب ألا تدخل عليه أداة التعريف ، حتى لا يكون في هذا المزيد من التخصيص ما يجافي وحدة هذه الأمة الشاملة ، ولذلك كان الاصطلاح أفضل من اصطلاح « الشعب الكويتي » ، وأكثر تجاوباً مع القومية العربية » .

كما جاء في التفسير الخاص للمادة ٦ ، ومثلها المواد ٥١ و ٥٦ و ٥٧ و ٧٩ وغيرها ، أن استعمال لفظ « الأمة » لا يجافي : « كون الأمة أمة واحدة هي الأمة العربية ، ومن ثم يكون المقصود بلفظ « أمة » عند تخصيصها بدولة الكويت . . أبناء الأمة العربية في إطار دولة الكويت ، إلى « الأمة العربية في الكويت » .

وقد جاء إصدار الدستور « امتثالاً لقوله تعالى : « وشاورهم في الأمر » ، واستشراً لمكانة من كرمهم في كتابه العزيز بقوله : « وأمرهم شورى بينهم » ؛ وتأسيساً بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في المشورة والعدل ؛ ومتابعة لركب تراثنا الإسلامي في بناء المجتمع وإرساء قواعد الحكم » .

وقد حرص الدستور على أن يظل رئيس الدولة أباً لأبناء الوطن الكويتي جميعاً ، فنص على أن عرش الإمارة ورأى في أسرة المغفور له مبارك الصباح ، ونأى بالأمير عن أى ساءلة سياسية ، وجعل ذاته مصونة لا تمس ؛ وأبعد عنه مسببات التهمة بالنص على أن رئيس الدولة يتولى سلطاته الدستورية بواسطة وزرائه ، وهم المسئولون عن الحكم أمامه وأمام مجلس الأمة .

وقد اقتضى مبدأ ممارسة الأمير سلطاته الدستورية بواسطة وزرائه ، حلول « المراسيم » الأميرية محل « الأوامر » الأميرية ؛ ولبكن ترد على هذا المبدأ استثناءات ثلاثة : أولها اختيار ولي العهد بناء على مبايعة مجلس الأمة ، وثانيها تعيين رئيس الوزراء وإعفاؤه من منصبه ، وثالثها اختيار الأمير نائب عنه في حالة تغيبه .

وقد « تلمس الدستور في النظام الديمقراطي الذي تبناه طريقاً وسطاً بين النظامين البرلماني والرياسي ، مع انعطاف أكبر نحو أولهما ، كما هو مقرر أصلاً من أن النظام الرياسي إنما يكون

في الجمهوريات . . كما أريد . . ألا يفقد الحكم طابعه الشعبي في الرقابة البرلمانية ، أو يجافى تراثنا التقليدي في الشورى وفي التعقيب السريع على أسلوب الحكم وتصرفات الحاكمين . وليس ينبغي أن الرأي إن تراخى والمشورة إن تأخرت ، فقد في الغالب أثرها ، وفات دورها في توجيه الحكم والإدارة .

« على أن هذه الفضائل البرلمانية لم تنس الدستور عيوب النظام البرلماني التي كشفت عنها التجارب الدستورية ، ولم تحجب عن نظره ميزة الاستقرار التي يعتز بها النظام الرياسي . ولعل بيت الداء في علة النظام البرلماني في العالم يكمن في المسئولية الوزارية التضامنية أمام البرلمان ، فهذه المسئولية هي التي ينبغي أن تجعل من الحكم هدفاً لمعركة لا هوادة فيها بين الأحزاب ، بل تجعل من هذا الهدف سبباً رئيسياً للانتماء إلى هذا الحزب أو ذلك ، وليس أخطر على سلامة الحكم الديمقراطي من أن يكون هذا الانحراف أساساً لبناء الأحزاب السياسية في الدولة بدلاً من البرامج والمبادئ ؛ وأن يكون الحكم غاية لا مجرد وسيلة لتحقيق حكم أسلم وحياة أفضل . وإذا آل أمر الحكم الديمقراطي إلى مثل ذلك ، ضيفت الحقوق والحريات باسم حمايتها ، وحرف العمل السياسي عن موضعه ليصبح تجارة باسم الوطنية ، ومن ثم ينفرط عقد التضامن الوزاري على صخرة المصالح الشخصية الخفية ، كما تشقق الكتلة الشعبية داخل البرلمان وخارجه ، مما يفقد المجالس النيابية قوتها ، والشعب وحدته . . »

وقد جعل الدستور حجر الزاوية في كفالة الاستقرار في الحكم متمثلاً في الأمور الآتية :

١ — كون نظام الإمارة وراثياً . .

٢ — عدم النص على إسقاط الوزارة بكاملها بقرار عدم ثقة يصدره مجلس الأمة ، والاستعاضة عن ذلك الأصل البرلماني بنوع من التحكيم بمهمة الأمير بما يراه محققاً للمصلحة العامة ، وذلك إذا ما رأى مجلس الأمة عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، وبشرط ألا يصدر قرار بذلك إلا بناء على استجواب ، وبعد الانتهاء من مناقشته . ويجب أن يكون قرار المجلس بعدم التعاون صادراً بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، فيما عدا الوزراء . وإن صدر قرار المجلس بعدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء . يكون الأمير حكماً في الأمر ، إن شاء أخذ برأي المجلس وأعطى الوزارة ، وإن شاء احتفظ بالوزارة وحل المجلس . وفي هذه الحالة إذا استمر رئيس الوزارة المذكورة في الحكم وقرر المجلس الجديد . . عدم التعاون معه ، اعتبر معتزلاً منصبه . . وتشكل وزارة جديدة . .

« وفي مقابل الضمان المقرر لرئيس مجلس الوزراء . وجب النص على ألا يتولى مع الرئاسة أي وزارة . .

« . . ولا يجوز طرح الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته هو ، أو بطلب موقع من عشرة من أعضاء المجلس على الأقل (أي خمس الأعضاء) وذلك إثر مناقشة استجواب . فإن صدر القرار . . اعتبر الوزير معتزلاً منصبه . . وقدم استقالته وجوباً إلى رئيس الدولة . . ولا يبق . . في منصبه ولو ارتأى رئيس الدولة حل مجلس الأمة . .

« ولم يشترط الدستور أن يكون الوزراء ، أو « نصفهم على الأقل » من أعضاء مجلس الأمة ، تاركاً الأمر لتقدير رئيس الدولة . .

« ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم . . ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث أعضاء مجلس الأمة . . . ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة بأحدهم ، أو على موضوع عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء . .

« ولم يقيد الدستور استعمال الحكومة لحق الحل بأي قيد زمني . . اكتفاء بأنه إذا حل المجلس لا يجوز حله لثلاث الأسباب مرة أخرى ، مع وجوب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل ، وإلا استرد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية لحين اجتماع المجلس الجديد ، واجتمع فوراً كأن الحل لم يكن . .

« وترك مجال واسع لتصرف رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية دون رجوع سابق إلى مجلس الأمة أو دون رجوع إليه كلية ، ومثال ذلك اختيار نائب الأمير ، وإعلان الحرب الدفاعية ، وإعلان الحكم العرفي ، وإبرام المعاهدات . . والاستعاضة بثقة رئيس الدولة في تشكيل الوزارة عن حصولها على ثقة مجلس الأمة عقب كل تجديد لانتخابات هذا المجلس .

« واشترط لإدخال أي تعديل على أحكام الدستور موافقة الأمير على مبدأ التعديل أولاً ، ثم على موضوعه . وجعل حق رئيس الدولة في هذا الخصوص « حق تصديق » بالعنى الكامل ، لا مجرد حق اعتراض توقيعى . . فإذا رفض التوقيع ، من حيث المبدأ أو من حيث موضوع التوقيع ، فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض ، والرفض هنا شامل لحالتي حصوله من جانب الأمير أو من جانب مجلس الأمة . .

« ومن وراء التنظيم الدستوري لمسئولية الوزراء السياسية ، توجد كذلك وبصفة خاصة رقابة الرأى العام التي لا شك في أن الحكم الديمقراطي يأخذ بيدها ويوفر مقوماتها وضماناتها ، ويجعل منها مع الزمن العمود الفقري لشعبية الحكم ؛ وهذه الضمانات في مجموعها هي التي تفيء على المواطنين بحجوة من الحرية السياسية ، فتكفل لهم — إلى جانب حق الانتخاب السياسى ، مختلف مقومات الحرية الشخصية ، وحرية العقيدة ، وحرية الرأى ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر ، وحرية المراسلة ، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات ، وحرية الاجتماع الخاص وعقد الاجتماعات العامة والواكب والتجمعات ، وحق تقديم المرائض إلى السلطات العامة .

وقد كفّل الدستور الكويتى هذه الحريات جميعاً بالمواد ٣٠ — ٤٥ .

« وفي جوهره على هذه الحريات ينمو حتماً الوعى السياسى ويقوى الرأى العام ، ويغير هذه الضمانات والحريات السياسية ، تنطوى النفوس على تدمير لا وسيلة دستورية لمعالجته ، وتسكتم الصدور آلاماً لا متنفس لها بالطرق السلمية ، فتكون القلاقل ويكون الاضطراب في حياة الدولة ، وهو ما اشتهر به النظام الرئاسى في بعض دول أمريكا اللاتينية » وما حرص الدستور على تجنبه وتجنب السكوت أسبابه . .

وقد نصت المادة ١٧٤ على عدم جواز اقتراح تعديل الدستور قبل مضي خمس سنوات على العمل به .
وتقول المذكرة التفسيرية إن هذه السنين الخمس بمثابة « فترة تمرين على الوضع الجديد ، يتبين خلالها ما قد يكون في هذا الوضع من توسعة أو تضيق » .

« ومن ناحية أخرى لا تزال الشعبية موفورة » فللمجلس الأمة ابتداء حق إبداء ما يراه من ملاحظات على برنامج كل وزارة جديدة ، وله في مواجهة رئيس مجلس الوزراء والوزراء حق السؤال ، وحق الاستجواب ، وحق سحب الثقة من الوزراء فرادى ، وحق الاحتكام إلى رئيس الدولة في كيان الوزارة بأسرها باعتبارها مسئولة بالتضامن أمام الأمير ، والتزام رأى المجلس الجديد في شأن رئيس مجلس الوزراء إذا جدد تعيينه فظل رئيساً للوزارة بعد الانتخابات وانعقاد المجلس الجديد . .

كما نص الدستور على أن دين الدولة الإسلام ، وأن الشريعة الإسلامية ، بمعنى الفقه الإسلامى ، مصدر رئيسى للشرع .

« وفي وضع النص بهذه الصيغة توجيه المشرع وجهة إسلامية أساسية دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الإسلامى حكماً لها ، أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها .. بل أن في النص ما يسمح مثلاً بالأخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الإسلامية .

وقد نص الدستور على أن : الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعى والثروة الوطنية ، وهى جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون » .

« ويلاحظ أن هذا النص إنما يحدد مكان المجتمع الكويتى من التيارات الاجتماعية والاقتصادية التى تتنازع العالم فى العصر الحاضر ، ف . . . جعل المقومات الأساسية للمجتمع المذكور ثلاثة . . الأول هو « الملكية » أى حق الفرد فى أن يملك . . . ويكمل هذا . . ركن ثان هو « رأس المال » ، ويقصد به حق كل فرد فى جمع ما يملكه ، وفى إدخاره أو تنميته واستثماره ، ومن ثم يجوز أن يتجمع الملك فى صورة رأس مال « وهو ما تتميز به الديمقراطيات الغربية عن الديمقراطيات الشعبية المعروفة فى دول الكتلة الشرقية . وبذلك يكون هذا اللفظ مكمل للركن الأول ومأمناً من انحراف المجتمع الكويتى نحو الاشتراكية المتطرفة . . وجعل العمل ركناً ثالثاً فى المجتمع ؛ يحدد من غلواء رأس المال وتسلطه ، وجعل لكل من هذه الأركان الثلاثة ، برغم كونها حقوقاً فردية ، وظيفة اجتماعية ينظمها القانون . ومعنى ذلك رعاية الدولة لرأس المال فى إطار مصلحة المجتمع ، ودون إسراف أو تسلط أو استغلال تأباه العدالة الاجتماعية . .

والنص على أن لهذه الحقوق وظيفة اجتماعية لم يقصد به بالذات تحديد الملكية . بل قصد به تنظيم وظيفتها . . لمنع الإضرار بمصلحة المجموع أو إساءة استعمال الحق ، ومن أمثلة ذلك فرض تكاليف أو ارتفاعات على رأس المال لمصلحة الدولة أو المجموع ، وكذلك نزع الملكية للمنفعة العامة » . .

كتب جديدة :

شرح قانون العقوبات

القسم العام

النظرية العامة للجريمة

للككتور محمود نجيب عيسى

أستاذ القانون الجنائي المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

تناول هذا الكتاب النفيس بالدراسة التفصيلية الشاملة مشاكل البحث في النظرية العامة للجريمة ؛ وقد امتاز منهاجه بطابع التعمق والتجديد ، مع التأصيل العلمي الرصين .

والمؤلف ينوء بالفقهاء المصريين الذين كان لهم فضل السبق في إرساء المبادئ القانونية للقسم العام من قانون العقوبات ، ويستخلص لباب مؤلفاتهم ، وينسج على منوالهم في دراسة الفقه الفرنسي ، يستلهمه المبادئ القانونية التي تتسق مع نصوص القانون المصري .

وأول ما يسترعى النظر في هذا الكتاب ، أن مؤلفه قد أضاف إلى الفقه المصري جديداً لم يكن قد حظى به من قبل ، إذ فتح للمؤلف إطلاعه على الفقه الألماني آفاقاً جديدة للبحث القانوني المشرع ، فتخير من النظريات الألمانية ما رآه جديراً بدعم الفقه المصري دون أن يخرج عن قالبه الذي صيغ فيه واكتسب منه خصائصه .

وقد كان لأحكام القضاء مكان ملحوظ بين صفحات الكتاب ، ولا سيما الأحكام التي أصدرتها محكمة النقض المصرية في موضوعات النظرية العامة للجريمة ، فقد حللها المؤلف تحليلاً دقيقاً ، ونقدتها نقداً توجيهياً في ضوء المبادئ الفقهية الحديثة : كتحديد معيار علاقة السببية ؛ ومدى صلاحية الامتناع لأن يكون سبباً للنتيجة الإجرامية ، وتعريف فاعل الجريمة ، وتحديد أساس مسؤولية الشريك عن الجريمة المحتملة ، ومدى مسؤولية السكران باختياره عن أفعاله ، وتعريف القصد الاحتمالي . كما تعقب المؤلف أحكام محكمة النقض الفرنسية ، وتوافر على دراستها وتأصيلها .

ويمتاز الكتاب كذلك بتمحيص مؤلفه لكثير من الآراء التي تسود الفقه والقضاء في مصر ، وهو تجديد يبين فيه فضل المؤلف الضليع في فتح أبواب ظنّها الناس قد أوصدت نهائياً بعد أن اكتسبت المبادئ التي من خلفها حجية فقهية مطلقة ، لاسبيل إلى نقدها .

ولا شك إن تصدى المؤلف لهذه المسلمات لما يساعد على النهوض بالفقه المصري ، ويؤدي إلى تعزيز

استقلاله عن الفقه الفرنسى ، ويعين القضاء على تطبيق نصوص القانون تطبيقاً سليماً ، يتسق مع ظروف المجتمع المصرى وأسباب تطوره .

وقد أوضح المؤلف أن أغلب موضوعات القانون الجنائى مازالت عندنا بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة ، لادراك كنهها وتعرف خفاياها فى ضوء ما تمخض عنه الفقه الجنائى المعاصر من نظريات جديدة . ومن ذلك تصدى المؤلف لنظرية « بندنج » Binding فى العلاقة بين القانون الجنائى وغيره من فروع القانون ثم نقده لها . كذلك عرض المؤلف لنظرية « بيلنج » Beling فى اشتراط مطابقة الفعل للنموذج القانونى المحدد فى نصوص التجريم كى يكتسب الفعل الصفة غير المشروعة ، وتحليله ماهية الركن الشرعى للجريمة ، وعرضه للنظرية التى تقوى بانطوائه على عناصر شخصيته ، ودراسته لماهية الفعل الاجرامى ، وبمحة فى النظريتين السببية والغائية للفعل ، وشرحه للنظريات المتعددة التى تناولت معيار علاقه السببية بالتحديد ولاسيما نظرية تعادل الأسباب ونظرية السببية الكافية . كما عرض المؤلف للنظريتين الموضوعية والشخصية فى المساهمة الجنائية ؛ وشرح النظرية المعيارية فى الركن المعنوى للجريمة ؛ ودرس نظريات العلم والإرادة والقبول والاحتمال فى القصد الجنائى .

إن هذا الكتاب لمساهمة فى الفقه الجنائى على مستوى عالمى عال ، وقد سبق أن استحق المؤلف جائزة الدولة التشجيعية عن بحثه فى « القصد الجنائى » .

العدد الأول العشري

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولا — الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً — الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشا
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشا

ثالثاً — ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ — السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشا
٢ — السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشا
٣ — السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤

سيادة النقيب (رقم خاص)

٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥

النقابة والنسابة

٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢

غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥

غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨

غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨٩٤٣٢٢

غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

الحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

وَاللَّهُ يَحْكُمُ لِمُعْتَبِرٍ لِحُكْمِهِ
وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ

"قَالَ كَذِبٌ"

نوفمبر

١٩٦٢

السَّنةُ الثَّالِثَةُ وَالْأَرْبَعُونَ

العدد

الثالث



اشراقه الأمل .. للفصل المرتقب
نبيع القصة .. محتوى أمة تزحف
ليعود التاريخ فيجثولديها.



اهلآ بك .. عندالآلى نذرؤا انفسهم
للحق والعروبة



إنه باسم الله الرحمن الرحيم
وإنه لك - دون العالمين - وإنه لمن المحامين
يسأل الحق - ويرزق الباطل - وهو يفتين



محامي العروبة
السيد القائر المرزوق المرحوم جمال عبد الناصر
"إن الله يدافع عن الذين آمنوا" (آل عمران)

برقية السيد الرئيس جمال عبد الناصر

إلى السيد الأستاذ عبد العزيز الشوريجي

نقيب المحامين

تفضل السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، فوجه البرقية التالية إلى السيد الأستاذ عبد العزيز الشوريجي نقيب المحامين ؛ وذلك لمناسبة عيد النصر .

السيد عبد العزيز الشوريجي

نقيب المحامين مصر

أشكركم والسادة المحامين وأئسدهم أصدق الشكر على جميل مشاعركم وتحانيكم التي أعربت عن عجزنا بمناسبة عيد النصر راجين أن يحقق الله للوطن العزيز كل مجد وعزة ورفاهية وإني لأعرب لكم وللجميع عن أطيب تمنيات الصحة والسعادة .
جمال عبد الناصر

سنبيلنا ...

نحن إلى مرتقى .. قد يكون شاقاً عسيراً .. طويلاً قاسياً .. لكثنا نرقاه بجهد متواصل غاية ما نرجو ألا يكون الطريق قفراً من رواده !! فارغاً من هداته !!
أيها السادة الزملاء .. ان الصعيد النقابي .. والصعيد الوطني .. يرجوان لو أنهما صادقا في سبيلهما الرأي .. والمشورة .. والنقد .. والتوجيه .. إلى التجمع .
سدّد الله خطاكم على السبيل .. عند المرتقى .. قبيل القمة ..

والله أكبر والعزة للعرب

عبد العزيز الشوريجي

نقيب المحامين

النشاط النقابي

المؤتمر الشعبي الكبير

عقدته بدار النقابة في ١٤ من فبراير ١٩٦٣

دعا السيد الأستاذ عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين ، إلى مؤتمر شعبي عام تأييداً للثورة العراقية العربية ، حضره المحامون من مختلف أنحاء الجمهورية العربية المتحدة ، وشاركهم فيه رجال الدين والأطباء والمهندسون والمعلمون والصناع والتجار والمزارعون والفلاحون الذين غص بهم السراشق الضخم المقام على حديقة نقابة المحامين .

وقد حفل السراشق بصفوة ممتازة من الشخصيات الكبيرة ، نذكر منهم السادة : كمال الدين رفعت ، عضو مجلس الرياسة ؛ وعباس رضوان ، وزير الحكم المحلي ؛ وعبد الله النل ، قائد الجيش الأردني السابق ؛ والسيد فيصل وائل ، رئيس البعثة الثقافية العراقية ؛ والأستاذ إبراهيم ابوستة ، نقيب محامي غزة ؛ والسيد خيرى حماد ، السكرتير العام الأسبق لحكومة الأردن ؛ والسيد يوسف البرديسي ، الزعيم التونسي ؛ والسيد شحاته الحبشى ، الأمين العام لرابطة الجنوب العربى ؛ وغيرهم من ممثلى الهيئات المعنية بالشئون العربية .

وقد ازدانت أسوار المبنى باللافتات التى اقتبست عباراتها من نصوص الميثاق الوطنى ، ومنها :

* إن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل .

* إن شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه : بالحرية والحق ؛ بالكفاية والعدل ؛ بالمجد والسلام .

* لقد أصبحت الحرية الآن تنفى حرية الوطن وحرية المواطن .

* الثورة هى الوسيلة الوحيدة لمقاومة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية

* إن شعبنا شعب عربى ، ومصيره يرتبط بمصير وحدة الأمة العربية .

وقد افتتح الحفل بتلاوة آى الذكر الحكيم ، رتلها الأستاذ محمد كمال إبراهيم المحامى ؛ ثم افتتح السيد الأستاذ عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين المؤتمر بكلمة وطنية عربية هزت مشاعر الجماهير ، وأعقبه سائر المتحدثين ، فأثاروا حماسة الحاضرين . وعلا الهتاف بحياة زعيم العروبة القائد الراحل السيد الرئيس جمال عبد الناصر .

ثم تلا الأستاذ ماهر محمد علي الحماني ، عضو مجلس النقابة ، مشروع قرارات المؤتمر ، فوافق عليها المؤتمر بالإجماع .

قرارات المؤتمر

أولاً : يقرر المواطنون المجتمعون الليلة في مؤتمرهم الشعبي الجامع بدار نقابة المحامين أن معركتنا العربية الكبرى في التحرر والوحدة والاشتراكية تجتاز ذروتها العظمى ، وأن الانتصارات التي حققتها قوافل الزحف العربي في الجزائر واليمن والعراق علامات نصر واضحات المعالم « تشعل في المعركة ذاتها لهباً وجذوة ، وتضع في الميدان مقاتلين صفوة وترسم مستقبلاً رائعاً مجيداً » .
وتعلن الآلاف المجتمععة الليلة أنها قد وضعت نفسها تحت إمرة القائد الرائد لتحقيق النصر الأكبر في معركة الغد التاريخية المرتقبة .

ثانياً : يهنئ المجتمعون السادة أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وشعب العراق المجيد بثورة ١٤ رمضان التي لاقت هدفاً وصفاً بالثورة العربية الكبرى . ثم اختتمت القرارات بهذا الأمل الذي يراود الملايين من الشعب العربي في كل مكان .
أيها السادة . . إلى لقاء قريب يوم ثورات أخرى ظافرات .

والله أكبر

والعزة للعرب

الاحتفال بمرور خمسين عاماً

على إنشاء نقابة المحامين

ناقش مجلس النقابة موضوع عقد مؤتمر من السادة المحامين ، لمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء نقابة المحامين .

واقترح السيد الأستاذ عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين ، تشكيل لجان تسند إليها أعمال المؤتمر ، فوافق مجلس النقابة على تشكيل اللجان الآتية : لجنة المسائل القومية العامة ؛ لجنة البحوث العلمية ؛ اللجنة الترفيهية ؛ لجنة الإدارة والاتصال ، اللجنة المالية ؛ لجنة الإعلام .

ناد للمحامين بطنطا

قرر المجلس اعتماد مبلغ ٧٥٠ جنيهاً لتأثيث ناد للمحامين بطنطا ، ومبلغ ٢٥٠ جنيهاً تدفع سنوياً مساهمة من النقابة في مصروفاته .

محامو المؤسسات

يرى مجلس النقابة أن يكون قبول الطلبات المقدمة من المؤسسات العامة والهيئات ، طبقاً للمادة ٢٦ من قانون المحاماة ، لقيد المحامين العاملين للرافعة عنها وحدها ، إعمالاً لقانون التوظيف ؛ ومشروطاً بقيدهم بجدول المحامين العام ، وخضوعهم لأحكام قانون المحاماة فيما يتعلق بمراعاة أصول المهنة ، والالتزام بواجباتها وآدابها ، وسداد لرسوم القيد ، والاشتراك في التمغة ، والتدرج في درجات الجدول ، والخضوع للسلطة التأديبية للنقابة ؛ على ألا يسرى بشأنهم نظام المعاشات والإعانات .

الأستاذ سعد مسيحة

حضر السيد / الأستاذ كامل مسيحة أمام المجلس ، ووجه الشكر إلى السيد الأستاذ النقيب ، ومجلس النقابة ، لاهتمامهم البالغ بشأن غياب الأستاذ سعد مسيحة المحامي .

ورد الأستاذ النقيب بأن المجلس جميعه مهتم كل الاهتمام بهذا الموضوع ، وهو يتابعه راجياً أن تصل قوى الدولة جميعها ، التي كلفها السيد وزير الداخلية البحث عن الأستاذ سعد ، إلى كشف غموض هذا الحادث ، متمنياً أن لا يكون قد أصاب الزميل أى مكروه .

أحكام الإعدام

استعرض المجلس اقتراحاً باستصدار قانون بنص انتقالي يحجز إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة حصورياً بالإعدام على ثلاثين شخصاً ، قبل صدور القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذى يشترط أن لا يصدر أحكام الإعدام إلا بإجماع رأى المستشارين .

وقد اتخذ السيد الأستاذ النقيب ، خطوات بشأن مشروع تنفيذ أحكام الإعدام ، أبلغها المجلس بجلسته ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، فقرر المجلس الانتقال بكامل هيئته لشكر السيد الرئيس طى إجابة ملتزمى المجلس .

معاش المحامي المتوفى

عرض على المجلس اقتراح للعمل على تعديل المادة ٩٩ من قانون المحاماة ، بحيث يتنازل صندوق المعاشات عن نصيبه في معاش المحامي المتوفى .

وفي جلسة ١٠ من يناير ١٩٦٣ نظر المجلس الاقتراح ورحب به وأحال دراسته إلى لجنة الصندوق ، على أن ينضم إليها من يشاء من أعضاء المجلس ، وأن تضم اللجنة بحوثها التعديل الذى ترى إدخاله على كل ما يتعلق بالشئون المالية ، ولا سيما موارد النقابة والمعاشات والإعانات .

عضو المعهد الدولي

لتوحيد القانون الخاص

نظر مجلس النقابة في موضوع ترشيح عضو غربي لمجلس إدارة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ، وقرر تزكية ترشيح السيد الأستاذ الدكتور جمال مرسى بدر ، عضو مجلس نقابة المحامين لمضوية مجلس إدارة المعهد المذكور ، مع إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الخارجية .

مساكن المحامين

نظر المجلس في موضوع الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمحامين ، وشرح السيد الأستاذ محمد أحمد علوبة عضو مجلس النقابة وجهة نظره ، مشيراً إلى المذكرة المقدمة منه .
وقرر المجلس اتخاذ الإجراءات لإعادة شهر الجمعية التعاونية لبناء مساكن المحامين .

الرعاية الصحية للمحامين

يرجو مجلس نقابة المحامين ، أن يحيط الزملاء المحامين علماً ، بأن النقابة ، بالاشتراك مع نقابات المهندسين والمراجعين والزراعيين ، تساهم في تشغيل وإدارة مستشفى النقابات المهنية « بابا يوانو » ، بقصد توفير الرعاية الطبية شاملة الإقامة في المستشفى وأجور العمليات الجراحية والتحاليل والأشعة ، لأعضاء النقابات المذكورة بأسعار مخفضة إلى النصف ، فضلاً عن تخفيض أجور الكشف للعيادات الخاصة لنخبة ممنارة من الأطباء الإخصائيين وأعضاء هيئات التدريس بكليات الطب ، إلى النصف كذلك .

وقد قرر مجلس النقابة بجلسة المجلس الخامس من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تقديم مساهمة جديدة بالإضافة إلى الامتيازات السابقة للزملاء المحامين على الوجه الآتي :

أولاً — تساهم النقابة بحصة تتراوح بين ٨٠٪ و ٣٠٪ من أجر الغرفة حسب الدرجة التي يختارها المحامي .

ثانياً — تتحمل بـ ٥٠٪ من أجر العمليات الجراحية وأجر غرفة العمليات والأشعة والتحاليل .

ثالثاً — تتحمل النقابة كامل تكاليف العلاج شاملة ثمن الأدوية للزملاء الذين يوافق مجلس إدارة صندوق المعاشات على إعفائهم .

ويستفيد من هذه المساهمة أفراد أسر المحامين الذين تضمهم البطاقات العائلية .

وبالنسبة للزملاء المقيمين خارج محافظتي القاهرة والجيزة فلمهم دائماً الحق في الاستفادة من المزايا الموضحة آنفاً ، فضلاً عن أن المجلس رصد مبلغاً في الميزانية مساوياً لما رصد لمحامي القاهرة والجيزة لمواجهة المساهمة في رعايتهم طبياً وفقاً للاتفاقات التي تعقدها اللجان الفرعية في كل محافظة مع المستشفيات الخاصة بعد إقرار هذه الاتفاقات من المجلس .

البطاقة الصحية

أصدرت إدارة مستشفى النقابات المهنية بطاقة التأمين الصحي لنقابة المحامين ؛ ويمكن الحصول عليها من دار النقابة مقابل عشرة قروش مع ثلاث صور مقاس ٣ سم X ٤ سم .
وتعطى هذه البطاقة حاملها ومن يعولهم حق العلاج المخفض .

بطاقات عضوية النقابة

أعدت النقابة بطاقات عضوية جديدة للسادة المحامين ؛ ذات ألوان أربعة : الأخضر للسادة المحامين المقيدين أمام محكمة النقض ، والبني للمقيدين بجدول الاستئناف ، والأحمر للمقيدين بالجدول السكلي ، والكحلي للسادة المحامين تحت التمرين .

ويمكن طلب هذه البطاقات من دار النقابة ، مقابل عشرين قرشاً ، مع مراعاة أن يكون الطلب مصحوباً بثلاث صور مقاس ٤ سم X ١ ١/٢ سم .

ويشترط للحصول على البطاقة أن يسدد اشتراك النقابة عن السنة الحالية ، مع العلم بأن حمل البطاقة واجب نقابي حتم .

رسالة إلى كل مواطن حر

للأستاذ أحمد محمد بهجت المامى

عضو لجنة النقابة الفرعية أمام محكمة استئناف القاهرة وعضو مجلس عاقلة القاهرة

نراو إلى العامل فى مصنعه . . إلى الزارع فى حقله . . إلى التاجر فى متجره . . إلى الطالب فى معهده . . إلى كل كادح أبى . . إلى كل مواطن حر .

لنقف معاً على الطريق . . لنستعرض حالنا فى الماضى . . لنرى . .

الغزاة يحتلون أرض وطنك .

الأسرة المالكة الدخيلة تحكك بالهوى فارضة عليك الذلة والخنوع .

الإقطاع يملك الحقول محتكراً لنفسه خيراتها .

الملايين من الفلاحين لا يملكون إلا هشياً جافاً .

رأس المال يستغل الثروة مسيطرأ على الحكم .

القيادات السياسية تخدع الشعب تحت وهم الديمقراطية الزيفة .

الجيش الضعيف يهدد النضال الشعبى .

القصور مليئة بالترف والمجون يدفع ثمنه من عرق الفلاح ودموع العامل .

كان هذا حق ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

هبت قامت ثورتك الخلاقة . . فرفع الشعب رأسه إيماناً وعزة ماضياً فى طريق الثورة ليسترد

حقه فى الحياة فكانت صرختك .

قضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .

قضاء على الإقطاع .

قضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

إقامة لعدالة اجتماعية .

إقامة لجيش وطنى قوى .

إقامة لحياة ديمقراطية سليمة .

تلك هى مبادئ ثورتك التى كتبناها بدماء شهدائك ونور الأمل الذى أعطوا حياتهم من أجله

وهذا هو نضالك أسلمته إلى الطلائع الثورية .

أمانته سلمتها إلى تلك الطلائع من داخل الجيش وخارجه لتتصدى لمسئولية العمل الثوري على هديها فهي حصيلة العمر وثمره كفاح الأجيال .

أضئ المواطن الحر .

لقد طورت المبادئ لتفتح طريق الثورة إلى أهدافها .

لقد لقبت الطلائع الثورية أسرار آمالك لتصنع مستقبلك .

لقد أقيمت من وعيك حفاظاً على المبادئ، لتحميها .

لقد قاومت كل انحراف وأرشدت طلائعك الثورية إلى طريق الواجب .

لقد فجرت طاقات مليئة بالعمل المبدع .

لقد عزلت كل مستغل فكان لك أن سيطرت على أدوات الإنتاج .

لقد صممت على تذويب الفوارق . بين الطبقات لتصل إلى الديمقراطية الكاملة .

لقد استخلصت للمجتمع الجديد علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة تعبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

هذا هو فضالك . .

ضمائم الانطلاق في حقوق الجماهير ومطالبها .

الطليعة الثورية التي تعمل لصالح الجماهير .

الوعي بالتاريخ وأثره ودورك أنت في التأثير عليه .

الفكر المفتوح لكل التجارب الإنسانية .

الإيمان بالله ورسوله ورسالاته التي بعثها بالحق والهدى .

ثم أثرت في أمتك العربية خارج حدود وطنك فكانت ثورة الجزائر . . وكانت ثورة اليمن ثم كانت ثورة العراق .

لهذا بعض من ميثاق رائد العروبة وجدته خير ما يقدم في عيدنا هذا .

فلنعمد العزم على أن نعيد صنع الحياة على أرضنا بالحرية والحق . . بالكفاية والعدل . . بالمحبة والسلام .

والله أكبر والعزة للعرب ؟

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النفذ الحزائ

الحكم ١٢٥ : ٢٤ من أكتوبر ١٩٦١

محام : نقض ، طعن ، إجراءاته ، توقيع محام
مقبول أمام النقض على أسبابه ؛ توقيع
محام مقبول أمام المحكمة العليا الشرعية .

ص ٢٨١

الحكم ١٢٦ : ١٣ من نوفمبر ١٩٦١

محاماة : القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، سريانه من
حيث المسكان . طلب المحامي نقل اسمه
من جدول المحامين بالإقليم السوري إلى
جدولهم بالإقليم المصري .

ص ٢٨٣

الحكم ١٢٧ : ٥ من يونيو ١٩٦١

فاعل أصلى : شروع فى قتل عمد ؛ إمساك أحد
المتهمين بالحصى عليه لشل مقاومته ، فى حين
طعنه الآخر بسكين .

ص ٢٨٣

الحكم ١٢٨ : ٥ من يوليو ١٩٦١

رد اعتبار قانونى : مدته ؛ عقوبة ، تنفيذها ،
إكراه بدنى .

ص ٢٨٤

الحكم ١٢٩ :

وصف التهمة : تعديله من اشتباه إلى عود لحالة
الاشتباه .

ص ٢٨٤

الحكم ١٣٠ :

تفتيش : إذن صادر به للكشف عن جريمة .

ص ٢٨٥

الحكم ١٣١ :

تنظيم : منشآت آيلة للسيطرة ، حكم بترميمها
أو هدمها ، تحديد ميعاد تنفيذها .

ص ٢٨٦

الحكم ١٣٢ :

محكمة : إجراءاتها ؛ قضاة ، اشتراك القاضى الذى
أصدر الحكم الابتدائى مع الهيئة التى
أصدرت الحكم الاستثنائى .

ص ٢٨٧

الحكم ١٣٣ : ١٢ من يوليو ١٩٦١

١ - تفتيش : إذن به ، صياغته ، صدوره بعد

تحريرات جدية ؛ « بحث عن مخدر » ،

معناه .

ب — شهود : أقوالهم ، سردها في الحكم ، حكم ،
تسبيبه ، قصور . ص ٢٨٨

الحكم ١٣٤ :

عمل : قانون ، تفسيره ؛ عقد العمل الفردي ،
تحريره بالكتابة . ص ٢٨٨

الحكم ١٣٥ :

ا — غرقة اتهام : طعن بالنقض في أوامرها ؛
أوامرها في إشكالات التنفيذ .

ب — محاكم عسكرية : المحكمة المختصة بنظر
الطعن في أحكامها . ص ٢٩٠

الحكم ١٣٦ : ١٣ من يولييه ١٩٦١

ا — دفاع : عدوله عن طلب أبداء ؛ حكم ،
تسبيبه .

ب — دفاع : طلب ندب خير ، إجابته .

ح — تحقيق : إنابة قضائية ، اتفاقية الاعلانات
والانابات مع دول الجامعة العربية .
تسلم رئيس النيابة أوراق التحقيق من
القاضي العسكري بسوريا مباشرة .

د — دعوى جنائية : اختصاص ؛ طلب تسليمه
للمتهمين .

ه — عقوبة : ارتباط ، مواد مخدرة . ص ٣٩١

الحكم ١٣٧ :

اثبات : قرينة ؛ حكم ، تسبيبه ، قمر ، سطوعة .
ص ٢٩٢

الحكم ١٣٨ :

ا — شاهد : أقواله ، تعديل عليها ؛ حكم ، تسبيبه ؛
نقض .

ب — إثبات : مأمورو الضبط القضائي ؛ دعوى

جنائية ، غش . ص ٢٩٢

الحكم ١٣٩ :

ا — إثبات : دفاع ، تشكيك المحكمة في
شهادة الشهود ؛ حكم ، تسبيبه ، قصور .
ب — مأمور ضبط قضائي : مديرو ومأمورو
السجون ووكلاؤهم وضباط مصلحة
السجون .

ح — رشوة : أركانها ، وقوعها نتيجة تدبير سابق ،
راشي ، عرضه ، عدم جديته .

د — جريمة تامة : رشوة ، موعد تسليم مبلغ
الرشوة . ص ٢٩٣

الحكم ١٤٠ : ١٩ من يولييه ١٩٦١

ا — قبض : تفتيش ؛ نقض ، ظمن لأول مرة
ببطلان قبض وتفتيش لاقتصار إذن
التفتيش على المتهم الأول دون النص على
تفتيش من يوجد معه .

ب — تلبس : ماهيته ، سلطة مأمور ضبط
قضائي .

ح — دفاع : حكم ، تسبيبه ؛ رد على أوجه دفاع
موضوعية . ص ٢٩٣

الحكم ١٤١ :

تفتيش : إعادته بعد استنفاد الغرض الذي صدر
لأجله الإذن ؛ إثبات ، سلاح أبيض .

ص ٢٩٤

الحكم ١٤٢ :

معارضة : دفاع ، تغيب المتهم للمعارض ، عذر
المرض ، رفض المحكمة التأجيل والحكم
باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون إبداء
رأيها في عذر المرض . ص ٢٩٥

الحكم ١٤٣ :

- ا - وصف التهمة : التقييد بالواقعة المطروحة .
ب - محكمة جنايات : حق التصدي .
ج - دفاع : تحقيق ، خير ، طلب استدعاء الطبيب لمناقشته . ص ٢٩٥

الحكم ١٤٤ : ٢٠ من يولييه ١٩٦١

- محكمة جنايات : محاكمة ، إجراءاتها ، دفاع ، إخلال بحقه . ص ٢٩٦

الحكم ١٤٥ : ٢٦ من يولييه ١٩٦١

- ا - اختلاس : أموال أميرية ؛ نوع الشيء المختلس ، مال الأفراد المسلم للموظف بسبب وظيفته ، عقوبات م ١٢٢ .
ب - إثبات : قصد جنائي ، استخلاصه بالممكنات العقلية .
ج - محاكمة : إجراءاتها ، استجواب المتهم بحضور محاميه الذي لم يعترض . ص ٢٩٦

الحكم ١٤٦ :

- حكم : تسببيه ، بياناته ؛ استدلال ، خطأ فيه غير مؤثر في منطق الحكم ونتيجته ، عدم تحديد تاريخ الواقعة . ص ٢٩٦

الحكم ١٤٧ : ٢٧ من يولييه ١٩٦١

- سلاح : ترخيص ، إلغاؤه أو سحبه ، إعلان صاحب الترخيص . ص ٢٩٧

الحكم ١٤٨ :

- ا - شاهد : عدم استدعائه ، قانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .
ب - قتل وإصابة خطأ : خطأ ، ركنه ، السرعة الموجبة للمساهمة الجنائية ، تقديرها . ص ٢٩٧

الحكم ١٤٩ :

- هتك عرض : الركن المادي . قصد جنائي ؛ دعوى مدنية ، تعويض ، تقدير عناصره ؛ نقض ، طعن ، نسبية أثره . ص ٢٩٧

الحكم ١٥٠ :

- دفاع : هام ؛ تمحيصه أو الرد عليه ؛ دفاع موضوعي ، تعرض المحكمة للرد عليه ؛ حاكم ، تسببيه ، قصور . ص ٢٩٨

الحكم ١٥١ : ٢ من أكتوبر ١٩٦١

- وصف التهمة : استئناف ؛ واقعة مطروحة ، تمحيصها ؛ بناء ، إقامته بدون ترخيص ، ومخالفته لأحكام القانون . ص ٢٩٩

الحكم ١٥٢ :

- عقوبة : مصادرة سلاح ، سبق الضبط على المصادرة . ص ٢٩٩

الحكم ١٥٣ :

- ا - قتل عمد : سبق الإصرار ، مسئولية ؛ تأثرها بنصيب الجاني في الأفعال المكونة للجريمة .

- ب - وصف التهمة : تعديله ، لفت نظر الدفاع ، قتل عمد . ص ٣٠٠

الحكم ١٥٤ : ٩ من أكتوبر ١٩٦١

- ا - محاكمة : إجراءاتها ، أمر إحالة صادر من حجرة الاتهام ، فقد ثبتت تلاوته قبل المحاكمة ، مرافعة الدفاع دون منازعة في صدوره أو في إعلانه .

- ب - تفتيش : إذن به ، إثباته بالكتابة ، فقد ورقة إذن التفتيش ، استناد إلى دليل مستمد منه .

ح - نقض : طعن ، حكته ، مصلحة فيه ؛ تلبس ، قبض ، تفتيش ، مخدر . ص ٣٠٠

الحكم ١٥٥ :

ا - مسئولية جنائية : قتل عمد ، سببية بين الإصابة والوفاة ؛ إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي للوفاة .

ب - قتل عمل : حكم ، تسببيه ، نية القتل ، استظهار الحكم هذه النية ؛ آلة مستعملة في القتل ، نوعها . ص ٣٠١

الحكم ١٥٦ :

تفتيش : دفع يطلانه ، التفات الحكم عن الرد عليه ، دفاع ؛ حكم ، تسببيه . ص ٣٠٢

الحكم ١٥٧ : ١٠ من أكتوبر ١٩٦١

تفتيش : إذن به ، إرفاقه بملف القضية ، ضرورته . ص ٣٠٢

الحكم ١٥٨ :

فاعل أصلي : شريك في سرقة تيار كهربائي ؛ عقوبة فاعل أصلي مقررة للشريك ؛ نقض ، طعن ، مصلحة ، إدانة المتهم باعتباره فاعلاً أصلياً في جريمة عقوبة الفاعل الأصلي مقررة للشريك . ص ٣٠٢

الحكم ١٥٩ :

ا - غرفة اتهام : أوامرها ، نائب عام ، مدى سلطته في الطعن فيها بالنقض .

ب - محكمة أحداث : اختصاص . تنازع الاختصاص السليبي ، نقض ، طلب تعيين الجهة المختصة . ص ٣٠٣

الحكم ١٦٠ : ١٦ من أكتوبر ١٩٦١

ا - إثبات : حكم ، تسببيه ، تزوير ، خبير ،

قوله بأنه لا يتيسر معرفة محدث الكشط والتغير ، إطمئنان المحكمة إلى ما قرره الشهود من أن المتهم أحدثهما .

ب - تبديد : إثبات عقد الأمانة ، إثبات واقعة الاختلاس .

ح - إثبات : بالبينه فيما جاوز نصاها ؛ نظام عام .

د - دعوى مدنية : تعويض ، عبء التدايل على قيمته .

ه - دعوى مدنية : إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة .

و - حكم : تسبيب ، بيان الواقعة المستوجبة العقاب ، نص القانون الذي حكم بموجبه ورقة مزورة ، استعمالها . ص ٣٠٤

الحكم ١٦١ :

ا - إثبات : دفاع ، حكم ، تسببيه ، دفع باستحالة الرؤية ، رد عليه .

ب - سرقة : حكم ، تسببيه ، ركن الإكراه ، التحدث عنه في الحكم .

ح - تعطيل مواصلات : جريمته ، متى تتحقق .

د - عقوبة : نقض ، طعن ، مصلحة ، إدانة المتهم في جريمة السرقة باكره وتعطيل المواصلات مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ، الحكم بعقوبة الجريمة الأولى الأشد ، النص بعدم توافر الجريمة الثانية .

ه - إثبات : تحقيق ، تعرف الشهود على المتهم ، كلب بوليسي ، استعرافه .

و - حكم : تسببيه ، إيراد النص الكامل لأقوال الشهود .

ز - محاكمة : إجراءاتها ، تحقيق ، أوراقه ، فقد بعضها ، إثبات . ص ٣٠٥

الحكم ١٦٢ :

١ — تلبس : توافره مظاهر خارجية تنبئ عنه ، كفايتها ، ثبوت الجريمة فيها بعد قبل مرتكبها .

ب — وظيفة عامة : تدخل فيها ، جريمة المادة ١٥٥ عقوبات ، أركانها .

ج — رشوة : وظيفة عمومية ، تدخل فيها ؛ نقض ، طعن ، مصلحة فيه ، إدانة الطاعن في جريمة رشوة وتدخل في وظيفة عمومية مع تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ، معاقبته بالعقوبة الأشد المقررة للجريمة الأولى ، المنازعة في توافر أركان الثانية ، جدواه .
ص ٣٠٧

الحكم ١٦٣ :

١ — محكمة : إجراءاتها ؛ حكم ، بياناً استئناف محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة .

ب — حكم : تاريخه ، خلو الحكم منه .

ج — استئناف : تأييد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي الباطل دون أن تنشأ لقضائها أسباباً جديدة .
ص ٣٠٧

الحكم ١٦٤ :

١ — جرح وضرب : قصد جنائي .

ب — حكم : تسييبه ، التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي .
ص ٣٠٨

الحكم ١٦٥ :

اشتباه : عود إليه ، تعدد الجرائم ، عقوبة ، تطبيق المادة ٣٢ عقوبات على الجريعتين .
ص ٣٠٨

الحكم ١٦٦ :

سب وقذف : علانية ؛ مكتب محام ؛ حكم تسييبه .
ص ٣٠٨

الحكم ١٦٧ : ١٧ من أكتوبر ١٩٦١

دفاع : حكم ، تسييبه ؛ بناء ، تمسك اللتمم بأن البني متخرب كلياً آيلاً للسقوط ؛ دفاع جوهرى ، عدم تحقيقه أو الرد عليه ، قصور .
ص ٣٠٩

الحكم ١٦٨ : ٢٣ من أكتوبر ١٩٦١

نقض : إجراءاته ، إيداع الأسباب ، ميعاد المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، المرض ، متى لا يكون عذراً مسوغاً .
ص ٣٠٩

الحكم ١٦٩ :

١ — جريمة : استعالة نسبية ، سرقة ، شروع فيها ، وجود المال للقصد سرقة .

ب — إثبات : اعتراف ، حكم ، تسييبه ، خطأ في الإسناد ينصرف إلى واقعة فرعية دون جوهر الاعتراف .
ص ٣١٠

الحكم ١٧٠ :

١ — تحقيق : تفتيش ، حبس ، قبض ، إثبات ، إجراءات التحقيق الواجب تدوينها بمعرفة كاتب الجلسة .
ص ٣١٠

الحكم ١٧١ :

اشتباه : جريمته ، أركانها . جرائم الاعتداء على النفس للنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، للقصد بها ، إهانة أحد رجال الشرطة .
ص ٣١١

الحكم ١٧٢ : ٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

محاكمة : إجراءاتها ؛ تزوير ، إغفال المحكمة
الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها ،
أثره . ص ٣١١

الحكم ١٧٣ :

١ - حكم : خطأ مادي في بيانات التسييب ، عاهة
مستديمة ، إشارة الحكم إلى أن مادة
العقاب هي ١/٢٤٢ عقوبات ، لا ١/٢٤٠ ،
وصف التهمة ، العاهة المستديمة .

ب - - حكم : تسييبه ، عقوبة ، أعمال حكم للمادة
١٧ عقوبات ، دون الإشارة إليها ودون
ذكر أسباب النزول بالعقوبة .

ص ٣١١

الحكم ١٧٤ :

١ - موظف عام : إكراه ، رشوة ، عقوبة
جريمة المادة ١٠٩ عقوبات ؛ معنى الاتجار
بالوظيفة ، مقارنة عناصرها بجريمة الرشوة ،
المقصود من إعطائها حكم الرشوة ؛ انصراف
غرض التهم إلى منع الحقن عليه من أداء
وظيفته .

ب - نقض : طعن ، أثره ، قاعدة تسييبه أثر
الطعن ، خروج عليها لاتصال العيب الذي
شاب الحكم بغير من قبل طعنه شكلاً ؛
نقض الحكم جزئياً تصحيحاً للعقوبة .

ج - إثبات : حكم ، تسييبه ، جرح وضرب ،
تقرير طبي ، استناد إليه كدليل مؤيد
لأنوال الشهود . ص ٣١٢

الحكم ١٧٥ :

١ - حكم : بياناته ؛ أخذ رأى القضاة الدين
أصدوره ، النص فيه على صدوره بعد المداولة .

ب - دفاع : إثبات ؛ نقض ، أسبابه ، ادعاء
المتهم أن اعترافه في التحقيقات كان وليد
إكراه ، إثباته لأول مرة أمام محكمة
النقض . ص ٣١٣

الحكم ١٧٦ :

١ - محاكمة : إجراءاتها ، نقض أسبابه ،
القول بعدم استطاعة المتهم الحاضر
تحمل إجراءات المحاكمة لمرضه ، الجدل
فيه أمام محكمة النقض ؛ مواجهة المتهم
بسوابقه ، القول بأن فيه اظهارة لرأى
المحكمة .

ب - عقوبة : قانون أصلح ؛ مواد مخدرة ،
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، محل
إعمال المادة ٣/٣٧ منه .

ص ٣١٣

الحكم ١٧٧ : ٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

١ - تفتيش : إذن به ، بناؤه على تحريات جديدة .

ب - نقض : أسبابه ، تعيب إجراءات الدعوى
السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام
النقض .

ج - محاكمة : إجراءاتها ، ملف القضية ، اطلاع
عليه .

د - إثبات : سوابق المتهم كقرينة معززة لسائر
الأدلة والقرائن .

هـ - دفاع : إثبات ، حكم ، تسييبه ، دفاع ، طلب
ضم قضية ، رد عليه .

و - عقوبة : قانون ، مواد مخدرة ، قانون

٣٥١ لسنة ١٩٥٢ م ٣٤ ، نص على

عقوبة السجن دون تحديد مدته ، قصد

الشارع . ص ٣١٤

الحكم ١٧٨ :

غرفة اتهام : إحالة مباشرة من النيابة العامة في جرائم المادة ٣/٣١٤ إجراءات جنائية ؛ وما ارتبط بها من جرائم أخرى ،

ارتباط : توافره . ص ٣١٥

الحكم ١٧٩ :

محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، محكمة جنايات . ص ٣١٦

النقض المدني

الحكم ١٨٠ : أول فبراير ١٩٦٢

أ - عقد : تفسير عباراته ؛ حكم ، تدليل ، عيوب ، مسخ ، انحراف عن المعنى الظاهر من عبارات العقد .

ب - برصة : عقد بيع القطن تحت القطع ، حق البائع في قطع السعر ، خيار المشتري في التغطية . ص ٣١٨

الحكم ١٨١ : أول فبراير ١٩٦٢

أ - أوراق تجارية : شيك ، سندات محاملة .
ب - نقض : طعن ، أسباب موضوعية ، استخلاص الحكم أن السندات لا تمثل ديناً حقيقياً .
وأنها سندات محاملة . ص ٣١٩

الحكم ١٨١ :

أ - حكم : طعن ، القول السانع منه ، تقديره .

ب - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاء الضريبة . ص ٣٢٠

الحكم ١٨٣ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاء الضريبة ، تقدير حكيم ، اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً ؛ سنوية الضريبة .

ص ٣٢١

الحكم ١٨٤ : ٧ من فبراير ١٩٦٢

دعوى : سببها ، تغيير أساسها . ص ٣٢٢

الحكم ١٨٥ :

وقف : شرط الواقف ، استحقاق في الوقف ؛ وقف خيرات ، إلغاؤه ، أيلولته للمستحقين فيه ؛ صاحب مرتب ؛ قسمة الوقف ، حصة الخيرات ، فرزها .

ص ٣٢٢

الحكم ١٨٦ :

وقف : شرط الواقف ، استحقاق في الوقف . ص ٣٢٣

الحكم ١٨٧ : ٨ من فبراير ١٩٦٢

أ - بيع : فسخ عقده ؛ فسخ قضائي .
ب - تسجيل : أحكام مقرررة . ، أحكام صادرة بالفسخ ؛ محررات واجب تسجيلها ، محررات ثابتة التاريخ ؛ قسمة حكم صادر في دعواها . ص ٣٢٣

الحكم ١٨٨ :

أ - أوراق المحضرين : إعلانها ، مواعيد المرافعات .

ب - موظف : دائم ، مؤقت ، مناط التفرقة ؛ سن الثقة عدد ، فصل ، تعويض ، مسئولية .

ص ٣٢٤

الحكم ١٨٩ :

ا - رسوم قضائية : تقديرها ؛ المعارضة في أمره ، استئناف ، أحكام قابلة له .

ب - دعوى : تقدير قيمتها ؛ ضريبة .

ص ٣٢٦

الحكم ١٩٠ :

صورية : عقد ؛ الطعن بها ، مما يقبل منه ؛

ص ٣٢٧

الحكم ١٩١ : ١٤ من فبراير ١٩٦٢

ضريبة : أرباح تجارية ، ربطها ، طعن فيه ،

طعن على نموذج ١٨ مع عدم الطعن

على نموذج ١٩ في الميعاد .

ص ٣٢٧

الحكم ١٩٢ :

أوراق محضرين : إعلانها ، نقض ، طعن ،

ص ٣٢٨

إعلانه .

الحكم ١٩٣ : ١٥ من فبراير ١٩٦٢

ا - إعلان : شركات تجارية .

ب - وكالة : ضمنية ، اثبات بانقراض ، نقض ،

أسباب موضوعية .

الحكم ١٩٤ :

وكالة : موكل ، التزاماته ؛ التزام ، وفاء به ، تعديل

طريقته ؛ بيع .

ص ٣٢٩

الحكم ١٩٥ :

ا - مؤسسة عامة : إدارة النقل العام ، مرفق

عام .

ب - إدارة قضايا الحكومة : نيابتها عن

الأشخاص العامة ؛ نقض ، طعن ،

تقريره .

ج - استئناف : نظره ، تلخيص تقريره .

د - تفسير : حساب ، تخلص ، عباراته ؛

عمل ، تعويض عامل عن فصله .

ص ٣٢٩

الحكم ١٩٦ :

ا - حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، اسناد ،

خطأ فيه ؛ محكمة الموضوع .

ب - فوائد : تأخير ؛ استحقاقها ، بدء مريانها .

ص ٣٣١

الحكم ١٩٧ :

ا - تفسير : المعنى الظاهر ، انحراف عنه ؛ حكم ،

تسبيب كاف .

ب - هبة : نطافها ، تغييرها ، حق الواهب فيه ،

ص ٣٣٢

جميعات .

الحكم ١٩٨ :

ا - عقد : أهلية ، طلب الإبطال لعيب فيها ،

تزوير ، طعن به ، تمسك بطلب الإبطال

ص ٣٣٢

والطعن بالتزوير

الحكم ١٩٩ :

ا - دعوى : نظرها ، تلخيص تقريره ،

استئناف .

ب - حكم : حججه ، صورته ، اثبات بالبينة .

ص ٣٣٤

الحكم ٢٠٠ : ٢١ من فبراير ١٩٦٢

ا - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية تقدير

حكى ، مناط الأخذ به .

ب - اثبات : إجراءاته ، خبرة ، محكمة الموضوع ،

ص ٣٣٤

ضريبة .

الحكم ٢٠١ : ٢٢ من فبراير ١٩٦٢

حكم : بطلانه ، أثره ؛ استئناف ، تسبيب ، عيب .

ص ٣٣٤

المحكمات الإدارية العليا

الحكم ٢٠٢ : ٣١ من مارس ١٩٦٢

ميعاد مرافعات : ميعاد السنة الذي حدده القانون
ق ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق معاشات
محامي المختلط ، انتهاؤه ، ميعاد متعلق بمسألة
اجرائية خضوعه لمواعيد قانون المرافعات ،
ميعاد سقوط ، امتداده بعد عطلة رسمية .

ص ٣٣٦

الحكم ٢٠٣ : ٢٨ من أبريل ١٩٦٢

١ - جنسية : مصرية ، أسس ثبوتها بالنسبة
لمن كان من الرعايا العثمانيين ، أثر الدخول
في الجنسية المصرية في هذا المجال بالنسبة
للزوجة والأولاد .

ب - جنسية : عثمانية ، شهادة نفوس ، حجيتها
في إثبات الرعوية العثمانية .

ج - سلطة تقديرية : جنسية ، إقامة ، أدلة إثبات
توافر شروطها القانونية ، سلطة الإدارة
التقديرية في تكوين اقتناعها بكفائتها .

ص ٣٢٧

الحكم ٢٠٤ :

جنسية مصرية : إقامة ، شروط تطبيق مرسوم ١٩
لسنة ١٩٢٩ م ١ فقرة ٢ بشأن الجنسية
المصرية ، توطن ق ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ .
ص ٣٤٠

الحكم ٢٠٥ : ١٩ من مايو ١٩٦٢

عمال : جزاءات تأديبية : كادر عمال اليومية ،
جزاء لم يرد فيه ، ورد في القواعد المنظمة
لشئون الموظفين والمستخدمين ، عقوبتا
الانذار الخصم .
ص ٣٤٢

الحكم ٢٠٦ : ٢ من يونيو ١٩٦٢

التماس إعادة نظر : طعن به في حكم المحكمة الإدارية
العليا .
ص ٣٤٢

الحكم ٢٠٧ :

موظف : تقريران متتاليان بدرجة ضعيف ،
إحالة إلى الهيئة المشكل منها مجلس التأديب
لفحص حالته ، الطعن في قرار الهيئة .
ص ٣٤٣

قضاء محاكم الاستئناف

الحكم ٢٠٨ : ٢٨ من يناير ١٩٥٩

استئناف : اختصاص محكمة ابتدائية بنظر دعوى
مدنية وتجارية عامة ، اثبات بالبينة .

ص ٣٤٦

الحكم ٢٠٩ : ١٩ من يناير ١٩٥٩

١ - حجز تحفظي : حجز ما للمدين لدى الغير ،
شروطه .

ب - شركة : اخلاء طرف أعضاء مجلس إدارتها .
ص ٣٤٦

الحكم ٢١٠ : ٢٠ من أبريل ١٩٥٩

١ - نقل بحري : خطأ جسيم ، تعويض .
ب - معاهدة بروكسل : شرط الذهب .
ج - مسئولية : طرد ، فقد بعض محتوياته ، خطأ
غير جسيم .
ص ٣٤٧

الحكم ٢١٣ : ٥ من يونيو ١٩٦٢
تطبيق : أقباط أرثوذكس ، أسبابه ، مرض ،
تعد بالضرب لمرة واحدة ، رمى الزوجة
بالبرود الجنسي . ص ٣٥٦

الحكم ٢١١ : ١٢ من مايو ١٩٥٩
علامة تجارية : حجز منفرد عليها . ص ٣٥٠
الحكم ٢١٢ : ٢ من نوفمبر ١٩٦١
طاعة : زوجة مسيحية ، إجبارها على إطاعة زوجها
بحكم قضائي . ص ٣٥٢

قضايا المحاكم الكلية

الحكم ٢١٨ : ٢٠ من مارس ١٩٦٢
إفلاس : دين ، سلطة محكمة الإفلاس في التحقيق
من جدية المنازعة فيه . ص ٣٦٤

الحكم ٢١٩ :

أ — إفلاس : فترة الارتياح ، نطاقها .
ب — مفلس : تصرفاته الخاضعة للبطلان الوجوبي
الجوازي .
ج — مفلس : تبرعه قبل إشهار إفلاسه ، شرط
إبطاله . ص ٣٦٥

الحكم ٢٢٠ : ١٨ من أبريل ١٩٦٢
إفلاس : المحكمة المختصة بدعواه ، موطن المدين
التجاري ، الاتفاق على خلاف ذلك ،
نظام عام . ص ٣٦٨

الحكم ٢١٤ : ١١ من أبريل ١٩٦٠
معارضة : صحيفتها ، توقيعها من محام .
ص ٣٥٩

الحكم ٢١٥ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٦١
إفلاس : شرطه . ص ٣٥٩

الحكم ٢١٦ : ٢٦ من ديسمبر ١٩٦١
أ — إفلاس : دين ، منازعة فيه .
ب — مدين : ملاءته ، وقوفه عن الدفع .
ج — شركة تضامن : إشهار إفلاسها ، إشهار
إفلاس الشركاء المتضامنين .
ص ٣٦١

الحكم ٢١٧ : ٢٧ من فبراير ١٩٦٢
إفلاس : تفليسة ، قفل أعمالها ، أثره ، شرطه .
ص ٣٦٣

ثانياً - المقالات والبحوث

الاحالة ، بعد التعديل الأخير لقانون
الإجراءات الجنائية . للأستاذ محمد كامل
البهنساوي المحامي . ص ٣٧١

الحبس الاحتياطي والحبس المطلق ومدى سلطة
واختصاص نيابة أمن الدولة وغرف
المشورة لدوائر الجناح الستائفة ، ومستشار

الاجزاء السنوية في قانون العمل ، للاستاذ الدكتور اسماعيل غانم ، الاستاذ المساعد للقانون المدنى وقانون العمل بجامعة عين شمس . ص ٣٧٥	اقتصاديات : ملاحظات وتعليقات . ص ٤٠٦
جريمة شهادة الزور في المسائل الجنائية ، للاستاذ أحمد محمود حسنى القاضى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية . ص ٣٩٠	كتب جديدة : المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية ، للدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس . ص ٤٠٨
تعريف بالمقالات الهامة : الدولة القانونية ، للدكتور ثروت بدوى ، مدرس القانون بجامعة القاهرة . ص ٤٠١	شرح قانون التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات ، مع دراسة لنظام صندوق الضمان للدكتور سعد واصف الحامى ص ٤١١

ثالثا- النشريات

القوانين

إصلاح زراعى : ق ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتعديل مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . ص ٦١	٨٤ لسنة ١٩٦٢ بنظام بطاقتها . ص ٢٦
حياسة زراعية : ق ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قانون	منازعات زراعية : ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل فيها . ص ٦٣

قرارات وزارية

اقتصاد	١٩٦٢ بتحويل بعض موظفى وزارة الصحة صفتهم . ص ٦٧
تفتيش وحبس احتياطى : قرار ٦ من نوفمبر ١٩٦٢ بتحويل بعض ضباط سلاح الحدود سلطة إصدار أوامرها . ص ٦٨	نقد : قرار ٨٩٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار الوزارى ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بلائحة الرقابة على عملياته . ص ٦٦
عمل مأمورو ضبط قضائى : قرار ٦ من نوفمبر	

صحة

قوميون طبي : قرار ٧٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتعديل
لائحته ص ٧١
قوميون طبي : قرار ٧٤٠ بشأن تشكيل
واختصاص قوميونات طبية وعامة
وعلية . ص ٧٩

زراعة

حيازة زراعية : قرار ٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتعديل
قرار ٢٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام بطاقتها .
ص ٨٣

نيابة شرق القاهرة : قرار ١٤ من نوفمبر ١٩٦٢
بإنشائها . ص ٦٩

نيابة وسط القاهرة : قرار ١٤ من نوفمبر ١٩٦٢
بإنشائها . ص ٦٩

نيابة جنوب القاهرة : قرار ١٤ من نوفمبر
١٩٦٢ بتعديل اختصاصها . ص ٧٠

نيابة شمال القاهرة : قرار ١٤ من نوفمبر ١٩٦٢
بتعديل اختصاصها . ص ٧١

المحاماة

مجلد قضائى شهري

قضاء محكمة النقض الجزائرية

١٢٥

٢٤ من أكتوبر ١٩٦١

عام : نقض ، طعن ، إجراءاته ، توقيع محام مقبول أمام النقض على أسبابه ، توقيع محام كان مقبول أمام المحكمة العليا الشرعية .

المبدأ القانونى :

مؤدى ما تنص عليه المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية وإحالة الدعاوى المنظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ، ، والمادة العاشرة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية المانغة ، ، وما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون الأول ، أن مجرد إجازة المرافعة أمام محكمة النقض للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية فى الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها ، لا يخلع على هؤلاء المحامين صفة القبول أمام محكمة النقض فى سائر الأقضية . بل إنه يجب لتمتعهم بهذه الصفة وتمكينهم من ممارسة الحقوق والواجبات التى نص عليها القانون بالنسبة إلى المحامين المقيدين بالجدول

الخاص بمحكمة النقض ، أن يتقدموا إلى لجنة القبول الخاصة بالمحامين أمام المحكمة المذكورة ويستحصلوا منها على قرار بقبولهم بالجدول الخاص بها . وإذا كان هذا الشرط متخلفاً فى حق المحامى الذى وقع على أسباب الطعن المطروح ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من القانون الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المحكمة

« ... ولما كان قبول المحامين الذين كانوا مقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية للملغاة المرافعة أمام محكمة النقض فى الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها ، هو استثناء من الأصل العام المقرر بالقانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ الذى قضى فى مادته الأولى بأن : « ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل فى الدرجة المائنة للدرجة التى هو مقبول للمرافعة أمامها وبأقدميته فيها ،

ويصدر بترتيب هذه الأقدمية قرار من لجنة قبول المحامين أمام المحاكم الوطنية .

وقد خول القانون لهؤلاء المحامين بمقتضى مادته الثانية الحضور في جميع الدعاوى والتحقيقات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية ، والذي حل محله القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وجاء في المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ شرحاً لنطاق هذا النقل ما يلي : « وقد كان في وسع الشارع أن يلتزم الحد الذي أبانته المادة العاشرة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ فتقف بذلك ميزة النقل على الترافع في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية فحسب ، بيد أنه رأى أن يمد في جبل هذا التيسير بمنحهم مزيداً من رعايته فأطلق لهم حق الحضور في ضروب الأفضية جميعاً وفي التحقيقات وفق أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية ، ذلك لأن دراستهم وخبرتهم في الشريعة الغراء تتيح لهم في يسر الإحاطة بالتشريعات الوضعية التي تطبقها المحاكم الوطنية . »

أما بالنسبة إلى المرافعة أمام محكمة النقض فقد نص الشارع في المادة الثالثة من القانون سالف الذكر على أنه : « استثناء من أحكام المادتين السابقتين يكون لجميع المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية المرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها » . وقد أخذت هذه المادة عن المادة العاشرة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ أن إجازة المرافعة لأولئك المحامين أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص

المحاكم الشرعية تجرى عليهم سواء أ كانوا مقيدين بجدول الحماية الشرعية فحسب أم المقيدون كذلك في جدول الحماية الوطنية وأفصحت المذكرة الإيضاحية عن مراد الشارع حين قالت : « وبدهى أن إطلاق الحق للمحامين المنقولين وجعلهم في ذلك على قدم المساواة مع المحامين أمام المحاكم الوطنية طبقاً للمادتين الأوليين أن يجري على أولئك ما يجري على هؤلاء ، ومن ثم يجوز للجان القبول المختصة وفق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية تقرير قبول أولئك المحامين للمرافعة أمام مختلف درجات المحاكم متى استوفوا الشروط التي يتطلبها ذلك القانون ، وبالتالي يجوز للمحامين المنقولين للمرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أن يتقدموا للجنة المختصة وعندئذ يكون لها أن تقرر قبول من تأنس فيه الصلاحية وتتوسم فيه الخبرة والكفاية للمرافعة أمام محكمة النقض إن توافرت سائر الشروط . »

ومؤدى ما تقدم أن مجرد إجازة المرافعة أمام محكمة النقض للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها ، لا يخضع على هؤلاء المحامين صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر الأفضية ، بل إنه يجب لتمتعهم بهذه الصفة وتمكينهم من ممارسة الحقوق والواجبات التي نص عليها القانون بالنسبة إلى المحامين المقيدون بالجدول الخاص بمحكمة النقض أن يتقدموا إلى لجنة القبول الخاصة بالمحامين أمام المحكمة المذكورة ويستحصلوا منها على قرآن بقيدهم بالجدول الخاص بها ، لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من

١٢٧

٥ من يونيو ١٩٦١

فاعل أصلي : شروع في قتل عمد ؛ إمساك أحد المتهمين بالجنى عليه لشل مقاومته ، في حين طعن الآخر بسكين .

المبدأ القانوني :

إذا كان المتهمان قد اتفقا على سرقة القطن الذي كان الجنى عليه قائماً بحراسته ، فلما اعترض ووقف حائلاً دون تمكّينهما من اختلاسه ، أمسك به المتهم الثاني لشل مقاومته وطعنه الآخر بسكين ، فإن ذلك مما يصح معه قانوناً وصف المتهم الثاني بأنه فاعل أصلي ، ما دام أنه تدخل - تدخل مباشراً - في تنفيذ جريمة الشروع في القتل مما عناه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، لأن كلا منهما قد أتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة للجريمة .

المحكمة

« .. لما كان الحكم قد تحدث عن نية القتل بقوله : « إن نية القتل لدى المتهمين واضحة من استعمالهما سلاحاً قاتلاً بطبيعته (سكين) ، يضاف لذلك موضع الإصابة وخطورتها إذ هي في مقتل وخطرة على حياة الجنى عليه لفناها للتجفيف البطني » وما ذكره الحكم كاف للتدليل على توفير نية القتل وقد استخلصه من الوقائع والأدلة استخلاصاً سائناً مقبولا ؛ ولا يقدح في ذلك ما أناره الطاعن الثاني من أن عمله اقتصر على مجرد إمساك الجنى عليه بينما كان الطاعن الأول يعتدي عليه بالسكين ، إذ أن الثابت بالحكم أن الطاعنين قد اتفقا على سرقة القطن الذي كان

القانون الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « إذا كان الطعن مرفوعاً من غيرها (من غير النيابة العامة) فيجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض » ، وكان هذا الشرط متخلفاً في حق المحامي الذي وقع على أسباب الطعن المطروح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ١١ سنة ٣٠ ق « تظلم محامين » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

١٢٦

١٣ من نوفمبر ١٩٦١

عمامة : القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . سريانه من حيث المكان . طلب المحامي نقل اسمه من جدول المحامين بالإقليم السوري إلى جدولهم بالإقليم المصري .

المبدأ القانوني :

القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم مقصور على تنظيم صناعة المحاماة في القطر المصري ، وليس في نصوصه ما يمكن أن تمتد معه آثاره إلى طلب الطاعن نقل اسمه من جدول المحامين بالإقليم السوري إلى جدول المحامين بالإقليم المصري . فإذا كان القرار المطعون فيه قد قضى برفض طلب الطاعن تأسيساً على عدم ولاية اللجنة لبحث طلبه أو إجابته إليه ، فإنه يكون متفقاً وصحيح القانون .

(القضية رقم ٢ سنة ٣١ ق « تظلم محامين » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين المستشارين) .

ثلاثة أشهر عملاً بنص المادة ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلا تبرأ ذمته إلا باعتبار عشرة قروش عن كل يوم طبقاً لحكم المادة ٥١٨ من القانون المذكور ، وكان باقي مبلغ الغرامة المحكوم به والذي لم تبرأ منه ذمة المحكوم عليه قد سقط بمضى المدة المسقطه للعقوبة في الجنب وهي خمس سنين اعتباراً من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التنفيذ التي اتخذت في مواجهته عملاً بحكم المادتين ٥٢٨ و ٥٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت المادة اللازم توافرها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد انقضت عملاً بحكم البند دثانياً ، من المادة ٥٥٠ سالفة البيان ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن اعتبار الطالب قد رد إليه بحكم القانون لمضى أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة يحافى التطبيق السليم للقانون .

(القضية رقم ٣٧٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٩

٥ من يونيه ١٩٦١

وصف التهمة : تعديله من اشتباه إلى عود لحالة الاشتباه .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم بوصف أنه عد مشتبهاً فيه ، ولما استأنفت النيابة حكم الإدانة ، عدلت المحكمة الاستئنافية الوصف في مواجهة المتهم إلى أنه عاد لحالة الاشتباه — مستندة إلى وجود

الجنب عليه قائماً بحراسته ، فلما اعترض الجنب عليه ووقف حائلاً دون تمكينهما من اختلاسه ، أمسك به الطاعن الثاني لشل مقاومته وطعنه الطاعن الأول بالسكين ، مما يصح منه قانوناً وصف الطاعن الثاني بأنه فاعل أصلي مادام أنه تداخل تداخلاً مباشراً في تنفيذ جريمة الشروع في القتل مما عناه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، لأن كلا منهما قد أتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة للجريمة . ولما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومتعيناً رفضه .

(القضية رقم ٣٧٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٨

٥ من يونيه ١٩٦١

رد اعتبار قانوني : مدته : عقوبة ، تنفيذها ، إكراه بدني .

المبدأ القانوني :

يجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة إلى المحكوم عليهم بعقوبة جنحة ، في غير ما ذكر في البند أولاً ، من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يمضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عاذاً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتسكون المدة اثنتي عشر سنة .

فإذا كان الثابت أن عقوبة الغرامة المقررة المقضى بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه إلا في حدود القدر الذي يجوز فيه التنفيذ بطريق الإكراه البدني ، وهو ما لا يجاوز

المخدرة ، ويلجأ إلى منزل شخص آخر ويحتفظ بالمخدرات بين طيات ملابسه ، فإن مفاد ذلك أن ما أسفرت عنه التحريات التي بني عليها الإذن تقوم به جريمة إحراز جواهر مخدرة للاتجار فيها في مكان معين هو منزل ذلك الشخص الآخر الذي شمله إذن التفتيش ، وهو ما يكفي لتبرير إصداره قانوناً . وقول الحكم إن الإذن إنما صدر للكشف عن جريمة لم تبرز إلى حين الوجود ، هو قول ينطوي على خطأ في تحصيل معنى العبارات التي صيغ بها هذا الإذن ، وقد اشتق من هذا الخطأ خطأ آخر في الاستدلال للرأي الذي انتهى إليه الحكم في قبول الدفع ببطالان التفتيش وفي القضاء بالبراءة ، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه . .

الحكمة

.. قضت محكمة جنابات قنا ببراءة المتهم استناداً إلى أن : « وكيل النيابة أثر على المحضر بالإذن لضابط المباحث بالتفتيش وصاغ عبارته كالآتي : نأذن للسيد ضابط مباحث المركز أو من يندبه من رجال الضبطية القضائية بتفتيش شخص ومنزل . . وملحقات منزله ومن يتواجد بها وقت التفتيش بحثاً عما يحزره من مخدرات أو أي ممنوعات أخرى على أن يتم ذلك مرة واحدة خلال أسبوع . .

ولما كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ولا يجوز اتخاذه وسيلة لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبيها ، فهو ليس من إجراءات

صحيفة حالته الجنائية عند نظر الدعوى ابتداء أمام محكمة أول درجة - غير أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف ، وقالت في تسويغ عدم أخذ المتهم بالوصف الجديد ، إنه ينطوي على إسناد واقعة جديدة - إذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، ذلك أن الموضوع المطروح أمام ثاني درجة - بمقتضى استئناف النيابة العامة - لا ينطوي على واقعة جديدة أسندت للمتهم ولم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة ، وما استئناف النيابة إلا لتصحيح الوصف الخاص بالواقعة التي كانت بعينها مطروحة أمام تلك المحكمة دون إضافة أي واقعة جديدة ، بما كان يقتضي المحكمة الاستئنافية - بعد أن نهت المتهم لتعديل الوصف - أن تنزل حكم القانون على الواقعة موصوفة بوصفها الصحيح ، وهو العود لحالة الاشتباه ، وأن تعاقب المتهم على هذا الأساس .

(القضية رقم ٣٨٢ سنة ٣١ في بالهيئة السابقة) .

١٣٠

٥ من يونيه ١٩٦١

تفتيش : إذن صادر به للكشف عن جريمة .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن إذن النيابة بالتفتيش قد صدر بناء على التحريات التي باشرها ضابط المباحث من أن المتهم يتجر في المواد

التحرى والاستدلال وإنما يلجأ إليه في جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة ارتكبت فعلاً وأن توجد قرائن على أن المراد تفتيشه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . . فإن هذا الإذن بهذه الصورة لا يمكن اعتباره إذناً جدياً يتسنى معه إجراء التفتيش بوجه قانوني ، إذ تكون الغاية منه في هذه الحالة البحث عن جريمة وليس عن جريمة تكون قد وقعت فعلاً ولم تظهر أية دلالات أو قرائن على التهم . . الذى كان موجوداً في المنزل المأذون بتفتيشه يسوغ لضابط المباحث تفتيشه ، ومتى كان الأمر كذلك فلا مرية في أن الإذن بهذه الصورة يكون مشوباً بالبطلان لصدوره في غير الصورة التي رسمها القانون ، ويكون تفتيش التهم قد وقع باطلاً . . والقضاء يبطلان إذن التفتيش يترتب عليه بطلان تفتيش التهم . . وما أسفر عنه من ضبط المخدرات معه ، فالتفتيش في هذه الحالة يكون بمثابة تفتيش بغير إذن وفي غير الأحوال المصرح بها في القانون ويتعين لذلك الالتفات عن الدليل المستمد من هذا التفتيش وما دام أنه لم يتوافر في الدعوى تكون خالية من أية إدانة ويتعين لذلك الحكم ببراءة التهم » .

ولما كان الثابت من هذا الذى أثبتته الحكم أن إذن النيابة بالتفتيش قد صدر بناء على التحريات التي باشرها ضابط مباحث مركز دشنا من أن المظنون ضده يتجسس في المواد المخدرة ويلجأ إلى منزل شخص آخر ويحتفظ بالمخدرات بين طيات ملابسه ، ومفاد ذلك أن ما أسفرت عنه التحريات التي بنى عليها الإذن تقوم به جريمة إحراز جواهر مخدرة للتجارة فيها في مكان معين هو منزل ذلك الشخص الآخر الذي شمله إذن التفتيش ، وهو ما يكفي لتبرير إصداره قانوناً .

وقول الحكم إن الإذن إنما صدر للكشف

عن جريمة لم تبرز إلى حيز الوجود هو قول ينطوي على خطأ في تحصيل معنى العبارات التي صيغ بها هذا الإذن والتي أوردتها الحكم بنصها ، وقد اشتق من هذا الخطأ خطأ آخر في الاستدلال للرأى الذى انتهى إليه الحكم في قبول الدفع وفي القضاء بالبراءة الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه . ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت بحثها على الدفع يبطلان التفتيش دون أن تمحص واقعة الدعوى وظروفها وسائر الأدلة المقدمة فيها ، فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة » .

(القضية رقم ٣٨٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٣١

٥ من يونيو ١٩٦١

تنظيم : منشآت آيلة للسقوط ، حكم بترميمها أو هدمها ، تحديد ميعاد تنفيذه .

المبدأ القانوني :

لايين من نص المادة الثامنة من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط أو المذكرة الإيضاحية المرافقة له ، أن القاضى ملزم بتحديد ميعاد في حكمه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة . كما أن ذكر عبارة : « المدة التي تحدد لهذا الغرض ، في الفقرة الثانية من تلك المادة تؤكد مراد الشارع من إنفاذ تحديد تلك المدة بالسلطة القائمة على أعمال التنظيم لاتصال هذا الأمر بالتنفيذ ، وهي مرحلة تأتي بعد الحكم ، كما أنها من صميم اختصاص جهة الإدارة الأقدر على تحديد الموعد المناسب لكل حالة حدة . .

المحكمة

« . . . وحيث إن . . . النيابة العامة أقامت الدعوى قبل المتهمة المطعون ضده بوصف أنه لم ينفذ القرار الهندسي الصادر بإزالة الدور العلوى للمبنى الموضح بالمحضر وترميم الدور الأرضى للمبنى المذكور وطالبت معاقبته طبقاً للمواد ١ و ٤ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ فقضت محكمة أول درجة بتغريم المتهمة مبلغ ١٠٠ قرش مع الإزالة والترميم على نفقته ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف — ولما كانت المادة الثامنة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم بترميم المنشأة أو هدمها أو إزالتها. فإذا لم يرقم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة التى تحدد لهذا الغرض جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم إجراء هذه الأعمال على نفقته وتحصل قيمة التكاليف بالطريق الإدارى » وجاء فى للذكرة الإيضاحية لهذا القانون « أنه إذا لم يرقم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم قامت السلطة القائمة على أعمال التنظيم بتنفيذه على نفقته وتحصل قيمة التكاليف بالطريق الإدارى ، وبذلك لا تتولى جهة الإدارة أعمال الترميم أو الهدم أو الإزالة إلا فى حالة واحدة هى أن يكون فيها إجراء هذه الأعمال بناء على حكم صادر من جهة القضاء ولم يرقم صاحب الشأن بتنفيذه فى الميعاد المعين » .

ومفاد ما تقدم أن الفقرة الأولى من المادة

الثامنة المشار إليها تنص على العقوبات التى يطبقها القاضى على من يخالف أحكام هذا القانون وهى الحبس لمدة لا تزيد على أسبوع والغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين مع ترميم المنشأة أو إزالتها أو هدمها ، وأما الفقرة الثانية وهى التى نصت على تنفيذ عقوبة الترميم أو الهدم أو الإزالة ففرضت ذلك أصلاً على صاحب الشأن ، وأجازت لجهة الإدارة فى حالة امتناعه عن التنفيذ إجراء ذلك على نفقته . ولا يبين من نص القانون أو المذكرة الإيضاحية المرافقة له أن القاضى ملزم بتحديد ميعاد فى حكمه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة — كما أن ذكر عبارة « المدة التى تحدد لهذا الغرض » فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة تؤكد مراد الشارع من إنابة تحديد تلك المدة بالسلطة القائمة على أعمال التنظيم لانصال هذا الأمر بالتنفيذ ، وهى مرحلة تأتى بعد الحكم كما أنها من صميم اختصاص جهة الإدارة الأقدر على تحديد الموعد المناسب لكل حالة على حدة — لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٣٨٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٢

١٢ من يونيو ١٩٦١

محاكمة : لإجرائها . قضاء ، اشتراك القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى مع الهيئة التى أصدرت الحكم الاستثنائى .

المبدأ القانونى :

ماورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات

ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه، ومن ثم فإنه لا يؤثر في سلامة الإذن، أن يكون قد استعمل كلمة «بمجرد» عن المخدرات، بمعنى «ضبطها».

٢ - إذا كان الحكم قد بين عند تحصيله واقعة الدعوى أقوال شهود الإثبات بياناً مفصلاً، بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المواد المخدرة التي دان المتهم من أجلها، فإنه لا يعيب الحكم بعد ذلك عدم تكرار سرده لأقوال الشهود.

(القضية رقم ٤٥٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة).

١٣٤

١٢ من يونيو ١٩٦١

عمل : قانونه ، تفسيره ؛ عقد العمل الفردي ؛ تحريره بالكتابة .

المبدأ القانوني :

مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي في المادة الثانية منه من أنه « يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة . . » هو وجوب تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة .

ولا يقدح في ذلك ، النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ، ذلك بأن إيراد هذا الحكم التيسيري الذي خرج به الشارع عن قواعد الإثبات ، هو تأكيد لحرصه على

هو بما يتعلق بالنظام العام ، ومن هذه المادة اقتبس الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية حكم المادة ٢٤٧ التي تنص فقرتها الثانية على أنه « يمنع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه - وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقاً على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .

(القضية رقم ٤٤٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٣

١٢ من يونيو ١٩٦١

أ - تفتيش : إذن به ، صياغته ، صدوره بعد تحريات جدية ، « بحث عن مخدر » ، معناه :
ب - شهود : أقوالهم ، سردها في الحكم ؛ حكم ، تسيبه ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها الإذن بالتفتيش ، وإنما يكفي لصحة الإذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية

حماية حقوق العمال ولا يقصد به إعفاء صاحب العمل من الإلتزام الواقع عليه بوجوب تحرير عقد العمل بالكتابة .

وجزاء مخالفة هذا الأخير هذا النص هو إنزال حكم المادة ٥٢ عليه . وهذه المادة واضحة الدلالة في أن المخاطب بها ، في صدد الخروج على أحكام نص المادة الثانية ، هو صاحب العمل وحده .

المحكمة

« . . . وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه لم يحرر عقود العمل على الوجه المقرر في القانون عند استخدامه العمال المبينة أسماؤهم بالحضر ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بأقصى العقوبة المنصوص عليها في المادتين ٥٢ و ٥٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . ومحكمة أول درجة قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بتفريم المتهم ٢٠٠ قرش بالنسبة إلى كل عامل من عمال المؤسسة ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً . فاستأنف المحكوم عليه وقضى في استئنافه بالحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه .

وبعد أن بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى عرض إلى التطبيق القانوني في قوله « وحيث إن نص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٢ — يقصد ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — يجرى على أنه يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة وإذا لم يوجد عقد

عمل مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات . وحيث إنه لما كانت عبارة النص المتقدم قد تضمنت لفظ « يكون عقد العمل . . » ، فإن المشرع بذلك يكون قد قصد عدم إيجاب تحرير العقد كتابة إذ لو انصرفت نيته إلى ذلك لأصبح عبارة النص بما يفيد الإلتزام والوجوب كلفظ « يجب » بدلا من « يكون » أما وقد اقتصر المشرع على تصدير النص بلفظ يكون فإنه لا يكون قد حتم الإلتزام بتحرير العقد كتابة ، يؤيد هذا النظر استدراك المشرع في نفس النص بأنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات . وخلص الحكم من ذلك إلى عدم قيام الجريمة المسندة إلى المطعون ضده لافتقارها إلى العنصر المعنوي وهو التجريم لانعدام الإلتزام .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم مما تقدم غير سديد ، ذلك بأن مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون المذكور في المادة الثانية منه من أنه « يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة . . » هو وجوب تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة ، وقد أكدت المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون المذكور هذا المعنى حين أشارت إلى أن المادة الثانية منه أوجبت أن يكون العقد بالكتابة وأن يحور باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة . ولا يقدح في ذلك ، النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ، ذلك بأن إيراد هذا الحكم التيسيري الذي خرج به الشارع عن قواعد الإثبات هو تأكيد الجرح الشارع على حماية حقوق العمال ، ولا يقصد به إعفاء صاحب العمل من الإلتزام الواقع عليه بوجوب تحرير عقد العمل .

فيه يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وإزالة حكم المادتين ٥٢ و ٥٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم والقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

(القضية رقم ٤٠٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل وعبد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

١٣٥

١٢ من يونيه ١٩٦١

١ — غرفة اتهام : طعن بالنقض في أوامرها ، وأوامرها في إشكالات التنفيذ .

ب — محاكم عسكرية : اختصاص الطعن في أحكامها .

المبادئ القانونية :

١ — نص الشارع في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على الحالات التي يجوز فيها الطعن في أوامر غرفة الاتهام ، وهذه الحالات واردة بالنصوص المشار إليها على سبيل الحصر ، وليس من بينها الأوامر التي تصدرها في إشكالات التنفيذ المرفوعة إليها .

٢ — لم يجعل القانون الخاص بالمحاكم العسكرية للمحاكم العادية أى اختصاص بصدد الأحكام التي تصدر من تلك المحاكم فيما يرفع عنها من طعون ، بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية .

(القضية رقم ٤٦٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

بالكتابة وهو التزام تقضى البدهة بوقوعه على عاتق صاحب العمل إذ لا يتصور أن يلتزم العامل به ، وهو في سبيل البحث عن عمل يقتات منه هو ومن يلوذ به ، دون أن يلزم صاحب العمل بتحرير العقد بالكتابة . وجزاء مخالفة صاحب العمل هذا النص هو إزاله حكم المادة ٥٢ من المرسوم بقانون سالف الذكر عليه التي تتضمن النص على تعدد الغرامة المنصوص عليها فيها بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة طالما أنها تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات ، وهذه المادة الأخيرة واضحة الدلالة في أن المخاطب بها ، في صدد الخروج على أحكام نص المادة الثانية ، هو صاحب العمل وحده . ولا يعترض على هذا النظر بأن الشارع قد أجرى نص المادة ٤٣ من قانون العمل — الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقيد العمل الفردي — بأنه يجب « أن يكون عقد العمل ثابتاً بالكتابة . . » ذلك بأنه حرص على تضمين هذا النص الحكم التيسيري الذي تضمنته المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومؤدى ذلك هو أن الشارع اختط النهج الذي سار عليه المرسوم بقانون الأخير وأكده أحكامه في هذا الخصوص ، هذا فضلاً عن أن ما جرى به نص المادة ٥٣ من المرسوم بقانون سالف البيان في شأن التضامن في المسؤولية بين أصحاب العمل والمتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها من أنهم « يكونون » مسئولين بالتضامن قد جاء متسقاً مع العبارة التي استعملها الشارع في المادة الثانية وواضح الدلالة في تأكيد مراد الشارع من أنه حين استعمل هذا التعبير قد قصد به الالتزام والتعظيم — لا مجرد التنظيم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون

القضائية ووفق عليها بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٥٤ .
فإذا كانت أوراق الإنابة قد أرسلت إلى
السلطات المختصة بسوريا بالطريق
الدبلوماسي ، طبقاً للإجراءات المنصوص
عليها في المادة السابعة من تلك الاتفاقية ، فإن
ما يثيره المتهم من بطلان التحقيق وبطلان
الإنابة التي تم بمقتضاها لا يكون له محل .

٤ - لم يتطلب القانون أن يكون إرسال
أوراق الإنابة بعد تنفيذها بطريق معين ،
وإن جرى العرف على أن يكون ذلك عن
طريق وزارة الخارجية ، وليس في تسليم
رئيس النيابة أوراق التحقيق من القاضي
العسكري بسوريا مباشرة ، دون وساطة
وزارتى العدل والخارجية ، مساس بحق من
حقوق المتهم .

٥ - عدم تقديم طلب تسليم المتهمين
لا يسلب سلطة الاتهام حقها الأصيل في
رفع الدعوى الجنائية ، كما أنه لا يحول
دون تطبيق قواعد الاختصاص طبقاً للتشريع
المعمول به في كل من الدولتين ، ومن ثم فإن
ما ينعاه المتهم من أن السلطات القضائية المصرية
لم تطلب تسليم المتهمين السوريين إليها ، مما
يستفاد منه أنها تركت أمر محاكمتهم للقضاء
السوري يكون مردوداً .

٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن
تقدير توافر الارتباط المنصوص عليه في
المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة
محكمة الموضوع ، ما لم تكن الوقائع كما أثبتتها

١٣٦

١٣ من يونه ١٩٦١

١ - دفاع : عدوله عن طلب أبداه ، حكم ،
تسليمه .

ب - دفاع : طلب نذب خبير ، لإجابه .

ج - تحقيق : إنابة قضائية ، إتفاقية الإعلانات
والإنابات مع دول الجامعة العربية .

د - تحقيق : إنابة قضائية ، تسليم رئيس النيابة
أوراق التحقيق من القاضي العسكري بسوريا مباشرة .

هـ - دعوى جنائية : اختصاص . طلب تسليم
المتهمين .

و - عقوبة : ارتباط ، مواد مخدرة ، جلب أفيون
إلى مصر وحياسة حشيش بقصد التعاطي .

المبادئ القانونية :

١ - العدول من الدفاع عن طلب أبداه
دون إصرار عليه ، لا يستأهل من المحكمة
رداً حين اطراحها له .

٢ - من المقرر أنه متى كان طلب الدفاع
لا يتصل بمسألة فنية بحتة ، فإن المحكمة
لا تكون ملزمة بنذب خبير إذا هي رأت
من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل
فيها دون حاجة إلى ندبه .

٣ - الإنابة القضائية مظهر من مظاهر
التعاون الدولي بين الهيئات القضائية ، وقد
حرصت الدول على تنظيم مجموعة الإجراءات
التي تحكم الإنابة وما يتصل بها إثارة منها على
إرساء قواعد العدالة مع المحافظة على
استقلالها وبسط سيادتها على إقليمها . وقد
ارتبطت مصر قبل الوحدة مع دول الجامعة
العربية باتفاقية خاصة بالإعلانات والإنابات

١٣٨

١٣ من يونيه ١٩٦١

- ١ - شاهد : أقواله ، تعديل عليها ؛ حكم ،
تسببه ؛ نقض .
ب - إثبات : مأورو الضبط القضائي ؛ دعوى
جنائية ، غش .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان لا يبين أن شهادة الشاهد
كان لها دخل في تكوين عقيدة المحكمة أو
تأثير في النتيجة التي انتهت إليها باعتبارها
عنصراً من العناصر التي بنت عليها الإدانة ،
وطالما أن استبعاد هذه الشهادة برمتها
ولإسقاطها من الحكم لا يكون له تأثير على
منطق الحكم أو سلامة تدليله ؛ فإن خطأ الحكم
حين عرض بلا مسوغ لأقوال هذا الشاهد
دون أن يكون لها أصل ثابت في الأوراق
لأنه لم يسأل في القضية ، لا يكون موجباً
لنقضه لأنه يعتبر تزيماً لا تأثير له على سلامته .

٢ - تعيين موظفين لهم صفة مأموري
الضبط القضائي في جرائم الغش المعاقب عليها
بمقتضى القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ليس معناه
عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم
إذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة
بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، وطالما لا يوجد
نص صريح يقضى بذلك فقد دل الشارع
على أن المقصود هو تنظيم الإجراءات
وتوحيدها دون إخضاع أحكام هذا القانون
لقواعد إثبات خاصة به أن ترتيب أى بطلان
على عدم اتباع تلك الإجراءات ، ويصح

الحكم دالة على توافر شروط انطباق هذه
المادة . فإذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها
الحكم المطعون فيه لا تنفي بذاتها عن تحقق
الارتباط بين موضوعي التهمتين الأوليين
(وهو قيام الطاعن بجلب مادة الأفيون إلى
مصر وحيازته لها بعد ورودها) وبين موضوع
التهمة الثالثة (وهو حيازته مادة مخدرة أخرى
هي الحشيش بقصد التعاطي) ، فإن الحكم
يكون سديداً فيما ذهب إليه من توقيع عقوبة
مستقلة عن التهمة الأخيرة .

(القضية رقم ١٧٤٥ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٧

١٣ من يونيه ١٩٦١

- إثبات : قرائن ؛ حكم ، تسببه ، سطوع القمر في
ليلة الثامن من الشهر العربي .

المبدأ القانوني :

ما ذكرته المحكمة من أن القمر في ليلة الثامن
من شهر رمضان كان في التريبع الثاني ، لم ترد
به غير ما أوضحته بعد هذه العبارة بقولها
إن ضوءه كان ساطعاً ، وهذه حقيقة لا تخفى
باعتبارها من المعلومات العامة ولا يحتاج
العلم بها إلى تقويم . فتكون عبارة التريبع
الثاني - بفرض أن مصدرها هو التقويم
المقول في الطعن باطلاع المحكمة عليه في غيبة
المتهمين - غير مؤثرة بذاتها في عقيدة المحكمة
ولا يترتب عليها بطلان .

(القضية رقم ١١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

لنصوص المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها في دائرة اختصاصهم ، وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق ، وأن يسمعوا أقوال من لهم معلومات في الوقائع الجنائية وسؤال المتهمين فيها ، كما أن من واجبهم أيضاً أن يثبتوا جميع الإجراءات التي يقومون بها في محاضر موقع عليها منهم .

٣ - لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ، وأن لا يكون الراشي جاداً فيما عرضه على المرتشي ، متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره ، وكان الموظف (المتهم) قد قبله على أنه جدي منتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي وغيره من المساجين .

٤ - تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما .

(القضية رقم ٣٧٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٠

١٩ من يونيه ١٩٦١

١ - قبض : تفتيش ؛ نقض ، طعن لأول مرة بطلان قبض وتفتيش لاقتصار إذن التفتيش على المتهم الأول دون النص على تفتيش من يوجد معه .

ب - نلبس : ماهيته ، سلطة مأمور الضبط القضائي .

ج - دفاع : حكم ، تسببه . رد على أوجه دفاع موضوعية

الحكم بالإدانة بناء على أى دليل يقدم في الدعوى وتقتنع المحكمة بصدقه ويكون مؤدياً إلى ثبوت التهمة المسندة إلى المتهم .

(القضية رقم ١٨٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٩

١٣ من يونيه ١٩٦١

١ - إثبات : دفاع ، تشكيك المحكمة في شهادة الشهود ، حكم ، تسببه ، قصور .

ب - مأمور ضبط قضائي : مديرو ومأمورو السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون .

ج - رشوة : أركانها ، وقوعها نتيجة تدبير سابق ، عدم جدية الراشي في عرضه .

د - رشوة : جريمة تامة ، موعد تسليم مبلغ الرشوة .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الدفاع حين أشار في مرافعته إلى الخصومة القائمة بين ضباط السجن وبين المتهم ، لم يكن يقصد من ذلك سوى التشكيك في شهادتهم التي اطمأنت المحكمة إلى صدقها ، دون أن يطلب إلى المحكمة تحقيقاً معيناً في هذا الصدد ؛ فإن ما يثيره من قصور الحكم في الرد على دفاعه يكون على غير أساس .

٢ - تنص المادة ٧٦ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ، على أنه

يكون لمدير ومأموري السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون صفة مأموري الضبط القضائي كل في دائرة اختصاصه ، مما يقتضاه أن يكون من واجبهم طبقاً

د - مواد مخدرة : ضالة مقدارها . أثره على توافر الجريمة .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الشايت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما خارج نطاق اختصاص ضابط مباحث القسم وهو أساس يختلف عما أثاره في وجه طعنه من بطلان القبض والتفتيش لاقتصار إذن التفتيش على الطاعن الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه وأنه (أى الطاعن الثاني) لم يكن في حالة تلبس تجيز القبض عليه ؛ فإنه لا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض ، لأنه في حقيقةه دفع موضوعى أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتي اطمانت منها إلى صحة الإذن .

٢ - التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها ، مما يبيح لرجال الضبط القضائى الذين شاهدوا وقوع الجريمة ، إحراز مخدرات ، ، وهى من بين الجرائم التي يباح فيها لهؤلاء القبض على المتهم الحاضر ، أن يقبضوا على كل من يقوم الدليل على إسهامه فيها . وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

٣ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع

الموضوعية التي تثار على وجه الجرم في أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها ، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ، أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ومنتجاً فيه .

٤ - لم يعين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، فالعقاب واجب حتماً مهما يكن المقدار ضئيلاً ، متى كان لها كيان مادى محسوس أمكن تقدير ماهيته .

(القضية رقم ٤٧٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبدالحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

١٤١

١٩ من يونيه ١٩٦١

تفتيش : لإعادته بعد استنفاد الغرض الذي صدر لأجله الإذن به ؛ إثبات ، سلاح أبيض .

المبدأ القانونى :

إذا كان التفتيش قد استنفد غرضه بضبط الخنجر المضبوط ، وهو من الأسلحة التي ليس لها ذخائر حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في جيب الصديرى بعد ضبط السلاح المذكور ، فإن ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفاً للقانون ، وبالتالي فإن القرار المطعون فيه ، فيما انتهى إليه من استبعاد الدليل المستمد من ذلك الإجراء الباطل ، يكون متفقاً وحكم القانون الصحيح .

(القضية رقم ٤٨١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . فإذا كانت التهمة الموجهة في أمر الإحالة إلى المتهم وتمت المرافعة في الدعوى على أساسها ، قد بين فيها على وجه التحديد الفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه ، ولم يثبت لدى المحكمة ارتكابه هذا الفعل ؛ فإنه يكون من المحتم عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها . وأما ما أشارت إليه النيابة (الطاعنة) من أنه كان يجب على المحكمة أن تصف الاعتداء الذي وقع من المتهم الوصف القانوني وتدينه عنه لا أن تقضى ببراءته ، فهو مردود بأن مناط ذلك هو التقييد بالواقعة المطروحة ، وعندئذ يلزم المحكمة إعطاء الوصف القانوني لها .

٢ - حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو حق خوله الشارع لمحكمة الجنايات أن تستعمله ، متى رأت هي ذلك ، وليس في صيغة المادة المذكورة ما يفيد إيجاب التزام المحكمة به .

٣ - من المقرر أن القانون لا يلزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل لها أن ترفض هذا الطلب إذا رأت أنها في غنى عن رأيه بما استخلصته من الوقائع التي ثبتت لديها ، فإذا وضحت الواقعة وكان تحقيق الدفاع غير منتج في الدعوى ، فالمحكمة أن تطرحه مع بيان العلة في إطاره .

(القضية رقم ٤٨٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٢

١٩ من يونيو ١٩٦١

معارضة : دفاع . تقيب المتهم المعارض ، طلب الحامي الحاضر عنه التأجيل لمرض المتهم وتقديمه شهادة مرضية ، رفض المحكمة التأجيل . والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون إبداء رأيها في عذر المرض .

المبدأ القانوني :

إذا كان المدافع عن المتهم قد قدم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية شهادة مرضية ، وقرر أن المتهم مريض وطلب تأجيل الدعوى ؛ لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، ولم تشر في حكمها المطعون فيه إلى ذلك العذر ولم تبد رأياً فيه فتبنته أو تنفيه ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٨٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٣

١٩ من يونيو ١٩٦١

١ - وصف التهمة : معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور . تعديل المحكمة الوصف القانوني . التقييد بالواقعة المطروحة .

ب - محكمة جنايات : حق التصدي .

ج - دفاع : تحقيق . خبير . طلب استدعاء الطبيب لمناقشته .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر

١٤٤

٢٠ من يونيه ١٩٦١

محكمة جنایات : محاكمة ، إجراءاتها ؛ دفاع ،
إخلال بحقه .

المبدأ القانوني :

إذا كان المتهم لا يدعى أن بعض الأوراق
التي ركن إليها الحكم في تكوين عقيدته والمقول
بعدم نسخها ضمن الأوراق التي تم نسخها
وسلمت إلى المدافع عنه ، لم تكن تحت نظر
المحكمة ضمن الملف الأصلي للدعوى ؛ فإنه
كان من المتعين عليه أن يبني دفاعه من واقع
الملف المذكور ، وقد كان في مكنسته أن يطلب
الاطلاع عليه طبقاً للإجراءات التي رسمها
القانون في المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات
الجنائية ، أو أن يتقدم بهذا الطلب إلى محكمة
الموضوع . أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعي
على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء كان عليه
أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته في
تحقيقه . ولا يضير الحكم أن تكون الصورة
الممسوخة قد جاءت خلوا من بعض الأوراق
المطروحة على بساط البحث ، لأن العبرة في
المحاكمة هي بملف القضية الأصلي ، بما تكون
معه دعوى الإخلال بحق المتهم في الدفاع على
غير أساس .

(القضية رقم ٢٣٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٥

٢٦ من يونيه ١٩٦١

١ — اختلاس : أموال أميرية ؛ نوع الشيء .

المختلس . مال الأفراد المسلم للموظف بسبب وظيفته ،
عقوبات م ١١٢ .

ب — إثبات : قصد جنائي ، استخلاصه بالممكنات
العقلية .

ج — محاكمة : إجراءاتها ، استجواب المتهم بحضور
حاميه الذي لم يعترض .

المبادئ القانونية :

١ — لا يشترط في حكم المادة ١١٢ من
قانون العقوبات أن يكون المال المختلس مالا
أميرياً ؛ بل يكفي أن يكون مملوكاً للأفراد ،
متى كان قد سلم للموظف بسبب وظيفته .

٢ — القصد الجنائي هو من الأمور
النفسية التي قد لا تترك أثراً محسوساً يدل
عليها مباشرة ، فيكون للقاضي أن يستخلصه
الممكنات العقلية كافة .

٣ — إذا كان الثابت بحضور الجلسة
أن المحكمة استجوبت الطاعن بحضور محاميه
الذي لم يعترض ، فلا يكون ثمة شيء يعيب
الإجراءات .

(القضية رقم ٥٠٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٦

٢٦ من يونيه ١٩٦١

١ — حكم : تسييه ، بياناته ؛ استدلال ، خطأ
فيه غير مؤثر في منطق الحكم ونتيجته .

ب — حكم : بياناته ، عدم تحديد تاريخ الواقعة .

المبادئ القانونية :

١ — ما ينعاه الطاعن على الحكم من حالة
الخطأ في الاستدلال مردود بأنه يفرض قيام

١٤٨

٢٧ من يونيو ١٩٦١

١ - شاهد : عدم طلب استدعائه ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

ب - قتل وإصابة خطأ : ركن الخطأ . السرعة الموجبة للسوءة الجنائية . تقديرها كنصر من عناصر الخطأ .

المبادئ القانونية :

١ - للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه .

٢ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للسوءة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ؛ ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور . وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد ، هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(القضية رقم ٣٤٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٩

٢٧ من يونيو ١٩٦١

١ - هتك عرض : الركن المادي . دعوى مدنية .

نقض .

هذا الخطأ ، فإنه لا أثر له في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها ؛ والأصل أن البيان المعمول عليه في الحكم هو ما يبدو فيه اقتناع المحكمة ، دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

٢ - لا يعيب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة ، ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها ، أو بتكوين عقيدة المحكمة في النتيجة التي انتهت إليها ؛ ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انتهت بمضي المدة .

(القضية رقم ٦٢٠ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

١٤٧

٢٧ من يونيو ١٩٦١

سلاح : ترخيص ، إلقاء أو سحبه ، إعلان صاحب الترخيص .

المبدأ القانوني :

إعلان صاحب الشأن بإلغاء الترخيص أو سحبه ، إعمالاً للمادة الرابعة في فقرتها الثانية والثالثة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، أمر ضروري يبدأ به ميعاد تسليم السلاح إلى مقر البوليس أو التصرف فيه . أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم أهمية الإخطار ، ومن وجوب تسليم السلاح في نهاية السنة المرخص بحمله أثناءها ، فهو تقرير لا يتفق مع القانون .

(القضية رقم ٣٣٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

بتصديها لفعل ليس مطروحاً عليها ولا ولاية لها بالفصل فيه ، مما يعيب الحكم في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية ويستوجب نقضه في هذا الخصوص ولما كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالطعن الثاني الذي قرر بالطعن بعد الميعاد ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه أيضاً فيما قضى به في الدعوى المدنية ، وذلك عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٥٠٣ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة : الأستاذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

١٥٠

٢٧ من يونيو ١٩٦١

١ - دفاع : هام ، تمحيصه أو الرد عليه ؛ حكم ، تسميته ، قصور .

ب - دفاع : موضوعي ، تعرض المحكمة للرد عليه .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم قد دان المتهمين دون أن يعنى بتحقيق ما أثاروه من تعدد الجهات التي حصل لإبلاغ الحادث إليها ، وقبل الاطلاع على الدفاتر التي عيئوها ، وهو دفاع يعد هاماً في خصوص الدعوى المطروحة ، ومؤثراً في مصيرها ، بما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد

ب - هتك عرض : قصد جنائي .

ج - دعوى مدنية : تقدير عناصر التعويض ؛ طعن ، نسبة أثره .

المبادئ القانونية :

١ - يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أى فعل مخل بالحياة العرضى للجنى عليه ، ويستتطلب إلى جسمه ويقع على عورة من عوراتها ويخدش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم الجنى عليه ، ووضع الأصبع في دبر الجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه ، وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالاً للشك في إخلاله بحياته العرضى .

٢ - القصد الجنائي في جريمة هتك

العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع يعد عورة . سواء أكان ذلك إرضاء للشهوة أم بقصد الانتقام .

٣ - إذا كان الثابت أن المحكمة أدخلت

في عناصر التعويض الذى قضت به على المتهمين ما أصاب الجنى عليه من ضرر مادي نتيجة الاعتداء عليه بالضرب ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت عن جنابة هتك العرض المسندة إلى المتهمين ، وقد ادعى الجنى عليه مدنياً مطالباً بتعويض الضرر الذى أصابه من هذه الجريمة ، فإن المحكمة إذ قضت بالتعويض عن واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى إليها تكون قد خالفت القانون ،

للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، فإن حكمها يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

المحكمة :

« . . . وحيث . . . أن المطعون ضدها أقامت بناء بدون ترخيص ، وأنها لم تستوف المناور القانونية ، كما أن الأبراج والبلدكونات مخالفة للقانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، إذ هما قرينان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني ، مما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً . وهي إذ اكتفت بالقضاء بالغرامة وسداد رسوم الرخصة استناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، فإن حكمها يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث مدى مخالفة البناء للقانون ، فإنه يتعين نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(القضية رقم ٤٦٣ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطيه اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

١٥٢

٢ من أكتوبر ١٩٦١

عقوبة : مصادرة سلاح ، سبق الضبط على المصادرة .

عليه بما يسوغ رفضه . أما وهي لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التي أوردتها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور .

٢ — الأصل أن المحكمة لا تلزم بالرد على كل دفاع موضوعي للنهم ، اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة ؛ إلا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع ، وجب أن يكون ردها صحيحاً مستنداً إلى ما له أصل في الأوراق .

(القضية رقم ٥١٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

١٥١

٢ من أكتوبر ١٩٦١

وصف التهمة : استئناف . تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها ؛ بناء ، لإقامته بدون ترخيص ومخالفة لأحكام القانون .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، إذ هما قرينان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني ، مما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيف والأوصاف ، وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً . وهي إذ اكتفت بالقضاء بالغرامة وسداد رسوم الرخصة استناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء

المبدأ القانوني :

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، فإذا كان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بمصادرته يكون قد وقع على خلاف حكم القانون .

(القضية رقم ٥١٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة السيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسناويل واحد أحمد الشامي وحسين صفوت السركي المستشارين) .

١٥٣

٢ من أكتوبر ١٩٦١

- ١ - قتل عمد : سبق الإصرار ، مسئولية جنائية ، وصف التهمة .
- ب - قتل عمد : سبق الإصرار أثر نصيب الجاني في الأفعال المكونة للجريمة على مسئوليته .
- ج - وصف التهمة : تعديله ، لفت نظر الدفاع ، قتل عمد .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم قد أثبت توفر سبق الإصرار في حق المتهم ، فقد وجبت مساءلته عن جريمة القتل العمد سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ؛ ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحاً في القانون .

٢ - الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره ، متى توفر سبق الإصرار ، وإن قل نصيبه من

الأفعال المكونة لها ؛ فلا يغير من أساس المسئولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال .

٣ - لا يعيب الحكم أن نسب إلى الطاعن استعمال السكين ، خلافاً لما جاء بأمر الإحالة ، من أنه وآخر قتلا المجنى عليه بأن ألقيا عليه حجراً وطعنه المتهم الآخر بسكين ، ما دام أن الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كل ظروف الدعوى وأدلتها واستناداً إلى المنطق والعقل ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة ، وبغض النظر عن الوسيلة ، إلا عن جريمة القتل العمد ، وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث ؛ ومن ثم فإن المحكمة لا تلزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

(القضية رقم ٥٣١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٤

٩ من أكتوبر ١٩٦١

- ١ - محاكمة : إجراءاتها ، أمر إحالة صادر من غرفة الاتهام ، فقد ثبوت تلاوته قبل المحاكمة ، مراعاة الدفاع دون المنازعة في صدوره أو في إعلانه به .
- ب - تفتيش : الإذن به ، إثباته بالكتابة .
- ج - فقد ورقة إذن التفتيش : استناد إلى الدليل المستمد منه .
- د - نقض : المحكمة في الطعن . مصلحة فيه ، تلبس . قبض . تفتيش . مخدر .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في الإجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يقدم دليل على خلاف ذلك ؛ فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أمر الإحالة تلى في مواجهة الطاعن « المتهم » وسمعت المحكمة الشهود ، وقالت النيابة إن بعض أوراق القضية قد فقدت بعد صدور قرار غرفة الاتهام ، وترافع الدفاع عن الطاعن دون أن ينازع في صحة أمر الإحالة أو في عدم إعلانه به ، ودون أن يتمسك بأن النيابة لم تقدمه لغرفة الاتهام وبأن هذه لم يصدر قرار منها بإحالاته إلى محكمة الجنايات ولم يطلب إجراء تحقيق في ذلك إثباتاً لهذه الدعوى ؛ فإن ما يثيره الطاعن من حالة وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم يكون على غير أساس .

٢ - الإذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب إثباتها بالكتابة ، وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى .

٣ - العبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بنسب على التحريات التي أجراها البوليس ، وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى إما لضيعته أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الإذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها في

هذا الخصوص ، هو من صميم سلطات التقديرية وتكون قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش ، وبالتالي في استنادها إلى الدليل المستمد منه .

٤ - لا مصلحة للطاعن في الجدل فيما إذا كان تخليه عن قطعة المخدر التي ألقاها على الأرض قد تم باختياره بحيث تقوم حالة التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه ، أو أن إلقاءها كان وليد إجراء غير مشروع لا يجيز ذلك ، طالما كان من حق رجال الضبطية القضائية إجراء هذا القبض والتفتيش بناء على الإذن بذلك الذي ثبت صدوره من النيابة فعلاً .

(القضية رقم ٥٥٠ سنة ٣١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

١٥٥

٩ من أكتوبر ١٩٦١

١ - مسئولية جنائية : قتل عمد . علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . إعمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة .

ب - قتل عمد : حكم ، لسببيه . نية القتل ، استظهار الحكم هذه النية . نوع الآلة المستعملة في القتل .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فإن إعمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة

فإن ما يثيره الطاعن من نفي على الحكم لالتفاتاته
عن الرد على الدفع ببطالان التفتيش لا يكون
له محل .

(القضية رقم ٧١٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٧

١٠ من أكتوبر ١٩٦١

تفتيش : الإذن به ، عدم إرفاقه بملف القضية ،
دلالتة .

المبدأ القانوني :

عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى
لا يفيد حتماً عدم وجوده أو سبق صدوره
الأمر الذي يتعين معه على المحكمة أن تحققه
قبل الفصل في الدعوى . فإذا كان الثابت من
الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الضابط
الذي أجرى التفتيش شهد بأنه استصدر من
النيابة إذناً بتفتيش المتهم ومسكنه ، وأن
الإذن مرفق بقضية أخرى ، بما دعا المحكمة
لأن تطلب من النيابة ضم الإذن المشار إليه ؛
إلا أنها عادت في نفس يوم الجلسة فقضت
بالبراءة دون أن تتيح للنيابة فرصة لتنفيذ
ما أمرت به ، فإن هذا الحكم يكون معيباً
متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٥٥٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٨

١٠ من أكتوبر ١٩٦١

١ — فاعل أصلي : شريك : سرقة طيار كهربائي .
مقوبة . نقض . طعن . مصلحة فيه .

والوفاة ، وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها
المتهم حين طعن المجنى عليه عمداً بنية قتله .

٢ — متى كان الحكم قد تحدث عن نية
القتل واستظهرها من ظروف الواقعة ،
وتعمد المتهم إحداث إصابة قاتلة بالمجنى عليه
بقصد إزهاق روحه ، فإنه لا يهم بعد ذلك
نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو مديرة
ما دامت هذه الآلة تحدث القتل .

(القضية رقم ٥٦٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة محمد عطية إسماعيل وعادل يونس
وتوفيق أحمد الحشن ومحمود إسماعيل وحسين صفوت
السركي المستشارين) .

١٥٦

٩ من أكتوبر ١٩٦١

تفتيش : دفع ببطالانه ، النفات الحكم عن الرد
عليه . دفاع ، حكم ، تسببيه .

المبدأ القانوني :

إذا كان لا يبين من الإطلاع على محاضر
جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه
قد أثار أي منهما دفاعاً ببطالان التفتيش ، بل
إن كل ما قاله المدافع عنه في هذا الخصوص :
« والتصوير الصحيح أن القوة نزلت في
السويقة وأخذت تفتش في خلق الله تفتيشاً
باطلاً بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب هذا
المتهم التمس ، الأمر الذي لا يعدو القول
المرسل على إطلاقة دون أن يحتمل على الدفع
الصريح ببطالان التفتيش ، أو أن يشتمل
على بيان ما يرمى إليه منه — إذا كان ذلك ،

المبادئ القانونية :

١ - قصرت المادتان ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية الحق المخول للنائب العام بالطعن في أوامر غرفة الاتهام على الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، وحتمت المادة ١٩٥ لجواز هذا الطعن أن يكون خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ومن ثم فإن الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها بمقولة إن المتهم حدث هذا الأمر بطبيعته ، وإن كان قد جاء مخطئاً ، لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة النقض .

٢ - إذا كانت غرفة الاتهام قد أمرت بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة بمقولة إن المتهم من طائفة الأحداث ، ولما أعادت النيابة عرض القضية عليها استناداً إلى ما هو ثابت بها من أن المتهم تجاوز سن الحدث ، قررت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإن هذا الأمر الصادر من غرفة الاتهام يحقق قيام التنازع السلبي بينها بوصفها من جهات التحقيق ، وبين محكمة الأحداث التي كانت ستقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وبذلك ينسد الطريق على سلطة الاتهام بالنسبة لهذا المتهم ، ويفلت من المحاكمة .

ولما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن

ب - نقض : طعن ، مصلحة فيه ، عقوبة الفاعل الأصلي مقررّة للشريك ، إدانة المتهم باعتباره فاعلاً أصلياً في السرقة ، نفيه .

المبادئ القانونية :

١ - تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائي ، بل هو مؤدٍ إليها حتماً بمجرد مرور التيار به بعد توقفه ، فلا يغير من موقف المتهم أن يستعين في إنلافه بمن له خبرة في ذلك ، أو أن يقوم به بنفسه . وما دام هو الذي يحتلّس التيار فهو السارق له .

٢ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لاشريكاً في جريمة السرقة التي دانه بها ، ما دامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررّة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة .

(القضية رقم ٥٦١ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة السيد أحمد عفيفي وعمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

١٥٩

١٠ من أكتوبر ١٩٦١

أ - غرفة اتهام : أوامرها التي يجوز للنائب العام الطعن فيها بالنقض . نيابة عامة : نقض ، الطعن في أمرها بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها .

ب - غرفة اتهام : محكمة الأحداث . اختصاص . تنازع الاختصاص السلبي . نقض . طلب تعيين الجهة المختصة .

الكشط والتغيير في المستند ، وبين ما جاء في تقرير قسم أبحاث التزوير من أنه لا يتيسر مرفة محدثهما لأسباب فنية ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها الموضوعية إلى أقوال الشاهدين في هذا الخصوص ، فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من القصور والتخاذل لا يكون لأجل له .

٢ — من المقرر قانوناً أن ما يجب التزام قواعد الإثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التبيد ، هو عقد الأمانة في ذاته ؛ أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الإثبات ، دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الإقرار .

٣ — قواعد الإثبات وما تقتضيه من عدم جواز سماع الشهود فيما يجاوز نصاب الشهادة ، هي قواعد غير متعلقة بالنظام العام ويتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع .

٤ — المحكمة في صدد بحثها الدعوى المدنية ، غير ملزمة بتوجيه المدعى أو تكليفه إثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها . إذ أن الأمر في ذلك كله موكول إليه ليدل على التعويض الذي يطالب به بالكيفية التي يراها .

٥ — المحكمة الجنائية غير ملزمة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ، إلا إذا قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي

الاختصاص بالفصل في الطلب الخاص برفع النزاع بين غرفة الاتهام وجهة الحكم ، إنما ينعقد لمحكمة النقض ، على ما جرى به قضاؤها ، باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في أوامر غرفة الاتهام أمامها عند ما يصح الطعن قانوناً ، فإنه يجب إجابة النيابة العامة إلى طلبها وقبوله وتعيين محكمة الجنايات المختصة ، للفصل في الدعوى .

(القضية رقم ٥٧٠ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطية إسماعيل وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن وعمود إسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

١٦٠

١٦ من أكتوبر ١٩٦١

أ — إثبات : حكم ، سببه ؛ تزوير ، قول الخبير إنه لا يتيسر معرفة محدث الكشط والتغيير ، اطمئنان المحكمة إلى ما قرره الشهود من أن المتهم هو محدثهما .

ب — تبديد : إثبات عقد الأمانة ، إثبات واقعة الاختلاس .

ج — إثبات : بالبينة فيما يجاوز نصابها ؛ نظام عام .

د — دعوى مدنية : تعويض ، عبء التدليل على قيمته .

ه — دعوى مدنية : إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة .

و — حكم : لسبب ، بيان الواقعة المستوجبة للعقاب ونس القانون الذي حكم بموجبه ؛ استعمال ورقة مزورة .

المبادئ القانونية :

أ — متى كان لا يوجد تناقض بين ما قرره الشاهدان من أن المتهم هو الذي أحدث

١٦١

١٦ من أكتوبر ١٩٦١

أ - إثبات : دفاع ، حكم ، تسببه ، دفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ، الرد عليه .

ب - سرقة : حكم ، تسببه ، ركن الإكراه ، التحدث عنه في الحكم .

ج - تعطيل المواصلات : متى تتحقق جرمته .

د - عقوبة : نقض ، طعن ، مصلحة ، إدانة المتهم في جرمته السرقة باكراه وتعطيل المواصلات مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . الحكم عليه بعقوبة الجريمة الأولى الأشد ، النعى بعدم توافر الجريمة الثانية .

هـ - إثبات : تحقيق ، تعرف الشهود على المتهم .

و - إثبات : حكم ، تسببه ، إيراد النص الكامل لأقوال الشهود .

ز - إثبات : قرينة استعراف الكلب البوليسي ، الاستناد إليها لتعزيز أدلة الثبوت .

ح - محاكمة : إجراءاتها ، تحقيق ، فقد بعض أوراقه ، إثبات .

المبادئ القانونية :

١ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وما يترتب عليه من تعذر الاستعراف على المتهمين ، ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

٢ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالاً ، مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

٣ - هدف الشارع من نص المادة ١٦٧

المطلق أن تحديد التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها ، أما وقد قدرت أن هذا التحديد ميسور من واقع الأوراق المعروضة عليها ، وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ، ولم يطلب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية لإجراء هذا التحقيق ، فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه مادام سائغاً مستنداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة لمعاقبة المتهم أو يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى انتقضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، وأوجبته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون مشوباً بالبطلان بما يوجب نقضه . ولا يعصم الحكم من هذا العيب أنه أشار في صدره إلى أن النيابة اتهمت الطاعن باستعمال الأوراق المزورة وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، طالما أنه لم يفصح عن أخذه بها ولم يبين واقعة الاستعمال التي اقترفتها المتهم وعلى أى الأوراق انصبت .

(القضية رقم ١٢٢١ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد عطية اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين وغنار مصطفى رضوان المستشارين)

استعراف الكلب البوليسى كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ، ولم يعتبر هذا الاستعراف كدليل أساسى على ثبوت النهمه قبل المتهم ، فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

٨ — الأصل أن عماد الإثبات فى المواد الجنائية هو التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التى تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائى فليس إلا تمهيداً لذلك التحقيق الشفوى ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التى يتزود منها القاضى فى تكوين عقيدته فإذا كانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها وكانت الأوراق الباقية فيها غناء عما قيل بفقده ، فلا وجه للنعى على الحكم بىطلان الإجراءات تأسيساً على فقد بعض أوراق التحقيق .

(القضية رقم ٢٣٩٢ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة السيد أحمد عفيفى وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود إسماعيل ، وأديب نصر حنين المستشارين) .

١٦٢

١٦ من أكتوبر ١٩٦١

أ — تلبس : ثوافره ، كفاية وجود المظاهر الخارجية التى تنبئ عنه ، ثبوت الجريمة فيما بعد قبل مرتكبها .

ب — وظيفة عمومية : تدخل فيها ، جريمة المادة ١٥٥ عقوبات ، أركانها .

ج — رشوة : وظيفة عمومية ، تدخل فيها . نقض . طعن ، مصلحة فيه ، إدانة الطاعن فى جريمته عرض

من قانون العقوبات ، التى حلت محل المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ ، إلى تعميم الحماية وشمولها لكل وسائل النقل العامة من مائة أو برية أو جوية . وتحقق الجريمة بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بأى طريقة عمدية من شأنها أن تؤدى إلى التعطيل أو التعريض للخطر سواء أوقع اصطدام فعلى بالأشياء المستعملة فى هذا الغرض وترتب على ذلك التعطيل ، أو كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف وسيلة النقل العام خوف الاصطدام بها .

٤ — إذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن بجنايتى السرقة بإكراه وتعريض وسائل النقل العامة البرية للخطر عمداً وتعطيل سيرها ، وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية فى نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة باعتبارها الأشد ، فلا جدوى له من النعى على الحكم فى صدد توافر الجريمة الأخرى .

٥ — تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التى يوجب القانون لها شكلاً خاصاً .

٦ — لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل لأقوال الشهود الذين اعتمد عليهم الحكم ، بل يكفي أن يورد مضمونها . ولا يقبل النعى على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد ، لأن فيما ما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها اطرحت ما لم تشر إليه منها .

٧ — إذا كانت المحكمة قد استندت إلى

المقرررة لجريمة عرض الرشوة .

(القضية رقم ٢٩٤ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد عطية اسماعيل ومحمد عبدالسلام
وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ، ومختار
مصطفى رضوان المستشارين) .

١٦٣

١٦ من أكتوبر ١٩٦١

- ١ - محكمة : لإجراءاتها ، حكم ، بياناته ،
استئناف ، محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات
الديباجة .
- ب - حكم : تاريخه ، خلو الحكم منه .
- ج - استئناف : تأييد المحكمة الاستئنافية
الحكم الابتدائي الباطل دون أن تنشئ لقضائها
أسباباً جديدة .

المبادئ القانونية :

- ١ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل
الحكم في خصوص بيانات الديباجة .
- ٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن
ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي
يجب أن تحمل تاريخ إصداره ، وإلا بطلت
لفقدها عنصرأ من مقومات وجودها قانوناً ،
وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي
يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر
به ، وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها ،
فبطلانها يستتبع ختماً بطلان الحكم ذاته
لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد
بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه
ومنطوقه .

- ٣ - متى كان الحكم المطعون فيه ، وإن
استوفى بياناته ، إلا أنه لم ينشئ لقضائه

الرشوة والتدخل في وظيفة عمومية . مع تطبيق المادة
٢/٣٢ عقوبات ، معاقبته بالعقوبة الأشد المقررة للجريمة
الأولى . المنازعة في توافر أركان الجريمة الثانية ،
جدواه .

المبادئ القانونية :

- ١ - من المقرر قانوناً أنه إذا وجدت
مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبيء بارتكاب
الفعل الذي تتكون منه الجريمة ، فإن ذلك
يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة بصرف النظر
عما ينتهي إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ،
من عدم وقوعها ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام
حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت
الجريمة قبل مرتكبها .

- ٢ - إذا كان الثابت من الحكم أن المجنى
عليه رجل قروي من الريف متقدم في السن ،
وأن المتهم اعترض سبيله وانحرف به إلى طريق
فرعى وزعم له أنه مخبر ثم أمره بإبراز بطاقته
الشخصية وإخراج ما يحمله في جيوبه من نقود
وأوراق ، فانصاع المجنى عليه لهذا الأمر اعتقاداً
منه بأن المتهم من رجال البوليس الذين لهم
اتخاذ هذا الإجراء قانوناً ، فإن هذه الأفعال
والمظاهر مما تتحقق به جريمة التدخل في
الوظيفة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من
قانون العقوبات .

- ٣ - لا جدوى للطاعن مما يثيره من
عدم توافر أركان جريمة التدخل في الوظيفة
المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون
العقوبات ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد
أعمل في حقه المادة ٢/٣٢ من القانون المذكور ،
وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد

المبدأ القانوني :

إنه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه ، إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة ، مما يتعذر معه اعتبارهما فعلاً واحداً يكون جريمتين أو جرائم عدة صدرت عن غرض إجرامى واحد ، حتى يصح القول بتطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . يؤكد هذا النظر ما ورد في المادتين ٥ و ٦ / ١ - ٢ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب توقيع عقوبة الحبس والمراقبة على العائد للاشتباه ، علاوة على العقوبة التى سبق أن حكم بها عليه لارتكابه جريمة من الجرائم التى نص عليه المرسوم بقانون المشار إليه ، مما يدل على أن الشارع لم يرد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٢ ساقطة الذكر .

(القضية رقم ٥٨٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطية إسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

١٦٦

١٦ من أكتوبر ١٩٦١

سبوقذف : علانية . مكتب المحامى ، حكم ، تسببه .

المبدأ القانوني :

مكتب المحامى بحكم الأصل ، محل خاص وما ذكره الحكم المطعون فيه من أن المتهمه اعتدت بالاشتم على المجنى عليها بصوت مرتفع على مسمع من جميع الموكلين وجميع الموظفين

أسباباً بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائى الباطل قانوناً ، فإنه يكون باطلاً .

(القضية رقم ٤٥٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود إسماعيل وأديب نصر حنين المستشارين) .

١٦٤

١٦ من أكتوبر ١٩٦١

١ - جرح وضرب : قصد جنائى .
ب - حكم : تسببه ، التحدث استقلالاً عن هذا القصد .

المبدأ القانوني :

١ - جريمة إحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائى العام . وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

٢ - لا تلزم المحكمة في جريمة إحداث جرح عمداً بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى لدى المتهم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

(القضية رقم ٥٨٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٥

١٦ من أكتوبر ١٩٦١

اشتباه : عود إليه ، تعدد الجرائم ، عقوبة . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات على الجريمتين .

المبدأ القانوني :

إذا كان المتهم قد دفع التهمة المسندة إليه - وهي أنه لم يحصل على ترخيص سابق من الجهة المختصة قبل هدم البناء مخالفاً بذلك أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم ، بأن المبنى خرب وآيل للسقوط ، ودعم دفاعه بالمستخرج الرسمي الذي قدمه ، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تمحص هذا الدفاع الجوهري وأن تبحثه للتثبت من أن بيانات ذلك المستخرج الرسمي تتعلق بالمبنى موضوع الاتهام ، ومن أن هذا المبنى متخرب كلياً بحيث يعتبر آيلاً للسقوط ، حتى كان يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون . فإذا كان الحكم الابتدائي لم يشر إلى هذا الدفاع كما لم يتناوله الحكم الاستئنافي المطعون فيه برد ، فإنه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٤٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة السيد أحمد عفيفي وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن وعمود إسماعيل وأديب نصر حنين المستشارين) .

١٦٨

٣٣ من أكتوبر ١٩٦١

نقض : لإجراءاته . لإيداع الأسباب . ميعاد المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . المرض . متى لا يكون عنراً مبرراً مسوغاً .

المبدأ القانوني :

توجب المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن

الذين كانوا بالمكتب ، ، ما ذكره الحكم من ذلك ، لا يجعل مكتب المحامي محلاً عمومياً بالصدفة ، ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجهر به في المحل الخاص المطل على طريق عام .

المحكمة :

« . . . وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله .. أن للتهمة تضايقت من هذا الأمر واعتدت بالشتم عليها بصوت مرتفع على مسمع من جميع الموكلين الذين كانوا بالمكتب وجميع الموظفين » . ثم أضاف الحكم « أنه من البديهي أن مكتب المحامي هو من الأماكن المطروقة للجميع بدون استثناء ومن ثم يعتبر ركن العلانية المنصوص عليه في المادة ١٧١ عقوبات متوافراً » .

« وحيث إنه لما كان مكتب المحامي بمحكم الأصل محلاً خاصاً ، وكان ما ذكره الحكم المطعون فيه على الصورة السالف بيانها لا يجعل مكتب المحامي محلاً عمومياً بالصدفة ، ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجهر به في المحل الخاص المطل على طريق عام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه » .

(القضية رقم ٥٨٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٧

١٧ من أكتوبر ١٩٦١

دفاع : حكم ، تسييبه ، بناء ، تمسك الاتهام بأن المبنى متخرب كلياً بحيث يعتبر آيلاً للسقوط . دفاع جوهري . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور .

الشهود، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .
(القضية رقم ٦٠٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٠

٢٣ من أكتوبر ١٩٦١

١ - تحقيق : تفتيش ، حبس ، قبض ، إثبات ، إجراءات التحقيق التي يجب تدوينها بمعرفة كاتب المحكمة .

ب - تحرير : إجراءاته ، إجراءات جنائية م ٥٧ .

المبادئ القانونية :

١ - مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للحقوقي وتوقيعه إلا في إجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر ، كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم وإجراء المعاينة ؛ إذ أن هذه الإجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره إلى مجريات التحقيق بحيث لا تهووه عن ذلك كتابة المحضر . أما سائر إجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهي بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ، ولا توجب بالتالي أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

٢ - إجراءات التحريز ، بما فيها الإجراء المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل والمحافظة على الدليل

في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضوري . فإذا كان الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان المرض الذي احتج به لتسوية ذلك ، وهو إصابته بنزلة شعبية حادة كما يؤخذ من الشهادة المرضية المقدمة منه ، ليس من شأنه أن يقعه عن تقديم أسباب الطعن أو الاتصال بمحاميه لهذا الغرض بالوسيلة التي يراها قبل انقضاء هذا الميعاد ؛ فإن هذا المرض لا يعتبر عذراً ويكون طعنه غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٦٠٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود إبراهيم إسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

١٦٩

٢٣ من أكتوبر ١٩٦١

١ - جريمة : استعالة نسبية ، سرقة ، شروع فيها ، وجود المال سرقته .

ب - إثبات : اعتراف ، حكم ، تسببه ، خطأ في الإسناد ينصرف إلى واقعة فرعية دون جوهر الاعتراف .

المبادئ القانونية :

١ - ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلاً ، مادام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

٢ - إذا كان الخطأ في الإسناد لا ينصب على جوهر اعتراف الطاعن وزميله بالاتفاق على السرقة والبدء في تنفيذها ، ولا ينصرف إلا إلى واقعة فرعية هي واقعة إشهار الخنجر التي اطمأنت المحكمة في خصوصها إلى شهادة

المبدأ القانوني :

إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن تلك الورقة هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفوية بالجلسة

(القضية رقم ٥٠٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود إسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

١٧٣

٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

١ - حكم : خطأ مادي في بيانات التسيب ، عاهة مستديمة ، إشارة الحكم إلى أن مادة العقاب هي ١/٢٤٢ عقوبات لا ١/٢٤٠ . وصف التهمة ، العاهة المستديمة .

ب - حكم : تسيبه ، عقوبة ، إعمال حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها ودون ذكر أسباب النزول بالعقوبة .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى ثبوت أن المتهم ضرب المجنى عليه عمداً وأحدث به عاهة مستديمة يستحيل برؤاها الأمر المعاقب عليه - كما قال - بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، ثم قضى بمعاقبته بالحبس سنة واحدة مع الشغل ، فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد أوردت الوصف القانوني الصحيح لواقعة الدعوى كما ثبتت لديها ، وهي إذ أشارت إلى المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا المادة ١/٢٤٠ من هذا

خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان ، والمرجع في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من ضبط المادة المحرزة .

(القضية رقم ٦١٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٧١

٢٣ من أكتوبر ١٩٦١

اشتباه : أركان الجريمة . « جرائم الاعتداء على النفس » المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، المقصود بها هي التهم عائدة لحالة الاشتباه لارتكابه جريمة إهانة .

المبدأ القانوني :

إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، إذ نصت على جرائم الاعتداء على النفس ، إنما قصدت جرائم الاعتداء التي تتناول إلى الجسم دون تلك التي تصيب الشخص في شرفه أو اعتباره . فإذا كان الحكم قد قضى بإدانة المتهم باعتباره عائداً للاشتباه على أساس اتهامه بإهانة أحد رجال الشرطة ، مع أن هذه الجريمة ليست من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٦٢٠ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطية إسماعيل وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود إسماعيل المستشارين) .

١٧٢

٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

محاكمة : إجراءاتها ؛ تزوير ، إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها . أثره .

فإن مراده بأن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة التي قصد بها أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة، أو إفساد ذمة الموظف. ويؤكد هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٠٣ من أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به، وهنا لا وعد ولا عطية.

٢ — إذا كان الحكم قد استظهر استظهاراً سليماً من ظروف الواقعة أن غرض المتهم انصرف إلى منع المجنى عليهما من أداء وظيفتهما وضبط أحدهما المهربين لبضائع جرمية، فإن الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تكون متوافرة.

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يتصل بالطاعنين، إذ وقع عليهما عقوبة الغرامة، فإنه يجب نقض الحكم في هذا الخصوص واستبعاد عقوبة الغرامة المحكوم بها على الطاعنين. ولو أن أولهما لم يقدم أسباباً لطعنه، عملاً بالمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

٤ — التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات للمتهم، إلا أنها تصح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص، فلا يعيب الحكم استئناده إليها. (ال قضية رقم ٦٣٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم إسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين وبختار مصطفى رضوان المستشارين).

القانون المنطبقة على الواقعة، فإن هذا لا يعدو أن يكون خطأ مادياً وقعت فيه.

٢ — إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم، ما دامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون، وما دام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع، دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته. (ال قضية رقم ٦٥١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة).

١٧٤

٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

١ - موظف عمومي. إكراه، رشوة، عقوبة، جريمة المادة ١٠٩ عقوبات، معنى الاتجار بالوظيفة، اختلاف عناصرها عن جريمة الرشوة. المقصود من إعطائها حكم الرشوة.

ب - موظف عمومي: إكراه، قصد جنائي، انصراف غرض التهم إلى منع المجنى عليه من أداء وظيفته.

ج - نقض: الطعن، أثره، الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن بسبب اتصال العيب الذي شاب الحكم بغير من قبل طعنه شكلاً، نقض الحكم جزئياً تصحيحاً للعقوبة الخاطئة المحكوم بها.

د - لإثبات: حكم، نسبيه، جرح وضرب، تقارير طبية. الاستناد إليها في إثبات التهمة كدليل مؤيد لأقوال الشهود.

المبادئ القانونية:

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣، ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة، وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة، وإذا كان الشارع قد أعطاها حكم الرشوة

١٧٥

٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

١ - حكم : بياناته ؛ أخذ رأى القضاة الذين أصدروه . النص فيه على صدوره بعد المداولة .

ب - دفاع : إثبات ؛ نقض ، أسبابه ، ادعاء التهم أن اعترافه في التحقيقات كان وليد إكراه ، إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدروه هم الذين سمعوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة قانوناً ، بما مؤاده ومفهومه الواضح أخذ رأى القضاة الذين أصدروه ؛ فإن ما ينهيه الطاعن من بطلان الإجراءات لخلو الحكم بما يفيد صدوره بعد أخذ الآراء يكون على غير أساس .

٢ - إذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أن اعترافه في التحقيقات كان وليد إكراه أو تعذيب ، بل اقتصر دفاعه على إنكار الجريمة المسندة إليه ، كما اقتصر المدافع عنه على الدفع بانعدام القصد الجنائي فإنه لا يقبل منه أن يثير هذا الوجه من الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٦٤٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم إسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

١٧٦

٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

١ - محاكمة : إجراءاتها ، نقض ، أسبابه ، القول بعدم استطاعة التهم الحاضر تحمل إجراءات المحاكمة لمرضه ، الجدل فيه أمام محكمة النقض .

ب - محاكمة : إجراءاتها ، إحضار التهم من المستشفى ومحاكمته ومواجهته بسوابقه ، القول بأن في ذلك إظهاراً لرأى المحكمة ورغبة في تسوية مركزه .

ج - عقوبة : قانون أصلح ؛ مواد مخدرة ، القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ محل لإعمال نص المادة ٣/٣٧ منه .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان المتهم قد حضر بالجلسة ومعه المدافعان الموكلان عنه وسمعت المحكمة الدعوى ومرافعة النيابة العامة ودفاع الحاضرين معه ، ولم يثر أى منهم شيئاً في خصوص مرض المتهم أو القبض عليه أو عدم استطاعته بحمل إجراءات المحاكمة فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، طالما أنه لا يبين أن المحكمة قد أخلت بحقوق الدفاع .

٢ - ما يثيره المتهم من أن إحضاره من المستشفى وجريان محاكمته وهو على تلك الحال ينطوي على إظهار رأى المحكمة ، وأن مواجهته بسوابقه يتم عن مجرد الرغبة في تسوية مركزه ؛ هو قول ظاهر الفساد ولا سند له من القانون .

٣ - متى كانت عقوبة إحراز المخدر بقصد التعاطي المقررة في الفقرة الأولى . المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها

و — عقوبة : قانون ، مواد مخدرة ، النص في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على عقوبة السجن دون تحديد حدها الأقصى ، قصد الشارع من ذلك .

المبادئ القانونية :

١ — ما قاله الحكم استدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط مخدر فعلاً ، هو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته من أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره .

٢ — ما ينعاه الطاعن على المحقق من عدم الاطلاع على خطاب مكتب المخدرات لا يعدو أن يكون تعبيراً لإجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة ، وإذا كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثارا رأياً منهما هذا النعي ، فلا يقبل طرحه لأول مرة على محكمة النقض .

٣ — الأصل أن الملف المعول عليه هو الملف الأصلي للدعوى لا الملف المنسوخ ، وقد كان في مكسنة الدفاع الاطلاع على الأوراق إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

٤ — لا تثريب على المحكمة إذا هي اعتمدت على سوابق المتهم كقرينة معززة لتحريات رجال مكتب مكافحة المخدرات عن نشاطه في تجارة المخدرات واطمأنت إلى جديتها .

والأخبار فيها — الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى — لا تختلف عن العقوبة التي كان منصوصاً عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون والتي أعملها الحكم في حق الطاعن — وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الإدمان التي يجوز معها استبدال التدبير الاحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، فإنه لا محل للنظر في إعمال حكم هذا النص على الطاعن .

(القضية رقم ٦٥٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة السيد أحمد غفني وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

١٧٧

٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

١ — تفتيش : حكم ، تسببه .

ب — نقض : أسبابه ، تعيب إجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

ج — محاكمة : إجراءاتها ، ملف القضية المعول عليه ، إجراءات الاطلاع عليه .

د — إثبات : سوابق المتهم كقرينة معززة لسائر الأدلة والقرائن .

ه — دفاع : إثبات ، حكم ، تسببه ، طلب ضم قضية ، متى تلتزم المحكمة عند رفضه بالرد عليه رداً صريحاً مستقلاً .

الجنائية ؛ فإنه كان يجب رفع الدعوى بها على حدة بالطريق المعتاد بتقديمها إلى غرفة الانتهام. ولا يؤثر في ذلك أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنايات ، إذ أن غرفة الانتهام هي من الضمانات الأساسية التي شرعها القانون لمصلحة المتهم ، ولا يصح حرمانه من عرض قضيته عليها ، إذ لا تتصل المحكمة بالدعوى عن غير الطريق الذي رسمه القانون .

المحكمة

« . . . وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الارتباط الذي يخول النيابة العامة سلطة رفع الدعوى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور مباشرة أمامها طبقاً للمادة ٢١٤/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو الارتباط الذي تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو أن تقع جرائم عدة لغرض واحد ، وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة .

ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الواقعة المسندة إلى الطاعن وهي إحراز المخدر هي جريمة مستقلة عن الجرائم الأخرى التي حكم فيها على المتهمين الآخرين في الدعوى ولم تكن مرتبطة بإحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة ٢١٤/٣ سالف الذكر ؛ فكان يتعين رفع الدعوى بها على حدة بالطريق المعتاد وتقديمها إلى غرفة الانتهام . ولما كان لا يؤثر في ذلك أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنايات ، إذ أن غرفة الانتهام هي

٥ - إذا كان الظاهر من طلب الدفاع ضم قضيتين هو إثبات خصومة بين المتهم ورجال مكتب مكافحة المخدرات ، فإن مثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً ، ما دام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدلالية للدلالة الأخرى القائمة في الدعوى .

٦ - إن الشارع إذ نص في المادة ٢٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات على عقوبة السجن بغير تحديد حدها الأقصى ، فإنه يكون قد قصد الإحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات في خصوص عقوبة السجن والذي جعلها تراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة . (القضية رقم ٦٥٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٨

٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

غرفة اتهام : إحالة مباشرة من النيابة العامة في جرائم المادة ٢١٤/٣ أ ج ، وما ارتبط بها من جرائم أخرى ، وجوب توافر الارتباط بين هذه الجرائم وتلك .

المبدأ القانوني :

متى كانت الواقعة المسندة إلى الطاعن وهي إحراز مخدر ، جريمة مستقلة عن الجرائم الأخرى التي حكم فيها على المتهمين الآخرين وهي إحراز أسلحة وذخائر بدون ترخيص ولم تكن مرتبطة بإحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة ٢١٤/٣ من قانون الإجراءات

وحددت اليوم التالي لاستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى بعض وقائع الدعوى ونبه على المتهم والشهود بذلك .

وبالجلسة الأخيرة سمعت المحكمة فى حضور الطاعن ومحاميه الموكل بشهادة طبيب شرعى أسير ، وصممت النيابة العامة على طلباتها السابقة وعلق المحامى المذكور على مناقشة الطبيب الشرعى وانتهى إلى طلب مماع أقوال المحقق الذى أجرى المعاينة والاحتكام إلى رأى كبير الأطباء الشرعيين وإجابته إلى تقديم تقرير طبي شرعى استشارى ، فقررت المحكمة إعادة القضية للمرافعة وحددت لذلك جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ وكانت النيابة العامة إعلان السيد وكيل النيابة الذى أجرى المعاينة لسماع أقواله فى الدعوى وإعلان السيد كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فيما نوقش فيه السيد الطبيب الشرعى بالجلسة وصرحت للمتهم بتقديم تقرير طبي شرعى استشارى ونبه على اتهم والشهود ، وبالجلسة الأخيرة استمعت المحكمة فى حضور الطاعن والمحامى الموكل عنه إلى شهادة وكيل النيابة الذى أجرى المعاينة ومساعد كبير الأطباء الشرعيين — وسمعت للطبيب الشرعى الاستشارى بحضور مناقشة هذا الأخير ، كما استمعت إلى رأى الطبيب الشرعى الاستشارى وأمرت بفض حوز الملابس وتولى مساعد كبير الأطباء الشرعيين والطبيب الشرعى الاستشارى فحص الثقوب التى بالجلباب والثقوب الجانية ثم أعادت المحكمة مناقشة مساعد كبير الأطباء الشرعيين فى رأى الطبيب الشرعى وطالب الأستاذ المحامى الموكل عن الطاعن أن يعقب الطبيب الشرعى الاستشارى على رأى مساعد كبير الأطباء الشرعيين ، فرفضت المحكمة هذا الطلب وأمرت بالمرافعة ، فانسحب الأستاذ

من الضمانات الأساسية التى شرعها القانون لمصلحة المتهم ولا يصلح حرمانه من عرض قضيته عليها . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لا تتصل بالدعوى عن غير الطريق الذى رسمه القانون ، فإنه يتمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطاعن الأول دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن » .

(القضية رقم ٧٤٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٩

٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

محكمة : إجراءاتها ، دفاع ، محكمة جنايات .

المبدأ القانونى :

أوجب الشارع حضور مدافع عن كل منهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات ولا يتحقق هذا الغرض إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها ، فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة فى وجوده بشخصه ، أو ممثلاً فيمن ينوب عنه وإذا لم يتحقق ذلك فإن الحكم يكون معيباً بطلان الإجراءات مما يستوجب نقضه .

المحكمة

« » حيث . أن الأستاذ أحمد عثمان

حمزاوى حضر بجلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ للدفاع عن الطاعن موكلاً ، وأنه بعد سؤال للمتهم « الطاعن » عما أسند إليه وسماع أقوال الشهود الإثبات ومرافعة ممثل النيابة العامة ترفع المحامى الموكل ، ثم قررت المحكمة إعادة القضية للمرافعة

المحامي الموكل قائلًا « إن التهم آخر من يتكلم » .
فكلفته المحكمة المحامي المنتدب الأستاذ سوريال
عزيز المصري بالحضور ، وحضر وترافع في
الدعوى بعد النيابة العامة مع أنه لم يثبت أنه تتع
إجراءات المحاكمة بالجلسة ، أو أنه حضر سماع
الشهود أو مناقشة الأطباء الشرعيين إذ جاء ندبه
بعد ذلك .

لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب
حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحييت لنظرها
على محكمة الجنايات ، وكان هذا الغرض لا يتحقق
إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات

محكمة التهم من أولها حتى نهايتها ؛ فلا بد
أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده
بشخصه أو ممثلاً فيمن ينوب عنه ، وهو مالم
يتحقق في هذه الدعوى . ومن ثم يكون الحكم
معيّاً بطلان الإجراءات مما يستوجب نقضه وذلك
بغير حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعن في
طعنه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة » .

(القضية رقم ٥٩٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

١٨٠

أول فبراير ١٩٦٢

١ — عقد : تفسير عباراته ؟ حكم تدليل ، عيوب ، مسخ ، الانحراف عن المعنى الظاهر من عبارات العقد ، تخصيص النص العام المطلق في التعاقد .

ب — برصة : عقد بيع القطن تحت القطع ، حق البائع في قطع السعر . خيار المشتري في التغطية .

المبادئ القانونية :

١ — الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارات العقد مسخ له ؛ فإذا كان قد نص في العقد على أن البيع خاضع لشروط مينا البصل ، وهو نص عام مطلق يحكم جميع شروط التعاقد بما في ذلك تحديد السعر ، فإن تفسير الحكم المطعون فيه لهذا النص بأنه مقصور على العيوب التجارية ينطوي على مسخ للعقد .

٢ — عقود بيع القطن تحت القطع تعد من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها مقصوراً على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد ، وهي محكومة بالمادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ ، والمادة ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة ، وتخضع لقيودها وشروطها ، فتحدد الثمن في هذه العقود يتراخى ويبقى معلقاً على ممارسة كل

من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته ، وللبائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلاً في بورصة العقود في أي يوم يختاره من أيام العمل بالبرصة أو بتلك الأسعار مضافاً إليها العلاوة أو مستنزلاً منها الخصم حسب الاتفاق ، بشرط ألا يستنفد المهمة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع . فإن استنفدها كان معيار السعر هو سعر البرصة في اليوم الأخير من هذه المهمة . وحق البائع في القطع بقباله حق المشتري في التغطية ، ومن ثم فإن البائع ملزم بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية عكسية بحريها المشتري في برصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار . ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم بالبرصة ، قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببرصة العقود .

٣ — لما كان القطع على سعر التعامل في برصة العقود ، على ما جرى عليه العرف ، مقيداً بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعراً اسمياً ناجماً عن عدم إقبال المشتري على الشراء أو عدم عرض البائعين أقصائهم للبيع ، فإن الشارع قد أقر

هذه المبيعات لا شأن لها بالكوتراطات ،
التي يتم عليها التعامل في برصة العقود ، والتي
اتفق الطرفان على اتخاذ أسعارها أساساً
لتحديد ثمن القطن المبيع .

(القضية رقم ٣٠٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وحسن
خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد
عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

١٨١

أول فبراير ١٩٦٢

١ - أوراق تجارية : شيك ، سندات مجاملة .
ب - نقض : طعن ، أسباب موضوعية .
استخلاص الحكم في أن السندات لا تمثل ديناً حقيقياً
وأنها سندات مجاملة .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الصحيح في القانون أن
الشيك أداة وفاء يقوم فيه الورق مقام النقد ،
ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى
الاطلاع ، وهو بهذه المثابة لا يصلح أن
يكون ورقة من أوراق المجاملة التي تقوم
بوظيفة الائتمان ؛ إلا أنه إذا كان الحكم
المطعون فيه قد ذكر في تقريراته التي حصلها
أن الأوراق التي حررها المطعون عليه لأمر
الطاعة لم تكن مستحقة الأداء لدى الاطلاع ،
ولم يكن لها مقابل للوفاء ، وأنها وإن كانت
تحمل تاريخاً واحداً ، إلا أن هذا التاريخ
كان لاحقاً لتاريخ إصدارها ، وأن تحريرها
لم يكن نتيجة علاقة قانونية بين أطرافها
ولا تمثل ديناً حقيقياً في ذمة المطعون عليه

هذا العرف وقتنه بما أورده بالمادة الأولى
من القانون ١٨٤ سنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم
بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ .

ومتى كان الثابت أن تعاملًا فعلياً لم يجر
برصة العقود نتيجة لقرار وزير المالية
الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ بوضع حد
أدنى للأسعار في تلك البرصة ، وأن الوضع
ظل كذلك حتى صدور القرار الوزاري
المؤرخ ١٧/٢/١٩٥٢ الذي حظر إجراء أي
عملية من عمليات البيع على استحقاق شهور
فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٥٢ إلا إذا
كان مقصوداً بها تصفية مراكز قائمة ، ثم
مدت عمليات القطع كافة من فبراير إلى يونية
سنة ١٩٥٢ بقرار من لجنة البرصة ، ولم تكن
الطاعة عند صدور هذا القرار ذات مركز
قائم بالنسبة للعملية موضوع الدعوى لتعذر
إجرائها عملية التغطية بسبب عدم حصول
تعامل في البورصة في يوم ١٢ من فبراير
الذي كان يجب قطع السعر فيه ، لأن السعر
في الأيام التالية حتى ١٧/٢/١٩٥٢ كان حد
أدنى بائع وهو سعر اسمي لم يجر به تعامل ؛ فإن
الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى اعتبار السعر
الذي أعلن في برصة العقود يوم ١٢/٢/١٩٥٢
هو الواجب المحاسبة على أساسه باعتبار أنه
السعر الذي قصده العاقدان ، يكون قد خالف
القانون .

٤ - استدلال الحكم المطعون فيه على
حصول تعامل فعلي في اليوم التالي لانهاء
تعطيل البرصة بالمبيعات التي تمت في برصة
البضاعة الحاضرة ، استدلال فاسد ، إذ أن

١٨٢

أول فبراير ١٩٦٢

- ١ — حكم : طعن ، القبول المانع منه ، تقديره .
ب — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . وعاء الضريبة .

المبادئ القانونية :

١ — جرى قضاء محكمة المقض على أن القبول المانع من الطعن في الحكم هو القبول القاطع في الدلالة على رضا المحكوم عليه ، بما لا يحتمل شكاً أو تأويلاً ؛ وتقدير ذلك مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى بنى على أسباب سائغة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على أن تنفيذ المحكوم عليه للحكم المستأنف لا يتضمن تنازله عن منازعته ، ولا يعتبر قبولاً مانعاً من الطعن فيه للأسباب السائغة التي أوردها فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — لا يجوز تحميل حساب الأرباح والخسائر ما تستقطعه المؤسسة من أرباحها لتغذي به حساب مكافآت وتعويضات المستخدمين والعمال ، إلا إذا كان هذا الحساب مستقلاً عن المؤسسة تنتقل إليه المبالغ المستقطعة بحيث لا يكون للنشأة أي حق عليها ولا تملك إعادتها ثانية لأموالها . ولا يكفي لتحقيق هذا الاستقلال ظهور حساب خاص لمكافآت وتعويضات المستخدمين والعمال في جانب الخصوم بالميزانية . وقد أكد الشارع هذا النظر في

للشركة الطاعنة التي حررت بقميتها سندات لمصلحة المطعون عليه ، وقصد بتبادل تحرير هذه الأوراق الحصول من ورائها على فائدة متبادلة بطريق غير مشروع وذلك عن طريق خصمها في البنك وكان لا يشترط في أوراق المجاملة المتقابلة أن تكون أوراقاً تجارية من نوع واحد ، فإن الحكم إذ انتهى إلى اعتبار الأوراق محل النزاع من أوراق المجاملة ، يكون قد استخلص هذه النتيجة استخلاصاً سائغاً من مقدمات تؤدي إليها ، وكيف هذه الأوراق تكييفاً قانونياً صحيحاً . ولا يعيبه بعد ذلك مجرد مجاراة الخصوم في وصفها بأنها شيكات ، ما دام أن ما قرره قد نفى عنها خصائص الشيك بمعناه القانوني .

٢ — استخلاص الحكم المطعون فيه ، في حدود سلطته التقديرية ، من عدم قيد السندات التي تطالب بها الشركة الطاعنة في الحساب الخاص بها وقيدها في الحساب الخاص بمير الشركة في دفتر اليومية وفي تاريخ لاحق بنحو عامين على مواعيد استحقاقها ، بالإضافة إلى قرائن أخرى ، أن تلك السندات لا تمثل ديناً حقيقياً في ذمة من صدرت منه ، وأنها إنما حررت بقصد المجاملة ، استخلاص سائغ لا معقب عليه في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .

(القضية رقم ٣٧٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولي عتلم وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين)

وقد استهدف بذلك تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزانة وفقاً لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ، وهذه القاعدة تسرى باطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، وكان الممول خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ ؛ حتى ولو كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة .

٢ - تنص المادة ٣٨ من القانون ٣٤ سنة ١٩٣٩ على أن «تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت تليجتها أساساً لوضع آخر ميزانية» ، ومؤدى ذلك أن المشرع اعتبر أن الأصل في السنة المالية للمنشأة أن تكون متمشية مع السنة التقويمية ولكنه ، رعاية منه لصالح الممولين ممن تختلف سنتهم المالية عن السنة التقويمية ، أباح نظام السنوات المتداخلة ، وجعل تحديد الضريبة في كلا الحالين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في كل سنة ، معولا في ذلك على أن النشاط الذي تزاوله المنشأة يتردد بين الكسب والخسارة طوال السنة ثم يتحدد في نهايتها . وإذا كان ذلك وكان الربح الناتج من المتاجرة خلال سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ ، إنما يتحقق في سنة ١٩٤٧ ؛ فإنها تكون هي سنة القياس التي عنها المشرع في المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ .

القانون ٣٨٦ سنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٣٩ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ ، والذي قضى بأن يعتبر في حكم التكاليف التي تخصم من الأرباح وبأثر رجعي ، المبالغ التي تستقطعها المنشآت من أموالها أو أرباحها لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة ، بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت لهذا النظام يقابل التزامها بمكافآت نهاية الخدمة ، وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص .

(القضية رقم ٥٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

١٨٣

أول فبراير ١٩٦٢

أ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاء الضريبة ، تقدير حكومي ، اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً .

ب - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، سنوية الضريبة .

المبادئ القانونية :

١ - استئن الشارع بمقتضى المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هي وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية ، وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير .

١٨٥

٧ من فبراير ١٩٦٢

١ — وقف : شرط الواقف ، الاستحقاق في الوقف .

ب — وقف : خيرات ، الغاؤه ، أيلولته للمستحقين فيه ، صاحب مرتب .

ج — وقف : قسمته ، حصة الخيرات ، فرزها .

المبادئ القانونية :

١ — متى شرط الواقف في وقفه مرتباً شهرياً لذوى قرباه معين المقدار وموقتاً بحياة المشروط لهم ، قاصداً بذلك التيسير عليهم وتجنيدهم مشقة المحاسبة ؛ فإن المرتب بهذا الوصف يعد استحقاقاً في غلة الوقف ، لا يفترق عن حقوق أصحاب السهام .

٢ — تنص المادة الثالثة من القانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على الخيرات على أن يصبح ما ينتهي فيه الوقف ملكاً للواقف إن كان حياً وكان له حق الرجوع فيه ؛ فإن لم يكن حياً آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق . ولا محل للتفرقة في هذا الشأن بين صاحب المرتب المؤقت وغيره من أصحاب الاستحقاق في غلة الوقف ، وبالتالي فإنه يكون لصاحب المرتب المؤقت الحق في طلب فرز حصة في أعيان الوقف تفي بمرتبه .

٣ — أحالت المادتان الثانية والثالثة من

القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ إلى أحكام المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، ومن ثم فإنه يجب عند فرز

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ هي سنة القياس ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٦١ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٤

٧ من فبراير ١٩٦٢

دعوى : سببها ، تغيير أساسها .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب الإخلاء استناداً إلى أحكام القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن ، وإلى وجود عقد إيجار شفوي يحكم العلاقة بين الطرفين ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بطرد الطاعنين على أساس ما استخلصته المحكمة من وقائعها من أن شغل الطاعنين لعين النزاع كان غصباً وبلا سند من القانون فإنه يكون قد غير أساس الدعوى وسببها دون طلب من الخصوم ، وفصل فيها على اعتبار أنها دعوى طرد مبناها الغصب ، في حين أنها دعوى إخلاء تقوم على ما ادعته المطعون عليها من وجود علاقة إيجارية تربطها بالطاعنين . وبالتالي يكون قد استبدل بدعوى المطعون عليها دعوى أخرى تختلف عنها طبيعة وسبباً .

(القضية رقم ١١٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٧

٨ من فبراير ١٩٦٢

- ١ - بيع : فسخ عقده ، فسخ قضائي .
 - ب - تسجيل : أحكام مقرررة ، أحكام صادرة بالفسخ .
 - ج - تسجيل : محررات واجب تسجيلها ، محررات نابعة التاريخ .
 - د - قسمة : حكم صادر في دعواها .
- المبادئ القانونية :

١ - إذا لم ينص في عقد البيع على اعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم في حالة تأخر المشتري عن سداد الثمن ، فإن الفسخ لا يقع في هذه الحالة إلا إذا صدر به حكم من القضاء .

٢ - مؤدى ما نصت عليه المادنان الأولى والثانية من القانون ١٨ سنة ١٩٢٣ ، أن كل حكم يقرر ملكاً أو حقاً عينياً سواء كان نقلاً أو إنشاءً أو تغييراً ، يجب تسجيله . كما أن كل حكم يقرر فسخاً أو بطلاناً أو إلغاءً يستند إلى تاريخ العقد المحكوم بفسخه أو بطلانه أو إلغائه يجب تسجيله كذلك . ومن ثم تكون الأحكام الصادرة بفسخ وجب حتماً بحكم القانون ، أو وقع نتيجة لشرط فاسخ صريح أو ضمني ، واجبة التسجيل باعتبار أنها أحكام مقرررة . وعلى ذلك فإذا كان فسخ عقد البيع المسجل الصادر من مورث الطاعنين إلى المطعون ضده الثاني ، قد قضى به ضمناً في الحكم الصادر برفض دعوى البائع بالمطالبة بباقي الثمن ، وكان هذا

حصة الخيرات أو المرتبات أن يرجع إلى غلة الوقف وقت صدوره إن علمت ، فإن لم تعلم يقسم الربيع بين الموقوف عليهم وأصحاب المرتبات بطريق العول على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ، ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم فيقدر متوسط الغلة في الخمس سنوات الأخيرة العادية ويزاد عليه قدر المرتبات ويقسم الربيع على مجموعها وتؤخذ النسبة بين المجموع ومقدار المرتبات وعلى أساسها تجرى القسمة ، بصرف النظر عن قيمة أعيان الوقف وما تساويه من الثمن .
(القضية رقم ٣٥ سنة ٢٨ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

١٨٦

٧ من فبراير ١٩٦٢

- وقف : شرط الواقف ، استحقاق في الوقف .
- المبدأ القانوني :

متى كان الواقف قد خصص جانباً من الأطنان الموقوفة للصرف على محل الضيافة ، بشروط عينها ، ومنها أن فائض الربيع بعد الصرف يقسم على أولاده مضافاً إلى ما يستحقونه ، فإنه بذلك يكون قد أراد أن يجعل فائض هذا الربيع استحقاقاً لهم يأخذ حكم الاستحقاق الأهلي في ريع الوقف .

(القضية رقم ٢٦ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

الحكم لم يسجل ، فإن المبيع يبقى في ملكية المشتري ولا تعود ملكيته للبائع .

٣ — المحررات التي قصدت المادة ١٤ من القانون ١٨ سنة ١٩٢٣ إلى استثنائها من أحكامه ، متى كان تاريخها ثابتاً ثبوتاً رسمياً قبل العمل به ، هي تلك المحررات التي أوجب القانون المذكور تسجيلها ، ومن ثم فلا يدخل ضمن تلك المحررات الإنذار الذي يوجهه البائع للمشتري بفسخ عقد البيع المبرم بينهما .

٤ — الحكم الذي يصدر في دعوى القسم من الأحكام الواجب تسجيلها طبقاً للمادة الثانية من القانون ١٨ سنة ١٩٢٣ ، فإذا لم يسجل فلا جدوى من التحدى به أو بآثاره قبل الغير .

(القضية رقم ١٤٨ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد متولى عتلم ومحمود حلمى خاطر وحسن خالد وأحمد شمس الدين على ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

١٨٨

٨ من فبراير ١٩٦٢

١ — أوراق المحضرين : لإعلانها ، مواعيد المرافعات .

ب — موظف : دائم ، مؤقت ، مناط التفرقة .

ج — موظف : سن التقاعد ، تعويض ، مسئولية .

المبادئ القانونية :

١ — توجب المادة ١٢ من قانون

المرافعات على المحضر أن يرسل إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى

عليه يخبره فيه أن الصورة قد سلمت إلى جهة الإدارة وذلك خلال أربع وعشرين ساعة ، وإذا صادف هذا الميعاد يوم عطلة رسمية فإنه يمتد إلى اليوم الذى يليه عملاً بالمادة ٢٣ مرافعات . ومن ثم فلا يبطل الإعلان أن يكون الإخطار بتسليم صورته قد أرسل للمطعون عليه بعد انقضاء أكثر من أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسليم الصورة لجهة الإدارة ، متى كان هذا الميعاد قد صادف يوم عطلة رسمية وتم الإخطار في اليوم التالى .

٢ — المستفاد من المقابلة بين الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الرابعة من القانون ٥ سنة ١٩٠٩ ، أن الموظفين المعيّنين بعقود الذين لا يجرى على رواتبهم حكم الاستقطاع للعاش (المنصوص عنهم في الفقرة الثانية) ، هم الموظفون المعيّنون بعقود في وظائف دائمة ، أما الموظفون بصفة مؤقتة أو لأجل المنصوص عليهم في الفقرة الثالثة والذين استثناهم الشارع من حكم الاستقطاع ، فهم أولئك الذين يعيّنون في وظائف مؤقتة سواء أكان تعيينهم فيها بعقد أو بغير عقد . إذ لو قصد الشارع بالموظفين المؤقتين الذين يعيّنون بعقود بصفة مطلقة سواء في الوظائف الدائمة أو الوظائف المؤقتة ، لما كان في حاجة إلى إيراد الفقرة الثانية من المادة ٥ سالفه الذكر ، ولاكتفى بالفقرة الثالثة بعد أن يضيف عليها عبارة وغيرهم من الموظفين المؤقتين . أما إirاده الفقرتين سالفتي الذكر

القانون ٥ سنة ١٩٠٩ بأن لا يستقطع احتياطي المعاش من: (أولاً) العمال الذين من الأنواع المبينة في الجدول « ١ » المرفق بهذا القانون ، (ثانياً) الموظفين والمستخدمين المعينين بموجب عقد يخول لهم مزايا خصوصية في صورة مكافأة ، (ثالثاً) الموظفين والمستخدمين المعينين بصفة وقتية أو إلى أجل مسمى .

ولما كان المستفاد من المقابلة بين الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الرابعة السالفة الذكر ، أن الموظفين بعقود الذين لا يجري على رواتبهم حكم الاستقطاع المنصوص عليهم في الفقرة الثانية ، هم الموظفون المعينون بعقود في وظائف دائمة ؛ أما الموظفون بصفة وقتية أو لأجل المنصوص عليهم في الفقرة الثالثة والذين استثناهم المشرع أيضاً من حكم الاستقطاع ، فهم أولئك الذين يعينون في وظائف مؤقتة سواء كان تعيينهم فيها بعقد أو بغير عقد . لأنه لو كان المشرع يقصد بالموظفين المؤقتين أولئك الذين يعينون بعقود بصفة مطلقة ، سواء كان تعيينهم في وظائف دائمة أو وظائف مؤقتة ؛ لما كان في حاجة إلى إيراد الفقرة الثانية من تلك المادة ، ولاكتفى بالفقرة الثالثة بعد أن يضيف عليها عبارة : « وغيرهم من الموظفين المؤقتين . أما وقد أورد الفقرتين على النحو الوارد بالمادة ، فيكون قد دل على أنه فرق بين طائفتين من الموظفين المعينين بعقود : فخص الفقرة الثانية بمن يعين منهم في وظائف دائمة ، ونص في الفقرة الثالثة على من يعينون منهم في وظائف مؤقتة ، وهؤلاء الآخرون هم الذين يتقاعدون في سن الخامسة والستين عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ١٤ من القانون ٥ سنة ١٩٠٩ .

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فإنهم يتقاعدون في سن الستين عملاً بالفقرة الأولى

فيدل على أنه فرق بين طائفتين من الموظفين المعينين بعقود ، فخص الفقرة الثانية بمن يعين منهم في وظائف دائمة ، والفقرة الثالثة بمن يعين منهم في وظائف مؤقتة ، (يؤكد هذا النظر ما ورد في القانون ١٣ ٤ لسنة ١٩٥٣ ومذكرته الإيضاحية) .

٣ - يتقاعد الموظفون المعينون في وظائف مؤقتة في سن الخامسة والستين ، عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ١٤ من القانون ٥ سنة ١٩٠٩ ، أما غير هؤلاء من الموظفين فإنهم يتقاعدون في سن الستين عملاً بالفقرة الأولى من المادة المذكورة . ومن ثم فإذا كان المطعون عليه من الموظفين الشاغليين لوظيفة دائمة ، فإن القرار الصادر بفصله من وظيفته بعد أن جاوز سن الستين لا يخالفه فيه للقانون . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسؤولية الطاعنة (الحكومة) عن فصله قبل بلوغ سن الخامسة والستين قد جاء مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

الحكم

« . . . وحيث إن النعي بهذا السبب صحيح ذلك أن المادة ١٤ من القانون ٥ سنة ١٩٠٩ تنص فقرتها الثالثة على أن : « يرفق المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم . . . » . ونقض المادة الثانية من كل من القانونين ٥ سنة ١٩٠٩ و ٣٧٢ سنة ١٩٢٩ ، بأن يستقطع من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين للتقديدين بصفة دائمة احتياطي المعاش . كما تنص المادة الرابعة من

بمسئولية الطاعنة عن فصله قبل بلوغ سن الخامسة والستين قد جاء مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه فيما قضى به من إلزام الطاعنة ؛ ولما كانت الدعوى صالحة للحكم في موضوعها ولما سلف ببيانها تكون دعوى المطعون عليه على غير أساس من القانون ويتعين رفضها .

(القضية رقم ٢٧١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٩

٨ من فبراير ١٩٦٢

١ - رسوم قضائية : تقديرها ؛ المعارضة في أمره ، استئناف ، أحكام قابلة له .

ب - دعوى : تقدير قيمتها ؛ ضرائب .

المبادئ القانونية :

١ - لا يفيد نص المادة ١٨ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ، أن المنازعة التي تقوم في شأن الرسم الواجب أدائه بين قلم الكتاب والمستول عن الرسم تعتبر منازعة غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطروحة على القضاء والتي استحق عليها الرسم المذكور ؛ ذلك أن الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب إنما يحى لمناسبة الانتهاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه ، فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة . ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله ، وينبنى على ذلك وجوب التزام ما تقتضيه هذه التبعية عند الطعن في الحكم الصادر في المنازعة في أمر تقدير الرسم ، فلا يكون الطعن في هذا الحكم طريق الاستئناف ممتنعاً إلا بحيث يكون موضوع

من تلك المادة . وما يؤكد هذا النظر أن المشرع أصدر القانون ٤١٣ سنة ١٩٥٣ ، ونص في مادته الأولى على أنه : « استثناء من أحكام القانون ٣٧ سنة ١٩٢٩ والقانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ المشار إليهما ، يبقى في خدمة الحكومة الموظفون المؤقتون الشاغلون لوظائف دائمة الذين تزيد سنهم في ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ على التاسعة والخمسين على أن يفصلوا بعد مضي سنة من هذا التاريخ أو عند بلوغهم سن الخامسة والستين في أي التاريخين أقرب » . وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون نقلاً عن فتوى قسم الرأي مجتمعاً بمجلس الدولة أن « الموظفين غير المتبتين المعيّنين بعقود على ربط وظائف دائمة في الميزانية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٣٥ الخاص بوقف التثبيت ، لا يعتبرون من الموظفين المؤقتين في حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ ؛ ومن ثم يتقاعدون في سن الستين ، وفقاً لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية . ثم استطردت المذكرة إلى أنه وإن كان هذا الرأي قد استند على أسس قانونية صحيحة ، إلا أن تنفيذه بغير « سابق إنذار فيه إهدار للاستقرار الذي هيأ هؤلاء الموظفون معيشتهم عليه » . وبينت المذكرة بعد ذلك العلة التشريعية للحكم الاستثنائي الوقتي الذي جاء به ذلك القانون .

لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه من الموظفين المؤقتين الشاغلين لوظيفة دائمة وكان قد جاوز سن الستين في أغسطس سنة ١٩٥٣ فإن القرار الصادر بفصله من الوظيفة اعتباراً من ١٩/٧/١٩٥٤ لا مخالفة فيه للقانون ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى

١٩١

١٤ من فبراير ١٩٦٢

خبرية : أرباح تجارية ، ربطها ، طعن فيه ، الطعن
على النموذج رقم ١٨ م عدم الطعن على النموذج ١٩
في الميعاد القانوني .

المبدأ القانوني :

يتم إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة
على النموذج رقم ١٨ ضرائب ، أما الإخطار
بربط الضريبة عليه بطريق التقدير فيكون
على النموذج رقم ١٩ ضرائب ؛ وللممول
خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة
أن يطعن في هذا الربط (م ٥٢ ق ١٤ سنة
١٩٣٩ المعدل بمر . ق ٩٧ سنة ١٩٥٢
وم ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون
المذكور) . ومفاد ذلك أن مرحلة الإخطار
بالنموذج ١٨ هي مرحلة قدر المشرع إمكان
أن تتلاقى أثناءها وجهات نظر مصلحة
الضرائب والممول ، فلم يفتح باب الطعن
في هذه المرحلة ، وإنما فتحه في مرحلة
الإخطار بالربط على النموذج رقم ١٩ . فإذا
كان الطاعنان لم يطعنا في الميعاد القانوني على
النموذج رقم ١٩ الموجه لكل منهما ، وكان
الحكم المطعون فيه لم يعتد بطعنهما على
النموذج رقم ١٨ ، فإنه لا يكون قد خالف
القانون .

(القضية رقم ٢٣٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة
وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاوي ومحمد
عبد الحميد السكري المستشارين) .

الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من
طرق الطعن . ولا عبرة في هذا الخصوص
بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم .

٢ — الدعوى بسقوط حق مصلحة
الضرائب في اقتضاء المستحق لها عن سنوات
معينة بالتقادم ، طلب قابل للتقدير ، إذ هو
ينصب على التزام محدد بقيمة الضريبة عن تلك
السنوات . وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه
هذا النظر معتبراً الدعوى غير مقدرة
القيمة ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٣٣٣ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٠

٨ من فبراير ١٩٦٢

صوربة : عقد ، الطعن بها ، من يقبل منه .

المبدأ القانوني :

الطعن بصورية عقد لا يقبل إلا بمن له
مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة . فإذا
كان المشتري الثاني قد طعن على العقد الصادر
من نفس البائع إلى المشتري الأول (عن
أطيان من بينها الأطيان المباعة للمشتري
الثاني) ، قاصداً إهدار هذا العقد في خصوص
القدر الذي اشتراه ؛ فإن الحكم المطعون
فيه إذا انتهى إلى رفض دعوى صحة ونفاذ
عقد المشتري الأول فيما زاد عن القدر الذي
اشتراه المشتري الثاني ، استناداً إلى صورية
العقد ؛ يكون قد خالف القانون في هذا
الخصوص .

(القضية رقم ٣٤٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

المبادئ القانونية :

١ — تقضى المادة ١٤ من قانون المرافعات بأن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير ؛ فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه ، ومن ثم فإذا كان إعلان تقرير الطعن قد وجه إلى مركز الشركة المراد إعلانها فأجيب بأنه لا وجود لها بمحل الإعلان ، فوجه الطاعن الإعلان إلى المطعون عليهما بهفتها مديري الشركة المذكورة ، فإن الطاعن يكون قد اتبع الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٤ من قانون المرافعات . أما الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ مرافعات التي توجب تسلم صورة الإعلان للنيابة ، فإنها تطبق في حالي الامتناع عن تسليم صورة الإعلان ، أو الامتناع عن التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام .

٢ — إذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال ، قيام الوكالة الضمنية في تسلم مورث المطعون عليهم الرسائل المشحونة ، محل النزاع ، من مصلحة السكك الحديدية نيابة عن الشاحن وكانت الوكالة الضمنية في هذا الخصوص مما يجوز إثباته بالقرائن ، وقد استخلصت المحكمة قيامها من وقائع ثابتة بالأوراق تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن المجادلة

١٩٢

١٤ من فبراير ١٩٦٢

أوراق المحضرين : إعلانها ؛ نقض ، طعن ، إعلانه .

المبدأ القانوني :

أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر بيان خطوات الإعلان في حينها بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته ، ليكون ذلك شاهداً على صحة مادونه وحضاً للمحضرين على ألا يهملوا في القيام بالإعلان ؛ وهو إجراء هام يترتب عليه كسب حقوق وإضاعة حقوق . فإذا كان أصل إعلان تقرير الطعن قد تضمن أن إعلان المطعون عليه قد تم في الساعة ١٢ و ٣٠ دقيقة مساءً في موطنه ، مع تسليم الصورة للعمدة ؛ ثم تضمن إعادة إعلانها في محضر ثان في موطن العمدة الساعة ١ مساءً مع تسليم الصورة للعمدة أيضاً ؛ مما يتعذر معه التثبت من واقعة التسليم على الوجه الذي قصده المادة ١٢ مرافعات فإن هذا الإعلان يكون باطلاً .

(الفضية رقم ١٤ سنة ٢٨٨٠ «أحوال شخصية»
بالهيئة السابقة) .

١٩٣

١٥ من فبراير ١٩٦٢

١ — إعلان : شركات تجارية .

ب — وكالة : ضمنية ؛ إثبات بالقرائن . نقض ،
أسباب موضوعية .

دون نظر إلى ما تحملته الأخيرة فعلا من مالها في سبيل الحصول على تلك الجنيهاً ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٤٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٥

١٥ من فبراير ١٩٦٢

١ — مؤسسة عامة : إدارة النقل العام ، مرفق عام ، إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية .

ب - إدارة قضايا الحكومة : نيابتها عن الأشخاص العامة في نقض ، طعن ، تقريره .

ج - استئناف : نظره ، تلخيص ، تقريره .

د - تفسير : حساب ، تخالص عباراته ، عمل ، تعويض عامل عن فصله .

المبادئ القانونية :

١ — لما كانت إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية قد أنشئت بالقانون ٢٢ سنة ١٩٥٤ الذي أضفى عليها الشخصية المعنوية ، وهي تباشر مرفقاً عاماً من مرافق الدولة ، فهي بذلك تعتبر من أشخاص القانون العام . وقد تأكد ذلك بما قرره المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أن : « مرفق النقل في منطقة الاسكندرية تقوم به مؤسسة عامة ، أو شخص مصلحي ذو شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وشخصية البلدية » .

٢ — إذا كانت المادة الثانية من القانون ١١٣ سنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة تنص على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة

في تقدير الدليل على قيام تلك الوكالة جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٢٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم ومحمود القاضي وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد اللطيف مرسى المنشارين) .

١٩٤

١٥ من فبراير ١٩٦٢

وكالة : التزامات الموكل ، التزام ، الوفاء بالالتزام ، تعديل طريقة الوفاء ؛ ييم .

المبدأ القانوني :

توجب المادة ٥٢٨ من القانون المدني القديم على الموكل أن يؤدي المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانوناً ، أيا كانت نتيجة العمل ، إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين الطرفين في خصوص ثمن المهمات التي تعهدت الشركة الطاعنة بتوريدها إلى مصلحة السكك الحديدية (المطعون عليها) ، من الشركات الانجليزية ، بأنها علاقة وكيل بموكله ، وكان الطرفان قد اتفقا على تعديل طريقة الوفاء بالثمن إلى العملة المصرية بدلا من الفرنك البلجيكي ؛ فإنه يجب أن يحدد الثمن بالفرنك البلجيكي مقوفاً بالعملة المصرية على أساس السعر الفعلي لها وقت حصول ذلك الاتفاق ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انحرف عن هذا النظر واعتبر أن الثمن يتحدد بعدد الجنيهاً الاسترلينية التي تقاضتها الشركات الانجليزية من الشركة الطاعنة ،

الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة طبقاً للمادة ٥٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، فإنه لم يكن على محكمة الاستئناف أن تضع تقرير تلخيص لها عملاً بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات .

٤ — إذا كانت المخالصة ، التى تمسكت بها الطاعنة ، والتى أورد الحكم المطعون فيه نصها ، قد تضمنت عبارات صريحة قاطعة فى التزام المطعون عليه بعدم مطالبة الطاعنة بأى حق مترتب على فصله من الخدمة ، مهما يكن السبب ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المخالصة لا يستدل منها على التنازل عن التعويض ، يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر لعبارات تلك المخالصة ويجب نقضه .

الحكم

« . . . وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قال فى معرض رده على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائى فى خصوص المخالصة ؛ « وحيث إنه عن المخالصة المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ وهى التى أسست محكمة أول درجة عليها الحكم المستأنف ، فقد تبين أنها تناولت على وجه التحديد المكافأة التى يستحقها المستأنف وراتب ثلاثة شهور مقابل الأجازات وراتب شهر مقابل مهلة الإنذار والراتب المتأخر والمبلغ المستحق للمستأنف فى جمعية التعاون وقد خصم من جميع هذه المبالغ السلفة التى اقترضها المستأنف من جمعية التعاون والدمغة وضريبة كسب العمل وذيلت بعبارة « أقر وأعترف باستلامى المبلغ

والمصالح الحكومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، إلا أنه لما كانت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلتان بالقانون ٥٧ سنة ١٩٥٠ تنصان على أن تسلم صور الإعلانات فيما يتعلق بالأشخاص العامة للنائب عنها قانوناً ، وذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم . فإن مفاد ذلك أن المشرع قد اعتبر ، بمقتضى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، إدارة قضايا الحكومة نائبة عن الأشخاص العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم ؛ وينبنى على ذلك أن الطعن بالنقض المقرر به من المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائباً عن عضو مجلس الإدارة المنتدب لإدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ، وهى من أشخاص القانون العام ، يكون صحيحاً .

٣ — لم يوجب الشارع وضع تقرير مكتوب عن القضية يتلى فى الجلسة قبل بدء المرافعة ، إعمالاً لحكم المواد من ٤٠٥ إلى ٤٠٨ من قانون المرافعات ، إلا بالنسبة للدعاوى التى يرفع استئناف أحكامها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ؛ أما القضايا الاستئنافية التى ترفع بورقة تكليف بالحضور ، فلا يتطلب فيها هذا الإجراء . وإذن فتى كانت الدعوى عمالية ، وهى من

١٩٦

١٥ من فبراير ١٩٦٢

١ - حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، إسناد ، خطأ فيه . محكمة الموضوع .

ب - فرائد : تأخير ؛ استحقاقها ، بدء سريانها .

المبادئ القانونية :

١ - لا يعيب الحكم أن يستند في قضائه بالتعويض إلى تقرير الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة ، ولا أن يكون قد أغفل الرد على ما تضمنته تقارير الخبراء الاستشاريين ؛ لأن الأخذ برأى أو بآخر من آراء الخبراء مما تستقل به محكمة الموضوع . ومؤدى الأخذ برأى أحد الخبراء دون غيره ، أن المحكمة لم تر في آراء من لم تأخذ برأيهم ما يغير اقتناعها في الدعوى .

٢ - تنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني على أنه : « إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ؛ كان ملزماً بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد ، . . . وقد قصد الشارع من عبارة : « وقت الطلب » التي استبدلت بعبارة : « وقت نشوء الالتزام » ، الواردة بالمشروع التمهيدى للقانون ، منع سريان الفوائد المنصوص عليها في هذه المادة على التعويض عن العمل غير المشروع من تاريخ المطالبة القضائية . والحكمة من تقرير هذه القاعدة تتحقق كذلك بالنسبة للتعويض الخطأ العقدي ، متى كان التعويض المطالب

الموضح به عليه وقد وصلتني جميع حقوق قبل الإدارة ولم يبق لي أى حق في الرجوع عليها لأى سبب من الأسباب » ، فهذه العبارة لا تتناول إلا الحقوق التي أعدت المحاسبة لتسويتها ، دون غيرها من الحقوق .

أما الحق في التعويض عن الفصل بلا مبرر ، فإنه لم يكن تحت نظر الطرفين وقت تحرير المخالصة ، فلم تعد المخالصة لحسم النزاع فيه ، ولما كان النزول عن الحق لا يفترض بل يجب أن يكون محققاً قاطعاً لا يعتوره لبس أو تأويل ، فإن المخالصة لا يستدل منها على التنازل عن التعويض ، ومن ثم يكون ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أن المخالصة حسمت النزاع في التعويض قد جاوزت الصواب .

ولما كانت المخالصة التي تمسكت بها الطاعنة والتي أورد الحكم نصها قد تضمنت عبارات صريحة وقاطعة في التزام المطعون عليه بعدم مطالبة الطاعنة بأى حق مترتب على فصله من الخدمة مهما كان السبب فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر بأن المخالصة لا يستدل منها على التنازل عن التعويض ، يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر لعبارة تلك المخالصة ، ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

« وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ولما سبق بيانه وللأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده » .

(القضية رقم ٢٤٥ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

لتسوية أخذه بالمعنى الظاهر ، لأن اقتضاء الأسباب محله أن تكون المحكمة قد عدلت عن هذا المعنى الظاهر إلى معنى آخر ، فيكون عليها عندئذ أن تبين علة هذا العدول .

٣ — متى كان يبين من عقد الهبة أن الطرفين قد اتفقا على أن من حق الواهب ، ومن بعده المطعون عليه . أن يحدد الغرض الذي ينفق فيه ثلث صافي إيراد السينما المنشأة بالمال محل الهبة ، وانتهى الحكم المطعون فيه إلى أن حق التصرف في هذا الإيراد مطلق لا يرد عليه أى قيد ؛ فإن إيراد هذا الثلث يخرج عن نطاق الأموال المخصصة لأغراض الجمعية الموهوب لها (القائمة بإدارة السينما) وبالتالي يكون استعمال المطعون عليه لهذا الحق مخالفاً لقانون تأسيس الجمعية ، ويكون هذا الإيراد بمنأى عن الرقابة المفروضة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ على الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية .

(القضية رقم ٣٢٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٨

١٥ من فبراير ١٩٦٢

١ — عقد : أهلية ، طلب الإبطال لعيب فيها ؛ تزوير ؛ طعن به ، تمسك بطلب الإبطال والاطعن بالتزوير .

ب — التزام : عقد ، بطلان ؛ أهلية ، عوارضها ، حجز .

ج — حكم : تدليل ، عيب ، قصور ؛ محكمة الموضوع .

به عن هذا الخطأ مما يرجع فيه إلى تقدير القاضى المطلق ، لأن المبلغ المطالب به كتعويض فى الحالين لا يكون : د معلوم المقدار وقت الطلب . .

ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى دعوى التعويض عن خطأ تعاقدى بالفوائد عن مبلغ التعويض المحكوم به من تاريخ المطالبة الرسمية ، فإنه يكون قد خالف القانون فى خصوص تحديد بدء سريان الفوائد ، التى لا تستحق فى هذه الحالة إلا من تاريخ صدور الحكم الاستثنائى الصادر بالتعويض ، باعتبار أنه التاريخ الذى يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار .

(القضية رقم ٣١٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد ، تولى عتلم وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

١٩٧

١٥ من فبراير ١٩٦٢

١ — تفسير : المعنى الظاهر ، الانحراف عنه ؛ حكم ، تسيب كاف .

ب — هبة : نطاقها ، تغييرها ، حق الواهب فيه ؛ جميعات .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم فى تفسيره الشرط المتنازع عليه فى عقد الهبة المعنى الظاهر لعبارة ، وضمن أسبابه أن هذا المعنى هو ما قصده المتعاقدان ؛ فلا يكون مطالباً بعد ذلك بإيراد أسباب أخرى

المبادئ القانونية :

١ - ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلان التصرف لعيب في أهلية المتصرف ، بعد الإخفاق في الادعاء بتزوير العقد الحاصل به هذا التصرف لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعن عن الآخر ؛ إذ يقتصر الأمر في الطعن بالتزوير على إنكار صدور التصرف من المتصرف ، دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه ، في حين أن الطعن بطلان التصرف بصدوره من غير ذي أهلية موجه إلى ذات التصرف بإنكار توافر الأهلية في المتصرف . فإذا ما ثبت للمحكمة فساد الادعاء بالتزوير ، وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف ؛ فإن ذلك لا يقتضي بطريق اللزوم أن يكون هذا المتصرف أهلاً لصدور التصرف منه ، كما أن الطعن بالتزوير لا يتضمن في ذاته إقرار الطاعن بأهلية المتصرف ، ولا يفيد نزوله عن حقه في الطعن بعد ذلك في التصرف لعيب في هذه الأهلية .

٢ - تقضى المادة ١١٥ من القانون المدني بأن التصرف الصادر قبل تسجيل قرار الحجز للسفّه أو الغفلة ، لا يكون باطلاً أو قابلاً للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ؛ فإذا كان الطاعنون لا ينازعون في أن العقدین محل النزاع قد صدرا من موزتهم إلى المطعون عليهما قبل تاريخ تسجيل قرار الحجر ، فلا يجدى الطاعنين بعد ذلك

المنازعة في صحة التاريخ الذي يحمله هذان العقدان ، ومحاولة إثبات أنه قدم ليكون سابقاً على رفع دعوى الحجر ، ما دام أن هذا التاريخ سابق على أى حال على تسجيل قرار الحجر . كما أن مجرد ثبوت تحرير العقدین في الفترة ما بين تاريخ تقديم طلب الحجر وتاريخ صدور القرار بتوقيعه ، لا يكفي بذاته لترتيب البطلان ؛ بل يلزم أيضاً إثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .

٣ - لئن كان قاضى الموضوع غير ملزم بمناقشة كل قرينة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، إلا أنه إذا كانت القرائن المقدمة إليه مؤثرة في الدعوى ؛ فإنه يجب عليه أن يبين في حكمه ما يدل على أنه اطلع عليها وبحجها وخلص من تقديره لها إلى الرأى الذى انتهى إليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يشير إلى هذه القرائن إلا إشارة عابرة ، تناول فيها بعضها عند إirاده أسباب الاستئناف ، واكتفى بالرد على هذا الدفاع بأسباب مجملة ليس فيها ما يدل على أن المحكمة قد بحثت تلك القرائن وقالت كلمتها فيها فإن الحكم يكون قد عاره بطلان جوهري يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٤٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

١٩٩

١٥ من فبراير ١٩٦٢

١ - دعوى: نظرهما ؟ تخلص ، تقريره ، استئناف .

ب — حكم : حجته ؛ صورية . إثبات بالبينة .

المبادئ القانونية :

١ — توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير ، يانخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعوهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات أو أحكام ، وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة . وقد رددت هذه القاعدة في باب الاستئناف بالمادة ٢/٤٠٧ مكرر مرافعات ، المضافة بالقانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ ، والمادة ٤٠٨ مرافعات المعدلة بالقانون المذكور ، ومؤدى هذه النصوص أن القانون قد أوجب على قاضي التحضير وضع تقرير عند إحالة القضية للمرافعة ، ولم يوجب وضع تقرير آخر بعد هذه الإحالة .

٢ — متى كان الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق قد أجاز إثبات الصورية المطلقة بالبينة ، وحسم النزاع بين طرفي الخصومة على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلا بشأنها ، فقد حاز هذا القضاء حجية الأمر المقضى في خصوص جواز إثبات تلك الصورية ، مما لا يدع مجالاً للعدول عن الحكم في هذا الشق القطعي منه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق ، يكون قد خالف القانون

بمخالفته حجية الأمر المقضى ، مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٥٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد متولى عتلم والدكتور عبد السلام مرسى بلبم وعمود يوسف القاضي وأحمد شمس الدين على ومحمد عبد الطيف مرسى المستشارين) .

٢٠٠

٢١ من فبراير ١٩٦٢

١ — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، تقدر حكماً ، مناط الأخذ به .

ب — إثبات : لإجراءاته ، خبرة ؛ محكمة الموضوع ، ضريبة .

المبادئ القانونية :

١ — مناط تطبيق المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، واعتبار أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عليه عن السنوات التالية ، هو أن يكون نشاطه واحداً في سنة القياس والسنوات المقيسة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز اعتبار أرباح الطاعن المقدرة عن نشاطه في البقالة وطحن البن في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عليه ، عن نشاطه في استيراد الشاي وتعبئته وتوزيعه في سنة ١٩٤٩ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — نذب خبير في الدعوى هو ، على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، من الرخص المخولة لقاضي الموضوع ، وله وحده تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ، ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة هذا الطالب

قائماً على أسباب مسوغة له ؛ ومن ثم فلا
تثريب على المحكمة إذا هي لم تر محلاً لنذب
خبير ، بعد أن ثبت لها أن عناصر تقدير
أرباح الممول والأسس التي بنى عليها تقدير
وعاء الضريبة سليمة وعادلة .

(القضية رقم ٢٤٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة
وفرّج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاوي ومحمد
عبد الحميد السكري المستشارين) .

٢٠١

٢٢ من فبراير ١٩٦٢

حكم : بطلانه ، أثره ؛ استئناف ، تسبيب ، عيب .

المبدأ القانوني :

من كانت محكمة الاستئناف قد قضت

بداءة بطلان الحكم الابتدائي المستأنف
لعدم تلاوة تقرير التخليص ، ثم أصدرت
بعد ذلك الحكم المطعون فيه وقضت في
منطوقه بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه
موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف ، وأحالت
إلى هذا الحكم في أسباب حكمها ؛ فإن الحكم
المطعون فيه يكون قد أيد حكماً لا وجود له ،
وأحال على معدوم مما يبطله ويوجب لذلك
نقضه .

(القضية رقم ٤٠٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد متول عتلم وحسن خالد ومحمود
توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف
مرسي المستشارين) .

قضاء المحكمات الإدارية المحلية

٢٠٢

٣١ من مارس ١٩٦٢

١ — ميعاد مرافعات : ميعاد السنة الذي حدده ق ٨٠ لسنة ١٩٤٤ م ٢٧ بإنشاء صندوق معاشات المحامين المختلط ، ينتهى بعد تاريخ حل نقابتهم في ١٤ من أكتوبر ١٩٥٠ وهو يوم عطلة رسمية ؛ طلب تدارل المحامي عن قيد اسمه في جدول المحامين لإمكان ترتيب معاش له ، تسجيله بمكتب البريد في يوم ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ .

ب — ميعاد مرافعات : ميعاد متعلق بمسألة إجرائية ، خضوعه لمواعيد قانون الرافعات بغير نص خاص .

ج — ميعاد مرافعات : ميعاد سقوط ، امتداده إذا وافق آخر يوم عطلة رسمية .

المبادئ القانونية :

١ — إذا لم يتمكن المدعى من تسجيل خطاب تنازل عن قيد اسمه بجدول المحاماة الوطنية في يوم السبت ١٤ من أكتوبر ١٩٥٠ ، وهو آخر يوم في السنة المنصوص عليها بالمادة ٢٧ من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٤ لتقديم طلب اعتزال مهنة المحاماة ، لأن هذا اليوم كان يوم عطلة رسمية ، إشعاراً بعيد رأس السنة الهجرية الذي صادف يوم الجمعة ١٣ من أكتوبر ١٩٥٠ ، فقرر مجلس الوزراء أن يكون يوم السبت أيضاً عطلة رسمية . ولكن المحكم المطعون فيه لم يعتد

بهذا الطلب ، تحت تأثير ما تصوره المحكم خطأ من أن مصلحة البريد لا ينقطع عملها في أيام العطلة ، فإن ذلك الذي انتهى إليه المحكم قد انبنى على فهم خاطئ للقانون ؛ ذلك إنه وإن يكن حقاً أن صناديق البريد معدة بطبيعتها دوماً لتلقى ما يودع فيها من خطابات ورسائل حتى أيام العطلات الرسمية والأعياد القومية ، فإنه ليس في أوراق الدعوى ما يفيد أن مكاتب البريد ، حيث يجرى حتماً تسجيل الرسائل الموصى عليها ، كانت تعمل في يوم السبت ١٤ من أكتوبر ١٩٥٠ ، على خلاف ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ من أكتوبر ١٩٥٠ ، وما نشرته الوقائع المصرية بالعدد ٩٦ في ٩ من أكتوبر ١٩٥٠ .

وليس في الأوامر المالية المنظمة لإنشاء مصلحة البريد والقوانين اللاحقة المعدلة لها اعتباراً من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٦ حتى ١٤ من أكتوبر ١٩٥٠ ما يوجب فتح مكاتب تسجيل البريد في أيام العطلات والأعياد .

٢ — العبرة هي في النظر إلى كنه الميعاد ؛ فإن جاء في صدد مسألة إجرائية أيا كان القانون المنظم لها ، حتى ولو كان قانوناً

والأصل أيضاً في مواعيد المرافعات هو ما نصت عليه المادتان ٨ و ٢٣ من قانون المرافعات ، فلا يجوز إجراء أى إعلان في أيام العطلة الرسمية ، وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية ، امتد إلى أول يوم عمل بعدها . إنما لا يمتد ميعاد المرافعات إذا وقعت العطلة خلاله ، مادام اليوم الأخير ليس عطلة رسمية .

والأصل العام في الطعون أيضاً نصت عليه المادة ٣٨١ من قانون المرافعات : « يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن . وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها » .

ولم يرد في خصوص المعارضة أو الاستئناف أى نص خاص بامتداد المواعيد المقررة لإقامة أيهما . ومع ذلك فيمعد المعارضة ، وميعاد الاستئناف يمتد كل منهما عملاً بالأصل العام ، دون نص خاص ، مع أنهما ميعادا سقوط .

(القضاة رقم ٧٦٦ و ٧٧٢ سنة ٧٧٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة الإمام الخميني وكيل المجلس ومصطفى كامل اسماعيل وحسن السيد أيوب والدكتور ضياء الدين صالح وعمد مختار العزبي المستشارين) .

٢٠٣

٢٨ من أبريل ١٩٦٢

١ - جنسية : مصرية ؛ أسس ثبوتها بالنسبة لمن كان من الرعايا العثمانيين ، أثر الدخول في الجنسية المصرية في هذا المجال بالنسبة للزوجة والأولاد .

موضوعياً كلقانون المدني ، فإن قواعد المواعيد في قانون المرافعات تحكمه بغير نص ، على أساس أنه القانون الأصل العام في كل ما يتصل بالإجراءات .

وشاهد ذلك أن المواعيد الإجرائية البحتة في القانون المدني مثلاً كمواعيد الشفعة (ميعاد إعلان الرغبة المنصوص عنه بالمادة ٩٤٠ ، وميعاد رفع الدعوى المنصوص عنه بالمادة ٩٤٣ مدني) تمتد إذا كان آخر يوم فيها يوم عطلة ، وذلك إعمالاً للقاعدة المقررة في قانون المرافعات ، دون أن يتقرر هذا الامتداد بنص خاص .

٣ - مواعيد السقوط تخضع للأصل العام المقرر بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ، وقد نصت على أنه لا يحسب من الميعاد يوم التكليف أو التنبيه أو الأمر الذي يعتبره القانون مجزياً للميعاد .

وفرت بين أن يكون الميعاد ظرفاً يجب أن يحصل الإجراء في خلاله كمواعيد الطعون في الأحكام ، أو فترة يجب انقضاؤها قبل الإجراء ، ولا يصح الإجراء إلا بعد انقضائها ، مثل مواعيد الحضور ، والمواعيد الواجب انقضاؤها مثل إيداع قائمة شروط البيع .

في الحالة الأولى ينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير ، وفي الحالة الثانية لا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد .

تفككت تنفيذاً لأحكام معاهدة لوزان ، وضمت أجزاء من أقاليمها إلى دول أخرى ، أو كونت بذاتها دولاً . فالعثماني هو من حضر إلى مصر قبل التاريخ المذكور وكان من رعايا الدولة العثمانية ، ولم يكن قد اكتسب جنسية جديدة اكتساباً صحيحاً .

وقد أصدر الباب العالي في ١٩ من يناير ١٨٦٩ قانون الجنسية العثماني ، الذي طبق في جميع أجزاء الدولة العثمانية وكانت سوريا المقول بأن والد المدعية ولد بها بمدينة حلب في سنة ١٨٨٥ ، مثل مصر ، جزءاً من الدولة العثمانية التي طبق فيها ذلك القانون .

وقد تطلب الشارع المصري في الرعايا العثمانيين الذين لم يولدوا في مصر لأبوين مقيمين فيها ، ولم يبلغوا في التأصل حداً يجعلهم من الرعايا المحليين ، أن يكونوا قد وفدوا إليها قبل ٥ من نوفمبر ١٩٢٤ ، وهو تاريخ انفصال مصر عن تركيا ، بدخولها الحرب ضد هذه الأخيرة ، وفقاً لما نصت عليه معاهدة لوزان التي اعترفت فيها تركيا بأن هذا هو تاريخ سقوط سيادتها عن مصر ، حيث صارت للمصريين جنسية مستقلة عن الجنسية العثمانية ، هي الجنسية المصرية .

وقد رأى الشارع المصري أن لا يسبغ الجنسية المصرية دون قيد على كل من كان من العثمانيين مقيماً أو موجوداً بالقطر المصري في تاريخ الانفصال ، أو وقت العمل

ب - جنسية : عثمانية ؛ شهادة نفوس ، حجيتها في إثبات الرعوية العثمانية .

ح - سلطة تقديرية : جنسية ، إقامة ، أدلة إثبات ، توافر شروطها القانونية ؛ تتمم الإدارة بسلطة تقديرية لا معقب عليها في تكوين اقتناعها بكفايتها .

المبادئ القانونية :

١ - يؤخذ من نصوص المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م ، ٣ م ، والقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بالجنسية المصرية م ، ومن قرارى رئيس الجمهورية بالقانون ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ بالجنسية المصرية ، و ٨٢٠ لسنة ١٩٥٨ بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أن ثبوت الجنسية المصرية بمقتضاها يستلزم أن يكون الشخص من الرعايا العثمانيين ، وهم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المبرمة في ٢٤ من يولييه ١٩٢٣ ، وأن يكون قد أقام عادة في الأراضي المصرية في ٥ من نوفمبر ١٩١٤ وحافظ على هذه الإقامة حتى ١٠ من مارس ١٩٢٩ ، سواء أ كان بالغاً أم قاصراً .

ودخول الجنسية المصرية بمقتضى هذه الأحكام ، يشمل الأولاد القصر ، كما يلحق الزوجة التي تم زواجها قبل العمل بأحكام القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

وقد بين الشارع من هم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٢٣ ، وهذا التاريخ هو ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ . وعلة تحديده أن الدولة العثمانية فيه

بقانون الجنسية الذي سنه ، لاختلاف درجة توثقهم بالبلاد ، ومدى اندماجهم في جماعتها السياسية الجديدة ؛ فاستلزم لدخولهم في الجنسية المصرية بحكم القانون ، أن يكونوا قد أقاموا عادة في الأراضى المصرية في ٥ من نوفمبر ١٩١٤ ، وأن يكونوا قد حافظوا على إقامتهم هذه بالبلاد حتى ١٠ من مارس ١٩٢٩ ، تاريخ نشر المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية .

وإذ كان الشارع المصرى قد خالف في ذلك القواعد العامة في الجنسية ، التي لا تسمح بجعل الإقامة وحدها طريقاً لكسب جنسية الدولة بحكم القانون ، وتجعل كسبها في هذه الحالة رهيناً بطلب يقدم من صاحب الشأن ، مقدراً في ذلك أن محافظة الرعايا العثمانيين على الإقامة بمصر طوال الفترة التي حددها ، دليل على انقطاع صلتهم ببلادهم الأصلية ، ورغبتهم في الاستقرار نهائياً في مصر ، والاندماج في أهلها . وكان هذا حقاً أنشأه المرسوم بقانون المشار إليه من وقت صدوره لأشخاص غير معتبرين ذوى جنسية أصلية ، فإن دوام هذه الإقامة بمعناها الصحيح والاستيثاق منها ومن المحافظة عليها طوال المدة التي حددها الشارع ، يكون أمراً لازماً لا يحتمل التخلف عنه أو التساهل فيه . والمقصود بالإقامة العادية هو الإقامة الفعلية على وجه الاستقرار ، أى على نحو من الاستمرار بلغ من الشأو حد تحقيق العادة .

٢ - إن شهادة النفوس العثمانية الصادرة باسم والد المدعية ، بحصول ميلاده في مدينة حلب من أعمال سوريا في سنة ١٨٨٥ ، وإن صحت دليلاً على واقعة الميلاد ومكانه ، لا تتضمن بذاتها حجة قاطعة في إثبات رعايته العثمانية التي هي شرط أساسى لدخوله في الجنسية المصرية بحكم القانون ، إذا ما توافرت بالإضافة إليها شروط الإقامة على النحو السالف بيانه .

ذلك أن مجرد الميلاد في أى بلد من بلاد الدولة العثمانية في ظل قانون الجنسية العثمانى الصادر في ١٩ من يناير ١٨٦٩ ، لا يصلح بمفرده قرينة بانه على اعتبار الشخص من الرعايا العثمانيين ، بل يجب أن تقوم على ثبوت هذه الرعوية أدلة كافية يقع عبء تقديمها على صاحب الشأن الذى يجب أن تتوافر فيه شروط كسبها ؛ كما أن شهادة سجل النفوس (تذكرة سيدر) لم تعد لإثبات الرعوية العثمانية بعد التحقق منها ، ولم تحرر من أجل هذا الغرض بوساطة موظف مختص .

٣ - تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية لا معقب عليها في أن يكون اقتناعها بكفاية الدليل المقدم إليها لإثبات واقعة الإقامة بشروطها المتطلبة قانوناً ، أو عدم كفايته لثبوت الجنسية .

(القضية رقم ١١٠٨ لسنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٤

٢٨ من أبريل ١٩٦٢

أ - جنسية مصرية : إقامة ، شروط تطبيق
المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م ١ فقرة ٢ بشأن
الجنسية المصرية .

ب — جنسية مصرية :

ج — جنسية مصرية : توطن ، ق ٢٩١
لسنة ١٩٥٦ .

المبادئ القانونية :

١ — تنص الفقرة الثانية من المادة
الأولى من المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩
بشأن الجنسية المصرية على أن : « يعتبر
داخلاً في الجنسية المصرية بحكم القانون : ..
ثانياً — كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا
القانون مصرياً بحسب حكم المادة الأولى من
الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة
١٩٠٠ . »

وتقضى المادة الأولى من ذلك الأمر
العالي بأنه : « عند إجراء العمل بقانون
الانتخاب الصادر في أول يونيو سنة
١٨٨٣ ، يعتبر حتماً من المصريين الأشخاص
الآتي بيانهم : أولاً — المتوطنون في القطر
المصري قبل أول يناير ١٨٤٨ ، وكانوا
محافظين على محل إقامتهم فيه . ثانياً — رعايا
الدولة العلية المولودون في القطر المصري
من أبوين مقيمين فيه ، متى حافظ الرعايا
المذكورون على محل إقامتهم فيه . ثالثاً —
رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون في
القطر المصري الذين يقبلون المعاملة بمقتضى

قانون القرعة العسكرية ، سواء . بأدائهم
الخدمة العسكرية أو بدفع البدلية ، رابعاً —
الأطفال المولودون في القطر المصري من
أبوين مجنولين . ويستثنى من الأحكام
المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول
الأجنبية أو تحت حمايتها .

ولقد ظهرت الفقرات الثلاث الأولى
من هذه المادة في مشروع اللجنة المنوط بها
وضع قانون الجنسية المصرية ، وجاءت بها
في المادة الثانية منه ، وهي التي وضعت تعريفاً
للجنسية المصرية في الماضي ، وانتهى الوضع
إلى النص على هذه الفقرات ذاتها في الفقرة
الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون
١٩ لسنة ١٩٢٩ .

ومؤدى الفقرة الأولى من ذلك الأمر
العالي هو بصفة عامة أهل البلاد الأصليون ،
سواء كانوا حقيقة مصريين أم بلا جنسية ،
لأنه يكفي توطنهم في البلاد قبل أول يناير
١٨٤٨ ، محافظتهم على هذه الإقامة حتى يمكن
اعتبارهم مصريين صحيحين لتعاقب الأجيال
المتعددة .

أما الفقرة الثانية من الأمر العالي ،
فالمقصود منها العثمانيون الذين نزحوا إلى مصر
فأقاموا فيها وتناسلوا . فالعثماني الذي يحجى
إلى مصر ويقيم فيها يبقى عثمانياً ، ولسكن
أولاده المولودين في مصر يصبحون مصريين
إذا حافظوا على إقامتهم في مصر .

أما الفقرة الثالثة فهي تشير إلى العثمانيين

الذين في مصر ومقيمون فيها دون آبائهم ، فإنهم مع ذلك معتبرون مصريين لو أنهم قبلوا المعاملة بقانون الخدمة العسكرية ، سواء بأداء الخدمة أو بدفع البديل . ووفقاً لهذه الفقرة الثالثة يفترض المشرع أن ميلاد هؤلاء العثمانيين في مصر وإقامتهم فيها مضاف إلى قبولهم المعاملة بقانون الخدمة العسكرية ، يقوم مقام توطن آبائهم في مصر ، وعلى ذلك يكون اكتسابهم للجنسية المصرية موقوفاً في الحقيقة على عمل اختياري من جانبهم ، وهو تأديتهم الخدمة العسكرية أو دفعهم البديل عنها . فإن هم فعلوا ذلك اعتبروا مصريين فيما يتعلق بحق الانتخاب .

وتأسيساً على ذلك يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم ، بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، نفس الشروط التي كانت لازمة لتطبيق الأمر العالي الصادر ١٩٠٠/٦/٢٩ ، لأن هذا الأمر العالي صار جزءاً من أول قانون نافذ المفعول في تنظيم الجنسية المصرية . وأهم هذه الشروط هو المحافظة على الإقامة في مصر حتى تاريخ نشر المرسوم بقانون ١٩ في ١٠ من مارس ١٩٢٩ ، ويظهر ذلك في قول الشارع : وكل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون مصرياً ، ومن الطبيعي أن يشدد الشارع هنا ، فيستلزم عدم انقطاع الإقامة حتى نشر هذا القانون في ١٠ من مارس ١٩٢٩ .

وإذا كان الشارع قد استلزم دوام الإقامة

لكي يستعمل الشخص حقه في الانتخاب ، فلا غرابة ومن باب أولى أن يستلزمها لاعتبار هذا الشخص مصرياً بحكم القانون ، قادراً على إعطاء هذه الجنسية لأولاده من بعده .

٢ - الشارع المصري في مادة الجنسية متجه إلى التضييق في فرض الجنسية المصرية بحكم القانون ، والتشدد في اكتسابها وفي التمتع بآثارها ، وراح يفسح المجال الذي يعمل فيه تقديره الإدارة ابتغاء المحافظة على سلامة ركن السكان في الدولة لكفالة سلامتها ، وذلك بتخير العناصر التي يتكون منها هذا الركن ، وهم الأفراد ، واستبعاد الفاسد من بينها . وذلك هو ما دفع الشارع إلى المزيد من السير في هذا الاتجاه ، مما ظهرت آثاره في قانون الجنسية الجديد (الثالث) ، وهو القانون ٣٩١ المنشور في الوقائع المصرية ، بالعدد ٩٣ مكرر (١) غير الاعتيادي الصادر في ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٦ ، فزى الشارع يزيد في فسح المجال الذي يعمل فيه تقدير السلطة التنفيذية .

٣ - إن مفاد أحكام القانون ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ وما لحق بها من إيضاح ، هو أن الشارع جعل مناط التمتع بالجنسية المصرية هو التوطن في مصر قبل أول يناير ١٩٠٠ ، والمحافظة على الإقامة فيها حتى تاريخ نشر القانون ، وهو ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٦ ، وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع والزوجة ، متى كانت لديهم نية التوطن .

(القضية رقم ١١١١ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٥

١٩ من مايو ١٩٦٢

عمال : جزاءات تأديبية ، كادر عمال اليومية ،
جزاءات لم ترد فيه ، ووردت في القواعد المنظمة لاشئون
الموظفين والمستخدمين ، عقوبات الانذار والخصم .

المبدأ القانوني :

إن أحكام قانون نظام موظفي الدولة ،
٢١٠ لسنة ١٩٥١ والساري المفعول من
أول يوليو ١٩٥٢ ، ينصرف تطبيقها ،
ولا شك ، إلى الموظفين الداخلين في الهيئة ،
سواء كانوا مثبتين أم غير مثبتين ، وهم الذين
نص عليهم الباب الأول في المواد ١ - ١١٦ ،
كما ينصرف إلى المستخدمين الخارجين عن
الهيئة ، وهم الذين تناولهم الباب الثاني من
القانون في المواد ١١٧ - ١٣٠ ، وذلك دون
عمال اليومية الذين يخضعون في نظام تعيينهم
وترقيتهم وعلاواتهم وتأديبهم لأحكام كادر
عمال اليومية الصادر به قرار مجلس الوزراء
في ١١/٢٣/١٩٤٤ ، وما لحق به من كتب
دورية ومذكرات تكميلية وكشوف تنظيمية ؛
كل أولئك دون أحكام القانون ٢١٠ لسنة
١٩٥١ ؛ إلا أن هذا لا يعني حظر توقيع
العقوبات التأديبية التي لم يرد بها نص في
قواعد كادر العمال ، كالإنذار أو خصم أيام
معدودات من الأجر ، على عمال اليومية
بمقوله إن هذا الكادر لم ينص إلا على عقوبة
تأجيل العلاوة لمدة ستة أشهر أو أكثر التي
أسند توقيعها إلى رئيس المصلحة ، وعقوبتي
الحرمان من العلاوة أصلاً ، والفصل من

الخدمة بقرار من وكيل الوزارة بعد أخذ
رأي اللجنة الفنية . .

فليس ما يمنع أن يوقع رئيس المصلحة
على العامل جزاء بالإنذار أو بالخصم من
الأجر لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً ، إذا
قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخل
جهة الإدارة لإحداث هذا الأثر في حقه .
(القضية رقم ٢٠٤ سنة ٧ ق بالهيئة الساقطة) .

٢٠٦

٢ من يونيو ١٩٦٢

التماس إعادة النظر : الطعن به في حكم المحكمة
الإدارية العليا .

المبدأ القانوني :

الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية
العليا ، لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس
إعادة النظر ، ويلزم الملتزم المصروفات
دون الغرامة .

المحكمة

.. إن المادة ١٩ فقرة أولى من القانون ٥٥
لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، نصت
على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة
القضاء الإداري ، أو من المحاكم الإدارية بطريق
التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص
عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومفاد هذا النص بمفهوم المخالفة ، أنه لا يقبل
الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية
العليا بطريق التماس إعادة النظر .

فإذا كان الحكم الملتزم فيه ، غير قابل

متتاليان بدرجة ضعيف ، يحال إلى الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فإذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت إليه تنبيهاً بذلك ، وإلا قررت نقله إلى وظيفة أخرى يستطيع الاضطلاع بأعبائها . فإذا تقدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضعيف يفصل من الخدمة ويترتب على تقديم تقريرين متتاليين عن موظف بدرجة ضعيف ، عدم أحقيته لأول علاوة دورية ، وأصبحت تقضى بعد تعديلها بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ؛ بأن الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف ، يقدم للهيئة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فإذا تبين لها أنه قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى قررت نقله إليها بذات الدرجة والمرتبة ، أو مع تخفيض درجته أو مرتبه ؛ أو نقله إلى كادر أدنى .

فإذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من وظيفته مع حفظ حقه في المعاش أو الكفاية . وفي الحالة الأولى إذا قدم عن الموظف بعد ذلك مباشرة تقرير آخر بدرجة ضعيف ، فصل من وظيفته .

يؤخذ من التطور التشريعي لنص المادة ٣٢ آتفة الذكر ، أن حكمها كان من البداية مقصوراً على تقدير درجة كفاية الموظف ، ثم ارتبطت بفسكرة الكفاية هذه عند أول تعيل ، علاج الهيئة ضعفها المتكرر المسجل على الموظف بتقريرين سنويين متتاليين ، وانحصر هذا العلاج في تنبيهه ، وتوجيهه ، في موظف الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب التي يبا عليها فحص حالته ، ؛ إذا ما تبين لها أنه قادر على تحسينها ، أو في فصله من الخدمة إذا ما قدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضعيف ، وأصبح ميثوساً من صلاحيته لأي عمل .

وقد ذكر المشرع أن الموظف في هذه الحالة

للطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز قبول التماس ، وإلزام الملتزمة بالمصروفات .

ولا وجه للحكم على الملتزمة بالفرامة .

(القضية رقم ٨٩٦ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٧

٢ من يونيه ١٩٦٢ .

موظف : تقريران متتاليان بدرجة ضعيف ، إحالته إلى الهيئة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، الطعن في قرار الهيئة .

المبدأ القانوني :

إحالة موظف إلى الهيئة المشكل منها مجلس التأديب ، لفحص حالته وتقرير ما تراه وفقاً لنص المادة ٣٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بمناسبة حصوله على تقريرين متتاليين بدرجة ضعيف ، ليس لها طبيعة التأديب ، بل تنفرد بطابع خاص .

المحكم

« إن المادة ٣٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . الوارد في الفصل الثالث من الباب الأول من هذا القانون ، وعنوانه : التقارير عن الموظفين وترقيتهم وعلاواتهم ورواتبهم ، كانت قبل تعديلها بالقانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ تقتصر على التحدث عن تقرير لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة لدرجة الكفاية التي يستحقها كل موظف والتأشير بذلك في ملف خدمته : وفي سجل الموظفين .

ثم استحدث القانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ النص على أن الموظف الذي يقدم عنه تقريران

الباب الأول من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تحت عنوان : « التقارير عن الموظفين وترقيتهم وعلاواتهم ورواتبهم » ، في حين أن المواد الخاصة بالتأديب ، وهي المواد من ٨٤ إلى ١٠٦ ، وردت في الفصل السابع من هذا القانون ، تحت عنوان : « تأديب الموظفين المعينين على وظائف دأمة » ، وتناولت إجراءات التأديب ، والعقوبات التأديبية ، وطرق التظلم منها .

ذلك أن ضعف الموظف المسجل عليه في التقارير المتتالية ، قد لا يكون انعكاساً لإهماله وتقصيره في أداء واجبات وظيفته ، الأمر الذي تكفل النصوص الخاصة بالتأديب بترتيب الجزاء عنه ، وإنما قد يكون راجعاً إلى عجز استعداده ومواهبه وتكوينه بالنسبة إلى وظيفة معينة ، وقد يكون صالحاً لوظيفة أدنى بالنسبة إلى الوظائف كافة .

وهذه الحالة ليست من طبيعة التأديب ، مادام الموظف لم يرتكب ذنب التقصير في عمله ، أو الإهمال في واجبات وظيفته ، ولكن استعداده وتكوينه وطاقته في الإنتاج وفهمه المسائل وتعريفه للأمور ، هو الذي لا يرقى به المستوى المطلوب من الكفاية والأهلية للوظيفة المنوط به القيام بأعبائها .

إلا أنه نظراً إلى خطورة الأثر الذي حدهه القانون ، والذي يستهدف له الموظف في هذه الحالة ، ويستوى فيه الموظف المقصر في واجبه ، فقد أراد الشارع أن يكفل له عرض أمره على هيئة قضائية هي الهيئة المشكل منها مجلس التأديب ، لمنحه فرصة لفحص حالته أمامها بوصف كونها هيئة فحص لتقدير صلاحية الموظف ، لا هيئة عقاب وتأديب .

يحال إلى الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب ، وذلك كضمان لقدرتها ، من حيث التخصص ، على فحص حالته وتوجيهه وتقرير صلاحيته ، ولم يشأ أن تكون الإحالة إلى مجلس التأديب ذاته ، كهيئة لها ولاية التأديب والعقاب ، لينفي عن هذا الوضع طابع التأديب .

وآية ذلك أنه خول الهيئة المذكورة ، في حالة وجود تقريرين متتاليين بدرجة ضعيف ، إما الاكتفاء بمجرد استحضات الموظف على تحسين حالته واستمساخ همنه ، إذا آنست فيه المقدرة على ذلك ؛ وإما تقرير نقله إلى وظيفة أخرى يستطيع النهوض بمسؤولياتها دون تخفيض في درجته أو مرتبه ، أو في الكادر الذي ينتمي إليه ، مع حرمانه بقوة القانون من أول علاوة دورية ، وإس هذا أو ذاك من الجزاءات التأديبية في شيء .

ثم تدرج المشرع بعد ذلك في التعديل الثاني ، إمعاناً في رعاية مصلحة الوظيفة العامة ، فحول الهيئة المشكل منها مجلس التأديب نقل الموظف المقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف ، إلى الوظيفة التي يكون قادراً على الاضطلاع بأعبائها بذات الدرجة والمرتب ، أو مع خفض درجته أو مرتبه ، أو نقله إلى كادر أدنى ، وكذا فصله من وظيفته ، مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة ، إذا تبين لها أنه غير القادر على العمل .

وعلى الرغم مما انطوى عليه هذا التعديل من تشديد عن سابقه ، فإن الشارع لم يخرج فيه عن نطاق الفكرة التي بدأها في التعديل السابق ، وهي المغايرة بين وضع الموظف الضعيف ؛ وبين أنواع التأديب وطبيعته ، تلك المغايرة التي حدثت الشارع على إيراد المادة ٣٢ من الفصل الثالث من

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون
٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ :

« كذلك استبدلت بالمادة ٣٢ مادة جديدة
تفنى بإحالة كل موظف يحصل على تقدير
ضعيف في سنتين متتاليتين ، إلى الهيئة التي يشكل
منها مجلس التأديب باعتبارها هيئة صلاحية ، وهذا
ضمان جديد للموظف قصد به إعطاؤه الفرصة
لمناقشة درجة كفايته أمام هيئة قضائية وذلك
لمجابهة السرية التي فرضت على التقارير » .

وتقدير الصلاحية الذي قد ينتهي إلى مجرد
نقل الموظف من عمل إلى آخر دون خفض أو
ترزيل في الدرجة أو المرتب أو الكادر ، هو إجراء
مستقل عن التأديب ، في طبيعته وفي أثره .

وهو أيضاً كذلك إذا ما انتهى إلى فصله من
وظيفته ، إذا كان غير قادر على العمل ، لكون
هذا حقاً أصيلاً للإدارة تملكه بغير الطريق
التأديبي في حالة عدم صلاحية الموظف للنهوض
بأعباء الوظيفة العامة وتبعاتها ، تحقيقاً لحسن سير
العمل في المرافق العامة .

فاذا كانت الحالات التي تدخل في حكم المادة
٣٢ من قانون نظام موظفي الدولة ، تنفرد بهذا
الطابع الخاص الذي ليست له طبيعة التأديب ، وإن
كفلت لها ضمانات ، واستوت معه في بعض الآثار ،
وكان الشارع لم ينص على أن القرار الصادر
بالطريق لهذه المادة يكون قابلاً للطعن فيه ، وكان
الحق في الطعن لا ينشأ إلا بنص بقرره ،
والخصوصية استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس
عليه ، فإن الأحكام الخاصة بالطعن في التقارير
الصادرة من المجالس أو المحاكم التأديبية الابتدائية
لا تسرى بالنسبة إلى تلك الصادرة بالتطبيق للمادة
٣٢ آتية الذكر .

ومن ثم فإن استئناف موارث الطاعنين
القرار الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٨ من
الهيئة المشكل منها مجلس التأديب بمحكمة أسيوط
الابتدائية ، والقاضي بعزله من وظيفته مع حفظ
حقه فيما عساه يكون مستحقاً له من معاش أو
مكافأة ، أمام مجلس التأديب الاستئنافي لموظفي
وزارة العدل ، يكون غير جائز القبول .

(القضية رقم ١٥٧٩ س ٦ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محاكم الاستئناف

ب - شركة : إخلاء طرف أعضاء مجلس إدارتها .

المبادئ القانونية :

١ - الدين المحقق الوجود هو الذى لا يكون موضع منازعة جدية من المدين ، ولذا اعتبر الدين الذى لم تتم تصفيته ، أو كان خاضعاً لحساب جار ، ديناً لا تتوافر من أجله الشرائط الجوهرية لإقرار الحجز التحفظى على مالهدين لدى الغير .

٢ - وجود مخالصة من الجمعية العامة ، أخلت طرف أعضاء مجلس الإدارة ، واعتبرتهم خالصين من كل دين ، من شأنه أن يضاعف جدية النزاع فى الدين الذى صدر من أجله أمر الحجز .

المحكمة

« . . . وحيث إنه من المبادئ التى انعقد عليها إجماع الفقه والقضاء وفقاً للقاعدة التى وضعها المادتان ٥٤٣ و ٥٥٩ من قانون المرافعات ، إن الحق الذى يجوز من أجله الأمر بالحجز التحفظى على مالهدين لدى الغير يجب أن يكون محقق الوجود ، وحال الأداء ، ومعين المقدار ؛ وإلا اعتبر الحجز باطلاً . والدين المحقق الوجود فهو الذى لا يكون موضع منازعة جدية من المدين ؛ ولذا اعتبر الدين الذى لم تتم تصفيته أو كان خاضعاً لحساب جار ديناً لا تتوافر من أجله الشرائط

٢٠٨

محكمة استئناف القاهرة

٢٨ من يناير ١٩٥٩

استئناف : اختصاص المحاكم الابتدائية بنظر الدعاوى المدنية والتجارية عامة ، إثبات بالبينه .

المبادئ القانونية :

١ - تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية .

٢ - قيام الدين مؤيداً بسنده بيدالدائن ، وخلو يد المدين من دليل كتابى على الوفاء ، يكون قاطع الدلالة على انشغال ذمة المدين بالدين المطلوب ، مما لا يجوز معه إثبات التخالف بالبينه . والمدين لم يكن ليقوم به مانع من موانع الحصول على كتابه بالوفاء .

(استئناف رقم ٩٠٦٨ سنة ٧٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة زين العابدين جمعه وفرج يوسف ومحمود أحمد مصطفى المستشارين) .

٢٠٩

محكمة استئناف القاهرة

١٩ من يناير ١٩٥٩

١ - حجز تحفظى : ما للمدين لدى الغير ، شروطه ، ق مرافعات ، م ٥٤٣ وم ٤٥٩ مرافعات ، دين محقق الوجود .

الجوهرية لإقرار الحجز التحفظى سالف الذكر ، ولا يمنع ذلك من القضاء بالدين إذا ثبتت مقوماته لدى نظر دهمى الموضوع .

« وحيث إنه يبين على هدى ما تقدم ذكره أن المستأنف استصدر أمرين بالحجز التحفظى على ما للمستأنف ضدّهم النظاميين لدى بنك القاهرة استناداً إلى تقرير وضعه مراجع حسابات شركة شيكوريل الكبرى التى يرأس المستأنف مجلس إدارتها جاء فيه أنه بمراجعة دفاتر ، حسابات الشركة تبين له أن المستأنف ضدّهم الثلاثة الأول لم يسددوا ضريبة القيم المنقولة المستحقة على مرتباتهم ، وبدل الحضور ، ومكافآتهم ، وأن الشركة سددت عنهم هذه الضريبة وأنهم على هذا الأساس ما زالوا عدينين بها للشركة ، وبديهي أن مثل هذا التقرير لا يمكن أن يعتبر فى ذاته مسنداً لدين محقق الوجود وحال الأداء ومعين المقدار ، وما كان للمحكمة أن تثبت من حجية هذا السند إلا بالاطلاع على دفاتر الشركة وخص حسابات المستأنف ضدّهم الثلاثة الأول لديها ، وهو إجراء أبعد ما يكون صلة بطبيعة ولايتها فى نطاق النظم التى يقتصر على النظر فى ظاهر الأوراق دون التعمق فى حقيقة مضمونها إذ أن التعرض لهذه الباحية من النزاع من اختصاص قاضى الموضوع .

« وحيث إنه فضلاً عن ذلك فقد أودع المستأنف ضدّهم الثلاثة الأول ضمن حافظة بالملف الابتدائى رقم ٢/ قرارات الجمعية العمومية للشركة التى انعقدت فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٤ و ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٥ و ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٦ و ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧ يستفاد منها أن الجمعية العامة قد أخلت طرف أعضاء مجلس الإدارة ، واعتبرتهم خالصين من كل دين .

ويبدو من ظاهر الحال أن هذه الخفاصة أيا كان موقف المستأنف منها تضاعف جدية النزاع فى الدين الذى صدر من أجله أمراً بالحجز .

« وحيث إنه لهذه الأسباب وللأسباب التى نبى عليها الحكم المستأنف والتى تأخذ بها المحكمة بتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم وإلزام المستأنف المصروفات . »

(استئناف رقم ٤٧٢ سنة ٧٥ ق تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساندة الدكتور حلمى مكرم عبيد ومحمد أحمد الصريفتى ومحمود أحمد مصطفى المستشارين) .

٢١٠

محكمة استئناف الاسكندرية

٢٠ من أبريل ١٩٥٩

- ١ - نقل بحرى : خطأ جسيم ، تدوين .
- ب - معاهدة بروكسل : شرط الذهب .
- ج - مسئولية : طرد ، فقد بعض محتوياته ؛ خطأ غير جسيم .

المبادئ القانونية :

١ - قبل انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل ، كانت قد أبطلت شرط الدفع بالذهب بموجب القانون ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وإن كان القانون سالف الذكر قد استثنى الالتزامات بالوفاء بمقتضى المعاهدات ، فإن المعاهدات التى تنظم علاقات الأفراد لا يصح أن تتعارض مع قوانين إحدى الدول المتعاقدة والمعتبرة من النظام العام .

٢ - معاهدة بروكسل قررت حداً أقصى لمسئولية الناقل فى جميع الأحوال فى حالة الهلاك أو التلف ، وهو مائة جنيه انجليزى

شرط الدفع بالذهب بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ الذي كان ولا زال سائداً ومعتبراً من النظام العام مما يتعين معه تقدير المائة جنيه الإسترليني مقومة بالعملة الورقية أى مبلغ ٩٧ جنيه و ٥٠٠ ملين .

« ومن حيث إن هذا النعى بوجهيه صحيح ، ذلك أن معاهدة بروكسل قد حددت ؛ الالتزامات التي يتحملها الناقل في المادة الثالثة منها ، ثم نصت في الفقرة الثانية من هذه المادة على أن كل شرط يتضمن إعفاء الناقل أو السفينة من المسؤوليات عن الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع الناشئة عن الإهمال أو الخطأ أو التقصير في الواجبات والالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدة أو يتضمن تحقيق هذه المسؤولية على وجه مخالف كما هو منصوص عليه في المعاهدة يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً ، ولا يترتب عليه أى أثر ، وبعد أن نصت على بطلان شرط الإعفاء المطلق من المسؤولية إياً كانت صورها أو تحقيق هذه المسؤولية بدفع تعويض تافه قد يصل إلى حد الإعفاء ، رأت مراعاة للظروف الخاصة التي تهيئ بالنقل البحري عدم تحميل الناقل مسؤولية عدم تنفيذه العقد كاملاً فوضعت حداً قانونياً للمسؤولية يقابل تعويضاً وسطاً عن الضرر الذي لحق الشاحن أو المرسل إليه ، فقررت في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة حداً أقصى لمسؤولية الناقل في جميع الأحوال في حالة الهلاك أو التلف وهو مائة جنيه إنجليزي من كل طرد أو وحدة ، مالم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ، ودون هذا البيان في سند الشحن وإيراد عبارة في أى حال من الأحوال في هذه الفقرة من المادة جعل تحديد المسؤولية بمبلغ معين شاملاً لكافة صور المسؤولية التقصيرية ، مالم يكن الفعل

عن كل طرد واحد ، مالم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ، ودون هذا البيان في سند الشحن . والمحكمة ترى تقدير المائة جنيه إسترليني مقومة بالعملة الورقية ، بمبلغ ٩٧ جنيه و ٥٠٠ ملين .

٣ — فقد بعض محتويات أحد الطرود من شحنة السفينة التي يبلغ مقدارها ١٦٠٣٧ طرداً ، يعد من الأخطاء المتوقعة ، ومن الحالات التي أجازت معاهدة بروكسل تحديد المسؤولية عنها ، ولا تعتبر نتيجة خطأ جسيم يؤدي إلى استيفاء تطبيق شرط تحديد المسؤولية .

المحكمة

« . . . ومن حيث أن المستأنفة تنعى على الحكم المستأنف اعتباره فقد بعض محتويات الرسالة موضوع الدعوى خطأ جسيماً يؤدي إلى استبعاد تطبيق شرط تحديد المسؤولية بمبلغ مائة جنيه إسترليني ، طبقاً للفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل التي قررت حداً أقصى لمسؤولية الناقل في جميع الأحوال في حالة الهلاك أو التلف وهو مائة جنيه إنجليزي عن كل طرد أو وحدة ، مالم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ، ودون هذا الباقي في سند الشحن . . . وذهبت المستأنفة في القول إلى أنه وإن كانت المادة التاسعة من معاهدة بروكسل قد نصت على اعتبار مبلغ المائة جنيه المذكورة ذهباً ، إلا أنه عند انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل كان التعامل على أساس سعر الذهب قد اختفى بين المالك الموقع على المعاهدة والمنظمة إليها . كما كان انضمامها إليها بعد أن أبطلت

الذهب طبقاً للقانون الصادر في سنة ١٨٧٠ وكان من السهل تحويل قيمة الجنيه الانجليزي إلى ما تساوى قيمته من العملات الأخرى، إلا أنه عند ترك إنجلترا نظام الذهب نهائياً في سنة ١٩٣١ أصبح للذهب سعر خاص لا علاقة له بقيمة الجنيه الاسترليني الذي أصبح عملة أساسية لها استقلالها في التعامل، دون ارتباط بينها وبين سعر الذهب في مختلف الأسواق بقيمته الثانية وأسعار صرف معينة بالنسبة للعملات الأخرى منفصلة عن سعر الذهب، فانهضت بذلك القاعدة المنصوص عليها في المادة التاسعة من معاهدة بروكسل الخاصة باحتساب الوحدات النقدية على أساس القيمة الذهبية للجنيه الاسترليني، وخصوصاً بعد أن خرجت معظم الدول عن قاعدة الذهب وأصبح عديم الارتباط بعملائها، وتعذر تحديد سعر الصرف على أساسه بين مختلف الدول. ولهذا صار الجنيه الانجليزي الورق العملة السائدة التي يمكن تحديد سعر صرفها وتحويل مختلف العملات الأجنبية إليها.

« ومن حيث إنه بخروج إنجلترا والدول الأخرى الموقعة على المعاهدة من قاعدة الذهب، وتعاملها على أساس الاسترليني الورق في معاملاتها الخارجية، أصبح نص المادة التاسعة من المعاهدة معطلاً من الوجهة العملية لتعذر تطبيقه، ولهذا حددت معظم الدول في تشريعاتها اللاحقة للمعاهدة مسؤولية الناقل بمبلغ نقدي يتقارب مع قيمة المائة جنيه استرليني ورقاً، في الفترة التي أصدرت فيها تشريعاتها البحرية. فحددت فرنسا في المادة الخامسة من القانون الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ بمبلغ ثمانية آلاف فرنك، ثم عدلت هذا المبلغ بعد انخفاض قيمة نقدها بمبلغ آخر من الفرنكات يتقارب معه، وحددت الولايات المتحدة

الذي نشأ عنه الضرر متعمداً أو وقع بطريق الغش من الناقل أو تابعيه أو وقع بطريقة تقرب من العمد أو الغش.

« ومن حيث إن فقد بعض محتويات أحد الطرود من شحنة السفينة التي تبلغ مقدارها ١٦٠٣٧ طرداً، وتتداولها عمليات الشحن ورص البضاعة والتفريغ في مختلف الموانئ بعد من الأخطاء المتوقعة أثناء الرحلة البحرية، ومن الحالات التي أجازت معاهدة بروكسل تحديد المسؤولية عنها ولا تعتبر نتيجة خطأ جسيم يؤدي إلى استيفاء تطبيق شرط تحديد المسؤولية.

« ومن حيث إنه عن الأمر الأخير الخاص بتقرير التعويض على أساس قيمة الجنيه الاسترليني الورقية فإن هذه المحكمة ترى تقدير المائة جنيه استرليني مقومة بالعملة الورقية، ذلك لأنه وإن كانت المادة التاسعة من معاهدة بروكسل قد نصت على اعتبار القيمة الذهبية، فإن الدول الموقعة عليها كانت تهدف إلى توحيد الحقوق والالتزامات المترتبة على سندات الشحن في الممالك المختلفة ووضع حد للخلافات التي كانت قائمة وقتئذ بين شركات الملاحة والشاحنين والمرسل إليهم وشركات التأمين وتحديد مسؤولية الناقلين على قدم المساواة في مختلف الدول المتعاقدة وأسباب إعفائهم من المسؤولية وقد حددوا مسؤولية الناقل في حالة الهلاك أو التلف بما لا يزيد عن مبلغ معين، إلا أنه نظراً لاختلاف عملة البلاد المتعاقدة وتسهيلا لعمليات الصرف وتوحيد قيمة التعويض اتخذ الجنيه الانجليزي أساساً لتحديد هذا التعويض، باعتباره العملة التي يسهل على جميع الدول تحويل عملتها إليه على أساس سعر صرفها، وكان نظام النقد في إنجلترا وقت إبرام المعاهدة قائماً على أساس تحديد الجنيه بوزن ومييار معينين من

تقرها هذه المعاهدة في تشريعها الأهلي بالشكل الذي يتناسب مع هذا التشريع الأمر الذي يؤخذ منه أن أحكام المعاهدة لا تعطل نصاً تشريعياً معتبراً من النظام العام .

« ومن حيث إنه وقد تقرر ما تقدم يتعين تحديد مسئولية المسئأة بمبلغ ٩٧ جنيه و ٥٠٠ مليم أى ما يوازي ١٠٠ جنيه (مائة) جنيه استرليني وتعديل التعويض المحكوم به إلى هذا المبلغ » .

(استئناف رقم ١٥٧ سنة ١٤ ق تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة راغب قلند ومحمد خليل الدجوى ومحمد عبد اللطيف المستشارين) .

٢١١

محكمة استئناف القاهرة

١٢ من مايو ١٩٥٩

علامة تجارية : حجز منفرد عليها .

المبدأ القانوني :

طلب توقيع الحجز على العلامة التجارية غير جائز لعدم اقترانه بالحجز على المصنع ، أخذاً بما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، كما أنه لا ينطبق على الحالات التي أشارت إليها المادة ٦٠١ من قانون المرافعات .

والظاهر أن الحالة الوحيدة التي أباح فيها قانون التسجيل الحجز على العلامات التجارية منفردة ، هي حالة ارتكاب الجرائم التي نص عليها ، أما فيما عدا ذلك فقد أخضع القانون سلامة الحجز بضرورة اقتران العلامة التجارية بالمحل التجارى أو مشروع الاستغلال .

في قانونها الخاص بنقل البضائع بحراً الصادر في سنة ١٩٣٦ بخمسمائة دولار من العملة المتداولة في بلادها ، وحذت حذوها كندا في قانونها الصادر في سنة ١٩٣٦ .

« ومن حيث إنه عند انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل كان التعامل على أساس سعر الذهب قد اختفى بين المالك الموقعة على المعاهدة والمنظمة إليها كما كان انضمامها إليها بعد أن أبطلت شرط الدفع بالذهب بموجب القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٣٥ الذي كان ولا زال سائداً ومعتبراً من النظام العام ، والذي نص في المادة الأولى منه « تبطل شروط الدفع ذهباً في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صيغة دولية والتي يكون قد قومت بالجنهيات المصرية أو الاسترلينية أو بنقد أجنبي آخر كان متداولاً قانوناً في مصر ولا يترتب عليها أى أثر .

« ومن حيث إنه وإن كان القانون سالف الذكر قد استثنى في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه الالتزامات بالوفاء بمقتضى المعاهدات ، إلا أن المقصود من هذا الاستثناء المعاهدات التي لها صيغة دولية لتنظيم علاقات الدول فيما بينها لا المعاهدات التي تنظم علاقات أفرادها لأن مثل هذه العلاقات لا يصح أن تتعارض مع قوانين إحدى الدول المتعاقدة والمتبرة من النظام العام ، يؤيد ذلك أن الدول المتعاقدة أو المنضمة لمعاهدة بروكسل لها حق العدول عنها انفراداً في أى وقت دون موافقة الدول الأخرى طبقاً للأوضاع المبينة في المعاهدة كما نص في بروتوكول التوقيع عليها على أنه يمكن للدول المتعاقدة تنفيذ هذه المعاهدة إما بإعطائها قوة القانون أو بإدخال القواعد التي

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من مجمل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . . . أن حق استصدار أمر بالإجراءات التحفظية وعلى الأخص الأمر بالحجز إنما يستند إلى نصوص في هذا القانون أوسع مدى من مجرد اتخاذها لدى ارتكاب جريمة عن الجرائم التي نص عليها هذا القانون ، ولا أدل على ذلك أن التشريع لم يقتض في المادة ٣٥ على إجازته لذلك العلامة أن يستصدر أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية ، وعلى الأخص حجز الآلات أو أية أدوات تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك المنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة ، بل أجاز أيضاً استصدار أمر الحجز في المواد المدنية التي لا صلة لها بالمسئولية الجنائية المترتبة على ارتكاب الأعمال المعاقب عليها بمقتضى هذا القانون ، ولا أدل على ذلك من أن المادة ١٨ تحدثت عن عدم جواز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها إلا مع الحل التجاري أو مشروع الاستغلال التي تستخدم في تمييز منتجاته كما جاء في المادة ٣٦ أن المحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد إلى آخر ما أشارت إليه هذه المادة . . »

« وحيث إنه على ضوء ما تقدم فإن الواقعة التي اسندت إلى المستأنف ضده من أنه وضع بسوء قصد علامة على منتجاته مملوكة لغيره ، وهي الجريمة التي نصت عليها المادة ٣٣/٢ من القانون ، أو أنه ارتكب في حق المستأنف جريمة من الجرائم المنوّه عنها في المادة المذكورة . هذه

الواقعة لم يتم عليها دليل مقنع إزاء ما قدمه المستأنف ضده من مستندات . . . توحى في مجموعها بأنه حصل على تنازل عن علامتين من المسالكين الأصليين لهما وهم شركة إخوان فيس بمقتضى عقود أبرمت بينهم وبين المستأنف ضده . . . قبل إرساء المنشأة وعلامتها في المزاد الجبرى على المستأنف ، وهو المزاد الذى عقد في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ وفى ذلك ما يبعد عن المستأنف ضده سوء القصد في تمسكه بالعلامتين التجاريتين وينفى حق المستأنف في توقيع الحجز عليهما بسبب ارتكاب جريمة .

« وحيث إنه عن حق المستأنف في استصدار أمر الحجز باعتباره مالكا وحيداً للعلامتين موضوع النزاع ، فقد أقامه على أساس أنه أصبح مالكا لهما بمجرد إرساء المزاد الجبرى للمنشأة إخوان فيس عليه . . . وأن المبيعات تشمل . . . والعلامات التجارية الخاصة بالمصنع سيف العرب وست البنات ، كما قدم شهادة رسمية صادرة من مصلحة التسجيل التجارى (مراقبة العلامات التجارية) . . . دلت على تسجيل العلامة سيف العرب باسم إخوان فيس . . . وبانتقال هذه العلامة إلى المستأنف لشرائه المصنع من الشركة المذكورة ، وشهادة من نفس المصدر . . . بانتقال تسجيل علامة شاي « ست البنات » إلى المستأنف للسبب السابق ذكره كما تم إشهار انتقال العلامتين إلى المستأنف في العدد ٢١١ من جريدة العلامات التجارية . . »

أما المستأنف ضده فقد كان مما قدمه . . . المستندات الآتية تعزيزاً للملكية العلامتين التجاريتين وهى : (١) إقرار بالتنازل صادر من السادة أولاد نجور فيس . . . عن الحق المقرر لهم لاستيراد الشاي الممنوح لهم من الحكومة المصرية (٢) إقرار من إخوان فيس . . . يقررون

فيه أنه حل محلهم في استعمال العلامتين التجاريتين (٣) إقرار بالتنازل يحمل نفس التاريخ وهو صادر من إخوان فيس للمستأنف ضده بتنازلهم إليه عن حق تعبئة الشاي ، وقد تم التصديق على هذه الإقرارات الثلاث أمام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بالقاهرة . .

« وحيث إنه يبدو من مظاهر المستندات التي أودعها الطرفان أن ملكية المستأنف للمصنع وملحقاته وعلامتيه التجاريتين أرجح أثراً من الأسانيد التي يتمسك بها المستأنف ضده تعزيزاً لتلك الملكية ذلك أن المستأنف أصبح مالكا للمصنع وباقي مشتملاته بمقتضى محضر إرساء المزداد المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٥٧ ثم عمد بعد ذلك إلى نقل ملكية العلامتين التجاريتين إلى اسمه بالنشير بذلك في السجل الخاص والاشهار بصحيفة العلامات التجارية ، أما المستأنف ضده فلم يحصل من شركة إخوان فيس ، إلا على حق التنازل عن استعمال العلامتين المذكورتين وعن حق شركة إخوان فيس في حصة التكوين المخصصة لها ، وقد جاء في إقرار ثالث قدمه المستأنف أن الشركة لم تتنازل للمستأنف ضده عن حقوقها المدنية والمادية الأخرى ، ويلاحظ أن المستأنف ضده في الوقت الذي انتقلت إليه العلامتان المذكورتان لم يحصل على ملكية المصنع ذاته خلافاً لما حتمته المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ولم يشرع في تسجيل العلامتين وإشهارها ، وبهذا كان نقلهما إلى اسمه عديم الحجة على الغير وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٠ من هذا القانون .

« وحيث إنه زعمنا من ذلك فإن المحكمة بعد أن رجحت عدم وجود الجريمة التي اتخذها المستأنف سبباً لتوقيعه الحجز يهملها أن تقرر في حدود سلطاتها انتفاء المبرر القانوني الذي يبيح

الحجز على منقولات المستأنف ضده لاعتبارات مدنية ، لأن المستأنف ضده لم يرتبط مع المستأنف بالتزامات تعاقدية تجاوزها أو تختلف عنها بل حصل كل منهما على ما حصل عليه في جو يسوده حسن النية دون أن يقصد أحدهما الإضرار بالآخر ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المحكمة يبدو لها أن طلب توقيع الحجز على العلامتين غير جائز لعدم اقترانه بالحجز على المصنع أخذاً بما نصت عليه المادة ١٨ من القانون المذكور ، كما أنه لا ينطبق على الحالات التي أشارت إليها المادة ٦٠١ من قانون المرافعات ، والظاهر من مجمل ذلك أن الحالة الوحيدة التي أباح فيها قانون التسجيل الحجز على العلامات التجارية منفردة هي حالة ارتكاب الجرائم التي نص عليها ، أما فيما عدا ذلك فقد أخضع القانون سلامة الحجز لضرورة اقتران العلامة التجارية بالحل التجاري أو مشروع الاستغلال . . »

(استئناف رقم ١٢ سنة ٧٦ قى تجارى برئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور حلمى مكرم عبيد ومحمد محمود موسى ومحمود أحمد مصطفى المستشارين) .

٢١٢

محكمة استئناف أسيوط

٢ من نوفمبر ١٩٦١

طاعة : زوجة مسيحية ، إجبارها على طاعة زوجها بمحكم قضائي .

المبدأ القانوني :

أحكام الشريعة المسيحية ، وإن كانت توجب على الزوجة إطاعة زوجها . إلا أنها لا تقول بوجوب إجبار الزوجة على ذلك كرهاً .

المحكم

« .. وحيث إنه لا جدال في أن الشريعة المسيحية توجب على الزوجة إطاعة زوجها ، إذ نص الإنجيل على ذلك في أكثر من آية نورد منها . . ما جاء في رسالة بولس الرسول إلى أهل أفسس الأصحاح الخامس : « الرجل هو رأس المرأة كما أن المسيح رأس الكنيسة » . « أيها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب » . و« وودي هاتين الآيتين أن للرجل رئاسة الأسرة وهو لا يكون إلا إذا نفذت كلمته ووجبت إطاعته .

« وحيث إنه لا خلاف أيضاً في أن الشريعة المسيحية لم تقصد بالطاعة أن تقيم الزوجة مع زوجها في مسكن فحسب ؛ وإنما الطاعة تصرف أيضاً إلى أمور كثيرة منها تدبير شئون المنزل ، والقرار به ، وعدم مغادرته بدون مسوغ . .

« وحيث إن أحكام الشريعة المسيحية وإن كانت توجب على الزوجة إطاعة زوجها ، إلا أنها لا تقول بوجوب إجبار الزوجة على ذلك كرهاً منها ، والدليل على ذلك :

أولاً — إنه جاء بالفصل السادس من الباب الرابع والعشرين من المجموع الصفوى لابن العسال ، أن مجمع نيقية قد صرح في قانونه الخامس والخمسين ما مضمونه : أن من جرى بينه وبين زوجته سبب من الأسباب فيصبر عليها ويرفق بها حتى ينصلح أمرها ، فإن لم يطق وتفاقم شرها فليتوسط بينهما القسيس الكبير ، وإن لم تطع فليتوسط لأسقف مرة واثنين ، وبعد ذلك إن لم تطع فليتبرأ منها الأسقف . فإذا لوحظ أن مجمع نيقية كان مكوناً من الرؤساء الدينيين وكان يرأسه الإمبراطور قسطنطين ، وأنه لم يكن هناك ما يمنع من أن يقرر الجميع تنفيذ الطاعة كرهاً ،

وأن تتولى السلطة الدينية ممثلة في الإمبراطور تنفيذ قراره ، فإنه يبين بجلاء ووضوح أن الشريعة المسيحية لا تجيز الإجبار على الطاعة وتنفيذها كرهاً .

ثانياً — إن الدول الأوروبية وهى تدين بالديانة المسيحية حيث قننت مسائل الأحوال الشخصية ، راعت آداب الدين المسيحى فنصت جميعها على عدم إلزام الزوجة إطاعة زوجها بالقوة الجبرية ؛ إذ رأت في إكراه الزوجين على أن يعيشا معاً تحت سقف واحد ، فضلاً عن أنه لا تستقيم به حياة زوجية ، فإن فيه تعريضاً لحياة الزوجين للخطر ، وأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية ، وأنه غير مجد . ذلك أن الزوجة التى ترغم على دخول بيت الزوجية ، لا تلبث أن تجد السبيل للفرار منه

ثالثاً — إن الزواج في الشريعة المسيحية سر من الأسرار المقدسة ، أى أنه في مرتبة الأمور الإلهية كالصوم والصلاة ، فهل هذه الأمور يمكن أن تصدر فيها أحكام بأن يمارسها الإنسان ، أم أن تنفيذها متروك لضمير الإنسان . .

رابعاً — إن الشريعة المسيحية شئت ارتباط الرجل بالمرأة بارتباط المسيح بالكنيسة ، وبعد أن قالت إنهما يصيران بالزواج « جسداً واحداً » ، لا يكون مقبولاً أن يكره الزوج زوجته على طاعته هذا الإكراه الذى يتنافى مع العقيدة التى يؤمن بها إذ أنه بذلك يكون مكرهاً لنفسه .

خامساً — إن الدين المسيحى من مقوماته الأساسية الرحمة والمحبة ، وهناك آيات كثيرة في الكتاب المقدس تفيد هذا المعنى من بينها : « من ليس فيه محبة فإنه يلقى الموت » ، « أريد رحمة لا ذبيحة » أما الآن فيثبت الإيمان والرجاء

والحبة هذه الثلاثة ، ولكن أعظمهن الحبة . هذه الآيات التي ترسم آداب الشريعة المسيحية ، تتنافى مع القول بإمكان إجبار الزوجة على الإقامة مع زوجها كرهاً عنها .

سادساً — إن الشريعة الموسوية قد بينت أن جزاء عدم إطاعة المرأة لزوجها هو سقوط حقها قبله ، وقد بين ابن شمعون الجزاء على عدم إطاعة المرأة لزوجها حين نص في المادة ٦٩ على أن من منعت نفسها عن زوجها لكرهيتها إياه ، فليس لها غير ما هو موجود مما دخلت به ، ولا حق لها فيما اشتراه لها من ماله أو أهداه إليها . وبداهة .. يكون السيد المسيح قد أيد في صراحة ووضوح إنه لا يجوز إكراه المرأة على معاشرة زوجها .

سابعاً — إنه إذا تصورنا جدلاً إمكان الحكم على الزوجة بطاعة زوجها كرهاً منها ، وإجبارها على أن تقيم معه في منزل الزوجية ، فهل تتحقق بهذا الطاعة ؟ بالطبع لا . فقد سبق أن بينا إن الطاعة الزوجية ليست بمجرد إقامة الزوجة بمنزل الزوجية ، وإنما هي أيضاً قراراتها فيه وإدارتها لشئونه ونفقاته ، والمحافظة على كيان الأسرة وهنائها ؛ وهذه الأمور جميعها لا يمكن أن تتحقق بالإكراه ، وبالتالي لا نكون قد حققنا طاعة الزوجة لزوجها .

« وحيث إنه لا يجوز القول إن إلزام الزوج بالنفقة كان يجب أن يقابله إرغام الزوجة على طاعة زوجها ، ولكن لا محل لهذا القول . . فإن عدم إطاعة المرأة لزوجها جزاؤه سقوط حقوقها قبله ، وليس حقها في النفقة فحسب وإنما حقوق أخرى أهما حضانة أولادها ، وحرمانها من هذا الحق له أثر أبلغ من إكراهها على إطاعة زوجها .

» وحيث إنه أراء ما تقدم نتهى إلى القول إنه لا إجبار على الطاعة في الشريعة المسيحية بصرف النظر عما إذا كان الزوج على حق في طلبه من عدمه . (تراجع الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية للأستاذين محمد محمود عمر وألفي بقطر ص ٣٦٠) .

« وحيث إن الحكم المستأنف صحيح لأسبابه التي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها :

١ — إن أعمال المادة السادسة من ق ٦٢ لسنة ١٩٥٥ يقتضى تطبيق شريعة الأقباط الأرثوذكس ، هذا وقد استقرت أحكام المجلس الملى العام بالقاهرة للاقباط الارثوذكس ، وأطردت على رفض دعاوى الطاعة حتى لو ثبت نشوز الزوجة ؛ وذلك رجوعاً إلى أصول الدين المسيحي ، وتطبيقاً لمبادئه التي لا تستسيغ إجبار الزوجة على طاعة زوجها كرهاً ، وإخضاعها قسراً عنها بقوة القانون عن طريق التنفيذ عليها بالقوة .

٢ — إن قانون الأحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس ، الذى أقره المجمع المقدس ، والمجلس الملى العام ، جاء خلافاً من أفراد باب خاص للطاعة ، وإنما جاءت في المادة ١٤٣ ضمناً في الفصل الأول من الباب السادس الخاص بأحكام النفقة بين الزوجين ، حين رتب هذا القانون على ترك الزوجة منزل زوجها دون مسوغ شرعى سقوط حقها في النفقة ؛ ولو كان القانون قد قصد إلى إجبار الزوجة على إطاعة زوجها قسراً عنها لنص على ذلك صراحة .

٣ — إن كل ماورد في الإنجيل من إشارات ونصوص تدور حول وجوب طاعة الزوجة لزوجها ، إنما جاءت لتقرير الواجبات الأدبية التي يجب أن تتصل بها الزوجة في معاملتها

لزوجها ، ولم يقصد بها أن تكون واجبات قانونية
تحميها الأحكام القضائية وتنفذها القوة التنفيذية ؛
وليس أدل على ذلك من أنه :

١ — كما ذكرت هذه الواجبات في حق
الزوجة ذكرت ما يقابلها من واجبات أدبية
في حق الزوج ؛ فعليها الطاعة له وعليه المحبة لها
(رسالة بولس الرسول إلى أهل كورنثوس الأصحاح
الثالث العددان ١٨ و ١٩ ، ورسالته إلى أهل
أفسس ص ٥ : ٢٢ — ٢٥ ، ورسالة بطرس
الرسول الأولى ٣ : ١ — ٧ ، ولم يقل أحد بل
لا يمكن أن يتصور أن ترفع دعوى من الزوجة
بإكراه زوجها على أن يحبسها .

٢ — إن واجب الطاعة هذا قد اقترن
بعبارة قاطعة في أن المقصود بها إبراز الواجبات
الأدبية على الزوجة ، لا أن تكون أساس دعوى
بالطاعة ، فحين ذكر الرسول بولس في رسالته
إلى أهل أفسس ٥ : ٢٩ قوله : « أيها النساء
اخضعن لرجالكن » ألحق قوله هذا بقوله (كما
للب) ؛ وحين ذكر في رسالته إلى كورنثوس
٣ : ١٨ « أيها النساء اخضعن لرجالكن » ،
أعقب ذلك بقوله (كما يليق في الرب) ، وحين
قال بطرس الرسول في رسالته الأولى ٣ : ١
« كذلك أيها النساء كن خاضعات لرجالكن »
سارع إلى تعليل ذلك بالقول (حتى إن كان البعض
لا يطيعون الكلمة يرجعون بسيرة النساء بدون
كلمة) فقد أوجب بولس الرسول طاعة الزوجة
لزوجها في قوله (كما للرب) تمثلاً بما يجب عليها
من طاعة الرب نفسه من ناحية ومن الناحية
الأخرى في قوله (كما يليق بالرب) أحذا بالمثل
العليا التي وضعها الرب تعالى ؛ وقد علل بطرس
الرسول بدوره وجوب طاعة الزوجة لزوجها

بقوله : « حتى وإن كان البعض لا يطيعون الكلمة
يرجعون بسيرة النساء بدون كلمة » لما يترتب على
إطاعتها من ظهورها بمظهر خلق جذاب يؤثر على
من لا تؤثر عليهم كلمة الوعظ والإرشاد . وليس
يصح في الأفهام شيء إن قيل بعد ذلك . . إن
إيجاب الطاعة على الزوجة يمكن أن يكون محل
دعوى بإلزامها طاعة زوجها كرهاً عليها ، إذ
تنتفي في هذه الحالة الحكمة من إيجاب طاعة
الزوجة لزوجها . .

٣ — إن واجب الطاعة هذا اقترن بواجبات
أخرى على الزوجة لا يمكن أن تكون محل مطالبة
قضائية ، ومثل هذا ما ذكره بولس الرسول في
رسالته إلى أهل أفسس ٥ : ٣٣ من وجوب هية
الزوج ، وما ذكره بطرس الرسول في رسالته
الأولى ٣ : ٢ و ٣ : ٤ : فبعد أن ذكر في العدد
الأول واجب الخضوع على النساء لرجالهن ، قال
على الفور في الأعداد التالية مباشرة : « ملاحظين
سيرتكن الطاهرة بخوف ، ولا تكن زينتك
الزينة الخارجية من صفر الشعر والتعلى بالذهب
ولبس انثياب ، بل إنسان القلب الخفي في العديمة
الفساد زينة الروح الوديع الهادى الذى هو
قدام الله كثير الثمن فإنه هكذا كانت قديما النساء
القديسات أيضاً المتوكلات على الله يزين أنفسهن
خاضعات لرجالهن كما كانت سارة تطيع إبراهيم
داعية إياه سيدها » . فقد وضع الرسول قرين
واجب الطاعة على الزوجة واجب طهر السيرة
والسريرة ، وواجب العزوف عن زينة المظهر ،
إلى زينة الحياة الباطنة والروح الوديع الهادى ،
تمثلاً بالقديسات التقيات . وكلها واجبات دينية
أدبية يجب أن يكون مبعثها الطاعة لله ووصاياه
والتعبد لجلاله ، لا الأحكام القضائية ولا القوة
التنفيذية . . بدليل أنه بعد ذلك قدم النصح أيضاً

الأولاد ، والتحصن من الشهوة ، والتعاون على الحياة المشتركة ؛ فإذا قام ما يمنع من تحقيق هذه الغايات ، أيسح حل رابطة الزوجية .

وإذا كان الزوج مصاباً بمرض الزهري وكان المرض خافياً على الزوجية حين العقد ، فلا يقال بأنها رضيت به ، وإذا تضرر الزوجة من معاشرة الزوج المصاب بهذا المرض الجنسي المعدى ، وإذا لم يثبت أن الزوجة هي المتسببة في إصابة الزوج به ، حق إجابة طلب الزوجة في حل رابطة الزوجية .

فإذا أضيف أن الزوج لم ينكر واقعة التعدي ، فليس بسائق أن التعدي كان بالضرب لمرة واحدة لا يصلح سبباً لتضررها من عشرة الزوج المعتدى .

فضلاً عن إمعان الزوج في تخرج الزوجة وإهدار كرامتها ، وتجريدها من ثوب أنوثتها ، بزعم أنها مصابة بالبرود الجنسي ، وقد ثبت من الفحص الطبي فساد زعمه . وإذا كان هذا مقدار ما وصلت إليه العلاقة بين الطرفين وهما في مستهل حياتهما الزوجية ، فإن استمرار الحياة الزوجية بينهما بعد ذلك ، تكون غير مستطاعة .

المحكمة

« وبما أن هذه المحكمة تقرر . . بأن بعض فقهاء أحوال الأقباط الأرثوذكس الشخصية ، عددوا شروطاً بعينها ، إن لم تتكامل لإيجاب

إلى الرجال في عدد ٧ ، ثم عقب للثنتين معاً بالقول في عدد ٨ : « والنهاية كونوا متحدى الرأي بحس واحد ذوى محبة أخوية مشفقين لطفاء » .

٤ — إن واجب الطاعة على الزوجة أعقبه فوراً واجب الطاعة على الأولاد لوالديهم (رسالة بولس الرسول إلى أهل افسس ٦ : ١ : « أيها الأولاد أطيعوا والديكم في الرب » يوفى رسالته إلى كولوسي ٣ : ٢٠ : « أيها الأولاد أطيعوا والديكم في كل شيء » . وهو نفس التعبير عن وجوب طاعة الزوجة ، ومع ذلك فلم يقل أحد بل لا يعقل أن يكون واجب طاعة الأولاد لوالديهم محل دعوى لإلزامهم بالدخول في طاعة والديهم ، مما يقطع في أن المقصود من النص على هذه الواجبات المتبادلة بين الزوجين تارة ، وبين الأولاد ووالديهم تارة أخرى ، إن هو إلا إضاح الواجبات الأدبية والمثل الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها كل من الفريقين ، وإنه لم يخطر ببال الرسول وواضعي أسس الشريعة المسيحية أن يجعلوا منها مثاراً لقضاياها وأحكام فيها وإكراه عليها . »

(القضية رقم ٢١٠ سنة ١٩٦٠ م « أحوال شخصية منفلوط » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حليم يوسف عبده رئيس المحكمة وفريد قنصوه وعبد الهادي الراعي متولى الفاضلين) .

٢١٣

محكمة استئناف المنصورة

٥ من يونيو ١٩٦٢

تطبيق : أقباط أرثوذكس ؛ أسبابه ؛ مرض ، تعد بالضرب لمرة واحدة ، رى الزوجة بالبرود الجنسي .

المبدأ القانوني :

للزواج غايات يرمى إلى تحقيقها كإيجاب

طلب التطلق للمرض وصاروا يتمقون في هذه الشروط ويعددون فيها ابتغاء التضييق في أسباب التطلق، ومن هذه الشروط أولاً : أن يكون المرض مما لا تقوم معه الحياة الزوجية إلا بضرر يلحق أحد الزوجين من ناحية خطر العدوى ، وثانياً : أن يكون قد انقضى ثلاث سنوات على المرض ، وثالثاً : عدم قابلية المرض للشفاء في مدة معقولة ورابعاً : ألا يكون أحد الزوجين قد تسبب بخطئه في إصابة الآخر بالمرض الذي يشكو منه فالخطيء لا يفيد من خطئه .

وقد حذفت مجموعة سنة ١٩٥٥ هذه النصوص مما احتوته ، واكتفت بذكر الجنون ، واعتبرته مرضاً يمنع الزواج ، أما غيره فلا يمنعه ولا يكون سبباً للتطلق ، وقد انتقد الفقهاء هذا المسلك فقالوا بأنه كان حرياً بوضع هذه المجموعة الأخيرة أن يقرروا بأن الأمراض المعدية التي لا يرجى منها شفاء ، تجعل مستحيلاً إجبار الطرف السليم على أن يقوم بفروض الزوجية نحو الطرف الآخر ، لأن في ذلك تعريضاً له للمهلك ، وأنه لذلك فهي حالة تتساوى فعلاً مع العجز الجنسي في هذا الوجه ، وتزيد عليه بأن فيها تعريضاً للحياة الزوجية الآخر (راجع في هذا مؤلف الأستاذ حلمي بطرس ص ٣٠٣ والأستاذ توفيق فرج ص ٤٢٣ والدكتور أحمد سلامة ص ١٩٢) .

«وبما أن هذه المحكمة ترى أن لازواج غايات يرمى إلى تحقيقها كإنجاب الأولاد ، والتحصن من الشهوة ، والتعاون على الحياة المشتركة ، فإذا قام ما يمنع من تحقيق هذه الغايات ، أبيض حل رابطة الزوجية .

«وبما أن المادة ٢٨ من مجموعة الأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ ، والتي صارت بما درجت عليه المجالس المليية في تطبيقها ..

عرفاً مستقراً لأحوال هذه الطائفة ، وعلى القاضي أن يرجع إلى العرف إن لم يجد نصاً تشريعياً عملاً بالمادة الأولى من القانون للدنى — وفي نطاق ما تقضى به المادة السادسة من المرسوم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تقضى بأنه : « إذا كان طالب الزواج مصاباً بمرض قابل للشفاء ، ولكنه يخشى منه على سلامة الزوج الآخر كالمسل في بدايته والأمراض السرية ، فلا يجوز الزواج حتى يشفى المريض ، ومن ثم فالهم هو توافر الحكمة في التطلق ، وليس توافر مجرد شروط معينة لا يمكن التطلق ، والسكيب المقهية لم تورد إلا أمثلة للأمراض ، فإذا تمسكتا بشرط عدم إجابته طلب الطلاق إلا إذا كان المرض معدياً ، فإن هذا النظر غير شديد ، لأن قضاء المجالس المليية كان يسير على عدم التقيد بمرض معين ، ومع ذلك فليس من خلاف على أن مرض الزهري من الأمراض المعدية في المعاشرة الزوجية ، والأمراض المعدية بإجماع المصادر الفقهية لدى الأقباط الأرثوذكس ، يمكن الاستناد إليها لطلب التطلق . وبزكي هذا القول ما ورد في « الخلاصة القانونية » مسألة / ١٧ رقم ٢٥ و « المجموع بالصغرى » ص ١٨٨ .

«وبما أنه ليس من خلاف بين المتداعين على صحة ما جاء بصلب التقرير الطبي الشرعى ، من أنه بتحليل دم الزوج بطريقة وازرمان لمعرفة ما إذا كان مصاباً بمرض الزهري من عدمه ، أن نتيجة التحليل كانت إيجابية ؛ وإذا كان هذا المرض خافياً على الزوجة حين العقد فلا يقال بأنها رضيت به ، وإذا تضرر الزوج من معاشرة الزوج بهذا المرض الجنسي المعدى ، وإذا لم يثبت أن الزوجة هي المتسببة في إصابة الزوج به ، حق أجابة طلب الزوجة في حل رابطة الزوجية

لعدم احتمال تحقيق الغايات التي انعقدت من أجلها دون ما بحث في تكامل الشروط النظرية التي وضعها بعض الفقهاء لما فيها من مجافاة لطبيعة الحياة ، وخاصة فيما يتعلق بشرط ضرورة مضي ثلاث سنوات على بداية المرض مع احتمال خطر العدوى به في مدة تقل عن هذه الفترة .

فإذا أضيف إلى ما تقدم أن الزوج لم ينكر واقعة التعدي التي أثبتتها الحكم المقدم من الزوجة فليس بسائق مذهبته إليه محكمة أول درجة من أن التعدي على الزوجة بالضرب كان لمرة واحدة لا يصلح سبباً لتضررها من عشرة الزوج المعتدى ، ذلك أن نسبة التأذي تختلف في شخص عنه في آخر ، فالبعض قد يتضرر من مجرد القول الجارح ، والبعض الآخر لا يؤذيه الضرر البارح فإذا ما ثبت أنه بعد واقعة التعدي هذه لم يتلاق الزوجان تحت سقف واحد ، واستحكمت أسباب النفور بينهما استحكماً طفر إلى حد الإلتجاء إلى دور القضاء ، مع اللدد في الخصومة على النحو الثابت بالأوراق ، وطى الأخص في تقرير الطبيب الشرعي حيث عمد الزوج في سبيل رد هذه

الدعوى إلى الإمعان في تخريج الزوجة وإهدار كرامتها ، وتجريدها من ثوب أنوثتها بزعم أنها مصابة بالبرود الجنسي ، وما ثبت من الفحص الطبي بشأن فساد زعمه . فإذا كان هذا مقدار ما وصلت إليه العلاقة بين الطرفين وهما في مستهل حياتهما الزوجية ، فإن استمرار الحياة الزوجية بينهما بعد ذلك تكون غير مستطاعة ، إذ أن الزوجة بعد أن تعدى عليها الزوج بما تعدى به عليها ، وبعد أن رماها به في أنوثتها ، لا يمكن أن تسكن إليه أو تعود بينهما المودة والرحمة ، وأن تقوم بينهما زوجية صالحة يرجى منها الخير . ومن الخير في مثل هذه الأحوال فصل عرى الزوجية قطعاً للدابر ما يقوم بين الزوجين من شرور وتعدي الحدود ، مما قد يتعذر إصلاحه من اضرار تقتضي مع ما يتطلبه الزواج من ثقة وسكينة وعودة وتراحم الأمر الذي ترى منه هذه المحكمة إلغاء الحكم المستأنف وتطبيق المستأنفة من زوجها المستأنف ضده للضرر » .

(استئناف رقم ٢ على سنة ١٩٦٢ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة على جمال الدين أباطه ومحمد شوقي الجرزاوي وسيد محمد عرفه المستشارين) .

قضاء المحاكم الكلية

تحرير صحف الدعاوى ، وهى ذات قيمة ،
وبذلك تنقطع المنازعات التى كثيراً ما تنشأ
بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه
الشئون .

(القضية - رقم ٧٨٨ سنة ٥٧ تجارى كلى رئاسة
السيد الأستاذ أحمد خيرت القاضى) .

٢١٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

إفلاس : شرطاه .

المبدأ القانونى :

يعتبر المدين تاجراً ، إذا تولى إدارة
المطاحن الذى ورثه هو وأخته عن أبيهما ؛
فإذا كانت أخته تداينه بمبلغ معين المقدار
خال من النزاع ، وقد سجلت عليه توقفه
بإعلانه بحكم المديونية ، ثم يأنذره بضرورة
الدفع ، ثم بإقامة الدعوى عليه فإن امتناعه
عن الدفع يتم عن سوء حالته المالية وزعزعة
اثمائه ، وعجزه عجزاً مستمراً عن متابعة
تجارته والنهوض على قدميه ، مما يتعين معه
إجابة طلب شهر إفلاسه .

المحكمة

» . وحيث إن المادة ١٩٥ تجارى تتطلب
لشهر إفلاس المدين أن يكون تاجراً وأن يتوقف
عن دفع ديونه .

٢١٤

محكمة اسكندرية الابتدائية

١١ من أبريل ١٩٦٠

معارضة : صحيفة ، عدم توقيها من عام .

المبدأ القانونى :

يقدم الدفع ببطالان صحيفة المعارضة
لعدم توقيها من محام ، على الدفع بعدم قبول
المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد ، ويجب
البدء بمناقشتها .

ويفيد نص المادة ٢٥ من قانون المرافعات
على أن هناك حالتين للبطلان : ورود نص
بالقانون يقرره ؛ وأن يشوب الإجراء
صيب جوهرى ترتب عليه ضرر ؛ وكما يكون
النص على البطلان صراحة ، فقد يكون دلالة
بذكر عبارة ناهية أو نافية . وقد تضمن قانون
المحاماة ما يفيد ضمناً تقرير بطلان صحف الدعاوى
التي تقدم للمحاكم الابتدائية دون توقيعها من
محام مقرر أمامها ، إذ نصت المادة ٢٥ منه
على أنه : لا يجوز تقديم صحف الدعاوى
للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء
إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من
أحد المحامين المقررين أمامها .

وقد قصد الشارع رعاية المصلحة العامة ،
وتحقيق المصلحة الخاصة ، لأن إشراف
المحامى تتحقق به مراعاة أحكام القانون فى

هذا الامتناع عذراً طرأ على المدين مع اقتداره ، وقد يكون لمنازعة في الدين من ناحية صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه بسبب من أسباب الانقضاء (نقض ٢٩/٣/١٩٥٦ مجموعة التبويب السنة السابعة ، العدد الأول ص ٤٣٥ رقم ٦٣) .

« وحيث إنه لما تقدم ولأن المدعى عليه لم يبدئ منازعة بشأن الدين موضوع الدعوى ، فإنه يكون وهو تاجر قد توقف عن دفع دينه التجاري الحال الأداء والمعين المقدار والحالي من النزاع ، وقد سجلت عليه المدعية هذا التوقف بإعلانه بحكم المديونية في ٣٠ يولية سنة ١٩٦١ وبإذاره في ٦ مايو سنة ١٩٦١ بضرورة الدفع ثم بإقامة الدعوى الحالية ؛ مما ينبىء عن سوء حالته المالية وزعزعة ائتمانه وعجزه عجزاً مستمراً عن متابعة تجارته والنهوض على قدميه في الميدان التجاري ، الأمر الذى يتعين معه إجابة طلب شهر إفلاسه عملاً بالمادة ١٩٥ تجارى ، مع تحديد يوم ٣٠ يولية سنة ١٩٦١ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع وهو تاريخ إعلايه بحكم المديونية .

« وحيث إنه يتعين وضع الأختام على محل تجارة المفلس محافظة على حقوق دائنيه عملاً بنص المادة ١/٢٣٩ تجارى .

« وحيث إنه بإشهار إفلاس المدعى عليه تتعلق سائر أمواله بالتفليس ويتعين إضافة المصروفات إلى جانيها عملاً بنص المادة ٣٥٧/١ مرافعات ما دام قد قضى ضد المدعى عليه ولأن الإجراءات التى باشرت بها المدعية فى صالح مجموع الدائنين .

« وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون عملاً بنص المادة ٢١١ تجارى إلا

« وحيث إن السادة الأولى من التقنين التجارى تنص على أن : « كل من اشتغل بالمعاملات التجارية وأخذها حرفة معتادة له فهو تاجر » . كما تنص الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه : « يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً كل شراء غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بعينها ، أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال » .

« وحيث إنه من المسلم به ابتداءً أنه إذا توفى التاجر وترك محله لورثته فلا يعتبر منهم تاجراً إلا الوارث الذى يستمر فى إدارة المحل واستغلاله ، أما الباقيون فلا يخرج مركزهم عن كونهم يملكون فى المحل التجارى حصصاً معينة بطريق اليراث وهو ما لا يكفي لطرح صفة التاجر عليهم وشهر إفلاسهم تبعاً لذلك (استئناف مصر ٢٩/١٢/١٩٣٨ الحاماة السنة ٢٠ العدد الرابع ص ٤٦٠ رقم ١٧٤) .

« وحيث إن المدعى عليه أقر أنه يدير المطحن المملوك له ولأخته بالميراث عن أبيه ؛ وأن للدعية تدانیه فى مبلغ ٣٤ جنيهات نتيجة لتلك الإدارة ؛ مما يمكن معه القول بأنه مارس التجارة على وجه الاحتراف إذ قام بعمل تجارى — صناعة الخبز — وبصفة مستمرة ومتكررة وب قصد الربح ، ومن ثم تكون صفة التاجر لاصقة به ويتعين لذلك رفض دفاعه فى هذا الصدد .

« وحيث إن التوقف عن الدفع هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائفة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه إلى خطر محقق أو كبير الاحتمال ؛ فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفاً ، إذ قد يكون مرجع

موسراً أم معسراً ، تقل خصومه عن أصوله أو تزيد عليها .

٣ - الحكم بإشهار إفلاس شركة التضامن يقتضى الحكم بإشهار إفلاس الشريك المتضامن فيها ، ذلك أن المقرر بالنسبة للشركاء في شركات التضامن والشركاء المتضامنين في شركات التوصية ، أنه يترتب على إفلاس الشركة وجوب إشهار إفلاسهم ، إذ يعتبر الشريك المتضامن تاجراً بمجرد انضمامه إلى الشركة ، وهو مسئول عن ديونها بصفة شخصية ، وتستقر هذه الديون في ذمته ولو كانت ديونه الخاصة .

المحكم

« . . . وحيث إن إجماع الفقه والقضاء منعقد على أن من الشرائط الجوهرية التي ينبغي توافرها في الدين الذي يتخذ أساساً لإشهار الإفلاس أن يكون خالياً من المنازعة الجدية ، وأن من سلطان محكمة الإفلاس أن تقدر جدية الأسس التي تقوم عليها المنازعة ، حتى لا تتخذ المنازعة في الدين وسيلة لإعاقة إشهار الإفلاس ، وحتى لا تهدر حقوق الدائنين لمجرد إثارة منازعة كيدية استهدافاً لكسب الوقت أو المماطلة في الوفاء ، فإذا استبان للمحكمة جدية المنازعة في الدين وجب عليها رفض دعوى إشهار الإفلاس ، إذ أن التوقف عن دفع الدين في هذه الحالة لا يكون وليد العجز عن الوفاء به ، وإنما يكون وليد التنازع الجدى في وجوده أو استحقاقه . (شرح القانون التجارى - الإفلاس للدكتور محسن شفيق ص ١٩١ - ١٩٢ ، والدكتور على الزينى جزء ٣ ص ٩٩) -

» وحيث أنه يبين للمحكمة من مراجعة

أن المحكمة ترى النص عليه من كل لبس أو تأويل على أن يتم التنفيذ بالنسبة لوضع الأختام بموجب مسودة هذا الحكم طبقاً للمادة ٤٦٤ مرافعات لما قد يلحق الدائنين من ضرر نتيجة التأخير في التنفيذ »

(الفضية رقم ٣٣٦ سنة ١٩٦١ افلاس تجارى كلى بالهيئة السابقة) .

٢١٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

١ - إفلاس : دين ، منازعة فيه .

ب - مدين : ١٠٠ ل.م. وقوفه عن الدفع .

ج - شركة تضامن : إشهار إفلاسها ، إشهار إفلاس الشركاء المتضامنين .

المبادئ القانونية :

١ - يشترط في الدين الذي يتخذ أساساً لشهر الإفلاس أن يكون خالياً من المنازعة الجدية ، ومن سلطان محكمة الإفلاس أن تقدر جدية الأسس التي تقوم عليها المنازعة فيه ، حتى لا تتخذ المنازعة السكيدية وسيلة لكسب الوقت والمماطلة في الوفاء .

٢ - يسار المدين غير مانع من شهر إفلاسه ، ذلك أنه لا يختلط الوقوف عن الدفع بالإعسار : إذ أن الإعسار يفترض عدم كفاية أموال المدين للوفاء بديونه المستحقة الأداء . وقد أراد الشارع دبر الصعوبات وتجنب المشاق التي يثيرها إثبات الإعسار ، فرتب الإفلاس على وقوف التاجر عن دفع ديونه ، بنقض النظر عما إذا كان

الدفع بالإعسار، إذ أن الإعسار يفترض عدم كفاية أموال المدين للوفاء بديونه المستحقة الأداء، وقد أراد المشرع درء الصعوبات وتجنب المشاق التي يثيرها إثبات الإعسار، وما يستلزمه من إجراءات طويلة لجرد أموال المدين فضلاً عن أن الضرر الذي يلحق الدائنين من جراء عدم وفاء المدين التاجر بديونه في مواعيد استحقاقها، لا يقل عن الضرر الذي يعود عليهم من عدم الوفاء أصلاً، فعلق الإفلاس على وقوف التاجر عن دفع ديونه بغض النظر عما إذا كان موسراً أو معسراً، تقل خصومه عن أصوله أو تزيد عليها. (استئناف مصر ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ المحاماة السنة ١٨ ص ٤٦٠) ومن ثم فلا يجدى الشركة المدعى عليها ما تثيره من يسار ولا يخلها كونها موسرة من وجوب أداء دينها بعد إعلانها في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بالحكم الاستثنائي الصادر بشأنه.

« وحيث إنه متى وضح أن المنازعة التي تثيرها المدعى عليها الأولى في ذلك الدين لا تقوم على أساس من الجد، ولكن الثابت من الأوراق أن الشركة المدعى عليها أعلنت بحكم المديونية في ١٢ مارس سنة ١٩٦٠ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ تكون المدعى عليها وهي شركة تجارية قد توقفت عن أداء هذا الدين وهو دين تجارى مستحق الأداء معين المقدار خال من النزاع الجدى، وقد ظلت على هذا التوقف برغم طلب إشهار إفلاسها كما لم تقدم الدليل على تسديد الدين الآخر البالغ قدره ٩٠٠ جنيه للمدعى، مما يقطع في الدلالة على عجزها عن الوفاء بهذين الدينين عجزاً حقيقياً مستمراً ينبىء عن سوء حالتها المالية واضطراب أعمالها، ويكشف عن انهيار ائتمانها وعجزها عن متابعة تجارتها والنهوض على قدميها في الميدان التجارى،

الأوراق عدم جدية ما تثيره الشركة المدعى عليها الأولى من منازعة في الدين المطلوب شهر الإفلاس من أجله قوامها أن هذا الدين يمثل باقى ثمن السيارتين اللتين اشترتهما من المدعى، وانها حبسته عنه لظهور عيوب خفية بالسيارتين بعد استعمالهما، ذلك أن الحكم الابتدائى . . . بالزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعى هذا الدين رد على ذلك بما فيه الكفاية حيث قال : « إن المستفاد أن العيوب الواضحة بالسيارة ليس سببها صناعة السيارة ذاتها أو حالتها عند تسليمها ولكن سوء استعمالها هو السبب في العطب، وهو أمر لا يمكن أن يسأل عنه المدعى، لا سيما أن الواضح من تقرير الخبير — خبير إثبات الحالة — أن ما اشتغلت به إحدى السيارتين هو ١٦٧٤٩ كيلو أما عدم توفر قطع الغيار فأمر يعرفه المشتري السيارة قبل شرائها، كما أنه لا يسأل عنه البائع إلا إذا تعهد به تعهداً مستقلاً، أو عند حصول البيع وهو ما لم يقم عليه أى دليل ».

يضاف إلى ما تقدم أن المدعى قدم أخيراً إقراراً من سكرتير شركة . . المدعى عليها بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ يقر فيه باستلام إحدى السيارتين جديدة مائة في المائة وكاملة من جميع لوازمها وأصبح البائع غير مسئول عنها، وهذا الإقرار يعزز ما ثبت من تقرير الخبير من أن السيارات بحسب الأصل لا عيب فيها. وقد تأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٧٧/١٧٦ قضائية فأصبح نهائياً الأمر الذى يقطع بعدم جدية دفاع الشركة المدعى عليها في هذا الشأن ويحمل المحكمة على إطراحه.

« وحيث إن المحكمة لا ترى وجهاً لما تذهب إليه الشركة المدعى عليها من أن يسارها مانع من إشهار إفلاسها، ذلك أنه لا يختلط الوقوف عن

واجب بقوة القانون عملاً بنص المادة ٢١١ تجارية ، إلا أن المحكمة ترى النص عليه منعاً من كل لبس أو تأويل ، على أن يتم التنفيذ بالنسبة لوضع الاختتام بموجب مسودة هذا الحكم طبقاً للمادة ٤٦٤ مرافعات لما قد يلحق الدائنين من ضرر نتيجة التأخير في التنفيذ .

(القضية رقم ٨٩ سنة ١٩٦١ إفلاس تجارى كلى بالهيئة السابقة) .

٢١٧

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٧ من فبراير ١٩٦٢

إفلاس : تفليسة ، قفل أعمالها ، أثره ، شرطه .

المبدأ القانوني :

للمحكمة أن تحكم بقفل التفليسة لإعسارها في أى وقت بعد شهر الإفلاس إلى أن يتم التصديق على الصلح أو يصبح الدائنون في حالة اتحاد .

المحكمة

« ... وحيث . . ان طالبي الإفلاس في الدعويين لم يدفعوا أمانة الإجراءات برغم تأجيل نظر التفليسة منذ قرابة العام وفسح المجال أمامهما لإيداع الأمانة ، ليس في التفليسة أى مال مباشرة الإجراءات الأمر الذى دعا السيد وكيل الدائنين أن يطلب قفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للسير في الإجراءات .

« وحيث إن القانون أجاز للمحكمة في مثل هذه الحالة أن تحكم بقفل التفليسة لإعسارها ، ولا يترتب على قفل التفليسة حلها وانقضاؤها ، ولكنها تظل قائمة قانوناً ويظل الإفلاس وينتج

الأمر الذى يتعين معه إجابة طلب شهر إفلاسها عملاً بنص المادة ١٩٥ تجارية مع تحديد يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ تاريخاً مؤقتاً لتوقفها عن الدفع وهو تاريخ إعلانها بالحكم الاستثنائي المؤيد للحكم المديونية .

« وحيث إنه وقد قضى بإشهار إفلاس الشركة المدعى عليها الأولى فإنه يتعين القضاء بإشهار إفلاس المدعى عليه الثانى الشريك التضامن فيها . ذلك أن المقرر بالنسبة للشركاء في شركات التضامن والشركاء التضامنين في شركات التوصية ، أنه يترتب على إفلاس الشركة وجوب إشهار إفلاسهم إذ يعتبر الشريك التضامن تاجراً بمجرد انضمامه إلى الشركة ، وهو مسئول عن ديونها بصفة شخصية وتستقر هذه الديون في ذمته كما لو كانت ديونه الخاصة ، فمضى وقفت الشركة عن الدفع كان من واجبه أن يبادر إلى الوفاء ، فإذا لم يفعل فقد وقف بدوره عن الدفع ، فيتحقق في شخصه شروط شهر الإفلاس . (أصول الإفلاس للدكتور مصطفى طه الطبعة الثانية ٥٧ ص ١٤ وما بعدها) .

« وحيث إنه ينبغي وضع الاختتام على محال تجارة المفلسين محافظة على حقوق الدائنين عملاً بنص المادة ١/٢٣٩ تجارية ، وترى المحكمة الاكتفاء بهذا الإجراء دون حاجة إلى وضع المفلس الثانى تحت مراقبة الشرطة ، إذ ليس في أوراق الدعوى ما يسوغ اتخاذ مثل هذا الإجراء .

« وحيث إنه بإشهار إفلاس المدعى عليها تتعلق سائر أموالها بالتفليسة ، ويتعين إضافة المصاريف إلى جانبها عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات ما دام قضى ضد المدعى عليهما ولأن الإجراءات التى باشرها المدعى في مصلحة مجموع الدائنين .

« وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة

إشهار الإفلاس وخلوه من أى نزاع جدى ليس من اختصاص هذه المحكمة التى تحدت وظيفتها فى بحث حالة ما قائمة فى الشخص المطلوب إشهار إفلاسه ، وهى توقعه أو عدم توقعه عن دفع ديونه التجارية ؛ بل من اختصاص قاضى الموضوع الذى يملك وحده الرجوع لقواعد الإثبات المقررة فى القانون والتحقيق من أن البضاعة تسلمها المدعى عليه ، وحرز سندات سداداً لثمنها ، ثم ردها فيما بعد .. ولا شك أن تلك القواعد تبعده عن نطاق سلطة محكمة الإفلاس ، لذلك يتعين على المدعى إثبات صحة دينه أولاً أمام القاضى المختص ، ثم الرجوع إلى هذه المحكمة إذا ما توقف المدعى عليه عن الدفع بعد تحقيق هذا الدين .

المحكم

« . وحيث إنه وإن كان الأصل أن توقف التاجر عن إداء دينه التجارى يستوجب القضاء بإشهار إفلاسه ، إلا أنه ينبغى أن يكون الدين الذى اتخذ أساساً لإشهار الإفلاس يحقق الوجود وخالياً من النزاع الجدى ولا جدال أن لمحكمة الإفلاس السلطة الكاملة فى تقدير جدية ما يثار من نزاع فى الدين فإذا استبان لها أن هناك نزاعاً جدياً فى هذا الدين وجب عليها القضاء برفض الدعوى إذ أن التوقف عن دفع الدين فى هذه الحالة لا يكون وليد العجز عن الوفاء به وإنما يكون وليد النزاع الجدى فى وجوده أو استحقاقه ، ومن ثم فلا يعتبر أساساً صالحاً لشهر الإفلاس (شرح القانون التجارى — الإفلاس — للدكتور محسن شفيق ص ١٩١

آثاره وإن كان سير اجراءات التفليسة يتعطل وينف عند النقطة التى استوجبت قفلها . فإذا ظهرت أموال المفلس بعد ذلك أو قدم أحد أصحاب الشأن المال اللازم لاستئناف سير التفليسة فإنها تستمر من جديد نحو غايتها المرسومة لها : وهى الغاية التى تقرر مصير الإفلاس إما بالصلح مع المفلس ، وإما بالاتحاد ، وإما بالصلح على ترك الأموال للدائنين .

ويحصل قفل التفليسة بسبب عدم كفاية أموالها فى أى وقت بعد شهر الإفلاس إلى أن يتم التصديق على الصلح ، أو يصبح الدائنون فى حالة اتحاد . ذلك أن التفليسة تنتهى بالصلح أو الاتحاد فلا يكون هناك محل لقفلها مؤقتاً بسبب عدم كفاية أموالها . ويقاس على حالة الاتحاد حالة الصلح مع المفلس على ترك الأموال للدائنين لأن التفليسة تنتهى فى هذا الفرض أيضاً . « الإفلاس للدكتورين سامى مذكور وعلى يونس طبعة سنة ٦١ بند ٣٩٩ ص ٤٩٣ وما بعدها » .

« وحيث إن المحكمة ترى إزاء ما تقدم جميعه القضاء بقفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلسين للسير فى الإجراءات طبقاً لنص المادة ٣٣٧ من القانون التجارى » .

(القضية رقم ٢٨ سنة ١٩٦١ افلاس تجارى بالهيئة السابقة) .

٢١٨

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٠ من مارس ١٩٦٢

إفلاس : دين ، سلطة محكمة الإفلاس فى التحقيق من جدية المنازعة فيه .

المبدأ القانونى :

إن أمر بحث الدين المطلوب من أجل

— ١٩٢ ، والدكتور على الزينى جزء ٣ ص ٩٩ ،
واسكندرية الابتدائية ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٨
المحكمة السنة ٣٩ العدد الأول) .

« وحيث إنه بالاطلاع على أوراق الدعوى
يبين أن المدعى عليه تعامل مع المدعى واستورد
منه جلوداً عديدة منها كمية تبقى من ثمنها مبلغ
٢٧٠ جنيه — بموجب السند الإذنى المستحق
الأداء فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وقد تخلف
المدعى عليه باقراره عن الوفاء بقيمة هذا السند
وكمية أخرى حررت عنها السندات الإذنية المقدمة
فى الدعوى ؛ ولا يمكن لهذه المحكمة وهى بصدد
دعوى إشهار إفلاس أن تحقق صحة دين المدعى
فيما زاد على مبلغ ٢٧٠ جنيهها المقر بها ، ليبين لها
إذا كان المدعى عليه قد رد البضاعة التى تمثل هذا
الدين إلى المدعى أم لا ؛ ذلك أن أمر بحث هذا
الدين المطلوب من أجله إشهار الإفلاس وخلوه
من أى نزاع جدى ليس من اختصاص هذه
المحكمة التى تحدت وظيفتها فى بحث حالة ما قائمة
فى الشخص المطلوب إشهار إفلاسه ، وهى توقفه
أو عدم توقفه عن دفع ديونه التجارية ، بل من
اختصاص قاضى الموضوع الذى يملك وحده
الرجوع لفسواد الإثبات المقررة فى القانون
والتحقق من أن البضاعة تسلمها المدعى عليه ،
وحرر سندات سداداً لثمنها ؛ ثم ردها فيما بعد
عندما اكتشف مخالفتها للاحجام المتفق عليها .
ولا شك أن تلك القواعد تبعد كل البعد عن
نطاق سلطة محكمة الإفلاس ، لذلك يتعين على
المدعى إثبات صحة دينه أولاً أمام القاضى المختص ،
ثم الرجوع إلى هذه المحكمة إذا ما توقف المدعى
عليه عن الدفع بعد تحقق هذا الدين . (استئناف
القاهرة ١٦/١١/١٩٥٩ المجموعة الرسمية السنة
٤٩ العددان ٣ ، ٤ ص ٦٩) .

« وحيث إنه لما كان أساس دفاع المدعى عليه
أن الدين الذى يتخذه المدعى سنداً لدعواه قد
انقضى معظمه برد البضاعة بمقتضى الفاتورة المقدمة
منه فى الدعوى والمؤرخة ١٨/٧/١٩٦١ ، وأنه
ليس عاجزاً عن سداد باقى الدين ومقداره ٢٧٠
جنيهاً بدليل إيداعه له خزانة محكمة الأزبكية بعد
رفض المدعى قبوله عند عرضه عليه . »

وكان دفاع المدعى يعتمد فى جوهره على نفى
واقعة رد البضاعة والطعن على العبارة المثبتة بها
تلك الفاتورة والمنسوبة إليه من المدعى عليه .
حيث سلك سبيل الطعن بالتزوير ، فى هذه العبارة
وتاريخ الفاتورة ، وكانت المحكمة ترى أن هذا
النزاع وإن خرج عن ولايتها أن تقول كلها فيه ،
هو نزاع جدى فى وجود الجزء المتبقى من الدين
دون إيداع مما يجرده من صلة بتحقيق الوجود
ويجعله أساساً غير صالح لإشهار الإفلاس ؛ ومن
ثم يتعين القضاء برفض دعوى الإفلاس مع إلزام
المدعى بمصروفاتها عملاً بنص المادة ١/٣٥٧
مرافعات . »

(القضية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٦١ . إفلاس تجارى
بالهيئة السابقة) .

٢١٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٠ من مارس ١٩٦٢

١ — إفلاس : فترة الارتياح ، نطاقها .

ب - مفلس : تصرفاته الخاضعة للبطلان الوجوبى ،
تجارى م ٢٢٧ ؛ تصرفاته الخاصة للبطلان الجوازى .
تجارى م ٢٢٨ .

ج - مفلس : تبرعه قبل إشهار إفلاسه ، شرط لإبطاله ،
تجارى م ٢٢٩ .

المبادئ القانونية :

١ - فترة الارتياح التي تكون تصرفات المدين خلالها قابلة للإبطال الوجوبي طبقاً للمادة ٢٢٧ تجارى ، أو الإبطال الجوازي طبقاً للمادة ٢٢٨ تجارى ، هي الفترة الواقعة بين التاريخ الذى عينته المحكمة لتوقف المفلس عن دفع ديونه ، وتاريخ صدور حكم شهر الإفلاس . على أن الشارع يضيف إلى هذه الفترة مدة أخرى حددها بالأيام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع ، وذلك بالنسبة إلى بعض التصرفات التى تتضمن خطورة خاصة على جماعة الدائنين ..

وإذا لم تعين المحكمة تاريخ الوقوف عن الدفع .. اعتبر .. هو تاريخ حكم شهر الإفلاس .

٢ - التصرفات الباطلة وجوباً هي : التبرعات ، والوفاء غير العادى ، والتأمينات الضامنة لدين سابق ، ويشترط صدورهما فى فترة الارتياح أو فى عشرة الأيام السابقة عليها . والتصرفات الخاضعة للبطلان الجوازي هي جميع تصرفات المدين الصادرة فى فترة الارتياح ، وهى هنا المدة بين التاريخ المعين للوقوف عن الدفع ، وتاريخ حكم شهر الإفلاس .

٣ - إذا باغ المفلس إلى زوجته قبل فترة الارتياح التى تكون تصرفات المدين فى خلالها خاضعة للإبطال الوجوبي ، إذا اعتبر التصرف بغير عوض ، أو الجوازي إذا اعتبر بعوض فلا محل لإبطال المبيع .

وبفرض صحة قول وكيل الدائنين بأن البيع وقد ثبت حصوله فى فترة الارتياح إنما يقع تحت حكم المادة ٢٢٩ تجارى ، التى تقضى ببطلان كل عقد بنقل الملكية على وجه التبرع فى أى وقت حصل ؛ إذا كان المفلس عالماً فى ذلك الوقت بقرب وقوع أشغاله فى سوء الحال ، ولو كان الذى حصل له التبرع لم يعلم ذلك ، إلا إذا كان التبرع هبة زواج لامبالغة فيها . فإنه لا محل لإبطال التبرع إذا كان مركز المفلس المالى وقت صدوره يسمح له بالتبرع ، وكان لا يوجد فى الأوراق ما يدل على شبهة علم المفلس بقرب اختلال أشغاله .

المحكمة :

« .. وحيث أنه يتعين بادية الرأى استبعاد أحكام المواد ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ من القانون التجارى لأنها أوردت قيوداً على حق الزوجة فى استرداد أموالها من تفليسة زوجها ، وهى حالة تغير الحالة المعروضة ومن ثم فلا تحكمها تلك المواد .

« وحيث إنه عن عقد البيع المبرم بين المفلس وزوجته المدعى عليها الأولى ، فإن ما يذمها السيد وكيل الدائنين على هذا العقد هو أنه يستر تبرعاً ، حيث لم يثبت بالدليل القاطع أن المال الذى اشترت به الزوجة قطعة الأرض محل العقد قد آل إليها بالإرث أو الهبة من غير زوجها ، مما يعتبر معه العقد تبرعاً يخضع للبطلان الوجوبي المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ تجارى .

« وحيث إنه طبقاً للمادة ٢١٦ من القانون التجارى ترتفع يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها من تاريخ صدور حكم شهر

تاريخ الوقوف عن الدفع ، وذلك بالنسبة إلى بعض التصرفات التي تتضمن خطورة خاصة على جماعة الدائنين ، مراعيًا في ذلك أن الوقوف عن الدفع تسبقه دلائل وأمارات يشعر بها المدين قبل وقوفه .

وإذا لم تعين المحكمة تاريخ الوقوف عن الدفع ، لافي حكم شهر الإفلاس ولا في حكم لاحق ، اعتبر تاريخ الوقوف عن الدفع هو تاريخ حكم شهر الإفلاس ، وحينئذ يقتصر نطاق فترة الرتبة على العشرة الأيام السابقة على تاريخ حكم شهر الإفلاس ، أما التصرفات التي تصدر من المفلس قبل فترة الارتباب فتخضع لحكم القواعد العامة ، ويجوز الطعن فيها بمقتضى الدعوى البوليصة إذا توافرت شروطها . ويلاحظ في هذا الشأن أن الشارع ضمن نص المادتين ٢٢٩ ، ٢٣٠ تجارى أحكاما لا تخرج عن كونها تطبيقا لأحكام الدعوى البوليصة (أصول الإفلاس للدكتور مصطفى كمال طه الطبعة الثانية سنة ٥٧ بند ١٠٢ ص ١٠٧) .

« وحيث إن التصرفات الباطلة وجوباً حسب تعداد المادة ٢٢٧ تجارى هي : التبرعات ، والوفاء غير العادى ، والتأمينات الضامنة لدين سابق ، ويضيف إليها القانون التجارى الفرنسى بطلان قيد رهن عمال التجارة ؛ ويشترط للحكم بالبطلان الوجوب طبقاً لهذه المادة أن يصدر التصرف في فترة الارتباب أو في الأيام العشرة السابقة عليها .

أما التصرفات الخاصة بالبطلان الجوازي طبقاً للمادة ٢٢٨ تجارى فهي : جميع تصرفات المدين الصادرة في فترة الارتباب فيما عدا التصرفات التي ينطبق عليها حكم المادة ٢٢٧ ، وتخضع للبطلان الوجوبى ؛ ويشترط للحكم بالبطلان الجوازي وفقاً للمادة ٢٢٨ أن يقع التصرف في فترة الارتباب ، وتقتصر فترة الارتباب هنا على

الإفلاس ، ويحل وكيل الدائنين محله في ذلك ، ويترتب على غل اليد أن تصرفات المدين المفلس اللاحقة لحكم شهر الإفلاس تكون غير نافذة في حق جماعة الدائنين .

بيد أن التصرفات التي يقوم بها المدين في الفترة الواقعة بين تاريخ وقوفه عن الدفع وتاريخ صدور حكم شهر الإفلاس ، تكون موصومة بطابع الارتباب والشك وقصد الاضرار بالدائنين ؛ ذلك أن المدين عندما تضطرب أعماله ويصبح وشيك الإفلاس ، فإنه يحاول بكل السبل تأخير وقوع الكارثة وتفادى إفلاسه ، فيأتى من التصرفات ما يزيد حالته سوءاً ويتضمن إضرارا بدائنيه وإخلالاً بالمساواة فيما بينهم ، كأن يفي لبعض الدائنين قبل ميعاد الاستحقاق ، أو يرتب تأمينات ضماناً لحقوقهم وتمييزاً لهم عن غيرهم ، أو يعتمد على تهريب أمواله لأقاربه ومعارفه بالتبرع بها إليهم ، أو بيعها إليهم صورياً ، إلى غير ذلك من التصرفات . وليس من شك في أن الدائنين أن يطعنوا في هذه التصرفات بالبطلان ، أو بمعنى أدق أن يطلبوا عدم نفاذها في مواجهة جماعة الدائنين ؛ ولقد أقام المشرع التجارى نطاقاً خاصاً للبطلان يوفق بين حماية الدائنين وحماية الغير ، يسمى ببطلان التصرفات الصادرة في فترة الارتباب أو فترة الشك *période suspecte* .

« وحيث إن فترة الارتباب التي تكون تصرفات المدين خلالها قابلة للإبطال الوجوبى طبقاً للمادة ٢٢٧ تجارى ، أو الإبطال الجوازي طبقاً للمادة ٢٢٨ تجارى ، هي الفترة الواقعة بين التاريخ الذي عينته المحكمة لتوقف المفلس عن دفع ديونه ، وتاريخ صدور حكم شهر الإفلاس ؛ على أن الشارع يضيف إلى هذه الفترة مدة أخرى حددها بالأيام العشرة السابقة على

يعلم ذلك ، إلا إذا كان التبرع هبة زواج لا مبالغة فيها .

ويشترط لإبطال التبرع وفقاً لنص هذه المادة علم المفلس وقت التصرف بقرب اختلال أشغاله *connaissance du mauvais état im-* *minent de ses affaires* ولا محل لإبطال التبرع إذا كان مركز المفلس المالي وقد صدوره يسمح له بالتبرع ، (استئناف مختلط ٣١/٤/٨ مجلة التشريع والقضاء المختلط س ٤٣ ص ٣٣٥) .

« وحيث إنه لا يوجد في الأوراق ما يدل على شبهة علم المفلس بقرب اختلال أشغاله حتى يمكن استجلاء هذه الشبهة بالتحقيق ، بل على العكس فإن مضي مدة طويلة بين حصول تصرف المفلس في ١٨ يناير سنة ١٩٥٩ وبين يوم أول ديسمبر ١٩٦٠ تاريخ وقوفه عن الدفع ، وهي فترة تقرب من العامين ما يرجع انتفاء علم المفلس بقرب اختلال أعماله .

« وحيث إنه متى استبان ذلك فإن الدعوى تكون على غير أساس سليم ويتعين القضاء برفضها مع إلزام المدعى المصروفات عملاً بنص المادتين ٣٥٦ ، ١/٣٥٧ مرافعات .
(القضية رقم ٤٦٣ سنة ١٩٦١ افلاس بالهيئة السابقة) .

٢٢٠

محكمة القاهرة الابتدائية

١٨ من أبريل ١٩٦٢

إفلاس : المحكمة المختصة بدعواه ؛ موطن المدين التجاري ، الاتفاق على خلاف ذلك ؛ نظام عام .

المبدأ القانوني :

الاختصاص بنظر دعوى الإفلاس إنما يتعقد للمحكمة الابتدائية التي يقع بدائلتها

المدة الواقعة بين التاريخ المعين للوقوف عن الدفع ، وتاريخ حكم شهر الإفلاس ؛ دون أن يضاف إليها الأيام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع . (راجع تفصيلاً في ذلك : النظرية العامة لإبطال تصرفات المدين في فترة الارتياح للدكتور محمد محمد حسنين - المحاماة السنة ٤١ العدد ٨ ص ١٣٠٣) .

« وحيث إنه يبين . . أن المفلس باع إلى زوجته المدعى عليها الأولى قطعة الأرض محل النزاع وأشهر العقد في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٩ برقم ٤٢٧ القاهرة ثم قضى بإشهار إفلاسه في ٧ فبراير سنة ١٩٦١ واعتبار يوم أول ديسمبر ١٩٦٠ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع .

« وحيث إنه متى وضح ما تقدم يكون التصرف الذي صدر من المفلس قد وقع قبل فترة الارتياح سواء طبقاً لحكم المادة ٢٢٧ تجاري فيما لو اعتبر التصرف بغير عوض ، أو وفقاً لنص المادة ٢٢٨ تجاري فيما لو اعتبر التصرف بعوض ؛ ولا محل بعد ذلك لبحث التكييف القانوني للتصرف ، وهل هو معاوضه حسبما يدل على ذلك ظاهر العقد ، أم أنه يستتر تبرعاً كما يذهب إلى ذلك السيد وكيل الدائنين .

« وحيث إنه بفرض صحة ما يثيره السيد وكيل الدائنين من أن تصرف المفلس إلى زوجته المدعى عليها الأولى يعتبر تبرعاً ، فإن هذا التصرف وقد ثبت حصوله قبل فترة الارتياح ، إنما يقع تحت حكم المادة ٢٢٩ تجاري وتنص هذه المادة على ما يأتي : « ويحكم بإبطال كل عقد ينقل الملكية على وجه التبرع في أي وقت حصل ، إذا كان المفلس عالماً في ذلك الوقت بقرب وقوع أشغاله في سوء الحال . ولو كان الذي حصل له التبرع لم

محل تجارة المدين (م ١٦٧ تجارى) ولو اتفق على خلاف ذلك . هذا الاختصاص من النظام العام الذى ينبغى على المحكمة أن تستظهره وأن تقضى فيه من تلقاء ذاتها نظراً لاستناده إلى أسس تتصل بطبيعة نظام الإفلاس وما يترتب عليه من إجراءات جماعية وتصفية شاملة لجميع ذمة المدين. tout son patrimoine. مما يستوجب أن تنفرد بنظر الدعوى المحكمة التى يقع بها موطنه التجارى ، لأنها أقدر من غيرها على تقدير حالته المالية والإشراف

على إجراءات تصفية متجره وأمواله ووزن تصرفاته عند النظر فى أمر إبطالها (Lyon-Caen الجزء السابع ص ١٠١ ؛ والدكتور محسن شفيق - الإفلاس ص ٢٠٣ بند ١٥٤ - ١٥٥) .

والقانون قد جاز للمحكمة فى حالة القضاء بعدم الاختصاص ، إحالة الدعوى بمحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها طبقاً للمادة ١٣٥ مرافعات .

(القضية رقم ١١٢ سنة ١٩٦٢ افلاس بالهيئة السابقة) .

الحبس الاحتياطي والحبس المطلق

ومدى سلطة واختصاص نيابة أمن الدولة وغرف المشورة لدوائر الجنح

المستأنفة ومستشار الإحالة

بعد تعديل قانون الإجراءات الجنائية الأخير

للمستأنف محمد كامل البرهانوى المحامى

- ٣ -

مستشار الإحالة درجة من درجات التقاضى

صدر القانون ١٠٧ سنة ١٩٦٢ فى ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢ على أن يعمل به اعتباراً من ٢ أغسطس سنة ١٩٦٢ . ونصت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أساساً على أن للشرع رأى أنه لا محل لما ورد فى المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ من حق النيابة فى الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات وسلبها هذا الحق إذ أنه لا محل للاستثناء الوارد بها وأصبحت إحالة الجنايات جميعها من اختصاص مستشار الإحالة وألغى بناء على ذلك المادة ١٥٨ ووضع بدلها مادة أخرى صريحة كل الضراحة أيضاً وهى أنه إذا رأى قاضى التحقيق (والنيابة الآن هى سلطة التحقيق) أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على التهم كافية يحيل الدعوى إلى مستشار الإحالة ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليه فوراً وألغى بناء على ذلك أيضاً المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات وعدل المادة ٢١٤ ونص مرة أخرى صراحة فى الفقرة الثانية منها :

« وترفع الدعوى فى مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق تكليف التهم بالحضور أمام مستشار الإحالة » .

وعدل الفصل الثالث عشر من قانون الإجراءات بعد أن ألغى غرفة الاتهام ونص فى المواد من ١٧٠ إلى ١٩٢ على اختصاص مستشار الإحالة والإجراءات التى تتبع أمامه وجاء نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٠ إجراءات واضحة فى غير لبس بأن ترفع إلى مستشار الإحالة دعاوى الجنايات طبقاً للمواد ١٥٨ و ١٦٧ و ٢١٠ و ٢١٤ وجاء نص المادة ١٧٦ صريحاً أيضاً فى أن مستشار الإحالة إذا رأى أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على التهم غير كافية يصدر أمراً بالألا وجه لإقامة الدعوى (المادة ١٧٨) وعلى أنه إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على التهم كافية يأمر بإحالة الدعوى إلى

محكمة الجنايات وإذا وجد شكاً في أن الواقعة جنائية أوجنحة يأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتعكم بما ترى . وإذا تبين له أن الجناية تدخل في اختصاص المستشار الفرد يأمر بإحالتها إليه .

وغنى عن البيان أن هناك خلافاً كبيراً بين اختصاص بمستشار الأحالة اليوم وبين اختصاص غرفة الاتهام التي حل محلها . إذ أن غرفة الاتهام أصلاً كانت تبحث الشبهات والدلائل لا الأدلة فإن رأت أنها كافية وترجحت لديها الإدانة أمرت بالإحالة إلى محكمة الجنايات بمعنى أن غرفة الاتهام كانت لها اختصاصات قاضى الاحالة المنصوص عليها أصلاً في قانون تحقيق الجنايات القديم طبقاً للمادة ٤٣ منه وفي قانون تشكيل محاكم الجنايات طبقاً للمادة ٩ منه .

والفرق واضح وجلى في جوهره فإن وظيفة قاضى الإحالة في قانون سنة ١٩٠٤ ووظيفة غرفة الاتهام في قانون ١٥٠ سنة ١٩٥٠ كانت مقصورة على البحث في احتمال صحة التهمة فهي تستبعد مبدئياً البحث في صدق الشهود أو تقدير الثقة في أقوالهم أو أن التهمة ثابتة بثبوتاً كافياً أم هي مشكوك فيها وترك ذلك إلى قاضى الموضوع وهو محكمة الجنايات فلم يكن البحث أصلاً قبل التعديل الأخير يتضمن وجود أو عدم وجود أدلة كافية بل كان البحث خاصاً بالدلائل أى كما فسرتة محكمة النقض استنتاج وجود قرينة للاتهام حالة أن عمل محكمة الموضوع هو تقديم الدليل لا بحث الدلائل الكافية لاحتمال وقوع الفعل .

أما اليوم فمستشار الإحالة يبحث في الأدلة وكفائتها ولا يبحث في الدلائل فقط وأصبح واجباً حضور المتهم أمامه وسماع دفاعه وتحقيقه وتحرير محضر به وكتابة أسباب لقراراته وهناك فرق بين الدلائل التي هي الأمارات الظاهرة المحتملة « Indices » وبين الأدلة وهي « Preuves » فغرفة الاتهام أصلاً لا تنظر إلى المتهم كما تنظر له محكمة الموضوع التي تفسر الشك لمصلحته بل كان يكفي أن تكون الدلائل موجودة وأن يكون محتملاً أن تحكم المحكمة بالادانة .

والذى يستفاد من ذلك أن مستشار الإحالة اليوم أصبح له اختصاص واسع في تقدير الدليل باختصاص محكمة الموضوع فهو يبحث الدليل والقرينة بحثاً كافياً أى أنه أصبح درجة واجبة من درجات التقاضى وإذا كانت النيابة قد سلبت حق الاحالة المباشرة طبقاً للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كما تقدم وهو أمر يسرى على جميع القضايا فإن عدم إحالة قضايا أمن الدولة على مستشار الاحالة يعتبر بظلال في الاجراءات وحرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضى ويجب على محاكم الجنايات أو أمن الدولة أن تجيب المتهم إلى طلبه إعادة القضية للنيابة لعرضها على مستشار الاحالة .

وهذا الذى نقول به أصبح واجباً حتماً بعد إنشاء مستشار الاحالة وتوسيع اختصاصاته حالة أنه وقد كان واجباً أصلاً بالنسبة لقضاء الاحالة فهو اليوم أشد وجوباً .

وإذا كانت النيابة تستند على قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في الاحالة المباشرة وتعتمد

على المادة ١٠ التي تنص على أنه للنيابة عند التحقيق كافة السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق وغرفة الاتهام .

فإن الفقرة الأولى من هذه المادة تقرر أنه فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية تطبق أحكام القوانين المعمول بها في تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة وفي إجراءات نظرها والحكم فيها أي أن النيابة مقيدة بالقوانين المعمول بها .

وتفسر النيابة الأمر بأن لها اختصاص غرفة الاتهام وبأن لها حق الإحالة وتقرر أن الأمر رقم ٤ الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩ يحيز لها الإحالة إلى محاكم أمن الدولة فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فيها وكذلك إلى الأمر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٨ الذي أضاف جرائم الاختلاس والرشوة .

وليس من شك في أنه كان للنيابة هذا الحق لأن القوانين المعمول بها كانت تقره إذ أن المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قبل إلغاؤها وتعديلها كانت تبيح لها ذلك وليس فقط في جرائم أمن الدولة وإنما في جرائم أخرى وهي الجرائم الخاصة بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والجرائم المرتبطة أيضاً بجرائم أمن الدولة .

أما وقد ألغيت المادة ٢١٤ كما تقدم القول ونص في المذكرة الإيضاحية أنه لا محل لاستثناء هذه الجنايات من اختصاص مستشار الإحالة فقد أصبح الأمر واضحاً كل الوضوح وسقطت حجة النيابة في أن لها حق الإحالة المباشرة سيما إذا لوحظ أن القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لم يستثن شيئاً ولم يعدل اختصاص النيابة ولم يقرر أن لها اختصاص مستشار الإحالة بل ألغى غرفة الاتهام نهائياً وألغى كل ما يتعلق بها وبالتالي ألغى كل اختصاص لمن يحل محلها كالنيابة .

ويكون المقرر أن النيابة قد زالت عنها سلطة الإحالة المباشرة . فسلطات غرفة الاتهام وكيانها قد ألغى وانتهى وحل محلها نظام جديد لسلطات جديدة وسلبت النيابة سلطة الإحالة المباشرة وأعطيت لمستشار الإحالة .

ولا يجوز في العقل والمنطق أن يكون للشرع هازلاً عندما ألغى المادة ٢١٤ أن يبقها في صورة أخرى دون نص اعتماداً على قانون الطوارئ وهو قانون استثنائي لا يجوز التوسعة فيه والمقرر قانوناً أنه لا يصح أن يحرم إنسان من قاضيه الطبيعي ولأن المحاكم الاستثنائية لا يصح التوسع في الاختصاص المعطى لها لما في ذلك من خروج على القواعد المقررة وهي قواعد من النظام العام يتعلق بها حقوق للمتهمين .

ومقتضى هذا التعديل والإلغاء للمادتين ٢٠٨ مكرراً و٢١٤ أن مستشار الإحالة قد أصبح هو السلطة في نظر جميع قضايا الجنايات والتصرف فيها بما فيها قضايا أمن الدولة وأصبح هو المختص وحده بالإحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات أو لمستشار الفرد .

وغنى عن البيان أن أحكام الإجراءات والتحقيقات تكون معمولاً بها من التاريخ الذي تصبح فيه نافذة المفعول وتسرى على جميع الدعاوى سواء كانت مرفوعة ولم يتم الفصل فيها أو لم تكن رفعت

لأن الغرض من هذه الإجراءات هو الوصول للحقيقة ولأن المفروض دائماً في القانون الجديد أنه أصح من القديم وأوفى بالغرض المقصود منه ولأن قاعدة عدم سرعان القانون على الماضي لا تنطبق على قوانين المرافعات والإجراءات وقواعد الاختصاص وبالبناء على ما تقدم كان على النيابة وهي الأمانة على الدعوى أن ترعى حق المتهم كما ترعى حق الجماعة بعد أول أغسطس سنة ١٩٦٢ أن تهمل جميع المتهمين في قضايا أمن الدولة إلى مستشار الإحالة ليتولى هو بنفسه سلطاته وهو درج من درجات التقاضى وأن يبحث هذه القضايا وينظرها ويحيلها أو يحفظها .

أما والذي قد تم هو على خلاف ما تقدم وقد تولت نيابة أمن الدولة إحالة بعض القضايا إلى محكمة الجنايات مباشرة فيكون قد شاب أمرها بالإحالة البطلان بما يتعين معه إلغاؤه وإلغاء قرار الإحالة وأمر التكليف بالحضور وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة ليفصل فيها .

علماً بأن نيابة أمن الدولة ليس لها سلطان في قانون تحقيق الجنايات أو في قانون الطوارئ أزيد مما للنيابة العامة ، وقرار تشكيلها الصادر من وزير العدل إنما صدر ليعطيها أصلاً حق النظر في جرائم أمن الدولة ومراجعتها قبل التصرف فيها وهو قرار تنظيمي داخلي لا أثر له على القوانين العامة . هذا ما عن لنا بحثه . والله ولي التوفيق .

الأجازة السنوية في قانون العمل

لأستاذ الدكتور إسماعيل غانم

الأستاذ المساعد للقانون المدني وقانون العمل

جامعة عين شمس

قرر المشرع مبدأ الأجازة السنوية لكل العمال الخاضعين للفصل الخاص بعقد العمل الفردى في قانون العمل . فنصت المادة ٥٨/٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على ما يأتى :

« يلتزم صاحب العمل بإعطاء كل عامل أمضى في خدمته سنة كاملة أجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوماً بأجر كامل . وتزداد الأجازة إلى ٢١ يوماً متى أمضى العامل عشر سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل » .

والحكمة من منح الأجازة السنوية للعامل لا تحتاج إلى بيان . على أنه قل أن تتحقق الفائدة المرجوة منها على وجه كاف ، إذ رغم أن العامل يتقاضى أجره كاملاً أثناء الأجازة إلا أن هذا الأجر لا يكفي عادة لمواجهة زيادة النفقات التى يقتضيها قضاء الأجازة على الوجه المأمود ، فلا يتيسر للعامل فى الغالب من الأحوال نظراً لقلة موارده الانتقال من محل إقامته إلى جهات تنهياً له فيها أسباب الراحة الجثمانية والنفسية .

ولذلك فمن المهام الضرورية التى يجب أن تتضمنها برامج النقابات العمالية تهيئة الوسائل لتمكين العمال وأسرهم من الانتفاع بالأجازة السنوية بنفقات قليلة ، ولا سيما أن التطور العميق الذى طرأ على مجتمعنا فى السنوات الأخيرة ، والذى اتضحت معالمه وضوحاً بيناً بقوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، يستتبع بغير شك تطوراً عميقاً كذلك فى مهام النقابات العمالية ، بعد أن ضؤل المجال الذى يواجه العمال فيه رب عمل رأسمالى . وقد حرص الميثاق الوطنى على تأكيد هذا المعنى . فبدلاً من الكفاح لتحقيق مطالب العمال بإزاء أرباب الأعمال ، سيصبح الدور الرئيسى للنقابات العمالية هو « الإسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الإنتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الإسكان والتعاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة الجدية صحياً ونفسياً وفكرياً من أوقات الفراغ والأجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة » (١) .

* * *

(١) مشروع الميثاق الوطنى (٢١ مايو ١٩٦٢) ، طبعة مصلحة الاستعلامات ، الباب السابع (حول الإنتاج والمجتمع) ص ٨١ وانظر أيضاً كلمة رئيس الجمهورية فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تعليقاً على كلمة السيد / أنور سلامة رئيس الاتحاد العام للنقابات فى جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٦٢ .

ورغم أن قانون العمل قد خصص عدة مواد لتنظيم الأجازة السنوية (٥٨ م — ٦١) ، إلا أن هذا التنظيم جاء قاصراً من نواح متعددة . وإذا تيسر استكمال هذا النقص في بعض نواحيه بتطبيق المبادئ العامة ، فإن هناك نواح أخرى يقصر عن استكمالها جهد الفقه والفضاء ولا بد فيها من تدخل المشرع كما سيتضح بما يلي .

وتدور هذه الدراسة حول خمسة مسائل رئيسية تجتمع في نطاقها أحكام الأجازة السنوية :

- ١ — مدة الأجازة .
- ٢ — نظام الأجازة من حيث طريقة منحها ووقت الحصول عليها .
- ٣ — أحكام الأجر المستحق للعامل أثناء الأجازة .
- ٤ — أثر انقضاء السنة على الحق في الأجازة .
- ٥ — أثر انتهاء عقد العمل على الحق في الأجازة .

١ — مدة الإجازة السنوية :

لم يفرق القانون بين العمال فيما يتعلق بمدة الأجازة السنوية إلا على أساس أقدمية العامل في المنشأة^(١) . والأقدمية التي يعتد بها هي عشر سنوات على الأقل . فمن أمضى أقل من هذه المدة في خدمة رب العمل تكون أجازته السنوية ١٤ يوماً ، أيّاً كانت طريقة تحديد أجره سواء كان معيناً بالأجر الشهري أو بغيره ، وأيّاً كانت درجته في مراتب التدرج بوظائف المنشأة . أما من أمضى « عشر سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل » ، فتكون أجازته واحد وعشرين يوماً .

والنص صريح في أنه يشترط لزيادة الأجازة للأقدمية أن تكون السنوات العشرة خدمة متصلة . وعلى ذلك فلا يعتد بمجموع مدة خدمة العامل إن كان قد ارتبط برب العمل بعقود عمل متعددة ، بأن انتهى عقد أول ثم عاد بعد فترة طالت أو قصرت إلى خدمة رب العمل بعقد عمل جديد ، فلا يعتد في حساب الأقدمية بمدة خدمة العامل طبقاً للعقد السابق ولو كانت شروطه هي نفس شروط العقد الجديد . وذلك إلا إذا تبين أن رب العمل قد أراد التحايل على القانون باستخدام العامل فترات متقطعة حتى يحرمه من المزايا التي يشترط لتقريرها أقدمية معينة ؛ ففي هذه الحالة يرد على رب العمل قصده طبقاً للمبدأ العام الذي يقضي بأن الغش يفسد كل ما يقوم عليه *Fraus omnia corrumpit*^(٢) ،

(١) كان قانون عقد العمل الفردي الأول (رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤) يفرق بين عمال المياومة وبين العمال المعيّنين بالأجر الشهري . وقد ألغيت هذه التفرقة في قانون عقد العمل الفردي الثاني (رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢) وبيعه في ذلك قانون العمل الحالي .

(٢) أنظر في تفصيل أحكام هذا المبدأ العام :

= J. Vidal : *Essai d'une théorie générale de la fraude en Orient* Paris 1957.

فتعتبر مدة خدمة العامل متصلة وتستحق له أجازة مقدارها واحد وعشرون يوماً إذا بلغ مجموع مدد خدمته المنطقة عشر سنوات .

وإذا استمر العامل في خدمة رب العمل طبقاً لعقد واحد غير محدد المدة ، أو طبقاً لعقد محدد المدة تجدد مدة بعد أخرى (١) ، فلا يؤثر في اتصال علاقة العمل أن يطرأ على العقد سبب من أسباب وقفه ، كمرض العامل (٢) . أو أدائه الخدمة العسكرية (٣) ، أو اعتقاله (٤) ، أو تعطل العمل بالمنشأة مؤقتاً بسبب أجنبي (٥) . فتعتبر مدة خدمة العامل مدة متصلة رغم الوقف وتضم المدة السابقة على الوقف إلى المدة التالية . بل وتحتسب مدة الوقف ذاتها ضمن مدة خدمة العامل في بعض الحالات كما في حالة المرض أو أداء الخدمة العسكرية (٦) .

ولا يؤثر في أقدمية العامل انتقال ملكية المنشأة إلى صاحب عمل جديد ، إذ يستمر عقد العمل الذي ارتبط به السلف منتجاً لكافة آثاره في مواجهة الخلف (م ٨٥ من قانون العمل) ، فتعتبر خدمة العامل في المنشأة متصلة شاملة لمدة عمله لدى السلف والخلف معاً . .

ومدة الأجازة المقررة قانوناً هي الحد الأدنى الذي لا يجوز النزول عنه . على أن رب العمل قد يلتزم بمنح عماله ، أو طائفة منهم ، أجازات بأجر أكثر من تلك التي حددها القانون . وقد يستخلص

== وأنظر أيضاً : الدكتور شمس الدين الوكيل ، أثر الفسخ على الأسبقية في التسجيل عند تراحم المشترين لعقار واحد . محاولة لوضع نظرية عامة في الفسخ . في مجلة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية السنة الثامنة ١٩٥٩/٥٨ العددان الأول والثاني من ٦٣ وما بعدها ، وبوجه خاص ، من ١٠٦ — ١١٥ .

(١) أنظر في تجديد عقد العمل المحدد المدة . بحث المؤلف في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة عين شمس . السنة الرابعة العدد الثاني يوليو ١٩٦٢ . من ٣٤١ — ٤١٤ .

(٢) أنظر م ٨١ من قانون العمل .

(٣) أنظر م ٦٠ و ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية .

(٤) أنظر في أن اعتقال العامل لا يترتب عليه حتماً انقضاء العقد بل مجرد وقفه : استئناف الاسكندرية . في ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ مدونة الفسكهاى المالية ج ١ مجلد ٣ الطبعة الثانية ١٩٥٧ من ٥٥٩ رقم ٥٤٥٦ . استئناف القاهرة ٢١ مايو سنة ١٩٥٧ المرجع السابق من ٢٠٨ رقم ١٦١ .

(٥) أنظر مثالا لذلك : شئون عمال القاهرة ١٨ يناير سنة ١٩٥٦ ، المحاماة السنة ٣٧ من ٢٢٣ (احتراق سينما مترو في حريق القاهرة سنة ١٩٥٢) .

(٦) أنظر م ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية التي تنص على أن « يحتفظ للوظائف أو المستخدمين أو العامل أثناء وجودهم في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلاً وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحتسب في المسكأنة أو الماش » . أما احتساب مدة المرض ضمن مدة خدمة العامل فهو ما يستفاد من نص المادة ٦٣ من قانون العمل على استحقاق العامل لجزء من أجره أثناء مرضه ، واعتبار مدة الانقطاع عن العمل بسبب المرض في حدود الحد الأقصى المقرر قانوناً — مدة « أجازة مرضية » وفقاً للمذكرة الإيضاحية لقانون عقد العمل الفردى السابق رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٢ .

هذا الالتزام ، وإن لم ينص عليه صراحة في عقد العمل الفردى أو المشترك أو لأئحة النظام الأساسى للعمل ، من اعتياد رب العمل على تجاوز الحد المقرر فى القانون ، وذلك إذا تبين أن الاجازات الزائدة قد اتخذت صفة الاستقرار (١) فلم تعد خاضعة لتقدير رب العمل ، فيتمتعين أن تتوافر شروط العمومية والاستمرار والثبات كما هو الحال فى المنح (٢) .

والأجازة السنوية مستقلة عن الأجازات الأخرى التى قررها القانون (٣) . فلا يجوز لرب العمل أن يقطع من الأجازة السنوية للعامل ما يقابل انقطاعه عن العمل بسبب مرضه ، إذ للعامل أجازة مرضية مستقلة بذاتها طبقاً للمادة ٦٣ من قانون العمل . ويعتبر العامل فى خدمة رب العمل أثناء الأجازة المرضية ، فلا يؤثر فى استحقاقه للأجازة السنوية أن يكون قد حصل على أجازة مرضية مهما طال أمدها (٤) .

كما لا يجوز أن تخصم من الأجازة السنوية أيام الأعياد التى قرر القانون فيها منح العمال أجازات بأجر كامل (٥) . وإذا منح العامل أجازته السنوية فوق خلالها يوم من أيام هذه الأعياد فلا يحسب يوماً من أيام الأجازة السنوية .

أما يوم الراحة الأسبوعية ، فلم ينص القانون على إلزام رب العمل بأداء الأجر فيه (٦) . فإذا وقع يوم الراحة الأسبوعية فى خلال الأجازة السنوية احتسب يوماً من أيامها على أن يؤدى للعامل أجره عن ذلك اليوم بوصفه من أيام الأجازة السنوية .

(١) نقض مدنى ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧ ، مجموعة النقض سنة ٨ ج ٢ ص ٦٠٤ رقم ٦٨ أنظر ص ٦١٧ — ٦١٨ .

(٢) أنظر فى تفصيل هذه الشروط كتاب قانون العمل للمؤلف ، ١٩٦١ فقرة ٨٤ وانظر بوجه عام فى شرح فكرة الاعتياد كمصدر منشئ لحقوق العامل وفى تبريرها وتطبيقاتها ، بحث المؤلف فى تجديد عقد العمل المحدد المدة ، فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية السنة ٤ العدد ٣ ص ٣٤١ وما بعدها ، أنظر فقرة ٤٢ ص ٤٠٧ — ٤٠٩ .

(٣) أنظر بهذا المعنى محمد حامى مراد فى قانون العمل والتأمينات الاجتماعية ، الطبعة الرابعة ١٩٦١ ، فقرة ٤٧٧ ص ٤٨٤ .

(٤) أنظر بهذا المعنى : استئناف الاسكندرية ٣ مايو ١٩٥٥ مدونة الفكهاني ج ١ قسم ٢ ص ٢٣٣ رقم ١٧٦ ، القاهرة الابتدائية ١٠ ديسمبر ١٩٥٦ نفس المرجع ص ٢٣٤ رقم ١٧٩ . وانظر عكس ذلك : استئناف القاهرة ٢٩ مارس ١٩٥٥ ، نفس المرجع ص ٢٣٣ رقم ١٧٨ .

(٥) أنظر م ٦٢/٢ من قانون العمل والقرار الوزارى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٢ . وفى شرح أحكام أجازات الأعياد؛ أنظر كتاب قانون العمل للمؤلف فقرة ١٥٧ .

(٦) إلا فى صناعة المناجم والمهاجر حيث تنص المادة ١٤٧ من قانون العمل على أن تكون الراحة الأسبوعية لعمال هذه الصناعة بنصف أجر .

على أن رب العمل قد يكون ملتزماً بدفع الأجر عن يوم الراحة الأسبوعية (١) ، كما أن من العمال من تتحدد أجورهم على وجه لا يتأثر بعدم قيامهم بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية كالعمال الشهيدين ، فإذا وقع يوم الراحة خلال الأجازة السنوية فلا يجوز في رأينا احتسابه يوماً من أيامها إلا إذا أدى عنه أجر خاص (٢) .

وقد يأذن رب العمل للعامل بالتغيب عن العمل في بعض الأيام لأعذار طارئة كحدوث وفاة في عائلته أو ميلاد أو زواج أو للحضور أمام القضاء أو للاتصال بجهة حكومية في شأن من شؤونه ، وهذا هو ما جرى الاصطلاح على تسميته بالأجازة العارضة . فإذا لم يؤدرب العمل للعامل أجراً عن يوم الأجازة العارضة ، فلا يجوز بداهة احتسابه يوماً من أيام الأجازة السنوية (٣) . أما إذا صرف للعامل فيه أجره كاملاً ، جاز احتسابه من الأجازة السنوية (٤) ، إذ يجوز لرب العمل كما سيتضح مما يلي أن يحجز الأجازة السنوية فيما زاد عن ستة أيام يضمن منحها جملة واحدة . ومثل ذلك بالنسبة لأيام الأعياد التي لا يقرر القانون فيها إلزام رب العمل بمنح أجازات لعماله ، فيجوز لرب العمل إن قرر منحها أن يقطعها من الأجازة السنوية إن كانت بأجر كامل .

على أنه إذا كان رب العمل قد جرى على تقرير أجازات عارضة أو أجازات أعياد إضافية دون أن يقطعها من الأجازة السنوية رغم أداء الأجر كاملاً عنها ، فإنه يكون ملتزماً بها إذا كان اعتياده على ذلك قد اتخذ صفة الاستقرار فلم يعد الأمر خاضعاً لتقديره .

٢ - نظام الأجازة السنوية :

المفروض على رب العمل أن يعطي الأجازات لعماله بحيث لا تنقضي السنة إلا وقد حصل كل عامل على أجازته كاملة . والظاهر من نص المادة ٥٨ أن المقصود بالسنة هي سنة خدمة العامل (٥) ، وهي تختلف من عامل إلى آخر بحسب تاريخ التحاقه بالعمل . على أنه يغلب في المنشآت الكبيرة أن تحسب السنة المعتبرة في الأجازات بالنسبة لجميع العمال من أول السنة الميلادية . مع منح العامل أجازة جزئية عن الأشهر التي يكون قد اشتغل فيها قبل بدء السنة الميلادية (٦) .

(١) وقد ينشأ هذا الالتزام من مجرد اعتياد رب العمل على ذلك (تحكيم القاهرة في ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥ مدونة الفسكهاى الدورية ١٩٦٠ من ١٩٢ رقم ١٠٩ ؛ المؤلف في قانون العمل فقرة ١٢٨ .
(٢) فإذا منح عامل شهرى أجازة ١٤ يوماً وقع خلالها يومان راحة أسبوعية ، احتسب أجره على أساس ستة عشر يوماً لا أربعة عشر يوماً لحسب .

(٣) أنظر بهذا المعنى القاهرة الابتدائية ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ٢ من ٢٣٢ رقم ١٧٥ .

(٤) تحكيم القاهرة ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ ، مدونة الفسكهاى الدورية ، سنة ١٩٦٠ ، من ١٨٤ رقم ١٠٤ .

(٥) استئناف القاهرة ١١ يناير ١٩٥٥ مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ٢ من ١٩٩ رقم ١٢٥ .

(٦) أنظر بهذا المعنى كامل مرسى . العقود المسماة ج ٤ ، ١٩٥٣ . فقرة ٢١٩ من ١٨٢ .

ويوجب القانون (م ١/٥٩) أن يعطى العامل ستة أيام على الأقل من أجازته السنوية جملة واحدة . أما ما زاد على ذلك فيجوز لرب العمل تجزئته وفقاً لقتضيات العمل (١) دون حاجة إلى موافقة العامل (٢) . ويستثنى من مبدأ قابلية الأجازة للتجزئة الأحداث من العمال ، وهم كما يتضح من المادة ١٢٤ من لم تبلغ منهم سبع عشرة سنة كاملة ، فيتعين إعطاؤهم أجازتهم كلها دفعة واحدة . كما يتعين أن يحصل العامل على أجازته في السنة المستحقة عنها ، ولا يجوز لرب العمل تأجيلها إلى سنة تالية إلا فيما يزيد على ستة أيام وبشرط أن يطلب العامل ذلك كتابة (م ٢/٥٩) .

ورب العمل هو الذى يحدد وقت الأجازة ، فلا يصح للعامل أن يستقل باختيار موعد أجازته (٣) ولم يفرض القانون أى قيد على حرية رب العمل في هذا الصدد ، فليست هناك فترة محددة يتعين خلالها منع الأجازات للعمال ، وذلك على عكس الحال في كثير من التشريعات الأجنبية التى أوجبت أن تقع الأجازات في فترة الصيف .

ولم ينص القانون على ميعاد معين يتعين فيه على رب العمل أن يخطر العامل مقدماً بتاريخ أجازته (٤) على أن حسن النية يقتضى ألا يفاجئ رب العمل العامل بالأجازة ، بل يتعين إخطاره بها مقدماً حتى يتبأ له الوقت الكافي للاستعداد لها ، وإلا فالتهدف المقصود من نظام الأجازة السنوية .

وقد يعطى رب العمل الأجازات لعماله بطريق التناوب بحيث يستمر العمل في المنشأة طوال السنة ، وقد يعطى الأجازة للعمال جميعاً في وقت واحد فتغلق المنشأة أثناء فترة الأجازات . وقد تزيد فترة الإغلاق عن مقدار الأجازة المقررة لبعض العمال ، فلا يتقاضون أجراً عن الأيام الزائدة . وهذه بطلالة جزئية يتعين تأمين العامل منها عند وضع نظام التأمين ضد البطالة .

٣ — استحقاق الأجر أثناء الأجازة :

يستحق للعامل أجره كاملاً خلال أجازته السنوية (م ١/٥٨) . على أن لصاحب العمل أن يحرم العامل من أجره عن مدة الأجازة أو يسترد ما أداه له من أجر عنها إذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب

(١) والنجزئة حق لرب العمل وحده لا العامل ، تحكم القاهرة ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ مدونة الفكيهاني ج ١ قسم ٢ ص ٢٠٥ رقم ١٣٣ .

(٢) وقد كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ الخامس بتنظيم العمل في المناجم والمهاجر . وهو أكثر رعاية لعمال هذه الصناعة من قانون عقد العمل الفردى ، يحرم على رب العمل تجزئة الأجازة إلا بناء على طلب كتابي من العامل (م ١٢) . وقد صدر قانون العمل الجديد خالياً من مثل هذا النص فأصبح عمال المناجم والمهاجر خاضعين لذات القواعد التى تنطبق على غيرهم من العمال .

(٣) تحكم القاهرة ٣٠ نوفمبر ١٩٥٧ مدونة الفكيهاني ج ١ قسم ٢ ص ٢٠٥ رقم ١٣٤ .

(٤) على عكس القانون الفرنسى الذى يوجب لإخطار العامل خمسة عشرة يوماً على الأقل قبل الموعد المحدد للأجازة (أنظر بران في موسوعة دالوز لقانون العمل ج ١ ص ٦٠٧ فقرة ٣٣) .

صاحب عمل آخر (م ٦٠) . وقد أراد المشرع بهذا النص أن يثنى العمال عن إرهاق أنفسهم بالعمل أثناء فترات أجازاتهم ، تحقيقاً للهدف المقصود من فرض الأجازة السنوية وهو تجديد قوى العامل الجثمانية والنفسية (١) .

ويشير تفسير المادة ١/٥٨ الى تنص على أن رب العمل يلتزم بإعطاء العامل أجازته السنوية بأجر كامل ، عدة مسائل :

الأولى هي تحديد الطبيعة القانونية لما يتقاضاه العامل أثناء الأجازة ، هل هو أجر بالمعنى الدقيق فتطبق عليه القواعد الخاصة بالأجور رغم أن العامل لا يؤدي أى عمل أثناء فترة الأجازة ؟

والثانية هي تحديد ما يشمله هذا الأجر ، فرغم صراحة نص المادة ١/٥٨ على أنه يجب أن يؤدي للعامل أجره كاملاً أثناء الأجازة ، ورغم أن مقتضى هذا أن حق العامل لا يقتصر على الأجر الأساسى بل يشمل كذلك ملحقاته ، إلا أن بعض هذه الملحقات قد أثارت خلافاً في أحكام القضاء .

والثالثة هي تحديد من يتحمل بمبء الأجر أثناء الأجازة . فرغم أن سياق النص يدل على أن رب العمل هو الذى يتحمل بهذا العبء ، إلا أن تطبيق هذه القاعدة يثير بعض الصعوبات في حالة ما إذا كان أجر العامل يتمثل كله أو بعضه في وهبات العملاء ، وفي حالة انتقال ملكية المنشأة إلى رب عمل جديد في خلال السنة التى تستحق عنها الأجازة .

(١) الطبيعة القانونية لما يؤدي للعامل أثناء الإجازة : لو اقتصر النظر على فترة الأجازة ، والفرض أن العامل فيها لا يؤدي عملاً . لتعذر القول إن ما يتقاضاه العامل خلالها يعتبر أجراً ، فالأجر لا يكون إلا مقابل العمل .

على أنه يجب أن يلاحظ أن المعتبر في الأجازة هو العمل السابق الذى أداه العامل ، بحيث يصح القول ، كما ذهب إلى ذلك محكمة النقض الفرنسية ، إن ما يتقاضاه العامل أثناء الأجازة إنما هو في مقابل هذا العمل السابق ، فهو عنصر من عناصر الأجر عن ذلك العمل ، وهو أجر إضافي أجل الوفاء به لحين خروج العامل في الأجازة .

وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية صراحة بهذا التكييف لأول مرة في حكمها الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٥٤ (٢) .

(١) أنظر مع ذلك في هذه النص: الدكتور أكرم الحولى ، دروس في قانون العمل ، ١٩٥٧ ، فقرة ١٨٩ ص ٣٢١ حيث يرى أنه لا يوجد مبرر لإفادة رب العمل من مخالفة العامل لنظام الأجازات وأنه كان من الأفضل أن ينص على أن الأجازة لا تؤثر على أجر العامل عن فترة الأجازة إلى مناديق ادخار العمال مثلاً أو إضافته إلى المبالغ المتحصلة من الغرامات التأديبية . وانظر في الجزاء المقرر في القانون الفرنسى : ديران ج ٢٠ فقرة ٢٨٨ ص ٥٢٣ ، يران وجالان ص ٤٢٤ — ٤٢٥ .

(٢) مجلة الأسبوع القانوني ١٩٥٤ ، ٢ ، ٨٢٧١ القضية الثالثة وانظر في هذا القضاء : يران في موسوعة دالوز لقانون العمل ج ١ ص ٦٠٩ فقرة ٥٤ ، ريفيرو وسافانييه ص ٣٧٧ .

أثناء الأجازة (١) .

على أن من ملحقات الأجر ما لا يؤدي للعامل إلا إذا تحققت أسبابها ، فهي ملحقات غير دائمة ، كالكافآت وكالأجر الإضافي عن ساعات العمل الإضافية وكبدل الأعمال الخطرة أو الشاقة . وهي جميعاً تعتبر من الأجر بغير شك (٢) ، ولذلك يتعين احتسابها عند تحديد ما يؤدي للعامل أثناء الأجازة (٣) ، إذ أن نص المادة ١/٥٨ صريح في أن يكون الأجر أثناء الأجازة « كاملاً » . ويكون احتسابها على أساس متوسط ما تقاضاه العامل منها عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة ، أي السابقة على الأجازة ، قياساً على المادة ٩ من قانون العمل .

أما ما يؤدي للعامل في مقابل نفقات يتكبدها أثناء تأدية العمل ، كبذل الاستقبال أو التمثيل أو بدل ملابس العمل ، فلا يعتبر أجراً ولا يحتسب فيما يستحق للعامل أثناء الأجازة .

ولا تحتسب المنحة السنوية ، فهي وإن كانت من الأجر إلا أنها تؤدي للعامل في موعدها المحدد عن السنة جميعها بما في ذلك فترة الأجازة . وكذلك الحال في النسبة المئوية في الأرباح السنوية أو الإيراد السنوي (٤) .

٣ — عبء الالتزام بالأجر أثناء الأجازة : إن سياق عبارة المادة ١/٥٨ ، وهي تنص على أنه « يلتزم صاحب العمل بإعطاء كل عامل . . . أجازة سنوية . . . بأجر كامل » ، يدل على أن الالتزام بأداء الأجر أثناء الأجازة يقع على عاتق رب العمل .

== به من استبعاد مقدار المنحة السنوية وعلاوة غلاء المعيشة الإضافية عند احتساب مقابل الأجازة . ونحن ننتقد وهذا القضاء في استبعاد المنحة السنوية كما سيجيء في المتن ، أما علاوة غلاء المعيشة فهي جزء من الأجر مادام هناك التزام على رب العمل بأدائها ، سواء كان مصدر ذلك الالتزام هو القانون أو إرادة رب العمل نفسه . على أن الجوهرى في قضاء المحكمة العليا هو ذلك المبدأ العام الذي قرره وهو أن العبرة في مقابل الأجازة بالأجر الثابت دون الملحقات ، فهذا المبدأ يستهدف للنقد ، إذ ليس في نصوص القانون ما يبرر هذه التفرقة (سواء في ذلك قانون سنة ١٩٤٤ أو قانون سنة ١٩٥٢ أو القانون الحالي) ، فالقانون يقضى صراحة بأن يؤدي للعامل أجر كامل عن أيام الأجازة ، دون أن يخص ذلك بالأجر الأساسي أو الثابت .

(١) مثال ذلك وجبة الطعام : بهذا المعنى تحكم القاهرة ١٢ يناير ١٩٥٨ مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ١ ص ٣٩٢ رقم ٢٨٨ ، عكس ذلك تحكم القاهرة في ١١ مارس سنة ١٩٦٠ المدونة المالية الدورية ، مجموعة سنة ١٩٦٠ ص ١٣٣ رقم ٧٧ حيث قررت الهيئة أن تقديم الطعام مشروط بوجود العامل وقت تقديمه فلا يؤدي عنه مقابل تقضى أثناء الأجازة .

(٢) أنظر كتاب قانون العمل للمؤلف فقرة ٨٧ و ٨٩ .

(٣) ولا يجوز الاعتراض على ذلك بالقول إن أسباب استحقاق هذه الملحقات لا تتحقق في العامل أثناء الأجازة ، ذلك أن الأجر الأساسي ذاته إنما يستحق في مقابل العمل والعامل لا يؤدي عملاً أثناء الأجازة .

(٤) عكس ذلك ديران ٢ - فقرة ٢٩٠ ، ٢٩٩ .

وتتضح أهمية هذه القاعدة بالنسبة للعمال الذين يتقاضون أجورهم من وهبات العملاء (١). فإذا كان أجر العامل كله أو بعضه هو نصيبه في حصة الوهبة، وجب على رب العمل أن يؤدي للعامل أثناء الأجازة ما يقابل هذا النصيب على أساس متوسط ما تقاضاه العامل في أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة. ولا يجوز لرب العمل أن يقتطع من حصة الوهبة التي يؤديها العملاء أثناء تغيب العامل في الأجازة نصيباً لهذا العامل، بل يتعين توزيع هذه الحصة كلها على العمال القائمين بالعمل فعلاً (٢). ذلك أن اقتطاع نصيب العامل المتغيب في الأجازة معناه تحميل العمال الآخرين بأجره أثناء أجازته السنوية، رغم وضوح نص المادة ١/٥٨ في الدلالة على أن الالتزام بأداء الأجر أثناء الأجازة يقع على عاتق رب العمل، فيتعين أن يؤديه رب العمل من ماله الخاص (٣).

وإذا تصرف صاحب العمل في المنشأة بنقل ملكيتها إلى آخر، فلا شك أن صاحب العمل الجديد يكون ملتزماً، في مواجهة العمال الذين استخدمهم صاحب العمل السابق واستمرت عقودهم مع صاحب العمل الجديد طبقاً للمادة ٨٥ من قانون العمل، بأداء الأجر كاملاً أثناء أجازاتهم. على أن لصاحب العمل الجديد الحق في الرجوع على صاحب العمل السابق، إذا لم يتضمن العقد الناقل للملكية المنشأة شرطاً مخالفاً، يطالبه بأن يؤدي إليه جزءاً من هذه الأجور بنسبة المدة التي مضت من السنة قبل انتقال ملكية المنشأة. ذلك أن أجر الأجازة إنما هو أجر إضافي يستحق عن العمل السابق الذي أداه العامل خلال سنة الأجازة، وما تم أدائه من عمل قبل انتقال ملكية المنشأة قد أدى لحساب صاحب العمل القديم، فيكون هو المدين الأصلي بالأجر عنه، ويكون لرب العمل الجديد الرجوع بما أداه من هذا الأجر على المدين الأصلي به (٤).

٤ — أثر انقضاء السنة على الحق في الأجازة :

حق العامل في الأجازة السنوية، مثله في ذلك مثل سائر الحقوق المقررة للعامل في قانون العمل،

- (١) أنظر في الحكم الوهبة كتاب قانون العمل للدولف فقرة ٨٨.
- (٢) وقد استقر القضاء في فرنسا على هذه القاعدة ثم نص عليها التشريع صراحة بعد ذلك في سنة ١٩٥٦ (بران في موسوعة دالوز ج ١ ص ٦٠٨ فقرة ٥١، ريفيرو وسافاتييه ص ٣٧٧ — ٣٧٨). وانظر قبل تشريع سنة ١٩٥٦ : حكم الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الفرنسية في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مجلة القانون الاجتماعي Droit social مارس سنة ١٩٥٥ ص ١٥٨ مع تقرير المستشار موريس باتان Patin وفيه عرض وان لاتجاه القضاء في فرنسا، وانظر كذلك ديران ج ٢، ١٩٥٠، فقرة ٢٩٠ ص ٥٢٨ هامش ٣).
- (٣) قارن عكس ذلك : تحكيم القاهرة ١٢ يناير سنة ١٩٥٨، مدونة الفسكهاي ج ١ قسم ١ ص ٣٩٢ رقم ٢٧٨.

- (٤) أنظر بهذا المعنى ديران ج ٢ فقرة ٢٧٩ ص ٥٠٤ — ٥٠٦. عكس ذلك : تقض فرنسي ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٤ الأسبوع القانوني سنة ١٩٤٦، ٢، ٣٣٥٦. وقد استمرت محكمة النقض الفرنسية في القضاء بعدم أحقية صاحب العمل الجديد في الرجوع على سلفه حتى بعد أن قضت بأن أجر الأجازة هو عنصر من عناصر الأجر عن العمل السابق على الأجازة (أنظر الأحكام المشار إليها في موسوعة دالوز لقانون العمل ج ١ فقرة ٥٢ ص ٦٠٨ — ٦٠٩). وقد كانت النتيجة المنطقية التي يقتضيها هذا التكييف الجديد هي تقرير حق الرجوع كما جاء في المتن.

متعلق بالنظام العام ، فلا يجوز التنازل عنه لا صراحة ولا ضمناً ، وقد حرص المشرع على تأكيد هذا المعنى بنصه في المادة ٣/٥٨ على أنه لا يجوز للعامل النزول عن أجازته .

ومقتضى ذلك أن سكوت العامل عن المطالبة بالأجازة السنوية إلى أن انقضت السنة المستحقة عنها لا يسقط حقه فيها ، بل يكون رب العمل قد أخل بالتزام يفرضه عليه قانون العمل ، فتوقع عليه العقوبة المقررة عن مخالفة أى حكم من أحكام الفصل الخاص بعقد العمل الفردى ، أى الغرامة من جنبيين إلى عشرين جنبياً (م ٢٢١) كما يترتب على هذا الإخلال الجزاء المدنى طبقاً للقواعد العامة ؛ ولما كان الالتزام بمنح الأجازة قد أصبح مستحيل التنفيذ عيناً باقضاء السنة التى كان يتعين منح الأجازة خلالها ، فلا يصح للعامل أن يطلب إضافة أجازة السنة السابقة إلى أجازة السنة الحالية ، فضلاً عن أن تجميع الأجازات على هذا النحو قد يترتب عليه اضطراب العمل فى المنشأة . وإنما يكون للعامل الحق فى التعويض ان كان قد أصابه ضرر من جراء عدم الحصول على الأجازة (١) وله فى كل الأحوال الحق فى الأجر الذى كان يؤدى إليه فى الأجازة . فهذا الأجر إنما هو عنصر إضافى من عناصر الأجر المستحق له عن عمله السابق ، فلا محل لحرماته منه إن كان رب العمل لم يعطه الأجازة المستحقة له . ولا يصح التنازل أثناء سريان عقد العمل عن الحق فى هذا الأجر الإضافى ، فهو حق يقرره قانون العمل ، فيكون التنازل عنه باطلاً طبقاً للمادة ٦ من ذلك القانون . ولذلك فلا يكفى مجرد سكوت العامل عن المطالبة بأجر عن الأجازات التى لم يحصل عليها لإسقاط حقه فيه ، بل يجب أن تتوافر شروط التقادم المسقط طبقاً لأحكام المادتين ٣٧٥ و ٣٧٨ من القانون المدنى (٢) .

وقد كان الكثير من أحكام القضاء ، فى ظل قانون عقد العمل الفردى السابق ، يقضى بأن حق العامل فى الأجازة السنوية يسقط بعدم مطالبة العامل بالأجازة قبل انتهاء السنة المستحقة عنها ، فلا يكون له بعد ذلك أن يطالب بأجر عن أيام الأجازة التى لم يحصل عليها ، وذلك بمجرد انقضاء تلك السنة (٣) . ولم تشذ عن هذا القضاء سوى أحكام قليلة (٤) .

(١) كما يكون له الحق فى ترك العمل قبل نهاية العقد المحدد المدة أو بدون إعلان فى العقد غير المحدد المدة طبقاً للمادة ٧٧ على أساس أن رب العمل قد أخل بالتزام يفرضه عليه القانون (بهذا المعنى : استئناف القاهرة فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٦ ، مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ٣ ص ٣٥٤ رقم ٢٩٩) .

(٢) أنظر فى أحكام التقادم المسقط وفى أن كلا من التقادم الخمسى (م ٣٧٥ مدنى) والتقادم الحولى (م ٣٧٨ مدنى) ينطبق على الحق فى الأجر أياً كان الدائن به بغير تفرقة بين المستخدم أو الموظف وبين العامل بالمعنى الضيق : كتاب قانون العمل للمؤلف ١٩٦١ فقرة ١٨٥ .

(٣) أنظر الأحكام العديدة المنشورة فى مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ٢ ص ٢٠٦ — ٢٢٢ رقم ١٣٥ — ١٥٧ ، وص ٢٢٦ رقم ١٦٥ وص ٢٢٧ — ٢٢٨ رقم ١٦٧ — ١٦٨) .

(٤) أنظر اسكندرية الابتدائية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ٢ ص ٢٢٣ رقم ١٥٨ .

وقد كان هذا القضاء محلاً للنقد نظراً لتعارضه مع الصفة الآمرة التي تتميز بها قواعد قانون العمل (١) .

وعلى أى الأحوال فلم يعد لهذا القضاء محل بعد صدور قانون العمل الجديد ، فقد حرص المشرع في المادة ٣/٥٨ على النص على عدم جواز النزول عن الإجازة ، وتحريم التنازل يشمل التنازل الصريح الذي يرد في العقد مقدماً والتنازل الضمني الذي يستخلص من سكوت العامل عن المطالبة بالإجازة .

كما قضت محكمة النقض في قضية كانت وقائعها خاضعة للقانون السابق (١) بأن « الإجازة السنوية وإن كانت حقاً أوجبه المشرع سنوياً للعامل لاستعادة نشاطه وقواه المادية والمعنوية تنمية للإنتاج مما يجعل هذا الحق بسبب ذلك متعلقاً بالنظام العام لا يجوز التنازل عنه ، إلا أن مناط ذلك ألا تكون السنة التي تستحق فيها الإجازة قد مضت قبل حصول العامل على تلك الإجازة فلا يجوز عندئذ التنازل عن الإجازة قبل ميعاد حلولها . أما إذا حل ميعاد الإجازة وانقضت السنة التي تستحق فيها الإجازة دون أن يحصل العامل فيها عليها فقد انقطعت الصلة بين الإجازة المذكورة واعتبارات النظام العام التي تبررها وانقضت تبعاً لذلك علة هذا الحظر بالنسبة لإجازة السنة المذكورة وأصبحت تلك الإجازة بعد ذلك كسائر حقوق العامل العادية يرد عليها التنازل » . و انتهت المحكمة العليا على أساس هذا المبدأ إلى تأييد الحكم المطعون فيه الذي استخلص من سكوت العامل عن المطالبة بالأجر المستحق له عن الإجازة التي لم يحصل عليها رغم مضي وقت طويل بعد انقضاء السنة المستحقة عنها الإجازة ، أن العامل قد تنازل عن الحق في هذا الأجر .

ويلاحظ أن محكمة النقض في هذا الحكم لم تسير القضاء السائد في أن مجرد سكوت العامل عن المطالبة بالإجازة إلى أن مضت السنة يسقط حقه فيها ، فهي لا تقر استخلاص التنازل إلا من سكوت العامل عن المطالبة بالأجر مدة طويلة بعد انتهاء السنة .

على أن قضاء محكمة النقض بدوره لم يعد له محل في ظل قانون العمل الجديد ، فالأجر الذي يلزم رب العمل بأدائه للعامل أثناء الإجازة إنما هو أجر إضافي عن العمل السابق ، والحق فيه من الحقوق التي يفرضها قانون العمل ، فلا يصح التنازل عنه طبقاً للمادة ٦ ، ولا يجوز استخلاص هذا التنازل من سكوت العامل عن المطالبة به أثناء سريان العقد .

أما محكمة النقض الفرنسية فقد كانت تقضي على أساس قضائها القديم بأن ما يؤدي للعامل أثناء الإجازة يقوم مقام الأجر أثناء الإجازة ذاتها (٢) بأنه لا يصح الجمع بينه وبين الأجر فالعامل الذي لم يحصل

(١) أنظر جمال الدين زكي في عقد العمل ١٩٥٦ فقرة ١٩٣ من ٤٧٨ — ٤٨١ ؛ أكرم الحولي فقرة ١٨٩ من ٣٢٠ — ٣٢١ .

(٢) انقض مدني ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩ مجموعة النقض سنة ١٠ ع ٢ من ٣٥١ رقم ٥٥ .

(٣) أنظر ما تقدم فقرة ٤ .

على إجازته السنوية واستمر في العمل طوال السنة لا تصح له المطالبة بمقابل عن الأجازة التي لم يحصل عليها، إذ هو قد تقاضى أجره عن السنة بأكملها بما في ذلك الفترة التي كان يصح له فيها الحصول على الأجازة (١).

وقد استمرت محكمة النقض الفرنسية، حتى بعد أن قضت بأن أجر الأجازة إنما هو أجر إضافي مستحق عن العمل السابق (٢)، في القضاء بعدم أحقية العامل في الجمع بينه وبين الأجر عن العمل الذي يؤديه أثناء الأجازة (٣).

وقد كانت النتيجة للمنطقية للتكييف الجديد هي إباحة الجمع، ففي التكييف الجديد لا يقوم ما يؤدي للعامل في الأجازة مقام الأجر أثناء الأجازة ذاتها حتى يصح القول إنه لا يجوز الجمع بينه وبين الأجر وإنما هو عنصر من عناصر الأجر عن العمل السابق الذي أداه العامل فعلاً فلا يكون هناك عمل حرمان العامل منه إذا ما أدخل رب العمل بالتزامه بإعطاء الأجازة فاستمر العامل في العمل طوال السنة، بل يكون للعامل الحق في أجر عن العمل الذي قام به أثناء الأجازة التي لم يحصل عليها، فضلاً عن الأجر الذي كان يستحق له لو لم يؤد عملاً بحصوله على إجازته، فالأجر الأخير أجر مستحق عن عمل سابق.

على أنه إذا ثبت أن رب العمل قد دعا العامل إلى ترك العمل في الأجازة فرفض العامل الحصول على الأجازة مفضلاً الاستمرار في العمل (٤)، فلا يكون رب العمل قد أدخل بالتزامه بإعطاء الأجازة، فسبب عدم التنفيذ في هذه الحالة يكون راجعاً إلى العامل نفسه وهو الدائن بهذا الالتزام، فلا يكون هناك محل لتوقيع العقوبة الجنائية على رب العمل أو إزماءه بتعويض عما قد يصيب العامل من ضرر بسبب العمل المتواصل. كما لا يجوز للعامل، في نظرنا، أن يطالب بأجر عن أيام الأجازة التي رفض الحصول عليها يضيفه إلى الأجر المستحق له عن القيام بالعمل خلالها، إذ أن ذلك يتعارض مع الهدف المقصود من نظام الأجازة السنوية. فهي لم تقرر لكي تكون مصدراً لزيادة دخل العامل، وإنما الهدف المقصود من تقريرها هو تجديد قوى العامل بإعطائه فترة يخلد فيها إلى الراحة من عناء العمل دون أن يترتب على ذلك حرمانه من مورد رزقه. ولذلك أجاز المشرع في المادة ٦٠ حرمان العامل من أجره عن مدة الأجازة التي حصل عليها فعلاً إذا ثبت اشتغاله لدى صاحب عمل آخر. فكذلك، إذا كان العامل هو الذي رفض الحصول على الأجازة رغم دعوة رب العمل له إلى القيام بها فلا تصح له المطالبة بأجر إضافي عنها، والقول بغير ذلك يؤدي عملاً إلى إهدار نظام الأجازة السنوية إذ قد يفضل العامل، على خلاف ما تقتضيه مصلحته كما قدرها المشرع، الحصول على أجر مضاعف بدلاً من الحصول على الأجازة.

(١) أنظر في هذا القضاء ديران ج ٢ فقرة ٢٩٢ من ٥٣٢.

(٢) أنظر ما تقدم فقرة ٤.

(٣) نقض ٨ فبراير ١٩٥٨ مجلة القانون الاجتماعي من ٢٨٦.

(٤) وكثيراً ما يحدث ذلك من عمال القاعى والطاعم، لأن قيامهم بالأجازة يحرمهم من الوهبات الإضافية التي يتقاضونها من العملاء، وهي لا تعتبر أجراً بسبب عدم انضباطها (أنظر كتاب قانون العمل للمؤلف فقرة ٨٨) فلا يلزم رب العمل بأداء مقابلها أثناء الإجازة.

٥ - أثر انتهاء عقد العمل على الحق في الإجازة :

قد ينتهى عقد العمل فى خلال السنة قبل أن يحصل العامل على إجازة تتناسب مع ما أمضاه فى العمل من تلك السنة ، وقد ينتهى العقد ويكون العامل قد حصل على إجازة تزيد على ما هو مستحق له بالنسبة لما مضى من السنة .

(١) فى الحالة الأولى تنص المادة ٦١ على أن « للعامل الحق فى الحصول على أجره عن أيام الإجازة المستحقة له إذا ترك العمل قبل استتماله لها وذلك بالنسبة إلى المدة التى لم يحصل على إجازته عنها » وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية (١) أن للعامل الحق فى الحصول على الأجر عن أيام الإجازة « أياً كان سبب تركه » العمل ، وأنه « قد قصد بذلك عدم حرمان العامل من حق الإجازة وما يستحقه عنها من أجر ، حتى ولو فصل وحرّم من المكافأة لأن حقه فى الإجازة يرجع إلى سبب سابق على أسباب الفصل (٢) » .

وعبء إثبات حصول العامل على الإجازة يقع على عاتق رب العمل (٣) ، تطبيقاً للمبدأ العام فى تحميل المدين عبء إثبات الوفاء بالالتزام (م ٣٨٩ مدنى) .

ولم تفرق المادة ٦١ بين ما إذا كانت السنة التى انتهى خلالها عقد العمل هى السنة الأولى فىكون العقد قد انتهى قبل انقضاء سنة على إبرامه أم هى سنة قد سبقتها سنة أخرى أو سنوات أمضاها العامل فى خدمة رب العمل . ونظراً لإطلاق عبارة النص فيتعين الأخذ بالفسير الأصح للعامل ، فيستحق للعامل فى الحالتين مقابل الإجازة بنسبة ما أمضاه فى خدمة رب العمل من السنة التى انتهى فيها العقد . ولا يصح الاحتجاج بالمادة ١/٥٨ للقول بأن الحق فى الإجازة السنوية ، وبالتالي الحق فى مقابل الإجازة عند انتهاء العقد ، لا يكون إلا لمن أمضى سنة على الأقل فى خدمة رب العمل . فالمادة ١/٥٨ ليست قاطعة فى هذا المعنى ، فعبارتها تحتل أن تفسر على أن مرور سنة كاملة فى خدمة صاحب العمل ليس شرطاً عاماً لثبوت حق العامل فى الإجازة وإنما هو شرط لاستحقاق إجازة قدرها أربعة عشر يوماً . فإذا كان العامل لم ينع فى الخدمة سنة كاملة كان له الحق فى إجازة بنسبة المدة التى أمضاها ، أى

(١) لقانون عقد العمل الفردى السابق رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تعليقاً على المادة ٢٣ منه ، ونطاقها المادة ٦١ من قانون العمل الحالى .

(٢) وعلى ذلك فلا يحرم العامل من مقابل الإجازة ولو كان قد ارتكب خطأ جسيماً استوجب فصله . وذلك على عكس الحال فى القانون الفرنسى حيث يوجد نص صريح على حرمان العامل من مقابل الإجازة فى حالة الخطأ الجسيم ، وينتقد الفقه هذا النص ويصفونه بالشذوذ لأنه يتعارض مع طبيعة مقابل الإجازة بوصفه أجراً مستحقاً عن عمل سابق (أنظر بران فى موسوعة دالوز لقانون العمل ج ١ ص ٦١٠ رقم ٦٠) .

(٣) بهذا المعنى : القاهرة الابتدائية فى ١٢ فبراير ١٩٥٥ مدونة الفكهانى ج ١ قسم ٢ ص ٢٣٠ رقم ١٧٢ ؛ شئون عمال القاهرة فى ٦ يونيو ١٩٥٦ المرجع السابق ص ٢٣١ رقم ١٧٣ .

يستحق له عند انتهاء العقد أجر عن أيام الأجازة بنسبة هذه المدة . وهذا هو التفسير الأصح للعامل فيتعين الأخذ به (١) .

ومقابل الأجازة الذي يستحق للعامل عند انتهاء العقد ، مثله في ذلك مثل ما يتقاضاه العامل أثناء الأجازة ، هو أجر إضافي مستحق عن عمله السابق فتطبق عليه القواعد الخاصة بالأجور ، وينتقل الحق فيه إلى ورثة العامل إذا كان سبب انتهاء العقد هو وفاة العامل (٢) . ولا يختلط الحق في مقابل الأجازة بمقابل مهلة الإخطار في العقد غير المحدد المدة ، فيستحق للعامل مقابل الأجازة التي لم يحصل عليها ولو كان رب العمل قد أنهى العقد غير المحدد المدة بغير إخطار سابق فأصبح ملزماً بأجر العامل عن مهلة الإخطار على سبيل التعويض طبقاً للمادة ٧٢/٢ من قانون العمل ، فيكون للعامل الحق في الجمع بين مقابل الأجازة ومقابل الإخطار (٣) .

أما إذا انتهى عقد العمل وكان العامل قد حصل مقدماً على أجازة مدفوعة الأجر تزيد عما يستحقه بالنسبة إلى مدة خدمته خلال السنة ، فيلزم بأن يرد لرب العمل القدر الزائد من الأجر (٤) .

(١) بهذا المعنى : حامي مراد فقرة ٤٧٨ ؛ على العريف في شرح قانون عقد العمل الفردي ١٩٥٤ ، فقرة ١٩ ص ٧١ ؛ جمال الدين زكي في عقد العمل ١٩٥٦ فقرة ١٩٢ ص ٤٧٨ ، وفي الوجيز في قانون العمل ١٩٦٠ فقرة ١٧٦ ص ٢٤٨ — ٢٤٩ . عكس ذلك : أ كثم الحولى فقرة ١٨٨ ص ٣١٩ ؛ عمال القاهرة ٢٦ مايو ١٩٥٦ في مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ٢ ص ٢٢٦ رقم ١٦٤ ؛ القاهرة الابتدائية ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ نفس المرجع ص ٢٣٠ رقم ١٧١ .

(٢) وينص قانون العمل الفرنسي صراحة على ذلك ، ويشرح الفقه هذا النص بأنه نتيجة لطبيعة مقابل الأجازة بوصفه أجراً : بران في موسوعة دالوز لقانون العمل ج ١ ص ٦١٠ فقرة ٥٩ . وتارن عكس ذلك : على العريف ، المرجع السابق فقرة ١٩ ص ٧٢ .

(٣) بهذا المعنى ديران ج ٢ فقرة ٢٨١ ص ٥١١ . عكس ذلك : استئناف الاسكندرية ٢٢ يناير سنة ١٩٥٥ (مدونة الفسكهاى ج ١ قسم ٢ ص ٢٣٢ رقم ١٧٤) حيث قضت المحكمة بأن العامل لا يستحق مقابل الأجازة إذا كان قد « حكم له بمرتب شهر عن الإنذار مع أنه أمضى هذا الشهر بدون عمل ، فيعتبر أنه أجازة له وهي أكثر من الأجازة المستحقة له » . وهذا قضاء شاذ ، أما أغلبية الأحكام فهي تتفق وما جاء في المتن .

(٤) وينص قانون العمل الفرنسي على أن العامل لا يلزم برد القدر الزائد إذا كان انتهاء العقد يرجع إلى خطأ جسيم ارتكبه رب العمل (أنظر ديران ج ٢ فقرة ٢٨٢ ص ٥١٣ ؛ بران في موسوعة دالوز ص ٦١٠ فقرة ٦١) . ولا مقابل لهذا النص في القانون المصري فلا يؤثر خطأ رب العمل في حقه في استرداد القدر الزائد طبقاً للقواعد العامة .

جريمة شهادة الزور في المسائل الجنائية

للمستأذ أحمدر محمود حسنى

القاضى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية

مقدمة :

شهادة الزور عمل محقوت ، وقد حرم الله قول الزور بقوله تعالى « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور » الحج ٣٠ ، كما قال عز وجل « والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراما » الفرقان ٧٢؛ وقال تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » . وقد نهى الرسول الكريم عن قول الزور واعتبره من أكبر الكبائر . فعن أبى بكر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا أنبئكم بأ أكبر الكبائر » قلنا بلى يا رسول الله . قال « الإشراك بالله وعقوق الوالدين » وكان متكئا فجلس وقال « إلا وقول الزور » فما زال يكررها حتى قلنا : ليتك سكت . كما قال عليه السلام « إذا رأيت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع » .

وجريمة شهادة الزور هى من الجرائم التى ينصرف ضررها مباشرة إلى وظيفة إقامة العدل بين الناس إذ يقصد بها تضليل القضاء ، فضلا عن الضرر الذى يهيب الأفراد فى أموالهم وحياتهم بل أرواحهم أحيانا .

ولا يقلل من شأن هذه الجريمة القول بأن شهادة الشهود ليست الوسيلة الوحيدة للإثبات سواء فى القانون الجنائى أو المدنى ، إذ أنه فى القضايا الجنائية غالبا ما يعتمد القاضى على الدليل المستمد من أقوال الشهود وقد يترتب على شهادة الزور للمساس بحريات الأفراد وأرواحهم ، كما أن المشرع أباح فى القانون المدنى فى حالات كثيرة الإثبات بشهادة الشهود ، التى غالبا ما يعتمد القاضى فى حكمه عليها بعد أن ينتهى إلى ترجيح أقوال شهود أحد أطراف الخصومة على شهود الطرف الآخر ؛ فإذا شهدوا زورا ضاع الحق على صاحبه ، وفسد على القاضى قضاؤه .

لكل هذا كان لابد أن يتدخل المشرع ليعمل الشهود على قول الحق وعدم تنكب جادة الصدق فى شهادتهم ، وقد جعل الشارع عقوبة شهادة الزور فى المسائل الجنائية أشد منها فى المسائل المدنية ، إذ أنه مما لا شك فيه أن حريات الناس وأرواحهم أحق وأجدر بالرعاية من أموالهم .

وقد أورد المشرع المصرى فى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات تحت عنوان « شهادة الزور واليمين الكاذبة » عقاب جريمة شهادة الزور فى المسائل الجنائية (المواد ٢٩٤ - ٢٩٥) وعقابها فى المسائل المدنية (المادة ٢٩٧) ثم نص فى المادة ٢٩٨ فى فقرتها الأولى

على معاقبة شاهد الزور الذي يقبل وعداً أو عطية بعقوبة الرشوة أو الشهادة الزور أيهما أشد ، سواء أ كانت الدعوى جنائية أم مدنية . كما نص في الفقرة الثانية من المادة ٢٩٨ على معاقبة الشاهد بنفس العقوبات الواردة في الفقرة الأولى إذا كان طبيباً أو جراحاً أو قابلاً وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء الشهادة زوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ، أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة . كما نص في المادة ٢٩٩ على معاقبة كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل الخبرة أو الترجمة في دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية فغير الحقيقة عمداً بأي طريقة كانت بعقوبات الشهادة الزور . وفي المادة ٣٠٠ نص على معاقبة من يكره شاهداً على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً بمثل عقوبة شاهد الزور . وفي المادة ٣٠١ نص على مغالبة من ألزم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كذباً .

وستكلم في هذا البحث عن جريمة شهادة الزور في المسائل الجنائية ، فنبدأ بالكلام عن أركان الجريمة ، ثم عن الشروع فيها ، ثم أخيراً عن عقوبة الجريمة .

أولاً : أركان الجريمة :

لم يعرف المشرع شهادة الزور Faux Témoignage وإنما ترك ذلك للفقهاء ، وقد عرفها الشراح بأنها تغيير الشاهد le témoin للحقيقة عمداً في أقواله التي يؤديها في مجلس الفقهاء بعد حلف اليمين تغييراً من شأنه تضليل القضاء .

وبين من التعريف السابق أن هذه الجريمة جريمة عمدية ، وتتكون من أربعة أركان :

١ — أن تكون هناك شهادة أدت أمام القضاء بعد حلف اليمين .

٢ — أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة .

٣ — أن يكون من شأن الشهادة أن تسبب ضرراً للغير .

٤ — القصد الجنائي .

١ — الركن الأول : الشهادة :

الشهادة témoignage لغة هي البيان أو هي الاخبار القاطع وهي القول الصادر عن علم حصل بالمشاهدة ، ولهذا قالوا إنها مشتقة من المشاهدة التي بمعنى المعاينة . وسمى الشاهد شاهداً لأنه يبين عند الحاكم الحق من الباطل . والشهادة في الشرع الإسلامي هي إخبار صدق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء ، فتخرج شهادة الزور فليست شهادة ، وإطلاق الشهادة على الزور مجاز (١) . والشهادة في الاصطلاح القانوني هي إخبار شفوي مسبق يمين يؤديه الشاهد في مجلس القضاء

(١) نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي للأستاذ فتحي بهنس ص ٨٣ .

en justice في دعوى تتعلق بالغير ، وعلى ذلك فيجب ليكون للاخبار قوة الشهادة أن يكون مسبقاً يمين Serment ، إذ أن هذه اليمين هي التي تدعم أقوال الشهود وتجعلها أقرب إلى التصديق ، واستلزام اليمين مفروض بنص المادتين ٢١٢ من قانون المرافعات و ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية فقد نصت المادة ٢١٢ مرافعات على أن « على الشاهد أن يحلف يميناً بأن يقول الحق وألا يقول إلا الحق وإلا كانت شهادته باطلة ويكون الحلف على حسب الأوضاع الخاصة بديانته إن طلب ذلك » ، كما تنص المادة ٢٨٣ إجراءات على أنه : « يجب على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يميناً قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق — ويجوز سماع الشهود الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال » .

فشكل شهادة غير مسبقة يمين لا تعد شهادة وتعتبر باطلة ولا يعتبر قائلها شاهداً ولا يعاقب على ما يضمنها من وقائع مغايرة للحقيقة ، إذ أن القانون إنما يعاقب من يشهد في مجلس القضاء على غير الحقيقة بعد أن يؤدي اليمين .

وعلى ذلك فلا يعاقب بمقوبة شهادة الزور الأشخاص الذين لا يمكن اعتبارهم شهوداً ، كالأشخاص الذين سمع القانون بسماع أقوالهم على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين ولو ثبت أنهم خالفوا الحقيقة فيما قرروه (١) . كما أنه إذا أغفلت المحكمة تحليف الشاهد اليمين قبل إدلائه بأقواله ، فلا يمكن معاقبته بمقوبة شهادة الزور إذا قرر غير الحقيقة . والشهادة بتعريفها القانوني تتفق مع تعريفها اللغوي ، وهي تختلف عن الرواية ؛ فالشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لا بتناؤها على عيان الشاهد وبقينه من جهة ، ولقابليتها للتحقق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع إلا إلى مجرد التسماع والشهرة ، فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتعذر التحقق من صحتها ، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسماع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ، ولا يرفعه إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها . فإذا كانت شهادة الشاهد ليست إلا إنباء بما اتصل بعلمه أو نقل له ، فإن شهادته لا تعتبر شهادة (٢) .

والأقوال التي تصدر على خلاف الحقيقة من اللتهم في مجلس القضاء لا تعد شهادة زور ، لأن القانون لا يجيز تحليفه اليمين ، ولأن أقواله تتعلق بدعوى خاصة به ، وقد قال بعض الشراح إن الشاهد لا يعاقب كذلك — شأنه شأن اللتهم — إذا كان قد غير الحقيقة بعد حلف اليمين ليدراً عن نفسه مسئولية جنائية ، لأن موقفه في هذه الحالة يكون أقرب إلى موقف اللتهم منه إلى موقف الشاهد . إلا أن محكمة النقض المصرية لم تأخذ بهذا الرأي واعتبرت الشاهد الذي يقرر بالجلسة بعد حلف اليمين القانونية ما يخالف الحقيقة ، ليدراً عن نفسه مسئولية جنائية لم تكن موضوع المحاكمة ، اعتبرته شاهد

(١) الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة ، المادتان ٢٨٣ إجراءات و ٢٠٤ مرافعات — والمحكوم عليهم بمقوبة جنائية طوال مدة المقوبة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٥ عقوبات .

(٢) نقض ٢ يونيو سنة ١٩٥٩ طعن رقم ٥٦٧ سنة ٢٩ قضائية .

زور لأن القانون لا يميز في شهادة الزور بين شاهد وآخر ، ولأن الحلف يقتضى قول الحق دائماً ولو كان للحالف مصلحة شخصية في قول الزور لدرء شبهة عن نفسه^(١) كما أن الشريك في الجريمة ، المعنى قانوناً من العقوبة ، متى دعى للشهادة وحلف اليمين على أدائها يجب عليه أن يؤديها مطابقة للحقيقة . فإذا هو لم يفعل وجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توافرت أركانها ، لأن إعفاءه من العقوبة يجعله في مركز لا تتعارض فيه مصلحته الشخصية مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها^(٢) .

وقد نصت المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : « يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد ويحلف اليمين » وعلى ذلك فإذا دعى المدعى بالحقوق المدنية لتأدية الشهادة وحلف اليمين ، اعتبر شاهداً ، فإذا قرر عمداً أقوالاً مغايرة للحقيقة ، اعتبر مرتكباً لجريمة شهادة الزور .

ويجب للعقاب على شهادة الزور أن تكون الشهادة قد حصلت أمام القضاء en justice ، في جلسة من جلسات إحدى المحاكم الجنائية كانت أم مدنية أم تجارية ، كما يتطلب القانون . أما إذا كانت الشهادة لم تؤد أمام القضاء ، فإن الواقعة لا تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور^(٣) فالأقوال التي تؤدي تحت اليمين أمام قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو ضباط الشرطة في الأحوال التي يجوز لهم فيها تحليف اليمين ، لا تعتبر شهادة في مجال العقاب على شهادة الزور ، فلا يعاقب قائلها ولو ثبت أنه قصد تغيير الحقيقة .

٢ — الركن الثانى : تغيير الحقيقة :

يجب لا اعتبار الشهادة شهادة زور ، أن يكون الشاهد قد تعمد تغيير الحقيقة altération de la vérité في شهادته ولا يلزم لذلك أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها إلى آخرها ، بل يكفي لأخبارها كذلك أن يتعمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة . فيكفى لإدانة المتهم في شهادة الزور أن تثبت المحكمة أنه كذب ولو في واقعة واحدة مما شهد به^(٤) .

ومسألة مغايرة الشهادة للحقيقة مسألة تتعلق بالواقع ، متروك تقديرها لقاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملايساتها وما سمعه من أقوال الشهود ، وقد يعتمد في تقرير ذلك على تناقض الشاهد في أقواله .

وإذا كان يكفي للإدانة في شهادة الزور أن يثبت كذب الشاهد في واقعة واحدة مما شهد به ، إلا أنه يشترط أن يكون الكذب حاصلًا في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع الشاهد فيها ، مدنية كانت أو جنائية .

(١) نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ طعن رقم ١٥٩٤ سنة ٦ قضائية .

(٢) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ طعن رقم ١٨١٢ سنة ٥ قضائية .

(٣) نقض ١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ طعن رقم ١٤١٦ سنة ٢٣ قضائية .

(٤) نقض ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ طعن رقم ٤٨٠ سنة ٢١ قضائية .

فإذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى ، وليس من شأنها أن تفيد أحداً أو تضره ، فلا محل لعقاب الشاهد على شهادة الزور (١) .

فيجب العقاب إذا كان من شأن الكذب الواقع في الشهادة أن يؤثر في مركز المتهم ، سواء فيما يتعلق بالإدانة أو البراءة ، أو بالظروف التي تؤثر في تقدير العقوبة كالظروف المشددة أو المخففة ، كما لو قرر الشاهد كذباً أنه لم ير المتهم في محل الحادث ، أو أنه شاهد المتهم يطلق النار على المجنى عليه ، أو أن المتهم ارتكب السرقة ليلاً وكان معه آخرون وكان أحدهم يحمل سلاحاً ، أو أن المادة المخدرة المضبوطة مع المتهم أعطيت له من آخر دون أن يعلم أنها مادة مخدرة ، أو أنه أحرزها بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي ؛ إذ أن من شأن كل ذلك إذا ثبت أن يؤثر في مركز المتهم وينتهي — إذا صدقت الشهادة — إلى براءته أو إدانته أو تخفيف العقوبة عليه أو تشديدها .

وكذلك يعاقب بعقوبة شهادة الزور ، الشاهد الذي يقتضِب عمداً من شهادته أموراً ذات شأن في جوهر الشهادة ، أو يسكت عمداً عنها ، وهو يعلم أن سكوته من شأنه أن يؤثر على مركز المتهم . وأما امتناع الشاهد عن الإجابة على ما توجه إليه المحكمة من الأسئلة كلها أو بعضها ، فلا يدخل في حكم شهادة الزور ، لأن الامتناع أمر سلبي ، وجريمة الشهادة الزور جريمة إيجابية . وقد وضع المشرع لهذه الحالة — وهي حالة الامتناع عن تأدية الشهادة — أحكاماً خاصة في المادتين ٢٠١ و ٢٨٤ إجراءات جنائية ، فإذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين ، أو عن الإجابة على أسئلة المحكمة بغير مبرر قانوني ، أو في غير الأحوال التي يجيز له القانون ذلك ، يحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين سالفين الذكر .

وإذا كان تناقض الشاهد في أقواله يعد دليلاً على كذبه ، إلا أنه دليل غير قاطع ، فقد يكون هذا التناقض مبعثه ضعف الذاكرة ، خاصة إذا كانت الواقعة التي يشهد عليها قد مضى عليها وقت طويل ، وقد يكون ناشئاً عن سوء إجابة نتيجة عدم فهم السؤال ، أو نتيجة جهل الشاهد .

ففي هذه الأحوال لا يعد الشاهد شاهد زور بمجرد وجود هذا التناقض ، أو لمجرد كونه أبدي أمام المحكمة أقوالاً أخرى غير التي أدلى بها بتحقيق الشرطة أو النيابة ، إذ العبرة بالأقوال التي تبدي بالجلسة (٢) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه « لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن ما يقوله كذباً في حالة ، وما يقرره صدقاً في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة ، مما يتعتم عليه ألا يؤاخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه ، إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى ،

(١) نقض ٢١ مايو سنة ١٩٤٥ طعن رقم ١٢٤٨ - سنة ١٥ قضائية .

(٢) راجع في هذا الشأن مقال سيكولوجية الشهود ، للدكتور أحمد الشريف ، العدد ١٩ من مجلة الأمن العام .

فإدانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قال به أمام المحكمة الجزئية ، لا تكون مقامة على أساس صحيح^(١) .

كما قضى بأن : « إدانة الشاهد في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته في المحكمة قد خالفت ما قال به في التحقيقات الأولية ، لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه أن يؤدي إليها ، وخصوصاً أنه يجب في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل ، أن يفسح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق ، وألا يعتد بأقواله الأولى التي سبق له إبدائها في التحقيقات إلى حد تعريضه للعقوبة الجنائية إذا هو عدل عنها ، وذلك حتى لا ينغلق في وجهه الباب إذا عاوده ضميره إلى الرجوع إلى الحق أو الإفلاع عما كان عليه من باطل^(٢) » .

٣ — الركن الثالث : الضرر :

يشترط قانوناً للعقاب على شهادة الزور أن يكون من طبيعتها إحداث ضرر ، سواء بالأفراد أو بالمجتمع كعقاب بريء أو تبرئة مجرم . فلا جريمة إذا كان من شأن الشهادة ألا تؤثر في رأى القاضي . إلا أنه لا يلزم أن يكون الضرر قد تحقق ، وإنما يكفي أن يكون محتمل الوقوع أى أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم لصالح المتهم أو ضده ، ولو لم يتحقق ذلك بالفعل . فلا يمنع من قيام الجريمة كون المحكمة قد أدانت المتهم الذى أدبت الشهادة زور لمصلحته^(٣) ، أو قررت استبعاد شهادة الشاهد أو قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بعد سماع شهادة الشاهد .

وقد استقر الفقه والقضاء على أن جريمة شهادة الزور لا تتحقق إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى ، إذ أن عدول الشاهد عن شهادته في الوقت المناسب وإقراره بالحقيقة يمنع الضرر الذى كان محتمل وقوعه بسبب شهادة الزور .

وقد اعتبر بعض الشراح الفرنسيين عدم إمكان الرجوع في الشهادة *Caractère irrévocable de la déposition* ركناً من أركان الجريمة لا تتم إلا به ، أى أن الجريمة لا تتم إلا بعد إقفال باب المرافعة ، إذ يستحيل على الشاهد العدول عن شهادته الزور^(٤) .

وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا الرأى في حكم قديم لها ، فقالت : « لا من المقرر قانوناً لتوقيع عقوبة شهادة الزور ، أن يبقى الشاهد مصرّاً على ما أدلى به من أقوال في شهادته . ومعنى الإصرار هنا ألا يعدل الشاهد عن أقواله حتى نهاية إجراءات الدعوى ، وإقفال باب المرافعة فيها .

(١) نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ طعن رقم ١٢٤٢ سنة ٢٩ قضائية .

(٢) نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ طعن رقم ١٣٧١ سنة ١٥ قضائية .

(٣) نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ طعن رقم ١٤١٥ سنة ١٧ قضائية .

(٤) *Précis de Droit Pénal Spécial*, M. Rousselet et M. Patin, (1945, 5ème édition, page 457.

ومضى أقفل باب المرافعة تكون جريمة شهادة الزور قد تمت فعلا وعدول الشاهد بعد إقفال باب المرافعة عن أقواله التي قررها لا تأثير له على هذه الجريمة « (١) .

ويفهم من هذا الحكم أن محكمة النقض قد اعتبرت شرط عدم إمكان رجوع الشاهد في شهادته الزور ، ركناً من أركان الجريمة لا تتم إلا بتوافره أى بعد إقفال باب المرافعة . وقد أخذت بهذا الرأي أيضاً في حكم صدر سنة ١٩٥٥ فقالت : « إذا كان الشاهد قد عدل في الجلسة عما سبق أن أبداه من الأقوال الكاذبة إلى ما قرره في شهادته الأولى ، وجاء عدوله بعد توجيه تهمة شهادة الزور إليه وقبل قفل باب المرافعة ، فإن إدانته على جريمة شهادة الزور لا تكون صحيحة في القانون » (٢) .

إلا أن محكمة النقض أصدرت حكماً حديثاً في سنة ١٩٥٩ قضت فيه بما يفهم منه عكس الرأي الذي أخذت به من قبل ، مقرررة أن الجريمة تتم بمجرد الإدلاء بالشهادة ، إلا أن رجوع الشاهد في أقواله الكاذبة قبل إقفال باب المرافعة يجعل الشهادة المزورة كأن لم تكن ، أى أن عدول الشاهد عن شهادته المزورة يزيل الجريمة بعد وجودها ، وقد قالت المحكمة في هذا الحكم : « إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة عملاً بالمادتين ١٢٩ فقرة ثانية مزافعات و ٢٤٤ إجراءات ، وجب عليها أن توجه إليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ، ولكنها لا تتعجل في الحكم عليه بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد إبداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلاً لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم إلا بإقفال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن » (٣) .

وتحس نرى رغم حكم النقض الأخير ، أن جريمة شهادة الزور لا توجد ولا تتم إلا بعد إقفال باب المرافعة ، حتى يصبح عدول الشاهد عن شهادته الكاذبة مستحيلاً . وليس أدل على ذلك مما ساقته محكمة النقض في هذا الحكم الأخير من أن المحكمة إذا رأت محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة ، فعليها أن توجه إليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ، ولكنها لا تتعجل في الحكم عليه بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة الأصلية ؛ وهذا دليل على أن الجريمة لم توجد متوافرة الأركان ، ولا تتم إلا بعد قفل باب المرافعة ، وأما توجيه التهمة للشاهد أثناء المحاكمة ، فليس معناه أن جريمة شهادة الزور قد تمت متوافرة الأركان ، أو وجدت على حد تعبير حكم النقض ؛ وإنما هو بمثابة تنبيه للشاهد وفتح المجال أمامه ليقرر الحق حتى قفل باب المرافعة ، إذ لو كانت الجريمة قد تمت بمجرد

(١) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ طعن رقم ١٨١٢ سنة ٥ قضائية .

(٢) نقض ٢١ مارس سنة ١٩٥٥ طعن رقم ٣٠ سنة ٢٥ قضائية .

(٣) نقض ٢٦ مايو سنة ١٩٥٩ طعن رقم ٦٢ سنة ٢٩ قضائية .

الإدلاء بالشهادة الكاذبة لما كان هناك ما يمنع من محاكمة الشاهد فوراً دون انتظار حتى تنتهي المرافعة الأصلية .

ولما كانت جريمة شهادة الزور هي من جرائم الجلسة ، قللنا العامة والمحكمة أن توجه تهمة شهادة الزور في الجلسة إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود ، وأن تأمر بالقبض عليه دون أن يعد ذلك من وسائل التهديد أو الضغط على الشاهد (١) .

الركن الرابع : القصد الجنائي :

جريمة شهادة الزور جريمة عمدية ، والقصد الجنائي فيها قصد عام ولا يتطلب القانون فيها قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي فيها أن يكذب الشاهد عن علم وإرادة ، وأن يكون قد تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء dans le but de d'égarener la justice بقطع النظر عن الباعث (٢) . فيستوى أن يكون الشاهد مدفوعاً بمامل الانتقام من المتهم ، أو رغبة في تخليص قريب أو صديق من العقاب .

فلا عقاب إذا كان كذب الشاهد قد نشأ عن عدم احتياطة أو عن تسرعه في إلقاء أقواله بغير تدبر ، أو إذا كان ناتجاً عن ضعف ذاكرته أو ميله إلى المبالغة بحسن نية (٣) .

ويجب على المحكمة قبل إدانة الشاهد زوراً ، أن تتحقق من قلبه للحقيقة وأن ما قاله محض افتراء في مجلس القضاء وبسوء نية ، فلا يكفي أن يثبت لديها أنه كذب في شهادته . ولا يضير الحكم إذا لم يتحدث عن القصد الجنائي استقلالاً ، وإنما يكفي أن يكون مستفاداً مما أورده (٤) .

ثانياً : الجريمة النامية والشروع :

سبق أن أشرنا إلى أن لشاهد الزور أن يعدل عن أقواله الكاذبة إلى ما قبل إقفال باب المرافعة ، فإذا عدل فلا عقاب ، أي أن الجريمة لا تتم إلا إذا أصبح العدول عن الشهادة مستحيلاً أي بعد إقفال باب المرافعة . وعلى ذلك فالشروع في هذه الجريمة غير متصور قانوناً ، إذ أن الشاهد إذا أصر على شهادته الكاذبة حتى إقفال باب المرافعة ، عوقب عن جريمة تامة ، وأما إذا رجع عنها قبل ذلك فلا عقاب ، ولا يكون هناك أثر للجريمة ولا للشروع فيها .

(١) قضا ٧ يناير سنة ١٩٤٦ طعن رقم ١٣٠ سنة ١٦ قضائية .

(٢) قضا ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ طعن رقم ٤٩٦ سنة ١٧ قضائية وقضا ٢ يونيو سنة ١٩٥٩ طعن رقم ٥٦٧ سنة ٢٩ قضائية .

(٣) راجع مقال سيكولوجية الشهود للدكتور الشريف السالف الإشارة إليه .

(٤) قضا ٢٢ مايو سنة ١٩٥٠ طعن رقم ٣٤٣ سنة ٢٠ قضائية .

ثالثاً : عقوبة الجريمة :

تنص المادة ٢٩٤ عقوبات على أن « كل من شهد زوراً لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس »^(١) كما تنص المادة ٢٩٦ عقوبات على أن « كل من شهد زوراً على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زوراً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً »^(٢) .

ويرجع في بيان وصف التهمة وما إذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة ، إلى ورقة التكاليف بالحضور أو تقرير الاتهام الذي قدم به المتهم إلى المحاكمة . فإذا قدم المتهم بتهمة خيانة عد متهماً بجناية بصرف النظر عن المحكمة التي يحاكم أمامها ، أو نوع العقوبة التي يقضى بها عليه . فقد يقدم المتهم بتهمة جناية إلى محكمة الأحداث ، وهي محكمة جزئية ، وعلى العكس فقد يتم المتهم بجنحة ويقدم إلى محكمة الجنايات كما في الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح للضرة بأفراد الناس^(٣) . وقد تحكم محكمة الجنايات على المتهم بجناية بعقوبة الجنحة إذا وجدت في ظروف الدعوى ما يدعوها إلى استعمال الرأفة طبقاً لنص المادة ١٧ عقوبات .

والعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٢٩٤ و ٢٩٦ عقوبات ، يحكم بها على شاهد الزور ولو حكم ببراءة المتهم ، أو حكم عليه بعقوبة وكان الشاهد قد شهد لصالحه .

إلا أن المشرع أورد في المادة ٢٩٥ عقوبات ظرفاً مشدداً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ فنص على أنه : « ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زوراً بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، أما إذا كانت العقوبة المقررة على المتهم هي الإعدام ونفذت عليه ، يحكم بالإعدام أيضاً على من شهد عليه زوراً »^(٤) .

ويبين مما تقدم أنه إذا شهد الشاهد زوراً لمتهم في جناية أو عليه ، يعاقب بعقوبة المادة ٢٩٤ عقوبات إذا حكم ببراءة المتهم ؛ أو حكم عليه بعقوبة وكان الشاهد قد شهد لصالحه .

أما إذا ترتب على الشهادة أن حكم على المتهم في جناية بعقوبة ما مهما تكن هذه العقوبة — ماعدا الإعدام — فيعاقب شاهد الزور طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٩٥ عقوبات بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، بشرط أن يكون الحكم مترتباً على الشهادة ، أي أن تكون الشهادة قد أدبت لغير صالح المتهم ، أما إذا كانت الشهادة لصالحه وحكم عليه بعقوبة فالمادة ٢٩٤ عقوبات هي التي تطبق .

وأما إذا ترتب على الشهادة الحكم بالإعدام على المتهم ، فيحكم على الشاهد بالإعدام بشرط أن تكون هذه العقوبة قد نفذت على المتهم ، أما إذا كانت عقوبة الإعدام قد استبدلت بعقوبة أخرى بعد نقض الحكم ،

(١) تقابل المادة ٢٥٤ عقوبات سنة ١٩٠٤ و ٢٧٠ عقوبات قديم سنة ١٨٨٣ و ٣٦٠ عقوبات فرنسي .

(٢) تقابل المادة ٢٥٦ عقوبات سنة ١٩٠٤ و ٢٧٢ عقوبات قديم سنة ١٨٨٣ و ٣٦٢ عقوبات فرنسي .

(٣) المادتين ٢١٥ ، ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلين بالقانون ١٠٧ سنة ١٩٦٢ .

(٤) تقابل المادة ٢٥٥ عقوبات سنة ١٩٠٤ و ٢٧١ عقوبات قديم سنة ١٨٨٣ و ٣٦١ عقوبات فرنسي .

أو استبدلت بعقوبة الأشغال الشاقة للؤيدة لصدور عفو عن المتهم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٧٥ عقوبات ، ففي هذه الحالات لا يحكم على الشاهد بالإعدام ، وإنما تطبيق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٩٥ عقوبات ، فيحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٩٨ عقوبات على أنه : « إذا قبل من شهد زوراً في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعداً بشيء ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور ، إذا كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة (١) » .

ولا يهم ما إذا كان من تقدم بالعطية أو الوعد هو المتهم نفسه ، في مقابل أن يشهد الشاهد لصالحه أو يكون شخصاً آخر يرغب في أن يشهد الشاهد زوراً ضد المتهم ، وفي هذه الحالة يعاقب شاهد الزور إذا قبل الوعد أو العطية وكذا من تقدم إليه بالعطاء أو الوعد ، بالعقوبة المقررة لجريمة الرشوة الواردة في المادة ١٠٣ عقوبات وما بعدها ، أما إذا كانت عقوبة الشهادة الزور أشد من عقوبة جريمة الرشوة فتطبق على الشاهد ومن تقدم إليه بالعطاء أو الوعد كما لو كانت العقوبة المقضى بها على المتهم هي عقوبة الإعدام ونفذت فيه ، فيقضى على الشاهد ومن وعده أو تقدم إليه بالعطاء بعقوبة الإعدام .

كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩٨ عقوبات على أنه : « وإذا كان الشاهد طبيباً أو جراحاً أو قابلة وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية ، لأداء الشهادة زوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة ، يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة أو في باب شهادة الزور أيهما أشد ، ويعاقب الراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضاً » (٢) .

والعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٩٨ عقوبات تطبق ولو كان الشاهد من غير الموظفين العموميين (٣) .

كما نص المشرع في المادة ٢٩٩ عقوبات على أنه : « يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل الخبرة أو الترجمة في دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية فغير الحقيقة عمداً بأي طريقة كانت » . وهذه المادة أضيفت إلى قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ تحت رقم ٢٥٨ مكرر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ ، وقد جاء بالذكر الإيضاحية لمشروع القانون الأخير : « أنه قد دلت أعمال المحاكم على زيادة اتجاه القضاة إلى تعيين الخبراء للاستشارة بأرائهم والاسترشاد ببيجوتهم فيما يعرض عليهم من المنازعات ، ومع أن القاضي غير مقيد برأي أهل الخبرة إلا أن هذه الآراء في الغالب تكون محل تقدير القاضي يستند إليها عند الفصل في النزاع المطروح أمامه ، لذلك رأى من

(١) تقابل المادة ٢٥٨ عقوبات سنة ١٩٠٤ و ٢٧٤ قديم سنة ١٨٨٣ و ٣٦٤ عقوبات فرلسي .

(٢) أضيفت بالقانون ١١٢ سنة ١٩٥٧ .

(٣) المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تحت البند خاصاً .

الضرورى ضمناً لحسن سير العدالة أن يعاقب كل خير قرر غير الحقيقة أو أبدى رأياً غير صحيح بسوء قصد ، لما يترتب على ذلك من الأضرار الجسيمة بالمتقاضين . وهذه الجريمة ليست أقل جسامة من جريمة شهادة الزور ، بل هى فى الواقع أشد خطراً وأعظم ضرراً لصدورها من شخص أولاه القضاء ثقته وحمله عبء الوكالة فى العمل الذى يؤديه » .

ويعاقب الخبير سواء أكان تقريره غير الحقيقة قد وقع مشافهة ، أو كتابة ، كما لو اشتمل تقريره أو محضره على ما يخالف الحقيقة . إلا أنه إذا أبدى الخبير رأياً فلا عقاب ، ولو ثبت أن هذا رأى غير صحيح ، لأنه يبدىه استنتاجاً إذ يجب أن تكون الآراء الفنية بمنجاة من العقاب ، نظراً لتطور العلم والفن بين يوم وآخر حتى لا يحجم الخبير عن البت برأيه خشية التعرض للمقوية (١) .

(١) تقرير لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون ٧٧ سنة ١٩٣٣ .

تعريف بالمفاهيم الهامة :

الدولة القانونية*

للكنور مروت بروى

مدرس القانون بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

من المظاهر الأساسية للمدنيات الحديثة ، إخضاع الدولة في تصرفاتها لحكم القانون .. ؛ والقول بخضوع الدولة للقانون ، أو بنظام الدولة القانونية ، يعنى أن جميع الأشخاص في الدولة ، الطبيعية منها والاعتبارية ، الخاصة والعامة ، الأفراد والهيئات ، ملزمة بالامتثال لأحكام القانون .. ، وأن هذه الأشخاص .. تملك سلاحاً قانونياً لحماية أحكام القانون كلما تعرضت للنقض أو المخالفة .

وقد تناول المقال نشأة الدولة القانونية في المدنيات القديمة ؛ وبعد ظهور المسيحية ؛ وبعد ظهور الإسلام . ونوه بأن الخليفة كان يعين القضاة ، ولكن القضاة لم يكونوا نواباً عنه ، بل كانوا نواب جمهور الناس ، يوزعون العدل بينهم وفقاً لما تقضى به تعاليم القرآن والسنة .

ثم تكلم عن عصر النهضة في أوربا ، وكيف لم تعد السيادة ذات طبيعة دينية أو خارجة عن إرادة البشر ، بل من طبيعة إنسانية ، إذ هي من صنع الإنسان . وبالتالي ليست مطلقة كما كانت في الماضي ، وإنما محدودة ، لأن الإنسان حينما أنشأها قد حددها برسالة معينة لا تخرج عنها ، وبذلك أصبحت السيادة مصدرها الجماعة نفسها ، تفوض ممارستها إلى السلطة التي تحكم لمصلحة المجموع .

وفي العصور الحديثة ظهرت مدرسة القانون الطبيعي ، وعلى رأسها جروتس ؛ وتزعم الحركة المعكزية في إنجلترا هوبز وكان من دعاة الحكم المطلق لدرجة إنكار فكرة القانون كلية ، أما زميله لوك فبن رأيه أن الحرية هي أساس الجماعة وهدفها ، وأن الجماعة ما قامت إلا لحماية الحريات الفردية ؛ وأن السلطة إذا أعطيت إلى حاكم يمارسها فإن السيادة تبقى للشعب .

ويمكن القول بأن فكرة خضوع الدولة للقانون ، ووجود قواعد قانونية تلزم الدولة باحترامها دون أن تكون لها سلطة إلغائها أو تعديلها ، قد وصلت إلى أوجها في عهد الثورة الفرنسية ، التي قال أحد قادتها ميرابو : إن القانون سيد العالم ،

وقد أصبحت ضرورة تحديد سلطان الدولة ، وإخضاع تصرفاتها لحكم القانون ، حقيقة معترفاً بها ، فالإجماع يكاد ينعقد اليوم على تقييد الدولة بالقانون وخضوعها لأحكامه ، يتفق في ذلك أنصار مبدأ سيادة الدولة أو مبدأ سيادة الأمة ومنكرو فكرة السيادة كلية .

والنظريات الحديثة للدولة قد تشربت بفكرة إخضاع الدولة للقانون ، وبالتالي تنظيم سلطاتها .
فالدولة إن هي إلا نتيجة توازن مجموعة قوى ، استقر وثبت ونتج عنه نظام له طابع الدوام . ومن ثم
فإن الدولة تفترض وجود النظام ، أى وجود قوة منظمة تخضع لقواعد تحكمها وتحدد نشاطها ، ولا
يمكن تصور وجودها بغير ذلك النظام ، ودون قانون يعين سلطاتها ؛ لأن وجودها مرتبط بوجود
نظام قانوني يحكمها .

والقول بخضوع الدولة للقانون ليس معناه تحديد هيئات معينة في الدولة ، بل خضوع الدولة بكامل
هيئاتها ، فليست السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية هي المقيدة بالقانون ، بل الدولة نفسها في جميع
مظاهر نشاطها ، سواء كانت تمارس نشاطاً تشريعياً أو نشاطاً إدارياً أو نشاطاً قضائياً .
ولذلك لم نر في الصراع البريطاني ضده استبداد الملك وسلطانه المطلقة مثالا للصراع من أجل تقييد
الدولة بالقانون ، وإنما كان صراعاً من أجل نقل السلطة من يد الملك إلى يد البرلمان ؛ وانتصار البرلمان
الانجليزي في النهاية لم يحقق تغييراً في النظام ، بقدر ما حقق انتقال السلطة المطلقة من قبضة التاج إلى
قبضة البرلمان .

وتناول المؤلف الأساس الذي يقوم عليه مبدأ خضوع الدولة للقانون ، فتكلم عن نظرية الحقوق
الفردية ، ونظرية التحديد الذاتي ، ونظرية ديجي في التضامن الاجتماعي التي قامت على أساس المصدر
غير الإرادي للقانون ، أى عدم تدخل إرادة الحاكم في عمل القانون : فالقاعدة تكتسب الصفة
القانونية والإلزامية لا بسبب إصدارها بواسطة سلطة عامة ، ولكن بسبب اتفاقها مع مستلزمات
التضامن الاجتماعي والعدالة .

والرأى السائد اليوم يدعو إلى إخضاع الدولة للقانون ، وأن الخلاف ينحصر في تحديد الأساس
الذي يقوم عليه ذلك البدء ، فمن قائل بأن القيود التي ترد على نشاط الدولة إنما تنبع من ذات
وجودها ، وأنه لا يوجد انفصال بين السلطة والقانون ، فليس للقانون سبق على الدولة ، (نظرية
التحديد الذاتي) في حين يرى آخرون أن القانون سابق على الدولة ويسمونها (نظريات : الحقوق
الفردية ؛ وديجي ؛ والقانون الطبيعي) .

واستطرد المؤلف إلى تعريف الدولة القانونية ؛ فأخرج منه الدولة البوليسية ، حيث تكون
السلطة الإدارية مطلقة الحرية في أن تتخذ قبل الأفراد ما تراه محققاً للغاية التي تسعى إليها وفقاً
للظروف والملازمات . ويجب التمييز بين الدولة البوليسية والدولة الاستبدادية التي تعسف الإدارة
فيها بالأفراد حسب هوى الحاكم أو الأمير وتستبد بأموالهم ، ابتغاء مصلحة الحاكم الشخصية . ومن
ثم يكون الحاكم في الدولة الاستبدادية مطلق التصرف وغير مقيد بأي قيد ، لا من حيث الوسيلة ، ولا
من حيث الغاية ، أى أنه يعمل كل ما يحلوه ، ولو كان فيه إساءة للجماعة التي يتولى أمرها . أما في
الدولة البوليسية فالحاكم وإن كان غير مقيد من حيث الوسيلة ، فهو مقيد من حيث الغاية ، لأن حريته
في اتخاذ ما يراه من الإجراءات مشروطة بأن يتغيا في هذه الإجراءات مصلحة الجماعة وليست

مصلحته الشخصية على عكس الدولة القانونية ، حيث لا تستطيع الإدارة أن تتخذ أى إجراء قبل الأفراد إلا وفقاً لقواعد قانونية موضوعة مقدما ، تحدد حقوق الأفراد ، وتمين وسائل تحقيق الأهداف الإدارية ، كما أن نشاط الدولة محدود بتحقيق الخير العام المجموع ؛ فالسلطة مقيدة من حيث أهدافها ووسائلها على السواء .

وفي الدولة القانونية السلطات الإدارية لا يمكنها أن تلزم الأفراد بشيء خارج نطاق القوانين المعمول بها ؛ وذلك يعنى أن الإدارة لا تستطيع في معاملاتها مع الأفراد أن تخالف القانون أو تخرج عليه ، ولا تستطيع أن تفرض عليهم شيئا إلا إعمالا لنص القانون أو بموجب قانون .

ومبدأ خضوع الدولة للقانون يعنى خضوع جميع السلطات العامة للقانون ولا سيما السلطة التشريعية ، وهو مبدأ قانونى قصدت به مصلحة الأفراد وحماية حقوقهم ضد تحكم السلطة .

أما مبدأ سيادة القانون فينبع من فكرة سياسية تتعلق بتنظيم السلطات العامة في الدولة ، وتهدف إلى وضع الجهاز التنفيذى فى مركز أدنى بالنسبة للجهاز التشريعى ، ومنع الأول من التصرف إلا تنفيذاً لقانون ، أو بتحويل من القانون ، باعتبار البرلمان ممثلاً للإرادة العامة ، إرادة الشعب صاحب السيادة ، فكل عمل للسلطة التنفيذية لا يمكن إلا أن يكون تنفيذاً للقانون المبرر عن الإرادة العليا وهى إرادة الشعب .

وخضوع الجهاز التنفيذى للجهاز التشريعى ، لا يقتصر على ما يتعلق بأعمال الإدارة التى تنتج آثاراً خاصة تجاه الأفراد ، بل يمتد إلى جميع الإجراءات الإدارية بما فيها المختصة بمجرد التنظيم الداخلى للمرافق الإدارية والتى لا تعدى آثارها نطاق الجهاز الحكومى .

ومبدأ سيادة القانون يعنى خضوع الإدارة للقوانين الشكلية فقط ؛ بيد أن نظام الدولة القانونية يعنى تقييد الإدارة ليس فقط بالقوانين بل أيضاً باللوائح الإدارية ، ذلك أنه وفقاً لمبدأ خضوع الدولة للقانون لا يجوز للإدارة أن تلزم الأفراد إلا فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها ، ومن ثم فهى تخضع للوائح الإدارية كما تخضع للقوانين ، طالما أن تلك اللوائح تبقى معمولاً بها .

ومبدأ سيادة القانون خاص بالنظم الديمقراطية ، حيث يتكون الجهاز التشريعى الذى يعمل القوانين من نواب عن الأمة يمثلون إرادتها العليا . أما مبدأ خضوع الدولة للقانون فهو يصلح فى النظم المختلفة للحكم ، ديمقراطية أو ديكتاتورية .

ولا يكون نظام الدولة القانونية متعمقاً بصورة كاملة ما لم تقر الضمانات التى تكفل احترام الدستور ، وتضمن عدم مخالفة الشرع لنصوصه .

وتتلخص عناصر الدولة القانونية ووسائل تحقيقها فى :

١ — وجود دستور :

٢ — الفصل بين السلطات ؛ لأنه إذا اجتمعت مثلاً وظيفة التشريع ووظيفة التنفيذ فى يد واحدة ، فإن التشريع قد يفقد ضمانته الأساسية ألا وهى أن يضع قواعد عامة مجردة لتطبق على الحالات

للمستقبل وقد يحدث أن تصدر القوانين لتسرى على حالات خاصة ، أو أن يعدل القانون وقت التنفيذ على الحالات الفردية لأغراض شخصية . كذلك إذا اجتمعت وظيفتا التشريع والقضاء في يد واحدة ، إذ يستطيع المشرع أن يسن قوانين مفرضة تتفق والحل الذي يريد تطبيقه على الحالات الفردية التي تعرض أمامه للقضاء فيها ، فيجانب من يشاء ، ويعسف بمن يريد .

٣ — خضوع الإدارة للقانون : فلا يجوز لها إتخاذ إجراء أو قرار أو عمل مادي ، إلا بمقتضى القانون وتنفيذاً له .

ومن تطبيقات مبدأ خضوع الإدارة للقانون أن التفويض التشريعي يجب أن يكون خاصاً محدداً ، لأن التفويض العام أو غير المقيّد يعنى نقل السلطة التشريعية من البرلمان إلى الإدارة ، كما يكون من نتيجته إعفاء الإدارة من الخضوع للبرلمان . (وهذا ما كانت تقرره المادة ١٣٦ من الدستور المصري الصادر في سنة ١٩٥٦) .

٤ — تدرج القواعد القانونية : ويترتب على هذا المبدأ وجوب خضوع القاعدة الأدنى للقاعدة الأعلى من حيث الشكل والموضوع ، أي صدورهما من السلطة التي حددتها القاعدة الأعلى وباتباع الاجراءات التي يبتتها ، وأن تكون متفقة في موضوعها مع موضوع القاعدة الأعلى .

كما أن القرار الفردي لا بد أن يكون تطبيقاً لقاعدة عامة ، مجردة ، موضوعة ملغاً . وأخيراً فإن العمل المادي التنفيذي نفسه ، لن يكون إلا تنفيذاً للقرار المطبق للقاعدة العامة على الحالة الفردية ، فلا يجوز للإدارة إتخاذ إجراءات مادية مباشرة عند تطبيق القاعدة القانونية العامة على الحالات الفردية ، بل يجب عليها قبل إتخاذ هذه الاجراءات أن تصدر قرارات فردية تعلن فيها أن الحالات الفردية المعروضة تندرج تحت القاعدة القانونية وتخضع لأحكامها . وبعبارة أخرى أن التنفيذ المادي يسبقه دائماً قرار إداري فردي يحدد مجال انطباق القاعدة القانونية ويعين الأفراد الذين تسرى عليهم .

وإمّا في هذا الارتباط بين القواعد القانونية التي تكوّن النظام القانوني للدولة ما يحقق نظام الدولة القانونية على أحسن وجه ، لأن كل قاعدة قانونية تتولد عن قاعدة قانونية أعلى منها مرتبة ، كما تولد في نفس الوقت قاعدة أخرى تأخذ مرتبة أدنى : أي أن القواعد القانونية تتتابع في حلقات تنازلية أو تتدرج في نظام قانوني هرمي .

وهذا النظام كله يقوم على أساس قانوني هو الآخر . فإذا كانت القواعد الدستورية توجد في قمة هذا النظام الهرمي ، فإن ذلك لا ينفي خضوعها للقانون ، لأنه لا بد أن تكون هناك قاعدة قانونية ترتكز إليها ، قاعدة تعد خارج النظام الهرمي .

ففي حالة تعديل الدستور لا بد من مراعاة القواعد التي نص عليها الدستور السابق ، وإذا كان التعديل نتيجة ثورة أو انقلاب ، فإن الدستور الجديد لا بد أن يلتزم بالمبادئ والأهداف التي قامت من أجلها الثورة أو حدث الانقلاب .

٥ — الاعتراف بالحقوق الفردية : إن الحقوق الفردية في الدولة الحديثة قد فقدت مبدلوها

التقليدى الحر ، الذى كان يحمل منها حواجز منيعة أمام سلطان الدولة ، ويسد في وجهها مجالات معينة يحظر عليها الاقتراب منها ، وبالتالي يحد سلطاتها . وأصبحت الحقوق الفردية بمعناها الجديد لا تتطلب حينها تقييد سلطات الدولة ، بل على العكس توجب تدخل الدولة أحياناً . كما ظهرت حقوق فردية جديدة ، كالحقوق الاقتصادية ، تفرض على الدولة التدخل من أجل تحقيق مستوى مادي معين للأفراد يسمح لهم بممارسة حرياتهم الأخرى التقليدية .

٦ — تنظيم الرقابة القضائية : الحماية التى تحققها كل من الرقابة البرلمانية والرقابة الإدارية غير كافية ، لأن الأولى سياسية يتحكم فيها حزب الأغلبية وتخضع لأهوائه ، والثانية تجعل الأفراد تحت رحمة الإدارة ، إذ تقيم من الإدارة خصماً وحكماً في وقت واحد .

أما الرقابة القضائية فهي وحدها التى تحقق ضماناً حقيقياً للأفراد ، إذ تتيح لهم الالتجاء إلى جهة مستقلة تتمتع بضمانات حصينة من أجل إلغاء أو تعديل أو التعويض عن الإجراءات التى تتخذها السلطات العامة المخالفة للقواعد القانونية المقررة .

مبدأ خضوع الدولة للقانون فى الأنظمة السياسية الحديثة : لقد أدخل المذهب الحر السبيل لمذهب التدخل ، وأخذت الأنظمة السياسية الحديثة بمفهوم جديد للحقوق الفردية ، وأهدرت مبدأ الفصل بين السلطات . وقد وسعت النظم الحديثة من اختصاصات الحاكم ، ورفعت عنه الكثير من القيود التى كانت تكبله . وكلما اتجهت الدولة نحو الأخذ بالمبادئ الاشتراكية ضعفت القيود التى تقيد الحاكم . ولكن هذه النظم الحديثة الاشتراكية منها وغير الاشتراكية ، تعترف بالحقوق الفردية . وسواء كونت هذه الحقوق مجالاً يتمتع على الدولة التعرض له كما يقول دعاة المذهب الفردى ، أو مجرد قدرات فى يد الأفراد على مطالبة الدولة بالتزامات إيجابية معينة للارتفاع بمستواهم المادى ، ودفع الفقر والمرض عنهم ، وتحريرهم من الاستغلال والسيطرة ، فإن الحقوق الفردية إذ تفرض على الدولة التزامات معينة سلبية أو إيجابية ، تقيد سلطاتها فى نفس الوقت وتعمل مبدأ الخضوع للقانون .

خلاصة : أصبح نظام الدولة القانونية معترفاً به فى الأنظمة السياسية الحديثة . ولا يتصور العودة إلى النظم البدائية التى كانت لا تعترف بأى قيد على سلطات الحاكم ، والى كانت تخلط بين الحاكم والدولة ، وتعدده مالكا لكل شيء فيها ، ومطلق السيادة على المحكومين فى أشخاصهم وأموالهم ومعتقداتهم . وقد أخذ الإسلام بنظام الدولة القانونية قبل أن تأخذ به الدول الأوروبية ، وقبل ظهور المذهب الفردى بقرون كما أن النظم السياسية الحديثة وإن هجرت المذهب الفردى وأخذت بمذهب التدخل ، فإنها مع ذلك تقوم جميعاً على أساس إخضاع الحاكم لقواعد تسمو عليهم وتقييد سلطاتهم .

فالدولة الحديثة ، أيا كان نظامها السياسى ، تقوم على أساس دستورى يحدد للعالم اختصاصاته ، ويقيّد سلطاته فى حدود تلك الاختصاصات الدستورية ، ويخضعه لرقابة قضائية تقرر مسؤوليته إذا خرج على الرسالة التى فوضه الشعب فى القيام بها .

و غاية الأمر أن الدول تختلف من حيث مدى أخذها بعناصر الدولة القانونية ، ومن حيث مدى تعديدها للضمان الذى يكفل تحقيق هذا النظام .

اقتصاديات :

ملاحظات وتعليقات*

الاستقرار مع التقدم : أوضحت الاتجاهات الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة في خلال العام الماضي أن عملية التنمية تواصل سيرها بنجاح على الرغم من وجود بعض الاتجاهات التي يمكن اعتبارها غير مرضية .

وقد بلغ الدخل القومي ، طبقاً للتقديرات الرسمية : ١٥٥٦ مليون جنيه في عام ١٩٦١/٦٠ ، مقابل ١٢٨٢ مليوناً في عام ١٩٦٠/٥٩ ، ٧٤٨ مليوناً في عام ١٩٥٢ ، وترجع هذه الزيادة أساساً إلى تنفيذ عدد كبير من مشروعات السنة الأولى لخطة التنمية الشاملة .

قوانين التأمين : وقد تغير كلية تنظيم اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة خلال العام ، نتيجة لقوانين التأمين وغيرها من الإجراءات الاجتماعية التي اتخذت في يوليو ١٩٦١ .

فموجب قوانين التأمين صار الجهاز المصرفي ، وشركات التأمين وتجارة الواردات ، وما يقرب من ٩٠ ٪ من النشاط الصناعي في أيدي الدولة ، وبذلك أصبحت الدولة حالياً قادرة على إدارة للقدرات الإنتاجية في البلاد .

وكان الهدف من القرارات الأخرى ، هو إعادة توزيع الدخل القومي دون الإضرار بالاقتصاد القومي في مجموعه .

وعُدل قانون الإصلاح الزراعي الصادر في عام ١٩٥٢ بحيث خفض الحد الأقصى للملكية الفردية إلى ١٠٠ فدان ، وبذلك سمح بتوزيع الأملاك الزائدة عن الحد الأقصى للملكية بين عدد أكبر من المزارعين المدمين ، كما صدرت القوانين الخاصة بالمشاركة في الأرباح ، ووضع حد أقصى لساعات العمل ، وتمثيل العمال والموظفين في مجالس الإدارات ، وذلك بقصد تشجيع النشاط الاقتصادي .

الإنتاج الزراعي : وانخفض الإنتاج الزراعي في خلال عام ١٩٦١ ، نتيجة لإصابة محصول القطن إصابة شديدة ، مما أدى إلى نقص المحصول بحوالي ٣٠ ٪ ، وانخفض محصول القمح بحوالي ٤ ٪ عما كان عليه في العام السابق ، كذلك انخفض محصول الحبة والعدس أكثر من ٣٠ ٪ ، بينما هبط محصول الأرز بنحو ٢٤ ٪ ، وقد تحسن إنتاج المحاصيل الشتوية في الموسم التالي تحسناً ملحوظاً .

* ملخص افتتاحية النشرة الاقتصادية لبنك الأهل المصري ، المجلد الخامس عشر ، العددين الثاني والثالث سنة ١٩٦٢ .

الإنتاج الصناعي : وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي ٧١٧ مليون جنيه في عام ١٩٦١ مقابل ٦٥٦ مليون جنيه في عام ١٩٦٠

التجارة الخارجية : بلغت الصادرات ١٦٩ مليون جنيه ، والواردات ٣٤٤ مليوناً ، وبذلك ارتفع المعجز في الميزان التجاري من ٣٤٧٧ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ إلى ٧٥ مليوناً في ١٩٦١ ، ويعزى تراجع الصادرات إلى انخفاض صادرات القطن ، ويرجع التوسع في الواردات إلى زيادة الواردات من السلع الانتاجية .

كتب جريدة :

المشكلات العملية الهامة

في الإجراءات الجنائية

للمركتور روف عيسى

الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس

المؤلف معروف لرجال القانون بكتبه القيمة التي أعيد طبعها غير مرة ، وبمقالاته الرصينة التي نشرتها كبرى المجلات القضائية والقانونية ، وهو يعتقد بحق أن التشريع الإجرائي أوثق الشرائع صلة بتحقيق مبدأ سيادة القانون ، وبالتالي باستقرار المواطنين في حياة كريمة راقية ، كما أنه أوثقها صلة بحسن سير العدالة الجنائية ، وبانتظام الحياة القضائية في البلاد .

وقد نوه المؤلف بالصلة الوثيقة بين التشريع الجنائي الإجرائي ، وبين تحقيق سيادة القانون ، وقال : أحسن الميثاق الوطني لبلادنا صنفاً ، عندما سجل مبدأ سيادة القانون ، وأشار أكثر من مرة إلى وجوب تعزيز سلطانه في مجتمعنا الجديد ، ومن ذلك ما ورد في باب السابغ من أن « الكلمة الحرة ضوء كشف أمام الديمقراطية السليمة . بنفس المقدار فإن القضاء الحر ضمان نهائي وحاسم لحدودها . إن حرية الكلمة هي المقدمة للديموقراطية ، وسيادة القانون هي الضمان الأخير لها » .

ورجا : « أن يكون مدى ذلك واضحاً في نظمنا الإجرائية إذا ما تناولتها أي يد بالتعديل أو بالتغيير . وصلة الإجراءات الجنائية بسيادة القانون مستمدة من صلتها المباشرة بتحقيق العدالة الجنائية ، كما هي مستمدة أيضاً من أنها هي التي تكفل احترام ما تنص عليه الدساتير كافة ، من حصانة أشخاص المواطنين ومساكنهم » .

« فالتشريع الإجرائي هو الذي يرسى لهذه الحصانات قواعد ، ويورد عليها قيودها المتصلة بالقبض والتفتيش والحبس الاحتياطي . وهو الذي يضع لها ضماناتها المتصلة بالمحاكمات والظعن في الأحكام وتنفيذها ومحو آثارها ، ويرتب عليها نتائجها الطبيعية . .

« وبلادنا التي لقيت الحضارات درس سيادة القانون منذ فجر التاريخ ، لا يتصور أحد أن تتخلى عن هذا الدرس الثمين في قرنها العشرين ، لا من ناحية مبدأ السيادة ، ولا من ناحية آثارها المحتومة التي بدونها تكون مجرد قاعدة جوفاء لا تغني فتيل . فسيادة القانون هي التي وجهت الكثير من الأنظمة الفرعونية ، حتى أن ديودور العقلي يروي أن كهنة منف قالوا له إن الآلهة إيزيس هي التي

وضعت لأجدادهم القوانين ، « كما يحل المدل محل العدوان ، ويحل الرفق محل القوة الغاشمة » .

« كما وجهت هذه السيادة على وجه خاص الأنظمة القضائية لديهم ، فجعلتهم يعرفون منذ عهدهم الأولى الفصل بين وظيفة الاتهام من جهة ، ووظيفة القضاء من جهة أخرى . .

» وتأكيذاً لسيادة القانون ، كان فرعون مصر يطلب من القضاة قبل تسلم مهام مناصبهم ، أن يقسموا يميناً بعدم إطاعة أوامره ، لو أنه طلب منهم هو يوماً ما يخالف العدالة . . وتظهر رسوم قضاتهم بلا أيدي ، للإشارة إلى نزاهة أيديهم ، وبأعين تتجه إلى أسفل للإشارة إلى أنهم ما كانوا يحفلون بأى إنسان مهما كان عظيماً .

« وتحققاً لهذه السيادة أنشأ الفراعنة في طيبة محكمة عليا واحدة ، كانت تشرف على صحة تطبيق القانون في باقى المحاكم » . .

ويقول المؤلف فى معرض الإشادة بأهمية القضاء الجنائى إن : « المسئولية الجنائية هى أخطر صور المسئوليات لفرط اتصالها بحرمات الأفراد وحررياتهم ومصائرهم فى المجتمع ، وهى أمور أجل شأناً من مصالحهم المادية . . واحتمال خطأ القاضى المدنى لا يقاس به احتمال خطأ القاضى الجنائى . . إذ هو يفصل بين خصم قوى هو النيابة بسلطاتها الضخمة فى التحقيق والاتهام ، تساندها سلطات إدارية لا يستهان بها . . وبين خصم ضعيف هو المتهم . والقاضى المدنى يعتمد بحسب الأصل على أدلة مكتوبة قلما تخطئ ، يفحصها فى هدوء وروية ؛ فى حين يعتمد القاضى الجنائى بحسب الأصل على قرائن وأقوال شفوية كثيراً ما تتضارب وما تخطئ ، وعليه مع ذلك أن يفحصها فى عجلة » . .

والمؤلف يدعو إلى تبسيط الإجراءات الجنائية واستقرارها ، بعد أن ظلت سنين طويلة هدفاً للتغيير المستمر ، ليشعر المواطنون بالاستقرار فى التشريع على وجه عام .

وقد خصص المؤلف كتابه لمجموعة من الدراسات القضائية فى عدد من المشكلات العملية الهامة للإجراءات الجنائية ، تمثل موضوعات أساسية دقيقة كثيراً ما تثار فى العمل ، ويكتنفها الخلاف فى الرأى ، مما اقتضى منه العناية بمعالجتها يقتضى معالجتها على حدة ، مستقلة عن سائر موضوعات الإجراءات ، علاجاً تحليلياً طابعه الإطلاع التام على أحكام القضاء ، مع تحليلها فى ضوء مختلف الاتجاهات الفقهية ، والمقارنة ببعض الحلول الأجنبية .

وقد أفرد الجزء الأول من كتابه للمشكلات العملية الهامة المتصلة بالتحقيق الابتدائى ، وبالمحاكمة ، فيما يتعلق بالدعويين الجنائية والمدنية كليهما ؛ وخصص الجزء الثانى لمشكلات الطعن فى الأحكام وأوامر الإحالة .

والموضوعات التى يعالجها الجزء الأول هى : تكيف الواقعة وما يثيره من مشكلات فى نطاق التقسيم الثلاثى للجرائم ؛ القبض والتفتيش فى جوانبهما العملية الهامة ؛ حق الدفاع أمام القضاء

الجنائي ؛ استظهار القصد في القتل العمد ؛ دعوى البلاغ الكاذب في بعض جوانبها العملية ؛ مركز الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .

وقد ملأ المؤلف بكتابه الضخم فراغاً كبيراً ، ولا سيما بعد صدور القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وما استحدثته من تعديلات رئيسية كثيرة متصلة بنظام مستشار الإحالة الذي حل محل غرفة الاتهام كسلطة إحالة إلى محكمة الجنايات ، ونظام المستشار الفرد الذي حل محل نظام التجنيح بالنسبة لبعض الجنايات . فكان موقفاً فيه إلى أبعد حدود التوفيق سواء في حسن اختيار موضوعاته ، أم في طريقة بحثه التي تقسم بالعمق والإحاطة وأصالة التفكير . فضلاً عن حسن العرض والتبويب .

كتب جديدة :

شرح قانون التأمين الاجبارى

من المسؤولية عن حوادث السيارات

مع دراسة لنظام صندوق الضمان

للككتور سعد واصف المحامى

أوضح المؤلف أن الشارع أراد حماية المضرور ، فقرر له حقاً مباشراً قبل المؤمن (شركة التأمين) ، ومنعه دعوى مباشرة يستعمل بها هذا الحق ، وحماه من كل دفع ينبع من عقد التأمين ، يستطيع المؤمن أن يحتج به على المؤمن له .

وقد اعتبر الشارع أن التأمين من عقود الاعتبار العيني ، يغطى كل أخطار السيارة ، وليس من العقود ذات الاعتبار الشخصى ، يغطى فقط أخطاء المؤمن له ومسئوليته .

ولكن الشارع بعد أن خالف القواعد العامة فى القانون المدنى ، حماية للمضرور ، تركه فريسة للقواعد العامة فى قانون المرافعات ، وفى قانون الإجراءات الجنائية . إذ منع المضرور من محاسبة المؤمن أمام محكمة الجنح ، مع المؤمن له المتهم ، لأن المؤمن ليس متهماً ، ولا مسئولاً عن الحق المدنى . وعلى المضرور أن يرفع دعواه بالحق المباشر أمام المحكمة المدنية لتوقف إلى أن يفصل فى الدعوى الجنائية ؛ أو أن يترصص بالجنحة إلى أن يفصل فيها بحكم نهائى ، وعندئذ يسوق دعواه بالحق ضد المؤمن أمام المحكمة المدنية ، وبهذا يتأخر حصوله على حقه سنوات ، إن لم يسقط حقه بالتقادم .

كما تمتنع على المضرور محاسبة المؤمن له أمام المحكمة المدنية الجزئية ، طبقاً لاختصاصها الاستثنائى فى نظر دعاوى التعويض الناشئة عن ارتكاب جنحة ؛ لأن حقه قبل المؤمن ينبع من القانون أو العقد ، وليس من الجنحة . وعليه إذن أن يسوق دعويين إحداهما ضد المؤمن له أمام المحكمة الجزئية ، والأخرى ضد المؤمن أمام المحكمة الكلية ؛ إلا أن يكون التعويض أقل من ٢٥٠ جنيه ، فيكون الاختصاص للمحكمة الجزئية فى الدعويين .

وإن المؤلف ليشرح نصوص القانون ، مستلهماً روح التشريع وهدفه ، منبهاً على نواحي النقص فيه ، ولا سيما قصور القانون عن تغطية كل المضرورين الذين تصيبهم أضرار السيارة .

وقد درس المؤلف صندوق الضمان ، وهو نوع تأمين يقف إلى جانب نظام التأمين الإجبارى ، يسد ثغراته ، ويكمل ما فيه من نقص ، ولم يقصر دراسته على القانون يشرحه وينقده ، مقترحاً ما يعنى له من تحسينات ، ولكنه حرص على أن يعرف بمكان تشريعنا بين تشريعات الدول التى أخذت بنظام التأمين الاجبارى ، والقوانين والأحكام .

وقد وفق المؤلف الفاضل إلى الإجابة بموضوعه ، مستعيناً بأحدث المؤلفات والقوانين والأحكام .

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ مَنَشُورَاتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وطى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وطى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرراً (١) من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ،
المشار إليه النص الآتي :

« تمتد إلى نهاية سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ الزراعية عقود الإيجار التي تنتهي بنهاية سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الزراعية سواء لا تقضاء المدة المتفق عليها في العقد ، أو التي امتد إليها تنفيذاً لأحكام هذا القانون ، كما تمتد إلى نهاية السنة الزراعية ١٩٦٤/١٩٦٥ عقود الإيجار التي تنتهي مدتها خلال فترة الامتداد . ولا يجوز للمؤجر المطالبة بفسخ عقود الإيجار المشار إليها إلا إذا أخل المستأجر بأي من التزاماته عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة الامتداد ، وفي هاتين الحالتين يعتبر العقد منتهياً من تلقاء ذاته ، دون حاجة إلى إغذار أو التجاء إلى القضاء » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية في ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٨٢ (٤ أكتوبر سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٠ الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢

بنظام بطاقات الحيازة الزراعية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات
الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بنظام بطاقات الحيازة الزراعية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف ققرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه
نصها الآتي :

« وفي حالة الإيجار بالمزراعة تثبت بيانات الحيازة باسم المالك ما لم يتفق الطرفان كتابة في العقد
على أن تثبت تلك البيانات باسم المستأجر » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٤
لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

صدر برياسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧٣ الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢^(١)

بإنشاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تنشأ بدائرة كل مركز لجنة تسمى « لجنة الفصل في المنازعات الزراعية » تشكل على الوجه الآتي :

(١) قاض يندبه وزير العدل .

(٢) عضو نيابة يندبه النائب العام .

(٣) مفتش الزراعة بالمركز .

ويحضر اجتماع اللجنة مندوبون عن وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي ووزارة الأشغال ومصلحة المساحة والجمعية التعاونية الزراعية المشتركة بالمركز .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور اثنين من المندوبين المذكورين على الأقل ويشترك المندوبون في المداولات ولا يكون لهم صوت معدود فيها .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٣ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ ويعين المحافظ العدد الكافي من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية والكتابية للجنة .

مادة ٢ — تعقد اللجنة جلساتها مرة كل أسبوع على الأقل خلال الشهرين السابقين على بدء السنة الزراعية والشهر الأول منها ثم تعقد جلساتها بعد ذلك في المواعيد التي يحددها رئيس اللجنة طبقاً لاحتياجات العمل .

مادة ٣ — تختص هذه اللجنة بنظر جميع المنازعات القائمة أمام اللجان المشكلة طبقاً للقانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه وتحال إليها تلك المنازعات بغير إجراءات كما تختص بالفصل في المسائل الآتية :

(أ) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة ٢٩ مكرراً « أ » من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

(ب) كل خلاف ينشأ حول مقدار المساحة المؤجرة وما يخصها من المنافع أو حول تكاليف وأجور الري والتطهير واستعمال الآلات الميكانيكية في أعمال الزراعة وغير ذلك من المصروفات التي يجوز قانوناً إضافتها إلى الإيجار النقدي .

(ج) كل خلاف يثور حول الالتزامات التي يتحملها كل من المالك أو المستأجر في نظام المزارعة .

(د) كل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدي أو العينية في خدمة الأرض المؤجرة بواسطة طرف عقد المزارعة المثبتة ببيانات الحيازة باسمه .

واللجنة متى ثبت لها سوء استخدام هذه السلف أن تقضى بنقل بيانات الحيازة باسم الطرف الآخر فضلاً عن إلزام الطرف المسئول عن سوء الاستخدام وحده بكافة السلف التي لم توجه لخدمة الأرض المؤجرة .

مادة ٤ — تصدر اللجنة قرارها بأغلبية آراء أعضائها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع من تاريخ أول جلسة ويكون قرارها نهائياً واجب النفاذ .

واللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة من غير أعضائها وتكون أتعاب الخبرة على جانب من يصدر ضده القرار .

مادة ٥ — قرار اللجنة غير قابل للطعن ولا يحول دون طرح النزاع أمام الجهات القضائية المختصة ولا يجوز لدوى الشأن الالتجاء إلى الجهات القضائية قبل طرح النزاع على اللجنة وصدور قرارها فيه .

ويظل قرار اللجنة نافذاً حتى يصدر حكم قضائي نهائي في النزاع . على أنه يجوز للمحكمة المختصة

مق رفع النزاع إليها أن تقضى مؤقتاً بوقف تنفيذ القرار إذا كان يترتب على التنفيذ أضرار لا يمكن تلافيها .

ويجب أن يكون طلب وقف التنفيذ مقترناً بطرح النزاع الموضوعى فى عريضة الدعوى وإلا قضت المحكمة بعدم قبوله .

وإذا أمرت المحكمة بوقف التنفيذ وجب أن يصدر حكمها فى النزاع على وجه السرعة ويعتبر أمر وقف التنفيذ كأن لم يكن إذا أوقف نظر الدعوى لأسباب راجعة للدعى أو تنازل عنها أو ترك الخصومة فيها أو شطبت .

مادة ٦ — ترفع المنازعة إلى اللجنة بطلب يقدم من ذوى الشأن إلى سكرتارياتها دون رسوم ويحرر الطلب من أصل وعدد من النسخ بقدر عدد الخصوم وعدد أعضاء اللجنة متضمناً اسم الطالب وصفته وموطنه المختار فى مقر اللجنة وأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وموضوع المنازعة بالتفصيل ومشفوعاً بالأدلة والمستندات المؤيدة له .

مادة ٧ — على سكرتارية اللجنة أن تعطى الطالب إيصالا بتاريخ تقديم الطلب وما ارفق به من مستندات وأن تعرض الطلب على رئيس اللجنة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تقديمه لتحديد جلسة لنظر المنازعة فى موعد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ تقديم الطلب .

وتتولى السكرتيرية إعلان الخصوم بالطريق الإدارى بصورة من الطلب وبتاريخ الجلسة قبل موعدها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

مادة ٨ — جلسات اللجنة علنية ولطرفى المنازعة الحضور أمامها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم من المحامين أو بمن يختارونهم من الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة .

وللجنة أن تصدر قراراتها فى غيبة من يتخلف عن الحضور من الخصوم بعد التحقق من صحة إعلانه ولها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعينة الأرض موضوع النزاع أو تندب لذلك أحد أعضائها أو غيرهم ويحرر محضر يبين فيه جميع الأعمال المتعلقة بالمعينة ونتيجتها كما يجوز لها استجواب الخصوم .

وللجنة سماع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقواله من غير الخصوم بعد حلف اليمين .

مادة ٩ — تتولى الجهات الإدارية — كل فى حدود اختصاصها — تنفيذ قرارات اللجنة بنسخة مؤשר عليها من رئيسها وذلك دون حاجة إلى إعلان الخصوم .

مادة ١٠ — يلغى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ١١ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى الوزراء كل فيما يخصه — إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ رجب سنة ١٣٨٢ (٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

قرارات وزارية

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل المادة ٣٨ من لائحة الرقابة على عمليات النقد

الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والقرارات الوزارية المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٨ من لائحة الرقابة على عمليات النقد الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٣٨ — تحصل عمولة بواقع ٠,٦٪ على جميع المدفوعات التي تتم بالجنيهات المصرية بالإضافة إلى الحسابات المفتوحة بالجنيهات المصرية لدى البنك المركزي المصري تنفيذا لترتيبات أو اتفاقات دفع ثنائية مع البلاد الأجنبية وكذلك إلى الحسابات المصرفية غير المقيمة التي تحتفظ بها البنوك المعتمدة . ويكون حساب العمولة السالفة الذكر وكيفية تحصيلها وفقاً للقواعد التي تضعها الإدارة العامة للنقد ، .

ومع ذلك لا تحصل هذه العمولة على المدفوعات التي تتم بالإضافة إلى الحسابات المشار إليها والتي تشمل :

(١) المبالغ المخصومة من حسابات غير مقيمة من نفس النوع أو الصنف .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٦ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

(ب) ما يعادل المبالغ التي ترد من الخارج بالعملات الأجنبية لتغذية هذه الحسابات .
وتدفع هذه العمولة في نهاية كل أسبوع إلى البنك المركزي المصرى بالقاهرة لحساب وزارة
الحزانة « حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية » وتدرج في الكشف المشار إليها
في المادة ١٧ « .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريراً في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨٢ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٢)

وزارة العدل :

قرار^(١)

بتحويل بعض موظفي وزارة الصحة

صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الاجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية
بالإقليم المصرى ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن قيام الاقسام الصحية بالمراكز الاجتماعية
بأعمال مكاتب الصحة ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن قيام الوحدات الصحية الريفية بأعمال
مكاتب الصحة ؛

وعلى موافقة وزير الصحة بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يخول صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨
المشار إليه أطباء ومعاونو الصحة بالأقسام الصحية بالمراكز الاجتماعية ، وبالوحدات الصحية الريفية ،
كل فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٠ الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

قرار^(١)

بتحويل بعض ضباط سلاح الحدود سلطة إصدار أوامر
التفتيش والحبس الاحتياطي في بعض المناطق

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الاجراءات الجنائية،

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة
لأقسام الحدود،

وعلى القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ باستثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٤٦ المشار إليه،

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإداري العادي والنظام القضائي العام في
المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة،

قرر :

مادة ١ — يعهد إلى ضباط سلاح الحدود الذين يشغلون الوظائف الواردة بعد مباشرة سلطة
إصدار أوامر التفتيش والحبس الاحتياطي طبقاً لما هو وارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٤٦ المشار إليه،

جميع مناطق الحدود المبينة بالمادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه.	{	(١) مساعد المدير العام بسلاح الحدود للمخابرات
		(٢) رئيس قسم الأمن للمخابرات
		(٣) رئيس قسم الإدارة للمخابرات
		(٤) رئيس قسم المعلومات للمخابرات
		(٥) رئيس قسم الاستطلاع للمخابرات

(٦) قادة مكاتب مخبرات حدود الصحراء الشرقية، جميع مناطق الحدود بدائرة محافظات البحر
الأحمر والسويس .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد : ٩ الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

(٧) قادة مكاتب مخابرات حدود الصحراء الغربية ، جميع مناطق الحدود بدائرة محافظة مطروح .

(٨) قادة مكاتب مخابرات حدود الصحراء الجنوبية ، جميع مناطق الحدود بدائرة محافظة الوادى الجديد .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
تحريراً في ٩ من جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢) .

قرار (١)

بإنشاء نيابة شرق القاهرة

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ بشأن إنشاء نيابة شمال القاهرة ،
وعلى كتاب النائب العام رقم ٣٦ — ٩/٥ المؤرخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .
وعلى مذكرة إدارة النيابات المؤرخة ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ باقتراح إنشاء نيابة شرق القاهرة
الكلية للأسباب الواردة بها ،

قرر :

مادة ١ — ينشأ بمدينة القاهرة نيابة كلية تسمى « نيابة شرق القاهرة » ويكون مقرها مبنى
محكمة القاهرة الابتدائية ويشمل اختصاصها الأقسام المكونة لنيابات مصر الجديدة والزيتون والوايلي
والجمالية والظاهر .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من أول فبراير سنة ١٩٦٣ ،
تحريراً في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢) .

قرار (٢)

بإنشاء نيابة وسط القاهرة

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ بشأن إنشاء نيابة شمال القاهرة وجنوب
القاهرة ،

وعلى كتاب النائب العام رقم ٣٦ — ٩/٥ المؤرخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .
وعلى مذكرة إدارة النيابة المؤرخة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ باقتراح إنشاء نيابة وسط القاهرة
الكلية للأسباب الواردة بها ،

قرر :

مادة ١ — ينشأ بمدينة القاهرة نيابة كلية تسمى « نيابة وسط القاهرة » ويكون مقرها مبنى
محكمة القاهرة الابتدائية ويشمل اختصاصها الأقسام المكونة نيابات قصر النيل والموسكى وعابدين
وباب الشعرية وبولاق والبلدية .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٦٣ .
تحريراً في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢) .

قرار (١)

بتعديل اختصاص نيابة جنوب القاهرة

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ بشأن إنشاء نيابتي شمال وجنوب القاهرة ؛
وعلى كتاب النائب العام رقم ٣٦ — ٩/٥ المؤرخ في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى مذكرة إدارة النيابة المؤرخة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ باقتراح تعديل اختصاص نيابة
جنوب القاهرة للأسباب الواردة بها ؛

قرر :

ماده ١ — تختص نيابة جنوب القاهرة الكلية بالأقسام المكونة لنيابات حلوان ومصر القديمة
والسيدة زينب والخليفة والدرب الأحمر والأحداث .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٦٣ .
تحريراً في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢) .

قرار^(١)

بتعديل اختصاص نيابة شمال القاهرة

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ بشأن إنشاء نيابتي شمال وجنوب القاهرة ؛
وعلى كتاب النائب العام رقم ٣٦ - ٩/٥ المؤرخ في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى مذكرة إدارة النيابات المؤرخة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ باقتراح تعديل اختصاص نيابة
شمال القاهرة للأسباب الواردة بها ؛

قرر :

مادة ١ - تختص نيابة شمال القاهرة الكلية بالأقسام المكونة لنيابات الأزبكية وشبرا
وروض الفرج والساحل وأمن الدولة الجزئية والمروور .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار إعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٦٣ .
تحريراً في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢) .

وزارة الصحة

قرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٦٢ (٢)

بأحكام لائحة القومسيونات الطبية

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى لائحة القومسيونات الطبية الصادرة في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٥ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٢ بأحكام اللائحة الصحية للتعين في
الوظائف العامة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن لائحة اللجان الطبية ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٣ الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى موافقة ديوان الموظفين ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

في الإجازات المرضية وتقرير عدم اللياقة

مادة ١ — إذا طرأت على الموظف أو العامل حالة مرضية تستدعي إجازة — وكان قادراً على الانتقال — وجب عليه أن يتقدم لرئاسته المباشرة فوراً — أما إذا كان غير قادر على الانتقال فعلياً أن يخطر بها في يوم انقطاعه بذلك تلغرافياً أو بإشارة تليفونية أو بأية وسيلة أخرى ثانية بحيث يصل الإخطار في ذات اليوم ويكون موضعاً به عنوانه بالدقة التي يسهل معها الاستدلال عليه . وعلى رئاسته إرساله بالاستمارة اللازمة إلى مكتب الصحة المختص أو إخطار المكتب المذكور تلغرافياً أو تليفونياً في ذات اليوم لتوقيع الكشف الطبي عليه .

وعلى طبيب الصحة توقيع الكشف الطبي على الموظف أو العامل بمجرد وصول إخطار مصلحته ، واتخاذ ما يأتي :

(أ) إذا وجد أن حالة الموظف أو العامل تمكنه من العودة لعمله ينبه عليه بذلك ويأخذ عليه إقراراً كتابياً بالعلم .

(ب) إذا اتضح له أنه مريض يمنحه إجازة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ انقطاعه عن العمل .

مادة ٢ — إذا أبلغ الموظف أو العامل بمرضه وكان خارج مقر عمله أو كان في عقب إجازة اعتيادية أو عارضة أو عطلة رسمية أو كان في ظروف نقل ولم يقض على القرار الصادر بنقله مدة لا تتجاوز شهرين أو كان مكلفاً بأمورية أو كان تحت التحقيق أو مقدماً للمحاكمة التأديبية أو كانت رئاسته تشك في مرضه لأي سبب آخر ، فعلى رئاسته إرساله فوراً إلى القومسيون الطبي المختص أو إبلاغ القومسيون تلغرافياً أو بإشارة تليفونية أو بأية وسيلة أخرى ثانية بحيث يصل الإبلاغ خلال ٤٨ ساعة من وصول إخطار الموظف لمصلحته بمرضه مع توضيح الظروف السابق ذكرها للقومسيون ، وعلى رئيس القومسيون تكليف من يراه من بين أعضائه أو انتداب طبيين حكوميين لتوقيع الكشف الطبي عليه بعنوانه الذي بينه في بلاغه عن مرضه لمنحه الإجازة اللازمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ الانقطاع ، ولا تصبح هذه الإجازة نهائية إلا بعد اعتمادها من القومسيون الطبي المختص .

مادة ٣ — في جميع الأحوال التي يمنح فيها الموظف أو العامل إجازة مرضية يجوز للقومسيون الطبي المختص إعادة الكشف عليه لتقرير مدى استحقاقه لهذه الإجازة ، وفي حالة تعديل مدة الإجازة يحدد القومسيون تاريخ عودته لعمله .

مادة ٤ — في حالة طلب الموظف أو العامل إمتداداً لإجازته المرضية وجب عليه في نهاية إجازته أن يتقدم لرئاسته المباشرة أو يبلغها تليفونيا أو بإشارة تليفونية أو بأية وسيلة أخرى ثانية بحيث يصل إبلاغه في اليوم التالي على الأكثر لانتهااء الإجازة السابقة ، وعلى رئاسته تحويله للقومسيون أو إخطاره تليفونيا أو تليفونيا أو بأية وسيلة أخرى بحيث يصل الإخطار خلال ٨ ساعات ، وعلى رئيس القومسيون تكليف من يراه من بين أعضائه أو انتداب طبيين حكوميين لتوقيع الكشف الطبي عليه بمجرد وصول الإخطار سالف الذكر لمنحه الامتداد اللازم لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً في كل امتداد ، أما في الحالات التي تتطلب علاجاً طويلاً مثل بعض الحيات والكسور والإصابات الجسيمة والعمليات الخطيرة والشلل والحالات القلبية الشديدة والدرن الرئوي والأمراض العقلية والجذام فيجوز منح الإجازة لمدة لا تتجاوز ستين يوماً في كل امتداد .

ويجوز في الجهات النائية بالمحافظات الصحراوية ومحافظة سيناء وبلاد النوبة جنوبي الشلال أن يقوم بذلك طبيب حكومي واحد إذا تعذر وجود طبيين .

وفي جميع الأحوال لا تصبح الإجازة نهائية إلا بعد اعتمادها من القومسيون الطبي المختص .

مادة ٥ — تختص القومسيونات الطبية بتوقيع الكشف الطبي على المرضى المقيمين بالمستشفيات تحت العلاج لمنحهم الإجازات المرضية اللازمة ويجوز لرئيس القومسيون انتداب طبيين حكوميين من بين أطباء المستشفى أو من خارجه لتوقيع الكشف الطبي عليهم ومنحهم الإجازات اللازمة لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً ، وفي الحالات التي تتطلب علاجاً طويلاً كذلك المشار إليها في المادة (٤) يجوز منح الإجازة لمدة لا تتجاوز ستين يوماً .

ولا تصبح هذه الإجازات نهائية إلا بعد اعتمادها من القومسيون الطبي المختص .

ولا يجوز لأطباء المستشفيات الحكومية التوصية بمنح إجازات مرضية عند خروج الموظف أو العامل من المستشفى ما لم يكن ذلك بتكليف من القومسيون الطبي المختص .

مادة ٦ — مع مراعاة أحكام المواد ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٨ للوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة التي بها إدارات طبية أن تكلف طبيبها المختص في دائرة المحافظة التي يعمل بها الموظف أو العامل بإجراء الكشف الطبي عليه لمنحه إجازة مرضية لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ الانقطاع .

ويجوز لأطباء هذه الإدارات الطبية — بمعرفة طبيين منهم — منح امتداد للإجازات المرضية لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ، أما في الحالات التي تتطلب علاجاً طويلاً كذلك المشار إليها في المادة (٤) فيمنح الامتداد لمدة لا تتجاوز ستين يوماً ، ولا يصبح امتداد الإجازات المرضية نهائياً إلا بعد اعتمادها من القومسيون الطبي المختص .

ويجوز لأطباء الصحة المدرسية منح إجازات مرضية ابتداءً لمدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ الانقطاع لموظفي وعمال وزارة التربية والتعليم في دائرة اختصاصهم .

كما يجوز لأطباء المستشفيات الحكومية والوحدات الطبية الحكومية منح إجازات مرضية ابتدائية لموظفي وعمال هذه المستشفيات والوحدات لمدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ الانقطاع .

مادة ٧ — إذا طلب الموظف أو العامل توقيع الكشف عليه بعنوان ما وجب عليه ألا يغير هذا العنوان قبل إتمام الكشف عليه فإذا غيره لظروف إضطرارية قبل الكشف عليه وجب عليه إعادة التبليغ فوراً تلغرافياً أو بإشارة تليفونية موضحاً العنوان الجديد لرئاسته المباشرة ولسكتب الصحة المختص أو القومسيون الطبي المختص مع ذكر مبررات التغير ، ولا يجوز في غير حالات الضرورة القصوى تغيير المحل إلا مرة واحدة إلا إذا كان مقبلاً للعلاج بإحدى المستشفيات .

مادة ٨ — يتعين على الطبيب التحقق من شخصية الموظف أو العامل قبل الكشف عليه وأن يوقع على الشهادة الطبية .

مادة ٩ — تبدأ الإجازة المرضية من يوم انقطاع الموظف أو العامل عن العمل ويبدأ الامتداد من اليوم التالي لانتهاؤها الإجازة المرضية السابقة .

مادة ١٠ — يجب ألا تتجاوز أية إجازة مرضية ستين يوماً في الدفعة الواحدة .

مادة ١١ — على الجهة الطبية المختصة أن تبلغ فوراً الجهة الإدارية التابع لها الموظف أو العامل المريض بنتيجة الكشف الطبي الذي وقعته مع أخذ إقرار كتابي على الموظف أو العامل بعمله بنتيجة الكشف ومدة الإجازة وتاريخ بدايتها وفي حالة عدم إمكان أخذ الإقرار يوقع بالملم من أحد أتباعه أو المقيمين معه .

مادة ١٢ — لا تقبل الشهادات الطبية الصادرة من أطباء خصوصيين لمنح إجازات مرضية .

مادة ١٣ — يجب على القومسيون الطبي المختص عند منحه إجازة مرضية للموظف أو العامل أن يذكر في قراره وجوب إعادة الكشف عليه قبل عودته للعمل وذلك في الحالات التي يرى أنها تستوجب ذلك ، أو في حالة من يعالج من الموظفين بمنزله لإصابته بأحد الأمراض المعدية ، كما يجب عليه أن يطلب إعادة الكشف على الموظف أو العامل لتقرير لياقته للبقاء في الخدمة من عدمه إذا رأى أن حالته لا تمكنه من الاستمرار في عمله ولا تتحسن بإعطائه إجازات مرضية أخرى .

وفي جميع هذه الحالات يجب على المصلحة التابع لها تحرير الاستمارة اللازمة وإرسالها مستوفاة للقومسيون الطبي المختص .

مادة ١٤ — عندما تطلب إحدى الوزارات أو المصالح أو المؤسسات العامة إجراء الكشف الطبي على موظف أو عامل لتقرير ما إذا كان لائقاً للبقاء في الخدمة من عدمه يجب أن تبين للقومسيون الطبي تاريخ ميلاده والإجازات الباقية المستحقة له والإجازات المرضية التي حصل عليها

خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما تبين للقومسيون نوع وطبيعة العمل المنوط به على وجه التفصيل وما إذا كان قادراً على القيام به بطريقة مرضية .

وفي حالة صدور قرار القومسيون بعدم اللياقة الطبية يتعين عليه أن يبين في نفس الجلسة نوع العجز « كلى أو جزئى » ولا يعتبر تقرير ذلك نهائياً إلا بعد اعتماده من القومسيون الطبي العام المختص بالنسبة للموظفين وعساكر الشرطة والخبراء النظاميين .

والمقصود بالعجز هو عدم قدرة الموظف أو العامل على كسب عيشه . بعد أن تقررت عدم لياقته للبقاء في الخدمة — وهو نوعان :

(أ) العجز الكلى : هو حالة العجز التي يكون فيها الموظف أو العامل غير قادر على كسب عيشه بعد تركه الخدمة من عمل يتناسب مع حالته .

(ب) العجز الجزئى : هو حالة العجز التي يكون فيها الموظف أو العامل قادراً على كسب عيشه بعد تركه الخدمة من عمل يتناسب مع حالته .

مادة ١٥ — في حالة طلب الكشف على الموظف بمحل إقامته لتقرير لياقته للبقاء في الخدمة من عدمه يقوم القومسيون الطبي المختص بانتداب طبييين حكوميين يكون أحدهما من أعضائه لتوقيع الكشف عليه ، أما في حالة طلب الكشف على العامل لهذا الغرض فلا داعى لاشتراك عضو من القومسيون في الكشف ويكتفى بانتداب طبييين حكوميين .

وعلى القومسيون أن يصدر قراره على ضوء نتيجة الكشف .

مادة ١٦ — في حالة إصابة الموظف أو العامل بجرح أو مرض بسبب وأثناء تأدية العمل يجب على القومسيون المختص أن يقرر أن الجرح أو المرض الذي تمنح بسببه الإجازة مرتبط بالعمل الذي يؤديه ، ولا تكون هذه القرارات نهائية إلا بعد اعتمادها من القومسيون الطبي العام المختص .

مادة ١٧ — يتبع في تقدير نسبة العاهة الناشئة عن الإصابة أو المرض بسبب العمل النسب المئوية المبينة بالجدول رقم (٣) (١) الملحق بهذا القرار ولا يجوز النظر في ذلك إلا بعد صدور قرار يربط الإصابة أو المرض بالعمل كما جاء بالمادة (١٦) ولا يكون هذا التقدير نهائياً إلا بعد موافقة القومسيون الطبي العام المختص واعتماده من الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة .

مادة ١٨ — يجب على كل موظف أو عامل موجود خارج الجمهورية العربية المتحدة وطرات عليه حالة مرضية تستدعى منعه إجازة مرضية أو إمتداداً لها أن يخطر أقرب سفارة أو مفوضية أو قنصلية تابعة للجمهورية العربية المتحدة في حدود الدولة الموجود فيها التي تقوم بحالته إما على الطبيب الملحق بها أو طبيب معتمد لديها ثم تتولى بعد التصديق على صحة توقيع الطبيب إرسال نتيجة الكشف

(١) أنظر الوقائع المصرية العدد ٨٨ الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

إلى الوزارة أو المصلحة التابع لها ، وعلى الوزارة أو المصلحة إرسال هذه النتيجة إلى الادارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة للنظر في اعتمادها .

وفي حالة عدم وجود تمثيل سياسى أو قنصلى للجمهورية العربية المتحدة فيتم الكشف بمعرفة طبيبين ، ويكتفى بالتصديق على نتيجة الكشف من الادارة الصحية الأجنبية المختصة ثم ترسل النتيجة للادارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة للنظر في اعتمادها .

ويتحمل الموظف أو العامل جميع النفقات المترتبة على ما تقدم بيانه فيما عدا الموظفين والعمال الموجودين في بعثات دراسية أو مهام رسمية فيعفون من تحمل هذه النفقات .

مادة ١٩ — إستثناء من أحكام المادة (١) يجوز في حالات الوضع منح الموظفة أو العاملة إجازة مرضية لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الوضع ويمكن الاستدلال على ذلك من شهادة ميلاد الطفل .

مادة ٢٠ — إذا لم يمنح القومسيون الطبي أو الطبيب إجازة مرضية للموظف أو العامل فإنه يجوز تحميله بمصاريف البرقيات والمكالمات التليفونية ومصاريف سفره في حالة استدعائه ما لم يقرر القومسيون غير ذلك .

الباب الثانى

فى الموظفين والعمال المصابين أو المشتبه فى إصابتهم بأمراض عقلية

مادة ٢١ — يقوم القومسيون الطبي المختص بتوقيع الكشف على كل موظف أو عامل مشتبه فى إصابته بالمرض العقلى لتقرير حالته وذلك بناء على طلب الجهة التابع لها ويجب أن يشترك فى توقيع هذا الكشف أخصائى الأمراض العقلية بالقومسيون أو بالمنطقة الطبية وإذا لم يتوفر ذلك فيجب حينئذ اشتراك أخصائى الأمراض الباطنية .

وفى الحالات التى يتعذر فيها تقرير حالته العقلية يتعين تحويله إلى أقرب قومسيون طبي عام يتوفر فيه أخصائى أمراض عقلية .

ويشترط فى جميع هذه الأحوال ألا توجد خطورة من نقله .

أما إذا كان الموظف أو العامل غير قادر على الانتقال فعلى القومسيون الطبي المختص تكليف من يراه من بين أعضائه أو انتداب طبيبين حكوميين للكشف عليه ووضع تقرير عن حالته لعرضه على القومسيون .

مادة ٢٢ — أى موظف أو عامل مصاب بالمرض العقلى وتطلب الجهة التابع لها توقيع الكشف الطبي عليه وكان قادراً على الانتقال يحول إلى القومسيون الطبي المختص لتقرير حالته أما إذا كان غير

قادر على الانتقال فلقومسيون تكليف من يراه من بين أعضائه أو انتداب طبيين حكوميين للكشف عليه وتقرير حاله على أن يعتمد التقرير من القومسيون .

مادة ٢٣ — في جميع الأحوال التي يرسل فيها موظف أو عامل مصاب أو مشتبه في إصابته بمرض العقلي ترفق الجهة التابع لها الموظف أو العامل تقريراً من رئيسه المباشر عن الأسباب والظروف التي دعت إلى تحويله للكشف عليه وكذا الأقوال والأفعال التي صدرت منه ودعت إلى الاشتباه في اختلال قواه العقلية .

مادة ٢٤ — في جميع الأحوال التي يمنح فيها الموظف أو العامل أية أجازة بسبب مرض عقلي يتعين قبل عودته إلى عمله عرضه على القومسيون الطبي العام المختص لتقرير حالته العقلية إذا توفر به أخصائي أمراض عقلية وإلا فيحول إلى القومسيون الطبي العام بالقاهرة .

الباب الثالث

في تقدير السن

مادة ٢٥ — لا يجوز للقومسيونات الطبية تقدير سن المرشح للتعين في الخدمة إلا بعد ثبوت لياقته الصحية للدخول في الخدمة والحصول على ترخيص من وكيل الوزارة المختص .

مادة ٢٦ — تقوم القومسيونات الطبية بتقدير سن الموظف أو العامل بناء على طلب الوزارات والمصالح إذا لم يثبت سنه بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية منها مستخرجة من سجلات القيد .

ويجب التحقق من جهة الميلاد بمقتضى شهادة إدارية معتمدة كما يجب تقديم شهادة سلبية من المحافظة المختصة تثبت عدم القيد بدفاتر المواليد بالجهة الموضحة بالشهادة الإدارية ، ويعفى من تقديم هذه الشهادة من كان من العربان أو من لا يعرف جهة ميلاده ولا تاريخه بشرط أن يثبت ذلك بشهادة معتمدة من الجهة الادارية .

أما المولدون خارج الجمهورية العربية المتحدة فعليهم تقديم شهادات من ممثل دولهم بأنهم ساقطو القيد بدفاتر المواليد مع ذكر تاريخ ميلادهم الموضح بجوازات السفر التي دخلوا بها الجمهورية العربية المتحدة أو تاريخ قيد عمادهم بالكنيسة التابعين لها إذا كانوا مسيحيين .

وأما المولدون في السودان فعليهم تقديم شهادات معتمدة من سفارة الجمهورية السودانية بالقاهرة تثبت أنهم من مواليد السودان .

مادة ٢٧ — يجب أن يوضح باستمارة طلب الكشف لتقدير السن البيانات الآتية على أن تعتبر على سبيل الاسترشاد :

(١) تاريخ بدء التعيين سواء كان الموظف أو العامل داخل الهيئة أو مؤقتاً أو خارجاً عن الهيئة أو بالنيومية الدائمة .

(٢) وظيفته عند بدء التعيين .

(٣) عدم سبق تقدير سنه بمعرفة أى قومسيون طبي .

ويجب إرسال جميع الشهادات الدراسية الحاصل عليها وشهادة للعامله للخدمة العسكرية ، وكذلك أى شهادة طبية سابقة أو شهادة تطعيم أو أى دليل آخر موجود بملف خدمته ويفيد فى تقدير سنه .
مادة ٢٨ — يقدر السن تقديرآ محدودآ بسنوات كاملة والسن المقدرة على هذه الصورة تعتبر السن الحقيقية من تاريخ توقيع الكشف .

ويراعى أن يكون تقدير السن مبنياً على الأسس العلمية المناسبة لكل حالة مثل : درجة نمو الجسم ، حالة الإنسان ، علامات البلوغ ، الفحص بالأشعة للوقوف على درجة انتحام الكراديس بأطراف العظام ، مدى انتشار الشعر الأثيب على الجسم فى الشيخوخة ، مدى ظهور علامات الكهولة التى تطرأ على أعضاء الجسم والمظهر العام ... الخ .

الباب الرابع

أحكام عامة

مادة ٢٩ — فى حالات الترشيح للتعين فى وظائف دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو باليومية فى إحدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو لإعادة التعيين أو لترك الخدمة أو للسفر بعثات دراسية فى الخارج أو لتقدير السن أو لتقرير الحالة الصحية يجب على صاحب الشأن أن يقدم إلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة المرشح للعمل بها أو التابع لها صورتين شمسييتين مقاس كل منهما ٤ × ٦ سم تحفظ إحداها فى الملف الشخصى وتلصق الأخرى على الاستمارة ٢١٣ ع. ح التى ترسلها الوزارة أو المصلحة للقومسيون الطبي المختص للرجوع إليها عند الحاجة ويجب أن تحتم صورتان بخاتم الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة ويوقع عليهما صاحب الشأن ويصدق على ذلك رئيس المصلحة أو من ينوب عنه لهذا الغرض .

مادة ٣٠ — فى حالة الترشيح للتعين فى الخدمة أو لإعادة التعيين أو للايفاد فى بعثات أو إجازات دراسية فى الخارج يجب أن توضح الجهة التابع لها المرشح بالاستمارة المعدة لهذا الغرض نوع وطبيعة العمل على وجه التفصيل .

مادة ٣١ — عند استيفاء البيانات بالنقرة (ج) من الاستمارة ٢١٣ ع. ح ممن يكشف عليه طبيًا فيما عدا من يكشف عليه لمنحه إجازة مرضية أو امتداداً لها يجب على الوزارات والمصالح أن تثبت — بعد أخذ إقرار كتابي منه — أنه سبق أو لم يسبق توقيع الكشف عليه أمام أحد القومسيونات الطبية لأى غرض من الأغراض ، ويراعى إرسال الاستمارة مستوفاة بالدقة بحيث تصل إلى القومسيون الطبي على الأقل فى اليوم السابق على توقيع الكشف الطبي عليه .

مادة ٣٢ — يجب على القومسيون الطبي أن يسك دفتر (صحة / ٢ قومسيون طبي) يدون فيه

بيانات كل كشف يجريه مطابقة لما هو مدون باستمارات الكشف وعلى أن يوقع على هذا الدفتر رئيس القومسيون الطبي وعضوان على الأقل أحدهما أخصائي رمد .

مادة ٣٣ — يلغى القرار الوزاري رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ وكل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به وبالجداول الملحقه به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ النشر .

نهربراً في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢) .

قرار رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن تشكيل واختصاصات القومسيونات الطبية العامة والمحلية

وزير الصحة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات وتنظيم وزارة الصحة ؛

وعلى لائحة القومسيونات الطبية الصادرة سنة ١٩٤٥ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٢ بأحكام اللائحة الصحية للتعيين في الوظائف العامة ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ يونيو سنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السفر للخارج ،

وعلى المكاتبات المتبادلة بين وزارة الصحة وإدارة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية في ١٩٥٢/١٢/٢٩ في شأن الكشف الطبي على الأجانب الصادر ضدّهم أمر بمغادرة البلاد ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٦٧٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تشكيل واختصاصات اللجان الطبية العامة والمحلية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تمارس القومسيونات الطبية العامة والمحلية بجميع المحافظات اختصاصاتها تحت إشراف الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة .

مادة ٢ — تحل القومسيونات الطبية العامة بمحافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط محل

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

القومسيون الطبي العام (سابقاً) ويسرى هذا الحكم على القومسيونات الطبية العامة التي تنشأ مستقبلاً بباقي المحافظات .

مادة ٣ — تشكل القومسيونات الطبية العامة من رئيس وستة أعضاء على الأقل من بينهم طبيبان رمديان (جميعهم أطباء كل الوقت) وتكون قرارات القومسيون صحيحة بحضور ثلاثة على الأقل أحدهم رمدي — وللقومسيون أن يستعين في إصدار قراراته بأراء الاختصاصيين من غير أعضائه في الحالات التي تتطلب ذلك .

ويجوز لرئيس القومسيون الطبي العام إنشاء لجان فرعية من بين أعضائه تشكل من عضوين على الأقل للقيام ببعض اختصاصات القومسيون الطبي العام .

مادة ٤ — تشكل القومسيونات الطبية المحلية من رئيس (طبيب كل الوقت) وعضوين على الأقل أحدهما رمدي (أطباء كل الوقت إن توفر ذلك) وتكون قرارات القومسيون صحيحة بحضور ثلاثة من بينهم طبيب رمدي — وللقومسيون أن يستعين في إصدار قراراته بأراء الاختصاصيين من غير أعضائه في الحالات التي تتطلب ذلك .

مادة ٥ — تختص القومسيونات الطبية المحلية بما يأتي :

(١) إجراء الكشف الطبي على موظفي وعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة بدائرة المحافظة وذلك في الأحوال الآتية :

- أ — تقرير لياقتهم الصحية للتعين في وظائفهم .
- ب — تقرير لياقتهم الصحية لإعادة دخولهم الخدمة .
- ج — تقرير لياقتهم الصحية للبقاء في الخدمة من عدمه — وتحديد نوع العجز (كلياً أو جزئياً) إذا تقرر عدم اللياقة .

د — تقرير لياقتهم الصحية لمدة خدمتهم .

هـ — الكشف عليهم لمنحهم إجازات مرضية أو لتقرير ندمهم للعمل بمصحات الأمراض الصدرية أو مستعمرات الجذام أو لتقدير سنهم .

(٢) اعتماد الشهادات الطبية التي يحررها الأطباء الحكوميون بناء على تكليف القومسيونات الطبية عن :

- أ — الإجازات المرضية التي تزيد مدتها على سبعة أيام أو امتداد الإجازات المرضية .
- ب — تقرير اللياقة للبقاء في الخدمة من عدمه — ولا يصبح القرار نهائياً بالنسبة إلى الموظفين وعساكر الشرطة والخفر النظاميين إلا بعد اعتماده من القومسيون الطبي العام المختص .

(٣) النظر في تقدير مدى ارتباط الإصابة أو المرض بالعمل ولا يصبح القرار نهائياً إلا بعد اعتماده من القومسيون الطبي العام المختص .

(٤) النظر في تقدير نسبة العاهة المثوية ومصاريف العلاج ولا يصبح القرار نهائياً إلا بعد موافقة القومسيون الطبي العام المختص واعتماده من الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة .

(٥) إجراء الكشف الطبي على عمد ومشايخ البلاد بناء على طلب الجهات الإدارية .

(٦) الكشف على سائقى السيارات واللوتوسيكلات لقرار لياقتهم الصحية للحصول على رخصة قيادة سيارة أو موتوسيكل أو تجديدها وكذلك الكشف على محصلى السيارات لقرار لياقتهم الصحية للحصول على رخصة .

(٧) الكشف على موظفى المدارس الخاصة طبقاً للأحكام الواردة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة .

(٨) الكشف على طلبة الكليات والمعاهد والمدارس التى تلتزم الحكومة بتوظيف خريجىها فيما عدا تلك التى تختص القومسيونات الطبية العامة بالكشف على طلبتها طبقاً للمادة السادسة من هذا القرار .

(٩) الكشف على طلبة المعاهد الموفدين فى بعثات تدريبية بالخارج طبقاً لمستوى الكشف على أعضاء البعثات والإجازات الدراسية للخارج .

(١٠) تقدير سن الطلبة من العربان والطلبة الأجانب .

(١١) إجراء الكشف الطبي على ورثة أرباب المعاشات لتقدير سنهم .

(١٢) القيام بجميع الأعمال التى تكلف بها من الإدارة العامة للقومسيونات الطبية .

مادة ٦ — تختص القومسيونات الطبية العامة علاوة على الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة السابقة بما يأتى :

(١) الكشف على طالبي استبدال المعاشات ولا يصبح القرار نهائياً إلا بعد اعتماده من الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة .

(٢) الكشف على أعضاء البعثات والإجازات الدراسية الموفدين إلى الخارج .

(٣) الكشف على أعضاء النقابات المهنية التى ينص فى القوانين المنظمة لها على هذا الاختصاص .

(٤) الكشف على طلبة كلية الشرطة وطلبة صف ضباط الشرطة ومعاهد التربية الرياضية العليا وطلبة مدرسة للساحة ومدرسة المحصلين والصيارف .

(٥) الكشف على طالبي السفر للعلاج خارج الجمهورية العربية المتحدة المولين عن طريق إدارة الجوازات والجنسية ولا يصبح القرار نهائياً إلا بعد اعتماده من الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة .

(٦) الكشف على الأجانب الصادر ضدهم أمر بمغادرة البلاد ولا يصبح القرار نهائياً إلا بعد اعتماده من الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة .

(٧) القيام بجميع الأعمال التي تكلف بها من الإدارة العامة للقومسيونات الطبية .

مادة ٧ — تعقد جلسات القومسيونات الطبية العامة يومياً في أوقات العمل الرسمية أما جلسات القومسيونات الطبية المحلية فتعقد ثلاث مرات أو أكثر أسبوعياً حسب حالة العمل .

مادة ٨ — للقومسيونات الطبية العامة والمحلية تكليف الأطباء الحكوميين أو المستشفيات أو المعامل أو المعاهد التابعة للحكومة بتقديم تقارير فنية أو صور أشعة أو نتيجة الملاحظة الطبية أو مآثره القومسيونات لازماً للاستعانة به في القرارات التي تصدرها .

مادة ٩ — يجوز لطبيب صحة البندر أو المركز أو القسم بالاشتراك مع طبيب رمدي من أقرب مستشفى أو وحدة طبية حكومية القيام بإجراء الكشف الطبي على العمال قبل إلحاقهم بالخدمة بناء على طلب الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العامة التي سيتبعها العامل إذا لم يكن بها إدارة طبية — وفي حالة وجود إدارة طبية يجوز إجراء هذا الكشف بمعرفة لجنة منها مكونة من طبيبين على الأقل أحدهما رمدي — ولا يسرى هذا الحكم على العامل المرشح لوظيفة تستلزم حصوله على درجة إبصار فوق العادية مثل سائق السيارة أو الموتوسيكل أو ميكانيكي الآلات المتحركة أو مساعد المعمل فيتعين الكشف عليه أمام أحد القومسيونات الطبية .

مادة ١٠ — في بلاد النوبة جنوبي الشلال والمناطق النائية بالمحافظات الصحراوية ومحافظة سيناء يجوز لطبيب صحة المركز أو المستشفى بالاشتراك مع طبيب حكومي إجراء الكشف الطبي على العمال المقيمين بهذه المناطق عند تعيينهم أو إعادتهم للخدمة أو لتقرير لياقتهم للبقاء في الخدمة من عدمه أو لتقدير السن فإذا لم يتوافر وجود الاثنين فيكتفى بأيهما — وفي جميع هذه الأحوال يجب اعتماد نتيجة الكشف من القومسيون الطبي المختص .

مادة ١١ — القرارات التي تصدرها القومسيونات الطبية وترى الإدارة العامة للقومسيونات الطبية إعادة النظر فيها تفحص بمعرفة لجنة برئاسة مدير عام الإدارة العامة للقومسيونات الطبية وعضوية طبيبين من أطباء هذه الإدارة أو وحداتها وتقرر اللجنة تأييد أو سحب هذه القرارات .

مادة ١٢ — يلغى القراران الوزاريان رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٦٧٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليهما وكل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .

تحريراً في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (أول نوفمبر سنة ١٩٦٢)

وزارة الزراعة :

قرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ بتنفيذ أحكام
القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بنظام بطاقات الحيازة الزراعية

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بنظام بطاقات الحيازة الزراعية ؛
وعلى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ٩ و ١٥ من القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه
النصين الآتيين :

مادة ٩ — « إذ طرأ تغيير على البيانات الواردة في بطاقة الحيازة فيما عدا الماشية يجب على الحائز
التقدم بطلب إلى الجمعية التعاونية في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ حدوث التغيير يبين فيه
ما طرأ على حيازته من تغيير وعلى الجمعية التعاونية التحقق من صحة هذا التغيير وإثباته في السجل
بالطريقة المبينة في المادة العاشرة من هذا القرار وذلك في مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم
الطلب ويتم التأشير في البطاقة بهذا التغيير طبقاً للإجراءات المنصوص عنها في المادة السادسة .

أما بالنسبة للماشية فيجب على حائزها أن يبلغ عما يطرأ على بياناتها من تغيير في أول يناير وأول
إبريل وأول يوليو وأول أكتوبر من كل سنة . وذلك بالطريقة المبينة بالفقرة السابقة .

وعلى العضو المفوض من الجمعية التعاونية والمشرف الزراعى إثبات التغيير والتوقيع عليه
في السجل » .

مادة ١٥ — « لكل ذى مصلحة حق الطعن في صحة بيانات الحيازة التي تعرضها الجمعية التعاونية
طبقاً للمادة السابعة . ويقدم الطعن بكتاب موصى عليه إلى رئيس لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة
٨ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بمقر تفتيش الزراعة بالمركز الواقعة في دائرته الحيازة
المطعون فيها وذلك خلال مدة لا تزيد على عشرة أيام من تاريخ انتهاء المدة المقررة لعرض بيانات
الحيازة والمنصوص عليها في المادة السابعة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٣ الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

ويجب أن يرافق الطعن جميع البيانات والمستندات الدالة على صحته والإيصال الدال على تسديد رسم الطعن وقدره جنبها إلى صراف القرية أو أقرب خزانة حكومية. ويرد هذا الرسم إلى الطاعن إذا صدر قرار لجنة الطعن لصالحه .

مادة ٢ — يضاف إلى القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ١٠ مكرر بالنص الآتي :

« مادة ١٠ مكرر — يجوز لمجلس إدارة الجمعية التعاونية أن يكلف من يختاره من أعضاء مجلس الإدارة أو كاتب الجمعية بالقيام بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤ و ١٠ من هذا القرار . »

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٨٢ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢)

الجريدة العشرية

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحاميين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤

سيارة النقيب (رقم خاص)

٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥

النقابة والنسابة

٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢

غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥

غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨

غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨٩٤٣٢٢

غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَصَدَّرَهَا نَفَاقَةُ الْمَحَامِينِ

الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَتَّقُونَ الْمِيثَاقَ
قُلُوبُكُمْ

اجتماع الجمعية العمومية العادية للمحاميين

صباح يوم الجمعة ٢٥ ذو القعدة ١٣٨٢

الموافق (١٩ أبريل ١٩٦٣)

د. سمير

١٩٦٢

السَّنة الثَّالِثَةُ وَالْأَرْبَعُونَ

العدد

الرابع

عنوانات السادة المحامين

، أرجو نقابة المحامين ، السادة الأساتذة المحامين أن يتفضلوا بموافاتها فوراً
بعنواناتهم ضماناً لسرعة وصول المجلة إليهم وما عساه أن ترسله النقابة من كتب
وخطابات ، والنقابة غير مسئولة عن ضياع أو تأخر المجلة وغيرها ، في حالة عدم
إخطارها بالعنوان الجديد .

الجمعية العمومية العادية للمحاميين

تنفيذاً لقرار مجلس النقابة الصادر بجلسته ٢٨ مارس سنة ١٩٦٣ ستجتمع الجمعية العمومية العادية للمحاميين بدار نقابة المحامين ٥١ شارع رمسيس بالقاهرة في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ ذو القعدة سنة ١٣٨٢ الموافق ١٩ أبريل سنة ١٩٦٣ للنظر في الحساب الختامي للنقابة وصندوق المعاشات والإعانات عن سنة ١٩٦٢ والتصديق عليهما ومناقشة مشروع ميزانية النقابة وصندوق المعاشات والإعانات عن سنة ١٩٦٣ والتصديق عليهما والنظر فيما يستجد من الأعمال .

وإذا لم يتكامل العدد القانوني لهذا الاجتماع فستعقد الجمعية العمومية للمرة الثانية في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢ مايو سنة ١٩٦٣ في نفس المكان .

عبد العزيز السورجى

نقيب المحامين

خطاب من السيد النقيب

الأستاذ عبد العزيز الشوربجي

إلى السادة المحامين

السيد الأخ الكريم

تهية لك . . من القلوب المؤمنة بك إيماناً لا يعدله إلا الرغبة في العمل من أجلك ،
كما نحقق لك ولتقابتنا العظيمة غاية الأمل المنشود في أن يكون لها حتماً — ما كان لها
قبلاً — مجدها وسؤدها .

أخى . . أردت أن أحدثك عن النقابة . . عما كان بها . . وعما هو كائن فيها . .
وعما نرجوه لها . . وعما حققناه لها .

أما ما كان ولا زالت آثاره نضج فيها . . فإني قد تركته وراء ظهري إذ لا أرى
فائدة من الأسى على ما فات . . لقد بات لدينا تاريخاً فحسب .

وأما ما نرجوه لها . . فهناك أيها الأخ قبس منه ، إن استطعنا أن نحقق بعضه فقد
أدينا بعض ما علينا لك ، وإلا فإن الأمر مرجعه بعد الله إليك .

إني وزملائي لعلنا يقين أن قانون المحاماة لم يعد يلائم التطور الاجتماعي الذي يجتازه
مجتمعنا الحالي . . ونحن نعد الآن تشريعاً جديداً للمحاماة . . ولا زلنا ننتظر في إلحاح
رأى كل زميل في هذا التشريع ، نريد الرأي فيمن يكون له حق التقيد في الجدول من
خريجي كليات الحقوق الذين يبلغون الآن سبعة عشر ألف طالب ، بل إننا نريد أن نسبق
الحوادث فنسأل الزملاء عن العدد الذي ينبغي أن تقبله كليات الحقوق كل عام . . هل
يترك باب الالتحاق إلى هذه الكليات على مصراعيه . . أم أن سياسة التعليم ينبغي أن
تعديل . . لتسير وفق المخططات القومية في التصنيع والحد من الدراسات النظرية حسبما
تقتضيه المصلحة الوطنية . . وبعبارة أخرى هل ينبغي أن تتحمل نقابة المحامين وجداولها
آثار تخلف السياسة التربوية أم أن الهيئات الأخرى وأخصها وزارة التربية ، ووزارة التعليم
العالي والجامعات والمعاهد العليا ، وما إليها ، هي الأخرى مسئولة مسئولة أصيلة عن
كل هذا ؟

ثم نعود لنسأل : ما هي الشروط التي ينبغي أن تتوفر فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين ؟
هل تكفي الشروط الواردة في المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص
بالمحاماة . . هل تكفي شروط الأهلية وحدها أم ينبغي أن تضاف إليها شروط الصلاحية . .

بمعنى هل إذا توفرت شروط الأهلية ، وكان طالب قد هجر العلوم القانونية وراح يسلك طريقه في وظائف أخرى هل يجوز له أن يقيد اسمه ؟ إذا كان موظفاً وجاوز سنًا معينة هل يجوز له القيد ؟ إذا كان موظفاً وفصل هل يجوز له القيد ؟ وهكذا — تلك هي شروط الصلاحية .

هل تكفي شهادة الليسانس أم يشترط فوقها دبلومين في الدراسات العليا ، أم شهادة من معهد المحامين للزمع إنشاؤه ؟

ثم هل تصبح النقابة سيده جداولها ، تكون لها الكلمة الأولى والأخيرة في القيد بهذه الجداول دون تدخل من العناصر القضائية التي سحت في تاريخ المحاماة الطويل بكل معونة ، أم ينبغي أن يقف تدخلها مشكورة على ما أسلفت من عون ؟

ثم في التمرين وأمره قد طال به الجدل والبحث . . هل يترك الحال بلا رقابة ولا عناية . . أم أن الأمر يوجب تدخل النقابة حتى يكون للجيل الصاعد من زملائنا فرصة حمل الأمانة بثبات وقدرة وكفاية .

أن التمرين يمضى عندهم عفويًا لا هدف له ، بل إنه على اليقين يتخلف عنه المثل الأعلى ، وتنقصه الرغبة الأكيدة في النهوض بالمهنة والمحافظة على سماتها وأمجادها .

إننا نريده جادًا خلّاقًا . . نريد من الزميل صاحب المكتب أن يكتب تقريرًا شهريًا عن الزميل المتمرن ثم تقارير كل ثلاثة شهور ، ونصف سنوية ثم تقرير نهائي بعد سنق التمرين ولا ينبغي أن تزيد إلا بترخيص من النقابة . . إننا نريد من الزميل المتمرن بحوثًا في القانون . . وفي المجتمع . . وفي التوعية . . وفي الواجبات الوطنية والقومية . . إننا نريده أن يظل ديدبانًا على التراث الذي كان للنقابة دائمًا . . لما رأى في كل هذا . . حتى لا تكون النقابة في واد وبعض السادة الزملاء في واد آخر . . نريد أن يكون لنا مفهوم نقابي وصعيد من الفهم والوعى لا خلاف عليه أبدًا .

إننا نريد أن ندفع أجرًا في التمرين لنضمن حدًا من العيش لا يهبط بمستوى المهنة . من يدفعه ؟ ؟ هل يدفعه صاحب المكتب والأعباء كثيرة متعددة ، والموارد ينحصر عنها الكثير من أسبابها .

هل تدفعه النقابة ؟ ؟ وكيف يكون ؟ ؟ وإلى متى تدفع ؟

هل هناك داع بعد القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية من وجود لجان القبول للمرافعة أمام المحاكم الاستئنافية وما يساويها من محاكم ، أم يكفي بمرور سنين معينة يقيد الطالب فورًا بعدها .

هل تبقى رسوم القيد كما هي أم تزيد لمواجهة أعباء النقابة وصندوق الإعانات والمعاشات ؟

ما هي حقوق المحامين . . وما هي واجباتهم هل تبقى على ما هي عليه بالتطبيق لأحكام الباب الخامس من القانون .

فمثلا جد في التطور الاجتماعي في الدولة أن القطاع العام — شركات وهيئات ومؤسسات وظفت لديها ثلاثة آلاف محام . هل يبقى هؤلاء بالجدول ؟ أم ينقلون إلى جدول غير المشتغلين ؟ هل يكون لهم وعليهم ما لنا وما علينا ؟ هل يدفعون رسوماً ودمغات يتدرجون في الجداول ؟ ويخضعون لقانون المحاماة وتقاليدها ومثلها العليا .

إن هذا الأمر يقلق بالنا ونصبح صباح مساء في حياتنا النقاية ، ونحن أحرص ما نكون على تحقيق رأى المحامين — أغلبية المحامين — في هذا الصدد ، إن قلبي لا يطاوعني على إنهاء علاقاتهم بنا نحن أسرة المحاماة . . وكذلك فإن قلبي لا يرضى لمن أصبح موظفاً أن يشاركنا في لقمة عيش بقيت لنا تنهبا متطلبات الحياة وضرورتها . . لكننا إذا تقانا أسماءهم إلى جدول غير المشتغلين لأصبحنا أمام ثلاثة آلاف محام يشتغلون ويترافعون رغم أنف النقابة وذلك إعمالاً لنصوص قانون المحاماة ذاته .

لا زلنا ننشد الحل الذي لا يتخيف أرزاقنا نحن المحامين ، ولا يحجف بزملائنا الذين التحقوا بخدمة القطاع العام . . هل ننشئ لهم جدولا خاصاً ينتظمهم ، ويكون لهم حق المرافعة عن المؤسسات التي يمثلونها دون أن يفتحوا مكاتب أو يباشروا أعمالا لغير تلك المؤسسات ، ويكون للنقابة عليهم سلطة الرقابة السلوكية والإشراف والتأديب ، على أن يلزموا قواعد التدرج ويؤدوا الاشتراكات والتفغات ورسوم القيد ، على أن يحصلوا من النقابة على نصيب من المعاش . . وليكن الفرق بين أقصى معاش تقرره النقابة وبين ما يستحق لهم من معاش في مؤسساتهم ؟

أقول ما زلنا ننشد الحل . . وليدل كل منا برأيه . . حتى يجيء رأينا ، رأى الجماعة بكل إيمانها الواعي بحقوقها المشروعة ، وبكل وعيها المؤمن بمتطلبات المجتمع الذي نعيش فيه . وفي حقوق المحامين . . أين نحن من الذين ينهبون المهنة كمكاتب الاستشارات ، والكتبة العموميون ، وأعمال الشهر ، والجنسية والجوازات وغيرها عشرات . . هل آن الأوان كيما نحمي أرزاق المحامين وما هي وسيلة ذلك . . في أنفسنا . . وفي الدولة . . وفي التشريع .

وأين نحن من الخطوط الاشتراكية حتى لا نكون بمعزل عن المواطنين . . ما هو حق الفقير عندنا . . وفي الدفاع تبرعاً من أجل أبناء وطننا . . ما الرأى فيه . . وكيف ينظم . . وما هي وسيلة ذلك ؟

وأتمنا . . شقاؤنا . . وعرقنا وعمرنا كيف تهمي . . تكون لنا ثم لا وسيلة للحصول أبدا . . تكسب الدعوى ثم تكون متابعة العميل كي يدفع . . فإذا قدرت الأتعاب ، طارض ، ثم استأنف ، ثم استشكل . . إلى آخر هذه الرحلة الطويلة . . هل تكون المعارضة

مشروطة بالأداء في خزانة المحكة أو النقابة . . هل يكون التقدير على درجة واحدة . .
وهل يكون التقدير للجان النقابة الفرعية دون مجلس النقابة أم ما هو الرأى فى كل هذا .
وفى التأديب . . هل آن لنا أن نتركه لسلطة قضائية محتة . . أم يبقى كما هو . .
أم تنفرد به النقابة .

ثم ماهو الرأى فى الجمعية العمومية للمحاميين هل يكون حضورها مقصوراً على المحامين
المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية والمحاكم العليا أم يباح ذلك لمن كان
فى التمرين .

هل يرى السادة الزملاء وسيلة جديدة لإصلاح النظام النقابى عمومًا وطريقة الانتخاب
بصفة خاصة .

وعن المعاشات . . لقد كثر الجدل حولها . . هى الآن أربعون جنيهًا لمن بلغ الستين
وعمل فى المحاماة ثلاثين عامًا .

والأسئلة المطروحة الآن :

١ — هل هناك ضرورة للستين عمرا ؟

٢ — هل يزيد المعاش ؟

٣ — هل تترك النقابة فى المعاش أم تتركه للورثة ؟

٤ — والذين ماتوا وتركوا ورثة ولم تتحقق شروط المعاش فيهم . . ما مصير أراملهم
وأولادهم ومن يعولون ؟

٥ — هل النظام القائم قادر على مواجهة مستقبلنا أم أن هناك تعديل يجب أن
يجرى عليه .

ثم التأمين . . عند العجز . . وعند الوفاة ، ما الرأى فيه والآراء العديدة تملأ حياتنا
النقابة . . ولدى الآن مشروع يتكلف فيه المحامى تسعة جنيهات سنوياً مقابل ألف جنيه
إذا تقدم للتأمين ثلاثة آلاف محام . . فما الرأى فيه ؟

والمستشفى النقابى — بابا يوانو . . تقوم الآن بمهمتها خير قيام فهل من رأى جديد فى
رسالتها . . أو تكاليفها ، وما الشأن بالنسبة للسادة الزملاء فى الأقاليم .

وأخيراً وليس آخراً نحن ندخل القطاع العام بكل قوانا وندفع بالنقابة والمحامين إلى
الصعيد العام نؤمل أن يكون من وراء ذلك مجد الأمة . . وسؤدد المحاماة ، فهل من رأى
ينير لنا سبيلنا ويهديننا رشدا .

ثم إنى أؤف إلى السادة المحامين أعظم ما جال فى خاطرى ومر فى قواى إذ أنى

منذ ثمان سنوات وأنا أدعو لتدعيم صندوق النقابة وصندوق المعاشات والأعانات . . وطال بي الانتظار وترقبت رحمة السموات صباحاً ومساءً حتى إذا كان يوم السبت السادس من شهر أبريل الحالى سحبت علينا الأقدار فحمل إلى البشير أن السيد الرئيس القائد الراحل جمال عبد الناصر قد وافق والسادة أعضاء مجلس الرياسة على إصدار قانون التدعيم بإضافة حصة ما يحكم به في القضايا مقابل أتعاب المحاماة إلى صندوق المعاشات والأعانات ، ولقد قدر المبلغ بنصف مليون جنيه إن لم يزد .

وعند هذا الرأي العظيم في ممتة ومماحته أقف قليلاً كما أؤدي عنكم جميعاً واجب الشكر وإني أعجز عن الوفاء، فأكله إلى الله جلت قدرته وإلى مكارم أخلاقكم التي تعرف لصاحب الفضل فضله ، شيمة المحاماة الحق . . ومنهاجها العدل .

غداً — وانه بإذن الله لقريب — نخطو إلى مستقبل مشرق لنا ، ولأولادنا ، ولأمجادنا .

غداً وانه بإذن الله لقريب — نخطط مستقبل أمتنا ، رواداً لعروبتنا ، وقادة لوحدة ، ومناراً لحريته .

أيها السيد الزميل الفاضل:

لقد أدت بعض واجبي إليك ، لعلك بعد الله ترضى . .

أيها السيد الزميل الفاضل

إني لأدعوك لحضور الجمعية العمومية لقابة المحامين التي تنعقد في يوم الجمعة الموافق ٢٥ ذو القعدة ١٣٨٢ الموافق (١٩ أبريل ١٩٦٣) .

إن فيها لأشياء أخر أرجو أن أوفق لعرضها عليك .

سلام لك — داعياً لك بالخير .

. والله أكبر — والعزة للعرب ،

تحريراً في يوم الاحد ١٣ ذو القعدة ١٣٨٢
الموافق (٧ أبريل ١٩٦٣)

عبد العزيز السورجبي
نقيب المحامين

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النفذ الحزائ

الحكم ٢٢٤ :	الحكم ٢٢١ : ٦ من نوفمبر ١٩٦١
إثبات : حكم ، تسببه . ص ٤١٥	١ - نقض : إجراءاته ، كفالة ، إيداعها ، تعددها .
الحكم ٢٢٥ :	ب - إثبات : خبرة ؛ حكم تسببه ، إيراد الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة وبيان مؤداها . ص ٤١٣
١ - سلاح : وذخيرة ؛ إحراز بدون ترخيص ، العقوبة المغلظة ، كون الجاني من المشتبه فيهم ، سبق الحكم بانذاره ، أثره .	الحكم ٢٢٢ :
ب - محكمة نقض : حكمها في الموضوع ، سلطتها ، المادة ١٧ عقوبات ، ص ٤١٦	١ - ارتباط : جنائية بجنحة أمام محكمة الجنائيات ، تقدير الارتباط . فصل الجنحة وإحالتها إلى المحكمة الجزئية ، بيان أسباب الفصل .
الحكم ٢٢٦ :	ب - إجراءات جوهرية : قاعدة تنظيمية ، إجراءات جنائية م ٣٨٣
١ - إثبات : شاهد ، وزن أقواله وشخصه وشهادته .	ج - تعدد جرائم : ارتباط المادة ٣٢/٢ عقوبات ، آثاره . ص ٤١٤
ب - دعوى مدنية : تعويض ، ضرر أدبي ، ضرر مادي .	الحكم ٢٢٣ : ٧ من نوفمبر ١٩٦١
ج - تعويض : ضرر فقد الوالد ولده . ص ٤١٧	إثبات : قرائن قانونية ؛ قوة الشيء المقضي ، دعوى جنائية ؛ تبديد ؛ تزوير واستعمال . ص ٤١٥
الحكم ٢٢٧ :	
محكمة : أمن دولة ؛ نقض ، طعن ، ما يجوز فيه . ص ٤١٧	

- الحكم ٢٢٨ : ١٣ من نوفمبر ١٩٦١

أ - أسباب إبادة : دفاع شرعي ، تقدير قيام حالته ومقتضياته . انتزاع التهم مطواة الجني عليه وطمعته بها .

ب - دفاع شرعي : حدوده ، مدى موضوعيته .
ص ٤١٨

الحكم ٢٢٩ : ١٤ من نوفمبر ١٩٦١

قتل : إصابة خطأ ؛ حكم تسببيه ، بيان الإصابات والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاة المتهم ؛ إثبات ، استناد إلى دليل فني ؛ مسؤولية جنائية .
ص ٤١٩

الحكم ٢٣١ :

دعوى مدنية : استئناف المدعى بالحقوق المدني وحده ، أثره ، واقعة ، تمحيصها ، تعديل وصف التهمة ، أساس الحكم بالتعويض ، من إصابة خطأ إلى قتل خطأ ؛ قوة الشيء المقضي ، كون الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الجنائية نهائياً لعدم استئنافه ، اختلاف الدعويين في الموضوع وإن نشأتا عن سبب واحد .
ص ٤١٩

الحكم ٢٣٢ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٦١

أ - أحداث : محاكمتهم ، اختصاصها بمحاكمة الصغير الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة .
المادة ٣٤٤ ج . قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها رغم تجاوز التهم سن الحدث .

ب - تقصص : طعن ، حكم منه للخصومة على خلاف ظاهره .
ص ٤٢٠

الحكم ٢٣٣ :

دفاع : طلب معانة ، عدم إبدائه صراحة

أمام محكمة الموضوع ، التفاتها عنه .

ص ٤٢١

الحكم ٢٣٤ :

مسئولية : جنائية ، تقدير حالة المتهم العقلية ، موانع العقاب ؛ دفاع ، إخلال بحقه ؛ إثبات ، خبرة ؛ حكم ، تسببيه ، إغفال الرد على طلب خير لفحص قوى المتهم العقلية .
ص ٤٢١

الحكم ٢٣٥ : ٢١ من نوفمبر ١٩٦١

اشتباه : للاشتهار ، استناد حكم الادانة إلى شواهد من صحيفة سوابق المتهم .
ص ٤٢١

الحكم ٢٣٦ : ٢٧ من نوفمبر ١٩٦١

معارضة : ميعادها ، إعلان حكم غيابي ، مجادلة فيه لأول مرة أمام النقض .
ص ٤٢٢

الحكم ٢٣٧ :

مسئولية : جنائية ، ضرب أقصى إلى موت ؛ حكم ، تسببيه ، بيان الحكم رابطة السببية بين الإصابات التي أحدثها المتهم بالجني عليه وبين وفاة هذا الأخير .
ص ٤٢٢

الحكم ٢٣٨ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

أ - مسؤولية : جنائية ، قتل عمد ، المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق ، مسؤولية المتهمين جميعاً عن النتيجة ، تهديد يحدث الإصابات التي أدت إلى وفاة الجني عليه ، نفى ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين ، وثبوت اتفاقهم على الاعتداء على الجني عليه .

ب - قتل عمد : اقتران ، جريمة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات ، استقلال الجنائية المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها مع قيام المساهبة الزمنية بينهما ، وحدة الغرض بين الجنائيات المتعددة .

ح - محاكمة : اجراءاتها ، استجواب متهم ،
استجواب محظور بالمادة ١/٢٧٤ ج . ا
مالا يعد استجواباً ، استيضاح . ص ٤٢٢

الحكم ٢٣٩ :

تلبس : قبض ، ماهيته ، اعتداء على حرية شخصية ،
تفتيش ترتب على قبض باطل ، اثبات ،
نقض ، حالاته ، سلطة محكمة النقض .
ص ٤٢٣

الحكم ٢٤٠ :

ا - جنون : عاهة في العقل ، المادة ١/٦٣
عقوبات ، شخصية سيكوباتية .

ب - مسئولية جنائية : تقدير حالة المتهم التي
يترتب عليها الاعفاء منها ، طلب نذب خير
لفحص حالة المتهم العقلية ، التزام المحكمة
باجابته .

ج - استفزاز : ظرف قضائي مخفف ، عذر
معف من العقاب . ص ٤٢٤

النقض المدني

الحكم ٢٤١ : ١٤ من مارس ١٩٦٢

ا - دعوى : استحقاق فرعية ؛ حجز إداري ؛
قانون الرافعات ، سريانه .

ب - دعوى : استحقاق فرعية ، تنفيذ عقاري ،
سرعة نظر الدعوى . ص ٤٢٦

الحكم ٢٤٢ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، دعاؤها ، تقدير
تحمكي ، تغيير الكيان القانوني للمنشأة ،
وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات
القيسة . ص ٤٢٦

الحكم ٢٤٣ :

ا - قاضي : أمور مستعجلة ؛ اختصاصه ،
مناطه .

ب - قاضي : أمور مستعجلة ؛ دعوى طرد
مستأجر ، اختصاص . ص ٤٢٧

الحكم ٢٤٤ :

ا - نقض : طعن ، إعلانه في الوطن المختار .

الحكم ٢٤٥ : ٢١ من مارس ١٩٦٢

ا - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، أرباح
شريك متضامن ، وعاء الضريبة ، تقدير
تحمكي ، مناطه .

ب - ضريبة : أرباح استثنائية ، رأس المال
الحقيقي للمستثمر ورقم المقارنة ، تقديره ؛
تقدير حكمي ، نطاقه . ص ٤٢٨

الحكم ٢٤٦ :

ا - ضريبة : منشأة ، تنازل عنها ، إخطار به ،
ازدواج الضريبة ، مجله .

ب - ضريبة : أرباح استثنائية ، تقدير رأس
المال الحقيقي للمستثمر ورقم المقارنة ،
تقدير حكمي ، نطاقه . ص ٤٢٩

الحكم ٢٤٧ :

حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، عمل ، عقده ، عناصره .
ص ٤٣٣

الحكم ٢٤٨ :

ا - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها
الأرباح الخاضعة للضريبة .

ب - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاء
الضريبة ، تكاليف واجب خصمها .

ص ٤٣٢

الحكم ٢٤٩ : ٢٨ من مارس ١٩٦٢ .

نقض : طعن ، خصوم فيه ، موضوع غير
قابل للتجزئة ، وقف .
ص ٤٣٤

الحكم ٢٥٠ : ٢٩ من مارس ١٩٦٢

دعوى : دفع بطلان صحيفتها ، نظام عام ، دفع
بعدم قبولها ، دفع موضوعي ، دفع شكلي .

ص ٤٣٦

الحكم ٢٥١ :

ا - موظف : فصل بغير الطريق التأديبي ،

الرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ،
السبب المسوغ للفصل .

ب - قرار إداري : تسييه ، رقابة المحاكم .
حكم ، تدليل ، عيب ، قصور .

ح - تعويض : ضرر ، عناصره ، تفويت
الفرصة ، موظف ، فصل ، مسؤوليته عنه .
ص ٤٣٩

الحكم ٢٥٢ :

ا - مخاصمة : قضاة وأعضاء نيابة ، أحوالها
على سبيل الحصر ، مسؤوليته ، تعويض .
ب - دعوى : مخاصمة قضاة وأعضاء نيابة ،
طبيعتها ، خصوم فيها .
ص ٤٤٣

الحكم ٢٥٣ : ٢٩ من مارس ١٩٦٢

إجارة : مستأجر ، التزاماته ، عين مؤجرة ،
استعمالها والحفاظ عليها ، معياره .

ص ٤٤٦

الحكم ٢٥٤ :

نقل بري : نقل الأشياء ، مسؤولية الناقل ،
الاعفاء منها .
ص ٤٤٧

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٢٥٥ : ٢٥ من مايو ١٩٦٢ .

ا - تأديب : مستخدم خارج عن الهيئة ،
اختصاص وكيل وزارة أو رئيس مصلحة
بتوقيع عقوبة تأديبية ، قانون موظفي
الدولة م ١٢٨ .

ب - وزير : حقه في إعادة النظر في الجزاء
الاداري ، وتفويض وكيل الوزارة
أو وكيلها المساعد في ذلك .
ص ٤٤٨

الحكم ٢٥٦ : ١٩ من مايو ١٩٦٢

ا - أموال عامة : شروط اعتبار المال عاماً ،
القانون المدني الجديد م ٨٧ ، السبرك
والمستنقعات المتصلة بالبحر مباشرة ، ملاحه
بورقواد .

ب - عقد إداري : عقد إيجار ملاحه بورقواد
بين وزارة الحرية وأحد الأفراد ،
اختصاص القضاء الاداري بالمنازعات
المتعلقة به .

٣ - امتياز : حق الصيد ، صحة إيجار عقده
المبرم بين وزارة الحرية وأحد الأفراد .

د - مسئولية الدولة : أضرار مادية ناتجة عن
الحرب ، تدخل الشارع بالنص على مسئولية
الدولة عنها في حالات معينة على سبيل
الاستثناء ، طبيعة التعويض في هذه
الحالات . ص ٤٥١

الحكم ٢٥٧ :

ا - طعن : رفعه أمام المحكمة الإدارية العليا ،
دفع بعدم قبوله لرفعه من مندوب بإدارة
قضايا الحكومة لم يعرض على تخرجه أكثر
من عامين .

ب - موظف : جزاء إداري ، ضياع أوراق
التحقيق ، أثره على الذنب الإداري .

ص ٤٥٥

الحكم ٢٥٨ : ٢ من يونيو ١٩٦٢

موظف : تأديب ، ضمان التحقيق وإجراءاته ،
إفراغ التحقيق في شكل معين أو طريق

مرسوم . ص ٤٥٦

الحكم ٢٥٩ : ١٠ من يونيو ١٩٦٢

ا - موظف : وقفه عن العمل ، القصد به

والحكمة منه ، آثاره ، تخطيطه في
الترقية .

ب - وقف : موظف ، القرار الصادر به ،
عرضه حالا على مجلس التأديب .

٣ - ترقية : بالأقدمية ، تخط في سنة ١٩٥٢
لتقشير فارط صادر عن الموظف عام
١٩٤٧ .

د - ترقية : إغفال إجراء جوهري واجب
اتخاذ قانوناً قبل صدور قرارها .

ص ٤٥٦

الحكم ٢٦٠ : ١٧ من نوفمبر ١٩٦٢

ا - نيابة إدارية : دعوة تأديبية ، رفعها ، قرار
إحالة ، بياناته .

ب - قرار إداري : نفاذه من تاريخ صدوره .
٣ - تأديب : جزاء خفض الدرجة .

د - قرار إداري : سجله . ص ٤٥٨

الحكم ٢٦١ : ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

وصية : المرتد ، حكمها في القانون ، تسجيلها .
ص ٤٥٩

قضاء محاكم الاستئناف

الحكم ٢٦٢ : ٣٠ من يونيو ١٩٥٩

ا - استثمار استيراد : تصفياتها ، بنك ،
تفويضه ، مسئولية مديره ، تضامن .

ب - دليل كتابي : قرينة ، عملية تجارية .

٣ - مسئولية : تقصير في أداء عمل رسمي .

د - مدير بنك : مسئولية البنك عن أعماله ،
تضامن . ص ٤٦٠

الحكم ٢٦٣ : ١٨ من أبريل ١٩٦١

ا - جنائي : حكم ، ارتباط القاضى المدني ،
٤٠٦ م مدني .

ب - براءة : حجية الحكم بها ، مداها .

ص ٤٦٠

الحكم ٢٦٤ : ٦ من أبريل ١٩٦١

استئناف : ميعاد ، مسافة . ص ٤٦٢

الحكم ٢٦٥ : ٢٨ من مارس ١٩٦١

إعذار المدين : طريقته في المسائل المدنية ،
في التجارية ، فرقهما . ص ٤٦٢

الحكم ٢٦٦ : ٩ من مايو ١٩٦١

محام : توقيعه سنداً إذنيّاً بصفة كونه محامياً ، مدى
دلالاته على أخذه التجارة حرفة معتادة .

ص ٤٦٣

الحكم ٢٦٧ : ١٦ من مايو ١٩٦١

١ — إفلاس : تحقيق الديون ، دين صادر به
حكم قضائي .

ب — فترة الارتياح : علم الدائن باختلال أشغال
المدين .

ج — استئناف : طرح طلبات موضوعية لم تبد
أمام الدرجة الأولى . ص ٤٦٤

الحكم ٢٦٨ : ١٩ من يناير ١٩٦٠

حجز إداري : تنفيذ ، سند تنفيذي ، ق مرافعات

م ٤٥٧ ، أمر عال ٢٥ مارس ١٨٨٠

و ٢٦ من مارس ١٩٠٠ ، ومرسوم

بقانون ٥٥ لسنة ١٩٢٩ و ق ٣٠٨

لسنة ١٩٥٥ . ص ٤٦٦

الحكم ٢٦٩ : ٢٢ من مارس ١٩٦٠

١ — مطحن : استغلاله .

ب — إفلاس : شهره . ص ٤٦٨

الحكم ٢٧٠ : ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٠

١ — نقل : عمول ، مسئوليته .

ب — عقد نقل : مسئولية ، سقوطها بمضي المدة .

ج — سائق : مسئولية العمول (أمين النقل) .

ص ٤٦٩

الحكم ٢٧١ : ٣ من يناير ١٩٦١

١ — وزارة تموين : مطاحن ، علاقتهما ، لجان
التحكيم .

ب — مطاحن : أصحابها ، مسئوليتهم عن هلاك
القمح .

ج — خصم الوزارة فروق أسعار القمح : مدى
دلالاته على ملكية القمح .

د — مطاحن : أصحابها ، التزاماتهم وخصائص
المرفق العام . ص ٤٧١

الحكم ٢٧٢ : ٣٠ من أبريل ١٩٦١

١ — قطن : سعر ، نقله من استحقاق إلى آخر .

ب — سعر : قطعه جبرياً ، حق المشتري .

ج — تعسف : قطعه السعر جبرياً . ص ٤٧٤

قضاء المحاكم الكلية

الحكم ٢٧٣ : ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٢ .

صلح واق : رقيب ، تصرفاته ، مهنته ، عزله .

ص ٤٨٢

ثانياً - المِقالابُ والبُحُوثُ

ميعاد دعوى إلغاء القرار الإداري أمام مجلس الدولة — للاستاذ عبد الرحمن جنيدى . مدير إدارة الشؤون القانونية بمحافظه بور سعيد . ص ٤٨٥	قانون المرافعات بين التبسيط والتعقيد ، للاستاذ وصفي فيلبس المحامى . ص ٥٠٧ اللغة العربية أمانة في عنق المحامين ، ورجال القانون — للدكتور رياض شمس . ص ٥١٣
--	---

ثالثاً - النُشْرِيعاتُ

القوانين

سنة ١٩٦٢ إيجار أماكن : ق ١٥٧ بتعديل ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأنها وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين . ص ٨٥	تلفزيون : ق ١٥٨ بتعديل ق ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن أجهزة استقبال إذاعته . ص ٨٦ خدمة عسكرية وطنية : ق ١٦٠ بتعديل ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأنها . ص ٨٧
--	---

قرارات رئيس الجمهورية

سنة ١٩٦٢ عاملون بشركة تابعة لمؤسسة عامة : قرار ٣٥٤٦ بإصدار لائحة نظامهم ص ٨٩
--

قرارات وزارية

قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٢ ، في شأن تسوية المنازعات المالية ودياً ص ١٠٥ إصلاح زراعى	عمل شهر عقارى : إنشاء مأورية وفرع للتوثيق بمركز أبو طشت ص ١٠٢
قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار تفسير تشريعى لبعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ص ١٠٦	عمل قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات القانونية وقواعد وإجراءات تأديب العمال . ص ١٠٣

المحكمة

مجلس القضاء

قضاء محكمة النقض الجزائية

٢٢١

٦ من نوفمبر ١٩٦١

١ - نقض : إجراءاته ؛ كفالة ، إيداعها ،
تعددتها .

٢ - إثبات : خبرة ؛ حكم ، تسببه ، إيراد الأدلة
التي استند إليها الحكم في الإدانة وبيان مؤداها .

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على
أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة الواجب
إيداعها عند الطعن بالنقض عملاً بنص
المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
بتعدد الطاعنين ؛ أما إذا جمعهم مصلحة
واحدة فلا تودع سوى كفالة واحدة .

٢ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة
التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في
الحكم بياناً كافياً ولا تكفي مجرد الإشارة
إليها ، بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر
مؤاده بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده
للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ومبلغ
اتفاقه مع باقي الأدلة التي أفرها الحكم حتى

يتضح وجه استدلاله بها . فإذا كان الحكم
قد استند إلى تقرير الخبير دون أن
يعرض إلى الأسانيد التي أقيم عليها هذا
التقرير ، ودون أن يعنى بذكر حاصل
المناقشة التي دارت حوله بالجلسة أو يناقش
أوجه الاعتراض التي أثارها المتهمان في
خصوص مضمون ذلك التقرير ، ودون أن
يورد مؤدى التحقيقات التي أشار إليها ؛ فإنه
لا يكون كافياً في بيان أسباب الحكم الصادر
بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد
المحكمة بالأدلة المذكورة التي استنبط منها
معتقده في الدعوى ، مما يصح الحكم المطعون
فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة
صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(القضية رقم ٦٦٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس
المحكمة وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل
وحسين صفوت السركى المستشارين) .

إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى
بالعقوبة دون البراءة .

المحكمة

« . . . وحيث إن ارتباط الجنبعة بالجناية
المحالة إلى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية
التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استناداً إلى حكم
المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي
أجازت لمحكمة الجنايات إذا أحييت إليها جنبعة
مرتبطة بجناية — ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه
لهذا الارتباط ، أن تفصل الجنبعة وتحميلها إلى
المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها ، وهي إذ
تقرر ذلك غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت
عليها قرارها بفصل الجنبعة عن الجناية . ولما
كانت المحكمة قد أثبتت في محضر جلسة المحاكمة
أنها قررت فصل جنبعة الضرب المسندة إلى
المطعون ضدهم وباقي المتهمين عن جناية الضرب
المفضى إلى الموت المسندة إلى الأولين ثم مضت
المحكمة بعد ذلك في نظر الجناية ، ولم تبد النيابة
اعتراضاً على الفصل ودون أن تثير ما ورد في
طعنهما عن وجود ارتباط بين الجناية والجنبعة قد
يؤثر على الحكم في الدعوى ؛ فإن ما تثيره النيابة
في هذا الطعن لا يكون له محل ، لأن القاعدة التي
أنت بها المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية
إنما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم
يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ، ولا هي
تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها
في المادة ٣٣١ من ذلك القانون . على أنه
في خصوص هذه الدعوى ، فقد قضت المحكمة
ببراءة المطعون ضدهم من تهمة الجناية المسندة
إليهم ، ومن المقرر أن الارتباط الذي تتأثر به

٢٢٢

٦ من نوفمبر ١٩٦١

١ — ارتباط : جناية بجنبعة أمام محكمة الجنايات ،
تقدير الارتباط . فصل الجنبعة وإحالتها إلى المحكمة
الجزئية . بيان أسباب قرار الفصل .

ب — إجراء جوهري : قاعدة تنظيمية ، إجراءات
جنائية م ١٣٨٣ .

ج — تعدد جرائم : ارتباط المادة ٣٢/٢ عقوبات ،
آثاره .

المبادئ القانونية :

١ — ارتباط الجنبعة بالجناية المحالة إلى
محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التي
تخضع لتقدير محكمة الجنايات ، استناداً إلى
حكم المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات
الجنائية التي أجازت لمحكمة الجنايات إذا
أحييت إليها جنبعة مرتبطة بجناية ، ورأت
قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط ، أن
تفصل الجنبعة وتحميلها إلى المحكمة الجزئية
المختصة للفصل فيها ؛ وهي إذ تقرر ذلك غير
ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها قرارها
بفصل الجنبعة عن الجناية .

٢ — القاعدة التي أنت بها المادة ٣٨٣
من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هي
قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات ،
لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ،
ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية
المشار إليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون .

٣ — من المقرر أن الارتباط الذي
تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى
طبقاً للمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ،

هاتين التهمتين مستنداً إلى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث الزوير في دعوى التبديد ، ومستنداً كذلك إلى أن الحكم بالبراءة في تلك الدعوى قد حاز قوة الشيء المقضى فيما يختص بواقعة الزوير والاستعمال ، إذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في خطأ قانوني . ذلك أن قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصوم في الدعويين ، وهي في دعوى التبديد المشار إليها تختلف في السبب والخصوم عن دعوى الزوير موضوع المحاكمة ، كما أن السند الكتابي في الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلاً فيها .

(القضية رقم ٣٩٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٢٢٤

٧ من نوفمبر ١٩٦١

إثبات : حكم ، تسببه .

المبدأ القانوني :

استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي ، فلا يصح معه أن يقال عنه إنه قضى بعلمه .

المحكمة

« . . . وحيث . . . أن الطاعن كان يقود سيارة في طريق يتكون من جزء مرصوف في الوسط يبلغ عرضه نحو سبعة أمتار ، وجزء غير مرصوف

المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .
« وحيث إنه لما تقدم فإن الطعن يكون غير سديد ويتعين رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ٦٦٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٣

٧ من نوفمبر ١٩٦١

إثبات : قرائن قانونية ؛ قوة الشيء المقضى ؛ دعوى جنائية ؛ تبديد ؛ تزوير واستعمال .

المبدأ القانوني :

تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى ، إذ أن للمحكمة في المواد الجنائية أن تتصدى ، وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية المتهم فيها ، إلى أي واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحاً في هذا الخصوص ، دون أن يكون ملزماً للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضى ببراءته من تهمة تبديد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة ، استناداً إلى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ ، فأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند واستعماله ، وأدانه الحكم المطعون فيه عن

صحيح ثابت في الأوراق ، وأن ما قاله محامي الطاعن في الجلسة على النحو سابق البيان كان ترديدا لما قرره الطاعن نفسه في محضر ضبط الواقعة ، فلا تثريب على المحكمة إن هي استندت إلى قوله هذا .

لما كان ذلك . وكان من إطلاقات محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في موضوع من التحقيق وأن تطرح أقواله في موضع آخر منه . وكان ما قرره الحكم عن النسبة بين سرعة المجنى عليها وسرعة السيارة مستخلصاً استخلاصاً سائغاً من الأدلة المعروضة عليه ، وكان استخلاص النتائج من المقدمات هو صميم عمل القاضي فلا يصح معه أن يقال إنه قضى بعلمه . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن يكون قائماً على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ٥٣٣ سنة ٣١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطية اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٢٢٥

٧ من نوفمبر ١٩٦١

١ — سلاح : وذخيرة ؛ إحراز بدون ترخيص ، العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالمادة ٢٦/٣ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . كون الجاني من المشتبه فيهم . سبق الحكم بإنذار المتهم . أثره .

ب — محكمة النقض : حكمها في الموضوع ، سلطتها ، المادة ١٧ عقوبات .

المبادئ القانونية :

١ — عبارة « المشتبه فيهم » الواردة في الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤٤ في شأن الأسلحة

على اليمين . يبلغ عرضه نحو أربعة أمتار ، وجزء مماثل على اليسار يبلغ عرضه نحو ثلاثة أمتار ؛ وأن المجنى عليها عبرت الطريق من أقصى جانبه الأيسر غير المرصوف حتى صدمتها السيارة عند الطرف الأيمن للجزء المرصوف ، بما مفاده أنها قطعت من الطريق حتى اصطدمت بالسيارة نحو عشرة أمتار . وقال الحكم إن سرعة السيارة تعادل في القليل سبعة أمثال سرعة المجنى عليها وأنه عند ما تقطع هذه الأخيرة من الطريق نحو عشرة أمتار عرضاً يكون قائد السيارة الطاعن قد قطع منه نحو سبعين متراً طولاً ، الأمر الذي يدل على أنه لم يكن ملتفتاً إلى الطريق وإلى من يسرون عليه ، وإلا لما واصل سيره حتى صدم المجنى عليها بعد أن رآها على مسافة سبعين متراً وهي تندفع أمامه في الطريق .

ودلل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن بما قرره شهود الحادث . . من أن المجنى عليها عبرت الطريق في أعقاب أمها من اليسار إلى اليمين ، وبما أثبتته المعاينة عن أبعاد الطريق ومكان المصادمة على النحو سابق البيان ، وبالتقرير الطبي الذي أثبت إصابات المجنى عليها المسببة لوفاها ، وأضاف الحكم أن الطاعن قرر أمام المحكمة بلسان محاميه أن السيارة صدمت المجنى عليها بعد أن عبرت نصف الطريق بما يؤيد الوقائع السابقة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جنحة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن ، أن هذه الأدلة تستند إلى أصل

ب - دعوى مدنية : تعويض ، ضرر أدبي ، ضرر مادي .

ج - تعويض : ضرر فقد الوالد ولده .

المبادئ القانونية :

١ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما يوجه إليه من مطاعن ويحيط به من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزه المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ - من المقرر قانوناً أن الضرر المادي والأدبي سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وتقديره في كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

٣ - تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل ، إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد في أي حال .

(القضية رقم ٩١٠ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة السيد أحمد غففي ومحمد عطيه اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين المستشارين) .

٢٢٧

٧ من نوفمبر ١٩٦١

محكمة أمن الدولة : نقض ، طعن ، ما يجوز فيه .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد صبتن من

والذخائر ، تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم . ولا ريب أن من صدر عليه حكم بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً يدخل في عموم نص الفقرة « و » المذكورة ، ويتوافر بالنسبة إليه الظرف المشدد للعقاب المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الأسلحة المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في فقرتها الثالثة والرابعة ، ما دام الحكم بإنذاره قائماً في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح والذخيرة ، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار حكم الإنذار بما لا يتوافر به الظرف المشدد ، يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

٢ - لمحكمة النقض وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع ، فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٧٦٢ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٢٢٦

٧ من نوفمبر ١٩٦١

١ - إثبات : شاهد ، وزن أقواله وشخصه وشهادته .

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذا أقام قضاءه بالبراءة على أساس توفر حالة الدفاع الشرعى لدى المطعون ضده ، اعتمد على أن المجنى عليه بعد أن راود المطعون ضده عن نفسه فامتنع عليه ، حال دون خروجه من مسكنه مهدداً إياه بمطواة أخرجها من بين ملابسه ، فعمد المطعون ضده إلى الدفاع عن نفسه بأن اختطف المطواة من يد المجنى عليه وانهاك عليه طعنًا بها ليوثق هجومه عليه ، وليتقى ما داخل نفسه من خوف ورهبة وهو في وحشة وظلام يلبسان المكان ولا يدري معهما مكانه من قوة خصمه ووحشيته ؛ وقصده من ذلك دفع الأذى عن نفسه والحفاظ على شرفه .

لما كان ذلك ، وكان الأصل أن العبرة في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى ومقتضياته هي بما يراه المدافع في الظروف المحيطة به بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب مقبولة تبرره . ولما كان يبين من المفردات التي ضمت تحقيقاً لوجه الطعن أن المطعون ضده صرح بأنه لوى ذراع المجنى عليه وانتزع المطواة منه فدل بذلك على مبلغ قوته من المجنى عليه ، كما ثبت من تقرير الصلة التشريحية أن بالمجنى عليه خمساً وعشرين إصابة قطعية وطعن بالوجه والعنق والبطن . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يثبت أن المجنى عليه حاول ابتداء أعمال المطواة التي هدد المطعون ضده بها بعد أن أغراه بالمال لمنعنه من الخروج أو أنه وقع منه بعد انتزع المطواة من يده فعل ينحسب منه حصول اعتداء أو استمرار في اعتداء . وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه إنما شرع لرد العدوان .

ولما كان المطعون ضده قد تمكن من انتزاع

محكمة أمن الدولة وفقاً لأحكام القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وكانت المادة ١٢ من ذلك القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً .

(القضية رقم ٢٣٢١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٨

١٣ من نوفمبر ١٩٦١

١ — أسباب لباحة : دفاع شرعى ، تقدير قيام حالته ومقتضياته . انتزاع المتهم المطواة من المجنى عليه وموالة طعنه بها .

ب — دفاع شرعى : حدوده ، مدى موضوعيته .

المبادئ القانونية :

١ — الأصل أن العبرة في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى ومقتضياته هي بما يراه المدافع في الظروف المحيطة به ، بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب مقبولة تسوغه ؛ فإذا كان النابت أن المتهم قد تمكن من انتزاع المطواة من يد المجنى عليه ، فصار أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء ؛ فإن ما وقع منه بعد انتزاعه السلاح من موالة طعن المجنى عليه ، إنما هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح في القانون اعتباره دفاعاً شرعياً .

٢ — البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق في ذاته .

٢٣٠

١٤ من نوفمبر ١٩٦١

محاكمة : إعادتها ، دعوى جنائية ، انقضاؤها ؛
صدور حكم لا وجود له ؛ قوة الشيء المحكوم فيه قبل
استنفاد طرق الطعن ؛ نقض .

المبدأ القانوني :

إن مجرد صدور حكم لا وجود له ،
لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له
قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ، مادامت طرق
الطعن فيه لم تستنفد . فإذا كان يبين من
الاطلاع على الأوراق أن ملف الجنية
المطعون في الحكم الصادر فيها قد سرق ولم
يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم
الصادر في الدعوى ، وكانت جميع الإجراءات
المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه
يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من
قانون الإجراءات الجنائية القضاء بإعادة
المحاكمة .

(القضية رقم ٧٠٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣١

١٤ من نوفمبر ١٩٦١

دعوى مدنية : استئناف المدعى بالحق المدني وحده ،
آثره ؛ تمحيص الواقعة ، تعديلها وصف التهمة أساس
الحكم بالتعويض من الإصابة خطأ (م ٢٤٤ ع) إلى
القتل خطأ (م ٢٣٨ ع) ؛ قوة الشيء المقضي ، كون
الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الجنائية نهائياً لعدم
استئنافه ، اختلاف الدعويين في الموضوع وإن نشأتا عن
سبب واحد .

المبدأ القانوني :

من المقرر قانون أن استئناف المدعى بالحق

المطوارة من يد المجنى عليه فصار أعزل من السلاح
لا يستطيع به اعتداء ، فإن ما وقع من المطعون
ضده بعد انتزاعه السلاح من موالاة طعن المجنى
عليه به ، إنما هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح
في القانون اعتباره دفاعاً شرعياً . ولما كان البحث
في تجاوز حدود هذا الحق لا يكون إلا بعد أن
ينشأ الحق في ذاته وهو منتب في واقعة الدعوى ،
وكان ما ذهبت إليه المحكمة من القول بقيام حالة
الدفاع الشرعي وإن كان في الأصل من الأمور
الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل
فيها ، إلا أنه يشترط في ذلك أن يكون تقديرها
سائغاً متفقاً وصحيح القانون وهو ما لم يتوفر
في خصوص هذه الواقعة ، ومن ثم فإن الحكم
يكون معيباً متعيناً نقضه والإحالة . »

(القضية رقم ٥٢٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٩

١٤ من نوفمبر ١٩٦١

قتل : وإصابة خطأ ؛ حكم ، تسببه ، بيان إصابات
المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته ؛
إثبات ، استناداً إلى دليل فني ؛ مشولية جنائية .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه
أنه إزدان المتهم بجرمة قتل المجنى عليه خطأ ،
ورتب على ذلك مشولية متبوعه ؛ قد فاته
أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقته بسبب
اصطدام السيارة به وأن يدل على قيام رابطة
السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى
عليه استناداً إلى دليل فني ، فإنه يكون مشوباً
بالقصور متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٧٠٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

إحداهما يختلف عن الأخرى .

(القضية رقم ٦٠٢ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد عطيه اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٢٣٢

٢٠ من نوفمبر ١٩٦١

١ — محكمة أحداث : محكمتهم ، اختصاصها بمحاكمة الصغير الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة .
المادة ٣٤٤ ج . قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها رغم تجاوز المتهم سن الحدث .
ب — نقض : طعن ، حكم فيه للخصومة على خلاف ظاهره .

المبادئ القانونية :

١ — محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير إلا إذا كان عمره أقل من خمس عشرة سنة كاملة يوم وقوع الجريمة المسندة إليه طبقاً للمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا كان المتهم قد تجاوز هذه السن فإن محكمة الجنايات تكون قد أخطأت في قضائها بعدم الاختصاص ، مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، مما يتعين معه نقض الحكم .

٢ — إذا حكمت محكمة الجنايات خطأ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوز المتهم سن الحدث ، فإن حكمها يكون منهياً للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حكماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها ،

المدنى وحده ، وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية . فحسب ، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم ، إلا أنه بعيد طرح الواقعة بوصف كونها منشأ الفعل الضار المؤتم قانوناً على محكمة الدرجة الثانية ، التي يتعين عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها . وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكل ما عليها من قيد ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . ومن ثم فإنه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، أن تعدل وصف التهمة التي هي أساس الحكم بالتعويض ، من الإصابة الخطأ المنطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ ، إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الإصابة الخطأ . والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المدعى عليه « المتهم » فعلاً جديداً ، ذلك أن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابة التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ، ودانته الحكم المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المقضى ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع في

الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها؛ إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً، لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسئولية المتهم. فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تدعى عليها قضاءها برفض هذا الطلب بياناً كافياً، وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه؛ فإذا لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

(القضية رقم ٩١٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٥

٢١ من نوفمبر ١٩٦١

اشتباه : للاشهر ، استناد حكم الإدانة إلى شواهد من صحيفة سوابق المتهم .

المبدأ القانوني :

لا جناح على المحكمة إن هي استعانت في اعتبار المتهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه؛ إلا أنه يجب عليها وهي بصدد بحث حالة المتهم ومحاسبته على اتجاهه الحاضر، أن تورد في حكمها من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر، ولا يساغ النعي على الحكم بأنه إنما يحاسب المتهم على ماضٍ انقضى عليه أمد بعيد .

(القضية رقم ٧٣٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

ومن ثم يكون الطعن بالنقض في هذا الحكم جائزاً .

(القضية رقم ٧٢٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٢٣٣

٢٠ من نوفمبر ١٩٦١

دفاع : طلب المعاينة ، عدم إبدائه صراحة أمام محكمة الموضوع . التفاتها عنه .

المبدأ القانوني :

إذا كان الدفاع لم يطلب من المحكمة، على ما يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة، إجراء معاينة لمكان الحادث، بل اقتصر دفاعه على التحدث عن نخلو التحقيقات من المعاينة، فإنه لا محل لما يثيره في هذا النعي من قالة الإخلال بحق الدفاع .

(القضية رقم ٧٣٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٢٣٤

٢٠ من نوفمبر ١٩٦١

مسئولية : جنائية ، تقدير حالة المتهم العقلية ، مواع العقاب ؛ دفاع لإخلال بحقه ؛ إثبات ، خبرة ؛ حكم ، تسببه ، إغفال الرد على طلب خير لفحص قوى المتهم العقلية .

المبدأ القانوني :

تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في

الموت التي دين المتهم بها ، يجعل الحكم مشوباً بالقصور .

الحكم

« . . . وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ أورد مؤدى تقرير الصفة التشريحية اكتفى ببيان الإصابات التي وجدت بالجنى عليه والأداة التي أحدثتها دون أن يوضح ما انتهى إليه الرأي في هذا التقرير عن سبب وفاة الجنى عليه وعلاقتها بتلك الإصابات . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين الإصابات التي أثبتت على الطاعن إحداثها بالجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير على الرغم من أن هذا البيان جوهرى ولازم للقول بتوافر أركان الجريمة التي دين بها الطاعن ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه والإحالة دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن » .

(القضية رقم ٧٤٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٨

٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

أ — مسئولية : جنائية ، قتل عمد ، المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق ، مسئولية المتهمين جميعاً عن النتيجة ، تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاة الجنى عليه ، لفي ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين ، وثبوت اتفاقهم على الاعتداء على الجنى عليه .

ب — قتل عمل : اقتران ، جريمة المادة ٢٣٤/٢ عقوبات استقلال الجناية المقرنة عن جنائية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما ، وحدة الغرض بين الجنائيات المتعددة .

ج — محاكمة : لإجراءاتها ، استجواب المتهم ، الاستجواب المحظور عملاً بالمادة ٢٧٤/١ ج م لا يعد استجواباً ، الاستيضاح .

٢٣٦

٢٧ من نوفمبر ١٩٦١

معارضة : ميعادها ، إعلان حكم غيابي ، المجادلة فيه لأول مرة أمام النقض .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع دفاعاً ما بشأن إعلانه بالحكم الغيابي ، ولم ينازع في عليه بحصول هذا الإعلان ، كما أنه لم يحدد صفة من تسلم الإعلان نيابة عنه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من الأمور التي تتطلب تحقيقاً موضوعياً .

(القضية رقم ٧٤٠ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطية إسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٢٣٧

٢٧ من نوفمبر ١٩٦١

مسئولية : جنائية ؛ ضرب أفضى إلى موت ؛ حكم ، تسببه ، بيان الحكم رابطة السببية بين الإصابات التي أحدثها المتهم بالجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير .

المبدأ القانوني :

خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين الإصابات التي أثبتت على المتهم إحداثها بالجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير ، على الرغم من أن هذا البيان جوهرى ولازم للقول بتوافر أركان جريمة الضرب المفضي إلى

المبادئ القانونية :

١ - لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين ، وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه وظهورهما سوياً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهما في الاعتداء على المجنى عليه . فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذاً لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاته ، بناء على أن تدبيرهما قد أنتج النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة ، فلا تريب عليهما في ذلك .

٢ - يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما ؛ ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يعتبر به كل منهما مكوناً لجريمة مستقلة .

٣ - الاستجواب المحظور قانوناً في طور المحاكمة ، طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتاً ونقياً في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم

أو من المدافعين عنهم ، لماله من خطورة ظاهرة . وهو لا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . وهذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده . فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمناً بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجه إليه .

أما استفسار المحكمة من المتهم عما إذا كان أحد من عائلته قد قتل قبل الحادث وعن اتهم في قتله ، هو مجرد استيضاح ليس فيه أي خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع .

(القضية رقم ١٦٢٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٢٣٩

٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

تلبس : قبض ، ماهيته ، الاعتداء على الحرية الشخصية ؛ تفنيشه ، ترتب على قبض باطل ، لإثبات . نقض ، حالاته ، سلطة محكمة النقض .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبها في أمر المتهم الذي كان جالساً على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان من الجلد سألاه عن صاحبهما وعا تحويانه فتردد في قوله ؛ وحينئذ قويت لديهما

المبادئ القانونية :

١ — المصاب بالحالة المعروفة باسم « الشخصية السيكوباتية » ، وإن عد من الناحية العلمية مريضاً مرضاً نفسياً ، إلا أنه لا يعتبر في عرف القانون مصاباً بجنون أو عاهة في العقل مما يصح معه اعتباره فاقداً للشعور أو الاختيار في عمله .

٢ — من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من ندب خير لتقدير حالة المتهم العقلية ؛ ما دامت قد استبانت سلامة عقله من موقفه في التحقيق ، ومن حالته النفسية ومن إجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة . ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى ، يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه ، طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة .

٣ — الأصل أن الاستفزاز لا يعد في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب ، بل هو لا يعدو أن يكون ظرفاً قضائياً مخففاً يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع .

المحكمة :

« . . . وحيث إن الحكم المطعون فيه . . . استبعد عن الطاعن ظرف سبق الإصرار ، ثم عرض إلى دفاعه ومحاولته التشكيك في قواه العقلية القائم على أن الصورة التي قارف بها جنائته لا تنتج إلا عن حالة هستيرية حادة ، وأنه مصاب بالحالة المعروفة باسم « السيكوباتية » ، مما يجعله غير مسئول عما اقترف ؛ ورد عليه في قوله

الشبهة في أمره ، فضبطا الحقيبتين واقتادهما إلى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيبتين فوجد بإحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية . فإن ما أنناه رجلا الشرطة ، وهما ليس من مأموري الضبط القضائي ، على تلك الصورة إنما هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها . فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من رجل الشرطة ليس قبضاً على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيبتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلاً كذلك . وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الإجرامين الباطلين ، ما يتعين معه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .

(القضية رقم ٧٤٣ سنة ٣١ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد عطية إسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر خنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٢٤٠

٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

١ — جنون : عاهة في العقل ، المادة ١/٦٢ عقوبات ، الحالة المرضية المعروفة باسم الشخصية السيكوباتية .
ب — مسئولية جنائية : تقدير حالة التهم التي يترتب عليها الإعفاء منها ، طلب ندب خير لفحص حالة التهم العقلية ، عدم الترام المحكمة بإجابته .
ج — استفزاز : ظرف قضائي مخفف ؛ عذر معف من العقاب .

« وحيث إنه في خصوص قوى المتهم « الطاعن » العقلية ، فالثابت من أقوال العريف فهم قطب النجار والملازم على حسن محمود أنه كان طبيعياً يتكلم بهدوء وقت الإبلاغ وظلت حالته كذلك عندما سئل بمعرفة النيابة وأمام المحكمة . وقد استقر القضاء على أن الجنون والعاهة في العقل اللذين أشارت إليهما المادة ١/٦٢ عقوبات دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللذان يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والاختيار — أما المصاب بالحالة المرضية المعروفة باسم « السيكوباتية » فإنه لا يعتبر في عرف القانون مجنوناً . وهذا فضلاً عن عدم وجود هذه الحالة بالمتهم » . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيحاً في القانون ، ذلك بأن المصاب بالحالة المرضية المعروفة باسم « الشخصية السيكوباتية » وإن عد من الناحية العلمية مريضاً مرضاً نفسياً ، إلا أنه لا يعتبر في عرف القانون مصاباً مجنوناً أو عاهة في العقل بما يصح منه اعتباره فاقداً للشعور أو الاختيار في عمله .

ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافعين عن الطاعن وصفا حالته « بأنه مريض بالسيكوباتية وأنه فقد شعوره نتيجة الاستفزاز الذي ناله من موقف المجنى عليها إزاره ، وإهانتها إياه ؛ وأن هذا الاستفزاز يستشف منه سبباً من أسباب تخفيف المسؤولية إن لم يكن إعدامها ، وأنه أراد رد ما لحقه من إهانة وهو في حالة اندفاع نفسي شديد جعله لا يتحكم في أمره ، وصمم الدفاع على وصف حالته بمرض « السيكوباتية » ولو أنه أضاف أنه يعتقد أن ضربه على رأسه وهو صغير بما يجعلها تتورم من حين لآخر هو السبب فيما يعتره من نوبات وطلب التثبت من ذلك علمياً ، وكان يبدو بما سبق أن الطاعن إنما أقام دفاعه في هذا الخصوص

بصفة أساسية على أنه مصاب بحالة « سيكوباتية » . ومع ذلك فإن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة ، كما حدث في واقعة الدعوى . وبفرض أن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من طلب التثبت عملياً من حالة الطاعن المرضية ينطوي على طلب الاستمانة بخير ، فإنه من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من ندب خير لتقدير حالة المتهم العقلية ، ما دامت قد استبانت سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن إجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة .

لما كان ذلك ، وكان لا يقدر في سلامة الحكم أن يزيد فيذكر أنه لا توجد بالطاعن الحالة المرضية المعروفة « بالسيكوباتية » دون أن يفصح عن منتهى ذلك ، إذ أنه لا جسدوى للطاعن من النعي على الحكم في هذا الخصوص . لأنه بفرض ثبوت وجود هذه الحالة لديه فإنها لا أثر لها من حيث إعفائه من العقاب على ما سلف القول . ولما كان لا تناقض فيما ذهب إليه الحكم من نفي فقد الطاعن لشعوره واختياره وقت مقارفته الحادث ومساءلته عنه ؛ وأخذه في الوقت نفسه ، عند إنزاله العقاب به ، بما أقر به من أنه كان مدفوعاً إلى ركوب ذلك المركب الحشن بتوالي إهانات المجنى عليها له . ذلك بأن الأصل أن الاستفزاز لا يعد في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب ، بل هو لا يعدو أن يكون ظرفاً قضائياً مخففاً يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع » .

(القضية رقم ٢٣١٣ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعادل بولس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود إسماعيل وحسين صفوت السر (المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

٢٤١

١٤ من مارس ١٩٦٢

١ — دعوى : استحقاق فرعية ؛ حجز إدارى ؛
قانون المرافعات ، سريانه .

٢ — دعوى : استحقاق فرعية ، تنفيذ عقارى ،
سرعة نظر الدعوى .

المبادئ القانونية :

١ — لم تتضمن الأوامر العالية الخاصة
بالتنفيذ الإدارى الصادرة فى ٢٥/٣/١٨٨٠
و ٤/١١/١٨٨٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠
أحكاماً وإجراءات معينة فى خصوص
الدعوى التى يرفعها مدعى ملكية العقار المنفذ
عليه إدارياً على الوجه الذى قرره القانون
٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذى حل محل الحجز
الإدارى فى شأن الحجز الإدارى ؛ مؤدى
ذلك وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات
فى هذا الصدد باعتباره الأصل العام عند
سكوت القانون الخاص عن الحكم أو
الإجراء الواجب الاتباع ، فإذا كان الحكم
المطعون فيه قد النزم هذا النظر وطبق حكم
المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات على واقعة
الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون
أو أخطأ فى تطبيقه .

٢ — الدعوى التى ترفع فى أثناء إجراءات
التنفيذ الإدارى ، ويطلب فيها إبطال هذه

الإجراءات ، تندرج فى عموم حكم المادة ٤٨٢
من قانون المرافعات ، باعتبار أنها نزاع متعلق
بالتنفيذ يؤثر على إجراءاته ، ومن ثم فإنه
يحكم فيها على وجه السرعة . لا يغير من هذا
النظر كون المشرع لم ينقل حكم المادة ٦٠١
من قانون المرافعات الملغى إلى قانون
المرافعات الجديد ، فيما كانت تنص عليه من
أنه يحكم فى دعوى الاستحقاق الفرعية على
وجه الاستعجال ؛ إذ أن مثل هذه الدعوى
بضوابطها ، على ما صرحت به المذكرة
الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات ، تعتبر
من قبل المنازعة فى التنفيذ ، وينبئ على ذلك
وجوب رفع الاستئناف عنهما بطريق
التكليف بالحضور ، لا بطريق إيداع عريضة
الاستئناف قلم كتاب المحكمة المختصة .

(القضية رقم ٢٣٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة
وفرج يوسف وأحمد زكى محمد وأحمد أحمد الشامى ومحمد
عبد الحميد السكرى المستشارين) .

٢٤٢

١٤ من مارس ١٩٦٢

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعائها ، تقدير
تحكمى ، تغيير السكان القانونى للشأفة ، وحدة النشاط
فى سنة القياس والسنوات المتبسة .

المبدأ القانوني :

تغيير الكيان القانوني للمنشأة من منشأة فردية إلى شركة تضامن ، من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهيا منذ تكوين الشركة ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتد بتغيير شكل المنشأة ، وعول في تطبيق المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على وحدة النشاط خلال السنوات من سنة ١٩٤٩ - سنة ١٩٥٢ ، فإنه يكون قد خالف القانون . (القضية رقم ٣١٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٣

١٤ من مارس ١٩٦٢

- أ - قاضي : أمور مستعجلة ، اختصاصه ، مناطه .
ب - قاضي : أمور مستعجلة : دعوى طرد مستأجر ، اختصاص .

المبادئ القانونية :

١ - يتحقق اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للمادة ٤٩ من قانون المرافعات ، بتوافر شرطين : (الأول) أن يكون المطلوب إجراء وقتيا لا فصلا في أصل الحق ، (والثاني) قيام حالة استعجال يخشى معها من طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع . فإذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة في أصل الحق المقصود حمايته بالإجراء المطلوب ،

كان للقاضي أن يتناول مؤقتا وفي نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدد في المنازعة . فإذا استبان له أن المنازعة جدية بحيث لم يعد أصل الحق واضحا وضوحا يستأهل حماية القضاء المستعجل ، حكم بعدم الاختصاص لتتولى محكمة الموضوع الفصل فيه .

٢ - متى كان النزاع في الدعوى يدور في جوهره حول تحقق شرط الفسخ المتفق عليه في عقد الإيجار وقيام سببه ومدى صلته بالتزامات المطعون عليها قبل الطاعنين وإقرارها بمصابتها لهم في المطالبة بأقساط الأجرة في مواعيد استحقاقها ، وتراخيها تبعا لذلك في التمسك بالشرط الفاسخ في حينه ، وسكوتهما زمنا طويلا بما يعد منها عدولا عن استعماله ، فإن هذه المنازعات المتشابكة تسهم بطابع الجدد بحيث لم يعد أصل الحق واضحا وضوحا يستطيع معه القاضي المستعجل أن يحكمه بالإجراء المطلوب منه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تغلغل في هذه المنازعات وقضى فيها ، ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص ، فإنه يكون قد جاوز قاعدة من قواعد الاختصاص النوعي بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٧٢ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٤

١٤ من مارس ١٩٦٢

- أ - نقض : طعن ، لإعلانه في الوطن المختار .

الأوراق ما يدل على أنها تركته ، فإن الإعلان للنيابة يكون باطلا .

٣ — متى كان إعلان الطعن بالنسبة للطعون عليها ، وهي الخصم المحكوم لمصلحته لم يصح ، فإن الطعن يكون قد وقع باطلا .

(القضية رقم ٤٤ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة .)

٢٤٥

٢١ من مارس ١٩٦٢

١ — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، أرباح الشريك المتضامن ، وعاء الضريبة ، تقدير حكى ، مناطه .

ب — ضريبة : أرباح استثنائية ، رأس المال الحقيقي المستثمر ورقم المقارنة ، تقديره ، تقدير حكى ، نطاقه .

المبادئ القانونية :

١ — سوى الشارع في حكم المادة ٣٤ من القانون ١٤ سنة ١٩٢٩ بين الشريك المتضامن في شركات التضامن ، وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في حدود ما يصيبه من ربح . وإذا كان المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قد قضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية لغاية سنة ١٩٥١ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ، وكان الطاعنان وهما شريكان متضامنان ، خاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ ، فإن أعمال حكم المرسوم بقانون سالف الذكر في حقهما يقتضى اتخاذ الأرباح

ب — إعلان : كفيته ؛ الإعلان في مواجهة النيابة ؛ نقض ، طعن ، إعلان تقريره .

ج — نقض : طعن ، إعلان ، بطلانه بالنسبة للخصم الحقيقي .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الطاعن قد وجه إعلان الطعن إلى موطن وكيل المطعون عليها باعتباره موطناً مختاراً ، وامتنع الوكيل عن استلام صورة الإعلان ، ولم يثبت الطاعن أنها اختارت هذا الموطن في إعلان الحكم وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض ، مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد الذى حدده القانون ، صورة الحكم المطعون فيه المعلنه إليه ، فإن هذا الإعلان يكون وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض باطلا ، وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان في غيبة المطعون عليها .

٢ — إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الإعلان لشخص المعلن إليه أو محل إقامته ، إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ، ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث بحسن النية للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه ، وثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه . ولا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك الطاعن هذا الطريق الاستثنائى . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن تقرير الطعن أن المطعون عليها تقيم في محل آخر خلاف المحل الذى وجه إليها الإعلان فيه ، ولم يبين الطاعن سبب إعراضه عن توجيه الإعلان إليها في هذا المحل ، ولم يكن في

الحاضرين لربط الضريبة بطريق التقدير ، وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره بما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزانة وفقاً لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ، ولذا فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو من ناحية مصلحة الضرائب وهذا ظاهر من مراجعة الأعمال التحضيرية للقانون والتي يفهم منها أنها تهدف لوضع قاعدة عامة تسري بإطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ وكان الممول خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ . وإذ كان ذلك وكان كل من الطاعنين خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في السنة المذكورة ، فإن إعمال حكم هذا المرسوم بالقانون يقتضي اتخاذ أرباح كل منهما المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عليه في السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥١ ولا يغير من هذا النظر تعديل نصيب كل منهما في أرباح الشركة في السنوات المقيسة مع بقاء نوع النشاط واحداً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون — ويتعين رفض هذا السبب . .

« وحيث إن . . القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ بعد أن أورد في مادته الثانية ما يعد ربحاً استثنائياً تتناوله الضريبة الخاصة نص في مادته الرابعة على أنه إذا زيد رأس المال المستثمر في المنشأة أو انقص زيد كذلك رقم المقارنة أو أنقص بمقدار ١٢ ٪ من الزيادة أو النقص . . . كما نص في مادته الحادية عشرة على أن جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتعلقة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على

لكل منهما المقدرة في تلك السنة أساساً لربط الضريبة عليه عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ . ولا يغير فيه هذا النظر تعديل نصيب كل منهما في أرباح الشركة في السنوات المقيسة ، متى كان نوع النشاط لم يتغير .

٢ — إن قاعدة التقدير الحكمي للضريبة المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، لا تنصرف إلى تقدير رأس المال لتحديد رقم المقارنة في ضريبة الأرباح الاستثنائية المفروضة بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، هذا الرقم الذي يدور على رأس المال زيادة ونقصاناً (ق ٦٠ سنة ١٩٤١ م ٤) إذ أنه لم يرد بالمرسوم بقانون سالف الذكر ما يخل بهذه القاعدة ، ولا ما يفيد سريانه على تقدير رأس المال ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بسريان رأس المال الحقيقي المستثمر ورقم المقارنة لكل من الشريكين في سنة ١٩٤٧ على سنة ١٩٤٩ ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكم

« . . وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد سوى في حكم المادة ٣٤ منه بين الشريك المتضامن في شركات التضامن وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، ولا كان مرسوم القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد استن قاعدة جديدة لربط الضريبة هي الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للمولين

ب — ضريبة : أرباح استثنائية ، تقدير رأس المال الحقيقي المستثمر ورقم المقارنة ، تقدير حكى ، نطاقه .

المبادئ القانونية :

١ — تغيير شكل المنشأة الفردية إلى شركة تضامن وتقديم الممول الفرد منشأته كحصة في رأس مال الشركة ، شبيه بالتنازل ويأخذ حكمه مما يقتضى وجوب إخطار مصلحة الضرائب عنه ، وإلا التزم بالضريبة عن سنة كاملة طبقاً للمادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ولا وجه للتحدى بازدواج الضريبة ، إذ محل ذلك إنما يكون عند ربط الضريبة عليه كشريك في شركة التضامن .

٢ — إن قاعدة التقدير الحكى للضريبة

— المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، لا تنصرف إلى تقدير رأس المال لتحديد رقم المقارنة في ضريبة الأرباح الاستثنائية المفروضة بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، هذا الرقم الذى يدور مع رأس المال زيادة ونقصاناً (ق ٦٠ سنة ١٩٤١ م ٤) ، ذلك أنه لم يرد بالمرسوم بقانون سالف الذكر ما يخل بهذه القاعدة ولا ما يفيد سريانه على تقدير رأس المال ؛ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بسريان رأس المال الحقيقي المستثمر ورقم المقارنة لكل من الشريكين في سنة ١٩٤٧ على سنة ١٩٤٩ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الأخص فيما يتعلق بتحديد الربح الخاضع للضريبة أو بما ينبغى تقديمه من الممول من الإقرارات أو بتحصيل الضريبة تسرى على الضريبة الخاصة المقررة بمقتضى هذا القانون فيما عدا أحكام المواد ٣٥ و ٣٦ و ١٠ و ٥٥ « . ولما كانت المادة الأولى من مرسوم القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه : « استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ » ، فإنه يبين من هذه النصوص أن الاستثناء الذى ورد به مرسوم القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على بعض أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لا ينصرف إلى تقدير رأس المال لتحديد رقم المقارنة في الضريبة المفروضة بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، هذا الرقم الذى يدور مع رأس المال زيادة ونقصاناً عملاً بالمادة الرابعة المشار إليها ؛ ولم يرد بمرسوم القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ما يخل بهذه القاعدة ولا ما يفيد سريانه على تقدير رأس المال . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسريان رأس المال الحقيقي المستثمر ورقم المقارنة لكل من الشريكين في سنة ١٩٤٧ على سنة ١٩٤٩ فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص » . (القضية رقم ٤٧٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٦

٢١ من مارس ١٩٦٢

١ — ضريبة : منفأة ، تنازل عنها ، إخطار به ، إزدواج الضريبة ، محله .

المحكمة

« .. وحيث إن . . منشأة الطاعن كانت فردية ثم تحولت إلى شركة تضامن بينه وبين شريكتين أخريين بمقتضى عقد مؤرخ في أول يناير سنة ١٩٤٩ وتسجل في ٣١ يناير سنة ١٩٤٩ ، وأن تغيير شكل المنشأة من فردية إلى شركة يعتبر صورة من صور التنازل مما كان يتعين معه على الطاعن أن يخطر به مصلحة الضرائب طبقاً للمادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو إذ تخلف عن ذلك فإن المصلحة كانت محقة في تطبيق أحكامها عليه وإلزامه بالضريبة كاملة عن سنة ١٩٤٩ كجزاء عن عدم الإخطار ، وإن كان القانون قد سماه ضريبة ، وليس في هذا ازدواج مع الضريبة المستحقة على الشركة عن السنة المذكورة لاختلاف سبب كل منهما ، إذ أن الجزاء كان عن عدم الإخطار ، وأما الضريبة فتستحق على الأرباح التي يحققها الشركاء . وهذا الذي انتهى إليه الحكم لا يخالفه فيه للقانون ، ذلك أن تغيير شكل المنشأة الفردية إلى شركة تضامن يجعل نشاط المنشأة الأولى منتهياً ، وأن الشركة قد بدأت نشاطاً جديداً يبدأ تكوينها . وأن تقديم الممول الفرد منشأته كحصة في رأس مال الشركة يشبه بالتنازل ويأخذ حكمه مما يقتضى وجوب الإخطار عنه ، وإلا ألزم بالضريبة عن سنة كاملة طبقاً للمادتين ٥٨ و ٥٩ المشار إليها . ولا وجه للتحدى في خصوص هذا الطعن بازدواج الضريبة ، لأن محل ذلك إنما يكون عند ربط الضريبة عليه كشريك في شركة التضامن .. »

« .. وحيث إن القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ بعد أن أورد في مادته الثانية ما يعد ربحاً استثنائياً تتناوله الضريبة الخاصة ، نص في مادته الرابعة

على أنه إذا زيد رأس المال المستثمر في المنشأة أو أنقص ، زيد كذلك رقم المقارنة أو أنقص بمقدار ١٢ ٪ من الزيادة أو النقص . كما نص في مادته الحادية عشرة على أن جميع أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتعلقة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بتحديد الربح الخاضع للضريبة ، أو بما ينبغي تقديمه من الممول من الإقرارات ، أو بتحصيل الضريبة ؛ تسرى على الضريبة الخاصة المقررة بمقتضى هذا القانون فيما عدا المواد ٣٥ و ٣٦ و ١ و ٥ و ٥٥ . ولما كانت المادة الأولى من مرسوم القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه : « استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ — ١٩٥١ . » ، فإنه يبين من هذه النصوص أن الاستثناء الذي ورد به مرسوم القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على بعض أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لا ينصرف إلى تقدير رأس المال لتحديد رقم المقارنة في الضريبة المفروضة بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، هذا الرقم الذي يدور مع رأس المال زيادة ونقصانا ، عملاً بالمادة الرابعة المشار إليها . ولم يرد بمرسوم القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ما يخل بهذه القاعدة . ولما يفيد سريانه على تقدير رأس المال ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسريان رأس المال الحقيقي المستثمر ورقم المقارنة للطاعن في سنة ١٩٤٧ على سنة ١٩٤٩ فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص . »

(القضية رقم ٤٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٧

٢١ من مارس ١٩٦٢

حكم : تدليل ، عبء ، قصور ، عمل ، عقده ، عناصره .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في خصوص تكييف العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما على ما قرره وكيل الطاعن أمام مكتب العمل من أنه استغنى عن خدماتهما لعدم حاجة العمل إليهما ، وعلى أن الفارق الوحيد بين عقدي العمل والمقاولة هو وجود حق الإدارة والإشراف في العقد الأول وانعدامه في العقد الثاني ، وكانت هذه التقارير التي حول عليها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يكشف عن حقيقة العلاقة القائمة بين الطرفين وأنها علاقة عمل استكمات عناصرها القانونية مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٣٩ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٨

٢١ من مارس ١٩٦٢

أ — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعأوها ، الأرباح الخاضعة للضريبة .

ب — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعأوها ، تكاليف واجب خصمها .

المبادئ القانونية :

١ — أخضع الشارع الأرباح الناتجة

عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع أثاثها والأدوات اللازمة لتشغيلها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية سواء كان الإيجار يشمل أو لا يشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالمتجر أو المصنع (ق ١٤ سنة ١٩٣٩ م ٣٢) ، وذلك باعتبارها منشآت أعتها أصحابها أو مؤجروها لخدمة أغراض تجارية أو صناعية ، وخرجت بهذا الإعداد من نطاق الاستغلال العادي إلى نطاق المضاربة والربح .

٢ — يجرى في شأن الأرباح الناتجة عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع أثاثها والأدوات اللازمة لتشغيلها ، ما يجرى على سائر المنشآت من وجوب احتساب إيجار العقار الذي تشغله أو قيمته الإيجارية على حسب الأحوال ضمن التكاليف الواجب خصمها من إجمالي تلك الأرباح . يستوى في ذلك أن يكون الممول مالكا للعقار ، أو مستأجراً له ثم عاد وأجره من الباطن للغير ، وبفارق واحد هو أنه بالنسبة للممول غير المالك يكون المبلغ الواجب خصمه هو الإيجار الفعلي والحقيقي ، وبالنسبة للممول المالك يكون المبلغ الواجب خصمه هو ما يقابل القيمة الإيجارية (ق ١٤ سنة ١٩٣٩ م ٣٩) .

يؤيد هذا النظر أن عبء الالتزام بالضريبة هنا إنما يقع على عاتق مؤجرى هذه المحال ، وهو وصف ينضبط في حق مالك المنشأة وفي حق مؤجرها من الباطن ،

الواجب خصمها من إجمالي الأرباح الناتجة من تأجيرها . يستوى في ذلك أن يكون الممول مالكا لهذا العقار أو غير مالك ، بأن كان مستأجراً له ثم عاد فأجره من الباطن للغير ، وبفارق واحد هو أنه بالنسبة للممول غير المالك ، يكون المبلغ الواجب خصمه هو الإيجار الفعلي والحقيقي ، وبالنسبة للممول المالك يكون المبلغ الواجب خصمه هو ما يقابل قيمته الإيجارية ، وهو ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون بقولها : « يكون تحديد صافي الأرباح الخاصة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص (١) قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة ، سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساساً لربط عوائد المبنى . . » .

يؤيد هذا النظر أن عبء الالتزام بالضريبة هما إنما يقع على عاتق مؤجرى هذه الحال ، وهو وصف من شأنه أن ينضبط في حق مالك المنشأة وفي حق مؤجرها من الباطن سواء ، ولا وجه للفرقة بين منشأتين تستأجر إحداها العقار الذي تشغله فيخصم إيجاره ، وتشغل الأخرى العقار الذي تملكه فلا تخصم قيمته الإيجارية .

يضاف إلى ذلك أن « إيجار » العقار يعتبر بالنسبة للمالك إراداً يخضع لضريبة نوعية خاصة به ، هي ضريبة المبنى ؛ لا ربحاً تتناوله الضريبة على الأرباح التجارية . ومن المبادئ التي جرى عليها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه يخرج من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية الإيرادات التي تخضع لضريبة نوعية أخرى ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على عدم

ولا وجه للفرقة بين منشأتين تستأجر إحداها العقار الذي تشغله فيخصم إيجاره ، وتشغل الأخرى العقار الذي تملكه فلا تخصم قيمته الإيجارية . يضاف إلى ذلك أن « إيجار » العقار يعتبر بالنسبة للمالك إراداً يخضع لضريبة نوعية خاصة به هي ضريبة المبنى ، لا ربحاً تتناوله الضريبة على الأرباح التجارية . ومن المبادئ التي جرى عليها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه يخرج من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، الإيرادات التي تخضع لضريبة نوعية أخرى .

المسألة

« . . وحيث إنه . . يبين من نصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الشارع أخضع الأرباح الناتجة من تأجير المحال التجارية والصناعية مع أبنائها والأدوات اللازمة لتشغيلها للضريبة على الأرباح التجارية ، باعتبارها منشآت أعدها أصحابها — أو مؤجروها — لخدمة أغراض تجارية أو صناعية ، وخرجت بهذا الإعداد من نطاق الاستغلال العادي إلى نطاق للضاربة ، واتخذت شكل المشروع التجاري ، وهو ما تقرره المادة ٣٢ من القانون بقولها : « تسرى الضريبة كذلك على الأرباح . . (٥) الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرون محلات تجارية أو صناعية مع أبنائها والأدوات التي تستلزم لتشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالمتجر أو المصنع » . ومن ثم فإنه يجري في شأنها ما يجري على سائر المنشآت من وجوب احتساب « إيجار العقار » الذي تشغله ، أو قيمته الإيجارية على حسب الأحوال ، ضمن التكاليف

المحكمة

« . . . وحيث .. إن الطاعنة أقامت دعواها بطلب استحقاقها لخدمة . . . في المنزل . . . وجرى النزاع فيها حول إنشاء الوقف وشروطه ، وهل جاءت مخصصة لعموم الإنشاء ومدى هذا التخصيص إن كان . فذهبت الطاعنة إلى أن شرط الواقف حرمان الأنثى التي تزوج بأجنبي من حق السكنى لا يقتضي حرمانها من حق الاستغلال الذي دل عليه عموم الإنشاء ، بينما ذهب المطعون عليهم إلى أن هذا الشرط ، مضافاً إلى باقي الشروط ، يدل على أن المنزل موقوف للسكنى لا للاستغلال . . . ومحكمة أول درجة . . . جرت في قضائها على أن عبارات إنشاء الوقف تدل على : « أن منزل النزاع موقوف للسكنى والاستغلال ، حيث قال الواقف ينتفعون به — أي الموقوف عليهم — كاتفايع الواقف نفسه سكناً وإسكاناً وغسلة واستغلالاً ، وبسائر وجوه الانتفاعات الشرعية » . وأن شرط الواقف حرمان الأنثى التي تزوج بأجنبي لم يفسخ شيئاً مما يدل عليه هذا الإنشاء ، ولم يخص من عمومها شيئاً سوى حق سكنى الإناث في المنزل ، فبعد أن كان حقاً عاماً للمتزوجة وغير المتزوجة ، جملة خاصاً لغير المتزوجة من أجنبي ، وفيما عدا ذلك محادل عليه عموم إنشاء الوقف من استحقاق الأنثى لاستغلال نصيبها في المنزل المذكور ، سواء كانت متزوجة بأجنبي أو غير متزوجة ، ومن ترتيب الطبقات ومن انحصار الاستحقاق في أولاد الظهور دون أولاد البطون ، كل ذلك بقي عاماً بدون تخصيص ، ومطلقاً من غير قيد ، وثابتاً لم يفسخ منه شيء » . هذا التفسير هو ما يتفق وغرض الواقف لأن كلامه — واضح الدلالة على هذا المعنى وهو ما يجب أن يفهم طبقاً للمادة العاشرة من قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

جواز خصم ما يقابل القيمة الإيجارية للشونة محل النزاع من إجمالى الربح ، فانه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه لهذا السبب » .

(الفضية رقم ٣٤٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٩

٢٨ من مارس ١٩٦٢

نقض : طعن ، خصوم فيه ؛ موضوع غير قابل للتجزئة . وقف .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن شروط الوقف جاءت مخصصة لعموم إنشائه ، ومقتضاها تخصيص المنزل الموقوف لسكنى الموقوف عليهم دون استغلاله ، وإن شرط حرمان الأنثى من السكن بزواجها من أجنبي يقتضي على أي حال حرمانها من حق الاستغلال ؛ ورتبت المحكمة على هذا النظر رفض دعوى الطاعنة استحقاقها لشيء في المنزل المذكور فإن موضوع النزاع على هذه الصورة وبصرف النظر عن موضوع الطلب ومحلله ، وهو فرع من أصل الحق ، يكون غير قابل للتجزئة لتعلقه بأوصاف الاستحقاق الذي يثقله المستحق عن الواقف ونطاقه ومداه وهو لا يحتمل المغايرة بحيث لا يتأتى اعتبار المستحق محروماً من الاستغلال في مواجهة فريق من المستحقين دون فريق ؛ ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .

بكتاب الوقف إلى أن قال : « وأن يكون لكل من الموقوف عليهم بعد انتقاله السكنى محل يليق به » . وظاهر من هذه العبارة أنه يريد أن يكون المنزل للسكنى وقراءة القرآن وإحياء الليالي تخليداً لذكره ، ولأن تأجير المنزل للغير قد يحول دون ذلك لو أخذنا بصدر الانشاء خاصة إذا انتفع المستحقون جميعاً أو أكثرهم بالاستغلال لا بالسكنى فيكون في ذلك تعطيل للشعائر التي أراد إقامتها فلا يتحقق غرض الوقف .

كما أن الوقف ذكر بعد النص السابق أنه : « إذا ظهر أحد من العتقاء بأمر من الأمور التي لا تنبغي ، واشتهر بشهرة آثمة ، لا يكون له استحقاق في الوقف ، ويكون مطروداً محروماً من ذلك » . وقد جاء نص من تزوج بأجنبي وسطا بين هذين النصين ، أولها خصص العموم السابق في الإنشاء ، والثاني جعل عقوبة المشتهر بما يشينه الطرد والحرمان ، فدل ذلك على أن الوقف — سواء كان يريد حمل البنات على الزوج من أهل الوقف ، أو يريد ألا تسكن مع زوجها الغريب عن الوقف في منزله لأسباب لا تخفى ، دل ذلك على أنه يقصد حرمانها من السكنى في منزل الوقف ، ومن الانتفاع به لأنه لا يتأتى أن يحرمها من السكنى في المنزل مع زوجها الغريب ، ويبيح لها أن تسكن الغريب ، ولو لم يكن زوجها ، مع أن الزوج أولى من الغريب الذي لا تربطه بأحد المستحقين أية صلة . فضلا عن أن الوقف ذكر أن من تزوج بأجنبي ليس لها حق السكنى ، فدل ذلك على عدوله عن عموم الإنشاء وعلى الأقل تخصيصه .

وإذا جرى النزاع في الدعوى هذا المجرى وانتهى بما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن

وخالفها في ذلك محكمة الاستئناف وجرت في قضائها على أن إنشاء الوقف : « يدل على أن الواقف ينتفع بالمنزل سكناً وإسكناً وغلة واستغلالاً ، وبسائر وجوه الانتفاعات الوقفية الشرعية . كما ينتفع المستحقون بذلك من بعده » . وهذا الشرط وإن كان « يدل وحده وفي ظاهره على أن الانتفاع بالمنزل يكون بالسكن والإسكان والغلة والاستغلال ، إلا أن المحكمة ترى أن هناك نصوصاً أخرى في كتاب الوقف خصصت هذا العموم إن لم تكن تنسخه » ، كما ترى أن غرض الوقف الذي يبين من مجموع أقواله « يرى إلى تخصيص هذا المنزل للسكنى على من شرط لهم دون الاستغلال ، إذ شرط السكن فيه لأهله وذريته ومعاييقه إحياء لذكره ، وشرط أن تحي فيه ليالي رمضان ، وأن تقام فيه الموائد والمواسم وقراءة القرآن ، ويستحيل إقامة هذه الشعائر إذا ما استغلة الموقوف عليهم بالتأجير لغيرهم ، وسكن الغير فيه » . وقد دل صنيع الواقف على ذلك إذ ظل يسكنه ويقيم الشعائر فيه حتى وفاته ، وسكنه من بعده المستحقون من ذريته دون الأجنبي ودون الاستغلال .

ثم انتقلت المحكمة إلى الشرط محل الجدل وقول الواقف فيه : « ومن تزوجت من الإناث الموقوفات عليهن أو من العتيقات برجل أجنبي لا يكون لها حق السكنى بالمسكن المذكور ، مادامت متزوجة ، فإن تأيئت عاد إليها حق السكنى به يجرى الحال ؛ كذلك كلما تزوجت وتأيت » . وقالت إنها ترى قبل البحث فيه ، البحث فيما سبقه ولحق به ليمكن فهم غرض الواقف من شروطه جميعها . فقد شرط الواقف أن يصرف من ريع الوقف على العتقاء وعلى قراء يقرأون القرآن في رمضان ومواسم كثيرة عيها

شروط الوقف جاءت مخصصة لعموم إنشائه ومقتضاها تخصيص المنزل لسكنى الموقوف عليهم دون الاستغلال ، وأن شرط حرمان الأثني لزواجها من أجنبي يقتضى على أى حال حرمانها من حق الاستغلال . ورتبت المحكمة على هذا النظر رفض دعوى الطاعة استحقاقها لشيء في منزل النزاع .

إذ كان ذلك وكان موضوع النزاع على هذه الصورة ، وبصرف النظر عن موضوع الطلب ومحله وهو فرع عن أصل الحق ، مما لا يقبل التجزئة لتعلقه بأوصاف الاستحقاق الذى يتلقاه المستحق عن الواقع ونطاقه ومداه . وهو لا يحتمل المغايرة بحيث لا يتأتى القول بأن شرط الاستحقاق فى المنزل يتسع للاستغلال بالنسبة لفريق من المستحقين دون فريق . إذ كان ذلك ، فإن بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليه الثانى يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين ، ولما تقدم يتعين الحكم ببطلان الطعن لهذا السبب » .

(الفضية رقم ٨ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية »
بالمجلس السابق) .

٢٥٠

٢٩ من مارس ١٩٦٢

- ١ - دعوى : دفع يبطلان صحيفتها ، نظام عام .
- ب - دعوى : دفع بعدم قبولها ، دفع موضوعى .
- ج - دعوى : دفع بعدم قبولها ، دفع شكلى ، نظام عام .

المبادئ القانونية :

١ - الدفع يبطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به ، وهو فى قانونى المرافعات الملغى والقائم على السواء دفع شكلى يجب إبدائه قبل التعرض لموضوع الدعوى

والإسقاط الحق فى التمسك به . وبطلان الذى يلحق الصحيفة بسبب هذا التجهيل بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام ، وقد اعتبر المشرع الكلام فى الموضوع مسقطاً فى جميع الأحوال للحق فى التمسك به . إذا الدفع ، ومن ثم فإذا كان هذا الدفع لم يبد إلا بعد المرافعة فى دعوى الشفعة وطلب رفضها لانعدام حق الشفعة أصلاً ، ولعدم توافر أسباب طلبها ، ولسقوط الحق فى طلب الشفعة بعدم تقديمه فى الميعاد القانونى ؛ وجب القضاء فى هذه الحالة بسقوط الحق فى الدفع لا برفضه .

٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى الذى نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات ، وأجازت إبدائه فى أى حالة كانت عليها الدعوى ، هو الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره كانه دأب الحق فى الدعوى ، أو سقوطه لسبق الصلح فيها ، أو لانقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ، ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى . وينبنى على ذلك أن المادة ١٤٢ من قانون المرافعات لا تنطبق إلا على الدفع بعدم القبول الموضوعى ، دون الدفع الشكلى الذى يتخذ اسم عدم القبول . إذ العبرة بحقيقة

أول درجة ، إذ أن مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافها .

المحكمة

« . . . وحيث إن الدفع يبطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمضى به ، هو فى قانونى المرافعات الملغى والقائم على السواء دفع شكلى يجب إبداءه قبل التعرض لموضوع الدعوى وإلا سقط الحق فى التمسك به ؛ والبطلان الذى يلحق الصحيفة بسبب هذا التجهيل هو بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام ؛ وقد اعتبر المشرع الكلام فى الموضوع مسقطاً فى جميع الأحوال للحق فى التمسك بهذا الدفع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد سجل فى تقريراته أن المطعون عليهما المشتريين للأطيان المشفوع فيها لم يبدىا هذا الدفع إلا بعد أن ترافعا فى جلسات سابقة فى موضوع الدعوى ؛ وطلبوا رفضها لانعدام حق الشفعة أصلاً ، ولعدم توفر أسباب طلبها ، وبسقوط الحق فى طلب الشفعة لعدم تقديمه فى الميعاد القانونى ، وكان من بين ما أقام عليه الحكم قضاءه برفض هذا الدفع أن حق المطعون عليهما فى التمسك به قد سقط بتكلمهما فى موضوع الدعوى وإبدائهما طلباتها ودفاعهما فيه ، دون تمسك بهذا الدفع . فإن هذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيح فى القانون ، ويكفى لملئه فى هذا الخصوص وإن كان الصحيح أن يقضى فى هذه الحالة بسقوط الحق فى الدفع لا برفضه ، ولكن القضاء بالرفض لا يختلف فى نتيجته فى هذه الصورة عن القضاء بالسقوط . . . »

« وحيث إن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة ،

الدفع ومرماه وليس بالتسمية التى يطلقها عليه الخصوم .

٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة ، هو فى حقيقته اعتراض على شكل إجراءات الحضور وكيفية توجيهها ، وهو بهذه المثابة من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول ، ومن ثم فالبطلان المترتب على جمع مدعين متعددين لا تربطهم رابطة فى صحيفة واحدة ، على الرأى الذى يقول بالبطلان فى هذه الحالة ، هو بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام .

وينبنى على ذلك أن هذا الدفع ، كالدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل ، يسقط الحق فى التمسك به بعدم إبدائه قبل الكلام فى موضوع الدعوى ، وأن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع لا تكون قد استنفدت ولايتها فى نظر الموضوع . فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغائه وبرفض الدفع ، وجب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها الذى لم تقل هذه المحكمة كتابتها فيه ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية التصدى لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضى على الخصوم . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد خالفت هذا النظر وتصدت لموضوع الدعوى كان حكمها باطلاً ، ولا يزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعنين أمامها بطلب إعادة القضية إلى محكمة

هو في حقيقته اعتراض على شكل إجراءات الخصومة وكيفية توجيهها ، وبهذه المثابة يكون من الدفوع الشككية ، وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون للرافعات وأجازت إبداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى . ذلك أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو كما صرحت المذكرة التفسيرية : « الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى ، وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى ، باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى يطلب تقريره ، كإعدام الحق في الدعوى ، أو سقوطه لسبق الصالح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ، ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ، ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى » .

فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي ، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١٤٢ مرافعات على الدفع الشككي الذي يتخذ اسم عدم القبول ، كما هو الحال في الدفع المطروح ، لأن العبرة بحقيقة الدفع ومرماه ، وليس بالتسمية التي يطلقها عليه الخصوم . ومتى تقرر أن هذا الدفع هو من الدفوع الشككية وكان البطلان الذي يترتب على جمع مدعين متعددين لا تربطهم رابطة في صحيفة واحدة ، على الرأي الذي يقول بالبطلان في هذه الحالة هو بطلان نسبي لا علاقة له بالنظام العام ، فإن هذا الدفع يكون . . الحق في التمسك به يسقط بعدم إبدائه قبل الكلام في الموضوع . .

« وحيث . . إنه وقد تبين مما سلف بيانه عند الرد على الدفع . . الخاص بعدم قبول الدعوى

لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة ، أنه دفع شككي وليس دفعا بعدم القبول بما ورد ذكره في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات . وقد سلم الحكم المطعون فيه بذلك ، وأقام قضاءه برفض هذا الدفع على أن الحق في إبدائه قد سقط بعدم التمسك به قبل الكلام في الموضوع ، . فإن محكمة الدرجة الأولى بقبولها هذا الدفع الشككي والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على ذلك ، لا تكون قد استنفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى . فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم وبرفض الدفع فإنه يجب عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها ، لأن هذه المحكمة لما تقل كلمتها فيه . ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي لهذا الموضوع ، لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم . ولما كان الحاصل في الدعوى الحالية أن محكمة الاستئناف قد خالفت هذا النظر وتصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه بعدم جواز الشفعة لطلبها على خلاف قاعدة عدم التجزئة فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون وباطلاً ولا يزيل هذا البطلان أن الطاعنين لم يتمسكوا أمامها بطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافها .

(القضية رقم ٢٥١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولي عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

شأنه أن يخضع هذه الأسباب لرقابة المحاكم لتبين مدى صحتها من الوجهة الواقعية ، ومدى مطابقتها للقانون . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما قرره جهة الإدارة من أن فصل الطاعن من وظيفته يرجع إلى عدم مسأيرته العهد الجديد ، وعدم تجاوبه مع سياسته رغم إنكاره ذلك ، فإن محكمة الاستئناف إذ أخذت بهذا السبب ، مع مغايرته لما أبدته جهة الإدارة أمام محكمة أول درجة كمسوغ للفصل ، واعتبرته حقيقة ثابتة بمجرد أن جهة الإدارة قد ذكرته سبباً للفصل تطبيقاً للرسوم بقانون ١٨١ سنة ١٩٥٢ ، ولم تعمل رقابتها عليه وتحققه لبيان مدى مطابقتها للواقع ، يكون حكمها مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور في هذا الخصوص .

٣ — تقويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته ، عنصر من عناصر الضرر الذي يجب النظر في تعويض الموظف عنه . وإذا كانت الفرصة أمراً محتملاً ، فإن تقويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت ، وهو عنصر من عناصر التعويض ، ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة . ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قال في سبيل رفض طلب التعويض : إن تقويت فرصة احتمال ترقية الطاعن لا يدخل في تقرير الضرر المادي الذي أصابه من جراء فصله

٢٥١

٢٩ من مارس ١٩٦٢

١ — موظف : فصل بغير الطريق التأديبي ، الرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، السبب المسوغ للفصل .
ب — قرار إداري : تسببه ، رقابة المحاكم . حكم ، تدليل ، عيب ، قصور .

ج — تعويض : ضرره ، عناصره ، تقويت الفرصة ، موظف ، فصل ، مسئول عنه .

المبادئ القانونية :

١ — القرار الصادر بفصل موظف استناداً إلى المرسوم بقانون ١٨١ سنة ١٩٥٢ ، كأي قرار إداري آخر ، يجب أن يقوم على سببه المسوغ له قانوناً وقد أفصحت المادة الأولى من المرسوم بقانون المذكور عن السبب المسوغ للفصل ، وهو أن يكون الموظف غير صالح للعمل ، أو تعلق به شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو حسن السمعة ؛ كما أبانت المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون سالف الذكر عن أن المقصود بالموظف غير الصالح للعمل الموظف غير القادر على أداء وظيفته ، أو القادر غير المنتج ، أو القادر المنتج الذي لا يلائمه العهد الجديد .

٢ — لا تلزم الإدارة بتسبيب قراراتها الإدارية إلا حيث يلزمها القانون بذلك . ويحمل القرار غير المسبب القرينة على صحة سببه ، وعلى من يدعي عكس هذه القرينة أن يقيم الدليل على مدعاه ، إلا أنه متى ذكرت جهة الإدارة أسباباً لقرارها فإن ذلك من

من الخدمة قبل بلوغ سن المعاش ، لأنه مجرد احتمال ولا يصح أن يبنى عليه حق ؛ فإن هذا القول ينطوي على خطأ في القانون . ولا ينال من ذلك أن تكون الترقية تتم بالاختيار دون التقيد بالأقدمية ، وأنها من الإطلاقات التي تملكها الجهات الرئيسية للموظف ، إذ محل ذلك أن يكون الموظف باقياً في الخدمة .

المحكمة

« . . . وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم للطعون فيه في سببين ، يتحصل أولهما في أن الحكم خالف القانون وأخطأ في تفسيره ، ذلك أنه أسس قضاءه برفض الدعوى على انتفاء الضرر المعنوي وكفاية التعويض الذي ناله الطاعن تطبيقاً للمرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ عن الضرر المادي ، إذ منح الفرق بين مرتبه ومعاشه في المدة التي كانت باقية له مع ضمها إلى مدة المعاش . ووجه الخطأ فيما انتهى إليه الحكم من انتفاء الضرر الأدبي هو أن خروج موظف كبير في مركز الطاعن تطبيقاً لتشريعات أطلق عليها اسم « تشريعات تطهير الأداة الحكومية من الفساد » ، يصمه بالفساد ويضعه في مركز من لا يليق لأن يتبوأ الوظيفة لما حاق بخلقه أو لحق بمصاحبه من فساد ، وفي هذا ما فيه من ألم نفسي مرير ، يضاعف منه أنه ظل هو ومن خرجوا مثله طبقاً لتشريعات التطهير هدفاً للتشهير بهم ، فإذا أسقط الحكم هذا الاعتبار ولم يقر وزناً لهذا الألم النفسي فإنه يكون قد انتقص عنصراً من عناصر التعويض .

أما عن الضرر المادي فإن الحكم لم يدخل في تقديره له ما فات الطاعن من كسب بسبب

فصله من الخدمة قبل بلوغه سن المعاش ، وذلك بإغفاله ما فوته عليه هذا الفصل من ترقية إلى الدرجات التالية لدرجته ؛ والتي كان من حقه الوصول إليها لو أنه بقي في الخدمة حتى سن المعاش ، فقد نال هذه الترقية من كانوا يلوونه كفاية وأقدمية . ولقد برر الحكم هذا الإغفال بأن هذه الترقية مجرد احتمال لم يكن مصيره التحقيق ولا يصح أن يبنى عليه حق ، وهذا القول ينطوي على خطأ في القانون ذلك أن ترقية الطاعن إلى درجة مدير عام « أ » ووكيل وزارة مساعد وما كان سيصاحبها من زيادة في المرتب والمعاش فضلاً عن علو في المركز الأدبي ، لم تكن مجرد احتمال بل كانت حقاً مكتسباً يفصح عن ذلك خطاب أول وزير للتربية والتعليم في عهد الثورة وهو الأستاذ سعد اللبان ، ذلك الخطاب الذي قدمه الطاعن إلى محكمة الموضوع ضمن مستنداته والذي يشهد فيه الوزير المذكور بأن حق الطاعن في الترقية إلى الوظائف التي تعلو وظيفته كان واضحاً لما امتاز به من كفاءة وحسن سمعة وأمانة ودقة في العمل ، كذلك ما شهد به وزير سابق هو الأستاذ محمد رفعت في كتاب قدمه الطاعن أيضاً ضمن تلك المستندات من أن ترشيحه لمنصب السكرتير العام لجامعة محمد علي لقي موافقة عامة لكفاية الطاعن وأقدميته ولما إتصف به من صفات خلقية طيبة . وقد أيد هذا الترشيح الوزير خلف الوزير المذكور ورتب الطاعن على ذلك أن استناد الحكم للطعون فيه في نفي احتمال ترقيته إلى ما قالته الوزارة من عدم ملائمة الطاعن مع العهد الجاضر هو استناد إلى سبب باطل لا أصل له ، وأنه ما دام أن ترقيته كانت حقاً واضحاً ومؤكداً لو أنه ظل في الخدمة حتى بلوغ سن المعاش فلا بد من إدخال أثرها في عناصر التعويض المادي .

ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبب من ناحيتين (الأولى) أنه أورد في معرض تدليله على عدم حقوق ضرر بالطاعن من جراء فصله أنه فصل من وظيفته لما ثبت من أنه غير مسير للعهد الجديد ، ولقد نقل الحكم هذا السبب عن مذكرة الحكومة وصحيفة استئنافها دون أن يعحصه أو يحدد المعنى المقصود منه أو يقيم الأدلة على صحته ، وذلك على الرغم من أن الحكومة لم تنسب إلى الطاعن هذا الأمر طوال نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ، وأنهما ما عمدت إلى إبدائه إلا بعد أن فشلت في دفع البينة التي قدمها الطاعن على أن فصله كان فصلاً تعسفياً أريد به الكيد له شفاء لما في نفوس من طلبوا هذا الفصل ، ويبدو أن أخذ المحكمة بهذا السبب على أنه حقيقة لا تقبل الجدل كان نتيجة فهم خاطيء منها بأن ادعاء الحكومة بأن الفصل كان لهذا السبب هو ادعاء لا يقبل المناقشة ، في حين أنه من المقرر أنه إذا ساقته جهة الإدارة سبباً تبرر به قرارها بالفصل ، فإن هذا السبب يصبح خاضعاً لرقابة القضاء مهما علت السلطة الإدارية مصدرة هذا القرار ومهما كان نوع السبب الذي تذرعت به الإدارة (والناحية الثانية) أن الحكم أحل بحق الطاعن في الدفاع ، بما يجعله باطلاً . ذلك أنه استند في معرض تدليله على انتفاء الضرر الأدبي إلى ما قاله من أن : « كثيراً من الموظفين الذين لهم مدة خدمة باقية أطول من مدة خدمته قد سارعوا بمحض اختيارهم إلى ترك الخدمة مع ضم المدة الباقية لهم وصرف مرتبها ، ولم يروا أن في ذلك ما يمس سمعتهم أو يجرح كرامتهم » . ويقول الطاعن إن هذه الواقعة التي أوردتها الحكم فضلاً عن عدم صحتها فإنها لم تكن مدار مناقشة بين الخصوم ، ولم

يطرحها أحدهم على المحكمة ، وليس لها أصل في الأوراق ، بل أوردتها الحكم خارج النطاق الواجب أن يلتزمه وليس لها مصدر سوى علم القاضي الشخصي .

« وحيث إن الحكم للمطعون فيه قال في تبرير قضائه برفض طلب التعويض ما يأتي : « وحيث إنه فيما يتعلق بما يطلبه الأستاذ . . (الطاعن) من تعويض مادي وأدبي فلا ترى المحكمة محلاً لها إذ أنه فيما يختص بالتعويض المادي فبعد أن صرفت الحكومة له مرتب الأحد عشر شهراً الباقية في مدة خدمته ، وبعد أن ضمت هذه المدة لمدة خدمته ، فإن هذا كل ما كان يناله لو أنه بقي في الخدمة هذه المدة ، أما قوله من فوات فرصة احتمال ترقيته فإن هذا مجرد احتمال لا يصح أن يبنى عليه حق بل أن المتوقع هو العكس لما ثبت من أنه غير مسير للعهد الجديد ، ومن كانت تعتبره الوزارة كذلك لا يقبل منه القول . باحتمال ترقيته . أما غن الضرر الأدبي فترى المحكمة أنه غير محقق إذ أن فصل الموظف بغير الطريق التأديبي لأن العهد الحاضر رأى فيه أنه غير متجاوب مع سياسته فهذا كما ذكرت الحكومة في مذكرتها لا يجرح الموظف المفصول ، يضاف إلى ذلك أنه لم يبق للسيد . . سوى أشهر حتى تنتهي خدمته ، ولقد صرف له مرتبه عنها واحتسبت في مدة خدمته ، بل إن كثيراً من الموظفين الذين لهم مدة خدمة باقية أطول من مدته قد بلغت السنتين قد سارعوا بمحض اختيارهم إلى ترك الخدمة مع ضم المدة الباقية لهم وصرف مرتبها ولم يروا في ذلك ما يمس سمعتهم أو يجرح كرامتهم ، ومن ثم فلا ترى المحكمة أي ضرر مادي أو أدبي لحق به يستحق أي تعويض » .

ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصفة أساسية على أن الطاعن غير مسير للعهد الحاضر ، وغير متجاوب مع سياسته ، وقد اعتبر هذا الأمر ثابتاً في حق الطاعن لمجرد أن الحكومة ذكرته كسبب لفصله من الخدمة قبل بلوغه سن المعاش بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، ولما كان القرار الصادر بفصل الموظف استناداً إلى هذا المرسوم بقانون يجب كأي قرار إداري آخر أن يقوم على سببه المبرر له قانوناً ، وقد أفصحت المادة الأولى من المرسوم بقانون المذكور عن السبب الموجع للفصل وهو أن يكون الموظف غير صالح للعمل أو تعلق به شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، وأبانت المذكرة الإيضاحية أن المقصود بالموظف غير الصالح للعمل الموظف غير القادر على أداء وظيفته أو القادر غير المنتج أو القادر المنتج الذي لا يلائمه العهد الجديد . ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها ، إلا حيث يلزمها القانون بذلك ويحمل القرار غير المسبب القرينة على صحة سببه وعلى من يدعى عكس هذه القرينة أن يقيم الدليل على مدعاه ، إلا أنه إذا ذكرت جهة الإدارة أسباباً لقرارها فإن ذلك من شأنه أن يخضع هذه الأسباب لرقابة المحاكم لتبين مدى صحتها من الوجهة الواقعية ومدى مطابقتها للقانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون عليهما ذكرا أمام المحكمة الابتدائية أن سبب فصل الطاعن هو أنه ضعيف الانتاج ، ثم عادوا ذكرا أمام محكمة الاستئناف أن فصله يرجع إلى أنه غير مسير للعهد الجديد وغير متجاوب مع سياسته ، فإن محكمة الاستئناف إذ أخذت بهذا السبب الأخير واعتبرته حقيقة ثابتة لمجرد أن

جهة الإدارة قد ذكرته كسبب لفصل الطاعن تطبيقاً للمرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، ولم تعمل رقابتها عليه وتحققه لتبين مدى مطابقتها للواقع وذلك رغم إنكار الطاعن صحته ومع مغايرة هذا السبب للسبب الذي أبدته جهة الإدارة أمام المحكمة الابتدائية كمبرر للفصل يكون حكمها مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور في هذه الناحية .

« وحيث إن ما ذهب إليه الحكم من أن تفويت فرصة احتمال الترقية على الطاعن لا يدخل في تقدير الضرر المادي الذي أصابه من جراء فصله من الخدمة قبل بلوغ سن المعاش ، لأنه مجرد احتمال لا يصح أن يبنى عليه حق ، فإن هذا القول ينطوي على خطأ في القانون .

ذلك أن تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل انتهاء خدمته ، عنصر من عناصر الضرر التي يجب النظر في تعويض الموظف عنها . أما قول الحكم بأن هذا مجرد احتمال لا يصح أن يبنى عليه حق ، فردود بأنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق ، والقانون لا يمنع أن يحسب في الكسب الفائت الذي هو عنصر من عناصر التعويض ، ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ، مادام لهذا الأمل أسباب معقولة . ولما كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن قرار فصله قبل انتهاء مدة خدمته قد فوت عليه فرصة ترقية إلى درجة سكرتير عام للوزارة ، ثم وكلاء مساعداً لها ، إذ رقى إلى هاتين الدرجتين للمراقب الذي كان يليه في الأقدمية ، ويقبل عنه في الكفاءة ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع لما له من أثر في تقدير التعويض ،

الأخرى التي تضمنتها أسبابه » .

(القضية رقم ٣٠٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد زعفراني سالم ومحمود القاضي ومحمود
توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف
مرسى المستشارين) .

٢٥٢

٢٩ من مارس ١٩٦٢

١ - خاصة : قضاء وأعضاء النيابة ، أحوالها على
سبيل الحصر ؛ مسئولية ، تدوين .
ب - خاصة : قضاء وأعضاء النيابة ، دعوى
الخاصة ، طبيعتها ، خصوم فيها .

المبادئ القانونية :

١ - لأن كانت المواد من ٦٥٤ إلى ٦٦٧
من قانون المرافعات الملغى قد نصت على
أحوال خاصة للقضاة وشروطها وإجراءاتها،
وسكنت عن أعضاء النيابة ؛ إلا أن هذه
الأحكام كانت تنطبق أيضاً عليهم ، فلم يكن
يجوز مقاضاتهم عن الضرر الذي يسببونه
للغير لدى قيامهم بأعمال وظيفتهم إلا عن
طريق الخاصة . ذلك أن الأصل هو عدم
مسئولية القاضي أو عضو النيابة عما يصدر
منه من تصرفات في أثناء عمله ، لأن كلا منهما
إنما يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون ،
وترك له سلطة التقدير فيه . ولكن المشرع
رأى تقرير مسئوليتيهما على سبيل الاستثناء ،
إذا انحرف أيهما عن واجبات وظيفته
وأساء استعمالها ، فنص في قانون المرافعات
على أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر
يسأل فيها القاضي عن التضمنات ، كما نظم

ولا عبرة بما يقوله المطعون عليهما من أن الترقية
إلى الدرجات التي تعلو الدرجة الثانية تتم بالاختيار
دون التقيد بالأقدمية ، وأنها من الاطلاقات التي
تملكها الجهات الرئيسية للموظف ، ذلك أن
محل هذا القول أن يكون الموظف باقياً في
الخدمة .

« وحيث إنه عما ساقه الحكم المطعون فيه في
معرض التبدل على انتفاء الضرر الأدبي من أن
كثيرين من الموظفين الذين كانت لهم مدة خدمة
باقية أطول من مدة خدمة الطاعن ، قد سارعوا
بمحض اختيارهم إلى ترك الخدمة مع ضم المدة الباقية
لهم وصرف مرتبها ، ولم يروا أن في ذلك ما يمس
مهمتهم أو يجرح كرامتهم ، فإنه لما كان الحكم
المطعون فيه وسائر أوراق الطعن خلوا بما
يفيد أن هذه الواقعة التي عول عليها الحكم في
بعض قضائه طرحت على محكمة الموضوع ،
وكان الحكم لم يبين المصدر الذي استقى منه هذه
الواقعة ، وكان المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢
الذي قال الحكم بأن كثيرين من الموظفين
سارعوا باختيارهم إلى اعتزال الخدمة للانتفاع
بأحكامه ، هذا المرسوم بقانون خاص بمصل
الموظفين بغير الطريق التأديبي ، والمهدف منه كما
صرحت المذكرة التفسيرية له هو تطهير الأداة
الحكومية من أدران العهد الماضي ، ولم يقصد به
التيسير على الموظفين باعتزال الخدمة قبل بلوغ
من المآل ، وإنما صدر لتحقيق هذا التيسير
قرار مجلس الوزراء في ٢٥ و٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ؛
لما كان ذلك فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص
يكون مشوباً أيضاً بالقصور .

« وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه دون حاجة لبحث أوجه الطعن

إجراءات المخاصمة في هذه الأحوال .
والحكمة التي توخاها الشارع من وضع نظام
المخاصمة ، هي توفير الضمان للقاضي في عمله ،
وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن
من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من
كرامته وهيبته برفع دعاوى عادية لمجرد
التشهير به . وهذه الحكمة تتوافر بالنسبة
لأعضاء النيابة التي تعتبر هيئة مكاملة للقضاء .
وقد حرص الشارع دائماً على الجمع بينهم
وبين القضاء في القوانين المتعاقبة الخاصة
بتنظيم السلطة القضائية ، وكفل لهم من أسباب
الطمأنينة والضمانات ومظاهر الاستقلال
كثيراً مما كفله للقضاة كما حرص عند تعديل
قانون المرافعات على أن ينص صراحة
في المادة ٧٩٧ من القانون القائم على التسوية
بين القضاء وأعضاء النيابة في شأن المخاصمة
وبذلك قن ما كان مقرراً من قبل بغير نص
صريح ورتب في الفقرة الأخيرة من هذه المادة
مسئولية الدولة عما يحكم به من التضمينات
على القاضي أو عضو النيابة بسبب الأفعال
المخالفة .

٢ - دعوى المخاصمة في قانون المرافعات
الملغى والقائم ، هي دعوى تعويض وإن كان
من آثارها في القانون القائم بطلان تصرف
القاضي أو عضو النيابة المخاصم . وقد حدد
الشارع الأحوال التي يجوز فيها رفع دعوى
المخاصمة ونظم للمخاصمة في هذه الأحوال
إجراءات خاصة ، وأحاطها بضمانات تكفل
حماية القاضي أو عضو النيابة من عبث

الخصوم ، ومن ثم فلا يجوز مقاضاة أيهما
بالتضمينات عن التصرفات التي تصدر منه
في أثناء عمله إلا في هذه الأحوال ، ولا
سبيل إلى هذه المقاضاة غير دعوى المخاصمة .
وإذن فإذا كان الطاعن قد رفع دعواه ضد
رئيس النيابة بطلب تعويضه عن الأضرار
التي لحقت به بسبب إجراءات تنفيذ حكم
جنائي اتخذها أحد أعضاء النيابة ، بمقولة إنها
قد تمت على وجه مخالف للقانون ، ثم أدخل
في الدعوى ، بناء على أمر المحكمة ، النائب
العام ووزير العدل بوصف كونهما الجهة
الرئيسية لعضو النيابة الذي وقع منه التصرف
الذي سبب الضرر المدعى به ، وطلب إلزامهما
متضامتين مع رئيس النيابة بالتعويض . فإن
الحكم المطعون عليه إذ خلص إلى عدم قبول
هذه الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه
القانون (باعتبارها دعوى مخاصمة) ، يكون
قد فهم الدعوى على وجهها الصحيح وطبق
عليها القانون تطبيقاً سليماً . ولا يقدح
في صحة قضائه عدم توجيه الدعوى إلى عضو
نيابة معين بالاسم ، وتوجيهها إلى النيابة العامة
في شخص رئيس النيابة ، ذلك أنه يستوي
أن تكون دعوى التضمينات قد وجهت إلى
عضو النيابة باسمه ، أو بوظيفته وإلى النائب
العام بوصف كونه الجهة الرئيسية لعضو
النيابة الذي صدر منه التصرف ، والقول
بغير ذلك يفوت الحكمة التي قصد إليها
الشارع من وضع نظام المخاصمة ، ويفتح

الباب للتحايل على خاصمة أعضاء النيابة بغير الطريق الذى رسمه القانون .

المحكمة :

« . . . وحيث . . . إنه وإن كانت المواد من ٦٥٤ إلى ٦٦٧ من قانون المرافعات الملغى ، الذى رفع الطاعن دعواه فى ظله ، نصت على أحوال خاصمة القضاة وشروطها وإجراءاتها ، وسكنت عن أعضاء النيابة ، إلا أن هذه الأحكام كانت تنطبق أيضاً على هؤلاء فلم يكن يجوز مقاضاتهم عن الضرر الذى يسببونه للغير لدى قيامهم بأعمال وظيفتهم إلا عن طريق الخاصمة ، ذلك أن الأصل هو عدم مسئولية القاضى أو عضو النيابة عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله ، لأن كلا منهما إنما يستعمل فى ذلك حقاً خوله له القانون ، وترك له سلطة التقدير فيه . ولكن للشرع رأى أن يقرر مسئوليتهم على سبيل الاستثناء ، إذا انحرف أيهما عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها ، فنص فى قانون المرافعات على أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يسأل فيها القاضى عن التضمينات ، ونظم إجراءات الخاصمة فى هذه الأحوال .

والحكمة التى توخاها المشرع من وضع نظام الخاصمة هى توفير الطمأنينة للقاضى فى عمله ، وإحاطته بسياسج من الحماية يجعله فى مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته ، برفع دعاوى عادية مجرد التشهير به . وهذه المحكمة تتوافر بالنسبة لأعضاء النيابة الذين يعتبرون هيئة مكملة للقضاة ، ولقد حرص المشرع دائماً على الجمع بينهم وبين القضاة فى القوانين المتعاقبة الخاصة بتنظيم السلطة القضائية ، وكفل لهم فيها من أسباب الطمأنينة والضمانات ومظاهر

الاستقلال كثيراً مما كفله للقضاة ، كما حرص عند تعديل قانون المرافعات على أن ينص صراحة فى المادة ٧٩٧ من القانون القائم على التسوية بين القضاة وأعضاء النيابة فى شأن الخاصمة ، وبذلك قن ما كان مقرراً من قبل بغير نص صريح ، ورتب للشرع فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة مسئولية الدولة عما يحكم به من التضمينات على القاضى أو عضو النيابة بسبب الأفعال المخالفة .

ولما كانت دعوى الخاصمة فى قانون المرافعات الملغى والقائم هى دعوى تعويض ، وإن كان من آثارها فى القانون القائم بطلان تصرف القاضى أو عضو النيابة الخاصم ؛ وقد حدد المشرع الأحوال التى يجوز رفعها فيها ، ونظم للخاصمة فى هذه الأحوال إجراءات خاصة ، وأحاطها بضمانات تكفل حماية القاضى أو عضو النيابة من عبث الخصوم . فإنه لا يجوز مقاضاة أيهما بالتضمينات عن التصرفات التى تصدر منه أثناء عمله ، إلا فى هذه الأحوال ، ولا سبيل إلى هذه المقاضاة غير دعوى الخاصمة .

ولما كان الطاعن قد رفع دعواه ضد رئيس نيابة الاسكندرية بطلب تعويضه عن الأضرار التى لحقت به بسبب إجراءات تنفيذ حكم جنائى اتخذها أحد أعضاء نيابة الاسكندرية ، ويصفها الطاعن بأنها تمت على وجه مخالف للقانون ؛ ثم أدخل فى الدعوى بناء على أمر المحكمة ، النائب العام ووزير العدل بوصفهما الجهة الرئيسية لعضو النيابة الذى وقع منه التصرف الذى سبب الضرر المدعى به ، وطلب إلزامهما متضامين مع رئيس النيابة بالتعويض . فإن الحكم المطعون فيه إذ خلاص إلى عدم قبول هذه الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون ، يكون قد فهم الدعوى على

أثبت المستأجر أن التلف لم يكن بخطئه ، أو أنه قد نشأ بفعل أجنبي لا يد له فيه .

المحكّم

« . . . وحيث أن المادة ٥٨٣ من القانون المدني تنص على أنه : « يجب على المستأجر أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد ، وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعه بها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالاً مألوفاً » . وتنص الفقرة الأولى من المادة ٥٩١ على أنه : « على المستأجر أن يرد العين المؤجرة بالحالة التي تسلمها عليها إلا ما يكون قد أصاب العين من هلاك أو تلف بسبب لا يد له فيه » . ومؤدى هذين النصين أن الشارع قد جعل معيار العناية التي فرضها على المستأجر معياراً مادياً هو عناية الرجل المعتاد وأن المستأجر مسئول عما يصيب العين المؤجرة من تلف ناشئ عن استعمالها استعمالاً غير مألوف ، وأن مسئوليته هذه مفترضة ولا ترتفع إلا إذا أثبت أن التلف لم يكن بخطئه أو أنه نشأ بفعل أجنبي لا يد له فيه .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفي مسئولية المطعون عليها عما أصاب العين المؤجرة من الأضرار البينة بقضية اللجنة . . . بما أورده في قوله « ومن حيث إنه يبين من ذلك أن التلف الذي لحق بالعين المؤجرة قد وقع نكايه بالمؤجرة ولم يكن للمستأجر يد فيه ، كما لم يثبت أن المستأجر قصر في المحافظة على العين المؤجرة ونشأ عن هذا التقصير حصول التلف : أما استناد محكمة أول درجة في مسئولية المستأجر عن الضرر الذي أصاب المبنى إلى عدم وضع المستأجر حارساً

وجهاً الصحيح وطبق عليها القانون تطبيقاً سليماً ، ولا يقدح في صحة قضائه ما يقوله الطاعن من أنه لم يوجه دعواه إلى عضو نيابة معين بالاسم ، وإنما وجهها إلى النيابة العامة في شخص رئيس نيابة الاسكندرية . ذلك أنه يستوى أن تكون دعوى التضمينات قد وجهت إلى عضو النيابة باسمه أو بوظيفته ، أو إلى النائب العام بوصفه الجهة الرئيسية لعضو النيابة الذي صدر منه التصرف ؛ والقول بغير ذلك يفوت الحكمة التي قصد إليها المشرع من وضع نظام الخاصمة ، ويفتح الباب للتحايل على خاصمة أعضاء النيابة بغير الطريق الذي رسمه القانون » .

(القضية رقم ٤٠٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٢٥٣

٢٩ من مارس ١٩٦٢

لإجارة : مستأجر ، التزاماته ؛ عين مؤجرة ، استعمالها والمحافظة عليها ، معياره .

المبدأ القانوني :

مؤدى نص المادتين ٥٨٣ و ٥٩١ من القانون المدني ، أن الشارع قد جعل معيار العناية التي فرضها على المستأجر في استعمال العين المؤجرة أو المحافظة عليها معياراً مادياً هو عناية الرجل المعتاد ، وأن المستأجر مسئول عما يصيب العين المؤجرة من تلف ناشئ عن استعمالها استعمالاً غير قانوني ؛ وهذه المسئولية مفترضة لا ترتفع إلا إذا

مرسما . . ولما كان هذا النص غير متعلق بالنظام العام ، فإنه يصح الاتفاق على عكسه . ولذلك أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢١٧ من القانون المدني ، الاتفاق على إعفاء المدين من أى مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى ، إلا ما ينشأ عن غشه أو عن خطئه الجسيم ، ومن ثم فيكون الاتفاق فى سند الشحن على إعفاء مصلحة سكة الحديد من المسؤولية عن الأضرار التى تلحق بالبضائع صحيحاً ، طالما أن تلك الأضرار لم تنشأ عن غش أو خطأ جسيم من جانبها ، وإذن فإذا كان سند الشحن قد تضمن شرطاً بإعفاء الطاعنة (مصلحة السكة الحديدية) من المسؤولية الناشئة عن فقد البضائع أو تلفها بعد فوات موعد استحقاق رسوم الأرضية ، وكان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها الأولى (المرسل إليها) قد تراخت فى تسلم البضاعة من محطة الوصول إلى ما بعد استحقاق رسوم الأرضية واكتشف العجز فى البضاعة عند ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أهدر شرط الإعفاء من المسؤولية فى هذه الصورة ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٥٠١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

على المدرسة للمحافظة عليها ، فهو استناد غير صحيح ، ذلك لأن المؤلف أن أصحاب الباني فى القرى ومستأجرها لا يعهدون بحراستها لىلا إلى خفراء خصوصيين ، بل يتركون هذه الحراسة لرجال الحفظ ، بدليل أن المستأنف عليها لم تعين حارساً خاصاً على نصف المنزل الذى كانت تؤجره لمحمد . . وكان هذا الذى أورده الحكم لا مخالفة فيه للقانون لأنه أقيم على أن المطعون عليها ، فى خصوص ذلك التلف لم تقصر فى المحافظة على العين المؤجرة ، وأن هذا التلف حدث بسبب أجنبي لا يد للمستأجر (المطعون عليها) فيه ، لما كان ذلك فإن النعى بهذين السببين يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٤٨٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٤

٢٩ من مارس ١٩٦٢

نقل برى : نقل الأشياء ، مسؤولية الناقل ، الإعفاء منها .

المبدأ القانونى :

تنص المادة ٩٧ من قانون التجارة على أن : « أمين النقل ضامن للأشياء المراد نقلها إذا تلفت أو عدمت ، مالم يكن ذلك راجعاً إلى عيب ناشئ عن نفس الأشياء المذكورة ، أو إلى قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٢٥٥

٢٥ من مايو ١٩٦٢

١ — تأديب : مستخدم خارج عن الهيئة ، اختصاص وكيل وزارة أو رئيس مصلحة بتوقيع عقوبة تأديبية ، قانون موظفي الدولة م ١٢٨ .

ب — وزير : حقه في إعادة النظر في الجزاء الإداري ، وتفويض وكيل الوزارة أو وكيلها المساعد في ذلك .

المبادئ القانونية :

١ — أسند الشارع إلى وكيل الوزارة ورؤساء المصالح ، كل في دائرة اختصاصه ، سلطة توقيع العقوبات التأديبية في حق المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وجعل القرار الصادر من أيهم نهائياً فيما يتعلق به ، بحيث لا يجوز له الرجوع فيه بعد إصداره ، بوصف كونه قراراً إدارياً استنفذ به سلطته ، فيما عدا عقوبة الفصل التي أجاز التظلم منها إلى لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة التابع لها المستخدم في مدى أسبوعين من تاريخ إعلانه بقرار الفصل .

٢ — اختصاص وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بتوقيع عقوبات تأديبية على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، ليس معقوداً لهما وحدهما بلامعقب دون الوزير ، بل إن التدرج الرئاسي محفوظ ومرعى ، فإذا صدر هذا القرار من وكيل الوزارة

أو من الوزير ، فإن الضمانات التي تنفيها الشارع من إسناد هذا الاختصاص إلى رئيس المصلحة ، منعاً من صدور عقوبة تأديبية من هيئة أدنى ، تكون من باب أولى مكفولة .

المحكمة

« إن المادة ١٢٨ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الواردة في الفصل الخاص بالتأديب ، من الباب المتعلق بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، بعد أن عدت العقوبات التأديبية لهؤلاء المستخدمين وجعلت أقصاها الفصل ، نصت في فقرتها الثانية على أن : « يباشر وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختصة سلطة توقيع هذه العقوبات كل في دائرة اختصاصه ، ويكون قراره فيها نهائياً ؛ فيما عدا عقوبة الفصل ، فيجوز التظلم منها إلى لجنة شئون الموظفين بالوزارة ، أو المصلحة التابع لها المستخدم ، وذلك في مدى أسبوعين من تاريخ إعلانه بقرار الفصل ، ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائياً » .

وعلى إثر صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ بتحديد اختصاصات وكيل الوزارة ، جاء في المادة الثانية منه أن : « وكيل الوزارة هو الرئيس الإداري لموظفي الوزارة ومستخدميها ، وهو المسئول أمام الوزير عن تطبيق القوانين واللوائح في الوزارة » .

وفي ٢٧ من فبراير ١٩٥٧ صدر القرار الوزاري ١٧ بتحديد اختصاص السادة وكلاء

المستخدم في مدى أسبوعين من تاريخ إعلانه بقرار الفصل .

وقد أصدر وزير الصحة قرارات منظمة ومحددة لاختصاصات كل من وكيل الوزارة ، ووكلائها المساعدين ، ومديرى المصالح والأقسام بها ؛ فجعل وكيل الوزارة هو الرئيس الإدارى لموظفى الوزارة ومستخدميها المسئول أمامه ، وناط بالمديرين العاملين للمصالح أن يعرضوا على الوكلاء المساعدين الجزاءات التى توقع على بعض فئات الموظفين ، وعلى طائفة المستخدمين عامة ، مع تفويضهم فى السلطة المخولة لهما فى هذا الصدد بمقتضى المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، وأقر لمديرى المصالح اختصاصهم فى توقيع العقوبات التأديبية على الموظفين الداخلين فى الهيئة ، والمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، على أن يكون المرجع إليه فى البعض منها ، وإلى وكيل الوزارة فى البعض الآخر بحسب درجة الموظف . وهو تنظيم يملكه الوزير بحكم كونه الرئيس الإدارى فى وزارته ، المهيمن على شئونها والشرف على حسن سير العمل فيها ؛ وتتفق وأحكام القانون من حيث كونه يؤكد لكل من وكيل الوزارة ورؤساء المصالح ، الاختصاصات التأديبية التى أسندها القانون إليهم ، فلا ينتقص منها ما خوله إياه القانون ، ولا يزيد عليها إلا ما أجاز له القانون تفويضهم فيه ، وإنعازت إشرافاً رياسياً متدرجاً على ممارسة هذه السلطة ، محققاً بذلك مزيداً من الضمانات للموظفين والمستخدمين ، حتى لا ينفرد رئيس المصلحة بالسلطة فى معاقبتهم تأديبياً دون رقيب عليه من سلطة أعلا ؛ ولا سيما أن المادة ١٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة . نصت على عدم قبول الطلبات المقدمة رأساً بإلغاء

الوزارة المساعدين ، ونص فى المادة السادسة منه على أن : « يعرض المديرون العامون للمصالح على السادة الوكلاء المساعدين ، كل منهم فيما يخصه ، الجزاءات التى توقع على موظفى ومستخدمى الوزارة من الدرجة السابعة فما دونها ، وكذا التحقيقات التى تجريها النيابة الإدارية مع هؤلاء الموظفين والمستخدمين ، مشفوعة برأى المصلحة المختصة فيها ، ويكون لسيادتهم فى شأنها السلطة المخولة لنا بمقتضى المادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة » .

وفى ٧ من فبراير ١٩٥٩ ، صدر القرار الوزارى ٢٠٩ ، الذى نشر بعمد الجريدة الرسمية رقم ١٦ الصادر فى ٢٣ من فبراير ١٩٥٩ بشأن تعديل اختصاصات السيد وكيل الوزارة والسادة الوكلاء المساعدين ومديرى المصالح والأقسام . . ونص فى البند (ح) من مادته الحادية عشرة على أن من اختصاصات مديرى المصالح : « توقيع العقوبات التأديبية على الموظفين الداخلين فى الهيئة ، والمستخدمين الخارجين عن الهيئة المنصوص عنها فى قانون موظفى الدولة ، ورفعها للسيد الوزير فيما يختص به من الدرجة الثامنة فأعلى ، وإلى وكيل الوزارة عن الموظفين من الدرجة السابقة وما دونها » .

ويؤخذ من النصوص المتقدمة أن الشارع أسند إلى وكيل الوزارة ، ولرؤساء المصالح ، كل فى دائرة اختصاصه ، سلطة توقيع العقوبات التأديبية فى حق المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وجعل القرار الصادر من أيهم نهائياً فيما يتعلق به ، بحيث لا يجوز الرجوع فيه بعد إصداره ، بوصف كونه قراراً إدارياً استنفد به سلطته ؛ فيما عدا عقوبة الفصل ، التى أجاز التظلم منها إلى لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة التابع لهما

القرارات الإدارية النهائية للسلطات التأديبية ،
عدا ما كان منها صادراً من مجالس تأديبية ،
وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي
أصدرت القرار ، أو إلى الهيئات الرئيسية ،
وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم .

ومقتضى فرض هذا التظلم الوجوبى ، أن
تكون للهيئة الرئيسية سلطة إلغاء القرار التأديبى
المتظلم منه ، أو تعديله ، وإلا انتفت حكمه هذا
التظلم ، وكان استنزامه ضرباً من اللغو . ولا يحول
دون ذلك كون القرار نهائياً بالنسبة إلى مصدره ؛
وما دامت الهيئة الرئيسية تنتهى فى مدارجها إلى
الوزير فإنه يملك إعادة النظر فى اقرار فى حالة
التظلم منه . . . وإذ كان هذا أصلاً أصيلاً ثابتاً له ،
فإن له إعماله من غير طريق التظلم كما هو الشأن
عند التظلم على حد سواء ؛ ومرد ذلك إلى كونه
الرئيس الأعلى فى وزارته .

وشأن القرار التأديبى فى هذا الخصوص فيما
يتعلق بسلطة الجهة الرئيسية إزاءه ، شأن أى قرار
إدارى آخر . . . خضوع القرار ، فى هذه الحالة
لمراجعة السلطة الرئيسية وتعقبها ينطوى على ضمان
للموظف أو المستخدم الذى يوقع عليه الجزاء
التأديبى .

وإذا كانت المادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قد نصت بالنسبة
إلى الموظفين الداخلين فى الهيئة المعيّنين على وظائف
دائمة ، على سلطة الوزير فى إلغاء القرار التأديبى
الصادر فى حقهم من وكيل الوزارة أو الوكيل
المساعد ، أو رئيس المصلحة ، أو تعديل العقوبة
الموقعة بتشديدها أو خفضها ، وذلك فى خلال
شهر من تاريخ إصدار القرار ، وعلى حقه ، إذا
ما ألغى القرار ، فى إحالة الموظف إلى مجلس
التأديب خلال هذا الميعاد ؛ فإنها لم تنشئ للوزير

إزاء هؤلاء الموظفين سلطة تأديبية ممنوعة عليه
إزاء المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وإنما
قصدت بذلك إيراد قيد زمنى على هذه السلطة
فى خصوص الموظفين الدائمين ، وأطلقها من هذا
القيد فى المادة ١٢٨ من القانون بالنسبة إلى
المستخدمين الخارجين عن الهيئة .

بمعنى أن خلو هذه المادة الأخيرة من الإشارة
إلى سلطة الوزير فى إلغاء القرار أو تعديل
العقوبة لا يعنى إنكار هذا الحق عليه ، إذ أنه
مستمد من طبيعة القرار الإدارى ومقتضيات
الأوضاع الرئيسية ، دون حاجة إلى ترديده
فى النص ، وإنما يعنى أن القيد الزمنى الخاص
الوارد فى المادة ٨٥ من القانون لا يسرى فى مقام
تطبيق المادة ١٢٨ منه ، ذلك أنه لا يقبل أن
تنحصر سلطة الوزير بالنسبة إلى المستخدمين
الخارجين عن الهيئة ، وهم أقل شأنًا من الموظفين
الدائمين ، أو أن تكون إزاءهم ، أدنى منها إزاء
هؤلاء الآخرين .

فليس مفاد اختصاص وكيل الوزارة أو رئيس
المصلحة بحسب الأحوال ، بتوقيع عقوبات تأديبية
على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، أن هذا
الاختصاص معقود لوكيل الوزارة أو رئيس
المصلحة وحدهما بلا معقب دون الوزير ؛ بل إن
التدرج الرئاسى محفوظ ومرعى ، فإذا ما صدر
القرار من وكيل الوزارة أو من الوزير ، فإن
الضمانات التى تغيها الشارع من إسناد هذا
الاختصاص إلى رئيس المصلحة ، منعاً من صدور
عقوبة تأديبية من سلطة أدنى ، تكون من باب
أولى مكفولة .

والقول بغير ذلك يؤدى إلى غل يد الوزير
بالنسبة إلى صغار الموظفين ، وانتقاص ضمانات لهم ،
ويتنافى بداهة مع سلطة الوزير فى الإشراف على

شئون وزارته ، ورقابة حسن سير العمل فيها .

(القضية رقم ١٧٠٣ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة الإمام الإمام الحربي وكيل المجلس
ومصطفى كامل اسماعيل وحسن السيد أيوب والدكتور
ضياء الدين صالح ومحمد مختار العزبي المستشارين) .

٢٥٦

١٩ من مايو ١٩٦٢

١ - أموال عامة : شروط اعتبار المال عاماً ،
القانون المدني الجديد م ٨٧ ، البرك والمستنقعات المتصلة
بالبحر مباشرة ؟ ملاحه بور فؤاد .

ب - عقد إداري : عقد إيجار ملاحه بور فؤاد
بين وزارة الحربية وأحد الأفراد ؟ اختصاص القضاء
الإداري بالمنازعات المتعلقة به .

ج - امتياز : حق الصيد ، صحة إيجار عقده المبرم
بين وزارة الحربية وأحد الأفراد .

د - مسئولية الدولة : أضرار مادية ناتجة عن
الحرب ، تدخل الشارع بالنس على مسئولية الدولة عنها
في حالات معينة على سبيل الاستثناء ، طبيعة التعويض في
هذه الحالات .

المبادئ القانونية :

١ - اشترطت المادة ٨٧ من القانون
المدني الجديد شرطين للمال العام : أن
يكون عقاراً كان أو منقولاً ، مملوكاً للدولة
أو للأشخاص المعنوية العامة كالمحافظات
والمدن والقرى . والثاني : أن يكون مخصصاً
لمنفعة عامة بالفعل ، أو بمقتضى قانون
أو مرسوم (قرار جمهوري) .

٢ - عقد إيجار ملاحه بور فؤاد المبرم
بين شخص إداري هو وزارة الحربية ، وبين
أحد الأفراد ، يتصل بنشاط متعلق بمرافق

عام يخضع في إدارته للرأى الأعلى للسلطة
الحاكمة ، ويقوم على تمكين أحد الأشخاص
من الانفراد باستغلال مال عام والاستئثار
به . وقد تضمن شروطاً استثنائية غير مألوفة
في القانون الخاص ، وأخرى تنبئ عن
انصراف نية الإدارة إلى اتباع أسلوب
القانون العام ، معتمدة في تعاقدها على فكرة
السلطة ، الأمر الذي يخضع هذه الرابطة التي
تتوافر فيها بميزات العقد الإداري ، لأحكام
القانون الإداري ، ولاختصاص القضاء
الإداري .

٣ - عقد إيجار حق الصيد بملاحه
بور فؤاد ، المبرم بين وزارة الحربية
والمدعي ، عقد صحيح ، لانحصار نطاقه
في مدة محددة ولأنه لا يرقى إلى مستوى
المورد الطبيعي للثروة القومية ، الذي يشترط
أن يمنح استغلاله بقانون .

٤ - الحادث المفاجيء ، هو الحادث
الداخلي المجهول السبب ، غير المتوقع . الذي
لا يمكن دفعه ، والذي يرجع مصدره إلى
نشاط الإدارة في ذاته ، أو إلى شيء تملكه
أو تستعمله .

والقوة القاهرة وإن اتحدت مع الحادث
المفاجيء في طبيعتها الذاتية ، إنما ترجع إلى
أمر خارج عن نشاط الإدارة ، فإن الإجماع
على أن هذه الأخيرة ومن تطبيقاتها العملية
الحرب ، يترتب عليها انعدام علاقة السببية
التي هي أحد ركني هذه المسئولية التي ركنها

الثاني هو الضرر مجرداً عن الخطأ ، وقد يتدخل الشارع في حالات معينة ويبين كيفية التعويض ، فتتقرر المسؤولية بالنص الصريح على سبيل الاستثناء . والمسئولية هنا هي في حقيقتها ضرب من التأمين .

المحكمة

إنه بعد إذ كانت المادة ٩ من التقنين المدني السابق تنص في البند (رابعاً) منها على أن : البرك والمستنقعات المتصلة بالبحر مباشرة ، والبحيرات المملوكة للبري ، تعتبر من الأملاك الأميرية المخصصة للمنافع العمومية التي لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها المدة المستطيلة ، ولا يجوز حجزها ولا بيعها ، وإنما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر ، صدر التقنين المدني الجديد ونص في الفقرة (١) من المادة ٨٧ منه على أن : « تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم » .

وقد اشترطت هذه المادة في المال العام شرطين : (أولهما) أن يكون عقاراً كان أو منقولاً ، مملوكاً للدولة أو للأشخاص المعنوية العامة كالمديريات والمدن والقرى . و (الثاني) أن يكون هذا المال مخصصاً لمنفعة عامة بالفعل ، أو بمقتضى قانون أو مرسوم (قرار جمهوري) .

فأوردت بذلك تعريفاً عاماً ، تعين بمقتضاء الأموال العامة ، ويغنى عن البيان المطول الذي كانت تتضمنه المادتان ٩ و ١٠ من التقنين المدني القديم . وقد أخذ الشارع في هذا التعريف بمعيار التخصص للمنفعة العامة ، وهو المعيار الذي يأخذ

به الرأي الراجح في الفقه والقضاء . وقد جرت مناقشات لمشروع هذه المادة في لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ ، قيل فيها إن حكمها لا ينسحب على بعض ما يعتبر من الأموال العامة وفقاً للمادة ٩ من التقنين المدني القديم مثل البرك والمستنقعات المستعملة المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للبري إذ أن تخصيصها للمنفعة العامة غير واضح ، ولكن انتهى الرأي إلى أن المعيار العام الذي وضعه النص سليم ، وأن التزام هذا العيار يغني عن إيراد الأمثلة ، وأنه يكفي أن يقرر التقنين المدني القاعدة العامة في هذا الشأن ، أما التفصيل فهو داخل في نطاق القانون الإداري .

ومعيار التخصيص للمنفعة العامة الذي أوردته المادة ٨٧ من التقنين المدني الجديد هو ذات العيار الذي كان مقرراً بنص المادة ٩ من التقنين المدني القديم ، مما يدل على أن المشرع لم يرد الخروج على الأوضاع التي استقرت في ظل هذا التقنين ، ولم يقصد من التضييق من نطاق الأموال العامة التي كانت مبعثرة كذلك في ظل النصوص القديمة ، بل عمداً إلى الإبقاء لها على هذه الصفة ما دامت مخصصة لخدمة الجمهور مباشرة أو لخدمة المرافق العامة سواء كانت قد أوجدتها الطبيعة بدون تدخل الإنسان ، أو كانت من تهيئة الإنسان . وغنى عن البيان أن الأموال العامة الطبيعية التي هيئاتها صفاتها التي أوجدتها الطبيعة دون أن تتدخل فيها يد الصفة للانتفاع بها انتفاعاً عاماً هي أوقع صور الأموال للعامة . ويمكن أن تعد من هذا القبيل ملاحه بور فؤاد موضوع العقد مشار النزاع التي هي متصلة بالبحر مباشرة ، ومملوكة للدولة ومخصصة لمنفعة عامة ، والتي يتضح من موقعها وتحديداتها وأوصافها المبنية بالعقد المشار إليه أنها تتوافر لها خصائص المال العام .

الذكر المبرم بين وزارة الحرية بصفتها المهيمنة على مصلحة السواحل ومصايد الأسماك وبين المدعى يكون صحيحاً متعيناً لإعمال أحكامه .

أن المادة ١٦٥ من القانون المدني نصت على أنه « إذ أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه ، كحادث مفاجيء أو قوة قاهرة أو خطأ من الضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك . . . » وإذا كان الحادث المفاجيء في القه الإداري في مجال المسؤولية على أساس الخطأ وهو الحادث الداخلي المجهول السبب غير المتوقع الذي لا يمكن دفعه والذي يرجع مصدره إلى نشاط الإدارة في ذاته أو إلى شيء يملكه أو يستعمله وكان القوة القاهرة ، وإن اتخذت مع الحادث المفاجيء في طبيعتها الذاتية ، إنما ترجع إلى أمر خارج عن نشاط الإدارة عن الأشياء التي تملكها أو تستعملها ، فإن الإجماع على أن هذه الأخيرة ومن تطبيقاتها العملية الحرب بما ينجم عنها من أحداث مادية ، حتى في مذهب القائلين بمسؤولية الدولة على أساس الخطأ ، أو التضامن الاجتماعي ، يترتب عليها انعدام علاقة السببية التي هي أحد ركني هذه المسؤولية التي ركنها الثاني هو الضرر مجرداً عن الخطأ ، وبالتالي عدم تحقق المسؤولية وقد يتدخل المشرع في حالات معينة من هذا القبيل فينص على مسؤولية الدولة ويبين كيفية التعويض كما فعل المشرع الفرنسي في قانون ١٦ من أبريل سنة ١٩١٤ الخاص بمسؤولية البلديات والدولة عن الأضرار الناجمة عن الثورات والهياج الشعبي وفي قانون ١٧ من أبريل سنة ١٩١٩ ، ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الخاصين بتعويض الأضرار التي خلفتها الحربان العالميتان الأولى والثانية ،

أن عقد إيجار ملاحه بور فؤاد المبرم بين شخص إداري هو وزارة الحرية وبين المدعى يتصل بنشاط متعلق بمرفق عام يخضع في إدارته للرأي الأعلى للسلطة الحاكمة . ويقوم على تمكين أحد الأشخاص من الانفراد باستغلال مال عام والاستئثار به بطريقة تؤثر في هذا المرفق ، وهو مرفق الصيد الذي يحقق للخزانة العامة للدولة مصلحة مالية ، ويعد في الوقت ذاته حاجة عامة مشتركة بتوفيره للجمهور غذاء شعبياً عاماً ، مستهدفاً بذلك النفع العام . وقد تضمن ، كما يتضح من مطالعة بنوده شروطاً استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص وأخرى تنبئ في جملتها عن انصراف نية الإدارة إلى اتباع أسلوب القانون العام والأخذ بأحكامه ووسائله في شأنه ، مستخدمة في ذلك الامتيازات والحقوق المقررة لها بوصفها سلطة عامة ومعتمدة في تعاقداتها على فكرة السلطة وعلى تمتعها بقسط من سيادة الدولة وسلطانها ، الأمر الذي يخضع هذه الواقعة التي تتوافر فيها مميزات العقد الإداري وخصائصه لأحكام القانون الإداري وبالتالي اختصاص القضاء الإداري .

إن إبرام عقد إيجار ملاحه بور فؤاد بين السلطة التنفيذية والمدعى معناه أن الإدارة إنما رأت في تقديرها أن استغلال صيد الأسماك والمحار والبط والأوز والسمان بملاحه بور فؤاد — وهو يجري في نطاق محصور لمدة محدودة قصيرة — لا يبلغ من الخطر والأهمية ما يرقى إلى مستوى المورد الطبيعي للثروة القومية . ولما كان ليس من المحتم أن يكون كل مورد طبيعي للدولة مورداً من موارد ثروتها القومية مما يمنع استغلاله بقانون فإن عقد إيجار حق الصيد آنف

وكالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ بشأن تعويض أفراد طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب ، والأمر العسكري رقم ١٠ الصادر في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بإعانة المصابين بأضرار الحرب بمناسبة الاعتداء الثلاثي على مصر ، وكذا القرارين الصادرين من وزير الشؤون البلدية والقروية والشؤون الاجتماعية والعمل في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ بالأسس والقواعد الخاصة بتقدير التعويضات عن أضرار الحرب التي وقعت على النفس والمال بمدينة بورسعيد وبالحافظات والمديريات ، وكالقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التي تصرف لأسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير أنه مستوحى من المادتين ٢٤ ، ٢٥ من الدستور اللتين تنص أولاهما على أن تكفل الدولة وفقاً للقانون تعويض المصابين بأضرار الحرب ، وتنص الثانية على أن تكفل الدولة وفقاً للقانون تعويض المصابين بسبب تأدية واجباتهم العسكرية وأنه بهذا القانون يكون الشارع قد كفل تعويض المصابين بأضرار الحرب هم وذويهم سواء في ذلك من توفوا أو فقدوا أو أصيبوا بإصابات تجعلهم عاجزين عن الكسب ، بسبب الأعمال الحربية ، وظاهر من المادتين ٢٤ ، ٢٥ من دستور ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ أنه قد جرى الاتفاق بينهما تشترطان لكفالة تعويض المصابين بأضرار الحرب أو بسبب تأدية واجباتهم العسكرية صدور قانون بذلك ، وقد جرى الشارع المصري على أن يعالج كل حالة من هذا القبيل بقانون يصدره بمناسبة خاصة بها يحدد فيه مدى التعويض بما تحتمله ميزانية الدولة وأسس تقديره .

وعليه فلا تتقرر المسؤولية إلا بالنص الصريح الذي ينشئها ويفرضها فرضاً على سبيل الاستثناء وتكون معدومة بغيره ، والواقع أنها في هذا المقام ليست في حقيقتها مسؤولية بل هي ضرب من التأمين . ومثل هذا التأمين يجب أن يكون مرجعه إلى القانون . ومن ثم لم تدخل الشارع للنص على التعويض في هذه الحالة وبيان حدوده وقواعد تقديره ، الأمر الذي لا يمكن أن يكون مرده إلى نظرية قضائية غامضة المعالم تأسيساً على قواعد العدالة المجردة لما في ذلك من خطورة تبهم كاهل الخزنة العامة وقد تؤدي بميزانية الدولة إلى البوار . وقد أخذ الشارع المصري في التقنين المدني الجديد بما جرى عليه القضاء في ظل التقنين المدني السابق من أن ترتيب مسؤولية الحكومة على هذه النظرية ينطوي على إنشاء نوع من المسؤولية لم يقره الشارع ولم يردده ، فنص صراحة في المذكرة الإيضاحية على أن المسؤولية على أساس تبعة المخاطر المستحدثة لا توجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم ، وفي مجال القانون الإداري لا يمكن ترتيب المسؤولية على أساس تبعة المخاطر كأصل عام مقرر ، بل يلزم لذلك نص تشريعي خاص ، وقد أخذ التشريع المصري في حالات معينة على سبيل الاستثناء بقوانين خاصة ببعض التطبيقات لهذه الفكرة ، كالقانون رقم ٨٨ لسنة ٤٢ بشأن التعويض عن التلف الذي يصيب المباني والمصانع ، والمعامل والآلات المثابة بسبب الحرب ، وهو قد رُفِنَ مؤقتاً لمخصص اجريض رأس ملك يتكون من موارد متعددة أهمها ضريبة تجبي من المتفعين بهذا القانون ، فهو بمثابة تأمين إجباري ، ومبلغ من الميزانية العامة معادل لما يجبي من هذه الضريبة .

٢٥٧

١٩ من مايو ١٩٦٢

١ - طعن : رفعه أمام المحكمة الإدارية العليا ،
دفع بعدم قبوله لرفعه من مندوب بإدارة قضايا الحكومة
لم يمتص على تخرجه أكثر من عامين .

ب - موظف : جزاء إداري ، ضياع أوراق
التحقيق ، أثره على الذنب الإداري .

المبادئ القانونية :

١ - إدارة قضايا الحكومة هيئة لها
رئيس يعاونه موظفون فنيون كل في دائرة
اختصاصه ، فإذا ما باشر عضو من أعضائها
عملاً قضائياً فإنما ينوب في ذلك عن رئيسها
الممثل للهيئة في كل ما نباشره من نيابة قانونية
عن الحكومة ؛ وذلك طبقاً للبادة الثانية من
القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة
قضايا الحكومة ، التي تنص على أن تنوب
هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة
فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم
على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ولدى
الجهات الأخرى التي خولها القانون
اختصاصاً قضائياً ، فهي والحالة هذه تنوب
نيابة قانونية عن الحكومة في رفع الطعن .

وليس الأمر كذلك بالنسبة لطعون
الأفراد ، لاختلاف الحالين ، والوضع
القانوني لكل منهما ؛ ومن ثم يكون الدفع
بعدم قبول الطعن لرفعه وتقديمه من مندوب
بإدارة قضايا الحكومة لم يمتص على تخرجه
أكثر من عامين ، غير قائم على أساس سليم ،
متعين الرفض .

وقد حرص الشارع على أن يبين في الأمر
العسكري رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ وفي المدركة
الإيضاحية للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن
عدم جواز الطعن في القرارات الصادرة من اللجنة
المصنوعة عليها في المادة ٣ من الأمر العسكري
المشار إليه أن المبالغ التي تصرف لضحايا الاعتداء
الثلاثي بناء على القانون الذي قررها هي (١)
من قبيل المنحة ، وأنها (٢) تعطى للمصابين بأضرار
الحرب على سبيل الإعانة ، وأنها (٣) تقدر بحسب
قدرة الدولة المالية ، إذ جاء فيها « وفي حدود
القواعد التي وردت بالقرارين المشار إليهما
تألفت لجان للنظر في منح إعانات مستهدية في ذلك
بقواعد تقرير التعويض واضعة نصب أعينها قدرة
الدولة المالية لمواجهة هذه التكاليف التي جاءت
عبثاً لم يكن في الحسبان ، وما دام قد أحيط بمنح
هذه الإعانات بتلك الضمانات ، وما دام قد روعي
في منحها قدرة الخزنة على مواجهة تكاليفها فقد
رؤى للصالح العام أن ينأى بقرارات الإعانات عن
مجال الطعن أمام أية جهة قضائية » .

وما دام مناط الإعانة التي تمنح في هذه الحالة
هو إمكانيات الخزنة العامة وقدرة الدولة
المالية على مواجهة تكاليفها وليس مقدار الضرر
الفعل الذي أصاب صاحب الشأن في نفسه أو ماله ،
فإنها لا تلزم أن تكون جائرة لهذا الضرر كله .

ومتي امتنعت مسئولية الدولة على الوجه
المتقدم عما يصيب الأفراد من أضرار الحرب ،
فإنها لا تسأل عما يتحمله المتعاقد معها من الحرمان
من الانتفاع بسبب الحرب بوصفه من قبيل هذه
الأضرار ، ما دامت العلاقة العقدية ما تزال قائمة
لم تنفصم » .

(القضيتان رقم ٢٤٨٧ لسنة ٦ و ٣٩٧ لسنة ١٣
بالحقيقة السابقة) .

وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم ٨ من يناير ١٩٥٣، لم يقرر جزاء البطلان على إغفال إجراء التحقيق في شكل معين، ذلك التحقيق الذي تم في حق المطعون عليه مكملًا بالتقارير والتحريات والمذكرات الخاصة بتفاصيل الذنب الإداري الذي وقع منه .

ولا تعدو النصوص الواردة في الفصل السادس في تأديب الموظفين المعينين على وظائف دائمة (المواد ٤٥ — ٥٨ من مرسوم اللائحة التنفيذية) أن تكون من قبيل الأحكام التوضيحية المشار إليها على سبيل التوجيه والتنظيم في حدود أركان القانون الذي تستند إليه، دون أن تخرج بطبيعة الحال عليها، أو تمسها بإضافة أو تعديل .

(القضية رقم ٢٤٤٢ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٩

١٠ من يونيو ١٩٦٢

١ — موظف : وقفه عن العمل ، المقصود به والمسكة منه ؛ آثاره ، تخطيطه في الترقية .

ب — وقف : موظف ، القرار الصادر به ، عرضه سالا على مجلس التأديب .

ج — ترقية : بالأقدمية ، تخط في سنة ١٩٥٢ لتقصير فارط صادر عن الموظف عام ١٩٤٧ .

د — ترقية : إغفال إجراء جوهري واجب اتخاذه قانوناً قبل صدور قرارها .

المبادئ القانونية :

١ — الوقف إسقاط ولاية الوظيفة عن الموظف إسقاطاً مؤقتاً ، فلا يتولى

٢ — إن ضياع أوراق التحقيق لا يعني مطلقاً سقوط الذنب الإداري الذي انبنى على تلك الأوراق ، متى قام الدليل أولاً على وجودها ثم فقدانها ، وأما عن محتوياتها ، فيستدل عليها بأوراق أخرى صادرة من أشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

(القضية رقم ٦٦١ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٨

٢ من يونيو ١٩٦٢

موظف : تأديب ، ضمان التحقيق وإجراءاته ؛ إفراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسوم .

المبدأ القانوني :

الأحكام الواردة في شأن تأديب الموظفين ، في كل من قانون نظام موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والمرسوم ٨ من يناير ١٩٥٣ ولائحته التنفيذية لهذا القانون ، إنما تهدف في جماتها إلى توفير ضمان لسلامة التحقيق ، وتيسير وسائل استكمال للجهة الإدارية القائمة به ، بقصد الكشف عن الحقيقة والوصول إلى وجه الحق ؛ كما أن تلك الأحكام ترمى إلى تمكين الموظف من الوقوف على عناصر التحقيق معه ، وأدلة الاتهام الذي يرفرف عليه ، حتى يأخذ الأمر عدته ، ويتأهب للدفاع عن نفسه ودرء ما هو موجه إليه .

وليس في هذه الأحكام ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسوم ،

خلاله سلطة ولا يباشر وظيفته عملاً؛ ذلك أن الموظف قد تسند إليه تهمة وتوجه إليه مأخذ، ويدعو الحال إلى الاحتياط والتصون للعمل العام الموكول إليه، بكف يده عنه. كما يقتضى الأمر إقصاءه عن وظيفته ليجرى التحقيق في جو خال من مؤثراته وبعيد عن سلطانه توصلًا لانبلاج الحقيقة في أمر هذا الاتهام.

وإذا كان الوقف يقضى بالنسبة للموظف الموقوف إلى كل هذه النتائج الخطيرة، وفي ضمنها زوال الولاية الوظيفية عنه زوالاً موقتاً؛ فإنه بما لا يتسق مع هذه النتائج أن تدرك الموظف الموقوف ترقيته خلال وقفه عن العمل بسبب اتهامه والتحقيق معه، ومن ثم يكون التخطي الذي وقع عليه صحيحاً لا شائبة فيه.

٢ - إغفال عرض القرار الصادر بالوقف جالاً، على مجلس التأديب المختص، حسبما هو مشترط في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر في ١٠ من أبريل ١٨٨٣؛ لا يعدم قرار الوقف وما بنى عليه من حرمانه الترقية، لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه ليس في النصوص المشار إليها ما يرتب مثل هذا الجزاء الذي يجعل قرار الوقف وما ترتب عليه معدوماً.

٣ - إنه ولئن كانت الترقية بالأقدمية المطلقة ليست حقاً للموظف يؤول إليه تلقائياً، بل مناطها الصلاحية للوظيفة المرقى

إليها، وتقدير ذلك من الملامات المتروكة للإدارة وفقاً لملايسات كل حالة في ظل من رقابة القضاء الإداري؛ إلا أنه إذا وجد في الأمور المعزوة إلى المطعون عليه ما يقتضى أن يقف تخطيطه المتجدد في الحركات المتعاقبة عند الحدود المعقولة؛ حتى تصبح الجرائر غير المقصودة عيوباً دائمة تشوب صلاحية الموظف الموزور، وجب إلغاء القرار الصادر بالتخطي، ذلك إنه إذا استبان أن قصارى ما تكشف عنه التحقيق من مأخذ يمكن نسبتها إلى المطعون عليه لا يعدو أن يكون إهمالاً في تأدية العمل لا يتبدل إلى الجريمة الماسة بالأمانة والاستقامة، وأنه من أجل هذا الإهمال تخطى مرتين : مرة . . سنة ١٩٤٧ . . ومرة . . سنة ١٩٥٠، فإنه يكون من الاعتساف في التقرير، وإبعاد الشرط في المحاسبة أن يظل التقصير الفارط منه في عام ١٩٤٧، عيباً لصيقاً بصلاحيته أبد الدهر، بحيث يعوقه عن الترقية على أساس الأقدمية بموجب القرار الصادر . . سنة ١٩٥٢.

وإذن فلا مناص من إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي المطعون عليه في الترقية إلى الدرجة السادسة السكتائية، مادام قد تبين من الأوراق أن أقدميته في الدرجة السابقة كانت تقع في ترقيته بالأقدمية بموجب القرار المشار إليه.

٤ - قبل إصدار قرار الترقية متضمناً

٢ — قاعدة نفاذ القرارات الإدارية من تاريخ صدورها ، لا تصدق على إطلاقها إلا بالنسبة للقرارات الإدارية البسيطة . أما القرارات الإدارية المتعلقة على شرط ، فنفاذها رهين بتحقيق الشرط .

فالأصل في ظل المادتين ١٠١ و ١٠٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، انتظار البت في ترقية الموظف حتى يفصل فيما نسب إليه مما يستوجب محاكمته تأديبياً ، وتعلق الترقية في هذه الحالة على شرط ثبوت عدم الإدانة في المحاكمة التأديبية . أى أن قرار الترقية غير بات ، معلق على شرط ثبوت عدم الإدانة ، فإذا تخلف هذا الشرط ، وصدر حكم بالإدانة كان من مؤداه أن يصبح قرار الترقية كأن لم يكن .

٣ — اقتناع المحكمة التأديبية بأن الموظف يستحق الجزاء خفضاً واحداً لدرجته ، وقضاؤها بخفض هذه الدرجة من السابعة إلى الثامنة ، من شأنه أن يجعل ترقية الموظف في أثناء المحاكمة إلى الدرجة السادسة كأنها لم تكن ، لتخلف شرط البراءة .

٤ — القرار الصادر بسحب قرار إداري صحيح ، يعد قراراً مخالفاً للقانون يجب سحبه في خلال الموعيد الجائز فيها السحب ؛ وإلا ظل منتجاً لآثاره القانونية .

تخطى المطعون عليه ، يجب إصدار قرار من الوزير المختص ببيان أسباب التخطي طبقاً للقواعد الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ؛ وإغفال هذا الإجراء في ظل هذا القرار التنظيمي العام ، مبطل في ذاته للقرار الصادر في . . سنة ١٩٥٢ ، فيما تضمنته من تخطي المطعون عليه .

(القضية رقم ٢٩٩ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية . السادة الأساتذة عبد العزيز البيلال و وكيل المجلس والدكتور سعد الدين الشريف وعبد الفتاح نصار وعزت عبد المحسن وأبو الوفاء زهدى المستشارين) .

٣٦٠

١٧ من نوفمبر ١٩٦٢

١ — نيابة إدارية : دعوى تأديبية ، رفها ؛ قرار إحالة ، بياناته .

ب — قرار إداري : نفاذه من تاريخ صدوره .

ج — تأديب : جزاء خفض الدرجة .

د — قرار إداري : سحبه .

المبادئ القانونية :

١ — ترفع الدعوى التأديبية بأن تودع النيابة الإدارية سكرتارية المحكمة التأديبية أوراق التحقيق ، وقرار الإحالة ، وتقرير الاتهام ، وقائمة شهود الإثبات . ويجب أن يتضمن قرار الإحالة اسم الموظف ، ودرجته ومرتبته ، وبيان المخالفات المنسوبة إليه .

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

٢٦١

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

وصية : المرتد ، حكمها في القانون ؛ تسجيلها .

المبدأ القانوني :

تعتبر وصية المرتد باطلة لعدم النص عليها في قانون الوصية . فيؤخذ فيها بأرجح

الاقوال في مذهب الحنفية ؛ وأرجح الاقوال هو رأي أبي حنيفة الذي ذهب إلى عدم صحة الوصية ، بعكس صاحبيه : أبي يوسف ومحمد ، فقد أجازا وصية المرتد .

ولا يجوز تسجيل وصية المرتد ، مادامت باطلة .

قضاء محاكم الاستئناف

٢٦٢

محكمة استئناف القاهرة

٣٠ من يونيه ١٩٥٩

١ — استمارة استيراد ، تصفياتها ، بنك ، تفويضه ،
مسئولية مديره ، تضامن .

ب — دليل كتابي : قرينة ، عملية تجارية .

ج — مسؤولية : تقصير في أداء عمل رسمي .

د — مدير بنك : مسؤولية البنك عن أعماله ،
تضامن .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت عملية تحويل استثمارات
استيراد بضاعة قد تمت بوساطة ممثل البنك ،
دون أن يحترم الأوضاع المصرفية القويمة ،
ياغفاله تدوين العملية في دفاتر البنك ، فإنه
يكون قد ارتكب خطأ شخصياً ، لا يعفيه
من آثاره وخروجه بعد ذلك من خدمة البنك .

٢ — ولا غناء في تمسكه بانعدام الدليل
الكتابي ، في دين تجاوز قيمته العشرة
جنيهات ، لأن الدعوى تجارية بين تجار ،
والقرينة يؤخذ بها في هذه الدعوى متى
كانت مقنعة .

٣ — ولا عبرة بقوله بأن الخصم الحقيقي
هو البنك ، لأن فداحة الخطأ ياغفال تدوين
العملية في دفاتر البنك ، من شأنها أن تنقل
المسئولية عن ذلك إلى شخصه ، فلا تقتصر

فقط على الصفة المهنية التي كان يشغلها وقت
العملية ، وبذلك تنحدر مسئوليته إلى مستوى
التقصير في إنجاز عمله الرسمي ، مما أدى إلى
الإضرار بمصلحة المستأنف ، وحقه الصريح
في تتبع أعماله التجارية .

٤ — ما دام مدير البنك قد ارتكب
هذا الخطأ في أثناء تأدية وظيفته ويسببها ،
فإن البنك الذي حصل على قيمة الفروق
المدعاة يعتبر مسئولاً بالتضامن مع المدير
عن دفع المبلغ الذي نتج من تلك الفروق التي
نص عليها التعويض المرسل إلى البنك .

(استئناف رقم ١٤٢ سنة ٧٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة الدكتور حلمي مكرم عبيد ومحمد محمود
موسى ومحمود أحمد مصطفى المستشارين) .

٢٦٣

محكمة استئناف أسيوط

١٨ من أبريل ١٩٦١

١ — جنائي : حكم ، ارتباط القاضى المدني ،
م ٤٠٦ مدني .

ب - براءة : حجية الحكم بها ، مداها .

المبادئ القانونية :

١ — المادة ٤٠٦ من القانون المدني
تقضى بأنه لا يرتبط القاضى المدني بالحكم
الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا

الحكم ، وكان فصله ضرورياً ، بمعنى أن المحكمة المدنية ملزمة بالفصل في دعوى المسؤولية المطروحة أمامها طبقاً لما قضى به نهائياً أمام المحكمة الجنائية ؛ طالما كان قد فصل فصلاً شاملاً ولازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ، وفي إدانة المتهم في ارتكاب هذا الفعل أو عدم إدانته .

المحكمة

« . . . وبما أن ماساة المستأنفون . . . أن محكمة أول درجة لم تكن بإثبات ما بين المستأنف عليه والسيد جرجس ميخائيل من خصومة ، مكتفية بما جاء في الحكم القاضي بالبراءة من أن مفتش الانتاج سالف الذكر موتور من المتهم ، واعتبرت لهذه الواقعة حجية أمام القاضي المدني حالة أن ركن الخطأ لم يكن محل بحث أمام القاضي الجنائي حتى يصدر فيه حكماً مقيداً للقاضي المدني ، وإنما اقتصر بحثه على ثبوت التهمة الموجهة إلى المتهم — هذا النص صريح في القانون ذلك لأن المادة ٤٠٦ من القانون المدني تقضى بأنه لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيه ضرورياً ، بمعنى أن المحكمة المدنية ملزمة بالفصل في دعوى المسؤولية المطروحة أمامها طبقاً لما قضى به نهائياً أمام المحكمة الجنائية ، طالما كان قد فصل فصلاً شاملاً ولازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ، وفي إدانة المتهم في ارتكاب هذا الفعل أو عدم إدانته ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها وفي خصوصية الحكم القاضي بالبراءة فإن حجيته تتناول ما كان أصلاً موضوع الاتهام أي الواقعة التي رفعت من أجلها الدعوى العمومية — وذلك

الحكم ، وكان فصله ضرورياً ، بمعنى أن المحكمة المدنية ملزمة بالفصل في دعوى المسؤولية المطروحة أمامها طبقاً لما قضى به نهائياً أمام المحكمة الجنائية ؛ طالما كان قد فصل فصلاً شاملاً ولازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ، وفي إدانة المتهم في ارتكاب هذا الفعل أو عدم إدانته .

٢ — الحكم الصادر بالبراءة ، حجيته تناول ما كان أصلاً موضوع الاتهام ، أي الواقعة التي رفعت من أجلها الدعوى العمومية ، بصرف النظر عما يكون قد تضمنه الحكم عرضاً في سياق الاتهام من الوقائع والغناصر الأخرى ، التي لا يستلزم الواقعة الأصلية وأحاطت بها ، وكذلك ما يرد في الأسباب مما يكون ضرورياً للفصل في موضوع الاتهام .

فحكم الجنيح المستأنفة ، الذي وصف مفتش الانتاج بأنه موتور من المتهم المطالب بالتعويض ، وأن الحافز على الاتهام قد يكون ما بين المتهم ورجال الانتاج من خصومات ، لا يقطع في أن رجال الانتاج قد عمدوا اتخاذ إجراءات تعسفية ضد المتهم ألحقت به ضرراً ، وكل ما عناه الحكم أنه تشكك في نسبة المتهم إلى المطالب بالتعويض ، بسبب هذه الخصومات .

والحكم الجنائي لم يتعرض لبحث وقوع

ومن ثم تضحى هذه المحكمة طليقة الحرية في تقصى ما إذا كان ثمة خطأ قد وقع من رجال الإنتاج من عدمه . .

(استئنافات ارقام ١٥٤ و ١٥٥ و ١٦٤ سنة ٣٣ ق و ٤٩ سنة ٣٣ ق مدنى رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد كامل البهنساوى رئيس المحكمة وسامى ناصر ومحمد نور الدين عويس المستشارين) .

٢٦٤ .

محكمة استئناف أسيوط

٦ من أبريل ١٩٦١

استئناف : ميعاد ، مسافة .

المبدأ القانونى :

يجب لاعتبار الاستئناف مرعى الميعاد أن يتم رفعه فى خلال الأجل القانونى المضروب ، أى أن ميعاده ينتهى بانتهاء اليوم الأخير منه ، لأنه ميعاد ناقص فى المعنى القانونى ، ويضاف إليه ميعاد مسافة طبقاً للمادة ٢١ من قانون المرافعات ، بمعنى أنه يجب أن يتم رفع الاستئناف فى ميعاد غايته اليوم الأربعين التالى لإعلان الحكم ، مضافاً إليه ميعاد المسافة ، وإذا لم يكن هذا اليوم عطلة رسمية ، فقد وجب أن يتم فيه تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب المختص .

(استئناف رقم ٢٨٦ سنة ٣٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٥

محكمة استئناف القاهرة

٢٨ من مارس ١٩٦١

إعذار المدعى : طريقته فى المسائل المدنية ؛ فى التجارية ، فرقهما .

بصرف النظر عما يكون قد تضمنه الحكم عرضاً فى سياق الاتهام من الوقائع والعناصر الأخرى التى لا يستلزم الواقعة الأصلية وأحاطت بها وكذلك ما يرد فى الأسباب مما يكون ضرورياً للفصل فى موضوع الاتهام .

« وبما أنه على هدى هذه المبادئ وبمراعاة أن أساس دعوى التعويض الحالية هو ما قارقه من رجال الإنتاج من خطأ متعمد وليد خصومة بينهم وبين المطالب بالتعويض ، وإن هذا الخطأ قد أدى إلى وقوع الضرر بهذا الأخير فإنه يبين من مطالعة حكم محكمة الجنح المستأنفة . . الذى يستند عليه المطالب بالتعويض ، أنه وصف ملفتش الإنتاج بأنه متور من المتهم (المطالب بالتعويض) وإن هذا الأخير قد تقدم بهدء شكوى سابقة ضد رجال الإنتاج وأن الحافز على الاتهام قد يكون ما بين المتهم ورجال الإنتاج من خصومات — وهذا الذى أورده الحكم لا يقطع فى أن رجال الإنتاج قد تعمدوا اتخاذ إجراءات تعسفية ضد المتهم ألحقت به ضرراً وكل ما عناه الحكم أنه تشكك فى نسبة المتهم إلى المطالب بالتعويض بسبب هذه الخصومات الأمر الذى يدل عليه ماورد بأسبابه بصدد التحدث عن تهمة حيازة كحول من عملية تقطير خفية من أن مجرد القول بأن رجال الإنتاج وجدوا « الدست » النحاس فى غير مكانه فإن هذا القول منهم وحده لا يكفي لإثبات أن المتهم قطر كحولا مما يستوجب العقاب .

« وبما أن الحكم الجنائى . . لم يتعرض لبحث وقوع الخطأ فعلا من رجال الإنتاج وهو مناط المسؤولية فى هذه الدعوى ومن ثم فإن ما ورد به من أسباب يستند إليها المطالب بالتعويض لا تكون له صلة بدعوى المسؤولية أمام المحكمة المدنية ،

المبدأ القانوني :

إعذار المدين في المسائل المدنية يكون بإذاره أو بما يقوم مقام الإذار ، ويجوز أن يتم الإعذار عن طريق البريد على الوجه المبين في قانون المرافعات .

أما في المسائل التجارية فيكفي أن يكون الإعذار بورقة غير رسمية وفقاً للعرف التجاري ؛ بل يكفي مجرد الإخطار الشفوي إذا كان العرف التجاري يقضى بذلك . . والمهم أن يهيئ الدائن ما يثبت أن الإذار قد تم على هذا الوجه .

المحكمة

« . . ومن حيث إن العقد محل النزاع ينطوي على عملية تجارية ولم يجادل المستأنف عليه في طبيعة هذه العملية من ناحية تجاريتها ، كما أنه لم ينكر استلامه للخطابين المرسلين له من المستأنف . . وقال بأن هذه الخطابات أرسلت بعد الموعد المحدد لتنفيذ العقد ؛ فإنه بالبناء على ما تقدم ترى هذه المحكمة بأن المستأنف قد قام بإعذار المستأنف عليه بالإعذار الكافي ، الذي يرتب استحقاقه بالتعويض الاتفاقي المنصوص عليه بالعقد ، لتخلف المستأنف عليه عن التنفيذ ، هذا بالإضافة إلى أن الإذار الرسمي الموجه من المستأنف إلى المستأنف عليه ينطوي على حث المستأنف عليه لتدارك الأمر بالتنفيذ العيني ، وإلا حق إلزامه بالتعويض ؛ وكان في مكنة المستأنف عليه أن ينفذ العقد بعد هذا الإذار لتفادي الالتزام بالتعويض وهذا هو المفهوم الضمني للإذار . . . » .

(استئناف رقم ٣١٢ سنة ٧٧ ق تجاري رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد رضوان حجازي وكامل سيدهم ويوسف راشد المستشارين) .

٢٦٦

محكمة استئناف القاهرة

٩ من مايو ١٩٦١

عام : توقيعه سنداً لإذناً بصفة كونه عامياً ، مدى دلالة على اتخاذه التجارة حرفة معتادة .

المبدأ القانوني :

بمجرد توقيع المستأنف عليه الثاني ، وهو يحترف مهنة المحاماة ، على السندات الإذنية كضامن متضامن ، لا يقطع في ذاته بأنه اتخذ التجارة حرفة معتادة له ، حتى ولو كان الدين المضمون ديناً تجارياً .

المحكمة

« . . ومن حيث إنه بالنسبة للمستأنف عليه الثاني الأستاذ . . ، فإن المحكمة تلاحظ أنه وإن كان قد وقع على السنتين الإذنيين موضوع الدعوى كضامن متضامن ، إلا أنه وقع عليهما بوصفه محامياً فحسب ، وليس بصفة كونه شريكاً متضامناً في شركة . . »

« ومن حيث إن الإفلاس في التشريع المصري نظام مقصور على التجار وحدهم ، أما غير التاجر فيجوز شهر إعساره متى أصبحت حقوقه غير كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء . والتاجر في نظر القانون هو كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له ، وسواء في ذلك أكان فرداً أم شركة . وبمجرد توقيع المستأنف عليه الثاني وهو يحترف مهنة المحاماة على السندات الإذنية كضامن متضامن لا يقطع في ذاته بأنه اتخذ من التجارة حرفة معتادة له ، حتى يتمكن إضفاء الصفة التجارية عليه ، حتى ولو كان الدين المضمون ديناً تجارياً والمستأنف لم يقدم دليلاً ينفي به المهنة »

الظاهرة المستأنف عليه المذكور وهي مهنة المحاماة ، التي قرنت بتوقيعه على السندات الإذنية موضوع هذا الدعاى مما يتعين معه رفض الاستئناف بالنسبة له وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى الافلاس الموجهة ضده . . . »

(القضية رقم ٤٢٥ سنة ٧٧ ق تجارى بالهيئة السابقة) .

٢٦٧

محكمة استئناف القاهرة

١٦ من مايو ١٩٦١

١ — افلاس : تحقيق الديون ، دين صادر به حكم قضائى .

ب — فترة الارتياح : علم الدائن باختلال أشغال المدين .

ج — استئناف : طرح طلبات موضوعية لم تبد أمام الدرجة الأولى .

المبادئ القانونية :

١ — التقديم بالدين وعرضه على التحقيق واجب لكل الديون ، سواء أكانت ثابتة فى عقد عرفى ، أم فى عقد رسمى ، أم بمقتضى أحكام حائزة لقوة الشئ المقضى به . فلا محل للتمسك بحجية أمر الأداء الصادر للمستأنف ضد مدينه المفلس قبل وكيل الدائنين ؛ إذ أن هذا الأخير فى مجال تحقيق الدين والمنافسة فيه ، إنما يمثل جماعة الدائنين التى تعتبر من الغير بالنسبة للمدين المفلس ، فلا تسرى عليها تصرفاته . وذلك خلافاً للدائنين أنفسهم ، الذين كانوا يعتبرون خلفاً للمدين قبل إشهار إفلاسه ، فتسرى عليهم تصرفاته الخالية من الغش .

٢ — للمحكمة استبعاد الدين الذى نشأ فى فترة الارتياح ، فى وقت كان المستأنف وكيلًا ومحامياً عن المدين ، ويعلم على وجه الثبوت واليقين باختلال أعماله ، تطبيقاً للمادة ٢٢٨ من القانون التجارى .

٢ — إذا لم يدخل الدين ضمن المناقضة المطروحة على محكمة أول درجة ، بل جاء ذكره عرضاً فى محضر تحقيق الديون ، امتنع طرحه على محكمة الدرجة الثانية ، إذ لا يجوز أن يطرح عليها طلبات موضوعية لم تبد أمام محكمة الدرجة الأولى إلا ما فصلت فيه هذه المحكمة ورفع عنه الاستئناف :

المحكمة

أولاً — إن . الغرض من إجراء تحقيق الديون فى نظام الافلاس هو حصر ديون المفلس والتحقق من صحتها وجديتها . وأن التحقيق يستلزم فحصاً وتدقيقاً لاقتضاء الديون التى يختلصها المفلس للاضرار بدائنيه ولإيصالهم بضخامة التزاماته ليحملهم على قبول الصلح معه ، ولاستبعاد الديون الباطلة أو التى انقضت بالوفاء أو بالتقادم أو بغير ذلك من أسباب انقضاء الالتزامات . . . ومن جهة أخرى فإن . التقديم بالدين وعرضه على التحقيق واجب لكل الديون ، سواء كانت ثابتة فى عقد عرفى ، أو فى عقد رسمى ، أو بمقتضى أحكام حائزة لقوة الشئ المقضى به (محسن شفيق ، الافلاس ج ٢ الطبعة الأولى بند ٤٦٣ و ٤٦٧ ومراجعة بالهامش بصفحة ٦٧٣ ، وجاء بها أن الغرض من تحقيق الديون التأكد من صحتها وهو بهذا الوصف يتناول موضوع الحق ؛ والافلاس لملى حسن يونس بند ٣٠٣ ؛ وابون

ضده متى أصبح نهائياً ، ولكن هذا المدين بعينه يصبح قادراً على الإفلات من هذه الحجة إذا أشرر إفلاسه أو استعمل حقه في الاعتراض على ديون دائنيه ؛ لا يمكن المستأنف أن ينجح إلى ذلك بعد أن أوضحت المحكمة أن المعارض أو المناقض في الدين ليس هو المدين ، وإنما هو وكيل الدائنين الذي يمثل جماعة الدائنين ، وهي من الغير كما تقدم ولم تكن طرفاً في أمر الأداء الذي يتمسك به المستأنف حتى يسرى عليها .

ثانياً — أن الحكم المستأنف إذ قضى باستبعاد مبلغ ٢٥٥٠ جنياً وعدم قبوله في التعلية لعدم جديته ، لم يقيم قضاءه هذا على مجرد أقوال المدين المفلس فحسب ، وإنما استند أيضاً إلى ما استظهرته المحكمة من نشوء هذا الدين في فترة الارتياح ، وفي وقت كان المستأنف وكيلاً ومحامياً عن المدين ، ويعلم على وجه الثبوت واليقين باختلال أعماله . . . الأمر الذي يحمل التصرف في ذاته باطلاً عملاً بنص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة ، التي تجيز الحكم بطلان مثل هذا التصرف إذا ثبت أنه قد وقع في فترة الارتياح ، وكان الدائن عالماً باختلال أشغال المدين فلا محل إذن لما يشيره المستأنف من أن الحكم المستأنف قد أخطأ في تطبيق قواعد الإثبات القانونية بالاستناد إلى إثبات صورية التصرف إلى أقوال المدين ، في حين أنه لا يجوز إثبات الصورية بين المتعاقدين إلا بالكتابة ، إذ قد غاب عن ذهن المستأنف أن الحكم المطعون فيه إنما أسس قضاؤه على توافر شروط المادة ٢٢٨ تجارى ، التي تجيز إبطال هذا التصرف وفقاً لما تقدم تفصيله .

ثالثاً — أما فيما يتعلق بمبلغ السمانة جنيه القول بأنها أتعاب المستأنف عن سنة ١٩٥٦ ،

كان وريثو ج ٧ طبعة ٩٣٤ بند ٥٢٧ وبند ٥٥٣ ، وتاليروبر سيرو في الافلاس ج ٢ طبعة ٩٣٧ بند ١٢٢٩ والمماش ٢ ص ٦٨٧ ؛ ورييروفرجيه إفلاس بند ١٧٩٥ وغيرهم . .) أما البنود التي نقلها المستأنف في صحيفة الاستئناف عن مؤلفي الدكتور محسن شفيق والعلامة ليون كان ، فلا محل للاستشهاد بها على عدم خضوع الديون المثابة بأحكام قضائية لاجراءات تحقيق الديون ، إذ أن العبارات المستشهد بها إنما وردت في باب آثار الافلاس خلال فترة الارتياح ، وكيف أن لو كمل الدائنين الحق في الطعن في الأحكام الصادرة ضد المفلس في فترة الارتياح بالطرق العادية أو غير العادية ، متى كانت مواعيد الطعن عند إشهار الافلاس ما زالت قائمة ، كما يجوز له أن يعترض عليها متى صارت نهائية بشرط إثبات الغش من جانب المفلس أو تواطئه أو إهماله وفقاً لأحكام المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات الخاصة باعتراض الخارج عن الخصومة .

على أنه لا محل لتمسك المستأنف بحجة أمر الأداء الصادر له ضد مدينه المفلس قبل وكيل الدائنين ، إذ أن هذا الأخير في مجال تحقيق الدين والمناقضة فيه إنما يمثل جماعة الدائنين التي تعتبر بالنسبة إلى المدين المفلس من الغير ، فلا تسرى عليها تصرفاته ؛ وذلك خلافاً للدائنين أنفسهم الذين كانوا يعتبرون خلفاً للمدين قبل إشهار إفلاسه ، فتسرى عليهم تصرفاته مادامت خالية من الغش . وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن للمستأنف أن ينجح إلى القول إلى أن إخضاع الدين الثابت بحكم انتهائي للتحقيق ينطوي على إهدار لقوة الأمر المقضى به ، ويؤدي إلى نتيجة غير مستساغة قانوناً هي أن المدين كامل الأهلية لا يستطيع أن يتفادى التزامه حجة حكم صدر

المبادئ القانونية :

١ — المفهوم أن الحجز الإدارى يوقع بناء على أمر من المدير أو المحافظ لأنه هو الرئيس للمديرية أو المحافظة ، دون حاجة إلى إذن من القاضى .

٢ — الاستناد إلى ما ثبت من المديونية فى العقدين المحكوم بطلانها لا يتضمن نقصاً للحكم النهائى الصادر ببطلان العقدين باعتبارهما يتضمنان رهناً رسمياً .

المحكمة

« . . . وحيث إن السببين الأول والثانى من أسباب الاستئناف بنيا على القول بوجود أن يحصل التنفيذ بالطريق الإدارى بموجب سند تنفيذى ، وأن السند التنفيذى الذى يجوز التنفيذ بموجبه هو من السندات المشار إليها فى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات وهى : الأحكام والأوامر والمقود الرسمية والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة ، وأن أمر المدير أو المحافظ لا يصلح أن يكون سنداً تنفيذياً ، وأن التنفيذ بعقدى الرهن المحكوم بطلانها يتضمن نقداً لحكم نهائى جاز قوة الأمر المقضى به .

« وحيث إنه يتبين من مراجعة نصوص الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بشأن الحجز الإدارى أنها خلت من بيان السند التنفيذى الذى يوقع الحجز بمقتضاه ، إذ نصت المادة الأولى منه على أن عدم دفع الأموال والعشور والرسوم فى مواعيد استحقاقها المقررة لسدادها بناء على اللوائح والمنشورات يستوجب إجراء الحجز . ونصت المادة الثامنة منه على أنه يتوقع الحجز بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة مصحوباً بشاهدين . ونصت المادة العاشرة منه على أنه

فقد تبين لهذه المحكمة . . أن المستأنف لم يضمه طلبه المؤرخ ١٩/٢/١٩٥٧ ، وإنما أشار إليه عرضاً فى محضر تحقيق الديون . . الحكم المستأنف . . قضى فى المناقضة . دون أن يس مبالغ الستائة جنيه سالقة البيان تأسيساً على أنها لا تدخل ضمن موضوع المناقضة المطروحة على المحكمة بالرغم من إشارة المستأنف إلى هذا المبلغ فى مذكرته ، ولما كانت القاعدة القانونية أن الاستئناف لا يطرح على محكمة الدرجة الثانية إلا ما رفع عنه الاستئناف من قضاء محكمة الدرجة الأولى وأنه ترتيباً على ذلك لا يطرح على محكمة الدرجة الثانية طلبات موضوعية لم تبد أمام محكمة الدرجة الأولى كما لا يطرح عليها من الطلبات التى عرضت على محكمة الدرجة الأولى إلا ما فصلت فيه هذه المحكمة ورفع عنه الاستئناف ، وذلك لحكمة تشريعية هى أن الاستئناف قد شرع بقصد تجريح الحكم المطعون فيه ، فلا يتصور ثمة خطأ ينسب إلى محكمة أول درجة فى أمر لم يعرض عليها ، أو عرض عليها ولم تفصل فيه لسبب ما ، وذلك كله تطبيقاً لأحكام المادة ٤٠٩ مرافعات التى تنص على أن : « الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . . »

(استئناف رقم ٦٥ سنة ٧٨ ق تجارى بالهيئة السابقة) .

٢٦٨

محكمة استئناف القاهرة

١٩ من يناير ١٩٦٠

حجز إدارى : تنفيذ ، سند تنفيذى ، ق مرافعات م ٤٥٧ ، أمر عال ٢٥ من مارس ١٨٨٠ و ٢٦ من مارس ١٩٠٠ ومرسوم بقانون ٥٥ لسنة ١٩٢٩ ، وق ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ .

قبل توقيع الحجز على العقار بشهر يعلن على يد مندوب المديرية أو المحافظة السكان بدأثرتها ذلك العقار إلى صاحبه المعروف لدى المصلحة في شخص واضح اليد عليه . وكذلك خلت نصوص الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ من بيان السند التنفيذي الذي يوقع الحجز بمقتضاه ، ولكن المفهوم من سياق النصوص في مجموعها أن الحجز الإداري يوقع بناء على أمر من المدير أو المحافظ لأنه هو الرئيس للمديرية أو المحافظة ويؤكد هذا النظر أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري نصت صراحة على أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتباري العام حسب الأحوال أو من ينييه كل من هؤلاء في ذلك كتابة .

وهذا القانون وإن كان قد صدر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥ أي بعد مرسى المرات الإداري الخاص بالدعوى الحالية الذي تم في فبراير سنة ١٩٥٥ غير أنه يستدل من نصوصه ومذكرته الإيضاحية أنه أراد إقرار ما كان متبعاً بالقوانين السابقة بشأن الأمر باتخاذ إجراءات الحجز ، وإن كان قد اشترط أن يكون الأمر كتابياً ، وأجاز أن يصدر الأمر ممن ينييه كل من النصوص عليهم في المادة السالفة الذكر . وترى هذه المحكمة أنه لا محل إطلاقاً لاستصدار حكم قضائي بالديونية كما يرى المستأنف في مذكراته ، وتتفق المحكمة في هذا الرأي مع ما ذهبت إليه محكمة أول درجة ، لأن القول بضرورة استصدار حكم قضائي لإمكان التحصيل بالطريق الإداري وفقاً للأمر العالي الصادر في ١٨٨٠/٣/٢٥ يتجافى مع الغرض الذي توخاه المشرع من التنفيذ بالطريق

الإدارية ، بل يؤدي إلى تعطيل النصوص الخاصة بذلك ويجعلها عديمة الجدوى . ويمكن الاستدعاء بما جاء في الرسوم بقانون رقم ٥٥ الخاص بالحجز الإداري الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ إذ نصت المادة الأولى منه على أنه في حالة تأخير دفع الأيجارات أو أي مبلغ مستحق للحكومة عن الأملاك الأميرية الخاصة أو العامة ، يجوز للحكومة من غير حاجة إلى إذن من القاضي ومع مراعاة الشروط المنصوص عنها في هذا القانون ، أن توقع الحجز على الثمار والحاصلات الموجودة في هذه الأرض . الخ للتأكيد بأن هذا المرسوم بقانون وغيره من القوانين الصادرة بشأن الحجز الإداري لم يقصد إطلاقاً تدخل القضاء للاذن بتوقيع الحجز أو للسير في التنفيذ فيما يتعلق بالحجوز الإدارية ، بل اكتفى بالأمر الصادر من المدير أو المحافظ في هذا الشأن .

« وحيث إن ما ذهب إليه المستأنف من أن التنفيذ الإداري الذي تم بعقدى الرهن المحكوم ببطالانها يتضمن نقضاً لحكم نهائي حاز قوة الأمر للقضى به ، فيه خلط بين بطلان عقدى الرهن المشار إليهما باعتبارهما يتضمنان رهناً رسمياً ، وبين حجيتهما باعتبار أنهما يصلحان لاثبات مديونية الشركة الصناعية المشتركة للبنك الصناعي من الدين . ولا ترى هذه المحكمة أن في الاستناد إلى ما ثبت في العقدين المحكوم ببطالانها في المديونية ، ما يتضمن نقضاً لذلك الحكم النهائي الذي قضى ببطالانها ، لأنه ليس في هذا الاستناد ما يعمس قوة الأمر القضى به نظراً لأن التنفيذ الإداري لم يؤسس على ما تضمنه العقدان المذكوران من الرهن ، وإنما تم بناء على أمر المحافظة كما تقدم وهو مبني على مديونية الشركة الصناعية المشتركة للبنك الصناعي ، تلك المديونية الثابتة بالعقدين

كحال ورشاد جريس لوكيل الدائنين ، أنه تاجر وأن لها الحق في إقامة دعوى الإفلاس ضده إذا لم يسدد الدين المستحق لهما ولم يقيم الدليل على أن هذا الاقرار كان وليد الغش أو الاكراه ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه يبين من تقرير وكيل الدائنين ذاته أن المستأنف تعددت أوجه نشاطه في الميدان التجارى فقد ثبت أنه يستغل مطحناً للغلال لم يزل مديناً بجزء من ثمنه وهو مرفق من مرافق الصناعة التجارية المعروفة ، ولا يسع هذه المحكمة أن تشاطر الرأى الذى أثاره وكيل الدائنين من أن المطحن مكمل لزراعة المستأنف ذلك أنه لا يعقل أن يقتصر استغلال هذا المطحن على طحن ما يرد إليه من الأطنان الزراعية التى يملكها أو يحوزها المستأنف وهى باعترافه قد تضاءت إلى ثمانين فدانا وردت في تكليفه الرسمى بل أن الواقع أن هذا المطحن إنما أعد لاستقبال الغلال أياً كان مصدرها بقصد الحصول على أرباح تجارية إلى جانب أنه يتضح مما أورده وكيل الدائنين في تقريره أن المستأنف قد تعاقد مع عدد من التجار على توريد كميات من الأقطان تفوق ما تنتجه أطيانه وأنه سحب على عقودها أموالاً لم يقيم بسدادها كما لم يف بالتزام التوريد الذى تعاقد عليه وفي ذلك ما يدل أنه تجاوز حدود المزارع حسن النية الذى يبيع أوطانه لتاجر القطن في حدود صفته الزراعية وتعداها إلى طرق باب المضاربة والتجارة الخاسرة على نحو ينبىء بالاستمرار والتخلف عن التزاماته أما عدم قيد اسم المستأنف في السجل التجارى أو امتناعه من اتخاذ محل أو مكتب تجارى له فلا يجديه نفعاً لأن ذلك لا يمنع من إشهار إفلاسه إذا كان يحترف التجارة في الواقع ، وكان قد توقف عن الدفع على الوجه السليم الذى أبانه الحكم

المشار إليهما وبغيرهما من الكتب المتبادلة بين الشركة المذكورة والبنك الصناعى ، ومن بينها كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ يوم ١٩٥٤/٧/٥ .. وهذه المديونية لا تنكرها الشركة ذاتها - ويتمين مما تقدم أن السببين الأول والثانى من أسباب الاستئناف في غير محلها ويتمين رفضهما . . . »

(استئناف رقم ١٠٥ سنة ٢٦ في تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة نجيب سعد وحسن محمد خالد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

٢٦٩

محكمة استئناف القاهرة

٢٢ من مارس ١٩٦٠

١ - - مطحن : استغلاله .

ب - - افلاس : شهره .

المبادئ القانونية :

١ - المستأنف يمارس التجارة ، وأنه اتخذها مهنة معتادة ، بدليل أنه أقر بأنه تاجر ، وأن للدائنين الحق في إقامة دعوى الإفلاس ضده ، وهو يستغل مطحناً للغلال .

٢ - عدم قيد المستأنف في السجل التجارى ، أو امتناعه عن اتخاذ محل أو مكتب تجارى ، لا يمنع من إشهار إفلاسه إذا كان يحترف التجارة في الواقع .

المحكم

« . . . وحيث إن المحكمة ترى على خلاف ما ذهب إليه وكيل الدائنين أن المستأنف يمارس التجارة وأنه اتخذها مهنة معتادة ولا أدل على ذلك من أنه أقر في المحضر . . . الذى قدمه السيدان

مسئولية تقصيرية فلا يسقط الحق في إقامة دعوى التعويض بمضى ثلاث سنوات في حالة سرقة البضاعة في أثناء الطريق ، عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني . ذلك بأن المادة المذكورة لم تتعرض للإلزامات العقابية ، بل للمسئولية المدنية المؤسسة على الجائحة أو شبه الجائحة . ومن غير المستساغ أن عقداً مدنياً (أو تجارياً) تتحول المسؤولية عن عدم تنفيذه تلقائياً إلى مسؤولية تقصيرية ، إذ لو صح ذلك لأصبح عمول النقل المتخلف عن التنفيذ بسبب السرقة التي وقعت منه أو من أتباعه ، أسعد حظ من أى شخص متخلف آخر في عقد مدنى أو تجارى لم تحصل منه سرقة أو تبديد ، وهى نتيجة غير منطقية وغير مستساغة عقلاً .

٣ - نزول مسؤولية متعهد النقل قبل صاحب البضاعة ، إذا كان هذا الأخير هو الذى أحضر له السيارة وسائقها وأمره بإجراء النقل عليها . أما إذا كان من أحضر له السيارة شخص آخر لا يمثل صاحب البضاعة فى هذا النوع من العمل ، وقبل أمين النقل السيارة وتعاقده مع سائقها فعلاً بأن أعطاه أجرته وثمن الوقود ، فيعتبر مسؤولاً عنه ، لأنه هو الذى اختاره وكان له حق الإشراف عليه . والمسئولية تبنى على هذا الأساس .

المحكم

» . . . وحيث إن المستأنف عليه قد أقر بأنه ارتبط قبل الشركة بملاقة تعاقدية مؤسسة على التمهيد بالنقل ، ليس فقط فيما يتعلق بالثمانى عشرة

المستأنف وبذا تكون جميع الديون المستحقة عليه حالة الأداء أيّاً كان الباعث عليها وواضح أن تستر به بصفة المزارع هدفه الحقيقى هو درء خطر الافلاس عن نفسه . . . »

(استئناف رقم ٥٠٧ سنة ٧٦ ق تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور حلى مكرم عبيد ومحمد المهدي المسيرى ومحمد مصطفى موسى المستشارين)

٣٧٠

محكمة استئناف المنصورة

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٠

أ - نقل : عمول ، مسئولية .
ب - عقد نقل : مسئولية ، سقوطها بمضى المدة .
ج - سائق : مسئولية العمول (أمين النقل) .

المبادئ القانونية :

١ - المادة ١٠٤ من القانون التجارى ، التى منعت صاحب البضاعة التى بددت أو سرت فى الطريق من الرجوع على عمول النقل Commissaire, ou commissionnaire, de transport بعد أكثر من ١٨٠ يوماً استثنى من حكمها حالة الغش : وذلك عملاً بالمبدأ القانونى الأول القديم الذى يقول : إن الغش يبطل التصرفات كافة ، وهى القاعدة المعروفة منذ عهد الرومان بعبارة : Fraus omnia rumpit ، والسرقة من أظهر حالات الغش . ويسرى هذا الاستثناء حتى ولو كانت السرقة قد وقعت من اتباع أمين النقل لا منه شخصياً .

٢ - المسئولية المترتبة على عقد النقل لا تتحول تلقائياً من مسئولية عقدية إلى

باله التي أوصلها فعلاً إلى الإسكندرية بل بالنسبة للعشر باللات الباقية أيضاً ، بدليل أنه دون في دفتره الخاص به كأمين للنقل كل بيانات سند الشحن الخاص بهذه السكينة الباقية واعتمد اختيار السائق والسيارة ثم نقد هذا السائق بما يكفي لتزويد السيارة من الوقود ، وربما بأجر هذا السائق أيضاً ؛ ومن يقوم بذلك يعتبر وكيلًا بالعمولة للنقل *commissionnaire de transport* ، لا وكيلًا بالعمولة بالمعنى الضيق كما يحاول المستأنف عليه أن يصوره للمحكمة ، وتقطع المادة ٩٣ من قانون التجارة في صحة التفسير الذي تقول به المحكمة ، فقد تكلمت المادة المذكورة عن الوكيل (أو الأمين) بالنقل الذي يعهد إلى وكيل آخر من الباطن بنقل ما التزم هو بنقله ، فقالت إنه يكون مسئولاً عن أفعال هذا الأخير إلا إذا كان صاحب البضاعة هو الذي عينه بنفسه .

« وحيث إن السيد / عبد العظيم الزهيري أنكر في التحقيقات أنه هو الذي أحضر السيارة إلى المستأنف عليه — ومع ذلك فحق مع اقتراض أنه هو الذي أحضرها فهذا ما كان يجب أمين النقل من المسؤولية ، ذلك أنه من الخطأ أو من التجاوز في القول أن يسند إلى السيد الزهيري أنه كان يمثل الشركة في تعيين السيارة واختيار السائق ، لأنه لم يكن إلا « ملاحظ شحن » ، أي يشرف على وضع البضاعة في السيارات وتستيفها فيها بطريقة لا تضر بها في أثناء السفر ، وكذا عدد مفرداتها وإثبات هذا العدد ونوع البضاعة في دفتر أمين النقل ، وهو ما قام به فعلاً ، ولذا فقد كان الاحتياط الأول الذي كان على المستأنف عليه واجب القيام به هو إما أن يحصل على موافقة المسؤولين في الشركة عن هذا الاختيار للسيارة وللسائق ، وهو ما لم يفعله ، أو ينتظر

يوماً آخر حتى تعود إليه سيارته الخاصة وسائقوها . على أن المحكمة لا تأخذ بروايته . .

« وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم يكون السيد / محمود النعماني — وهو بحكم مهنته التي يمارسها « أمين للنقل » — مسؤولاً عن فقد العشرة باللات التي قبل نقلها إلى الإسكندرية فسرت أو بددت .

« وحيث إن الدفع الذي يشير به هذا الأخير بسقوط الحق بمطالبته بالتعويض بمضى ١٨٠ يوماً وفقاً للمادة ١٠٤ من قانون التجارة على غير أساس ، . . لأن هذا التقادم الجزائي لا يعمل به في حالة الغش ، وذلك ليس فقط عملاً بالمبدأ القانوني الأدبي التقليدي الذي يقول « إن الغش يبطل كل التصرفات » *Fraus omnia rumpit* بل لأن هذا الاستثناء قد نصت عليه المادة ١٠٤ ذاتها نصاً صريحاً حاسماً ، وليس هناك غش أكثر ظهوراً من ضياع البضاعة بطريق السرقة أو التبيد ، سواء أحصل ذلك من أمين النقل نفسه أو من أتباعه *préposés* الذين عينهم بدله للقيام بهذا التعهد .

« وحيث إن المستأنف عليه أثار أنه حتى على افتراض أن ثمة سرقة قد حدثت من السائق ، فإن ذلك يؤدي إلى استبدال المسؤولية العقدية بالمسؤولية التقصيرية وهذه تسقط بمضى ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني الجديد .

« وحيث إن هذا الرأي غير مستساغ عقلاً لاستحالة أن يكون المتعاقد الذي تنسب إليه أو إلى أتباعه سرقة أو تبيد أسعد حظاً من المتعاقد الذي لم يفعل أكثر من تخلفه عن أداء التزاماته المدنية — والذي يظل مسؤولاً عنها مدة طويلة

٢٧١

محكمة استئناف القاهرة

٣ من يناير ١٩٦١

١ - وزارة تموين : مطاحن ، علاقتهما ، لجان التحكيم .

ب - مطاحن : أصحابها ، مسئوليتهم عن هلاك القمح .

ج - خصم الوزارة فروق أسعار القمح : مدى دلالة على ملكية القمح .

د - مطاحن : أصحابها ، التزاماتهم وخصائص المرفق العام .

المبادئ القانونية :

١ - علاقة وزارة التموين بالمطاحن ، علاقة بائع من جانب الوزارة ، بمشتري من جانب أصحاب المطاحن ، أوجدتها التشريعات المنظمة لشئون التموين .

لجان التحكيم في المنازعات بين أصحاب المطاحن والبائعين لا تغير طبيعة علاقة البائع بالمشتري التي تربط وزارة التموين بأصحاب المطاحن .

٢ - مرد مسؤولية أصحاب المطاحن عن هلاك القمح أو تلفه كونهما مالكيين للقمح .

٣ - خصم الوزارة فروق أسعار القمح نتيجة خفض الأسعار ، لا يتخذ دليلاً ضد أصحاب المطاحن على أنهم لا يملكون القمح ، بل هو من صنع الوزارة تحايلاً على تأيين وجهة نظرها .

٤ - ليس في التشريعات نص على

تصل إلى خمس سنوات في أحوال معينة كدفع الأرباح ، أو خمس عشرة سنة في أغلب الأحيان الأخرى ، يضاف إلى ذلك أن المادة ١٧٢ من القانون المدني الجديد عندما تكلمت عن تقادم دعوى التعويض الناشئة عن عمل غير مشروع ، فرقت بين الحالة التي لا تكون جريمة ، والحالة التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فقالت إن التقادم في الأولى يكون بثلاث سنوات ، وفي الثانية يكون متلازماً مع سقوط الدعوى الجنائية في ذاتها . وعندما فرقت المادة المذكورة بين هاتين الحالتين لم تستعرض إلا دعاوى التعويض المبنية مباشرة على الجنائية أو شبه الجنحة *délit ou quasi-délit* لا على المسؤولية العقدية بوصف أن لها كياناً مستقلاً تحكمه نصوص العقد ، والقول بعد ذلك يؤدي إلى أن يكون مرتكب الجنحة أو شبه الجنحة أسعد حظاً ممن تخلف عن تنفيذ التزام مدني محض . . . وهي نتيجة لا يقبلها العقل ولا يستسيغها .

يؤيد ذلك أن المادة ١٧٢ أتت في الفصل الثالث من القسم الأول من الكتاب الأول من القانون المدني تحت عنوان العمل غير المشروع ، بينما أدرجت المواد الخاصة بالعقد وآثاره وانحلاله في الفصل الأول المعنون بعبارة « العقد » وهذا شيء ، والجنحة أو شبه الجنحة المكونان « للعمل غير المشروع » شيء آخر يختلف عن الأول في أساسه القانوني . . . »

(استئناف رقم ١٧ سنة ١٣٠٢ ق تجاري رئاسة وعضوية السادة الأساتذة تادرس ميخائيل تادرس ومحمد حلمي حسين ومحمد فارس عيسى الجندي المستشارين) .

منه بمقتضى أذونات تصدر من وزارة التموين
وبتحديد سعر القمح والدقيق ، فإنه ليس ، من
شأن هذه القيود إهدار ملكية أصحاب المطاحن
لهذا القمح ونواتجه من الدقيق وزوائده لأنه
يظل لهم بعد ذلك أوجه انتصرف الأخرى الخولة
للمالك : كبيع الدقيق بأجل ، أو تحميم أداء الثمن
فوراً ، أو البيع بأقل من السعر الجبرى ، ويؤكد
هذا المعنى عبارات وردت بخصوص المرسوم
بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
إذ جاء به بشأن التدابير التى يجوز لوزير التموين
أن يتخذها أن له تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء
أو تشغيل المحال التى تستخدم هذه المواد فى تجارتها
أو صناعاتها وتحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها
بالنسبة للمواد المذكورة ؛ وورد بالمادة الثالثة منه
أن لوزير التموين أن يحدد السلع التى يمنع من
الاتجار فيها أو استخدامها فى الصناعة كل شخص
يرتكب إحدى الجرائم التى يعينها بقرار يصدره
بموافقة لجنة التموين العليا ، وأن لوزير التموين
أن يأمر بوقف التاجر المخالف عن مزاوله تجارة
السلعة أو السلع موضوع الجريمة إلى حين صدور
الحكم ، وجاء بالمادة الرابعة أنه محظور على
أصحاب المطاحن وبغير ترخيص من وزارة
التموين أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع بأية صفة
كانت دقيقاً غير الدقيق المطابق للمواصفات
والشروط التى يحددها وزير التموين . وترديد
الشارع لألفاظ (تجارتها ، التعامل ، الاتجار ،
تجارة السلعة ، البيع) يستفاد منه أن الشارع لم
يجعل من أصحاب المطاحن وكلاء بالعمولة عن
وزارة التموين أو صناع يعملون لها بأجر — كما
تذهب الوزارة المستأنفة بل أبقاهم كما هم وأبقى
لهم ملكيتهم للغلال التى يشترونها من البنوك النائية
عن الحكومة بشمن محدد يدفعونه لها لقاء هذه
الغلال التى يشترونها .

إنشاء مرفق عام للتموين ، والالتزامات
المفروضة على أصحاب المطاحن لا تتوافر
فيها خصائص المرفق العام ومقوماته .

المحكى :

هذه المحكمة تقرر محكمة أول درجة على . .
أن العلاقة بين طرفي الخصومة علاقة بائع من
جانب الوزارة المستأنفة ومشتري من جانب المستأنف
ضدهما . . ، وقد اتخذت محكمة أول درجة لقضاياها
الصائب ، أسباباً سليمة ، وهذه المحكمة تضيف
إليها ما يلي :

أولاً — « العلاقة القانونية بين طرفي
الخصومة لم تكن وليدة اتفاق مكتوب » ، وإنما
أوجدتها التشريعات التى سنّها الشارع لتنظيم شئون
التموين . . ، ويبين . . أن الشارع استهدف . .
ضمان تموين البلاد وأجاز لوزير التموين اتخاذ
قيود ترد على إنتاج هذه المواد وتداولها
واستهلاكها وتوزيعها وتحديد أسعارها ، وليس
من بين أحكام هذه التشريعات ما يدل على أن
الشارع قد ملك الوزارة المستأنفة الغلال التى يقوم
أصحاب المطاحن بطحنها ، وعلى النقيض فإن بعض
هذه الأحكام يقطع بملكية أصحاب المطاحن لهذه
الغلال وكل ما أورده الشارع فيما سن من قوانين
تموينية إنما هى قيود واردة على حق التصرف
ليس من شأنها إهدار حق الملكية ولا تتنافى مع
وجوده ، ذلك أن حق الملكية ليس حقاً مطلقاً
دائماً وأبداً وإنما ترد عليه قيود تشريعية منها
ما يتعلق بالمصلحة العامة ومنها ما يمس المصلحة
الخاصة . فإذا رأت الحكومة تقييد أصحاب
المطاحن فى التصرف فى القمح المبيع لهم فيها وفى
الدقيق الناتج منه ، وذلك بحظر التصرف فى القمح
إلا بترخيص منها ، وبأن يتم بيع الدقيق الناتج

وليس أدل على صحة هذا النظر مما تضمنه القرار الوزاري رقم ٥٢٠ سنة ١٩٤٥ بشأن إنشاء لجان التحكيم في المنازعات التي تنتج بين أصحاب المطاحن والبنوك المعتمدة وغيرها عند تسلم الحبوب ، إذ جاء بالمادة الثالثة منه التي تنظم كيفية انعقاد لجنة التحكيم أن الطلب الذي يتقدم به أصحاب الشأن إلى مندوب البنك لا يقبل إلا بعد دفع ثمن كمية الحبوب المتنازع عليها طبقاً لتقدير البنك . وورد بالمادة الرابعة منه الخاصة بتنظيم إجراءات لجنة التحكيم أن على هذه اللجنة أن تحرر محضراً تثبت فيه بعض البيانات ومن بينها ثمن الحبوب المتنازع على درجة نظافتها . ونصت المادة الخامسة على أن طالب التحكيم يتسلم كميات الحبوب المتنازع على درجة نظافتها فوراً بعد دفع الثمن المقرر ، على أن تؤخذ عينات قانونية منها لفحصها بمعرفة لجنة التحكيم ، وبعد ظهور نتيجة الفحص يسوى الثمن طبقاً لتقدير اللجنة مهما كان الفرق ضئيلاً .

ومفاد هذه النصوص أن صاحب المطحن إنما يدفع ثمناً للحبوب ، فالأمر إذن يبيع ليس شيئاً آخر ، وما ترددده الوزارة المستأنفة في صحيفة استئنافها من أن العبارات (الموجودة أو التي توجد في حيازتهم) (الحبوب الواردة للمطحن والمنصرفة منه) ، (الحبوب المسلمة لأصحاب المطاحن) . التي وردت بالقوانين والقرارات التمويينية تدل على أن أصحاب المطاحن لا يمكن أن يكون هذه الحبوب ، تفسير غير صحيح لدلول هذه العبارات ، ذلك أنها لا تحمل هذا المعنى الذي ذهبت إليه الوزارة المستأنفة .

ثانياً — . . الوزارة المستأنفة . . تفترض أنها مالكة للدقيق ، وأن المستأنف ضدها يبيعانه

نيابة عنها مقابل أجر محدد ، وبناء على ذلك يكونان قد قبلا أن يتحملا تبعة ما يصيب القمح من هلاك أو تلف أو غير ذلك . . وليس هناك شرط مكتوب بمقتضاه التزم المستأنف ضدها بتحمل تبعة الحادث المفاجيء والقوة القاهرة وإنما الصحيح أن مرد مسؤوليتهما عن ذلك كونهما مالكين للقمح . .

ثالثاً — ما تذكره المستأنفة . . بشأن خصمها فروق الأسعار . . نتيجة خفض الأسعار من المبالغ المستحقة لها . . مردود بأن هذا الخصم كان من صنعها . . وهي لم تدفع لها . . الفروق . . بل خصمتها من المبالغ التي تدعى استحقاقها لها ، وقصرت مطالبتها على الباقي . .

رابعاً — الوزارة المستأنفة وإن لم تستند في أسباب استئنافها إلى أن التشريعات التمويينية التي استصدرتها قد أنشأت مرفقاً جديداً هو مرفق التموين وأنه قد ترتب على هذه التشريعات نشوء عقد إداري غير مكتوب . . يحصل بمقتضاه المستأنف ضدها على ربح معين . . إلا أن استشهادهما بحكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى ١٧٤٩ سنة ١٠ ق . . يدل على أنها تصطنع هذا الدفاع . . ذلك أن الحكم المذكور قد اتخذ هذا النظر أساساً لقضائه ، وهذه المحكمة لا تقرر هذا الاتجاه ولا تأخذ بهذا النحو من تفسير التشريعات التمويينية لخلو هذه التشريعات من نص صريح بإنشاء مرفق عام للتموين ، ولأن الالتزامات المفروضة على أصحاب المطاحن لا تتوافر فيها خصائص ومقومات المرفق العام ، ذلك بأن المرافق العامة . . هي مشروعات تنشئها الدولة أو تشرف على إدارتها وتعمل بنظام واستمرار مستعينة بسلطان الإدارة واختصاصاتها لتزويد

ب — سعر : قطعه جبريا ، حق المشتري .
 = — تعسف : قطعة السعر جبريا .

المبادئ القانونية :

١ — جرى العرف التجارى فى تجارة الأقطان على أن البائع عند ما يحتفظ لنفسه بنقل السعر من استحقاق إلى آخر ، تمشياً مع رغبته فى ربط الثمن بعجلة الحظ ، للحصول على أعلا سعر ، على أن للمشتري ، تفادياً لما عسى أن يترتب على ذلك من خسارة تلحقه أو من كسب يضيع عليه ، أن يبادر هو أيضاً ، وبمجرد إخطاره بنقل السعر ، أن يجرى لنفسه عملية عكسية ، أو مضادة ، تضمن له بقاء الموازنة بين نتائج العمليتين ، فيبقى فى منأى عن الخسارة إذا ارتفع السعر .

٢ — فى عقود شراء القطن التى تنص على أن للمشتري الحق فى قطع السعر عند ما يتخلف البائع عن تغطية مركزه المكشوف بسبب نزول السعر ، لا يكون هذا السعر التزاماً على كاهل المشتري ، بل هو حق من حقوقه له أن يستعمله أو لا يستعمله ، فإذا رأى أن يميل البائل مهلة أخرى لسكى يقوم هذا الأخير بتقديم الغطاء أو ليستعمل حقاً له فى النقل ، فلا يضار هذا المشتري بهذا التصرف .

٣ — إذا حق لمشتري القطن أن يصرف النظر عن تنفيذ تهديده بقطع السعر قطعاً جبرياً ضد البائع المتخلف عن تقديم الغطاء ، فلا يصح من ناحية أخرى أن ينزلق هذا الحق بالمشتري إلى حد التعسف فى استعماله

الجمهور بالحاجات العامة التى يتطلبها لا بقصد الربح بل بقصد المساهمة فى صيانة النظام وخدمة المصالح العامة فى الدولة . . وهذه العناصر غير متوافرة . . ذلك أن لداولة لم تنشئ المطاحن وهى لا تقوم بالإشراف على إدارتها مستعينة فى ذلك بسلطان القانون العام ، إذ ليس فى نصوص التشريعات التى تنظم عمليات تداول القمح والدقيق والاتجار فيهما ما يفيد أن الدولة هى التى تقوم بإدارة المطاحن أو تشرف على إدارتها بل أن أصحاب المطاحن هم الذين يقومون بإدارتها ويتحملون بكافة المسئوليات الناجمة عن هذه الإدارة ، وغاية ما تدخلت به التشريعات التموينية هو فرض قيود على تداول القمح وإنتاج الدقيق . . دون أن تسلب أصحاب المطاحن حقهم فى الإدارة واستقلالهم بها دون أن تجعل التزامهم قبل الدولة التزاماً بمرق عام ، وليس فى التشريعات المذكورة ما يفيد أن المطاحن قد أنشئت لسد حاجة الجمهور من الدقيق دون أن يكون الغرض منها الاتجار وتحقيق الربح ، وليس فى تحقيق المطاحن هذه الحاجة ما يحيلها إلى مرفق عام . . إذ ليس كل مشروع يقوم بسد حاجات الجمهور يعتبر حتماً من المرافق العامة لأن بعض هذه الحاجات تقدم للجمهور بواسطة مشروعات ينشئها الأفراد أو الجماعات الخاصة . . »

(استئناف رقم ٢١٩ سنة ٧٧ فى تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد رضوان حجازى وكامل سيدهم ويوسف راشد المستشارين) .

٢٧٢

محكمة استئناف المنصورة

٣٠ من أبريل ١٩٦١

١ — قطن : سعر ، نقله من استحقاق إلى آخر .

الذي حظرته المادة الخامسة من القانون المدني .

فإذا لاحظ هذا المشتري أن نزول الأسعار قد بدأ يأخذ « صورة التدهور » فإنه يضحي من واجبه أن يدرأ تفاقم الخسارة وتضخمها على البائع ، وهذا لا يكون إلا بتنفيذ التهديد وقطع السعر جبراً وتصفية مركز هذا البائع ، وذلك استناداً إلى المادة ١٤٨ من القانون المدني ، التي نصت على أن تنفيذ العقود يجب أن يتم بحسن نية من جانب المتعاقدين معاً .

المحكمة

« . . . وحيث إنه بالرجوع إلى العقدين موضوع الدعوى ، لاحظت هذه المحكمة أن المادة العاشرة من كل منهما قد نصت على أن المبالغ التي تدفع للبائع لا تزيد عن ٧٥٪ من قيمة الأقطان الموردة ، بمعنى أن ٢٥٪ من هذه القيمة يبقى كضمان أو غطاء للمشتري في حالة تقلب الأسعار ، وأضافت المادة المذكورة أنه إذا اختلفت هذه النسبة بسبب هبوط الأسعار ، فالشركة المشتريّة تطلب من البائع تقديم غطاء جديد ، فإذا امتنع كان لها « مطلق الحرية وكامل الحق » في قطع سعر القطن .

« وحيث إن هذا النص لا يدل على أن حرية الشركة في قطع السعر بسبب تخلف البائع عن تقديم الغطاء ينقلب إلى إلزام عليها تترتب عليه مساءلتها ، ذلك أن قطع السعر في حالة الامتناع عن تقديم الغطاء الجديد قد نصت عليه المادة العاشرة سالفه الذكر ، ليكون في مصلحة الشركة المشتريّة

لا البائع ، وقد ترى هذه الشركة أن تمنح هذا البائع فرصة أخرى لتحسن مركزه بعودة الأسعار إلى الارتفاع ، ومن ثم فهي لا تضار من هذه المهلة التي منحها له عن طيبة خاطر ، إذا تصادف أن الأسعار استمرت في النزول . والقول بعكس ذلك معناه السماح للبائع أن يستفيد من خطأه في عدم القيام بالإلزام صريح نص عليه العقد ، ومعروف أنه من القواعد الأولية في القانون أنه لا يصح لإنسان أن يستفيد من خطأه أو غشه .

Nul ne peut profiter de sa propre faute ou turpitude

ولا يفوت المحكمة أن تلاحظ أن القطع الإلجباري للسعر بسبب تخلف البائع عن تقديم الغطاء ؛ بوصف كونها حقاً من حقوق الشركة المشتريّة نص عليه في العقد المبرم بين الطرفين لا يصح أن ينزلق بها إلى التعسف في استعماله ؛ بمعنى أنه إذا لاحظت الشركة المشتريّة أن النزول قد بدأ بأخذ صورة (التدهور) ، فإنه يضحي من واجبه أن تدرأ تفاقم الخسارة عن البائع ، وهذا لا يكون إلا بقطع السعر وتصفية مركز العميل . ويستند هذا القيد في استعمال الحق على المادة ١٤٨ من القانون المدني ، التي نصت على أن تنفيذ العقود يجب أن يتم بحسن النية ، وعلى التطبيق القياسي للمادة الثالثة من العقدين التي نصت على أنه في حالة النزول الفجائي يصرح للشركة بقطع الثمن في أي وقت وعلى أي سعر .

و . . . لا ترى هذه المحكمة أن الشركة المستأنفة عندما كتبت البائع المستأنف عليه بمقتضى برقية ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ أن يقدم لها الغطاء لاستعادة نسبة ال ٢٥٪ وإلا ستكون مضطرة لقطع السعر ؛ لا ترى المحكمة في هدول الشركة عن هذا التهديد سيئاً لمساءلتها كما ذهبت

من هذا التاريخ حتى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ بدون أن تكون قد قامت بهذه العملية العكسية فعلاً .

أما ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في أن العملية العكسية التي يقوم بها مشتري القطن ، لا شأن لها بالبائع الذي استعمل حقه في نقل السعر من استحقاق لآخر ، فقد أصبح التحدث فيه فائضاً عن حاجة هذه الدعوى ، غير أنه لا يفوت هذه المحكمة وهي في صدد نزاع يدور حول تجارة قطن ، أن تقرر أن قيام البائع بنقل السعر من استحقاق لآخر تمشياً مع رغبته في الحصول على أعلى سعر ممكن ، هذا النقل قد يسبب خسائر جسيمة للمشتري لو ارتفع السعر فعلاً ، إذ أن هذا الارتفاع سيقلل من أرباحه ، وقد يجره للخسارة باضطرابه لدفع ثمن أعلا للبائع ، فقد يعجز عن إعادة بيع هذا القطن بما يحقق له مكسباً مشروعاً كان قد أدخله في حسابه قبل التعاقد ، ولذلك فإنه من الطبيعي أنه بمجرد أن يخبره البائع بأنه نقل السعر إلى استحقاق شهر آخر ، أن يبادر هو نفسه بعمل عملية عكسية تضمن له الموازنة والمقاصة بين نتائج العمليتين ، فلا يتعرض للخسارة . وقد جرى العرف التجاري على أن قيام بيوت الأقطان بهذه العملية العكسية وتطلق عليها أيضاً عبارة تغطية أمر جوازي لها ، تقتضيه سياسة بعد النظر التجارية ، لا إجباري أو إلزامي لها .

على أن يصرف النظر عن مدى علاقة هذا العرف بالبائع ، فما لا شك فيه بالنسبة للدعوى الماثلة أن الإفاضة في التحدث عن حق المستأنفة في هذه العملية العكسية أصبح غير ذي موضوع ، أو فائض عن الحاجة للأسباب السابق شرحها .

إلى ذلك محكمة أول درجة ، وخاصة أن العقدين كانا يسمحان للبائع باستعمال حق النقل ، وكان ميعاده في نهاية شهر فبراير سنة ١٩٥٢ ، ولذا كان من العقول أن لا تنفذ الشركة تهديدها في الحال لاحتمال أن يرد عليها البائع إما بقبول التصفية فوراً ، وإما بطلب نقل السعر مرة أخرى على غرار ما كان قد فعله في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، عندما نقل قطع السعر من استحقاقات فبراير إلى استحقاق أبريل بالنسبة للقطن الجيزة ٣٠ (في العقد الأول) ، ومن استحقاقات يناير إلى استحقاقات مارس بالنسبة للقطن الكرنك (في العقد الثاني) .

« وحيث إنه بصرف النظر عن أن شركة فرغلي للأقطان باستعمالها لحقها في عدم تنفيذ التهديد قد التزمت حدود العقول ولم تتعسف فيه ، فيما لا نزاع فيه أن قرار الحكومة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ ، كان قد أوقف التعامل عن استحقاقات شهر فبراير . ومارس من السنة نفسها ، الأمر الذي يثبت بجلاء أن التهديد بالقطع الجبري لم يكن إلا مظهرية ، بقصد التأثير على المستأنف عليه ليقدم غطاءً معيناً أو مالياً جديداً ، تعود به نسبة الـ ٢٥ ٪ المحتفظة بها لها ، إلى ما كانت عليه . »

« وحيث إن اعتذار الشركة — في عدم تنفيذ التهديد — بأنها حرمت من عمل عملية عكسية بسبب قفل التعامل ، فهو من قبيل التزيد في التدليل ؛ وإن كان من المستبعد أن تكون الشركة قد تراخت في إجراء هذه العملية العكسية ، إذ أن العرف التجاري قد جرى على إجراء المشتري لهذه العملية بمجرد أن يتسلم إشعار البائع بنقل السعر ، وقد سبق القول إن المشتري نقل السعر فعلاً في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ومعنى ذلك أنه من غير العقول أن تكون الشركة قد مكثت

« وحيث إن لجنة البورصة تأسيساً على قرار حظر التعامل على استحقاقات فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٥٢ ، أصدرت من جهتها المنشور رقم ٨٧ الذي نص على استحقاقات مارس للقطن (الكرنك) وأبريل (للقطن قصير التيلة) تنقل تلقائياً إلى استحقاقات مايو ويونيو سنة ١٩٥٢ بدون غرامة أو خصم ، ولذا فمجرد عودة التعامل إلى البرصة من جديد قطعت الشركة سعر الأقطان المستأنف عليه على استحقاقات هذين الشهرين ، وحصل ذلك في ٢٤ و٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، بأسعار هذين اليومين (المينة في نشرتي البورصة المقدمة من الشركة) وقدرها ٣٠ و ١١٦ ريالاً للقطن الكرنك (استحقاق مايو) ٦٧ و ٦٧ ريالاً للقطن الجيزة (استحقاق يونيو) .

« وحيث إن محكمة أول درجة لم توافق الشركة على هذا النظر وحددت من جهتها أسعار القطن الكرنك (٢٥ و ٢٠ قنطاراً) بسعر ١٤٠ ريالاً للقنطار ، قياساً على ما جاء بالمرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ ، قاضياً بقفل كونترات هذا القطن في برصة العقود بمبلغ ١٤٠ ريالاً لاستحقاق شهر مارس وبسعر ٨٠ ريالاً للقطن قصير التيلة ٩٠ و ١١٩ قنطاراً وفقاً لما كانت عرضته شركة مصر لتصدير الأقطان في شراء كل المراكز التي عرضت عليها في الصفقة الروسية — واستدركت محكمة أول درجة بقولها إن هذين الأساسين وإن كانا قد خصا العقود القائمة في برصة العقود ، لا البضاعة الحاضرة التي تحت القطع كما هو الحال في هذه الدعوى ، إلا أنه يتعين رغم ذلك الأخذ بها النزاع الحالي وذلك عملاً بنص ورد في المادة الأولى من العقدين ، وهو يقضى بأن السعر يقطع وفقاً لسعر الإقفال في برصة العقود .

« وحيث إن هذه المحكمة لا تقر محكمة أول درجة على هذا الرأي ، ذلك أن نص المادة الأولى المذكورة لا يطبق إلا في الأحوال العادية التي تعتبر فيها أسعار برصة العقود حرة ومعبرة عن حالة السوق في تجارة القطن تعبيراً صحيحاً وفقاً لقانون العرض والطلب ، وهذا التعبير واضح من العبارات الأخيرة للمادة الأولى المذكورة ، إذ ورد فيها إن الممول عليه في سعر القفل (أن تكون أعمال البرصة قائمة . والأسعار حرة) ، أما إذا طرأت ظروف استثنائية أدت إلى قفل برصة العقود لمدة محدودة ، أو وقف التعامل على استحقاقات معينة ، وبذلك لم تعد الأسعار حرة طليقة وفقاً لقانون العرض والطلب ، . . . وهو ما كان قد حصل فعلاً في موسم سنة ١٩٥٢ — فقد أتى العقدان — موضوع الدعوى بنص خاص يعالج هذه الحالة بالذات لم تلتفت إليه محكمة أول درجة ، إذ قد نصت المادة الثانية من هذين العقدين على أنه في هذه الحالة : (قفل البورصة لاحتياطات استثنائية) ، يتم القطع في أول جلسة للبورصة تكون فيها الأسعار حرة .

هذا وتضيف المحكمة إلى ما تقدم ، أن تحديد السعر على سبيل القياس بضمن كانت عرضته شركة مصر لتصدير الأقطان بالنسبة لمراكز مفتوحة في برصة العقود خاصة بالصفقة الروسية ، لا يرتكز على أساس قانوني سليم ، إذ أن هذا الحل يتضمن إهدار العقد الذي كان قد أبرمه الطرفان ، والذي ظل قائماً ومنتجاً لأنثاره رغم قفل التعامل في البرصة لمدة محدودة وعن استحقاقات معينة ، بمعنى أنه إذا كان الشارع قد قصد إنهاء العقود التي كان الأفراد قد أبرموها فيما بينهم ، انص على ذلك صراحة محددتاً سعراً جبرياً لتصفية نهائية يجريها الطرفان ، وهو ما لم يحصل وأخيراً

فإن تحديد سعر القطن الكرنك وفقاً للرسوم بقانون الصادر في ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ على سبيل القياس أيضاً ، يناق المنطق . ذلك أن هذا المرسوم بقانون خاص بالعمليات الأصلية في برصة العقود وحدها ، دون البضاعة الحاضرة ، فقد يحصل مثلاً أن شخصاً يشتري أقطاناً على المكشوف في برصة العقود ثم يربص للفرص التي يبيع فيها ما اشتراه بثمان أعلى وعلى المكشوف أيضاً ، فيحقق بما يقبض الفرق بين السعريين . ولذا عندما يقفل باب التعامل في مدة معينة ويصبح من اللازم تصفية هذه المراكز المعلقة القائمة ، فإن الشارع يحدد سعراً لهذه التصفية الإجبارية . وظاهر أن هذا شيء والبضاعة الحاضرة التي سلمت فعلاً المشتري شيء آخر ، ذلك أنه في البضاعة الحاضرة لا تنتهي العملية بقبض فروق أو دفع فروق ، لأن البضاعة المسلمة يقابلها ثمن معين بين العقد

عناصر تحديده ؛ فإذا ما أراد البائع أن يربط هذا الثمن بعجلة المضاربة والحظ ، ثم قفل باب هذه المضاربة مؤقتاً لظروف استثنائية ، فهذا ليس بمعناه أن العقد قد انقضى أو زالت آثاره وأصبحت كأنها لم تكن ؛ بل إن كل الذي يجب عليه لإتمام آثار هذا العقد هو تحديد هذا السعر الذي ظل معلقاً بدون تحديد ، وفي هذا نصت المادة الثالثة من العقدين موضوع النزاع ، على أن هذا السعر يكون وفقاً لأول جلسة تعقد فيها الأسعار إلى حريتها العادية .

« وحيث إن هذا النص لا غبار عليه وليس فيه ما يخالف النظام العام أو الآداب ، ومن ثم فيتعين الأخذ به . . »

(استئناف رقم ٤٩ سنة ١٢ ق تجاري رئاسة وعضوية السادة الأساتذة تادرس ميخائيل تادرس وعبد الحميد عزي ومحمد حلمي حسين المستشارين) .

قضاء المحاكم الكلية

٢٧٣

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٢

صلح واق : رقيب ، تصرفاته ، مهمته ، عزله .

المبدأ القانوني :

الرأى الراجح الذى عليه العمل الآن ، يعتبر الصلح الواقى ، بعد أن ضمنه الشارع قانوناً مستقلاً عن قانون التجارة ، فصل فيه أحكام الصلح الواقى ، فى نظام مستقل بذاته لا تربطه صلة بنظام الإفلاس ؛ فإذا كان ثمة نقص فى بعض نصوص الصلح الواقى ، وجب الرجوع إلى القواعد العامة لتكملة ، ولا تطبق قواعد الإفلاس إلا إذا أحال إليها قانون الصلح الواقى صراحة .

ولما كان الرقيب لا يعدو أن يكون خبيراً ، فإنه يجوز رده وعزله ، بطلب عارض فى أثناء نظر طلب الصلح ، أو بدعوى ترفع بتكليف الخبير الحضور أمام المحكمة التى عينته .

والرقيب خبير تلتدبه المحكمة لمعاونتها ؛ فهو ليس نائباً لا عن المدين ولا الدائنين كما هو الحال بالنسبة للسنديك ، وبالتالي فليس له أن يبرم أى تصرف نيابة عن هؤلاء ، بل ليس له أن يتدخل فى إدارة تجارة المدين طالب الصلح ، إنما يقتصر دوره على مجرد

الإشراف والتوجيه . لأن المدين طالب الصلح لا تغل يده عن إدارة أمواله كما هو الشأن بالنسبة للمدين المفلس ؛ وكل ما للرقيب هو حق الإطلاع على الأعمال لمعرفة حقيقة حال المدين بدون تدخل فى الإدارة التى هى من حق المدين وحده .

وليس للرقيب أن يعقد جمعية للدائنين بعيدة عن مجلس القضاء وأن يستبعد بعض الديون ويقر بعضها ، لأن الأصل أن تعقد جمعية الدائنين بحضور القاضى المباشر لإجراءات الصلح ، لتحقيق الديون ، وأن الرقيب يحضرها كمعاون للقاضى فقط .

وليس للرقيب أن يتقاضى من المدين أو الدائنين أى مصروفات أو أتعاب إلا بعد أن يصدر أمر القاضى المنتدب بتقديرها .

وليس للرقيب فتح حسابات بالبنوك باسمه وإيداع ما يحصله من إيراد ، ولا أن يطلب سيارة المدين الخاصة بدعوى أنه قد علم بأن المدين ينوى بيعها .

وهذا الإخلال الخطير بواجبات وظيفة الرقيب باعتباره خبيراً يوجب على المحكمة إعفائه من مهمته وتنب خبير آخر .

المحكم

» وحيث إن القانون ٥٦ سنة ١٩٤٥

الصادر بشأن الصلح الواقى قد خلا من النص على

الرقيب ، ومنعت على المدين إجراء تصرفات معينة إلا بإذن من القاضي المتدب بعد أخذ رأى الرقيب . أما بعد التصديق على الصلح فقد ترك للمحكمة ، بناء على طلب أغلبية الدائنين ، أن يستبقى رقيباً أو أكثر ، أو تأمر بتعيين غيرهم لمراقبة تنفيذ شروط الصلح وإبلاغ المحكمة كل ما يقع من مخالفات لهذه الشروط .

ونصت المادة ٢٦ على معاقبة الرقيب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٤٤ إذا قدم أو أيد بيانات غير صحيحة عن حالة المدين .

ولكن النصوص خلت من أى نص ينظم عزله أو استبداله بغيره ، وإزاء هذا النقص في نصوص قانون الصلح الواقع ، فقد اختلف على الطريقة التي يكمل بها ، وما إذا كان يجب الرجوع في ذلك إلى قواعد الإفلاس باعتبار هذا القانون مكملها ، وباعتبار الصلح الواقع نظاماً ملحقاً بنظام الإفلاس وفرعاً منه ، فيجب الرجوع إلى القواعد الواردة في باب الإفلاس عن عدم وجود النص الخاص ؛ أم أن الصلح الواقع يعتبر نظاماً قانونياً قائماً بذاته ومستقلاً عن نظام الإفلاس ، فلا يرتبط به ولا يستند إليه ، بحيث يجب الرجوع إلى القواعد العامة لتكملة ما به من نقص .

فقد ذهبت المحاكم المختلطة في ظل نظام الصلح الواقع القديم إلى ربط هذا النظام بقواعد الإفلاس واعتبرته إفلاساً مخففاً ، ودرجت على تكملة قواعده بالرجوع إلى أحكام الإفلاس . واستندت المحاكم المختلطة في تبرير هذا . . إلى قلة النصوص التي كانت تنظم هذا الصلح ، وورودها في باب الإفلاس ؛ فاستخلصت من ذلك أن المشرع يريد معاملة الصلح الواقع بوصفه ضرباً من الإفلاس المخفف كما هو الشأن في التصفية النهائية ، وجرت

نظام خاص للتظلم من تصرفات الرقيب وطريقة عزله والأسباب التي قد تستوجب هذا العزل كما هي الحال بالنسبة لوكيل الدائنين ، للمدين والدائنين على السواء ؛ فقد نظم المشرع في قانون التجارة طريق التظلم من تصرفات وكلاء الدائنين وطريقة عزلهم . ونصت المادة ٢٥٥ تجارى على أنه إذا قدمت شكوى من أى عمل من أعمال الوكلاء يحكم فيه مأمور التفليسة في مدة ثلاثة أيام ، ويجوز التظلم من الحكم المذكور أمام المحكمة الابتدائية . وأجازت المادة ٢٥٦ على مأمور التفليسة أن يطلب من المحكمة بناء على شكوى المفلس أو بعض الدائنين عزل واحد أو أكثر من الوكلاء ؛ فإذا لم يتخذ مأمور التفليسة إجراء ما بشأن شكوى المفلس في خصوص عزل السنديك ، أو رفض هذا الطلب ، فقد أجازت المادة ٢٥٧ تجارى للمدين المفلس أن يرفع شكواه إلى المحكمة ، وهي تسمع في أودة مشورتها تقرير مأمور التفليسة وأقوال السنديك ، وتحكم بعد ذلك بالجلاسة في طلب العزل . كما أجازت المادة ٢٥٨ للمحكمة إذا لم تجد خطأ من الوكلاء ، أن تأمر باستبدالهم فقط إذا رأت في ذلك نفعاً للمدائنين .

أما بالنسبة للرقيب فقد نصت المادة ١٢ من قانون ٥٦ لسنة ١٩٤٥ على أن المحكمة بعد أن تأمر بافتتاح إجراءات الصلح الواقع ، تعين أحد قضاتها لمباشرة الإجراءات وتعين رقيباً ، وترك لوزير العدل بيان الشروط التي يجب توافرها في الرقيب وطريقة اختيارهم ؛ وحددت المادتان ١٤ و ١٥ مهمة الرقيب بأنه يقوم بإجراء الجرد ، ويودع تقريره عن حالة المدين الحقيقية والأسباب الصحيحة لاضطراب حالته المالية ورأيه في مقترحات الصلح ، وذلك في ميعاد معين ونصت المادة ١٩ على أن المدين يستمر في أعمال تجارته بإشراف

على تطبيق قواعد الإفلاس فيما لم يرد بشأنه نص خاص ، ومؤدى هذا رأى أن تطبق على الرقيب ما يطبق على وكيل الدائنين من حيث طريقة عزله .

« وحيث إن رأى الراجع ، والذي عليه العمل الآن يعتبر الصلح الواقى بعد أن ضمنه المشرع قانوناً مستقلاً عن قانون التجارة ، وفصل فيه أحكام الصلح الواقى نظاماً مستقلاً بذاته لا تربطه صلة بنظام الإفلاس ، فإذا كان هناك فى بعض نصوصه نقص يجب الرجوع إلى القواعد العامة لتكميلته ، ولا تطبق قواعد الإفلاس إلا إذا أحال عليها قانون الصلح الواقى صراحة . (راجع القانون التجارى الجزء الثانى لحسن شفيق ص ١١٤٦ وما بعدها) .

وأخذاً بالرأى الأخير ونظراً لأن الرقيب لا يعدو أن يكون خبيراً تنتدبه المحكمة للقيام بإجراءات محددة ومن ثم يجوز رده وعزله كما هو الشأن بالنسبة للخبراء الذين تنتدبهم المحكمة لأداء أعمال الخبرة فى الدعاوى المنظورة أمامها طبقاً لأحكام المواد ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٤٤ و ٢٤٥ مرافعات ، ومن ثم يجوز إبداء طلب العزل كطلب عارض أثناء نظر طلب الصلح ، أو بدعوى ترفع بتكليف الخبير الحضور أمام المحكمة التى عينته وبناء على ما تقدم فإن دفع المدعى عليه بأن الرقيب لا يجوز عزله فى غير محله ويتعين لذلك رفضه .

« وحيث إن طلب عزل الرقيب لى يكون منتجاً ، يجب أن يرفع قبل أن يبدأ فى أداء مأموريته ؛ أو على الأقل قبل أن ينتهى منها بحيث ؛ إذا تراخى إلى ما بعد أداء هذه المأمورية فلا يصادف محلاً ويكون قد رفع بعد الأوان ؛ غاية الأمر أن ما قد يقدم عليه طلب العزل من مطاعن موجهة إلى الرقيب يمكن أن توجه إلى

تصرفاته أو إلى تقريره . ويتعين لتحديد ما إذا كان الطلب الحالى قد رفع فى إبانته تحديد مهمة الرقيب ومتى تبدأ ومتى تنتهى وذلك على ضوء أحكام قانون الصلح الواقى .

« وحيث إن الظاهر من استعراض مواد قانون الصلح الواقى أن إجراءاته تمر بثلاث مراحل : الأولى تبدأ عند تقديم الطلب وتنتهى بصور الأمر بافتتاح الإجراءات ، وهو الأمر الذى يتضمن تعيين الرقيب ؛ والثانية تبدأ منذ صدور هذا الأمر وتنتهى بتصديق المحكمة على الصلح ؛ أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة تنفيذ عقد الصلح بعد التصديق عليه . فهل تنتهى مهمة الرقيب بتقديم تقريره الذى يضمنه رأيه فى مقترحات الصلح كما يذهب المدعى عليه ، أم تستمر إلى ما بعد ذلك ؟ للإجابة على هذا السؤال يتعين تتبع دور الرقيب منذ تعيينه حتى انتهاء إجراءات الصلح ، فهو يبدأ بإجراء الجرد (مادة ٢/١٤) ثم يشرف على إدارة المدين التجارية ويقدم تقريره قبل انعقاد جمعية الدائنين بثلاثة أيام كاملة على الأقل (مادة ١٥) ، وفى اليوم المحدد لانعقاد جمعية الصلح والمداولة يحضر الرقيب الاجتماع الذى يفتح بتلاوة تقريره (مادة ١٧) ثم تبدأ عملية تحقيق الديون . فيتلو الرقيب الديون على الحاضرين ، ومتى انتهى بحث تقريره وتحقيق الديون يبدأ التصويت على مشروع الصلح (مادة ٢٦) ، وبعد إحالته إلى المحكمة بتقرير من القاضى للتدب إذا قضت بالتصديق على الصلح أن تأمر بناء على طلب أغلبية الدائنين وبعد سماع أقوال الدين أن تأمر فى حكم التصديق على الصلح باستبقاء رقيب أو أكثر أو بتعيين غيرهم لمراقبة تنفيذ شروط الصلح وإبلاغ المحكمة كل ما يقع من مخالفات لهذه الشروط . (المرجع السابق ص ١١٦٦ وما بعدها) ، وواضح من هذا العرض

أن مهمة الرقيب قد تمتد إلى ما بعد التصديق على الصلح ، وتستمر طوال مدة تنفيذه ، ولا تنتهي بمجرد تقديم تقريره ؛ ومن ثم يجوز طلب عزله في أى مرحلة كانت فيها إجراءات الصلح .

والثابت . . أن الرقيب قدم تقريره في ١٨/٨/١٩٦٢ ، وأن جمعية الدائنين لم تعقد للتصويت على مشروع الصلح لعدم إتمام إعلانهم لجلسة تحقيق الديون ، أى أن إجراءات الصلح لا تزال قائمة وأن مهمة الرقيب بالتالى لم تنته ؛ ومن ثم يكون طلب إعفائه منها قد رفع في إبانته ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس ويتعين لذلك رفضه والقضاء بقبولها .

« وحيث إنه يتعين للفصل في أسباب إعفاء الرقيب ، من مهمته تحديد طبيعة هذه المهمة وحدودها ، وعلى ضوء ذلك يمكن تبين ما إذا كان الرقيب قد خرج عن نطاق وظيفته وأخل بواجباته بحيث يتعين إعفاؤه من القيام بها وندب بديل له أم لا .

« وحيث إن .. مهمة الخبير تنحصر في جرد أموال المدين ، والإشراف على إدارته للمحل ، وإسداء النصح والإرشاد له ، وإبلاغ المحكمة عن كل مخالفة قد تقع منه ، ثم تقديم تقريره عن حالة المدين على ضوء ما يتبينه من إشرافه ، وإبداء رأيه في مشروع الصلح ، والاشتراك في جلسة تحقيق الديون والتصويت على مشروع الصلح لمعاونة المحكمة في بحثها ، وأخيراً قد يندب للإشراف على تنفيذ المدين للصلح بعد التصديق عليه وإبلاغ المحكمة كل مخالفة تقع منه وذلك بناء على طاب أغلبية الدائنين .

وواضح مما تقدم أن الرقيب ليس إلا خبيراً تنتدبه المحكمة لمعاونتها في تبين حالة المدين ، والتحقيق من توفر الأسباب التى تدعو إلى إجراء

الصلح معه ؛ فهو إذن ليس نائباً لا عن المدين ولا الدائنين كما هو الحال بالنسبة للسنديك ، وبالتالي فليس له أن يبرم أى تصرف من التصرفات نيابة عن الدائنين أو المدين ، بل وليس له أن يتدخل في إدارة تجارة المدين طالب الصلح ، بل يقتصر دوره على مجرد الإشراف والتوجيه . وكل إجراء يبرمه من هذا القبيل يعتبر خارجاً عن حدود وظيفته وخرقاً لواجباتها ؛ لأن المدين طالب الصلح لا تغل يده عن إدارة أمواله كما هو الشأن بالنسبة للمدين المفلس ، وكل ما للرقيب هو حق الاطلاع المستمر على هذه الأعمال لمعرفة حقيقة حال المدين ، ولكن بدون التدخل في الإدارة التى تعتبر من شأن المدين وحده . فلا يملك الرقيب إلزام المدين بالخضوع لتوجيهه ، وكل ما له أن يوضح ذلك في تقريره إلى المحكمة ، أو تبليغه فور وقوعه إلى القاضى المباشر لإجراءات الصلح ، وله وحده اتخاذ الإجراء الذى يراه لازماً لحماية مصالح الدائنين ، (راجع الإفلاس للدكتور محسن شفيق ص ١١٧٥ بند ٩٠٨ والقانون التجارى على العريف الجزء الثالث ص ٦٥ و٦٩ و٧٠ بند ٥٣٨ و٥٤١) .

ولا محل لقياس مهمة الرقيب على مهمة المشرف الذى يعين على المؤسسات التى تؤمم أو تمتلك الحكومة نصيباً في رأس مالها ، لأن المشرف على المؤسسات العامة ممثل للمالك ، ويتولى بموجب قرار جمهورى اختصاصات مجالس الإدارة مستمداً سلطانه من هذا القرار الجمهورى . أما الرقيب فهو ليس إلا خبيراً تستعين به المحكمة لأداء مأمورية معينة ، هى إبداء رأيه في مشروع الصلح بعد أن يتعرف على حالة المدين المالية والظروف التى أدت إلى اضطراب أعماله ، ويستمد اختصاصاته من قانون الصلح الواقع ، فلا يتعدى

الحدود التي رسمها له هذا القانون . (راجع الإفلاس للدكتور محمد صالح ص ٣٨٠ بند ٤٢٩) .

« وحيث إن الثابت . . أن الرقيب . طلب لنفسه حق الإدارة وإبعاد وكيل طالب الصلح وزوجته عن المحلات ، لأن في وجودهما تعويقاً له عن مباشرة وظيفته القانونية . . قدم طلب للسيد رئيس المحكمة المباشر لإجراءات الصلح قال فيه إنه طبقاً للنظام الذي وضعه لإدارة المحلات منذ أكثر من عام ، وأنه بوصفه الممثل لهذه المحلات أمام البنوك ، وله وحده حق التوقيع على شيكات الصرف وذلك ضماناً للإشراف المالي على إدارة وتجارة طالب الصلح ، وطلب صدور أمر إلى وكيل طالب الصلح بنقل الأموال المودعة باسم محلات مارلي بالبنك البناني إلى حساب آخر فتحة باسمه ببنك التضامن المالي . وقد صدر فعلاً هذا الأمر ولكن وكيل طالب الصلح تظلم منه ، وقضى في التظلم بإلغاء هذا الأمر تأسيساً على أن الرقيب ليس له أن يفتح حسابات لإيداع أموال طالب الصلح باسمه . .

« وحيث إن الرقيب قد عقد في . . أول جمعية للدائنين لتحقيق ديونهم وذلك بعيداً عن مجلس القضاء ، استبعد منه بعض الديون وأقر بعضها . والأصل أن جمعية الدائنين تنعقد بحضور القاضي المباشر لإجراءات الصلح لتحقيق الديون ، وأن الرقيب يحضرها كمعاون له فقط وليس للرقيب أن ينفرد بإجراء كهذا . فقد نصت المادة ١٢ من قانون الصلح الواقع على أن المحكمة تحدد الجلسة التي يدعى إليها المدين والدائنون والرقيب أمام القاضي المنتدب في ميعاد معين . وأن الرقيب يودع تقريره عن حالة المدين الحقيقية ، والأسباب الصحيحة لاضطراب حالته المالية ، ورأيه في مقترحات

الصلح ، وحددت المادة ١٦ طريقة دعوة الدائنين ، والمادة ١٧ نظمت تحقيق الديون بمعرفة القاضي المنتدب ، وليس للرقيب أن يتولى شيئاً من ذلك بناءً عن مجلس القضاء .

« وحيث إن المادة ٤٣ من قانون الصلح الواقع قد نصت على أن القاضي المنتدب يقدر أجر الرقيب ومصاريفه ، وأجازت لدوي الشأن المعارضة في أمر التقدير في ميعاد معين ، وهذا يفيد أنه ليس للرقيب أن يتقاضى من المدين أو الدائنين أي مصروفات أو أتعاب إلا بعد أن يصدر أمر القاضي المنتدب بتقديرها ، حتى لا يؤثر ذلك على تكوينه لرأيه وأدائه لمهمته . فإذا كان الثابت . . أن الرقيب قد اقترح في تقريره الثاني تعديل شروط الصلح على وجه بعيد ، ثم تبين من حافظة مستندات المدعى المقدمة بقضية الصلح أنه أبرم عقد صلح بالفعل بين وكيل المدين وأغلب الدائنين ، ومن هذه الشروط اشترط فيه لنفسه ٥ ٪ من قيمة كل مبلغ يسدد للدائنين تنفيذاً لهذا الصلح ، وثابت . . أنه تولى تنفيذ الصلح بالفعل ، وتولى تحصيل المبلغ الذي اشترطه لنفسه بإيصالات موقع عليها منه ، كما تقاضى مبالغ عدة مقابل مصروفات ثرية وبدل سفر لإجراء الجرد تجاوزت تسعمائة جنيه ، وذلك دون الرجوع للمحكمة أو استئذائها . . .

كما أن الثابت . . أن الرقيب قد أقر باتفاقه على تقدير ٥ ٪ من قيمة الأقساط التي تستحق تنفيذاً للصلح كأتعاب له ، وتنازل في محضر الجلسة عن هذه الأتعاب التي كانت مقدرة له مقابل إبرام العقد وذلك بعد أن قبض بالفعل هذه الأتعاب مرات عدة . .

« وحيث إن . . للرقيب المدعى عليه قد خرج عن حدود وظيفته حين فرض نفسه على

إدارة محلات المدعى وتولى تصريف شئونها بنفسه ، وفتح حسابات بالبنوك بإسمه أودع فيها ما يحصله من إيرادات هذه المحلات ، كما أنه صادر على القاضي المنتدب حقه في دعوة جمعية الدائنين لتحقيق الديون ومناقشة تقريره تمهيداً لإبرام الصلح أو رفضه ، ليس فقط بانفراده بتصرفات لا يملكها كعقد جمعية الدائنين .

« وحيث إن . . الرقيب المدعى عليه قدم ثلاثة تقارير عن حالة المدين الأول في ٨/٩/١٩٦١ استعرض فيه وضع المنشأة وطلب أجلاً مناسباً لإتمام الجرد التفصيلي ثم قدم تقريره الثاني . . عرض فيه شروطاً جديدة للصلح راعى فيها صالح المدين ، إذ اقترح تخفيض الديون بنسبة ٣٠ ٪ وفسر في هذا التقرير اضطراب حالة المدين المالية . وبعد أن بلغ به الشطط في مساعدة المدين إلى حد إبرام عقد صلح مع الدائنين . . ونفذه بالفعل بعيداً عن مجلس القضاء ، عاد في تقريره الثالث .. وانتهى إلى أن المدين سىء النية وغير جدير بالصلح . وبعد أن كان يطلب آجالاً واسعة لإتمام مأموريته عاد يستعجل الفصل في الطلب بدعوى الخوف على مصالح الدائنين ؛ وهذا التناقض والتخبط في أداء المأمورية التي عهد بها إليه لا يدع مجالاً للاطمئنان إلى تقرير هذا الرقيب وسلامة تصرفاته .

« وحيث إن . . الرقيب المدعى عليه قد

خرج عن حدود وظيفته حين فرض نفسه على إدارة محلات المدعى وتولى تصريف شئونها بنفسه ، وفتح حسابات بإسمه ، أودع فيها ما يحصله من إيرادات هذه المحلات ، كما أنه صادر على القاضي المنتدب لمباشرة إجراءات الصلح حقه في دعوة جمعية الدائنين لتحقيق الديون ، بل حق المحكمه في التصديق على الصلح . وذلك بانفراده بدعوة جمعية الدائنين وإبرامه صلحاً معهم اشترط لنفسه فيه أتعاباً مقابل إبرام هذا العقد بعيداً عن مجلس القضاء ، الأمر الذي لا تملكه سوى المحكمة المعروض عليها الطلب .

وقد بلغ من شططه في التدخل في شئون المدين الخاصة ، أنه طلب تسليمه سيارته الخاصة بدعوى أنه علم أن المدين ينوى بيعها ، وأخيراً وليس آخراً تجاهله المحكمة في تقدير أتعابه والاتفاق مباشرة مع الدائنين على احتساب ٥ ٪ من قيمة الأقساط التي اتفق على سدادها طبقاً للصلح الذي يدل إبرامه كأتعاب له وقبضه هذه الاتعاب فعلاً دون الرجوع إلى المحكمة وهو ما يعتبر إخلالاً خطيراً بواجبات وظيفته كخبير منتدب في الدعوى ، ويتعين لذلك إجابة المدعى إلى طلبه ، والحكم بإعفاء المدعى عليه من مهمته كبرقيب على طالب الصلح . . وندب رقيب آخر لأداء هذه المأمورية . »

(القضية رقم ٩٧٩ سنة ١٩٦٢ برئاسة السيد الأستاذ ناهيد أبو زهره رئيس المحكمة) .

ميعاد دعوى إلغاء القرار الإداري أمام مجلس الدولة

الأستاذ عبد الرحمن صبرى

مدير إدارة الشؤون القانونية بمحكمة بوز سعيدي

كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة^(١) تنص على أن : « ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة في غير المنازعات المنصوص عليها في المادة ٣ ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . ويقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية . ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن التظلم المرفوع إليها » .

كما نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة^(٢) ، الذي ألغى القانون سالف الذكر على أن : « ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . وينقطع سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية . ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطة الإدارية المختصة عن الطلب المقدم إليها ، ويكون ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة الأخيرة ستين يوماً من تاريخ انقضاء الأربعة الأشهر المذكورة » .

أما المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة^(٣) ، وهي بذاتها المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة^(٤) — وهو قانون المجلس الحالي — فقد نصت على أن : « ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به . وينقطع سريان هذا الميعاد بالتنظيم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية . ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم

(١) الوقائع المصرية عدد ٨٣ في ١٥/٨/١٩٤٦ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ في ٣/٢/١٩٤٩ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٥ مكرر في ٢٩/٣/١٩٥٥ .

(٤) الجريدة الرسمية عدد ٣٣ مكرر ب غير اعتيادي في ٢١ فبراير ١٩٥٩ .

دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن في القرار الخاص بالنظم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة .

والقرار الإداري — محل دعوى الإلغاء — هو إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادة ملتزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ، يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة (١) .

والقرار الإداري قد يكون تنظيمياً لأشياء أى تشريعاً ثانوياً يقوم بجوار التشريع البرلمانى ، فهو يولد مراكز قانونية عامة أو مجردة ، ويطبق على عدد غير محدد من الأفراد ؛ كما قد يكون القرار الإداري فردياً فينشئ مركزاً قانونياً خاصاً لفرد معين ، كالقرار الصادر بمنح ترخيص وتعيين موظف أو بفصله من الخدمة .

والعيوب التى تصيب القرار الإداري تختلف في جسامتها ، فقد تشتد حتى تعدم القرار الإداري فيصبح غير كائن ، ومجرد اعتداء مادي ؛ كما قد تخف فيصبح قابلاً للإبطال .

وفي هذا البحث سنتناول دراسة المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة .

والأهمية العملية لهذه الدراسة أوضح من أن تحتاج إلى بيان ، فرغم انقضاء ستة عشرة عاماً على إنشاء مجلس الدولة وازدهار الفقه الإداري نتيجة النهضة الرائعة التى حمل لواءها المجلس مع تكييفه بالحاجات العملية التى تطلبتها الثورة الإدارية ، إلا أن نظرية ميعاد رفع الدعوى لم تلق العناية ، فالمؤلفات تقتصر عادة على الإشارة إلى الموضوع إشارة عابرة ، ورغم الأحكام الكثيرة في الموضوع والتى كانت مصدراً هاماً من مصادر هذه الدراسة ، إلا أنها لم تلق حظها من التأصيل في نظرية شاملة .

وهدف الدراسة تدعيم الديمقراطية بتبصير المواطنين بنظرية الميعاد ، ذلك أن تحويل الأفراد سلطة دعوى الإلغاء وسيلة من وسائل الرقابة الشعبية على الإدارة تمكن من ردها إلى حظيرة القانون وكبح جماح اتجاه بعض أفرادها إلى الاعتوجاج الذى قد ينتهى بهم إلى التعسف ، فالمواطن الواعى سيعمد إلى الدفاع عن حقوقه في نطاق المواعيد القانونية إذا ما ألم بها الإلزام الكافى .

كما أن رجل الإدارة المستنير المؤمن بأن أجهزة العمل الإداري — كما قرر ميثاق العمل الوطنى — ليست إلا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم إلى الجماهير ، رجل الإدارة المؤمن بأن العدل الذى هو حق مقدس لكل فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، إن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد حر ولا بد أن يصل إليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية . رجل الإدارة هذا قد تدفعه العدالة إلى إعادة النظر في قراراته والنزول على حكم القانون وتصحيح ما شابها من عيوب وسحب الخطأ منها ، مفروض في هذا الإداري بل واجب عليه أن

(١) بحكمة القضاء الإداري قضية ٢٥٧ لسنة ٩٠ مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة السنة ١٢ ،

يكون على بينة من نظرية ميعاد دعوى الإلغاء ذلك أن سحب القرار الإداري مشروط بأن يتم في ذات الميعاد الجائز خلاله الطعن فيه بالإلغاء .

وسنبداً الدراسة يبحث بدء سريان ميعاد رفع الدعوى ، ثم في فصل ثان ندرس انقطاع سريان الميعاد وفي فصل أخير نتناول ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة بمجلس الدولة ، سواء أكانت المحكمة الإدارية للوزارة أو محكمة القضاء الإداري .

الفصل الأول

بدء سريان ميعاد رفع الدعوى

ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة ، فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ، ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية ، أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلانات صاحب الشأن به (١) .

فالميعاد يبدأ من إحدى واقعيتين ماديتين هما النشر أو الإعلان ، وقد أضاف مجلس الدولة إلى هاتين الواقعتين واقعة أخرى هي العلم بالقرار : وسنبين أحكام كل من هذه الوقائع على التوالي ، ثم نبين رأينا الخاص الذي نستخلصه في هذه الدراسة ، ولكي يبدأ سريان الميعاد ليتمكن حسابه يجب أن يثبت من تاريخ معين .

إعلان القرار : الإعلان Notification طريقة تنقل بها الإدارة القرار إلى علم فرد أو أفراد معينين بذواتهم ، بتبليغهم أو بإخطارهم به شخصياً .

والقاعدة أن الإدارة ليست ملزمة اتباع وسيلة معينة لكي تبلغ الفرد ذا الشأن بالقرار . فقد يكون الإعلان عن طريق محضر أو أي موظف إداري آخر . كما قد يكون الإعلان بإرسال القرار إلى المعلن إليه بالبريد ، وذلك بعكس ما نصت عليه المادة السابعة من قانون المرافعات المدنية ، من أن كل إعلان أو تنبيه أو إخبار أو تبليغ أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب ، أو أمر المحكمة ؛ ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وهذه المادة لا تسرى على إعلان القرارات الإدارية بل لا تسرى على إعلان صحف الدعاوى الإدارية بصريح نص قانون مجلس الدولة .

إلا أنه استثناء من هذا الأصل قد ينص المشرع في بعض القوانين على وسيلة معينة للإعلان وفي هذه الحالة يجب اتباع هذه الوسيلة ، فقد يشترط أن يكون الإعلان بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول كما نص على ذلك في قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، في المادة ١٠٢ مكرراً ثالثاً التي تقول :

(١) فقرة أولى من المادة ٢٢ من ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) حكم المجلس في ١٣ أغسطس ١٨٦٨ المجموعة ص ٦٨٨ .

تكون الاخطارات المنصوص عليها في هذا الفصل بالطريق الإداري بكتاب موصى عليه بعلم وصول .
وفي بيان قاعدة عدم التزام الإدارة باتباع وسيلة معينة يقول روير مفوض الدولة الفرنسي :
« إعلان القرارات الإدارية لا يخضع لشكلية محددة يترتب على عدم مراعاتها بطلانها ؛ وإن كان من
المرغوب فيه ، إذا لم يتيسر أن يقوم بهذه المهمة أحد المحضرين ، أن يتولاها موظف عام ، فإذا لم يتيسر
ذلك ، فيحسن الحصول على توقيع الأفراد بعلم الوصول ، على أن كل هذه الاحتياطات ليست
على سبيل الإلزام » .

ومجلس الدولة سواء في فرنسا (١) أو الجمهورية العربية المتحدة (٢) مستقر على أن الإدارة ليست
ملزومة باتباع وسيلة معينة في الإعلان . وكل ما يطلب في الإعلان هو أن تنتقل الإدارة القرار إلى علم
الفرد بوسيلة مؤكدة .

وقد كانت الأحكام بادية الرأي في فرنسا تقبل التبليغ الشفهي (٣) ، إلا أن مجلس الدولة عدل عن
هذا الرأي وأصبح الآن يشترط أن يكون التبليغ كتابة (٤) ، أما في الجمهورية العربية المتحدة فالقاعدة
أنه ليس للإعلان شكل خاص ، بعكس قانون المرافعات الذي نصت المادة العاشرة منه على البيانات التي
يجب أن تشمل عليها الأوراق التي يقوم المحضر بإعلانها : من ذكر تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة
التي حصل فيها الإعلان ، وذكر اسم طالب الإعلان ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه ، واسم من يمثل
ولقبه ومهنته وموطنه إن كان يعمل لغيره واسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها واسم المعلن إليه ولقبه
ومهنته أو وظيفته وموطنه وإسم من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه
وسببه وتوقيع المحضر على كل من الأصل والصورة .

وإذا كانت القاعدة في القانون الإداري أنه ليس للإعلان شكل مخصوص ، فكما يكون تحريراً قد
يكون شفوياً ، وقد قبلت المحكمة الإدارية العليا التبليغ الشفوي حيث قررت : « إذا كان الثابت من
الأوراق أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه إلى وزير العدل في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ ، ثم قدم
ملتصقاً بعد ذلك في ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٤ يطلب فيه إفادته عما تم في تظلمه ، فتأشّر على ملتصقه
في التاريخ نفسه بأن : « شكوى الطالب كتب عنها مذكرة بتاريخ ٦ من يوليو سنة ١٩٥٤ بتقرير
حفظها ويفهم الشاكي بذلك » ثم أشر مرة أخرى بأنه « فهم عند حضوره » دون بيان تاريخ ذلك حتى
يبدأ منه تاريخ رفع الدعوى . . (٥) »

(١) حكم ٢٤ مايو ١٩٢١ في قضية Kelms

(٢) حكم ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧ بحكمة القضاء الإداري قضية ٢٢٣ لسنة ١ في مجموعة المجلس السنة الثانية
صفحة ٢٣٤ .

(٣) حكم في قضية Martin في ١٣/١/١٩١١ المجموعة ص ١٧ وحكم في قضية Kelms في ٢٤/٦/١٩٢١
المجموعة ص ٦١٤ .

(٤) حكم في قضية Royné في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ المجموعة ص ١١٣٣ .

(٥) طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢ في جلسة ٨ ديسمبر ١٩٥٧ مجموعة المبادئ القانونية السنة ٢ ص ١٣٩ .

وحق يكون تمت إعلان معتبر قانوناً ، يجب أن يعلن ذو الشأن شخصياً بالقرار ، وذلك إذا كان كامل الأهلية أو إلى من ينوب عنه إذا كان ناقص الأهلية ، ولو أن المادة ١١ مرافعات التي تنص على أن : « تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الوطن المختار في الأحوال التي يبينها القانون » ؛ والمادة ١٢ مرافعات التي تنص على أنه : « إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه ، كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه ، فإذا لم يجد أحد منهم أو امتنع من وجده عن تسلم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال للأمور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته » .

« ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة . وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته » .

إلا أنه لم يثر أمام القضاء الإداري فيما نعلم هذا البحث وما إذا كان إعلان القرار الإداري في موطنه يعتد به ويعتبر إعلاناً قانونياً . وكذلك الشأن بالنسبة للفروض الواردة في المادتين ١١، ١٢ مرافعات ؛ غير أن المستقر أن القرار الصادر في شأن موظف عام يجب أن يبلغ إليه شخصياً . فإذا لم يبلغ به وأبلغته الوزارة إلى المصلحة التي يتبعها هذا الموظف ، فأحالة هذه إلى قسم المستخدمين بها الذي أودعه ملف خدمة الموظف ؛ كل هذه الإجراءات لا تقوم مقام إعلان الموظف نفسه بالقرار^(١) . ومع ثبوت أن القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٥٠/٧/٤ لم ينشر بالنشرة المصلحية ، ولكنه أعلن بإرساله للأقسام فإن هذا لا يعني إعلاناً للناس كافة أو للمدعى شخصياً أو يقوم هذا مقام الإعلان ولا يقطع في علم الأخير بكل محتوياته وعناصره علماً يقينياً شاملاً نائياً للجهالة^(٢) كما أن الأصل في مثل قرار فصل المدعى من الشياخة يجب أن يعلن إلى صاحب الشأن أو أن يبلغ إليه شخصياً حتى يعلم بحقيقة وضعه . . ومن ثم لا يكفي في إجابة الدفع بعدم قبول الدعوى تأسيسه على أن قرار الفصل أبلغ إلى البلدة تليفونياً ، وأنه ليس من مصلحة عمدها أو عامل التليفون إخفاؤه عن المدعى^(٣) .

ويجب في الإعلان أن يكون القرار كاملاً حتى يسرى من تاريخه ميعاد الطعن ، ذلك أن من حق صاحب الشأن أن يطلب صورة شاملة من القرار ليحاط علماً بمحتوياته فيحدد مركزه على أساسه ، ويؤدي ما فرضه عليه قانون مجلس الدولة ، المادة ٢٤ ، من إرفاق صحيفة دعواه بصورة القرار أو ملخص منه^(٤) . فالإعلان لا يعتد به ولا يصلح مبدأ لسريان الميعاد إذا ورد ذكره بعبارة مجملة خالية من أي

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ٢٢٣ لسنة ١ ق مجموعة المجلس السنة الثانية ص ٢٤٣ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا قضية ١٧٠١ لسنة ٢ ق مجموعة المبادئ السنة الثالثة ص ٣٣٦ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ١٤٠٨ لسنة ٧ ق مجموعة المبادئ السنة التاسعة ص ١٤١ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ٩ لسنة ٤ ق مجموعة السنة ٤ ص ٨٧٧ .

بيان عما لا يتسنى معه العلم بتفاصيل المشروع الذى انطوى عليه ومحتوياته وتقدير وجه اتصاله ومساسه بمصلحة المدعى (١) .

ويرى مجلس الدولة الفرنسى أنه وإن كان الأصل هو عدم خضوع الإعلان لشكليات معينة ، فإن ذلك يجب ألا يحرمه من مقومات كل إعلان ، فيجب أن يظهر فيه إسم الجهة التى أصدرت القرار كالدولة أو أى شخص اعتبارى آخر وإلا كان الإعلان غير منتج (٢) ، كما يجب أن يباشر الإعلان موظف مختص (٣) ، ويرى الدكتور سليمان الطماوى أن هذه القواعد التى قررها المجلس الفرنسى تطبيقاً للقواعد العامة ، ويرى الأخذ بها فى مصر (٤) .

ولأن القاعدة أنه ليس للإعلان شكل مخصوص ، فإن رفض ذى الشأن التوقيع على الإعلان المبلغ به القرار الإدارى ، يعتبر إعلاناً قانونياً يسرى من تاريخه ميعاد رفع الدعوى (٥) . ذلك أن الإعلان فى رأينا قد تم شفويّاً فى هذه الحالة ، والتوقيع بالعلم هو مجرد دليل لإثبات كتابى ، فيكفى أن يثبت الموظف المختص بالإعلان رفض ذى الشأن التوقيع . والقاعدة هى أن القرار الإدارى نافذ بمجرد صدوره من السلطة التى تملك إصداره ، فبصدور القرار مستوف لعناصره ينفذ فوراً فى حق الإدارة ، ولا يتوقف نفاذه على علم الأفراد به . وعلى هذا استقر مجلس الدولة الفرنسى والمصرى (٦) . ونفاذ القرارات الإدارية بمجرد صدورها ليس مقصوراً على القرارات السياسية منها ، بل يشمل أيضاً تلك المشوبة التى لم يصل فيها العيب إلى درجة من الجسامة تجرد القرار من صفته الإدارية وتجعله معدوماً (٧) ذلك بأن تاريخ صدور القرار هو تاريخ علمها به ، ولما كان لا يجوز تجزأة علم الإدارة تطبيقاً لقاعدة التدرج الهرمى للإدارة ، فيجوز والحال هذه التمسك بتاريخ صدور القرار فى مواجهة الإدارة .

وإذا كان إعلان الأفراد ذوى الشأن بالقرار الإدارى واجباً لكي يبدأ سريان الميعاد ، إلا أن إعلان الإدارة بالقرار ليس لازماً ، باعتبار أن الأصل إن الإدارة لا تطلب إلغاء القرار بل هى دائماً المدعى عليها ، غير أنه يرد على ذلك استثناء هو حالة صدور القرار من جهة إدارية ذات اختصاص قضائى ليست فرعاً من الإدارة العاملة ، تفصل فى منازعات بين الأفراد والإدارة كاللجان القضائية التى كانت مشكلة فى الوزارات لنظر منازعات الموظفين ، فيجب إعلان قرارات هذه اللجان

-
- (١) محكمة القضاء الإدارى قضية ١٩٤ لسنة ٢ ق مجموعة عاصم الثانية ص ٣١١ — حكمها فى ٩ يناير ١٩٥٢ مجموعة ٦ ص ٢٦٠ .
- (٢) مجلس الدولة الفرنسى فى ١٠ يولية ١٨٩٦ دالوز جزء ٣ ص ٧٥ .
- (٣) مجلس الدولة الفرنسى فى ١٩ ديسمبر ١٨٧٣ قضية المجموعة ص ٩٥١ .
- (٤) القضاء الإدارى ورقابته لأعمال الدولة طبعة ١٩٥٥ ص ٢٦٩ .
- (٥) محكمة القضاء الإدارى قضية ٢٥٨ لسنة ٢ ق مجموعة عاصم ٦٥ ص ١٧٩ .
- (٦) محكمة القضاء الإدارى قضية ٤٤٣ لسنة ٥ ق مجموعة المجلس السنة السابعة ص ١٣٣ .
- (٧) المحكمة الإدارية العليا قضية ٣٥ ، ٣٦ لسنة ٢ ق مجموعة المبادئ التى قررتها السنة الأولى ص ٣٨٠

إلى الإدارة شأنها في ذلك شأن الأفراد ، ليبدأ سريان الميعاد المحدد للطعن في هذه القرارات بالإلغاء في حق الإدارة . وقد حكمت محكمة القضاء الإداري^(١) بأن : اللجان القضائية حسبما نظمها قانون إنشائها رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ، ليست فرعاً من فروع الإدارة العاملة ، ولا جزءاً منها ؛ وإنما هي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي خصبها القانون بالفصل في منازعات معينة تقوم بين جهات الإدارة العاملة وبين موظفي ومستخدمي الحكومة ، ولا يجوز رفع المنازعات التي اختصت بها إلى محكمة القضاء الإداري إلا بطريق الطعن في القرارات التي تصدرها ، وتعتبر قراراتها فيما تفصل فيه حامية للخصومة متى أغلق باب الطعن عليها ، وهي بهذه المثابة لا يمكن اعتبارها فرعاً من فروع الإدارة العاملة ، حتى يصح القول بافتراض علمها علماً يقينياً بما تصدره تلك اللجان من قرارات منذ صدورها ، بل لا بد لتحقيق هذا العلم أن تعلن بتلك القرارات شأنها في ذلك شأن كل طرف في خصومة ، مالم ينص القانون على خلاف ذلك . وقد حددت المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ٩ لسنة ١٩٤٩ ، طريق العلم بصدور القرار الإداري ، وذلك إما بنشره أو إعلان صاحب الشأن به ومنه يبدأ سريان ميعاد الطعن بالإلغاء . وما دامت المادة التاسعة من قانون إنشاء اللجان القضائية ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ قد أحالت في شأن بدء سريان ميعاد الطعن على المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، فلا يبدأ الميعاد المحدد للطعن بالإلغاء إلا من تاريخ إعلان صاحب الشأن به .

ولم تقبل المحكمة ما ذهب إليه البعض من أن اشتراك مندوب ديوان الموظفين في عضوية اللجنة القضائية باعتباره ممثلاً للحكومة ، وأنه بالتالي لا حاجة إلى إعلانها بقرار اللجنة ، ويتمين احتساب بدء ميعاد الطعن في حقها من وقت صدور القرار ؛ وإنما قررت أن إعلان القرار من اللجنة إلى الوزارة صاحبة الشأن هو الاجراء الذي يبدأ منه سريان الميعاد^(٢) ، بل لم تعتد في إعلان الحكومة بالقرار بتاريخ استلام مندوب الوزارة للرسائل الخاصة بها من مكتب البريد ، لأنه لا يدل على علم الوزارة بما تحويه هذه المراسلات في نفس اليوم الذي تسلمها فيه مندوبها^(٣) . وإنما استقرت على أن التاريخ الذي يعتد به هو تاريخ الاعلان الحاصل للموظف الرئيسي ذي الشأن ، الذي يمكنه أن يتبين الوضع القانوني مما قضى به القرار ، ويحدد موقف الإدارة من التظلم والإجابة عنه ، وبقبول القرار الصادر فيه أو للطعن فيه^(٤) ؛ كوكيل الوزارة الدائم ، أو الوزير^(٥) ، أو المدير العام للمصلحة المختصة^(٦) ولم تحتسب المحكمة في الميعاد ما انقضى من وقت قبل وصول الإعلان بالفعل إلى الجهة

(١) قضية ٢٧٨٢ لسنة ٧ ق مجموعة السنة ٨ ص ٨٨٨ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٣٩٥٤ لسنة ٧ ق مجموعة السنة ٩ ص ٩ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ١٠٨١ لسنة ٨ ق مجموعة السنة ٩ صفحة ٤٥٨ ، قضية ٣٥٧ لسنة ٨ ق مجموعة السنة ١٠ ص ٥ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ٣٥٧ لسنة ٨ ق مجموعة السنة ١٠ صفحة ٥ — محكمة إدارية عليا قضية ١٢ لسنة ٢ ق مجموعة السنة الأولى ص ٦٢٩ .

(٥) المحكمة الإدارية العليا قضية ١٦٦٠ لسنة ٢ ق مجموعة السنة ٣ صفحة ٢٩٨ .

(٦) المحكمة الإدارية العليا قضية ٧٨٤ لسنة ٣ ق مجموعة السنة ٣ صفحة ٧٠٢ — محكمة القضاء الإداري

قضية ١٤٥٨ لسنة ٧ ق مجموعة السنة ٩ ص ٢١٣ .

صاحبة الشأن ، لأن الميعاد المقرر لرفع الطعن ميعاد سقوط لهذا الحق إذا لم يستعمل قبل انقضائه ، والأصل في مواعيد السقوط ألا تجرى في حق من يضار بها إلا من الوقت الذي تهيأ له فيه عن طريق علمه الشخصى بها وسيلة اختيار هذا السقوط (١) .

والأصل أنه يجب إعلان القرارات الإدارية الفردية (٢) ، غير أنه يرد على هذا الأصل استثناء ، فالمادة ٢٠ من قانون نظام موظفي الدولة تنص على أن يكون تعيين الموظفين المذكورين فيها بقرار جمهوري ، وهم وكلاء الوزارات ومن في درجتهم ومن في درجة أعلى منها ووكلاء الوزارات المساعدين ومن في درجتهم ، ورؤساء المصالح ومن يعين في درجة مدير عام والمحافظين .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بتنظيم الجريدة الرسمية ، على أن تنشر بالجريدة الرسمية القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ونوابه ؛ فرغم أن قرارات تعيين وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح . الخ قرارات إدارية فردية فإنها واجبة النشر في الجريدة الرسمية ، كما أن المادة ١٣٨ من نظام موظفي الدولة تنص على أن القرارات التي تصدر في أي شأن من شئون الموظفين يجب إعلانها في نشرة رسمية يصدر بتنظيم توزيعها على الجهات المختلفة وتعليقها في لوحة الإعلانات قرار من وكيل الوزارة المختص .

وبالنسبة لهذه القرارات الفردية التي يجب القانون نشرها ، تقول المحكمة الإدارية العليا بأن الوسيلة الطبيعية لإعلام صاحب الشأن بالقرار الفردي هو تبليغه إليه ، وأن الأصل أن يجرى ميعاد الطعن من تاريخ تبليغها ، ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشره حتى ينفذ قانوناً (١) .

ولو أن القرارات الفردية واجبة الإعلان ، إلا أن هناك صعوبة وهي أن القرار الفردي إذ سينصرف أثره مباشرة إلى فرد أو أفراد معينين بذواتهم ، إلا أنه قد تكون له آثار غير مباشرة تلحق طائفة أخرى من الأفراد ، وليس ثمة شك في أن من حقهم طلب إلغاؤه إذا ما ثبتت مصلحتهم ، وإن يسري الميعاد في حق هؤلاء إلا من يوم إعلان القرار إليهم ، ومن ثم يظل مثل هذا القرار معلقاً لمدة طويلة وتنتفي المحكمة من تقصير مواعيد الطعن ، حتى تستقر القرارات ولا تبقى المراكز الناشئة عنها مزعزعة مقلقة نتيجة عدم استقرارها بسبب طعون ذوي المصلحة غير المباشرين ، والذين يكاد يستحيل إعلانهم بالقرار ؛ لهذا استحدث قانون مجلس الدولة في هذا الشأن النشرات المصلحية .

وأخيراً فالإدارة ليست حرة في الالتجاء إلى الإعلان أو النشر وفق هواها ، وإنما تلتزم باتباع الوسيلة التي نص عليها القانون ، والتي تتفق وطبيعة القرار .

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٤٥٨ لسنة ٧ في مجموعة السنة ٩ صفحة ٢١٢ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا قضية رقم ٥٤٩ لسنة ٣ في مجموعة المبادئ السنة ٢ ص ١٠٢٩ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا طعن رقم ٤٤ لسنة ٢ في جلسة ٢١ أيلول ١٩٦٠ دمشق مجموعة المبادئ السنة ٥ صفحة ١٢٥٨ .

نشر القرار

القرار الإداري قد يكون فردياً يخاطب فرداً أو أفراداً معينين بذواتهم ، وقد يكون تنظيمياً أى لأجماً يتضمن قاعدة عامة ملازمة تطبق على عدد غير محدد من الأفراد ؛ وكثرة أو قلة الحالات التي تنطبق عليها القاعدة لا تغير من طبيعة القرار اللأجمية ، ما دام يحوي قاعدة عامة موضوعية مجردة ، تطبق على شخص أو أشخاص معينين بأوصافهم لا بذواتهم فالفارق بين هذين النوعين من القرارات الإدارية فارق موضوعي ، مرجعه إلى أن القرار التنظيمي من حيث طبيعته تشريعي ، ولكنه ثانوي ، رغم تضمنه قواعد عامة مجردة مثل التشريعات التي يقررها المجلس التشريعي . وجوهر القاعدة العامة أنها تطبق على كل من يستوفي الشروط المحددة التي تضعها القاعدة سلفاً .

ومن هذا يبين أنه لا يمكن معرفة من ستطبق عليهم اللأجمة عند صدورها ، لأن مجال هذا التطبيق غير محدد ؛ فمن يستوفي شرائط التطبيق عند صدور القرار التنظيمي قد يفقد هذه الشروط بعد ذلك والعكس ، بل أن تطبيق القاعدة اللأجمية العامة المجردة مرة لا يستنفد موضوعها ، بل تظل دائماً قابلة للتطبيق في المستقبل ما دامت قائمة لم تلغ .

ولو أن القرار التنظيمي أو اللأجمي تشريع من حيث الموضوع إلا أنه من حيث الشكل قرار إداري صادر عن السلطة الإدارية ، فهو خاضع والحال هذه لرقابة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، ويجوز الطعن فيه بالإلغاء .

والأصل الدستوري الديمقراطي هو أن القوانين لا يعمل بها إلا من تاريخ العلم بها ، وكذلك الشأن بالنسبة للقرارات التنظيمية ، فالواجب إذن إعلانها لذوي الشأن شخصياً على الوجه السالف ذكره عند حديثنا عن إعلان القرار الإداري . ولكن يقابل هذا صعوبة هي أن القرار التنظيمي يطبق على عدد غير معين بالذات من الأفراد ، لذلك يستحيل إعلان القرار التنظيمي لذوي الشأن شخصياً .

وحق لا يظل القرار التنظيمي معرضاً للطعن فيه بالإلغاء إلى ما شاء الله ، الأمر الذي تنتفي معه حكمة تحديد موعد قصير جداً للطعن بإلغاء القرارات الإدارية حتى تستقر المراكز القانونية ؛ رؤى الاكتفاء في شأن الإعلام بالقرار التنظيمي بحل وسط ، حل استثنائي على قاعدة إعلان ذوي الشأن شخصياً بالقرار ، رؤى الاكتفاء بوسيلة يمكن معها افتراض علم ذوي الشأن بالقرار ، تلك الوسيلة هي نشره (١) .

فالنشر Publication عملية مادية الغرض منها حمل القرار إلى علم الناس ، ويعتبر بمجرد تمامه قرينة قاطعة على هذا العلم لا تقبل إثبات العكس ، فالقاعدة أن لا يعذر أحداً بجهله القانون ؛ وقد اختلفت وسائل النشر على مر العصور ، فقديمًا كانت تفرع الطبول ثم يقرأ القرار بصوت مرتفع

في اليادين العامة ، ثم تطورت وسيلة النشر بعد ذلك فأصبحت تتم بلصق القرار في أمكنة معينة لمدة معينة ، كتنشر قرارات والمقرارات الصادرة عن السلطات المحلية والمحافظين ، وقوام المقام ورؤساء البلديات في سوريا ، بإعلانها على جدار قصر الحكومة أو البلدية إذا كان لها صفة نظامية أو عامة ؛ أما الآن فإن وسيلة النشر هي الجريدة الرسمية أو النشرات المصاحبة المعدة للإعلان .

وقد كان القضاء الفرنسي يوجب في أول الأمر رعاية هذه لمصلحة الأفراد لأقصى حد ، يوجب على الإدارة إعلان قراراتها كافة حتى لو كانت تنظيمية إلى جميع من يهمهم هذا القرار ، متى كانت الإدارة تعلمهم أو في منسكتها ذلك .

ولكن هذا الاتجاه الديمقراطي الحميد تعرض للنقد ، فالأستاذ هوريو (١) قال : « إن جميع الملاك في قرية ما ، معروفون بالضرورة للإدارة فيتاحم عليها إذا أصدرت لأئحة تتعلق بالصحة العامة بالنسبة للمقاربات المبنية ، أن تعلنها إلى كل منهم . . . وجميع ضباط الجيش وموظفو الدولة معلومون للإدارة ، فيجب عليها أن تعلمهم فرداً فرداً بكل لأئحة تصدر وتعلق بأمر من أمورهم كوضع شروط الترقية » .

وانتهى إلى وجوب نشر القرارات التنظيمية إذا كان القرار يخاطب عدداً كبيراً من الأفراد ، بحيث تجد الإدارة نفسها إزاء استحالة مادية تمنعها من إبلاغ كل منهم بالقرار شخصياً ، بشرط أن يكون بين من يهمهم الأمر علاقة تضامن في التبليغ ، كما لو كان يخاطب جميع سكان قرية أو أفراد يجمع بينهم روابط مهنية ، كموظفي وزارة أو مصلحة معينة ، أو المتقاعين بمرفق عام ، ففي هذه الحالات يكون بين هذه الطوائف من الروابط وتبادل المنافع ما يسهل تبادل المعلومات بينهم ويؤدي إلى عملهم بالقرار التنظيمي عند نشره ؛ ويؤيد الأستاذ هوريو مذهبه هذا بأحكام كثيرة لمجلس الدولة الفرنسي .

واضطر هذا النقد اللاذع لمجلس الدولة في فرنسا إلى التحول عن قضائه السابق ، معلناً أن هناك قرارات بطبيعتها يجب أن تعلن إلى الناس كافة بطريق النشر ، ووضع هذا الميار موضع الاعتبار تقسيم القرارات إلى فردية وتنظيمية ، والفردية يجب إعلانها ، والتنظيمية يجب نشرها ، لأنه لا يمكن تحديد جميع من تطبق عليهم وقت إصدارها ، أو على الأقل سيكون من العسير على الإدارة تحديدهم ، ولذلك فلا وسيلة لبدء سريان ميعاد الطعن بالنسبة لهذا النوع من القرارات إلا عن طريق النشر .

ولو أن هذا الميار الذي وضعه المجلس الفرنسي يتسم بالبساطة كما يقترب من الحقيقة ، إلا أن المجلس ذاته وجد نفسه أمام كثير من النصوص التي تختم نشر قرارات فردية ، كالقرارات الصادرة بتعيين بعض الموظفين ، كما أنه تحت ضغط الاعتبارات العملية حتم من جهة أخرى إعلان بعض القرارات التنظيمية رغم نشرها .

ويرى الدكتور الطماوي (٢) أن الأصل الذي تملبه طبائع الأشياء ، هو نشر القرارات التنظيمية

(١) مجموعة سيرى سنة ١٩٠٤ جزء ٣ ص ٣٣ .

(٢) القضاء الإداري ووثاقته لأعمال الدول طبعة أولى ١٩٥٥ ص ٢٦٤ .

وإعلان الفردية ، وأن الحالات التي حتم فيها مجلس الدولة نشر قرارات فردية أو إعلان قرارات تنظيمية هي حالات استثنائية من القاعدة العامة . ويؤيد رأية بأن اشتراط إعلان لائحة أمر غير متصور إلا بالنسبة لوقت معين ، فهي تطبق باستمرار وبالتالي سيتغير نطاق من تطبق عليهم ، وليس من المعقول إلزام الإدارة بإعلانها بأن : تتبع هؤلاء الأشخاص ، وحتى لو أمكن جدلا التعرف على جميع من ستطبق عليهم اللائحة وقت صدورها وإبلاغهم بها ، فإنه في المستقبل سيجد حتما خلال مدة الطعن أشخاص آخرون تكون لهم مصلحة في الطعن ، ولا ينفي إعلان غيرهم باللائحة ، وبذلك ستلتزم الإدارة في النهاية بنشر اللائحة رغم تبليغها ، حتى توجد بدء سريانات ميعاد الطعن بالنسبة للجميع .

وبالنسبة للقرارات الفردية فلا جدال في وجوب إعلانها بطبيعتها ، غير أنه قد تلحق آثار القرار طائفة عديدة من الأفراد بصفة غير مباشرة ، ويكاد يستحيل إعلانهم به فيكون لهم حق طلب إلغاؤه ، ولن تسرى المواعيد في شأن هؤلاء إلا من يوم إعلانهم به ، فيظل مثل هذا القرار غير مستقر مدة طويلة ، وهنا تثار جدلاً مسألة نشره ، حتى يغلق باب الطعن فيه في موعد معقول ؛ ولهذا نص قانون نظام موظفي الدولة في المادة ١٣٨ على وجوب إعلان القرارات التي تصدر في أي شأن من شئون الموظفين في نشرة رسمية ، كما نظم قانون مجلس الدولة النشرات المصلحية .

أما مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة فمستقر على أن النشر يجري عادة بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة أو اللائحية (١) ، وقد حكمت المحكمة الإدارية العليا بأن المشرع إذ نص على طريق النشر والإعلان ، ولم يقصد أن تحل إحداها محل الأخرى بحيث يجري ميعاد الطعن من أيهما بالنسبة لأي قرار فردياً كان أو عاماً ، وإنما قصد أن يفترض في صاحب الشأن أنه علم بالقرار من تاريخ نشره ، حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم ، كما هي الحال في القرارات التنظيمية العامة التي لا تخص فرداً بذاته ، وإنما الخطاب فيها موجه إلى الناس . والعلم بمثل هذه القرارات بحكم طبائع الأشياء لا يتأتى إلا افتراضاً عن طريق النشر ، ومن ثم يجري ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها ، أما القرارات الفردية فإن الوسيلة الطبيعية لإعلام صاحب الشأن بها هو تبليغها إليه ، ومن ثم فإن الأصل أن يجري ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ، ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشره حتى تنفذ قانوناً (٢) واستناداً إلى ما تقدم لم تعتد المحكمة العليا بتاريخ نشر قرار فردي في الجريدة الرسمية كبداً لسريان الميعاد ، مادام لم يقدّم دليل على علم الفرد بالقرار من تاريخ معين (٣) . والطريقة المتبعة في النشر في الوقت الحاضر ، هي نشر القرارات في الجريدة الرسمية ،

(١) المحكمة الإدارية العليا قضية ٥٤٩ لسنة ٣ ق مجموعة المبادئ السنة ٢ ص ١٢٠٩ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا بدمشق طعن ٤٤ و ٥٤ لسنة ٢ ق مجموعة المبادئ السنة الخامسة صفحة

١٢٥٨ ، ١٢٧٩ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا بدمشق طعن ٤٤ لسنة ٢ ق مجموعة المبادئ السنة الخامسة صفحة ١٢٥٨ .

أو في النشرات المصلحية ؛ والجريدة الرسمية نظم إصدارها بالقرار الجمهورى ٩٨ لسنة ١٩٥٨ (١) ، المعدل بالقرار الجمهورى ١٦٨ لسنة ١٩٥٩ (٢) ؛ وتنشر بها القوانين . والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ونوابه ، والقرارات الوزارية ؛ وتصدر يومية ويصدر عنها ملحق خاص مستقل « الوقائع المصرية » ، تنشر به القرارات الصادرة من السلطات الإقليمية والإعلانات الحكومية والقضائية وغير ذلك مما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره .

أما النشرات المصلحية فقد استحدثها قانون نظام موظفى الدولة . ورتب الأثر القانونى على النشر بها قانون مجلس الدولة الملغى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وبناء على أحكامه صدر قرار مجلس الوزراء بتنظيم إصدارها (٣) ، فنص على أن تتولى الوزارات والمصالح التى يصدر بتعيينها قرار من الوزير المختص إصدار نشرات مصلحية فى فترات دورية ، وعلى أن تتضمن النشرات المشار إليها نصوص القرارات الصادرة فى شئون الموظفين وغير ذلك من القرارات الإدارية والتعليمات التى ترى الوزارة أو المصلحة نشرها ، وعلى أن تتولى الوزارة أو المصلحة إذاعة النشرات الخاصة بها بكل الوسائل التى تعينها ؛ ولا يزال هذا القرار سارياً فى نطاق قانون مجلس الدولة الحالى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، بناء على القرار الجمهورى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ (٤) فى شأن تنظيم النشرات المصلحية وإجراءات التنظيم الإدارى .

هذا ولا تغنى أى وسيلة أخرى عن نشر القرار فى الجريدة الرسمية أو النشرة المصلحية ، فإذا لجأت الإدارة فى الأحوال التى لا تحتل الإبطاء إلى طرق أخرى تذيب بها القرار اللامحى ، كاصق نسخ مطبوعة منه على الجدران أو توزيعها على الأفراد ، أو إذاعته فى نشرات دورية ، فإن هذه الطرق لا تغنى عن النشر فى الجريدة الرسمية ، وإن جاز أن تضاف إليها زيادة فى الحرص من الإدارة على وصول القرار إلى علم الناس (٥) . فتوزيع القرار على إدارات المصلحة وفروعها المختلفة لا يعتبر بمثابة النشر الذى يؤدى إلى العلم القانونى بالقرارات ، ولا يعترف به القانون كوسيلة لتحقيق هذا الأثر القانونى (٦) . كما أن لصق القرار على لوحة خاصة لا يكفى لاقتراض العلم (٧) .

فيشترط إذن لصحة النشر أن يحصل فى جريدة أو نشرة معدة للإعلان ، ومن شخص أو جهة تختص بذلك (٨) . ذلك أن الجريدة أو النشرة المعدة للإعلان رسمياً ، هى التى تعتبر قانوناً علم الأفراد بما

(١) الجريدة الرسمية العدد الأول مكرر فى ١٣ مارس ١٩٥٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ فى ٨ فبراير ١٩٥٩ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٧ فى ١٤ أبريل ١٩٥٥ .

(٤) الجريدة الرسمية عدد ٧٢ فى ١٢ أبريل ١٩٥٩ .

(٥) أصول القانون للدكتورين السهورى وأبو ستيت طبعة ١٩٥٢ ص ١٧٥ .

(٦) قضية ٤٠ لسنة ١٣ ق محكمة القضاء الإدارى مجموعة السنة ١٢ ، ١٣ ص ٢١٦ .

(٧) المحكمة الإدارية العليا طعن ٧٦ لسنة ٤ ق مجموعة المبادئ السنة ٥ ص ٣٠١ — طعن ٥٤٩ لسنة

٣ ق مجموعة ٢ ص ١٢٠٩ .

(٨) قضية ٢٢٣ لسنة ١ ق محكمة القضاء الإدارى مجموعة السنة الثانية ص ٢٤٣ .

تضمنته . أما الصحف السيارة غير الرسمية كالأهرام والجمهورية وكجريدة الأساس فليست من هذا القبيل (١) ؛ ولا تغني عن النشر في الجريدة الرسمية إذ لا يعدو القول بعلم ذوى الشأن بما نشر فيها أن يكون من قبيل الاستنتاج وظناً بالعلم بالقرار واقترافاً له ، ومن الجائز ألا يكون ذو الشأن قد اطلع على هذه الصحف بحيث لا يمكن القطع على وجه اليقين بأنه علم بالقرار علماً حقيقياً في تاريخ معين .

وقد كانت بعض المصالح تصدر نشرات مصلحية تنشر فيها قراراتها قبل صدور القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ودفعت هذه المصالح أمام المحكمة بأنها نشرت القرار في هذه النشرات ، غير أن مجلس الدولة لم يأخذ في كثير من الأحكام بتاريخ النشر في هذه النشرات كبداً لسريان الميعاد ؛ فقررت محكمة القضاء الإداري بأنه : « لا وجه للنحدي بما تذهب إليه الحكومة من استفادة علم المدعى بالقرارات الأربعة التي تدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها من افتراض ضرورة اطلاعه عليها في حينها بنشرة الأوامر العمومية التي تصدرها الوزارة ويقرؤها جميع موظفيها ؛ لأن العلم اليقيني الذي يقوم مقام الإعلان بالنسبة إلى القرار الفردي ، هو العلم المؤكد بمؤدى القرار ومحتوياته ، لا العلم الظني ولا الافتراض ولم يقدّم دليل على هذا العلم الذي لا يكفي فيه استنتاج تحققه الاعتماد على يقظة المدعى وثقافته ، ولا سيما وأن الحكومة تسلم بأن هذه النشرة توزع على إدارات الوزارة دون الأفراد ، ولما كانت نشرة الأوامر العمومية لا تعدو أن تكون بياناً داخلياً يتضمن تدويناً لبعض المسائل التي تهم الوزارة ، فليس صحيحاً تشبيهها بالجريدة الرسمية من حيث حجيتها على الناس كافة في افتراض العلم بما جاء بها ، لأنه لا يوجد نص في القانون يرتب على النشر فيها هذا الأثر ، وإذا كانت وزارة الداخلية نفسها قد جرت على إرسال إخطارات لدوى الشأن لتبليغهم القرارات التي تشملهم وعدم الاكتفاء بإدراج هذه القرارات في نشره الأوامر العمومية ، فإن ذلك إقراراً منها بعدم كفاية هذه النشرة في إيصال العلم بالقرارات إلى أصحابها (٢) .

إلا أن المحكمة ذاتها قررت في حكم آخر أنه :

« من حيث إن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطلب الأول الخاص بإلغاء القرار الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، تأسيساً على أن هذا القرار نشر في الأوامر العمومية لوزارة الداخلية وقدمت للتدليل على ذلك صورة من هذه الأوامر الصادرة في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

« ومن حيث إن الثابت من هذه النشرة أنها تضمنت أسماء الرقنين بالقرار المطعون فيه إلى الدرجة السابعة اعتباراً من ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ مع منحهم علاوة الترقية من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

« ومن حيث إن وزارة الداخلية قد جرت على نشر القرارات الخاصة بموظفيها على اختلاف

(١) قضية ٤٣١ لسنة ٢ ق محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة ٣ ص ٤٧٧ - قضية ٢٢٩ لسنة ٢ ق مجموعة ٣ ص ٢٥٥ وقضية ٤٩٣ لسنة ٢ ق مجموعة ٣ ص ٣٢٩ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ١٦٢ لسنة ٦ ق مجموعة المجلس السنة ٧ ص ٦٩٢ - قضية ١٣٩٩ لسنة ٦ ق جلسة ٨ من ديسمبر ١٩٥٤ مجموعة المجلس السنة ٩ ص ١٠٣ .

طوائفهم ودرجاتهم ، سواء كانوا في الديوان العام أو في الفروع التابعة لها أو في الأقاليم ، في نشرة دورية تسمى الأوامر العمومية وتوزع على جميع الجهات التابعة لها ، وتتضمن هذه النشرات كل ما يتعلق بموظفيها من تعيين أو ترقية أو نقل أو نذب أو منح علاوة أو فصل أو إحالة على الاستيداع أو إعادة إلى الخدمة . . ، وعلى العموم كل ما يتصل بشئونهم . وقد قدم المدعى نفسه بحافظة مستنداته ثلاث نسخ من هذه النشرة نشر فيها القرار الخاص بتعيينه ، والقرار الخاص بإعادته إلى الخدمة ، والقرار الخاص بتعديل مرتبه طبقاً لما حكمت به محكمة القضاء الإداري في القضية المرفوعة منه .

« ومن حيث إن ميعاد رفع الدعوى بطلب الإلغاء يبدأ طبقاً للمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، ولم يشترط القانون أن يكون النشر في الجريدة الرسمية إذ أن هذه الجريدة لم تعد لنشر القرارات الخاصة بشئون الموظفين فيما عدا ما يصدر منها بمراسيم ، ومق كان للوزارة أو المصلحة نشرة رسمية منظمة توزع على جميع الفروع التابعة لها ، فإن ميعاد الطعن فيما ينشر فيها من قرارات يبدأ من تاريخ هذا النشر . ولا وجه بعد ذلك لما يقول به المدعى من أنه لم يعلم بهذه النشرة . . ما دام أن الميعاد يبدأ من تاريخ النشر لا من تاريخ العلم .

« ومن حيث إن ما ذهب إليه المدعى من أن محكمة القضاء الإداري قد جرى قضاؤها على أن الميعاد يبدأ من تاريخ العلم بالقرار علماً يقينياً ، فردود بأن ذلك لا يكون إلا في حالة عدم نشر القرار إذ الأصل أن النشر يحقق العلم الذي قصده القانون في مجال سريان الميعاد المحدد لطلبات الإلغاء (١) .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع في محله ويتمين قبوله » .

ونحن نرى أن هذا الحكم الأخير ليس استثناء مما سبق أن قرره المحكمة بالنسبة للنشر في النشرات المصلحية . . ، وإنما هو إقرار منها لنظرية العلم اليقيني . لأن المدعى قدم بنفسه في حافضته للمحكمة النشرات المتضمنة للقرار .

غير أن المشرع تيسيراً منه على الإدارة ، وتنظيماً لتحديد تاريخ موحد محدد لبدء سريان ميعاد الطعن في القرارات الإدارية ، نص صراحة في المادة التاسعة عشرة من قانون مجلس الدولة ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، والمادة ٢٢ من قانون المجلس الحالي ، على أن النشر في النشرات المصلحية يرتب نفس الأثر القانوني المترتب على النشر في الجريدة الرسمية ، بل أن المشرع ألزم الوزارات والمصالح بإصدار هذه النشرات بالنص الصريح في المادة ١٣٨ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث قرر أن القرارات التي تصدر في أي شأن من شئون الموظفين يجب إعلانها في نشرة رسمية يصدر بتنظيم توزيعها على الجهات المختلفة وتعليقها في لوحة الإعلانات قرار من وكيل الوزارة المختص ونحن نرى جواز نشر القرارات الإدارية كافة ، حتى تلك التي تتضمن غير شئون الموظفين ،

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٥٦٨ لسنة ٧ في جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٥٤ مجموعة السنة الثامنة

في النشرات المصلحية بشرط إخطار الأفراد بوجود هذه النشرة ، أى بنشر القرار الوزاري بإنشائها في الجريدة الرسمية وتوزيع نسخة من كل عدد على كل موظف والسماح لغير الموظفين بشراء هذه النشرات .

ولما كان المقصود من النشر إخطار الأفراد بالقرار الإداري ، فإن النشر لا يعتد به ولا يصلح مبدأ لسريان الميعاد إذا كان قد ورد ذكره بعبارة مجملة خالية من أى بيان ، مما لا يتسنى معه لدوى الشأن العلم بتفاصيل المشروع الذى انطوى عليه ومحتوياته ، وتقدير وجه اتصاله ومساسه بمصالحهم ، فلا يكون النشر والحالة هذه مجدياً ومحققاً لحكمة الشارع في اعتباره مجرياً للميعاد ، بل الذى يلزم الاعتداد به في حساب ميعاد رفع الدعوى هو التاريخ الذى يستيقن فيه ذو الشأن وجهة نظر القرار اتجاهه وتأثيره على مركزه^(١). فإذا كانت النشرة الدورية لوزارة التمرين قد تضمنت أنه صدر القرار رقم ٤٦٦ الخاص بترقية بعض موظفي الوزارة فإن النشر على هذه الصورة يكون من القصور بحيث لا يكفي بذاته لتعرف موضوع قرار الترقية وتفصيلاته ، ولا ترقى تلك الإشارة المقتضبة للقرار المطعون فيه إلى مرتبة النشر المعمول عليه^(٢) .

وإذا كان من المسلم به أن النشر يبدأ منه سريان الميعاد المحدد للطعن بالإلغاء ، إلا أن رأى اختلف حول ما إذا كان نشر القرار اللأئحة وهو تشريع ثانوى ، لازم أيضاً لتنفيذ القرار نفسه فذهب رأى إلى أن القاعدة الدستورية أن التشريع ، قانوناً كان أم لائحة ، لا ينفذ بإصداره ، إذ الإصدار لا يكفي بذاته لجعل التشريع سارياً على الناس ، بل لا بد من جملة إلى علمهم حتى لا يفاجأوا بتشريع لا علم لهم به ، ويرتب أصحاب هذا المذهب بناء على هذا أنه لكي تنفذ اللائحة فلا بد من نشرها قائلين إن : عملية النشر لا بد منها في كل تشريع أساسى أو رئيسى أو فرعى^(٣) بمعنى أنهم يرون أن النشر ركن من أركان اللائحة بدونها تكون مجرد مشروع فحسب ، فلا تلزم لا الإدارة ولا الأفراد .

غير أن محكمة القضاء الإداري لم تأخذ بهذا النظر فقالت : إن الدستور وإن نص في المادة ٢٦ — دستور سنة ١٩٢٣ الملغى — على أن تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك . ويستفاد هذا الإصدار من نشرها بالجريدة الرسمية . . ، مما يدل على أن التشريع ربط بين النشر والإصدار برباط لا يتجزأ إذ جعل بين النشر الدليل الوحيد على الإصدار بحيث لا يجوز ادعاء أن تطبيق قانوناً لم ينشر ، غير أن هذا الحكم مقصور بحسب مفهوم نصوص الدستور على القوانين التى تصدرها السلطة التشريعية . . . ، ولا يمتد إلى القرارات الإدارية التى تصدرها

(١) محكمة القضاء الإداري الدعوى رقم ١٩٤ لسنة ٢ ق مجموعة المجلس السنة الثانية من ١٢٧ .

(٢) محكمة القضاء الإداري الدعوى رقم ٥٩٣ لسنة ١١ ق مجموعة المبادئ القانونية ١٢ ، ١٣ من ٩١ .

(٣) أصول القانون ، الدكتورين السهوري وأبو ستيت طبعة ١٩٥٣ من ١٧٥ .

السلطة التنفيذية في مجالها الإداري التنظيمي ، حق ولو تضمنت قواعد تنظيمية عامة مما يجعلها مندرجة في حكم القوانين بمعناها الأعم — إذ هي بحسب الأصل تتم وتنتج آثارها القانونية من يوم توقيع من يملك سلطة إصدارها ، وتوجيه الأمر للحكام بالعمل بها وتنفيذها ؛ وعندئذ يكون واجباً على الحكام والمرؤسين مراعاتها وعدم مخالفتها ولولم تنشر إذ النشر ليس لازماً لصحة القرارات الإدارية أو لنفاذها ، ولا يقصد منه غير إبلاغ الغير مضمونها حتى تكون حجة عليه . وينفتح به ميعاد طلب إلغائها ، ولأن الإصدار بحسب الأصل يتم بمجرد التوقيع على القانون أو اللائحة أو القرار التنظيمي من مصدره ، فهو عملية قانونية قائمة بذاتها ، بخلاف النشر التي هي عمل مادي (١) .

العلم اليقيني بالقرار

سبق القول إن ميعاد رفع دعوى إلغاء القرار الإداري يسرى من تاريخ تحقق إحدى واقعتين ماديتين ، إما نشر القرار اللأهي ، أو إعلان القرار الفردي ، وهاتان الواقعتان قرينتان قانونيتان قاطعتان لا تقبلان إثبات العكس ، ولكن ما الرأي إذا لم تنشر الإدارة القرار أو لم تعلنه .

كان من رأى بعض الشراح في مصر وجوب إصدار تشريع يلزم الإدارة بنشر قراراتها أو إعلانها ، وأنه إلى أن يصدر هذا التشريع وفي حالة عدم النشر أو الإعلان ليس من سبيل سوى اعتبار تاريخ صدور القرار الإداري مبدأ لسريان الميعاد ، على أن يعطى صاحب الشأن الحق في إثبات عدم علمه بالقرار إلا من تاريخ لاحق .

وفي حكم محكمة القضاء الإداري جاء أن : العبرة في حساب ميعاد الطعن بتاريخ صدور القرار الذي يتحدد به المركز القانوني ، لا بتاريخ التظلم منه أو بتاريخ الفصل في هذا التظلم » (٢) .

إلا أنه يظهر أن مثار الجدل في هذه الدعوى لم يكن يدور حول بدء سريان ميعاد رفع الدعوى من تاريخ صدور القرار أم من تاريخ إعلانه ، وإنما كان يدور حول ما إذا كان الميعاد يبدأ من تاريخ إعلان القرار أم من تاريخ التظلم منه أم من تاريخ البت في التظلم ، فرفضت المحكمة الأخذ بحساب بدء سريان الموعد من تاريخ التظلم أو البت فيه ؛ ويظهر أن ما جاء من قول بأن العبرة في حساب ميعاد الطعن بتاريخ صدور القرار . . يظهر أن هذا مجرد تجاوز لفظي لا يعتد به لوضع مبدأ عام .

فالرأى السالف الذكر مرجوح فقها وقضاء ، سواء في فرنسا أم الجمهورية العربية المتحدة ، إذ القاعدة نفاذ القرار الإداري بمجرد صدوره في حق الإدارة والأفراد ، وهذا النفاذ لا يعلق ولا يتوقف على علم الأفراد به . وأنه لا شأن لبدء ميعاد رفع الدعوى بتاريخ صدور القرار وإنما يبدأ ميعاد رفع الدعوى من تاريخ نشر القرار أو إعلانه على الوجه السابق لإيراده . .

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٤٣ لسنة ٥ ق مجموعة المجلس السنة السابعة من ١٣٣ :

(٢) قضية رقم ٣٧٣ لسنة ٣ ق مجموعة المجلس السنة ٤ من ١٨٤١ .

لاحظ القضاء أن الغرض من نشر القرار هو حمله إلى علم الناس كافة المفترض إطلاعهم على الجريدة الرسمية أو النشرة المصلحة ، كما لاحظ أن المهدف من إعلان القرار هو إعلام الفرد به شخصياً وبصفة مؤكدة ، فالغاية من النشر أو الاعلان هي تحقيق العلم بالقرار ، فاستخلص القضاء من هاتين الواقعتين الماديتين واقعة جديدة يبدأ منها جريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء هي واقعة العلم بالقرار ، وفي هذا تقول محكمة القضاء الإداري (١) إن : « مبدأ سريان المواعيد تسري في شأنه أحكام المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة لسنة ١٩٤٩ ، التي تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً تسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، ولا يعرف هذا القانون أداة أخرى تبدأ بها المواعيد ، ومع ذلك فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على إمكان قيام العلم الحقيقي بالقرار مقام الإعلان أو النشر قياساً » .

وقد أخذ مجلس الدولة الفرنسي أول الأمر بهذه النظرية ، فاعتبر علماً يقينياً بالقرار *Connaissance acquise* حالة الاقرار (٢) بالعلم والاعتراف بالاطلاع على القرار في تاريخ معين (٣) ، والمكلف بتنفيذ قرار إذا ما طعن فيه (٤) ، وطلب الطاعن تفسير القرار المطعون فيه من أصدره ، وتنفيذ الإدارة لقراراتها جبراً على الأفراد أو الطعن فيه أمام هيئة غير مختصة ومناقشة القرار المطعون فيه في إجتماع مجلس بلدي إذا طعن فيه أحد الأعضاء .

ولما كانت نظرية العلم بالقرار نظرية عسيرة ، والفروض التي تنطوي عليها نادرة نسبياً ومن الدقة بمكان التمييز بين المقصود بالعلم اليقيني والعلم المفترض ، فقد عدل مجلس الدولة الفرنسي منذ سنة ١٩٢٠ عن الأخذ بهذه النظرية (٥) مقررأ أن العلم اليقيني الذي لا يستند إلى نشر أو إعلان لا يؤدي إلى بدء سريان الميعاد ؛ ذلك أن الأخذ بالنظرية يقوم على قرآن لن تبلغ في دلالتها مبلغ الإعلان أو النشر ، كما أنه ليس في القانون نص يجيز الأخذ بالنظرية ، فهو إضافة لواقعة دون سند وهو أمر يتنافى مع سياسة المجلس في التخفيف عن الأفراد وتلبيس الأعذار لهم في تأخير بدء سريان المدة على قدر الإمكان ، بالإضافة إلى تقدم وانتشار وسائل النشر والاعلان إلى درجة تغني عما عداها . ولا يطبق المجلس النظرية إلا في حالة الطعون المقدمة من أعضاء المجالس البلدية أو الإقليمية ، بعد أن يكون القرار قد وصل إلى علمهم في أثناء إجتماع المجلس ، إذ العلم في هذه الحالة يكون ذا طابع رسمي هلني يستفاد من المحضر الرسمي للاجتماع ، وبالتالي يعتبر علماً يقينياً (٦) .

(١) - قضية رقم ٣٥٧ لسنة ٨ ق مجموعة المبادئ، السنة ١٠ ص ٤ .

(٢) - حكم في قضية Broc في ٢٩ من يناير ١٩٠٩ سيري ١٩١٠ جزء ٣ ص ٢٣ .

(٣) - رأي هوريو .

(٤) - حكم في قضية Vituroux في ٩ من ديسمبر ١٩٢١ المجموعة ص ١٠٤٤ .

(٥) - مجلس الدولة الفرنسي في ١ من ديسمبر ١٩٣٦ بوميريه المجموعة ص ٧٣٩ - ١٤ من فبراير ١٩٢٨

لومبورج المجموعة ص ١٣٠٤ .

(٦) - مجلس الدولة الفرنسي في ٢٩ من يونيو ١٩٣٢ فو المجموعة ص ٦٤٣ ، ٢٣ من مايو ١٩٣٩ والماس

المجموعة ص ٣٦٠ .

وكذلك في حالة إعلان هذا القرار إلى الغير متى كان من واجب هذا الأخير إحاطة صاحب الشأن علماً به كأن يعلن القرار إلى بواب المنزل (١)، وقد سائر المشرع الفرنسي مجلس الدولة فينبذ ضراحة نظرية العلم في الاستئنافات التي ترفع عن أحكام مجالس الأقاليم في المادة ٥١ من قانون ٢٢ يولية سنة ١٨٨٩ .

أما في الجمهورية العربية المتحدة فقد استقر مجلس الدولة على الأخذ بالنظرية، وأخضع تطبيقها لشترطين أولهما ألا وجه لتطبيق نظرية العلم اليقيني إلا حيث تنعدم إجراءات النشر أو الاعلان (٢)، فالنظرية احتياطية وإن كان هذا القضاء لا يعنى الإدارة من النشر أو إعلان قراراتها . وثانيهما وجوب أن يكون العلم يقينياً لا ظنياً ولا مفترضاً، شاملاً القرار بمؤداه ومحتوياته، وذلك بحسب تكييف المحكمة لا بحسب رأى الإدارة فيه . وأى شك يقوم حول العلم منهما يمكن احتمالاً قوياً كان يؤدي إلى رفض تطبيق النظرية، فلم يعترف بعلم موظف بالقرار الصادر بترقية زميله الذي يعمل معه بذات المكتب، إذ من الجائز أن يكون القرار قد أخفى عنه، أو بالقرار الذي نشر في الصحف السيارة إذ من الجائز ألا يكون قد اطلع على الصحف (٣) بل حتى بالقرار الذي أودع ملف موضوعه كمستند في ملف دعوى . ولم يعترف بالعلم من نشر القرار بنشرة الأوامر العمومية لوزارة الداخلية قبل تنظيم النشرات المصلحية (٤) ولا بإعلان القرار بإرساله لأقسام المصلحة (٥)، ولا بلمسق القرار على لوحة خاصة (٦)، ولا من إبلاغ قرار فصل المدعى من الشياخة المبلغ إلى البلدية تليفونياً (٧) بل إنه رفض العلم بقرار تعيين عمدة من مزاولته للعمل، وكان الطاعن قد أندر وزير الداخلية بعدم التصديق على تعيينه عمدة، فلم يرد الوزير على الانذار واختار العمدة المطعون في تعيينه، وزاول العمدة عمله على مشهد من المدعى وغيره (٨) وبالنسبة للتظلم الموجه إلى جهة الإدارة على إثر استشعار المتظلم بأنه لم يرق مع زملائه، فقد حكمت بأنه في ذاته لا يقطع في معرفته بأنه ترك في الترقية قصداً أو أن تركه كان بسبب توقيع جزاء عليه (٩) كما حكمت بأن لا تلازم بين العلم بترقية الموظف والعلم بقرارات تخطيطه السابقة (١٠). وحكمت بأن القرار الصادر من لجنة

- (١) مجلس الدولة الفرنسي في ١٨ من مايو ١٩٤٥ سيري ١٩٤٧ — ٣ — ٣٦ .
- (٢) محكمة إدارية عليا قضية ١٧٣٦ لسنة ٢ ق مجموعة السنة الثانية صفحة ٧٥٣ .
- (٣) محكمة القضاء الإداري قضية ٢٢٩ لسنة ٢ ق مجموعة السنة ٣ ص ٢٢٥ ، ٣٢٩ ، ٤٧٧ .
- (٤) محكمة القضاء الإداري قضية ١٣٩٩ لسنة ٦ ق مجموعة السنة ٩ ص ١٠٣ .
- (٥) محكمة إدارية عليا قضية ١٧٠١ لسنة ٢ ق مجموعة السنة ٣ ص ٣٣٦ — محكمة قضاء إداري قضية ٤٠ لسنة ١٣ ق مجموعة السنة ١٢ ، ١٣ ص ٢١٦ .
- (٦) محكمة إدارية عليا قضية ٧٦ لسنة ٤ ق مجموعة السنة ٥ ص ٣٠١ .
- (٧) محكمة القضاء الإداري قضية ١٠٤٨ لسنة ٧ ق مجموعة السنة ٩ ص ١٤١ .
- (٨) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٣٦٠ لسنة ٧ ق مجموعة السنة ٦ ص ٨٦٠ .
- (٩) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٣٦٠ لسنة ٧ ق مجموعة السنة ٩ ص ٣١ .
- (١٠) محكمة القضاء الإداري قضية ٨٤٠ لسنة ٦ ق مجموعة السنة ٩ ص ١٢١ .

الشيخات بالتصديق على تعيين العمدة لا يكفي للقول بثبوت العلم نهائياً بتعيين العمدة ، وذلك أن هذه القرارات لا تصبح نهائية إلا بتصديق وزير الداخلية ، فضلاً عن أن لجنة الشياخات تملك العدول عن اختيار حائز الأغلبية ، والترجيح بين مرشح وآخر عند تساوى الأصوات ، كما أن لوزير الداخلية ألا يوافق على اعتماد قرار اللجنة ، وعلى ذلك فإن العلم اليقيني بأن تعيين العمدة أصبح نهائياً لا يثبت إلا متى علم المدعى علماً يقينياً قاطعاً بأن تعيين العمدة المطعون فيه قد أصبح نهائياً بتصديق وزارة الداخلية على قرار لجنة الشياخات (١) .

وقد استخلص المجلس العلم من إرسال المدعى خطاباً إلى جهة الإدارة يحوى علماً كافياً بماهية العقوبة الموقعة عليه ، وأنها الإنذار ، وأسباب توقيعها ، وتحديد أسباب المعارضة في القرار من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع ، وقد سردها بكل تفصيل (٢) ومن النظم المتضمن لتاريخ صدور القرار ورقمه واسم من تناوله القرار .

كما استخلصت المحكمة العلم من أن حركة الترقيات أذيعت في حينها بنشرها في لوحة الإعلانات المعدة لذلك بالمصلحة المدعى عليها ، وتوزيعها على جميع أقسام هذه المصلحة وقت صدورها ، وأورد أن هذا النشر والتوزيع وإن لم يعتبر آتئذ أداة لافتراض العلم حتماً ، إلا أنهما ينهضان قرينة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس ؛ وقد اعتد المشرع في المادة ١٩ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بالنشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الاختبار بالقرار الإداري ، ورتب عليها ذات الأثر الذي رتبته على النشر في الجريدة الرسمية ، أو على إعلان صاحب الشأن بالقرار مؤكداً بذلك مبدأ العلم (٣) .

ويرى الدكتور الطماوى أن فكرة العلم اليقيني محل نظر ، لأن العلم باللائحة عديم الفائدة ذلك أنه إذا أغلق سبيل الطعن بالنسبة إلى فرد أو أفراد بذواتهم ، فإن سبيل الطعن سيظل مفتوحاً بالنسبة لباقي من يهمهم الأمر ، حق تنشر وعن العلم بالقرار الفردى : فإذا كان القانون يحتم تسببيه فالعلم بمنطوق القرار لن يجدى حتى لو شرعت الإدارة في تنفيذه جبراً ، لأن الأفراد لن يعلموا بأسبابه وهذا لن يتيسر إلا عن طريق الاعلان ، أما بالنسبة للقرارات الفردية التي لا يشترط القانون تسببها ، فإن مجلس الدولة يشترط في نطاقها شروطاً عسيرة مما يجعل الفكرة شبه مشغولة . ونحن نرى أن أساس الحكم في الدولة هو الديمقراطية ، فلا يجوز للإدارة أن تفرض على الشعب قرارات لم يرتضوها ، فيجب إعلانهم بها ليقولوا كلمتهم فيها ، فالسكوت مدة معينة هو المراقبة الضمنية . أما التظلم وأما رفع الدعوى فهو الاعتراض عليها . لذلك فالعلم اليقيني هو الذى يبدأ منه الميعاد ، سواء أعلن القرار أم لم يعلن ، وسواء أنشر القرار أم لم ينشر . فإذا أعلن فقد ثبت العلم اليقيني

(١) محكمة القضاء الإداري رقم ٢ لسنة ٨ ق مجموعة ٩ ص ٢٦١ .

(٢) محكمة إدارية عليا قضية ٩٤٤ لسنة ٣ ق مجموعة ٣ ص ٢٨٦ .

(٣) محكمة إدارية عليا قضية ٥٤٩ لسنة ٣ ق مجموعة إلبادى سنة ٢ ص ١٢٠٩ .

بواقعة الاعلان ، وإذا نشر فقد ثبت العلم بقرينة النشر ، أما إذا لم يعلن ولم ينشر وثبت العلم بأي طريقة أخرى ، فقد تحققت الغاية ويبدأ الميعاد في السريان . ونحن ننزه المشرع عن أن يكون هدفه ليس العلم بالقرار وإنما الشكليات الروتينية الخاصة بإجراءات النشر أو الاعلان ، فقد انتهى عهد القانون الروماني منذ زمان بعيد .

وحق يتوافر العلم الذي يمكن أن يترتب عليه سريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء ، يجب أن يكون يقينياً ، لا ظنياً ولا افتراضياً ؛ وأن يكون إيجابياً ومؤكداً لا مستتجاً من قرائن تقبل العكس وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى القرار ، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة الطعن فيه .

ويثبت هذا العلم من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله ، دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة . والقضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية ، التحقق من قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة أو عدم قيامها ، وتقدير الأثر الذي يمكن ترتبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال . فلا تأخذ بهذا العلم إلا إذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تنقف عند إنكار صاحب المصلحة له ، حتى لا تهدد المصلحة العامة المبتغاه من تحصين القرارات (١) .

ويقاس العلم بمقياس الرجل المتوسط ، فليس يكفي لتحقيق وقوعه وترتيب ما يستتبعه من آثار قانونية افتراض درجة من اليقظة لدى صاحب الشأن تقتضي منه الاطلاع على تفاصيل كل ما يمر بين يديه من الأوراق بحكم وظيفته ، إذا كان هذا الاطلاع لم يتم بالفعل . كما أنه لا وجه (٢) . للاحتجاج بالنشر الذي يجري في نطاق خاص مما لا يقيم القانون قرينة على علم الكل به ، إذا لم يثبت أن هذا النشر قد أحدث أثره في تنبيه صاحب الشأن على ما قصد به .

وعلى هذا قررت وجوب الإعلان بالقرار الإداري كاملاً لدى الشأن ، حتى يسرى في الميعاد ، وحكمت بأن من حقه طلب صورة شاملة من القرار ليحاط علماً بمحتوياته ، فيحدد مركزه على أساسه وأضافت أن الاعلان لا يعتد به ولا يصلح مبدأ لسريان الميعاد ، إذ أورد ذكره بعبارة مجملة خالية من أي بيان ، مما لا يتسنى معه العلم بتفاصيل المشروع الذي انطوى عليه ومحتوياته وتقدير وجه اتصاله ومساسه بمصلحته .

كما قررت أن النشر لا يعتد به ولا يصلح مبدأ لسريان الميعاد إذا كان قد ورد ذكره بعبارة مجملة خالية من أي بيان ، مما لا يتسنى معه لدوى الشأن العلم بتفاصيل المشروع الذي انطوى عليه ومحتوياته وتقدير وجه اتصاله ومساسه بمصلحتهم ، فلا يكون النشر والحالة هذه مجدياً ومحققاً لحكمة الشارع في اعتباره مجرياً للميعاد .

(١) محكمة إدارية عليا قضية ٥٤٩ لسنة ٣ في مجموعة المبادئ السنة الثانية من ١٢٠٩ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ١٦٠٤ لسنة ٨ في مجموعة السنة ٩ من ٣٥٤ .

وإذا كان العلم يجب أن يكون كاملاً شاملاً منطوق القرار وأسبابه ، مؤداه ومحتوياته ، شاملاً للوقت والظروف ؛ فإن القاعدة لتوافره هي الإكتفاء بالعلم الذي بمقتضاه يمكن تحديد المركز القانوني من القرار ، ولكن هذا العلم لا يتضمن بالضرورة وجوب العلم بما شاب القرار من عيوب ، أو يواضع القرار ومبرراته ، فحفاء هذه أو الجهل بها لا ينفي العلم الذي يكلمى فيه حقوى القرار ومضمونه . ولو أخذ بغير هذا لترتب على ذلك إخلال كبير بالاستقرار والطمأنينة الواجب توافرها للقرار الإداري والمراكز القانونية التي أسست عليه ، يجعل مواعيد الطعن موكولة إلى دعوى الطاعن أنه لم يكن يعلم بالعيب الذي شاب القرار ، وهو أمر لا حيلة للحكومة فيه ولا تستطيع له نفياً ويتنافى في الوقت ذاته مع الحكمة التي توخاها الشارع في تحديد موعد الستين يوماً (١) .

وحق يجري ميعاد الطعن لا بد أن يثبت النشر أو الإعلان أو العلم اليقيني من تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه ، فإذا ثبت العلم ولكن دون بيان تاريخ فلا يجري الميعاد (٢) .

ولما كان العلم اليقيني واقعة مادية فإنه يتعين — لإمكان التحدى بنفاذ أثره في سريان ميعاد الطعن ثبوته ثبوتاً قاطعاً لا مربة فيه ، وعبء الإثبات في هذه الحالة يقع على عاتق من يدعى بحصوله والأصل أن الإدارة تعلن الأفراد بقراراتها أو تنشرها ، وفي الغالب يطعن الأفراد في هذه القرارات طالبين إلغاءها ، فالأصل أن الإدارة هي التي تطعن دائماً بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد .

وقد وضعت محكمة القضاء الإداري في هذا الصدد قاعدة استقرت عليها ، فرتبت على إغفال الإعلان أو النشر عدم سريان الميعاد (٣) باستثناء حالة العلم اليقيني ، وقررت أن ميعاد الطعن في القرار يظل قائماً إلى أن يعلن أو ينشر . ومن جهة أخرى قررت المحكمة أن إجراء النشر أو الاعلان لا يفترض ، بل يتعين على الجهة الإدارية أن تقيم الدليل على إجرائها إذا تمسكت بفوات الميعاد المقرر قانوناً لرفع الدعوى (٤) ، وليس شك في أن تحميل الإدارة عبء إثبات الاعلان أو النشر أو العلم هو أمر مطابق لقاعدة البينة على من ادعى ، فإذا ادعت الإدارة فوات الميعاد ، فعليها الإثبات ، أما تحميل الأفراد عبء إثبات العكس : عبء إثبات عدم النشر أو الاعلان ، فهو تسكين بأمر مسلي غير متيسر قطعاً .

وفي فرنسا نفس القاعدة بشأن تحميل الإدارة عبء إثبات النشر أو الاعلان ، وإذا كان من السهل إثبات النشر لأن له طرائق معينة ، فإنه من الصعب نسيباً إثبات الاعلان لعدم تطلب شكلية معينة في إجراءاته . إلا أن مجلس الدولة الفرنسي يقبل كل وسيلة تؤدي إلى إثبات حصوله : فقد يستعده من توقيع ذي المصلحة على أصل القرار (٥) أو صورته بالعلم ، وأحياناً محضر التبليغ الذي يحرره

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٨٠٤ لسنة ٧ في مجموعة المجلس السنة ٨ ص ٥١٥ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا مجموعة المبادئ السنة الثانية طعن ١٧٣٦ لسنة ٢ ق ص ٧٥٣ — طعن

١٢٥٩ لسنة ٢ ق ص ١٣٩ .

(٣) محكمة القضاء الإداري مجموعة مجلس الدولة السنة الثانية قضية ٢٢٣ لسنة ١ ق ص ٢٤٣ .

(٤) المحكمة الإدارية العليا مجموعة المبادئ السنة الثانية قضية ١٢٥٩ لسنة ٢ ق ص ١٣٩ .

(٥) محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة ٩ قضية ١٠٩٢ لسنة ٧ ق ص ١٣ .

الموظف المنوط به اجراؤه ، إلا إذا طعن فيه بالتزوير . كما يقبل إيصال البريد المسجل كقرينة بسيطة يمكن اثبات عكسها إذا ما أرسل التبليغ بالبريد .

ويبين من استقراء أحكام مجلس الدولة المصري أنه سلك مسلكاً جديراً بالتقدير والاعجاب ، فهو إذ لم يقف عند حد النصوص بل استخلص من التشريع حكمته ، يطبق هذه الغاية بالقياس على أشباهها ، وهو إذ يخرج من النظر للمادى للقرائن القانونية لا يتوسع إلى حد الأخذ بالنظرة النفسية الشخصية على إطلاقها ، بل يزن الأمور بمقياس دقيق ، مقياس تبيان مصالح الطاعن ، ثم يسعى إلى تحقيق العدالة الإدارية دون أن يحرم قرارات الإدارة عنصرى السرعة والاستقرار ، وفي كلمة يوفق بين مصلحة الإدارة والأفراد ، متوخياً سيادة القانون .

ونحن نهيب بالإداريين ، حق لا تظل قراراتهم معلقة مدة طويلة قلقه لم تستقر ما دام باب الطعن فيها جائزاً ، أن يعملوا في وضوح النهار أن يكونوا ديمقراطيين واعين ، ألا يخفوا قراراتهم بل ينشروها ويعلنوها بكل وسائل الذبوع ، فتستقر الأمور بسرعة ، ولا يشيرون حولهم الريب في بواعثهم وأغراضهم ومدى كفايتهم .

« يتبع »

قانون المرافعات

بين التبسيط والتعقيد

الدكتور مصطفى فيلبس المحامى

نص الميثاق الوطنى فى الباب السابع على أن : « سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويراً واعياً لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم العديدة فى مجتمعنا . . وان القانون أيضاً وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية ، لا بد أن يسايرها فى اندفاعها إلى التقدم ، ويجب أن لا تكون موده قيوداً تصد القيم العديدة فى حياتنا » .

وجاء فى المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهورى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات : « ان رائد المشرع كان فى التنقيح المرافق هو تبسيط إجراءات التقاضى وتيسيرها ، وتنقية القانون القائم فى كثير من المواضع مما عيب عليه » .

وعلى ضوء ما تقدم نلقى نظرة سريعة على القانون المذكور ، لندرى هل قام المشرع « بالتبسيط » ، أم انه زاد الإجراءات تعقيداً ، وجعل سبيل وصول العدالة إلى أصحابها شائكاً معقداً باهظ التكاليف .

نحن لا ننكر ان القانون فى بعض نصوصه قد « بسط » إجراءات التقاضى ، وذلك بإلغاء نظام قاضى التحضير ، وبتوحيد طريقة رفع الاستئناف والحد من أوجه البطلان وغير ذلك . ولكننا نرى أن القانون فى مواضع أخرى قد زاد الإجراءات تعقيداً ، وأعطى المدين فرصة مؤاتية للمهاطلة ، وزاد تكاليف العدالة بغير مقتضى ، ووضع على أقلام الكتاب والمحضرين أعباء جديدة لن تستطيع تلك الأقلام بحالتها الراهنة أن تقوم بها .

ونحن فى هذه الحالة نجمل ملاحظاتنا فيما يلى :

أولاً — نص القانون فى المادة الثالثة منه على إلغاء المواد من ١٥ إلى ١٩ ، الخاصة بالإعلان بواسطة البريد ؛ بينما أبقى المادة ٢٤ منه بغير تعديل ، وهى تنص على البطلان فى حالة عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى بعض المواد ، ومنها المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ . ولسنا نرى كيف يترتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد وإجراءات نص القانون على إلغاء المواد الخاصة بها .

ثانياً — نصت المادة الثالثة من القانون ، كما ذكرنا ، على إلغاء المواد من ١٥ إلى ١٩ ومنها المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ ، التى توضح طريقة قيام عامل البريد بتسليم الرسالة المسجلة لدى يضمن المشرع وصولها إلى المرسل إليهم ، وذلك على أساس أن التعديل قد ألغى الإعلان بهذه الوسيلة ؛ وفات المشرع أنه قد أبقى وسيلة الاخطار « بكتاب مسجل بعلم الوصول » فى المادة ٨٥٢ الخاصة بأوامر الأداء ،

فوجب الإبقاء على نص المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ . ونستطيع التغلب على جهل عمال البريد بتلك الاجراءات بإرسال منشور إلى هيئة البريد توضح به وزارة العدل على طريقة تسليم الرسالة على الوجه الصحيح طبقاً لما هو مقرر في المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ ، أو بأن يجمع قاضى المحكمة الجزئية موظفى البريد فى دائرة محكمته ويوضح لهم تلك الاجراءات ويحملهم مسئولية الخطأ فيها ، لاسيما أننا نلاحظ فى العمل أن عامل البريد يكتب على الرسالة المسجلة كلمة « أعلن ولم يطلب » ثم يعيدها للمرسل ، ويترتب على ذلك أن يرفض القاضى طلب الأداء ، ويحدد جلسة لنظر الموضوع على أساس أن العامل لم يثبت فى الرسالة « أن المرسل إليه رفض الاستلام » . وبذلك تصبح النصوص الخاصة بأوامر الأداء « مجمدة » وهو القصد منها تخفيف العبء عن القضاة .

ثالثاً — نصت المادة ٧١ على إلزام المدعى بدفع الرسم كاملاً وقت تقديم صحيفة الدعوى لقلم الكتاب ، كما نصت على إيداع المستندات مع الصحيفة ، وأوجبت المادة ٧٥ على قلم الكتاب قيد الدعوى يوم تقديم الصحيفة ، ونصت المادة ٧٩ على أنه إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه فى الجلسة الأولى لنظر الدعوى قبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربيع الرسم .

ونعيب على هذه النصوص ما يأتى :

١ — أوجبت دفع الرسم كاملاً على الدعوى وقت تقديمها لقلم الكتاب ، فإذا لوحظ أن الرسوم الحالية وملحقاتها باهظة ثقل كاهل صاحب الحق ، فإن إلزامه بدفع الرسم كاملاً يكون فيه تعجيز لكثير من أصحاب الحق فى رفع الدعوى ، وهذا يتناقض مع مبادئ الميثاق الوطنى . ونحن نلاحظ فى العمل أن نسبة كبيرة من القضايا التى ترفع ويدفع عنها ربيع الرسم تبعاً للنظام القديم ، يتم الصلح فيها قبل الجلسة ، فلا تعيد إطلاقاً بمجدول المحكمة فيخف بذلك العبء عن القضاء وعن أقلام الكتاب .

٢ — جعلت سبع ثلاثه أرباع الرسم فى حالة ترك الخصومة أو الصلح مشروطاً بحصول ذلك فى أول جلسة ، وقبل المرافعة فى الدعوى ، مع أن الهدف الأول الذى يجب أن يسعى إليه المشرع هو إحلال الصلح والوثام بين المواطنين ، فلا أقل من تشجيعهم على ذلك بصرف ثلاثة أرباع الرسم فى حاله الصلح فى أى حالة كانت عليها الدعوى .

٣ — ألقى القانون على أقلام النكتاب واجب قيد الدعوى بمجرد توريد الرسم عليها ، كما أوجب القانون فى المادة ٧١ منه أن يرفق المدعى بالصحيفة عند تقديمها لقلم الكتاب جميع المستندات التى تؤيدها وهذا يستلزم قيام قلم الكتاب بعمل ملف خاص لكل دعوى يحفظ به تلك المستندات ويستلزم تخصيص موظفين لهذه العملية بخلاف كتبة الجلسات الذين يختص كل منهم بقضايا جلسة واحدة يكون مسؤولاً عنها — وهذا حمل كبير لن تستطيع أقلام النكتاب بحالتها الراهنة القيام به —

هذا وفي إلزام المدعى بتقديم جميع المستندات التي تؤيد دعواه وقت تقديم الصحيفة لقلم الكتاب إرهاباً لصاحب الحق بغير مبرر إذ قد يستلزم سحب صور المستندات تكاليف باهظة وقد تنتهي الدعوى صلحاً قبل نظرها كما أن سحب المستندات من قلم الكتاب بعد تقديمها يستلزم دفع رسوم ودمغات وكل هذه مصروفات تجعل العدالة باهظة التكاليف — ونعتقد أن المشرع كان في غنى عن كل هذا التعقيد لو أوجب على المدعى تقديم مستنداته في أول جلسة ووضع للتأخير في ذلك جزاء مالياً يمنع كله أو بعضه للخصم فإذا تكرر الإهمال من المدعى كان من حق المحكمة اعتباره تاركاً دعواه وبذلك نوفق بين المصالح المختلفة .

رابعاً — نصت المادة ١١٨ المعدلة بأنه « تسرى على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة في رفع الدعاوى ونظرها وإجراءات الطعن في الحكم الصادر فيها ومواعيده » .

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن القانون « قد ألغى كل الآثار القانونية المترتبة على التفرقة بين تلك القضايا والقضايا العادية وتقول المذكرة بالحرف الواحد « وهكذا يضحى المقصود من إيجاب الفصل في الدعاوى على وجه السرعة هو مجرد حث المحكمة على سرعة الفصل في النزاع » وكأن القضاء في حاجة لهذا الحث ١١ وبذلك أصبح نص المشرع على نظر القضية على وجه السرعة لغواً . .

والواقع أن القضايا التي أوجبت القوانين المختلفة الفصل فيها على وجه السرعة ينبغي أن تلقى من المشرع عناية خاصة فيجعل النص على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة « نصاً هاملاً » لأن جميعها من القضايا التي لا تحتمل التأخير مثل القضايا العمالية والسندات الإذنية والاسترداد والشفعة والقضايا التجارية إلى آخر تلك القضايا التي تحمل في ذاتها طابع السرعة ولنا ندري ما الذي يضير المشرع لو احتفظ بطابع السرعة لتلك القضايا بأن ينص على تقصير مواعيد الإعلان فيها وتقصير مواعيد الطعن ويمنع المعارضة بغير حاجة لإعادة الإعلان . ونعتقد أن هذا أقرب لأهداف الميثاق الوطني ، وهدف المشرع من التعديل .

خامساً — نصت المادة ٩٥ على أنه « إذا تخلف المدعى عليه أو المدعى عليهم كلهم أو بعضهم عن الحضور في الجلسة الأولى وجب على المحكمة في غير القضايا المستعجلة تأجيل نظر القضية إلى جلسة تالية يعلن المدعى بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم في الدعوى بمثابة حكم حضوري في حق المدعى عليهم جميعاً » وتقول المذكرة الإيضاحية : « إنه لعلاج بطء التقاضي وغياب الخصوم عدلت الفقرة الأولى من المادة ٩٢ من القانون ونص على أن تقديم مذكرة بالدفاع بعد بمثابة حضور يعني عن إعادة الإعلان عند التغيب في الجلسة الأولى » ولكن المشرع لم يضع جزاءً على عدم تقديم مذكرة بالدفاع وبالتالي مهد للخصم الماطل فرصة أكثر من ذي قبل بأن أوجب إعلانه إذا غاب في الجلسة الأولى وهذا الأمر يظهر بوضوح في دعاوى الاسترداد التي يقصد المدين في أغلبها الماطلة ، فهو لن يقدم مذكرة ، ولن يحضر بالجلسة الأولى فلا بد أن تؤجل القضية لعدة جلسات بينما كان المعتاد في الغالب أن يفصل فيها في أول جلسة . وكذلك في أوامر الأداء المرفوضة إذ بعد أن يرفض الأمر يحسد

القاضي جلسة يعلن فيها الخصم ثم إذا هو أراد الماطلة فإنه لا يحضر بالجلسة الأولى فتؤجل القضية لجلسة أخرى ، وقد لا يتم إعلانه فيها . وهكذا نرى أن « التبسيط » الذي هدف إليه المشرع قد انقلب إلى « التعقيد » — « وعلاج ببطء التقاضي » الذي تقول عنه المذكرة الايضاحية قد انقلب إلى ضده .

سادساً — نصت المادة ٢٧٩ الخاصة بأحكام صحة التوقيع على أن « إذا لم يحضر المدعى عليه رغم إعداره تحكيم المحكمة بصحة الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ويجوز استئناف الحكم في جميع الأحوال . وهذا النص يحوى خطأ في الفقرة الأولى إذ أن إعادة الاعلان أصبحت واجبة في جميع الأحوال فيجب حذف عبارة « رغم إعداره » كما أن النص على استئناف حكم صحة التوقيع في جميع الأحوال لا يتمشى مع هدف المشرع في التبسيط وسرعة التقاضي . والواجب أن يكون الاستئناف خاضعاً لقيمة الورقة المطالب الحكم بصحة التوقيع عليها خصوصاً وأن جواز استئناف حكم إثبات « صحة التوقيع » في جميع الأحوال يتعارض مع عدم جواز استئناف حكم إثبات « صحة العقد ونفاذه » إلا إذا كانت قيمة العقد تتجاوز نصاب الاستئناف مع أن الحكم بإثبات صحة العقد ونفاذه يتضمن حتماً الحكم بصحة التوقيع . فلنأخذ ندرى كيف يبيح المشرع استئناف الجزء في الوقت الذي يخضع فيه الكل لقواعد تقدير قيمة الدعوى العادية .

ونرى أن ينص القانون على أن دعوى صحة التوقيع تقدر بقيمة الورقة طبقاً لنص المادة ٣٧ مرافعات .

سابعاً — أوجبت المادة ٣٤٦ على المحكمة إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعاً عليها من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم « وإلا كان الحكم باطلاً » . وهذا النص سوف يجعل صدور الأحكام في « آخر الجلسة » في حكم المستحيل لأنه من المتعذر على المحكمة أن تكتب أسباب الحكم وتنطق به في ذات الجلسة نظراً لكثرة القضايا وقد لاحظنا في العمل — ولم يمتص على تطبيق القانون شهران — أن المحاكم قد امتنعت فعلاً عن إصدار الأحكام في آخر الجلسة — اللهم إلا النادر — خشية الوقوع في دوامة البطالان وما يترتب عليه من آثار وبذلك استحال إصدار الأحكام في دعاوى الاسترداد وإشكالات التنفيذ وأوامر الأداء المرفوضة وإثبات التعاقد وغيرها وأصبحت جميعها تحجز للحكم لجلسة مقبلة — ونرى أن يعدل النص بأن يجعل من حق المحكمة في حالة النطق بالحكم في جلسة المرافعة أن تودع مسودة الحكم وأسبابه في بحر أسبوع واحد .

ثامناً — عدلت المادة ٤٠٥ الخاصة بطريقة رفع الاستئناف بأن وحد المشرع طريقة رفع الاستئناف فأصبحت في جميع الأحوال « بصحيفة » . وقد لاحظنا أن التعديل المذكور قد حذف من المادة القديمة النص على وجوب توقيع صحيفة الاستئناف من محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة المرفوع إليها — ولنا ندرى ما قصده المشرع من حذف هذا النص الذي يخطيء كل من يظن أنه قد وضع لمصلحة المحامين دون غيرهم إذ أن هذا النص قد وضع لحماية المصلحة العامة حتى لا تشغل دور المحاكم باستئنافات أو صحف دعاوى غير مستوفاة شكلاً أو موضوعاً . ولذلك حرص المشرع على توقيع

الصحيفة من محام يكون مسؤولاً أمام موكله وأمام النقابة بل وأمام القضاء عن كل تقصير يحدث في تحريرها أو بطلان يشوب شكلها . والدهش أن واضع القانون الحالي قد نسي أنه ألغى النص على وجوب توقيع محام مقبول على صحيفة الاستئناف فراح في المذكرة الإيضاحية يقول في صدد الكلام على البطلان :

« وكذلك إذا كانت صحيفة الاستئناف غفلاً من توقيع محام مقبول في الاستئناف فإنه يجوز استثناء التوقيع في الجلسة متى كان ذلك في خلال ميعاد الاستئناف » .

وتقول المذكرة الإيضاحية أيضاً « إن التوقيع من المحامي على الصحيفة يعتبر وحده في ذاته الدليل على صياغتها بواسطته فيستوى أن يكون التوقيع عليها قد تم وقت كتابتها أو في الجلسة » ١١ . وهذه العبارة تستوقف النظر فلنسا ندرى كيف يكون توقيع المحامي على الصحيفة بالجلسة دليلاً على صياغتها بمعرفة ؟ إن العكس هو الصحيح إذ لو كان المحامي « قد صاغ الصحيفة » لوقع عليها وقت تحريرها . إن الذي نقوله المذكرة الإيضاحية يهدم تماماً الحكمة التي قصدها المشرع . في قانون المرافعات وقانون المحاماة — من توقيع المحامي على الصحيفة ويجعل هذه النصوص جبراً على ورق ١١

تاسعاً — عدل المشرع المادة ٨٥٢ الخاصة بأوامر الأداء بأن جعل التكليف بالوفاء يسبق استصدار الأمر بثمانية أيام بعد أن كان الميعاد ثلاثة أيام ولنسا ندرى ما الحكمة في تعديل هذا النص وهل هذا التعديل يتمشى مع ما قصده المشرع من سرعة البت في القضايا . كما عدل المشرع المادة ٨٥٨ وهي خاصة بالحجوز التحفظية تحت اليد وعلى الزراعة وغيرها من الحجوز . فقد نصت الفقرة الثانية منها على أنه « على الدائن خلال الثمانية أيام التالية لتوقيع الحجز أن يقدم طلب الأداء وصحة إجراءات الحجز . . . ويجب أن تشتمل ورقة إبلاغ الحجز إلى المحجوز عليه إخطاره بتقديم الطلب وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن » . ولنا على هذه النصوص الملاحظات التالية .

(١) إن تقديم طلب الأداء في ظرف ثمانية أيام من توقيع الحجز يكاد يكون مستحيلاً من الناحية العملية لأن قلم المحضرين يسلم « للأمورية » للمحضر يوم الخميس من كل أسبوع ويضع له « خط السير » لأسبوع كامل . ويقوم المحضر برد الأمور في يوم السبت أي بعد تسعة أيام من استلامها ، فإذا فرض أن الحجز توقع في أول يوم من أيام الأمور طبقاً « لخط السير » فإن الأوراق لا تعاد إلى قلم المحضرين إلا في اليوم الثامن وربما أعيدت بعده ، هذا إذا افترضنا أن الحجز وقع في دائرة ذات المحكمة ، أما إذا كان الحجز في محكمة أخرى فإنها ترد الأوراق لقلم المحضرين بالبريد المسجل الذي أصبح الآن بعد نظام (التجميع) في مصاحبة البريد يستغرق رحلة طويلة قد تصل إلى عدة أيام فكيف يتسنى تقديم الطلب في بحر ثمانية أيام من توقيع الحجز ؟ . . وإذا لوحظ أن الجزاء الذي وضعه المشرع لغوات هذا الموعد وهو « اعتبار الحجز كأن لم يكن » جزاء صارم لا تضح أن هذا التعديل فيه تعجيز للدائن عن الوصول إلى حقه وفيه فرصة سانحة للسدين للنهرب من أداء الدين وتبييد المحجوزات بحجة أن الحجز أصبح كأن لم يكن ونرى أنه يجب أن يعود المشرع إلى النص الأول وهو إعطاء فرصة مقدارها ثلاثون يوماً بين توقيع الحجز واستصدار الأمر .

(ب) نلاحظ في العمل أن أغلب الحجوزات التحفظية تنتهي بالصلح والسداد قبل استصدار أمر الأداء وذلك في فرصة الشهر التي كان المشرع ينص عليها في القانون القديم وبذلك يخف العبء كثيراً عن المحاكم كما تخف عن كاهل المدين المصروفات القضائية . ولكن النص الجديد لا يعطى أى فرصة لإجراء الصلح والتنازل عن الحجز ويوجب دفع الرسوم في بحر ثمانية أيام وفي هذا إرهاق كبير للمدين .

(ج) نص التعديل في الشطر الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٨٥٨ على أنه « يجب أن تشمل ورقة إبلاغ الحجز إلى المحجوز عليه إخطاره بتقديم هذا الطلب وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن » ولسنا ندري كيف نوفق بين هذا النص ونص الشطر الأول من نفس الفقرة الذي يعطى الدائن فرصة الثمانية أيام بعد توقيع الحجز لتقديم طلب الأداء ؟ مع ملاحظة أن الحجز التعفظى لا يتم قانوناً إلا بإبلاغ المحجوز عليه بتوقيع الحجز فكيف يتسنى إبلاغه في الوقت ذاته بتقديم طلب الأداء الذي لا يقدم إلا بعد تمام توقيع الحجز . وإذا كانت عبارة : « إخطار المحجوز عليه بتقديم طلب الأداء » يقصد بها إخطار المحجوز عليه : « بانتواء الحاجز تقديم طلب الأداء » فإنه يجب تعديل العبارة المذكورة يجعلها « ويجب أن تشمل ورقة إبلاغ الحجز إلى المحجوز عليه إخطاره بأن الدائن سوف يتقدم بطلب الأداء في الموعد القانوني » وبذلك يزول هذا التناقض أو على الأقل هذا اللبس .

هذه بعض ملاحظاتنا على القانون ونحن على ثقة أن المشرع الذي يهدف إلى تبسيط الاجراءات وتسهيل الفصل في القضايا وعدم إرهاق القضاء وأعوانه من كتبة ومحضرين وتخفيف العبء على المواطنين سوف يضع هذه الملاحظات موضع التقدير ويعمل بتعديل القانون بما يتمشى مع هذه الأهداف ويتفق مع نصوص الميثاق الوطني الذي يجب أن يكون نبراساً للمشرع يهتدى به في وضع القوانين .

اللغة العربية

أمانة في عنق المحامين ورجال القانون

للككتور رباحه شحمن

عنيت البلاد القوية بلغاتها ، تتمهدا بالترقية والنعيم والتقوية ، وتلقنها الشعوب الخاضعة لسلطانها ، الدائرة في فلكها ، وتيسر على أبنائها وسائل إجادتها ، وتبصرهم بسبل السيطرة عليها ، والتمكن من ناصيتها .

وقد بلغت أهمية اللغة العربية في أيامنا ذروتها ، فنحن نعيش في ظل الوحدة العربية ، وهي وحدة تركّز على اللغة العربية التي يتفاهم بها العرب في كل موضع من العالم العربي .

واللغة العربية من أكرم مقومات السيادة العربية وأقوى دعائم العزة القومية ؛ لأن مجد الشعوب يستند إلى قوة لغتها ، ولأن الأمم ترتبط باللغة قبل أن يربطها الجوار ، ومتاخمة الدار للدار .

ولم يفت العرب المعاصرين أهمية لغتهم في تحقيق آمالهم في الوحدة والتحرر والسيادة ، فنادى روادهم بوجوب العناية بلغتهم لكي تتسع لطموحهم ، وتسعفهم في احتلال المكانة الجديرة بهم بين الأمم ؛ ونجح العرب في أن يستردوا للغتهم النبيلة مكانتها المرموقة ، حتى صارت تدرس في الجامعات الأجنبية ، باعتبارها لغة حية ينطق بها عشرات الملايين من أعرق الشعوب حضارة ، وأكثرهم أهمية في الوقت الحاضر .

وقد كان المحامون منذ أقدم العصور ، هم أعلام الفصاحة وأمرأه البيان ، وأهل البصر بفنون التعبير ؛ وكان مقياس مكانة المحامي مقدار تمكنه من تسخير اللغة لاستهواء سامعيه ، بحيث يجيء عليه بالقانون في المرتبة الثانية .

وقد حرص المحامون العرب على العناية بلغتهم القانونية وعنوا بتشكيل لجان لتوحيد المصطلحات القانونية ، كان آخرها « لجنة المصطلحات » بمؤتمر المحامين العرب السادس المنعقد بالقاهرة في سنة ١٩٦١ .

وساهم مجمع اللغة العربية في الجهد المبارك ، فأقر مجموعة كبيرة من المصطلحات القانونية والاقتصادية ، التي اقترحتها لجانه ؛ وقد خصصت مجلة « المحاماة » عدداً نشرت فيه هذه المصطلحات ، تعميماً لفائدتها بين رجال القانون في مصر وفي مختلف الشعوب العربية ، ومساهمة في توحيد لغة القانون في الوطن العربي بأسره .

وقد أردنا بنشر هذا المقال ، أن نفتتح باباً جديداً للغويات ، ينشر فيه الزملاء المتضلعون في

اللغة العربية ، ما عساه أن يعن لهم من ملاحظات على لغة القوانين والأحكام والمرافعات ، لتخلص من الشوائب التي تنسرب إليها أحيانا ، وليفيد زملاؤنا الجدد من خبرة القدامى ، فيتعرفوا بالمراجع اللغوية ويتحاشوا الأخطاء الشائعة ، ويلبوا بصفات الأسلوب العربي الجدير بأن يرفع رجال القانون لواءه .

ورجال القانون من محامين وقضاة ومشرعين ، هم أولى المتعلمين بضبط اللغة التي يترافعون بها ، أو يستخدمونها في كتابة مذكراتهم ، أو تدوين أحكامهم ؛ أو صياغة مواد القوانين ، ومذكراتها الإيضاحية لذلك كانت حاجة المحامين وغيرهم من رجال القانون إلى متابعة الدراسات اللغوية في مجلة « المحاماة » ، لا تقل في ضرورتها عن حاجتهم إلى استيعاب المقالات القانونية والبحوث الفقهية ؛ لأن اللغة هي وسيلتهم الأولى لحسن الاضطلاع بواجباتهم الرفيعة .

وليس هدفنا في هذا المقال أن نتكلم في قواعد اللغة أو في فقهاها ؛ أو نتناول الأسلوب العربي فتعالج صفاته الشكلية ، وصفاته الموضوعية . وإنما ينحصر همنا في مجرد التنبيه على إحدى الصفات الشكلية للأسلوب ، تاركين للزملاء حرية التعرض للمسائل اللغوية التي يرونها جديرة بعنايتهم .

وغنى عن البيان أن الأسلوب الجيد في كل لغة يجمع شكله عادة بين صفات منها : الضبط ، والصفاء ، والحيوية ، ومجانبة التكلف . وسنعالج أولى الصفات الشكلية للأسلوب الجيد ، وهي صفة « الضبط » .

ونقصد بالضبط استخدام الكلمات بمعناها الحقيقي ، وفي موضعها اللائق ، والتزام قواعد اللغة في صياغة الجمل .

والضبط صفة جوهرية للأسلوب ، ينتقص الكاتب نقصها ؛ فالحطاً في قواعد النحو والصرف ، والعدول بالكلمات عن معانيها الفصحى ، مظهر لو هن الكاتب أو المتكلم ، ودليل على عجزه عن بلوغ الغاية . ونحن اغتفرت للمتكلم زلة اللسان ، فإن عثرة القلم لا تقال ، لأن التدوين غير الارتجال . ولا شك أن لغة المرافعات والمذكرات والأحكام قد ارتقت إلى درجة تكاد تصل حد الكمال ، لولا بعض هنات يسهل تماشيا بقليل من اليقظة والاهتمام ، ونحن نسوق فيما يلي ، على سبيل المثال ، بعض الأخطاء التي لاحظناها شيوعها في لغة الأحكام والمقالات والمذكرات والقوانين .

لا وبل : والصواب لا بل ، لأن العاطف لا يدخل على العاطف .

لا بد وأن : والصواب لا بد أن ؛ لنفس السبب المتقدم .

خصوصاً وأنه : والصواب خصوصاً أن بغير الواو .

هل سترافع : والصواب هل تترافع ؛ لأن السين لا تأتي بعد هل ؛ وهل إذا دخلت على المضارع خصصته للاستقبال مثل السين ؛ ولا محل لاجتماع حرفين لمعنى واحد .

كلما نجح كلما تواضع : والصواب كلما نجح تواضع .

صماس : والصواب حماسة .

نظرت المحكمة القضية : والصواب نظرت في القضية ؛ لأن المراد النظر العقلي ، وتدبر الشيء بالفسر ، فيتعدى الفعل بـ « في » ؛ وإنما يتعدى بنفسه إذا كان المقصود تأمل الشيء بالعين .

سرتني رؤياك : والصواب رؤيتك . وإنما الرؤيا في النوم ، وأمانى اليقظة .

سواء بسواء : والصواب مثله سواء ، منصوبة على حال مؤكدة لعاملها .

رأيت أكثر من مرة : والعرب يقولون « غير مرة » ؛ و« غير واحد » ، لأن غير الواحد لابد أن يكون اثنين فما فوق .

لا زال يفعل : والصواب مازال يفعل . لأن « لا » لا تدخل على الماضي إلا مع التكرار ، أو العطف على منفي ، نحو لا صلى ولا صام ، وما زرتك ولا زارني .

تداولوا في الأمر : والصواب تداولوا الأمر ، إذا أخذوه بالدول ، هذا مرة وهذا مرة .

رضخ : والصواب أذعن . وإنما الرضوخ كسر الشيء اليابس ، ويقال رضخ له من ماله إذا أعطاه عطاء يسيراً .

أراه مقه : والصواب أدى إليه حقه .

أقلعت المركب : والصواب أقلع المركب ، لأنه مذكر .

الغداء : بمعنى طعام الغداء ، والصواب الغداء .

نفذ المال : والصواب نفد ، بالدال .

لا يجب أن يفعل : والصواب يجب أن لا يفعل .

عمد بسوف على كذا : والصواب ينيف ، من أناف . ويقال أيضاً بنيف ، بالتشديد .

طائفة الأمور : والصواب الأمور كافة ، لأن كافة لا تضاف .

أمور الطائفة : والصواب أمور الناس كافة ، لأن كافة لا تدخل عليها الألف واللام : « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » .

تحرى عن الجرم : والصواب بحث عنه ، لأن تحرى بمعنى طلب الأخرى ؛ تقول تحررت الشيء أي تعمدته ، وخصصته بالطلب ؛ وإنما اتحرى بهذا مرضاة الله ، أي أقصدها وأتوخاها .

بصفة مسئول : والصواب بصفة كونه ، أو باعتباره .

ثمة ؛ ثمت : ثمة بفتح الثاء وبالتاء المربوطة بمعنى هناك ، تقول ليس ثمة شك في أنه القاتل ، أى ليس هناك شك . ولا تقول ليس ثمت شك ، لأن ثمت بضم الثاء ، وبالتاء المفتوحة ، معناها ثم ، فتقول دخل الرئيس ثمت العضوان .

المبايع : والصواب للبيع ، من باع الثلاثي . أما الباع فهو من أباع أى عرض الشيء للبيع .

أفسح : والصواب فسح .

أهل هو محاسن أو مستشار : والصواب أمحام هو أم مستشار ؟ لأن طلب التعيين بهل ممنوع ، وهو من خصائص الهمزة .

في طل آونة : والصواب في كل وقت ، أو في كل الأحيان ، لأن « كل » لا تضاف إلى الجمع المنكر ، والآونة جمع أوان ، وأصلها آونة ، مثل زمان وأزمة .

وسنحاول أن ننوه في كلمة تالية بمجموعة أخرى من الأخطاء الشائعة ، وأن نسوق بعض المراجع للراغبين في الاستزادة من الدراسات اللغوية .

قَوَانِينُ قَرَارَاتٍ وَمَنْشُورَاتٍ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالتنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القوانين رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجارات الأماكن ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النص الآتي :

« تسري أحكام هذا القانون فيما عدا الأراضي الفضاء على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض مسواء أكانت مفروشة أو غير مفروشة مستأجرة من المالك أم من مستأجر لها وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٠٠ الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أما القرى فلا تسرى عليها أحكام هذا القانون إلا بقرار من وزير الإسكان والمرافق بناء على طلب المحافظ المختص .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠
في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فقرة جديدة نصها كالآتي :

« ولا يجوز للأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى معاينة أو إصلاح أى جهاز إلا إذا كان الرسم المقرر عليه بهذا القانون مدفوعا وعليهم أن يثبتوا في سجل خاص البيانات الدالة على أداء الرسم المستحق على الجهاز وتاريخ أدائه » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٠٠ الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ١٢ — يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها كل من امتنع عن إمساك الدفتر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة أو سجل فيه معلومات غير صحيحة أو أثبت بيانات ناقصة لا يمكن معها معرفة مصير الجهاز وكذلك امتنع عن إرسال الكشف المشار إليها في تلك الفقرة أو تأخر في إرسالها عن الميعاد المقرر » .

ويعاقب بذات العقوبة كل من قام بمعاينة أو إصلاح أى جهاز بالخالف لأحكام الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛

وطى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٠٠ الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ النص الآتي :

« مادة ٥٩ — يجوز للمجنّد أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها وهيئات الاعتبارية العامة والشركات ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الإعارة ويكون للمجنّد ولمن أنتم خدمة الإلزامية الأولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح وإذا كان التعيين في الوظيفة بامتحان مسابقة فتكون له الأولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان وإذا تعدد المرشحون والناجحون في امتحان المسابقة من المجندين أو ممن أتموا الخدمة يكون التعيين من بينهم بحسب درجة الأسبقية في الامتحان أو في مرتبة النجاح المطلوب . ويشترط للتمتع بالأولوية المنصوص عليها في هذه الفقرة الحصول على شهادة أخلاق بدرجة « جيد جدا » على الأقل أو تقارير سرية مرضية .

يعين المجندون الذين يشتركون في العمليات الحربية ويبلون بلاء حسنا فيها بوظائف الوزارات والمصالح الحكومية وهيئات الاعتبارية والشركات بصفتهم الشخصية متى كانوا مستوفين شروط التعيين ويشترط أن يتقدموا بطلباتهم إلى تلك الجهات في مدة لا تزيد عن الستة شهور التالية لتاريخ انتهاء خدمتهم الإلزامية وبحسب أقدميتهم في التعيين بتلك الوظائف اعتبارا من التاريخ الذي عين فيه زملائهم من نفس دفعة تخرجهم أثناء وجود هؤلاء المجندين بالعمليات الحربية .

ويجوز للموضوعين تحت الطلب للخدمة في كتاب الأعمال الوطنية أن يتقدموا للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها وهيئات الاعتبارية .

وعلى ديوان الموظفين والوزارات والمصالح وهيئات الاعتبارية العامة والخاصة إخطار مكتب نائب القائد الأعلى بالوظائف الخالية فيها المراد الترشيح لها وذلك قبل عقد امتحان المسابقة أو التعيين فيها بمدة شهر على الأقل ؛

وينظم نائب القائد الأعلى لقوات المسلحة بقرار منه الشروط الخاصة بتنفيذ أحكام هذه المادة .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢) .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ (١)

بإصدار لأئحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الأجانب ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية على بعض موظفي المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن عقد العمل البحري ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بشأن المرتبات أو المكافآت التي تبلغ ١٥٠٠ جنيه فأكثر

في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٠٢ الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بشأن الحد الأقصى للمرتبات التي تصرفها الهيئات أو المؤسسات أو الشركات ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ؛

وعلى القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين بها ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين خريجي الجامعات في المؤسسات والشركات .

وعلى الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن غلاء المعيشة في الشركات ؛

على القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار نظام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال في الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصناعية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة ، كما تسرى أحكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بإخضاعها لأحكامه قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون لمجالس إدارة الجمعيات التعاونية في حالة إخضاعها لهذا النظام اختصاصات مجالس إدارة الشركات الواردة فيه .

مادة ٢ — تلغى لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق لهذا القرار .

ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

نظام العاملين بالشركات

الباب الاول - أحكام عامة

مادة ١ - يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ، ويعتبر هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل .

مادة ٢ - يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءاً متعماً للعقد المبرم بين الشركة والعامل .

مادة ٣ - تنشأ في كل شركة لجنة أو أكثر لشئون الأفراد وتشكل بقرار من مجلس إدارة الشركة وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها .

وتكون قراراتها بأغلبية الآراء ، فإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .
ويتولى أعمال السكرتارية بهذه اللجان رئيس المستخدمين بالشركة أو من يقوم بأعماله ، دون أن يكون له صوت معدود .

وينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع لجان شئون الأفراد ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما دار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والأسباب التي بنيت عليها ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

مادة ٤ - تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تعيين ونقل وندب وإعارة وترقيات وعلاوات العاملين لغاية المستوى الذي يحدده مجلس إدارة الشركة وهذا علاوة على ما يرى رئيس مجلس الإدارة عرضه عليها من شئون ومشاكل هذه الفئات .

وترفع اللجنة اقتراحاتها إلى رئيس مجلس الإدارة لاعتمادها ، فإذا لم يعتمدها ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها إليه اعتبرت معتمدة وتنفذ . أما إذا اعترض على اقتراحات اللجنة كلها أو بعضها فيتعين أن يبدى كتابة الأسباب المبررة لذلك . ويعيد ما اعترض عليه اللجنة للنظر فيه على ضوء هذه الأسباب ويحدد لها أجلاً للبت فيه . فإذا مر هذا الأجل دون أن ترفع اللجنة رأيها لرئيس مجلس الإدارة اعتبر رأيها نهائياً . أما إذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المحدد فيتعين على رئيس مجلس الإدارة عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة في أول اجتماع له لاتخاذ ما يراه بشأنها ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائياً .

الباب الثاني — تعيين العاملين

مادة ٥ — يشترط فيمن يعين في الشركة ما يأتي :

(١) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل .

(٢) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة .

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٤ — أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي قد يرى مجلس إدارة الشركة إجرائها .

٥ — أن تثبت لياقته صحياً بمعرفة الجهة الطبية التي تحددها الشركة .

ويجوز الإعفاء من شرط اللياقة الطبية اللازمة للتعيين أو للاستمرار في العمل كلها أو بعضها بقرار من مجلس إدارة الشركة بعد أخذ رأى الجهة الطبية المختصة .

٦ — أن يكون حاصلًا على المؤهل العلمي أو الخبرة التي يتطلبها العمل .

وذلك عدا من يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتباتهم إذا تم التمييز خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة . ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧ — فيما عدا من نص عليهم في المادة السابقة لا يجوز التعيين رأساً في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك لصالح الانتاج ، ولإمكان الافادة من ذوى الكفاءة والخبرة الخاصة . ويكون التمييز في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس إدارة الشركة وموافقة مجلس إدارة المؤسسة .

مادة ٨ — يوضع العامل تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمه العمل وتقر صلاحيته في خلال مدة الاختبار وفقاً للنظام الذي يقرره مجلس إدارة الشركة .

الباب الثالث — المرتبات والمكافآت

مادة ٩ — مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال .

ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز لمجلس إدارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة على أساس حصول العامل على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله

بالإضافة إلى أجر محدد عن كل إنتاج يزيد على المعدل الذى تقرره الشركة فى المهن المختلفة .

مادة ١٠ — يجوز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص .

مادة ١١ — يجوز تقرير بدل تمثيل للعاملين بالشركة وبحد أقصى قدره ١٠٠٪ من الأجر الأصلي وذلك وفقاً للأسس والقواعد التى يضعها مجلس إدارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة التى تتبعها الشركة .
ويكون تقرير هذا البدل كل سنة .

مادة ١٢ — يمنح العاملون الذين يعملون خارج الجمهورية الرواتب الإضافية التى يحددها مجلس إدارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة التى تتبعها الشركة .

مادة ١٣ — يجوز لمجلس إدارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للعامل الذى يؤدي خدمات متميزة أو أعمال أو بحوث تساعد على زيادة الإنتاج أو المبيعات أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة منه .

على أن يعتمد قرار مجلس إدارة الشركة من مجلس إدارة المؤسسة التى تتبعها الشركة ، إذا زادت المكافأة للعامل على ١٠٠ جنيه فى السنة .

مادة ١٤ — يجوز لمجلس إدارة الشركة منح علاوة استثنائية واحدة خلال السنة المالية الواحدة للعامل الذى يبذل جهداً خاصاً يحقق للشركة ربحاً أو اقتصاداً فى النفقات أو زيادة فى الإنتاج ، ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية .

الباب الرابع — تقارير النشاط

مادة ١٥ — ينشأ لكل عامل ملف تحفظ فيه البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متصلاً بعمله .

مادة ١٦ — يقدم عن كل عامل تقرير سنوى شامل لإنتاجه وسلوكه ويكون تقدير الكفاية بدرجة (ممتاز — جيد — مقبول — ضعيف) .

وتعد التقارير على النماذج وطبقاً للأوضاع التى يقررها مجلس إدارة الشركة .

مادة ١٧ — يخضع لنظام التقارير الدورية جميع العاملين عدا أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ١٨ — يعد التقرير كتابة بواسطة الرئيس المباشر ، ويقدم عن طريق مدير الإدارة المختص بعد إبداء رأيه كتابة عليه ويعرض التقرير على لجنة شئون الأفراد لتقدير درجة الكفاية التى تراها .

مادة ١٩ — يخطر العامل المقدم عنه تقرير بدرجة مقبول أو ضعيف بهذا التقرير ، ويجوز

توضح أسباب هذا التقرير مشافهة وله حق التظلم من هذا التقرير في مدة لا تتجاوز أسبوعين إلى مجلس إدارة الشركة للبت فيه .

ويجوز نقل العامل الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة مقبول أو ضعيف إلى عمل آخر يتلاءم مع استعداداته .

وفي جميع الحالات إذا قدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضعيف جاز فصله من الخدمة بقرار من مجلس إدارة الشركة .

الباب الخامس — الترقيات والعلاوات

مادة ٢٠ — تكون الترقية إلى وظائف الفئات من السادسة إلى الأولى بالاختيار على أساس الكفاءة على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار ، فإذا تساوت الكفاءة يرقى الأقدم وفيما عدا هذه الوظائف من الفئات تكون الترقية بالأقدمية في حدود ٧٥ ٪ وبالاختيار في حدود ٢٥ ٪ من هذه الوظائف .

مادة ٢١ — يمنح العامل المرقى إلى وظيفة أعلى أول مربوط الفئة المقررة لوظيفته ، أو علاوة واحدة من علاوات الفئة المرقى إليها أيهما أكبر .

مادة ٢٢ — لا يجوز النظر في ترقية العامل إلى وظيفة أعلى إذا كان محالاً إلى النيابة العامة أو النيابة الإدارية بقرار من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من مدير الشركة على أن تبقى الوظيفة المذكورة شاغرة لمدة أقصاها سنة فإذا ثبتت براءته أمكن النظر في ترقية إليها .

فإذا استطالت المحاكمة لأكثر من سنة وثبت عدم إدانة العامل وجب عند ترقية احتساب أقدميته في الدرجة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لولم يخل إلى المحاكمة التأديبية .

مادة ٢٣ — يجوز للسلطة المختصة بالتعيين أن تعهد إلى أي عامل بمهام عمل أعلى وذلك لمدة لا تتجاوز سنة قابلة للتجديد .

مادة ٣٤ — يقرر مجلس إدارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة إلى جميع العاملين في الشركة وذلك في ضوء المركز المالي للشركة وما حققته من أهداف كما يجوز له أن يقرر منح نسبة من العلاوة ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة في الفئات العليا عنها في الفئات التي تقل عنها . ويتعين في جميع الأحوال اعتماد قرار مجلس إدارة الشركة من مجلس إدارة المؤسسة . وتمنح العلاوات الدورية السنوية في أول يناير من كل عام وفقاً للفئات الواردة بالجدول المرافق .

مادة ٢٥ — يشترط في الترقية أو منح العلاوة أن يكون العامل حاصلاً على تقدير مقبول على الأقل في متوسط التقارير الدورية لآخر سنة وأن يكون قد منح على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة بما فيها فترة الاختبار .

مادة ٢٦ — لكل عامل حق تقديم اقتراحات تتصل بنشاط الشركة ويجوز منح مكافأة المقترح في حالة العمل باقتراحه .

مادة ٢٧ — تكون الاختراعات التي يبتكرها العامل أثناء تأدية أعماله أو بسببها ملكاً للشركة في الحالات الآتية :

(١) إذا كان الاختراع نتيجة لتجارب كلف بها .

(ب) إذا كان داخلاً في نطاق واجبات العمل .

الباب السادس — النقل والندب والإعارة والبعثات

مادة ٢٨ — يجوز نقل العامل أو ندبه من جهة إلى أخرى أو من عمل إلى آخر في المستوى ذاته سواء كان ذلك داخل الشركة أو إلى شركة أخرى ويتم ذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف الرئيسية بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

وبالنسبة للوظائف الأدنى بقرار من السلطة المختصة بالتعيين في كل من الشركتين .

كما يجوز ندب العامل من الشركة إلى المؤسسة العامة التي تتبعها ، أو العكس .

ويتم ذلك بالنسبة لجميع الأعمال الرئيسية بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

وبالنسبة للوظائف الأدنى بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .

ولا يجوز نقل العامل من شركة إلى أخرى إذا كان النقل يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية ما لم يكن النقل بناء على طلبه .

مادة ٢٩ — تكون إعارة أى عامل بالشركة بموافقة الجهة المختصة بالتعيين وتكون مدة الإعارة عاماً واحداً قابلة للتجديد لمدة أقصاها ثلاث سنوات .

ويجوز بقرار من مجلس الإدارة تجاوز هذه المدة إذا كانت الإعارة للخارج إذا دعت ضرورة العمل ذلك ، وتتحمل الجهة المعار إليها بالالتزامات المالية المتعلقة بالمعار وتدخل مدة الإعارة في حساب المعاش أو المكافأة ويجوز للشركة عند الضرورة شغل درجة المعار بمقدد المدة .

ويشترط موافقة العامل كتابة على الإعارة .

مادة ٣٠ — يصدر قرار من المجلس التنفيذي بنظام البعثات والإجازات الدراسية بالنسبة إلى العاملين بالشركات ، يتضمن على الأخص كيفية اختيار البعوثين ، ومعاملتهم المالية ، وحقوقهم وواجباتهم والتزاماتهم والضمانات التي تكفل الاستفادة بهم في خدمة الشركة بعد عودتهم .

الباب السابع — مواعيد العمل والإجازات

مادة ٣١ — تحدد مواعيد العمل (صيفاً وشتاء) بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من ينييه .

مادة ٣٢ — يعتمد رئيس مجلس إدارة الشركة نظاماً لإثبات حضور العاملين وانصرافهم .

مادة ٣٣ — يحدد مجلس إدارة الشركة أيام العمل في الأسبوع ومواعيده وفقاً لمقتضيات العمل .
ويمنح العامل أجرًا إضافيًا عن الساعات التي يعملها فيما تجاوز ساعات العمل المقررة قانوناً ،
وذلك دون الإخلال بالأحكام الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٦١ المشار إليهما .

مادة ٣٤ — تتخذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساساً لحساب الإجازات التي
تمنح للعاملين . وتدخل أيام العطلات الرسمية ضمن مدة الإجازة إذا تخللتها .

مادة ٣٥ — يضع مجلس الإدارة القواعد الخاصة بالإجازات السنوية والإجازات المرضية
والعرضية على أن تعتمد هذه القواعد من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

مادة ٣٦ — تحدد مواعيد الإجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه بقرار من مدير
الإدارة المختص .

مادة ٣٧ — يجوز للعامل أن يطلب كتابة من الشركة تأجيل ما زاد على ستة أيام من إجازته
الاعتيادية إلى السنة التالية لاستحقاقها إذا كانت مبررات الطلب وظروف العمل تسمح بذلك .

مادة ٣٨ — يجوز منح العاملين الذين يلتحقون بالعمل خلال العام إجازة اعتيادية بنسبة مدة
خدمتهم بشرط أن يكونوا قد أمضوا فترة الاختبار المقررة .

مادة ٣٩ — يحظر العامل طلب الأجازة مبيناً به مدة الأجازة المطلوبة وعنوانه خلالها ، على
ألا يقوم بالأجازة إلا بعد موافقة مدير الإدارة المختص كتابة . كما يحظر العامل عند عودته
إقراراً بذلك .

مادة ٤٠ — لا يجوز للعامل أن يعمل بأجر أو بغير أجر لدى الغير خلال إجازته السنوية وإذا
ثبت للشركة اشتغاله خلالها لحساب صاحب عمل آخر كان لها أن تحرمه من أجره مدة الإجازة ،
أو تسترد ما دفعته إليه من أجر ، مع عدم الإخلال بالجزاء التأديبي .

مادة ٤١ — يضع مجلس الإدارة نظاماً للعلاج الطبي للعاملين يراعى فيه أحكام القانون وطبيعة
العمل وظروفه ومكانه .

ويجوز للمجلس تقرير مزايا إضافية فيما يتعلق بالعلاج والأدوية على أن يعتمد ذلك النظام بقرار
من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

مادة ٤٢ — يحدد مجلس الإدارة شروط تمتع عمال الشركة وعائلاتهم بمزايا الخدمات الاجتماعية
والثقافية والرياضية التي تقدمها الشركة .

مادة ٤٣ — يصرح بالأجازة المرضية بناء على قرار من الجهة الطبية التي تحددها الشركة بعد
توقيع الكشف على المريض ، فإذا اضطر المريض لظروف قهرية إلى عرض نفسه على طبيب خارجي

جاز لطبيب الشركة اعتماد الأجازة المرضية المقدره بمعرفة الطبيب الخارجى ، إلا إذا لم يقم طبيب الشركة بزيارة المريض أثناء المرض وفى هذه الحالة تعتمد شهادة الطبيب الخارجى .

وفى جميع الأحوال يحق للشركة أن توفد طبيباً بمعرفة لزيارة المريض على أن يكون قراره نهائياً مهما كان قرار الطبيب الخارجى ، فإذا توجه الطبيب إلى العامل فى منزله ولم يجده وجب على العامل أن يقدم عذراً تقبله الشركة .

والشركة إن لم تقبل العذر الذى يقدمه العامل أن تحرمه من أجره عن مدة غيابه .

وفى حالة التكرار يجوز للشركة بالإضافة إلى حرمانه من الأجر عن مدة الغياب أن توقع عليه الجزاء المناسب .

مادة ٤٤ — إذا تجاوزت مدة الغياب بسبب المرض مجموع الأجازات المرضية المستحقة للعامل جاز خصم مدة الزيادة من الأجازة الاعتيادية أو من المرتب طبقاً لتقدير الشركة فى كل حالة .

مادة ٤٥ — العامل المخالط لمريض بمرض معد ويرى طبيب الشركة منعه من مزاولة أعماله ينقطع عن عمله المدة التى يقررها الطبيب ولا تحسب مدة انقطاعه من أجازته ويصرف مرتبه عنها .

مادة ٤٦ — تطبق فى أجازات الحمل والوضع للعاملة أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٤٧ — تسرى على العاملين بالنسبة لأجازات إصابات العمل وأمراض المهنة الأحكام التى نص عليها القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٤٨ — كل عامل لا يعود إلى عمله مباشرة بعد انتهاء مدة أجازته أياً كانت هذه الأجازة يحرم من أجره عن مدة غيابه مع عدم الإخلال بحق الشركة فى مجازاته إدارياً ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس إدارة الشركة أن يقرر عدم حرمانه من أجره إذا أبدى أعذاراً مقبولة .

مادة ٤٩ — يجوز لمجلس الإدارة منح العامل الراغب فى أداء فريضة الحج أو زيارة بيت المقدس أجازة ويحدد القرار الصادر بذلك مدة الأجازة وشروطها على ألا تمنح هذه الأجازة سوى مرة واحدة طوال مدة خدمة العامل .

مادة ٥٠ — يصدر قرار من المجلس التنفيذى بالقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر بالنسبة إلى العاملين بالشركات .

الباب الثامن — الواجبات والجزاءات

مادة ٥١ — على العامل مراعاة ما يأتى :

(أ) مواعيد العمل .

(ب) عدم التغيب عن العمل إلا بإذن كتابى من رئيسه المسئول .

- (ج) تأدية العمل المنوط به بدقة وأمانة وتخصيص وقت العمل الرسمي لأداء واجبه .
 (د) المحافظة على أموال الشركة وممتلكاتها محافظته على أمواله الخاصة .
 (هـ) إبلاغ الشركة بكل تغيير يطرأ على حالته الاجتماعية خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

- (و) إبلاغ الشركة بعنوان سكنه وكل تغيير يطرأ عليه .
 (ز) عدم الاحتفاظ بأية ورقة من الأوراق الخاصة بالعمل .
 (ح) عدم الافشاء بمعلومات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة وتظل الالتزامات بالسكتمان قائما بعد انتهاء الخدمة .

مادة ٥٢ — يحظر على العامل :

- (أ) أن يجمع بين عمله وبين أى عمل آخر يؤديه إذا كان من شأن هذا العمل أن يؤدي إلى الإخلال بوظيفته أو لا يتفق مع مقتضياتها .

- (ب) أن يؤدي أعمالا للغير بأجر أو بدون أجر ولو في غير أوقات العمل الرسمية إلا بإذن خاص من رئيس مجلس إدارة الشركة وذلك في حدود القانون .

- (ج) أن يزاول باسمه الأعمال التجارية .

- (د) قبول أية مكافأة أو عمولة أو هدية من أى نوع لقاء قيامه بواجبات وظيفته .

- (هـ) أن يشترك في تأسيس شركات تمارس نفس نشاط الشركة التي يعمل بها .

مادة ٥٣ — كل عامل يخالف أحكام هذه اللائحة أو التعليمات أو الأوامر الصادرة إليه من الشركة أو من رؤسائه ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أداء عمله يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الإخلال بالحقوق في إقامة الدعوى المدنية والجنائية عند الاقتضاء .

مادة ٥٤ — الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين ، هي :

- (١) الإنذار .
- (٢) الخصم من المرتب
- (٣) الوقف عن العمل بدون مرتب .
- (٤) الحرمان من العلاوات أو الترقية أو تأجيل العلاوات أو الترقية .
- (٥) الفصل من الخدمة مع صرف المكافأة كلها .

مادة ٥٥ — يضع مجلس إدارة الشركة نظاماً داخلياً لتحقيق يكفل تهيئة الفرصة للعامل لابتداء أقواله فيما نسب إليه .

كما يضع لائحة للجزاءات وشروط توقييمها ويحدد السلطات المختصة بتوقييمها بالنسبة إلى المستويات المختلفة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليهما .

وتعتمد هذه اللائحة بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

الباب التاسع — إقتهاء الخدمة

مادة ٥٦ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية :

- (١) بلوغ السن المقررة قانوناً لترك الخدمة .
- (٢) عدم اللياقة للخدمة صحياً .
- (٣) الفصل .
- (٤) الاستقالة .
- (٥) فقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو انتفاء شرط العمالة بالمثل بالنسبة لرعابا الدول الأجنبية .
- (٦) الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .
- (٧) الانقطاع عن العمل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة .
- (٨) إنتهاء العقد بمحدد المدة .
- (٩) الوفاة .

مادة ٥٧ — لا يجوز مد مدة خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة إلا بقرار من مجلس إدارة الشركة بشرط أن تدعو حاجة العمل إليه وتثبت لياقته طبياً .

مادة ٥٨ — تثبت عدم اللياقة للخدمة صحياً بقرار من الجهة الطبية التى تحددها الشركة وذلك دون الإخلال بما ورد فى المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، المشار إليه ، ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ إجازته المرضية والاعتيادية مالم يطلب هو نفسه إنتهاء خدمته دون انتظار إنتهاء إجازاته .

مادة ٥٩ — على العامل الذى يرغب فى الاستقالة تقديم استقالته كتابة خالية من أى قيد أو شرط ، مع مراعاة مهلة الإنذار القانونى ، وأن يستمر فى تأدية عمله بانتظام خلال هذه المهلة .

ويجوز إرجاء النظر فى قبول الاستقالة إذا أحيل العامل إلى المحاكمة التأديبية ، وفى هذه الحالة لا تقبل استقالته إلا بعد صدور قرار الهيئة المختصة بغير عقوبة الفصل .

وتعتبر الاستقالة المقترنة بأى قيد أو العلقه على أى شرط كأن لم تكن .

مادة ٦٠ — يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذي تنتهى فيه خدمته ، على أنه في حالة الفصل لعدم اللياقة للخدمة صحياً يستحق المرتب كاملاً أو منقوصاً لغاية تاريخ انتهاء أجازاته المرضية والاعتيادية أو إنهاء خدمته بناء على طلبه .

مادة ٦١ — إذا حكم تأديبياً على العامل بالفصل وكان موقوفاً عن عمله انتهت خدمته من تاريخ وقفه عن العمل .

مادة ٦٢ — إذا توفي العامل وهو بالخدمة يصرف لعائلته ما يعادل مرتب شهر شامل لمواجهة نفقات الجنازة ، بمقد أدنى عشرة جنيهات ، وذلك فضلاً عن مرتب الشهر الذي توفي فيه كاملاً والشهرين التاليين في المواعيد المقررة لصرف المرتبات .

ويقصد بعائلة العامل زوجته ومن يعولهم فعلاً من أقاربه حتى الدرجة الثالثة ،

الباب العاشر — أحكام انتقالية وختامية

مادة ٦٣ — يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات . ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة .

مادة ٦٤ — تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .

ولا يترتب على حصول العامل على الأجر الذي يمنح له بالتطبيق لأحكام هذه اللائحة الإخلال بالترتيب الرئاسى للوظائف طبقاً للتنظيم الإدارى في كل شركة .

ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة .

ولا يسرى هذا القرار إلا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى .

ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقاً للتعادل المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة المالية التالية .

ومع ذلك يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة العلاء .

وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقاً للأحكام السابقة .

على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل

المشار إليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلاً بصفة شخصية . على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

مادة ٦٥ — يتعين على مجلس إدارة الشركة أن يراعى عند تطبيق أحكام هذه اللائحة ألا يؤدي ذلك إلى أية زيادة في النسبة المئوية للمصاريف الإدارية للشركة .

مادة ٦٦ — يجوز تعيين عاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية سواء من التمتعين بحسبة الجمهورية العربية المتحدة أو الأجانب .

ويضع مجلس إدارة الشركة القواعد التي تسري في هذا الشأن مع مراعاة الأحكام الخاصة بتوظيف الأجانب . على أن تعتمد هذه القواعد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

المئات	الأجر السنوي الأساسي	إعانة غلاء	بدل التمثيل	البدلات الأخرى	العلاوات الدورية الأخرى
جنيه	جنيه				جنيه
رئيس مجلس الإدارة	٢٠٠٠ — ١٢٠٠				
الأولى	١٨٠٠ — ٩٦٠				٧٢
الثانية	١٤٤٠ — ٨٧٦				٦٠
الثالثة	١٢٠٠ — ٦٨٤				٤٨
الرابعة	٩٦٠ — ٥٤٠				٣٦
الخامسة	٧٨٠ — ٤٢٠				٢٤
السادسة	٦٠٠ — ٣٣٠				١٨
السابعة	٤٨٠ — ٢٤٠				١٨
الثامنة	٣٦٠ — ١٨٠				١٢
التاسعة	٣٠٠ — ١٤٤				٩
العاشرة	٢٢٨ — ١٠٨				٩
الحادية عشرة	١٨٠ — ٨٤				٦
الثانية عشرة	٨٤ — ٦٠				٦

الحد الأقصى ١٠٠٪ من الأجر الأصلي

تتبع هذه العلاوات بمراعاة حكم المادة (٢٤)

قرارات وزارية

وزارة العدل :

قرار^(١)

بإنشاء مأمورية للشهر العقارى وفرع للتوثيق بمركز أبوطشت

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقارى ومقرها
ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛
وعلى القرار الوزارى الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر
العقارى وتعيين مقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛
وبعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر بشأن التوثيق
والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بشأن تعيين مكاتب التوثيق ومقر
كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ مأمورية للشهر العقارى بمركز أبوطشت تتبع مكتب الشهر العقارى بالأقصر
ويشمل اختصاصها بلاد المركز .
مادة ٢ — يقصر اختصاص مأمورية الشهر العقارى بنجع حمادى على بلاد ونواحي مركز
نجع حمادى .

مادة ٣ — ينشأ فرع للتوثيق بمركز أبوطشت ويشمل اختصاصه بلاد المركز .

مادة ٤ — يقصر اختصاص فرع توثيق نجع حمادى على بلاد مركز نجع حمادى .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

تحريراً فى ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٥ الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

وزارة العمل :

قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢^(١)

ببيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات تأديب العمال

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ٦٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛
وعلى القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن بيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات تأديب
العمال المعدل بالقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٠ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

ق ر ر :

مادة ١ — العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العمال هي :

(١) الإنذار .

(٢) الغرامة .

(٣) الوقف عن العمل .

(٤) الفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المكافأة .

مادة ٢ — يحظر على صاحب العمل توقيع أكثر من عقوبة واحدة عن المخالفة الواحدة ، كما
يحظر عليه الجمع بين اقتطاع جزء من أجر العامل طبقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون العمل المشار إليه
وبين أية عقوبة .

مادة ٣ — يجوز أن تكون الغرامة مبلغاً محددًا أو مبلغاً مساوياً للأجر عن مدة معينة .

مادة ٤ — لمدير المنشأة توقيع العقوبات التالية :

(أ) الإنذار .

(ب) الغرامة بحيث لا تتجاوز قيمتها أجر ثلاثة أيام .

(ج) الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

وأما باقى العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا من صاحب المنشأة أو وكيله المفوض وعضو
مجلس الإدارة المنتدب .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

مادة ٥ — يحظر توقيع عقوبة على العامل إلا بعد إبلاغه كتابة بما نسب إليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه وإثبات ذلك في محضر يودع ملفه الخاص .

ويجوز بالنسبة إلى العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاهاً على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى العقوبة .

مادة ٦ — إذا رأت إدارة المنشأة التي تستخدم خمسين عاملاً أكثر أن المخالفة التي ارتكبتها العامل تستوجب فصله تعين عليها قبل أن تصدر قراراً نهائياً بذلك عرض الأمر على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

- (أ) مدير منطقة العمل المختص أو من يندبه رئيساً
- (ب) ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة الفرعية أو النقابة العامة
- حسب الأحوال { أعضاء
- (ج) ممثل لصاحب العمل

مادة ٧ — تتولى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ إدارة المنشأة رأياً فيها وذلك في ميعاد لا يتجاوز أسبوعاً من تاريخ إحالة الأوراق إليها واللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والإطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزوماً لها ، ويجب عليها أن تحرر محضراً تثبت فيه ما اتخذته من إجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسبباً ، وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من منطقة العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية بالمنشأة أو النقابة الفرعية أو النقابة العامة حسب الأحوال .

مادة ٨ — كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافاً لأحكام المادتين السابقتين يكون باطلاً .

مادة ٩ — لا يجوز توقيع عقوبة تأديبية على العامل لأمر ارتكبه خارج مكان العمل إلا إذا كان له علاقة بالعمل أو بصاحبه أو مديره المسئول وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧٦ من قانون العمل .

مادة ١٠ — لا يجوز النص في لائحة الجزاءات على تشديد العقوبة في حالة العود إذا مضى أكثر من ستة أشهر على المخالفة السابقة .

مادة ١١ — يجب إبلاغ العامل كتابة بما وقع عليه من عقوبات ونوعها ومقدارها والعقوبة التي يتعرض لها في حالة العود .

فإذا امتنع العامل عن استلام البلاغ أرسل إليه بكتاب موصى عليه بعنوانه المبين في ملفه الخاص ويجوز عند توقيع إحدى العقوبات الواردة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذا القرار الإكتفاء بالإعلان عن العقوبة في مكان ظاهر حيث يشتغل العامل .

مادة ١٢ — لا يجوز تنفيذ عقوبة قبل مضي ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ الإبلاغ المشار إليه في المادة السابقة وذلك فيما عدا حالة الفسخ المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل .

مادة ١٣ — إذا فسخ صاحب العمل العقد للبرم بينه وبين العامل وكانت عليه غرامات فلا يجوز خصمها إلا من أجره وفي حدود خمسة أيام في الشهر الواحد .

مادة ١٤ — يلغى القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وكل حكم آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢)

قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

في شأن تسوية المنازعات العمالية ودياً

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات وتنظيم وزارة العمل ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — ينشأ في وزارة العمل مجلس لتسوية المنازعات العمالية ودياً يشكل على الوجه الآتي :

- | | | |
|--|--------|--------|
| (أ) وكيل وزارة العمل أو من يندبه | | رئيساً |
| (ب) مدير إدارة الأجور وعلاقات العمل | | أعضاء |
| (ج) ممثل للمحافظة المختصة .. | | |
| (د) مدير منطقة العمل المختص | | |
| (هـ) ممثل لأصحاب الأعمال ، تختاره الإدارة العامة للمؤسسات أو إتحاد | | |
| الصناعات أو اتحاد الغرف التجارية حسب الأحوال | | |
| (و) ممثل للاتحاد العام للعمال | | |

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بأحكام قانون العمل المشار إليه يعرض على المجلس المنصوص عليه في المادة السابقة جميع المنازعات العمالية التي يتعذر على مكاتب علاقات العمل المختصة تسويتها بالطرق الودية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

مادة ٣ — يتولى المجلس بحث أسباب النزاع وتسويته بالطرق الودية وله في سبيل ذلك سماع أقوال كل من طرفي النزاع وتحقيق دفاعهم والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي يرى لزوماً لها .

مادة ٤ — تصدر توصيات المجلس بأغلبية الآراء وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس ولا تكون هذه التوصيات نافذة إلا إذا قبلها أطراف النزاع على أن يثبت ذلك في محضر يوقعه هؤلاء الأطراف .

مادة ٥ — إذا أخفق المجلس في تسوية النزاع لأي سبب من الأسباب أعيدت الأوراق مرافقاً لها توصيات المجلس إلى مكتب علاقات العمل المختص للاستمرار في الإجراءات التي يتطلبها القانون لحله وذلك في أية مرحلة يكون قد بلغها النزاع .

مادة ٦ — للمجلس أن يمهّد بكل أو بعض اختصاصاته إلى لجان محلية تشكل على الوجه الآتي :

رئيساً	(أ) مدير منطقة العمل المختص
أعضاء	{	(ب) مدير مكتب العمل المختص
		(ج) ممثل المحافظة المختصة
		(د) ممثل لصاحب العمل
		(هـ) ممثل للنقابة العامة المختصة

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

تحريراً في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢)

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي :

قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ (١)

بإصدار تفسير تشريعي لبعض أحكام الرسوم بقانون

رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي المعدل بالقوانين

رقمى ١٣٢ ، ١٨٥ لسنة ١٩٦١ ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

قرر :

مادة ١ — يشترط في صغار الزراع الذين يجوز التصرف إليهم في الأراضي الزائدة على القدر الجائز تملكه قانوناً وفقاً لحكم المادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه — وقت التصرف ما يأتي :

- (١) أن يكونوا متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بالعين سن الرشد لم يسبق الحكم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليهم اعتبارهم .
- (٢) أن تكون حرفتهم الزراعة باعتبارها مورد رزقهم الرئيسي .
- (٣) ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأرض الزراعية وما في حكمها — هو وزوجته وأولاده القصر على قدانين .

مادة ٢ — يشترط لتمام التصرفات المنصوص عليها في المادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ما يأتي :

- (١) أن يكون المتصرف إليه من أهل القرية الواقعة في دائرتها الأرض المتصرف فيها أو القرى الناحية لها .

(٢) ألا يكون المتصرف إليه من أقارب المالك حتى الدرجة الرابعة .

- (٣) ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل واحد من صغار الزراع هو وزوجته وأولاده القصر على خمسة أفدنة .

(٤) يوقع المتصرف إليه إقراراً يتضمن توافر الشروط المنصوص عليها في هذه المادة وفي المادة السابقة بالنسبة إليه ويصدق على صحة البيانات الواردة بهذا الاقرار من أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية ومن العمدة والشيخ والمأذون والصراف في القرية التي يقيم فيها المتصرف إليه .

- (٥) إذا كان ثمن الأرض المتصرف فيها آجلاً فلا يجوز الاتفاق على فائدة لأقساط الثمن تجاوز ٣٪ سنوياً .

مادة ٣ — يجب على المتصرف أن يخطر منطقة الاصلاح الزراعي الاقليمية المختصة ببيان التصرفات التي يجريها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها منه وعليه أن يرفق بالاحطار نسخة من المحرر المتضمن التصرف موقماً عليها من أطرافه وكذلك نسخة موقعة من الشهادة الإدارية المنصوص عليها في البند (٤) من المادة السابقة .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٢ (٢٣ يونيو سنة ١٩٦٢) .

الجريدة العشرية

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٣٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤ سيادة النقيب (رقم خاص)

٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥ النقابة والنادى

٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢ غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥ غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨ غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨٩٤٣٢٢ غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الابتدائية

الحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَصَدَّرُهَا نَقَابَةُ الْمَحَامِينِ

وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٠٠﴾ قُرْآنُكَرِيمٍ

بتأثير

١٩٦٣

السَّنةُ الثَّالِثَةُ وَالْأَرْبَعُونَ

العدد

الخامس

كيف خرجت برقية محامى حلب

لتهنئة الرئيس جمال عبد الناصر

بعيد الوحدة

جهود محامى سوريا في سبيل الوحدة العربية :

نشرت جريدة الجمهورية الغراء بعدد ٢٤ من مارس ١٩٦٣ ، تحقيقاً صحفياً ، كتبه من حلب الأستاذ النابه عبد المنعم السويقي ، أبرز فيه الدور الخطير الذى اضطلع به محامو حلب في دعم الوحدة ومقاومة الانفصاليين :

ونحن نلخص جانباً من هذا التحقيق الصحفي الهام ، لنسجله في مجلة المحاماة ، تخليداً لجهود المحامين العرب ، واعتزازاً بما اضطلع به زملاؤنا الأقربون من جهود وما بذلوه من تضحيات :

• في ٢٨ من سبتمبر ١٩٦١ وقع الانفصال .

ومنذ الدقائق الأولى أعلنت حلب إيمانها بالوحدة . . وأعلن راديو حلب موقف أبناءها الشرف ، وكان هناك نفر من الحونة لم يرضهم الوضع ، واستطاع الرجعيون من أن يشتروا واحداً من الضباط ، تمكن مع عدد من الجنود التابعين له ، في أن ينفذوا إلى محطة الإذاعة ويدخلوها ، فسكت إذاعة حلب ، وباتت حلب في مأتم .

المحامى يقود أكبر مظاهرة :

وفي ٣٠ من سبتمبر ١٩٦٢ شهدت حلب أفظع مجزرة بشرية في تاريخها ، وكان الأستاذ أديب النحوى المحامى يرتدى بذلة عامل ويقود مظاهرة ضخمة ، ازدانت بصور الرئيس جمال عبد الناصر ، وأعلام الوحدة .

محاصرة مكتب المحامى واقتحامه بالدبابات :

وحاصر بعد ذلك مكتب أديب النحوى المحامى ، ورابطت أمامه دبابة أطلقت عليه الأعيرة النارية ، فتركت أثرها على حائطه ، وكان الجيش يعتقد أن في المكتب مائتى وحدوى مسلح .

واقنع الجنود المسلحون المكتب بالرشاشات ليقنوا المحامى المناضل ، ولم يجرأوا على دخول غرفة مكتبه خشية أن يكون بهامسلحون ، وأخذوا الأستاذ أديب النحوى المحامى إلى الشكنة العسكرية .

مجزرة ٣٠ من سبتمبر :

وفي نفس الوقت كان محام آخر ، هو الأستاذ فؤاد الشعبانى ، يقود مظاهرة متجهة إلى دار الإذاعة ،

ولم يتورع الجيش عن إطلاق النار ، فسقط من المتظاهرين قتلى وجرحى كثيرون . لقد سقط في يوم ٣٠ من سبتمبر أكثر من ٤٠٠ شهيد ، و ١٥٠٠ جريح .

تعذيب المحامين في المعتقلات :

أما المعتقلون وفي طليعتهم الأساتذة أديب النحوى المحامى ، وزهر عقاد المحامى ، ومحمود عرب سعيد المحامى . فقد ذاقوا من أهوال التعذيب والعدوان الشديد ما تنهار أمامه قوى الجبابة ، والمكن التهديد والترغيب ما كان ليجد في قلوبهم إرادة المؤمنين بالوحدة ، فأفرج عنهم بعد أسبوعين .

السند الحقيقى للوحدة :

ويقول الأستاذ أديب النحوى المحامى : إن التنظيم الشعبى هو السند الحقيقى للوحدة . ولهذا اتجه سيادته إلى الشعب ليكن له ضد الانقسام وكان هناك هدف كبير هو الاحتفال بعيد الوحدة فى ٢٢ من شباط ، وكان لابد من الاستعداد لهذا اليوم الكبير .

واستطاع المحامون أن يتكثروا تحت ستار انتخابات نقابة المحامين ، واستطاعوا أن ينتخبوا محامياً وحدوياً نقيباً لهم ، هو الأستاذ عبد الغفار المسوتى المحامى ، ونجح معه من الوندوين الأساتذة محمود عرب سعيد المحامى ، ومنير قلعجى المحامى ، وإحسان كىالى المحامى .

وفكر محامو حلب فى إرسال برقية تحمل توقيعاتهم ، إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، تهنئة بعيد الوحدة . وكانت عملية خطيرة فاختير لها المحامى علاء الدين الجمالى ، الذى تنكر فى زى عامل وسافر فى سيارة شحن إلى دير الدروز ، فوقع محاموها على الوثيقة البرقية التى تحمل توقيعات محامى حلب ، ثم سافر إلى اللاذقية متنكراً أيضاً ، وحصل على توقيعات محامى اللاذقية .

ثم سافر إلى حمص بالوثيقة البرقية الأستاذان أديب النحوى المحامى وعلاء جمال الدين المحامى ، حيث وقع عليها محامو حمص .

ثم حضر الأستاذ معين إسماعيل المحامى من جبلة ، وحمل البرقية إلى دمشق ، وهناك تولى المحامى عادل طنور الحصول على توقيعات زملائه محامى دمشق ، ثم هربها إلى بيروت حيث أرسلت من هناك .

اجتماع احتفال الوحدة :

وانهمك الأستاذ أديب النحوى المحامى فى تشكيل خلايا وحدوية بحلب ، فدخل آلاف البيوت يتحدث عن الوحدة ويسمع أحاديث الوحدة ؛ واختار ٤٠٠ مندوب يمثلون مختلف المناطق . وقام الأستاذ شتوان عيسى المحامى بكتابة اللافتات ..

مظاهرات طولها أربعة كيلومترات :

وجاء اليوم المرتقب ، يوم ٢٢ من شباط « فبراير » ، وخرجت أكبر مظاهرة شهدها حلب ، بلغ طولها أربعة كيلومترات ، تطل عليها صور الرئيس جمال عبد الناصر التى غطيت بها جدران

الشوارع في ليلة عيد الوحدة ، وكان عدد المتظاهرين يبلغ خمسين ألفاً ، يحملون صور الرئيس واللافتات وأعلام الوحدة .

وكانت المظاهرة بقيادة الأساتذة أديب النحوي المحامي ، وعلاء الدين جمالي المحامي ، وعصمت هنانو المحامي ، وفؤاد شعباني المحامي ، وغيرهم من المحامين وأبناء الشعب ، حتى بلغ عدد المعتقلين ألفي معتقل .

المحامون يصمدون لأهوال التعذيب :

ولقد لقي الأستاذ أديب النحوي ألواناً من التعذيب الشديد في السجن ، قرابة شهر كامل ، فكانوا يقيّدونه فوق منضدة ثم يرفعون طرفها عند قدميه فيمس رأسه إلى أسفل وقدماه إلى أعلا ثم يوسعونه ضرباً بالعصى ، ويتركونه منكس الرأس ، بعد أن يضربوه خمسين عصى في كل مرة . وكانوا يضعونه ساعات تحت الدش البارد ، وكانوا يضعون الأسلاك الكهربائية بين قدميه ، ويتهجون بأنه يوزع السلاح ، وبأنه تسلّم من مصر مبالغ طائلة للخيانة وإثارة الفتن .

إضراب المحامين :

وأضرب المحامون المعتقلون لمدة خمسة أيام عن تناول الطعام ، وكانوا يطالبون بإحالتهم إلى المحاكمة ، وتم لهم ما أرادوا ، إذ إحيوا في اليوم السادس إلى النيابة فأخلت سبيلهم جميعاً .

يتعقبون المحامين بالقبض والسجن :

واختفى قادة الشعب أياماً ، فلما كان يوم ٧ من أبريل ، اقترح الأستاذ فؤاد الشعباني المحامي أن يخرج واحد من المحامين ، وخرج بالفعل الأستاذ فؤاد الشعباني وذهب إلى المحكمة ، فقبض عليه وأحيل إلى السجن ، وقبض بعد أيام على عدد من زملائه المحامين .

جائزة عشرة آلاف ليرة :

وظل الأستاذ أديب المحامي محتفياً في حلب ذاتها ، ينظم حركات المقاومة والنضال ١١ شهراً ، حتى قامت ثورة ٨ آذار .

لقد أعلنت حكومة الانفصال عن جائزة عشرة آلاف ليرة لمن يقبض عليه أو يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه ، ومع ذلك فإنه عاش في حلب في بيوت عمال وصناع وتجار صغار ، ولم يفكر واحد منهم في الإبلاغ عنه .

تواضع الزملاء :

وقد اختتم الأستاذ عبد المنعم السويفي تحقيقه الصحفي الممتاز بالعبرة الآتية ، يسجل بها تواضع المجاهدين وحرصهم على أن ينسبوا الفضل كله للشعب ، مستهينين بما كابده في سبيل الوحدة من أهوال شداد ؛ قال :

لقد كنت وأنا في الطائرة إلى حلب أفكر في رجلين من حلب أجمع بهما ليحدثاني عن جهودهما في سبيل الوحدة ، هما الأستاذ أديب النحوى المحامى ، والأستاذ فؤاد الشعبانى المحامى ، وجلست إليهما فأنسكرا جهدهما ، كان ردهما أنهما لم يصنعا شيئاً خارقاً للعادة ، إنه الشعب ، إنهم الزملاء من المحامين والعمال والتجار والصناع .

وأخيراً فإن المحامين في مصر وفي مقدمتهم النقيب الأستاذ المجاهد عبدالعزيز الشوربجي ، ومجلس نقاباتهم ؛ ليمدون أيديهم مصافحين زملائهم المحامين السوريين المجاهدين الأحرار ، ويشيدون بتضحياتهم ويسجلون شجاعتهم وكفاحهم في سبيل العرب والعروبة .

محامو غزوة
يشكرون النقيب
وينوهون بمجهود اتحاد المحامين العرب

تلقى الأستاذ عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين ، البرقيات التالية من السادة : نقيب محامين حلب ، ونقيب محامين اللاذقية ، والسادة الأساتذة فايز أبو رحمة ، وإبراهيم السقا ، وفرج الصراف .

القاهرة من دمشق

سيادة الزميل الكريم الأستاذ عبد العزيز الشوربجي
نقيب محامى الجمهورية العربية المتحدة القاهرة

إذ أصل وزميلي إلى ديارنا فى وطننا الصغير ، عائدين من وطننا الكبير ، نتقدم بالشكر الجزيل لشخصكم الكريم والزلاء المحترمين فى نقابتكم ، على ما أحطتمونا به من ترحيب وأريهة ورعاية ، وما بذلتم من جهد وحزم فى توطيد دعائم المكتب الدائم ، وتقويم معوجه ، سائلين المولى حسن التوفيق لخير الحق والعروبة .

عبد الغفور الطسولى
نقيب المحامين بحلب

القاهرة

السيد الأستاذ نقيب المحامين

إننى وقد وصلت لاذقية العرب ، أرى من واجبى أن أبعث لسيادتكم وزملائكم أعضاء مجلس النقابة بخالص شكرى وتقديرى لكم ، لما رأيتهم معه حسن حفاوة وكرم ضيافة وتجاوب بالعمل المثمر لما فيه خير الأمة العربية .

صميل عبد الله
نقيب محامى اللاذقية

غزة الجديدة

سيادة الأستاذ عبد العزيز الشوربجي

نقيب المحامين — القاهرة

نشكر سيادتكم ومجلس النقابة للوقر وكافة الزملاء على الحفاوة البالغة التي قوبلنا بها طيلة إقامتنا في القاهرة قلعة المروبة والأحرار ، وقد أسعدتنا بحق تلك الروح الثورية التي تتجلى في كل أعمالكم والتي ستدفع قدماً باتحاد المحامين العرب ليؤدي دوره الفعّال كطليعة ثورية في العالم العربي ، تعمل في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية ، ولتخطيم إسرائيل وكافة القوى الاستعمارية والرجعية .

لسيادتكم وسائر الزملاء وافر الشكر وخالص التحيات .

فابز أبو رةمة وإبراهيم السقا وفرح الصراف

معاً في طريق الثورة

الأستاذ أحمد بهجت المحامى

عضو لجنة النقابة الفرعية أمام محكمة استئناف القاهرة وعضو مجلس محافظة القاهرة

إن الثورة هي طريق يعيده النضال العربى من ماضيه إلى مستقبله .

فهى

: وسيلة الأمة العربية لتخلص نفسها :

من الأغلال التى كبلتها

من الرواسب التى أثقلت كاهلها

من عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها

من التخلف الذى أرغمت عليه

من تحدى الاكتشافات العلمية

دعائها

: الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير

الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف

الوضوح فى رؤية الأهداف ومتابعتها .

أهدافها

: الحرية للوطن وللواطن

الاشتراكية - الكفاية والعدل

الوحدة للأمة العربية

هذه

: أهدافنا شقت الثورة طريقاً جديداً أمامها

وتلك هى مسئولية القيادات الشعبية الثورية للأمة العربية

أخى

: علينا إذن أن نتأمل تاريخنا

وأن ننظر إلى واقع عالمنا

وأن نصنع فى ثبات مستقبلنا

رائدنا

: الفكر الجديد المنطلق

تجارب الشعوب المناضلة بكفاحها

تلك

: هى ثورتك أوضحها دستورنا الحق ، والمشعل الذى حمّله رئيسنا على طريق

الثورة إنه الميثاق .

بيان

يرجو مجلس النقابة أن يوجه نظر السادة الزملاء إلى نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من اللائحة الداخلية للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ والتي توجب على كل زميل أن يلبي كل طلب يوجه إليه منها ، وإلا عرض نفسه للمسئولية التأديبية .

ولاهمية النتائج التي قد تترتب على هذا الأمر . . فقد أوجب القانون في المادة ٣٠ فقرة ثانية منه إخطار العضو للجنة قبول المحامين والنقابة بكل تغيير في محل إقامته وإلا صح إخطاره فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون في محل إقامته المقيد أصلاً بالنقابة .

. وقد رددت المادة الثانية من اللائحة هذا الأمر فأوجبت عليه أن يخطر مجلس النقابة بعنوان مكتبته ومحل إقامته وعن كل تغيير يطرأ عليهما .

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النفذ الحزائى

الحكم ٢٧٤ : ٤ من ديسمبر ١٩٦١

استئناف : حالاته ، المادة ٤٠٢/٢١٠ أ ج . حق
المتهم فى الاستئناف ؛ تبعية لقدر العقوبة
المحكوم بها عليه ؛ حق النيابة ، تعليقه
على ما تبديه من طلبات ، ماهية الطلب
الذى يحيز لها الاستئناف ، حضور المتهم
بالجلسة التى أبدى فيها الطلب أو غيابه .

ص ٥١٧

الحكم ٢٧٥ :

١ - تزوير : محرر رسمى ، نسخة الحكم الأصلية .
تكليف الكاتب غيره بتحريرها وتعهد
الآخر إضافة عبارات إلى أسباب الحكم ،
عند تدخل الكاتب وتوقيعه على الورقة .

ب - تزوير : قصد جنائى ، ماهيته ، حكم ،
تسبيبه ، التحدث عن القصد الجنائى فى
استقلال الحكم .

ص ٥١٧

الحكم ٢٧٦ :

استدلالات : تحقيق ، محاكمة ، إجراءاتها ؛ إثبات
شهود

ص ٥١٨

الحكم ٢٧٧ : ٥ من ديسمبر ١٩٦١

١ - تلبس : تقدير قيام حالته ؛ قبض ؛ تفتيش ،
مواد مخدرة .

ب - إثبات : إقرار المتهم ؛ سلطة المحكمة فى
تقديره دون الأخذ بظاهره ، مدى
سلطتها فى الأخذ بأقوال متهم صدرت
منه بعد قبض وتفتيش باطلين .

ص ٥١٨

الحكم ٢٧٨ :

مواد مخدرة : حكم ، إحراز ، أركانه ؛ حكم ،
تسبيبه ، تدليل الحكم القاضى بالإدانة
على توافر الركنين .

ص ٥١٩

الحكم ٢٧٩ :

سن المتهم : دفع المتهم بصغرها ، اقتصار المحكمة
على تقديرها فى الحكم بالإعدام دون
إتاحة الفرصة للمتهم وللنيابة لإبداء
ملاحظاتهما ؛ نقض ، أسبابه .

ص ٥١٩

الحكم ٢٨٠ : ١١ من ديسمبر ١٩٦١

دعوى مدنية : مسئولية مدنية ، تعويض ، تضامن
اتحاد فكرة التهمين وتطابق إراداتهم
على التعدي ، ولو بغير تدبير سابق ، أثره ؛
مسئولية جنائية ، سبق الاتفاق على التعدي .

ص ٥٢١

الحكم ٢٨١ :

دفاع : إثبات ، خبرة ، قدرة المجنى عليه على الكلام
أو فقدته النطق عقب إصابته . حكم ،
تسببه ، طلب الدفاع مناقشة الطبيب
الشرعى في هذا الشأن . رفضه بأسباب
غير مؤدية .

ص ٥٢٢

الحكم ٢٨٢ :

نقض : ما لا يجوز فيه ، طعن النيابة في حكم
غيابي قبل إعلانه إلى المتهم .

ص ٥٢٢

الحكم ٢٨٣ : ١٢ من ديسمبر ١٩٦١

١ - محكمة الموضوع : تقديرها لتوافر عنصر
اختصاص الموظف بالعمل ، وتوافر نية
الإرشاد لدى الراشئ .

ب - رشوة : أركانها ، اختصاص الموظف .
بالعمل المتعلق بالرشوة .

٣ - قصد جنائي : رشوة ، نية الإرشاء ، شراء
ذمة الموظف .

ص ٥٢٣

الحكم ٢٨٤ :

وصف التهمة : دعوى جنائية ، رفعها باعتبارها
عاهة مستديمة ، ثم رفعها بعد وفاة المجنى
عليه بوصف القتل العمد ، مدى تقييد
الحكمة بوصف النيابة الأول .

ب - قتل عمد : سبق الإصرار ، التردد ،

نقض ، طعن ، مصلحة فيه ، مجادلة
في عدم قيام ظرف سبق الإصرار .

ص ٥٢٣

الحكم ٢٨٥ :

نقض : إجراءاته ، طعن ، ميعاده ، محكمة النقض ،
سلطتها في تقدير عذر المرض .

ص ٥٢٤

الحكم ٢٨٦ : ١٨ من ديسمبر ١٩٦١

محكمة النقض : سلطتها ، قانون أصلح ، خدمة
عسكرية ، قضاء محكمة الموضوع ببراءة
المتهم ، طعن النيابة على الحكم لخطأ في
تطبيق القانون ، صدور قانون أصلح
يجعل الفعل غير مؤثم .

ص ٥٢٤

الحكم ٢٨٧ : ١٩ من ديسمبر ١٩٦١

تفتيش : إذن به ، اقتناع المحكمة بجدية التحريات
التي بنى عليها ، عدم أخذها بما تضمنته
التحريات من أن المتهم يحرز المخدرات
بقصد الاتجار .

ص ٥٢٥

الحكم ٢٨٨ : ٢٥ من ديسمبر ١٩٦١

أسباب الإباحة : دفاع شرعى ، حدوده ، تجاوزها ،
حكم ، تسببه الموازنة بين الاعتداء الواقع
على المتهم وبين ما أتاه في سبيل هذا الدفاع .

ص ٥٢٥

الحكم ٢٨٩ :

١ - تفتيش : الإذن به ، كونه ثابتاً بالكتابة ،
تنفيذه ، وجود ورقة الإذن بيد المأمور
وقت التفتيش .

ب - مواد مخدرة : قصد الاتجار بها ، تقديره .

ص ٥٢٦

الحكم ٢٩٠ :

أ — حكم : بياناته ، تاريخ صدوره ، الخطأ المادى فى ذكره .

ب — تفتيش : إذن به ، حرية النيابة فى تقدير جديد التحريات التى أصدرت الإذن بناء عليها . ص ٥٢٧

الحكم ٢٩١ : ٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

إعلان : تسليمه لأموال القسم ، إخطار المعلن إليه ؛ استئناف بسبب الخطأ فى تطبيق القانون . ص ٥٢٨

الحكم ٢٩٢ :

تحقيق : إجراءاته ، سلطة المحقق فى اتخاذ ما تقتضيه مصلحة التحقيق ؛ تفتيش ، البدء بتفتيش مسكن المتهم . ص ٥٢٨

الحكم ٢٩٣ :

أ — نقض : طعن فيه ، غش ، رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك ، والحكم باعتبارها مخالفة بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

ب — وصف التهمة : دفاع ، التعديل من وصف الجنحة إلى وصف المخالفة ، تنبيه الدفاع إلى هذا التعديل .

ج — غش : صلاحية المياه الغازية للاستهلاك ،

د — دفاع : حكم ، تسييبه ، تقديم طلب من باب الاحتياط ، إطراح المحكمة إياه بغير الرد عليه . ص ٥٢٩

النقض المدنى

الهيئة العامة

الحكم ٢٩٤ : ١٠ من أبريل ١٩٦٢

نقض : طعن ، إجراءاته . إيداع صور الأحكام والمستندات . ص ٥٣١

الحكم ٢٩٥ : ٢٨ من أبريل ١٩٦٢

أ — رجال القضاء : أهلية ، ترقية ، تقرير واحد

بدرجة فوق المتوسط ؛ مجلس القضاء الأعلى .

ب — تفتيش قضائى : حركة قضائية ، تقرير لاحق لصدورها ، إيداعه ، أثره .

ص ٥٣٣

النقض المدنى

الحكم ٢٩٦ : ٤ من أبريل ١٩٦٢

أ — فصل بغير الطريق التأديبى : فصل إدارى ، تجاوز السلطة أو التعسف فى استعمالها .

ب — فصل إدارى : تسييب قراره ، أسبابه ، رقابة المحكمة .

ج — مرفق عام : مؤسسة عامة ، علاقاتها بوظيفتها ، إدارة النقل المشترك بالاسكندرية ؛ قانون ، تطبيقه

ص ٥٣٧

الحكم ٢٧٩ :

نقابة : دعوى بطلب حلها ؛ نقض ، طعن بطلانه ،
عدم تجزئته . ص ٥٣٩

الحكم ٢٩٨ : ٥ من أبريل ١٩٦١

١ - وكالة : ضمنية ؛ نيابة في التوقيع على إقرار
بالتخالف عن الدائن ، محكمة الموضوع .

ب - - التزام : ، صادره ، وفاء به ، تخالف ،
وكالة ، فضالة .

٣ - دفاع : دعوى . إجراءات نظرها ، محو
عبارات من أوراق المرافعات أو المذكرات
تضمنت دفاعاً عن المتهم ، محام ، أعاب .
ص ٥٣٩

الحكم ٢٩٩ :

١ - نقض : طعن ، إجراءاته ، نطاقه ، تعيب
الحكم المطعون فيه يعيب موجه لحكم
آخر ليس محل طعن

ب - رى : ترعة عامة ، صفة العمومية ، مناطقها ،
مسقى ، شلعة . ص ٥٤٣

الحكم ٣٠٠ : ١١ من أبريل ١٩٦٢

دعوى : وقف السير فيها . وقف اتفاق . ضريبة ؛
استئناف . ص ٥٤٤

الحكم ٣٠١ :

دعوى : ضرائب ، وقف السير فيها . مرافعات
٢٩٢٢ ، وق ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ م ،
مرافعات . ص ٥٤٥

الحكم ٣٠٢ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها ، تقدير
تجككى . ص ٥٤٦

الحكم ٣٠٣ : ١٢ من أبريل ١٩٦٢

حكم : حجته ، قوة الأمر القضى ؛ دعوى ؛ إثبات
بالقرائن . ص ٥٤٧

الحكم ٣٠٤ :

تنفيذ عقارى : تنبيه نزع الملكية ، بياناته ؛ بطلان
لإغفال بيان . ص ٥٤٧

الحكم ٣٠٥ :

١ - نقض : طعن ، خصوم فيه ؛ حكم ، طعن
فيه . وقف ، طعن الناظر بصفة كونه
حارساً .

ب - إثبات : بالكتابة ، مانع أدبى محكمة
الموضوع .

ج ، د - إثبات : يمين حاسمة ، أثرها ، نسبته ؛
وصى ، أهليته لأدائها .

ه ، و - إثبات : يمين حاسمة ، أحوال توجيهها ،
قرار افضائى حجته . استئناف . نظره .

ص ٥٤٨

الحكم ٣٠٦ :

١ - وقف : دعاواه ، عدم سماع الدعوى عند
الإنكار ، ماهية الإنكار .

ب - دعوى : وقف السير فيها «مسألة أولية»
فصل فيها . ص ٥٤٩

الحكم ٣٠٧ : ١٨ من أبريل ١٩٦٢

عمل : عقده ، آثاره ؛ عمال المقاول ، مساواتهم
بعمال صاحب العمل في الحقوق ، مسئولية
تضامنية . ص ٥٤٩

الحكم ٣٠٨ :

عمل : معاش ، استحقاقه في حالة المرض ، إثبات
المرض . ص ٥٥٠

الحكم ٣٠٩ :

أ — إعلان : أوراق المحضرين ، إعلان في مواجهة النيابة : محكمة الموضوع ، تقدير كفاية التحريات عن موطن الشخص المراد إعلانه

ب — أوراق المحضرين . تكاليف بالحضور ، استئناف مرفوع بعريضة ، ورقة إعلانه ، بطلان ، نظام عام . ص ٥٥٠

الحكم ٣١٠ :

طلاق : للضرر ، شرطة ، محكمة الموضوع ؛ أحوال شخصية . ص ٥٥١

الحكم ٣١١ : ١٩ من أبريل ١٩٦٢

موظفون : موظف دائم ، مؤقت ، مناهضة التفرقة . سن التقاعد . ص ٥٥١

الحكم ٣١٢ : ١٩ من أبريل ١٩٦١

نقض : طعن ، إعلانه في الموطن المختار . ص ٥٥٣

الحكم ٣١٣ : ٢٥ من أبريل ١٩٦٢

عمل : التزامات رب العمل ؛ منحة ، مناهضة استحقاقها ؛ حكم ، تدليل ، عيب ، قصور . مناهضة استحقاق المنحة التي يتعلق بها حق العمال وتصحيح جزء آ من الأجر ، أن يلتزم رب العمل بدفعها من ماله الخاص .

استناد الحكم في ثبوت التزام رب العمل بأداء المنحة إلى إقراره بها ، وصرفه تلك المنحة للعمال بصفة منتظمة وعامة في حين جرى دفاع رب العمل على أن المنحة لا تدفع من ماله الخاص ، بل يقوم بدفعها صندوق خاص مستقل عنه في إدارته وماليته وشخصيته . فساد في الاستدلال وقصور .

ص ٥٥٤

الحكم ٣١٤ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٢

أ — شركة تضامن : مسؤولية الشريك المتضامن عن التزامات الشركة ، نقض ، طعن ، صفة فيه .

ب — نقض : طعن ، تقريره ، مستندات واجب إيداعها . ص ٥٥٥

الحكم ٣١٥ :

أ — دعوى : إثبات ، قوة الأمر المقضي .

ب — قسمة : ضمان الاستحقاق .

ج — تعويض : تقادم ، بدء سريانه ، دعواه ، أساس ، عمل غير مشروع .

د — تقادم : قطعه ، مطالبة قضائية ، وقفه ، مناهضة . ص ٥٥٥

الحكم ٣١٦ :

نقل : أشخاص . سلامة الرأب ، التزام بها ، خطأ عقدي ، التزام بتحقيق غاية ، إثبات . مسؤولية . ص ٥٥٦

الحكم ٣١٧ : ٢٨ من أبريل ١٩٦٢

أ — التزام : انقضاؤه ، « تجديد وإنابة » ، إنابة قاصرة .

ب — تاجر : صفته ، شروطها ، موظف ، حظر اشتغاله بالتجارة .

ج — إفلاس : « توقف عن الدفع » ؛ منازعة جدية في دين .

د — نقض : طعن ، أسبابه ، دفاع يخالط واقع ، محكمة الموضوع ، إفلاس .

هـ — إثبات : قرينة قضائية ، محكمة الموضوع .

ص ٥٥٨

الحكم ٣١٨ :

ا - مسئولية : تفصيرية ، مسئولية التبوع عن أعمال تابعه ، مناطقها ، حكم ، تدليل ، عيب ، قصور .

ب - حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، استنتاج ظني ، خطأ في فهم الواقع .

ـ حكم « عيوب تدليل » قصور .

ص ٥٥٩

الحكم ٣١٩ :

دعوى : حيازة ؛ منع تعرض ، الحكم فيها .
ارتفاق ، بالمرور . ص ٥٦٠

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٣٢٠ : ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١

ا - حكم إلغاء : حجته ، طعن فيه ، غير .

ب - قرار إداري : بطلانه ، رضا ، إرادة معيبة ، غلط .

ج - صيدلية : ترخيص بإنشائها . ص ٥٦١

الحكم ٣٢١ : ٣ من فبراير ١٩٦٢

ا - جامعة : إبراهيم (عين شمس) هيئة التدريس ، أعضاءها وغيرهم من المدرسين بها ، نقلهم إلى خارج الجامعة .

ب - نقل : موظف ، قرار صادر به ، آثاره الفورية . ص ٥٦٣

الحكم ٣٢٢ :

عمد ومشايخ : تعيينهم ، حسن السمعة ، دخول مستشفى أمراض عقلية . ص ٥٦٣

الحكم ٣٢٣ : ١٠ من فبراير ١٩٦٢

نقل : ميعاد الطعن في القرار . قضاء إداري ، اختصاصه بمراقبة القرار الصادر بالنقل . ص ٥٦٤

الحكم ٣٢٥ : ٢٤ من فبراير ١٩٦٢

هيئة السكك الحديدية : عمالها ، تأديبهم ، سلطته ، تفويض بها .

ب - فصل : عمال هيئة السكك الحديدية ، اللجنة المختصة ، تشكيلها . ص ٥٦٥

الحكم ٣٢٦ : ١٠ من مارس ١٩٦٢

ا - خير : ندمه من غير الجدول العام أو وزارة العدل أو الطب الشرعي والمصالح الأخرى شرطه .

ب - خير : بالجدول الخاص ، إقحامه على خبراء الجدول العام .

ج - جمعية : عمومية لقضاء محكمة مصر ، سلطتها في إصدار قواعد تنظيمية . ص ٥٦٨

الحكم ٣٢٧ : ١٤ من أبريل ١٩٦٢

سن : العسكريين ؛ تقديرها ، قومسيون طبي عسكري عام ، انفراد أحد أعضائه بالتقدير ، توقيع قرار التقدير ، شهادة سقوط القيد . ص ٥٧٠

الحكم ٣٢٨ : ٢٠ من مايو ١٩٦٢

أقدمية : موظف درجة ثامنة فنية ، تماثل الأعمال السابقة والحالية ، هيئة عامة للسكك

الحكم ٣٢٤ : ١٧ من فبراير ١٩٦٢

مباحث عامة : تقريرها ، حجته ، خضوع محتوياته لتقدير المحكمة ؛ إثبات . ص ٥٦٥

الحكم ٣٣٠ : ٢٣ من يونيو ١٩٦٢
قرار إداري: تسوية، إحالة إلى المعاش . ص ٥٧٣

الحديدية : مساعد كمساري ، مساعد
مخزنجي . ص ٥٧١

الحكم ٣٢٩ : ٢٦ من مايو ١٩٦٢
بعثات : إشراف مالي وعلمي ، رفعه ، شرطه .
ص ٤٧٣

الجمعية العامة العمومية

للقسم الاستشاري

٣٣٤ : ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢
مؤسسة عامة : أسهم الشركات التابعة لها ، ضرائب
ورسوم . ص ٥٧٦
: ٣٣٥
مهندس : إعارته إلى مؤسسة ، أثره . ص ٥٧٧
: ٣٣٦
إعاره : راتب طبيعة عمل . ص ٥٧٧
: ٣٣٧
شركة : ضمان الحكومة أرباحها . ص ٥٧٧
: ٣٣٨
أرباب عهد : صندوق التأمين الحكومي لضمانهم .
ص ٥٧٨

٣٣١ : ١٣ من فبراير ١٩٦٢
ميعاد : تظلم من قرار إداري . بدؤه . ص ٥٧٥
: ٣٣٢
مؤسسة : عامة ذات طابع اقتصادي ، هيئة
مواصلات سلكية ولاسلكية ، رسم
دمغة ، نظام موظفي الهيئة . ص ٥٧٥
: ٣٣٣
ترقية : سحب القرار الإداري الصادر بها ، نوعاه ،
أثره في المواعيد . ص ٥٧٦

قضاء محاکم الاستئناف

الحكم ٣٤١ :
وكيل بأجر : عملية شحن ، عناية الرجل المعتاد .
ص ٥٨٣

الحكم ٣٤٢ : ١٣ من يونيو ١٩٦١
إعلان : إدارة قضايا الحكومة ، مرافعات م ١٤ .
ص ٥٨٦

الحكم ٣٤٣ : ٣٠ من أكتوبر ١٩٦١ .
نزاع ملكية : للمنفعة العامة ، منفعة عامة ، تقريرها ،
نزاع الملكية ، خط تنظيم . ص ٥٨٧

الحكم ٣٣٩ : ٣٠ من مايو ١٩٦١
أ - وكيل بالعمولة : عمول ، حلول الوكيل محله
في حقوق العقد والتزاماته .

ب - عينة : مطابقتها للبضاعة . ص ٥٧٩

الحكم : ٣٤٠

تزوير : إحالة الدعوى إلى التحقيق ، قبل الفصل
في الادعاء بالتزوير . ص ٥٨١

بحده ، التأشير بصدوره ، تسجيل ، سقوط
الحق فيه . ص ٥٩١

الحكم ٣٤٧ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

أ - خط تنظيم : مرسوم باعتماده ، قرار بتقرير
المنفعة ، نزع ملكية الأراضي شيئاً
فشيئاً ، حق ارتفاق .

ب - حق ارتفاق : طبيعي ، قانوني ، بائع ،
ضمانه . ص ٥٩٢

الحكم ٣٤٤ : ٣١ من أكتوبر ١٩٦١ .

دائرة إيجارات : اختصاصها ، إيجار ، قيمته المحددة
بالعقد ، منازعة فيها . ص ٥٨٩

الحكم ٣٤٥ : ١٣ من نوفمبر ١٩٦١

أ - حكم : في موضوع الدعوى تنتهي به الخصومة ،
اشتماله على قضاء قطعي ، استئنافه .

ب - استئناف : مصلحة فيه . ص ٥٩٠

الحكم ٣٤٦ : ١٣ من نوفمبر ١٩٦١

قائمة بيع : ميعاد الخمسة عشر يوماً ، أمر القاضي

قضاء المحاكم الكلية

الحكم ٣٤٩ : ٢٢ من يناير ١٩٦٢

أ - اختصاص : تعويض ، طعن في أمر إداري
ب - طبيب : مسئوليته ، طبيعتها .

ج - تضامن : خطأ ، رابطة المسئولين .

د - تعسف : حق ، استعماله م ٥ مدني .

هـ - عمل : إصابة أثناء تأديته ، ق ١١٧
لسنة ١٩٥٠ .

و - وظيفة : إصابة أثناء تأديتها .

ز - تقادم : م ١٧٢ مدني . ص ٥٩٧

الحكم ٣٤٨ : ١٥ من أغسطس ١٩٦١

أ - قضاء مستعجل : حجز إداري ، إجراءات
حجز العقد وبيعه ، إدارياً ، خضوعها

لرقابة القضاء العادي ، عيب يعيدها كيائها

القانوني ، اختصاص القاضي المستعجل .

ب - واضع اليد : حائز العقار ، تعريفه ، حيازة
المستأجر .

ج - ضريبة : وقت استحقاقها ، امتياز دينها .

ص ٥٩٤

قضاء المحاكم الجزئية

الحكم ٣٥١ : ٢٨ من أكتوبر ١٩٦٢

أ - محام : عقد عمل ، مدى سريانه ، وكالة .

ب - عضو مجلس إدارة : عقد عمل ، مدى
سريانه عليه .

الحكم ٣٥٠ : ١٤ من أكتوبر ١٩٦٢

عامل : حق فصله في فترة الاختبار ، عبء إثبات

ص ٦٠١

إساءة استعماله .

قانون الطوارئ، وقرار إعلان حالتها ،
عاملة بالمستشفى المستولى عليها ، المحكمة
المختصة بنظر دعواها ضد المستشفى .

ب - استخلاف : القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩
م ٨٥ . ص ٦٠٤

الحكم ٣٥٤ : ٨ من أكتوبر ١٩٦٢
عمل : فسخ عقده ، مدنى م ٦٩٢ ، تطبيقها على
استحقاق العامل أجرته في فترة الفسخ ،
قبل استئناف العمل بعقد جديد .
ص ٦٠٥

ج - مدة سقوط : القانون المدنى م ٦٩٨ .

ص ٦٠١

الحكم ٣٥٢ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٢ .

ا - اختصاص : القضاء العادى بنظر قرار فصل
موظف بالهيئة العامة لشئون التخزين .

ب - محكمة مختصة : إحالة الدعوى من القضاء
العادى إلى القضاء الإدارى .

ص ٦٠٣

الحكم ٣٥٣ : ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٢

ا - مستشفى خاص : استيلاء عليه استناداً إلى

ثانياً - المِقالابُ والبِحوثُ

اقتصاريات :

تطور الاقتصاد المصرى فى العقد السادس من
القرن العشرين . ص ٦٣١

حق الدفاع وحق التقاضى للسيد الأستاذ النقيب

مصطفى محمد البرادعى المحامى ص ٦٠٧

الاشتراكية فى الإسلام والمسيحية للسيد الأستاذ

محمد أحمد عيسى المحامى . ص ٦١٧

ثالثاً - التَشْرِيعَاتُ

الْقَوَانِينُ

أحداث مشردين : قانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ بتعديل

القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ . ص ١١١

أراضى زراعية : قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر

تملك الأجانب الأراضى الزراعية وما فى

حكمها . ص ١١٢

ضريبة الأطيان : قانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل

بعض أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩

ص ١٠٩

إجراءات جنائية : قانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ بتعديل

المادة ٢٣ . ص ١١٠

المحكمة

مجلد قضائى شهري

قضاء محكمة النقض الجزائرية

٢٧٤

٤ من ديسمبر ١٩٦١

استئناف : حالاته ، المادة ٤٠٢/١ و ٢ أ ج .
حق المتهم فى الاستئناف ؛ تبعيته لمقدار العقوبة المحكوم
بها عليه ؛ حق النيابة ، تعليقه على ما تبديه من طلبات ،
ماهية الطلب الذى يحيز لها الاستئناف ، حضور المتهم
بالجلسة التى أبدى فيها الطلب أو غيابه .

المبدأ القانونى :

العبارات التى استعملها الشارع فى المادة
٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية سواء فى
فقرتها الاولى أو الثانية صريحة فى التفرقة
بين مناط حق المتهم فى الاستئناف ، والذى
جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم
بها ؛ وبين حق النيابة الذى علقه على ما تبديه
من طلبات ، والتعبير بعبارة « إذا طلبت
النيابة الحكم » ، إنما ينصرف إلى ما تطلبه
فى الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب
قد ضمنه ورقة التكليف بالحضور أو أبدته
شفاهاً بالجلسة ، وسواء فى ذلك أكانت أبدته
فى مواجهة المتهم أو فى غيبته بجلسته أعلن

لها ؛ مادام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى
المحكمة .

(القضية رقم ٢٦٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس
المحكمة وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت
السركى ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٢٧٥

٤ من ديسمبر ١٩٦١

١ - تزوير : محرر رسمى ، نسخة الحكم الأصلية .
تكليف الكاتب غيره بتحريرها وتعمد الأخير إضافة عبارات
إلى أسباب الحكم ، عند تدخل الكاتب وتوقيعه على
الورقة .

ب - تزوير : قصد جنائى ، ماهيته ، حكم ،
تسببه ، التحدث عن القصد الجنائى فى استقلال الحكم .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن نسخة الحكم
الأصلية هى من الأوراق الرسمية ، وأن
كاتب الجلسة هو المنوط بتحريرها أصلا
نقلا عن ذات النص الذى دونه القاضى فى
مسودة الحكم . ولا يغير من رسميتها أن
يخالف هذا الكاتب واجبه ويعهد إلى غيره
بتحرير تلك النسخة ، لأن صفة الرسمية إنما

بالواقعة وباشرت التحقيق ، أن تسمع من يرى لزوماً لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة ، فإذا لم يفعل فلا شيء يعيب الحكم .

(القضية رقم ٧٧٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين المستشارين) .

٢٧٧

٥ من ديسمبر ١٩٦١

١ — تلبس : تقدير قيام حالته ؟ قبض ، تفتيش ؟ مواد مخدرة .

ب — إثبات : إقرار المتهم ؟ سلطة المحكمة في تقديره دون الأخذ بظاهره ، مدى سلطتها في الأخذ بأقوال متهم صدرت منه بعد قبض وتفتيش باطلين .

المبادئ القانونية :

١ — قيام حالة التلبس هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع بتقديرها ، وإذن فمن كان ما أورده الحكم المطعون فيه من إجازة القبض على الطاعن الثاني وتفتيشه في الأحوال التي أحاطت به صحيحاً في القانون على تقدير أن له اتصالاً بجريمة إحرار المخدر المتلبس بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الآخر الضالع فيها وحضوره معه بالسيارة لنقل المواد المخدرة بها ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديداً .

٢ — للمحكمة سلطة تقدير أقوال المتهم ، ولها أن تنفذ إلى حقيقة ما دون الأخذ بظاهرها .

تسحب على الورقة في هذه الحالة منذ بدء تحريرها ، وذلك بمجرد تدخل الكاتب المختص وتوقيعه عليها ؛ إذ العبرة في هذا الصدد هي بما يؤول إليه المحرر ، لا بما كان عليه في أول الأمر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على المتهم أنه عند تحريره النسخة الأصلية أضاف عامداً إلى أسباب الحكم التي كتبها القاضي في المسودة عبارات لم تصدر منه ، فجعل بذلك واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار المتهم شريكاً لكاتب المحكمة الحسن النية في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية ، يكون تطبيقاً سليماً للقانون على الفعل الذي وقع منه .

(القضية رقم ٧٧٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٦

٤ من ديسمبر ١٩٦١

استدلالات : تحقيق ، محاكمة ، إجراءاتها ؛ إثبات ، شهود .

المبدأ القانوني :

الخطاب الموجه إلى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة ، إنما يتعلق بحالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة المتلبس بها . فإذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي ندب لها ، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بهما ؛ فإن المتهم أن يطلب من النيابة ، التي أخطرت

كانت تحت بصره ، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفي إذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر ، فإن الحكم إذ دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوباً بالقصور ويتعين نقضه .

(القضية رقم ٥٥٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٩

٥ من ديسمبر ١٩٦١

سن المتهم : دفع المتهم بصفرها ؛ اقتصار المحكمة على تقديرها في الحكم بالاعدام دون إتاحة الفرصة للمتهم وللنيابة لإبداء ملاحظاتها ؛ نقض ، أسبابه .

المبدأ القانوني :

مؤدى ما تنص عليه المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم للقاضي من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل الفن أو ما يراه بنفسه . والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير ، وأتاحت للمتهم والنيابة فرصة إبداء ملاحظتهما في هذا الشأن . وإذن فإذا كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حدثاً مؤداه التندر بحكم المادة ٧٢ سالفة الذكر ، وكانت المحكمة لم تشر إلى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذى ارتأته إلا في الحكم الصادر منها بإعدامه ، رغم مارتبه

ولها في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان - أن تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالإجراء الباطل ومدى تأثيرها به ، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها .

(القضية رقم ٥٣٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٨

٥ من ديسمبر ١٩٦١

مواد مخدرة : حكم ، إحراز ، أركانه ؛ حكم ، تسييبه ، تدليل الحكم القاضي بالإدانة على توافر الركنين .

المبدأ القانوني :

من المقرر قانوناً أنه يجب لقيام الركن المادى لجريمة إحراز الجوهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالاً مادياً ، أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن في حيازته المادية ؛ كما يلتزم لقيام الركن المعنوى في هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره إنما هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً .

فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يدال على توافر الركن المادى في حق المتهم إلا بقوله إن الجواهر كانت تحت مقعده ، وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر في حيازة الراكب الذى يجلس بجواره ، كما أنه لم يدال على توافر الركن المعنوى في حق المتهم إلا بقوله إن الجواهر المخدرة

تقديره على أساس ما يقدم للقاضي من أوراق رسمية أو ما يبيديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه .

لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن الأصل في تقدير القاضي لسن المتهم على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم وللنيابة فرصة إبداء ملاحظتهما في هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، وكان ما أبداه الدفاع وردده من أن الطاعن لم يزل حدثاً مؤداه التذرع بحكم المادة ٧٢ سالفه الذكر ، وكانت المحكمة لم تشر إلى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذي ارتأته ، إلا في الحكم الصادر منها بإعدامه ، رغم ما رتبته القانون على تحديد السن من أثر في تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها . ولو أنها أتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقدير لأمكن أن يكون لحكم المادة ٧٢ سالفه الذكر أثره في النتيجة . وهي إذ تنسبت الطريق السوي فاستقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذي تم دون سبق التنبيه إليه بالجلسة ، فإن حكمها يكون معيياً متعيناً نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين .

(القضية رقم ٧١٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٠

١١ من ديسمبر ١٩٦١

دعوى مدنية : مسئولية مدنية ، تعويض ، تضامن .
اتحاد فكرة التهمين وتطابق إراداتهم على التعدي ،

القانون على تحديد السن من أثر في تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها - ولو أنها أتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقدير لأمكن أن يكون لحكم المادة ٧٢ المذكورة أثره في النتيجة . فإن المحكمة إذ استقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذي تم دون سبق التنبيه إليه بالجلسة ، فإن حكمها يكون معيياً متعيناً نقضه .

المحكمة

« . . . وحيث . . . إن الدفاع عن الطاعن قام على أساس أنه حدث صغير السن وقد طلب الحاضر معه إلى المحكمة تقدير سنه ، ولكنها أغفلت ذلك وقررت في ذات الجلسة إرسال أوراق القضية إلى الملف عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . ثم أصدرت حكمها فيما بعد بإعدام المحكوم عليه شنقاً ، منوّهة في أسباب حكمها بأنها تقدر سن المحكوم عليه بخوالي خمس وعشرين سنة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص على أنه : « لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة للأوبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت ؛ فإن كانت تلك العقوبة هي الإعدام . . . يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين . . . » كما تنص المادة ٧٣ من قانون العقوبات على أنه : « إذا كان سن المتهم غير محقق ، قدره القاضي من نفسه » ؛ بما مؤداه أن يكون

بالحق المدني ، ومن ثم فإن الحكم عليهما بتعويض عن ضربه يكون مخالفاً للقانون .

« وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن « عبد العزيز محمد أحمد » ادعى مدنياً قبل الطاعنين والمتهمين الثالث والرابع في الدعوى وهما « عبد العزيز محمد وعلى وإبراهيم محمد عبد الصادق » وقد حكم عليهما أيضاً بالعقوبة الأول لاعتدائه بالضرب على المجنى عليه « عبد الله محمد أحمد » والثاني لاعتدائه بالضرب على المدعى بالحق المدني الذي طلب إلزام المدعى عليهما جميعاً بأن يدفعوا له مبلغ ألف جنيه بالتضامن فيما بينهم منها ٩٥٠ جنهما تعويضاً أدياً عن فقد أخيه المجنى عليه « عبد الله محمد أحمد » ومبلغ ٥٠ جنهما تعويضاً عما أصابه من ضرر مادي نتيجة اعتداء التهم عليه لما . . . وكان الثابت مما حصله الحكم بياناً لواقعة الدعوى . . . حدثت بين أحد أفراد عائلة المدعى بالحق المدني وأحد أفراد عائلة العمدة ذهب الأخير على إثرها إلى أهله شاكياً لجمع أهله جموعهم وهرعوا إلى مساكن عائلة المجنى عليهم يحملون عصيهم وكان من بينهم الأربعة المحكوم عليهم في الدعوى المدنية ، وقد اعتدى الثلاثة الأول منهم على شقيق المدعى بالحق المدني بالضرب الذي أفضى إلى موته كما اعتدى الأخير منهم على المدعى فأحدث به إصابة تقرر لعلاجها أقل من عشرين يوماً . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانوناً أنه بقي أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه ، فإنهم جميعاً يكونون مسئولين متضامنين مدنياً عما أصاب المدعى من ضرر عن إصابته ووفاته أخيه بسبب الاعتداء الذي وقع عليهما من المتهمين جميعاً أو من أي واحد منهم ؛ ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية

ولو بغير تدبير سابق ، أثره ؛ مسئولية جنائية ، سبق الاتفاق على التعدي .

المبدأ القانوني :

متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الإرادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه ، فإنهم جميعاً يكونون مسئولين متضامنين مدنياً عما أصاب المجنى عليه ، المدعى بالحقوق المدنية ، من ضرر عن إصابته ووفاته أخيه بسبب الاعتداء الذي وقع عليهما من المتهمين جميعاً أو من أي واحد منهم . ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي ، فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير . أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل غير مشروع ، فيكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه ، ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين الضارين وغير الضارين في المسؤولية الجنائية ، فإن المسؤولية المدنية تعمهم جميعاً .

المحكمة

« . . . وحيث إن . . . الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعنين واثنين آخرين من المحكوم عليهم . . . بأن يدفعوا متضامنين مبلغ خمسين جنهما للدعى بالحق المدني عبد العزيز محمد أحمد تعويضاً له عن وفاة شقيقه . . . ولما أصابه من ضرر نتيجة تعدي . . . عليه ؛ مع أن الحكم لم يسند إلى الطاعنين تهمة اعتدائهما بالضرب على المدعى

التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي، فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير، أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو خفاة بغير تدبير سابق على الايذاء بفعل غير مشروع، فيكفي فيها أن تنوارد الحواطر على الاعتداء وتلاقى إرادة كل مع إرادة الآخرين على إبقائه، ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين الضاربين وغير الضاربين في المسؤولية الجنائية فإن المسؤولية المدنية تسهم جميعاً. لما كان ذلك، فإن ما يشره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون له محل.»

(القضية رقم ٧٩٢ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود إبراهيم إسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطية إسماعيل ومحمد عبدالسلام وعبدالحليم البيطاش وأديب نصر حنين المستشارين) .

ما قاله العمدة غير صحيح . فإن حكمها يكون معيباً لإخلالاً بحق الدفاع، ذلك أن عدم إشارة طبيب المستشفى في تقريره من أن المصاب كان فاقد النطق لا يفيد حتماً أنه كان يستطيع الكلام؛ في حين أنه كان من الممكن تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعي، إذ المقام مقام إدانة يجب أن تبنى على اليقين، والدفاع الذي تمسك به المتهم دفاع جوهري قد يترتب عليه لو صح تأثر مركزه من النعمة المستندة إليه .

(القضية رقم ٧٩٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٢

١١ من ديسمبر ١٩٦١

نقض : ما لا يجوز فيه ، طعن النيابة في حكم غيابي قبل إعلانه إلى التهم .

المبدأ القانوني :

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح كما هو مقرر بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . فإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً ضد المتهم وقررت النيابة العامة الطعن فيه ، ثم تبين أن هذا الحكم لم يعلن إلى المتهم إلا بعد التقرير بالطعن ؛ فإن هذا الطعن لا يكون جائزاً .

(القضية رقم ٧٩٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨١

١١ من ديسمبر ١٩٦١

دفاع : لإثبات ، خبرة ، قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقد النطق عقب إصابته : حكم ، تسببه ، طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعي في هذا الشأن . رفضه بأسباب غير مؤدية .

المبدأ القانوني :

إذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه الدفاع من استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقد النطق عقب إصابته ، واعتمدت في ردها على خلو التقرير الطبي الابتدائي من أن المجنى عليه كان فاقد النطق ، وعلى رواية منقولة عن العمدة من أنه سأل المجنى عليه فأجابته ، مع طعن الدفاع على مقدرة هذا الأخير على الكلام وأن

ما يتكتمه ، ولقاضي الموضوع ، إذا لم يفصح
الراشي عن قصده بالقول أو الكتابة ، أن
يستدل على توافره بطرق الإثبات كافة
وبظروف العطاء وملايساته .

(القضية رقم ٦٤٩ سنة ٣١ في بالهيئة السابقة) .

٢٨٤

١٢ من ديسمبر ١٩٦١

وصف التهمة : دعوى جنائية ، رفعها باعتبارها عاهة
مستديمة ، ثم رفعها بعد وفاة المجنى عليه بوصف القتل
العمد ، مدى تقييد المحكمة بوصف النيابة الأول ،
ب — قتل عمد : سبق الإصرار ، التردد ، نقض ،
طعن ، مصلحة فيه ، مجادلة في عدم قيام ظرف سبق
الإصرار .

المبادئ القانونية :

١ — لا يقيد المحكمة أن تكون النيابة
قد وصفت الحادث قبل وفاة المجنى عليه
على اعتبار أنه عاهة مستديمة ، ما دامت قد
انتهت إلى التكيف الذي رفعت به الدعوى
وهو القتل العمد ، واستظهرت المحكمة
توافر أركان هذه الجناية ودلت على ذلك
بأدلة سائغة .

٢ — غير الشارح بين ظرف سبق
الإصرار وظرف التردد ، ولم يستلزم
اجتماعهما لتوقيع العقوبة المخالفة المنصوص
عليها في المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات .
فإذا كان الحكم قد استخلص توافر نية القتل
وظرف التردد استخلاصاً سليماً يتفق مع
ما هما معرفان به في القانون ؛ فإنه لا يجدي

٢٨٣

١٢ من ديسمبر ١٩٦١

١ — محكمة الموضوع : تقديرها لتوافر عنصر
اختصاص الموظف بالعمل ، وتوافر نية الإرشاد لدى
الراشي .

ب — رشوة : أركانها ، اختصاص الموظف ،
بالعمل المتعلق بالرشوة .

ج — قصد جنائي : رشوة ، نية الإرشاء ، شراء
ذمة الموظف .

المبادئ القانونية :

١ — توافر عنصر اختصاص الموظف
بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله ،
وتوافر نية الإرشاء لدى الراشي ، هو من
الأمور التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع
بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً
إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

٢ — لا يلزم في جريمة الرشوة أن
يكون الموظف المرشوء أو الذي عرضت عليه
الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع
العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له
فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ
الغرض من الرشوة .

٣ — لا يشترط قانوناً لقيام جناية
عرض الرشوة أن يصرح الراشي للموظف
بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء
ذمته ؛ بل يكفي أن تدل ظروف الحال على
توافر هذا القصد . ذلك بأن الركن المعنوي
لهذه الجناية شأنه شأن الركن المعنوي لأي
جريمة أخرى ، قد يقوم في نفس الجاني وغالباً

٢٨٥

١٢ من ديسمبر ١٩٦١

تقضى : اجراءاته ، طعن ، ميعاده ، محكمة النقض ، سلطاتها في تقدير عذر المرض .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطاعن قد قرر بالطعن بعد انتهاء الميعاد المحدد قانوناً ، معترفاً بشهادة مرضية ، ولما قدم محاميه أسباب الطعن لم يقدم معها تلك الشهادة على الرغم من أنها تحمل تاريخاً سابقاً ، مما ترى معه المحكمة عدم جدية العذر المانع من التقرير بالطعن في الميعاد ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٧٩٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٦

١٨ من ديسمبر ١٩٦١

محكمة النقض : سلطاتها ، قانون أصلح ، خدمة عسكرية ، قضاء محكمة الموضوع ببراءة المتهم ، طعن النيابة على الحكم لخطأ في تطبيق القانون ، صدور قانون أصلح يجعل الفعل غير مؤثم .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم « المطعون ضده » من مواليد ١٩٣٦/١٢/٣١ وأنه جند بالجيش في ١٩٦٠/٣/٧ فإنه يكون قد وضع نفسه فعلاً تحت تصرف السلطات ذات الشأن في فترة الإعفاء المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ وقبل بدء العمل به في ١٩٦٠/٣/٨ ، وبذلك يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٢ غير مؤثم ، إذ هو يستفيد من الإعفاء المنصوص عليه

الطاعن ما يثيره في شأن عدم قيام ظرف سبق الإصرار .

المحكمة

« . . . حيث إن الحكم عرض لنية القتل وظرف الترصد وقال ما يجمله إن تكون التهمين في زراعة الغاب وانتظارهما المحنى عليه بعد فراغه من رى أرضه في الطريق الذي يعلمان أنه سيمر فيه لإطعام مواشيه ثم أنهيتهما على رأسه بالآلتين سالفق الذكر بعد أن ظفرا به وتخيراها هاتين الآلتين الشديقتي الفتك وتخيراها الرأس والعنق موضعاً لتسديد ضرباتهما المتعددة وبشدة أزهدت روحه في نفس يوم الحادث بعد أن فقد النطق فور وقوعه ، كل ذلك يدل بغير شك على توافر نية القتل لديهما وقيام ظرف الترصد .

ولما كان توافر نية القتل وظرف الترصد من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، ولا يقيد المحكمة أن تكون النيابة قد وصفت الحادث قبل وفاة المحنى عليه على اعتبار أنه عاهة مستديمة ، ما دامت قد انتهت إلى التكييف الذي رفعت به الدعوى وهو القتل العمد ، وقد استظهرت المحكمة توافر أركان هذه الجناية ودلت على ذلك بأدلة سائغة . وكان الحكم قد استخلص توافر نية القتل وظرف الترصد استخلاصاً سليماً يتفق مع ما هما معرفان به في القانون . وكان الشارع قد غاير بين ظرف سبق الإصرار وظرف الترصد ولم يستلزم اجتماعهما . لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات ، فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره في شأن عدم قيام ظرف سبق الإصرار .

(القضية رقم ٧٩٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

في هذا القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه ، إذ قضى ببراءة المطعون ضده ، صحيحاً في نتيجته استناداً للأسباب سالفة الذكر ، فإنه يجب رفض الطعن موضوعاً دون حاجة إلى بحث أسبابه .

(القضية رقم ٤٥٧ سنة ٣٩ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٧

١٩ من ديسمبر ١٩٦١

تفتيش : إذن به ، اقتناع المحكمة بجدية التحريات التي بُني عليها ، عدم أخذها بما تضمنته التحريات من أن المتهم يحرز المخدرات بقصد الاتجار .

المبدأ القانوني :

ليس ما يمنع محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة تقديرية ، من أن ترى في تحريات الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار ، متى كانت قد بنت رأيها هذا على الاعتبارات السائغة التي أوردتها .

المحكمة

لما كان . . . الطاعن قد ضبط وفي حيازته المخدر بالطريق قريباً من منزله . . . ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المتهم هو الشخص الذي كان محلاً للتحريات ، وهو دون غيره المقصود بالتفتيش ، وكانت جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هي من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد أفصحت في ردها على دفاع الطاعن عن أنها قدرت هذه التحريات ورأت أنها قد بلغت الحد الذي

يكفي لإصدار الإذن وأن الخطأ في اسم الشارع الذي يقع به منزل الطاعن لا يؤثر في جدية تلك التحريات ، فإنه لا تجوز مجادلتهما في ذلك أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه في صدد بيان قصد الطاعن من الإحراز قد قال : « إن المحكمة لا تميل ابتداءً إلى الأخذ بما جاء بشهادة الضابط من أن التحريات والمراقبة السرية دلت على اتجار المتهم في المواد المخدرة ، ذلك أن المحكمة لم تثبت من مصدر هذه التحريات ، كما وأن المراقبة الشخصية وإن دلت على تردد مدمني المخدرات على المتهم ، إلا أن ذلك لا يقطع بأن ترددهم كان للحصول على المخدر فضلاً عن أن صغر وزن الحشيش المضبوط وعدم وجود شيء من معدات التغليف أو الوزن يقطع أن المتهم إنما أحرز المخدر المضبوط بقصد التعاطي » .

وما قاله الحكم من ذلك ليس فيه أثر للتناقض ، إذ ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية أن ترى في هذه التحريات ما يسوغ إصدار الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن الإحراز كان بقصد الاتجار للاعتبارات السائغة التي أوردتها . . . » .

(القضية رقم ٧٦٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٨

٢٥ من ديسمبر ١٩٦١

أسباب الإباحة : دفاع شرعي ، حدوده ، تجاوزها ، حكم ، تسببه ، الموازنة بين الاعتداء الواقع على المتهم وبين ما أتاه في سبيل هذا الدفاع .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء

والتقارير الطبية المرفقة بالملف فإنه يكون قاصراً
قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه . . . »
(القضية رقم ٨٢٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٩

٢٥ من ديسمبر ١٩٦١

١ — تفتيش : الإذن به ، كونه ثابتاً بالكتابة ، تنفيذه ،
وجود ورقة الإذن بيد المأمور وقت التفتيش .
ب — مواد مخدرة : قصد الاتجار بها ، تقديره .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن القانون لا يشترط
إلا أن يكون الإذن بالتفتيش ثابتاً بالكتابة ،
ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط
القضائي المنتدب للتفتيش وقت إجراءاته .

٢ — الاتجار في المواد المخدرة واقعة
مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية
التقدير فيها .

المحكمة :

« ... وحيث إنه لما كان من المقرر أن تقدير
جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش
هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها
إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع
ومق اقتنعت هذه المحكمة بجدية الاستدلالات
التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتدوين إصداره
وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه
لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضاً أن الخطأ
في إسم المطلوب تفتيشه أو عدم ذكر بيان دقيق
عن اسمه لا يبطل التفتيش ولا يؤثر في سلامة الأمن
الصادر به ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص

الذي وقع على المتهم ، والذي خول لها حق
الدفاع الشرعي ، وبين ما أتته هي في سبيل
هذا الدفاع . فإنه إذ ذانها بتهمة إحداث العاهة
المستديمة واعتبرها متجاوزة حدود حق
الدفاع الشرعي دون أن يقوم بهذه الموازنة
على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى
وملابساتها والتقارير الطبية ، فإنه يكون
قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

محكمة

... وبعد أن أورد الحكم الأدلة على أن المتهم
الأولى وزوجها ضربا المتهم الثالث ، وأن الأولى
أصابته في أصبعه الوسطى لليد اليسرى ، وأن
زوجها أحدث باقي إصاباته قال : « إنه بعدد
تقدير العقوبة على المتهم الأولى (الطاعنة) فقد
ثبت من شهادة عوض سيد عبد المال ومحمد وهبة
أن المتهم الثالث أفتحم منزلها وضبط بداخله مما
يجعل المتهم معذورة في اعتدائها عليه وإن
تجاوزت في ذلك حق الدفاع عن النفس الشرعي
الذي يقضى بوجوب الاكتفاء برد الاعتداء بمثله » .

ولما كان يبين مما أورده الحكم على الوجه
المتقدم أنه اعتبر الطاعنة متجاوزة حدود حق
الدفاع الشرعي عن النفس لجرد اقتحام المتهم الثالث
المصاب بالعاهة المستديمة منزلها وضبطه بداخله ؛
وهو تسبب قاصر لا يكفي لحمل ما انتهى إليه
الحكم من أن الطاعنة تجاوزت حدود حقها
في الدفاع ، إذ لم يوازن بين الاعتداء الواقع عليها
والذي خول لها حق الدفاع الشرعي وبين ما أتته
في سبيل هذا الدفاع ورأى أنها قد تجاوزت فيه
حدود ذلك الحق — لما كان ذلك ، فإن الحكم
إذ دان الطاعنة دون قيامه بهذه الموازنة على ضوء
ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها

المتهم ومحاميه ، فإن الواضح الذي لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر بالجلسة الأولى لم ينشأ إلا عن سهو من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم .

٢ - يجوز للنيابة إصدار أمرها بالتفتيش بعد الاطلاع على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لإصدار هذا الأمر .

المحكمة

« . . . وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجناية التي دان الطاعن بها ورد الدفع ببطان إذن التفتيش في قوله : « إن النيابة حين عرض عليها محضر التحريات وأطلعت عليها اطمأنت إلى جديتها ومن ثم أصدرت إذنها بالضبط والتفتيش دون أن تكون في حاجة قانوناً إلى أن تجري تحقيقاً مفتوحاً في هذا الصدد ، وأن المحكمة وهي المشرفة على إجراءات التحقيق تقرر النيابة فيما ذهبت إليه ويكون إذنها قد جاء سليماً من جميع الوجوه ومتفقاً مع القانون » . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على جواز صدور أمر النيابة بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لإصدار هذا الأمر ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمضى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية هذه الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على ما ارتأته في هذا الشأن ، فلا معقب عليها في ذلك . . . »

(القضية رقم ٨٤٥ لسنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشيره من جدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يشترط إلا أن يكون الإذن بالتفتيش ثابتاً بالكتابة ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي ، المنتدب للتفتيش وقت إجراءاته .

لما كان ذلك ؟ وكان الحكم قد استخلص قصد الاتجار بالمواد المخدرة لدى الطاعنين استخلاصاً سائفاً من وقائع الدعوى وأدلتها ، وكان ما أودعه في هذا الشأن يكفي للرد على دفاع الطاعن الثاني من أن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطي . هذا فضلاً عن أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس . . . »

(القضية رقم ٨٤٣ لسنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٠

٢٥ من ديسمبر ١٩٦١

١ - حكم : ببياناته ، تاريخ صدوره ، الخطأ المادي في ذكره .

ب - تفتيش : إذن به ، حرية النيابة في تقدير جدية التحريات التي أصدرت الإذن بناء عليها .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى في يوم معين ، ثم قررت استمرار المرافعة لجلسة تالية ، ثم استكملت نظر الدعوى بالجلسة الأخيرة وفيها صدر الحكم ، وكان كل ذلك بحضور

٢٩١

٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

إعلان : تسليمه لأمر القسم ، لإخطار المعلن إليه ؛
استئناف بسبب الخطأ في تطبيق القانون .

المبدأ القانوني :

توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات عند تسليم الإعلان لأمر القسم ، أن يخبر المحضر المعلن إليه بخطاب موصى عليه بخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ، وترتب المادة ٢٤ من هذا القانون البطلان على مخالفة ذلك . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أعلن بالحضور أمام محكمة الجench مخاطباً مع الضابط المتوب في القسم دون أن يثبت في الإعلان أنه أخطر بذلك بخطاب موصى عليه ، فإن لإعلانه بتملك الجلسة التي فيها الحكم الابتدائي يكون قد وقع باطلاً مخالفاً للقانون ، ومن ثم فإن الحكم الاستئنافي المطعون فيه ، إذ قضى بعدم جواز استئناف المتهم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز رفع الاستئناف عن المتهم بسبب الخطأ في تطبيق القانون بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها عليه .

المحكمة

« . . . وحيث إن الطاعن أعلن في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ بالحضور أمام محكمة الجench بجلسة ٨ منه مخاطباً مع الضابط المتوب في القسم دون أن يثبت في الإعلان أنه أخطر بذلك بخطاب

موصى عليه . ولما كانت المادة ١٢ من قانون المرافعات توجب عند تسليم الإعلان لأمر القسم أن يخبر المحضر المعلن إليه بخطاب موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ، وكانت المادة ٢٤ من هذا القانون ترتب البطلان على مخالفة حكم المادة ١٢ المذكورة .

لما كان ذلك ، وكان إعلان الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي قد وقع باطلاً مخالفاً للقانون ، وكان الحكم الاستئنافي المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد خالف نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز رفع الاستئناف من المتهم بسبب الخطأ في تطبيق القانون ، بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والقضاء بجواز الاستئناف ولما كان الحكم لم يفصل في شكل أو موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الجench المستأنفة المختصة للفصل فيها مجدداً مشكلة من قضاة آخرين » .

(القضية رقم ٦٤١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٢

٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

تحقيق : إجراءاته ، سلطة الحق في اتخاذ مانتقضية مصلحة التحقيق ؛ تفتيش ، البدء بتفتيش مسكن المتهم .

المبدأ القانوني :

متى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين ، وقدرت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق ،

ومن ثم يكون التفتيش صحيحاً وما ترتب عليه ويكون الدفع المبدى من المتهمات يبطلان التفتيش في غير عمله وظاهر الفساد فيتعين رفضه .

ولما كان ما أورده الحكم في الرد على هذا الدفع سائغاً في تبرير رفض الدفع يبطلان التفتيش ، وكانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين وقدرت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق فأصبح المحقق في هذه الحالة متصلاً بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولاً له اتخاذ الإجراءات كافة التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ أى إجراء آخر شكلى أو غير شكلى كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة ما من مراحل التحقيق لأنه ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم ، وهو عمل من أعمال التحقيق يصح قانوناً أن تباشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(القضية رقم ٦٩١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٣

٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

أ - نقض : طعن فيه ، غش ، رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك . والحكم باعتبارها مخالفة بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

ب - وصف التهمة : دفاع ، التعديل من وصف الجنحة إلى وصف المخالفة ، تنبيه الدفاع إلى هذا التعديل .

ج - غش : صلاحية المياه الغازية للاستهلاك .

فقد أصبح المحقق في هذه الحالة متصلاً بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها ، مخولاً له اتخاذ كل الإجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش مسكن المتهم ، دون توقف على اتخاذ أى إجراء آخر شكلى أو غير شكلى ، كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة ما من مراحل التحقيق . لأنه ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم ، وهو عمل من أعمال التحقيق يصح قانوناً أن تباشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

المحكمة :

« . . . وحيث إن . . . الدفاع عن الطاعنين تمسك ببطلان إذن التفتيش لصدوره دون إجراء تحقيق مفتوح على ما تقضى به المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها ودون أن تسبقه تحريات جدية بما كان يضمن معه الحكم بقبول الدفع وإبطال الإذن .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع ورد عليه في قوله : « ومن حيث إنه بسؤال المتهمين الأولى والثانية (وقد قضى ببراءتهما) أنكرتا ما أسند إليهما ، ودفع الحاضر معهما ببطلان التفتيش وما ترتب عليه لأنه لم يبين على تحريات جدية . ومن حيث إن المحكمة ترى من أوراق الدعوى أن ضابطى الباحث الشاهدين قد تحريرا جدياً بنفسيهما وغيرهما حتى تأكد لهما من مراقبة طويلة لمنزل التهمة الأولى أنه لا يدار للدعارة السرية فاستصدر بعد ذلك إذناً بتفتيشه

د — دفاع : حكم ، تسييه ، تقديم طلب من باب الاحتياط ، اطراح المحكمة إيا - بغير الرد عليه .

المبادئ القانونية :

١ — العبرة في قبول الطعن بالنقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً ، وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع عليه بذلك ، فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتغريم المتهم خمسين قرشاً والمصادرة . ولما استأنف المتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .

٢ — إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف الجنحة ، فقضت محكمة أول درجة ، في نفس الواقعة باعتبارها مخالفة ، بعد استبعاد عنصر من عناصرها نقل الجريمة إلى نوع أخف ؛ فاستأنف المتهم هذا الحكم على أساس الوصف المعدل ،

وقضت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تجرى تغييراً في الوصف الذي انتهى إليه الحكم المستأنف . فليس للمتهم من بعد أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها أخلت بحقه في الدفاع بقالة إنها لم تنبهه على التغيير في وصف التهمة .

٣ — تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ على أنه : « تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكميولوجيا أو كيمياوياً ، . وهو نص صريح في أن المياه الغازية تعتبر غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متخمرة ، وهي المخالفة موضوع الدعوى المطروحة .

٤ — من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب الدفاع أو الرد عليه إلا إذا كان طلباً جازماً ، أما الطلبات التي تبدى من باب الاحتياط فالمحكمة أن تطرحها دون أن تكون مطالبة بالرد عليها .

(القضية رقم ٨٣٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

الهيئة العامة

٢٩٤

١٠ من أبريل ١٩٦٢

نقض : طعن ، إجراءاته . إبداع صور الأحكام
والسندات .

المبدأ القانوني :

سوى الشارع ، في المادة ٢٩٤/٣ مرافعات
المعدلة بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ، والمادة
السابعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ،
ما بين الصورة المطابقة للأصل والصورة
المعلنة من الحكم المطعون فيه الواجب إيداعها
عند التقرير بالطعن بالنقض ؛ باعتبار أن
كليهما يتوفر به ما هدف الشارع إليه من
الاطمئنان إلى مطابقة الصورة للأصل ، وهو
ما يتحقق سواء في الصورة المعلنة من قلم
السكرتاب ، أو من غير الخصوم ، متى اطمأنت
المحكمة إلى مطابقتها للأصل . ذلك أن الشارع
في المادتين سالفتي الذكر - لم يخصص
الصورة المعلنة بأي مخصص يتعلق بشخص
من قام بإعلانها .

المحكم

« . . حيث إن دوائر الفحص بهذه المحكمة
أصدرت أحكامها برفض الطعون ٥١ سنة ٢٣ ق ،

١٠٤ سنة ٢٤ ق ، ١١٣ سنة ٢٣ ق استناداً إلى
أن الطاعنين قد اقتصروا في تلك الطعون على تقديم
صور الأحكام المعلنة إليهم من أقلام السكرتاب ، والمعلنة
إليهم من غير خصومهم ؛ وعلمت رفضها بمخالفة ذلك
لنص المادة ٢٩٤/٣ مرافعات المعدلة بالقانون ٤٠١
لسنة ١٩٥٥ . لأن هذه الصور ليست مستخرجة
من أقلام السكرتاب ، وليست معلنة إلى الطاعنين من
خصومهم وهي التي يصح في القانون أن يحتاج أحد
الخصمين الآخر بها ؛ وبالتالي يصح أن تعتبر
مطابقة للأصل في حكم المادة المشار إليها .

« وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية
رأت بجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ طرح
هذه المسألة القانونية المتعلقة بشكل الطعن على الهيئة
العامة للمواد المدنية والتجارية للنظر في العدول
عن البدء الذي أخذت به دوائر الفحص ، وذلك
بالطبيق لحكم المادة الرابعة من قانون السلطة
القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

« وحيث إن وجهة نظر الطاعنة تتحصل في
أن تقديم صورة الحكم المطعون فيه المطابقة
للأصل أو المعلنة ، هو من قبيل تقديم المستندات
للتأييد للطعن ، والقصد منه هو توفير العناصر
اللازمة للفصل في الطعن .

وان صورة الحكم المعلنة من قلم السكرتاب ،
هي ورقة رسمية تعتبر في حكم الصورة المطابقة

« وحيث إن النيابة العامة أبدت رأيها في مذكرتها بأن إيداع الصورة المعلقة من قلم الكتاب من الحكم المطعون فيه تعتبر إيداعاً للصورة المطابقة للأصل في حكم المادة ٣/٤٢٩ مرافعات ، بصرف النظر عن إعلانها . وصممت النيابة بالجلسة على وجهة نظرها .

« وحيث إنه لما كان يبين من نص المادة ٣/٤٢٩ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والمادة السابعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن الشارع لم يخصص الصورة المعلقة بأي مخصص يتعلق بشخص من قام بإعلانها ، أو من أعلنت إليه ، وكان الشارع قد سوى ما بين الصورة المطابقة للأصل والصورة المعلقة من الحكم المطعون فيه ، اعتباراً بأن كليهما يتوفر به الاطمئنان ، وهو ما يتحقق في الصورة المعلقة من قلم الكتاب ، وفي كل صورة أخرى معلقة ، متى اطمأنت المحكمة إلى مطابقتها للأصل » .

لما كان ذلك فإن تقديم الشركة الطاعنة الصورة المعلقة إليها من قلم الكتاب ، يكفي لاستيفاء هذا الإجراء كما تقتضيه المادتان ٢/٤٢٩ مرافعات و ٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وترى هذه الهيئة لذلك المدول عما قرره دوائر الفحص على خلاف هذا النظر » .

(القضية رقم ١٢٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد زعفراني سالم ، وعبد السلام بلبيس ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

للأصل ، أو الصورة المعلقة التي قصدها القانون في المادتين ٣/٤٢٩ مرافعات ، و ٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ذلك أن علة الالتزام بتقديم هذه الصورة هو أن يكون لدى محكمة النقض صورة من الحكم المطعون فيه يمكن الاطمئنان إليها . وهو ما يتوفر في الصورة المعلقة من قلم الكتاب . وفضلاً عن ذلك فإن أقلام الكتاب عندما تقوم بإعلان الأحكام ، فهي تفعل ذلك بتكليف من القانون لتحصيل الرسوم ، أو بتكليف من مصالح الدولة ونيابة عنها ، بل إن بعض القوانين الخاصة قد اعتبر الصورة المعلقة من قلم الكتاب بمثابة صورة رسمية معلقة من الخصم ، وتجري بها مواعيد الطعن في قرارات هيئات التحكيم (قانون العمل الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ م ٢٠٣) ، وانتهت الطاعنة إلى أنه من الاغراق في الشككية تحتيم تقديم صورة الحكم المعلقة إلى الطاعن من خصمه ، وأن الصورة المعلقة من قلم الكتاب أو من غير المتخصصين مطابقة في حقيقتها للأصل ، مما يمكن معه التعويل عليها والاطمئنان إليها .

« وحيث إن وجهة نظر المطعون عليها تتحصل في أن الشارع المصري قد وضع نظام الطعن بالنقض على نسق النظام الفرنسي ، الذي كان يوجب على الطاعن تقديم صورة الحكم التي أعلنت له من خصمه ، أو صورة رسمية مطابقة لأصله (لائحة ١٧٣٨ م ٤) . وأن قضاء النقض إنما حدد الصورة المعلقة التي تقوم مقام الصورة المطابقة للأصل ، بأنها صورة الحكم المعلقة من خصم إلى خصمه والتي ينفتح ميعاد الطعن بإعلانها . وإن إعلان الحكم الحاصل من قلم الكتاب لا ينفتح به ميعاد طعن لأحد الخصام (نقض ١٩٥٧/١/٢٤) وطلبت المطعون عليها انتهاج أحكام دوائر فحص الطعون .

٢٩٥

٢٨ من أبريل ١٩٦٢

١ - رجا القضاء : أهلية ؟ ترقية ، تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط ؛ مجلس القضاء الأعلى .

ب - تفتيش قضائي : حركة قضائية ، تقرير لاحق لصدورها ، إيداعه ، أثره .

المبادئ القانونية :

١ - وجود تقرير واحد للطالب بدرجة « فوق المتوسط » وقت صدور القرار المطعون فيه ، لا يكفي لمنحه الأهلية اللازمة للترقية ، أسوة بزملائه الذين رقوا بمقتضى هذا القرار ؛ طالما أنه لم يثبت أن مجلس القضاء الأعلى قد اقترح بالنسبة لهم معياراً آخر لتقرير أهليتهم للترقية بأقل من تقريرين سابقين ومتتاليين بدرجة فوق المتوسط .

٢ - متى كان تقرير التفتيش القضائي المودع ملف الطالب ، يدل على حالة ثابتة تتعلق بأهليته وقت عمله ، في فترة سابقة على صدور القرار المطعون فيه ، فإن إيداع ذلك التقرير في تاريخ لاحق للقرار المذكور ، لا أثر له في استظهار هذه الحالة في الفترة التي انصب عليها ، باعتباره حاصلاً فيها ومنسحباً إليها .

المحكمة

.. بنى الطالب طلبه على مخالفة القرار المطعون فيه للقانون ، إذ تخطاه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة رغم توافر عناصر الأهلية له ، كما بناء على إساءة استعمال السلطة لعدم قيام الوزارة بالتفتيش على عمله في السنتين السابقتين

على القرار المطعون فيه ، مما ترتب عليه إغفال ترقيته به . وطلب إلغاء القرار الجمهوري الصادر في ٢٣/٤/١٩٥٨ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها والحكم باستحقاقه للترقية إليها اعتباراً من تاريخ صدور القرار الجمهوري المذكور في ٢٣/٤/١٩٥٨ ، على أن تكون أقدميته قبل الأستاذ .

وردت وزارة العدل على هذا الطلب بقولها إن الطالب لم يبلغ عند صدور القرار المطعون فيه درجة الأهلية التي بلغها زملاؤه الذين رقوا به إذ لم يكن قد حصل على تقريرين متعاقبين بدرجة فوق المتوسط وفقاً للقاعدة التي أخذ بها مجلس القضاء في قراراته السابقة .

وعقب الطالب على ذلك قائلاً إنه قد تم التفتيش على عمله في يناير وفبراير سنة ١٩٥٨ ، أي في فترة سابقة على صدور القرار المطعون فيه ، ونال بهذا التفتيش درجة فوق المتوسط ، فلا يؤثر على حقه بعد ذلك إيداع هذا التقرير في ١٧/١/١٩٥٩ أي في تاريخ لاحق على القرار المطعون فيه . وأضاف الطالب يقول إن الرأي لدى الوزارة وإن جرى على قياس الأهلية للترقية بتقريرين متتاليين بدرجة فوق المتوسط ، إلا أنها لم تثبت على هذا الرأي ، إذ رقت بالقرار الجمهوري الصادر في ١٥/٩/١٩٥٨ زملاء له بتقرير واحد .

وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها قالت فيها إن القرار المطعون فيه لم يخالف القانون ، ولا ينطوي على إساءة لاستعمال السلطة ، إذ لم يبلغ الطالب حين صدوره درجة الأهلية التي وصلها زملاؤه الذين تخطوه في الترقية ، وهي استقرار حالته بدرجة فوق المتوسط في التقريرين الأخيرين

وقيد طلبه برقم ١ سنة ٢٩ ق رجال قضاء ، وطلب إلغاءه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، واستحقاقه للترقية إليها اعتباراً من تاريخ صدور القرار المطعون فيه ، على أن تكون أقدميته قبل الأستاذ .. ، ذلك أن القرار المذكور لم يشمل بالترقية ورقى بمقتضاه زملاء تالين له في الأقدمية يبلغ عددهم ستة عشر زميلاً ، مما يعد مخالفة للقانون وإساءة لاستعمال السلطة .

ودفعت الوزارة بعدم اختصاص الهيئة بنظر هذا الطلب عملاً بالمادة ٢٣ من مواد إصدار قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، لصدور القرار المطعون فيه خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل بقانون السلطة القضائية المشار إليه ، وفي الحدود الاستثنائية المقررة بالمادة ٢٣ السالفة الذكر ، وبالنسبة للموضوع قالت إن الطالب لم يكن قد بلغ وقت صدور القرار المطعون فيه الأهلية التي وصل إليها زملاؤه الذين تخطوه في الترقية ، وطلبت الحكم بعدم اختصاص الهيئة بنظر الطلب واحتياطياً برفضه .

وعقب الطالب على ذلك بقوله إن هذا الطلب يعد أثراً من آثار الطلب السابق ومكمل له مما تختص به الهيئة العامة لمحاكمة النقض . وأن له حق الطعن في قرار ١٩٥٩/٢/٢٢ بعد صدوره ، طالما أنه لم تتح له فرصة التظلم أمام مجلس القضاء الأعلى قبل صدوره ، ولم ينص على عدم القابلية للطعن في القرارات التي تصدر في حدود الاستثناء الوارد بالمادة ٢٣ السالفة الذكر . وبالنسبة للموضوع قال الطالب إن كفايته عن عمله السابق على صدور القرار المطعون فيه قد قدرت فوق المتوسط بتقريرين : الأول من عمله

المتالين ، ولا محل للاعتداد بالتقرير الذي أودع بملف الطالب في ١٧/٥/١٩٥٩ ، إذ أن هذا الإيداع اللاحق لا ينسحب أثره إلى القرار المطعون فيه ، لأن العبرة بما يوجد بملف الطالب من تقارير وقت صدور القرار المطعون فيه .

وفي ١٣/١٠/١٩٥٨ تقدم الطالب بالطعن في القرار الجمهوري الصادر في ١٥/٩/١٩٥٨ طالباً بإلغاءه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها ، واستحقاقه للترقية إليها اعتباراً من تاريخ صدور القرار الجمهوري المطعون فيه ، على أن تكون أقدميته بعد الأستاذ .. وقبل الأستاذ .. ، وقيد الطلب برقم ٤٨ سنة ٤٨ ق رجال قضاء ، وقال الطالب إن الوزارة لم تشمل بالترقية في القرار المطعون فيه ، ورتب زملاء تالين له في الأقدمية يبلغ عددهم مائة وتسعة زميلاً ، بخالف بذلك القانون كما أساء استعمال سلطتها إذ لم تجر التفتيش على عمله وأغفلت ترقيته .

وردت الوزارة على هذا الطلب وعقب الطالب .. بأن القول بأن الأهلية للترقية تقاس بتقريرين آخرين متتالين بدرجة فوق المتوسط ، هذا القول لم تتبعه الوزارة بالقرار المطعون فيه بالذات ، إذ رقت بموجبه زملاء له بتقرير واحد بدرجة فوق المتوسط .

وقدمت النيابة العامة مذكرة ضمنيتها الرأي السابق لها إبداءه بالطلب الأول ، وانتهت فيها إلى أن مقارنة أهلية الطالب بزملائه الذين رقوا بالقرار المطعون فيه ، أمر متروك لتقدير المحكمة .

وتقدم الطالب في ٩/٣/١٩٥٩ بالطعن في القرار الجمهوري الصادر في ٢٢/٢/١٩٥٩ ،

في يناير وفبراير سنة ١٩٥٨ والثاني عن عمله في ديسمبر سنة ١٩٥٨ ويناير سنة ١٩٥٩ ، وإنه وإن تم إيداع هذين التقريرين بعد صدور القرار المطعون فيه ، إلا أن هذا الإيداع اللاحق لا يؤثر على حقه المترتب على حصوله على هذه الدرجة عن مدة سابقة على صدور القرار المطعون فيه ، مما تتوافر معه عناصر الأهلية التي تسمح بترقيته أسوة بزملائه الذين تخطوه ، وقد رقي بعض هؤلاء بتقرير واحد بدرجة فوق المتوسط ، رغم إيداع هذا التقرير بعد صدور القرار المطعون فيه ، وذلك لتعلقه بعملهم السابق على صدوره .

« وحيث إنه يبين . . أنه قد أجرى التفتيش على عمل (الطالب) في شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٥٥ ، وقدرت كفايته بدرجة وسط ، وأودع التقرير ملفه الخاص في ١٩٥٦/١/٥ . كما أجرى التفتيش على عمله في شهرى مارس وإبريل سنة ١٩٥٦ ، وقدرت كفايته بدرجة وسط ، وأودع التقرير ملفه الخاص في ١٩٥٧/٦/١٩ ، وأجرى التفتيش على عمله في شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٥٨ وأودع التقرير ملفه الخاص في ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ حيث قدرت فيه كفايته بدرجة فوق المتوسط . وأجرى التفتيش على عمله في ديسمبر سنة ١٩٥٨ ويناير سنة ١٩٥٩ وقدرت كفايته بدرجة فوق المتوسط ، وأودع التقرير ملفه الخاص في ١٨ مايو سنة ١٩٥٩ .

« وحيث إنه بالنسبة للطلب الأول . . ، الذي ينعى فيه الطاعن على القرار الجمهورى الصادر في ٢٣ إبريل سنة ١٩٥٨ تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها ؛ فإن الثابت على ما سبق ذكره مما يبين من الملف الخاص بالطالب أنه لم تكن له وقت صدور هذا القرار الأهلية

التي تؤهله للترقية إلى هذه الدرجة ، إذ أن كفايته قدره بدرجة وسط فقط في التقارير المودعة بملف خدمته ، والتي كانت تحت نظر مجلس القضاء عند بحث الحركة التي صدر بها القرار المطعون فيه . ولا محل للاعتداد في هذا الخصوص بالتقرير الذى أودع بالملف الخاص بالطالب في ١٧ يناير ١٩٥٩ ، ذلك أنه وإن تملقت أهليته بهذا التقرير وقت صدور القرار المطعون فيه بتاريخ ٢٣ إبريل سنة ١٩٥٨ باعتباره منصباً على عمله في يناير وفبراير سنة ١٩٥٨ السابق عليه ، إلا أن وجود تقرير واحد للطالب بدرجة فوق المتوسط وقت صدور القرار المذكور ، لا يكفي لمنحه أهلية الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها أسوة بزملائه الذين رقوا إلى هذه الدرجة بمقتضى هذا القرار ؛ طالما أنه لم يثبت أن مجلس القضاء الأعلى قد انتهج بالنسبة لهم معياراً آخر لتقدير أهليتهم للترقية بأقل من تقريرين سابقين ومتتاليين بدرجة فوق المتوسط ، وهو ما لم يتحقق للطالب ، مما يعمى معه رفض هذا الطلب .

« وحيث إنه على الطلب الثانى . . ، الذى يأخذ فيه الطالب على القرار الجمهورى الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ أنه لم يشمل به بترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها ، ورقى إلى هذه الدرجة زملاء تالين له في الأقدمية يبلغ عددهم مائة زميل وتسعة زملاء ، فإنه وإن ثبت أنه لم يكن مودعاً بالملف الخاص بالطالب وقت أن بحث مجلس القضاء الحركة التي صدر بها القرار الجمهورى المطعون فيه بتقرير بدرجة فوق المتوسط ، إلا أنه أودع بعدها في ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ تقرير قدرته فيه كفاية الطالب بهذه الدرجة عن عمله في شهرى يناير وفبراير سنة

١٩٥٨ ؛ ولما كان هذا التقرير يدل على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله السابق على صدور القرار المطعون فيه ، فليس لايداعه اللاحق على هذا القرار من أثر في استظهار هذه الحالة في الوقت الذي انصب عليها باعتباره حاصلًا فيها ومنسحباً إليها .

ولما كان الثابت .. من السجلات الرسمية لزلاء الطالب التالي له في الأقدمية أن عدداً منهم قد رقي إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها بالقرار الجمهوري المطعون فيه بالذات بتقرير واحد بدرجة فوق المتوسط . . . فقد توافرت للاطاب الأحقية في الترقية إلى الدرجة التي نالها هؤلاء الزلاء ، طالما أنه لم يقدم الدليل ضده على قيام مسوغ يمنع من ترقيته إليها . ومن ثم يكون القرار المطعون فيه الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ قد خالف القانون إذ لم يشمل الطالب بالترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها أسوة بزملائه الذين رقوا إلى هذه الدرجة بموجب القرار المذكور ، مما يتعين معه إلغاؤه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى هذه الدرجة .

« وحيث إنه بالنسبة للطلب الثالث .. الذي يطعن فيه الطالب على القرار الجمهوري الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٩ فإنه يعد أثراً للطلب السابق الموجه إلى القرار الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ والذي تختص هذه المحكمة بنظره ، الذي من شأنه أن يجعل الاختصاص معقوداً لهذه الهيئة بنظر هذا الطلب أيضاً ، مما يهين معه رفض الدفع بعدم اختصاص هذه الهيئة بنظره ، وباختصاصها .

ولما كان قد قضى بإلغاء القرار الجمهوري السابق الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها ، فإن القرار اللاحق الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٩ يكون متعين الإلغاء كذلك ، فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية وذلك باعتبار القرار اللاحق نتيجة لازمة لإلغاء القرار السابق .

(القضايا رقم ٢١ و ٤٨ سنة ٢٨ ق و ١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى أحكام قانون عقد العمل الفردى ، دون تلك القوانين واللوائح ، فإن ذلك لا يعيبه ، طالما أن النتيجة التي انتهى إليها تتفق مع أحكام القانون الواجب التطبيق .

المحكمة

« . . . وحيث . . . أنه يبين من القوانين واللوائح الخاصة بإدارة النقل المشترك بمنطقة الإسكندرية (الطاعة) ، أن علاقة هذه الإدارة بموظفيها ومستخدميها هي علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح . ففي ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم بمنح هذه الإدارة الشخصية المعنوية ، وبذلك أصبحت مؤسسة عامة . وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء إدارة النقل العام لمنطقة الإسكندرية ، وحل محل المرسوم سالف الذكر ، ونصت الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من هذا القانون على أن مجلس الإدارة هو السلطة العليا التي تفصل في كل شئون الإدارة ، وله على وجه خاص وضع اللائحة الداخلية للإدارة ، على أن يبين فيها على الأخص النظم الخاصة بالموظفين والعمال دون التقييد بنظام موظفي الدولة . وقد أصدر مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٤ اللائحة الداخلية المشار إليها ، ونصت على أن مجلس الإدارة يختص بفصل الموظفين الذين يتقاضى كل منهم مرتباً شهرياً يزيد على ٢٥ جنيهاً أو الاستغناء عنهم . إذ كان ذلك ، وكان

٢٩٦

٤ من أبريل ١٩٦٢

أ - فصل بغير الطريق التأديبي : فصل إداري ، تجاوز السلطة أو التعسف في استعمالها .

ب - فصل إداري : تسبب قراره ، أسبابه ، رقابة المحكمة .

ج - مرفق عام : مؤسسة عامة ، علاقاتها بموظفيها ، إدارة النقل المشترك بالإسكندرية ؛ قانون ، تطبيقه .

المبادئ القانونية :

١ - لجهة الإدارة الحق في فصل موظفيها بلا حاجة إلى محاكمة تأديبية ، وهي تنفرد بتقدير صلاحية الموظف واستمرار استعانتها به أو عدم استمرارها ؛ إلا أن هذه السلطة التقديرية وإن كان مطلقة من حيث موضوعها ، إلا أنها على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، مقيدة من حيث غايتها التي يلزم أن تقف عند حد تجاوز هذه السلطة والتعسف في استعمالها .

٢ - لا تلزم جهة الإدارة ببيان أسباب فصل الموظف ، إلا أنه إذا بدت هذه الأسباب من القرار الصادر به ، فإنها تكون خاضعة لسلطة المحاكم التقديرية .

٣ - لإدارة النقل المشترك بمنطقة الإسكندرية الشخصية المعنوية ، وهي مؤسسة عامة ، ولذلك تكون علاقتها بموظفيها علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . وإذا كان

حق الإدارة في فصل موظفيها بلا حاجة إلى محاكمة تأديبية وتفردا بتقدير صلاحية الموظف واستمرار استعانتها به أو عدم استمرارها ليس معناه أن تستعمله على هداها ، ذلك أن هذه السلطة التقديرية وإن كانت مطلقة من حيث موضوعها ، إلا أنها ، كما جرى به قضاء هذه المحكمة ، مقيدة من حيث غايتها التي يلزم أن يقف عند حد تجاوز هذه السلطة والتعسف في استعمالها ، وأن الإدارة وإن كانت غير ملزمة ببيان أسباب فصل الموظف إلا أن هذه الأسباب إذا تبينت من القرار الصادر به ، فإنها تكون خاضعة لتقدير المحاكم وكان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل بحث دفاع الطاعة في هذا الصدد قرر أن ملف المطعون عليه يدل على أنه ليس فيه ما يشينه وأنه « تقدم للإدارة في ٣ يناير سنة ١٩٥٤ بطلب استقالته من وظيفته مع ضم سنتين مدة خدمته ، وأن مجلس إدارة النقل قرر فصله بجلسة ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ ، وأثبت في هذا القرار العبارة الآتية عن مقدمي الاستقالة بشرط دفع مرتب سنتين — قرر المجلس الاستغناء ابتداء من ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ عن خدمات .. مع صرف مكافآتهم » .

لما تستخلص منه المحكمة أنه عندما صدر قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ انتظم من ضم مدة خدمة لا تتجاوز السنتين مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش لموظفي الدرجة الثانية فأعلى الذين يقدمون طلباً في خلال سنتين يوماً باعتزال الخدمة متى أجاز المجلس ذلك ، تقدم المهندس .. المطعون عليه ، كما تقدم غيره من كبار الموظفين بطلب اعتزال الخدمة مع ضم سنتين في اليعاد ، فلما صدر القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء إدارة النقل العام ، عرض هذا الطلب على مجلس الإدارة فقرر المجلس

الاستغناء عن خدماته وخدمات مقدمي الاستقالة الآخرين ، مع حفظ حقهم في المكافأة ، وأغلغل ضم السنتين مع ملاحظة أن المهندس .. لم يتقدم باستقالته إلا تطلعاً منه إلى الميزة الخاصة والاستثنائية التي ينتفع بها في تلك الفترة المحدودة التي تعهدت فيها الحكومة لمن تقبل استقالته أن تضم لمدة خدمته سنتين ؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ضم السنتين هو شرط من شروط العمل بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

فلم يكن لإدارة النقل أن تقرر الاستغناء عنه دون صرف مرتب السنتين ، وليس لها أن تدعى أنها فصلته لعدم الصلاحية لتفصل من هذا الالتزام . وعرض الحكم المطعون فيه إلى دفاع الطاعة من أنها فصلت المطعون عليه للمخالفات التي وردت في تقارير ديوان المحاسبة عن مراجعته لأعمال الإدارة والتي استدلت الطاعة بها على عدم صلاحية المطعون عليه ، فقرر الحكم أن هذه التقارير مؤرخة في ٢٢/١١/١٩٤٩ ، ٧/٨/١٩٥١ ، ١٦/١٢/١٩٥١ ولم تقدم الإدارة ما يثبت حصول تحقيق فيها ولا ما اتخذته ضد المهندس .. من إجراءات إلى تاريخ فصله في ١١/٢/١٩٥٤ . وحيث إن قرار مجلس إدارة النقل الخاص بالاستغناء عن خدماته لم يؤسس على أي مخالفة ارتكبها ، وأنه لو كان كما تدعى إدارة النقل ، فصل لعدم صلاحيته . لسكانت الإدارة قد فصلته في المدة من ٣ يناير إلى ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ طبقاً للقانون الخاص بفصل الموظفين الذين تبين عدم صلاحيتهم للوظيفة ، والذي كان يعطى الإدارة هذا الحق بالنسبة لموظفيها غير الصالحين .

« وحيث إنه يستفاد من القوانين الخاصة بإدارة النقل العام ولوائحها ، أن بالإدارة مجلساً

٢٩٧

٤ من أبريل ١٩٦٢

نقابة : دعوى بطلب حلها ؛ نقض ، طعن بطلانه ،
عدم تجزئة .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الأول بصفته قد أقام الدعوى بطلب حل النقابة الطاعنة ، وأن المطعون عليها الثانية (نقابة أخرى) قد تدخلت في مرحلة الاستئناف خصماً منضماً إلى المطعون عليه الأول في طلباته ، وقضى الحكم المطعون فيه بحل النقابة الطاعنة ، فإن موضوع النزاع على هذه الصورة ومداره « حل نقابة » يكون غير قابل للتجزئة ، وينبئ على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الثانية يستتبع بطلانه بالنسبة للمطعون عليه الأول .
(القضية رقم ٢٥٧ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٨

٥ من أبريل ١٩٦٢

١ - وكالة : ضمنية ؛ نيابة في التوقيع على إقرار بالتخايل عن اللائن ؛ محكمة الموضوع .
ب - التزام : مصادره ، وفاء به ، تخايل ، وكالة ، فضالة .

٢ - دفاع : دعوى . إجراءات نظرها ، محو عبارات من أوراق المرافعات أو المذكرات تضمنت دفاعاً عن التهم ؛ محام ، أتعاب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد نفي في حدود سلطته التقديرية وجود صفة للموقع

وعضو مجلس إدارة منتدب ، ومديراً عاماً . وكل له اختصاصه في وضع السياسة العامة للإدارة والإشراف عليها ، سواء أكانت إدارية أو فنية أو مالية ؛ وما عمل المستأنف (المطعون عليه) إلا تنفيذ قراراتهم ، وهو مقيد بتنفيذها ولم تترك له الحرية والاستقلال في تنظيم العمل والصرف عليه على وجه يجعله مسئولاً إن حدث خلل فيه ، فإذا كان هناك خلل أو خسائر وقعت للمصلحة فالمسئول عن هذا الخلل وهذه الخسائر هم المنوط بهم وضع السياسة العامة للإدارة والإشراف عليها والقائمون بالصرف لا المهندس المنفذ لقراراتهم .

« وحيث إنه مما تقدم جميعه مبررات الفصل التي ذكرتها إدارة النقل غير مقبولة » .

وهذا الذي أورده الحكم تقدير موضوعي ، مما يدخل في سلطة المحكمة التقديرية ولا مخالفة فيه للقانون ، إذ كان ذلك فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس ويتمين رفضه ولا يعيب الحكم أن يكون قد استند إلى أحكام قانون عقد العمل الفردي ، مادام أن النتيجة التي انتهى إليها تتفق مع أحكام القانون الواجب التطبيق . .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأن تقدير مبلغ التعويض ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، بما تستقل به محكمة الموضوع ، ولم يعرض الحكم المطعون فيه إلى ما كان يستحقه المطعون عليه في حالة قبول طلب استقالته إلا من باب الاستثناس فقط في تقدير التعويض ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس متمين الرفض » .

(القضية رقم ١٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة و فرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

به من نحو بعض العبارات الواردة بمذكرات الطاعن لما رأته فيها من خروج على الآداب ، قد استعملت حقاً خوله القانون لها في المادة ١٢٧ من قانون المرافعات ، فليس للطاعن بعد ذلك أن يعيب عليها استعمال هذه الرخصة ولو تضمنت هذه العبارات دفاعاً له .

المحكم

« ... وحيث إن ... يبين من الإيصال المؤرخ في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ — المقدمة صورته الرسمية بملف الطعن والذي يصفه الطاعن بأنه اتفاق مكتوب على تقدير الأتعاب ، أنه يتضمن استلام الموقع عليه من الطاعن ونيابة عن المطعون عليه شيكا بمبلغ مائة جنيه ، على أنه باقى الأتعاب في قضية الباخرة أمام مجلس الدولة . ولما كان المطعون عليه قد أنكر صفة الموقع على هذا الإيصال في التوقيع نيابة عنه ، وفي التقرير بالتخالف عن الأتعاب ، وقد نفى الحكم المطعون عليه هذه الصفة .. فإن هذا الإيصال لا يعتبر اتفاقاً كتابياً بين الطاعن والمحامي المطعون عليه على تقدير الأتعاب يمكن محاجة الأخير به ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر مجلس نقابة المحامين مختصاً بتقدير الأتعاب في هذه الحالة ، لا يكون قد خالف القانون .. والحكم المطعون فيه رد على ما ادعاه الطاعن من أن الموقع على الإيصال كانت له صفة النيابة عن المطعون عليه بقوله : « حيث إنه فيما يتعلق بالإيصال المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ الموقع عليه من آخر بالنيابة عن المحامي بمبلغ ١٠٠ جنيه مدفوع بموجب شيك على بنك مصر ، فإنه لا دليل على أن لمن صدر منه هذا الإيصال صفة النيابة عن المحامي في الإقرار بان هذا المبلغ هو كل الباقي من الأتعاب في

على إقرار التخالف في النيابة عن المطعون عليه (الدائن) ، وكانت الوكالة الضمنية التي ادعى الطاعن (المدين) أمام محكمة أول درجة قيامها هي صورة من صور النيابة ، فإن الحكم بنفيه وجود النيابة في الإقرار بالتخالف يكون قد نفى قيام تلك الوكالة ، وبالتالي فلا يمكن محاجة المطعون عليه بالإقرار سالف الذكر .

٢ — إذا كان صحيحاً أن قبض الدائن قيمة الشيك الذي تسلمه آخر من المدين يعد إقراراً منه لهذا الوفاء ، بحيث يصبح هذا الغير في هذه الحالة وكيلًا بعد أن بدأ فضولياً ، على ما تقضى به المادة ٣٣٣ من القانون المدني ومذكرته التفسيرية ، إلا أن هذه الوكالة مقصورة على الوفاء الذي أقره الدائن ، فلا تتعداه إلى ما يكون هذا الغير قد أقر به في ورقة أخرى غير الشيك ، من أن المبلغ الموفى به هو كل الباقي المستحق للدائن . لأن هذا الإقرار بالتخالف ليس من مستلزمات الوفاء بالمبلغ الموفى به ، بل هو إقرار بواقعة قانونية مستقلة عن الوفاء ، ولا يمكن اعتبار الدائن مقراً لما إلا إذا كان قد علم بها وقت إقراره ذلك الوفاء . كما لا يمكن اعتبار الإقرار بالتخالف من الغير عملاً من أعمال الفضولي ، إذ لا يتوافر فيه ما يشترط توافره في عمل الفضولي الذي يلزم به رب العمل ، وهو أن يكون هذا العمل ضرورياً بالنسبة لرب العمل .

٣ — متى كانت المحكمة — فيما أمرت

قضية الباخرة أمام مجلس الدولة المشار إليها فيه ، ولو كان هو وكيل مكتب المحامي أقر إقرار المحامي بوصول هذا المبلغ إليه ، فإنه لا ينهض دليلاً على أنه هو كل الباقي من الأتعاب عن تلك القضية . ولا على أن من وقع على الإيصال على سبيل النيابة عنه كانت له صفة النيابة عنه في الإقرار بأن هذا المبلغ هو كل الباقي من تلك الأتعاب .

ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه قد نفى في حدود سلطته التقديرية وجود صفة الموقع على الإيصال في النيابة عن المطعون عليه في الإقرار بأن المبلغ المدفوع بموجب هذا الإيصال هو كل الباقي من الأتعاب ولما كانت الوكالة الضمنية التي ادعى الطاعن أمام محكمة الموضوع قيامها هي صورة من صور النيابة فإن الحكم ينفيه وجود النيابة في الإقرار بالتخالف يكون قد نفى قيام تلك الوكالة فيه .

أما التحدى بأن الموقع على الإيصال يعتبر وكيلاً عن المطعون عليه في الإقرار بالتخالف بالتطبيق لنص المادة ٣٣٣ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه ، فإن ذمة المدين تبرأ إذا أقر الدائن هذا الوفاء . هذا التحدى مردود بأنه إذا كان صحيحاً أن قبض المطعون عليه قيمة الشيك من البنك يعتبر إقراراً منه للوفاء الحاصل من الطاعن إلى الشخص الذي استلم منه الشيك ووقع على الإيصال ، فيصبح هذا الغير وكيلاً بعد أن بدأ فضولياً ، على ما تقضى به المادة ٣٣٣ من القانون المدني ومذكرتها التفسيرية ، إلا أن هذه الوكالة مقصورة على الوفاء الذي أقره المطعون عليه فلا تتمدها إلى ما يكون هذا الغير قد أقر به في ورقة أخرى غير الشيك ، من أن المبلغ الموفى به هو كل

الباقي من الأتعاب ، لأن الإقرار بذلك وهو إقرار بالتخالف عن الأتعاب ليس من مستلزمات الوفاء بالمبلغ الموفى به ولا هو أثر حتمى له حتى يعتبر إقرار المطعون عليه للوفاء إقراراً منه أيضاً لهذا التخالف ، بل إن الإقرار بالتخالف الصادر من ذلك الغير هو إقرار بواقعة قانونية مستقلة عن الوفاء لا يمكن أن يعتبر المطعون عليه مقراً لها إلا إذا كان قد قام بها وقت أن أقر الوفاء ، وهو الأمر الذي لم يقدم الطاعن الدليل عليه أمام محكمة الموضوع ، والذي نفاه الحكم المطعون فيه ضمناً في أسبابه .

ثم إنه غير صحيح في القانون . . أن وكيل مكتب المطعون عليه يعتبر فضولياً في إقراره بالتخالف عن هذا الأخير ، بما يقتضى تطبيق أحكام الفضالة التي توجب في هذه الحالة أن يلتزم المطعون عليه بهذا الإقرار . . ؛ الإقرار عن المطعون عليه بالتخالف عن المطعون عليه لا يتوافر فيه ما يشترط توافره في عمل الفضولي الذي يلتزم به رب العمل ، من أن يكون هذا العمل عاجلاً ضرورياً بالنسبة لرب العمل . .

« وحيث إن الطاعن ينعى . . وقوع بطلان في الحكم ، ذلك أن المحكمة أمرت بمحو بعض دفاعه مع أنه لازم لدفع الدعوى ، وقائم على وقائع صحيحة ومعترف بها . . إن المادة ٤٢ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، تنص على أن يراعى في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي بذله المحامي ، وقد طلب المطعون عليه إضافة ركن رابع هو قدر المحامي ومكانته في الوسط القضائي إلى الأركان الثلاثة التي نصت عليها المادة ، ودلل المطعون عليه على علو قدره في المحاماة بما رآه مؤدياً إلى إثبات

استعمال هذه الرخصة ولو تضمنت تلك العبارات دفاعاً له . .

« وحيث إن الطاعن ينعى .. على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ذلك أنه تقدم أمام محكمة الاستئناف لأول مرة بدفاع جوهري يتضمن مسائل هامة لازمة للبحث عند تقدير الأتعاب ولكن المحكمة لم تعن ببحثها واكتفت في الرد عليها بعبارة مبهمه وعمامة ، وهي أنها بنت تقديرها على المسائل الجديرة بالاعتبار دون أن تبين هذه المسائل ، وأحالت في عبارة غامضة على أسباب الحكم الابتدائي ، مع أن هذه الوجوه الجديدة من الدفاع لم تعرض على محكمة أول درجة ، ويقول الطاعن في بيان أوجه دفاعه هذه إن منها ما يتعلق بأهمية الدعوى التي باشرها المطعون عليه عنه فقد قال إن نقطة النزاع فيها كانت بسيطة إذ انحصر هذا النزاع في معرفة هل الباخرة حديد خردة أو أنها صالحة للملاحة وقال إن طلب وقف التنفيذ الذي قدمه المطعون ضده إلى مجلس الدولة لم يكن في صالحه وأن طلب التفسير الذي قدرت المحكمة الابتدائية للطاعن أتعاباً عنه لم يكن له محل ، كما قال فيما يختص بثروته هو وهي عنصر من عناصر تقدير الأتعاب أنه لا يملك إلا ثلث الباخرة التي كانت موضوع القضايا التي رفعها له المطعون عليه أمام مجلس الدولة ، وأن هذه الباخرة بيعت بمبلغ ١٧٥٠٠ جنيه على خلاف مازعمه المطعون عليه أمام محكمة أول درجة وما جارته هذه المحكمة من أنه باعها بمبلغ خمسين ألف جنيه ومن أنه كان يملكها جميعها ، وجميع هذه المسائل لم تعن محكمة الاستئناف ببحثها كما أنها لم تشر في حكمها بكلمة واحدة إلى ما أثاره الطاعن من وجوب مراعاة

ذلك ، وقد جارته محكمة أول درجة في الأخذ بتقدير المحامي في الاعتبار عند تقدير الأتعاب ، وأخذت على الطاعن أنه لم يدفع هذا الركن بأي دفاع ، فاضطر الطاعن في الاستئناف إلى أن يرفع الدعوى في هذا الخصوص وطلب أن تدخل المحكمة في الاعتبار أيضاً علاقة الموكل بالمحامي والظروف التي أحاطت بالوكالة ، وقال في سبيل تأييد دفاعه إن المطعون عليه كان أستاذه في كلية التجارة ، وأنه إذا كانت تركيته لنفسه لا يتجاوز نطاق التزكية في ذاتها فإنه لا شأن له بها أما إذا كان المطعون عليه يترجمها بمبلغ من المال يطلب إلزامه به فإنه مضطر إلى تنفيذها ، وفي سبيل هذا التنفيذ تقدم بوقائع صحيحة وطلب إثباتها بكل الطرق لأنها لازمة لتنفيذ ما اعتمدت عليه محكمة أول درجة ، وذكرت أنه عجز عن دفعه . لكن المطعون عليه طلب محو العبارات التي صيغ بها هذا الدفاع ، باعتبار أن هذه العبارات جارحة ، وطالب بالتعويض عنها وقد أقرته المحكمة على هذا المحو ، الذي شمل محور دفاع الطاعن في ركن من أركان الدعوى أقرت محكمة أول درجة إنه لازم للفصل فيها ، ولم تقل محكمة الاستئناف إنه غير لازم ومن ثم فإن أمرها بمحو هذه العبارة ينطوي على حرمانه من دفاعه ، ويعتبر إخلالاً بحقه في هذا الدفاع بما يبطل الحكم المطعون فيه .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأن المحكمة فيما أمرت به من محو العبارات الواردة في بعض مذكرات الطاعن لمساراته في حدود سلطتها التقديرية من أنها جارحة لحصمه ، قد استعملت حقاً خوله لها القانون في المادة ١٢٧ من قانون المرافعات ، فليس للطاعن بعد ذلك أن يعيب عليها

العلاقة بين الموكل والمحامي عند تقدير الأتعاب ،
ومن وجوب الاعتداد بالجهد الذي بذله المحامي
دون النظر إلى شخصه .

« وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم
المطعون فيه بعد أن بين المخرج الذي نهجته محكمة
أول درجة في تقسيم الدعاوى التي باشرها المحامي
المطعون عليه وتقدير أتعاب له عن كل قضية على
حده قال الحكم : « وحيث إن هذه المحكمة
ترى أن تقدير أتعاب السيد المحامي عن الأعمال
التي قام بها في هذه المواضع جميعها لا يتوقف على
وحدة القضايا أو تعددها بالذات ، ولا على تقسيم
تلك الأعمال إلى أقسام على أي وجه ، وإنما
يتوقف على تعيين مقدار ما يستحقه عن هذه
الأعمال جميعها من أتعاب المحاماة قبل المستأنف
الأصلي (الطاعن) مع مراعاة مدى الجهد الذي
بذله فيها وأهميته وسائر الاعتبارات الجديدة
بالتعويل عليها في هذا التقدير . وقد تضمنت
أسباب الحكم المستأنف وهي مؤيدة بما هو
ثابت من أوراق الدعوى ما يكفي للدلالة على أن
المحامي قام نيابة عن المستأنف الأصلي بهذه
الأعمال وهي من صحيح عمل المحامي ، وما يبرر
تقدير الأتعاب التي استحقها حضرة المحامي قبل
المستأنف الأصلي عن هذه الأعمال جميعها بالمقدار
الذي انتهى ذلك الحكم إلى تقديره ، بمراعاة
الاعتبارات كافة الجديدة بالتعويل عليها في هذا
الشأن » .

ولما كان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه
الحكم المطعون عليه في هذا الخصوص ، وقد تعرض في
إسباب عناصر التقدير كافة ، ورد على ما قرره الطاعن
بشأن ثروته بقوله : « ومن ناحية ثروة الموكل فليس
في الأوراق ما يمكن معه حصر ثروة السيد . .

وتقديرها ومع ذلك فإن بيعه للبائنة بمبلغ
١٨٥٠٠ جنيه كما ورد به قد بيعها يدل بذاته على
مقدار ثرائه ، ولا يقدح في ذلك قوله إنه شريك
بحق الثلث في هذه السفينة ، وذلك لأن هذا البيع
صدر منه باعتباره المالك الوحيد للسفينة المذكورة ،
ولا يمكن اعتبار ثروته فقط بمقدار هذا الثمن
لأنها إحدى الصفقات التي يقوم بها . لما كان
ذلك وكان الطاعن لم يمنع على محكمة الموضوع
مخالفتها للثابت في عقد بيع السفينة فيما استخلصته
منه وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أسباب
تكفي لحمله وتضمن هو والحكم الابتدائي الذي
أحال إليه الرد على أوجه الدفاع الجوهرية التي أثارها
الطاعن أمام محكمة الموضوع وكانت المحكمة غير
ملتزمة بتتبع الخصوم في جميع مناحي دفاعهم
وبالرد على كل تفصيلات هذا الدفاع مادام حكمها
قد أقيم على أسباب سائغة تكفي لحمله لما كان
ذلك فإن هذا النعى يكون أيضاً على غير أساس .
« وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن » .

(القضية رقم ٣٤٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم
ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد
عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٢٩٩

٥ من أبريل ١٩٦٢

١ - نقض : طعن ، لإجرائه ، نطاقه ، تعيين الحكم
المطعون فيه بعيب موجه لحكم آخر ليس محل طعن .
ب - رى : ترعة عامة ، صفة العمومية ، مناطقها ،
مسق : شفعة .

المبادئ القانونية :

١ - نطاق الطعن بطريق النقض لا يتسع
لغير الحكم الذي يطعن فيه . وليس في باب

المبدأ القانوني :

تقضى المادة الرابعة من القانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ ، الخاص بجواز إعادة النظر في جميع المنازعات القائمة بين الممولين ومصلحة الضرائب أمام المحاكم حتى ٣١/١٢/١٩٥٤ ، بأن توقف هذه المنازعات بمجرد إخطار مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها بعرض الموضوع على لجان إعادة النظر ، ويكون الوقف ، وفقاً للمادة الخامسة من القانون المذكور ، لمدة سنة تعود بعدها الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف ، مالم تطلب اللجنة مد هذا الميعاد قبل انتهائه ، فعندئذ يمتد إلى ستة أشهر أخرى . ومؤدى هذه النصوص أن الوقف طبقاً للقانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ له أحكامه وشروطه وأوضاعه الخاصة والمتميزة المقررة في القانون ، وهو يختلف في مناطه ونطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقي المقرر في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات .

الحكم

« . . . وحيث . . . إنه يبين من نصوص القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، أنه أجاز لمصلحة الضرائب إعادة النظر في جميع المنازعات القائمة بينها وبين الممولين والمعروضة أمام المحاكم حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ على أن تتولى إجراءات إعادة النظر لجان تؤلف من ثلاثة من الموظفين الفنيين بالمصلحة ، ويصدر بتشكيلها قرار من

النقض نص يماثل المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات التي تقضى بأن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى ، يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها مالم تكن قد قبلت صراحة ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه ، بعيب موجه إلى حكم آخر لم يطعن فيه .

٢ — يعد « ترعة عامة » — طبقاً للمادة ٢ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ كل مجرى معد للرى تكون الدولة قائمة بنفقات صيانته يوم العمل بهذا القانون ، ويكون مدرجاً في سجلات وزارة الأشغال أو فروعها .

ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد تقرير ما إذا كانت المسقى التي تروى منها الأرض المشفوع فيها وتلك المملوكة للشفيع ، عامة أو خاصة ، لم يعمل المعيار الذي حدده القانون في هذا الشأن ، وأضفى صفة « العمومية » استناداً إلى ما استخلصه الخبير المنتدب في الدعوى وإلى شهادة إدارية موقعاً عليها من رجال الإدارة ، وكلاهما غير مؤسس على مارسمة القانون من قواعد واجب اتباعها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٨٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٠

١١ من أبريل ١٩٦٢

دعوى : وقف السير فيها . وقف اتفاق . ضريبة ؛ استئناف .

على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إقرار المحكمة لاتفاقهم . وبصحة معلقة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ عجل المستأنف نظر الاستئناف لجلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ ، وفيها بادر الحاضر عن مصلحة الضرائب بالدفع باعتبار المستأنف تاركاً استئنافه إعمالاً للفقر الثانية من المادة سالفه الذكر .

إذ كان ذلك لا يكون هناك وجه للقول بأن وقف الاستئناف وتعجيله إنما جاء في نطاق القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ وتطبيقاً لأحكامه ، لا في نطاق القواعد المقررة في قانون المرافعات وتطبيقاً لأحكامه ؛ وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار المستأنف تاركاً استئنافه لعدم تعجيله خلال الثمانية الأيام التالية لانتهاء مدة الوقف ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .. » .

(القضية رقم ١٠٨ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاي ومحمد عبد الحميد السكري المبتشرين) .

٣٠١

١١ من أبريل ١٩٦٢

دعوى : ضرائب ؛ وقف السير فيها . مرافعات ٢٩٢ م ، وق ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ م ٤ ؛ استئناف .

المبدأ القانوني :

أسند الشارع بالقانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ حسم وجوه الخلاف في المنازعات الضريبية إلى لجان إعادة النظر ، ولكي يرفع يد القضاء عنها حتى يتم في شأنها الاتفاق ، وضع لوقف الدعاوى حكماً خاصاً بأن جعله لمدة سنة تتجدد لستة أشهر بإجراءات وشروط معينة ،

المدير العام ، ونظراً لما تأخذه حالات إعادة النظر هذه من وقت ، نصت المادة الرابعة من القانون على أن توقف الدعوى بمجرد إخطار مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بهلم الوصول لقلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها بعرض الموضوع على لجان إعادة النظر كما نصت المادة الخامسة على أن هذا الوقف إنما يكون لمدة سنة تعود الدعوى بعدها بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف مالم تطلب اللجنة مد هذا الميعاد قبل انتهائه فعندئذ يمتد ستة أشهر أخرى وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها « وفي كل الأحوال إذا مضت سنة من تاريخ وقف الدعوى دون أن تتلقى المحكمة إخطاراً بإنهاء النزاع أو بعدم الاتفاق على إنتهائه فتعود الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف ويجوز أن يمد ميعاد السنة المنصوص عليه لمدة ستة أشهر أخرى على أن يكون ذلك بناء على طلب اللجنة وعلى أن يكون ذلك قبل انتهاء مدة السنة » .

ومؤدى هذه النصوص أن الوقف هناله أحكامه وشرائطه وأوضاعه الخاصة والتميزة المقررة في القانون ، وهو يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقي المقرر في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات ، وإذ كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أنه « بعد أن تداول نظر الاستئناف قال وكيل المستأنف القضائي بجلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٥ أنه قدم محضر صلح ، وأنه يطلب إيقاف الدعوى لمدة ستة أشهر لإتمام الصلح ، ووافقه الحاضر عن مصلحة الضرائب على الإيقاف فقضت المحكمة بإيقاف الدعوى لمدة ستة أشهر للتصالح ، مؤسسة قضاؤها بذلك عن ما أجازته المشرع بالمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات من وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم

المطعون فيه قد قضى بقياس أرباح شركة التضامن على أرباح المنشأة الفردية استناداً إلى وحدة النشاط في المنشأتين ، فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

وتتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم هن السنوات من ١٩٥٢ — ١٩٥٤ ، وذلك وفقاً للمادة الأولى من القانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، فإذا لم يكن للممول نشاط ما في سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ عمله واستأنفه خلال هذه السنة ، اتخذ أساساً لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه .

المحكمة

« ... وحيث إن ... المنشأة التي قدرت أرباحها كانت منشأة فردية بدأت نشاطها من سنة ١٩٤٩ باسم المطعون عليه شخصياً لغاية ٦ مارس سنة ١٩٥٣ ، ثم أصبحت شركة تضامن مكونة منه ومن شريكين آخرين ابتداء من ٧ مارس سنة ١٩٥٣ حتى ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣ ثم عدلت هذه الشركة بإخراج أحد الشركاء منها وإدخال شريكة جديدة فيها منذ ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، وبقيت الشركة على هذه الحال إلى نهاية سنة ١٩٥٤ . ولما كان تغيير المنشأة من فردية إلى شركة تضامن من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهياً ، وأن شركة التضامن بدأت نشاطها ببدء تكوينها في ٧ مارس سنة ١٩٥٣ . ولا يغير من هذا النظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة . لما كان

من غير أن يكون لذلك صلة بحكم المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات . ولما انتهى الميعادان المقرران للوقف ، ولم تكن اللجان قد أجهزت على القضايا التي عرضت عليها ، صدر القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ ، وقضى بأن تستمر القضايا التي أوقفت طبقاً للقانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ سالف الذكر موقوفة ، والتي استأنفت سيرها تعود للإيقاف .

أما تلك التي أوقفت طبقاً للمادة ٢٩٢ مرافعات ، فإن الشارع لم يعرض لها ، ومن ثم بانت محكومة بالنص الذي أوقفت في ظله . فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطرفين لم يحتميا بأحكام القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ في طلب الوقف لتخلف شروط وإجراءاته ، فإن هذا الوقف لا يكون له سند من القانون غير ما نصت عليه المادة ٢٩٢ مرافعات ، وبالتالي يكون الجزاء الذي قرره الفقرة الثانية منها لازماً .

(القضية رقم ٣٣٨ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٢

١١ من أبريل ١٩٦٢

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها ، تقدير
تحتكمي .

المبدأ القانوني .:

تغيير الكيان القانوني للمنشأة من منشأة فردية إلى شركة تضامن ، من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهياً ، ولو كان من نوع نشاط الشركة الجديدة . فإذا كان الحكم

ولا يجوز الحكم بحجية الأمر المقضى فيما جاوز المسألة المقضى فيها ، ولا على غير الخصوم في الدعوى التي صدر فيها .

(القضية رقم ٣١٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم وعباس حلمى سلطان ، ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبداللطيف مرسى المستشارين) .

٣٠٤

١٢ من أبريل ١٩٦٢

تنفيذ عقارى : تنبيه نزع الملكية ، بياناته ؛ بطلان لإغفال بيان .

المبدأ القانونى :

تنص المادة ١٠/١ من قانون المرافعات على أنه يجب أن تشتمل ورقة تنبيه نزع ملكية العقار على بيان نوع السند التنفيذي وتاريخ إعلانه ، فإن لم يكن قد أعلن وجب إعلانه مع إعلان التنبيه وإذا لم تشتمل ورقة التنبيه على تلك البيانات كانت باطلة . ومن ثم فإذا خلت ورقة تنبيه نزع الملكية من بيان تاريخ إعلان السند التنفيذي ، وكان هذا السند لم يعلن مع إعلان التنبيه ، فإن تلك الورقة تكون باطلة عملاً بنص المادتين ١٠/٢٥١ و١٠/٢٥٢ من قانون المرافعات . ولا محل للبحث في هذا الشأن عن غرض الشارع من تضمين ورقة التنبيه هذا البيان ، ولا البحث فيما إذا كان الخصم قد أصيب بضرر من جراء إغفال البيان المذكور ، مادام أن القانون قد نص على وجوبه ، ورتب البطلان جزاءً على إغفاله . ولا يخفى عن ذلك علم المدين بتاريخ إعلان

ذلك وكانت المادة الأولى من القانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على أنه يستمر العمل بأحكام المادة الأولى من الرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، وذلك بالنسبة للسنوات من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، فتتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الحاضمين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل السنوات المذكورة . فإذا لم يكن للممول نشاط ما في سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ عمله أو استأنفه خلال هذه السنة اتخذ أساساً لربط ضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه « . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقياس أرباح شركة التضامن على أرباح المنشأة الفردية استناداً إلى أنه لم يحصل تغيير في جوهر نشاط المنشأتين ، يكون قد أخطأ تطبيق القانون ويتعين نقضه » .

(القضية رقم ٣٤٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٣

١٢ من أبريل ١٩٦٢

حكم : حججته ، قوة الأمر المقضى ؛ دعوى ؛ اثبات بالقرائن .

المبدأ القانونى :

متى أصبح الحكم انتهاياً فقد حاز قوة الأمر المقضى ، بحيث يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها .

على دليل كتابي بالحق المتنازع فيه ، من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب ، متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة .

٣ — حجة اليمين الحاسمة مقصورة على من وجهها ومن وجهت إليه ، ولا يتعدى أثرها إلى غيرهما من الخصوم ؛ وينبئ على ذلك أنه إذا شاب اليمين الموجهة إلى أحد الخصوم بطلان ، فلا يمتد أثر هذا البطلان إلى غيره بمن وجهت إليه اليمين صحيحة ، كما أنه ليس لغير من وجهت اليمين الحاسمة إليه أن ينازع فيها أو يعترض على توجيهها ، وكل ما للغير هو ألا يحاج بأثر هذه اليمين .

٤ — لا يجوز إعمال أثر اليمين الحاسمة التي يحلفها الوصي في حق القاصر ، إذ أن أداء اليمين الحاسمة عمل من أعمال التصرف التي لا يجوز له مباشرتها .

٥ — اليمين وسيلة إثبات فلا يجوز الالتجاء إليها إلا عند الإنكار ، فإذا أقر الخصم بالجلسة بتخالف مورثه (الدائن) عن الدين ، وكان هذا الإقرار القضائي حجة عليه عن مقدار حصته الميراثية في دين مورثه المطالب به ؛ فإنه لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة إلى الخصم عن الواقعة التي أقر بها ، والحكم المطعون فيه إذ أصدر هذا الإقرار أخذاً بنتيجة اليمين التي حلفها المطعون عليه ، على خلاف ما أقر به ، يكون قد خالف القانون بخروجه على قواعد الإثبات .

السند التنفيذي إليه عن طريق آخر غير ورقة التفويض ، إذ يجب أن تشتمل هذه الورقة على البيان الذي أوجبه القانون وإلا كانت باطلة .

(الفضية رقم ٣٢٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٥

١٢ من أبريل ١٩٦٢

١ — نقض : طعن ، خصوم فيه ؛ حكم ، طعن فيه . وقف ، طعن الناظر بصفة كونه حارساً .

ب — إثبات : بالكتابة ، مانع أدبي . محكمة الموضوع .

ج ، د — إثبات : يمين حاسمة ، أثرها ، نسبيته ؛ وصى ، أهليته لأدائها .

هـ ، و — إثبات : يمين حاسمة ، أحوال توجيهها ، إقرار قضائي ، حجته . استئناف . نظره .

المبادئ القانونية :

١ — لا يقبل الطعن إلا بمن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها . فإذا كانت الطاعنة لم تخاصم في الدعوى بصفته الشخصية ، كما أن صفتها كناظرة وقف قد زالت بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي أضفى عليها صفة الحراسة على الوقف ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر عليها بهذه الصفة الأخيرة ، فإنه لا يقبل منها الطعن بصفته الشخصية أو بصفته ناظرة وقف ، ويكون الطعن مقبولاً منها بصفته حارساً على الوقف .

٢ — تقدير المانع الأدبي من الحصول

٦ - إذا كانت محكمة أول درجة لم تقل كلمتها في طلب توجيه التيمين الحاسمة ، وإنما نذبت خبيراً في الدعوى ، فحتى لو اعتبر ذلك رفضاً ضمناً بطلب توجيه التيمين ، فإن ذلك لا يمنع من التمسك به أمام محكمة الاستئناف عملاً بالمادة ٤١٠ مرافعات .

(القضية رقم ٤٢٣ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٦

١٢ من أبريل ١٩٦٢

١ - وقف : دعاواه ، عدم سماع الدعوى عند الإنكار ، ماهية الإنكار .

ب - دعوى : وقف السير فيها « مسألة أولية » فصل فيها .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه ، « يمنع عند الإنكار سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه ، إلا إذا وجد بذلك إسهاد من يملكه على يد حاكم شرعي ... » وقد قصد الشارع من هذا النص ، على ما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٨ سنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ، أن يحدد الدليل الذي يقبل قانوناً كسوغ لسماع الدعوى المنصوص عليها في تلك المادة ، فقصره عند الإنكار على الإسهاد الرسمي دون غيره من الأدلة ؛ ومن ثم فليس مؤدى هذه المادة عزل المحاكم عن نظر تلك الدعوى

عند الإنكار ، ما لم يقدم الإسهاد الشرعي ، إذ أن القول بذلك يتجافى مع ما قصده الشارع .

والإنكار المعنى بالمادة ١٣٧ سالفه الذكر هو الإنكار القاطع المضطرد ، فإذا كان هناك ثبوت إقرار يحتاج به الخصم المنكر ، ولو في غير الخصومة المرفوعة بالإنكار فإن الإنكار لا يعتد به .

٢ - مناط الحكم بوقف السير في الدعوى ، طبقاً للمادة ١٧ من قانون نظام القضاء والمادة ٢٩٣ مرافعات ، عند إثارة أحد الخصوم دفعاً يكون الفصل فيه أمراً لازماً للفصل في الدعوى ؛ أن تكون هذه المسألة التي يثيرها ذلك الدفع خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو بالاختصاص النوعي . فإذا كانت المحكمة الابتدائية التي نظرت أمامها الدعوى تختص بالفصل في المنازعة في ملكية الأعيان المتنازع عليها باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه بوقف السير في الدعوى للنزاع في الملكية يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٩٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٧

١٨ من أبريل ١٩٦٢

عمل : مقدم ، آثاره ؛ عمل المداول ، مساواتهم بحال صاحب العمل في الحقوق ، مسئولية تضامنية .

المبدأ القانوني :

خولت المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، سواء في نصها الأصلي أو بعد تعديلها بالقانون ٣٠٩ لسنة ١٩٥٣ ، العمال الذين يستخدمهم من عهد إليهم صاحب العمل ببعض أعماله الأصلية ، الحق في مطالبة هؤلاء الأخيرين بمساواتهم بعمال صاحب العمل ، كما وضعت على صاحب العمل التزاماً بمسئوليته بالتضامن مع من عهد إليه القيام ببعض أعماله الأصلية قبل العمال الذين يستخدمهم هذا الأخير في خصوص تلك المساواة ، وهذا النص لا يتسع لإلزام صاحب العمل بتثبيت عمال المقاول ، لأن ذلك ينطوي على إنشاء علاقة عمل مباشرة بين عمال المقاول وصاحب العمل .

(القضية رقم ٥٧ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وفرج يوسف وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

٣٠٨

١٨ من أبريل ١٩٦٢

عمل : معاش ، استحقاقه في حالة المرض ، إثبات المرض .

المبدأ القانوني :

متى كان يبين بما أورده الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف بشأن لائحة المعاشات (الخاصة بموظفي البنك الأهلي اليوناني) أن الموظف يستحق معاشاً في حالة المرض متى

كانت مدة اشتراكه في صندوق المعاشات قد بلغت عشر سنوات ، وكان المرض من شأنه أن يعجزه عن الاستمرار في العمل ، ولم تشترط اللائحة لاستحقاق الموظف المعاش في هذه الحالة أن يكون فصله قد تم بسبب قيام حالة المرض به ، فإن مؤدى ذلك أنه لا يمنع استحقاق الموظف للمعاش ، متى توافر هذان الشرطان ، أن يكون قد فصل لسبب آخر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على مرض المطعون عليه وعجزه عن الاستمرار في عمله بأدلة سائغة مستمدة من الشهادات الطبية المقدمة ، ولو كانت لاحقة لانتفاء علاقة العمل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٨٤ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وفؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي المستشارين) .

٣٠٩

١٨ من أبريل ١٩٦٢

١ — اعلان : أوراق المحضرين ، اعلان في مواجهة النيابة : محكمة الموضوع ، تقدير كفاية التحريات عن موطن الشخص المراد إعلانه .

ب — أوراق المحضرين . تكليف بالحضور ، استئناف درفوع بعريضة ، ورقة إعلانه ؛ بطلان ، نظام عام

المبادئ القانونية :

١ — تقدير كفاية التحريات عن موطن المراد إعلانه ، قبل إعلانه في مواجهة النيابة ، أو عدم كفايتها أمر تقديرى لمحكمة

المبدأ القانوني :

اشترط الشارع للقضاء بالتطبيق ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . وإذا كان يبين من الحكم ومحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الطرفين وعجزت عن الإصلاح بينهما ، وأصرت الزوجة على طلب التطلاق ، وثبت لدى المحكمة إضرار الزوج بزواجه إضراراً لا يستطاع معه دوام العشرة ، واستدل على ذلك بأدلة سائغة مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الفضية رقم ٢٨ سنة ٢٩ ق ١ أحوال شخصية ، بالهيئة السابقة) .

٣١١

١٩ من أبريل ١٩٦٢

موظفون : موظف دائم ، مؤقت ، مناطق التفرقة .
سن التقاعد .

المبدأ القانوني :

المستفاد من المقابلة بين نصوص المواد ١٤/١ و ٣ و ٤ من القانون ٥ لسنة ١٩٥٩ ، أنه لا تلازم بين استحقاق الموظفين والمستخدمين للمعاش والسن التى يحالون فيها إلى المعاش أو يرفقون من الخدمة متى بلغوها ، وأن الموظفين والمستخدمين الذين تعينهم المادة ١٤/١ هم أولئك المعينون على وظائف دائمة فى ميزانية الدولة سواء كان يجرى على رواتبهم حكم الاستقطاع للمعاش أو كانوا معينين بعقود أى غير مثبتين .

الموضوع ، ويرجع لظروف كل واقعة على حدها . ففى كان الحكم المطعون فيه قد استدل من الأوراق على عدم كفاية هذه التحريات ورتب على ذلك بطلان الإعلان فى مواجهة النيابة فإنه لا يكون هناك محل لتعيب الحكم فى هذا الخصوص .

٢ - إعلان الاستئناف المقرر بالمادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات ، لا يعد تسليفاً بالحضور بما يجرى عليه حكم المادة ١٤٠ مرافعات التى تقضى بأن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن إليه .

والمادة ٤٠٦ مكرر مرافعات توجب على المستأنف ان يعلن استئنافه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

(الفضية رقم ١٤٥ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وفرج يوسف وأحمد زكى محمد وأحمد أحمد الشاوى ومحمد عبد الحميد السكرى المستشارين) .

٣١٠

١٨ من أبريل ١٩٦٢

طلاق : للضرر ، شرطه ، محكمة الموضوع ؛ أحوال شخصية .

و بما يؤكد هذا النظر أن الشارع أصدر القانون ٤١٣ سنة ١٩٥٣ الذي جاء كاشفاً عن مراده من المادة ١/١٤ حين نص في مادته الأولى على أن يبقى في خدمة الحكومة الموظفون المؤقتون الشاغلون لوظائف دائمة الذين تزيد سنهم في ١٩ يولييه سنة ١٩٥٣ على التسعة والخمسين ، على أن يفصلوا بعد مضي سنة من هذا التاريخ أو عند بلوغهم سن الخامسة والستين في أي التاريخين أقرب .

وقد أفصح الشارع عن الحكمة في هذا القانون في مذكرته الإيضاحية التي جاء بها أن الموظفين غير المثبتين المعينين بعقود على ربطوظائف دائمة في الميزانية ، لا يعتبرون من الموظفين المؤقتين في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من القانون ٥ سنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يتقاعدون في سن الستين . وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه من الموظفين الشاغلين لوظيفة دائمة وقد جاوز الستين في أغسطس سنة ١٩٥٣ ، فإن القرار الصادر بفصله من وظيفته اعتباراً من ١٩/٧/١٩٥٤ لا يكون مخالفاً للقانون .

المحكمة

« . . . وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تأويل الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٥٩ بقضائه للمطعون عليه بالتعويض تأسيساً على أنه وإن كان شاغلاً لوظيفة دائمة ، إلا أنه ليس من الموظفين المثبتين الذين يجري على راتبهم حكم الاستقطاع للمعاش

النصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ ، ومن ثم فلا يصح فصله من وظيفته قبل بلوغه سن الخامسة والستين طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من القانون ٥ سنة ١٩٥٩ ، ووجه الخطأ في ذلك أن الحكم اعتبر المستخدمين المؤقتين المشار إليهم في هذه الفقرة هم الذين لا حق لهم في المعاش في حين أن المستخدمين الذين تعينهم الفقرة المذكورة هم الذين يشغلون وظائف وقتية ، أما الموظفون والمستخدمون الذين يشغلون وظائف دائمة فلا يعتبر من الموظفين المؤقتين سواء جرى على راتبهم حكم الاستقطاع أو لم يجر ، وبذلك تكون إحالتهم إلى المعاش في سن الستين .

« وحيث إن النعى بهذا السبب صحيح . ذلك أن المادة ١٤ من القانون ٥ سنة ١٩٥٩ الذي عين المطعون عليه في ظله تنص في فقرتها الأولى على أنه : « متى بلغ سن الموظفون والمستخدمين المالكين ستين سنة ، وجب إحالتهم إلى المعاش حتماً » . وتنص في فقرتها الأخيرة على أن : « يرفت المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم » . بينما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « يستقطع خمسة في المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المالكين المقدين بصفة دائمة وأن لهؤلاء دون سواهم الحق في معاش بمقتضى أحكام هذا القانون » . ونصت المادة الرابعة منه على عدم استقطاع الخمسة في المائة المشار إليها من ماهيات العمال الوارد ذكرهم في الجدول حرف (أ) المرفق بالقانون وكذلك من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعينين بموجب عقد ينحول لهم مزايا خصوصية في صورة مكافأة والموظفين والمستخدمين

للموظفين المؤقتين الشاغلين لوظيفة دائمة وكان قد جاوز الستين في أغسطس سنة ١٩٥٣ ، فإن القرار الصادر بفصله من وظيفته اعتباراً من ١٩ يولييه سنة ١٩٥٤ لا يكون مخالفاً للقانون ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسئولية الطاعنة عن فصله من الوظيفة قبل بلوغه سن الخامسة والستين قد جاء مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه . لما كان كل ذلك وكانت دعوى المطعون عليه صالحة للحكم في موضوعها فإنها لما حلف بيبانه تكون على غير أساس من القانون ويتعين رفضها .

(الفضية رقم ٢٦٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حافظ سابق رئيس المحكمة ومحمد متولى عظم ومحمد زعفراني سالم ومحمود القاضي ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٣١٢

١٩ من أبريل ١٩٦١

نقض : طعن ، إعلانه في الوطن المختار .

المبدأ القانوني :

توجب المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، ولما كانت مرحلة النقض تعتبر مستقلة في إجراءاتها عن مرحلة دعوى الموضوع وكان إعلان الطعن قد تم في مكتب محام باعتباره موطناً مختاراً للمطعون عليه مع أن إعلان الحكم المطعون فيه قد خلا من اتخاذ هذا المكتب موطناً مختاراً له ، فإن إعلان الطعن يكون مخالفاً للقانون .

المعينين بصفة وقتية أو إلى أجل غير مسمى ولا يكون لهؤلاء جميعاً أى حق في المعاش .

ولما كان المستفاد من المقابلة بين النصوص المتقدم ذكرها أن لا تلازم بين استحقاق الموظفين والمستخدمين المعاش والسن التي يحالون فيها إلى المعاش أو يرفقون من الخدمة متى بلغوها . وأن الموظفين والمستخدمين الذين تنصهم الفقرة الأولى من المادة ١٤ من القانون المشار إليه هم أولئك المعينون على وظائف دائمة في ميزانية الدولة سواء كان يجري على رواتبهم حكم الاستقطاع للمعاش أو كانوا معينين بمقود أى غير مثبتين .

وبما يؤكد هذا النظر أن الشارع أصدر القانون ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ الذي جاء كاشفاً عن مراده من المادة ١٤ سالفة الذكر ، إذ نص في المادة الأولى منه على أن : « يبقى في خدمة الحكومة الموظفون المؤقتون الشاغلون لوظائف دائمة الذين تزيد سنهم في ١٩ من يولية سنة ١٩٥٣ عن التاسعة والخمسين على أن يفصلوا بعد مضي سنة من هذا التاريخ أو عند بلوغهم سن الخامسة والستين في أى التاريخين أقرب » .

وقد أفصح الشارع عن الحكمة من إصدار هذا القانون في مذكرته الإيضاحية التي جاء بها أن الموظفين غير المثبتين المعينين بمقود على ربط وظائف دائمة في الميزانية لا يعتبرون من الموظفين المؤقتين في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من القانون ٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يتقاعدون في سن الستين : وإذ كان تنفيذ ذلك بغير سابق إنذار لهؤلاء الموظفين فيه إهدار للاستقرار الذي هيأوا معيشتهم عليه ، فقد رؤى إمهالهم مدة لا تتجاوز سنة لإحالتهم إلى المعاش . لما كان ذلك وكان الثابت في أوراق الطعن أن المطعون عليه من

المحكمة

« . . . وحيث إن المطعون عليه دفع ببطالان الطعن تأسيساً على أن التقرير به أعلن إليه في مكتب الأستاذ . . . باعتباره موطناً مختاراً له ، في حين أنه لم يتخذ في ورقة إعلان الحكم موطناً مختاراً له في مرحلة النقض التي تعتبر مستقلة في إجراءاتها عن مرحلة دعوى الموضوع .

« وحيث إن هذا الدفع صحيح . ذلك أن المادة ١١ فقرة أولى من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب على الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ، وتوجب المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، لما كان ذلك وكانت مرحلة النقض تعتبر مستقلة في إجراءاتها عن مرحلة دعوى الموضوع وكان الطاعن قد أعلن الطعن إلى المطعون عليه في مكتب الأستاذ أنيس شعراوي المحامي باعتباره موطناً مختاراً له ، وكان يبين من صورة إعلان الحكم المطعون فيه المعلنة للطاعن من المطعون عليه أن هذا الأخير لم يتخذ مكتب هذا المحامي موطناً مختاراً له ، فإن إعلان الطعن للمطعون عليه في هذا المكتب يكون مخالفاً للقانون وبالتالي يكون الباعن غير مقبول » .

(القضية رقم ٢٧٠ سنة ٢٦ في بالهيئة السابقة) .

٣١٣

٢٥ من أبريل ١٩٦٢

عمل : التزامات رب العمل ؛ منحة ، منط
استحقاقها ؛ حكم ، تدليل ، عيب ، قصور .

مناط استحقاق المنحة التي يتعلق بها حق العمال وتصبح جزءاً من الأجر ، أن يلتزم رب العمل بدفعها من ماله الخاص .

استناد الحكم في نبوت التزام رب العمل بأداء المنحة إلى إقراره بها ، وصرفه تلك المنحة للعمال بصفة منتظمة وعامة في حين جرى دفاع رب العمل على أن المنحة لا تدفع من ماله الخاص ، بل يقوم بدفعها صندوق خاص مستقل عنه في إدارته وماليتها وشخصيته . فساد في الاستدلال وقصور .

المبدأ القانوني :

متى كان القرار المطعون فيه (قرار هيئة تحكيم) قد أقام قضاءه بتقريره حق العمال في المنحة على أنه لا خلاف بين الطرفين في قيام الشركة الطاعنة (رب العمل) بصرف المنحة بطريقة مستمرة ومنتظمة وعامة ؛ وأن التزام الشركة بعد ذلك ثابت من إقرارها ، في حين جرى دفاع الشركة على أنها لا تقوم بدفع المنحة من ماله ولكن يدفعها صندوق خاص مستقل منفصل عنها في إدارته وماليتها وشخصيته وأنكرت بذلك قيام الالتزام بالمنحة في ذمتها ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد تأول دفاع الشركة واستظهره على وضع من شأنه أن يفسد وجه الرأي فيه ومن ثم يكون مشوباً بالقصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٨ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وأحمد زكي محمد وأحمد شمس الدين ومحمد عبد الحميد السكري ومحمد عبد الطيف المستشارين) .

٣١٤

٢٦ من أبريل ١٩٦٢

- ١ - شركة تضامن : مسئولية الشريك المتضامن
عن التزامات الشركة ؛ نقض ، طعن ، صفة فيه .
- ب - نقض : طعن ، تقريره ، مستندات واجب
إيداعها .

المبادئ القانونية :

- ١ - يعتبر الحكم الصادر على شركة
التضامن حجة قبل الشريك المتضامن في الحدود
التي يثبت فيها هذا الحكم ملزومية الشركة
بالدين ومقداره ويسأل الشريك المتضامن ،
وفقاً للمادة ٢٢ من القانون التجاري ، مسئولية
شخصية وتضامنية عن ديون الشركة ؛ وينبني
على ذلك أن للشريك المتضامن بصفته
الشخصية صفة في الطعن بالنقض على الحكم
الصادر ضد الشركة .

- ٢ - لم تخصص المادة ٢٩/٢ من قانون
المرافعات المعدلة بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥
الصورة المعلنه من الحكم المطعون فيه ،
الواجب إيداعها عند التقرير بالطعن ، بأى
مخصص يتعلق بشخص من أعلنها أو من
أعلنت إليه ؛ وقد سوى الشارع في هذا
الصدد بين الصورة المطابقة للأصل من الحكم
المطعون فيه ، والصورة المعلنه منه اعتباراً
بأن كليهما يتوافق به الاطمئنان ، وهو
ما يتحقق في كل صورة معلنه متى اطمأنت
المحكمة لمطابقتها للأصل .

(القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعصوية
السادة الأساتذة محمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم
ومحمود القاضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد اللطيف
مرسي المستشارين) .

٣١٥

٢٦ من أبريل ١٩٦٢

- ١ - دعوى : إثبات ، قوة الأمر المقضى .
- ب - قسمة : ضمان الاستحقاق .
- ج - تمويض : تقادم ، بدء سريانه ؛ دعواه ،
أساس ؛ عمل غير مشروع .
- د - تقادم : قطعه ، مطالبة قضائية ؛ وقفه ،
مناطه .

المبادئ القانونية :

- ١ - متى كان القضاء في مسألة كلية
شاملة قد حاز قوة الأمر المقضى في تلك
المسألة بين الخصوم أنفسهم ، فقد امتنع
عليهم التنازع في شأن حق جزئى آخر يتوقف
ثبوته أو انقضاؤه على ثبوت تلك المسألة
الكلية التي سبق الفصل فيها أو على انتفاؤها .

- ٢ - لا يضمن المتقاسمون بعضهم
لبعض ما قد يقع من تعرض أو استحقاق
إلا فيما كان منهما سبب سابق على القسمة ،
فيمتنع الضمان إذا كان التعرض أو الاستحقاق
لسبب لاحق للقسمة .

- ٣ - دعوى التعويض التي يرجع بها
المالك الحقيقي على البائع للمسكة في حالة
عدم إمكان استرداد المبيع من المشتري ،
يبدأ مريان التقادم بالنسبة لها من وقت البيع
الذى صدر من البائع للمشتري (في ظل
القانون المدنى القديم) ، إذ أن هذا البيع
هو العمل غير المشروع الذى سبب الضرر
المطالب بالتعويض عنه .

- ٤ - يشترط في المطالبة القضائية التي

٣١٦

٢٦ من أبريل ١٩٦٢

نقل : أشخاص . سلامة الراكب ، التزام بها ؛
خطأ عقدي ، التزام بتحقيق غاية ؛ إثبات . مسئولية .

المبدأ القانوني :

إن عقد نقل الأشخاص يلقي على
عائق الناقل التزاماً بضمان سلامة الراكب ،
بمعنى أن يكون ملتزماً بتوصيله إلى الجهة المتفق
عليها سليماً ، وهو التزام بتحقيق غاية بحيث
إذا أصيب الراكب فإنه يكفي أن يثبت أنه
أصيب في أثناء تنفيذ عقد النقل ، ويعتبر
هذا منه إثباتاً لعدم قيام الناقل بالتزامه ، ومن
ثم تقوم مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير
حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه .

ولا ترتفع مسئولية الناقل عن سلامة
الراكب إلا إذا أثبت الناقل أن الضرر
(الحاصل للراكب) قد نشأ عن قوة قاهرة
أو عن خطأ من المضرور أو عن خطأ
من الغير ؛ على أنه يشترط في خطأ الغير
الذي يعني الناقل من المسئولية إعفاء كاملاً
ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه
وأن يكون هذا الخطأ وحده هو سبب الضرر .
فاذا كانت الوقائع التي أوردتها الحكم لا تبين
منها أن مصلحة السكك الحديدية لم يكن
في مقدورها توقع خطأ الغير (محاولة تهريب
مواد متفجرة في القطارات وإلقائها) الذي
سبب إصابة الراكب ، أو منع هذا الخطأ ،
بل كان من الممكن توقعه وتفاديه باتخاذها
الاحتياطات الكافية بمنع نقل المواد المتفجرة

تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى
الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ،
ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما
قاطعة إلا في خصوص هذا الحق وما التحق
به من توابعه ، مما يجب بوجوبه أو يسقط
كذلك بسقوطه ، فإن تغاير الحقتان أو تغاير
مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون
قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر .
على أنه إذا رفعت الدعوى ، التي من شأنها
قطع التقادم ، فإن هذا الرفض يزيل أثرها
في قطع التقادم ويعتبر الانقطاع كأنه لم يكن
والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رفعها مستمر
في شريانه .

قيام التزام على الملكية لا يعتبر مانعاً
من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذي
الذي يرجع به المالك الحقيقي على البائع للملك
عند عدم إمكان استرداد المبيع من المشتري
لأن هذا النزاع لم يكن ليحول دون المطالبة
به ولو بطلب احتياطي في دعوى الملكية ،
فضلاً عن أن دين التعويض يستحق من
الوقت الذي يتحقق فيه الضرر بالبائع ،
ولا يمنع من هذا النظر احتمال وقف دعوى
التعويض حتى يفصل في النزاع على الملك .

(القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة حافظ سابق رئيس المحكمة ومحمد
متولى عتلم ومحمود القاضي ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد
شمس الدين المستشارين) .

ومنع قائمها ، فإن هذا الخطأ من الغير لا يعفى الناقل (مصلحة السكك الحديدية) من المسؤولية إعفاء كلياً .

ملحوظة

« . . . وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على : « . . . أن أحد الركاب ألقى من القطار ستة أجولة جاءت خمسة منها بعيدة عن عجالات القطار وسقط السادس تحت القطار فمرت عليه العجالات فحصل الانفجار الذي أودى بحياة بنت المستأنف عليهما (المطعون عليهما) » .

« وحيث إنه من جهة مسؤولية الناقل إزاء الراكب أهى مسؤولية عقدية أم مسؤولية تقصيرية فقد أصبح من المفروض منه الآن أن هذه المسؤولية هى مسؤولية عقدية ترتب على الناقل أن يوصل الراكب سليماً وكل ما على الراكب أن يثبت هو أن الحادث وقع أثناء السفر دون أن يكلف إثبات سبب الحادث ولا علاقته بالسفر . . . إذ يعتبر الناقل متعهداً بنقل المسافر سليماً وإلا اعتبر مسؤولاً مسؤولية لا يرفعها عنه إلا أن يثبت أن الحادث يرجع إلى خطأ غير متوقع من المسافر أو من الغير أو إلى قوة قاهرة لا تتعلق بمهمات النقل .

« وحيث إن مصلحة السكة الحديدية تعتمد في دفع المسؤولية عنها على أن أحد الركاب قد ألقى جوال به مواد متفجرة تحت عجالات القطار فمر عليها فحدث الانفجار الذي سبب الحادث . . . وحيث إنه من الشروط في خطأ الغير للعفى من المسؤولية أن يكون غير متوقع ومن غير الممكن تفاديه . وحيث إن الواضح هنا أن الفعل الذى تسبب عنه الحادث مباشرة هولقاء جوال به مواد

متفجرة سقطت تحت عجالات القطار ، وهذا الفعل متوقع الحصول قد احتملته لوائح السكة الحديدية فمنعته مقدماً وحرمت على الركاب إلقاء شيء من القطار . والفعل أيضاً كان من الممكن تفاديه لو أن عمال السكة الحديدية حاولوا أن يوقفوا هذا الراكب عن إلقاء الأجولة ، وظاهر أن اللقاءها لم يكن دفعة واحدة لأن هذا غير متصور مادياً وظاهر أيضاً أنه قد بقيت خمسة قبل إلقاء الجوال الأخير الذى سقطت تحت العجالات فببب الحادث ، فلو أن أحداً من عمال السكة الحديدية أوقف الراكب عن سوء فعلته لما كان تمادى فى الإلقاء حتى ألقى الجوال الأخير . ولما كان الظاهر من الأوراق أنه لم يتعرض له أحد من عمال القطار فتبادى حتى ألقى الجوال الأخير . . . وقد أسبغت القرارات على عمال المصلحة صفة الضبطية القضائية تمكيناً لهم من مراقبة تنفيذ القرارات الخاصة بنظم السكة الحديدية ولاستطيع المصلحة أن تتدخل من شرط عدم إمكان التفادى لقصور عدد عمالها عن إمكان مراقبة حركات الركاب ومنعهم عن الاتيان بعمل مخالف ، لأن قلة عدد العمال لا يمكن أن يندمج تحت شرط عدم إمكان التفادى . وفى ظروف القضية لا يظهر أنه استحال على عمال المصلحة منع هذا الراكب من عملية الإلقاء لأنه لم يثبت أن أحداً منهم لاحظ فعلته أو حاول منعه فاستعصى عليه ذلك ، بل الثابت أنه لم يكن هناك أحد من عمال المصلحة حين قام هذا الراكب بإلقاء الأجولة ؛ ومن ثم فإن فعل الراكب هذا لا يمكن أن يندرج تحت خطأ الغير بشرائطه المطلوبة للإعفاء من المسؤولية ، تلك المسؤولية المشددة على أميين النقل .

وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيح فى القانون ، ذلك أن عقد نقل الأشخاص

خطأ الغير بأية وسيلة ، فإن هذا الخطأ لا يعفى الناقل عن المسؤولية إعفاء كلياً .

(القضية رقم ٣٦٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد متولى عتلم ومحمود القاضي ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٣١٧

٢٨ من أبريل ١٩٦٢

١ — التزام : انقضاؤه ، « تجديد وإثابة » ، إثابة قاصرة .

ب — تاجر : صفته ، شروطها ؛ موظف ، حظر اشتغاله بالتجارة .

ج — إفلاس : « توقف عن الدفع » ؛ منازعة جدية في دين .

د — نقض : طعن ، أسبابه ؛ دفاع يخاطب واقع ؛ محكمة الموضوع ؛ إفلاس .

هـ — إثبات : قرينة قضائية ، محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ — تجديد الالتزام لا يفترض ؛ بل يجب أن يتفق عليه صراحة أو أن يستخلص بوضوح من الظروف (م ٣٥٤ مدني) . فإذا كان الدائن قد اتفق مع الغير على حله محل المدين في الوفاء بالدين ، وعلى أنه إذا سدد جزءاً من الدين تنازل الدائن عن الباقي تنازلاً معلقاً على شرط فاسخ هو سداد ذلك الجزء في ميعاد معين ، بحيث إذا لم يتم السداد في الميعاد عاد للدائن حقه في مطالبة المدين الأصلي بجميع الدين ، وكان هذا الاتفاق خلواً عما يدل دلالة واضحة على اتفاق أطرافه على تجديد الدين بتغيير المدين تجديداً

يلقى على عاتق الناقل التزاماً بضمان سلامة الراكب ، بمعنى أن يكون ملتزماً بأن يوصله إلى الجهة المتفق عليها سليماً ، وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية ، فإذا أصيب الراكب فإنه يكفي أن يثبت أنه أصيب أثناء تنفيذ عقد النقل ، ويعتبر هذا منه إثباتاً لعدم قيام الناقل بالتزامه ، فتقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه .

ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت هو أن الحادث نشأ عن قوة قاهرة ، أو عن خطأ من الراكب المضرور ، أو خطأ من الغير ؛ ويشترط في خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كاملاً ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه ، وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب .

ولما كانت الوقائع كما سجلتها محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية لا يبين منها أن مصلحة السكة الحديدية لم يكن في مقدورها توقع خطأ الغير الذي سبب الانفجار ومنع هذا الخطأ ، بل إن محاولة تهريب المواد المتفجرة في القطار على النحو الذي فعله هذا الغير ، والذي أدى إلى الانفجار ، هو أمر كان في استطاعة المصلحة توقعه ، وبخاصة كما قال الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في القطارات القادمة من الصحراء ، حيث يتسع مجال تهريب المواد المتفجرة كما كان في مقدور المصلحة أيضاً تنادى عواقب هذا الفعل ، لو أنها اتخذت الاحتياطات الكفيلة بمنع نقل المواد المتفجرة في القطار ، ومنع إلقاءها منه أثناء سيره ولا يهم ما قد تسببها هذه الاحتياطات من مشقة ومال ، إذ طالما كان في الإمكان تفادي عواقب

من شأنه أن يرى ذمة المدين الأصلي ، فإن الاتفاق لا يكون منظوياً على تجديد الدين وإنما على إنابة قاصرة انضم بمقتضاها مدين جديد إلى المدين الأصلي ، ولا تبرأ بها ذمة المدين إلا إذا وفي أحدهما الدين ، وللدائن أن يرجع على أيهما بكل الدين ، دون أن يتقيد في هذا الرجوع بترتيب معين ، ولا يجوز لمن يحصل الرجوع عليه منهما أن يدفع بحق التجريد .

٢ - متى كان الشخص يمارس الأعمال التجارية باسمه على وجه الاحتراف والاستقلال ، فإنه يصدق عليه وصف التاجر بمعناه القانوني ، ولا يحول دون ذلك أن يكون موظفاً من موظفي الحكومة الذين تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة ، ما دام أنه قد خالف هذا الحظر ومارس التجارة على وجه الاحتراف .

٣ - لا يشترط القانون للحكم بإشهار الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف المدين عن الوفاء بها ، بل يحيز شهر إفلاس المدين ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد ، ومن ثم فإن منازعة المدين في أحد الديون لا تمنع ، ولو كانت منازعة جديدة ، من شهر إفلاسه لتوقفه عن دفع دين آخر ثبت للحكمة أنه دين تجاري حال الأداء ومعلوم المقدار وخال من النزاع الجدى .

٤ - إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه اعتزل التجارة ، وأنه

لم يكن متوقفاً عن الدفع وقت اعتزاله لها ، فليس له أن يشير ذلك وهو دفاع يخالطه واقع ، لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته ، ولا تثريب عليه إذا هو استنبط القرينة من أى تحقيق قضائي أو إداري أو من شهادة شاهد لم يؤد اليقين في هذا التحقيق .
(الفضية رقم ٣٦٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٨

٢٦ من أبريل ١٩٦٢

- ١ - مسئولية : تفسيرية ، مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة ، مناطها : حكم ، تدليل ، عيب ، قصور .
ب - حكم : تدليل ، عيب ، قصور ، استنتاج ظني ، خطأ في فهم الواقع .
ج - حكم : عيوب تدليل ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ - لما كان نص المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم - التي تقضي بمسئولية المتبوع عن عمل تابعه حال تأدية وظيفته ، قد جاء نصاً عاماً مطلقاً فلم تشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون للمتبوع علاقة مباشرة بالتابع ، وإنما تقوم هذه الرابطة أيضاً متى كان المتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة عليه وفي توجيهه ، طالبت مدة هذه السلطة أو قصرت ، فكما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة . ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفي مسئولية وزارة الصحة (المطعون عليها)

يستوجب تعويضه عنه عما يعيب الحكم بالقصور .

(القضية رقم ٤٤٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حافظ سابق رئيس المحكمة وعمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٣١٩

٢٨ من أبريل ١٩٦٢

دعوى : حيازة ؛ منع تعرض ؛ الحكم فيها .
ارتفاع ، بالمرور .

المبدأ القانوني :

لا يجوز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه . فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب منع التعرض للطاعن في المرور بالطريق الموصل إلى أرضه ، تأسيساً على استيفائه للشرائط القانونية التي تحمي يده على ارتفاع المرور ، ولم تؤسس على ثبوت حق الارتفاق في المرور وتملكه له ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى على أساس انتفاء ملكية الطاعن لحق المرور ، الذي يخوله القانون لمن كانت أرضه محبوسة عن الطريق طبقاً للمادة ٨١٢ من القانون المدني ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٤٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمود القاضي وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

تأسيساً على عدم تبعية مرتكب الفعل الضار لها (موظف بوزارة الداخلية) ، دون أن يعرض في أسبابه لما إذا كان لوزارة الصحة تلك السلطة الفعلية عليه في أثناء قيامه بالإجراءات التي كلف بها ، أو ليس له تلك السلطة ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

٢ - إذا كان الحكم قد أقام قضاءه في نفي المسؤولية على استنتاج ظني ليس في قرارات الحكم ما يؤيده ، ولا يصلح أساساً لقيامه ؛ فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

وإذا كان الطاعن لم يؤسس دعواه بالتعويض على رفض المطعون عليها (وزارة الصحة) طلب الترخيص الذي تقدم به لفتح صيدلية ، وإنما أقامها على أن هناك خطأ وقع من موظف تابع لها في إجراءات هذا الطلب ، وأن هذا الخطأ الذي أدى إلى الضرر الذي رفعت الدعوى بطلب التعويض عنه . وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه بنى المسؤولية عن التعويض استناداً إلى أن الإجراءات التي اتخذت لإجراءات تمهيدية لا تقيد الجهة الرئيسية المختصة بالفصل نهائياً في إعطاء الرخصة أو رفضها ، وأن القرار الصادر بسحب الترخيص قرار سليم لا يصلح أساساً للمسئولية ؛ فإن المحكمة تكون قد أخطأت فهم الواقع وحجبت نفسها عن بحث عناصر المسؤولية في خصوص الإجراء الذي يدعى الطاعن وقوع خطأ فيه

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٣٢٠

٢٣ من ديسمبر ١٩٦١

أ - حكم إلغاء : حجته ، طعن فيه ؛ غير .
ب - قرار إداري : بطلانه ، رضاء ، إرادة معينة ، غلط .

ج - صيدلية : ترخيص بإنشائها .

المبادئ القانونية :

أ - الحكم الذي يصدر بالإلغاء ، يعتبر حجة على الناس كافة ، وليست حجته نسبية تقتصر على طرفي الخصومة دون غيرهما ؛ وإنما هي مطالقة تتمدى الغير ، وذلك وفقاً لما حرصت على تأكيده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة .

إلا أنه من الأصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة ، وكفالة أداء الحقوق لأربابها ، ألا يحول دون ذلك صدور حكم حاز حجية الأمر المقضي ، بمقولة إن حكم الإلغاء يكتسب حجية عينية تسرى على الناس كافة ، متى كان أثر هذا الحكم يتعدى أطراف الخصومة (وهم ذوو الشأن الممثلون فيها ، الذين عناهم نص المادتين ١٥ و ٣٣ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة ، بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بالنسبة إليهم بستين يوماً من تاريخ صدور

الحكم) بحيث يمس بطريقة مباشرة حقوقاً ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير ؛ الذي كان يجب أن يكون أحد الطرفين الأصليين في المنازعة ، ومع ذلك لم توجه إليه ، ولم يكن مركزه يسمح له بتوقعها أو العلم بها ، حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب .

إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير ، الذي لم يكن طرفاً في المنازعة . وذلك بتمكينه من التداعي بالطعن في هذا الحكم من تاريخ علمه به ، حتى يجد له قاضياً يسمع دفاعه وينصفه إن كان ذا حق في ظلامته ، ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى ، وذلك كي لا يغلق عليه نهائياً سبيل الالتجاء إلى القضاء ، وهو الحسن النية الأجني عن المنازعة التي صدر فيها الحكم .

والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء إلى القضاء متظلماً من حكم في منازعة لم يكن طرفاً فيها ، ولم يعلم بها . . .

وتكون ثمة مصلحة حقيقية في المنازعة لصاحب الصيدلية التي قضى بإلغاء القرار الصادر بالترخيص بفتحها ، وهو لم يختصم ،

٣ — إن المادة ٣٠ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ، قد تضمنت شروط الترخيص لإنشاء الصيدليات ، ومن بينها ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها ، وأقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر ؛ والإدارة بتحقيق هذا الشرط إنما تستهدف ما يحقق المصلحة العامة ، ويسير الأغراض التي قصد تحقيقها قانون مزاولة مهنة الصيدلة ، مستوحية في ذلك روح العدالة ومصلحة الجمهور مستهلك الدواء ، للتخفيف عن كاهله بقدر المستطاع ، ومحافظة على مصلحة المزاوئين لمهنة الصيدلة ، حتى يتوافر الدواء للجمهور بأيسر الوسائل وأضمنها ، وبأرخص الأسعار . وذلك كله في جو بعيد عن المنافسة غير المشروعة . . . ، مراعية في ذلك اعتبار الصيدليات العامة أهم من المؤسسات الصيدلية ، وأن لها مركز الصدارة بحسبان أنها المصدر الوحيد الذي يستوفي منه جمهور المرضى حاجته إلى الدواء ، وأن القانون فسخ مجال إنشاء الصيدليات وزيادة عددها ، وقيد ذلك بشروط : فبعد أن كان القانون ٥ لسنة ١٩٦١ ينحصر لكل اثني عشر ألفاً من السكان صيدلية ، جعل القانون القائم رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة ، حق فتح الصيدليات مباحاً ، مع مراعاة ألا تقل المسافة بين صيدلية وأخرى عن مائة متر .

(القضية رقم ٩٧٧ سنة ٧ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سيد إبراهيم الديواني نائب رئيس المجلس والدكتور سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل وحسن أيوب وعبد المنعم سالم مشهور المستشارين) .

ولم يتدخل لعدم علمه بها وقتئذ ، ويتعدى أثر هذا الحكم إليه . فمن ثم يجوز له الطعن في الحكم المشار إليه خلال ستين يوماً من تاريخ علمه به .

٢ — إذا كانت الإدارة قد أصدرت قرارها بناء على بيانات مزورة ، ورغم عدم توافر شرط المسافة بين الصيدليتين ، ورغم عدم استيفاء الاشتراطات الصحية في صيدلية الطاعن ، كما يبين من التحقيقات التي قام بها تفتيش صحة المديرية . والنيابة الإدارية ، والنيابة العامة ، وما انتهت إليه هذه التحقيقات من محاكمة تأديبية أدانت الموظفين المتهمين الذين خرجوا على مقتضى الواجب في أعمال وظائفهم ، وكان لهم شأن في انتزاع القرار بالترخيص ، دون سند من واقع أو قانون ؛ مما يدل على أن الإدارة عند ما قدرت فأصدرت قرارها بالترخيص ، كانت إرادتها مشوبة لأنها لم تكن على بينة من جلية الأمر لما وقعت فيه من غلط في الوقائع الجوهرية التي كان الطاعن على علم بها ، والتي لها اعتبار بمقتضى القانون . فلم تصدر الإدارة القرار بالترخيص عن رضا صحيح ، مما يعيب القرار ويطله . إذ لا شبهة في أن الخطأ الذي وقعت فيه الإدارة خطأ قانوني شاب إرادتها ، ذلك بحسبان أن القرار الإداري باعتباره عملاً قانونياً من جانب واحد ، يجب أن يصدر عن رضا صحيح ، فيطله ما يطل الرضاء من عيوب . ومنها الغلط إن توافرت عناصره القانونية .

٣٣١

٣ من فبراير ١٩٦٢

١ — جامعة : ابراهيم (عين شمس) هيئة تدريس ،
أعضاءها وغيرهم من المدرسين بها ، نقلهم إلى خارج
الجامعة .

ب — نقل : موظف ، قرار صادر به ، آثاره
الفورية .

المبادئ القانونية :

١ — المستفاد من نصوص القانون
٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم ،
والقانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء وتنظيم
لجان تصفية خاصة بأعضاء هيئة التدريس
وغيرهم من القائمين بالتدريس بجامعة إبراهيم ،
وروح التشريع البادية في هذه النصوص ؛
أن مهمة لجان التصفية تبدأ ببحث مؤهلات
القائمين بالتدريس ، وبفحص عملهم وإنتاجهم
العملي والعلمي ، وتنتهي بأن ترفع إلى مجلس
الوزراء توصياتها مسببة بمن ترى اللجنة نقلهم
من الجامعة لنقص مؤهلاتهم ، أو لعدم
كفايتهم في العمل ، وبالجهات التي تقترح
النقل إليها ، وبعد موافقة هذه الجهات يعرض
الأمر على مجلس الوزراء لاعتماده .

ومن ثم فإن نفاذ توصية لجنة التصفية
بنقل الموظف إلى الجهة التي تقترحها خارج
الجامعة ، منوطة بتوافر شرطين : الأول —
موافقة الجهة المقترحة النقل إليها ؛ والثاني ؛
موافقة مجلس الوزراء على هذا النقل . فإذا
تخلف أحد الشرطين ، لا تكتسب التوصية
أى طابع تنفيذي ؛ وتكون موافقة الجهة

الإدارية المقترح النقل إليها على توصية
لجنة التصفية ، عنصراً لازماً لنفاذ التوصية
بالنقل إلى خارج الجامعة .

ولم يرسم القانون شكلاً معيناً ، أو صيغة
محددة ، أو طريقاً معلوماً يجب إفراف هذه
الموافقة الإدارية فيه ، ومن ثم يسوغ استخلاص
الموافقة من الظروف والملايسات وواقع
الحال .

٢ — إن استمرار الموظف في عمله
بعد انتهاء صلتة قانوناً بالوظيفة ، أو بالجهة
التي كان يعمل بها ، ليس له ما في عهده ، وليقوم
بعمل بما تستلزمه طبيعة الوظيفة بما لا يشمل
إبطاء أو تعطيل ؛ كل ذلك مرده إلى مبدأ
أصيل هو إطراد حسن سير المرافق العامة .
ومن ثم فلا يحول استمرار الموظف
بعض الوقت في عمله ، لتحقيق مثل هذه
الأغراض ، دون ترتيب الآثار الفردية للقرار
الإداري بالنقل الذي يعتبر ناجزاً بمجرد
صدوره في حدود القانون .

(القضية رقم ٨٤٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة الإمام الإمام الحربي ومصطفى كامل
اسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح ومحمد عبد العزيز
البرادعي ومحمد مختار العزبي المستشارين) .

٣٣٢

٣ من فبراير ١٩٦٢

عمد ومشايخ : تعيينهم ، حسن السمعة ، دخول
مستشفى أمراض عقلية .

المبدأ القانوني :

إن حسن السمعة شرط واجب توافره

فإذا استخلصت اللجنة من كل ما تقدم أن حالة المدعى العقلية مريضة ، تؤثر على سمعته ، فلا تمكنه من أداء واجبات وظيفته على الوجه الأكمل ، فإنها تكون قد استندت في ذلك إلى أصول ثابتة في الأوراق منتجة تؤدي إليه ، ويكون قرارها المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح .

(القضية رقم ١١٦٠ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سيد إبراهيم الديوانى نائب رئيس المحكمة وحسن السيد أيوب ، ومحمد عبد العزيز البرادعى وعزت عبد المحسن وأبو الوفاء زهدى المستشارين) .

٣٢٣

١٠ من فبراير ١٩٦٢

نقل : ميماد الطعن في القرار . قضاء إدارى ، اختصاصه بمراقبة القرار الصادر بالنقل .

المبدأ القانونى :

القضاء الإدارى غير مختص فى الأصل بمراقبة قرار نقل الموظف ، إذا كان النقل مكانياً صرفاً ، لا تحركه سوى حوافز المصلحة العامة وحسن التنظيم المرفق المسوغ لتوزيع عمال المرفق .

أما إذا كانت الإدارة ترى من ورائه إلى غمط حقوق أصحاب الدور فى الترقية ، من الموظفين المستحقين لها ، بالخاقهم بإدارات أخرى ، لاستبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية بحكم الأقدمية ؛ كان قرار النقل من القرارات التى تخضع لمراقبة القضاء الإدارى ، لأنه مقدمة للتخطى ، ووسيلة مستورة للحيلولة بين صاحب الدور فى

قانوناً فيمن يعين عمدة أو شيخاً ؛ وهو عبارة عن مجموعة من الصفات يتحلى بها الشخص ، توحى بالثقة فيه ، وتدعو إلى الاطمئنان إليه وإلى تصرفاته . فإذا كان الثابت أن المدعى سبق أن أدخل مستشفى الأمراض العقلية مرتين ، وأن أعراضاً جنونية تنسب له من وقت إلى آخر ، تقعده فى منزله ؛ وقد تأيد ذلك بكتاب مستشفى الأمراض العقلية الذى ورد فيما بعد ، ويفيد بأن المدعى أدخل المستشفى مرتين فى سنة ١٩٣٨ ؛ كما تأيد بقرار القومسيون الطبى الذى قال بصلاحية المدعى الآن لتولى وظيفة شيخ بلد ، إلا أنه طلب فى الوقت نفسه عدم السماح له بحمل السلاح وطلب إعادة الكشف عليه بعد سنة . ومفهوم ذلك أن التقرير الطبى لم يقطع بسلامة عقل المدعى ، أو باتزانه ، إذ قد يكون السلاح فى يده خطراً عليه وعلى غيره ، مع أن حمل السلاح ألزم للمدعى من غيره من الناس ، لأنه من رجال الحفظ فى البلدة . ولا جدال فى أن ذلك مما يزعزع الثقة فيه والاطمئنان إليه ، الأمر الذى يتعارض مع التكاليف المفروضة على الشيخ باعتباره من رجال السلطة التنفيذية ، وبوصف كونه عين الحكومة الساهرة فى القرية .

هذا إلى أنه لا جدال فى أن المدعى وقد أصيب بمرض جنونى أدخل من أجله مستشفى الأمراض العقلية ، فإن هذه الواقعة فى حد ذاتها كافية للساس بسمعته كرجل عام ، مهما تتقدم ، لا سيما أن هناك من الشواهد ما يفيد بالقدر المتيقن أن حالة المدعى غير طبيعية .

المبدأ القانوني :

إن تقرير المباحث ، لا يزيد في قيمته على محضر تحريات أو جمع استدلالات ، يخضع تقدير ما جاء فيه لرقابة المحكمة ؛ فلها أن تناقشه وتأخذ به إذا ما اطمأنت إليه ، كما أن لها أن تطرحه من أدلة الثبوت إذا ما استبان لها عدم صحة ما جاء فيه ، أو عدم ارتكازه على وقائع محددة أو غير مجهولة .

(القضية رقم ١١٥٩ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٥

٢٤ من فبراير ١٩٦٢

هيئة السكك الحديدية : عمالها ، تأديبهم ، سلطته ، تفويض بها .

ب - فصل : عمال هيئة السكك الحديدية ، اللجنة المختصة ، تشكيلها .

المبادئ القانونية :

١ - نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر ، في الفقرتين قبل الأخيرة من المادة الثالثة منه على أنه : « يكون للسكك الحديدية مدير يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات . ويقوم المدير تحت إشراف وزير المواصلات بإدارة السكك الحديدية وتصريف شئونها ، وله أن ينوب غيره في بعضها ، وذلك كله في حدود القانون واللائحة .

وقد خول الشارع بمقتضى هذا النص

الأقدمية ، وبين الحصول على حقه في الترقية على أساس من الأقدمية .

بيد أن النقل في ذاته قد يستتعي على صاحب الشأن إدراك مراميهِ ، فلا يحاسب على ميعاد الطعن فيه قبل أن ينكشف له هدفه ودواعيه ، أو تسفر الإدارة عن وجهها فيما كانت ترمي إليه بالنقل وتبتغيه . فإذا ظهر أنه لم يتهيا للمدعى تبين قصد الإدارة الجاثم وراء قرار النقل ، ولم ينبج أمام ناظره مدى تأثير مركزه القانوني بذلك القرار ، إلا حين صدر قرار الترقية فيما تضمنه من تخطيه ؛ كان من الحق أن لا يحاسب على ميعاد الطعن ، إلا من ذلك الحين .

فإذا كان قرار الترقية المطعون فيه قد صدر في ٣١ من مايو ١٩٥٢ ، وكانت دعوى الإلغاء أقيمت أمام اللجنة القضائية المختصة في أول يولييه ١٩٥٣ ، متضمنة طلبى إلغاء قرارى النقل والترقية معاً ؛ فإن الدعوى تكون مقامة في الميعاد القانوني ؛ ويكون حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من قبول التظلم المرفوع أمام اللجنة القضائية .

(القضية رقم ٧٦٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٤

١٧ من فبراير ١٩٦٢

مباحث عامة : تقريرها ، حجيتها ، خضوع محتوياته لتقدير المحكمة ؛ إثبات .

المدير العام للهيئة اختصاصاً أصيلاً بسلطة كاملة على تأديب العمال ؛ كما أجاز أن ينب غير في هذا الاختصاص ، دون حد أو قيد ، إلا من القوانين واللوائح .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٥٦ ، في شأن التفويض بالاختصاصات ، ونص في مادته الثالثة على أن : « للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بموجب القوانين إلى الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح . وللوزير بناء على ما يعرضه رؤساء المصالح أن يعهد ببعض اختصاصاتهم إلى رؤساء الفروع والأقسام .

وقد أجاز هذا القانون بدوره تفويض رؤساء الفروع والأقسام في بعض اختصاصات رؤساء المصالح . وأوضح كقاعدة عامة الاختصاصات التي يجوز فيها هذا التفويض ، ولمن هي أصلاً ، ثم لمن يمكن أن يعهد بها ؛ واستناداً إلى القانونين آنفي الذكر أصدر السيد المدير العام للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية القرار الإداري ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ في ٢١ من نوفمبر ١٩٥٦ ، الذي قضى في مادته الثانية بأن : « يعهد إلى السادة وكيل المدير العام للهيئة ، ومساعد المدير العام ، والسكرتير العام ، والمفتش العام بالقسم الميكانيكي ، والمفتش العام لمهندسة السكة والأشغال ، والمفتش العام للحركة والبضائع ، والمدير العام للمخازن والمشتريات ؛ والمدير العام للقسم الطبي ، كل في دائرة اختصاصه ،

بالسلطات الآتية ، وفقاً لأحكام القانون : .. السلطة المخولة لرئيس المصلحة بمقتضى القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق بكافة مسائل المستخدمين الخارجين عن الهيئة والعمال . .

كما أصدر القرار الإداري ٣٦ لسنة ١٩٥٧ في ٧ من نوفمبر ١٩٥٧ الذي نص في مادته الأولى على أن : « يعهد إلى السادة مساعد المدير العام للشئون المالية والنقل ، ومساعد المدير العام للشئون العامة والأفراد ، والمفتش العام للحركة ، والمفتش العام للنقل ، والسادة مديري المناطق ، والمدير العام المالي ، كل في دائرة اختصاصه ، بالسلطات الواردة تحت المادة (ثانياً) ١ ، ب ، هـ ، د ، و . من الأمر الإداري ٢٠٤ المؤرخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

وسلطة المدير العام للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على تأديب العمال ، وحقه في إنابة غيره في مباشرة هذه السلطة ، ثابت له بمقتضى المادة الثالثة من قانون إنشاء الهيئة رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ ، بما يحصل قراره ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٦ لسنة ١٩٥٧ ، فيما قضيا به من تفويض السادة مديري المناطق ، كل في دائرة اختصاصه ، في السلطات المخولة لرئيس المصلحة فيما يتعلق بمسائل العمال كافة ، صحيحين مطابقين للقانون . ورتب لمديري المناطق هؤلاء اختصاصاً بطريق الإنابة في هذه الشئون ، وذلك كله بحكم خاص في قانون إنشاء الهيئة ، منفك عن الحكم

من ناحية تشغيلهم والرقابة عليهم داخل المنطقة وتأديبهم طبقاً للقواعد القانونية . . . ٥ - إصدار جميع القرارات الخاصة بعمال اليومية في حدود منطقتهم . . . وبذلك يكون القرار الوزاري قد أكد بمقتضى سلطة الوزير المستمدة من القانون ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ ، في شأن التفويض بالاختصاصات ، ما تضمنه القرار الإداري ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ ، وما رددته عنه بعد ذلك القرار الإداري ٣٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر من المدير العام للهيئة ، من تفويض مديري المناطق في كل مسائل العمال .

ولما كانت سلطة تأديب عمال الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية هي ، بحسب قانون إنشائها ، لمديرها العام ، لا لوكيل الوزارة ، وهو بمثابة رئيس المصلحة ؛ أو لمن ينوب عنه في هذا الاختصاص ؛ على خلاف الحال بالنسبة إلى عمال الحكومة الآخرين المعاملين بأحكام كادر العمال ، فإن التفويض في هذه السلطة الصادر من كل من وزير المواصلات ، والمدير العام للهيئة إلى مديري المناطق بالاستناد إلى الرخصة المخولة لهما قانوناً في ذلك ؛ يثبت هؤلاء المديرين هذا الاختصاص في التأديب وإذ كان القرار التأديبي المطعون فيه قد صدر من المدير العام للمنطقة الشمالية ، فإنه يكون قد صدر من مختص ، يملكه قانوناً في حدود السلطة المفوض بها في هذا الشأن . . .

٢ - إذا كان الثابت أن القرار المطعون

فيه القاضى بفصل المدعى من خدمة الهيئة

الوارد في كادر العمال الذي يسند هذا الاختصاص لوكيل الوزارة ، مغاير له . وهو حكم في خصوص التأديب ، صدر به تشريع لاحق للكادر المذكور ، وأدانة قانون هو أعلى مرتبة من قرار مجلس الوزراء ، ومن كتب وزارة المالية الدورية ، الصادر بها كادر العمال .

ومن ثم يتهاوى منطق الجدل الذي أقامه الحكم المطعون فيه على الارتداد بأمر تأديب العمال في الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، إلى سلطة وكيل الوزارة المقررة له في هذا الخصوص بمقتضى كادر العمال ، وبناء على إنكار ما خرج به قانون إنشاء الهيئة على هذا الوضع ، من حكم خاص استحدثه في هذا الشأن لاعتبارات تتعلق بتنظيم الهيئة وضبط أمور موظفيها وعمالها ، والهيمنة على حسن سير العمل فيها بمراعاة تكوينها القانوني ، وترتيب الوظائف بها ، باعتبارها هيئة عامة منحها الشارع الشخصية الاعتبارية ، وخورها استقلالاً في مالياتها وفي إدارة شئونها ، وجعل لرئيسها اختصاصاً أصيلاً في تأديب موظفيها وعمالها .

على أن وزير المواصلات أصدر في ٣٠ من يونيو ١٩٥٧ القرار الوزاري ١٠ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم إدارات السكك الحديدية ، وتحديد اختصاصاتها ؛ نص في البند (ثالثاً) من المادة ٣٠ منه على أن : « يختص مدير المنطقة بما يأتي . . . ثالثاً . . . الشئون الإدارية ، ١ - الإشراف على كافة الأفراد بالمنطقة

صحيحاً ، بأداة قانونية هي قرار صادر من مختص بالأمـر بهذا التشكيل ، ومختصة بإبداء الرأى فى فصل عمال الهيئة بالمنطقة تأديبياً ؛ ويكون القرار التأديبى الصادر بعد أخذ رأى هذه اللجنة ، قراراً سليماً شكلاً ومطابقاً للقانون .

(الفضية رقم ٦٢٦ لسنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوى ابراهيم حموده رئيس المجلس ، والإمام الإمام الخربى ومصطفى كامل اسماعيل وحسن السيد أيوب والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين) .

٣٣٦

١٠ من مارس ١٩٦٢

١ - خير : ندبه من غير الجدول العام أو وزارة العدل أو الطب الشرعى والمصالح الأخرى ؛ شرطه .
ب - خير : بالجدول الخاص ، لإعجابه على خبراء الجدول العام .

ج - جمعية : عمومية لقضاة محكمة مصر ، سلطاتها فى إصدار قواعد تنظيمية .

المبادئ القانونية :

١ - يخلص من نصوص القانون ٧٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالخبراء أمام المحاكم ، والمرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، أن الأصل فى أعمال الخبرة أمام جهات القضاء ، إنما هو أولاً للخبراء المقيدى فى الجداول ، بالطريقة المرسومة قانوناً ، وبالشروط المتطلبية لذلك ؛ ثم لخبراء وزارة العدل ، ومصلحة الطب الشرعى ، والمصالح الأخرى التى يعهد إليها بأعمال الخبرة من غير هؤلاء ، بشرط أن

للأسباب التى بنى عليها ، قد صدر بناء على توصية اللجنة الفنية الرئيسية لشئون العمال بالمنطقة الشمالية بالاسكندرية ، بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٨ ، وهى المشكلة بالأمـر الإدارى ٣١٧ لسنة ١٩٥٨ ، بناء على التفويض الصادر من وزير المواصلات إلى مديرى المناطق بمقتضى المادة ٣٠ فقرة (ثالثاً) البنود ١ و ٥ و ٦ من القرار الوزارى ١٠ لسنة ١٩٥٧ آنف الذكر ، وإذا كان كادر العمال يقضى بعدم جواز فصل العامل إلا بعد أخذ رأى اللجنة الفنية التى يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وكان وزير المواصلات يملك بحكم المادة الثالثة من القانون ٢٩٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التفويض بالاختصاصات أن يعهد ببعض اختصاصات رؤساء المصالح إلى رؤساء الفروع والأقسام ، وكان المدير العام للهيئة وهو رئيس المصلحة باعتباره المهيم على شئون العمال فيها بمقتضى قانون إنشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ يختص بإجراء هذا التشكيل بوصف كونه من مستلزمات ممارسة سلطة التأديب التى أطلق الشارع حقه فيها ، وأسندها إليه باختصاص كامل أصيل ؛ فإن قرار الوزير بتفويض مديرى المناطق فى سلطة رئيس المصلحة فى هذا الشأن ، وهو المدير العام للهيئة ، يكون صحيحاً مطابقاً للقانون مرتباً لآثاره فى إسناد هذا الاختصاص إلى هؤلاء المديرين . ومن ثم تكون اللجنة المعنية التى أوصت بفصل المدعى مشكلة تشكيلاً

يبين في الحكم الموجب لهذا النذب .

ولما كان المدعون لم يتقدموا للقيد في جدول الخبراء بالتطبيق لأحكام القانونين المذكورين ، وإنما تقدموا لرياسة محكمة مصر الابتدائية باعتبارهم ذوي خبرة في أمور معينة ، للاستعانة بهم إذا كان الأمر في حاجة إلى خبرتهم ؛ فلا يمكن اعتبارهم من خبراء الجدول . أو ما يسمى بالجدول العام ، أو من الخبراء المقبولين أمام المحاكم في نظر القانونين سائلي الذكر ، وهو الأمر الذي يسلم به هؤلاء المدعون كما يسلم به أيضاً الحكم المطعون فيه . وإن مجرد إدراج أسمائهم في كشف أطلق عليه اسم الكشف الخاص ، لا يعطيهم صفة خبراء الجدول العام ، ولا الحقوق التي رتبها القانون لهؤلاء ، وبالتالي فليس من إلزام على المحاكم أن تدبرهم ما لم تجد الضرورة الملجئة لهذا النذب ، هذه الضرورة التي يرجع في تقديرها للمحاكم نفسها ؛ ومتى انعدمت الضرورة ، رجعت المحاكم إلى الأصل العام ، وتقيدت بالنذب من بين طوائف الخبراء الذين عينهم القانون بصفاتهم وذواتهم ولا سيما أنه بين من المسكبات التي دارت بين وزارة العدل ، وبين رئاسة محكمة القاهرة الابتدائية ، أن القصد من إنشاء الكشف الخاص هو للإرشاد ، وتسهيل الأمر على القضاة . إذا ما دعت الضرورة للنذب من غير من عينهم القانون .

٢ - إن القانون وإن لم يضع قاعدة

تجري على سنتها المحكمة في نذب خبراء الجدول العام ، فإن من حق الجمعية العمومية للقضاة أن تضع من القواعد ما يكفل عدالة التوزيع بينهم ، وهذا لا يكون بالنسبة لطائفة تماثلت ظروفها ، واتحدت مراكزها القانونية ؛ فإذا أقرت الجمعية العمومية أن يكون نذب خبراء الجدول بالدور ، فهذا ولا شك تنفيذ صحيح للقانون ، لأنه يحقق المادة فيما بينهم . وأما إقحام طائفة خبراء الجدول الخاص عليهم ، وتدبرهم جميعاً بالدور معاً ، فهو الأمر الذي لا يتفق مع القانون ، لاختلاف المركز القانوني العام ، وتباين الظروف التي يندب فيها أفراد كل من الطائفتين ؛ إذ الأصل أن يكون النذب من بين خبراء الجدول العام ، ولا يلجأ لغيرهم ممن ورد ذكرهم في الكشف الخاص ، إلا في حالة الضرورة ، وأن يبين القاضي في حكمة الأسباب التي دعت إلى هذا النذب ، وبمعنى آخر ، فإن نذب خبراء الجدول الخاص إنما هو نذب لظروف تقوم عند النذب لمسألة معينة ، بما لا يتأتى معه إعطاؤهم نفس مركز خبراء الجدول العام . وبداية أن الاستثناء لا يمكن أن توضع له قاعدة ثابتة ، لأنه مرهون بوقته ، ومن ثم إذا كانت الجمعية العمومية لقضاة محكمة مصر الابتدائية قد سوت في النذب بالدور بين خبراء الجدول العام ، وخبراء الجدول الخاص ؛ فإن قرارها هذا ، وهو لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً ، قد جاء مخالفاً للقانون نصاً وروحاً لأنه

المبدأ القانوني :

إن السلطة التي لها حق تقدير سن العسكريين هي القومسيون الطبي العسكري العام بالقاهرة ، وهو مكون من رئيس وأعضاء متخصصين في فروع الطب المختلفة ، وتعتبر معتمدة توقيعات كل من السيد رئيس القومسيون والسيد مساعد مدير الخدمات الطبية للمنطقة الشمالية ، لأنهما يمثلان هيئة القومسيون .

فإذا كان الثابت أن تقدير سن المدعى قد حصل بمعرفة القومسيون الطبي العام بالقاهرة ، وأن الذي وقع على التقدير هو مساعد مدير الخدمات الطبية للمنطقة الشمالية بوصف كونه ممثلاً لهيئة القومسيون ؛ فإن هذا التقدير يكون قد تم وفق القانون وطبقاً للحدود المرسومة فيه .

ولا وجه لما يثيره المدعى من أوجه للبطلان بحجة أن الذي أوقع الكشف عليه قومسيون مكون من طبيب واحد ، أو أن تقدير السن بمعرفة القومسيون لا يكون إلا بعد تقديم شهادة إدارية تفيد بأن المطلوب تقدير سنه غير مقيد بدفاتر المواليد ، لا وجه لهذا لأن التقدير قد صدر من الهيئة المختصة به ، ووقع عليه من يمثلها .

ولا يدحض ذلك الزعم بأن الذي أوقع الكشف على المدعى طبيب واحد لا ثلاثة أطباء ، لأنه يفرض صحة هذا الزعم ، فإن القانون لا يشترط أن يقوم بالكشف على

فضلاً عما سبق لإرادته من حجج على عدم صحة هذا الإجراء التنفيذي للقانون ، فإن التسوية في المراكز القانونية بين خبراء الجدول العام وخبراء الجدول الخاص ، يجعل نديهم معاً بالدور ، بمثابة إلغاء للقيد الذي ورد في القانون من عدم إجراء أي قيد بجدول جديد من جدول الخبراء ، وإلغاء أيضاً للقيد الذي اشترطه القانون في حالة نوب خبير من خارج الجدول . فإذا رأت الجمعية العمومية بعد اتخاذ هذا القرار العدول عنه ، إثر المكاتبات التي دارت بينها وبين وزارة العدل ، وبعد استطلاع مكتب الخبراء بالوزارة المذكورة ، فإنها لا تكون قد أخطأت ، بل تكون قد صححت الإجراء بما يتفق مع القانون وطبيعة الأشياء .

٣ — للجمعية العمومية لقضاة محكمة مصر الابتدائية ، أن تصدر قواعد تنظيمية عامة في المسائل المتعلقة بشئونها الإدارية ، بشرط ألا تخالف هذه القواعد قانوناً قائماً ، كما أن لها أن تعدل تلك القواعد أو تلغيها إذا ما رأت فيها شذوذاً عن المنطق السليم وحكم الواقع ، أو مجافاة لروح القانون ، وإن المصلحة العامة لا تقتضيها .

(القضية رقم ١٩١٦ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٧

١٤ من أبريل ١٩٦١

سن : العسكريين ؛ تقديرها ، قومسيون طبي عسكري عام ، أفراد أحد أعضائه بالتقدير ، توقيع قرار التقدير ، شهادة سقوط القيد .

٣٢٨

٢٠ من مايو ١٩٦٢

أقدمية : موظف درجة ثامنة فنية ، تماثل الأعمال السابقة والحالية ، هيئة عامة للسكك الحديدية : مساعد كمسارى ؛ مساعد مخزنجى .

المبدأ القانونى :

الاختصاصات الموكولة إلى مساعد الكمسارى تنحصر فى .. إحصاء عدد البضائع ، ومراقبة سلامة أختتام العربات ، وإدراج الرسائل كافة فى دفتر خاص ، وترحيل البريد المصلحى من المحطات المختلفة وإليها ، وتدوين أوقات سير القطارات فى الجدول ، وبيان التأخير ، وإعطاء إشارة القيام للسائق بعد تبادل إشارة اليد مع الكمسارى .

أما عمل المخزنجى ومساعدته فيتناول تسلم البضائع من الجمهور ووزنها وتقدير أجور نقلها ، وتسليمها بالصحن شحنها وإجراء ختم العربات وتسليم هبتها إلى الكمسارى وفتح العربات فى محطة الوصول ومراجعة محتوياتها ثم تسليمه بعد تعريفه إلى ذوى الشأن ، وجرد الإيراد المحصل من أجور نقل البضائع ، ثم ضمان إرسال هذا الإيراد إلى الخزانة أو البنك .

ويتضح من مقارنة اختصاصات كل من هاتين الوظائف ، أن عمل مساعد الكمسارى يختلف اختلافاً بيناً عن عمل مساعد المخزنجى ولا يقدح فى هذا التفاوت الواضح أن يقوم بينهما اتصال أسباب فى ناحية من نواحي اختصاصاتهما المتباينة ، هى ناحية تسليم

المدعى بصدد تقدير سنه أعضاء الهيئة المختصة بذلك جميعهم ، بل يكفى أن يكشف عليه أحدهم ، وأما القرار الذى يتخذ ، فالمفروض أن جميعهم قد شاركوا فيه دون حاجة إلى توقيعاتهم ، إذ يغنى عنها توقيع من ينوب عنهم ويمثل الهيئة .

أما أن التقدير لم تسبقه شهادة تفيد أن المدعى من سواقط القيد ، فأمر لا يزعم من صحة التقدير أو يبطله ، لا سيما أنه لم يرد مثل هذا القيد فى القانون ، وهو لا يعدو أن يكون تعليقات وصفها القومسيون الطبي عند قيامه بتقدير السن ، حتى لا يرهق بمثل هذه الطلبات ، وحصرها فى أضيق الحدود عند عدم إمكان الحصول على شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها ، حتى إذا ما طلب منه تقدير حالة من حالات السن ، كان له أن يرفض التقدير إذا لم توجد شهادة إدارية تفيد أن المطلوب تقدير سنه من سواقط القيد ، أو الظروف والملايسات توحى بإمكان الحصول على شهادة الميلاد .

وقد كانت حالة المدعى وقت إحالته إلى القومسيون الطبي توحى بعدم إمكانه الحصول على شهادة ميلاد باسمه الصحيح ، وبذلك وجد المقتضى لتقدير سنه ، الذى يتوقف عليه استمراره فى الخدمة . وهذا ما حدا القومسيون على يقوم بتقدير سنه ، دون أن تكون أمامه شهادة إدارية بأنه من سواقط القيد .

(الفضية رقم ١١٧١ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الامام الامام الحارثي نائب رئيس المجلس ومصطفى كامل اسماعيل وحسن السيد أيوب والدكتور ضياء الدين صالح ومحمد مختار العزبي المستشارين) .

بين اختصاصات الوظيفتين ما دعت الحاجة إلى تقرير لياقته لوظيفة مساعد مخزنجي واستبعاد صلاحيته لوظيفة مساعد كمسارى التى سلب عنها . وهذا حاسم الدلالة على أن معيار الصلاحية لكل من هاتين الوظيفتين تتفاوت . ولا جدال فى أن تفاوت مناهج الصلاحية بالنسبة إلى هاتين الوظيفتين ، إنما نشأ عن فقدان التماثل بينهما .

ويكون المطعون عليه ، بعد أن انتفى شرط المماثلة بين عمل وظيفته السابقة ووظيفته اللاحقة التى عين فيها بالدرجة الثامنة الفنية اعتباراً من ٣٠ من إبريل ١٩٥٠ لا يكون له حق المطالبة بالإفادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، الذى يقضى بأن : « تعتبر أقدمية موظفى الدرجة الثامنة الفنية الحاليين من ذوى المؤهلات الدراسية التى تميز التعيين فى هذه الدرجة وغير ذوى المؤهلات ، بعد مضي سبع سنوات من تاريخ تعيينهم فى وظائف خارج الهيئة أو باليومية ، أو بمكافأة ، أو بمربوط ثابت أو على درجة تاسعة ، إذا كانت مدة العمل غير منقطعة ، وكانت أعمالهم مماثلة لأعمال وظائفهم بالدرجة الثامنة الفنية » .

(القضية رقم ١٠٩١ سنة ٥ فى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز البلاوى نائب رئيس المجلس والدكتور محمد سعد الدين الشريف وعبد الفتاح نصار وعزت عبد المحسن وأبو الوفا زهدى المستشارين) .

أو تسلم مساعد المخزنجي لمحتوى العربات بحضور مساعد الكمسارى ، لأن هذا الاتصال العارض الذى يحتمه منطق اتصال عمليتى التسليم والتسلم فى ناحية وحيدة من نواحي الاختصاصات المتقابلة ، لا يتحقق به بداية شرط التماثل المطلوب بين عمل الوظيفة السابق ، واختصاص وظيفة المدعى بالدرجة الثامنة اللاحق .

ولا شبهة فى أن الارتباط الحاصل فى مجال تنفيذ بعض الاختصاصات ، لا يستتبع قيام المماثلة بين وظيفتى مساعد الكمسارى ومساعد المخزنجي .

وهذا النظر القويم هو الذى قامت عليه فعلا القاعدة التنظيمية التى أرسنها لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بجلستى ٣٠ من أكتوبر ١٩٥٣ و ٢١ من فبراير ١٩٥٤ فى شأن تطبيق مفهوم المماثلة على وظائف قسم الحركة ، على هدى الغرض الذى توخاه قرار مجلس الوزراء فى ١٧ من أغسطس ١٩٥٣ ، فقد قطعت هذه القاعدة المشار إليها بانتفاء المماثلة بين عمل مساعد الكمسارى ومساعد المخزنجي .

وليس أدل على انتفاء المماثلة بين أعمال الوظيفتين السابقتين ، من أنه بعد تعيينه ابتداء فى وظيفة مساعد كمسارى فى عام ١٩٣١ ظل فيها حتى اتضحت عدم لياقته للنهوض بأعباء وظيفته ، فنقل إلى وظيفة مساعد مخزنجي . ولو كان التماثل قائماً حقاً

٣٣٩

٢٦ من مايو ١٩٦٢

بمئات : إشراف مالي وعلمي ، رفعه ، شرطه .

المبدأ القانوني :

إن الإشراف الذي تسبغه الحكومة على الطلاب المخترعين من أبناء الوطن ، إنما هو حق لكل مواطن ، فلا يزيد عنه طالما أنه يجد في الدرس والتحصيل ، غير عايب ولا هازل . فإذا ما انحرف عن الغرض الذي وضع من أجله تحت الإشراف ، وما يستتبع ذلك من مزايا ، كان غير جدير بهذا الإشراف .

ولا جدال في أن مكاتب البعثات الموجودة في البلاد الأجنبية التي يدرس فيها الطلبة المصريون ، لها القول الفصل في سلوك الطالب من الناحية الخلقية والعلمية ؛ لأن ذلك من صميم عملها ؛ وما تقرره في هذا الشأن إنما تراعى فيه مصلحة الطالب بما لا يتعارض مع المصلحة العامة .

فإذا ما رأت الحكومة من تقرير قدم إليها مدعم بالأوراق ومعزز بواقع الحال ، أن ابن المدعى غير جاد في دراسته ، وأن حياته تنطوي على مخاز تضر بسمعة البلاد ، واتخذت بناء على ذلك قراراً برفع الإشراف عنه ؛ فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

والثابت من الأوراق حتى نظر هذا

الطعن ، أن ابن المدعى لم يحقق أي نجاح في دراسته ، وأن التقارير أخذت تترى ، قبل صدور القرار المطعون فيه وبعده ، مشيرة إلى سوء سيرته وعدم جديته في الدراسة ، وتنصح بضرورة عودته إلى الوطن . .

فإذا أقامت الجهة الإدارية قرارها برفع الإشراف عن هذا الطالب على ما جاء بتلك التقارير ، فإنها تكون ، قد استخلصت أسبابه استخلاصاً سائغاً من أصول ثابتة نتيجته وتؤدي إليه ، وبالتالي يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح ، فهو قرار صحيح بمنأى عن الطعن .

(القضية رقم ١٩٦٤ سنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الإمام الإمام الحربي وكيل المجلس ومصطفى كامل اسماعيل وحسن السيد أيوب والدكتور ضياء الدين صالح ومحمد مختار العزبي المستشارين) .

٣٣٠

٢٣ من يونيو ١٩٦٢

قرار إداري : تسبيبه ، إحالة إلى المعاش .

المبدأ القانوني :

الإدارة غير ملزمة بتسبيب قراراتها الصادرة بالإحالة إلى المعاش بالتطبيق للمادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛ والمفروض في هذه القرارات أنها تستهدف المصلحة العامة ، وتوجه إلى تحقيق نفس الغرض الذي منحت الإدارة من أجله سلطة إصدارها ، وأنها

قائمة على سببها المسوغ لها . وبذا تحمل قرينة
المشروعية ، التي لا ترايلها مجرد عدم تسببها ،
أو مجرد خلو ملف خدمة الموظف مما يصح
أن يكون سبباً للقرار . مالم يقر على إدحاض
هذه القرينة الدليل العكسي ، بمن يطلب إلغاء
تلك القرارات .

إلا أن الإدارة ، إذا كشفت عن
الأسباب الواقعية لهذه القرارات أو استظهرتها

المحكمة من ظروف الدعوى ؛ وجب
على القضاء الإداري أن يبسط رقابته القانونية
على تلك الأسباب ، ليستبين صحتها . فإذا
استبان أنها غير مستخلصة من أصول
ثابتة ، فقد القرار الأساس القانوني الذي
يجب أن يقوم عليه ، وكان مشوباً بعيب
مخالفة القانون .

(القضية رقم ٢٢٢٨ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

الجمعية العامة العمومية

للقسم الاستشاري

٣٣٢

١٣ من فبراير ١٩٦٢

مؤسسة : عامة ذات طابع اقتصادي ، هيئة مواصلات
سلكية ولاسلكية ، رسم دفعة ، نظام موظفي الهيئة .

الفتوى :

تكييف مؤسسة بأنها ذات طابع
اقتصادي يكون بإحدى وسيلتين : فإما أن
ينص قرار إنشائها على أنها من المؤسسات
العامة ذات الطابع الاقتصادي وإما أن يصدر
قرار جمهوري باعتبارها كذلك .

ولا تعتبر هيئة المواصلات السلكية
واللاسلكية من المؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادي ، لعدم توافر إحدى الوسيلتين
السابقتين في إسباغ هذه الصفة على تلك
الهيئة ، ولا محل للقول بأن ورود هذه الهيئة
في نصوص قرار رئيس الجمهورية ٤٨٦
لسنة ١٩٦١ ، يجعلها مؤسسة عامة ذات
طابع اقتصادي ؛ لأن هذا القرار قد صدر
لإنشاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة المذكورة
في المادة الأولى منه ، وفقاً لما يبين من عنوان
القرار ، مع بيان تشكيل هذا المجلس وتحديد
اختصاصاته ولم يشر فيه إلى القانون ٢٦٥
لسنة ١٩٦٠ فضلاً عن أن القرار ٤٨٦

٣٣١

١٣ من فبراير ١٩٦٢

ميعاد : تظلم من قرار إداري ، بدؤه .

الفتوى :

ميعاد التظلم من القرارات الإدارية ،
يبدأ من تاريخ إعلان القرار أو نشره أو العلم
به علماً يقينياً . والنشر الذي يعتد به هو
النشر في الجريدة الرسمية أو في النشرة
المصلحة طبقاً لأحكام المادة ١٩ من القانون
١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ،
ثم المادة ٢٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التي
حلت محل المادة الأولى .

والنشرات المصلحة التي يعتد بالنشر
فيها ، هي التي تصدرها إحدى الوزارات
أو المصالح أو الهيئات ، ويتم نشرها وتوزيعها
على الإدارات والأقسام والفروع المختلفة .
ولا يعتبر من قبيل النشر في النشرات المصلحة
إبلاغ القرارات الإدارية إلى الأقسام
والفروع المختلفة ، أو إلصاقها بلوحة إعلانات
الوزارة أو المصلحة ، فلا يعتد بهذا الإبلاغ
أو الإصاق في سريان الميعاد .

في الترقية بمقتضاه إلى الدرجة التالية ، ويكون أثر السحب في هذه الحالة إلغاء ترقية التالى في ترتيب الأقدمية وجوباً ، وإصدار قرار بترقية من تخطى في دوره وانصب السحب على تخطيه ، بحيث ترجع أقدميته في هذه الترقية إلى التاريخ المحدد لتنفيذ القرار الذى ألغى إلغاء جزئياً ، ويعتبر من ألغيت ترقية كانه لم يرق منذ البداية ؛ وإن كان هذا لا يخل بحق جهة الإدارة في الإبقاء على الترقية الملغاة ، وترقية المسحوب لمصلحته على أى درجة تكون خالية عند تنفيذ مقتضى السحب . مع إرجاع أقدمية هذا إلى التاريخ المعين في الحركة التى أصابها السحب .

ينفسح مجال الطعن في القرارات المبينة على القرار المسحوب . وتنفسح مواعيد سحب هذه القرارات كذلك ، نظراً لتلازم مواعيد السحب والإلغاء .

٣٣٤

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

مؤسسة عامة : أسهم الشركات التابعة لها ، ضرائب ورسوم .

الفنوى :

تعتبر ملكية أسهم الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج والمؤسسات الصناعية ، منقولة للمؤسسة دون الشركات ، وذلك طبقاً لنص المادة الأولى من القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار

لسنة ١٩٦١ يعتبر ملغى بقرارى رئيس الجمهورية ١٨٩٩ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ فلا تستفيد هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية من نص المادة ٢١ من القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، فلا تعفى من رسم الدمغة ، لأنها لا تعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى . ويظل نظام هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية محكوماً بقرار رئيس الجمهورية ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام موظفي الهيئة ولائحته التنفيذية . ولا ينطبق قرار رئيس الجمهورية ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفي هذه الهيئة نظراً لأنها ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى .

٣٣٣

١٣ من فبراير ١٩٦٢

ترقية : سحب القرار الإدارى الصادر بها ، نوعاً ، أثره في المواعيد .

الفنوى :

سحب القرار الإدارى الصادر بالترقية نوعان كإلغاء تماماً . فالسحب قد يكون كلياً أو جزئياً ؛ ولكن آثار السحب في كل من الحالتين زوال جميع محتويات القرار وآثاره في حالة السحب الكلى ، وزوال الإجزاء التى نصت عليها إرادة السحب في حالة السحب الجزئى .

ويعتبر جزئياً سحب القرار الإدارى بالترقية فيما تضمنه من تخطى أحد الموظفين

الفتوى :

لا يستحق الموظفون المعارون إلى المؤسسات العامة راتب طبيعة العمل الذى كانوا يستحقونه في جهاتهم الأصلية ، لعدم توافر شروط استحقاقه ، ويمكن تقريره في الجهة المعارين إليها بقرار يصدر من رئيس الجمهورية طبقاً لنص المادة ١٦ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة بعد تعديلها بالقرار الجمهورى ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ . فإذا لم يصدر مثل هذا القرار فلا يمنح البدل .

٣٣٧

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

شركة : ضمان الحكومة أرباحها .

الفتوى :

ضمنت الحكومة حد أدنى من الأرباح لأسهم شركة الحديد والصلب بمقتضى القانون ١٣١ فى ٤ من مارس سنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون ٨٤ لسنة ١٩٥٦ والقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ ، ثم اشتركت شركة ديماج الألمانية بحصة فى رأس مال شركة الحديد والصلب تقابل ٢٠٪ من ثمن آلات ومعدات وردتها ديماج لشركة الحديد والصلب ، لذلك تستحق هذه الشركة ذلك الحد الأدنى من الضمان عن حصتها على أساس أن حصتها فى رأس المال تعتبر فى الحقيقة حصة نقدية وليست حصة عينية .

قانون المؤسسات عامة ، ونص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الصناعية . لذلك لا يخضع ناتج استثمار أموال هذه المؤسسات الصناعية للضرائب المقررة بمقتضى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وذلك طبقاً لنص المادة ٢١ من القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

٣٣٥

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

مهندس : إعارته إلى مؤسسة ، أنره .

الفتوى :

إعارة بعض مهندسى الوزارات والمصالح إلى إحدى المؤسسات العامة (المؤسسة المصرية العامة للمقاولات والإنشاءات) ، ثم تعيينهم فى أثناء الإعارة رؤساء وأعضاء بمجالس إدارة الشركات التابعة لهذه المؤسسة بمقتضى قرار جمهورى صدر فى هذا الخصوص (القرار رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٢) ، من شأنه انتهاء الإعارة وانتهاء الخدمة كذلك ، دون حاجة لتقديم استقالة من أى منهم ، لأن امتثال الموظف لقرار تعيينه بمجالس إدارة الشركة ، يعد بمثابة تقديم استقالة منه .

٣٣٦

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

إعارة : راتب طبيعة عمل .

٣٣٨

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

أرباب عهد : صندوق التأمين الحكوى لضمانهم .

الفتوى :

صندوق التأمين الحكوى لضمان أرباب
العهد ، المنشأ بقرار مجلس الوزراء فى ٨ من
فبراير ١٩٥٠ — مسئول عن الخسائر المادية
التي تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود
أو أوراق الدفعة . وكل عجز فى عهدة

المهمات والأدوات فيما يزيد على خمسة جنيهات .
ويسرى هذا الضمان فى النطاق وبالشروط
التي وضعها قرار مجلس الوزراء سالف
الذكر ، دون أن يرتبط بثبوت إدانة الموظف
المضمون ، بل يكفى تحقق سبب من الأسباب
المنصوص عليها فى المادة السابقة من هذا
القرار : كسرقة أو غش أو خيانة أمانة
أو اختلاس أو إهمال ؛ ولولم يكن ذلك
بفعل الموظف المضمون ذاته .

قضاء محاكم الاستئناف

٣٣٩

محكمة استئناف القاهرة

٣٠ من مايو ١٩٦١

١ - وكيل بالعمولة : عمول ، حلول الوكيل محله في حقوق العقد والتزاماته .

ب - عينة : مطابقتها للبضاعة .

المبادئ القانونية :

١ - محل الموكل وفقاً للمادة ٨٣ من القانون التجارى ، محل الوكيل بالعمولة في كل الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد ، وتصبح العلاقة التعاقدية قائمة مباشرة بين الموكل والمتعاقد معه ، ويصبح كل منهما ملتزماً قبل الآخر بتنفيذ الإلتزامات الواردة بالعقد ، فإن أحل أحدهما بهذه الإلتزامات أقام الآخر الدعوى عليه مباشرة دون الوكيل العادى ، الذى لا يصح مساءلته عن الأضرار الناشئة عن الإخلال بالتعاقد ، لأنه لا يجوز مطالبة الوكيل العادى بتعويض الضرر دون الأصيل .

٢ - إذا كان الوكيل تضمن عينة البضاعة المشتراة عن طريقها ، كالعينة الموقعة منها ، وفي حالة الاختلاف بدفع المبالغ المدفوعة ومصاريف الكريديت ، وفوائد البنك ، فإنها تكون قد التزمت بدفع هذه المبالغ في حالة رفض المشتري تسلم البضاعة المستوردة لعدم

مطابقة العينة المتفق عليها ، أى رد الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعاقد ، ولا تتحمل المبالغ المذكورة أى تعويض .

المحكمة :

«... الثابت.. أن الشركة المستأنف عندها (شركة التبادل التجارى) كانت وكالة بالعمولة عن شركة ميدلاند بالهند في صفقات الشاى محل النزاع ، غير أنها — أى الشركة المستأنف عندها — لم تعاقد باسمها مع المستأنف بشأن بيع هذا الشاى له ؛ وإنما تركت أمر التعاقد يجرى بين موكلها شركة ميدلاند ، والمستأنف مباشرة ، وقام هذا الأخير بإبرام العقود باسمه مع شركة ميدلاند ممثلة في أوامر الشراء الأربعة . . . وهى صريحة في الدلالة على أن التعامل يجرى بين المستأنف وشركة ميدلاند مباشرة ، دون تدخل من الشركة المستأنف عندها في هذه العقود أو إتمامها . . .

«... وحيث إنه . . . تطبيقاً لأحكام المادة ٨٣ من القانون التجارى ، محل الموكل — شركة ميدلاند — محل الوكيل بالعمولة — الشركة المستأنف عندها — في كل الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد ، وتصبح العلاقة التعاقدية قائمة مباشرة بين شركة ميدلاند والمستأنف المتعاقد معها باسمها ، ويصبح كل منهما ملتزماً قبل الآخر بتنفيذ الإلتزامات الواردة بالعقد ، فإن أحل أحدهما بهذه الإلتزامات أقام الآخر الدعوى عليه مباشرة دون الشركة المستأنف عندها التى أصبحت

في هذه الحالة مجرد وكيل عادي لاتصح مساءلتها عن الاضرار الناشئة عن الإخلال بالتعاقد ، لأنه لا يجوز مطالبة الوكيل العادي بتعويض الضرر دون الأصيل ، وبناء على ذلك لا يجوز للمستأنف أن يطالب الشركة المستأنف ضدها بالتعويض عن الأضرار التي يدعى أنها لحقت به نتيجة إخلال شركة ميدلاند بالهند بالتعاقد . بل يتعين عليه أن يرجع على هذه الأخيرة مطالباً إياها بتعويض عن الضرر الذي يدعى أنه لحق به .

« وحيث إنه بالنسبة للخطاب . . فإنه يتعين تفسيره في نطاق ما هو مدون به . وظاهر مما ورد به أن الشركة المستأنف ضدها ، تضمن عينة الشاي للشراء عن طريقها كالعينة الموقعة منها ، وفي حالة الاختلاف تدفع للمستأنف في ظرف أسبوع قيمة المبالغ المدفوعة ومصاريف الكريديت وفوائد البنك . ومقاد هذه العبارة أن الشركة المستأنف ضدها تلتزم بدفع هذه المبالغ للمستأنف في حالة رفضه استلام الشاي المستورد لعدم مطابقة العينة المتفق عليها عليه ، أي رد الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعاقد ، وظاهر أن المبالغ المذكورة لاتشمل أي تعويض . . ومفهوم هذا أن يرفض المستأنف استلام الشاي المستورد ، وظاهر أيضاً من الخطاب المذكور . . أن الضمان سالف الذكر مقصور على الشاي موضوع أمر الشراء الصادر في ١١/١٠/١٩٤٩ . . وأمر الشراء الصادر في ١٧/١٠/١٩٤٩ . . ، ولا يصح إطلاقاً تعميم هذا الضمان وجعله شاملاً لكل الرسائل — كما ينبغي للمستأنف في دفاعه — ذلك أنه لا يصح إلزام الشركة المستأنف ضدها إلا بالضمان الوارد بالخطاب المذكور وفي الحدود المبينة به . لأن هذا الضمان هو الذي التزمت به ولم تلتزم بغيره ، وهو مقصور على الرسالتين

المشار إليهما ويحدد بأوضاع معينة لايجوز التجاوز عنها أو إغفالها . وما دام هذا الضمان قد ورد مكتوباً في سند موقع عليه من الشركة المستأنف ضدها ، وليس في أوراق الدعوى أو ظروفها ما يشير إلى أنها تضمن رسائل الشاي المستورد ، فإن المحكمة لا ترى محلاً لإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الضمان المنوه عنه في الخطاب سالف الذكر يشمل كل رسائل الشاي المستورد كما يطلب المستأنف ، وفضلاً عن ذلك فإن إصدار الخطاب المذكور مقصوراً على ضمان رسالتين معينتين ، معناه أن الشركة المستأنف ضدها لم ترغب إلا في ضمانها دون باقي الرسائل ، ولو كان الأمر كما يذهب المستأنف ، لما كان هناك ما يمنع من تعميم الضمان وجعله شاملاً لجميع كميات الشاي المستوردة ، والنص على ذلك . .

« وحيث إنه واضح من المذكرة الأخيرة للشركة المستأنف ضدها أن كمية الشاي موضوع أمر الشراء المؤرخ . . أوقف شحنها بناء على طلب المستأنف ، وقد أقر المستأنف بوقف شحن هذه الكمية في إنذاره . . ومن ثم — فإن الشركة المستأنف ضدها لا تلتزم برد أي مبالغ للمستأنف عن هذه الرسالة ، لأنها لم تشحن أصلاً ولا يعرف — بطبيعة الحال — إن كانت مطابقة للعينة المتفق عليها أو مخالفة لها .

« وحيث إنه بالنسبة لرسالة الشاي . . موضوع أمر الشراء الصادر من المستأنف في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، فقد نددت المحكمة بهيئة سابقة خيراً . . للوقوف على العناصر التي يمكن على ضوءها البت في أمر الضمان . .

« وحيث إنه يبين من أقوال وكيل المستأنف التي أدلى بها أمام الخبير والسابق بيانها أن

مع الزام المستأنف مصروفات الاستئناف
لاخفاقه فيه .

(استئناف رقم ١٧٥ سنة ٧٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد رضوان حجازى ويوسف راشد
وعبد الباقي دكرورى المستشارين) .

٣٤٠

محكمة استئناف القاهرة

٣٠ من مايو ١٩٦١

تزوير : إحالة الدعوى إلى التحقيق ، قبل الفصل
في الادعاء بالتزوير .

المبدأ القانوني :

إذا أصدرت المحكمة حكماً بإحالة الدعوى
إلى التحقيق لتكوين عقيدتها في شأن التزوير ،
وأبقت الفصل في موضوع التزوير ، واتخذت
للإحالة على التحقيق أسباباً لا تفصح عن
عقيدتها في موضوع التزوير ، بل تفصح عن
عقيدتها بوجود أدلة غير كافية لإقناعها بتزوير
الورقة أو بصحتها ، فإن هذا لا يسلب المحكمة
ولايتها في الفصل في موضوع التزوير ، ولها
بحكم إبقائها الفصل في موضوع التزوير حتى
تنتهى من إجراءات التحقيق ، أن تعود
فتفصل في التزوير بحكم موضوعي قاطع وذلك
بعد أن تستكمل عقيدتها من القرائن والأدلة
والمستندات السابق طرحها أمامها قبل صدور
الحكم المذكور ، مضافاً إليها ما يستجد من
أدلة أخرى كوقائع أو مستندات أو مناقشات
من شأنها دعم الأدلة التي كانت قائمة ، وإضفاء
الجدية عليها وجعلها كافية في الإقناع ، أو
إضافة جديد إليها تستكمل به المحكمة عقيدتها .

المستأنف قد باع رسالة الشاى موضع البحث وإذا
طولب بمستندات البيع والأوراق المتعلقة به كافة ،
امتنع عن تقديمها وظل يستأجل الدعوى . .
فاستحال على الخبير أداء المأمورية وأعاد الدعوى
إلى المحكمة ، وظل المستأنف محجماً عن تقديم
المستندات المذكورة للمحكمة أثناء نظر الدعوى
أمامها بعد إعادتها من مكتب الخبراء ، وبناء على
ذلك لا ترى المحكمة إجابة طلب المستأنف بشأن
إعادة المأمورية للخبير ذلك أن الفرصة قد منحت
له مراراً عديدة لتقديم المستندات التي تمكن
الخبير من أداء المأمورية غير أنه لم يقدمها ،
كما أنه لم يستدرك الأمر بعد أن أعيدت الدعوى
للمرافعة أمام المحكمة .

« وحيث إن الخطاب المورخ في ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٤٩ لا يرتب حق التعويض للمستأنف قبل
الشركة المستأنف ضدها ، كما أنه لا يخول له حق
استرداد المبالغ المنوه عنها في الخطاب إلا في حالة رفضه
استلام رسالة الشاى موضع البحث ، ولما كان الثابت
من أقوال وكيل المستأنف التي أدلى بها أمام الخبير
أن المستأنف قد استلم رسالة الشاى المذكورة
وباعها فإنه يتعين في هذه الحالة الاطلاع على
مستندات البيع للوقوف على العناصر التي على
هديها يمكن تحديد مسئولية الشركة المستأنف
ضدها بشأن المبالغ المنوه عنها في الخطاب آنف
الذكر ومعرفة ما إذا كان للمستأنف الحق في
استردادها أم لا ، ونظراً لأن المستأنف لم يقدم
المستندات المذكورة فتكون دعواه بالنسبة
لرسالة الشاى موضع البحث على غير أساس لعدم
قيام الدليل على صحتها .

« وحيث إنه لما تقدم تكون دعوى
المستأنف على غير أساس من الناحيتين القانونية
والموضوعية ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف

المحكمة

« .. وحيث .. أن محكمة أول درجة كانت أثناء إصدارها للحكمين .. في مرحلة استجاء الأدلة عن طريق التحقيق لتكوين عقيدتها بشأن صحة الورقة المطعون عليها أو تزويرها ، ثم تصدر حكمها بعد ذلك في موضوع الادعاء بالتزوير بصحة الورقة المذكورة أو بردها وبطلانها ، وهي لم تفصل في أحد الحكمين المذكورين في موضوع التزوير بنفيه أو إثباته ، بدليل أنها أصدرتهما قبل الفصل في هذا الموضوع ، وفيما يتعلق بالأسباب الواردة في الحكم الصادر بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٥٩ .. فإنها لم تفصل في موضوع التزوير برأى قاطع ، ولم تبت في تزوير الورقة المطعون عليها أو في صحتها ، ولم تنته إلى صحة هذه الورقة أو ردها وبطلانها » .

وكل ما تحمله هذه الأسباب .. أن يبين أوراق الدعوى ومستنداتها بعض الأدلة غير الكافية تشير إلى تزوير الورقة المطعون عليها أو إلى صحتها ، وأن هذه الأدلة لا ترجح أيّاً من الأمرين ، ولذلك ونظراً لأن التحقيق عن طريق المضاهاة لم ينتج لأسباب فنية فقد رأت المحكمة استكمالاً لتكوين عقيدتها الاستعانة بالتحقيق عن طريق سماع الشهود ، ومفاد هذا كله أن الأسباب المذكورة لا تتضمن قضاء صريحاً أو ضمناً في موضوع التزوير ، ولو كان الأمر على خلاف ذلك وكما يذهب المستأنف أن هذه الأسباب قد فصلت في الادعاء بالتزوير بعدم ثبوت التزوير ، ولكنها لم تفعل بل أصدرت حكمها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتكوين عقيدتها في شأن التزوير وأبقت الفصل في موضوعه . واتخذت الأسباب المذكورة — التي لا تفصح عن عقيدتها

والتي تنطوي على معنى وجود أدلة ولكنها غير كافية لاقتناعها بتزوير الورقة أو بصحتها ، لتنتهي منها إلى الاحالة على التحقيق . ومؤدى هذا أن ماجاء بالأسباب المذكورة لم يسلب ولاية محكمة أول درجة في الفصل في موضوع التزوير ، ولها بحكم إبقائها الفصل في موضوع التزوير حتى تنتهي من إجراءات التحقيق ، أن تعود وتفصل فيه بحكم موضوعي قاطع وذلك بعد أن تستكمل عقيدتها من القرائن والأدلة والمستندات السابق طرحها أمامها قبل صدور الحكم المذكور ، مضافاً إليها ما يستجد من أدلة أخرى كوقائع أو مستندات أو مناقشات من شأنها دعم الأدلة التي كانت قائمة سلفاً ، وإضفاء الجدية عليها وجعلها كافية في الاقناع أو إضافة جديد إليها تستكمل به المحكمة عقيدتها .

ومضى كان الأمر كذلك فإن محكمة أول درجة تكون قد التزمت الصواب في حكم القانون إذ فصلت في موضوع التزوير مستندة إلى ما كان مطروحاً أمامها من أدلة قبل الحكم آنف الذكر ، وإلى أدلة أخرى استجدت بعد صدوره ، وهي لم تكن في حاجة إلى لفت نظر الخصوم إلى أنها ستناقش هذه الأدلة مجتمعة للفصل في موضوع التزوير ، ما دام لم يصدر قضاء قاطع في أمره ، وما دام الادعاء بالتزوير ما زال قائماً ومعروضاً أمامها ويتمين عليها الفصل فيه ، وما دامت المحكمة لم تستبعد ما كان قائماً ، أمامها من أدلة وقرائن بحكمها الصادر في ٣ مايو سنة ١٩٥٩ ، ولم تقل كلمتها فيها بأنها غير صالحة في إثبات التزوير مكنتية بالقول بأنها غير كافية في الاقناع ، فإذا جدت أدلة وكان من شأنها النهوض بالأدلة السابقة إلى مستوى اليقين ، فإنه لا حرج على المحكمة في أن تستعين بهذه وتلك لتكوين عقيدتها وهي

بصدد الفصل في موضوع التزوير .

وليس صحيحاً ما ذهب إليه المستأنف أن الشركة المستأنف ضدها قد تنازلت عن طلب رد وبطلان السند المطعون عليه بمقولة إنها لم تتقدم بهذا الطلب في مذكرتها الختامية ، بل ضمنيتها طلبات أخرى وهي عدم قبول الدعوى شكلاً وموضوعاً لعدم وجود أى التزام موقع عليه من شركة روبي جنرال للتأمين أو تحت اسمها من موكلتها في القطر المصرى وبطلان البوليصةين بخصوص شحن البضاعة إلى ليبيا ورفض جميع طلبات المستأنف مما مفاده تسليم الشركة المستأنف ضدها بحكم المحكمة الصادر في ٣ مايو سنة ١٩٥٩ بعدم ثبوت التزوير وتنازلها عن الطعن بالتزوير والاكتفاء بعدم إعمال التعهد المطعون عليه لأنه في رأيها غير ملازم لها لأسباب قانونية غير تزويره ، وليس صحيحاً ما يردده المستأنف في هذا الشأن لأن الادعاء بالتزوير قائم بناء على طعن الشركة المستأنف ضدها في السند محل النزاع وقيامها بإعلان صحيفة شواهد التزوير طالبة الحكم برد وبطلان هذا السند ، وهي لم تنازل عن هذا الطلب ولا يصح استنتاج هذا التنازل من عدم ادراجها الطلب برد وبطلان السند في مذكرتها الختامية ، إذ لم تكن في حاجة إلى ادراجه بها لأنها سبق أن طلبته في صحيفة إعلان شواهد التزوير ولم يستجد ما يستدعى تكرار تقديمها بهذا الطلب مرة ثانية ، وفضلاً عن ذلك فقد أشارت المستأنف ضدها في مذكرتها الختامية في أكثر من موضع إلى تزوير التعهد المطعون عليه واستندت في تأسيس طلباتها على وجود هذا التزوير . . . مما مفاده أنها متمسكة بطلب رد وبطلان السند المطعون عليه ، وفيما يتعلق بطلباتها الواردة في هذه المذكرة ، فإنها من قبيل

استكمال دفاعها في الدعوى المرفوعة عليها ، وبيان وجهات النظر المختلفة التي تراها صالحة لدفع الدعوى إلى جانب تمسكها بتزوير التعهد المطعون عليه .

وفضلاً عن ذلك فإن المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات تجيز للمحكمة ، ولولم يدع أمامها بالتزوير ، أن تحكم برد أى ورقة ويبطلانها ، إذ ظهر لها بجلاء من حالتها ، أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وليس صحيحاً أيضاً ما يزعمه المستأنف أن محكمة أول درجة — بحكمها الصادر بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٥٩ بالاحالة إلى التحقيق — قد استحدثت جديداً من طرائق التحقيق لم تطلبه الشركة المستأنف ضدها ذلك أنه واضح من صحيفة إعلان شواهد التزوير أن الشركة المستأنف ضدها طلبت الاستماع إلى شهودها لإثبات واقعة حضور المستأنف إلى مقر الشركة وتسليمه المستندات دون إضافة أية عبارة باللغة العربية إلى السند المحرر على الآلة الكاتبة وباللغة الانجليزية . . . » .

(استئناف رقم ٢٦٧ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤١

محكمة استئناف القاهرة

٣٠ من مايو ١٩٦١

وكيل بأجر : عملية شحن ، عناية الرجل المعتاد .

المبدأ القانوني :

إن الوكيل بأجر في عملية شحن ، يجب عليه أن يبذل دائماً في تنفيذ وکالته عناية الرجل المعتاد ، عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٧٠٤ من القانون المدني ، فهو يسأل عن الخطأ

ولو كان يسيراً ، والمفروض عليه أن يقدر الشحنة ، وعدد الأيام اللازمة لشحنها على ظهر السفينة التي كان مقرراً لها أن تبقى بميناء الشحن أياماً محدودة لا يمكن أن تتعدها ، فكان المفروض أن يزيد عدد عمال قوة الشحن ؛ فإذا هو خطأ في هذا التقدير وإن كان الخطأ يسيراً فإنه يلزم نتيجة هذا الخطأ ، ويغرم قيمة نولون البضاعة التي لم يتمكن من شحنها ؛ طالما أن موكلته قد تحملت بهذه القيمة .

المحكمة :

«... وبما أن وزارة التموين أقامت هذه الدعوى تسائل البنك في ناحيتين ، مقرر أن مصر في أداء التزامه كوكيل بالعمولة : الأولى — هي المطالبة الخاصة بالنولون المستحق عن مقدار ٨٥٧٧٣ طن لم تشحن في الشحنة الأخيرة على الباخرة (روبنسون) ؛ والثانية هي المطالبة بشحن ٢٠ طناً من الأرز بدعوى أنها سرقت في أثناء الشحن .

فإنه عن المطالبة الأولى ، فالثابت . . أن هذه الكمية لم تشحن فعلاً ، وإنما يقوم التساؤل عن السبب في عدم شحنها ومدى مسئولية البنك المتولى عمليات الشحن عن ذلك . وفي هذا الصدد يتبين أن الأصل في الشحن كان مقرراً أن يتم في ميناء الاسكندرية وقد تمت أربع شحنات فعلاً دون أي خطأ . أو نزاع بشأنها ؛ وأما الشحنة الأخيرة فقد طلب من البنك شحنها من بورسعيد وقد أوضح البنك في خطابه المؤرخ ١٣ يونيه ١٩٥٠ إلى مراقبة محاسبة البنوك بوزارة التموين السبب في هذا فقال إنه تم الشحن في بورسعيد

نظراً لنفاد كمية الأرز المسموح به من الاسكندرية حيثئذ ، وهو أمر لا دخل له فيه وإنما يتم تحديد ميناء الشحن بمعرفة الوزارة — كما تبين أن الباخرة (روبنسون) وصلت ميناء بورسعيد في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبدء في الشحن في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وتم في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بنقص قدره ٨٥٧٧٣ طن لم يتم شحنها لاصرار الربان على الرحيل في الموعد المحدد وأن الكمية التي شحنت في هذه الفترة هي ٦٠٢ ك و ٦٢٤٦ طن أي بمعدل ٧٠٠ طن يومياً تقريباً وهذا واضح من مكاتبات البنك إلى الوزارة ومن مخازن الاستيداع ببورسعيد والشهادات الصادرة منه ومعنى ذلك أن البنك كان يقوم بالشحن على أحسن وجه وبأتم نشاط ولولا ما قرره البنك من إصرار الربان على الرحيل لتم شحن الكمية الباقية التي لا تحتاج إلا بضع ساعات فقط — وهذا السبب كما يبدو لا دخل للبنك فيه لاصحاً إذا ما أضيف إلى ذلك أن حكومة الهند قد تأخرت من ناحيتها في إعداد البواخر للشحن في المواعيد المتفق عليها ، وهو من الالتزامات المفروضة عليها بالاتفاق على نحو ما يقرره الطرفان ، ولعل هذا النظر هو ما كانت تراه مراقبة البنوك بوزارة التموين عندما حررت خطابها المؤرخ ٥ إبريل سنة ١٩٥٠ الموقع عليه من مراقب محاسبة البنوك إلى وكيل الوزارة والذي جاء به : « أنه لما كان فرع بنك مصر بالاسكندرية هو الذي كلف تنفيذ الاتفاق المبرم بين حكومتى الهند ومصر على أساس ٤٠٠٠٠ طن تسليم ميناء الاسكندرية وبالنظر لتسليم الكمية الباقية من بورسعيد فإنه يقترح سؤال البنك عن سبب الشحن من بورسعيد ، وعن سبب عدم شحن باقي الكمية ، فإذا ما ثبت أن هناك ظروفًا خارجة عن مقدرة الفرع ، وأن وزارة

التموين هي التي تتحمل بالنولون ، فإنه يرى مطالبة مندوب الهند التجارى بموافاة الوزارة بشروط الشحن تأييداً لصحة مبالغ النولون وإثبات دفعه من حكومة الهند . . » وأنه ترتيباً على ما تقدم تكون المطالبة في الناحية الأولى في غير محلها ولا أساس لها .

وأنه في خصوص المطالبة في الناحية الثانية الخاص بقيمة ٢٠ طن المقول بسرقتها فتلاحظ المحكمة بادية ذى بدىء أن الوزارة أشارت إلى أنه المبلغ عن هذه الواقعة وعمل منها تحقيقات ولكنها لم تقدم أى دليل على صحة ذلك ، ولم تشر حق إلى رقم هذه التحقيقات أو الجهة التي تم فيها أو أبلغ إليها الأمر ، وأما الواقعة في ذاتها فواضح أنها لم تخرج عن كونها زعماء أرسله مندوب حكومة الهند في أحد كتبه لم تلبث وزارة التموين أن اعتبرته حقيقة واقعة في حين أن القرائن والأدلة تنفي حصول مثل هذه السرقة من ذلك :

١ — أن أول خطاب أرسله مندوب حكومة الهند لم يكن يحوى سوى اعتراضه على قيمة فرق النولون دون إشارة إلى السرقة .

٢ — أن خطاب المندوب إلى البنك جاء به مطالبته بمخصم ثمن ٢٠ طن أرز من الكمية التي يذكر أنها سرقت بمعرفة بعض الصبية أثناء الشحن في حين أنه عندما كتب فيما بعد تفصيلاً أشار إلى حصول السرقة وإلى وجود ضعف في بعض الجوانات فسقطت محتوياتها أثناء النقل وأنه يقدر كل ذلك بمقدار ٢٠ طن .

٣ — أن الثابت من الخطاب المؤرخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الصادر من شركة مخازن الاستيداع ببورسعيد إلى شركة مصر للسياحة — وهي الممثلة لبنك مصر أن الكمية التي صرفت

لشحن من المخازن على الباخرة (روبنسون) هي ٦٣٣٩٢ جوالاً زنتها ٦٢٤٦٦٠٢ كيلو وقد أيدت هذه البيانات شهادة من نفس الشركة وقد جاء في بوليصة الشحن الخاصة بالباخرة (روبنسون) والصادرة من شركة فحومات ببورسعيد وكالة الباخرة أن الكمية التي شحنت هي ٦٣٣٩٢ جوالاً زنتها ٦٢٤٦٦٠٢ ك وهو نفس الكمية الخارجة من المخازن أى أنه ليس هناك أى عجز أثناء الشحن يمكن أن يعزى إلى السرقة وإنما يعيد هذا الخطاب المرسل من شركة الفحومات ببورسعيد إلى شركة مصر للسياحة بتاريخ ٢١/١٠/١٩٤٩ والذي جاء به أن هناك كميات متناثرة من الأرز جمعت بعد الشحن في ٢١ جوالاً وشحنت على ظهر الباخرة نفسها .

رابعاً — أنه يتضح من ذلك أن تقصيراً أيّاً كان نوعه لم يقع من البنك ولا يكفي أن يرسل ادعاء دون أى دليل بل تكذيبه للمستندات ولا يحتاج في هذا بأن على البنك أن يطالب حكومة الهند بدعوى أنه المتعاقد معها على الشحن لأن الثابت أن وزارة التموين لجأت بنفسها إلى حكومة الهند أو مندوبها وتفاهمت معه على حجز ١٠٠٠ جنيتها من الصفقة لحين عمل مراجعة نهائية في موضوع الخلاف — بمعنى أنها تصرفت مستقلة عن البنك وكيلها في هذا الشأن ولذلك فلا تعود بعد هذا وتلقى التبعة على البنك . .

« ومن حيث . . أن البنك المستأنف عليه كان وكيلًا بأجر في عملية شحن الأرز موضوع هذا التداعى ، ومن ثم فإن الواجب عليه أن يبذل دائماً في تنفيذ وكالته عناية الرجل المعتاد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٧٠٤ من القانون المدني ، ومؤدى هذا أنه يسأل عن الخطأ ولو كان سيراً ، وأنه كان من المفروض عليه أن يقدر

بل محجوزاً تحت يدها فقط ، فإنه يجوز إعلان الحجز للنائب عنها وهو وزير الصحة بصفة كونه الرئيس الأعلى لمراقبة الحسابات بالإدارة العامة بمبنى الوزارة ، ولا محل لإعلان مثل هذا الحجز لإدارة قضايا الحكومة ، لأن القانون لا يتطلب هذا الاجراء في مثل هذه الحالة ، بل يوجب فقط في الحالات المشار إليها آنفاً ، وحالة إعلان الحجز ليست من بينها ، وقد اعتمدت وزارة الصحة الحجزين المتوقعين تحت يدها ورتبت عليهما آثارهما القانونية ، فقررت بما في ذمتها ، وأخطرت المستأنف ضد الأول بتقريرها هذا ، وقرر الحاضر عنها . . أن إعلان الحجز قد تم استلامه ، وأن الحجز قد توقع فعلاً تحت يدها ، وأنها جئبت المبلغ المحجوز عليه ؛ وأضاف أن إدارة القضايا لاتعلن إلا بعرائض الطعون وعرائض الاعلان وطلب رفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى والحجز المبدى من شركة الاعلانات المصرية . وهذا الاقرار الصادر من الحاضر عن وزارة الصحة قاطع في أن المحجوز عليه موجود تحت يدها ، ويؤيد ذلك اعتماد وزارة الصحة للحجزين والتقارير بما في ذمتها . وكون وزارة الداخلية هي التي قامت بتحصيل هذا المال باعتبارها قيمة أجور نشر إعلان سواقط القيد ، لا يغير من الأمر شيئاً ، لأن الوزارة المذكورة إنما تقوم بتحصيل هذه الأجور لحساب وزارة الصحة بدليل ما جاء بكتابها . . المرسل إلى رئيس مجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر المقدم بحافظة مستندات شركة الاعلانات المصرية والذي تقول فيه إن اختصاصها لا يعدو تحصيل أجرة النشر من أصحاب الشأن وتعليقها لحساب وزارة الصحة بوصف كونها جهة الاختصاص . ومن ثم يكون توقيع الحجز تحت يد السيد وزير الصحة بصفته

الشحنة وعدد الأيام اللازمة لشحنها على ظهر السفينة التي كان مقررها أن تبقى بميناء الشحن أياماً معدودة لا يمكن أن تتعدها ، فكان عليه أن يزيد من عدد عمال قوة الشحن ، فإن هو أخطأ هذا التقدير وإن كان هذا الخطأ يسيراً في وجهة نظره فإنه على أى حال يلزم بنتيجة هذا الخطأ ويتعين إلزامه بقيمة نولون إلى ٨٦ طناً من الأرز التي لم يتمكن من شحنها على الباخرة (روبنسون) طالما أن وزارة التموين موكلته قد تحملت بهذه القيمة . . »

(الاستئناف رقم ٢٣٩ لسنة ٧٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٢

محكمة استئناف القاهرة

١٣ من يونيو ١٩٦١

إعلان : إدارة قضايا الحكومة ، مرافعات م ١٤ .

المبدأ القانوني :

إن ما يعلن لإدارة قضايا الحكومة ، طبقاً للمادة ١٤ من قانون المرافعات ، هو صحف دعاوى ، وصحف الطعون ، والأحكام . لذلك يجوز إعلان الوزير المحجوز تحت يده بالحجز باعتباره الرئيس الأعلى لمراقبة الحسابات ، بالإدارة العامة بمبنى الوزارة .

المحكمة

.. إن ما يعلن لإدارة قضايا الحكومة ، طبقاً للمادة ١٤ من قانون المرافعات ، هو صحف دعاوى ، وصحف الطعون والأحكام ، ولما كانت وزارة الصحة ليست خصماً حقيقياً في الدعوى ،

نص قانوني يبين القواعد التي تتبع في تقدير التعويض المستحق للمالك ، بناء على ضم أرضه للطريق العام ، الأمر الذي لا يحول دون أن يقضى به القاضى وفق القواعد العامة .

المحكمة

« .. وحيث .. إن نزع الملكية المنفعة العامة أو التحسين ، هو إجراء إداري قصد به حرمان شخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع له ، أى أنه حرمان مالك للعقار من ملكه جبراً عنه للمنفعة العامة مقابل تعويضه عما ناله من الضرر فهو بهذه المثابة إجراء استثنائي محض لا يجوز الالتجاء إليه إلا تحقيقاً لمصلحة عامة ، ووفقاً لنصوص قانونية تجيزه صراحة ، وفي حدود القيود التي ترميها هذه النصوص ؛ بحيث لا يكون صحيحاً إلا إذا تم وفق الإجراءات والشروط التي نص عليها في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

« وحيث إن القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، وإن كان قد فرق في الباب الأول منه بين تقرير المنفعة ، وبين نزع الملكية ، فأجاز في المادة الثانية منه تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص ترفق به مذكرة تشمل بيان المشروع المطلوب إعماله من أعمال المنفعة العامة ، بيد أن ثمة فرقاً بين القرار الخاص بتقرير المنفعة العامة لنزع الملكية ، وبين القرار الصادر باعتماد خط التنظيم .

فالأول يستند إلى المادة ٨٧ من القانون المدني المعدل بالقانون ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ ، والقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، والقانون ٥ لسنة ١٩٥٠ بنقل الإشراف على المجالس البلدية والقروية إلى

الرئيس الأعلى لمراقبة الحسابات بالادارة العامة بمبنى الوزارة في محله باعتبار أن وزارة الصحة هي جهة الاختصاص ، كما تقول وزارة الداخلية ، وعلى أساس أن المال المحجوز عليه معلن لحسابها ، أى أنه موجود تحت يدها وليس تحت يد وزارة الداخلية كما تذهب شركة الاعلانات المصرية .. »

(الاستئناف رقم ٢٨١ و ٢٩٧ سنة ٧٨ بالهيئة السابقة) .

٣٤٣

محكمة استئناف طنطا

٣٠ من أكتوبر ١٩٦١

نزع ملكية : للمنفعة العامة ؛ منفعة عامة ، تقريرها ، نزع الملكية ؛ خط تنظيم .

المبدأ القانوني :

القرار الصادر باعتماد الرسم الخاص بخط التنظيم اللازم لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم ، يستند إلى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ . وقد تضمن هذا القانون حكماً يقضى بتعويض عادل لملاك العقارات الخارجة عن خط التنظيم ، والذين يمنعون من إقامة أى عمل من أعمال البناء على العقارات اللازم نزع ملكيتها . وهذا الحكم منبث الصلة بالأحكام الواردة في القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين . ويكون الحكم بعدم الاختصاص ، بمقولة إن كان يجب على المستأنف اتباع الإجراءات المنصوص عنها في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ؛ قد خلط بين هذا القانون وبين القرار الوزاري ٢٦ من أغسطس ١٨٨٩ ، والذي لا يوجد به

وزير الشؤون البلدية والقروية ، وإلى القرار أو المرسوم الصادر باعتماد خطوط التنظيم .

أما الآخر فإنما يستند إلى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ بإضافة مادة جديدة إلى الدكرتين الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن أحكام مصلحة التنظيم ، وإلى القانون ٥ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ، وإلى قرارات المجالس البلدية الصادرة بشأن خطوط التنظيم .

فالقرار الصادر باعتماد خط التنظيم لا يعدو أن يكون رسماً مدوناً على الخرائط الإدارية ، والذي من شأنه . بعد أن تمت المصادقة عليه وصدر القرار الوزاري به . فضلاً عن تحويل الإدارة حق القيام بنزع ملكية الأراضي اللازمة للطرق وتوسيعها وفقاً للأوضاع القانونية . حرمان الملاك على جانبي الطرق التي تم فتحها أو المزمع توسيعها ، بناء على حق الارتفاق القانوني ، إقامة أية أبنية أو إجراء أية ترميمات بدون رخصة ، حق إذا لم يشرع فوراً في نزع الملكية .

وهذا هو مفاد ما نص عليه القانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ ، بإضافة مادة جديدة إلى الدكرتين الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن أحكام مصلحة التنظيم ، حيث نص في المادة ١ مكرر على أنه : « يصدر باعتماد الرسم الخاص بخط التنظيم اللازم لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم ، قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية . ويجوز للحكومة أن تنتزع شيئاً قسماً وبالطرق القانونية العقارات المبينة بالرسم . ويحظر من وقت صدور القرار باعتماد الرسم إجراء أي أعمال البناء على العقارات المبينة به ، على أن يعرض ملاكها تعويضاً عادلاً » . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون : أن المادة ١٠ من القرار

الصادر في ٨ من سبتمبر ١٨٨٩ بخصوص لائحة التنظيم كانت تنص على أن مجرد الإقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدر أمر عال باعتماده ، يسوغان للحكومة أن تنزع شيئاً قسماً وبالطرق القانونية الأراضي المبينة بالرسم لزومها ، لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور . ومن تاريخ صدور الأمر العالي المشار إليه لا يجوز إقامة أي بناء على الأراضي اللازم نزع ملكيتها . واستطردت المذكرة الإيضاحية تقول : « ولما كان الاتجاه في الوقت الحاضر إلى قصر اختصاصات مجلس الوزراء على المسائل الهامة ، وتنفيذاً لهذه السياسة صدرت عدة قوانين بتعديل اختصاصات مجلس الوزراء ، منها القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ الذي نص على أن يكون نزع العقارات للمنفعة العامة بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بدلاً من مرسوم . وأنه تمشىاً مع هذا الوضع ونظراً لأن خط التنظيم هو الإجراء التمهيدي لنزع الملكية للمنفعة العامة ، فقد رأى أن يصدر باعتماده قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية . لذلك فقد أعدت الوزارة مشروع قانون يقضى بإضافة حكم المادة ١٠ سالفة الذكر إلى الدكرتين الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن أحكام مصلحة التنظيم ، على أن يكون اعتماد رسم خط التنظيم بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ، وضمنته حكماً يقضى بمنع ملاك العقارات الخارجة عن خط التنظيم الذين يمنعون من إقامة أي عمل من أعمال البناء على العقارات اللازمة نزع ملكيتها تعويضاً عادلاً » .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن القرار الصادر باعتماد الرسم الخاص بخط التنظيم اللازم لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم ، إنما يستند إلى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ المشار

٣٤٤

محكمة استئناف طنطا

٣١ من أكتوبر ١٩٦١

دائرة إيجارات : اختصاصها ؛ إيجار ، قيمته المحددة
بالعقد ، منازعة فيها .

المبدأ القانوني :

المنازعة الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١

لسنة ١٩٤٧ تختص به المحكمة الابتدائية

بوصف كونها دائرة إيجارات .

المحكمة

« . . بما أنه لما كان المستأنف ضده قد أقام
الدعوى لدى المحكمة الابتدائية (دائرة
الإيجارات) منازعاً في القيمة الإيجارية المحددة
بالعقد للمكان المؤجر ، وكان هذا المكان قد بنى
أصلاً قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، تاريخ سريان
المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، وألحق به
حجرة جديدة بعيدة عن حدوده الأصلية ، وذلك
بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وقد تضمن العقد
البرم بين الطرفين تحديد أجره المبني الأصلي
بمبلغ . والحجرة الجديدة بمبلغ . . . ، ونص في العقد
على أن الشقة (المبنى الأصلي) مرتبط بالحجرة
الجديدة ، حيث لا يمكن إلا بفصل أحدهما عن الآخر .

وذهب المستأنف ضده (المستأجر) إلى أنه
وإن كانت أجره المبني الأصلي تتفق وأحكام
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إلا أن أجره الحجرة
المستحدثة والتي أضيفت في العقد إلى المكان
المؤجر قد بولغ فيها قصد التعايل على أحكام
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالنسبة للمبنى الأصلي ،
الذي حدد القانون أجرته بأجرة المثل في إبريل
سنة ١٩٤١ ، - ثم رأت محكمة أول درجة أن
تحقق هذا الادعاء وتصدر فيه حكماً .

إليه ، وإن هذا القانون قد تضمن حكماً يقضى بمنح
ملاك العقارات الخارجة عن خط التنظيم ،
والذين يمنعون من إقامة أى عمل من أعمال البناء
على العقارات اللازمة بنزع ملكيتها ، تعويضاً
عادلاً ؛ غنى عن البيان أن هذا الحكم الذي أفردته
المشرع في ذلك القانون ، منبت الصلة بالأحكام
الورادة في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع
ملكية العقارات المنفعة العامة أو التحسين .

« وحيث إن محكمة أول درجة قد خلطت
في حكمها المطعون فيه بين القرار الخاص بتقرير
المنفعة العامة ، والذي من شأنه لو صدر وفق
القواعد التي نص عليها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
أن يخضع نزع الملكية والتعويض للأحكام
والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ،
وبين القرار الوزاري الصادر باعتماد خط التنظيم
والذي يعد بمثابة الإجراء التمهيدى لنزع الملكية ،
ويخضع لحكم المادة ١ مكرر المضافة للدكرينو
الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بمقتضى القانون
١٢٠ لسنة ١٩٥٤ والذي لا يوجد به نص قانوني
يبين القواعد التي تتبع في تقدير التعويض المستحق
للمالك بناء على ضم أرضه للطريق العام ، الأمر الذي
لا يحول بين القاضى وبين أن يقضى به وفق
القواعد العامة .

فيكون حكم محكمة أول درجة . . . وقد قضى
بعدم الاختصاص بمقوله إنه كان يتعين على المستأنف
اتباع الإجراءات المنصوص عنها في القانون
٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، قد أخطأ في تطبيق القانون ؛
ويتعين إلغاءه والقضاء باختصاص المحكمة
الابتدائية بنظر الدعوى . . . »

(استئناف رقم ٣٥٤ لسنة ١٠ قمدني رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة محمد زكي اسحق رئيس المحكمة والدكتور
حافظ محمد إبراهيم وسامى عجب ناصر المستشارين) .

لها بكل ما دفعت به أمام أول درجة ، فإن لها حق استئناف الشق الثاني الذي حسم في أسبابه النزاع حول المبنى المقام على أرض القاصر .

المحكمة

« .. حيث إنه .. وإن كان الأصل أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، سواء أكانت تلك الأحكام قطعية متعلقة بالإثبات ، أو بسير الإجراءات ، تأسيساً على أن إباحة الطعن في مثل هذه الأحكام فيه تقطيع لأوصال القضية الواحدة ، وتوزيعها بين مختلف المحاكم ، وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى ، زيادة نفقات التقاضي ، مع احتمال أن يقضى آخر الأمر في أصل الحق للخصم الذي أخفق في النزاع الفرعي ، فيعينه ذلك عن الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع .

إلا أن أعمال هذا الأصل رهين بالالتشتمل أسباب الحكم باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات على قضاء قطعي موضوعي ، ولو أن المنطوق مقصور على قضاء قبل الفصل في الموضوع .

وفي خصوصية هذا الاستئناف إذا حسم الشق الصادر بنبذ خير في أسبابه — النزاع حول ملكية القاصر لمباني المنزل ، فقضى بأن المورث هو الذي قام ببناء المنزل ، دون أن يقصد هبته . أو الإيضاء به ، أو هبة تكاليفه أو الإيضاء بها للقاصر . وأنه لذلك تسرى على هذه المباني قاعدة البناء في ملك الغير ، ويحق للورثة ومن

لما كان ذلك وكانت المحكمة بصدد منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي ينص في مادته السادسة على أن يقع باطلاً كل شرط يخالف أحكامه ويحكم برد ما حصل زائداً على الأجرة المستحقة قانوناً ، أو باستقطاعه من الأجرة التي يستحق دفعها ، فإن المحكمة الابتدائية بوصف كونها دائرة إيجارات لم تخرج عن حدود اختصاصها الاستثنائي المقرر بهذا القانون . . . »

(استئناف رقم ١٠٩ لسنة ١١١ بالهيئة السابقة) .

٣٤٥

محكمة استئناف طنطا

١٣ من نوفمبر ١٩٦١

١ — حكم : في موضوع الدعوى تنتهي به الخصومة؛ اشتغالاً على قضاء قطعي ، استئنافه .
ب — استئناف : مصلحة فيه .

المبادئ القانونية :

١ — إذا قضى الحكم في شقه الصادر بنبذ خير ، بأن المورث هو الذي أقام بناء المنزل دون أن يقصد هبته أو الإيضاء به ، أو هبة تكاليفه أو الإيضاء بها للقاصر ، فإنه يحق للورثة المطالبة بحقوقهم في قيمة مواد البناء وأجرة العمل ، أو قيمة ما زاد في ثمن الأرض بسبب البناء في ملك الغير ، لأن الحكم يكون قد اشتملت أسبابه في هذا الشق على قضاء موضوعي ، ويقبل الطعن فيه فور صدوره .

٢ — إذا كان الحكم المستأنف قد قضى للمستأنفة في شقه القطعي ، ولم يكن قد قضى

٣٤٦

محكمة استئناف طنطا

١٣ من نوفمبر ١٩٦١

قائمة بيع : ميعاد خمسة عشر يوماً ، أمر القاضى بـ
التأشير بصدوره ، تسجيل ، سقوط الحق فيه .

المبدأ القانونى :

تقضى المادة ٦١٥ / ٢ مرافعات ، بأن
التسجيل يسقط ويحصل شطبه بمجرد طلبه ؛
إذا لم يعقبه خلال المائتين والأربعين يوماً
التالية له التأشير على هامشه بما يفيد الإخبار
بإيداع قائمة شروط البيع ، أو صدور أمر
قاضى البيع بـ هذا الميعاد .

المحكمة

« . . . وحيث إن النزاع بين الطرفين منحصر
فى الوقت الذى يتعين فيه التأشير بصدور أمر
القاضى بـ ميعاد خمسة عشر يوماً المحددة لقلم
الكتاب لإخبار أولى الشأن بإيداع القائمة ،
والمبين فى المادة ٦٣٢ مرافعات . فبينما يذهب
المستأنف إلى وجوب التأشير بصدور أمر القاضى
بـ الميعاد خلال المائتين وأربعين يوماً التالية
لتسجيل التنبيه ، وإلا سقط هذا التسجيل عملاً
بالمادة ٦١٥ مرافعات ؛ إذا بالمستأنف ضده يذهب
إلى أن القانون لا يوجب التأشير بصدور هذا
الأمر فى الميعاد سالف الذكر .

« وبما أن المادة ٦١٥ / ٢ مرافعات تقضى بأن
التسجيل يسقط ويحصل شطبه بمجرد طلبه ،
بـريضة تقدم إلى مكتب الشهر ، إذا لم يعقبه خلال
المائتين والأربعين يوماً التالية له التأشير على هامشه
بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع ،
أو صدور أمر قاضى البيع بـ هذا الميعاد ؛ وهذه

بينهم المستأنفة المطالبة بحقوقهم فى قيمة مواد البناء
وأجرة العمل ، أو قيمة ما زاد فى ثمن الأرض
بسبب هذا البناء .

فى حين كان قوام دفاع المستأنفة بصفتها أن
الأرض وما عليها من مبان هى ملك للقاصر ،
فإن هذا الشق يكون قد اشتمل فى أسبابه على
قضاء موضوعى ، ويقبل الطعن فيه فور صدوره ،
عملاً بنص المادة ٣٨٧ من قانون المرافعات ..

« وحيث إن .. الحكم المستأنف وإن
كان قد قضى للمستأنفة بصفتها فى شقة القطعى ،
إلا أن ما قضى به ليس كل ما دفعت به دعوى
المستأنف عليها أمام محكمة أول درجة .. فلا
مشاحة فى أن للمستأنفة بصفتها مصلحة فى الطعن
فى الشق الثانى من حكم محكمة أول درجة ، هذا
الشق الذى حسم فى أسبابه النزاع حول المبنى
المقام على أرض القاصر ، بقطع بأن مورثه هو
الذى قام بالبناء دون أن يقصد هبته أو الايضاء به
أو هبة تكاليفه أو الايضاء بها للقاصر ، والذى
اعتبرته هذه المحكمة قضاء فى موضوعه يخرج عن
نطاق التحريم المنصوص عنه فى المادة ٣٧٨ ،
وإذ يتضمن قضاء ضد مصلحة القاصر بالنسبة للمبنى
الذى تمسكت المستأنفة بصفتها بأنه مملوك للقاصر
الذى أقامه شخصياً باسمه وحسابه ، بغض النظر
عن مصدر المال الذى أقامه به . مملوكاً له أو
موهوباً إليه عن والده أو غيره ؛ فيكون الدفع
بعدم قبول الطعن شكلاً بمقولة إن الحكم المستأنف
لم يقض على المستأنفة بشىء ، بل قضى لصالحها
فى شقة القطعى وبطلباتها ، دفعاً غير سديد
ويتعين رفضه .. »

(استئناف رقم ١٢ سنة ١١١١ بالهيئة السابقة) .

٣٤٧

محكمة استئناف طنطا

٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

١ — خط تنظيم : مرسوم باعتماده ؛ قرار بتقرير المنفعة ؛ نزع ملكية الأراضى شيئاً فشيئاً ؛ حق ارتفاع .

ب — حق ارتفاع : طبعى ، قانونى ؛ بائع ضمانه .

المبادئ القانونية :

١ — مجرد الإقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال ، وصدور أمر عال باعتماده ؛ يسوغان للحكومة أن تنزع شيئاً فشيئاً الأراضى المبيضة بالرسم ، ولا يجوز من تاريخ صدور الأمر إقامة أى بناء على الأراضى اللازم نزع ملكيتها .

٢ — والمرسوم باعتماد خط التنظيم ، هو بمثابة إجراء تمهيدى لنزع الملكية ؛ ومع أنه قيد على حق الملكية ، فإنه قيد مقرر للصحة العامة ولا يضمنه البائع . فالبايع لا يضمن ظهور حقوق ارتفاع طبيعية أو قانونية لحق الارتفاق الناشئ من خط التنظيم ؛ لأن هذه ليست حقوق ارتفاع بالمعنى الدقيق ، بل هى قيود قانونية على حق الملكية المفروض أن المشتري يعرفها .

فإذا اشترى المستأنف بعد صدور المرسوم باعتماد خط التنظيم بإدخال جزء من العين المبيعة فى الشارع المزعم توسيعه ، فليس له أن يدعى بأن ذلك من حقوق الارتفاق العادية الموجهة لضمان البائع ، إلا إذا أثبت أن البائع قد تعمد إخفاء خط

المادة صريحة فى أن التأشير بصدور أمر قاضى البيع بعد ميعاد الخمسة عشر يوماً المحددة لإخبار أولى الشأن فى خلال المائتين والأربعين يوماً التالية للتسجيل وإلا سقط تسجيل التنبيه .

والمحكمة إذ توجه إلى هذا التفسير ، ترى له سنداً من واقع القانون . ذلك بأن المادة سالفة الذكر تقضى بسقوط التسجيل ، وتحتم على مكاتب الشهر شطبه بناء على طلب ذوى الشأن إذا انقضى مائتان وأربعون يوماً عليه دون التأشير على هامشه بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع ؛ فإذا لم يشترط التأشير أيضاً بصدده ، أمر القاضى بمد الميعاد أسوة بالتأشير بالإخبار بالإيداع ، لجاز أن يتقدم ذو المصلحة إلى مكتب الشهر بطلب شطب التسجيلات لانقضاء موعد المائتين وأربعين يوماً دون التأشير بالإخبار بالإيداع فيجاء إلى طلبه . والحال أن أمراً من القاضى قد صدر بمد الميعاد ، ولكن لم يؤثر به قبل انقضائه ، وهو أمر يجب أن يترده عنه الشارع .

« وبما أنه بالبناء على ما تقدم ، ولأن تسجيل التنبيه الواقع برقم . . ثم التأشير الهامشى الخاص به فى . . أى بعد انقضاء موعد المائتين وأربعين يوماً المحددة بالقانون ، فإنه يكون قد سقط ، ويكون إيداع القائمة الحاصل نتيجة له قد وقع باطلا . ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بطلان إجراءات إيداع قائمة شروط البيع تنفيذاً لتنبيه نزع الملكية . . » .

(استئناف رقم ١٢٥ سنة ١١ ق مدنى بالهيئة السابقة) .

التنظيم عنه ، ليحصل على ثمن أعلى ، فيكون قد غشه ويحق له الرجوع بدعوى التدليس .

المحكمة

« .. وحيث .. إن ثمة فرقاً بين القرار الخاص بتقرير المنفعة ، وبين المرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم . فالأخير لا يعدو كونه رمزاً مدوناً على الحرائط الادارية والذي من شأنه - بعد أن تمت المصادقة عليه وصدور المرسوم به ، فضلاً عن تحويل الادارة حق القيام بنزع ملكية الأراضي اللازمة للطرق وتوسيعها وفقاً للأوضاع القانونية ، حرمان الملاك على جانبي الطرق التي تم فتحها أو المزمع توسيعها ، بناء على حق الارتفاق القانوني ، إقامة أية أبنية أو إجراء أية ترميمات بدون رخصة ، حق ولو لم يشرع فوراً في نزع الملكية . وعلى هذا تنص المادة ١٠ من القرار الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بخصوص لائحة مصلحة التنظيم . . . على أن مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدور أمر عال باعتماده ، يسوغان للحكومة أن تنزع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الأراضي المبينة بالرسم لزومها لإنشاء الشوارع المعمولة عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الأمر العالي

المشار إليه لايحوز إقامة أى بناء على الاراضى اللازم نزع ملكيتها .

« وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم ، فإن المرسوم الصادر في ١١/٥/١٩٢٧ باعتماد خط التنظيم هو بمثابة إجراء تهديدى لنزع الملكية ، وأنه وإن كان قيداً على حق الملكية إلا أنه قيد مقرر للمصلحة العامة لا يضمنه البائع . فالبائع لا يضمن ظهور حقوق ارتفاق طبيعية أو قانونية لحق الارتفاق الناشئ من خط التنظيم ، لان هذه الحقوق ليست حقوق ارتفاق بالمعنى الدقيق ، بل هي قيود قانونية على حق الملكية المفروض أن المشتري يعرفها .

فإذا اشترى المستأنف المبنى المبعة وكان قد صدر مرسوم باعتماد خط التنظيم قبل الشراء من شأنه أن يدخل بعضها في الشارع المزمع توسيعه ، فليس له أن يدعى بأن ذلك من حقوق الارتفاق العادية الأخرى الموجبة للضمان ، إلا إذا أثبت أن البائعين له قد تعمدوا إخفاء خط التنظيم عنه ليحصلوا على ثمن أعلى فإنهما يكونان قد غشاه ويحق له والحالة هذه أن يرجع بدعوى التدليس . . . »

(استئناف رقم ١٩١ سنة ٨ ق مدني بالهيئة السابقة) .

قضاة المحاكم الكلية

الذى يقصده القانون ، وإنما هو واضح اليد
المادى نيابة عن صاحب العقار .

٣ - يتمتع دين الضريبة بامتياز على
جميع أموال الممول ، بيد أنه يلزم تحديد
مبدأ سريان هذا الامتياز ، وتحديد الأموال
التي يلحقها حق التتبع . ولا يبرز هذا
الامتياز إلى عالم الوجود إلا في الوقت
الذى تستحق فيه الضريبة على الممول ،
ويبدأ هذا الاستحقاق من تاريخ إعلان
الممول بتقدير اللجنة ، ولو طعن فيه أمام
القضاء .

٤ - إذا كانت مصلحة الضرائب لم تقم ،
إلى وقت حصول بيع الأطنان الصادر من
الممول بربط الضريبة عليه وإعلانه بهذا الربط ،
حتى يمكن أن يقال إن الضريبة كانت قد
استحققت عليه وقت إقدامه على البيع ، وحتى
يكون للمصلحة بالتالى أن تتحدى بحقوقها
في تتبع العقار المبيع والتنفيذ عليه تحت يد
من انتقلت إليه ملكيته ، فإن إجراءات
التنفيذ على العقار المبيع تكون قد وجهت
إلى عقار تم بيعه في وقت لم يكن فيه دين
الضريبة قد استحق على البائع ، وبذلك
تكون إجراءات التنفيذ ظاهرة البطلان
لوقوعها على عقار لا يملكه المدين .

٣٤٨

محكمة المنصورة الابتدائية

١٥ من أغسطس ١٩٦١

أ - قضاء مستعجل : حجز إدارى ، لإجراءات
حجز العقد وبيعه ، إدارياً ، خضوعها لرقابة القضاء
العادى ؟ عيب بعدمها كيانها القانونى ، اختصاص القاضى
المستعجل .

ب - واضح اليد : حائز العقار ، تعريفه ؟ حيازة
المستأجر .

ج - ضريبة : وقت استحقاقها ؟ امتياز دينها .

المبادئ القانونية :

١ - قانون الحجز الإدارى ٣٠٨ لسنة

١٩٥٥ ، نصت مواده ٤٠ - ٤٧ على
الإجراءات التى تتبع فى حجز العقار وبيعه
إدارياً ، وتخضع هذه الإجراءات للقضاء
العادى . فإذا شابها عيب جوهري بعدمها
كيانها القانونى ، فإن لقاضى الأمور المستعجلة
أن يحكم باعتباره هذا الحجز عديم الأثر قانوناً ،
لاستهدافها عقاراً لا يملكه مدين المصلحة ،
ولم يثبت لها الحق فى تتبعه ، ويكون للقضاء
المستعجل أن يقضى بعدم تأثير هذه
الإجراءات .

٢ - واضح اليد ، الذى أشارت إليه

المادة ٤٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ،
لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون مالكا
للعقار ، وبالتالي فليس هو الحائز بالمعنى

المحكمة

« . . . وحيث إن . . . قانون الحجر الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . . . عالج الإجراءات التي تتبع في حجز العقار وبيعه إدارياً في المواد من ٤٠ إلى ٤٧ منه ، ومن المقرر أن هذه الإجراءات تخضع لرقابة القضاء العادي ؛ ومن ثم فإذا شابها عيب جوهري يعدمها كيانها القانوني ، فإن لقاضي الأمور المستعجلة أن يحكم باعتبار هذا الحجز عديم الأثر قانوناً . وغنى عن البيان أن قاضي الأمور المستعجلة إنما يختص بذلك باعتبار أن هذه الإجراءات الجوهرية البطلان ، تكون بسبب ذلك منعدمة الوجود القانوني ، فيملك إزالة آثارها المادية لتوافر الاستعجال الذي ينجم من حبس المال المحجوز عن صاحبه ، وحرمانه من استغلاله والانتفاع به . وإن هذا الأمر يدخل في ولاية القضاء المستعجل على اعتبار أنه من المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٩ مرافعات .

« وحيث إنه من المقرر وفقاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن التنفيذ على العقار يبدأ بإعلان يوجهه مندوب الحاجز إلى المدين صاحب العقار ، في شخص واضح اليد مهما تكن صفته ، ويتضمن تنسياً بالأداء . . . وليس من شك في أن هذا الإعلان وما يتضمنه من التنبيه بالوفاء والإنذار بالحجز هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب البطلان على مخالفتها .

« وحيث إن . . . المحكمة ترى ضرورة الوقوف على مقصده المشرع من عبارتي : « صاحب العقار » و « واضح اليد » ، الواردين في النص المذكور . : الأمر لا يشير لبيان بالنسبة للعبارة

الأولى إذ أن « صاحب العقار » لا يعني إلا أن يكون هو مالكه ، أما العبارة الثانية فإنها تلتبس باصطلاح « الحائز » الذي أوجبت المادة ٦٣٦ مرافعات إنذاره بالدفع أو تخلية العقار ، وإلا جرى التنفيذ في مواجهته .

« وحيث إنه من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ١٠٦٠/٢ مدني وعلى ما استقر عليه الفقه والقضاء ، أنه يشترط لاعتبار الشخص حائزاً للعقار أن يكتسب ملكية العقار ، أو حقاً عيناً عليه ، قابلاً للرهن ، بأي سبب من أسباب كسب الملكية . وأن يكون هذا الشخص غير مسئول شخصياً عن الدين كمدین متضامن أو كفيل . وهذا هو ما قصده المشرع بالحائز في مقام إجراءات التنفيذ المقامى . مما مؤداه أنه لا يقصد بالحائز من تكون له الحيازة العرضية للعقار كمستأجره . ومن ثم فالحائز الذي يجب على الدائن المنفذ أن يتخذ بالنسبة له الإجراءات الخاصة من إعلان الإنذار وتسجيله ، هو بحسب نص المادة ٦٣٦ مرافعات ، من آل إليه العقار يتصرف مسجل سنده في وقت سابق على تسجيل التنبيه بنزع الملكية . فإن كان تسجيل السند لاحقاً لتسجيل التنبيه ، فلا يعتبر صاحب السند حائزاً للعقار ولا يلتفت إليه فيما يتخذ من إجراءات التنفيذ ، بل توجه الإجراءات إلى المدين وحده .

« وحيث إنه على ضوء ما تقدم ، ومضى خلصت المحكمة إلى أن المقصود بـ « صاحب العقار » هو مالكه ؛ وإلى أن حائز العقار في معنى المادة ٦٣٦ مرافعات من التصور أن يكون هو المالك ؛ أن مفاد ذلك أن « واضح اليد » الذي أشارت إليه المادة ٤٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون مالكاً .

للعقار ، وبالتالي فليس هو الحائز بالمعنى الذى يقصده القانون ؛ وإنما هو واضح اليد المادى نيابة عن صاحب العقار . .

« وحيث إنه من المقرر وفقاً لنص المادة ١١٣٩ مدنى ، أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة فى هذا الشأن ، وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازاً أو مضموناً برهن رسمى عدا المصروفات القضائية . ولقد نصت المادة ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها ، أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون . وأنه استثناء من أحكام قانون المرافعات ، المدير العام لمصلحة الضرائب إذا تبين له أن حقوق الخزانة معرضة للضياع أن يصدر أمراً بحجز الأموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت ، وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزاً تحفظياً ولا يجوز التصرف فيها إلا بإذاف رفع الحجز بحكم من المحكمة ، أو بقرار من المدير العام ، أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة .

« وحيث إنه يستفاد من النصين السابقين أن دين الضريبة يتمتع بامتياز هام على جميع أموال الممول وأن هذا الامتياز يخول لمصلحة الضرائب حق تتبع هذه الأموال فى أية يد تكون . بيد أنه يلزم بداهة تحديد مبدأ سريان هذا الامتياز ، كما يلزم تحديد الأموال التى يلحقها حق التتبع . وليس من شك فى أن هذا الامتياز

إنما يبرز إلى عام الوجود فى الوقت الذى تستحق فيه الضريبة على الممول ، وأن هذا الاستحقاق إنما يبدأ قانوناً من تاريخ إعلان الممول بتقدير اللجنة ولو طعن فيه أمام القضاء . كما يبدو واضحاً أنه بمقتضى حق التتبع يكون لمصلحة الضرائب أن تستوفى دين الضريبة من أموال المدين المملوكة له عند استحقاق الضريبة ، وفى أى يد تكون هذه الأموال بعد نشوء هذا الاستحقاق .

« وحيث إنه وإن كانت ورقة التنبيه بالدفع والإنذار بالحجز التى وجهتها مصلحة الضرائب إلى المدعية قد أشارت إلى أن الإجراءات إنما تتخذ وفاء لضريبة مستحقة قبل المدعى عليه الثانى عن سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٩ ، إلا أن أوراق الدعوى قد خلت خلواً تاماً بما يفيد أن المصلحة قد قامت إلى وقت حصول بيع الأطنان الصادر من الممول المذكور إلى المدعية فى ٣٠ مارس ١٩٥٣ ، بربط الضريبة عليه وإعلانه بهذا الربط ، حتى يمكن أن يقال إن الضريبة كانت قد استحققت عليه وقت إقدامه على هذا التصرف ، ويكون للمصلحة بالتالى أن تتحدى بحجتها فى تتبع العقار المبيع والتنفيذ عليه تحت يد المدعية ، وغنى عن البيان أنه إن صح وجود المستندات التى تفيد استحقاق الضريبة المنفذهما فى التاريخ المذكور ، فإن هذه المستندات تضحى لازمة فى مقام مراقبة قاضى الأمور المستعجلة لدى صحة الإجراءات التى تتخذ نفاذاً لهذه الضريبة .

« وحيث إنه وقد خلصت المحكمة إلى ما تقدم ، وكان الظاهر الذى يقضى أن قاضى الأمور المستعجلة لدى دلالته يشير فى وضوح إلى أن إجراءات التنفيذ محل المنازعة قد وجهت إلى عقار لا شك فى ملكيته للمدعية بموجب عقدها المسجل فى ٣٠ مارس ١٩٥٣ . وإلى أن هذا البيع قد تم فى وقت

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان أساس طلب التعويض منقطع الصلة بقرار إداري ، مستنداً إلى إصابة في أثناء تأدية العمل ، تكون المحكمة المدنية هي المختصة بنظره .

٢ - مسؤولية الطبيب تقصيرية بعيدة عن المسؤولية العقدية ، ويجب التشدد مع الأطباء الاختصاصيين .

٣ - تضامن المسؤولين عن ارتكاب الخطأ الذي أضر بالمدعي ، يقتضي قيام رابطة تربط بينهم .

٤ - تتوافر الحالة الثانية من حالات التعسف في استعمال الحق ، وهي الاختلال بالتوازن بين المصالح ، إذا كانت مصلحة الحكومة في تناسق العمل وانتظامه وتوزيعه بين موظفيها وفق مصلحة العمل في ذاته ، تتعارض مع ما يصيب أحد موظفيها من أضرار بسبب بقاءه في العمل الشاق دون التفات إلى حالته المرضية التي أصابت عينه بالانفصال الشبكي ، وكانت طبيعة انتظام العمل في هذه الحالة بالذات قليلة الأهمية بالنسبة لما أصاب المدعي من أضرار ، إذ كان من الممكن أن ينتقل إلى جهة يقل فيها الاشتغال والاجهاد ويحل محله موظف آخر دون إخلال بمصلحة العمل .

٥ - القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ قد نظم حالة التعويض عن أمراض المهن بالنسبة للعمال ، كما نظم القانون ٧٩ لسنة ١٩٥٠

لا تفصح فيه الأوراق عن أن دين الضريبة المنفذ به كان قد استحق فيه بعد في ذمة البائع . فإن هذه الإجراءات تبدو من أجل ذلك ظاهرة البطلان لاستهدافها عقاراً لا يملكه مدين المصلحة ، ولم يثبت أن لها الحق في تتبعه في يد المدعية وفقاً للمبادئ السابقة إيضاحاً ومن أجل ذلك يكون للقضاء المستعجل ، في نطاق ولايته التي حددتها المادة ٩٤ مرافعات على ما سلف بيانه ، أن يقضي بعدم تأثير هذه الإجراءات التي يبدو بطلانها واضحاً للوهلة الأولى ، بما يترتب عليها من شل ليد المدعية عن التصرف في مال مملوك لها دون أن يثبت أن لذلك سنداً من القانون . وغنى عن البيان أن هذا الذي انتهت إليه المحكمة لم يكن نتيجة تعرض لموضوع الحق ، وإنما نتيجة تطبيقها القانون على ما استظهرته من الأوراق من وقائع غير مجادل فيها ، وهو ما يملكه بداهة قاضي الأمور المستعجلة . ومن ثم فلا أساس للدفع المبدئي ويتعين رفضه والقضاء بعدم تأثير الإجراءات الباطل الذي وجهته مصلحة الضرائب إلى المدعية . . . ٥ .

(القضية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ مستعجل بندر المنصورة برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز هيبه القاضي) .

٣٤٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٢ من يناير ١٩٦٢

- ١ - اختصاص . تعويض ، طعن في أمر إداري .
- ب - طبيب : مسئولية ، طبيعتها .
- ج - تضامن : خطأ ، رابطة المسؤولين .
- د - تعسف : حق ، استعماله م . مدني .
- هـ - عمل : إصابة أثناء تأديته ، ق ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .
- و - وظيفة : إصابة أثناء تأديتها .
- ز - تقادم : م ١٧٢ مدني .

هو الخطأ في إجراء هذه العملية مما أدى إلى عدم نجاحها .

« وحيث إن الورقة الموقع عليها من الدكتور عبد المحسن سليمان التي تصيب إصابة عينه اليسرى بانقصال شبكي وعاجزة تماماً رغمًا عن إجراء العملية الخاصة بهذه الحالة لا تفيد في حد ذاتها خطأ الطبيب الأول المعالج لهذه الحالة والذي أجرى العملية وهو المرحوم دكتور محمد صبحي أخطأ فيها في إجراءاتها أدى إلى فشلها .

« وحيث إن مدار البحث في هذه الدعوى هو مدى مسئولية الطبيب المعالج .

« وحيث إن القضاء في مصر يقضى بأن مسئولية الطبيب مسئولية تقصيرية بعيدة عن المسئولية العقدية (تقض مدني ٢٢ يونية سنة ١٩٣٦ مجموعة عمر ١ رقم ٣٧٦ ص ١١٥٦) ويخالف الفقه في تكييف هذه المسئولية ومداهها ، ويقول الدكتور السنهوري إن مسئولية الطبيب وما شابهها من مهنة تكون في أكثر الأحوال مسئولية عقدية لامتسولية تقصيرية ، والخدمة الطبية التي يلتزمون بتقديمها بمقتضى العقد لا تزيد على أن تكون بذل عناية فنية معينة تقتضيها أصول المهنة . . والانحراف عن هذا المعيار يعتبر خطأ مهنيًا ، ولا خيرة بين المسئوليتين (تراجع المسئولية المدنية للأستاذ مصطفى مرعي ققرة ٧٠ - ٧٣) . ويقول الدكتور السنهوري إن أي خروج على هذه الأصول المستقرة ، جسيما كان هذا الخروج أو يسيراً ، يعد خطأ مهنيًا يستوجب للمسئولية . والشخص الذي الوسط الذي يؤخذ معياراً للخطأ المأمى يجب ألا يتجرد من الظروف الخارجية . وفقاً للقواعد المقررة في هذا العدد ، فإذا كان طبيباً وجب النظر إلى أية طائفة من الأطباء ينتمي . هل هو طبيب زاول الطب

الخاص بإصابات العمل ، أي الإصابات الناشئة عن حوادث العمل ، بالنسبة للعمال أيضاً ، والمدعى لا يندرج تحت طائفة العمال .

٦ - التأمين الإجباري المعمول به حالياً بالنسبة للموظفين ضد حالات الوفاة والعجز في أثناء العمل وبشروط خاصة لم يكن معمولاً به وقت حصول الحادث ، وليس له أثر رجعي .

٧ - إذا كان الحادث قد وقع في ظل القانون المدني القديم ، فإن مدة التقادم وفق النص الجديد (المادة ١٧٢ مدني) تسري من وقت العمل بالنص الجديد إذا رفعت الدعوى بعد العمل به .

المحكمة

« . . وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً . . فإن المدعى لم يطعن في القرار الصادر من رئيسه المباشر بنقل مسكنه بعيداً عن عمله ، وبرفض طلب نقله ، وإنما طلب تعويضاً بالنسبة لما ترتب على استمرار قيامه بهذا العمل من إصابته بالانقصال الشبكي ، وتضاعف هذه الإصابات في عينه بعد إجراءات العملية . فالتعويض في حقيقته ينصب على حقه في التعويض لإصابته أثناء تأدية عمله وبسببه ، ويتعسف في استعمال الحق ، ولا علاقة بالقرار الإداري المنوه عنه . وتسكون المحكمة المدنية هي المختصة بنظر هذا الطلب ويتعين رفض هذا الدفع .

« وحيث إنه بالنسبة لمسئولية مورث المدعى عليه المرحوم الدكتور محمد صبحي وإلزام ورثته من بعده بالتعويض من تركته ، فأوجه مساءلته

الأوراق ما يفيد كذلك من استمرار تنقلاته البعيدة عن مكان سكنه واستمرار إجهاده في ذات العمل بعد إجراء العملية رغم شكواه لرؤسائه من هذا الوضع ويتعين رفض الدعوى قبل ورثة المرحوم الدكتور محمد صبحي .

« وحيث إنه لا توجد أى رابطة تربط بين المدعى عليه الأول والثاني في ارتكاب الخطأ الذي أضر بالمدعى على فرض مسئولية المدعى عليه الأول (الحكومة) في ارتكاب أى خطأ مما يؤدي إلى التزامهم بالتعويض بالتضامن إذ يشترط عند تعدد الخطئين ثلاثة شروط لقيام التضامن بينهم ١ — أن يرتكب كل منهم خطأ ٢ — أن يكون الخطأ هو السبب في إحداث الضرر ٣ — أن يكون الضرر الذي أحدثه كل منهم بخطئه هو نفس الضرر الذي أحدثه الآخرون (ضرر واحد) — (نقض جنائي ٢٤ مايو سنة ١٩٤٩ محاماة ٣٠ رقم ١٦٧ ص ١٣٠ كتابنا في المسئولية المدنية ص ١٥٤ بند ٨٣) .

« وحيث إنه بالنسبة لمسئولية الحكومة (مصلحة الأملاك والإصلاح الزراعي) فقد ذكر المدعى في مذكرته الأخيرة بأن مصلحة الأملاك قد أسندت إليه عملاً شاقاً هو المرور على زراعات بعيدة عن مقر سكنه واضطراره إلى ركوب الدواب أو السير على الأقدام رغم تقرير الطبيب المعالج له بأن يبتعد عن ركوب الدواب أو الاجتهاد في العمل ، أى أنها تعسفت في استعمال الحق (ص ٣ من مذكرة المدعى الأخيرة) بعلمها بما أصابه من انفصال شبكي واستمراره في هذا العمل الشاق .

« وحيث إنه وفقاً لنص المادة ٥ من القانون المدني يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية (١) إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير (ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة

بصفة عامة ويعالج مرضى الحى من مختلف أنواع المرض ، أو هو أخصائي لا يعالج إلا نوعاً واحداً من المرض ، أو هو العالم الثقة الذي يرجع إليه في الحالات المستعصية لكل من هؤلاء أجره ، ولكل مستواه الممنى . ولكل معياره الفنى (راجع الوسيط للدكتور السنهوري — ج ١ ص ٨٢٤) وقضت محكمة استئناف مصر : « وبالنسبة للأطباء الإخصائيين يجب استعمال منتهى الشدة معهم وجعلهم مسئولين عن أى خطأ ولو كان يسيراً خصوصاً إذا ساءت حالة المريض بسبب معالجتهم ، لأن واجبهم الدقة في التشخيص والاعتناء وعدم الإهمال في المعالجة (٢ يناير سنة ١٩٣٩ المحاماة ١٦ رقم ٣٢٤ ص ٧١٣) » .

ويرى الأستاذ حسين عامر (راجع المسئولية المدنية ص ١٢٥) أن مسئولية الطبيب هي عقدية وهو عقد من نوع خاص .

« وحيث إن مورث المدعى عليهم المرحوم الدكتور محمد صبحي كان أخصائياً في طب العيون وأجرى عملية استئصال الشبكية للمدعى ولم يثبت المدعى أى تقصير ولو يسير قبله سواء في التشخيص أو العلاج ، بل استند إلى شهاداته المقدمة بالحفاظ لتقديمها للمصلحة التي يعمل بها لتخفيف عبء العمل عنه ولم يطعن الدكتور عبد المحسن سليمان في الورقة المنسوبة إليه على هذه العملية التي أجريت بأى طعن وليس في أوراق الدعوى ما يفيد أى خطأ فنى يمكن نسبته إلى مورث المدعى عليهم ولو كان يسيراً لأن مجرد فشل هذه الحالة ليس معناه أنه أخطأ فنياً ، ولم يقل بهذا رأى أى طبيب وقد يكون لاستمرار إهمال المدعى في عمله وتنقلاته أو أى عامل آخر مما أدى إلى عدم نجاح العملية وإصابته بانفصال شبكي آخر وبخاصة فقد قدم المدعى من

لم يكن معمولاً به وقت حصول هذا الحادث وليس له أثر رجعي .

« وحيث إنه وقد ثبت مساءلة الحكومة على أساس الفقرة الثانية من نص المادة الخامسة من القانون المدني وعلى أساس نظرية التعسف في استعمال الحق وطبيعة هذه المسؤولية أنها في الأصل تقصيرية فإنه يتعين معرفة مدى سقوط الحق في المطالبة بالتعويض بالتقادم عملاً بالمادة ١٧٢ مدني من عدمه إذ دفع الحاضر عن الحكومة في مذكرته الأخيرة (ص ٢) بسقوط الحق بالتقادم عملاً بهذا النص .

« وحيث إن الثابت من عريضة الدعوى أن الإصابة في العين حصلت في ١٤/١٠/١٩٤٥ وعلمه بهذا الضرر وبالمسئول عنه وفق مستنداته المقدمة بحواظله بدأ من هذا التاريخ ورفع الدعوى وأعلنها في ٢٣/١٠/١٩٥٥ فانقضت بذلك أكثر من ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه بالضرر بحدوث الضرر والشخص المسئول عنه واليوم الذي رفعت فيه الدعوى إذ رفعت بعد الحادث بأكثر من خمسة عشر سنة .

« وحيث إن الحادث وإن حصل في ظل القانون المدني القديم ، فإن مدة التقادم وفق النص الجديد تسري من وقت العمل بالنص الجديد إذ رفعت الدعوى بعد العمل به (راجع الوسيط للدكتور السهوري ص ٩٣٦ وما بعدها ويتعين الحكم بقبول الدفع بسقوط الحق في رفع هذه الدعوى بالتقادم بالنسبة للحكومة (المدعى عليها الأولى) .

(القضية رقم ٤٩٦٧ سنة ١٩٥٥ م كلى رئاسة السيد الأستاذ حسن عكوش رئيس المحكمة) .

الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها (ج) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة .

« وحيث إن وجه مساءلة الحكومة المدعى عليها إن صحت وفقاً لهذه النظرية فإنها تندرج تحت الحالة الثانية (الإخلال بالتوازن بين المصالح) ، إذ أن مصلحة الحكومة في تناسق العمل وانتظامه وتوزيعه بين موظفيها وفق مصلحة العمل ذاته قد تتعارض مع ما يصيب أحد موظفيها من إضرار بسبب بقاءه في هذا العمل الشاق دون التفات إلى حالته المرضية التي أصابت عينه بالإتصال الشبكي وطبيعة انتظام العمل في هذه الحالة بالذات قليلة الأهمية بالنسبة لما أصاب المدعى من إضرار إذ كان من الممكن أن ينقل إلى جهة يقل فيها الاشتغال والاجهاد ويحل محله موظف آخر دون إخلال بمصلحة العمل مما يندرج تحت نص المادة الخامسة من القانون المدني الفقرة الثانية (راجع المسؤولية المدنية للامتاذ حسين عامر ص ٢٧١ بند ٢٩٩) .

« وحيث إنه لا محل لمساءلة الحكومة عن تعويض المدعى على أساس ما أصابه كان أثناء تأدية عمله وبسببه ، إذ أن القانون قد نظم حالة التعويض عن أمراض المهن بالنسبة للعمال (رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠) كما نظم القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بإصابات العمل أي الإصابات الناشئة عن حوادث العمل بالنسبة للعمال أيضاً ، والمدعى لا يندرج تحت طائفة العمال ، كما أن التأمين الإجباري المعمول به حالياً بالنسبة للوظفين ضد حالات الوفاة والعجز أثناء العمل وبشروط خاصة

قضاء المحاكم الجزئية

٣٥١

محكمة شئون العمال الجزئية بالاسكندرية

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - محام : عقد عمل ، مدى سرية ؛ وكالة .
ب - عضو مجلس إدارة : عقد عمل ، مدى سرية
عليه .

ج - مدة سقوط : القانون المدنى م ٦٩٨ .

المبادئ القانونية :

ليس فى القانون ما يمنع أن يكون المحامى
مستشاراً قانونياً لإحدى الشركات ، ومحامياً
لها بأجر أو مرتب شهرى أو سنوى .

والتبعية التى يقصدها القانون فى عقد
العمل ، ليست هى التبعية الاقتصادية أو
الفنية ، لأن تشعب أعمال الشركات لا يسقيم
معه أن يكون صاحب العمل ملماً بكل
النواحى ، حتى يشرف على العمال الفنيين لديه
ويراقب أعمالهم ، بل المقصود هنا هو التبعية
القانونية .

٢ - ليس فى قانون الشركات ما يمنع
من اعتبار مكافأة عضو مجلس الإدارة أجراً ،
وأن العلاقة التى تربطه بالشركة هى علاقة
عمل .

٣ - المدة المحددة فى المادة ٦٩٨ مدنى
هى مدة سقوط وليست مدة تقادم ، وقد
قصد الشارع من ذكرها فى باب عقد العمل
سرعة تصفية المنازعات .

٣٥٠

محكمة شئون العمال الجزئية بالاسكندرية

١٤ من أكتوبر ١٩٦٢

عامل : حق فصله فى فترة الاختبار ، عبء إثبات
إساءة استعماله .

المبدأ القانونى :

تباينت الآراء فى مدى سلطة رب العمل
فى فصل العامل خلال فترة الاختبار ، وفيما
إذا كان صاحب العمل فى ذلك مطلقاً دون
رقابة أو قيد ، أم أنه يجب عليه أن يثبت
عدم صلاحية العامل للعمل ؛ فذهب رأى
إلى القول بأن صاحب العمل وحده هو الذى
يملك معيار تقدير صلاحية العامل للعمل ،
دون معقب عليه فى ذلك . ويذهب رأى ثان
إلى القول بأن هذا الحق مقيد بعدم إساءة
استعماله . (المدونة العمالية طبعة ١٩٥٩ -
الجزء الأول ص ٢٨٥) .

فإذا كان المدعى لم يقدم دليلاً على إساءة
المدعى عليها استعمال حقها فى فسخ عقد
العمل ، فإن طلبه إيقاف تنفيذ قرار فصله
يكون خليقاً بالرفض .

(القضية رقم ٣٠٢٩ سنة ١٩٦٢ رئاسة السيد
الأستاذ أنور العروسى القاضى) .

المحكمة

« ... وحيث ... المحكمة نوعياً بنظر الدعوى فردود عليه إن المحاكم كانت تذهب في بعض أحكامها إلى القول بأن المحامي لا يسرى عليه عقد العمل ، وأن علاقته بالشركة التي يباشر قضاياها يحكمها عقد الوكالة وليس عقد العمل ، لأن العقد الأخير يتطلب الإشراف والرقابة والتبعية ، وهي غير متحققة بالنسبة للمحامي الذي يكون له مطلق التقدير فيما يباشره من الأقضية .

غير أن الرأي الغالب ، والذي تأخذ به هذه المحكمة ، هو أن ليس في القانون ما يمنع أن يكون المحامي مستشاراً قانونياً لإحدى الشركات ، ومحامياً لها بأجر أو مرتب شهري أو سنوي لدخول هذه الأعمال في صميم مهنته .

كما أن التبعية التي يقصدها القانون في عقد العمل ليست هي التبعية الاقتصادية أو الفنية ، لأن تشعب الأعمال التي تزاو لها الشركات الاقتصادية والصناعية والتجارية وتنظيمها ، لا يستقيم معه أن يكون صاحب العمل ملماً بكل النواحي الفنية والقانونية والاقتصادية والهندسية حتى يشرف على عمل المال والفنيين لديه ويراقب أعمالهم ، بل إن المقصود هنا هو التبعية القانونية . (راجع في استعراض الرأيين وحجج كل رأي — المدونة العمالية — الأستاذ حسن الفكاهي — الطبعة ٢ — ١٩٥٥ — الجزء ١ — الكتاب ١ — ص ٩٢ وما بعدها) ومن ثم كان هذا الدفع بالنسبة للدعوى الأول منهاراً أساساً خليقاً بالرفض بالنسبة إليه ..

وأنه ليس في قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ما يمنع من اعتبار مكافأة أعضاء مجالس الإدارة أجراً ، وأن العلاقة التي تربطهم

بالشركة هي علاقة عمل ، ومن ثم فتسرى عليهم أحكام قانون عقد العمل ..

« وحيث إنه عن الدفع بسقوط حق المدعين في إقامة هذه الدعوى بالتقادم ، فإن من المسلم به أن الدة المحددة في المادة ٦٩٨ مدني هي مدة سقوط وليست مدة تقادم ، لورودها في باب عقد العمل وليس في باب التقادم . وهدف المشرع من ذكرها في عقد العمل إلى سرعة تصفية المنازعات التي قد تنشأ بين العامل وصاحب العمل ، تحقيقاً للمصلحة العامة وحماية للإنتاج العام الذي يتأثر حتماً بما يحدثه استمرار هذه المنازعات دون أجل محدود .

« وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها أن أجر المدعين كان شهرياً وليس أجراً يومياً ، وهو بهذه الصورة وحدة وكل غير قابل للتجزئة ، ومن ثم فلا يتعارض استحقاق المدعين لمرتب شهر يوليو سنة ١٩٦١ البتة بصدر قرار إعفائهم من مباشرة سلطاتهم في ٢٤/٧/١٩٦١ وما دامت الدعوى قد أعلنت للشركة المدعى عليها قبل نهاية يوليو سنة ١٩٦١ ، ومن ثم فإن الميعاد الذي حدده المادة ٦٩٨ مدني لا يكون قد انقضى بعد ، إذ أنه لا يبدأ ميعاد السنة إلا من اليوم التالي لاستحقاق المرتب ، وهو ١/٨/١٩٦١ . ومن ثم يضحى هذا الدفع بدوره منهاراً الأساساً خليقاً بالرفض ..

« وحيث إن دعوى المدعين الآخرين صحيحة وثابتة ويتعين القضاء لها بالطلبات ، ولا تلتفت المحكمة لما أثارته الشركة المدعى عليها من أنهما يستحقان فقط أجر ٢٤ يوماً تاريخ صدور قرار الإعفاء لمجلس إدارة الشركة المؤممة ؛ لأن الثابت أن الأجر شهري ، وحدة لا تتجزأ ، ولم يتضمن قرار التأميم ولا قرار الإعفاء حرمانهم من مرتب

بالجواز، كما كان قبل التعديل . والمحكمة تكتفى بالقضاء بعدم اختصاصها، والمدعى وشأنه في التدعى أمام المحكمة المختصة .

المحكمة

« . . . وحيث إن . . . المادة ٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل تقضى بأنه : « لا تسرى أحكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ، إلا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » .

« وحيث إنه بالرجوع إلى المادة الأولى من القرار الجمهوري الصادر باستثناء الهيئة العامة لشئون التخزين رقم ٨١٤ لسنة ١٩٥٩ ، نجد أنها تنص على أن : « تنشأ مؤسسة عامة تسمى « الهيئة العامة لشئون التخزين » ، وتلحق بوزارة التموين ويكون مركزها مدينة القاهرة » . كما نصت المادة ٤ منه على تشكيل مجلس إدارتها ؛ وهي بذلك تضحي هيئة عامة من حيث وجودها ، والقواعد التي تحكم أداء هذا المرفق لوظيفته ، والتي تتناول موظفيها من حيث التعيين والترقية والتأديب .

« وحيث إن القرار الجمهوري المذكور ، بشأن إنشاء الهيئة المدعى عليها ، قد نص في ديباجته صراحة على أنه صدر ارتكازاً على القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، ولم يصدر ارتكازاً على القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات ، وقد نصت المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة المذكور على أنه : « تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » . ثم تأكيده

ذلك الشهر ، كما لا تلتفت المحكمة لطلب الشركة المدعى عليها بإيقاع المقاصة لعدم توافر شروطها المنصوص عليها في المادة ٣٦٢ مدني ، ولعدم انقضاء النزاع في استحقاق كل من الدينين » .

(القضية رقم ٣٢٩٩ لسنة ١٩٦٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٢

محكمة شئون العمال الجزئية بالاسكندرية

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - اختصاص : القضاء العادي بنظر قرار فصل موظف بالهيئة العامة لشئون التخزين .

ب - محكمة مختصة : إحالة الدعوى من القضاء العادي إلى القضاء الإداري .

المبادئ القانونية :

١ - القرار الصادر بفصل موظف بالهيئة العامة لشئون التخزين ، يعتبر قراراً إدارياً ، صادراً من هيئة عامة ، تختص المحاكم الإدارية بالنظر في شأنه ، ويخرج عن ولاية القضاء العادي .

٢ - أوجب المادة ١٣٥ مرافعات المبدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، على المحكمة في حالة الحكم بعدم الاختصاص المتعلق بالولاية أو بنوع الدعوى ، أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة .

ولكن إذا كانت المحكمة المختصة هي المحكمة الإدارية ، وهي تابعة لمجلس الدولة وخاضعة لنظام خاص ، فإن من الأفضل أن يكون النص في المادة ١٣٥ مرافعات

الدعوى والرسوم ونحوها ، ومن ثم كان من الأفضل أن يكون النص في المادة ١٣٥ مرافعات بالجواز كما كان الحكم في المادة قبل التعديل ، وليس بالوجوب في شأن الإحالة إلى المحكمة المختصة لمواجهة مثل هذه الحالة المطروحة الآن ، ومع ذلك فإن المحكمة ترى الاكتفاء بالقضاء بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولائياً ، والمدعى وشأنه في التداعى بالنزاع الموضوعى أمام المحكمة المختصة .

(القضية رقم ١٩١٤ سنة ١٩٦٢ بالهيئة السابقة) .

٣٥٣

محكمة شئون العمال الجزئية بالاسكندرية

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٢

١ — مستشفى خاص : استيلاء عليه استناداً إلى قانون الطوارئ وقرار إعلان حالتها : عاملة بالمستشفى المستولى عليها ، المحكمة المختصة بنظر دعواها ضد المستشفى .

ب — استخلاف : القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
م ٨٥ .

المبادئ القانونية :

١ — استيلاء وزارة الحرية على مستشفى استناداً إلى قانون الطوارئ وقرار إعلان حالتها يجعل مستخدمى المستشفى من العمال والموظفين العموميين ، وتختص المحاكم الإدارية بنظر منازعاتهم مع المستشفى .

٢ — الاستخلاف الذى عنته المادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، هو الذى يكون نتيجة تصرف إرادى ، ولا يعتبر الاستيلاء تصرفاً إرادياً .

ذلك . . . بصدر القرار الجمهورى ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، فقد نصت المادة الأولى الواردة فى الباب الأول (أحكام عامة) على أنه : « يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام هذا النظام ، أحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة . ويسرى على عمال المؤسسات العامة المشار إليها التشريعات الخاصة بعمال الحكومة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة لشئون العمال » .

« وحيث إنه بالبناء على ماتقدم يضى القرار المطعون عليه والموصوف من جانب المدعى بأنه قرار فصل تعسفى ، بمثابة قرار إدارى صادر من هيئة عامة تختص بنظر المازعة فى شأنه المحاكم الإدارية ، ويخرج حتماً عن ولاية القضاء العادى ، عملاً بنص الفقرة السادسة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

« وحيث إنه متى وضع ذلك كله وعملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر هذه الدعوى .

« وحيث إنه ولو أن المادة ١٣٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد أوجبت على المحكمة — فى حالة الحكم بعدم الاختصاص المتعلق بالولاية أو بنوع الدعوى ، أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة ، وأن تحدد لنظرها أمامها جلسة يعلن الخصوم بها حسبما نصت عليه المادة ١٣٩ مرافعات ، إلا أن المحكمة ترى أن المحكمة المختصة هى المحكمة الادارية . وهى تابعة لمجلس الدولة ، وخاضعة لنظام خاص فى رفع

المحكمة

«... وحيث إن المادة ٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه : « لا تسري أحكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة إلا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية . » وحيث إن الثابت من . أن وزارة الحرية قد استولت على . مستشفى العائلات بعد سابقة صدور الأمر العسكري . . استناداً إلى قانون الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ ؛ وكانت المدعية تعمل بتلك المستشفى المستولى عليها . . ، واستمرت تؤدي عملها حق . . قدمت استقالتها . » وحيث إنه متى وضح ذلك تكون المدعية من العمال والموظفين العموميين ، الذين يحكم العلاقة بينهم وبين جهات الحكومة ومراقبها العامة قانون موظفي الدولة وعمالها .

« وحيث إن ما أثارته المدعية . . من أن الوزارة المدعى عليها تعتبر خللاً خاصاً للهيئة السابقة ، فهو قول لا سند له من القانون . ذلك أن الاستخلاف الذي عنته المادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، هو ذلك الذي يكون نتيجة تصرف إرادى كالشراء والاندماج والهبه ونحو ذلك ، ولكنه لا يمكن اعتبار الاستيلاء تصرفاً إرادياً بحال . والقول بغير ذلك من شأنه أن يعطل أداء المرفق العام لوظيفته ، هذا بالإضافة إلى أن الأعمال التحضيرية للقانون المدنى قد أضحت في تعليقها على المادة ١٤٦ مدنى الخاصة بمدى مسئولية الخلف عن التزامات سلفه فقالت : « الخلف الخاص هو من يكتسب ممن يستخلفه حقاً عينياً على شيء معين كالشترى والموهوب له

والمنتفع » . الخ (مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى - جزء ٢ - ص ٢٧٥) . كما أن أثر العقد لا ينتقل من السلف إلى الخلف ، إلا إذا كان انتقال الشيء بعمل إرادى ، فهو وحده الذى يتمشى مع فكره حوالة الحق أو الدين . وهى الفكرة التى يؤسس عليها عادة انصراف أثر العقد إلى الخلف (راجع - الوسيط - للدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى - جزء ١ - ص ٥٤٧ - هامش ٢) وبهذا رأى أخذت أحكام القضاء . (المدونة العمالية - للأستاذ حسن الفكهاى - جزء ١ - الكتاب ٣ - طبعة ٢ - ١٩٥٩ - ص ٤٤٢ وما بعدها . . » . (القضية رقم ٢٠٧٤ سنة ١٩٦١ بالهيئة السابقة) .

٣٥٤

محكمة بندر شبرا الجزئية

٨ من أكتوبر ١٩٦٢

عمل : فسخ عقده ؛ مدنى م ٦٩٢ ، تطبيقاً على استحقاق العامل أجرته في فترة الفسخ ، قبل استئناف العمل بعقد جديد .

المبدأ القانونى :

المادة ٦٩٢ من القانون المدنى ، اشترطت حينما أعطت العامل حق اقتضاء أجره إذا لم يمنعه من العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل ، أن يكون حضور العامل لمزاولة عمله أو ابداء استعداد له لمزاولة واقفاً في الفترة اليومية التى يلزم بها عقد العمل ، ومؤدى ذلك أن هناك عقداً قائماً تتولد فيه الالتزامات لسكلا طرفيه : التزام على العامل بالحضور لأداء العمل ، والتزام على صاحب العمل بأداء

الأجر ؛ وكلا الالتزامين منشئهما عقد لم ينته ولم يفسخ .

أما إذا كان هناك عقد ولكنه فسخ ، فإنه يترتب على هذا الفسخ سواء كان فسخه هو صاحب العمل أم العامل ، انقطاع علاقة العمل بين طرفي العقد ، فلا يعتبر العامل ملزماً أداء العمل من تاريخ انتهاء العقد ، ولا يستحق بالتالي أجراً من ذلك التاريخ ، فهما يحضر ومهما لا يبد استعداده لمزاولة عمله السابق فلا أجر له ، ولا يمكن إعمال نص المادة ٦٩٢ إذ ليس ثمة عقد يلزمه بالحضور .

ولا يغير من هذا النظر أن يعود طرفاً العقد المفسوخ إلى استئناف علاقة العمل بينهما مرة أخرى ، لأن استئنافها إنما يكون بعقد جديد . أما الفترة التي تمضي بين تاريخ فسخ العقد الأول وتاريخ انعقاد العقد الثاني ،

فلا يحكمها أى العقدين ، وحتى لو اتفق طرفاه على أن تكون مدة العقدين متصلة ، فإن العامل لا يستحق عن هذه الفترة أجراً إلا بالراضى ، لأن الأجر مقابل العمل . وليس في القانون أن يتقاضى العامل أجره بغير عمل ، إلا في أحوال استثنائية لا يقاس عليها ، ليس من بينها الحالة المطروحة ، كاستحقاق العامل لأجره مدة الإجازة السنوية ، ولخصته من أجره مدة انقطاعه عن العمل بسبب المرض ، وكغير ذلك مما ورد في القانون بنص خاص ، وكلها أحوال منشؤها العقد ، وكلها لا تصور إلا إذا كان العقد سارى المفعول لم ينته لأى سبب من أسباب انتهاء عقد العمل ، ومن بينها فصل العامل أى فسخه من جانب صاحب العمل .

(القضية رقم ٨٣٧ سنة ١٩٦١ رئاسة السيد الأستاذ محمود حماد الحسينى القاضى) .

حق الدفاع وحق التقاضي

للسيد الأستاذ النقيب محمد طه محمد البرادعي المحامي

تقدم قاض صدر في شأنه قرار بالفصل الإداري دون محاكمة ، إلى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ، يطلب الإذن له بحضور محام للدفاع عنه في الطلب المقدم منه بإلغاء القرار بفصله .
وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٣٠ قررت المحكمة رفض طلبه حضور محام للدفاع عنه أمامها واستندت في ذلك إلى ما ذكرته بأسباب القرار من أنه :

« يبين من القانونين رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ و ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ المعدلين لقانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أن للشرع حظر في المادة ٢٣ منه حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض في الطلبات التي تقدم منهم وفقاً لأحكام هذه المادة . فقد نص في الفقرة الرابعة منها بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ على ما يأتي : « ويباشر الطالب جميع الإجراءات ويحضر أمام الهيئة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه في ذلك كله أحداً ممن نص عليهم في الفقرة الأولى . ويجري تحضير الدعوى وتبليغها للمرافعة وفقاً لما نص عليه في المادة ٢١ ولا تعرض الطلبات على دائرة فحص الطعون بل تنظرها الهيئة مباشرة » . ثم نص في الفقرة التالية على أنه : « وفيما عدا ما نص عليه في الفقرة السابقة تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية » .

ومفاد ذلك أن الشرع استثنى من الإجراءات التي تتبع أمام محكمة النقض إجراءات معينة منها مباشرة إجراءات الطلب بواسطة محام وجعل الأصل أن يباشر هذه الإجراءات مقدم الطلب وأن يحضر أمام الهيئة بنفسه وأن يقدم دفاعه إذا شاء كتابة . وأجاز له مع ذلك أن ينيب عنه في هذا كله أحداً ممن نص عليهم في الفقرة الأولى على سبيل الحصر وهم رجال القضاء والنيابة العامة والوظفون القضائيون بالديوان العام وبمحكمة النقض والنيابة العامة . ولقد أفصح الشرع في المذكرة الإيضاحية من قانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ عن الحكمة التي دعت إلى ذلك ١١

ونعتقد أن هذا القرار محل نظر مع تقديرنا لما تضمنه من أسباب ، ذلك أن حق الدفاع عن التهم حق مقدس لا يقبل التقييد وهو ذو قدسية أخص إذا كان متعلقاً بقاض وضع موضع الاتهام ، وعلى هذا النحو ينبغي تفسير المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء والمعدلة أخيراً بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ وذلك فيما جاء بقرتها الرابعة ونصها :

« ويباشر الطالب جميع الإجراءات ويحضر أمام الهيئة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه في ذلك كله أحداً ممن نص عليهم في الفقرة الأولى » .

(والمنصوص عليهم في الفقرة الأولى هم رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيون بالديوان العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة) .

وقد جاء بالذكر الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ وهو التعديل السابق لتعديل القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ ولكن الذكر تنصب عليه أيضاً .

« وتمشياً مع الحكمة التي أملت وضع المادة ٦٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء في صورتها الحالية التي جعلت حق الدفاع عن القاضي عنسده محاكمته تأديبياً مقصوراً عليه أو على أحد زملائه من رجال القضاء لأن ذلك أحفظ لكرامة القاضي وأبلغ في تصون القضاء رؤى تعديل أحكام المقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء على وجه يحقق هذا الغرض ويتم به التناسق فنص على أن يحضر الطالب بشخصه أمام هيئة محكمة النقض فإن لم يحضر فله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب في الدفاع عنه أحد زملائه من رجال القضاء أو النيابة دون سواهم » .

وأول ما يلاحظ بشأن هذا النص ومذكرته الإيضاحية أنهما يفترضان قيام رابطة الزمالة بين الطاعن ورجال القضاء وهذا لا يتوافر إلا إذا كان الطاعن محتفظاً بوظيفته وهذا يصح في حالات النخبط في الترقية وماشابهها . أما إذا كان مفصولاً من وظيفته ، فإن رابطة الزمالة تكون منقطعة ويكون هناك فاصل واقعي بينه وبين رجال القضاء .

وأشد من ذلك خطراً حالة ما إذا كانت قد اتخذت مع المصالح إجراءات شاذة ، فإنها تكون إرهاباً لرجال القضاء وسيلاً مصلتاً عليهم قد يجدون معه حرجاً في الدفاع عنه ، وقد يرى المصالح نفسه تقديراً للموقف أن يجنبهم هذا الحرج فلا يلجأ إلى أحد منهم للدفاع عنه ، وفوق هذا كله فإن رجال القضاء ليسوا هم الهيئة للنوط بها واجب الدفاع عن الغير بل الأصح أنه سيكون عبثاً يضاف إلى أعمالهم المرهقة .

على أن نص الفقرة الرابعة من قانون نظام القضاء والمعدلة بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ لا يتضمن في ذاته أي قيد على حرية الطاعن في اختيار المدافع عنه .

ويجب أن يكون تفسيره بما يسمح بالتوسعة على رجل القضاء فيجوز له الاستعانة بأحد زملائه ممن لا يستطيعون أصلاً المرافعة عن الغير مع بقاء حقه الأصيل من الاستعانة بمحام دون أي قيد .

ويؤكد هذا النظر أن المادة ٢٣ كانت أصلاً في القانون ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء وكانت تنص على أنه « تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية » وبذلك يتولى الدفاع عن القاضي محام مقرر بالنقض . ثم عدلت بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ وصارت بالنص الآتي :

« وتتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية

عدا ما يتعلق منها بحضور محام للدفاع عن الطالب وما يتصل بذلك من إجراءات . ويحضر الطالب أمام الهيئة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب في الدفاع عنه أحد رجال القضاء أو النيابة . ويجرى تحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة وفقاً لما نص عليه في المادة ٢١ ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه الطلبات من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشاري للنيابة العامة .

ثم عدلت بالقانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٥ وصارت بالنص الآتي :

« ويباشر الطالب جميع الإجراءات ويحضر أمام الهيئة بنفسه ، وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه في ذلك كله أحداً ممن نص عليهم في الفقرة الأولى ويجرى تحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة وفقاً لما نص عليه في المادة ٢١ ، ولا تعرض الطلبات على دائرة فحص الطعون بل تنظرها الهيئة مباشرة .

وفيما عدا مانص عليه في الفقرة السابقة تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية .

ولما صدر القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية نص في المادة ٩٢ بالآتي :

« يباشر الطالب جميع الإجراءات أمام الهيئة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه في ذلك كله أحداً ممن نص عليهم في الفقرة الأولى من المادة ٩٠ .

وكان الأصل المقرر بالقانون ١٤٧ سنة ١٩٤٩ قبل تعديله تقرير حق الدفاع عن القاضى دون أن يرد عليه أى قيد . ثم رأى المشرع أن يقيد هذا الحق — ولعل ذلك كان لأسباب عارضة لا يجوز أن تمس الحقوق الأصلية كحق التقاضى وحق الدفاع — فنص في القانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ على منع حضور المحامى .

ولما عدل القانون ٦٣٠ سنة ١٩٥٥ رفع هذا المنع وصدر بدلا عنه النص الأخير . ولم يكن هذا الرفع لهذا المنع من المشرع عبثاً ، والفروض أن المشرع منزه عن اللغو والعبث . ويجب أن يفترض أنه قصد العدول عن تقييد حق الدفاع وأن ينأى بنفسه عما ذهبت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون السابق (٢٤٠ لسنة ١٩٥٥) من أنه قصر الدفاع عن القاضى ، عليه أو على أحد زملائه من رجال القضاء ، أحفظ لكرامة القاضى وأبلغ في تصون القضاء !!

كأنما حضور المحامى لا يحفظ كرامة القاضى ولا يصون القضاء أو على الأقل ليس فيه من المحافظة على كرامة القاضى وتصون القضاء مثل ما في حضور القاضى عن زميله القاضى !!

وهذا معنى لا نفهم كيف تصوره واضح هذه المذكرة الإيضاحية وكيف استنسخ لنفسه أن يكتب هذه العبارات وفيها كل العبث بكرامة المحامى وليس أقنع من أن يتهم الدفاع ، والدفاع هو

الحماية ، بأنه قد يكون في تأديته لواجبه للقدس ما لا يصون القضاء ولا يحفظ كرامة القاضى .

هذه المذكرة الإيضاحية بهذا القذف الذى تضمنته عباراتها وبهذه المعانى التى تتنافى مع أصل من أصول العدالة وهو قدسية الدفاع ، وبهذا الاتهام للقضاء نفسه ، والدفاع والقضاء معنى واحد ، نعتقد أن المشرع فى تعديله للنص بالقانون ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ قد أهدره . وكنا نرجو من محكمتنا العليا ألا تشير إليها فى قرارها المذكور .

وان جاز ما تذهب إليه المذكرة الإيضاحية من تقييد لحق الدفاع فلا يمكن أن يقبل مثل هذا الرأى إلا فى نطاق ما تسمح به العلاقة التنظيمية بين الحكومة والموظف فتتمنع التظلم أو تقيده بما تريد من قواعد فى أمور الترقية أو التخطى فيها والملاوات ومنحها أو الحرمان منها ، وغير ذلك مما يتصل بعلاقة الموظف الإدارية والمالية .

ولكن هذه القيود لا يمكن أن ترد على حقوق الموظف الذاتية الأصلية حين محاكمته أو مؤاخذته والقرار بالفصل لا يمدو أن يكون جزاء تأديبياً تسرى فى شأنه كل القواعد الخاصة بالمحاكمات .

الدعوى التأديبية هى دعوى كاملة العناصر مستوفاة الأركان ، والوفاء بحق الطالب فى الدفاع يقتضى الترخيص له فى توكيل محام والمحاكمة التأديبية لا تختلف عن المحاكمة الجنائية إلا فى سريانها على فئة معينة من الهيئة الاجتماعية ، ويجب أن تتقيد بما تتقيد به المحاكمة الجنائية فى كافة المبادئ الجوهرية التى تلزم لوجودها وتحقيق العدالة بها ، كتعديد الجزاء وتحديد الاتهام واحترام مبدأ الدفاع .

وقد كان فى تشريعنا منذ أكثر من ثمانين عاماً نص مقيد بمائل إذ كانت المادة ٨ من الأمر العالى الصادر فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ والعدل بالأمر العالى الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ تقضى بأن « مجلس التأديب يصدر قراره على مقتضى تقرير رئيس المصلحة وبعد النظر فى مستندات براءة ساحة المستخدم شفاهية كانت أو بالكتابة » .

ومع ذلك استقر القضاء الإدارى على أن « الدعوى أمام مجلس التأديب على هذا الوجه دعوى كاملة العناصر مستوفية الأركان فهى تحوى عنصر الاتهام متمثلاً فى تقرير رئيس المصلحة وما يكون سبقه من تحقيق وإعلان المنهم بالتهمة الموجهة إليه « وتجميع » العنصر المقابل له لسؤال المتهم وسماع دفاعه من شق وجوهه ومختلف نواحيه شفها وكتابة ثم ما قد يستتبعه ذلك من إجراء تحقيق . ولا مشاحة فى أن الوفاء بحقه فى الدفاع والتحكين له فيه يقتضى الترخيص له فى توكيل محام يقف بجانبه ويشد من أزره » ١١

تقييد حق الدفاع يعتبر اعتداءً خطيراً على « حق الفرد فى التقاضى » وهو حق طبيعى مقدس وإلزام الشخص فى المحاكمات الجنائية وما يتصل بها بقيود معينة فى اختياره للمدافع عنه من شأنه الإخلال بحق متصل بذاته وبكيانه وبحريته والتشريع الذى يفرض هذه القيود إنما يخالف

المبادئ الأساسية للعدالة التي يجب لها أن يخضع كل التشريعات بالدولة ، وإذا خالف التشريع مبدأ منها كان مجافياً لهذه المبادئ ولا يكون إذن واجب الطاعة .

هذه المبادئ التي تضمنها الميثاق وقد نص على أن « العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن .

إن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد ، ولا بد أن يصل إليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية » .

كذلك جاء بتقرير الميثاق أنه يجب أن تصان كل الضمانات السكفيلة بصياغة القانون بحيث يصدر طبقاً للدستور .

كذلك يجب أن ينشأ لكل خصومة قاض وأن تسقط كل الموانع الحاجبة لحق التقاضى .

وتقييد حق الدفاع كتنقييد حق التقاضى سواء بسواء .

واستكمالاً للبحث نرى أن نستعرض بعض التشريعات في هذا الصدد :

ففي القانون الفرنسى صدر دكرتو في ١ مارس سنة ١٨٥٢ (منشور في دالوز Les codes d'audience بعنوان : في إحالة القضاة إلى المعاش وتأديبهم Sur la mise à la retraite et la discipline des magistrats. ص ٣٤٥٠ طبعة مايو سنة ١٩٣٣ .

ونصت المادة الرابعة من القسم الثانى منه على ما يأتى :

Art. 4. — Lorsqu'un magistrat inamovible de Cour d'Appel ou de Première Instance aura été frappé, par mesure disciplinaire, de la suspension provisoire, la décision contre lui rendue sera transmise au garde des sceaux, ministre de la Justice qui dénoncera, s'il y a lieu, le magistrat à la Cour de Cassation.

Cette Cour pourra, selon la gravité des faits, et après avoir entendu le magistrat inculpé en la Chambre du Conseil, le déclarer déchu de ses fonctions.

إذا صدر قرار تأديبي بالوقف المؤقت ضد قاض غير قابل للعزل بمحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية ، فإن هذا القرار يحال إلى حامل الأختام ووزير العدل الذي يحيله — إن كان هناك محل — أمام محكمة النقض .

وهذه المحكمة تستطيع تبعاً لجسامة الوقائع — وبعد سماع أقوال القاضى المتهم — وهى بغرفة مشورة — أن تقرر إقالته من وظيفته .

وطبقاً لهذا النص يشترط سماع أقوال القاضى قبل أن تقرر محكمة النقض إقالته من وظيفته ، فما هى حدود هذا السماع . وهل يقتصر الأمر على حق القاضى فى إبداء أقواله بنفسه أو يمكنه أن يستعين بمحام فى دفاعه عن نفسه .

للجواب على ذلك نورد ما جاء بدالوز Répertoire Pratique جزء رابع تحت عنوان
Discipline Judiciaire بند ١٢٤ ص ٣٣٨ .

Sur la question de savoir si le magistrat cité disciplinairement a le droit de se faire assister par un défenseur de son choix, la jurisprudence a varié. Elle a d'abord refusé à un inculpé le concours d'un avocat, dans une affaire où les faits étaient trop personnels à cet inculpé pour qu'un autre pût les expliquer à sa place, mais, en autorisant l'inculpé à se faire assister à l'audience par son père (Ch. réun. 28 Nov., 1820.R.146). Puis elle a autorisé les inculpés à se faire assister par tels conseils qu'il leur conviendrait de choisir (Ch. réun. 14 Janv. 1833.R.151, 12 Janv. 1844 R. 152 ; 2 Déc. 1847 D.P. 47.7 379). Enfin, elle a décidé que le magistrat appelé pouvait seulement choisir son défenseur parmi les membres de l'Ordre des Avocats établis près le Conseil d'Etat et la Cour de Cassation (Cons. sup. magistr. 27 Juillet 1885).

فيما يختص بالمسألة التي تتعلق بما إذا كان من حق القاضى المقدم للمحاكمة التأديبية أن يستعين بمدافع يختاره فإن القضاء تغير في هذا الشأن فكان في بادىء الأمر يرفض أن يشترك مع القاضى محام في قضية إذا كانت وقائعها شخصية خالصة لهذا المتهم بحيث لا يستطيع أحد أن يوضحها مكانه ، ولكنه أباح للمتهم بأن يساعده والده أثناء الجلسة (محكمة النقض ، دوائر مجتمعة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٢٠) .

وبعد ذلك أباح القضاء للمتهمين أن يحضر معهم من يختارون من المحامين (محكمة النقض ، دوائر مجتمعة في ١٤ يناير سنة ١٨٣٣ ، ١٢ يناير سنة ١٨٤٤ ، ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧) .

وأخيراً استقر الرأي على أن للقاضى المقدم للمحاكمة أن يختار المدافع عنه بين المحامين المقررين أمام مجلس الدولة ومحكمة النقض (المجلس الأعلى للقضاء في ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥) . .

وقد أثبت « جارسونيه » ذلك أيضاً في مؤلفه في المرافعات جزء ١ ص ٢٤٢ هامش ٧ فجاء فيه :

La Cour de Cassation n'admettait autrefois le magistrat inculpé à se faire assister d'un défenseur que s'il lui était impossible de se défendre personnellement ; elle en donnait pour raison que les faits qui servent de base à une poursuite disciplinaire sont trop personnels au magistrat inculpé pour qu'une autre personne puisse les contester, les expliquer ou les excuser. Elle s'est montrée depuis plus libérale, et le droit de se présenter devant elle, assisté d'un défenseur ne faisait plus depuis longtemps question en 1883 (Morin., t. I, p. 87). Il n'est pas davantage contesté aujourd'hui.

لم تكن محكمة النقض فيما سبق تسمح للقاضى المتهم أن يحضر معه مدافع عنه إلا إذا استحال عليه أن يدافع عن نفسه شخصياً ، وأوردت كسبب لذلك أن الوقائع التي تكون أساس المحاكمة التأديبية هي شخصية المتهم بحيث لا يستطيع أحد سواه أن ينفىها أو يوضحها أو يبررها .

بعد ذلك ظهرت المحكمة بمظهر أكثر تسامحاً وحرية فأصبح الأمر في سنة ١٨٨٣ ، أن حق المتهم في أن يحضر أمام المحكمة ومعه محام، مسألة مسالماً بها منذ مدة طويلة .

والآن أصبح هذا الحق ثابتاً لا جدال فيه .

ويخلص مما تقدم أنه في فرنسا ورغم ضيق النص ، قد استقر قضاء محكمة النقض على السماح للقاضى المقدم أمامها بصفة تأديبية بأن يحضر معه محام للدفاع عنه وأن هذا الحق المقرر للقاضى أصبح مؤكداً ولا يقبل الجدل وكل ما اشترطته محكمة النقض أخيراً هو أن يكون المحامى مقررراً أمام محكمة النقض ومجلس الدولة وذلك كي تكون له الخبرة الكافية التى تؤهله لمباشرة هذا النوع من الدفاع .

أما في بلجيكا فحق الدفاع فيها مطلق لا تتعلق به القيود فقد جاء في Répertoire Pratique du Droit Belge جزء ٣ ص ٧٨٠ تحت عنوان Discipline judiciaire بند ٣٤ ما يأتى :

La liberté de la défense doit être absolue, comme en matière pénale, car les intérêts en jeu sont au moins aussi importants. Le magistrat mis en cause a donc le droit de se faire assister d'un conseil librement choisi.

أن حق الدفاع (أى عن القاضى) ينبغى أن يكون مطلقاً كما هو فى المواد الجنائية إذ أن المصالح التى هى موضع الاعتبار فيه هى على الأقل متساوية معها فى الأهمية ، ولذلك يكون للقاضى المتهم الحق فى أن يحضر معه محام تكون له الحرية فى اختياره .

وفى القانون الأمريكى يكون فصل القاضى قضائياً بطريقة الاتهام impeachment وقد جاء فى المجموعة القانونية Corpus Juris الأمريكية فى الجزء ٣٣ ص ٩٤٥ هذه النصوص نورها لبيان بعض أوجه هذه الطريقة :

Notice and hearing—

A judge sought to be removed is entitled to notice of the charges and an opportunity to be heard, even though there is no statute requiring it.

الإخطار والسماع :

للقاضى المطلوب فضله الحق فى أن يخطر بالتهمة وأن تتاح له فرصة لسماع أقواله حق ولو لم يكن هناك قانون يتطلب ذلك .

Deliberation of impeaching tribunal.

After a public hearing, the impeaching tribunal may retire in private for the purpose of deliberation.

المدافلة فى محكمة الاتهام :

بعد المرافعة العلنية يكون لمحكمة الاتهام أن تنسحب لتدخل للمداولة .

Nature of proceedings.

While, in some jurisdictions, it has been held that proceedings for the removal of certain judges under statutory provisions are not criminal in their nature, but are considered special proceedings, ordinarily an impeachment proceeding is of a judicial and criminal nature and is governed by the rules applicable to criminal cases.

طبيعة الإجراءات :

بينما تقرر بعض أحكام القضاء أن الإجراءات الخاصة بفصل بعض القضاة طبقاً للنصوص القانونية ليست بطبيعتها جنائية إنما تعتبر إجراءات خاصة ، فإن إجراءات الاتهام ذات طبيعة قضائية وجنائية وتحكمها القواعد التي تسري على القضايا الجنائية .

* * *

ويخلص من ذلك أن حق القاضي في الدفاع عن نفسه ثابت من أمرين :

أولهما أن الرافعة علنية ومن ثم يكون الدفاع فيها حراً وعلى أوسع نطاق .

وثانيهما أن إجراءات الاتهام impeachment ذات طبيعة جنائية فوق طبيعتها القضائية ، وبذلك يكون حق الدفاع فيها غير قابل للتقييد ؛ ولهذا يكون حضور محام مع القاضي المطلوب فصله أمراً مؤكداً لا جدال فيه .

الاشتراكية في الإسلام والمسيحية^(١)

د. سنان محمد أحمد عيسى الحامى

طافت الأفكار الاشتراكية في أذهان كثير من المفكرين باعد بينهم الزمن واختلف طابع كل منهم ، فقد وجدت الاشتراكية عند « كونفوشيوس » في الصين وعند « أفلاطون » « واكرينوفون » في اليونان . ثم وجدت أيضاً في البحوث الاقتصادية لآباء الكنيسة الأول ، ثم التجارب الشيوعية التي قامت بها بعض الفرق المسيحية في عصور الاضطهاد وفي القرون الوسطى ؛ ويدخل في نطاق هذا التاريخ نظرية الكنيسة المسيحية في العصور الوسطى بصدد الملكية الخاصة ، كما أنه يعرض للبحوث اليوتوية في الفلسفة السياسية التي ظهرت في صدر العصر الحديث في القرن السادس عشر . ويطلق مؤرخو الفكر الاقتصادي على الاشتراكية التي ظهرت قبل ماركس اسم الاشتراكية الخيالية ، باعتبارها لا تقوم على تحليل علمي دقيق ، وإنما تنبع من الرغبة في القضاء على مساوئ النظم الاقتصادية السائدة وما تؤدي إليه من فقر وظلم للطبقات الكادحة . أى أن الأفكار الاشتراكية كانت صرخة ألم انبثقت على لسان أولئك المفكرين يصورون بها الظلم الواقع على الفريق الأكبر من المجتمع ، وكانت هذه الأفكار الاشتراكية القديمة تقوم على أساس نظري بصوري ؛ إذ يتخيل الفيلسوف مجتمعاً أو مدنية خيالية يطبق عليها أفكاره الاشتراكية .

والاشتراكية وإن كانت ترجع إلى أقدم العصور إلا أنها لم تدرس على أساس علمي إلا في القرن التاسع عشر ، فقد كان هذا القرن فاشحة عهد العالم بمبادئ الاشتراكية العلمية التي ظهرت على يد « كارل ماركس » ، والحقيقة أنه لم يكن من الممكن ظهور الاشتراكية العلمية قبل قيام الثورة الصناعية وما أدت إليه من تأكيد الانفصال بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ، وإظهار مساوئ المذهب الحر الذي يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، والمصلحة الشخصية كمحرك للنشاط الاقتصادي وحرية المنافسة ، ومنع الدولة من التدخل .

وأدى التقدم الذي وصلت إليه الشعوب في ميادين العلم والصناعة إلى تطور خطير في النظم الاقتصادية القديمة ، وهذا التطور السريع الذي خضعت له ظروف التجارة والصناعة وضع الدولة في حالة لا تلبث على الطمأنينة والرضا ، وجعلها موضع الازدراء من غالبية الشعوب . فقد تقدمت الصناعة بخطى واسعة وتمكن أصحابها من جمع ثروات طائلة ورغماً من زيادة كميات السلع المنتجة فقد بقي سواد الناس يحيون حياة الكفاف ، لأن أصحاب العمل ركزوا عنايتهم في استغلال عمالهم غير مباينين إلا بمصالحهم العاجلة ، فضلاً عن أن الأزمات أحاطت بالصناعات الصغيرة فأولس أصحابها ودخلوا في زمرة العمال . وتركزت الصناعات الكبيرة تركزاً شديداً وتركزت كذلك رؤوس الأموال في أيدي

(١) محاضرة ألقيت بدار نقابة المحامين في يوم الجمعة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

فئة قليلة ، واشتد التدمير بين طبقات الشعب وساءت العلاقات وبات الشر قاب قوسين أو أدنى وكان ذلك كما رأى المفكرون السياسيون ناجماً عن توجيه رأس المال وجهة سيئة . وأن رأس المال لا يصبح أن يبقى قوة شخصية بل يجب أن يكون قوة جمعية ، لأن الهيئة الاجتماعية بأسرها تساهم في خلقه وتنميته بمعنى أنه لا يصبح أن تكون ملكية رأس المال مقصورة على فئة قليلة صادفت حظاً فاستحوذت عليه ، بل يجب أن توضع رؤوس الأموال تحت رقابة الدولة ؛ فتحل ملكية الدولة محل الملكية الفردية ، لأن الدولة أقدر على رعاية مصلحة المجموع .

وأما طبقات العمال فقد كانت حتى أوائل القرن التاسع عشر مبخوسة الحق مظلومة مهضومة ، وزاد من سوء حالها تعرضها للتمطيل ؛ فكانوا يرون الثروات تتكدس في أيدي أصحاب الأعمال وهم محرومون عن القوت الضروري ، فظهرت طبقة تنادى بتخفيف ألم الحاجة عن الفقراء وبدا ذلك واضحاً في كتابات « كارليل » و « وجون راسكن » في إنجلترا ، وكتابات غيرهما في الدول الأخرى ، ولقيت هذه الحركة تأييداً من رجال الدين الذين وجدوا في التكالب على جمع المال بشقى الطرق ما يخالف آداب المسيحية السمحاء وعقيدتها ، كما ثار أيضاً ملاك الأراضي وقد رأوا النفوذ قد تركز في أيدي رجال الصناعة . وقد رأى علماء الاجتماع أن مصلحة المجتمع يجب أن توضع في المكان الأول قبل مصلحة الفرد ، وكان هذا أول ظهور الاشتراكية الحديثة . إذ بدأت تنمو وترعرع في الوقت الذي كانت الرأسمالية العانية تحاول أن تفرض سلطانها وأن تثبت أقدامها ، وكانت الثورة الصناعية هي السبب في التصادم بين الاشتراكية والرأسمالية .

والأديان نادت بالاشتراكية ، فقد جاء في سفر التثنية (٢٣ : ١٩) ، من وصايا الله لموسى التي أمره بتبليغها إلى بني إسرائيل :

« لا تقرض أخاك برئاً ، ربا فضة أو ربا طعام أو رباشيء مما يقرض برئاً . للأجنبي تقرض برئاً ولكن لأخيك لا تقرض برئاً لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك في الأرض التي أنت داخل إليها لتملكها »

وعلى ضوء هذا النص نستطيع أن نفسر تعاون الصهيونية في جميع بلاد العالم على استنزاف دماء الشعوب التي يعيشون بينها عن طريق المصارف الربوية ، كما يفسر لنا قسوتها وإجرامها في سلب فلسطين العربية من سكانها العرب ، وابتعادهم عن كل للباديء الأخلاقية .

وجاء في سفر التثنية أيضاً أن الفقر لا يرفع من الأرض لأنه لا تفقد الفقراء من الأرض ولذلك أنا أوصيك قائلاً : « افتح يديك لأخيك المسكين والفقير في أرضك » .

وجاء في سفر الأمثال : (٢٠ : ١٣) « لا تحب النوم لئلا تفقر ، فتح عينيك تشبع خبزاً » .

وجاء في الأمثال أيضاً (٢٨ : ١٩) : « المشتغل بأرضه يشبع خبزاً وتابع البطالين يشبع فقراً » .

وقد اتجهت رسالة السيد المسيح عليه السلام إلى تطهير المجتمع اليهودي من الرذائل ومحاربة

المادية اليهودية البشعة ، وما أدت إليه من تفاوت كبير بين الطبقات حيث كانت توجد طبقتان : طبقة الأغنياء والأشراف الذين استأثروا بالطبقات ورغد العيش ، وطبقة الفقراء والمساكين الذين حرموا من الكرامة والحقوق الانسانية . وعلى ضوء هذا نستطيع أن نفهم ما أثر عن السيد المسيح عليه السلام من مواعظ ووصايا تتعلق بالمال ، ومن طريقة حياته وحياة جواريه . فقد جاء في إنجيل متى . الأصحاح الرابع : ٤ : « ليس بالحبز وحده يحيا الانسان » ، أى أن حياة الانسان ليست بالطعام والشراب بل بالإيمان والتعلى بالفضائل .

وجاء في إنجيل متى أيضاً الأصحاح الخامس : ٧ ، في دعوته عليه السلام للرحمة بالبوساء والضعفاء والمساكين : « طوبى للرحماء فإنهم يرحمون » .

وجاء في إنجيل متى أيضاً الأصحاح ١٩ : ٢١ و ٢٢ « إن أردت أن تكون كاملاً ، فاذهب وبع أملاكك واعط الفقراء ، فيكون لك كنز في السماء وتعالى اتبعنى . فلما جمع الشاب الكلمة مضى حزينا لأنه كان ذا أموال كثيرة » .

ومن قول المسيح عليه السلام في النهى عن عبادة المال : لا يقدر أحد أن يخدم سيدين . لأنه إما أن ينفض الواحد ويحب الآخر ، أو يلازم الواحد ويحتقر الآخر ، لا تقدر أن تخدموا الله والمال » . (إنجيل متى - اصحاح ٦ : ٢٤) .

إذا لم يكن غريباً ، وتلك دعوة المسيح عليه السلام ، أنه قاوم مادية المجتمع اليهودى ، فحث على التسامح والبذل والبر بالفقراء بأن يكون هو نفسه مثالا للتقشف والزهد في الدنيا والتعلى عن الأموال وعدم الإفراط .

وكان شأن الاسلام أيها السادة كشأن الديانتين السابقتين في العناية بالفقراء ومحاربة الظلم ، لأن شرائع الله جميعاً لا يمكن أن تهمل مشكلة هامة كمشكلة الفقر دون عناية ورعاية ، والناس كلهم عيال الله وقد وسعت رحمته كل شيء .

غير أن الاسلام سلك للوصول إلى هذه الغاية النبيلة مسلكاً يختلف في تفاصيله وفي وسائله عما سبقه من الديانات ، وإن اتجه معها إلى وجهة واحدة .

ذلك أن الدين الاسلامى الخفيف هو آخر الديانات السماوية التى أرسل الله بها رسوله إلى هذا العالم لهدايتهم وإسعادهم في دنياهم وآخرتهم ، فكان لازماً أن يحتوى من المبادئ والقوانين ما يمكن معها إقامة مجتمع متكافل في جميع العصور والدهور ، ولا بد أن يعالج مشاكل الفقر ومشاكل الملكية ومشاكل الفرد والمجتمع ويوضح القوانين التى يسير عليها هذا المجتمع ويبين الخطوط الأساسية للنظام الاقتصادى لبناء دولة كبرى تعيش مدى الدهر وعلى مر الزمن وحسب تطورات الأحوال . فكان أن رسم الله للإنسان طريق الهداية والرشاد ، ولم يتركه يضرب في الأرض على غير هدى . بل رسم له معالم الطريق التى توصله إلى السعادتين في دنياه وآخرته ، والتى تمكن له أسباب النجاح والفلاح في معاشه ومعاده .

ف عندما أرسى القرآن الكريم أساس النظام الاقتصادي للدولة الإسلامية الكبرى ، لاحظ أن المجتمعات تخضع لناموس التطور ، ولذلك لم يتعرض للتفصيلات الجزئية أو المشكلات الثانوية ، وإنما اقتصر على وضع القواعد الكلية ، وأبان النواميس العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي ، حتى لا يكون نظاماً جامداً لا يتماشى مع التطورات التي تطرأ على المجتمعات ، ولا يتسق والتحولات التي تعتورها في مراحلها التاريخية .

وغنى عن البيان أن القواعد الكلية يقبل مضمونها التطور حسب مقتضيات الزمان والمكان ، لما لها من صفة المرونة الأمر الذي ينقي عنها الجمود والوقوف موقف العجز أمام اختلاف أحوال المجتمعات باختلاف المكان والزمان .

نظم الاسلام أمور الاقتصاد ووضع لها أسساً قوية تقرر الملكية الفردية أو تحيطها بسياس من الحماية ، وتسهل أمام كل الناس طرق التملك والحصول على المال ، وتشجع على العمل وتعطى كل مجتهد جزاء عمله واجتهاده من ثمرات الحياة الدنيا وتفسح المجال أمام المنافسة والرغبة في التفوق والطموح ، وبذلك تحقق تكافؤ الفرص بين الناس جميعاً في هذه الميادين .

إذن فالإسلام يقر تماماً حق الملكية الفردية في المقول وغير المقول ، ويرتب على هذا التقرير نتائج الطبعية في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيانت له عن السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية وسيلة من الوسائل ، ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله ، فوق ما يضع من التوجيهات التحذيرية لكف الناس عن النطع إلى ما ليس لهم . كما يربط عليه نتائج الأخرى وهي حق التصرف في ماله وما يملك بالبيع وبالإجارة وبالرهن وما شاكل ذلك في نطاق الحدود التي سنها للتصرفات .

ولا شبهة أيها السادة في تقرير هذا الحق الواضح الصريح في الإسلام . قال تعالى : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » . وقال : « وآتوا اليتامى أموالهم ولا يتبدلوا الخبيث بالطيب » . وقال : « وأما الجدار فكان لفلان يتيمن في المدينة وكان تحته كنز لهما » . وقال صلى الله عليه وسلم : « من قتل دون ماله فهو شهيد » .

وعقوبة السرقة دليل على احترام هذا الحق وصيانتته : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » .

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء فوق مسيرته للفطرة واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية ، تلك الميول التي يحسب الاملاام حسابها في إقامة نظام المجتمع ، وفي الوقت ذاته يتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد بذل أقصى جهد في طوقه لتنمية الحياة الاقتصادية العامة .

فالفرء مخلوق بفطرة حب الخير لذاته : « وإنه لحب الخير لشديد » : « مفطور على حب الحياة والضن بما يملك : « قل لو أتم تملككون خزائن رحمة ربى إداً لأمسكنم خشية الاثاق » ، ولا ضير من مجارة هذه الميول الفطرية ليزل الفرد أقصى طاقته وهو نشيط مقبل على الاتاج والكسب ، لانه

يلبي رغبته وحاجات نفسه ، ولا يحس أنه مدفوع إلى العمل مسخر فيه ؛ فلا يكون كارها ولا يائساً ، والجماعة هي التي تفيد بعد ذلك من نشاط هذا الفرد وكده وجهده .

والعدالة الاجتماعية أيها السادة تكفلها العدالة الإسلامية ، فهي كما تكفل العدالة للفرد تكفل العدالة للمجتمع سواء ، حتى لا يطغى أحدها على الآخر ، لأن الإسلام سلك طريقاً وسطاً يحقق العدالة في جميع صورها في الحياة .

وتمشياً مع هذا المبدأ القويم الذي سلكه الإسلام في هذا السبيل ، فإنه لم يسمح الملكية الفردية التي أحاطها بهذا السياج المنيع لكي يستغلها الناس في شهواتهم وملذاتهم والاستمتاع بمباهج الحياة إلى خد السفه والإسراف ، قال تعالى : « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا » والإسراف هنا هو الترف الذي يكرهه الإسلام كراهية شديدة ، ويغض أن يكون المال دولة بين الأغنياء ، لئلا يؤدي تضخم الثروة لإنفاقها في سبيله ، ويعد مصدر شر لصاحبه والجماعة التي يعيش فيها ، وبهذا يكون منكرآ يجب على ولي الأمر في الجماعة أن يغيره . وإلا تعرضت هذه الجماعة إلى التهلكة والانهيار .

ولقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً مترفاً متخماً قد امتد بطنه أمامه من ترفه وجشعه ، فأشار النبي إلى بطن هذا الرجل وقال له : « لو كان هذا في غير هذا المكان لكان خيراً لك » . وهذا تعريض نبوي عميق للدلالة ، وكأنه يريد أن يقول له : لقد أسرفت على نفسك حتى جاوزت حدك ، ولو أن ما جاوز الحد أعطيته لمحتاج إليه محروم منه ، لكان ذلك العمل خيراً لك في عاجلك وآجلك .

وفي الحديث أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليؤتين يوم القيامة بالعظيم الأكل الشراب فلا يزن عند الله جناح بعوضة » . والمراد بهذا طبعاً من يسرف ويترك أخاه في حاجة إلى الضروري من القوت .

ولم يسمح الله تعالى الملكية الفردية التي أحاطها بهذا السياج المنيع أيضاً ، إلا لكي تؤدي وظيفة عامة كما تؤدي وظيفتها الخاصة سواء ، فلقد شرع الله هذه الملكية لتكون وسيلة إلى غاية ، هي إشباع حاجات الناس المشروعة وحق استثمارها فيما ينفعهم ويعمروا الأرض ؛ ولا يقر الله تعالى الانحراف بالملكية عما شرعت له من أغراض ، فلقد أقرها لدعم الاقتصاد العام وتنميته ، فلها إذن وظيفة أخرى اجتماعية وأغراض عامة مشروعة . ولهذا حض الله سبحانه وتعالى على وضع الأموال في يد من يحسنون القيام عليها ، وحرم إعطاءها لمن ينحرفون بها عن غاياتها السامية المرسومة فقال تعالى : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » .

نحن جميعاً لا نستطيع أن ننكر أننا فانون ، وقد كان قبلنا آباؤنا وأجدادنا ، واستخلفنا الله تعالى على هذه الأرض بعدهم ، وسيستخلف بعدنا على هذه الأرض أيضاً أولادنا وأحفادنا ، ولا نستطيع أن ننكر كذلك أن الله تعالى خلف لنا ما في الأرض جميعاً نستمتع به جيلاً بعد جيل ، في الحدود والقوانين التي شرعها لذلك .

إذن نحن معشر هذا الجيل خلفاء لا أصلاء كما كان آباؤنا وكما سيكون أولادنا وأحفادنا ، فاللإذن وما سواه مما يملك ، نحن خلفاء فيه ، فهو مال الله خالق كل شيء ونحن مستخلفون فيه ، قال تعالى : « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » . وقال أيضاً : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ، أي أعطوهم من هذا المال الذي هو من مال الله وأنتم فيه وسطاء .

إذن فالملكية الفردية في حقيقة الأمر ، هي ملكية التصرف والانتفاع — وهذا هو الواقع . فالملكية العينية لا تكون متحققة بدون حق التصرف والانتفاع ، فشروط بقاء هذه الوظيفة ، أعنى التصرف والانتفاع — هو الصلاحية للتصرف ؛ فإذا سلفه التصرف كان للولي أو للجماعة استرداد حق التصرف . إذن هذا الحق مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة ، فإذا لم يحققهما المالك ، وقفت النتائج الطبيعية للملك وهي حقوق التصرف .

ويؤيد هذا المبدأ أن الإمام هو وريث من لا وريث له ، فهو أصلاً مال فرد وظف فيه ، فلما انقطع عنه بالموت عاد المال إلى الأصل .

ولست أقرر هذا لأقرر شيوعية المال . فحق الملكية الفردية فيه حق واضح وصرح ، ولقد دعمت ذلك بما سبق من أدلة ؛ ولكني أقوله لكي تكون فكرة حقيقية في أذهان حضراتكم عن طبيعة الملكية الفردية ، فطبيعتها استخلاف الله تعالى للفرد فيما يملك في حياته ولكي يعتقد أنه موظف في هذا المال ، فيسهل عليه أن يتقبل الفروض والقوانين التي يضعها النظام العام على عاتقه ، والقيود التي يحد بها من تصرفاته وننتهي بهذا إلى قواعد تحقق العدالة الاجتماعية كاملة .

ومبدأ آخر يقرره الإسلام في ملكية المال ، هذا المبدأ هو كراهيته لأن يحبس في أيدي فئة قليلة من الناس ، يتداولونها بينهم ولا يجده الآخرون « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ، ولهذا النص الكريم قصة تفيدنا في فهم هذا المبدأ الإسلامي العام .

فلقد هاجر النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة ، فكان من أصحابه الفقير ومنهم الغني ، فأما فقيرهم فما كان له من مال ينقله ، وأما الغني فقد ترك ماله خلفه ، فهم إذن جميعاً فقراء ، ولقد سخت قلوب الانصار بالمدينة وارتفعت على الشح الفطري الكامن في النفس البشرية ، فآخوا المهاجرين في كل شيء يملكون ، طيبة نفوسهم بذلك . ممحة قلوبهم بما يعطون ويبدلون : يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، وبذلك كانوا نموذجاً طيباً لما تصنعه العقيدة بالنفوس . ولكن الشقة ما انتسكت شاسعة بين عامة الأنصار الأغنياء ، وعامة المهاجرين الفقراء ، والنبي صلى الله عليه وسلم يرى سماحة الأنصار فلا يجد حاجة لأن يطلب أكثر مما بذلوا ، إلى أن كانت موقعة بني النضير التي لم تقع فيها حرب ، بل سلمت للرسول صلى الله عليه وسلم صلحاً فكان فيؤاكله لله ولرسوله ، بخلاف ما يقع في الحرب ، فتكون الأربعة الأخماس للمقاتلين ، والخمس وحده لله وللرسول ، وعندئذ رأى الرسول الكريم أن يفيد

لجماعة المسلمين شيئاً من التوازن في ملكية المال ، فمنح فيء بنى النضير للمهاجرين خاصة ، عدا رجلين فقيرين من الأنصار تنطبق عليهما الحكمة التي أوحى إليه بتخصيص هذا الفيء للمهاجرين .

ولا يخفى عن ذهن كل ذى بال حكمة تصرف الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا الوجه ، فحكمته غير خافية ولا هى فى حاجة إلى بيان ، فهى تقرر مبدأ إسلامياً صريحاً هو كراهة انحباس الثروة فى أيدي قليلة من الناس . وضرورة تعديل الأوضاع التى تقع فيها هذه الظاهرة ، ليكون هنا نوع ما من التوازن و « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . بهذا كون الرسول صلى الله عليه وسلم مجتمعه الاشتراكي المثالي الفاضل ، فإنه استطاع أن يوجد التوازن بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، ويقم هذا التوازن على أساس الأخوة الاسلامية اليمانية الموجودة بين المهاجرين والأنصار على هدى قول الله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ، وقوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » ، وقوله تعالى : « وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » .

واستطيع إذن على ضوء ما ذكرت من هذه الأمثلة الطيبة والآيات الحكيمه أن أقول : إن الاشتراكية معنى من معانى السكال الانسانى فى الحياة العامة ، لأن الاشتراك ضد الانفراد ، والانفراد يشير إلى الأنانية والحرص ، والاشترك يشير بحبة الغير واحترامه والشعور بحقوقه .

وأن معنى المجتمع الاشتراكي . ان الجماعة تعيش وفق نظام طيب من التعاون والكفاية والعدالة وتكافؤ الفرص - أى مجتمع تذهب منه الأثرة والظلم والاحتكار .

يقول الله منذراً ومعدراً : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعباب آليم . يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون » فهو يحذر سبحانه من اكتناز المال بجميع أنواعه ، ويخص الأغنياء الذين يملكون هذا المال على إتفائه فى سبيل الخير وأعمال البر ، كما يحضهم كذلك على استثمار هذا المال فى أعمال الإنتاج ، لأن سبيل الله وسعت كل شئ ، فلا تضيق عن نشر العمران والزراعة والصناعة وأعمال البر الخلفة .

فالنظام الاقتصادى فى الإسلام على ضوء ما ذكرت ليس نظاماً رأسمالياً ، لأنه لا يطلق العنان لرأس المال ؛ بل يحرص على تجريده من وسائل السيطرة والنفوذ ، ويدفعه من جهة أخرى إلى القيام بوظيفته بوصف كونه عاملاً هاماً من عوامل الإنتاج .

وهو ليس نظاماً شيوعياً لأن النظام الشيوعى :

أولاً : نظام إلحادى ينكر وجود الخالق والبعث والنشور والجزاء والحساب ، فهو نزول بالإنسان إلى درك بهيمة الأنعام ، وتجريد له من الروحية وللأثر العليا فى الحياة ، فهو يحيا للمادة ويقاثل فى سبيلها .

ثانياً : فإن هذا النظام يعمل على تحطيم الأسرة والتحرر من قيودها وبند الالتزامات المتبادلة بين أفراد الأسرة حتى لا يرتبط الفرد إلا برابطة واحدة هى عبوديته المطلقة للدولة .

ثالثاً : وهو ما نحن بصدده فإنه ينكر الملكية الفردية في كل صورها الانتاجية ، مصادر الرزق كلها للدولة ، وما الشعب على بكرة أبيه إلا عبيد مستخرون للانتاج لا خيار لهم في نوع العمل ولا في مقدار الأجر .

والنظم الاشتراكية في مجملها نظم وسطى بين الرأسمالية والشيوعية ، تؤيد ما فيهما من محاسن ، ونبرا مما تنطويان عليه من مثالب ، والنظام المعدل منها هو أوسطها جميعها .

والنظام الإسلامى بهذا وبما قدمت نظام وسط ، فهو وسط من وسط وخيار من خيار — لأنه نسيج وحده منقطع النظير بين النظم الاقتصادية السائدة في العصر الحاضر ، لا يدانيه نظام منها في سموه ودقته ؛ وإذا كان لابد من وصفه بصفة من الصفات المتداول استعمالها ، فإننا نصفه بأنه نظام اشتراكي معتدل .

بعد بيان ما تقدم من حديث عن الملكية الفردية وما تهدف إليه من مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع هناك أشياء خرجت عن نطاق الملكية الفردية ، إذ أن الإسلام لم يسمح هذه الملكية في جميع الأشياء ، بل أوجب أن تكون هناك ملكيات جماعية حتى لا يستبد بها فرد أو أفراد فيضار المجتمع تبعاً لذلك ، وقد عد الرسول صلى الله عليه وسلم من هذا النوع أربعة أشياء : الماء ، والكلاء ، والنار ، والملح . فقال : الناس شركاء في ثلاث . « في الماء والكلاء والنار » . وروى أبو داود أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله . ما الشيء الذي لا يجوز منعه . فقال : الماء . قال : وماذا ، قال : الكلاء . قال : وماذا أيضاً . قال : الملح .

وقد خصت الأحاديث الأشياء الأربعة لأنها من ضرورات الحياة وتشتد في البيئة العربية ، والضرورات في حياة الجماعة تختلف باختلاف البيئات والعصور . والقياس — وهو أحد أصول التشريع الإسلامى يفسح لسواها عند التطبيق مما هو في حكمها .

وفي مثل هذا يقول الإمام الشافعى رضى الله عنه في كتابه الأم :

« ومثل هذا في عين ظاهرة كنفت أوقار أو كبريت أو مومياء أو حجارة ظاهرة في غير ملك لأحد ، فليس لأحد أن يتحجزها دون غيره ، ولا لسلطان أن يمنعها لنفسه ولا لخاص من الناس ، لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلاء ، ولو تحجز رجل لنفسه من هذا شيئاً أو منعه من له سلطان كان ظالماً » .

وأجاز الإسلام لولى الأمر نزع الملكية الفردية وجعلها ملكاً للجماعة إذا اقتضى ذلك مصلحة تلك الجماعة ، فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نزع أرضاً من واضعى اليد عليها وجعلها لعامة المسلمين .

وقد روى الامام أحمد رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام حمى أرضاً بالمدينة ايرعى فيها خيل المسلمين ، أى جعلها ملكاً شائعاً لعامة المسلمين ، وجعل نتاجها كذلك من الملكيات الجماعية .

وسار عمر ابن الخطاب رضى الله عنه على نهج الرسول الكريم في تأميم كل ما يكون فيه نفع

عام . فلقد روى أنه حمى أرضاً بالربذة وجعلها مرعى لجميع المسلمين ، ولما قال أهلها لعمر : يا أمير المؤمنين إنها بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية ، وأسلمنا عليها في الاسلام ، علام تحمينا ؟ أطرق عمر قليلاً ثم قال . المال مال الله . والعباد عباد الله ، والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت شبراً في شبر .

ولما فتح الله على المسلمين أرض الشام والعراق لم يشأ عمر رضى الله عنه أن يوزعها على الفاتحين ؛ بل أبقاها في أيدي فلاحينا ومسحت من جديد ، وقدرت عليها ضريبة الخراج . وكان أساس التقدير أن تقدر غلتها المعتادة ثم يترك لزارعينا ما يحتاجون إليه من نفقة لهم ولعياهم للسنة كلها ، ثم تأخذ الدولة منهم ما بقي ، وقد وافقه الصحابة رضوان الله عليهم ، فكانهم اعتبروا ملكية هذه الأراضي رقيبها للدولة وأما فلاحوها فهم أجراء عليها .

وسار المسلمون في فتح الأندلس على طريقة تختلف عن طريقة عمر رضى الله عنه ، فلقد قاموا بتوزيع الأراضي الزراعية على طبقة الفلاحين الذين كانوا محرومين من تملكها وبهذا انقذوا الطبقات الدنيا من العبودية والظلم ، وحرورهم من سلطة الاقطاعيين الأقوياء الذين كانوا يعتبرون الفلاحين لا عبيداً لهم فحسب بل عبيداً للأرض أيضاً .

ولقد حقق الفتح الإسلامى في هذه البلاد ثورة اجتماعية بالغة الأهمية ، وأزال قسماً كبيراً من الآلام التي كانت تزرع تحتها البلاد منذ قرون ، فإن سلطة الطبقات ذات الامتيازات وكذلك سلطة النبلاء زالت عن الطبقات الدنيا من المسيحيين سكان هذه البلاد ، ووزعت الأراضي بين عدد كبير من أفراد هذه الطبقات المستغلة المظلومة ، وكان تحقيق نظام الملكيات الصغيرة مصدراً للسعادة وسبباً في ازدهار الحياة الاقتصادية في أسبانيا العربية .

وتقوم الاشتراكية الإسلامية على الحرية والعدالة والمساواة والإخاء الإنساني ، وليست وسيلتها إلى تحقيق هذه المبادئ الضغط والارهاب والتخويف ، ولكن وسيلتها تقوم على الدعوة إلى هذه المبادئ على أنها وسائل للسعادة في الدنيا وضمان لرضاء الله في الآخرة ؛ وعلى ذلك فليست الاشتراكية الإسلامية اشتراكية مادية لا تؤمن إلا بالمادة ، ولكنها تؤمن بالمادة والروح ، ولذا فهي حين تدعو الفرد إلى أن يحقق المبادئ الاشتراكية تثيره إلى هذا من داخل نفسه ، وتقيم من ضميره هو رقيباً عليه ، ولكنها مع هذا لا تترك الفرد لضميره فقط ولنفسه فقط ، فقد تتعرف الضمائر ، وقد تتأثر النفوس فهي أيضاً تضع القواعد والقوانين ، وتحدد جزاء الخير ، وعقاب الشر ، وبعد ذلك تكل الإنسان إلى نفسه وعقله ليختار ما هو أصلح : « إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » .

والاشتراكية الإسلامية لا تقوم على إهمال الفرد وإضاعة كيانه لضمان خير المجموع ، ولكنها على العكس من ذلك تؤكد ذاتية الفرد وأهميته وتعطى له الحرية . . حرية العقيدة وحرية العمل وحرية الفكر وحرية الكلام والتعبير ، وهي حين تضمن له كل ما يحقق له الحرية في حياة مثلى ، إنما تجعل هذا طريقاً لحرية الجماعة ، وهي حين تعطى الفرد حرية الامتلاك إنما تجعل هذا وسيلة لسعادة الجماعة . والاشتراكية الإسلامية تراعى الغرائز واليول ، وتعرف أن الفرد حين يعمل إنما

يكون مدفوعاً بحب الخير لنفسه : « وانه لحب الخير اشد يد » ، فهي تنحى فيه دافع العمل وترى أن ذلك يؤدي إلى خير الجماعة ، فالفرد وهو يعمل ويعلم أن نتيجة عمله عائدة عليه يجد ويتقن ، وفي هذا أكبر الفائدة للمجتمع .

والمساواة في الاشتراكية الاسلامية مساواة مطلقة في كل ما يتصل بالفرد كإنسان، أما حين تختلف القدرات في العمل والجهد ، فالجزاء على قدر العمل والمجهود ، لأن المساواة المطلقة هنا لا تتفق ونواميس الطبيعة : « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ، « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » .

اقتصاديات :

تطور الاقتصاد المصرى^(١)

فى العقد السادس من القرن العشرين

الصناعة

نال التصنيع ، خلال العقد الماضى ، دفعة قوية تهدف إلى إقراض الاعتماد على الزراعة كمورد رئيسى للدخل القومى : فقد ارتفع نصيب الصناعة من ٨,٧ ٪ من إجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٥٠ إلى ١٢,٢ ٪ فى عام ١٩٥٦ ، وبلغ الدخل الصناعى فى عام ١٩٦٠/٥٩ ، ٢٧٣ مليون جنيه ، أو ٢٠ ٪ من الدخل القومى .

وقد اتخذت الحكومة منذ عام ١٩٥٠ إجراءات معينة لدفع عجلة التصنيع ، ومن بين هذه الإجراءات :

- ١ — قانون الشركات الذى صدر فى عام ١٩٥٤ لتنظيم إنشاء الشركات المختلفة .
 - ٢ — قانون التنظيم الصناعى الصادر فى عام ١٩٥٨ بتنظيم النشاط الصناعى وتشجيعه .
 - ٣ — إنشاء وزارة مستقلة للصناعة .
 - ٤ — تعديل السياسة الجمركية بتخفيض أو إلغاء رسوم الوارد على المواد الأولية الأساسية اللازمة للصناعة ، وزيادة رسوم الوارد على السلع التامة الصنع المنافسة للنتاج المحلى .
 - ٥ — تنظيم استثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية .
 - ٦ — توقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادى والبنى مع الاتحاد السوفيقى ، وألمانيا الغربية ، ويوغوسلافيا ، لضمان تعاونهم فى تنفيذ المشروعات الصناعية عن طريق تقديم ما يلزم من الآلات والمعدات وقطع الغيار وبعض المواد الخام ، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية والخبراء الفنيين .
- وقد ساهمت هذه الإجراءات فى تشجيع القطاع الخاص على زيادة نشاطه فى الميدان الصناعى ، ورؤى فى عام ١٩٥٧ تخطيط التنمية الصناعية لزيادة معدل نمو الانتاج الصناعى ، ولتغيير هيكل القطاع الصناعى ، فتم وضع مشروع السنوات الخمس الأولى للصناعة ، كما تم إنشاء عدد من المؤسسات العامة تشرف على تنفيذ المشروعات الواردة بالبرنامج مثل الهيئة العامة لتنفيذ مشروع السنوات الخمس للصناعة ، والهيئة العامة للبترول ، وهيئة الحديد والصلب الخ .

(١) ملخص عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، المجلد الخامس عشر ، المدين الثانى والثالث
س ١٤١ - س ١٥٦ .

وباتباع سياسة التخطيط القومى الشامل منذ عام ١٩٦٠ ، تم تنسيق الخطة الصناعية مع خطط القطاعات الأخرى . كما أخذ القطاع العام على عاتقه مسئولية تنفيذ الجانب الأكبر من مشروعات الخطة .

الاستثمارات فى الصناعة : وقد حدثت زيادة مطردة فى استثمارات القطاعين الخاص والعام فى مختلف فروع النشاط الصناعى مثل البترول ، والتعدين ، والحديد والصلب ، والنسيج ، والأسمدة ، والصناعات الكيماوية ، نتيجة للإجراءات التى اتخذتها الحكومة .

وقد زادت رؤوس أموال الشركات الصناعية التى يوجد مركزها العام فى الجمهورية العربية المتحدة من ٤٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ إلى ١٠١ مليون فى سنة ١٩٥٩ .

ولم تقتصر مساهمة الحكومة فى التمويل الصناعى على الاشتراك فى الشركات الجديدة ، فقد بلغ إجمالى الاتفاق العام على مشروعات التنمية فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، ٦١٣ مليون جنيه ، خص الصناعة منها ١٨٤ مليون جنيه .

وبالإضافة إلى مساهمة الحكومة فى التنمية الصناعية ، قامت أيضاً بالاشتراك فى تمويل النفقات الجارية للمشروعات الصناعية . وقد بلغ الإنفاق الحكومى العادى على الصناعة والكهرباء ، ٢٥٧ مليون جنيه خلال سنة ١٩٦٠/٥٠ ، وذلك من جملة الإنفاق العام العادى وقدره ٢٤٤٣ مليون جنيه .

وبمتابعة تطور نصيب الصناعة من الاتفاق العام خلال الخمسينيات نجد أنه قد ارتفع من ٣٠ ٪ من نفقات الميزانية الإنتاجية فى عام ١٩٥١/٥٠ ، إلى ٤٦ ٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ ، على حين ارتفع نصيب الصناعة من الاتفاق الجارى من ٣ ٪ فى عام ١٩٥١/٥٠ إلى ٢٢ ٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ ، فإذا أضفنا الاتفاق العادى إلى الاتفاق الإنتاجى ، نجد أن نصيب الصناعة قد زاد من ٧,٥ ٪ فى عام ١٩٥١/٥٠ ، إلى ٣١ ٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ .

الائتمان الصناعى : بلغت القروض والسلفيات ، بالإضافة إلى الكمبيالات المخصصة التى قدمتها البنوك التجارية للمؤسسات الصناعية ، حوالى ٢٠ ٪ من جملة الائتمان المصرفى خلال ١٩٥٩/٥٢ وكان الائتمان الصناعى يمثل حوالى ٣٠ ٪ من جملة الائتمان المصرفى فى عام ١٩٥٨ ، وزادت هذه النسبة إلى ٣٤ ٪ فى عام ١٩٥٩ .

وقد زادت رؤوس الأموال الجديدة للشركات الصناعية على ٥٤ مليون جنيه ، بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٩ ، وبالإضافة إلى ذلك فقد خص الصناعة جزء كبير من قروض الإنتاج التى طرحتها الحكومة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية التى يتولى تنفيذها القطاع العام .

وأمكن تدبير النقد الأجنبى لتمويل مشروعات التنمية الصناعية بعقد عدد من الاتفاقات المالية مع الدول الأجنبية . وقد استخدمت الجمهورية العربية المتحدة نحو ١٧,٥ مليون جنيه من إجمالى القروض والتسهيلات الائتمانية حتى شهر مارس ١٩٦١ ، واستعمل شطر كبير منها فى تمويل المشروعات الصناعية .

هيكل الصناعة : نقص عدد المؤسسات الصناعية من ٣٤٤٥ في عام ١٩٥٢ إلى ٣١٤٢ مؤسسة في عام ١٩٥٩ . وقد استوعبت الصناعة التمويلية التي تعتبر أهم فروع النشاط الصناعي حوالي ٩٣,٧٪ من الأيدي العاملة المشتغلة في الصناعة في عام ١٩٥٩ ، وانتجت حوالي ٨٨,٩٪ من القيمة المضافة الناجمة عن النشاط الصناعي في نفس العام .

ويتركز معظم النشاط الصناعي في محافظتي الاسكندرية والقاهرة ، وقد كونت المؤسسات الصناعية الموجودة في محافظة الاسكندرية حوالي ١٩٪ من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية ، أنتجت نحو ٢٢٪ من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي .

وقد أنتجت المؤسسات الصناعية التي يعمل بها أكثر من ٥٠٠ مشغل، حوالي ٦٧٪ من الدخل الصناعي في عام ١٩٥٩ ؛ مقابل ٥٧٪ في عام ١٩٥٢ .

الإنتاج الصناعي : ارتفع الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي من ٩١ في عام ١٩٥١ إلى ١٤١ في عام ١٩٥٩ (سنة الأساس ١٩٥٤ — ١٠٠) وباستبعاد صناعة الكهرباء وصناعة حليج وكبس القطن ، يشير الرقم القياسي إلى الزيادة من ٩٢ في عام ١٩٥١ إلى ١٤٠ في عام ١٩٥٩ .

وقد أدى النشاط الكبير في البحث عن البترول واكتشاف حقول جديدة ، إلى توسع ملموس في إنتاج البترول الخام ، كما نشطت أعمال التنقيب عن الأعمال الأخرى ، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في إنتاج خام الحديد ، والفوسفات ، والرصاص ، والزنك ، والمنجنيز .

وكان التوسع في إنتاج الكهرباء ملحوظاً ، حيث زاد بنحو ٢٠٠٪ خلال ١٩٥١ — ١٩٥٩ ، وزاد إنتاج الصناعات التمويلية بنحو ٤٥٪ في خلال هذه الفترة .

وتقدمت صناعة النسيج بسرعة كبيرة نسبياً ، فزاد إنتاجها بنحو ٦٧٪ : وزاد إنتاج غزل القطن بنحو ٨٦٪ خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٩ ، وزاد إنتاج المنسوجات القطنية بأكثر من الضعف .

وتضاعف أيضاً إنتاج الحرير الصناعي من غزل ومنسوجات ، كما زاد إنتاج المنسوجات الصوفية بنحو ٢٠٠٪ .

ومن بين الصناعات التي أظهرت توسعاً في الإنتاج : صناعة الأسمت ، والسكر ، والأسمدة ، والورق ، والكرتون المقوى ، والسجائر ، والصابون ، ومنتجات الألبان ، والذشاء ، والصودا الكاوية ، ومنتجات الجلود ، والكبريت ، والأثاث الخشبي .

ويتمثل تطور الصناعات التمويلية أيضاً في قيام صناعات جديدة ، مثل صناعة الثلاثات الكهربائية ، ومواقد الغاز ، والغسالات الكهربائية ، ومنتجات الخزف والفضي ، والمعدات الكهربائية ، وإطارات المطاط ، ومنتجات الجوت .

وقد أدى قيام هذه الصناعات إلى إحلال الإنتاج المحلي محل المستورد من السلع الاستهلاكية ، وساعد ذلك على توفير النقد الأجنبي لإمكان إستيراد السلع الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية .

الصناعة والتجارة الخارجية : توقفت تماماً الواردات من السلع الاستهلاكية كالمنسوجات القطنية ، والسلع الكيماوية ، بينما اتجهت الواردات من السلع الرأسمالية نحو الزيادة .

وبدأت في الظهور بعض المنتجات الصناعية ، كسلع هامة للتصدير ، مثل غزل القطن ، والأسمنت . والمعادن .

الأسعار : بلغت الأرقام القياسية لأسعار المنتجات والمواد الصناعية خلال الفترة موضوع الدراسة ، أعلى مستوى لها في عام ١٩٥٧ ، فبلغت ٤٦٥ نقطة ، ووصلت إلى أدنى مستوى لها ٣٧٠ نقطة في عام ١٩٥٤ (١٩٣٩ - ١٠٠) .

وقد أظهرت كل العناصر المكونة للرقم القياسي لأسعار المنتجات والمواد الصناعية تقريباً ، باستثناء الصابون والمواد الكيماوية والأدوية ، زيادة عالية تتراوح بين ١٧٪ و ٦١٪ خلال السنوات العشر ١٩٥٩/٥٠ ، وتقلبت أسعار المنتجات والمواد الصناعية خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، في حدود ضيقة نسبياً . وكانت الأسعار مرتفعة عموماً في سنة ١٩٥٦ ، وخاصة بالنسبة للمنتجات والمواد الصناعية التي سجلت زيادة قدرها ٨٩ نقطة عما كانت عليه في عام ١٩٥٥ .

وبالنسبة للسلع المستوردة يرجع ارتفاع أسعارها إلى القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية ، والاتجاه لبعض العمليات الثلاثية (التي كانت ضرورية بسبب تجميد أرصديتها من الدولارات والاسترليني) .

وكانت أسعار مواد البناء أكثر ارتفاعاً بسبب النشاط في حركة البناء الذي ساد منذ عام ١٩٥٢ ، ويرجع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنسوجات في الغالب إلى ارتفاع أسعار القطن .

وكانت التعليلات في أسعار المواد الخام اللازمة للصناعة عائقاً في وجه بعض الصناعات . لذلك منحت الحكومة الإعانات لموازنة أسعار المنتجات الصناعية في السوق المحلية ، وأنشأت صناديق الدعم : مثل صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ، وصندوق دعم صناعة الحرير الصناعي ؛ وذلك تشجيعاً للصادرات بكل الوسائل الممكنة .

تخطيط الصناعة : أخذنا بمبدأ تخطيط الصناعة منذ عام ١٩٥٧ ، وقد وضع برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة (١٩٥٧ - ١٩٦١) ، والذي اختصر أمدته فيما بعد إلى ثلاث سنين ، ولا يتضمن مشروعات قدرت تكاليفها بنحو ٣٣٠ مليون جنيه .

وكان تنفيذ البرنامج يهدف إلى زيادة الدخل القومي بنحو ٨٦٥ مليون جنيه في السنة الخامسة ، وبذلك يرتفع نصيب الصناعة في الدخل القومي إلى ٢٠ ٪ .

وأعد برنامج السنوات الخمس الثاني للصناعة (١٩٦٠ - ١٩٦٤) لآعام المشروعات التي تضمنها البرنامج الأول ، وللتوسع في الاستثمارات الصناعية في مجالات جديدة ، وقد أدمجت هذه الخطة في الخطة الشاملة للتنمية والاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٥/٦٠) .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَسُورَاتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ بشأن زيادة أجرة الأرض الزراعية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من حكم المادة (٢) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه يستمر العمل بالتقدير المعمول به حالياً للأطنان الزراعية التي زادت قيمتها الإيجارية في التقدير العام الجديد لمدة سنة تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٣ ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برياسة الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٣) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠ الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٦٣ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣^(١)

بتعديل المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية النص الآتي :

أ — يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

(١) أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .

(٢) ضباط الشرطة والكونستابلات والساعديون .

(٣) رؤساء نقط الشرطة .

(٤) العمد ومشايخ البلاد ومشايخ الحفراء .

(٥) نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

ولمذيرى أمن المديرية ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية أن يؤدوا الأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم .

ب — ويكون من مأموري الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية :

(١) مدير وضباط إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديرية الأمن .

(٢) مديرو الإدارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط والكونستابلات

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠ الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٦٣ .

والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن.

(٣) ضباط مصلحة السجون .

(٤) حكمدار وضباط شرطة السكة الحديد .

(٥) قائد وضباط أماس هجانة الشرطة .

(٦) مفتشو مصلحة السياحة .

ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وتعتبر المهام الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستور الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين النص الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠ الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٦٣ .

١ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا يتجاوز سنة :

(أولاً) كل من أخفى حدثاً حكم بتسليمه لشخص أو جهة بالتطبيق لأحكام هذا القانون وكل من دفعه للفرار أو أعانه عليه بأية وسيلة .

(ثانياً) كل من عرض حدثاً لإحدى حالات التشرد المنصوص عليها في المادة الأولى ، وذلك بأن أعده لها أو دربه عليها أو حرصه على سلوكها أو ساعده بأي وجه على التشرد أو سهله له ولو لم تتحقق حالة التشرد فعلاً .

(ثالثاً) كل من أعد حدثاً لارتكاب جناية أو جنحة أو للقيام بعمل من الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها أو دربه على ذلك أو حرصه عليه ولو لم يرتكبها الحدث فعلاً .

٢ — وفي الحالتين ثانياً وثالثاً إذا كان الفاعل من أصول الحدث أو التولين تربيته أو بمن سلم إليهم بمقتضى القانون — أو إذا استعمل الفاعل مع الحدث وسائل الإكراه أو التهديد تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شعبان ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣^(١)

بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية ؛

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر على الأجانب سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية في الجمهورية العربية المتحدة ؛ ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع .

ولا تعتبر أرضاً زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون الأراضي الداخلة في نطاق المدن والبلاد التي تسري عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأقطان . ويستثنى الفلسطينيون من تطبيق أحكام هذا القانون مؤقتاً .

مادة ٢ — تؤول إلى الدولة ملكية الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وغيرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاصين لأحكامه ما لم تكن صادرة إلى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ .

مادة ٣ — تتسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الأراضي المشار إليها في المادة السابقة وتتولى إدارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٤ — يؤدي إلى ملك الأراضي المشار إليها في المادة ٢ تعويض يقدر وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، وبمراعاة الضريبة السارية في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

مادة ٥ — يؤدي التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً محسوبة من تاريخ تسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للأراضي المشار إليها .

وتسكون السندات قابلة للتداول في البورصة ، ولا يجوز التصرف فيها لغير المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية ،

ويجرى الاستهلاك الجزئي بطريق الاقتراع في جلسة علنية على أن يعلن عنه في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل .

ويصدر قرار من وزير الخزانة بكيفية إصدار هذه السندات وفتاتها وطريقة تداولها .

مادة ٦ — إذا كانت الأرض مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز — استنزل من قيمة التعويض المستحق للملكها ما يعادل جملة الدين المضمون بهذا الحق في حدود التعويض المستحق عنها . وللحكومة إذا لم تجل محل الدين في الدين أن تستبدل به سندات عليها بمائدة تعادل فائدة الدين على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة ، وإذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٤ ٪ تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازي مضاريف التحصيل وتبعة الديون المدومة .

وعلى الدائنين في جميع الأحوال أن يبلغوا الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بحقوقهم على تلك الأراضي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض .

مادة ٧ — يجب على كل مالك يخضع لأحكام هذا القانون أو على كل من يمثله قانونا — أن يقدم خلال شهر من تاريخ العمل به إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إقرارا على النموذج المعد لذلك يبين فيه ما يملكه أو يضع اليد عليه من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية أيا كان سند ملكيته أو وضع يده .

مادة ٨ — يجب على واضع اليد على أرض مملوكة لأحد الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون — ولو كان وضع يده دون سند — أن يقدم خلال شهر من تاريخ العمل به إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إقرارا على النموذج المعد لذلك يبين فيه ما يضع اليد عليه من تلك الأراضي وسند وضع يده .

وفي حالة الامتناع عن تقديم هذا الإقرار أو الإقرار المنصوص عليه في المادة السابقة أو تقديم بيانات مخالفة للحقيقة — يعاقب المخالف وفقا لأحكام المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٩ — تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون .

واستثناء من أحكام قانوني مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ في قرارات تلك اللجنة أو التعويض عنها .

مادة ١٠ — يقع باطلا كل تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله — ويجوز

لكل ذي شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان . وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

مادة ١١ — يجب على الجهات الحكومية أن تبلغ الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بكل حالة تؤثر فيها ملكية أراض زراعية أو مافي حكمها إلى أجنبي بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد بعد العمل بهذا القانون .

كما يلتزم من تلقى الملكية من الأجانب بتقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٧ خلال شهر من تاريخ علمه بقيام سبب الملكية .

وتستولي الحكومة في هذه الحالة على تلك الأراضى مقابل التعويض المقرر وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٢ — يلغى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار إليه — كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزيرى الحزاة والإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه كل فيما يخصه .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٨٢ (١٤ يناير سنة ١٩٦٣)

الجريدة العشرية

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاية ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولا — الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً — الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً — ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ — السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ — السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ — السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤	سيادة النقيب (رقم خاص)
٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥	النقاية والنادى
٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢	غرفة المحامين بمحكمة القاهرة
٥٠٨٣٥	غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨	غرفة المحامين بمجلس الدولة
٨٩٤٣٢٢	غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية



Bibliotheca Alexandrina



0542576